



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أمّ القري  
معهد البحوث العلميّة  
مركز إحياء التراث الإسلاميّ

# المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعيّ

(٥٧٩٠هـ)

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى  
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح الفية ابن مالك.  
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ  
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)  
٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٤-٣ (ج١)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان  
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣  
ردمك: ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)  
٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٤-٣ (ج١)

## حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

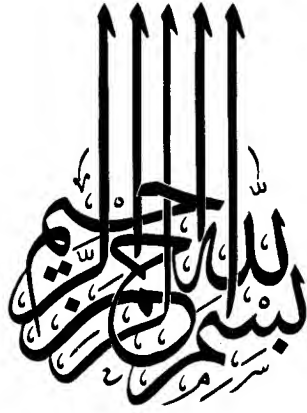
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



# المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

١



## تقديم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على صفوة خلقه، وخاتم أنبيائه  
ورسله، محمد وعلى آله وصحبه . وبعد :

فإن إحياء التراث الإسلامي أصبح من ألزم واجبات هذه الأمة؛ نظراً  
لما يمثله لها من حضارة وثقافة ومعرفة . وقد قام الأولون من السلف  
بوضع العلوم والمعارف المختلفة، والتصنيف فيها، وحفظها التاريخ والزمن  
من عوامل الاندثار والضياع، حتى وصلت إلى الخلف، فقاموا بما يجب  
عليهم القيام به من بعث الحياة فيها من جديد، وتقديمها مُحَقَّقةً  
منشورةً وفق القواعد العلمية المتبعة في تحقيق التراث وأصول نشره .

وكان تراث العربية حافلاً بالمؤلفات في جميع جوانبه : أصواتاً،  
وصرفاً، ونحواً، ودلالةً، ومعجماً، وعلى مدى سنوات ماضية عكف الباحثون  
والدارسون وقبلهم العلماء وأهل الدراية على نشر هذا التراث المخطوط  
 وإخراجه للناس، فانتفع به طلبة العلم والمتخصصون في علوم العربية  
والدراسات الإسلامية .

وإذا يَمَمْتُ صوب الدراسات النحوية وجدت كمّاً هائلاً من المؤلفات  
يَبْدُو عن الحصر، مابين مُطَوَّل ومختصر، وعلمي وتعليمي، غير أن مؤلفات  
ابن مالك جاءت من بينها آية في بابها، واحتلت ألفيته مكانة بارزة ضمن  
المنظومات النحوية التي عرفها تاريخ العربية، فكان أن تناولها اللاحقون  
بشرح أبياتها، وإعراب شواهدا، والكشف عن غوامضا .

ويأتي كتاب الإمام الشاطبي ( المقاصد الشافية في شرح الخلاصة  
الكافية ) في مقدمة شروح الألفية المطوّلة التي اضطلعت بمهمة توضيح  
مشكلها، وفتح مقفلها، وبيان فوائدها وفرائدها، وشرح ما استبهم من

مقاصدها، ووقوف الناظر فيها على أغراضها من مراصدها، كما يقول صاحب هذه المقاصد في مقدمته .

وبحق فقد جاء هذا الشرح بَسْطاً لتعليل مسائل النحو، وإيراداً للقضايا الخلافية بين العلماء، معتمداً فيه على مصادر متنوعة في الفقه والأصول والحديث والنحو واللغة والعروض حتى غدا من أجل مؤلفات النحو .

ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ : فهذا كتابٌ طال انتظار الناس له، وما فتئوا مُدْ سَنِينَ خلت يتساءلون عن أمره، وما وصل إليه من مراحل في التحقيق والتنقيح والمراجعة، والطباعة والصدور .

وقد بدأت قصة كتابنا هذا منذ العام ١٤٠٤هـ - فيما أعلم - ، حيث كَلَّف مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بعض المحققين التابعين للمركز، وبعضاً من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامعة، بالعمل على تحقيق هذا الكتاب .

وَتَمَّ بفضل الله بدء العمل به، وتواصلت جهود هؤلاء الباحثين سنوات عديدة تخللها انتهاء عقود بعضهم، ورحيل بعضهم الآخر إلى جوار ربه، ولمَّا يَكتَمَل العمل بعد، ونتيجة لذلك اضطر المركز لتكليف آخرين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لاستكمال تحقيقه، كما أسندت مراجعته لبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغة العربية، وبمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، ولا شك أن هذا كله كان له تأثيره الواضح على مجمل سير العمل في تحقيق الكتاب، ومراجعته، وطباعته، وموعد صدوره .

ولما شاء الله سبحانه وتعالى أن أتولى مطلع هذا العام ١٤٢٨هـ عمادة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، وكنت قبل سنوات عشر

وكيلاً لهذه العمادة، ولديّ علمٌ وصلّةٌ وثيقةٌ بهذا الكتاب و ببعض من كان يعمل على تحقيقه ونشره، اتصل بي كثرةٌ كاثرةٌ من أهل العلم ومحبي تراث العربية داخل الجامعة وخارجها؛ مستفسرين عن موعد صدور هذا الكتاب التراثي النادر، ومبدين استغرابهم ودهشتهم من مضي زمن طويل على بدء مركز إحياء التراث الإسلامي العمل على تحقيقه والانتفاء منه دون أن يرى النور بعد، وملحّين في الوقت نفسه على إخراجه بأقصى سرعة ممكنة، وخاصة أن الزمن لم يعد في صالح الجميع .

واستخرت الله عزّ وجل فوقر في نفسي أن أمنح هذا الكتاب النفيس ما هو قمينٌ به من الرعاية والعناية، وأن يكون من ضمن أولويات اهتماماتي بتطوير عمادة المعهد من الجوانب الإدارية والفنية والتقنية والبحثية، بل إنه كان أولها بلا منازع، وبخاصة بعدما علمته من المصادر الموثوقة من أهل العلم وأصحاب الصنعة عن القيمة العلمية لهذا الكتاب، والفائدة المعرفية التي ستعود على طلبة العلم من الباحثين والدارسين.

ثم كان أن فاتحت معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عدنان ابن محمد وزان - وفقه الله - بشأن هذا الكتاب، فما إن علم بواقعه وحقيقة أمره، والظروف التي أحاطت به، وتعثّر طباعته ونشره على مدى السنين الماضية، حتى أبدى رغبته الشخصية واستعداده التام لتذليل كافة العقبات التي تعترض طريقه، مادية كانت أو معنوية، وكان هذا فتحاً لباب الأمل من جديد، وإيذاناً بانتهاء المعاناة التي لقيها هذا الكتاب خلال رحلته الطويلة عبر عقدين من الزمان، فجزاه الله خيراً، وجعل ذلك في موازين حسناته يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً .

وظفقت على الفور بتكليف أستاذين فاضلين هما : الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشبيتي، مدير مركز إحياء التراث الإسلامي

بالمعهد، والدكتور عبد الرحمن بن حسن العارف، مدير مركز بحوث اللغة العربية وآدابها بالمعهد سابقاً؛ للقيام بإعداد هذا المشروع العلمي المنجز للطباعة والنشر. وقد بذلنا ما في وسعهما، وقاما بأداء ما أوكل إليهما من مهمة على خير وجه حسب الطاقة والجهد والفترة الزمنية المضروبة، رغم المشاق العسيرة والعقبات المثبطة التي واجهتهما أثناء مراجعة الكتاب، وترتيبه، واستكمال نواقصه، وإعادة صياغته بما يتلاءم والخطوة الموضوعية من قبل لتحقيق هذا الكتاب، فجزاهما الله عن العلم وأهله خير ما يجزي عباده العاملين المحتسبين .

وها هو الكتاب يخرج للناس بعد طول أمد، وفترة ترقب وانتظار، في حلة قشبية إخال أنها ستُضفي عليه حسناً وبهاءً إلى جانب ما هو عليه قبل من غزارة وعمق وثراء، ولا شك أن صدوره يعدُّ إنجازاً علمياً بارزاً في تأريخ جامعتنا العريقة يُحسب لبقية إنجازاتها في ميدان البحث العلمي بعامة والتراث العربي والإسلامي بخاصة، كما سيكون حدثاً ثقافياً مميزاً ستستقبله الهيئات العلمية، والمؤسسات الثقافية، والمراكز البحثية داخل المملكة وخارجها، بحفاوة بالغة وسعادة غامرة .

ونحن في واقع الأمر لا ندعي بلوغ الكمال في هذا الإصدار العلمي الذي وفقنا الله إليه، وهياً لنا أسباب دعمه وطباعته؛ حيث إننا أقرب الناس علماً بوجود ثغرات فيه، ونحسب أن ذوي العلم والقَدَم الراسخة في مجال تحقيق التراث سيلتمسون لنا من الأعذار ما يتجاوز به عن تلك الهنات الهيئات التي وقعت دون قصد في هذا العمل العلمي الكبير، وسنكون سعداء غاية السعادة بما سيبدونه لنا من ملاحظات واستدراكات، ستكون محل تقديرنا واعتزازنا أولاً ثم عنايتنا واهتمامنا ثانياً، وستُخصَّص لها

- بإذن الله - مكاناً سوياً عند إعادة طبعه مرةً ثانية، أو إذا سنحت فرصة أقرب من هذا .

ويطيب لي إذ أختتم هذه الكلمة التقديمية أن أوفي لأصحاب الحقوق حقوقهم، وأعترف لأهل الفضل بفضلهم، عملاً بقول المصطفى ﷺ : « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » ، فأتوجه بالشكر والعرفان لكل من أسهم في هذا الكتاب، تحقيقاً، ومراجعةً، وتصويباً، وفحصاً وتحكيمياً، وإعداداً للطباعة، أو دعماً ومساندةً ومؤازرةً، واعتذر في هذا المقام عن عدم ذكر أسمائهم لأنهم كثر، وأخشى ألا تسعفني الذاكرة فأقع في السهو والنسيان ومظنة القصد، وأدعو الله جلّت قدرته أن يثقل موازينهم نظير ما قدموه للغة القرآن الكريم من خدمة في بعث تراثها المجيد، ونشر نفاثس مخطوطاتها .

ونرفع أكف الضراعة إليه جلّ وعزّ أن يُجزل المثوبة والأجر لمحققي هذا السّفر الموسوعي، وهم : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الذي حقق الجزء الأول منه، وكان صاحب فكرة تحقيق الكتاب، والدكتور عبد المجيد قطامش (يرحمه الله) الذي حقق الأجزاء: الخامس، والسادس، والرابع بالاشتراك، والأستاذ الدكتور السيد تقي الذي شارك في تحقيق الجزء السابع، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، الذي قام بتحقيق الأجزاء : الثاني، والثامن، والتاسع، والرابع والسابع بالاشتراك، والأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الذي اشترك في تحقيق الجزء السابع، والأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشبتي، الذي حقق الجزء الثالث، وصنع الفهارس العامة للكتاب، ونترحم على من انتقل منهم إلى رحاب الله والدار الآخرة، جرّاء ما بذلوه من جهد

وطاقة وصبر في سبيل إخراج هذا الكتاب وإذاعته بين الناس، بعد أن ظل  
زمنًا طويلًا محبوساً بين أضاير الكتب وخزائن المخطوطات .

وختاماً نكرر الشكر والثناء للمستولين في جامعتنا الحبيبة جامعة  
أم القرى، على ما لمسناه منهم من تشجيع ورغبة صادقة في الإنجاز،  
مقرونين بدعمٍ وسخاءٍ لا حدود لهما . والشكر أيضاً لمعالي الأستاذ  
الدكتور ناصر بن عبد الله الصالح مدير الجامعة السابق، الذي عمل  
على دعم إخراج هذا الكتاب إلى حيِّز الوجود، وكذلك معالي الأستاذ  
الدكتور محمد بن علي العقلا، الذي أبدى حين كان وكيلاً للجامعة  
للدراستات العليا والبحث العلمي تفهماً لأهمية طباعة مثل هذا العمل  
العلمي، ونسأل الله أن يثيبهما خيراً .

كما نشكر كل أولئك الغيورين على تراث هذه الأمة الخالد،  
الذين أمدُّونا بتمنياتهم الطيبة ودعواتهم الصادقة بأن يكمل الله مساعيها  
بالتوفيق والسداد .

وأخيراً ندعوه سبحانه وتعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويجعلها  
خالصة لوجهه الكريم، وأن يكلِّأنا على الدوام بعونه ورضاه، ويهيئاً لنا من  
الأسباب ما يعيننا على استكمال مسيرة الخير والعطاء في هذا البلد  
المعطاء، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ،،،

عميد معهد البحوث العلمية وأحياء التراث الإسلامي

أ.د. زايد بن عجير العارثي

١٤٢٨/٦/١٥ هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين .

أما بعد :

فقد انتهى تحقيق الجزء الأول من شرح الألفية المسمى بـ « المقاصد  
الشافية في شرح خلاصة الكافية » لمؤلفه الإمام العالم العلامة برهان الدين  
إبراهيم بن موسى الشاطبي الأندلسي ( ت ٧٩٠ هـ ) ، شيخ المتأخرين من أهل  
الأندلس ، وإمام نحاتها ولغويها ، وأحد كبار فقهاها ومفتيها .

وكتابه هذا في شرح الألفية يعتبر فتحاً جديداً في النحو لما تضمنه من  
التحليل والتعليل للمسائل النحوية ، وما اشتمل عليه من فكر ثاقب ورأي صائب  
في تحليل ألفية ابن مالك ، ومناقشة آرائه فيها ومحاولة الربط بين ماجاء فيها  
وما جاء في « التسهيل » للمؤلف نفسه ، ومحاولة الاعتذار عن المؤلف ( ابن  
مالك ) في بعض المسائل النحوية التي قد يظهر لأول وهلة أن ابن مالك خالف  
فيها نفسه بين الكتابين أو بدا أن عليه دركاً في بعض التعريفات والحدود ، وأنت  
تلحظ أنه في إجاباته عنها ظاهر الإنصاف ، كثير التحري ، لا يؤاخذ على الزلة ،  
ولا يهول الأمور إذا وجدَ الهفوة ، وقد رجع الشاطبي على مصادر نحوية ولغوية  
كثيرة أصيلة ابتداء بالكتاب وما ألف عليه وحوله مروراً بمؤلفات أبي علي  
الفارسي وتلميذه ابن جني وانتهاءً بشيوخه الذين ختم بهم وبه بعدهم الاجتهاد  
في النحو في بلاد الأندلس إن صحَّ هذا التعبير .

وقد مَضَى مدَّةٌ طويلةٌ على تحقيق هذا الجزء ، وقد شغلت عنه بتوجُّهات علمية أخرى منها العمل على جمع تراجم علماء الحنابلة وتحقيق طبقاتهم التي لم تنشر ... وغير ذلك من البحوث التي أبعدتني كثيراً عن موضوع هذا الكتاب ، فكانت العودة إليه ليست بالأمر السهل لاسيما أنَّ المصادر قد تفرقت والذهن قد تشتت ، وحماس الشباب قد آذن بالرحيل ؛ لذا فإنَّ إدارة مركز البحث مشكورة قد كفتني هذا المهم ، فقاموا بمراجعة أصوله بعد طبعه المرة تلو الأخرى ، وكلفت أستاذنا الدكتور محمد بن إبراهيم البناء حفظه الله تعالى بوضع مقدمة تعرف بالكتاب وبمؤلفه دون دراسة للكتاب لأن دراسة مثل هذا الكتاب العظيم تحتاج إلى جهد ووقت ، وهو بحاجة إلى جهودٍ جَمْعٍ من العلماء للكشف عن ما اشتمل عليه من الفوائد ، وماتمیز به من الفرائد ، فالشاطبي - رحمه الله - قد بث أثناء الكتاب فكره ، كما أن الكتاب مصدرٌ مهم لأبراز آراء شيوخه وشيوخ شيوخه من أهل غرناطة الأندلس رحمهم الله ورضي عنهم .

لذا أشكر إدارة مركز البحث العلمي لمراجعتهم الأصول ، وأرجو أن يكون هذا العمل مدخراً عند الله تعالى ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

## سيرةُ الشاطبي

( ١٠٠٠ - ٧٩٠ هـ )

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد فإن خير ما تُؤزَن به أقدارُ العلماء هو ما قدموه في مجال العلم من بحوث ودراسات تُسهم في نهضته ، وتكشف عن جوانب منه كانت خافية ، وتُقدِّم تأصيلاً لقضاياها ، ثم إنه لا يكون لهذا العلم خطره ومكانته حتى يرى أثره في حياة الناس ، يُقدِّم حلولاً لمشكلاتهم ، ويُبصِّرهم بما ينبغي أن يأخذوا به في شئونهم . وهذا ما كان يدعوهُ الأوائل بالعلم النافع الذي يواكب الحياة ولا يكون بِمَعزِلٍ عنها .

وإذا نظرنا في آثار أبي إسحق الشاطبي وجدنا عالماً نظَّاراً ، صاحب مشاركة فيما صنَّف ، وإن كتابه « الموافقات في أصول الأحكام » لدالٌّ على إمامته في علم الأصول ، ثم إن كتابه الذي نُقدِّمه الآن ، وهو كتاب « المقاصد الشافية شرح خلاصة الكافية » ليشهد كذلك بإمامته في علم العربية ، وكلُّ من هذين العِلْمين يجذبه إليه ، فمن يطالع الموافقات يحسب أن حياته لم تتَّسع لغير علم الأصول وفقه الشريعة ، حتى إذا أقبل على مطالعة شرحه لألفية ابن مالك رآه كذلك عالماً من أعلام النحو ، عارفاً بتراته وأعلامه وأصوله وقضاياها ، وكان النحو قد استفرغ جَهْدَه كُلَّهُ . وسوف نرى من حديث الشاطبي أن فقه العربية هو السبيل الأول لمن أراد أن يبلغ حظاً في علم الشريعة وأصولها . حتى إذا بلغ الشاطبي هذه المكانة كان لابدُّ أن يكون مَفزَعُ الناس في شئون حياتهم ، يسألونه

عن حكم الدين فيها ، وكان لابدٌ كذلك أن يعرّض واقع هذه الحياة على ماتهيئاً له من حكم الشريعة ، ومن هنا كان كتابه « الحوادث والبِدْع » ، وهو ما يعرفه الناس الآن باسم الاعتصام ، وكانت كذلك فتاواه التي رواها الناس عنه ، وهي تشهد بحرصه على اتباع السنة ومجانبة البِدْع ، وقد امتحن الشاطبي بسبب ذلك ، حتى شكى غُرْبته عن جمهور أهل زمانه حين طلب الاستقامة على الطريق ، وهو ماسوف يحدثنا به في كتابه الاعتصام .

### النشأة والطلب :

والشاطبي هو أبو إسحق إبراهيم بن موسى اللخمي ، كذا ذكر نسبه تلميذه أبو عبد الله المُجَارِي في برنامجه ، وتزيدنا نسخة « المقاصد » المحفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس شيئاً من التعريف بنسبه ، ففي صَدْرِهَا : « يقول عُبَيْدُ اللَّهِ إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن عليّ اللخمي .... » . وقد نشأ أبو إسحق في غرناطة ، وكانت غرناطة في ظلال الحكم الإسلاميّ جنّةً من جنان الدنيا ، عامرة بالبساتين والخيرات . ويُمثِّلُ القرن الثامن الهجريّ الذي عاش فيه الشاطبي ( .... - ٧٩٠ هـ ) طَوْرَ النُّضُوج للحياة الفكرية في دولة بني الأحمر ، أو كما تدعى الدولة النصرية ( ٦٣٥ - ٨٩٨ هـ ) ، كما ازدهر فيها الأدب والشعر . وكانت غرناطة قاعدة هذه الدولة التي كانت تشمل القسم الجنوبي من الأندلس حتى شاطئ البحر الأبيض ومضيق جبل طارق ، وإلى غرناطة وإلى غيرها من القواعد الجنوبية انتقل النشاط العلمي بعد تخريب قرطبة ، فَحَفَلَتْ غرناطة بجمهرة من العلماء والأدباء والشعراء ، وسوف نرى ونحن نعرض لشيوخ الشاطبي صورة لهذا النشاط العلمي والأدبي :

وتدلّ آثار أبي إسحق وحواراته مع شيوخه على ما بذله من جهد في طلب

العلم من مظانه ، وحرصه على لقاء الشيوخ ، وليس هناك نصٌ أبلغ مما تحدث هوبه عن نفسه ، يقول في مقدمة كتابه الاعتصام : « وذلك أنى - والله الحمد - لم أزل منذ فتق للفهم عقلى ، ووجه شطر العلم طلبى ، أنظر في عقلياته وشرعياته ، وأصوله وفروعه ، لم أقتصر منه على علم دون علم ، ولا أفردت من أنواعه نوعاً دون آخر ، حسب ما اقتضاه الزمان والإمكان ، وأعطته المنّة المخلوقة في أصل فطرتى ، بل خضعت في لججه خوض المحسن للسباحة ، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء ، حتى كدت أتلّف في بعض أعماقه أو أنقطع في رفقتى التى بالأنس بها تجاسرت على ماقدّر لى ، غائبا عن مقال القائل ، وعذّل العاذل ، ومعرضاً عن صدّ الصاد ، ولوم اللائم ، إلى أن من على الربّ الكريم ، الرؤوف الرحيم ، فشرح لى من معانى الشريعة ما لم يكن في حسابى ، وألقى في نفسى القاصرة أن كتاب الله وسنة نبيه لم يتركاً في سبيل الهداية لقائل مايقول .... » .

وقد هدّى الشاطبى إلى ماينبغى أن يُطلب من هذا العلم ، وله في هذا كلمات تُعبّر عن منهج سديد في الطلب ، وإذا كانت المناهج الحديثه تدعو إلى اعتماد أمّهات المصادر في البحث ، فإننا نجد الشاطبى يقول مثلاً في فتاويه : « وشأنى ألا أعتَمِد على هذه التقييدات المتأخرة البتّة ، تارة للجهل بمؤلّفها ، وتارة لتأخر زمان أهلها جداً أو للامرين معاً ، فلذلك لا أعرف كثيراً منها ، ولا أقتنيه » . وسوف نذكر - إن شاء الله - شيئاً من ذلك عند حديثنا عن شرح الألفية ونهجه فيه .

ولقد كان الشاطبى يعى جيداً أموراً يجب أن تتوافر في العالم ، فيحدثنا في إفاداته عن أبى على الزواوى أن بعض العقلاء كان « لايسمى العالم بعلم ما عالماً بذلك العلم على الإطلاق حتى تتوافر فيه أربعة شروط ، أحدها : أن يكون قد أحاط

علماً بأصول ذلك العلم على الكمال . والثاني : أن تكون له قدرة على العبارة عن ذلك العلم . والثالث : أن يكون عارفاً بما يلزم عنه . والرابع : أن تكون له قدرة على رفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم » . يقول الشاطبي : « وهذه الشروط رأيتها منصوصة لأبي نصر محمد بن محمد الفارابي الفيلسوف في بعض كتبه » وإن هذه الشروط التي اشترطها الفارابي تقتضي إذا تَمَثَّلَتْ في شخصٍ ما أن صاحبها لأبد أن يكون من أصحاب القدرات والاستعدادات الخاصة ، وقد دلت أخبار أبي إسحق على ما كان يتمتع به من نبوغٍ مُبَكِّرٍ ، ومحدثه الذي ذكر فيه قصة طلب العلم ببعيد ، ثم إن كتبه لدالة على إحاطة بالغة بأصول ماكتب فيه ، سواءً في مجال الشريعة أو النحو ، ودالةٌ كذلك على قدرته على التعبير عن مراده بعبارةٍ مستقيمةٍ مُحْكَمَةٍ ، وعلى معرفته بتوابع ذلك العلم ولوازمه . أما قدرته على دَفْعِ الإشكالاتِ فواضحةٌ وضوحاً ساطعاً في موافقاته ومقاصده .

ويحدثنا الشاطبي في إفاداته عن مجلس ضمَّ أعلام شيوخه ، يقول : حضرت يوماً مجلساً بالمسجد الجامع بغرناطة مقدَّم الأستاذ القاضي أبي عبد الله المقرئ في أواخر ربيع الأول عام سبعة وخمسين وسبعمائة / مارس - أفريل ١٣٥٦ ، وقد جمع ذلك المجلس القاضي أبا عبد الله ، والقاضي أبا القاسم الشريف شيخنا ، والأستاذ أبا سعيد بن لبٍّ ، والأستاذ أبا عبد الله البلنسي ، وذا الوزارتين أبا عبد الله بن الخطيب ، وجماعة من الطلبة ، فكان من جملة ما جرى أن قال القاضي أبو عبد الله المقرئ : سئلت عن مسألة من الأصول لم أجد فيها نصاً ، وهي تخصيص العام المؤكَّد بمنفصل ، فأجبت بالجواز ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ ﴾ ، فهذا عامٌ مؤكَّد ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَمْ يُحِلَّ اللَّهُ مِنَ الْفَوَاحِشِ إِلَّا مَسَآلَةَ النَّاسِ » . فإجابة الشاطبي على شيخه في حضرة شيوخه ، ونَحْسِبُ أن الشاطبي كان حينئذ

في العَقْدِ الرابع ، دليلٌ على ما بلغه من مكانةٍ في العلم ، وقد تناول الشاطبي في «  
الموافقات» بالتفصيل تخصيص العام بالمتصل والمنفصل دُونَ أن يذكر واقعة هذا  
المجلس (١) .

أما مَرَوِيَّاتُ الشاطبي عن شيوخه فسوف نذكرها في ترجمتهم ، وسوف  
نذكر فيها مآتهياً لنا من علاقته بهم :

### شيوخ الشاطبي :

١ - أبو عبد الله محمد بن علي بن الفخار البيري ( .... - ٧٥٤هـ ) .

قال عنه ابن الخطيب : « أستاذ الجماعة ، وعَلَمُ الصناعة ، وسيبويه العصر ،  
كانت له مشاركةٌ في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعروض وتفسير (٢) ....  
وَقَلَّ في الأندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة » .

وكان الشاطبي يُجِلُّ شيخه ابن الفخار ، يقول عنه في بعض مرويَّاته :  
« حدثنا الأستاذ الكبير الشهير أبو عبد الله بن الفخار شيخنا » (٣) . وقد يذكره  
فيقول : « حدثني الشيخ الفقيه الأستاذ الكبير ، النحويّ الشهير » (٤) ، أو  
يقول : « العلم الخطير » (٥) . إلى غير ذلك من الألقاب التي تدل على مكانة ابن  
الفخار . وقد ذكر أبو عبد الله المجاري (٦) أن الشاطبي قرأ عليه بالقراءات السبع

---

(١) الموافقات : ١٦٢/٣ .

(٢) الإحاطة : ٣٥/٣ - ٣٨ .

(٣) الافادات : ص ١٢١ .

(٤) الافادات : ص ٩٦ .

(٥) الافادات : ص ٩٨ .

(٦) برنامج المجاري ص ١١٩ .

في سبع ختمات، ثم يقول : « وقد أكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها . وقد رَوَى عنه الشاطبي كتاب سيبويه <sup>(١)</sup> بسند يرفعه إلى سيبويه . وذكره في ختام شرحه للألفية وهو يذكر منهجه ، قال : « وقد سلكتُ فيه مسلك شيوخى - رضى الله عنهم - في البحث وتحقيق المسائل ..... فقد كان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله بن الفخار - رحمه الله عليه - في هذه الطريقة إماماً غير مدافع ، وكان من طرق تعليمه البسط والتعليل ، وفصلُ القضية بين المختلفين من أهل البصرتين وغيرهم ، وضربُ المسائل بعضها بعض ، والاتساع في التنظير ... » .

\* \* \*

٢ - أبو سعيد فرجُ بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطى (٧٠١-٧٨٢هـ) .  
ذكره الشاطبي في كتبه مثنياً عليه ، وتعددت أوصافه له بين الأستاذ الكبير والشهير والجليل والمشاور ، وقد روى عنه في الإفادات روايات كثيرة في النحو والفقه وبعض أشعاره . وكان أبو سعيد شاعراً مجيداً . وعرض عليه الشاطبي مختصر ابن الحاجب في الأصول في مجلس واحد ، وأجاز له أن يرويه عنه ، وكذلك جميع مروياته ، وماقيده من العلوم . ولابنُ لبٌ تقييدٌ على بعض جمل الزجاجي ، حققه في رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى الدكتور محمد الزين زروق سنة ١٤٠٦هـ ، كما أن له رسائل متعددة ، منها رسالة تعيين محل دخول الباء من مفعولى بدّل وأبدل ، وقد حققها الدكتور عياد الثبتي ، ونشرت في العدد الثاني من السنة الثانية ١٤٠٤-١٤٠٥هـ من بحوث كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى .

---

(١) برنامج المجاري : ص ١١٦ .



٣ - أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحَسَنِيُّ (٦٩٧-٧٦٠هـ) .

ذكره الشاطبي في كتبه ، وَنَعَتَهُ بالشيخ الفقيه الشريف الجليل (١) ، قاضى الجماعة . وقد عَرَفَ الشاطبيُّ بمكانته فى علم النحو وطريقته فى التدريس ، وذلك فى ختام شرحه للألفية ، قال : « وكان شيخنا القاضى أبو القاسم الشريف الحسنى - رحمة الله عليه - فى هذا العِلْمِ رفيع الشأن ، عالماً بدقائق أئمتّه ، وكان من طرق تعليمه تحصيلُ مُضْمَنِ الفُصول والأبواب ، جامعاً لما تَشَتَّتْ منها ، مُقَرِّباً للمبتدئ ، يقف القارئ على نكت كتابه المقرّوة واحدةً فواحدةً ، لا يقنع بالفهم البرأنى فيه ، مُورِداً للإشكال ، مجيباً عنه ، لا يخرج عن طريق كتابه إلا فى النُدْرَةِ ، معتذراً عن غَفَلاته ، مرتضياً ما ارتضاه شيوخه فى فهمه ، مُحْمِضاً بفوائد المعانى ومسائل البيان ومقطعات الشعر الحسان » .

٤ - أبو عبد الله محمد بن على البنسى (٧١٤ - ٧٨٢هـ) .

ذكره الشاطبي كذلك فى كتبه ، ودعاه بالأستاذ الفقيه النحوى . وروى عنه فى كتابه « المقاصد » فى شرح باب النكرة والمعرفة ، وفى هذا الموضع دعا له بالبقاء والحفظ ، ولشيخه أبى عبد الله بن الفخار بالرحمة ، كما روى عنه فى باب تثنية الممدود من شرحه عن شيخه أبى عبد الله الفخار ، كما ذكره الشاطبي فى ختام شرحه معروفاً بطريقته ومنهجه فى النحو ، فقال : « وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله البَلَنْسِيُّ - رضى الله عنه - فى هذا العلم عارفاً بطُرُقِ أئمتّه المتأخرين ، عالماً بمقاصدهم فيه ، وكان من طرق تعليمه بيانُ المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء ، مرشحاً لفهمه ، مُدْرِياً له ، وموقِظاً لفِكره لاقتناص

(١) الافادات : ص ٨٩ .

الجواب وإيراد السؤال ، مُطَرِّزاً مجلسه بنقل نُكْتِ شيوخه ، متأدباً معهم ، إذا ذكر أحداً منهم طَرِبَ بذكرهم ، وأُمْتَعَ بالثناء عليهم ، كعادة شيخه أبى عبد الله بن الفخار .

وأبو عبد الله البَلَنْسِيُّ هو صاحب « صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابى الإعلام والتكميل » ، وله تفسير للقرآن الكريم ذكره ابن الخطيب <sup>(١)</sup> .

٥ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبى بكر المَقْرِيّ (..... - ٧٥٩هـ) .

كذا ذكر الشاطبى نسبة فى « الإفادات <sup>(٢)</sup> » ، ودعاه بالشيخ الفقيه القاضى الجليل الشهير الخطير . وهو أول شيوخه ذكراً فى المقاصد ، وفى الإفادات . وقد روى عنه عن أبى حَيَّان أثير الدين - وله مع هذا الشيخ سند تلقين ومصافحة ينتهيان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد ذكر أبو عبد الله المجارى أنَّ الشاطبى سمع على الشيخ كتابه الحقائق والرقائق ، وأجازه به وبغيره من الكتب ، ومنها الشاطبية ، والتسهيل ، والجزولية ، وجمل الزجاجى .

٦ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مَرْزُوقِ التلمسانى (٧١١-٧٨١هـ) .

هكذا أورد نسبة الشاطبى فى الإفادات <sup>(٣)</sup> ، ووصفه بالشيخ الفقيه الخطيب الجليل العالم . وذكر أبو عبد الله المجارى أنه سمع عليه الجامع الصحيح للبخارى ، وموطأ الإمام مالك ، وأجازه بهما وبجميع ما يحمل .

---

(١) الإحاطة : ٣٩/٣ .

(٢) الإحاطة : ص ٨١ - ٨٢ .

(٣) ص ٨٦ - ٨٧ .

٧ - أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي (٧١٠-٧٧٠هـ) .

ذكره الشاطبي غير مرة في الإفادات ، ووصفه بالشيخ الفقيه الجليل الأصولي وأحيانا كان يقول : الأستاذ العالم النظار . وروى عنه ما سقناه من قبل من الشروط التي ينبغي توافرها في العالم . وذكر المجاري أن الشاطبي قرأ عليه مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ، قراءة تفقه ونظّر ، وأنه أجازة إجازة عامة بشرطها (١) .

هذا إلى شيوخ آخرين روى عنهم ، منهم الفقيه أبو بكر محمد بن عمر بن علي القرشي الهاشمي ، وكان من أدباء الأندلس ، والأستاذ النحوي أبو عبد الله محمد بن محمد بن بيش العبدري ( .... - ٧٥٣هـ ) .

\* \* \*

تلاميذه :

لم تسعفنا المراجع بحديث مستفيض عن التلاميذ الذين أخذوا عنه ، ولولا ما ذكره تلميذه أبو عبد الله المجاري في برنامجه عن مشيخة الشاطبي لفاتنا بعض ما ينبغي أن نتعرفه عن علم هؤلاء الشيوخ .

أما المجاري وهو : أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد (٨٦٢-٠٠٠هـ) فقد حدثنا عما أخذه عن شيخه بإفاسة ، وهو حديث نافع نستنبط منه أن الشاطبي كما عني بالتأليف عني كذلك بإشاعة العلم بين النابغين من طلبة العلم ، وفاء بحق العلم عليه ، ويحسن هنا أن نورد نص المجاري ، قال : « عرضتُ

---

(١) برنامج المجاري ص ١١٩ .

عليه ألفية ابن مالك عن ظهر قلبٍ ، وحدثني بها عن شيخه الإمام العلامة أبي عبد الله البيرى ، عن الإمام النحوى أبى محمد عبد المهيمن الحضرمى السبتي ، عن الشيخ إمام النحاة أبى عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن النحاس ، عن مؤلفها أبى عبد الله بن مالك .

قال المجارى : « وأجاز لى عامةً ، قال رحمه الله : وأبحث له روايتها عنى ، وجميع ما روئته أو قيّدته ، وعلى شرطه المعروف عند أهل الحديث ، وبرتت إليه من الخطأ والتصحيح والوهم والتحريف . ولم يجز أحداً غيرى ممن قرأ عليه إجازةً عامةً - فيما أعلم - وكتبها بخطه ، رحمه الله ، وجزاه أفضل الجزاء » (١) .

ثم يقول : « وأخذت عنه من الكتب ما أذكر ، فمن ذلك :

كتاب الإمام النحوى أبى عبد الله البيرى ..... » . ثم ذكر سلسلة السند إلى سيبويه . وذكر المجارى كذلك أنه أخذ عنه : مختصر الإمام أبى عمرو بن الحاجب فى أصول الفقه ، وقال : « سمعت عليه بعضه تَفْقُهُ ، وحدث به عن الشيخ النظّار أبى على منصور بن على بن عبد الله الزواوى .... » ثم رفع سنده إلى ابن الحاجب ، كما أخذ عنه موطأ الإمام مالك . ثم قال : « وله - رحمه الله - تأليف منها كتاب الموافقات ، سمعت بعضه عليه ، وشرح رجز ابن مالك ، وكتاب الحوادث والبدع »

ويتبين مما رواه المجارى ما كان يدور فى حلقة شيخه الشاطبى من العلوم ، فقد كان التلاميذ يأخذون عنه النحو والأصول والفقه والحديث ، ويروون كتبه ، وأن الشاطبى لم يكن يجيز طلبته إجازة عامة إلا بحقها .

---

(١) برنانج المجارى ص ١١٦ .

ومن تلاميذ الشاطبي أبو يحيى بن محمد بن عاصم ، وأخوه أبو بكر محمد بن عاصم ، وينتميان إلى أسرة ذات مكانة علمية ، ويذكر عن الأول أنه انتصر لشيخه أبي إسحق الشاطبي برده على الأستاذ أبي سعيد بن لب في مسألة الادعية إثر الصلوات المكتوبة <sup>(١)</sup> . وكان الشاطبي يذهب إلى أن دعاء الإمام للجماعة في أدبار الصلوات ليس في السنة ما يُعَصَّدُه ، بل فيها ما ينافيه <sup>(٢)</sup> . وكان ابن لب يقول بالجواز . وقد استشهد أبو يحيى سنة ٨١٣ . أما أخوه أبو بكر (٧٦٠-٨٢٩) فكان فقيهاً محدثاً ، وله تصانيف في النحو والقراءات ، وقد ذكر المقرئ أنه لخص الموافقات وسمى تلخيصه : « نيل المنى في اختصار الموافقات » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

## مؤلفاته :

### ١ - الأصول العربية :

ذكره الشاطبي أول مرة في المقاصد الشافية عند شرحه لبيت ابن مالك :

والأصل في المبنى أن يُسَكَّنَا

فتناول في هذا الموضع الأصل القياسي ، والأصل الاستعمالي . ثم قال : « وهذه المسألة مبسوبة في الأصول العربية » . ويتردد ذكر هذا الكتاب في غير موضع من المقاصد ، وهذا الكتاب مفقود . وقد ذكر التنبكي أنه أُلِفَ في حياته ، على أنه من الممكن أن نستخرج كثيراً من آرائه الأصولية من المقاصد .

(١) نفع الطيب ٥/١٤٤ .

(٢) فتاوى الشاطبي من ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) نفع الطيب ٥/٢١ .

## ٢ - الاتفاق فى علم الاشتقاق .

هذا الكتاب مثل سابقه ، ذكر التنبؤى أنه أُلِفَ فى حياته ، والشاطبى كذلك فى المقاصد حديث يتردد عن الاشتقاق .

## ٣ - المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية :

وهو الكتاب الذى نُقِدمه مُحَقِّقاً ، وسوف نتحدث عنه وعن منهج صاحبه فيه فى حديث مستقل من هذه الدراسة . غير أننا نشير هنا إلى تسميته بالمقاصد ، ويرجع ذلك - فيما يبدو - إلى أمرين تعاونوا على هذه التسمية ، أولهما حديثه المستفيض عن المقاصد فى كتابه الموافقات ، وهو يمثل القسم الثالث من هذا الكتاب ، وثانيهما مقالة ابن مالك فى صَدْرِ أَلْفِيته :

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ      مقاصدُ النحو بها مَحْوِيَّةٌ

فجاء هذا العنوان المقاصد مُتَّفِقاً مع اتجاه صاحبه ، وإذا كان الشاطبى قد قَسَمَ المقاصد فى كتاب الموافقات إلى قسمين أساسيين ، أولهما قصدُ الشارع ، والآخر قصدُ المكلف ، فسوف نراه فى شرحه للألفية مَعْنِياً بمقابل هذين الأمرين الأساسيين كذلك فى النحو ، وهما قصد الواضع فيما وضع ، ثم مقصد ابن مالك من عبارته . وهو حديث نراه يتردد كثيراً فى هذا الشرح .

## ٤ - الإفادات والإنشادات :

قدَّم الشاطبى لكتابه هذا بقوله : « جمعت لك فى هذه الأوراق جملة من الإفادات المشفوعة بالإنشادات ، مما تَلَقَّيته عن شيوخنا الأعلام ، وأصحابى من نوى النبل والأفهام قصدت بذلك تشويق المُتَفَنِّنِ فى المعقول والمنقول ، ومحاضرة المستزيد من نتائج القرائح والعقول ....

وهذه الإفادات متعددة بحسب موضوعها ، ويغلب جانب النحو والصرف ، وبعضها فى البلاغة واللغة والأدب ، ومنها مانجده فى التفسير والحديث والفقه والعقيدة ، وغير ذلك . ويُعدُّ شيخه أبو عبد الله المقرئ فى مُقدِّمة شيوخه الذين روى عنهم ، ويليهِ شيخه أبو عبد الله بن الفخار ، ثم الزواوى وابنُ لبٍّ . وقال ناسخه فى ختامه : « انتهى ماسطره سيِّدنا الأستاذ ، وقد قرأناها عليه ، الأبيات والشواهد ، وأنشدنى الأبيات فى أواخر رجب من عام تسعة وخمسين وسبعمائة / أوائل جويلية ١٣٥٨ م » .

وقد حقق الكتاب الدكتور محمد أبو الأجفان ، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ عن مؤسسة الرسالة ، وبلغت صفحاته ٢٣٨ بما فى ذلك مقدمة المحقق .

#### ٥ - الموافقات فى أصول الأحكام :

يُعدُّ هذا الكتاب أجل كتبه جميعاً ، وهو دالٌّ على ما بلغه من مكانة فى علم الأصول وفقهِ الشريعة ، وهو ثمرة مرحلة الطلب التى أقبل فيها على العلم ، باذلاً فيه غاية جهده ، لا يَخُصُّ علماً بون آخر ، وهو ما حدَّثناهُ من قبل ، وقد وضَّح ذلك فى هذا الكتاب الذى يمكن أن نجد فيه أثر هذه الدراسة الجادة . لقد قام كتاب الموافقات على خمسة أقسام ، القسم الأول فى المقدمات العلمية ، والثانى فى الأحكام وما يتعلق بها والثالث فى المقاصد الشرعية ، والرابع فى حصر الأدلة الشرعية ، والخامس فى أحكام الاجتهاد والتقليد . وكان الشاطبى حين صنف الكتاب قد سماه بعنوان ( التعريف بأسرار التكليف ) ، ثم عدل عنه لرؤيا بعض شيوخه ، قال له : « رأيتك البارحة فى النوم وفى يدك كتاب ألفتَه ، فسألتك عنه ،

فأخبرتني أنه ( كتاب الموافقات ) ، قال : فكنتُ أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة ، فتخبرني أنك وفقتَ به بين مذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة ..... » .  
وقد أجمع السابقون واللاحقون على أن كتاب الموافقات من أنبل الكتب، وأنَّ الباحثين في معاني الشريعة عالةٌ عليه . وقد طُبِعَ هذا الكتاب عدَّة طبعات .

٦ - الاعتصام :

وهو كتابُ الحوادثِ والبِدَعِ ، كما ذكره أبو عبد الله المجارى . وقد وصفه السابقون بأنه فى غاية الإجابة ، ويُعدُّ من خير الكتب فى موضوعه ، ولكنه لم يَتِمَّ ، وما خرج منه يقوم على عشرة أبواب ، الباب الأول فى تعريف البدع ، والثانى فى ذم البدع ، والثالث عن شبه المبتدعة ، والرابع فى استدلال أهل البدع ، والخامس فى البدع الحقيقية والإضافية ، والسادس فى أحكام البدع ، والسابع فى البدع بين العبادات والعادات ، والثامن فى الفرق بين البدع والمصالح المرسله والاستحسان ، والتاسع فى سبب افتراق المبتدعة عن جماعة المسلمين ، والعاشر فى الصراط المستقيم الذى انحرفت عنه المبتدعة .

وقد صدر هذا الكتاب عن دار المنار بمصر سنة ١٩١٣ م .

٧ - المجالس :

وهو كتاب شرح به كتاب البيوع من صحيح البخارى .

٨ - فتاوى الإمام الشاطبى :

وقد جمعها محمد أبو الأجفان من كتب كما يقول : « أُلِّفَتْ بَعْدُ عن الشاطبى » ، وحقق هذه الفتاوى ، وصدرت طبعتها الأولى فى تونس سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م فى ٢٥٦ صفحة شاملة للدراسة .



## المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية

فى نَحْوِ العربية مؤلفاتٌ ذاتُ بالٍ ، شُغِلَ بها النحاة فى مُخْتَلَفِ العصور ، يكشفون فى شروحهم لها وتعليقاتهم عليها عن مقاصد أصحابها ، حتى غَدَتِ أمّهاتٌ لغيرها من المصنّفات . وفى مُقَدِّمتها كتابُ سيبويه ، وهو عمدةُ هذه الكتب ، وجُمِلُ الزجّاجى ، ومُفَصِّلُ الزمخشري ، وكافيةُ ابن الحاجب وشافيته ، وتسهيلُ الفوائدِ وتكميلُ المقاصد لابن مالك ، ثم خُلِصَتْ المشهورة بالآلفية ، وهى نظم فريد استخلصه من أرجوزته الكبرى « الكافية الشافية » - وكان لابن مالك غرامٌ بالنظم فى علم العربية نحواً وصرفاً ، وخَلَّفَ فى ذلك آثاراً جليلاً إلى جانب تأليفه الأخرى - وتُعَدُّ الخلاصةُ الآلفيةُ من أشهر ما ترك من هذه المنظومات . وقد عُنِيَ بها العلماء من بعده ، فاقبلوا على شرحها ، والتعريف بِمُرَادِهِ منها ، ولهم فى ذلك منازع مختلفة ، على حين لم تحظ « الكافية الشافية » - وهى الأصل الذى انتزعت منه - بشىءٍ من هذه العناية ، حتى إن الإمام الشاطبى يقول فى ختام شرحه للآلفية : « والكافية هى أرجوزتُه الكبرى المسماة بالكافية الشافية ، وهى قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلاف ، ولم أقف عليها بعدُ » ! ولانجد تعليلاً لعناية النحاة بالخلاصة إلا أنهم رأوها وافيةً بالغرض مع وجازتها وإحكام نسجها ، ويبدو أنه كان لصنيع أبى عبد الله بن مالك من مُعاودة النظر فى نظمه الأوّل « الكافية الشافية » ، واختيار الآلفية منه ، أثرُه الكبيرُ فى إقبال النحاة على نظمه الجديد ، واحتفالهم بشرحه والتعليق عليه ، اعتقاداً منهم أن ابن مالك قد أُضْرِبَ عن الكافية ، ومن هنا لم يُقَدَّر لها أن تشيع شيوع الآلفية حتى افتقدها الإمام الشاطبى . ثم إنّه لا بُدَّ أنهم قد وَجَدُوا فى نظم الآلفية ما يستدعى الكشف عنه ،

وبسط القول فيه .

شَرَحَ الألفية كثيرٌ من الأعلام ، وكلُّ كان يذكر في صدرِ شرحه دواعي عمله ، يقول ابن الناظم : « فإننى ذاكراً في هذا الكتاب أرجوزةً والدى - رحمه الله - في علم النحو ، المُسمَّاة بالخلاصة ، ومُرصَّعها بشرح يحلُّ منها المُشكِّل ، ويفتَحُ من أبوابها كلُّ مُقفَلٍ » . ويقول ابن هشام : « إنَّ كتابَ الخلاصةِ الألفية في علم العربية ، نَظَّم الإمام العلامة جمال الدين أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - كتابٌ صَغُرَ حجماً ، وغَزُرَ علماً ، غير أنَّه لإفراطِ الإيجازِ يُعَدُّ من جملة الألفاظ . أمَّا الإمام أبو إسحق الشاطبيُّ - صاحب هذه الموسوعة الفريدة - فيحدثنا في ختام شرحه عن دواعي بَسْطِهِ لهذا الشرح ، يقول شارحاً قول ابن مالك :

وما بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ      نظماً على جُلِّ المهمَّاتِ اشتمَلُ

أَحْصَى مِنَ الكافيةِ الخُلاصةَ      كما اقتضى غنىً بلا خُصاصة

« يُريد أن هذا النظم قد حَصَلَ لُبَّابُ الكافية ، وعُيِّنَ فوائدها ، وأحاط بها »  
ويذكر أنَّ هذا النظم اشتمل على أمرين « أحدهما : تحصيلُ لُبَّابِ كتابه الأكبر حتى إنَّه لم يَفْتَهُ منه إلَّا ما لا يُعَدُّ خُلاصةً ولا لُبَّاباً ؛ إذ ليس في طبقة الضروريات . والثانى : أنَّه مع اشتماله على هذا الاختصار وعدم الإحاطة بالجميع ، فيه من العلم ما يستغنى الطالبُ به ، فيكفيه طَلَبُ غيرِهِ والافتقارُ إِلَيْهِ » .  
وإنَّ نحواً يُنَظَّم في نحو ألف بيت ، يختصر فيه صاحبه نَظْمَهُ الأول الذى تجاوزت أبياتهُ ألفين وسبعمئة وخمسين بيتاً ، ويحوى مع ذلك خلاصة النحو ولُبَّابِهِ ، لا بُدَّ أنَّ صاحبه قد لجأ إلى أساليب شَتَّى في عرض القواعد والأحكام ، وهو ما يستدعى من شُرَّاحه الكشف عنها . وقد أشار إلى ذلك ابن الناظم ، وابن هشام ، وهو الذى يحدثنا عنه الشاطبي .

الشاطبي ينشئ موسوعة حول الألفية :

لم يدع لنا الشاطبي أن نستقرئ شرحه لنتعرف الدواعى التى جعلته يُقيم هذا الشرح المستفيض حول الخلاصة ، فقد وجدناه - كما عهدناه دائما - يجيب على هذا التساؤل على نحو ما رأيناه فى هذا الشرح يُجيب على ما يمكن أن يخطر على ذهن القارئ من تساؤلات . بل لعل هناك تساؤلات لم تكن لتخطر إلا على ذهن هذا العالم الأصولي الفذ وهو هنا - بعد أن وصل بنا فى شرحه إلى أسمى الغايات ، عارضاً مقالات النُحاة منذ نشأ هذا العلم حتى عصره - يقول : « وكما عرّف الناظم - رحمه الله - بما تَضَمَّن كتابه من هذا العلم ، وما أعطاه فيه من الفائدة ، كان من الذى ينبغى أن أعرف أنا بما قصدته فى هذا الشرح ، وأبين مُرتكبي فيه ، وما أودعته فيه من منازع شيوخى - رضى الله عنهم ونفعنى وإياهم - وذلك أننى لم أقصد فيه قصد الاختصار الذى قصده غيرى ممن شرح هذا النظم لأمر أكيدة :

أحدها : أن واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملةً ، ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع ؛ إذ كثير منه مَبْنِىٌّ على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارات الغامضة . والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم ، ولا يسهل عليه قصد الإفادة ، وإنما يليق بالمتعلم جمل الزجاجى وما أشبهه مما يسهل تصوُّره ، ويقرب متناوله . أمّا إذا كان الطالب قد شدا فى النحو بختم كتاب ينفّث له به اصطلاح العلم ، وزاول أبوابه ، وتنبه لجُملة من مقاصده ومسائله - فهو المستفيد بنظم ابن مالك ، لأنه يضمُّ له ما انتشر ، ويجمع له ما تشتت عليه ، ويصير له فى النحو قوانين يعتمد عليها ، ولا يخاف انطماس فهمه عليه . وإذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصار المَحْضُ ، والاقتصار على مُجرّد التمثيل وما يليه .

والثانى : أن الناظم لم يقتصر فى كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذى لا يشوبه تعليل ، ولا أضربَ عن ذكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح ، بل نبه على التعليل ، ورمز إلى الأخذ بالدليل ، وأرشد إلى أن لبسط العِلل فيه موضعاً ، ولإدلاء بالحجج وفصل القضايا بين المختلفين فيه مجالاً مُتَّسِعاً . فلذلك بسطت فيه من المأخذ الحكيمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله ، وأردت فيه من التنبيه على الخلاف فى المسائل الموردة فيه ما وسعنى إيرادُه ، وملأت إلى الاختصار للناظم فيما رآه ، والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقاً ، حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساعاً فى المنقول ولا فى المعقول ، بيّنت الحق فى المسألة ، ورددت عليه غير مُزْدِرٍ به ولا مُنتَقِصٍ له ، علماً بأن من كلام الناس المأخوذ والمتروك ، إلا ما كان من كلام النبوة .

والثالث : أن فيه من القواعد الكلية ، والقوانين العاقدة ، ما ينبغي بسطه ، ولا يَسَعُ اختصاره . فلو قَصِدَ قاصدٌ اختصارَ الكلام عليها ، أو اكتفى بالنظر الأول فيها ، كان إخلالاً بمقصد الشرح ، وإغفالاً لما تأكد طلبُه وبسطُه منه .

والرابع : أن تعويله على الإشارة بالتمثيل ، وعقد الضوابط بها ، والاتكال على المفهوم ، والإتيان بالعبارات الغامضة المعانى ، ما يدل على أن صاحبه قصد أن يشترك فى النظر فيه الشادى والمنتهى ، فلذلك حملت العبارة ما احتمله فى باب المفهوم والمنطوق ، وخدمتها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن ، وتتبع قواعد الكلية ، وعرضتها على أصول العلم ، فما وجدته منها صحيحاً أثبت وجه صحته ، وما كان فيه خللٌ بيّنته بقدر الإمكان ، إلى أن كَمَلَ منه بحمد الله ما رأيت . وعسى أن يكون هذا المنزع الحكيمى فى التعليم ، والريائى فى التحصيل ، وهو الذى أرجو ، فإن وافق ذلك فبفضل الله ، وإلا فقد حرصت على ذلك ، والله ينفع بالقصد .

هذه هي الأمور التي دعت أبا إسحق الشاطبي إلى بسط شرحه حتى جاء على غير المعهود من شروح الألفية ، تلك التي توخت الإيجاز . ولقد عرفنا بعض هذه الشروح فلما قُدِّرَ لنا أن نعيش منهج الشاطبي هنا بدا لنا أنه قد فاتنا كثير من مرامي الألفية ، وأنه قد مررنا بكثير من مشكلاتها مرّاً الكرام كما يقولون ، وكنا نظن أننا قد أحطنا بها خُبْراً ، وصدق الله العظيم : ﴿ وفوق كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ .

معالم هذا الشرح :

نعرض هنا للمنهج الذي التزمه أبو إسحق في شرحه ، فنحدث عن مصادره التي رجع إليها لأنها عماد هذا الشرح ومعلمه ، وعليها كان يعتمد في تحقيق الآراء والمسائل ، وتلك المصادر كانت تتعدد بين الكتب والروايات ، وقد كان الشيخ وثيق الصلة بهذا التراث منذ نشأ حتى عصره ، كما كان راوية للعلم حين جلس إلى أعلام الشيوخ في عصره . والمطالع لهذا الجانب - أعنى جانب المصادر - يَهْوِلُه خبرة أبي إسحق به ، ونفاذه فيه . كما نتحدث عن المنهج الذي توخاه في شرح أبيات الألفية ، وطريقة عَرْضِهِ لقضايا النحو ، وأسلوبِهِ .

أما عن مصادره فهي كما ذكرت عالية ، ويطول بنا المقام لوحاولنا سرّدها ، وكتب النحو في المنزلة الأولى ، فهو كثير الرجوع إلى كتاب سيبويه ، وشرحه للسيرافي ، وكتب الفراء ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، وأبى على الفارسي - ويحفظ لنا هذا الشرح نصوصاً فريدة من كتابه التذكرة - والرماني ، وابن جني ، والجَزُولِيُّ ، والسهيلي ، وابن خروف ، والشلوطين . وقد احتفل غاية الاحتفال بكتب ابن مالك ، وخاصة التسهيل وشرّحه ، كما رَجَعَ إلى أبي حيّان وابن هشام . وهناك أعلامٌ آخرون غير هؤلاء أفاد منهم الشاطبي ، هذا إلى مصادر أخرى

تتمثل فى كتب التفسير والحديث والتاريخ والأخبار .

لقد كان الشاطبى يرى أن الرجوع إلى مصادر النحو الأولى ، وتتبع القضايا فى آثار الطبقات المتتابة ، يُعدُّ أعدلَ المناهج لمن يريد أن يتعرفَ أصول العلم ، بشرط أن يكون قد شافه العلماء وكاشفهم ، وأن تكون قد استقامت لديه ملكة النظر فى الكتب ، يقول فى كتاب الموافقات : « وإذا ثبت أنه لابدُّ من أخذ العلم عن أهله فلذلك طريقان ، أحدهما المشافهة ، وهى أنفع الطريقتين ..... والطريق الثانى : مطالعةُ كُتُبِ المُصنِّفين ومُسَوِّئى الدواوين ، وهو أيضاً نافع بشرطين ، الأول : أن يحصلَ له من فهمٍ مقاصدِ ذلك العلم ومعرفة اصطلاحاتِ أهله ما يتمُّ به النظر فى الكُتُب ، وذلك يحصلُ بالطريق الأول من مشافهة العلماء أو مما هو راجعٌ إليه . وهو معنى قول من قال : « كان العلمُ فى صدور الرجال ، ثم انتقل إلى الكتب ، ومفاته به بأيدى الرجال » والكتب وحدها لاتفيد الطالب منها شيئاً دونَ فتح العلماء ، وهو مشاهد معتاد . والشرط الثانى : أن يتحرَّى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فإنهم أقعدُّ به من غيرهم من المتأخرين ، وأصل ذلك التجربة والخبرُ ، أما التجربة فهو أمرٌ مشاهدٌ فى أى علم كان ، فالتأخُّرُ لا يبلغُ من الرسوخ فى علم ما بلغه المتقدم ..... وأما الخبرُ ففى الحديث : « خير القرون قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

هذا عن مصادره ، وأما منهجه فى شرح الألفية فقد كان معنياً بشرح مفرداتها وبيان دلالتها ومدى مطابقتها للمعنى المراد ، كما حرص على إعراب أبيات الألفية ، والتنبيه على مشكلات تراكييبها . هذا فيما يتصل بلفظها ونسج عبارتها . أما عن القضايا التى عرض لها صاحب الألفية فقد كان دائم الوقوف عندها ، يحقق القول فيها ، ولا يزال أبو إسحق يُجِيل النظر فيها حتى لا يدع بعد

ذلك مجالاً للقول فيها ، ولانتكثُر بذكر مواقف الشاطبي في هذا الجانب ، فكل صفحات الشرح تنطق بنظر سديد ، وحوار رفيع .

وفى الشرح حديثٌ بالغُ المكانة في قضايا القياس والسماع ، وإنَّ للنحاة عهداً وثيقاً بهذه المسائل ، وبحسبك أن تنتظر في الخصائص لترى فيه علماً مستفاداً . ولقد ألف أبو إسحق كتاباً في هذا الغرض سماه « الأصول العربية » ، وقد ذهبت به الأيام ، لكن علمه منثورٌ في هذا الشرح ، يستدعيه حين يقتضيه المقام ، فإذا قال ابن مالك مثلاً :

والأصلُ في المبنى أن يُسكَّنَا

نرى الشاطبي يُحدِّثنا حديثاً جيِّداً عن الأصل القياسيُّ والأصل الاستعمالي ، ويقول : وهذه المسألة مبسوبة في « الأصول العربية » . ولا أعتقد أن في نحو العربية كتاباً حوى مقالات وتحقيقات حول القياس مثل هذا الشرح .

ومن معالم هذا الشرح أنَّه حافل بالاعتراض والاستدراك والتساؤلات على ابن مالك ، ولم يكن الشاطبي في هذا طالب عثرةٍ ، وإنما كان أخذاً في ذلك بآدب العلماء ، وحسبني أن أسوق هنا نموذجاً من تساؤلاته على الألفية ، قال وهو يشرح بيت الألفية :

مقاصدُ النحوبِها مَحْوِيَّة

: « إن الناظم نصَّ على أن قصيدته هذه محتويةٌ من النحو على جميع مقاصده بقوله : ( مقاصد النحو ) وهذه صفةٌ عموم تفيد الاحتواء من المقاصد على جميعها . وعلى هذا فيه سؤال ، وهو أن يقال : إنَّه قد نصَّ آخر النظم على أنه إنما احتوى على الجُلِّ لا على الجميع بقوله هنالك :

نظماً على جُلِّ المهمات اشتمل

ولم يقل : على المهمات اشتمل ، ولا على جميع المهمات ، ومهمات النحو ومقاصده بمعنى .... » .

يقول الشاطبي : « والجواب أن الكلامين غير متنافرين ، بل هما متوافقان ، وذلك أن المهمات ليس بمرادف للمقاصد ، لأن المقاصد أعم من المهمات ، لانقسامها إلى المهم وغيره ، فمن مقاصد النحو ما هو مهم كالذي نكر في نظمه ، ومنها ما ليس بهم كباب التسمية ، وباب الأمثلة الموزون بها في باب ما ينصرف ... وما أشبه ذلك . إلا أنه يبقى وجه إتيانه بلفظ العموم ، مع أنه لم يتكلم إلا على الجل من المقاصد ، بل على الجل من مهماته . وذلك سهل ، لأن العرب قد تطلق لفظ الكل على الجل فتقول : جاءني أهل مصر ، إذا جاءك جلهم أو رؤسائهم ، وأهل مصر صيغة عموم كمقاصد النحو » .

ومن معالم هذا الشرح أن أبا إسحق معني بذكر الآراء ، ونسبتها إلى أصحابها ، والموازنة بينها ، كذلك كان حريصاً على سوق العلل ، والتعريف بمصطلحات ابن مالك ، إلى غير ذلك من كل ما يؤدي إلى الوفاء بالغرض من هذا الشرح .

أما أسلوبه في شرحه فإنه يتسم بالدقة التامة ، وينبئ عن أن صاحبه قد حرص على أن يبلغ المعنى من نفس قارئه وأفياً كما تمثله هو . ومن هنا لانتقد أن ثمة خلافاً يمكن أن ينشأ حول عبارته . وهذه الخاصية لاتتهياً إلا للعلماء الفاقهين ، وقد رزق أبو إسحق من الفقه والفهم ، وأتيح له من الشغف بالعلم والصبر على طلبه ما حقق له التوازن في حياته ، فكان أسلوبه العلمي صورة صادقة لنفس هادئة متزنة ، ولعلك حين تتصفح هذا الشرح واجد أن أسلوبه هذا يطالعك دائماً ، لا يتخلف أبداً من أوله إلى آخره .



## توثيق المقاصد ووصف نسخه

ذكرنا من قبلُ أثر « المقاصد » فى التأليف النحوى بعده ، فقد غدت هذه الموسوعة عمدة الشارحين يجدون فيها البحث المستقصى لمسائل النحو ، ومن النحاة الذي أكثروا من الأخذ عنه الشيخ خالد الأزهرى ، ففى تصريحه نقولُ تزيد على الستين ، وهذه النقول مما نُوثق به نسبته هذا الشرح إلى أبى إسحق . وأولها ما ذكره الشاطبى فى توجيه إعراب الفعل المضارع ، فقد نقله الأزهرى ثم قال : « قال الشاطبى : وهذا التوجيه أحسنُ ماسمعت » . وكلام الشاطبى مذكور فى باب المعرب والمبنى عند بيت الألفية :

وأعربوا مضارعاً إن عُرِيا

وقد فسر الشاطبى الإطلاق فى بيت الألفية :

اسم يُعَيَّن المسمى مطلقاً

ونقل ذلك الأزهرى ، وإن اختصر عبارته .

وممن رجع إلى هذا الشرح البغدادى فى شرح أبيات مغنى اللبيب ، وإن كان نقله محدوداً ، فعند بيت طرفة :

ألا تتجلى من الشراب ألا بجل

يقول البغدادى ٤٠٢/٢ : « وقال الشاطبى فى شرح الألفية : حكى سييويه

فى أسماء الأفعال : عليكنى . وقد نص ابن مالك فى شرح التسهيل على جواز إلحاق النون فى اسم الفعل مطلقاً » .

وقال البغدادي ٧١/٨ عند قول الشاعر :

ياما أُمْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا      من هُوَ لِيَأْتِكُن الضَّالَّ والشُّمْرُ ؟

« وقال الشاطبي في شرح الألفية : علَّل ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة ، كأنك قلت : مُلِّح . لكنهم عدَّلُوا عن ذلك وهم يعنون الأول ومن عادتهم أنهم يلفظون بالشئء وهم يريدون شيئاً آخر » .

\* \* \*

وصف النسخ :

اعتمدنا في تحقيق المقاصد على ست نسخ ، وقد ارتضينا نسخة الخزانة العامة بالرباط أصلاً نظراً لاكتمالها ، ووليها من حيث المكانة نسخة دار الكتب الوطنية بتونس فقد نقص من المجلد الأخير شرح غالب باب الإدغام . أما باقى النسخ فقد ذهب منها أجزاء كاملة ، وبعضها لم يبق منه إلا جزء واحد ، على ما نبينه فى وَصَفِ كُلِّ نسخة :

١ - نسخة الأصل :

هى كما ذكرنا نسخة الخزانة العامة بالرباط ، وفى مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى مُصَوَّرة لها ، وتقع فى خمسة مجلدات ، وأرقامها على التوالى : ٧٢٩ إلى ٧٣٣ . ولأنها مُخَمَّسة كُتِبَ فى أولها : الخمس الأول من الشاطبي على الألفية ، وكذلك على الجزء الثانى والثالث . وكُتِبَتْ بِخَطٍ نسخى جيد ، ونُسِختْ فى عام ٨٦٢ هـ .

يقع المجلد الأول فى ٥٤٤ صفحة ، وأوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلَّم . اللهم إنا نحمدك على ما علَّمت ، ونشكر

على ما أنعمت ، ونستوهب منك علماً نافعاً يُزِلُّفُ إليك » . وينتهى هذا المجلد بباب الفاعل .

أما المجلد الثانى فيقع فى ٤٩٢ صفحة ، ويبدأ بباب النائب عن الفاعل ، وآخره باب اسم المفعول .

ويبدأ المجلد الثالث بباب الصفة المشبهة ، ويقع فى ٤٣٧ صفحة ، وكتب فى آخره : « وكان الفراغ من نسخه فى يوم الخميس المبارك تاسع عشر رجب الفرد سنة اثنتين وستين وثمانمائة من الهجرة النبوية » . وقال الناسخ : « ويتلوه إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير افعل فلا » . وهو أول أربعة أبيات ينتهى بها باب إعراب الفعل .

ويبدأ المجلد الرابع بشرح بيت الألفية السابق ، وينتهى بنهاية باب النسب ويقع فى ٥٠٤ صفحة .

أما المجلد الخامس وهو آخر مجلدات الشرح ، فيبدأ بباب الوقف ، وتمام شرح آخر أبواب الألفية ، وهو باب الإدغام ، ويقع فى ٤٣١ صفحة .

\* \* \*

٢ - نسخة المكتبة الأزهرية ورمزها : أ .

ورقمها ١٤٨٧ ، والموجود منها أربعة أجزاء : وخطها نسخي جميل يقع الجزء الأول فى ١٥٤ ورقة ، وينتهى بقوله - فى أثناء باب الابتداء - : ( تم الجزء الأول ، ويتلوه الثانى . أوله :

وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ      ناوين معنى كائن أو استقرّ

والحمد لله وحده ... )

ويقع الجزء الثانى فى نحو ١٢٠ ورقة ، ويبدأ من حيث انتهى الأول ، وينتهى  
بنهاية باب الفاعل قال ناسخه : ( .... يتلوه النائب عن الفاعل ) .

ويقع الجزء الثالث فى ١٧٨ ورقة ، ويبدأ من حيث انتهى الثانى وينتهى بقول  
ناسخه : ( تمّ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وكان الفراغ منه فى  
حادى عشر شوال المبارك سنة ثمان وستين وثمانمئة على يد الفقير إلى الله تعالى  
عمر بن عبد الله المنظراوى غفر الله له ولوالديه ... )

وخطّ سابقيه خطّه . وكذا الجزء الخامس ، والسادس الموجود بالمكتبة  
التيمورية فكانه إليها انتقل من المكتبة الأزهرية .

أما الجزء الخامس فيقع فى ١٥٤ ورقة ، ويبدأ بشرح بيت الألفية :

والأمر إن كان بغير افعَل فلا      تَنْصِبُ جوابه وجزمه اقبلا

وينتهى بنهاية باب النسب قال ناسخه ( يتلوه الوقف )

والجزء السادس يقع فى ٢٠٤ ورقة - ويبدأ من باب الوقف وينتهى بنهاية  
الكتاب ، وجاء فى آخره قول ناسخه : ( وكان الفراغ من نسخه فى سابع عشر  
من شهر الله المحرم سنة ثلاث وسبعين وثمانمئة ) .

وإذا صحّ هذا - ونحسبه كذلك - فالنسخة لاينقصها سوى الجزء الرابع .  
وقد أخذَ بتجزئة هذا النسخة - غالباً - ، ولولا أن فيها تصحيحاً وتحريفاً كثيرين  
وأسقاطاً فى مواضع عدّة منها بضع صفحات فى باب الحال لكانت تلى النسخة  
الأولى فى منزلتها .

\* \* \*

٣ - نسخة دار الكتب الوطنية بتونس ، ورمزها : س

وتقع فى خمسة مجلدات ، وأرقامها من ١٥٣٧٩ إلى ١٥٣٨٣ ، ومنها  
مصورة بمركز إحياء التراث الإسلامى ، وأرقامها فيه من ٥٦٤ - ٥٦٧ نحو .  
وكتبت بخط مغربى .

المجلد الأول ، ويقع فى ٢٨٥ ورقة ، وينتهى بأخر باب الفاعل .  
والثانى ، ويقع فى ٢٩١ ورقة ، ويبدأ بباب النائب عن الفاعل ، وينتهى بنهاية  
باب التمييز .

والثالث ، ويقع فى ٢٢٠ ورقة ، وتاريخ نسخه سنة ١٠٩٥هـ ويبدأ من أول  
باب الإضافة ، وآخره : ( إذ لو لم ينقل لأنكسر ) ، وكأنه فى شرح بيت الألفية :  
فى نحو : سعد سعد الأوس يَنْتَصِبُ ثانٍ ، وضُمُّ وافتح أولاً تُصَبِّ  
وهو من أبيات الألفية فى تابع المناذى وسقط بين المجلد الثانى وهذا المجلد  
الثالث « شرح باب حروف الجر » كاملاً .

والرابع ، ويقع فى ٣١٤ ورقة ، وأوله : المناذى المضاف إلى ياء المتكلم ،  
وآخره : باب الجموع .

أما المجلد الخامس - وهو الأخير - فيقع ٢٤١ ، ويبدأ التصغير ، وينتهى  
عند البيت الثالث من باب الإدغام ، وهو قوله :

ولا كَهَيْلَلٍ وَشَدَّ فى أَلَلٍ ونحوه فَكُّ بِنَقْلِ فَقِيلَ

وبذا ينقص هذا المجلد شرح تسعة أبيات من باب الإدغام .

\* \* \*

٤ - نسخة دار الكتب المصرية : ( التيمورية ) ورمزها : ت

وتقع فى ثلاثة مجلدات ، الأول والثانى برقم : ٤ ش .

والثالث برقم : ٢٨٧ نحو ، وهى ملفقة من عدة نسخ ، وخطوطها مختلفة .

فالمجلد الأول كتب بخط مغربي ، ويقع فى ١٠٠ ورقة ، وآخره : « أنشد

السيرافي قال : أنشدنا أبو بكر بن دريد :

إذ ذهب القوم الكرام ليسى »

أما المجلد الثانى فيشمل ثلاثة أجزاء : الثالث والرابع ، والخامس . وأوله :

« مع زيد ، وجئت ، وما أشبه ذلك . وأنشد سيبويه للراعى :

ريشى منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

وأخره باب التصغير . وآخره باب التصغير ، ويتلوه فى الجزء الذى بعده

باب النسب . وقد كتب هذا المجلد بخط نسخي ، وعدد أوراقه ٤٠١ ، وعليه تملك

ووقف لمحمد محمود ابن التلاميذ : العلامة الشنقيطي المرموز لمكتبته بـ ( ش ) فى

دار الكتب المصرية .

أما المجلد الثالث فيبدأ بباب الوقف حتى آخر ، ومضى أنه الجزء السادس

من نسخة المكتبة الأزهرية ، وتاريخ نسخه سنة ٨٧٣هـ وصدر بفهرس لأبوابه كأنه

من خط العلامة أحمد تيمور .

\* \* \*

٥ - نسخة فاس ، ورمزها : ف .

وتقع فى مجلد واحد ، ومنها فى مركز البحث العلمى مصورة برقم ٥٦٨ .

ويبدأ هذا المجلد من أول الشرح ، وآخره باب الفاعل ، وعدد أوراقه ١٢٧ ورقة ، وخطها نسخي .

\* \* \*

٦ - نسخة الأسكوريال ، ورمزها : ك .

منها مصورة في مركز البحث العلمي بالجامعة ، ورقمها ٨٠٦ ، والمحفوظ منها مجلدٌ وحيدٌ ، ويبدأ من بيت ابن مالك في باب الوقف :

وحذفُ يا المنقوص ذى التنوين ما      لم يُنصب أولى من ثُبوتِ فاعلما  
وهو في غاية الجودة ، وكتب بخط أندلسي ، وعدد أوراقه ١٦٦ ورقه ، ويرجع تاريخ نسخه إلى سنة ٧٧١ هـ في حياة الشاطبي .

## بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم <sup>(١)</sup>

٢/

يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ  
بْنِ عَلِيٍّ اللَّخْمِيِّ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) <sup>(٢)</sup> وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنْهُ وَكَرَّمَهُ .

اللَّهُمَّ إِنَّا نَحْمَدُكَ عَلَى مَا عَلَّمْتَ وَنَشْكُرُكَ عَلَى مَا أَنْعَمْتَ ،  
وَنَسْتَوْهِبُ مِنْكَ عِلْماً نَافِعاً يُزِلُّهُ إِلَيْكَ <sup>(٣)</sup> . وَعَمَلًا صَالِحاً <sup>(٤)</sup> نَرْجُو بِهِ  
الْخَلَاصَ بَيْنَ يَدَيْكَ ، فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ . وَلَا نَجَاةَ إِلَّا لِمُعْتَصِمٍ  
بِحَبْلِكَ <sup>(٥)</sup> ، لَا نَذِرُ بَجَنَابِكَ ، وَنَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى خَيْرَتِكَ مِنْ خَلْقِكَ  
الْقَائِمِ مِنْ تَبْلِيغِ رِسَالَتِكَ بِوَاجِبِ حَقِّكَ . الَّذِي بَعَثْتَهُ إِلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ  
بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ، مُحَمَّدٍ نَبِيِّكَ وَعَبْدِكَ ، وَرَحِمَتِكَ الْمُهْدَاةِ إِلَيْنَا مِنْ  
عِنْدِكَ وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ أَعَانُوا وَأَزَرُوا ، وَأَوُوا وَنَصَرُوا مِنْ أَجْلِكَ وَفِي ذَاتِكَ  
وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ ، حَتَّى قَامَ دِينُكَ دِينَ الْحَقِّ عَلَى سَاقٍ ، وَاتَّسَقَ شَمْلُهُ  
أَيُّ اتَّسَاقٍ ، وَسَلِّمَ تَسْلِيماً .

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ بَعْضَ مَنْ يَجِبُ عَلَيَّ إِسْعَافُهُ ، وَلَا يَسْعُنِي خِلَافُهُ ،  
كَانَ قَدْ أَشَارَ عَلَيَّ أَنْ أَقْيِدَ عَلَى أَرْجُوذَةِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

---

(١) فِي (أ) اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ .

وَفِي (س) صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ .

(٢) غَيْرِ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي (س) لَدَيْكَ . وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْهَامِشِ مَصْحُوحُ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (أ) وَ (س) ' خَالِصاً ' .

(٥) فِي (س) ' بِحَوْلِكَ ' وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْهَامِشِ مَصْحُوحُ الْأَصْلِ .



مالك الصغرى وهى المسمّاة بـ (الخلاصة) شرحاً يوضح مُشكِلاتها ، ويفتح ويرفع على منصّة البيانِ فوائدها ، ويجلو فى محك الاختيارِ فرائدها ، ويشرح ما استنبههم من مقاصدها ، ويقف الناظر فيها على أغراضها من مرادها ، من غير تعرضٍ إلى ما سوى هذا الغرض ، ولا اشتغالٍ عن الجوهر بالعرض ، فسَمَحَتِ الأيامُ بما شاء الله أن تسمعَ وسرَحَ القلمُ فى ميدانه إلى ما قدّر له أن يسرح ، ثم عاقَ عن إتمامه بعضُ الأمورِ اللّوازمِ ، ودخلت على فعلى الحالِ فيه الأدواتُ الجوّازِمُ ، فتئنّت عنه عناني وأمسكت عن التفكير فيه جنّاني ، وبعدَ بعدٍ وانتزّاحٍ ثابت إلى نفسى ، وتخلصت من تقييدِ تشخّصى بالرجوعِ إلى أبناءِ جنسى ، فقد بقى بعضُ من اعتمدُ على صفاءِ وده وإخلاصه ، إلى إتمامِ ذلك المقصدِ وخلاصه ، وحين رُفِعَ عَنى حجابُ العذرِ ، انتدبت إلى الوفاءِ بذلك النذرِ ، مُستنداً إلى من الله وطوله وخارجاً من حولى إلى حوله ، وهو المسئولُ أن يسنى مقاصدنا لديه ، وأن يقف أماننا عليه ، فإنّه لا ملجأ ولا منجاة منه إلا إليه ، وأنا أعرف أن الناظر فيه أحدُ ثلاثة :

إمّا عالمٌ طالعٌ للمزيدِ فى علمه ، واقفٌ من أدبِ العلماءِ عندَ مدّه ورسمه ، موقنٌ أن كلَّ البشرِ سوى الأنبياءِ غيرُ معصومٍ ، أخذٌ بالعذرِ فى المنطوقِ به من الخطأِ والمفهومِ ، فلمثل هذا بكتت فيه ما بكتت ، وإليه حكتت من خيل عزمى وركابِ فهمى ما حكتت ، فهو الأمينُ على إصلاحِ ما تبين فساده ، حين تخلق بأخلاقِ أهلِ العلمِ والإفادة .

وإمّا متعلّمٌ يرغبُ فى فهمِ ما حصل ، ويسعى فى بيانِ ما قصد وأشكل والنّفوذِ فيما قصدَ وأمل ، فلأجل هذا حالفتُ عناءَ اللَّيالي والأيامِ ، واستبدلتُ التعبَ بالراحةِ والسهرَ بالمنامِ ، رجاءً أن أكونَ ممن أثرَ بما أسدى إليه ،

وَشَكَرَ مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ .

وإِذَا طَالِبٌ لِلْعَثْرَاتِ ، مُتَّبِعٌ لِلْعَوْرَاتِ ، يُضَعْفُ وَيُقَبِّحُ ،  
وَيُحَسِّنُ ظَنَّهُ / بِنَفْسِهِ وَيَرْجِعُ ، وَيُفْسِدُ ظَنًّا أَنَّهُ يُصْلِحُ ، فَمِثْلُ هَذَا لَا ٣/  
أَعْتَمِدُ عَلَيْهِ ،

وَلَا أَلْتَفِتُ فِي رَدِّ وَلَا قَبُولٍ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ أَعْرَبُ (١) مِنَ الْخَلِيلِ  
وَسَيِّئِيهِ ، لِأَنَّهُ نَاطِقٌ عَنِ الْهَوَى سَالِكٌ سَبِيلَ مَنْ ضَلَّ وَغَوَى ،  
وَلَمْ يَتَخَلَّقْ بِأَدَابِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا أَمَّ طَرِيقَ الْفُضَلَاءِ ، وَاللَّهُ هُوَ الرَّقِيبُ  
عَلَى الْقُلُوبِ ، الْعَلِيمُ بِسَرَائِرِ الْغُيُوبِ ، وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ،  
وَمَنْ غَرَسَ جَنَى ثَمَرَةً غَرَسَهُ ، " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ  
أَمْرٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ  
وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا  
فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ " (٢) .

قَالَ النَّازِمُ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَا لَكَ  
مُصَلِّيًّا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَإِلَى الْمُسْتَغْمِلِينَ الشَّرَفَا  
ابْتَدَأَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَشْيَاءَ يَنْبَغِي تَقْدِيمُهَا فِي أَوَائِلِ  
الْأُمُورِ الْمُعْتَنَى بِهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : أَعْرَفُ .

(٢) الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : ٦/١ وَهُوَ مَشْهُورٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أحدها : التعريف بنفسه لئلا يُجهل القائل ، ثم الثناء على الله عز وجل الذي هو مُقدّم على كل أمر ذي بال ، ثم الصلاة على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم التي هي الوسيلة لقبول الطاعات ، وتعبيره عن القول بلفظ الفعل الماضي فيه سؤال ، إذ يُقال : إن صيغة الماضي حقيقة فيما وقع وانقطع ، وهو بعد لم يقل شيئاً ، فكان من (١) حقه أن يأتي بلفظ يقول ، الذي صيغته موضوعة للاستقبال ؟

والجواب : أن ذلك يصح حيث يكون المستقبل مَظنون الوقوع كهذا الموضع ، كما يصح حيث يكون معلوم الوقوع كقول الله تعالى (٢) - « أتى أمر الله » - وليس بواقع بعد لقوله (٢) : « فلا تستعجلوه » .  
وقوله : " قَالَ مُحَمَّدٌ " هو اسم الناظم - رحمه الله -

وقوله : " هو ابن مالك " هي المعرفة التي اشتهر بها ، وهو (٣) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائفي الجبالي يكنى أبا عبد الله ويدعى جمال الدين ، أحد أئمة الصناعة النحوية والعلوم العربية ، صنّف كتباً مفيدة في النحو والقراءات واللغة ، ونظم رجزين في النحو .

أحدهما : يستعمله أهل البلاد المشرقية ، وهو الذي نثره في كتابه

(١) في الأصل فقط .

(٢) سورة النحل : آية (١) .

(٣) أخبار ابن مالك في : مرآة الجنان : ١٧٣/٤ ، والوافي بالوفيات : ٢٥٩/ ، وطبقات الشافعية للسبكي : ٦٧/٨ ، ويغية الوعاة : ١٣٠/١ .

المُسَمَّى بـ " الفَوَائِدِ المَحْوِيَّةِ فِي المَقَاصِدِ النُّحْوِيَّةِ " (١) .

والثاني : هذا الذى شَرَعَ فى الكلامِ عليه وهو عَظِيمُ الفائدةِ ، استَولى من علم النُّحْوِ على جُلِّ القَدْرِ المُحْتَاجِ إليه ، موفَّى الأقسام ، مُحَرَّرُ القَوَانِينِ ، خَالِيًا عن الحَشْوِ ، قَلِيلَ الألفاظِ ، كَثِيرَ المَعَانِي .

قالَ الإمامُ أبو عبد الله بن رُشَيْدٍ - (٢) رَحِمَهُ اللهُ - : أخبرنى بِتَصَانِيفِهِ فى الجُمْلَةِ الإمامُ المُقَرَّرُ نورُ الدِّينِ أبو الحسنِ على بن محمد بن بَرَكَاتٍ ،

---

(١) كتاب الفوائد المحوية فى المقاصد النحوية .

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى هل لابن مالك كتاب بهذه التسمية أو لا ؟ ، وذلك مفصل فى بغية الوعاة : ١٣٠/١ ، ونفع الطيب : ٢٧٦/٧ .

وممن عرف هذا الكتاب الإمام عبد القادر بن أبى القاسم المالكي نحوى مكة فى أول شرحه للتسهيل ، نسخة الأسكوريال ، ورقة ٨٠ ، والدمايينى .

وفى خزانة الرباط نسخة من كتاب صغير الحجم اسمه " الفوائد المحوية فى الفرائد النحوية " منسوب إلى ابن مالك بخط مغربى سنة ١٠٥٨ هـ تقع فى (٦٦) ورقة . ولعله هو المعنى هنا ، فإنى وجدت تطابقا فى نقول المؤلف عنه مع ما ورد فيه تطابقا كاملا كما سيأتى فى مواضع من هذا الجزء .

أما المنظوم الذى نشره المؤلف فى كتاب : " الفوائد المحوية " فقلطه يقصد به كتاب : " الكافية الشافية " وهو كتاب منظوم شرحه المؤلف نفسه . وقد طبع مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى هذا الشرح فى خمس مجلدات .

وشرحه تلميذ ابن مالك محمد بن أبى الفتح البعلى الحنبلى المتوفى سنة ٧٠٩ هـ وقد وقفت على قطعة منه ، كما شرحه ابن خطيب الدهشة المتوفى سنة وسماه الحاشية فى شرح الكافية رأيت فى مجلدين ضخمين .. وله شروح أخرى .

(٢) ابن رشيد (٦٥٧ - ٧٢١ هـ) محمد بن عمر بن محمد ، أبو عبد الله الفهرى السبتي ، إمام مؤرخ محدث مولده بسبته ووفاته بفاس ، له رحلة معروفة سماها : " مله العيبة ... " ، قال ابن حجر : فيها من الفوائد شئ كثير . توجد بعض أجزاءها ويقوم بتحقيقها أستاذنا الدكتور/ محمد الحبيب بن الخوجة ، أعانه الله على إتمامها .

أخبار ابن رشيد فى الدرر الكامنة : ١١١/٤ ، وبغية الوعاة : ١٩٩/١ ونفع الطيب .

شَهْرَ الْبَدِيعِ <sup>(١)</sup> ، وقال لى : قَرَأْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ الْمَفْصَلِ لِلزُّمَخْشَرِيِّ  
وَبَعْضَ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ، وَأَجَازَ لى جَمِيعَ رَوَايَاتِهِ وَمَصْنُفَاتِهِ فِى النُّحُو  
وغيره ، تُوْفِيَ - رحمه الله - عام اثنتين وسبعين وستمائة .

قالَ لَنَا شَيْخُنَا الْقَاضِى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْرِي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله <sup>(٣)</sup> -  
وفى <sup>(٤)</sup> هذه السَّنة وَلِدَ شَيْخُنَا الْوَزِيرُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمُهَيْمِنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
عبدالمهيمن / الحضرمي السبتي <sup>(٥)</sup> فكان يُقَالُ : " ماتَ فيها إِمَامٌ نَحْوُ ٤/  
وولِدَ إِمَامٌ نَحْوِ انْتَهَى " .

وقال الإمام أبو عبد الله بن النحاس الحلبي <sup>(٦)</sup> يرثي ابن مالك <sup>(٧)</sup> :

(١) البديع : ( ٩ - ٩ ) على بن محمد بن على بركات أبو الحسن نور الدين الأنصارى  
الخليلي مقرئ مفسر . اجتمع به ابن رشيد فى الخليل وضاعت ترجمته بضياح الجزء  
الرابع من رحلة ابن رشيد ، انظر الجزء الثانى : ٢٧ والثالث : ٤٨٢ .

(٢) هو أحد شيوخه ذكرته فى مقدمة التحقيق .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) تكررت كلمة ( هذه ) فى نسخة (ب) سهو من الناسخ .

(٥) عبدالمهيمن الحضرمي : ( ٦٧٢ - ٧٧٤ هـ )

والإمام النحوى اللغوى المحدث ، أخذ عن أبيه ، وعن أبى جعفر بن الزبير وغيرهما من أهل  
الأندلس ، وروى مؤلفات ابن مالك عن بهاء الدين بن النحاس ، ألف مشيخة فيها ألف  
شيخ ضاعت من يده . ونقل التنبكي فى ( نيل الابتهاج ) عن مشيخة الحضرمي فى عدة  
مواضع ، فلعله يقصدها .

أخباره فى : جنوة الاقتباس : ٢٧٩ ، والمراقبة العليا : ١٣٢ .

(٦) ابن النحاس : ( ٦٢٧ - ٦٩٨ هـ )

الإمام محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبى نصر النحاس الحلبي الأصل بهاء الدين ، أخذ  
عنه كثير من العلماء . واشتهر بالتدريس والإفادة ولم يشتهر بالتأليف ، وقيل إنه لم يؤلف  
إلا التطبيق على المقرب منه نسخة الأزهري .

أخبار ابن النحاس فى مله العيبة : ١٠٧ ، وبغية الوعاة : ١٢/١ وغيرهما .

(٧) الأبيات فى المصدرين السابقين .

قُلْ لَابْنِ مَالِكٍ إِنْ جَرَتْ بِكَ أَدْمُعِي      حُمْرًا يُحَاكِهَا النَّجِيعُ الْقَانِي  
فَلَقَدْ جَرَحْتَ الْقَلْبَ حِينَ نُعِيتَ لِي      فَتَدَفَّقَتْ بِدِمَائِهِ أَجْفَانِي  
لَكِنْ يُسَهِّلُ مَا أُجِنُّ مِنَ الْأَسَى      عَلِمِي بِثِقَلَتِهِ إِلَى رِضْوَانِ  
فَسَقَى ضَرْيحًا ضَمَّةً صَوَّبَ الْحَيَا      يَهْمِي لَهُ بِالرُّوحِ وَالرِّيْحَانِ (١)

وقول الناظم : " هُوَ ابْنُ مَالِكٍ " بالقطع وإظهار المبتدأ ، أتى به كذلك لأن الصفة التى هى ابن مالك ، صفة بيان ، وذلك فيها جائز وإن كان قليلاً ، والأكثر الاتباع فى نعوت البيان .

وقوله : " أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَا لِكِ " أمَّا الْحَمْدُ فَمَعْنَاهُ : الثناء على الله تعالى بصفات الكمال والإنعام والإفضال ، وهو أعم من المدح والشكر ، لأن المدح ثناء على ما هو عليه من أوصاف الكمال والجلال ، والشكر ثناء على ما هو منه من أوصاف الإنعام والإفضال ، فالحمد يشملهما .

وقيل : إن الحمد والمدح يجريان مجرى المترادفين ، وكذلك قيل فى الحمد والشكر : إنهما بمعنى واحد ، والتحقيق ما تقدم .

و ( الرب ) : هو السيد القائم على الأشياء المصلح لها ، يقال : ربُّه يَرْبُهُ رَبًّا وَرَبَّاهُ يَرْبِّيهِ تَرْبِيَةً ، إِذَا قَامَ بِشُؤْنِهِ وَمَصَالِحِهِ . و ( الله ) : أصله الإله ، ومعناه : المعبود ، والعرب تطلق الإله على كل معبود بحق أو باطل ، إلا أنهم حذفوا الهمزة تخفيفاً ونقلوا حركتها إلى لام المعرفة فصار الله ، فاجتمع عند ذلك مثلان ، فاعتدوا بالعارض وأدغما أحدهما فى الآخر على غير قياس ، فصار الله ، وألزموا الكلمة الألف واللام عوضاً مما حذف

(١) ساقط من صلب الأصل ، وعلق فى الهامش إلا أنه لم يظهر فى الصورة

منها ، ثم فَخَمُوا اللَّامَ تعظيماً للاسم ، وفرقاً بينه وبين اللَّاتِ فصارَ مُخْتَصِصاً  
بالإله المعبودِ بحقٍّ (١) وهو ربُّ العِزَّةِ سُبْحَانَهُ . و ( خَيْرَ ) بِنْيَةِ تَفْضِيلٍ من  
الْخَيْرِ ضدَّ الشَّرِّ ، وأصلُ التَّفْضِيلِ بهما على أَفْعَلَ فكان الأصلُ أن يُقالَ : فلانُ  
أخيرُ من فلانٍ وأشرُّ منه ، وممَّا يدلُّ على ذلك قولُهم : الْخُورَى وَالشَّرَى تَانِيثُ  
الْأَخِيرِ وَالْأَشَرِّ ، إِلَّا أَنَّهُمْ رَفَضُوا الْأَصْلَ لكثرة الاستعمالِ فيهما وحذفوا  
الهمزة ، وقد جاءوا بهما على الأصلِ نادراً ، قال رؤية (٢)

” بِلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ ”

وَقَرَأَ أَبُو قَلَابَةَ : (٣) « مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ » (٤) . وَالْمَالِكُ : الَّذِي يَمْلِكُ  
الْأَشْيَاءَ وَيَصْرِفُهَا تَحْتَ يَدِهِ وَقَهَرَهُ بِاسْتِحْقَاقٍ ، وَحَقِيقَةُ الْمَلِكِ : احْتِرَاءٌ عَلَى  
الشَّيْءِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الِاسْتِبْدَادِ بِهِ ، وَإِضَافَةُ خَيْرٍ إِلَى مَالِكٍ هِيَ مِنْ إِضَافَةِ أَفْعَلَ  
التَّفْضِيلِ إِلَى جِنْسِهِ ، وَأَصْلُهُ فِي الْإِضَافَةِ خَيْرُ الْمَالِكِينَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَصَرُوا  
وَأَضَافُوا إِلَى الْمَفْرَدِ ، إِذْ كَانَ يُعْطَى مِنَ الْمَعْنَى مَا يُعْطِيهِ الْأَصْلُ . وَمَعْنَاهُ :  
أَنَّهُ خَيْرُ كُلِّ مَالِكٍ قَيْسُ مَلِكِهِ بِمَلِكِهِ ، وَسَيَأْتِي فِي أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ حُكْمُهُ مُسْتَوْفَى  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَلَفْظُ ( اللَّهُ ) هُنَا بَدَلٌ مِنْ ( رَبِّي ) ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ ، وَ( خَيْرَ  
مَالِكٍ ) بَدَلٌ ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ ، وَلَا يَكُونُ صِفَةً ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ، وَإِنَّمَا أَتَى  
النَّاظِمُ بِفَعْلِ الْحَمْدِ فَقَالَ : ( أَحْمَدُ رَبِّي ) وَلَمْ يَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ مَعَ أَنَّهُ أُبْلَغَ ، لِأَنَّهُ  
قَصَدَ إِظْهَارَ وِلَايَةِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَعَمَلِهِ فِيهِ ، تَحْقِيقًا لِلْعُبُودِيَةِ بِذِكْرِهِ ، مُضَافًا

(١) ساقط من (أ) .

(٢) شرح التصريح : ١٠١/٢ والأشعموني : ٤٢/٢ .

(٣) أبو قلابه : محمد بن أحمد بن أبي دارة . طبقات القراء : ٦٢/٢ .

(٤) سورة القمر : آية رقم : ٢٥ .

وقراءة أبي قلابه هذه نسبها القراء في المعاني : ١٠٨/٢ إلى مجاهد .

ذلك إلى قصد الابتداء بالحمد لئلا يكون كلامه أجذم عن / البركة /  
والخير، على ما جاء في الحديث ، خرجه أبو داود (١) . عن أبي هريرة  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل كلام لا يبدأ فيه بحمد  
الله فهو أجذم ، وفي لفظ النسائي : (٢) كل أمر نذى بال لا يبدأ فيه  
بالحمد لله فهو أقطع .

وقوله : ( خير مآلك ) قصد به المجانسة لقوله في القسم  
الأول: (هو ابن مالك ) وليس بمترادفين ، لأن الأول معرفة والثاني  
نكرة، فهو سالم عن الإبطاء (٣) ، إذ هذا عند أهل القافية مما يقع به  
الاختلاف ، ونظيره ما أنشده أبو الحسن (٤) من قوله :

١- يَا رَبُّ سَلِّمْ سَنَوَهُنَّ اللَّيْلَةَ      وَلَيْلَةَ أُخْرَى وَكُلَّ لَيْلَةٍ (٥)

لأن النكرة والمعرفة مختلفان بالشِّيع والخُصوص، بل الاختلاف  
(٦) في كلام الناظم أتم منه في الشاهد ، لأن العلمية مخرجة للمسمى به  
عن أصل معناه ، وإن كان ملحوظاً من طرف خفي في مثل هذا ، فيمكن  
أن يكون الجرمي (٧) موافقاً هنا وإن خالف في نحو (٨) الشاهد ، وفي

(١) سنن أبي داود : ٥٦٠/٢ وفيه " بالحمد لله " .

(٢) لم أجده في النسائي وهو في سنن ابن ماجه : ٦١٠/١ حديث رقم ١٨٩٤ بلفظ " كل أمر  
نذى بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع " .

(٣) الإبطاء : إعادة القافية بلفظها ومعناها قبل سبعة أبيات .

(٤) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أبو الحسن الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٦  
هـ .

(٥) النص في كتاب القوافي للأخفش : ٦٢ دون نسبة ، وانظر كتاب الوافي للتبريزي : ٢٤٤ .

(٦) في (١) بل بلا .

(٧) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء البصري النحوي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ .

أخباره في تاريخ بغداد : ٢١٣/٩ ، وبغية الوعاة : ٨/٢ .

(٨) في الأصل : في نحو مثل الشاهد .



مثله حكى الخلاف عنه فيما أحسب ، لا فى مثل كلام الناظم ، وقد حصل  
 الناظم فى هذه المجانسة معنى لطيفاً ، وهو أن مالكا العلم إنما سُمى بذلك  
 ليكون ممن يملك وتحصل له رتبة المالكين ، على عادة العرب فى التسمية  
 بالصفات كحارث وقاسم ونحوهما من قصد التفاؤل بالآسماء ، فكأنه خطر  
 للناظم فى نسبتِه إلى مالك هذا المعنى ، فصرف عَنان الاعتناء به إلى الدخول  
 فى خِفارة خير المالكين ، الذى له الملك الصحيح والاستيلاء الحق ، وهو  
 المعتصم المانع والحِصْن الثابت بالأصل والاستحقاق والدوام ، وأيضاً فإنه  
 قصد مع ذلك التنبيه على أنه عبد داخل تحت يد ذلك المالك فليحمدُه (١)  
 بلسان الافتقار والاضطرار الذى هو أقرب للنجاح وأحرى بالفلاح ، ولذلك  
 أيضاً قال ( أحمد ربى ) بإضافة الرب إلى ضمير نفسه ، إذ كان قصده تقييده  
 بالعبودية التى هى مناط قيام الرب له بما يصلحه فى جميع شئونه وتصرفاته  
 عموماً ، وفيما يحاوله من هذه الإفادة التى أخذ فيها خصوصاً ، وهذه كلها  
 مقاصد حسنة مجدية بفضل الله .

وقوله : ( مُصَلِّياً على الرسولِ المُصْطَفَى ) نَصَبَ ( مُصَلِّياً ) على الحال  
 من الضمير الفاعل فى أحمد ، أى أحمد الله فى حال كونى مُصَلِّياً ، وأراد  
 الجمع بين الثناء على الله عز وجل ، والصلاة على رسوله (٢) لما فى ذلك من  
 البركة الموعود بها فى الشرع ، وذلك مرجو القبول والإجابة ، كما جاء فى

(١) فى (١) و (س) ليحمده ، وقد نبه ممتلك الأصل إلى هذه القراءة فى هامش الورقة .

(٢) الحق فى هامش الأصل فقط " صلى الله عليه وسلم " .

حديث (١) فضالة بن عبيد أنه قال : " بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد ، إذ دخل رجل فصلّى فقال : اللهم اغفر لي وارحمني . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عجلت أيها المصلّي ، إذا صليت فقعدت ، فاحمد الله بما هو أهله وصلّ على ، ثم ادعُ ، قال : ثم صلى رجلاً آخر بعد ذلك ، فحمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (٢) : أيها المصلّي ادعُ تُجِب .

فإن قلت : إنما جاء هذا في السؤال ، فإين السؤال ، في هذا

الكلام ؟

فالجواب : أن في تنصله أولاً بالتثناء على الله تعالى ، وإدخاله نفسه نصاً / تحت الرق للمالك الحق ، واعتصامه بإضافته إلى اسمه الرب ٦/ تعرضاً بباب مالك القائم بمصالحه ، وهو معنى السؤال بلسان الحال ، وهو معروف عند العرب ، وله أصل في الشرع ، ذكر الرشاطي (٣) .

(١) الحديث في مجمع الزوائد : ٥٥/١٠ .

وفضالة بن عبيد : هو أبو محمد أوسى أنصاري ، أسلم قديماً ، ولم يشهد بدرأ وشهد أحداً فما بعدها ، سكن الشام وولاه معاوية رضى الله قضاء دمشق بعد أبي الرداء ومات بها سنة ٥٣ هـ رحمه الله ورضي عنه .

أخباره في الإصابة : ٣٧١/٥ ، والاستيعاب : ١٢٦٢ ، وتهذيب التهذيب : ٢٦٧/٨ .

(٢) أشار في هامش الأصل إلى قراءة أخرى هي " رسول الله " ، ولا توجد هذه القراءة في النسخ الخمس التي تحت يدي .

(٣) الرشاطي : ( ٤٦٦ - ٥٤٢ هـ ) .

عالم الأندلس ومحدثها وحافظها في زمنه عبد الله بن علي أبو محمد الرشاطي ، استشهد بالريه عند غلب الروم عليها .

أخباره في : الصلة ٢٩١ والمعجم لابن الأبار : ٢١٧ .

فى تاريخه (١) عن الحسين بن الحسن المروزي قال : سألت سفيان بن عيينة ، فقلت يا أبا محمد : ما تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم (٢) : كان من أكثر دعاء الأنبياء قبلى بعرفة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، وليس فيه من الدعاء شيء ؟ فقال لى : أعرفت حديث مالك بن الحارث ؟ إذا شغل عبدى ثناؤه على عن مسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، ثم قال : أعلمت ما قال أمية بن أبى الصلت حين خرج إلى ابن جعدان يطلب نائله وفضله ؟ قلت : لا أدري . قال : قال : (٣)

أَنْزَكُرُ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي      حَيَاؤُكَ إِنْ شِيمَتَكَ الْحَيَاءُ  
إِذَا أَتْنِي عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا      كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِكَ النَّثَاءُ

ثم قال سفيان : هذا مخلوق يُنسب إلى الجود ، قيل له : يكفيننا من مسألتك أن نثني عليك ونسكت حتى تأتي على حاجتنا ، فكيف الخالق ؟

(١) تاريخ الرشاطى ، الذى يقصده المؤلف هنا هو كتابه : " اقتباس الأنوار والتماس الأزهار فى أنساب الصحابة ورواة الآثار " ، قال ابن كثير : هو من أحسن التصانيف الكبار ، ونقل عنه ابن حجر فى الإصابة فى مواضع منها : ٢١/١ ، ٢٢ ، ٤٦٩ ، ١٢١/٤ ، ٣٧٥ منه قطعة فى المكتبة الأحمدية بتونس رقم ١٦٦٥ ( فهرس الأحمدية : ٤١٥ ) . أو ١١٥١٤ عام ( دار الكتب الوطنية وفيها فى مكتبة واختصره عبدالله بن عبدالرحمن الأزدي الأشبيلي ، ومن المختصر نسخة فى الأزهرية رقم : ١٢٣ مصطلح .

واختصره إسماعيل بن إبراهيم البلييسى المتوفى سنة ٨٠٢ هـ ثم جمع بين مختصره هذا والباب لابن الأثير فى مؤلف سماه : ( القبس ) ومنه نسخة فى مكتبة رئيس الكتاب فى تركيا ، والحسين بن الحسن المروزي المذكور هنا / إمام حافظ ، صدوق صاحب ابن المبارك وحدث عنه بالكثير وعن سفيان ابن عيينة ، وجاور بمكة وتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

أخباره فى الجرح والتعديل : ٣ والعقد الثمين : ١٨٩/٤ ، والشنرات : ١١١/٢ .

(٢) الحديث ، فى سنن الترمذي : ٥٧٢/٥ .

(٣) ديوان أمية بن أبى الصلت : ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

وذكر ابن عبد البر<sup>(١)</sup> هذه الحكاية في " التمهيد " على نحو آخر (٢)  
والمقصد واحد ، فأردف الناظم بالصلاة على الرسول صلى الله عليه  
( وسلم ) ( ٣ ) لتحصيل الإجابة ؛ لأن الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم  
مستجابة على القطع ، فإذا اقترنت بها السؤال شفعت بفضل الله فيه فقيل ،  
وهذا المعنى مذكور عن بعض السلف الصالح ، والصلاة أصلها الدعاء ، أى  
داعياً له بالرحمة والبركة وزيادة التشريف والإكرام ، والرسول هو الذى أرسله  
الملك ليبلغ الرعية ، فالرسول صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى الخلق المرسل  
إليهم بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، و ( النبى ) هو  
المنبىء ، أى المخبر عن الله تعالى ، وهو أعم من الرسول والرسول أخص ،  
لأن كل رسول نبى ، وليس كل نبى رسولاً ، فقد يُخبر النبى من غير أن يُرسل ،  
ولا يُرسل الرسول من غير أن يخبر ، فهو إذا أمدح ، فلأجل هذا أتى به  
الناظم ، ولم يقل مصلياً على النبى المصطفى .

و ( المصطفى ) : مُفْتَعَلٌ من صَفَوِ الشئ وصفوته ، وهو خالصه ، أى  
الذى اختصه الله واختاره من سائر الخلق صفوة ولباباً منهم ، وهو محمد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويعينه أمران :

أحدهما : أنه أخص بهذه الأمة من سائر الرسل عليهم السلام .

والثانى : أنه صفوة الصفوة الذين هم الأنبياء والرسل . فالمصطفون

(١) ابن عبد البر ( ٢٦٨ - ٤٦٣ ) .

الإمام الفقيه المحدث ، عمدة المالكية أبو عمر يوسف بن عبد الله النمرى القرطبي ، أخباره فى :  
بغية الملتبس : ٤٧٤ ، والصلة : ٦١٦ .

(٢) التمهيد : ٤٤/٨ ، ٤٥ .

(٣) ساقط من الأصل فقط .

من الخلق هم الأنبياء والرسل، ومحمد صلى الله عليه وسلم مُصَنَّفٌ من أولئك المُصَنِّفِينَ . أَلَا تَرَى إِلَى مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ (١) : " أَنَا سَيِّدُ وَالدِ أَدَمَ ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ .

وقوله : ( وَآلِهِ ) أَصْلُ آلٍ عِنْدَ سَيِّبُوهِ ، أَهْلٌ بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِ عَلَى أَهْلِ وَعِنْدَ الْكِسَائِيِّ (٢) أَوَّلُ ، وَحَكَى فِي تَصْغِيرِهِ أَوَّلَ وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ ، وَلَمَّا كَثُرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ قُلَّتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُضْمَرِ ، فَالْكَثِيرُ أَنْ يُقَالَ : آلَ فُلَانٍ ، وَالْقَلِيلُ نَحْوَ قَوْلِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (٣) :

٢- وَأَنْصُرَ عَلَى آلِ الصَّلَافِ ب / وَعَائِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَكْ ٧/

لَكِنْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ بِاسْتِعْمَالِ الْوَجْهِ الْقَلِيلِ ، فَاتَّبَعَهُمُ النَّازِعُ فِيهِ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ عِنْدَهُ خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَلَا يُضَافُ " آلَ " إِلَّا إِلَى مُعْظَمٍ وَاخْتَفَ فِي الْمُرَادِ بِالِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقِيلَ : هُمْ رَهْطَةُ الْأَقْرَبِينَ وَعَشِيرَتُهُ الْأَدْنَوْنَ .

فَقَوْلُهُ : ( الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا ) يَعْنِي بِاتِّبَاعِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ ؛ لِأَنَّ آلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانُوا هُمْ أَهْلُ ذُرْوَةِ الشَّرَفِ غَيْرَ مَدَافِعِينَ ، ثُمَّ بِاتِّبَاعِهِ عَلَى مَقْدَارِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ كَمُلَ لَهُمْ ذَلِكَ الشَّرَفُ ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) " خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا " وَقِيلَ : آلَ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يُؤُولُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ - يَعْنِي أُمَّتَهُ -

(١) الْحَيْثُ فِي مَسْنَدِ الْإِمَامِ : ٥/٨ فِي حَيْثٍ طَوِيلٍ .

(٢) قَوْلُ الْكِسَائِيِّ فِي تَهْذِيبِ اللَّفْظِ : ٤٢٨/١٥ ، قَالَ : وَرَوَى الْفَرَاءُ عَنْ الْكِسَائِيِّ ...

(٣) الْبَيْتُ فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ لِابْنِ هِشَامٍ : ٥١/١ ( هَامِش ) .

وَانْظُرْ : شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ الْفَخَّارِ : ٢ .

(٤) صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ : ١٦٣/٢ .

وهذا القول مبنى على مذهب الكِسائي في آل ؛ لأن الاشتقاق من آل يُؤوَلُ يدلُّ عليه ، بخلاف الأول : فإنه يصحُّ على مذهبي سيبويه والكِسائي ، وعلى كلِّ تقديرٍ فقوله : " المُسْتَكْمَلِينَ الشَّرَفَا " يعنى به الصحابة رضوان الله عليهم ، فإن هذا الكلام يقتضى أنهم كانوا أهلَ شرفٍ قبل الإسلام ، ثم جاء الإسلام فاستكملوه به ، ولا أحد من الأمة أعظم شرفاً فى الأصل منهم .

وقد جاء فى الصحيح (١) عن واثلة بن الأسقع أنه قال (٢) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله اصطفى من ولدِ آدمَ إسماعيل ، واصطفى من ولدِ إسماعيل بنى كنانة ، واصطفى من بنى كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بنى هاشم ، واصطفانى من بنى هاشم " .

وخرَجَ الترمذى (٣) عن العباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله خلقَ الخلقَ ، فجعلنى فى خيرهم فرقةً ، ثم جعلهم قبائل ، فجعلنى فى خيرهم قبيلةً ، ثم جعلهم بيوتاً ، فجعلنى فى خيرهم بيتاً ، والشرفُ : الرفعة فى نسبٍ أو دينٍ ، وأصله من الشرفِ : وهو المرتفع من الأرض .

\* \* \*

وَاسْتَعِينَ اللَّهَ فِي الْغِيَةِ      مَقَاصِدُ النُّحُوبِهَا مَحْوِيَةٌ  
تَقَرُّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ      وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ

(١) صحيح مسلم : ٢١٠/٢ ، ومسنَد أحمد : ١٠٧/٤ مع اختلاف فى اللفظ وسنن الترمذى ٥٨٢/٥ ، وواثلة بن الأسقع من بنى ليث بن عبد مناف ، كان من أهل الصُّفَّة ثم نزل الشام وتوفى سنة ٨٣ هـ فى خلافة عبد الملك بن مروان رحمه الله ورضى عنه ( الإصابة : ٥٩١/٦ ) .

(٢) ساقط من (١) فقط .

(٣) سنن الترمذى ٥٨٤/٥ .

هنا أخذ في بيان مقصده من هذا النظم ، وذلك بعد ما قدم ما ينبغي تقديمه من التعريف بنفسه ، والثناء على الله تعالى ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . والاستعانة : طلب العون ، وهو طلب بالتصريح بعد ما قدم الطلب بالتعريض ، وأصل الاستفعال للطلب .

وقوله : ( وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ ) جملة معطوفة على قوله : ( أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ ) أي : أحمدُه على جميع نعمه وأستعينه في كذا ، وحرف الجر متعلق "بأستعين" ، وأتى بالحرف الذي يقتضي الظرفية لجعل هذه القصيدة محلاً للاستعانة بالله ، وكأنه على حذف مضاف ، أي : في نظم ألفية ، وفي هذا القول معنى الدعاء لله أن يعينه على ما قصد ، وهو محل صادق فيه محز الدعاء ؛ لأنه وقع له بعد الثناء على الله تعالى والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا الترتيب حض الشارع كما تقدم ، والألفية منسوبة إلى الألف ، وهي صيغة لموصوف / محذوف ، أي في قصيدة ألفية ، والقصيدة من الشعر من ٨/ عشرة أبيات فما زاد .

وحكى القاضي ابن الطيب (١) ، عن الفراء بسند يرفعه إليه أن

(١) الباقلاني ( ٢٢٨ - ٤٠٣ هـ )

محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد ، من علماء الكلام والاصول .

أخبره في : تاريخ بغداد : ٥ / ٣٧٩ ، ووفيات الاعيان : ٤ / ٢٦٩ والنص من كتابه إعجاز القرآن : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

والسند الذي رفعه إليه الباقلاني على ما جاء في الإعجاز هو : سمعت إسماعيل بن عباد يقول ؛ سمعت أبا بكر بن مفسم يقول : سمعت ثعلباً يقول : سمعت سلمة يقول سمعت الفراء يقول : ... والفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد الموفى سنة ٢٠٧ هـ . إمام الكوفيين مشهور .

العرب تُسمى البيت الواحد يتيماً ، ومن ذلك الدرة اليتيمة لانفرادها ، فإذا بلغ الاثنين والثلاثة فهي نثقة ، والعشرة تُسمى قطعة ، فإذا بلغ العشرين استحق أن يُسمى قصيداً ، والعرب تجعل القصيدة كلها تارة على روى واحد وهو المشهور في أشعارها ، وتارة تجعله على حروف مختلفة ، وتستعمله شطرين شطرين ، أو أربعة أربعة ، ولا يكون إلا مزدوجاً .

وهذه القصيدة الأكفية التي ابتدأها الناظم من هذا القسم ، ويُسمى الخمس ويكثر في الرجز والسريع ، ومنه قول امرأة من جديس : (١)

لا أحدٌ أذلُّ من جديس	أهكذا يفعلُ بالعروسِ
يرضى بهذا يا لقومي حرٌّ	أسدى وقد أعطى وسيق المهرُ
لأخذه الموت غداً بنفسه	خيرٌ من أن يفعل ذاك بعُرسه

ويعنى الناظم بقوله : ( أَلْفِيَّة ) النسبة إلى ألف مزدوج ، لا إلى ألف بيت لأنها ألفا بيت من مشطور الرجز ، ويبعد أن يكون قصده النسبة إلى الألفين وإن كان في اللفظ ممكناً .

وقوله : ( مَقاصِدُ النُّحُو بِهَا مَحْوِيَّة ) معنى محوية : مجموعة محاط بها ، يعنى أن هذه القصيدة قد أحاطت بمقاصد النحوي وجملتها مجموعة فيها .

وأصل النحوي في اللغة : القصد ، وهو ضد اللحن الذي هو العُدول عن القصد والصواب ، والنحو قصد إليه وهو في الإصطلاح : علمٌ بالأحوال والأشكال التي بها تدلُّ ألفاظ العرب على المعانى ويعنى بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعانى المركبة ، ويعنى

(١) عن المؤلف في حاشية لشرح بانت سعاد لابن هشام تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي :



بالأشكال ما يعرضُ في أحدِ طرفي اللفظِ أو وَسَطِهِ أو جُمْلَتِهِ من الآثارِ  
والتَّغْيِيرَاتِ الَّتِي بِهَا تَدُلُّ أَلْفَاظُ الْعَرَبِ عَلَى الْمَعَانِي، هَذَا حَدُّ بَعْضِ  
الْمُتَأَخِّرِينَ

وقال الفارسي<sup>(١)</sup> : النُّحُو علمٌ بِالْمَقَائِيسِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنْ  
اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَيَعْنَى بِالْمَقَائِيسِ الْقَوَائِنَ الْكَلِيَّةَ الْحَاصِلَةَ فِي مَلَكَةِ  
الْإِنْسَانِ مِنْ تَتَبُّعِ كَلَامِ الْعَرَبِ .

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ نَصَّ عَلَى أَنَّ قَصِيدَتَهُ هَذِهِ مَحْتَوِيَةٌ مِنَ النُّحُو عَلَى  
جَمِيعِ مَقَاصِدِهِ لِقَوْلِهِ : ( مَقَاصِدُ النُّحُو ) وَهَذِهِ صِيغَةٌ عُمُومٌ تَقِيدُ  
الِاحْتَوَاءَ مِنَ الْمَقَاصِدِ عَلَى جَمِيعِهَا ، وَعَلَى هَذَا فِيهِ سُؤَالٌ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ :  
إِنَّهُ قَدْ نَصَّ آخِرَ النَّظْمِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا احْتَوَى عَلَى الْجُلِّ ، لَا عَلَى الْجَمِيعِ  
لِقَوْلِهِ هُنَاكَ : ( نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهْمَّاتِ اشْتَمَلَ ) وَلَمْ يَقُلْ : عَلَى  
الْمُهْمَّاتِ اشْتَمَلَ ، وَلَا عَلَى جَمِيعِ الْمُهْمَّاتِ ، وَمُهْمَّاتُ النُّحُو وَمَقَاصِدُهُ  
بِمَعْنَى ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَظْمُهُ مُشْتَمَلًا عَلَى الْجَمِيعِ ، وَإِمَّا عَلَى الْجُلِّ نَوْنِ  
الْجَمِيعِ ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ أَحَدُ الْمَوْضِعِينَ غَيْرَ صَادِقٍ ، وَلَا شَكَّ  
أَنَّ الصَّادِقَ مِنَ الْمَوْضِعِينَ هُوَ الْآخِرُ مِنَ الْمَوْضِعِينَ ، إِذْ قَدْ فَاتَهُ أَشْيَاءُ  
مِنْ مَقَاصِدِ النُّحُو وَمُهْمَّاتِهِ كِبَابِ الْقَسَمِ ، وَبَابِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،  
وغير ذلك مما يَتَبَيَّنُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَتَلَخَّصَ أَنَّ  
كَلَامَهُ هُنَا غَيْرُ صَادِقٍ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْكَلَامِينَ غَيْرُ مُتَنَافِرِينَ ، بَلْ هُمَا مُتَوَافِقَانِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ  
الْمُهْمَّاتِ لَيْسَ بِمَرَادِفٍ لِلْمَقَاصِدِ ، لِأَنَّ الْمَقَاصِدَ أَعْمُ مِنَ الْمُهْمَّاتِ / لِانْقِسَامِهَا ٩/

(١) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيُّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٢٧٧ هـ وَهَذَا الْحَدُّ فِي  
كِتَابِهِ النُّحُو : ص : (٢) .

إلى المهِمِّ وَغَيْرِهِ ، فَمِنْ مَقَاصِدِ النُّحُو مَا هُوَ مَهْمٌ كَالَّذِي ذَكَرَ فِي نَظْمِهِ ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ بِهِمْ كِبَابِ التَّسْمِيَةِ ، وَمَسْأَلَةُ الْأَمْثَلِ الْمَوْزُونِ بِهَا فِي بَابِ مَا يَنْصَرَفُ ، وَفَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَبْقَى وَجْهُ إِتْيَانِهِ بِلَفْظِ الْعُمُومِ ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا عَلَى الْجُلِّ مِنَ الْمَقَاصِدِ ، بَلْ عَلَى الْجُلِّ مِنْ مُهْمَاتِهِ ، وَذَلِكَ سَهْلٌ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَطَلَّقَ لَفْظَ الْكُلِّ عَلَى الْجُلِّ فَتَقُولُ: جَاعَى أَهْلُ مِصْرَ ، إِذَا جَاعَكَ جُلُّهُمْ أَوْ رُؤُسَاؤُهُمْ ، وَأَهْلُ مِصْرَ صِيغَةُ الْعُمُومِ كَمَقَاصِدِ النُّحُو ، وَمِنْ هُنَا صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْعَامِّ عَلَى مَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ سَقَطَ الْإِعْتِرَاضُ فَإِنْ قُلْتَ : فَلَمْ لَمْ يُبَيِّنْ هُنَا كَمَا بَيَّنَّ هُنَاكَ ؟

فَالْجَوَابُ : إِنْ مَقْصِدُهُ هُنَا لَيْسَ الْبَيَانُ عَمَّا احْتَوَتْ عَلَيْهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا مَقْصِدُهُ أَمْرٌ آخَرُ خِلَافُ مَا قَصَدَ هُنَاكَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ هُنَا التَّعْرِيفَ بِأَنَّهُ نَظَّمَهُ احْتَوَى عَلَى الضَّرُورِيِّ مِنْ عِلْمِ النُّحُو ، لِأَنَّ عِلْمَ النُّحُو يَحْتَوِي عَلَى نَوْعَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ :

أَحَدُهُمَا : إِحْرَازُ اللَّفْظِ عِنْدَ التَّرْكِيبِ التَّخَاطُّبِيِّ لِلْإِفَادَةِ عَنِ التَّحْرِيفِ وَالزَّيْغِ عَنْ مَعْنَادِ الْعَرَبِ فِي نَظْمِهَا - وَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ كَلَامُهَا ، حَتَّى لَا يَرْفَعَ مَا وَضَعَهُ فِي لِسَانِهِمْ أَنْ يَنْصَبَ أَوْ يُخَفِّضَ ، وَلَا يَنْصَبَ مَا وَضَعَهُ فِي لِسَانِهِمْ عَلَى أَنْ يُرْفَعَ أَوْ يُخَفِّضَ ، وَلَا أَنْ يُؤْتَى بِمَا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهَا عَلَى شَكْلِ وَهَيْئَةٍ عَلَى شَكْلِ آخَرَ وَهَيْئَةٍ أُخْرَى ، بَلْ يَجْرِي فِي ذَلِكَ عَلَى مَهْنَعٍ نُطْقِهِمْ ، وَمَعْرُوفٍ تَوَاضُعِهِمْ . فَإِنْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ مِمَّا قَدْ تَقَدَّمَتِ الْعَرَبُ لِلتَّكَلُّمِ بِهِ ، وَحَفِظَ عَنْهُمْ لَمْ يُحَرِّفْهُ عَمَّا نَطَقُوا بِهِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَمْ يُحَفِّظْ عَنْهُمْ مِنَ التَّرْكِيبِ النُّطْقِيِّ ، إِمَّا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ ، أَوْ تَكَلَّمُوا بِهِ وَلَمْ يَبْلُغْنَا ، أَوْ بَلَغَ بَعْضُهَا وَلَمْ يَبْلُغْ بَعْضُهَا ، أَعْمَلْنَا فِي ذَلِكَ الْمَقَايِيسَ الَّتِي اسْتَقْرَأْنَاهَا مِنْ كَلَامِهِمْ

حَتَّى تُوصِّلَنَا إِلَى مُوَافَقَتِهِمْ ، وَحَتَّى نَقْطَعَ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنُونِنَا أَنَّهُمْ لَوْ تَكَلَّمُوا بِهَذَا لَكَانَ نُطْقُهُمْ كَذَا ، فَإِذَا تَحَصَّلَ لَنَا مَجَارَاتُهُمْ فِي ذَلِكَ وَمُسَاوَاتُهُمْ كُنَّا جَدِيرِينَ بِأَنْ نُسَمِّي مُعْرِبِينَ ، وَاسْتَحَقَّ الْمُتَّصِفُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُسَمَّى نَحْوِيًّا ، وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ النَّاطِلُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي هَذَا النَّظْمِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : ( مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ ) .

وَالنَّوعُ الثَّانِي : التَّنْبِيهُ عَلَى أَصُولِ تِلْكَ الْقَوَانِينِ وَعِلَلِ تِلْكَ الْمَقَائِيسِ وَالْأَنْحَاءِ الَّتِي نَحْتِ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا وَتَصَرُّفَاتِهَا ، مَاخُذًا ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِهَا ، وَهَذَا النَّوعُ مُتَمِّمٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَلَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ النَّاطِلُ . إِذْ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ انْتِحَاءِ سَمْتِ كَلَامِ الْعَرَبِ شَيْءٌ ، لَكِنْ لِمَا كَانَ هَذَا النَّوعُ لَانِقًا بَغَرَضِ الشَّرْحِ لَمْ أُخْلِ هَذَا الْكِتَابُ مِنْهُ فِيمَا اسْتَطَعْتُ ، وَعَلَى مَا أُعْطِيهِ الْحَالُ فِي شَرْحِ كَلَامِ النَّاطِلِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

وَقَوْلُهُ : ( تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ ) لَهُ تَفْسِيرَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ تَضُمُّ (١) أَطْرَافَ الْمَعَانِي الْبَعِيدَةِ عَنِ التَّحْصِيلِ وَالضَّبْطِ ، فَتَضْبِطُهَا بِقَوَانِينٍ وَجِيزَةٍ مُخْتَصِرَةٍ ، حَتَّى تَجْمَعَهَا سَهْلَةَ الْإِنْقِيَادِ ، لَا تَتَعَاصَى عَلَى ذِي فَهْمٍ ، وَلَا تَشْدُ عَنْ الضَّبْطِ ، وَلِعَمْرِي إِنَّهُ / لَكَمَا قَالَ : إِذْ كَانَ قَدْ سَهَّلَ فِيهَا (٢) / ١٠ طَرِيقَ التَّحْصِيلِ ، وَيَسَّرَ الْأَمْرَ عَلَى مُنْتَهِلِهِ ، خِلَافَ مَا عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ لَمْ يَصِلُوا مِنَ الضَّبْطِ وَالتَّنْقِيحِ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ وَعَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ : نَظْمٌ وَصَوَابُهُ مِنْ (١) .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

هذا المعنى نَبَّهَ في خطبة التسهيل (١) بقوله : وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين .

والثانى : من التفسيرين أن يكون معنى قوله : ( تُقَرَّبُ الْأَقْصَى ) أى تجمع أشتات المعانى الكثيرة فى اللفظ اليسير ، إشارة منه إلى الاختصار الذى نجاه مما بعد على غيره جمعه من المعانى الكثيرة قريبه هو باللفظ الموجز ، وإنه لكما قال : فإنه يأتى بالقانون الواحد فى الألفاظ اليسيرة ، يضبط به ما يأتى به الأقدمون من النحويين فى ورقة أو ورقتين ، وأيس فى هذه الأرجوزة فى الغالب لفظاً لغير معنى ، ولا لمجرد ضرورة وزن أو قافية ، بل كل لفظ فيها تحته معنى أو معانٍ ، فقد أخلاها من الحشو إلا نادراً ، حتى أنه كثيراً ما يشع بالألفاظ إذا فهم معناها كحروف العطف وغيرها (٢) ، وقد يأتى بالمثال ليستقرئ منه شروط الباب أو قانونه حرصاً على قلة الألفاظ وكثرة المعانى ، وسترى ذلك فى أثناء كلامه إن شاء الله تعالى ، ويتعلق قوله : ( بِلَفْظٍ مُّوجَزٍ ) على هذا التفسير بالفعل المتقدم ، وعلى الوجه الأول باسم فاعل حال : أى : تقرب الأقصى كائناً بلفظ موجز ، وهذا الوجه أيضاً مما يدخل تحت مقصود كلامه فى خطبة " التسهيل " وكان التفسير الأول أولى : إذ كان يتضمن الثانى بقوله ( بلفظ موجز ) ولا يتضمن الثانى الأول .

وقوله : ( وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بَوَعْدٍ مُّجَزٍ ) يحتمل وجهين أيضاً :

أحدهما : أن يكون عبارة عن إتيانه بالقوانين والضوابط مؤفأة ،

(١) التسهيل : (٢) .

(٢) فى (١) وغيره .

وبالأبواب مكملة المقاصد . مضمومة الأطراف ، بحسب ما يحتاج إليه ، لا ينقص ذلك عن المطلوب المقصود ، ولا يختل له فيه قانون ، فمتى طلبت منها - أعنى من الأرجوزة - مسألة أو باباً أو قانوناً وجدته فيها موافق لا تفتقر إلى نظري غيرها ، فوعده فيها منجز لا تأخير فيه عن حال التماسك الفائدة ، ليست كغيرها من الكتب التي تقع فيها المسائل ناقصة الأغراض والأبواب ، مبتورة المقاصد ، غير مستوفاة الأقسام .

والثاني : أن يكون المعنى مؤكداً لما تقدم في القسم الأول من أنها سهلة الملتمس لا يصعب فهمها على اللبيب ، ولا يقف دون الوصول إلى حاجته منها لقربها من الأفهام ، وإحكام ضبطها للقوانين والمسائل ، وهذا المعنى غير بعيد أن يكون قصده .

و (الأقصى) ضد الأدنى ، أى تقرب الأبعد على الطالب ، و (البذل) : العطاء ومعنى تبسط البذل ، أى توسعه وتكثره ، ويقال : بسط يده بالعطاء ، إذا وسعه وكثر فيه ، وهو إشارة إلى كثرة فوائد هذه القصيدة مع إيجاز لفظها ، والوعد المنجز ، معناه المحضّر . يقال : بعته ناجزاً بناجز ، أى حاضرأً بحاضر لا نسيئة فيه .

\* \* \*

١١/ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سَخَطٍ      فَائِقَةُ الْفَيْئَةِ ابْنِ مَعْطٍ  
وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَقْضِيلاً      مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلِ  
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيْبَاتٍ وَافِرَةٍ      لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

أصل قضى أن يكون بمعنى حكم ، وعلى هذا الأصل جرت متصرفاتها في الاشتقاق وقضى بمعنى أدى منه أيضاً . ويقال : اقتضى دينه ، إذا طلب قضاءه ، وكلام فلان يقتضى كذا ، أى يطلب الحكم به .

والرضا : مصدر رضى عنه يرضى رضا بالقصـر ، وقد

يكون الاسم ، وحكى الجوهري (١) عن الأخفش المد في الاسم . والسخط  
والسخط : خلاف الرضا .

ويقال : سخط عليه ، إذا غضب عليه فهو ساخط ، وأسخطه ، أى أغضبه  
ويقال أيضاً : رَضِيتُ عَمَلَ فُلَانٍ وَسَخِطْتُهُ ، وعلى هذا المعنى الثانى  
يجرى كلام الناظم والله أعلم ، والمعنى أنها تقتضى الرضا ، أى الحكم به  
يعنى برضا ناظمها ، وأيست بمقتضية سخطاً أصلاً ، و ( فائقة ) حال من  
الضمير فى تقتضى أى تقتضى الرضا بالكفية ابن معط ، حال كونها فائقة  
لها ، وكان الكلام جاء على الإعمال ، لأن ( ألفتى ) فى البيت يطلبه المصدر  
الذى هو ( رضا ) ، و ( فائقة ) فى البيت الآخر .

وإن قلت : إن سخط يطلبه كذلك فهو صحيح ، فيكون مما طلب (٢) :  
المعمول فيه ثلاثة عوامل ، كقول الحطّيئة (٣) :

سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً

على مذهب المؤلف وجماعة . ويقال : فاق الرجل أصحابه ، إذا علاهم  
بالشرف أو غيره ، ومُراده أن ينبّه على أن نظمه لهذه الألفية ليس معارضة  
لابن معط فى ألفتيه ، ولا لسخط يتعلّق بها منه ، بل هو جارٍ على سبيل الرضا  
بما صنّع ابن معط وإن كانت هذه قد فاقتها بأوصاف حسنة كتثقيف

(١) الصحاح : ( رضى ) ٢٣٥٧/٦ قال : والرضا ممدود عن الاخفش .

(٢) ساقط من (١)

(٣) البيت بتمامه :

فسيان لازم عليك ولا حمــــد  
فتعطى ولا يعدى على النائل الوجد

سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً  
وأنت امرؤ لا البخل منك سجية

ديوان الحطّيئة : ٣٢٩ .

الأبواب ، وتَصَحِّحُ الْقَوَانِينَ وَالتَّوْفِيقَ بِشُرُوطِهَا ، وَاخْتِصَارَ الْأَلْفَاظِ مَعَ كَثْرَةِ الْمَعَانِي ، إِذْ كُلُّ مَنْ نَظَرَ فِيهِمَا يَعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ فَاقَتْهَا بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ . فَالْناظِمُ بَيَّنَّ أَنَّهَا فِي حَالِ شَفُوفِهَا عَلَى الْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ لَيْسَتْ بِمُقْتَضِيَةٍ لِسُخْطٍ ، بَلْ هِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِلرُّضَا الْمَحْضِ الَّذِي لَا يَشُوبُهُ شَيْءٌ ، وَهَذَا شَأْنُ الْعُلَمَاءِ وَالْفُضَلَاءِ ، أَنْ يَأْتُوا بِالْفَائِدَةِ مُجْرَدَةً مِنَ التَّنَكُّيَةِ وَالِاسْتِصْفَارِ لِمَا جَاءَ بِهِ غَيْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَا يَأْتُونَ بِهِ أَتَمًّا وَأَكْمَلَ ، وَالْفِيَةُ ابْنِ مُعْطٍ مَشْهُورَةٌ بِأَيْدِي النَّاسِ ، وَهِيَ ذَاتُ مُحَاسِنٍ مِنْ تَقْرِيبِ الْمُرَامِ لِلْأَفْهَامِ وَعُذُوبَةِ الْمَسَاقِ ، وَسُهُولَةِ الْحِفْظِ ، وَالْبَيَانِ بِالْمَثَلِ مَعَ قَلَّةِ الْحَشْوِ ، مَعَ أَنَّهَا مُؤَدَّنَةٌ بِفَصَاحَةِ صَاحِبِهَا ، شَاهِدَةٌ لَهُ بِجَوْدَةِ الْقَرِيحَةِ ، وَسَعَةِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ نَظَّمَ فِي مَدْحِهَا بَعْضُ (١) مَنْ اعْتَنَى بِشَرْحِهَا فَقَالَ (٢) :

الدُّرَّةُ الْمَنْظُومَةُ الْأَلْفِيَّةُ	أَجَلٌ مَا فِي الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ
لِكَوْنِهَا فِي حَجْمِهَا صَغِيرَةٌ	جَلِيلَةٌ فِي قَدْرِهَا كَبِيرَةٌ
قَدْ ضَبَطْتُ أَصْلَ كَلَامِ الْعَرَبِ	وَاخْتَصَرْتُ مَا فِي الطُّوَالِ الْكُتُبِ
مِنْ أَجْلِ ذَاكَ لَقَّبْتُ بِالدُّرَّةِ	وَاسْتَهَرَّتْ فِي النَّاسِ أَيْ شُهْرَةٌ
نَظَّمَهَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ يَحْيَى	فَذَكَرَهُ يَبْقَى بِهَا وَحْيًا
عَلَى مَمَرٍ الدَّهْرِ وَالْأَعْصَارِ	وَحَيْثُمَا حَلَّتْ مِنَ الْأَمْصَارِ
فَرَحَمَهُ اللَّهُ مَعَ السَّلَامِ	عَلَيْهِ مِنْ عَلَامَةِ إِمَامٍ / ١٢/

(١) هُوَ الْإِمَامُ الشَّرِيشِيُّ ( ٦٠١ - ٦٨٥ هـ )

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَحْمَانَ الْبَكْرِيِّ الْوَائِلِيِّ الشَّرِيشِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ .

قَالَ السِّيُوطِيُّ : أَلَّفَ شَرْحًا جَلِيلًا لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ

أَخْبَارُهُ فِي الْبَغِيَةِ : ٤٤/١ .

(٢) الْأَبْيَاتُ فِي شَرْحِ الشَّرِيشِيِّ : ٨/ ورقة : (٢) وَنَقَلَهَا عَنْهُ الرَّعِينِيُّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ لَهُ

أَيْضًا : ١/ ورقة : (٢) ، وَابْنُ هَانِي السَّبْتِيُّ فِي شَرْحِ الْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ : ٨/ ورقة : ٢ .

وابنُ مُعْطٍ ناظمُ هذه الألفية التي أشار إليها ابنُ مالك (١) هو زَيْنُ الدِّينِ أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بنُ مُعْطٍ بنِ عَبْدِ النُّورِ المَغْرِبِيِّ الأَصْلِيّ والمنْشَأُ، الزَّوَاوِيُّ القَبِيلَةُ الجَزَائِرِيُّ البَلَدُ، اسْتَقَلَّ بالعَرَبِيَّةِ فِي المَغْرِبِ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي مُوسَى عِيسَى بنِ يَلْبَخْتِ الجَزُولِيِّ قَتَمَهَرٍ فِيهَا، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى بِلَادِ المَشْرِقِ فَلَقِيَ المَشَايخَ، وبَاحَثَ العُلَمَاءَ وناظَرَ الفُضَلَاءَ، ثُمَّ أَقَامَ بِدِمَشْقَ فَوَلَّاهُ المَلِكُ المُعْظَمُ (٢) النُّظَرَ فِي مَصَالِحِ المَسْجِدِ، وَفِي ذَلِكَ الوَقْتُ نَظَّمَ هَذِهِ الأَرْجُوزَةَ، وَكَانَ مُعَاصِرًا لِتَاجِ الدِّينِ أَبِي اليَمَنِ زَيْدِ بنِ الحَسَنِ الكِنْدِيِّ البَغْدَادِيِّ (٣)، فَكَانَا فِي عَصْرِهِمَا رَئِيسَى أَهْلِ الأَدَبِ فِي دِمَشْقَ، فَلَمَّا تُوُفِيَ المَلِكُ المُعْظَمُ نَقَلَ المَلِكُ الكَامِلُ أَبُو زَكْرِيَّا إِلَى مِصْرَ، فَاقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ تُوُفِيَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَوْمَ الاثْنَيْنِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ ذِي القَعْدَةِ، وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ ذِي الحِجَّةِ بِالقَرَاةِ، سَنَةً ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسِتْمِائَةً، وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُبَرِّزًا فِي عِلْمِ الأَدَبِ قَادِرًا عَلَى النُّظْمِ لِلْعُلُومِ، نَظَّمَ هَذِهِ الأَرْجُوزَةَ وَنَظَّمَ العُرُوضَ، وَشَرَعَ فِي نَظْمِ كِتَابِ "الصَّحَاحِ" لِلجَوْهَرِيِّ فَتُوُفِيَ قَبْلَ إِنْتِهَائِهِ، وَلَهُ

(١) أخبار ابن معطٍ (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ) في: وفيات الأعيان: ١٩٧/٦، و مرآة الجنان: ٦٦/٤، والجواهر المضية: ٢١٤/٢، و بغية الوعاة: ٢٤٤/٢.

(٢) المعظم عيسى بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ملك الشام من علماء الملوك أخذ عن التاج الكندي وغيره وكان حنفياً، وكان فارساً شجاعاً محباً للكتب جعل لكل من يحفظ "المفصل" للزمخشري مائة دينار توفي سنة ٦٢٤ هـ.

أخباره في: الكامل: ١٩٥/١٢.

(٣) الكندي: (٥٢٠ - ٦١٢).

من مشاهير علماء النحو واللغة مولده في بغداد وإقامته ووفاته بدمشق أخباره في معجم الأدباء: ٢٢٢/٤ وإنباه الرواة: ١٠/٢، و بغية الوعاة: ٥٧٠/١.



من التّوَالِيفِ غَيْرُ الْمَنْظُومَةِ كِتَابُ " الْفُصُول " (١) وَهُوَ كِتَابٌ حَسَنٌ ،  
وَتَعْلِيقَاتٌ عَلَى أَبْوَابِ الْجُزْأِيَّةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَمَنْ وَقَفَ عَلَى تَصَانِيفِهِ الْمَذْكُورَةِ  
عَلِمَ غَزَارَةَ عِلْمِهِ وَقُوَّةَ فَهْمِهِ ، وَجُودَةَ طَبْعِهِ ، وَفَصَاحَةَ نَظْمِهِ .

ثُمَّ قَالَ : ( وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٍ تَفْضِيلًا ) إِلَى آخِرِهِ . الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى  
ابْنِ مَعْطٍ .

وَالسَّبْقُ : التَّقَدُّمُ فِي الْأَمْرِ ، وَالْحَائِزُ هُوَ الْمُسْتَوَلَى عَلَى الشَّيْءِ . يُقَالُ :  
حَازَ الشَّيْءَ ، إِذَا ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ . وَالتَّفْضِيلُ : الْحُكْمُ بِالْفَضْلِ لِلشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ  
أَوْ تَصْيِيرُهُ صَاحِبَ فَضْلٍ . يُقَالُ : فَضَّلْتُ فَلَانًا عَلَى فُلَانٍ : إِذَا حَكَمْتُ  
لَهُ بِالْفَضْلِ عَلَيْهِ أَوْ صَيَّرْتَهُ كَذَلِكَ وَالْفَضِيلَةُ خِلَافُ النُّقْصِ  
وَالنَّقِيصَةِ ، وَنَسَبَ إِلَيْهِ حَوْزَ التَّفْضِيلِ ، وَالتَّفْضِيلُ هُوَ فِعْلُ الْمُفْضَلِ ، لَا وَصْفُ  
لِلْمُفْضَلِ ، وَإِنَّمَا وَصَفُهُ الْفَضْلُ ، فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ  
فَضْلًا لَكِنْ لَمَّا حَازَ سَبَبَهُ وَهُوَ السَّبْقُ فِي هَذِهِ الْمَكْرَمَةِ صَارَ كَأَنَّهُ حَازَ الْمَسَبَبَ ،  
وَهُوَ التَّفْضِيلُ بِحَوْزِهِ لِلْسَّبَبِ الَّذِي هُوَ السَّبْقُ ، أَوْ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ بِهِ يَتَعَلَّقُ فَنَسَبَ  
حَوْزَهُ إِلَيْهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ . وَالْمُسْتَوْجِبُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ .

وَالنِّثَاءُ - بِالْمَدِّ وَتَقْدِيمِ النِّثَاءِ : هُوَ ذِكْرُ الرَّجُلِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْأَوْصَافِ  
الْحَسَنَةِ . يُقَالُ : أَثْنَيْتُ عَلَى أَبِي وَعَلَى شَيْخِي ، أَثْنَى عَلَيْهِ إِثْنَاءً ، وَالْإِسْمُ النِّثَاءُ

---

(١) كِتَابُ الْفُصُولِ لِابْنِ مَعْطٍ مُخْتَصَرٌ فِي النُّحْوِ ، عَلَيْهِ عِدَّةُ شُرُوحٍ أَشْهُرُهَا وَأَحْسَنُهَا " الْمَحْصُولُ فِي  
شَرْحِ الْفُصُولِ " لِابْنِ أَبِي بَالِيزٍ الْبَغْدَادِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٨١ هـ ، وَطَبَعَ الْفُصُولُ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ/  
مَحْمُودِ مُحَمَّدٍ الطَّنَاحِيِّ .

هذا ما ذكره الجوهري (١) والأعلم (٢) من أن الثناء مختص بالخير بخلاف التثا - بتقديم النون والقصر - فإنه في الخير والشر .

وحكى غيرهما أن الثناء الممدود يكون في الخير والشر كالثناء المقصور وأنه يقال : أثنت عليه خيراً وأثنت عليه شراً ، وإياه ذكر ابن القوطية (٣) ، وإلى الأول مآل ابن السيد (٤) فذكر أن الغالب على الثناء الممدود أن يستعمل في الخير نون الشر ، بخلاف التثا المقصور كما تقدم ، قال : وقد جاء الثناء الممدود في الشر إلا أنه قليل ، ومحمول على / ضرب من التأويل ، وأنشد أبو عمر (٥) المطرز / ١٣ عن ثعلب :

---

(١) الصحاح : ( ثنى ) .

(٢) في الأصل فقط ، والأعلم : ( ٤١٠ - ٤٧٦ ) .

يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي ، من علماء اللغة والنحو والأدب ، أخباره في : معجم الأبناء : ٣٠٧/٧ ، ونكت الهميان ٣٣٠ ، وبغية الرعاة : ٣٥٦/٢ .

(٣) ابن القوطية : ( ٢ - ٣٦٧ ) .

محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم الأندلسي من علماء اللغة والنحو . والتاريخ ، أخباره في : جنوة المقتبس : ٧١ ، وتاريخ ابن الفرّسي : ٣٧٠/١ . والنص في كتابه الأفعال : ١٣٧ ، وانظر أفعال ابن القطاع : ١٤١/١ .

(٤) ابن السيد : ( ٤٤٤ - ٥٢١ ) .

أبو محمد عبدالله بن محمد البطلبيسي ، عالم باللغة والأدب والنحو أندلسي ، من مؤلفاته الاقتضاب في شرح أدب الكتاب والمثلث في اللغة وغيرهما ، أخباره في : بغية الملتبس : ٢٢٤ والصلة : ٢٨٧ .

والنص من كتاب الاقتضاب .

(٥) المطرّز ( ٢٦١ - ٢٤٥ هـ )

محمد بن عبد الواحد ، أبو عمر الزاهد المطرّز المعروف بغلام ثعلب أحد الحنابلة : ٣٢٦ ، تذكرة الحفاظ : ٨٦/٣ .

أُثْنِيَ عَلَىٰ بِمَا عَلِمْتَ فَأُثْنِي      أُثْنِي عَلَيْكَ بِمِثْلِ رِيحِ الْجَوْرَبِ (١)

ثم جَوِّزَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : إِنِّي أَقِيمُ لَكَ الذَّمَّ مَقَامَ الثَّنَاءِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى (٢) « فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » ، وَالْعَذَابُ لَيْسَ بِبِشَارَةٍ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى : إِنِّي أَقِيمُ لَهُمُ الْإِنذَارَ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ مَقَامَ الْبِشَارَةِ . قَالَ : فَإِذَا حُمِلَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ حُجَّةٌ ، وَلَمْ يَكُنْ إِطْلَاقُ لَفْظِ الثَّنَاءِ مُحْتَمَلًا بِحَسَبِ هَذَا الْخِلَافِ ، حَزْرُ النَّازِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عِبَارَتَهُ وَبَيَّنَّ مُرَادَهُ وَقَصْدَهُ ، فَوَصَفَ الثَّنَاءَ بِالْجَمَالِ فَقَالَ : " مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَ " لِيُظْهَرَ لِلْعَيَانِ شُكْرَهُ لِمَا صَنَعَ ابْنُ مُعْطٍ ، وَمَدَحَهُ لَهُ . وَالْجَمِيلُ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ جَمَلَ الرَّجُلُ - بِالضَّمِّ - جَمَالًا فَهُوَ جَمِيلٌ ، وَامْرَأَةٌ جَمِيلَةٌ ، وَجَمَلَاءٌ - بِالْمَدِّ - ، وَالْجَمَالُ : الْحُسْنُ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِقْرَارٌ مِنْهُ لَا بَيْنَ مُعْطٍ بِفَضْلِ السَّبْقِيَّةِ ، وَأَنَّ لَا بَيْنَ مُعْطٍ الْفَضْلَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ تَابِعًا لَهُ ، وَمُقْتَنِيًا أَثَرَهُ ، وَسَالِكًا عَلَى طَرِيقِهِ ، وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِي نَفْسِهِ ، فَإِنَّ السَّابِقَ لَهُ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْقِقِينَ ، إِذْ كَانَ الْأَحَقُّ مَهْتَدِيًا بِنَارِهِ ، مُقْتَدِيًا بِفِعْلِهِ ، فَكَانَا كَالْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ .

رَوَى أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ (٣) لَمَّا صَنَعَ كِتَابَهُ فِي " النِّعَمِ وَاللُّحُونِ "

(١) البيت في الاقتضاب : هـ يون نسبة ، واللسان : ( ثنى ) .

(٢) سورة آل عمران : آية ( ٢١ ) .

(٣) اسحاق بن ابراهيم ( ١٥ - ٢٣٥ ) .

هو الموصلي التميمي أبو محمد ابن النديم ، من أشهر ندماء الخلفاء تفرد بصناعة الغناء وكان عالماً باللغة والموسيقى والآداب وغيرها .

أخباره في : الفهرست : ١ / ١٤٠ ، والأغاني : ٥ / ٢٦٨ ، وتاريخ بغداد : ٦ / ٢٢٨ .

عَرَضَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَهْدِيِّ (١) فَقَالَ : لَقَدْ أَحْسَنْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ وَكَثِيرًا مَا تَحْسَنُ ، فَقَالَ إِسْحَاقُ : بَلْ أَحْسَنَ الْخَلِيلُ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ السَّبِيلَ إِلَى الْإِحْسَانِ ، يَعْنِي بَعْلِمَ الْعَرُوضِ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : مَا أَحْسَنَ هَذَا الْكَلَامَ ! فَمِمَّنْ أَخَذَتْهُ ؟ قَالَ : مِنْ ابْنِ مُقْبِلٍ (٢) ، إِذْ سَمِعَ حَمَامَةً مِنَ الْمُطَوَّقَاتِ فَاهْتَاَجَ لِمَنْ يُحِبُّ فَقَالَ (٣) :

فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بِكَيْتُ صَبَابَةٍ      بَلَيْلَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَدُّمِ

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَاجَ لِيَ الْبُكَاءُ      بُكَاهَا فَقُلْتُ الْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ

وهو فضلٌ عندَ الكافةِ مَرْعَى<sup>١</sup> ، وَيَنْضَافُ هَاهُنَا إِلَى فَضْلِ شَرَعَى<sup>٢</sup> نَبْهٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٤) : " مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " ، ثُمَّ لَمَّا بَيَّنَّ فَضْلَ السَّبْقِيَةِ عَمَلَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُلْزِمُهُ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَالِدُعَاءِ لَهُ ، وَأَدَّى حَقَّ السَّابِقِ

(١) إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمَهْدِيِّ (١٦٢ - ٢٢٤) .

هو ابنُ مُحَمَّدٍ الْمَهْدِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَنْصُورِ عَبَّاسٍ هَاشِمِيٍّ يَكْنَى أَبَا إِسْحَاقَ وَهُوَ أَخُو هَارُونَ الرَّشِيدِ وَوَلَاهُ الرَّشِيدُ إِمَارَةَ دِمَشْقَ ، دَعَا لِنَفْسِهِ بِالْخِلَافَةِ فِي فَتْنَةِ الْمَأمُونِ وَالْأَمِينِ فَظَهَرَ بِهِ الْمَأمُونُ وَسَجَنَهُ ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ فَأَمْلَقَهُ . أَخْبَارُهُ كَثِيرَةٌ جَدًّا . يَنْظُرُ الْأَغَانِي : ٦٩/١٠ ، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ : ١٤٢/٦ ، وَلسَانُ الْمِيزَانِ : ٩٨/١ .

(٢) ابْنُ مُقْبِلٍ : (٢ - ٣٧ هـ) .

هو تَعِيمُ بْنُ أَبِي بْنِ مُقْبِلٍ ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ أَنْرَكَ الْإِسْلَامَ فَنَسِلِمَ ، كَانَ يَبْكِي عَلَى الْجَاهِلِيَّةِ ، مِنْ بَنَى الْعَجْلَانَ مِنْ عَامِرِ بْنِ صَعْمَعَةَ يَكْنَى أَبَا كَعْبٍ .

أَخْبَارُهُ فِي الْإِصَابَةِ : ١٩٥/١ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ : ١٢١/١ .

(٣) بَيَّوَانُ ابْنُ مُقْبِلٍ : ١٩٥ .

(٤) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى فَلَمْ أَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَهُوَ فِي غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمَ : ٤٠٧/١ ، ٤٦٥/١ ، وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ : ٣٥٧/٤ ، ٣٥٨ ، ٢٦٠ ، وَسَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ : ٧٤/١ .

من أجل ذلك ، فَحَصَلَ لِلنَّاطِمِ بِذَلِكَ (١) أَيْضًا فَضْلُ الْأَدَبِ مَعَهُ (٢)  
وَالْإِقْرَارِ لَهُ بِالْفَضْلِيَّةِ ، وَهَذِهِ أَخْلَاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ ، ثُمَّ أَخَذَ فِي  
الدُّعَاءِ لَهُ بِقَوْلِهِ : ( وَاللَّهِ يَقْضِي بِبَهَاتٍ وَأَفِرَّةٍ لِي وَلَهُ ..... ) إِلَى آخِرِهِ .

مَعْنَى : يَقْضِي بِبَهَاتٍ يُحْتَمُّهَا وَيَحْكُمُ بِهَا ، وَالْبَهَاتُ : الْعَطَايَا  
وَالْهَدَايَا ، وَالْوَأْفَرَةُ : الْكَامِلَةُ الَّتِي لَا يَنْقُصُ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ إِذَا  
عُرِضَ عَلَى أَحَدِهِم الطَّعَامُ أَوْ غَيْرُهُ أَنْ يَقُولَ : تُوفِّرُ وَتُحْمَدُ ، أَيْ لَا يَنْقُصُ  
مِنْ مَالِكَ وَلَا مِنْ عِرْضِكَ شَيْءٌ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ ، وَتُحْمَدُ أَيْ لَا زِلْتَ  
مَحْمُودًا . وَالدرجات : الْمَنَازِلُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ وَدرجاتُ الْآخِرَةِ أَرَادَ  
بِهَا الْجَنَّةَ ، أَدْخَلْنَا اللَّهَ إِيَّاهَا بِرَحْمَتِهِ ، وَبَدَأَ بِالدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ / لِابْنِ / ١٤/  
مُعْطٍ اقْتِدَاءً بِالسُّنَّةِ فِي أَنْ يَبْدَأَ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ ، ثُمَّ بِمَنْ يَلِيهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ (٣) : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ » وَأَبَيَّنَ مِنْ هَذَا مَا خَرَجَ  
التِّرْمِذِيُّ (٤) ، عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ  
إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا قَدَعَا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ .

---

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فِي صَحِيحِ مُسْلِمَ : ٤٠٠/١ ( بَابُ الْإِبْتِدَاءِ فِي النَّفَقَةِ بِالنَّفْسِ ) . اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ  
عَلَيْهَا فَإِنَّ فَضْلَ شَيْءٍ قُلُوبِي قَرَابَتِكَ .

(٤) سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ : ٤٦٢/٥ حَيْثُ رَقْمٌ ٣٣٨٥ .

## الكلام وما يتألف منه

الكلامُ فى الترجمةِ على حذفِ مُضافٍ ، أراد : بابُ الكلامِ أو فصلُ الكلامِ ، وهو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ اختصاراً تقديره : هذا بابُ كذا ، وأكثرُ المؤلفين يقتصرون على الخبرِ ، ويحذفون المبتدأَ اختصاراً ، لكن يُيقون لفظَ الباب فيقولون : بابُ كذا فاختصرَ الناظمُ ذلك هنا وفى سائر التراجم لعلم المُخاطب ما يعنى ، و ( ما ) عبارة عن الكلمِ ، وهى موصولة ، والعائدُ عليها الضمير المجرور بـ " من " ، والضميرُ المستتر فى ( يتألف ) (١) عائدٌ على الكلامِ ، أى وما يتألفُ الكلامُ منه .

وهذا الباب مقدمة لابد من تقديمها قبل النظر فى شئ من أبواب النحو ، إذ لا يتحصلُ شئ من تلك الأبواب إلا بعدَ تحصيله ، ومضمته بيانُ الكلامِ وأجزائه وتمييز بعضها من بعضٍ ، فأخذ فى ذكر ذلك فقال :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ	وَأَسْمَ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ	وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

لما كان الكلامُ ينطلقُ على أشياء لُفَّةً واصطلاحاً ، فيُطلق فى اللُغة على القولِ بترادفٍ ، وينطلقُ أيضاً فى اصطلاحِ المتكلمين على المعنى القائم بالنفسِ ، ومراد الناظم - رحمه الله - حدُّ الكلامِ فى اصطلاحِ النحويين وهو مغايرٌ لذينك الإطلاقين أخرجهما بقوله : ( كَلَامُنَا ) يعنى كَلَامُ النحويين وهم المراد بضميرِ المتكلمِ ومعه غيره ، أى كَلَامُنَا أيُّها الطائفة النحوية كذا ، وهو داخلٌ فيهم ، ولذلك أتى بضميرِ المتكلمِ ومعه غيره . وبعضُ

(١) فى (١) يتألفه .

اللغويين يُطْلَقُ الكلامَ على الجُمْلِ المُركَّبَةِ المُفِيدَةِ وهو الذى اختَارَ ابنُ جِنِّي فى تَفْسِيرِهِ لُفْظاً ، وَاحتَجَّ عَلَيْهِ فى ( الْخَصَائِصِ ) (١) فهو على هذا فى عُرْفِ اللُّغَةِ موافقٌ لِإِطْلَاقِ النُّحَوِيِّينَ .

وَقَوْلُهُ : ( لَفْظٌ ) إِيْتَانٌ مِنْهُ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ ، وَالصَّوْتُ أَبْعَدُ مِنْهُ : إِذِ الصَّوْتُ يَنْطَلِقُ عَلَى مَا لَمْ يَتَّقِدْ بِحَرْفٍ بِخِلَافِ اللَّفْظِ ، وَالْإِيْتَانُ بِالْأَقْرَبِ أَوْلَى ، وَاللَّفْظُ : مَا نَطَقَ بِهِ الْإِنْسَانُ ، وَتَحَرَّزَ بِهِ مِمَّا لَيْسَ بِلَفْظٍ ، فَيُخْرِجُ الْكَلَامَ فى اصطلاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَكَذَلِكَ الْمَكْتُوبُ فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ كَلَامٌ فى الاصطلاحِ إِلَّا مَجَازاً ، وَكَذَلِكَ الْإِشَارَةُ لَا تُسَمَّى عَنْدهُمْ كَلَاماً وَإِنْ جَاءَ ذَلِكَ فى الشَّعْرِ ، وَيُنْشَدُ النُّحَوِيُّونَ عَلَيْهِ (٢) .

أَرَادَتْ كَلَاماً فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيبِهَا فَلَمْ يَكُ إِلَّا وَمَوْهَا بِالْحَوَاجِبِ  
أى فَلَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ إِلَّا وَمَاها ، وَالْوَمَّ وَالْإِيْمَاءُ : الْإِشَارَةُ ، وَلَمَّا كَانَ اللَّفْظُ مِنْهُ مَا تَحَصَّلَ بِهِ فَائِدَةٌ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَمِنْهُ مَا لَا يَحْصُلُ بِهِ فَائِدَةٌ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ، فَإِنَّ الْمَفْرَدَ لَا إِفَادَةَ لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَفْرَدٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ/ حَالٌ خَاصَّةٌ ، وَكَذَلِكَ قَامَ هَلٌ ، وَهَلْ زَيْدٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ / ١٥  
وَكَانَ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِى يُسَمَّى كَلَاماً عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ لَا الثَّانِى أَخْرَجَهُ بِقَوْلِهِ : ( مُفِيدٌ ) . وَالْمُفِيدُ : مَا يَحْصُلُ مِنْهُ عِنْدَ السَّامِعِ مَعْنًى لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ جُمْلَى ، وَأَمَّا عَلَى التَّفْصِيلِ فَاللُّنْحَوِيِّينَ فى تَفْسِيرِ الْإِفَادَةِ طَرِيقَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا صِلَاحِيَةُ اللَّفْظِ لِأَن يَحْصُلَ مِنْهُ عِنْدَ السَّامِعِ مَعْنًى

(١) الْخَصَائِصُ : ١٧/١ ، ٢٦ .

(٢) الْبَيْتُ فى شَرْحِ الْجَمْلِ لابْنِ الْفَخَّارِ : وَرَقَةٌ ؟ وَهُوَ مُصَدَّرُ الْمُؤَلَّفِ فِيمَا يَظْهَرُ قَابِلِ الْفَخَّارِ أَحَدُ شَيْخِ الشَّاطِبِى ، وَالْبَيْتُ فى التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ١ : ٢ / وَاللَّسَانُ : ( وَمَا ) .

لم يكن عنده ، وذلك إذا كان فيه مسندٌ ومسندٌ إليه . فقواك : السَّمَاءُ فَوْقَنَا ، وَتَكَلَّمَ إِنْسَانٌ وما أشبه ذلك كلامٌ عند أصحابِ هذا الطَّرِيقِ ، لأنَّ مثلَ هذا وإن لم يُفِدِ الآنَ صالحَ لأن يفيدَ في بعضِ المَوَاضِعِ ، فيُخْرِجَ عن هذا ما ليس فيه مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إليه نحو : قَامَ هَلْ وَضَحَكَ خَرَجَ .

والثَّانِي : أَنَّهَا كَوْنُ اللَّفْظِ بَعْدَ فَهْمِهِ مُحَصَّلًا عِنْدَ السَّامِعِ مَعْنَى لم يكن عنده فأصحابُ هذا الطَّرِيقِ لم يَعْتَبِرُوا هُنَا الإِسْنَادَ ، وإنما اعتَبَرُوا حَصُولَ الْفَائِدَةِ فَقَوْلَنَا : السَّمَاءُ فَوْقَنَا ، وَتَكَلَّمَ إِنْسَانٌ ، عندهم ليس بكلام وإن حصل فيه الإِسْنَادُ إذ ليس بِمُحَصَّلٍ الآنَ لِشَيْءٍ ، وأولى ألا يكونَ قَامَ هَلْ ونحوه كلامًا .

والطَّرِيقُ الثَّانِي ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ ، والأولُ رَأْيُ الرُّمَانِيِّ (١) وليس في كلامِ النَّاطِظِ تَعْيِينٌ لأحدهما .

وقوله : ( كاستقيم ) مثالٌ لما حَصَلَتْ فِيهِ الْقَيُودُ الْمَذْكُورَةُ ، ثم يبقى النَّظَرُ فِي هَذَا الْحَدِّ فِي شَيْئَيْنِ :

أحدهما : أن يُقالَ : لِمَ لَمْ يَنْصُ عَلَى قَيْدِ التَّرْكِيبِ ، وعادةُ النُّحَوِيِّينَ أن يَذْكُرُوهُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ فيقولون (٢) : الْكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ : لأنَّ كُلَّ كَلَامٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا (٣) لَفْظًا أَوْ أَصْلًا ؟

(١) الرمانى : ( ٩٦ - ٢٨٤ هـ ) .

على بن عيسى أبو الحسن الإخشيدي ، إمام في النحو واللغة والتفسير والقراءات وغيرها .

أخباره في : تاريخ بغداد : ١٦/١٢ ، ومعجم الأدباء : ٧٣/١٤ ، وإنباه الرواة : ٢٩٤/٢ .

والنص في شرح الكتاب للرمانى : ١ / ورقة : ٩ .

(٢) في (١) فيقولوا .

(٣) ساقط من (ب) .



فَيُقَالُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا : إِنَّهُ اسْتَغْنَى عَنْهُ لَوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ قَوْلَهُ : ( مُفِيدٌ ) أَغْنَى عَنْ هَذَا الْقَيْدِ ، لِأَنَّ كُلَّ مُفِيدٍ مَرْكَبٌ فَلَمَّا اسْتَلْزَمَتْهُ الْإِفَادَةُ اسْتَغْنَى عَنْهُ بِهَا ، وَلِذَاكَ اعْتَرَضَ عَلَى أَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ (١) بِأَنْ قَوْلَهُ (٢) : " الْمَرْكَبُ " فِي حَدِّ الْكَلَامِ حَشْوٌ : لِأَنَّ قَيْدَ الْإِفَادَةِ مُغْنٍ عَنْهُ ، وَهَذَا السُّؤَالُ أَوْرَدَهُ طَلَبَةُ مَالِقَةَ عَلَى شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَخَّارِ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَجَابَ عَنْهُ فِي الْحَالِ بِدُخُولِ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ نَحْوُ : اثْنَانِ ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ ، فَإِنَّهَا مُفِيدَةٌ مَعَ كَوْنِهَا غَيْرَ مَرْكَبَةٍ ، وَالْأَدْلِيلُ عَلَى كَوْنِهَا غَيْرَ مَرْكَبَةٍ نَطْقُهُمْ بِهَا عَلَى الْوَقْفِ .

وَقَوْلُهُمْ : ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ إِذَا أُنْزَجُوا فَهِيَ مُفِيدَةٌ ، مَعَ أَنَّهَا لَا يُسَمَّى وَاحِدٌ مِنْهَا كَلَامًا .

وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا الْجَوَابِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَفَادَتْ مَعَ الْقَرِينَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تَفِيدُ إِذَا عُدَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ حُضُورِ مَعْدُودٍ ، فَقَدْ حَصَلَ التَّرْكِيبُ بِوَجْهِ مَا ، فَلِذَاكَ حَصَلَتْ الْإِفَادَةُ ، فَلَيْسَتْ أَلْفَاظُ الْعَدَدِ إِذَا عُدَّ بِهَا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ

---

(١) الْجَزُولِيُّ : ( ٥٤٠ - ٦٠٧ ) .

عِيسَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَلْبَخْتٍ ، إِمَامٌ جَلِيلٌ وَنَحْوِيُّ كَبِيرٌ مَغْرِبِيٌّ مَرَاكِشِيٌّ وَفَدَ إِلَى مِصْرَ وَأَخَذَ عَنْ ابْنِ بَرِّي وَعَنْهُ قَيْدُ " الْمَقْدَمَةِ " الَّتِي هِيَ تَطْلِيقَاتٌ عَلَى جَمْلِ الزَّجَاجِيِّ ، أَخْبَارُهُ فِي : التَّكْمَلَةِ لِابْنِ الْأَبَارِ : ٦٩٠/٢ ، وَيَغْنِيهِ الْوَعَاةُ ٢/٢٣٦ . وَكِتَابُهُ الْجَزُولِيَّةُ يَعْرِفُ أَيْضًا بِـ " الْقَانُونِ " وَ" الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ " وَ" الْكَرَاسِ " .

(٢) الْجَزُولِيَّةُ : وَرَقَةٌ : ٢ ( الْأَزْهَرِيَّةُ ) .

(٣) انْظُرْ " ابْنَ الْفَخَّارِ " فِي شَيْخِ الشَّاطِبِيِّ فِي مَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ ، وَهَذَا الْكَلَامُ لَا يَوْجَدُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَمْلِ ، فَلَقَهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَزُولِيَّةِ الَّذِي لَا يَزَالُ إِلَى الْآنَ مَجْهُولًا . نَقَلَ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ أَحْمَدُ بْنُ يُوْسُفَ الرَّعِينِيَّ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَرٍ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ . أَوْ رَيْبًا أَنَّهُ سَمِعَهُ فِي بَعْضِ مَجَالِسِهِ الْخَاصَةِ .

على الإطلاق ، وعلى هذا التقدير تُسمى كلاماً بلائدٌ . فإن قلت : أف يكون  
إتيانهم بقيد التركيب عبثاً وقد أطبق على اعتباره النحويون ؟  
فالجواب : أن له وجهاً يصح عند المعتنئين بالكلام على قوانين  
الحدود وليس هذا موضع ذكر ذلك ، ولكن لعله يأتي ذكره للحاجة إليه بعد  
هذا إن شاء الله تعالى .

والوجه الثاني : أن مقصود الناظم / إنما هو التقريب على ١٦/  
المبتدئ

ومن يليه ، والتبيين بأوضح ما يمكن ، فلو قيد اللفظ بالتركيب لسبق فهمه  
إلى إنكار كون ( استقيم ) كلاماً ، لكونه ليس في اللفظ مركباً ، فضلاً  
عن إنكار كون " نعم " و " لا " و " بلى " و " قاف " في قول الرأجز (١) :

قُلْتُ لَهَا قَفِي لَنَا قَالَتْ قَافٌ

ونحو ذلك كلاماً مع أنها كلامٌ : لأن كون هذه الأشياء مركبة في  
التقدير أو غير مركبة لا يتبين إلا بعد تمرين وتحصيل ، فكان ترك

---

(١) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط . قرشي من بني أمية ، وهو أخو أمير المؤمنين عثمان  
بن عفان لأمه ، ولله الكوفة ، شرب الخمر وشهد عليه بذلك فأمر عثمان رضي الله عنه  
بشخصه إليه ، فخرج في ركب ينشد مرتجزاً :

قلت لها قفي فقالت : قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيحاء

والنشوات من معتق صاف وعزف قينات علينا عزاف

ويعد وصوله عزله عثمان وجلده حد الخمر .

أخبره في الأغاني : ١٢/١ ( ترجمة ابن أبي قطيفة ) ٥ / ١٢٢ فما بعدها والبيت في  
الخصائص ٢٠/١ ، ٨٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦١/ ، والمحتسب ٢٠٤/٢ مع بعض الاختلاف .

التقييد به أولى بما قصد له ، وللشلوبين (١) نظيرُ هذا الاعتذارِ في مسألة ، وذلك أنه ذكرَ عن بعضِ النحويين أن من مُطَرِدِ المَقْصُورِ ما كان على وَزْنِ فَعَلَى جَمْعاً نحو : قَتَلَى وَمَرَضَى وَصَرَعَى وَجَرَحَى ونحو ذلك ، فلم يَرْتَضِ الشُّلُوبِيْنَ هذا العَقْدَ قال : لوجود مثل قَصْبَاء وحَلْفَاء في الجمع قال : فإن قلتَ ذلك اسمُ جمعٍ وهذا جَمْعٌ ، فالجَوَابُ : أنه لا يَتَبَيَّنُ الفَرْقُ بين اسم الجمع والجمع في هذا إلا لمن قَتَلَ هذه الصَّنَاعَةَ علماً . قال : فالإحالة للنَّاشِئِينَ أو المُتوسِّطِينَ على ذلك خَطَأٌ ، وهذه من الشُّلُوبِيْنَ نَزْعَةُ عَالِمِ رَبَّانِيٍّ لا يَحْمِلُ الأُمُورَ فَوْقَ مَا تَحْتَمِلُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ تَرْكُهُ قَيْدَ التَّرْكِيبِ بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي كُلِّ كَلَامٍ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً ، وَإِنَّمَا اللَّازِمُ الْإِفَادَةُ ، فَحَيْثُ وُجِدَتْ فَهُوَ كَلَامٌ ، فَـ « بَلَى » وَ « نَعَمْ » وَ « لَا » كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَلَامٌ ، وَكَذَا مَا كَانَ نَحْوَهَا . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْمُرَكَّبِ .

فَالجَوَابُ أَنْ حَمَلَهَا عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ فِيهَا مِنَ الْإِفْرَادِ أَوَّلَى مِنْ تَكْلُفِ تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ عَوْضاً مِنْهَا ، وَمَعَ ذَا فَإِنَّهُ اعْتِرَافٌ بِإِفَادَةِ الْمَفْرَدِ إِفَادَةَ الْجُمْلَةِ ، وَلَا نَعْنَى بِكَوْنِهِ كَلَاماً إِلَّا هَذَا ، وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ إِسْقَاطُ قَيْدِ التَّرْكِيبِ مِنَ الْحَدِّ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَا سِيَّماً وَابْنُ مَالِكٍ ظَاهِرِيٌّ النَّحْوِ فِي الْغَالِبِ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ فِي تَوَالِيْفِهِ .

النَّظَرُ الثَّانِي : إِنَّ النُّحَوِيْنَ يُقَيِّدُونَ اللَّفْظَ الْمُرَكَّبَ الْمُفِيدَ « بِالْوَضْعِ » وَهُوَ لَازِمٌ عَلَى كِلْتَا الطَّرِيقَتَيْنِ فِي تَفْسِيرِهِ ، أَمَّا مَنْ يَقُولُ : مَعْنَى « بِالْوَضْعِ »

(١) الشُّلُوبِيْنَ : ( ٥٦٢ - ١٤١ )

أَبُو عَلِيٍّ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ وَنَحَاتِهَا يَلْقَبُ الْأَسْتَاذَ تَخْرُجُ عَلَى يَدَيْهِ عِدَّةٌ كَبِيرَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ تَصَدَّرُوا لِلتَّدْرِيسِ وَتَمَيَّزُوا فِي حَيَاتِهِ . لَهُ مَوْالِفَاتٌ تَشْهَدُ بِفَضْلِهِ وَعِلْمِهِ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ .

أَخْبَارُهُ فِي : إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ ٣٣٢/٢٠ ، وَبَغِيَةِ الرِّوَاةِ ٢٢٤/٢ .

وَالنَّصُّ فِي كِتَابِهِ شَرْحَ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزْوِيَّةِ ( الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ) .

بالْقَصْد " ، أى بقصد المتكلم الإفادة تَحَرُّزاً من كلام السامى والنائم والمجنون وكلام بعض الطير ، فإنه لم يُقصد فى كل ذلك الإفادة ، فليس بكلام اصطلاحاً فيقول صاحبُ هذا التفسير : إن الناظم يدخلُ عليه فى هذا الحد جميع ما أفاد مما لم يُقصدُ به الإفادة ، وأما من فسر " الوضع " بوضع العربِ تحرُّزاً من كلام الأعجمي ، فإنه لفظٌ مركَّبٌ مُفيدٌ ، لكنه ليس بوضع العربِ ، فليس بكلام اصطلاحاً ، فيقول : إن الناظم يدخلُ عليه كلامُ الأعجمي ، فإنه ليس معه ما يخرجُه عن الحدِّ ، فإن قلتَ : ما تُتكرَّرُ من أن يكون الناظمُ جارياً فى تفسير الوضع على هذا الثانى ، ويكون قوله : ( كَاسْتَقَم ) يريدُ به الإشارة إلى هذا القيد الذى هو الوضع ، فإن العربَ هكذا وضعت لمعناه الذى دلَّ عليه ، وهذه عادته أن يعطى القيودَ والأحكامَ بالأمثلة ، وهو كثيرٌ فى كلامه فهذا من ذلك ، فكأنه يقولُ : كل ما كان من الكلام هذا سبيله من كونه على طريقة العربِ ووضعها ، فهو الذى يُسمى كلاماً عند النحويين ، فهذا ممكن أن يُقال لولا أن مذهب المؤلف فى غير هذا من تواليفه أنه يريدُ الوضع بالتفسير الأول ، وقد صرَّح به فى " التسهيل " (١) فقال : والكلام ما تَضَمَّن من الكلمِ إسناداً مُفيداً مقصوداً لذاته وفسره / فى " الشرح " (٢) على ذلك ، ١٧/ وقال : تَحَرَّزْتُ به من حديث النائم ، ومحاكاة بعض الطيورِ الكلام ، فقد نصَّ على أنه لم يُقصد هذا المعنى الثانى فى تفسير " الوضع " ، إلا أنه قد يُقال : إنه ذهبَ ما هنا إليه ولم يرَ ما ارتضاه فى " التسهيل " ولا يبعدُ هذا ، فقد يكون للعالم المُجتهدُ نظرٌ فى وقتٍ لا يرتضيه فى وقتٍ آخر ، فهما قولان للناظم على هذا المحمل ، وهذه عادته فى مسائل

(١) التسهيل : ٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٦/١ .

كثيرة من هذا النظم يُخالف فيها مذهبه في " التسهيل " وإذا اعتبرت الأمر في نفسه وَجَدْتَ التَّقْيِيدَ بِالْوَضْعِ عَلَى هذا المَعْنَى الثَّانِي ضرورياً في الحدِّ إذ يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ كَلَامُ الْأَعْجَمِيِّ ، فَإِنَّهُ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ بِالْوَضْعِ وَمَدَارُ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ كُلِّهِ عَلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ كَلَامِ الْعَرَبِيِّ وَكَلَامِ الْعَجَمِيِّ وتفسير الوضع بوضع العربِ يَتَضَمَّنُ معنيين :

أحدهما : ما تقدّم من كونه على طريقة العرب وترتيب ألفاظها على معانيها وبهذا خَرَجَ كَلَامُ الْأَعْجَمِيِّ .

والثاني : اعتبارُ الإِفَادَةِ الْوَضْعِيَّةِ - أَيْ الْمُتَوَاضِعِ عَلَيْهَا - فَتَخْرُجُ بذلك الإِفَادَةُ الْعَرَضِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ ، فَالْعَرَضِيَّةُ : كَمَا إِذَا قُلْتَ : جِئْتُ غُلَامٌ زَيْدٌ ، فَيَفْهَمُ مِنْ إِضَافَةِ الْغُلَامِ إِلَى زَيْدٍ أَنَّ لَهُ غُلَاماً ، فَهَذِهِ فَائِدَةٌ أَفَادَهَا هَذَا الْكَلَامُ ، لَكِنَّهَا إِفَادَةٌ غَيْرُ وَضْعِيَّةٍ ، إِذْ لَمْ يُوَضَّعْ لِأَنَّ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَلَا يُفِيدُهَا ، وَإِنَّمَا وَضَّعَ لِلْإِخْبَارِ عَنْ غُلَامِ زَيْدٍ بِالْمَجْزِئِ ، فَإِفَادَتُهُ أَنَّ لَزَيْدٍ غُلَاماً عَرَضِيَّةٌ لَا وَضْعِيَّةٌ ، فَلَمْ يَكُنْ كَلَاماً مِنْ جِهَتِهَا ، وَالْعَقْلِيَّةُ كإِفَادَةِ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ (١) وَرَاءِ حَانِطٍ ، أَنَّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِنْسَاناً حَيّاً ، فَإِنَّ هَذِهِ إِفَادَةٌ عَقْلِيَّةٌ لَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا النَّحْوِيُّ ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ فِي الإِفَادَةِ الَّتِي وَضَّعَ اللَّفْظَ لَهَا ، وَعَلَى هَذَا فَمِثَالُ النَّاطِمِ قَدْ أَحْرَزَ ذَلِكَ كُلَّهُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : ( اسْتَقِم ) مُفِيدٌ طَلَبَ الْاسْتِقَامَةِ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِالْوَضْعِ لَا بِالْعَرَضِ وَلَا بِالْعَقْلِ وَهَذَا كُلُّهُ حَسَنٌ إِنْ كَانَ النَّاطِمُ قَدْ قَصَدَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَوْلُهُ : ( وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ ) أَصْلُ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى مَا نَقَلَهُ

(١) ساقط من (١) .

ابن خَرُوفٍ (١) لَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ :  
 الْكَلِمُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، فَتَنَظَّمَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى لَفْظِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ  
 وَأَخَّرَ وَعَوَّضَ « ثُمَّ » مِنَ الْوَاوِ ، فَالْكَلِمُ فِي كَلَامِهِ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَا قَبْلَهُ  
 وَإِتْيَانُهُ بِثُمَّ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرَاخِي مَشْعَرٌ بِأَنَّهُ قَصَدَ التَّنْبِيْهَ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ  
 مُتَرَاخٍ عَنِ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى ، إِذْ لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ رُكْنًا  
 لِلْإِسْنَادِ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْفَضَلَاتِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ مُعْطٍ فِي أَرْجُوْزَتِهِ (٢)

وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ يَلْفُظُ خَالٍ مِنْ عِلْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

وَيَعْنِي أَنَّ الْكَلِمَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ : اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، لَا زَائِدٌ عَلَى هَذِهِ  
 الثَّلَاثَةِ وَالْأَدِلُّ الْقَاطِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْإِجْمَاعُ وَالِاسْتِقْرَاءُ ، وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ  
 فِي أَعْيَانِ بَعْضِ الْكَلَامِ أَهَى مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ أَوْ الْأَفْعَالِ أَوْ الْحُرُوفِ فَلَا  
 يَعُودُ بَخْلَافٍ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذْ لَمْ يَخْرُجُوا فِي ذَلِكَ عَنِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ  
 كَاخْتِلَافِهِمْ فِي ( لَيْسَ ) أَهَى فِعْلٌ أَمْ حَرْفٌ ؟ ، وَفِي ( الْكَلِمُ وَاللَّامُ )  
 الْمَوْصُولَةُ أَهَى اسْمٌ أَمْ حَرْفٌ ؟ وَفِي ( أَفْعِلْ ) فِي التَّعَجُّبِ أَهَى اسْمٌ أَمْ  
 فِعْلٌ ؟ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمَا أَتَى بِهِ النُّحَوِيُّونَ مِنْ أَدِلَّةِ الْإِنْحِصَارِ / ١٨/  
 الدَّائِرَةُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ كَقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ : إِنْ الْكَلِمَةُ إِمَّا أَنْ تَصْلَحَ لِأَنَّ

(١) ابن خروف : ( ٥٢٤ - ٦٠٩ هـ )

هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، إمام من أئمة النحو بالاندلس شارح  
 كتاب سيبويه وجمل الزجاجي وغيرهما ، لازم الإمام ابن طاهر الإشبيلي وغيره ويرع في  
 النحو .

أخباره في جنوة الاقتباس : ٣٠٧ ، وبغية الوعاة : ٢٠٣/٢ ، وخط السيوطي وغيره بين  
 الإمام ابن خروف هذا وبين سميهِ الشاعر الأديب أبو الحسن نظام الدين علي بن محمد  
 بن خروف . النحوى أندلسى لم يرحل على حين أن الشاعر رحل إلى دمشق وأقام بها .  
 وتحول إلى القاهرة وناظر الشعراء وله معهم ملح ونوادر .

(٢) ألفية ابن معطٍ : ورقة : ٦ ( تيمورية ) ، وشرح الرعيى عليها : ٢٦/١ ( أكسفورد ) .

تكون ركناً للإسنادِ أولاً ، فإن لم تصلح فهي الحَرْفُ ، وإن صَلَحَتْ فإن قبلت  
الإسنادَ بطرفيه فهي الاسمُ وإلا فهي الفعلُ ، فضعيفٌ وغيرُ ثابتٍ عند  
الامتحان ، وتأملُ كلام ابن الحَاجِّ (١) في كتابه المؤلَّف على ( المَقْرَب )  
(٢) على أنْ بَعْضُهُمْ (٣) قد زَادَ نَوْعاً رَابِعاً وسمَّاهُ الْخَالِفَةَ ، وعنى بذلك  
أسماءَ الأفعالِ كأنها عندَ هذا القَائِلِ لَيْسَتْ بداخلة تحت واحد من الثلاثة ،  
وذلك قولٌ غيرُ صحيحٍ لقيام الإجماع قبله على خلافِ قوله إذ هو فيما أحسِبُ  
متأخراً جداً عن أهلِ الاجتهادِ المُعْتَبَرين من النُحويين ، ولأنَّ خَوَاصَّ الأسماءِ  
موجودةٌ لأسماءِ الأفعالِ ، فكيف يدعى خُرُوجُهَا عن الأسماءِ ، وتسميتها أسماء  
أفعال يدلُّ على ذلك أيضاً ، فإن قيلَ : أين الإجماع وقد خالف (٤) الفراءُ في  
المسألة وهو من الصُّدُرِ الأول الذين لا يَنْعَقِدُ إجماع دونهم ، لأنه في الكوفيين  
نظيرُ سيبويه في البصريين ، ألا تَرى أنه يقول في (كِلا) إنها لَيْسَتْ : باسم  
ولا فعلٍ ولا حرفٍ ، بل هي بين الأسماءِ والأفعالِ ، فهي إِذَا عِنْدَهُ نوعٌ رابعٌ ؟  
فالجوابُ : أن قولَ الفراءِ في (كِلا) هو الوقف عن الحكم عليها بأنها

(١) ابن الحاج ( ٦٥١ هـ )

أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ، قرأ على أبي علي الشلوبي وطبقته ، له آمال على  
سيبويه ، والإيضاح ، ونقود على الصحاح والمقرب وغيرها .  
أخباره في : بغية الوعاة : ٢٥٩/١ .

(٢) سماء السيوطي في البغية : ٢٥٩/١ : " الإبرادات على المقرب " ولا أعلم له وجوداً .

(٣) هو ابن صابر الأندلسي ، قال السيوطي في بغية الوعاة : ٢١١/١ أحمد بن صابر أبو جعفر  
النحوي الذاهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعاً ، وسماه الخالفة .

قال : قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير ورأى ابن صابر هذا في التثنييل والتكميل ١ / ورقة ٨  
(الأسكوريال) قال : وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن أبي جعفر بن صابر أنه  
كان يذهب إلى أن ثم رابعاً وهو الذي نسميه نحن اسم فعل ، وكان يسميه خالفة ، إذ ليس هو  
عنده واحد من الثلاثة حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستفراق .

(٤) لم أعر على رأي الفراء هذا فيما لدى من مصادر .

اسمٌ أو فعلٌ لما تَعَارَضَتْ عنده فيها أدلةُ الاسميةِ وأدلةُ الفعليةِ ، فلم يحكم عليها بِشَيْءٍ ، لا أَنَّهُ حَكَمَ عليها بِأَنَّهَا غَيْرُ الثَّلَاثَةِ ، فالوَقْفُ ليس بحكم وإنْ عُدَّ في الأصول قولاً ، وإذا تَأَمَّلْتَ كلامَهُ وجدتَ الأمرَ كَذَلِكَ ، فَطَالَغَ في اسم ثَعْلَبٍ من " طَبَقَاتِ النُّحَوِيِّينَ " (١) للزُّبَيْدِيِّ (٢) .

وقوله : ( وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ) الضَّمِيرُ في " واحدة " يعود على الكَلِمِ ، وأعاد عليه ضميرَ المَذْكُورِ ، لأنَّ الكَلِمَ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ كَسَائِرِ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ ، فَتَقُولُ : هو الكَلِمُ ، وهى الكَلِمُ ، كما تقولُ : هو النُّخْلُ وهى النُّخْلُ ، فقد قالَ تَعَالَى (٣) : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ وفي موضعٍ آخرَ (٤) : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ وَيَعْنِي أَنَّ الكَلِمَ جَمْعُ وَاحِدِهِ كَلِمَةٌ والكَلِمَةُ في اصطلاح النُّحَوِيِّينَ : هى اللفظة الدَّالَّةُ على مَعْنَى ، فكلُّ واحدٍ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ كَلِمَةٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها لَفْظَةٌ دَالَّةٌ على مَعْنَى ، والكَلِمَةُ على وزنِ النَّبَقَةِ هى لغةُ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَجَمَعَهَا كَلِمٌ كَنَبَقٍ ، وَأَمَّا التَّمِيمِيُّونَ فيقولون : كَلِمَةٌ على وزنِ سِدْرَةٍ ، وَيُؤَافِقُونَ الحِجَازِيَّينَ فى الجَمْعِ .

(١) طبقات النحويين للزبيدي : ١٢٣ ( ترجمة الفراء لا ثلعب كما قال المؤلف ) .

(٢) الزبيدي : ( ٣١٦ - ٣٧٩ ) .

هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي عالم بالنحو واللغة أخذ عن أبي علي القالي وغيره ، أخباره في : بغية الملتبس : ٥٦ ، معجم الأدباء : ١٨/٦ .

(٣) سورة الحاقة : آية : ٧ .

(٤) سورة القمر : آية : ٢٠ .



وقال ابنُ جُنَى (١) : إِنَّ التَّمِيمِيَّينَ يَقُولُونَ : كَلِمَةً وَكَلِمٌ ، كَسِدْرَةٍ وَسِدْرٍ وَاسْتَعْمَلَ اللَّغَتَيْنِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ، وَحَكَى الْفَرَاءُ (٢) فِيهَا ثَلَاثَ لُغَاتٍ : كَلِمَةً وَكَلِمَةً وَكَلِمَةً كَوْدِقٍ وَوَدِيقٍ وَوَدَقٍ . ثُمَّ قَالَ النَّاسُ : ( وَالْقَوْلُ عَم ) أَيْ : عَمَّ جَمِيعٌ مَا تَقَدَّمَ يَعْنِي أَنَّهُ يُطْلَقُ الْقَوْلُ عَلَى الْكَلَامِ وَيُطْلَقُ عَلَى الْكَلِمِ وَعَلَى الْكَلِمَةِ فَقَوْلُكَ : قَامَ زَيْدٌ كَلَامٌ وَقَوْلُ ، وَقَوْلُكَ ( زَيْدٌ وَعَمَرُو كَلِمٌ وَقَوْلُ ، وَقَوْلُكَ : زَيْدٌ كَلِمَةً وَقَوْلُ أَيْضًا ، فَالْقَوْلُ أَعْمٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا . وَبِالْجُمْلَةِ فَالْقَوْلُ يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ مَلْفُوظٍ بِهِ ، سِوَاهُ كَانَ مُفْرَدًا أَمْ مُرَكَّبًا ، مُفِيدًا أَمْ غَيْرَ مُفِيدٍ .

وَقَوْلُهُ : ( وَكَلِمَةً بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ ) اسْتَعْمَلَ هَاهُنَا كَلِمَةً عَلَى لُغَةِ التَّمِيمِيِّينَ كَمَا ذَكَرْتُهُ . وَمَعْنَى : ( يَوْمٌ ) يُقْصَدُ . يُقَالُ : أَمْ الرَّجُلُ الشَّيْءَ يَوْمَهُ إِذَا قَصَدَ نَحْوَهُ ، يُرِيدُ أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْكَلَامِ التَّامِّ وَيُقْصَدُ بِهَا قَصْدُهُ وَهَذَا الْإِطْلَاقُ لُغَوِيٌّ ، لَا اصْطِلَاحِيٌّ ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدَ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٣) ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ / ، يَعْنِي ١٩/ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٤) ﴿ أَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى (٥) : ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾ ، يَعْنِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ . وَفِي الْحَدِيثِ (٦) : ( الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ ) وَفِي الصَّحِيحِ (٧) : أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَبِيدٌ (٨) :

(١) الخصائص : ٢٥/١ ، ٢٧ .

(٢) رأى الفراء في الصحاح : ( كلم ) قال : وحكى الفراء فيها ثلاث لغات .

(٣) سورة التوبة : آية : ٤٠ .

(٤) سورة الفتح : آية : ٢٦ ، وتكررت الآية في (١) .

(٥) سورة الزخرف : آية : ٢٨ .

(٦) الحديث في مسند الإمام أحمد : ٣٧٤/٢ .

(٧) الحديث : البخارى : ٥٢/٤ . بلفظ مختلف .

(٨) ديوان لبید : ٢٥٦ والبيت بتمامه :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وَالْكَلِمَةُ أَيْضًا : الْقَصِيدَةُ بِطَوِيلِهَا يُقَالُ : كَلِمَةُ فُلَانٍ بِمَعْنَى قَصِيدَةِ فُلَانٍ .

\* \* \*

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْدَا وَأَنَّ مُسْتَدْرِكًا لِلْأَسْمِ مَيِّزُهُ حَصَلَ

جَرَتْ عَادَةُ النُّحَوِيِّينَ أَنْ يَعْرِفُوا هَؤُلَاءِ الْكَلِمَ بِطَرِيقَيْنِ :

أحدهما : طَرِيقُ الْحَدِّ ، وَالْآخَرُ : طَرِيقُ التَّعْرِيفِ بِالْخَوَاصِّ ، وَقَصْدُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ ظَاهِرُ الدُّخُولِ فِي الْحَدِّ ، وَضَرْبٌ غَيْرُ ظَاهِرِ الدُّخُولِ فِيهِ ، لِعَدَمِ ظُهُورِ ذَاتِيَّاتِهِ بِسَبَبِ شَبْهِهِ بِغَيْرِهِ ، وَالْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْرِفُ بِالذَّاتِ ، أَرَادُوا أَنْ يَتِمَّ قَصْدُ التَّعْرِيفِ مَعَ ذَلِكَ بِالْخَوَاصِّ وَالْأَحْكَامِ ، وَذَلِكَ أَنَّ النُّحَوِيِّينَ إِنَّمَا حَكَمُوا لِلضَّرْبِ الثَّانِي بِالْحَاقَةِ بِالضَّرْبِ الْأَوَّلِ : لِأَنَّهُمْ وَجَدُوا أَحْكَامَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ جَارِيَةً فِي الضَّرْبِ الثَّانِي ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا ادَّعَوْا أَنَّهُ مِنْهُ ، بَلْ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَدَّ تَمْيِيزُ (١) لِلْمَحْدُودِ مِنْ جِهَةٍ مَعْنَاهُ ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْخَوَاصِّ تَمْيِيزٌ لَهُ مِنْ جِهَةٍ لَفْظِهِ ، وَتَعْرِيفُ النَّحَاةِ بِالْأَمْرِ الْمَعْنَوِيِّ إِنَّمَا يَكُونُ مَقْيَدًا بِاللَّفْظِ : لِأَنَّ نَظَرَهُمْ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ فِي اللَّفْظِ ، وَبِالْقَصْدِ الثَّانِي فِي الْمَعْنَى ، فَلَمَّا عَرَفُوهُ بِمَالِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَرَادُوا أَنْ يَعْرِفُوهُ بِمَالِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، وَلَمَّا كَانَ التَّعْرِيفُ بِمَالِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ أَقْرَبَ إِلَى الْقَصْدِ النَّحْوِيِّ وَأَسْهَلَ عَلَى الْمُبْتَدِئِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِالْخَوَاصِّ اجْتِزَأَ النَّظْمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهِ فَقَالَ : ( بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ ..... إِلَى آخِرِهِ ) أَمَّا الْجَرُّ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عَمَلِ الْجَارِ ، وَالْجَارُ مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمِ حَرْفًا كَانَ أَوْ اسْمًا ، فَكَذَلِكَ عَمَلُهُ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَجِئْتُ مِنَ الدَّارِ إِلَى

(١) فِي (١) تَعْيِينُ .

المَسْجِدِ ، وجاعى غُلامُ زَيْدٍ ، وصَاحِبُ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ خَلْفَ دَارِ زَيْدٍ ، وما أَشْبَهَ ذلكَ ، ووجهُ اختصاصه بالاسم يَتَبَيَّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فى قوله :

وَالاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

وما جاء من نحو قوله (١) :

وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ

وقول الآخر (٢) :

وَلِلَّهِ عَنْ يَشْفِيكَ أَغْنَى وَأَوْسَعُ

وقولهم (٣) : ( نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بَشَسِ الْعَيْرِ ) ، وقولهم (٤) : ( اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ ) وما أشبه ذلك فقليلٌ فى كثيرٍ ، وأيضاً هو خارجٌ عن كلام الناظم حيث قال : ( بالجرِّ ) ولم يقل بحروفِ الجرِّ ، والجرُّ مفقودٌ فى هذه الشواهد وإن وجدت أدواته إلا أن يُقالَ : إنه أرادَ بحروفِ الجرِّ ، لكن حَذَفَ المُضَافَ ، فهذا خلافُ الظاهرِ فلا يُدْعَى إلا بدليلٍ ، وإن سلّمَ فذلك كله مؤوَّلٌ ، فلم يُعْتَبَرْ به ووكَل أمره إلى أبوابه ومَوَاضِعِهِ ، إذ ليس من قبيلِ ما يُنبِئُ المُبْتَدِئُ ولا من يَكِبُ عليه فى مثلِ هذا المَوْضِعِ ، وقد تقدّم نحو هذا فى مسألة الكلام .

وأماً : ( التَّنوين ) فهو نونٌ ساكنةٌ مزيّدةٌ فى آخر الاسم لمعنى يختص به ، وإنما كان مختصاً بالاسم ، لأنه إمّا أن يدلُّ على تعريف ما هو صالح للتكثير

(١) البيت

وهو فى الخصائص : ٣٦٦/٢ ( وما زيد بنام ) ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤٨/ ، وخزانة الأدب : ١٠٦/٤ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) ينظر : أمالى ابن الشجرى : ١٤٧/٢ ، والإنصاف : ٩٨/١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، والأصول : ١٢/٢ ، ١٥ .

بَقَاءُ الْأَصَالَةِ ، وَهُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ ، وَالْأَصَالَةُ / إِنَّمَا هِيَ لِلْاسْمِ فَلَا / ٢٠/ يَلْحَقُ مَا يَدُلُّ عَلَى بَقَائِهَا غَيْرُهُ نَحْوُ : ابْنٌ وَرَجُلٌ وَزَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَإِمَّا أَنْ يَدُلُّ عَلَى تَنْكِيرِ مَا هُوَ صَالِحٌ لِلتَّعْرِيفِ وَهُوَ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ ، فَلَا يَلْحَقُ غَيْرَ الْاسْمِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْغَيْرِ نَحْوُ : صَبَّ وَمَهْ أَفْ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَوْضاً مِنْ مِضَافٍ إِلَيْهِ ، فَلَا يَلْحَقُ غَيْرَ الْاسْمِ لاختصاصِ الإِضَافَةِ بِهِ نَحْوُ : يَوْمٌ مَذِيذٌ وَحَيْثُ نَذِيذٌ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ دَلِيلاً عَلَى مَقَابَلَةِ جَمْعٍ مُؤَنَّثٍ بِجَمْعٍ مذكَّرٍ ، فَلَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْاسْمِ : لِأَنَّ الْجَمْعَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِهِ نَحْوُ : مُسْلِمَاتٌ وَهِنْدَاتٌ ، وَإِمَّا التَّنْوِينُ اللَّاحِقَ عَوْضاً مِنْ مَدَّةٍ الْإِطْلَاقِ نَحْوَ قَوْلِ جَرِيرٍ (١) أَنشَدَهُ سَيِّبُوهُ : (٢)

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلٌ وَالْعِتَابَيْنِ      وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَنْ

وَالْتَّنْوِينُ الْمُسَمَّى بِالْفَعَالِ نَحْوَمَا أَنشَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ فِي (كِتَابِ الْقَوَافِي) (٣) لِرُؤْيَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ (٤) :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِنِ

فَهُمَا غَيْرُ مُخْتَصَيْنِ بِالْاسْمِ : لِأَنَّ الرُّوْيَ قد يَكُونُ بَعْضُ فِعْلٍ وَبَعْضُ حَرْفٍ ، كَمَا يَكُونُ بَعْضُ اسْمٍ ، وَلَا يُعْتَرِضُ عَلَى النَّظْمِ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يُبْنَى فِي التَّنْوِينِ عَلَى الْغَالِبِ فِي الْكَلَامِ ، وَالْغَالِبُ فِي الْكَلَامِ مَا اخْتَصَّ بِالْاسْمِ فَاكْتَفَى بِهِ ، وَإِمَّا النَّدَاءُ وَهُوَ مَمْدُودٌ فَاتَى بِهِ مَقْصُوراً لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ فَمُخْتَصٌّ بِالْأَسْمَاءِ أَيْضاً ، وَهُوَ تَصْوِيتُكَ بِمَنْ تُرِيدُ إِقْبَالَهُ عَلَيْكَ لِتُخَاطَبَهُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ ، وَوَجْهُ اخْتِصَاصِهِ بِالْأَسْمَاءِ أَنَّ الْمُنَادِيَ

(١) ديوان جرير : ٦٤ .

(٢) الكتاب : ٢٩٩ / ٢ .

(٣) كتاب القوافي للأخفش : ٢٨ ، ٣٩ ، ٤١ .

(٤) ديوان رؤية بن العجاج : ١٠٤ .

مفعول فى المَعْنَى ، لأنْ معنى يا زَيْدُ : أُنَادِى زَيْدًا أَوْ أَدْعُو زَيْدًا ، والمفعولية من خَصَائِصِ الاسمِ ، فَكَذَلِكَ النِّدَاءُ ، وَمَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ : ( يَا نِعَمَ الْمَوْلَى وَيَا نِعَمَ النَّصِيرِ ) وَقِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ (١) : ﴿ أَلَا يَا سَجْدُوا ﴾ (٢) وَقَوْلِ الرَّاجِزِ (٣) :

يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسَلَمَى ثُمَّ اسَلَمَى

وَنَحْوُ ذَلِكَ فغَيْرُ دَاخِلٍ عَلَى النَّاطِمِ ، إِذْ لَمْ يَجْعَلِ الْخَاصَّةُ هِىَ حَرْفَ النِّدَاءِ وَإِنَّمَا جَعَلَهَا نَفْسَ النِّدَاءِ ، وَنِدَاءُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَصِحُّ ، إِذْ لَا يُنَادَى إِلَّا مَنْ يُجِيبُ . أَوْ مَنْ يُقَامُ مَقَامُهُ كَالْمَنْدُوبِ ، وَأَيْضًا كُلُّ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَصْلُهُ وَجُودَ الْمُنَادَى فِى اللَّفْظِ ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضٌ لَهُ الْحَذْفُ عَلَى مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِى بَابِهِ فَلَا يُعْتَرَضُ بِهِ . وَأَمَّا ( أَل ) وهى أَدَاةُ التَّعْرِيفِ الْمُعْبَّرُ عَنْهَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، - وَإِنَّمَا عُبِّرَ عَنْهَا " بِأَل " اختصاراً - فمختصةٌ أَيْضًا بِالْأَسْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ وَجُوهِهَا مِنْ كَوْنِهَا لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوْ الْجِنْسِ أَوْ زَائِدَةٍ أَوْ مَوْصُولَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا التَّعْرِيفُ ، وَالْفِعْلُ لَا يَتَعَرَّفُ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، فَهُوَ أَبَدًا مُبْهَمٌ فِى جِنْسِهِ ، وَإِذَا جَاءَتْ زَائِدَةٌ فَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ شَأْنُهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْاسْمُ كَقَوْلِ ابْنِ مِيَادَةَ (٤) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولَةُ : لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَيْضًا ، وَإِنْ جَرَى مَعَ ذَلِكَ كَوْنُهَا مَوْصُولَةً إِذْ لَيْسَ الْمَعْنِيَانِ بِمُتَنَافِيَيْنِ ، وَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أُجَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَفْعَالِ اخْتِيَارًا عَلَى مَا سَيَأْتِى ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِى الشَّعْرِ

(١) انظر السبعة لابن مجاهد : ٤٨٠ وإيضاح الوقف والابتداء : ١٦٩/١ .

(٢) سورة النمل : آية : ٢٥ .

(٣) هو العجاج ، انظر ديوانه : ٤٤٢/١ .

(٤) شعر ابن ميادة : ٨١ .

على وجه الضرورة عند غيره نحو ما أنشده أبو زيد (١) من قول ذي  
الخرق الطهوي (٢) :

يَقُولُ الْخَنَّا وَابْغَضُ الْعُجْمَ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْجَدْعُ  
وَلَا يَدْخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ (٣) :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

لأن الناظم قد نص على أن /دخولها على الفعل قليل، ألا تراه/ ٢١  
كيف قال في باب الموصول : ( وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلِيلٌ ) . وأما  
دخولها على الجملة فقد اتفق الجميع على شذوذه فلا يعتد به وعلى  
الجملة فدخول الألف واللام على الاسم واختصاصها به هو الشهير  
والكثير ، فيكفي في كونها معرفة .

وأما قوله : ( وَمُسْنَدٌ لِلْاسْمِ ) فَمُسْنَدٌ فِيهِ اسْمٌ مُصَدَّرٌ مِنْ أَسْنَدٍ  
إِسْنَادًا ، أى وإسنادٍ للاسم ، وهو مجرور عطفاً على ما قبله ، واللام  
في الاسم بمعنى إلى ، والاسناد إلى الاسم هو الإخبار عنه ، وقد عرفه  
ابن مالك بأنه تعليق خبرٍ بمخبرٍ عنه ، أو طلب بمطلوبٍ منه ، يعنى أن من  
خصائص الاسم أن يُسند إليه ، بخلاف الفعل والحرف ، فإنهما ليسا  
كذلك . أما الفعل فيُسند ، لكن لا يُسند إليه ، أى يُخبر به ولا يُخبر عنه .

(١) النوار : ٢٧٦ .

(٢) انظر أيضاً شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٢ ، والخزانة : ١٤/١ ، ٤٧٧/٢ ، ونو  
الخرق الطهوي هو : خليفة بن حمل بن عامر شاعر جاهلي . أخباره في الخزانة : ٢٠/١ ،  
والمؤتلف والمختلف : ١٠٩ ، ١١٩ .

(٣) لم ينسب إلى قائل معين . أورده ابن عصفور في ضرائر الشعر : ٢٨٩ ، وأورده ابن مالك  
في شرح التسهيل : ٣٤/١ ، وشرح الكافية : ٢٠١/١ .

وَأَمَّا الْحَرْفُ فَلَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ ، أَيْ : لَا يُخْبِرُ بِهِ وَلَا ( يُخْبِر ) عَنْهُ ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُمَا لَا يَقْبَلُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ضَحَكَ خَرْجٌ ، أَوْ كَتَبَ يَنْطَلِقُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى ، وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ لَوْ قُلْتَ هَلْ زَيْدٌ أَوْ زَيْدٌ هَلْ ، وَهُوَ أَجْدَرُ ، فَإِنْ وَرَدَ إِسْنَادٌ إِلَى غَيْرِ الْأِسْمِ فَعَلَى تَأْوِيلِ الْأِسْمِ فَقَوْلُهُمْ : تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ " تَسْمَعُ " فِي اللَّفْظِ مَخْبِراً عَنْهُ بِخَيْرٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنُهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ فَفَاعِلٌ " بَدَأَ " فِي اللَّفْظِ " لَيْسَجْنُهُ " ، وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ كَثِيرٌ ، فَهَذَا كُلُّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ عَلَى النَّظْمِ ، لِأَنَّ الْإِسْنَادَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ ، وَالْإِخْبَارُ عَنِ الْفِعْلِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَا يَصِحُّ ، فَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ فِيهَا مَفْقُودٌ ، وَإِذَا حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَاهُ صَارَ الْإِسْنَادُ فِيهِ إِلَى الْأِسْمِ فَشَمَلَهُ تَعْرِيفُهُ ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، فَعَلَى كِلَا الْاِعْتِبَارَيْنِ تَعْرِيفُهُ صَحِيحٌ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِسْنَادَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ عَلَى وَجْهَيْنِ : إِسْنَادٌ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَإِسْنَادٌ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ .

فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ الْمُخْتَصُّ عَنْدهُ بِالْأَسْمَاءِ وَيُسَمَّى إِسْنَاداً حَقِيقِيّاً وَإِسْنَاداً وَضَعِيّاً كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ فَاضِلٌ ، فَإِنَّمَا أَخْبَرْتَ بِالْفَضْلِ عَنْ مَدْلُولِ زَيْدٍ لَا عَنْ لَفْظِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَصُّ عَنْدهُ بِالْأَسْمَاءِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَيَصِلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلِمِ . فَيَصِلُحُ لِلْأِسْمِ نَحْوُ زَيْدٌ مُعَرَّبٌ ، وَلِلْفِعْلِ نَحْوُ قَامَ : فَعَلٌ مَاضٍ وَالْحَرْفِ نَحْوُ " فِي " حَرْفُ جَرٍّ ، وَأَيْضاً

(١) سورة يوسف : آية : ٢٥ .

يصلح للجُملة نحو : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ " (١)  
وهذا المَنْزَعُ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَرَفِيُّ (٢) ، واستَحَسَنَهُ ابْنُ هَانِيٍّ (٣) مِنْ شَيْوُخِ  
شَيْوُخِنَا ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ مُخَالِفُونَ لِجَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ ، فَلَيْسَ الْإِسْنَادُ عَنْدهُمْ إِلَّا  
عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ وَهُوَ الْإِسْنَادُ الْحَقِيقِيُّ فَكُلُّ لَفْظٍ أُسْنِدَ إِلَيْهِ إِنَّمَا أُسْنِدَ إِلَى  
مَعْنَاهُ فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَإِسْنَادُ الْقِيَامِ إِنَّمَا هُوَ لِمَدْلُولِ زَيْدٍ ، لَا لِمُجْرَدِ  
لَفْظِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ عَنْدهُمْ نُو زَيْدٍ قَائِمٌ ، أَيْ مَدْلُولُ هَذَا اللَّفْظِ قَائِمٌ ، ثُمَّ يَتَسَعِعُونَ  
فَيَنْسَبُونَ الْإِسْنَادَ إِلَى اللَّفْظِ مَجَازًا ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ إِذَا قُلْتَ : قَامَ فِعْلٌ  
مَاضٍ ، فَعِبَارَتُكَ لَفْظٌ مَدْلُولُهُ الْفِعْلُ الْمَعْلُومُ الَّذِي هُوَ قَامَ الدَّالُّ عَلَى الْحَدَثِ  
وَالزَّمَانِ الْمَاضِي ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ هُوَ نَفْسُ عِبَارَتِكَ ، بَلْ هُوَ مَدْلُولُهَا ، وَكَذَا  
الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْبَابِ .

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَالْإِسْنَادُ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ هُوَ الْحَقِيقِيُّ بِلَا بُدٍّ ، لِأَنَّهُ  
جَعَلَهُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمِ ، فَهُوَ بِذَلِكَ مُوَافِقٌ لِلنَّاسِ ، وَمُخَالَفٌ لِمَذْهَبِهِ

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد : ١٥٦/٥ .

(٢) القرافي : ( ٢ - ٦٨٤ هـ )

أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي شهاب الدين أبو العباس ، من أشهر علماء المالكية في  
القرن السابع فقيهٌ أصولي نحوي : أخباره في : الديباج المذهب : ٦٢ .

(٣) ابن هاني : ( ١ - ٧٣٣ هـ )

محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي أبو عبدالله إمام من أئمة النحو وقرضى<sup>١</sup> بارع ومؤرخ ،  
أصله من الأندلس ونزل سبتة وبها توفي .

أخباره في طبقات القراء : ٢١١/٢ ، وبيغية الوعاة : ١٩٢/١ . له شرح على ألفية ابن مالك موجود  
في مركز البحث ( قطعة منه ) وقطعة أخرى في جامعة الإمام في الرياض .

ويطلب على ظني أن نسخة شرح التسهيل المجهولة الموجودة في المكتبة الحمزاوية في المغرب هي  
من تأليف ابن هاني هذا والله أعلم .



فى " التسهيل " (١) و " شرحه " (٢) ، بدليل إطلاقه ( هنا ) ، إذ لو / كان ٢٢/ بمذهبنا مُوافقاً له هناك لَجَعَلَ الإسناد إلى المعنى كما جَعَلَهُ فى " التسهيل " وإلا دَخَلَ عليه فى التعريف الفعل والحرف والجُمْلَةُ ، وهو لم يفعل ذلك ، بل قال : ( ومُسْنَدٌ للاِسْمِ ) فَنسَبَ الإسناد إلى الاسم ولم ينسبه إلى المُسَمَّى ، فعلم بذلك مُوافقته للجماعة ، وهو المذهبُ الصحيحُ ، والدليلُ عليه أمران .

أحدهما : الإجماعُ قبله وقبل من وافقه على أن غير الاسم لا يُخبر عنه .

والثانى : أن يُقالَ له إذا قلت : قامَ فعل ماضٍ ، فما إعرابُ قام ؟ فلامحيصٌ له عن أن يقول : مبتدأ ، وهو عين التناقض فى مذهبه ؛ لأنه زعمَ أولاً أنه فعل ثم أقرَّ بأنه مبتدأ ، والمبتدأ فى مذهبه لا يكون فعلاً ولا حرفاً ولا جُمْلَةً ، فصَحَّ أن مذهبه متناقضٌ فى المسألة ، وكذلك إذا قلت : " فى " حرف جر ، و " لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة " القول فى الجميع واحدٌ وقوله : ( ومُسْنَدٌ للاِسْمِ مِيزُهُ حَصَلَ ) مِيزُهُ : مُبتدأ ، خبره حَصَلَ ، و ( بالجرِّ ) متعلقٌ بحصل ، والتقدير : مِيزُهُ حصل بالجرِّ والتثوين ، وكذاً إلى آخره ، وفى هذا الكلام وضعُ الظاهر موضع المضمَر ، والمُضمَر موضع الظاهر ، فأصلُ الكلام أن يقول : مِيزُ الاسم حَصَلَ بالجرِّ والتثوين والنداء ، وآل وإسناد إليه ، لكن لما افتقر إلى التقديم والتأخير لأجل الوزن عوض من المضمَر فى " له " الظاهر لتقدمه فى اللفظ . ومن الظاهر فى ميز الاسم المضمَر ليكون عائداً على ما قبله .

(١) التسهيل : ٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١٣/١ .

ويُروى : ( وَمُسْنَدٌ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ ) وهو بمعنى الأول إلا أن في إعرابه إشكالاً فيصعب تنزيله بسبب ذلك على المعنى المراد فانظر فيه ، وذلك أن قوله : ( للإسم ) إما أن يجعله خبر المبتدأ الذي هو تَمْيِيزٌ فيتعلق حينئذٍ باسم فاعلٍ مقدّرٍ ، و " حَصَلَ " في موضع الصفة لَتَمْيِيزٍ ، كأنه قال : ( للإسم ) تَمْيِيزٌ حاصلٌ بالجر والتثنية وكذا وكذا والإسناد ، والمعنى على هذا غير صحيح إذ الإسناد من حيث هو إسنادٌ غير مختصٍّ بالإسم لاشتراك الفعل معه فيه ، فالإسم يتعلّق به الإسناد من جهتين ، والفعل يتعلّق به من جهة واحدة ، وهو كونه يقع مسنداً إلى غيره فليس بخالٍ من الإسناد كالحرف ، فالإسناد ليس بمعرفٍ للإسم على هذا التقدير .

وإما أن تجعل " للإسم " متعلّقاً بمسندٍ وتمييز مبتدأ خبره حَصَلَ ، كأنه قال : تَمْيِيزٌ حَصَلَ بالجر والتثنية وكذا والإسناد للإسم ، والمعنى على هذا أيضاً لا يتم ، لأن التمييز لا يدرى لماذا هو ، أَلِلْإِسْمِ أم للفعل أم للحرف ؟ والمراد تمييز الاسم بخصوصه عن غيره ، وليس في اللفظ ما يعين ذلك ، والكلام مُحْتَمِلٌ للبحث فتأملهُ .  
وعلى الجملة فالعبارة الأولى أحسن وأسلم من الاعتراض ، فلذلك اعتمدتها وبالله التوفيق .

فهذه خمسُ خواصٍ تحيط بتعريف الأسماء جميعها أو أكثرها .  
ولما أتى على تعريف الاسم بخواصه جعلَ يذكّرُ للفعل مثل ذلك فقال :

بِنَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونٍ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي / ٢٣/  
تاء فعلت يحتمل أن تضبط بالثلاث ، لأن المقصود من الجميع واحد ، ويريد أن التاء التي تلحق آخر الكلمة ، على حدّ لحاقها

فِي فَعَلَتْ ، تُمَيِّزُ الْفِعْلَ عَنْ غَيْرِهِ ، لِأَنَّهَا لَا تَلْحَقُ إِلَّا الْفِعْلَ وَعَادَتُهُ أَنْ يُعْطَى الْأَحْكَامَ بِالْأَمْثَلَةِ وَ (يَقْرَر) <sup>(١)</sup> الْأَصُولُ بِهَا ، طَلِباً لِلِاخْتِصَارِ ، وَاتِّكَالاً عَلَى فَهْمِ الْمُرَادِ مِنْهَا ، وَيَعْبُرُ عَنْ هَذِهِ بِأَنْ يُقَالَ: الْإِتِّصَالُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْبَارِزِ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَيْضاً يَاءُ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ، وَهِيَ الْمُرَادَةُ بِقَوْلِهِ : ( وَيَا أَفْعَلِي ) أَيْ : الْيَاءُ الَّتِي تَلْحَقُ الْكَلِمَةَ عَلَى حَدِّ لِحَاقِهَا فِي أَفْعَلِي يَا هِنْدَ ، وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ الْيَاءُ الْلاحِقَةُ فِي تَفْعَلِينَ ، فَمِثَالُ التَّاءِ فِي فَعَلْتَ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ وَكَذَلِكَ خَرَجْتُ وَقَمْتُ وَقَعَدْتُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَكُلُّ مَا لِحَقَّتْ هَذِهِ التَّاءُ فَهُوَ فَعْلٌ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عِنْدَهُ "لَيْسَ" وَ"عَسَى" فِعْلَيْنِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : لَسْتُ وَلَسْتُ وَلَسْتُ ، وَعَسَيْتُ وَعَسَيْتُ وَعَسَيْتُ ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، وَقَدْ خَالَفَ الْبَغْدَادِيُّونَ <sup>(٢)</sup> فِي "لَيْسَ" فَعَدُّوْهَا فِي الْحُرُوفِ لِمَا لِمُوَافَقَتِهَا فِي الْمَعْنَى .

(١) فِي الْأَصْلِ (يَقْدَر) .

(٢) ذَهَبَ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ ابْنُ السَّرَّاجِ وَتَلْمِيْذُهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَغَيْرُهُمَا . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحَلِيَّاتِ : ١٧١ - ١٧٤ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْأَفْعَالِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ (لَيْسَ) بِلَا نُونٍ مُتَّصِلَةً بِعَلَامَةِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

\* قَدْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي \*

ثُمَّ قَالَ : وَلَا نَعْلَمُهُمْ حَذَفُوهَا مِنْ فِعْلٍ فِي اخْتِيَارٍ وَلَا ضَرُورَةٍ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي تَضْعِيفِ كَقَوْلِهِ :

\* بِسَوْءِ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَئِنِي \*

فَحَذَفُوهُمْ لَهُ مِنْ "لَيْسَ" كَحَذَفِمْ لَهُ مِنْ "لَيْتَ" عَلَى أَنَّهُ جَارٍ عِنْدَهُمْ مَجْرَى مَا لَيْسَ بِفِعْلٍ ، كَمَا أَنَّ "لَيْتَ" كَذَلِكَ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ إِنَّمَا صِيغَتْ لَتَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ أَوْ الْآتِي ، فَلَمَّا خَلَّتْ "لَيْسَ" مِنْ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ عَلَى حَدِّ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَهَا ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مِثْلَهَا كَانَتْ دَلَالَتُهَا عَلَى نَفْيِ الْحَالِ كَدَلَالَةِ "مَا" الَّتِي لَا إِشْكَالَ أَنَّهَا حَرْفٌ .

ثُمَّ قَالَ : .... وَلَمْ يَكُنْ فِي "لَيْسَ" دَلَالَةٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ هَذِهِ الصُّرُوفِ الثَّلَاثَةِ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَأَنَّمَا أَجْرُوهَا مَجْرَى الْأَفْعَالِ فِي اللَّفْظِ كَمَا أَجْرُوا "مَا" مَجْرَاهَا وَكَمَا أَجْرُوا "إِنْ" وَأَخَوَاتِهَا مَجْرَاهَا .

وَانْظُرْ : الْأَزْهِيَّةُ : ٢٠٤ ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي : ٣٠٠ ، وَالْجَنَى الدَانِي : ١٩٩ ، وَالْمَغْنَى : ٣٢٥ .

وأما البصريون<sup>(١)</sup> فهي عندهم في الأفعال اعتباراً بجريان أحكام الأفعال عليها ، ومن جملتها الاتصال بضمير الرفع البارز الذي عرف به الناظم ، ويدخل له أيضاً في الأفعال : هيت وهيت<sup>(٢)</sup> وهيت وهيت وما أشبه ذلك ، وإن كانت عند غيره أسماء أفعال ، لأن مذهباً في غير هذا الكتاب أن ما لحقه ضمير الرفع البارز فهو فعل ، وإن كان ليس على صيغة الأفعال . ألا تراه قال في " التسهيل " <sup>(٣)</sup> في باب أسماء الأفعال والأصوات : وبروزه - يعنى الضمير - مع شبهها في عدم التصرف . يعنى شبه أسماء الأفعال دليل فعليته .

وتعريفه الفعل هنا بذلك يدل على أنه ذهب فيها إلى مذهبه في " التسهيل " وهو ظاهر ؛ لأن الضمائر البارزة إنما شأنها أن تلحق الفعل لا الاسم ، لكن قد وجه ابن جني بروز الضمير في اسم الفعل بأنها لما كانت دالة على الأفعال ونائبةً منابها ، وقويت الدلالة عليها حتى كأنها هي ، ظهر فيها الضمير في بعض الأحوال ، ليدل على قوة شبهها بالأفعال التي نابت عنها . قال : وأيد ذلك كون الموضع للأمر ، والأمر إنما بابه أن يكون للأفعال . قال : فتضارعت الحالان ، أعنى وقوع هذه الأسماء نائبةً عن تلك الأفعال ، وغلبة الأمر على الفعل فبرز ما برز من الضمير هنا في بعض الأحوال ، مناسباً لما هم بسبيله من إرادة الفعل الذي ناب الضمير له ، وتمكنه فيه ، هذا ما قال في توجيهه منضمّاً إلى معارض عارضه في دعوى الفعلية ، وهو أنها في الغالب غير جارية على أوزان الفعل كهيته ، وهيت ، وهيت وهجدر ، إذ يقال هكذا

(١) هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة ، الكتاب : ٢٨/١ ، ٢٧٦ .

(٢) ساقط من الأصل ومن (ت) .

(٣) التسهيل : ٢١٠ .

للوَاحِدِ ، مع أَنَّها قد لحقتها الضمائر ، أمّا ما هو جارٍ على أوزانِ الفعلِ فلا إشكالٌ في دعوى الفعلية فيها ، إذا لحقتها الضمائر كَهَلُمُ في لغةِ بنى تميم ، فالحاصلُ أنَّ سببَ الخلافِ تعارضُ الدليلين ، دَلِيلُ الفعليةِ وهو بروزُ الضمير ، ودليلُ الاسميةِ وهو عَدَمُ الجَرَيَانِ في الغالبِ على أوزانِ الفعلِ ، فغَلَبَ ابنُ مالك جانبَ بروزِ الضميرِ وغَلَبَ ابنُ جنيٍّ ومَنْ قَالَ بقوله جانبَ عَدَمِ الجَرَيَانِ على الفعلِ .

ومثال الياءِ في/ ( افعلى ) قَوَاك : اضربى يا هندُ ، وقومى / ٢٤ واخرجى وأنتِ تضربين وتقومين وتخرجين وما أشبه ذلك ، فكلُّ ما لَحِقَتْهُ هذه الياءُ فهو فعلٌ ، وعلى هذا يَدْخُلُ له في قبيل الأفعال ما كان من نَحْوِ : اجدم وهب ويأى من أسماء الأصوات للحاقِ الياءِ المُشَبَّهةِ لياءِ افعلى . ومنه قولُ عَدِيٍّ بنِ الرُّقَاعِ (١) :

مَنْ عَجُمٌ وَقَدْ عَلِمَنْ مِنَ الْقَوِ ل هبى واجدمى ويأى وقومى (٢)

فهذه أصواتٌ لَحِقَتْهَا الياءُ المذكورةُ ، فَحُكِمَ لها بحُكْمِ ما شَأْنُهَا أن تلحقه وهو الفعلُ ، وابنُ جنيٍّ على مذهبه في أَنَّها باقيةٌ على أصلها من الاسمية ، إلا أَنَّها لحقتها من الضمائر الياءُ الدالةُ على التانيثِ اعتباراً بما تَضَمَّنَتْه من معنى الفعل ، ومذهبُ النَّازِمِ في : اجدمى ظاهرٌ

(١) عدى بن زيد بن مالك بن عدى بن الرقاع العاملى شاعر كبير مقدم عند بنى أمية معاصر لجريير ، كانت بينهما أماج ومتافرات تولى سنة ٩٥ هـ . أخباره في الأغاني : ١٧٢/٨ ، ١٧٧ ، ورغبة الأمل : ٥ / ٢١٢ .

(٢) ديوان عدى : ١٤١ ورواية الديوان :

..... هبى واجدمى وهابى وقومى

قال شارحه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - رحمه الله - ' اجدمى وهابى وقومى كل هذا زجر للخيل ' يراجع المخصص : ١٨٢/٦ .

لموافقته لوزن الفعل مع لحاق الضمير وكذلك " هَبَى " و " يَإَي " لموافقتها دعى ورامى بخلاف هَجِدَا وهَجِدْنَه وما أشبه ذلك ، فإن تعارض الدليلين فيها قائم .  
واحمل على هذه الأشياء ما كان مثلها .

وأما قوله : ( وَأَتَتْ ) فهو مَعْطُوفٌ عَلَى فَعَلَتْ ، أَى وَبَتَاءِ أَتَتْ ، يعنى أن التَاءَ اللاحقةَ آخرَ الكلمةِ على الصِّفَةِ التى هى عليها فى أَتَتْ من كونها ساكنةً لازمةً للسُّكُونِ فى أصلِها ، تَدُلُّ على أن تلكَ الكَلِمَةَ فَعَلْ لا اسمٌ ولا حرفٌ ، ومثال ذلك قامت هندٌ وَقَعَدَتْ وَأَكَلَتْ وما أشبه ذلك ، ويدخل له فى حكم الفعليةِ بهذه الخاصةِ " نِعم " و " بئس " و " ليس " و " عسى " ، لأنك تقول : نعمت المرأةُ هندُ ، وكذلك بئست وليست وعست ، ولا يدخل عليه رُبْتُ وئُمتُ من الحروف ، لأن هذه التَاءَ غيرُ لازمةٍ للسُّكُونِ بل الأكثرُ فيها الفَتْحُ ، فهى غيرُ الأولى المُقَيِّدةِ بالسُّكُونِ اللَّازِمِ الذى أعطاه المِثَالُ .

وقوله : ( وَنُونٌ أَقْبَلَنْ ) يعنى أن النُّونَ اللاحقةَ فى آخرِ أَقْبَلْ هى من خَوَاصِّ الفعلِ أيضاً ، تدلُّ على أن أَقْبَلْ وما أشبهه مما يَصِحُّ لحاقها له فعلٌ ، وهى نونُ التوكيدِ ، ونونُ التوكيدِ على نوعين : شَدِيدَةٌ وخَفِيفَةٌ ، فالشديدةُ : هى الممثل بها ، وفى معناها الخفيفةُ ، فكلتاها مُعْطِيَةٌ للمقصودِ من التَّمْيِيزِ ، وهذه النُّونُ تَدْخُلُ على الفِعْلِ الماضى وذلك قليلٌ ، وتَدْخُلُ على الفعلِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ ، فمثال الأول قول النُّبَى صَلَّى الله عليه وسلَّم : " فَإِمَّا أَدْرَكْنُ أَحَدُكُمْ الدَّجَالَ .. الحديث " (١) ، فلحقت " أدرك " وهو ماضٍ ، وكذا ما أنشده فى " شرح التسهيل " (٢) :

(١) جاء الحديث بلفظ ( فَإِمَّا أَدْرَكْنُ واحداً منكم فليأت النهر ... ) كنز العمال : ٣٠٥/١٤ .

(٢) شرح التسهيل : ١٣/١ .

دَامَنْ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا      لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا<sup>(١)</sup>

فلحقت " دام " ولحاقها المضارع والأمر كثير نحو : لتقومن وأكثرن عمرًا ، والمقصود بإتيانه بنون التوكيد في الخواص أن يدخل له مع سائر الأفعال فعلُ التعجب ، لأنه لم يدخل بخاصة من الخواص المذكورة ، ونون التوكيد تدخلُ عليه نحو ما أنشده ابن الأعرابي<sup>(٢)</sup> .

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضِيَا صُرَيْمَةً      فَأَحْرَبَهُ لَطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا  
أَرَادَ وَأَحْرَيْنَ فَاِبْدَلِ النَّونَ الْخَفِيفَةَ أَلْفًا لِلْوَقْفِ ، وبهذا البيت استدلل في " شرح التسهيل " على فعلية ( أفعل به ) في باب التعجب ، وإذا لحقت هذه النون أحدَ الفعلين أعنى فعلَي التعجب ،

وَدَلَّتْ عَلَى فَعْلِيَّتِهِ حُمْلُ عَلَيْهِ الْفِعْلِ / الْآخِرُ وَهُوَ مَا أَفْعَلَهُ عَلَى مَا يَتَبَيَّنُ ٢٥/  
في موضعه إن شاء الله .

واعلم أن النون التوكيدية قد تدخل على الاسم لكن شاذًا في الشعر نحو ما أنشده ابن جني<sup>(٣)</sup> :

أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

وَأَنْشَدَ أَيْضًا<sup>(٤)</sup> :

(١) لم أعثر على قائله ، وهو في شرح العيني : ١٢٠/١ ، والتصريح : ٤١/١ وشرح أبيات المغني : ٤٣/٦

(٢) ابن الأعرابي المعنى هنا هو محمد بن زياد الأعرابي المشهور عند الإطلاق صاحب كتاب "النوادر" المتوفى سنة ٢٣٦ هـ .

وقد أورد هذا البيت نقلا عن ابن الأعرابي الأزهرى في التهذيب : ١٥٧/٨ والصَّفَّانِي في التكملة : ٤٨٠/٦ ، وغيرهما ، والغضيا : مائة من الإبل والصريمة : تصوير صرمة - بكسر الصاد - وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين وصاحب الشاهد مجهول ، استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل : ١٤١/١ ، وابن عقيل في المساعد : ١٥٣/٢ وغيرهما .

(٣) أنشده ابن جني في الخصائص : ١٣٦/١ ، وفي المحتسب : ١٩٣/١ ، والبيت لرؤية بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٣ .

(٤) هو رؤية بن العجاج ، ديوانه : ١٧٩ .

## أَشَاهِرُنْ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

فليس بقادح في كون النون خاصة بالفعل ، فلا يعترض على الناظم به ، لأنه إنما بنى على المشهور من حالها ، مع أنها لم تدخل إلا على ما هو من الأسماء جارٍ على الفعل من جهة لفظه ومعناه ، وهو اسم الفاعل ، فكأنهم إنما أدخلوها على المضارع ، ولأجل هذا استغنوا عن الخبر في نحو : أقائم<sup>(١)</sup> الزيدان لكان المبتدأ بمعنى الفعل . فصار الكلام كأنه مركب من فعل وفاعل ، فلم يأتوا بخبر المبتدأ اعتباراً بالمعنى ، على ما سيأتى ذكره إن شاء الله ، فإذا خصوصية النون بالفعل ظاهرة كما ذكر .

وقوله : ( فِعْلٌ يَنْجَلِي ) مبتدأ وخبر ، وابتدأ بالنكرة لأنها غير مرادة بعينها كقولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، أو لأن الجملة خارجة مخرج الجواب لمن قال أَفِعْلٌ يَنْجَلِي شَيْءٌ ؟ فقال في الجواب : فعلٌ يَنْجَلِي بكذا وكذا ، أو لأن النكرة هنا قد تقدم عليها شيء من معمولات خبرها ، لأن قوله : بتاء فعلت إلى آخره متعلقٌ بـ " يَنْجَلِي " ، فصار كقولهم : فيها أسدٌ رابضٌ ، فأسدٌ مبتدأ ورباضٌ هو الخبر ، وفيها متعلقٌ برابضٍ لقولهم : إن فيها أسدًا رابضًا .

و " يَنْجَلِي " معناه يظهر ويتبين من غيره ، وتقدير الكلام : فعلٌ يَنْجَلِي بتاء فعلت وأنت ، وياء افعلى ، ونون أقبلن .

وقصرُ تا فعلت ويا افعلى ضرورةً ، وكان الأصل أن يقول : بتاء فعلت وأنت وياء افعلى ، وقد جاء مثله في الكلام شاذًا ، حكى الكسائي : شربت ما يافتى ، إلا أن الذى فى كلام الناظم أمثلٌ لاعتماد الاسم على الإضافة فصار مثل قولك : فوزيدٍ ، وثو مالٍ ، ونحوهما ، بخلاف شربت ما يافتى ، والحاصل

(١) فى (١) أمام .



أَنَّ النَّاظِمَ أَتَى بِأَرْبَعِ خَوَاصٍ لِلْفِعْلِ ، أَحَاطَتْ بِالتَّعْرِيفِ بِجَمِيعِ  
الْأَفْعَالِ أَوْ أَكْثَرِهَا .

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ      فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمُ  
وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالنَّاءِ مِزْ وَسَمِ      بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فَهُمْ  
وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ      فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَةِ وَحَيْهَلْ  
لَمَّا عَرَفَ الْاسْمَ بِخَوَاصِهِ ، وَعَرَّفَ الْفِعْلَ كَذَلِكَ بِخَوَاصِهِ ، أَخْبَرَ أَنَّ  
مَا عِداَهُمَا هُوَ الْحَرْفُ ، فَكُلُّ كَلِمَةٍ لَمْ يَصْلَحْ فِيهَا شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ  
خَوَاصِ الْأَسْمَاءِ أَوْ خَوَاصِ الْأَفْعَالِ فَهِيَ حَرْفٌ ، وَهَذَا يَدُلُّ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى  
أَنَّ تِلْكَ الْخَوَاصَ لَمْ يَشِذْ عَنْهَا شَيْءٌ فَعَلَيْكَ بِاخْتِيَارِ مَا التَزَمَ عَهْدَتِهِ .  
ومثَّل الحرف بثلاثة أمثلة :

أَحَدُهَا : ( هَلْ ) وهو حرفٌ استفهامٌ ، ويُطْلَقُ عَلَيْهِ سَيِّبُويَه (١) أَنَّهُ  
بِمَعْنَى " قَدْ " وهو مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنَ النَّوعَيْنِ فَتَقُولُ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَهَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ وَهَلْ يَقُومُ زَيْدٌ ؟ فَلَ / / ٢٦  
يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا نُونُ الْآخِرِ .

وَالثَّانِي : ( فِي ) وهو حرفٌ جرٌّ ، أَصْلُ مَعْنَاهُ الظَّرْفِيَّةُ ، وَقَدْ يَأْتِي  
لِمَعَانٍ أُخَرُ ذَكَرَهَا النَّازِمُ فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْاسْمِ  
نَحْوُ : قَعَدْتُ فِي الدَّارِ وَفِي الْمَسْجِدِ ، وَلَا دُخُولَ لَهُ عَلَى الْفِعْلِ .  
وَالثَّالِثُ : ( لَمْ ) وهو حرفٌ جَزْمٌ يَنْفِي الْمَاضِي ، مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ لَا  
دُخُولَ لَهُ عَلَى الْاسْمِ نَحْوُ : لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَخْرُجْ .

وَقَدْ أَتَتْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ عَلَى جَمِيعِ أَقْسَامِ الْحُرُوفِ ، إِنْ لَا يَخْرُجُ حَرْفٌ

(١) الْكِتَابُ : ٤٩٢ / ١ .

منها عن أن يكون مختصاً بالاسم أو بالفعل أو مشتركاً بينهما بثلاثة الأمثلة على ثلاثة الأقسام الحاصرة لأنواع الجنس ، وهو تنبيه حسنٌ وجميعها لا يصلح فيه شيءٌ من الخواص المتقدمة للأسماء والأفعال .

ولما كَمُلَ له التعريف بأنواع الكلمة وهي الاسم والفعل والحرف ، أخذ يُبين أنواع الفعل بخصوصه ويميز بعضها من بعض ، وهي الماضي والأمر والمضارع ، فقال : " فعلٌ مضارعٌ يلي لم " وفعلٌ مبتدأ خبره " يلي لم " وابتدأ بالكرة لأنه وصفها بقوله : مُضَارِعٌ ، و " لم " منصوب الموضع على المفعولية بـ " يلي " أى : يلي هذه الكلمة .

ويريد أن الفعل المضارع خاصته التي تميزه عن غيره صلاحيته لأن يقع بعد " لم " تابعاً لها من غير فاصلٍ بينهما ، هذا معنى ( يلي لم ) أى يصلح لذلك لا أنه يريد وجود ذلك فى الكلام نحو ما مثل به من قوله : ( لم يشم ) وهو من شَمَّ زيدٌ رائحة كذا يشمُّها ، الماضى على فَعَلَ - بالكسر - أصله شَمِمَ والمضارع على يفعل بالفتح ، والمصدر : شَمٌّ .

و ( يلي ) من ولى الشئ يليه ولاية ، إذا تبعه على أثره ليس بينهما حاجزٌ ، والفعل المضارع هو ما فى أوله إحدى الزوائد الأربع المجموعة فى قولك : ( أنيت ) ، ويصلح لدخول البواقى عليه على جهة التعاقب نحو : اضرب ونضرب ويضرب وتضرب وما أشبه ذلك ، وإنما سُمى مضارعاً لمضارعة الاسم أى : لمُشابهته إياه من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، كما سيذكر فى الباب بعد هذا إن شاء الله تعالى (١) .

---

(١) فى الأصل فقط .

ثُمَّ قَالَ : ( وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزٌ ) مَاضِي مَفْعُولٌ بِـ " مِزٌ " وَ " بِالتَّاءِ " مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا ، وَالتَّقْدِيرُ : مِزُ الْفِعْلِ الْمَاضِي بِالتَّاءِ . وَيُقَالُ : مَا زَ الشَّيْءَ مِنْ الشَّيْءِ يَمِيزُهُ ، وَمِيزٌ مِنْهُ غَيْرُهُ ، إِذَا أُبْرِزَهُ وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ ، وَمِنْهُ الْقِرَاعَتَانِ (١) : « حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ » وَ « حَتَّى يُمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ » .

وَقَصَرَ التَّاءُ ضَرُورَةً كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهَذِهِ عَادَتُهُ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ لَا يَتَحَاشَى عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةِ ، وَاسْتِعْمَالِ اللُّغَاتِ النَّادِرَةِ ، لِدَاعِيَةِ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ وَسَتَرَى ذَلِكَ كُلَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَرَادَ ( بِالتَّاءِ ) التَّاءُ الْمُتَقَدِّمَةُ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ : ( بَتَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ ) فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي التَّاءِ لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ ، يُرِيدُ أَنَّ الْمَاضِي مِنَ الْأَفْعَالِ وَهُوَ الْمَوْضُوعُ فِي الْأَصْلِ لِلزَّمَانِ الْمَاضِي ، تُمِيزُهُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ بِلِحَاقِ التَّاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ الذِّكْرِ لَهُ ، أَيْ : بِصِلَاحِيَّتِهِ لِلْحَاقِقِهَا لَهُ ، فَكُلُّ فِعْلٍ لَحَقَّتْهُ تَاءُ الضَّمِيرِ نَحْوُ : قَمْتُ وَقَمْتُ وَقَمْتُ وَخَرَجْتُ وَضَرَبْتُ ، أَوْ تَاءُ التَّائِيثِ السَّائِكَةِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَلَيْسْتُ وَعَسْتُ فَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ .

ثُمَّ قَالَ : ( وَسَمٌ بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ ) ( سَمٌ ) فَعِلُّ أَمْرٍ مِنْ وَسَمَهُ يَسْمُهُ / سِمَةً وَوَسَمًا : إِذَا جَعَلَ عَلَيْهِ عَلَامَةً تُعَرِّفُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، أَيْ : ٢٧/ أَجْعَلِ النُّونَ سِمَةً عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ تُمِيزُهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَأَرَادَ بِالنُّونِ الْمُتَقَدِّمَةَ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ : ( وَنُونٌ أَقْبَلَنُ ) فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهَا أَيْضًا لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ هُوَ الدَّالُّ بِوَضْعِهِ الْأَوَّلِ عَلَى الْأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ . وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ النُّونُ تَلْحَقُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعَ ، كَمَا تَلْحَقُ الْأَمْرَ

(١) سورة الأنفال : آية : ٢٧ .

قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو بفتح الياء خفيًا .  
وقراءة حمزة والكسائي ، بضم الياء والتشديد ( السبعة لابن مجاهد : ٢٠٦ ) .

على ما تقدّم ، وكان لو سَكَتَ أو اِقْتَصَرَ <sup>(١)</sup> على تَعْرِيفِهِ بالنُّونِ وحدها لم يَصْلُحَ <sup>(٢)</sup> للاشتراك الواقع بينه وبين الماضي والمضارع في لِحَاقِهَا ، ضَمَّ إلى ذلك قرينةً أخرى ليكون المجموعُ معرِّفاً للأمر .

فقال : ( إِنْ أَمَرُ فُهِمَ ) أى : وَسَمَّ بالنُّونِ المذكورة فعلَ الأمرِ لكن بشرطِ أن يُفْهَمَ من الفعلِ معنى الأمرِ تحرُّراً من الماضي والمضارع ، ويضمُّ هذه الشَّرْيطَةَ تم له ما أراد من التَّعْرِيفِ ، وكذلك فَعَلَ فى " التَّسْهِيلِ " <sup>(٣)</sup> فقال : والأمرُ معناه ونونُ التَّوكِيدِ أى : وَيُمَيِّزُ الأمرُ هَذا الأَمْرانِ معاً .

فإن قيل : تَمَيِّيزُهُ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ غير مخلص لخروج فعل التَّعْجِبِ الذى هو ما أَفْعَلَهُ عن كونه ماضياً ، إذ لا يصلح للثَاءِ المذكورة ، وخُرُوجُ " أَفْعَلِ " بِهِ " عن الثَّلَاثَةِ ، إذ لا يصلحُ لِلْمِ ولا لِلثَّاءِ ، وإن صَلَحَ لِلنُّونِ الْمُتَمَيِّزَةُ للأمرِ ، لم يَتَمَيَّزْ بها إلا مع اقترانِ معنى الأمرِ ، وهو مفقود فى " أَفْعَلِ " به " فظَهَرَ أَنَّهُ لم يَذْكَرْ من أىِّ نَوْعٍ هُما ، وكذلك " حَبَّ " من حَبَّذَا لا يصلح للثَاءِ ولا لِلْمِ ولا للنُّونِ فَخَرَجَ عن كونه ماضياً وهو ماضٍ بلا بُدْ ؟

فالجوابُ : أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْكَلِمِ إِنَّمَا يَكُونُ مع اعتبارِ أَصْلِهَا قَبْلَ عَرُوضِ الْعَوَارِضِ ، فَإِذَا ذَاكَ يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا من بعضٍ لظُهُورِ أَوْصَافِهَا الذَّاتِيَّةِ ، فَإِذَا طَرَأَ التَّرْكِيبُ لم يُنْظَرْ إِلَيْهَا فى تِلْكَ الْحَالِ ؛ لِطُرُوءِ الْعَوَارِضِ الْمَانِعَةِ من ظُهُورِ أَثَارِ تِلْكَ الْأَوْصَافِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ من الْأَسْمَاءِ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ، وَلَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَدَوَالِيكَ ، وَيَاهَنَاهُ وَيَاكَاعَ ، وَكَثِيراً من ذلك لا يَصْلُحُ وَاحِدٌ منها لخاصَّةٍ من تلك الخَوَاصِّ الْمُتَقَدِّمَةِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ ، مع أَنَّهَا لم يُعْتَرَضْ بها عليه وَإِنْ اعْتَرَضَ الشَّيْخُ بِهَا على غَيْرِهِ على جِهَةِ التَّدْرِيبِ <sup>(٤)</sup> وتَفْهِيمِ حَقَائِقِ

(١) فى (١) واقتصر .

(٢) فى (١) يصح .

(٣) تسهيل الفوائد ٤ .

(٤) فى الأصل فقط " من جهة ما عرض لها فى التدريب " .

المسائل ، لأنَّ عدمَ صلاحيتها لتلك الخواصِّ ليس من جهةِ نواتها ، بل من جهةٍ ما عرض لها في التركيب والاستعمال من التزام طريقةٍ واحدةٍ ، لأنها في أنفسها إذا نُظر فيها<sup>(١)</sup> مع قطع النظر عن حالة التركيب صالحةٌ لتلك الخواصِّ وكذلك مسألتنا ، أمّا ( أفعل ) من ما أفعله فهو فعلٌ ماضٍ كأكرم وأعلم ، فكما أن أكرم صالحٌ للتاء في فعلت وأنت ، كذلك أكرم في ما أكرمه قبل حصول التركيب ودخول معنى التعجب ، وكذلك " حَبَّ " من حَبَّذا إذا اعتبرته حالة إفراده ، صار كشجع وجبن يصلح للحاق التاء ، وأمّا أفعل في ( أفعل به ) فأصله الأمر ، كأكرم زيداً وأعلمه ، ثم لما استعمل في التعجب ذهب معنى الأمر منه على مذهب الجمهور ، فبالنظر إلى أصله يصلح للدخول تحت خاصية الأمر ؛ لأنه في الأصل أمرٌ حقيقةً . وأمّا على مذهب الفراء ومن تبعه<sup>(٢)</sup> على

القول ببقاء معنى الأمر مع التعجب فلا إشكال ، وعلى هذه القاعدة ٢٨/ يَبْنِي الجَوَابُ عن الاعتراض على " التسهيل " بفعل التعجب في قوله في حدّ الفعل : قابلةٌ لعلامةٍ فرعية المسند إليه ، لأنَّ فعل التعجب غير قابلٍ لها . ألا ترى أنك تقول : ما أحسنَ هُنداً ، فلا تلحقُ الفعلَ علامةً البتة وقد كان أورده على بعض مُقرئي مألقة ، وزعم أنه اعتراضٌ لازمٌ لابن مالك فأجبتُه بأنَّ لا نُسَلِّمُ أن أحسنَ في قولك : ما أحسنَ زيداً ، غيرُ

(١) في الأصل فقط " إليها " .

(٢) هو رأى أبى الحسن الأخفش ، وأبى إسحاق الزجاج قال أبو على : حكى لنا عنه ولم أسمع منه .

وحكى عن الكوفيين واختاره الزمخشري ، المغنى لابن قلاؤح : ١٠٩ ( المتحف البريطاني ) وقال ابن الخباز في شرح البردة : ٨٢ ( الأسكوريال ) وقال أبو إسحاق أحسن أمر صريح ... قال وصوبه الزمخشري .

قابل للعلامة ، بل هو قابلٌ لها ، وإنما لَزِمَ عَدَمَ لحاقها في الاستعمال لأمرٍ خارجٍ ، وذلك أن أحسن إنما يُسندُ أبداً لمفردٍ مذكَّرٍ ، وهو ضميرُ "ما" ومدلولُ ما مذكَّرٌ ، وهو شَيْءٌ عندَ سيبويه (١) أو غير ذلك عندَ غيره ، فهو أبداً في الاستعمال مفردٌ مذكَّرٌ .

فإذا قلتَ : ما أحسن هندا ، فأحسن ليس مسنداً إلى ذلك الظاهر . بل إلى ضمير ما ، فلو فرضنا إسناده إلى مؤنث للحقته العلامة ، فلا يلزم من كونه استعمل على طريقة واحدة عدمُ قبوله لعلامة فرعية المسند إليه ، بل هو في نفسه قابلٌ لذلك فاستحسن هذا الجواب واستملحه ، فقد ظهر أن الناظم لا اعتراض عليه من هذه الجهة إلا أن يعترض عليه قوله : ( إن أمر فهم ) لأنه احتراز عن دخول اسم الفعل عليه ، فدخل عليه الأمر باللام إذا قلت : لتفعلن يا زيد فإن النون قد دخلت مقتزنة بفهم الأمر ، فيقتضى كلامه كون المضارع بلام الأمر فعل أمر وذلك غير صحيح .

وقد يجاب عن هذا بأنه إنما يعنى بفهم الأمر الفهم من نفس الفعل لئلا يلحقه من خارج ، وهذا أيضاً من نمط ما تقدم أنفاً ، إذ المعتبر ما للفعل في نفسه لا ما يعرض له في التركيب .

فإن قيل : إنما قال الناظم : ( إن أمر فهم ) مطلقاً ، ولم يقيد ذلك بكونه من نفس الفعل أو من أمر خارج .

فالجواب : أن سياق كلامه يدل على أنه قصد الفهم من نفس الفعل ، فكان الكلام على حذف منه ، أى : ( إن أمر فهم ) من ذلك الفعل وهو ظاهر .

(١) الكتاب : ١ / ٣٧ .

ثُمَّ قَالَ : " والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم " يعنى أن ما يفهم منه الأمر من الكلم ، إما أن يصلح للحاق النون المتقدمة أولاً ، فإن صَلَحَ لها فقد تَقَدَّمَ أنه فعلُ الأمرِ ، وإن لم يَصْلَحْ فليس بفعلِ أمرٍ وإن فَهِمَ منه الأمرُ ، بل هو اسمُ فعلٍ نحو : صَهْ وَحِيَّهْلْ ، فإنه لا يصلح أن تقول : صهنَّ ولا حيهلنَّ كما تقول : اضربنَّ وقومنَّ ، ومثله " مه " و " إيه " و " بيد " و " رويد " و " هلمَّ " الحِجَازِيَّةُ كقولِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهِدَاكُمْ ﴾ وما أَشَبَهَ ذلك .

وهذان المزدوجان أخذَ النَّاطِمُ يَفْرُقُ فيهما بينَ فعلِ الأمرِ واسمِ فعله وهذا التَّفْرِيقُ هو الذى دَعَاهُ إِلَى أن ضَمَّ إِلَى خاصَّةِ فعلِ الأمرِ ، وهى معنى الأمرِ نونَ التَّوكِيدِ لعدمِ صلاحيةِ اسمِ الفِعلِ لها ، فقد يقال : إن هذا غير محتاجٍ ( إليه ) لأمورٍ ثلاثة :

أحدها : أن كَلَامَهُ هنا فى تَمْيِيزِ الأَفْعَالِ بَعْضُهَا من بَعْضٍ ، لا فى تَمْيِيزِ الأَفْعَالِ عَنِ الأَسْمَاءِ ، إذ قد تَقَدَّمَ له ذلك حين أتى بخواصِّ كُلِّ واحدٍ منهما .

والثَّانِى : أن يُقَالَ يلزمه حين فرق بين فعل الأمر واسم فعله . أن يفرق بين الفعل الماضى واسم فعله نحو : شَتَّانَ وَسَرَعَانَ وَوَشَكَانَ وَهِيَهَاتَ ، وأن يفرق بين الفعل المضارع واسم فعله نحو : أَوْهَ وَأُفٍّ ، لكنَّه لم يفعل ذلك فتخصيصه / الأمر بذلك بون الماضى والمضارع تَرْجِيحٌ من ٢٩/ غير مرجح ، وعلى أنه لو ذكر ذلك لم يفد لتقدُّمِ خَوَاصِّ كُلِّ نوعٍ منها .

والثَّالِثُ : أن هذه التَّفْرِقَةُ حاصلةٌ له فى قَوْلِهِ : ( وَسِمٌ بِالنُّونِ فِعْلٌ الأَمْرِ إنْ أَمَرَ فُهِمَ ) فإنَّ معنى الكلام أن هذين الأمرين خاصَّةٌ لفعلِ الأمرِ ، فهو يعطى بمفهومه أن أحدَ الأمرين إذا قُدِّمَ فليست الكلمة بفعلِ أمرٍ ، فلو تَخَلَّفَ شرطُ معنى الأمرِ لكانت فعلاً مضارعاً ؛ لأنَّها - حينئذٍ -

(١) سورة الانعام : آية : ١٥٠ .

- صالحةٌ لِلْمَ ، فَكَذَلِكَ لَوْ تَخَلَّفَ شَرْطُ لَحَاقِ النُّونِ لَكَانَتْ اسْمًا لِعَدَمِ صلاحيتها لخواصِّ الفعل والحرف ، فَإِثْنَانُهُ بِالتَّفْرِقَةِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ غَيْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ .

ووجهٌ رابعٌ : وهو أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَقْتَضِي أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ اسْمٌ لِمُصَدِّقِهِ عَلَيْهَا ، فَإِنَّهَا كَلِمَةٌ مُفِيدَةٌ بِنَفْسِهَا مَعْنَى الْأَمْرِ وَضَعًا ، وَلَيْسَتْ بِقَابِلَةٍ لِلنُّونِ أَصْلًا ، فَهِيَ مِثْلُ صَهْ وَحِيَّهْلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى فَدَخَلَتْ لَهُ بِمَقْتَضَى هَذَا الْكَلَامِ فِي نَوْعِ الْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَهَذَا الْكَلَامُ فِيهِ مَا تَرَى .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ كَلَامَهُ فِي تَمْيِيزِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ عَنْ بَعْضٍ قَدْ تَمَّ ، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ الْآنَ عَلَى شَيْءٍ ضَرُورِيٌّ بَقِيَ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْبَابِ فَاسْتَدْرَكَهُ آخَرًا ، وَذَلِكَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ خَرَجَتْ لَهُ عَنْ كَوْنِهَا أَفْعَالًا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَمْ تَدْخُلْ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ وَاحِدَةً مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ ، فَالْجَرُّ لَا يَدْخُلُهَا ، لِأَنَّ عَوَامِلَهَا غَيْرُ صَالِحَةٍ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْأَفْعَالِ ، وَالتَّنْوِينِ كَذَلِكَ إِلَّا الَّذِي لِلتَّنْكِيرِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ بَعْضُهَا لَا جَمِيعَهَا ، لِأَنَّ دُخُولَهُ عَلَيْهَا مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٢) فَلَيْسَتْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ بِصَالِحَةٍ أَنْ يَدْخُلَهَا فَإِذَا لَيْسَ بِجَارٍ فِي التَّعْرِيفِ بِجَمِيعِهَا فَلَمْ يَعتَبَرِهِ جُمْلَةً ، وَلِذَلِكَ مِثْلُ بَصَهْ وَحِيَّهْلُ وَإِنْ كَانَا يُنَوَّنَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَعتَمِدْ عَلَى تَنْوِينِهِمَا صَارَا عِنْدَهُ كَنَزَالِ وَبَابِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَتْ قَدْ دَخَلَ بَعْضُهَا التَّنْوِينُ فَقَدْ صَلَحَ الْبَاقِي لِأَنَّ يَدْخُلَ عَلَيْهِ ، إِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ أَفْرَادِ النَّوعِ فِي الْمَعْنَى كَمَا كَانَ سُبْحَانُ وَبَابِهِ صَالِحًا لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهِ لَمَّا صَلَحَ بَعْضُهَا لَهُ كَزَيْدٍ وَرَجُلٍ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ دَخَلَتْ لَهُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ تَحْتَ خَاصَّةِ التَّنْوِينِ .

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ .

(٢) دِيوَانُ زَهِيرٍ بِشَرْحِ ثَعْلَبٍ : ٨٩ مِنْ قَصِيدَةِ أَوَّلِهَا :

لَمَنِ الدِّيارُ بِقَنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وَالشَّاهِدُ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ : ٢٧/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢٧٠/٣ ، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ : ٢٣٣ .



فالجوابُ : أُنَّا لم نَحْكُم على ( سُبْحان ) وبابه بصلاحيته للإسنادِ إليه إلا بعد أن وَجَدْنَا غالبَ الأسماءِ كذلك بالاستقراء ، فحينئذ ساغ لنا الحَمْلُ على الأكثر فيما خفى حكمه ، لأنَّ الثابتَ في الأصول أنَّ الكثرة دليلُ الأصالة . فعندنا في ( سُبْحان ) أصلٌ يُعتمدُ عليه ، ويردُّ غيره إليه بخلافِ أسماءِ الأفعالِ بالنسبةِ إلى تنوينِ التَّنْكِيرِ فيها ، فإنَّه لم يثبت اطراده فيها فنَجعل قبولها له أصلاً يردُّ إليه غيره ، وإذا لم يكن مطرِداً لم يَسُغْ لنا أن نقول فيما لم يلحقه منها هذا التنوينُ إنه صالحٌ له ، إذ لعلَّ له مانعاً في الأصلِ ، ويبين ذلك أنَّ منها صنفاً لم يُسمع تنوينه ، وهو ما كان منها على فَعَالٍ ، فلَقائل أن يقولَ : لو كان صالحاً لذلك التنوين لسمع فيه ولو يوماً ما ، فلمَّا لم يُسمع دَلٌّ على أنَّه غيرُ صالحٍ له وكذلك تقول في كلِّ ما لم يُسمع فيه التَّنوين منها بإطلاقٍ وهو واضحٌ ، والنَّداء لا يدخلها أيضاً لأنَّها لا تَقَعُ معمولةٌ لعاملٍ كما سيأتى إن شاء الله ، وكذلك أُلْ لا تدخل عليها لمنافاةٍ معنى الفعلِ للتَّعْرِيفِ ، وأسماءُ /الأفعالِ ٣٠/ معناها معنى الفعلِ ، وأمَّا الإسنادُ إليها فغيرُ جائزٍ ، لأنَّها وضعت لأنَّ تُسندُ أبدأ ، ولا يُسندُ إليها كالأفعالِ .

فإنَّ قُلْتَ : فقد اسندُوا إليها في نحو قول زُهَيْرِ بنِ أبى سلمى (١) :

وَلَنِعَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلَجٌ فِي الدُّعْرِ

واستدلَّ النُّحَوِيُّونَ بذلك على اسميتها ، فقال ( بعضهم ) (٢) ، -

بعد ما أنشد البيت - : قد صح كون هذا الضَّرْبِ اسماً من حيث ذكرنا من كونه فاعلاً ، ولو كان فعلاً لما كان فاعلاً يعنى بالضَّرْبِ المُشار إليه

(١) زيادة من (س) .

(٢) شرح ابن النازم : ٦ .

جَمِيعِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ فِي بَعْضِهَا الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ صَحَّ فِي جَمِيعِهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَتْ تَحْتَ قَوْلِهِ : ( وَمُسْتَدْرِكٌ لِلْأَسْمِ ) وَصَارَ الْإِعْتِرَاضُ وَارِدًا مِنْ أَوَّلِهِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ مِثْلَ " دُعِيَتْ نَزَالٍ " لَيْسَ بِإِسْنَادٍ يُعْتَبَرُ عِنْدَ النَّازِمِ وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ ، وَلَيْسَ عَمَلُ الْفِعْلِ هُنَا مِمَّا يَعْتَدُّ بِهِ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ هُنَا مَجْرَدَ الْكَلِمَةِ الْمَلْفُوظِ بِهَا ، أَيْ إِذَا دُعِيَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فَقَوْلُكَ : دُعِيَتْ نَزَالٍ ، كَقَوْلِكَ : أَعْلَتْ قَيْلٌ ، وَكُتِبَتْ ثُمَّ ، فَكَمَا أَنَّ الْإِسْنَادَ إِلَى " قَيْلٍ " وَ " ثُمَّ " لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِمَا بِالْأَسْمِيَّةِ إِلَّا فِي حَالَةِ التَّرْكِيبِ الْمُعِينِ ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ فَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَى بَابِهِ ، كَذَلِكَ الْحَالُ فِي نَزَالٍ فِي كَلَامِ زُهَيْرٍ وَغَيْرِهِ ، وَاسْتِدْلَالُ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَسْمِيَّةِ نَزَالٍ وَبَابِهِ بِقَوْلِ زُهَيْرٍ غَيْرُ صَوَابٍ ، وَلِهَذَا جَعَلَ النَّازِمُ هَذَا الضَّرْبَ مِمَّا لَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ الْبَيِّنَةُ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ لَهُ تَحْتَ خَاصَّةٍ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَدْخُلْ لَهُ فِي الْحُرُوفِ عَلَى مُقْتَضَى قَوْلِهِ : ( سِوَاهُمَا : الْحَرْفُ ) وَلَكِنْ هَذَا بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ ، فَاسْتَدْرَكَ الْحُكْمَ فِيهَا هَاهُنَا جَبْرًا لِذَلِكَ الْإِيهَامِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِكَلَامِهِ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ فِعْلِ الْأَمْرِ وَاسْمِ فِعْلِهِ فَقَطْ ، بَلْ قَصَدَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ فِعْلِهِ مُطْلَقًا ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ فِي اسْمِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، وَيَقِلُّ كَوْنُهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي وَبِمَعْنَى الْمُضَارِعِ ، اقْتَصَرَ عَلَى الْأَمْرِ لِكَثْرَتِهِ وَتَرَكَ مَا عَدَاهُ لِقَلَّتِهِ وَهَذَا غَايَةُ مَا وَجَدْتَهُ فِي الْإِعْتِزَالِ عَنْهُ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ النَّازِمِ إِلَى جَوَابِ آخِرِ مَبْنَى عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ فِعْلِهِ مُطْلَقًا ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى

أحد الأفعال لينبهِكَ على ما بقى ، فقال فى شرح كلام أبيه<sup>(١)</sup> إذا دلت الكلمة على معنى فعل الأمر ولم تصلح لنون التوكيد<sup>(٢)</sup> فهي اسم نحو : ( صه ) و ( حيَّهَل ) فهذان اسمان لأنهما يدلان على الأمر ولا تدخلهما نون التوكيد لا تقول : صهن ولا حيهلن وكذا إذا رادفت الكلمة الفعل الماضى ولم تصلح لتاء التانيث نحو : هيهات ، أو رادفت الفعل المضارع ولم تصلح للم كائنه . قال : والحاصل أن الكلمة متى رادفت الفعل ولم تصلح لعلاماته فهي اسم ، لانتفاء الفعلية لانتفاء لازمها ، وهو القبول لعلامات الفعل ، وانتفاء الحرفية لكون ما رادف الفعل قد وقع أحد ركنى الإسناد ، فوجب أن يكون اسماً وإن لم تصلح فيه العلامات المذكورة للأسماء لأن الاسم أصل فالإلحاق<sup>(٣)</sup> به عند التردد أولى ، هذا ما قال . وعين هذا الجواب فراره .

والجواب عن الثالث : أن قوله : " وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم " لا يعطيه ما قصد / ، وإنما يفهم منه أنه إذا تخلف الوصفان أو ٣١/ أحدهما فليس بفعل أمر ، وكونه ليس بفعل أمر لا يستلزم كونه اسماً لتردده بين أن يكون اسماً وبين أن يكون حرفاً ، فكان الواجب أن يأتى ببيان مقصوده من تعيين جهة الكلمة التى لا تقبل النون .

وأما الرابع فما أجده له الآن جواباً إلا إن صح جواب ابنه من أنه عنى بالأمر الكلمة الدالة على معنى فعل الأمر ، فإذا ذاك تخرج لام الأمر ؛ لأنها لاتدل على معنى فعل الأمر ، وإنما تدل على معنى الأمر خاصة وهذا التفسير غير مسلم ، إذ لا دليل يدل عليه من كلامه ، وإنما قوله : (والأمر) على حذف مضاف واحد يضطر إلى تقديره ، لأن حقيقة الأمر هو فعل الأمر وفعل الأمر لا يصح نسبة لحاق النون إليه ، فهو إذاً على

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) فلا إلحاق .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٦ / ١٤٨ .

تقدير كلمة أو لفظة أى : وكلمة الأمر أو وَلَفْظُ الأمر ، ولا يُقدر هنا الفعل فيقال : **وَفِعِلُ الأمر لأنه مُنافٍ لقوله بعدُ** : هو اسم فَتَأَمَّلُهُ ، فهذا المضاف المقدر هو الذى يدل عليه الكلام . وأما تقدير ابن النازم فغير مفهوم من كلامه البتة .  
وقوله : ( هو اسم ) خبر المبتدأ الذى هو ( والأمر ) لا جواب الشرط لكن جملة المبتدأ والخبر دالة على جواب .

و ( صَه ) معناه أَسْكُتْ . ( وَحِيَهْلُ ) معناه أَقْبِلْ أو أَسْرِعْ أو اعجل ، ومنه ما جاء فى الحديث (١) : " إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحِيَهْلًا بِعُمَرَ ، قال أبو عبيد (٢) : معناه عَلَيْكَ بِعُمَرَ ادْعُ عُمَرَ . وقيل معنى " هَلَا " اسكن ، أو (٣) أَسْرِعْ حَتَّى يَنْقُضَى ذِكْرُ . عُمَرَ . وفيه لُغَاتٌ يَحْتَمِلُ كَلَامُ النَّازِمِ منها ثلاثاً :

إحداها : حِيَهْلُ ، بِسُكُونِ اللَّامِ على ظاهر لفظه .  
والثانية : حِيَهْلُ ، بفتح اللَّامِ من غير تنوين ، إلا أنه سَكَنَ اللام للوقف .  
والثالثة : حِيَهْلًا - بالتَّنوين - لكن لما وَقَفَ حذف التنوين من المَفْتُوح على لغة من قال (٤) :

" وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَى عَصْمٌ "

أَرَادَ : عَصْمًا .

(١) غريب الحديث لأبى عبيد : ٨٧ / ٤ .

(٢) فى (أ) أى .

(٣) هو الأعشى ، ديوانه : ٣٧ من قصيدة أولها :

أتَهْجُرُ غَانِيَةً أَمْ تَلُمُ  
أُمَ الْحَبْلِ وَاهِ بِهَا مَنْجِزَمُ  
والبيت بتمامه :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السَّرَى  
وَالْعَصْمُ : هِىَ الْعَهْدُ وَالْمَوَاقِيقُ .

وعلق أحد متملكى الكتاب فى هامش هذا الموضع من نسخة الأصل : " وقف على لغة من يحذف التنوين من المفتوح كما قال " قراءة نسخة أخرى .

(٤) ساقطة من (أ) و (س) .

## المعرب والمبنى

النَّظَرُ فِي هَذَا الْعِلْمِ فِي قِسْمَيْنِ

أحدهما : الأحكامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْكَلِمِ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُفْرَدَاتٌ .

والثَّانِي : الأحكامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ مَرْكَبَاتٌ . وَجَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ بِتَقْدِيمِ النَّظَرِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَائِدَةِ (العائدة) <sup>(١)</sup> عَلَى النََّاظِرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ حَسَبَ مَا يُذَكَّرُ فِي مُقَدِّمَةِ التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَكِنْ هَذَا الْقِسْمُ يَفْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيمِ مُقَدِّمَتَيْنِ وَاجِبُ ذِكْرِهِمَا قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ التَّرْكِيْبِيَّةَ مُبْنِيَّةً عَلَيْهِمَا .

إِحْدَاهُمَا : مُقَدِّمَةُ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ، وَالثَّانِيَّةُ : مُقَدِّمَةُ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ . فَأَمَّا الْأُولَى فَهِيَ الَّتِي شَرَعَ الْآنَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ ضَرْوْرِيَّةً وَمُفْتَقِرَةً إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةَ اللَّاحِقَةَ بَعْدَ التَّرْكِيْبِ وَهِيَ الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ لَا تَتَّبَعْنَ إِلَّا بِالْإِعْرَابِ ، وَالْإِعْرَابُ لَا يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْكَلِمِ فَاحْتِيجُ إِلَى النَّظَرِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ وَأَنْوَاعِهِمَا وَعِلَامَاتِهِمَا وَمَوْضُوعَهُمَا وَهِيَ الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ .

وَابْتَدَأُ بِذِكْرِ الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ وَقَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى مَا الْإِعْرَابُ أَصْلُ فِيهِ مِنْ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ وَهُوَ <sup>(٢)</sup> الْأِسْمُ فَقَالَ :

لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي / ٣٢/	وَالْأِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ
وَالْمَعْنَى فِي مَتْنِي وَفِي هُنَا	كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْنَا
تَأْنُرُ وَكَافْتِقَارُ أَصْلًا	وَكُنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِـ

(١) ساقط من (ب) فقط .

(٢) في (س) فقط .

المُعْرَبُ والمَبْنَى لَفْظَانِ مُشْتَقَّانِ مِنَ الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ، فبِمَعْرِفَةِ الإِعْرَابِ يُعْرِفُ الْمُعْرَبُ ، وبِمَعْرِفَةِ الْبِنَاءِ يُعْرِفُ الْمَبْنَى ، فَلابدٌ مِنَ التَّعْرِيفِ بِهِمَا عَلَى جِهَةِ (١) التَّقْرِيبِ فَتَقُولُ : أَمَّا الإِعْرَابُ فَرَسَمَهُ فِي " التَّسْهِيلِ " (١) بِأَنَّهُ مَا جِئَ بِهِ لِبَيَانِ مُقْتَضَى الْعَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ حَذْفٍ . فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَ عَمْرٍو فَالضَّمُّ فِي زَيْدٍ جِئَ بِهِ بَيَانًا لِمَا اقْتَضَاهُ فِيهِ الْعَامِلُ الَّذِي هُوَ ضَرَبَ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالْفَتْحُ فِي غُلَامٍ جِئَ بِهِ بَيَانًا لِمَا اقْتَضَاهُ فِيهِ ضَرَبَ مِنَ الْمَفْعُولِيَّةِ : وَالْجَرُّ فِي عَمْرٍو جِئَ بِهِ بَيَانًا لِمَا اقْتَضَاهُ فِيهِ الْعَامِلُ الَّذِي هُوَ غُلَامٌ مِنَ الْإِضَافَةِ ، وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ فِي نَحْوِ : ضَرَبَ أَخُوكَ حَمًا أَبِيهِ ، وَأَكْرَمَ أَهْلُوكَ ضَارِبِي الزَّيْدِينَ ، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ فِي نَحْوِ : لَتَقُمْ وَلَا تَضْرِبْ مَنْ لَمْ يَكْرَمْكَ ، وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ نَحْوِ : لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرَمْ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا إِعْرَابٌ عَلَامَاتٌ عَلَى مَعَانٍ تَعْتَوِرُ (٢) الْمُعْرَبَ وَالْأَلْفَاظَ الدَّالَّةَ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي هِيَ الْعَوَامِلُ .

وَأَمَّا الْبِنَاءُ : فَهُوَ مَا جِئَ بِهِ لَا لِبَيَانِ مُقْتَضَى عَامِلٍ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ حَذْفٍ ، وَلَيْسَ بِحِكَايَةٍ وَلَا إِتْبَاعٍ وَلَا نَقْلِ وَلَا تَخْلُصٍ مِنْ سُكُونَيْنِ بِهَذَا عَرَفَ الْبِنَاءِ فِي " التَّسْهِيلِ " (٣) .

فَإِذَا قُلْتَ : جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسْتُ (٤) ، وَجِئْتُ مِنْ حَيْثُ جِئْتُ ، فَضَمَّةٌ حَيْثُ لَمْ يَقْتَضِهَا الْعَامِلُ ، وَكَذَلِكَ الْفَتْحُ فِي أُبَيْنَ وَالْكَسْرُ فِي أَمْسٍ ، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ فِي نَحْوِ : كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ وَعَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتِكَ مَبْنَى ؟ وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ نِي الَّذِينَ قَامُوا ، وَرَأَيْتُ الَّذِينَ قَامُوا ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِينَ قَامُوا ، وَمِثْلُهُ الْوَائِي

(١) التَّسْهِيلُ : ٧ ، وَشَرْحُهُ : ٣٤/١ .

(٢) أَثْبَتَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ ( تَعْتَرِي ) قِرَاءَةً مِنْ نَسْخَةِ أُخْرَى .

(٣) التَّسْهِيلُ : ١٠ ، وَشَرْحُهُ : ٥٧ .

(٤) فِي ( ب ) مُشْتَت .



قَائِمٌ وَحَصِيدٌ» المعنى - واللَّهُ أَعْلَمُ - منها قائمٌ ومنها حصيدٌ . ومثله قوله تعالى<sup>(١)</sup> : «فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ» وهو كثيرٌ .

والألف واللام في الاسم للتعريف الجنسي ، أى : جنس الاسم منقسم إلى كذا وكذا .

ولما قسم الاسم إلى هذين القسمين أخذ في بيان كل واحدٍ منهما وابتدأ بالقسم الثاني وهو المبنى لخروجه عن أصل الأسماء فهو أكد في البيان ، وذلك أن أصل الأسماء الإعراب على ما سيذكر ، وما كان منها مبنياً فعلى غير الأصل وما كان على غير الأصل فإنما يأتى كذلك لموجب ، فأخذ الناظم يذكر موجب الخروج عن الأصل فقال : ( لِشَبَهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي ) اللام متعلقة بمبنى ومن الحروف متعلق بمدنٍ ، ومدنٍ صفةٌ لشبهه . والتقدير : ومنه ما بنى لشبه مدنٍ من الحروف ، ومعنى مدنٍ مقربٌ ، يريد أن سبب البناء في الأسماء شبهها بالحروف الشبه المقرب منها . والشبه الذى يلحق الأسماء على ضربين :

أحدهما : شبه الفعل ، وحكم هذا أن يمنع الاسم ما يمتنع منه الفعل من التثوين والخفض بالكسرة ، ولا يقوى هذا الشبه عند الناظم أن يبنى لأجله الاسم كما زعمه قوم من النحويين ، فإنهم أدخلوا شبه الفعل في أسباب البناء وذلك من أوجه ثلاثة :

أحدهما : كثرة موانع الصرف فإنه كثرة شبه بالفعل ، قال به المبرد في فعال المعدولة نحو : يسارٍ وجعارٍ ويا فجارٍ .

والثاني : تضمن معنى الفعل ، وعبر عنه السيرافى بالوقوع موقع الفعل

(١) سورة هود : آية : ١٠٥ .



المبنى ، وهو رأى السيرافى والجزولى وابن عصفور وغيرهم فى بناء أسماء الأفعال المراد بها الأمر أو الماضى .

والثالث : الاستغناء باختلاف الصيغ لاختلاف المعانى عن الإعراب ، قال به ابن مالك فى بناء المضمرات ، ولم يرَ ذلك النّاظم هنا ، بل موجب بناء أسماء الأفعال وبناء المضمرات عنده شبه الحرف على وجه يتبين فى ثالث هذا البيت الذى نحن بسبيل الكلام عليه . وأما فعّال المعدولة فموضع الكلام عليها باب ما لا يتصرف ، فهناك يتبين - بحول الله - أن موجب بنائها شبه الحرف

الضرب الثانى : شبه الحرف ، وهذا هو الذى يؤثر فى الاسم فيخرجه عن أصله من الإعراب إلى البناء ، وهو الذى أخذ يتكلم فيه ، وأتى له بأربعة أنواع :

أحدهما : الشبه الوضعى وهو كون الاسم وضع وضع الحرف ، على حرف واحد أو حرفين على ما يتبين ، فلما أشبهه من هذا الوجه حكم عليه بالبناء الذى هو أصل فى الحرف ، إعمالاً للشبه المذكور ، ومثله النّاظم باسمى جئتنا وهما التاء ونا ، فالتاء : موضوعة فى الأصل على حرف واحد كاللأم والباء والكاف والواو والهمزة وما أشبهها ، ويدخل فى ضمن هذا المثال كل ما وضع من الأسماء ذلك الوضع كالكاف فى أكرمك ، والياء فى تضربين على مذهب سيبويه ، والواو فى ضربوا ، والألف فى ضربا . والنون فى ضربين ، وما كان مثلها ، و " نا " فى قوله : ( جئتنا ) موضوعة على حرفين ، ثانيهما حرف لين وضعاً أولاً كـ « ما » و « لا » و « يا » (١) . فإن شيئاً

(١) ساقط من (أ) .

من الأسماء على هذا الوضع غير / موجود ، نص عليه سيبويه ٣٤/  
والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين ، فليس ذلك  
من وضع الحرف المختص به ، إذ من الأسماء ما هو على حرفين نحو :  
يدٍ ودمٍ وهنٍ ، وهى مع ذلك معربة ، فلو كان وضعها على حرفين  
مطلقاً معتبراً لكان يدٌ ودمٌ مبنيين ؛ لأنهما موضوعان على حرفين :  
كمن وعن وإن<sup>(١)</sup> ولم ، وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل  
لبناء " كم " و " من " و " ما " ونحو ذلك بأنها موضوعة على حرفين  
فأشبهت " هل " و " بل " و " قد " .

فإن قيل : إن يدأ<sup>(٢)</sup> ودمأ ونحوهما لاماتها مقدرة بدليل ظهورها  
فى التصغير والتكسير فليست بثنائية فى الأصل فلذلك أعربت .

فالجواب : أن هذا التقدير أمرٌ حكْمى اضطرُّ إليه عند<sup>(٣)</sup> الاحتياج  
إلى<sup>(٤)</sup> الحرف الثالث لإقامة بنية التصغير أو التكسير . ألا ترى أن " من  
و " عن " ونحوهما على حرفين حقيقة ، فإذا سميت بواحدٍ منهما تركته  
على حاله ولم تحتج إلى حرف ثالث كيدٍ ودمٍ ، بخلاف ما إذا سميت  
بما " أو " لا " أو فى أو " لو " أو نحو ذلك مما ثانيه حرف لين فإنك لا  
تتركه على حاله بل تزيد عليه حرفاً ثالثاً حتى يدخل فى بنات الثلاثة  
لفظاً ، ليخرج عن وضع الحرف الأصيل له إلى وضع الاسم الأصل<sup>(٥)</sup> ،  
فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانياً الحرفين  
حرف لين على حد ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو التحقيق ، ومن

(١) فى الأصل و (أ) أن وصوبها فى الهامش من نسخة أخرى " لن " وهى هكذا فى (ت) و (ف) .

(٢) فى الأصل و (أ) يد ودم وصوبها فى الهامش من نسخة أخرى وهى هكذا فى (ت) و (ف) .  
(٣ - ٢) فى الأصل فقط " عنده احتياج إليه أعنى إلى ..... " .

(٤) ساقط من الأصل و (أ) ومصحح على هامش الأصل من نسخ أخرى بسقوط و " له " .

والعبارة ثابتة فى (ت) و (ف) . (١) فى (أ) ما " .

أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، وعلى إطلاقه أخذه ابن الناطم في شرح هذا النظم ، ويدخل في ضمّن هذا المثال كل ما وُضِعَ من الأسماء على حرفين ثانيهما حرف لين نحو : " ذَا " و " ذِي " و " تَا " و " تِي " أسماء الإشارة و " هَا " و " هُو " و " هِي " وما أشبهها مما إذا سُمي به لم يترك على حاله ، كما يترك " من " و " عن " وما أشبههما ، وكذلك يدخل له أسماء حروف التهجي نحو با تا ثا حا خا طا ظا : لأنها حالة الوقف على حرفين ثانيهما حرف لين ، وهى أسماء حروف الكلم المفوظ بها لا حروف " ك " لا " و " يا " فاقترضى كلامه أنها مبنية ، وكذا يقول السيرافي وابن جني وغيرهما .

النوع الثاني : الشبه المعنوي ، وهو كون الاسم وضع دالاً على معنى ليس في الأصل إلا للحرف وذلك قوله : ( والمعنوي ) وهو مخفوض عطفاً على ( الوضعي ) أراد وكالشبه المعنوي ، فالأسماء التي وُضعت لتؤدي معاني الحروف لما أدت معانيها صار لها بذلك شبه بالحروف فبنيت بناءً ها ، ولما كانت معاني الحروف على قسمين : قسم وُضعت العرب له ألفاظاً تدل عليه كالاستفهام الموضوع له الهمزة وهل ، والنفي الموضوع له " ما " و " لا " و " لن " ، والشرط الموضوع له " إن " و " إذا " على ما ذهب إليه الناطم ، وقسم لم تضع له لفظاً وهو حقيق بذلك كالإشارة والتكثير ، وكل إذا تضمنه الاسم بنى لشبه الحرف الحاصل فيه من كونه دالاً على معناه ، أتى الناطم - رحمه الله - بمثالين يُشيرُ بهما إلى القسمين (١) وهما " متى " و " هنا " ، أما / ٣٥ " متى " فإنها تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام نحو قول الله (٢)

(١) في (١) إلى الاسم القسمين .

(٢) سورة يونس : آية : ٤٨ .

تعالى : " وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ " - ومعنى " إِنْ " فى الشرط نحو قول  
الكُنْدِيِّ (١) :

مَتَى مَا تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيهِ تَسْهَلُ (٢)

وَيَدْخُلُ تَحْتَ مُقْتَضَى هَذَا الْمِثَالِ جَمِيعُ مَا أَدَّى مَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ  
" كَمَنْ " و " كَمْ " وَجَمِيعُ مَا أَدَّى مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ نَحْوُ : " مَنْ " و " مَهْمَا " و  
" أَيَّانَ " وما أشبهه وأما " هُنَا " فَإِنَّهَا قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْحَرْفِ ، لَكِنَّ الْعَرَبَ  
لَمْ تَضَعْ لَذَلِكَ الْمَعْنَى لَفْظاً وَهُوَ حَقِيقُ بُذْكَ ، كَمَا وَضَعَ (٣) لِلتَّنْبِيهِ وَالْإِسْتِفْتَاحِ  
وغيرهما من المعانى الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال ، والمعنى الذى  
تَضَمَّنَتْهُ " هُنَا " هُوَ مَعْنَى الْإِشَارَةِ لَكِنَّهُمْ اسْتَفْنَوْا عَنْ وَضْعِ حَرْفِهَا بِالْأَسْمِ  
الذى تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا ، فَلَمْ يَضَعُوا لَهَا حَرْفاً يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ  
الْمَعَانِى الَّتِى تَسْتَحِقُّ أَنْ يُوَضَعَ لَهَا حَرْفٌ ، وَيَدْخُلُ فِي ضَمَنِ هَذَا الْمِثَالِ " كَمْ " الْخَبَرِيَّةُ ،  
لِتَضَمَّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ وَهُوَ التَّكْثِيرُ ، وَلَمْ يَضَعُوا لِلتَّكْثِيرِ حَرْفاً ، وَإِنْ زَعَمَ  
ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فِي " رُبَّ " (٤) بَلِ الْأَصَحُّ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ وَيَدْخُلُهَا مَعْنَى  
الِافْتِخَارِ ، وَلَيْسَ فِي تَشْبِيهِه سَبِيْبِيْهِ لَهَا بِكُمْ دَلِيلٌ عَلَى مَا قَالَ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي  
هَذَا النَّظْمِ لِتَفْسِيرِ مَعْنَاهَا ، فَلِذَلِكَ لَمْ نَتَعَرَّضْ لِتَحْقِيقِ مَعْنَاهَا ، وَلَا لِبَيَانِ  
حُكْمِهَا ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي تَضَمُّنِ مَعْنَى الْحَرْفِ صَحِيحَةٌ نَبَّهَ عَلَيْهَا هُنَا (٥)  
وَذَكَرَهَا فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " (٦) ، وَأَصْلُهَا - فِيمَا أَظُنُّ - لِلْفَارِسِيِّ فِي

(١) ديوان امرئ القيس : ٢٣ . والبيت بتمامه :

ورحنا وراح الطرف ينفض رأسه متى ما ترق العين فيه تسهل

(٢) رواية الديوان : " تسهل " .

(٣) فى هامش الأصل " وضعت " . قراءة نسخة أخرى .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) ساقط من (١) .

(٦) ساقط من (ت) .

"التَّذْكِرَة" نَبَّه عليها في مَسْأَلَة وَضَع ( هَذَا ) اسم الإشارة في أوائل الأبواب وَخَرَجَ عن حكم البناءِ مع وجودِ هذا الشُّبْهِ ، أَيْ : فَأَعْرَبْتَ مع أَنَّهَا مَوْضُوعَة على تَضَمُّنٍ معنى الحَرْفِ وهو الهمزة في الاستفهام و " إِنْ " في الشرطية ، وكذلك خرجت عنه في الموصولة مع وجود الافتقارِ الأصلِ المذكور بعد هذا ، وسيأتى بيانُ خُروجها عن أصلها من البناءِ ، وعِلَّةُ ذلك إِنْ شَاءَ الله .

النُّوعُ الثَّالِثُ : شبه النِّيَابَةِ عن الفعلِ بلا تأثر وهو كون الاسم نائباً عن الفعلِ في تَأْدِيَةِ معناه والعملِ عمله من غيرِ أَنْ يَعْمَلَ فيه عاملٌ ولا يَقْبَلَ عمله فيه ، وذلك قَوْلُهُ : ( وكنيابة عَنِ الْفِعْلِ بَلَا تَأْتُرُ ) يعنى أَنْ الاسم يُبْنَى <sup>(١)</sup> أيضاً إِذَا أَشْبَهَ الحَرْفَ هذا الشُّبْهِ المذكور ، والذي حَازَ هذا الشُّبْهُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فَإِنَّهَا مُؤَدِيَةٌ معنى الفعلِ على جهةِ اللُّزُومِ وعاملةٌ عمله ، وهو معنى النِّيَابَةِ عنه وهى لا تقبل أيضاً عمل عامل فيها فتتأثرُ به أَلْفَاظُهَا <sup>(٢)</sup> وهو <sup>(٣)</sup> معنى قَوْلُهُ ( بلا تأثر ) <sup>(٤)</sup>

فإِذَا قُلْتَ : ( صَهْ ) فهو مؤدٌ لمعنى اسكت وعاملٌ عمله ، ولا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ معمولاً لعاملٍ البتة ، وكذلك ( نَزَالَ ) فى النِّيَابَةِ عن انزل و " هيهات " فى النِّيَابَةِ عن بَعْدَ و « أَفْ » فى النِّيَابَةِ عن اتَّضَجَّرُ ، ومع ذلك لا تَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ معمولاتٍ لعاملٍ ، ووجه الشُّبْهِ فيها أَنَّهَا <sup>(٥)</sup> اشْبَهَتْ الحُرُوفَ النَّاسِخَةَ لِلابْتِدَاءِ فَإِنَّهَا لازِمَةٌ لِتَأْدِيَةِ معنى الفعلِ ، لِأَنَّ مَعَانِيهَا كَمَعَانِي الْأَفْعَالِ ، وهى عاملةٌ

(١) فى الأصل فقط " وهى " .

(٢) فى (أ) لأنها .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) شتان .

(٥) ساقط من (أ) .

عَمَلَهَا ؛ لَأَنَّهَا تَعْمَلُ الرُّفْعَ وَالنَّصْبَ ، وَأَيْضاً لَا تَأْتِي لِلْعَوَامِلِ فِي أَلْفَاظِهَا لَكُونِهَا لَا تَصْلَحُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا ، هَذَا وَجْهُ الشُّبْهِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَبَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَ الْبِنَاءَ عِنْدَهُ عَلَى مَا قَرَّرَ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " ، وَالتَّأْتَرُ قَبُولُ التَّأْتِيرِ فَـ ( تَأْتَرُ ) مُطَاوِعُ أَتَرُ ، وَمَعْنَى / أَتَرْتُ فِي كَذَا / ٣٦ : جَعَلْتُ فِيهِ أَثَرًا فَتَأْتَرُ ؛ أَيْ قَبِلَهُ وَحَصَلَ فِيهِ . وَتَحَرَّزَ بِقَوْلِهِ : ( بِلَا تَأْتَرِ ) : مِنَ الْمَصَادِرِ النَّائِبَةِ عَنْ أَفْعَالِهَا نَحْوِ ( : ضَرَبًا زَيْدًا ، وَزَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا ، فَإِنَّهَا وَإِنْ أَدَّتْ مَعَانِيَ أَفْعَالِهَا النَّائِبَةِ هِيَ عَنْهَا قَابِلَةٌ لِأَنْ تَكُونَ مَعْمُولَةً لِعَامِلٍ مِنْ جِهَةٍ مَعَانِيهَا )<sup>(١)</sup> فَخَرَجَتْ بِذَلِكَ عَنْ شُبْهِهِ إِنْ<sup>(٢)</sup> ، وَمَا كَانَ مِنْ بَابِهَا فَدَخَلَهَا الْإِعْرَابُ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّأْتَرُ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ مَعْنَوِي ، وَقَدْ يَقَرُّ عَلَى نَحْوِ آخِرٍ يَكُونُ التَّأْتَرُ فِيهِ أَوْ عَدَمُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِسْتِعْمَالِ فَيُقَالُ : إِنَّا وَجَدْنَا أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ قَطُّ مَعْمُولَةً لِعَامِلٍ ، (وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَتْ عَامِلَةٌ غَيْرَ مَعْمُولَةٍ ، فَأَشْبَهَتْ " إِنْ " بِخِلَافِ الْمَصَادِرِ فِي نَحْوِ : ضَرَبًا زَيْدًا ، فَإِنَّا وَجَدْنَاهَا اسْتَعْمَلَتْ مَعْمُولَةً لِعَامِلٍ )<sup>(٣)</sup> فِي نَحْوِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، فَلَمْ يَتَقَرَّرْ (فِيهَا)<sup>(٤)</sup> بِسَبَبِ ذَلِكَ شُبْهُ الْحَرْفِ فَأُعْرِبْتُ وَعَلَى هَذَا النُّحُو قَرَّرَ ابْنُ النَّاظِمِ هَذَا الشُّبْهَ ، وَارْتِضَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَالنُّحُو الْأَوَّلُ عَلَيْهِ جَرَى بَعْضُ الشُّيُوخِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَفْهَمُ هَذَا الْمَوْضِعَ عَلَى<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ يَتَحَرَّرُ بِقَوْلِهِ : ( بِلَا تَأْتَرِ ) مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ بِالْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ عَنْهَا كَمَا ذَكَرَ ، لَكِنْ عَلَى مَعْنَى أَنَّ

(١) ساقط من الأصل فقط .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) في الأصل اسم الفعل ، وفي (١) اسم الفاعل ، وما ثبتاه في (ت) ، (ف) .

(٥) في (١) قبل .

هذه المصاحرات قد تأثرت ألفاظها بالعامل فأخرجها بقوله : ( بَلَا تَأْتُرِ ) . قال بعضُ الشُّيوخ : وهذا تفسير<sup>(١)</sup> لا محصولَ له ، فإنَّ تقديره على هذا من شرطِ بناءِ الاسم<sup>(٢)</sup> ، أعنى الاسمِ الثَّانِبِ عن الفعلِ أن لا يكونَ العاملُ مؤثراً في لفظه ، وهذا هو نتيجةُ وجوبِ البناءِ لا شرطه ولا سببه ، فحاصلُ المعنى على هذا من شرطِ بناءِ اسمِ الفعلِ أن لا يكونَ معرباً ، وهذا مُحالٌ . وهذا التفسيرُ الذي فُسِّرَ به شبه اسمِ الفعلِ للحرفِ أولى من تفسيرِ من فسره بأنه تَضَمَّنَ معنى لامِ الأمرِ في اسمِ فعلِ الأمرِ . وأما غيره من اسمِ الفعلِ الماضي كشتان ، واسمِ الفعلِ المضارعِ كآؤه ، فمحمولٌ على اسمِ فعلِ الأمرِ ؛ ليُجرى البابُ كُلُّهُ مُجرى واحداً ، وهو رأىُ الفارسيِّ وابنِ جنِّي وغيرهما ، فإنَّ هذا المذهبَ فيه أمرٌ مرجوحٌ وهو جعلُ العِلَّةِ خاصةً ببعضِ المبني وسائرُهُ لا عِلَّةَ فيه إلا الحَمْلُ على ما فيه العِلَّةُ بخلافِ عِلَّةِ النَّاظِمِ فإنَّها عامةٌ في الجميعِ ، وكونُ العِلَّةِ عامةً في معلولاتِها أولى من كونِها خاصةً ببعضِها ما وجد ذلك ؛ لكن يردُّ على ما اختاره إشكالُ ما ، وذلك أن النحويين استدلُّوا على هذا الصَّنْفِ من الكلم من<sup>(٣)</sup> قبيلِ الأسماءِ بإسنادِ الفعلِ إلى بَعْضِها في نحو قولِ زهير<sup>(٤)</sup> :

وَلَنِعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك ، فإذا كان ( نَزَالَ ) هنا قد صحَّ كونه مسنداً إليه وصحَّ تأثرُ معناه للعاملِ بدليلِ عَمَلِ الفعلِ فيه ، فإنَّ قَبُولَ التَّأَثُّرِ حاصلٌ في جميعِ البابِ لوجودِهِ في فردٍ من أفرادِهِ ، فقد استوى إذن ( نَزَالَ ) وبابه مع

(١) ديوان زهير ٨٩ .

(٢) في الأصل فقط لتأثير .

(٣) في (١) أبداً .

(٤) ساقط من (١) و (ت) .

( ضَرْباً زَيْداً ) وبإيه ، إذ كانا معاً يُؤدِّيَانِ معنى الفعلِ وَيَعْمَلَانِ عَمَلَهُ  
وهما قابلان ( لتأثير )<sup>(١)</sup> العاملِ فيهما ، فيَقَعُ الإشكالُ هنا من وجهين :

أحدهما : فى قول الناظمِ هنا " بِلَا تَأْتِرُ " حيث نفى التأثير مع  
صحته ووجوده .

والثانى : ما يلزمُ على ذلك من إعرابِ أسماءِ الأفعالِ ، كما  
أعرب ( ضرباً زيداً ) ، أو بناء ( ضرباً زيداً ) ، كما بنيت أسماء  
الأفعالِ .

والجوابُ : أن مثل " دُعِيَتْ نَزَالٍ " ليس الإسنادُ فيه بمعتبرٍ / كما ٣٧/  
تَقْدَمُ والذى يُسْتَدَلُّ به على اسميةِ أسماءِ الأفعالِ غيرُ ذلك ، وقد ذُكِرَ ،  
فَنَزَالٍ وبإيه<sup>(٢)</sup> ممَّا يسندُ أبداً ولا يسندُ إليه البتَّةُ ؛ لعدمِ قبوله للتأثير  
للعواملِ كما قرَّره الناظمُ ، وإذا كان كذلك ظَهَرَ الفرقُ بين القبيلين ،  
وأيضاً فإنَّ دلالةَ نَزَالٍ وبإيه على معنى الفعلِ ونيابته عن الفعلِ بحقِّ  
الأصلِ ، وبالوضع الأولِ كما كان ذلك فى " إِنْ " وأخواتها ، فتمحَضُ  
الشَّبهُ بخلافِ ( ضرباً زيداً ) ، فإن نيابته عن الفعلِ عارضةٌ بعد التركيبِ ،  
فلم يُؤثِّرِ البناءُ لَعَدَمِ أصليَّةِ الشَّبهِ وفَقْدِ تَمَحُّضِهِ .

فإن قيل : يخرجُ عن هذا على رأيهِ " دُونُكَ " و " وراءك " و " أمامك "  
ونحوها ، فإنه قد عدَّها فى أسماءِ الأفعالِ مع أنَّها معربةٌ باتِّفاقٍ على  
ما نقلَ ابنُ خَرُوفٍ ، وإن نَصَبها بالأفعالِ التى نابت عنها كضرباً زيداً  
فهى خارجةٌ بقوله : ( بِلَا تَأْتِرُ ) لصحَّةِ تأثرها للعاملِ ووجودِ ذلك فيها ،

(١) فى الأصل فقط لتأثير.

(٢) فى (أ) أبداً .



فكيف يجتمع هذا مع دعوى أنها من أسماء الأفعال ؟ .

فالجواب : أنها على رأيه أيضاً مبنية لقوله فى باب (١) أسماء الأفعال والأصوات - بعد ذكر " نونك " وشبهه - : ( والزم بنا النوعين فهو قد وجب ) وما ظهر فى أواخرها ليس بتأثير العامل ولا هى قابلة لأن تتأثر ، وما نقل ابن خروف من الاتفاق لا يثبت ، وكل ذلك سيأتى تقريره إن شاء الله تعالى .

النوع الرابع : ( الشبه الافتقارى ) وهو كون الاسم وضع مفتقراً إلى ما يفسر معناه ويبيّنه ، وهو المراد بقوله : ( وكافتقار أصلاً ) ويريد أن الاسم إذا وضع على الافتقار بنى كالموصلات ، فإنها وضعت على الافتقار فى فهم معانيها إلى صلاتها ، فهى لا تستقل بالمفهومية دون أن يؤتى بما يبيّنها ، كما أن الحروف كذلك ، وكذلك المضمرات وضعت على الافتقار إلى مفسر يعود عليه ، فهى متوقفة فى فهم معانيها على غيرها ، كما أن الحروف كذلك ، ولذلك قيل فى الحروف : إنها تدل على معنى فى غيرها ، وقيد الافتقار بكونه قد أصل ، أى جعل أصيلاً .

وأصل ، أى ثبت له الأصل استظهاراً على كل ما وضع فى الأصل غير مفتقر ، وإنما عرض له الافتقار حالة التركيب كالأسماء اللازمة للإضافة فإنها مفتقرة ، ولذلك لزم تفسيرها بالمضاف إليه ، وكذلك أسماء العدد كعشرين وثلاثين هى مفتقرة إلى ما يفسر معناها لكن بعد التركيب ، وأما وضعها الأولى فعلى أن تكون غير مفتقرة ، فلذلك لم يعتبر فيها الافتقار ، فلم تبين لعروض السبب الموجب وعدم أصلته . وبهذا المعنى نجيب عن إعراب

(١) ساقط من (أ) و (ت) .

الظُرُوفَ نَحْوُ : صَمْتُ يَوْمًا ، وَأَقَمْتُ شَهْرًا ، وَإِنْ تَوَهَّمُ كَوْنُهَا مُسْتَحَقَّةٌ  
لِلْبِنَاءِ لِلشَّبَّهِ الْمَعْنَوِيِّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لَاحِقٌ بَعْدَ  
التَّرْكِيبِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَذَلِكَ الشَّبَّهِ تَأْثِيرٌ ، فَجَاءَتْ عَلَى أَصْلِهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ،  
وَمِنْ هَذَا النَّوعِ مَا حَدَّثَنَا بِهِ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَخَّارِ شَيْخُنَا -  
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّ الشَّلُوبِينَ حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ مَجَالِسِ  
إِقْرَائِهِ فِي " كَمْ " إِنَّهَا بُنِيَتْ لِشَبَّهِهَا بِالْحَرْفِ فِي افْتِقَارِهَا إِلَى مُفَسِّرٍ ،  
فَنَقَدَهُ بَعْضُ طَلَبَتِهِ / فَقَالَ لَهُ : يَلِزَمُ عَلَى هَذَا بِنَاءُ جَمِيعِ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ / ٣٨  
لِتَسَاوِيهَا فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ ، فَلَمَّا رَأَى الشَّلُوبِينَ وَرُودَ هَذَا النَّقْدِ عَلَى عَدَمِ  
تَقْيِيدِ الْافْتِقَارِ بِالْأَصَالَةِ زَادَ زِيَادَةً أَخْرَجَ بِهَا أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ فَقَالَ : بُنِيَتْ  
لِشَبَّهِهَا بِالْحَرْفِ فِي افْتِقَارِهَا إِلَى مُفَسِّرٍ لَا يُعْقِلُ لَهَا مَعْنَى إِلَّا بِهِ ، فَخَرَجَ  
قَوْلُكَ : عَشْرُونَ وَثَلَاثُونَ وَبَابِهِ ، فَإِنَّ لَهَا فِي أَنْفُسِهَا مَعْنَى مَعْقُولًا <sup>(١)</sup> وَهُوَ  
الْمِقْدَارُ ، وَإِنَّمَا بَقِيَ بَيَانُ جِنْسِ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ فَجِئَ بِالْمُفَسِّرِ لِأَجْلِهِ ، هَذَا  
مَعْنَى الْحِكَايَةِ ، وَحَاصِلُهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُؤَثَّرَ مِنَ الشَّبَّهِ إِنَّمَا هُوَ مَا  
كَانَ فِي الْأَسْمِ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، فَبِحَقِّ مَا قَيَّدَ النَّازِمُ الْافْتِقَارَ بِالْأَصَالَةِ  
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَيَخْرُجُ لَهُ عَنْ مُقْتَضَى هَذَا الشَّبَّهِ - وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا - " أَيْ "   
المُوصُولَةَ فَإِنَّهَا مَعْرَبَةٌ مَعَ وُجُودِ شَبَّهِ الْحَرْفِ وَهُوَ الْافْتِقَارُ الْأَصِيلُ ، لَكِنْ  
عَارِضَةٌ شَبَّهِ بِالْمُعْرَبِ آخِرَ فَأَعْرَبْتُ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُوصُولِ ، فَقَدْ  
نَصَّ (هَنَالِك) <sup>(٢)</sup> عَلَى خُرُوجِهَا عَنْ هَذَا الْحُكْمِ ، وَكَذَلِكَ يَخْرُجُ لَهُ " الَّذِي " وَ

(١) فِي (١) مَعْقُول .

(٢) فِي الْأَصْلِ فِي ذَلِكَ .

"التى" حالة التثنية ، كما خَرَجَ "ذَا" و"تَا" فى حالة التثنية أيضاً عن مقتضى الشَّبه المعنوى ، لمعارضة موجب الإعراب كما سيأتى فى بابه إن شاء الله . وبقي فى كلام الناظم سؤالان :

أحدهما : أن يُقالَ : هل يَشْمَلُ كَلَامُهُ ما بُنِيَ بِنَاءً عَارِضاً ، وعلى الجواز مع ما بُنِيَ بِنَاءً لازماً ، وبحقِّ الأصلِ كَالْبِنَاءِ لِلْقَطْعِ عن الإِضَافَةِ ، والبناء للإضافة إلى مَبْنًى ، والبناء لتركيب الاسم مع "لا" أو مع ( اسم )<sup>(١)</sup> آخر كخَمْسَةَ عَشَرَ وما أشبه ذلك ، أم هو مقتصرُ به على المَبْنى بِنَاءً لازماً وبحقِّ الأصل ؟

والثانى : أن يُقالَ : هذه الأنواع التى ذَكَرَ هل هى مُحِيطَةٌ بجميع أنواع شَبَهِ الحَرْفِ أم لا ؟ فإن لم تكن مُحِيطَةٌ وإنَّما أتى بها تَنْبِيهاً على الباقى فما الذى بَقِيَ له منها ؟ وإن كانت مُحِيطَةٌ فكيف يرجعُ إليها سائر الأنواع التى ذَكَرَهَا النَّاسُ ؟

والجوابُ عن الأولِ : أن الظَّاهر من كلامه أنه إنما أراد الكلام على البناء اللّازم ، وعلى المَبْنى بحقِّ الأصل لا الذى بناؤُهُ عَارِضٌ وعلى الجواز والدليل على ذلك أن جميعَ هذه الأنواع التى ذكرَ إنَّما تقتضى الأول لا الثانى ، أمَّا الشَّبهُ الوَضْعِيُّ فظاهراً ، إذ ليس فى المَبْنى على الجَوَاز ما يُوجد فيه هذا الشَّبهُ فى حالٍ بغيرِ حالٍ ، ولا أيضاً يوجد هذا الشَّبهُ مقتضياً لِبِنَاءٍ جائزٍ ، وأمَّا المَعْنَوِى فقد قَيَّدَهُ بِالمِثَالِ حيثُ قال : ( وَالمَعْنَوِىُّ فى مَتْنٍ وَفى هُنَا ) أى : وكالشَّبه المَعْنَوِى المَوْجُود فى هذين المِثَالين ، ولاشكَّ أنَّ الشَّبهَ فى المثالين لازمٌ وبحقِّ الأصلِ ، فـ « لا رَجُلٌ » إذا عللنا بِنَاءَهُ بتضمنه معنى

---

(١) ساقط من الأصل فقط .

من " فليس التضمن فيه على حد التضمن في متى وهنا .

وأما الاستغنائي : فكذلك أيضاً ، لأن تقييده بقوله ( بَلَا تَأْتِرُ ) منع أن يدخل فيه المبني على الجَوَاز <sup>(١)</sup> لأن المبني على الجواز <sup>(١)</sup> صالح للتأثر ألا تَرَى : أَنَا إِذَا سَمِينَا بـ " نَزَالِ " فصلح للتأثر لم يبق بناؤه على اللزوم ، بل صار فيه وجهان بلحظين مختلفين ، فالبناء لأجل الشبه بأصله ، والإعرابُ اعتبارُ بحالهِ من كونه قابلاً للتأثر للعامل ، وليس اسماً للفعل الآن ، وأما الافتقاري فتقييده له بالأصالة يُخرج له بناء قبل وبعدُ وسائرَ / ما يُبنى لقطعه عن الإضافة ، وكذلك المركَّبُ وسائرُ ما / ٣٩ فيه بناء على الجواز مما يرجع بناؤه إلى علة الافتقار ، وإذا تقرَّرَ هذا ظَهَرَ أَنَّهُ لم يَتَعَرَّضْ لما البناء فيه عارضٌ وعلى الجواز

فإِنْ قُلْتَ : فَمِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ لَهُ وَجْهُ الْبِنَاءِ فِيهِ وَهُوَ لَمْ يَعْرِفْ بِهِ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الصَّنَفِ ؟

فالجوابُ : إِنْ ذَلِكَ يَرْجَعُ بِالتَّأْوِيلِ <sup>(٢)</sup> إِلَى مَا ذَكَرَ مِنْ أَوْجِهٍ شَبِهَ الْحَرْفِ وَعَلَى عَدِّ الْعَارِضِ مِنَ الْبِنَاءِ كَاللَّا <sup>(٣)</sup> الْأَصْلِي ، وَسَتَرَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَكِنَّ النَّازِمَ تَرَكَ ذِكْرَ الطَّرِيقِ إِلَى ذَلِكَ إِحَالَةً لِلنَّاظِرِ فِي نَظْمِهِ عَلَى نَظَرِهِ ، إِذْ لَيْسَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي : أَنَّ كَلَامَهُ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَرَادَ أَنْ أَنْوَاعَ شَبِهَ الْحَرْفِ غَيْرَ مَنْحَصِرَةٍ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ مَا ذَكَرَ مِنْهَا

---

(١ - ١) ساقط من (١) .

(٢) فِي (ب) يَرْجَعُ التَّأْوِيلُ .

(٣) فِي (١) كَاللَّامِ الْأَصْلِ .

تنبيهاً على ما لم يذكره ، فكأنَّ قال : إن أنواع الشَّبَهِ متعدِّدةٌ منها هذه ، ويُحتمل أن يُريدَ أن وجوهَ الشَّبَهِ وإن تعددت معاقدها هذه الأربعة ، فكل ما يذكر دونها فالإليه يرجع من جهة المعنى .

والوجهُ الأولُ : أسعد بلفظه من جهة إتيانه فيها بالكاف التشبيهية؛ لأنَّ المعهود في الكلام إذا قيل في التمثيل : مثل كذا ، أو كقولك : أو كذا أو نحو كذا ، أن تُريدَ التَّنْبِيهَ على أشياء لم تُذكر وإلا فقد كان الوجه أن يقول : في كذا وكذا ، ولا يقول : في مثل كذا .

فقوله : ( كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيُّ ... وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ .. وَكَافْتَقَارُ أَصْلًا ) تنبيهٌ على أشياء لم يذكرها ، والكاف هنا نظيرةٌ من جهة المعنى <sup>(١)</sup> لقوله في باب الابتداء - حين ذكر أوجهاً من الابتداء بالنكرة - : ( وَلْيُقَسِّمْ مَا لَمْ يُقَلِّ ) وأما الوجهُ الثاني : فهو - وإن كان مرجوحاً - محتملٌ في لفظه ، وتكونُ الكافُ داخلةً باعتبار تعدُّدِ المثلِ المذكورة ، لا باعتبار ما لم يذكره ، وقد يفعلُ مثل هذا المتأخرون . ألا ترى إلى قول ابن الحاجب <sup>(٢)</sup> في كتابه " الفقهي " : " الصَّامُ الْوَاجِبُ مع إدخال الكاف ، لأنَّ صِيَامَ التَّمَتُّعِ في الْحَجِّ وَصِيَامَ فِدْيَةِ الْأَذَى وَجَزَاءُ الصَّيْدِ دَاخِلٌ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْكَفَّارَاتِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ النَّاطِمُ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا .

فإن أراد الوجه الأولَ فلشَّبَهِ الحَرْفِ أنواعٌ أخر . منها : سقوطُ موجب

(١) ساقط من (أ) .

(٢) هو الإمام المشهور (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ) .

أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي النحوي ، الفقيه ت ٦٤٦ ، أخباره في ذيل الروضتين : ١٨٢ ، المذهب : ١٨٩ ، وغاية النهاية ٥٠٨/١ .

الإعرابِ قاله ابنُ أبي الرِّبيع <sup>(١)</sup> في بناءِ أسماءِ الأفعالِ ، لأنَّ الإعرابَ  
 إنما يكونُ في اللَّفْظِ أَمارةً على اعتِقَابِ المعانى الثلاثةِ التى هى الفاعليَّةُ  
 والمفعوليَّةُ والإضافةُ ، وهو المَوجبُ للإعرابِ ، كما أنَّ الحُرْفَ كذلك لا تقبلُ  
 معنىً من تلكِ المعانى فبُنيتَ لهذا الشَّبه ، ومثُلُ ذلكِ أسماءُ العدَدِ المُطلَّقةُ  
 لما كانت في حينِ العدِّ بها لا تَقَعُ فاعليَّةٌ ولا مفعوليَّةٌ لم تكن على الحدِّ  
 الذى تَسْتَوِجِبُ معه الإعرابُ فصارت كالأصواتِ فبُنيت ، وكذلك حُرُوفُ  
 التَّهَجِّي كالألفاظِ العدَدِ سوادُ ، وأسماءُ الأصواتِ داخلةٌ أيضاً هنا ، أمَّا ما  
 يُحكى به منها كَقَبٍ وطِخٍ فظاهراً ، وأمَّا ما يكون زَجْراً أو دُعاءً كَهَلَاً  
 وتَشْوُ فلائِها / لا مدلولُ لها من الفعلِ كما لأسماءِ الأفعالِ مدلولٌ من ٤٠ /  
 الفعل فكانت مثل قَبٍ وطِخٍ ونحو ذلك :

ومنها الوقوعُ موقعَ الحرفِ علَّلَ به بعضهم بناءَ " غَيْرُ " من قولهم : لَيْسَ  
 غَيْرُ ، فإنَّها عنده موضوعةٌ موضعَ " إِلَّا " فرجعت إلى شَبهِ الحُرْفِ ؛ لأنَّ  
 للواقعِ شَبْهاً بالموقعِ فى موضعه ، وأولى من هذا المثال فى الموضعِ ما  
 حُكِيَ فى أسماءِ الأصواتِ الحكائيَّةِ من قولهم : مِضٌّ فى حكايةِ صُويت ،  
 مُغْنٍ عن قولك " لا " ، ف ، " مِضٌّ " واقعة " لا " فقد يُقال إنها بُنيت لذلك .  
 ومنها الإبهام فى الأشياءِ كُلِّها فليس <sup>(٢)</sup> شَبْهُ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ  
 بالحُرُوفِ <sup>(٢)</sup> والدُّخولُ عليها علَّلَ به السَّيرافيُّ بناءَ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ

(١) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله العثماني الأموي القرشي الأشبيلي ، أخذ  
 عن أبي على الشلوبين وطبقته وتصدر للتدريس بسبته . ألف شرحاً للإيضاح كبيراً جداً  
 اسمه (الإيضاح) وشرحاً للجمل سماه (البسيط) والمُلخص فى ضبط القوانين النحوية  
 وغيرها . أخباره فى : بغية الوعاة : ١٢٥/٢ ، وغاية النهاية : ٤٨٤/١ . وراى ابن أبي  
 الربيع هذا فى شرح الإيضاح .

(٢-٢) فى (١) .

فإنَّهما مبهمان يَقَعان على كُلِّ شَيْءٍ من الحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ ، فهما داخلان على (كُلِّ شَيْءٍ) فَأَشْبَهَا<sup>(١)</sup> الحُرُوفُ ، لأنَّ الحروفَ أَعْرَاضُ تَعْتَرِضُ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا .

فإن قِيلَ : وكذلك لَفْظُ " شَيْءٍ " يَقَعُ على الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ، فليس شَبَهُ اسمِ الْإِشَارَةِ وَالضَّمِيرِ بِالْحُرُوفِ بِأُولَى<sup>(٢)</sup> من شَبَّهَهَا بلفظِ شَيْءٍ ، بل هذا الشَّبَهُ أُولَى لِأَنَّهُ شَبَهُ<sup>(٣)</sup> يَرُدُّ إِلَى الْأَصْلِ بِخِلَافِ شَبَّيْهِ ( الحُرُوفِ )<sup>(٤)</sup> .

فالجوابُ : أَنَّهُما ليسا كَشَيْءٍ فِي الْوُقُوعِ على الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ، لأنَّ شَيْئاً لَا زِمَ لِمَسْمَاهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِخِلَافِ اسمِ الْإِشَارَةِ وَالْكِنَايَةِ وَالْحُرُوفِ فَإِنَّهَا أَعْرَاضُ تَدْخُلُ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ، ومثَلُ ذَلِكَ عِنْدَ السِّيَرَا فِي أَيْضاً . حَيْثُ بُنِيَتْ لِإِبْهَامِهَا فِي الْجِهَاتِ السَّتِّ وَفِي كُلِّ مَكَانٍ ، فَتُبْهَتْ لِإِبْهَامِهَا بِإِذِ الْمُبْهَمَةِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي كُلِّهِ ، إِلَّا أَنَّ بِنَاءَهَا عِنْدَهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ كَمَا بَيَّنَّ فِي كِتَابِهِ .

ومنها قَلَّةُ التَّمَكُّنِ وَاللُّزُومُ فمَوْضِعٌ وَاحِدٌ ، عَلَّلَ بِهِ السِّيَرَا فِي<sup>(٥)</sup> بِنَاءِ الْآنَ يَرِيدُ عَدَمَ التَّصَرُّفِ الَّذِي فِيهَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، إِذْ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى آخِرِ الزَّمَانِ الْمَاضِي وَأَوَّلِ الزَّمَانِ الْآتِي ، وَهَذَا شَأْنُ الْحُرُوفِ ، لِأَنَّهُ لَا يَعْدُو مَوْضِعَهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ فَهُوَ لَا زِمَ لِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، فبُنِيَ الْآنَ لِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ " لَدُن " بُنِيَتْ لِلزُّومِهَا مَوْضِعاً وَاحِداً وَهِيَ تُعْطَى مَعْنَى عِنْدَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَعْرَبُوا " عِنْدَ " حَيْثُ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَأَوْقَعُوهَا عَلَى مَا بِحَضْرَتِكَ ، وَعَلَى مَا بَعْدَ عِنْدِكَ ، وَإِنْ كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَأَشْبَهَ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ أُولَى .

(٣) سَاقَطَ فِي (١) .

(٤) فِي الْأَصْلِ الْحَرْفُ .

(٥) رَأَى السِّيَرَا فِي الْإِنْصَافِ : ٥٢٣ .

أصلها الحاضر ، تقولُ عندى مالٌ ، وإن كان بخُراسان وأنتَ ببغداد ،  
وقد كان حقُّ "عند" البناء لولا ما لحقها من التصرف ، بخلاف "لدى"  
فإنها لا يتجاوز بها حضرة الشيء ، فلذلك بُنيت وعلل بهذا بعضهم بناءً  
قط ، وقد "بمعنى" "حسب" ؛ لأنهما لم يتمكنا فى الكلام تمكُن الأسماء ،  
ولم يستعملأ استعمالها فأشبهها ما وُضع كذلك من الكلم وهو الحرف .

ومنها شبه ما أشبه الحرف كفَعَالِ المعدولة فى غير الأمر ، فإنها  
أشبهت فَعَالٍ فى الأمر فى الوزن والتأنيث والعدل فبُنيت بناءً . ومنها  
الوقوع موقع ما أشبه الحرف كالمُنَادى المفرد ، لوقوعه موقع المضمر على  
قول من يُعلل بناءه بذلك ، وجه كون هذين النوعين من أنواع شبه  
الحرف أن يُقال : أمّا الأول : فلأن "فَعَالٍ" حينَ أشبهت ما أشبه الحرف  
صارت مشبهةً للحرف بواسطة / ، ومُشَبِّهٌ مُشَبِّهِ الشيءِ شبيهٌ للشيء . ٤١/

وأمّا الثانى : فلأن الوقوع موقع الشيء يُوجبُ للواقع شَبْهًا  
بالموقع موقعه ، فإذا كان الموقع موقعه الحرف فالواقع يُشبه الحرف  
: لأن مشبه المشبه مشبهه ، وردَّ هذا ابنُ عُصفُورٍ بأن قول القائل بُنيتُ  
لشَبِّهٍ مُشَبِّهِ الحرف إقرارٌ بأن البناء يكونُ لغيرِ مُشَبِّهِ الحرف ، وهو مُشَبِّهٌ  
ما أشبه الحرف .

والجوابُ : أنه راجعُ فى الحقيقة إلى نوعٍ من أنواع الشبِّه ، وإيضاً  
فالشبِّه يكونُ قريباً كالذى تقدَّم ، ويكونُ بعيداً وهذا من ذلك البعيد ،  
ويُعده لا يمتنع وجوب الحكم له ، فهذه أنواع من شبِّه الحرف وقَع التنبيةُ  
من الناظم عليها بالكاف ، على فرض أنه أراد الوجه الأول ، وإن أراد  
الوجه الثانى فيمكن ردُّ هذه الأنواع إلى ما ذكره . أمّا الأول فراجعُ



بالْحَقَقَةِ أو بالتأويل إلى النوع الثالث مما ذَكَرَهُ النَّاطِمُ . أمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِيهَا ، وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ فَرَاغَةُ إِلَيْهَا بِالشَّبْهِ ، فَمَا هُوَ مِنْهَا لِلدُّعَاءِ أَوْ لِلزَّجْرِ ظَاهِرُ الشَّبْهِ بِاسْمِ الْفِعْلِ ، وَمَاعِدَا ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْجَمِيعَ تَصْوِيتٌ أَوْ نَقُولُ : إِنَّهَا اجْتَمَعَتْ فِي كَوْنِهَا غَيْرُ مُتَأَثِّرَةٍ لِلْعَامِلِ ، إِذْ لَا تُسْتَعْمَلُ فَاعِلَةٌ وَلَا مَفْعُولَةٌ وَلَا مُضَافَةٌ ، فَحُكِمَ لَهَا بِالْبِنَاءِ كَهَذَا الشَّبْهِ ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ مُطْلَقِ الْحَمْلِ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا عَامَّةٌ وَفِي الْأَوَّلِ خَاصَّةٌ ، وَعَلَى هَذَا يَجْرَى الْحُكْمُ فِي أَسْمَاءِ الْعَدَدِ الْمُطْلَقَةِ ، وَفِي حُرُوفِ الْهَجَاءِ ، فَإِذَا سَقُوطُ مُوجِبِ الْإِعْرَابِ هُوَ مَعْنَى عَدَمِ التَّأَثُّرِ لِلْعَامِلِ ، غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبَ أَهْمَلَتْ هَا هُنَا جِزَاءَ الْعِلَّةِ وَلَمْ تَعْمَلْهُ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ عَلَى رَأْيِ النَّاطِمِ ، إِلَّا مَعَ النَّيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَرَّرَهُ وَلَوْ قِيلَ بِإِسْقَاطِ جُزْءِ النَّيَابَةِ وَإِعْمَالِ الْجُزْءِ الْآخِرِ لَصَحَّ وَاسْتَتَبَ . وَأَمَّا الثَّانِي فَسَاقِطُ الْإِعْتِبَارِ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ "غَيْرَ" فِي قَوْلِهِمْ : لَيْسَ غَيْرُ إِنَّمَا لِنِي لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ هُنَا فِي الْبِنَاءِ الْعَارِضِ وَإِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَضْمِينٌ لَغَيْرٍ مَعْنَى "إِلَّا" فَرَجَعَ إِلَى النَّوعِ الثَّانِي .

وَأَمَّا الثَّلَاثُ : فَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمُضْمِرَاتِ وَالْمُبْهَمَاتِ قَدْ تَقَدَّمَ دُخُولُهَا فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَكَذَلِكَ فِي الرَّابِعِ ، وَأَيْضاً فَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ كَذَلِكَ وَلَيْسَ بِمَبْنِيٍّ ، وَذَلِكَ "كُلُّ" وَ"بَعْضُ" وَنَحْوَهُمَا . أَلَا تَرَى أَنَّ مَدْلُولَهُمَا عَرَضٌ يُعْتَرِضُ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي "بَعْضُ" حَيْثُ وَافَقَتْ "مِنْ" التَّبَعِيضِيَّةِ فِي مَعْنَاهَا ، حَتَّى قَالَ لَنَا بَعْضُ شَيْوَخِنَا : لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا أَكَلْتُ مِنَ الرُّغِيفِ . وَقَوْلِنَا أَكَلْتُ بَعْضَ الرُّغِيفِ مِنَ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا الْأَحْكَامُ اللَّفْظِيَّةُ ، فَانْتِ تَرَى أَنَّ هَذَا السَّبَبَ غَيْرُ مُطَرَّدٍ ، فَبِحَقِّ مَا تَرَكَ ذَكَرَهُ النَّاطِمُ .

وأما الرابع : فإن قلة التمكن وإن كانت أصلاً في الحروف قد وجدت في الأسماء ، ولم يكن ذلك موجباً للبناء نحو قولك : جئت من عل ، وأشياء من هذا النمط ، ويكثر في الظروف ، فقلة التمكن إن سلمنا أنها تقتضى البناء ففي بعض / دون بعض . ألا أن نحو : صاد وقاف من ٤٢/ حروف الهجاء إذا جعل اسماً للسورة جاز فيه الإعراب والبناء ، وعلل البناء بقلة التمكن ، وإذا كان كذلك فما كان من العلل مطرداً في معلوماته أولى مما كان غير مطرد ، وقد وجدنا لبناء " الآن " علة مطردة غير ما ذكره السيرافي ، وهي تضمن معنى الحرف فعند الفارسي وابن جني أنها ضمنت معنى ألف ولام سوى التي ظهرت عليها ، وبها حصل تعريفها لا بالظاهرة ، فإنها زائدة حسب ما نص عليه الناظم في باب المعرف بالأداة ، وعند الزجاج أنها بُنيت لما فيها من معنى الإشارة ، فإذا لا يتعين ما قاله السيرافي في مذهب الناظم ، لإمكان قوله بما سواه ، وكذلك " قط " لا يتعين تعليل بنائها بقلة التمكن ، فإنها عند السيرافي اسم فعل نائب عن فعل الأمر في أول أحواله ، فمعنى : قطك درهمان ، بمعنى ليكنك<sup>(١)</sup> درهمان ، أو اكتف بدرهمين ، وكذلك " قد " بمعناها<sup>(٢)</sup> إذا قلت : قدك درهمان .

وأما الخامس والسادس : فقد ظهر رجوعها إلى ما ذكره ، ففعال المعدولة في غير الأمر راجعة في بنائها إلى بناء المعدولة في الأمر . والمنادى المفرد راجع إلى بناء المضممر . وإن قلت : إن المنادى بنى

(١) في (أ) ليكنك .

(٢) في (أ) معناها .

لَتَضُمَّهُ معنى حرف الخطاب زال هذا الشغب .

فإن قيل : إنما الكلام هنا في المبنى اللازم البناء بأصل الموضع والمنادى ليس كذلك . فالعذر في ذلك ما قاله بعضهم من أن المنادى وإن كان أصل وضعه على التمكن لما وجب له البناء من غير تخيير كان كغير المتمكن ، غير أنه شبيه بالمتمكن ، ولذلك بُنى على حركة ، وقد جَنَحَ <sup>(١)</sup> بنا الكلام في هذا الفصل ، لكن فيما لا بد منه لشرح كلام الناظم فلتنن عَنَانَهُ .

\* \* \*

ولما تكلم على أحد قسمي الاسم وهو المبنى وذكر أنواع موجب البناء فيها أخذ في تعريف القسم الثاني الذي هو قسم المعرب فقال :

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمًا

تعرض في هذين المزدوجين لمسالتين :

إحداهما : الإشارة إلى أن الاسم معربٌ بحق الأصل ، ليس أصله غير ذلك لخلوه من العلل الموجبة للبناء ، ولا شك أن السلامة من العلل هي الأصل فالإعراب هو الأصل من غير تخيير في ذلك ، وهو مذهب الجمهور وهو صحيح <sup>(٢)</sup> فإننا وجدنا باب المعربات من الأسماء أوسع باباً من المبنيات بكثير

(١) في (١) جمع .

(٢) هذه مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين بسطها الزجاجي في إيضاح علل النحو : ٧٧ - ٨٢ ، بسطاً شافياً ومثله فعل العكبري في التبيين مسألة رقم : (٨) وابن عصفور في شرح الجمل : ٢٣٠/٢ ، وذكرها ابن جنى في الخصائص : ٦٣/١ ، وابن الخشاب في المرتجل : ٢٤ ، وابن الأتباري في أسرار العربية : ٢٤ ولم يذكرها في الإنصاف .

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الكَثْرَةَ لها الأصالة ، فالإعرابُ إذاً هو الأصلُ ، وأيضاً حقيقة الاسمية إنما تظهر غالباً في الأسماءِ المُعَرَّبَةِ ، وأما الأسماءِ المبنية فليست بأسماءٍ حَقِيقَةً ، إلا القليل منها ، بل هي أشبه بالحروفِ منها بالأسماءِ ، وإنما قيل فيها أسماءٌ لوجودِ بعضِ أحكامِ الأسماءِ فيها .

وأما ابنُ خَرُوفٍ <sup>(١)</sup> فَقَرَّرَ أَنَّ الإعرابَ فرعٌ في الأسماءِ ، بمعنى أَنَّهُ أمرٌ طارئٌ علي الكلمةِ ، لأنَّ الكَلِمَ كُلَّهَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ أصلُها الوَقْفُ ، وهذا صحيحٌ وهو الأصلُ الأولُ ، وليس الكلامُ فيه ، وإنما الكلامُ / في الأمرِ / ٤٣ الطَّارِئِ بَعْدَ التَّرْكِيبِ ، من الإعرابِ أو البناءِ ، أيُّهُما الأصلُ في الأسماءِ؟ فقال يُمكن الأمران في الأسماءِ أن يكونَ أصلُها البناءُ ، ثُمَّ دَخَلَهَا الإعرابُ للمَعَانِي الطَّارِئَةِ عَلَيْهَا ، وما بُنِيَ منها بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ ، أو يكونَ أصلُها الإعرابُ ، لأنها لم تُجْعَلْ علاماتٌ للأشخاصِ والأجناسِ إِلَّا للإخبارِ عَنْهَا وتصرفها في الإسنادِ للمَعَانِي المحتوية عليها ، والمانعُ من إعرابها تَضَمُّنُهَا مَعَانِيَ الحُرُوفِ أو شَبَهُهَا بها أو خُرُوجُهَا عن أصلِها ونَظائِرِها ، ثُمَّ جَعَلَ الأَظْهَرَ القَوْلَ بأنَّ أصلُها الإعرابُ ، وهذا في الحَقِيقَةِ راجِعٌ إِلَى الوِفاقِ ، حيثُ رَجَّحَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ إِلَّا أَن في كلامِهِ نَظْراً قَتَأَمَلَهُ ، فليس موضعُ ذِكْرِهِ هذا المَوْضِعُ .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : حَصَرُهُ البِنَاءُ العَارِضُ للأسماءِ فيها أشبه الحرفِ لَأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلاً أَنَّ بِنَاءَ ما بُنِيَ لِأَجْلِ شَبهِ الحَرْفِ ، ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا أَنَّ

(١) قال في شرح الجمل له : ولذلك صيره النحويون في الفعل فرعاً .

المُعْرَبَ مَا سَلِمَ عَنْ شَبَهِ الْحَرْفِ ، فَاقْتَضَى أَنْ شَيْئاً مِنَ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ شَبَهِ  
 الْحَرْفِ لَا يُبْنَى لَهُ الْأَسْمَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ . أَلَا تَرَاهُ قَالَ : (١) وَأَمَّا الْفَتْحُ  
 وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ وَالْوَقْفُ فَلِلْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ الْمُضَارَعَةِ عَنْدهُمْ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ  
 وَلَا فِعْلٍ مِمَّا جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ غَيْرُ نَحْوِ : " سَوْفَ " وَ " قَدْ " . فَمُوجِبُ الْبِنَاءِ عَنْدهُ  
 شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ النَّاسِ فِي عِدِّ مُوجِبَاتِ الْبِنَاءِ ، فَالْمُحَقِّقُونَ  
 عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَاحِدٌ كَمَا ذَكَرَ النَّازِمُ ، وَإِيَّاهُ عَضَّدَ الشُّلُوبِيُّ حَتَّى حَمَلَ قَوْلَ  
 سَيَبَوِيهِ لَيْسَ غَيْرَ ، عَلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَالْمَعْنَى عَنْدهُ  
 أَنَّ عَلَّةَ الْبِنَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ تَمَكُّنِهَا ، أَيْ مُضَارَعَتِهَا لِلْعَدِيمِ التَّمَكُّنِ  
 مِنَ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ وَهُوَ الْحَرْفُ لَيْسَ غَيْرُ ، ثُمَّ تَأَوَّلَ مَا كَانَ غَيْرِهِ خَارِجاً عَنْ شَبَهِ  
 الْحَرْفِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّ وَجْهَيْنِ وَهُمَا شَبَهُ الْحَرْفِ وَتَضَمَّنْ مَعْنَاهُ كَالْفَارِسِيِّ (٢) وَابْنِ  
 جُنِّيٍّ وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ مِنْ أَنْوَاعِ شَبَهِ الْحَرْفِ ، إِذَا  
 لَيْسَ شَبَهُ الْحَرْفِ آتِياً عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَهَذَا غَيْرُ مُخَالَفٍ لِمَذْهَبِ  
 سَيَبَوِيهِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ فزَادَ خُرُوجَ الْأَسْمِ عَنْ أَصْلِهِ وَنَظَائِرَهُ ، ذَكَرَ  
 ذَلِكَ ابْنُ خَرُوفٍ وَنَبَّهَ بِهِ عَلَى بِنَاءِ " أَيْ " عِنْدَ سَيَبَوِيهِ إِذَا حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ مِنْ  
 صِلَتِهَا نَحْوِ : أَكْرَمَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ .

(١) الْكِتَابُ : ٢/١ .

(٢) رَأَى الْفَارِسِيَّ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٢٩/٢ ، وَشَرْحَ الْجَزُولِيَّةِ لِلْأَبْزِيِّ : ٥٥/١ .

ومنهم من عدَّ أربعةً أوجه كالسِّيرافي حيث قال <sup>(١)</sup> : البناءُ فى الأسماءِ إمَّا لمُشابهةِ الحُرُوفِ ، أو للتعلُّقِ بها ، أو لوقُوعِ المَبْنى موقِعَ فعلٍ مَبْنى ، أو لخُرُوجهِ عَمَّا عَلَيْهِ نَظائره . ولعلَّه يريد بالتعلُّق بالحروف تَضَمُّنُها لمَعانيها أو الإبهام فى الأشياء وقد تقدَّم ذلك .

ومنهم مَنْ عدَّ خمسةً أوجهٍ كالجزولِيَّ <sup>(٢)</sup> ، وهى شَبَهُ الحَرْفِ وتَضَمُّنُ معناه والوقوع موقِعِ المبنى ، ومُضَارَعَةُ ما وَقَعَ موقِعِ المَبْنى ، والإضافة إلى المبنى وقد عدَّت أكثر من ذلك حتَّى إن بعض تلاميذ شيخنا الأستاذ أبى عبد الله الفخَّار - رحمة الله عليه - رَفَعَهَا إلى اثنين وعشرين وجهاً ، لكنَّها إذا ضُبُطت ترجع إلى أقل من ذلك . وحاصل ما زادوه على ما ارتضاه النَّاظِم ثمانيةً أوجه : الوقوع موقِعِ الفعل المبنى ومضارعتة / ٤٤/ وكثرة موانع الصرْف والإضافة إلى مَبْنى ، والتَّركيب ، والقَطْع عن الإضافة ، والخُرُوج عن النُّظائر ( وكثرة الاستعمال ) <sup>(٣)</sup> .

فأمَّا الأوَّلُ : فَعَنَوْا به أسماء الأفعال ، وقد تقدَّم أنَّ الوقوع موقِعِ الشَّيْءِ يُوجب للواقع شَبَهًا بالموقوع موقعه ، وإذا كان كذلك فَشَبَهُ الفعل لا يوجب أكثر من مَنَعِ الصَّرْف ، أمَّا أن يوجب البناء فلا ، وإنَّما الذى

(١) وعبارته فى شرح الكتاب : ٤٧/٨ .

أبو سعيد اعلم أنَّ الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها عن أن يكون لمُشابهة الحروف ومضارعتها ، أو للتعلُّق بها وملابستها أو لوقوع المبنى موقِعِ فعل مَبْنى أو لخروجها عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله .

(٢) الجزولية : ورقة : (٥) نسخة جامعة القاهرة .

(٣) فى (س) . وتلقت فى هامش الأصل .

يوجب البناء مضارعة ما لا يكون إلا مبنياً ، وهو الحرف بخلاف الفعل فإنه قد يكون معرباً ، ومما يدل على أن مضارعة الاسم للفعل بوقوعه موقعه لا يوجب بناء أن مضارعة له قد تكون بتضمنه معناه ، وهو معنى وقوعه موقعه وشبهه به في اللفظ ، فإن كان وقوعه موقع الفعل المبنى يوجب البناء فليكن شبهه به في اللفظ موجباً للبناء أيضاً ، كما إذا سميت رجلاً بالفعل الماضي نحو : انفعل وافتعل وفعل وفعل وما أشبه ذلك ، إذ لا فرق بين الشبه بالمبنى (١) والوقوع موقعه في إيجاب البناء ، كما لم يكن بينهما فرق بالنسبة إلى الحرف ، لكن العرب إنما يوجب شبه الفعل عندها منع الصرف فقط ، ولا يوجب بناء البتة فذلك وقوعه موقعه لا يوجب بناء ، وأيضاً قد وجدنا الأسماء تقع موقع الفعل المبنى ، ولا يوجب ذلك بناء ، وذلك اسم الفاعل إذا كان صلة للألف واللام فإنه إنما عمل هنالك وإن كان بمعنى الماضي لوقوعه موقعه ، فكما عمل لوقوعه موقعه كذلك ينبغي أن يبنى ، لكن العرب لم تفعل ذلك ، فدل على أن الوقوع موقع الفعل المبنى لا يوجب بناء البتة ، بهذا المعنى استدلل الشكويين على عدم صحة ما ذهب إليه السيرافي وغيره . وأما المضارعة لما وقع موقع المبنى فذلك في : جعار وسفار ، حيث أشبه نزال ، وهذا الشبه يقول به الناطم على طريقته في نزال ، لأن مشبه المشبه مشبه كما تقدم وأما كثرة موانع الصرف فهو مذهب المبرد في جعار ونحوها قال : بنيت لأنها معرفة مؤنثة لا تنصرف فزادها العدل ثقلاً . وليس بعد منع الصرف إلا البناء ورد (٢) عليه السيرافي

(١) في (١) بالمعنى .

(٢) في (١) ورده .

بأنَّ صَحراءَ إِذا سَمَّينا بها مُؤنَّثًا لم تُبْنَ اتفاقاً وكذلك مَساجِدُ مُسَمَّى به المؤنَّث ، ولا يَزاد فيها على مَنعِ الصَّرف ، لأنَّ كَثْرَةَ مَوانِعِ الصَّرفِ إِنَّمَا هِيَ كَثْرَةُ وَجُوهِ شَبَّهِ الفِعْلِ ، وشَبَّهُ الفِعْلُ لا يُوجبُ البِناءَ فَعَلَى هذا كُلُّ ما استدلُّ به على بَطْلانِ الوَجهِ الأوَّلِ ، به يستدلُّ على بطلانِ هذا الثالث .

وأما الإضافةُ إلى المَبْنى فَخارجَةٌ عَمَّا نَحْنُ بِسَبيلِهِ ، لأنَّها لا تُوجبُ بِناءً لِطُرُونِها بعدَ التَّركيبِ ، وكَلَامُنَا في المَبْنى بِحقِّ الأَصْلِ ، وإنَّمَا الإضافةُ إلى المَبْنى - إنْ ثَبَتَتْ علَّةٌ تُجوزُ البِناءَ لا تُوجبُهُ ، وإيضاً فالبناءُ معها لِشَبهِ الحَرفِ على ما سيذكرُ في مواضِعِهِ إنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup> . ومثالُهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ<sup>(٢)</sup> :

عَلَى حَيْنَ عَاتَبْتَ المَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

وكذلك التَّركيبُ نحو : لا رَجُلَ ، وخَمْسَةَ عَشَرَ ، والقَطْعُ عن الإضافةِ نحو : لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ<sup>(٣)</sup> . وأما الخُرُوجُ عن النُّظائِرِ ، وذلك في "أَي" فهو في الحَقِيقَةِ رجوعٌ إلى الأَصْلِ مِنَ البِناءِ ، لأنَّ أَصْلَ<sup>(٤)</sup> "أَي" أنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً كَسائِرِ ما تَكُونُ بِمعناه من المَوْصولاتِ / أو / ٤٥

(١) ساقط من (ب) .

(٢) البيت بتمامه :

على حين عاتبت المشيب على الصبا      وقتت ألما أصبغ والشيب وازع

ديوان النابغة الذبياني : ٣٢ .

(٣) سورة الروم : آية : ٤ .

(٤) ساقط من (أ) .



أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ، إِلَّا أَنَّهَا أُعْرِبَتْ لِتَمَكَّنْهَا بِالْإِضَافَةِ ، فَلَمَّا حَذَفَ الْمُبْتَدَأُ مِنْ صِلَتِهَا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً <sup>(١)</sup> وَصَارَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ كَالْعَوَاضِ مِنْهُ تَوَهَّمُوا زَوَالَ الْإِضَافَةِ مِنْهَا ، فَصَيَّرُوهَا <sup>(٢)</sup> إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَخَرَّجُوهَا عَنْ نَظَائِرِهَا ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهَا انْفَرَدَتْ بِحَسَنِ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ صِلَتِهَا إِذَا كَانَ هُوَ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَيْهَا دُونَ سَائِرِ الْمَوْصُولَاتِ حَيْثُ قُبِحَ ذَلِكَ فِيهَا ، وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ هَذَا الْوَجْهَ بِنَاءٌ " حَيْثُ " لِانْفِرَادِهَا دُونَ سَائِرِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ لَزُومًا ، فَشَبَّهَ الْحَرْفَ أَوْلَى أَنْ يُعْلَلَ بِهِ بِنَاؤُهَا ، كَمَا سَتَأْتِي فِي هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَيْضًا فَهَذَا الْوَجْهَ مِمَّا يَكُونُ الْبِنَاءُ مَعَهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ .

أَمَّا فِي " أَيْ " فَعَلَى رَأْيِ سَيَبَوِيهِ <sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهِ ، وَأَمَّا فِي " حَيْثُ " فَعَلَى رَأْيِ السَّيْرَافِيِّ ، فَاَنْظُرْ فِيهِ فِي بَابِ الْمَجَارِيِّ مِنْ " شَرْحِ الْكِتَابِ " <sup>(٤)</sup> وَأَمَّا كَثْرَةُ الْاسْتِعْمَالِ وَذَلِكَ فِي " لَهَى أَبُوكَ " عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، فَلَمْ يَعْتَبِرْهَا الْمُؤَلِّفُ عِلَّةَ بِنَاءٍ ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ إِلَّا التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ كَلَمْ يَكْ ، وَلَمْ أَبْل ، وَأَيْشٍ ، وَيَا بَنَ أُمَّ ، أَوْ بِتَغْيِيرِ الْحَرَكَاتِ نَحْوُ : يَا زَيْدَ بَنَ عَمْرٍو وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلَمْ نَرِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بُنِيَ لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، فَكَذَلِكَ « لَهَى أَبُوكَ » ، فَهَمْ وَإِنْ غَيَّرُوهُ - وَكَانَ أَصْلُهُ : اللَّهُ أَبُوكَ - لَمْ يَبْنُوهُ لِمَا ذَكَرَهُ بَلْ لِأَمْرِ آخَرٍ وَأَوْلَى مِنْ

(١) الواو ساقطة من (أ) .

(٢) ذكر في هامش الأصل قراءة " فربوها " في مسند أخرى .

(٣) الكتاب : ٣٩٩/١ .

(٤) شرح السيرافي : ٢٢٧/٣ .

ذلك ما قلّه المؤلّف من أنّه ضُمِّنَ معنى التّعجّب الذي كان حقّه أن يُوضع له حرفٌ ، فإذا تَقَرَّرَ هذا لم يَسْتَقِرَّ من هذه الأوجه المتقدمة سبباً للبناء في الأسماء إلا الحَرْفَ ، وهو ما أراد الناظم - رحمه الله - تَقْرِيره .

وقوله : ( من شَبَّه الحَرْفَ ) أراد به الشَّبَه في أي نوع كان من تلك الأنواع التي ذَكَرَهَا ، وهذا إن قلنا : إنه قَصَدَ حَصَرَ الشَّبَه في تلك الأربعة أو الشَّبَه العامّ فيما ذَكَرَ . وفيما لم يَذْكُرْ مما تَقَدَّمَ لنا ذَكَرَهُ في شرح كلامه ، أو لم يَتَقَدَّمْ فيه ذَكَرَ ، وهذا إن قلنا أنّه <sup>(١)</sup> قَصَدَ بآتيانه بالأنواع الأربعة قَصَدَ التَّمثِيلَ لا الحَصْرَ ، ومثّل ما سَلِمَ من شَبَّه الحَرْفَ بمثالين ، وهما أرض ومعناه بَيْنٌ ، وَسَمًا وأصله سَمَاءٌ - بِالْمَدِّ - من السُّمُو وهو الارتفاع ، لكن قَصَرَهُ للشَّعْرَ ، ووقع في نُسْخٍ مَضْبُوطاً بِضَمِّ السَّيْنِ على وَزْنِ هُدًى وَتَقَى ، وعليه شَرَحَ ابن الناظم <sup>(٢)</sup> وهى لُغَةٌ في الاسم ، إذ فيه خَمْسُ لُغَاتٍ : اسم وأسم - بكسر الهمزة وضمّها - وسِمٍ وسُم - بكسر السين وضمٌّ مع النُقْصِ - وهذه هى اللغات المشهورة في النُّقْلَ ، واللغة الخَامِسَةُ هى <sup>(٣)</sup> التى فى كَلَامِ النَّاظِمِ نُقِلَتْ عن ابنِ الأعرابى ، وذكرها ابن السّيد ، وهى غَرِيبَةٌ ، واستشهد عليها بما أنشدهُ الفَارِسِيُّ عن أبى زَيْدٍ <sup>(٤)</sup> :

(١) ساقط من (١) .

(٢) شرح ابن الناظم .

(٣) في (أ) هذه .

(٤) أنشدها أبو زيد في النوادر : ٤٦٢ كما أنشدهما ابن جني في المنصف : ٦٠:١ ، والبغدادي في

شرح شواهد الشافعية : ١٧٧/١ .

فَدَعُ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَاقْصِدْ بِمَدْحَةٍ لْخَيْرِ مَعْدُ كُلِّهَا حَيْثُ انْتَمَى  
لْأَعْظَمِهَا قَدْرًا وَأَكْرَمِهَا أَبًا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعْلَنَهَا<sup>(١)</sup> سُمًّا  
وَمَا أَنشَدَهُ الزَّجَاجُ وَغَيْرُهُ مِنْ قَوْلِ الْآخِرِ<sup>(٢)</sup> :

اللَّهُ أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا      أَتْرَكَ اللَّهَ بِهِ إِيثَارَكَا

وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ<sup>(٣)</sup> عَلَى إِبْتِاتِ هَذِهِ اللَّغَةِ ، لِأَنَّ سُمًّا فِي / ٤٦/  
الْمَوْضِعَيْنِ مَنْصُوبٌ ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْآلِفُ أَلْفَ التَّنْوِينِ كَيْدٍ وَدَمٍ ،  
إِذَا قُلْتَ رَأَيْتُ يَدًا وَدَمًا ، وَإِنَّمَا أَتَى الْفَارِسِيُّ بِالشَّاهِدِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ  
سُمًّا مَنْقُوصٌ ، وَكَذَلِكَ الزَّجَاجُ وَالْجَوْهَرِيُّ فِي الشَّاهِدِ الثَّانِي ، وَفَسَّرَ  
الْقَالِي سُمًّا عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى فَقَالَ : سُمًّا الرَّجُلِ : بُعْدُ ذَهَابِ اسْمِهِ ،  
فَلَمْ يَجْعَلْهُ مُرَادِفًا لِلْإِسْمِ وَأَرَادَ بِبُعْدِ ذَهَابِ الْإِسْمِ انْتِشَارَ ذِكْرِهِ فِي  
الْأَقْطَارِ وَطَيْرَانِهِ كُلِّ مَطَارٍ . وَاتَى بِمِثَالَيْنِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ  
لِيُعْلِمَ أَنَّ الْإِسْمَ الْمَعْرَبَ مِنْهُ مَا يَظْهَرُ فِي آخِرِهِ الْإِعْرَابُ كَأَرْضٍ ، وَمِنْهُ مَا  
يُقَدَّرُ<sup>(٤)</sup> فِي آخِرِهِ كَسُمًّا ، فَإِنَّ جَمِيعَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ يَقْدَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ كُلُّهُ ،  
فَأَتَى بِمِثَالٍ مِنْهُ لثَلَايِتِهِ الْمُبْتَدِئِ أَنَّ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ لَيْسَ بِمَعْرَبٍ لِعَدَمِ  
ظُهُورِ الْإِعْرَابِ فِيهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُشِيرُ إِلَى صِحَّةِ مَا ثَبَّتَ فِي النَّسَخِ  
مَنْ ضَمَّ سَيْنَ سُمًّا ، إِذْ لَوْ أَتَى بِسَمَا الْمَمْدُودِ لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ الْمَعْنَى  
بِالْمِثَالَيْنِ لِاسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ الْمِثَالُ الثَّانِي لَغَيْرِ مَعْنَى زَائِدٍ لِأَنَّهُ قَلَّمَا يَفْعُلُ  
ذَلِكَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الضُّبُطُ - بَفَتْحِ السَّيْنِ - عَلَى مَا يَقَعُ فِي بَعْضِ

(١) فِي الْأَصْلِ : أَغْلَبَهَا .

(٢) هُوَ أَبُو خَالِدٍ الْفَنَانِيُّ كَذَا قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ : ١٥٤/٨ وَهَذَا فِي الصَّحَاحِ  
وَاللِّسَانِ : سُمُوً وَإِنْصَافٌ : ١٥/٨ ، وَالتَّصْرِيعُ : ٥٤/٨

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) فِي (١) يَظْهَرُ .

النُّسخ ، ويكون المِثالان لمعنى واحدٍ أو يكون كالضمِّ فى القصد ، لأن سَمَاءَ  
 الممدود لما قُصِرَ للشعر صارَ من قبيلِ المقصورات كفتى ورحى (١) . ألا ترى  
 أنك تكتبه بالياءِ إن كان من ثَوَاتِ الياءِ نحو : قَضَى مقصورٌ قضاءً ، فهو  
 إذا كسماً المضموم السَّين فى إعطاء المعنى المقصود .  
 ثُمَّ قَالَ (١) :

\* \* \*

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضَى بِنْيَا      وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا  
 مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مَبَاشِرٍ وَمِنْ      نُونٍ إِنْ نَاثٍ كَثِيرٍ عَنْ مَنْ قَتَلْنِ

لما فرغ من بيان قِسمَةِ الاسمِ إلى المُعَرَّبِ والمَبْنِىِّ أَخَذَ فى بَيَانِ ما  
 للفعلِ من ذلك ، ثم ما للحرفِ فَقَسَمَ الفِعْلَ أيضاً إلى المُعَرَّبِ والمَبْنِىِّ ، فأما  
 المبنى منه فَصِيغَةُ الأَمْرِ وَصِيغَةُ المَاضِى ، وذلك قوله : ( وفعلُ أَمْرٍ ومُضَى  
 بُنْيَا ) وألف بُنْيَا أَلْفُ تَنْثِيَةٍ ، وهو ضَمِيرٌ عائدٌ على الفِعلَيْنِ : فعلِ الأَمْرِ وفعلِ  
 المَاضِى وتقديره : وفعلُ أَمْرٍ وفعلُ مُضَى بُنْيَا . وفعلُ المُضَى هو الفِعْلُ  
 المَاضِى وأُضَافَهُ إلى المُضَى لَأَنَّهُ من صِفَتِهِ ، فَمِثَالُ ( فِعْلٍ ) (٢) الأَمْرِ : قُمْ  
 واضربْ وكلْ واشربْ ومِثَالُ الفعلِ المَاضِى : قَامَ وضَرَبَ واقتَدَرَ واستَكْبَرَ وما  
 أشبه ذلك ، فهذان مَبْنِيانِ حَتْمًا كما ذَكَرَ ، لا إعرابَ يدخلهما البَتَّةُ ؛ وإنما  
 بُنْيَا لِفَقْدِ العِلَّةِ المُوجِبَةِ للإعرابِ فيهما ، وذلك التَّفَرُّقَةُ بين المعانى الحَادِثَةِ بعدَ  
 التَّرَكِيبِ وهى الَّتِى إِذَا اِخْتَلَفَتْ على الكلمةِ لم يَتَبَيَّنْ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ إِلا  
 بالإعرابِ كالفَاعِلِيَّةِ والمَفْعُولِيَّةِ والإِضَافَةِ فى الأَسْمَاءِ ، فلما كانا كذلك لم يكن  
 لدخولِ الإعرابِ فيهما معنى فَبُنْيَا لِذَلِكَ (٣) ، وما ذَهَبَ إليه فى الأمرِ هو مذهبُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) .

(٣) فى الأصل كذلك .

البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه مُعَرَّبٌ مجزومٌ <sup>(١)</sup> . وأصلُ ارم واخشَ واغز <sup>(٢)</sup> عندهم لِتَرَمَ وَلِتَغَزُ وَلِتَخَشَ ، فليس أصلُ بناءٍ ، وإنما هو محذوفٌ من المضارع ، والمضارع معربٌ . وأدُلُّ دليلٍ عندهم على ذلك حذفُ آخره وجريانه في ذلك على المضارع ، والظاهر/مذهبُ ٤٧/ البصريين <sup>(٣)</sup> من كونه مَبْنِيًّا .

وأصلُ بَنَائِهِ <sup>(٤)</sup> لوجهين :

أحدهما : أن ما زَعَمُوا من الحذفِ دعوى .

والآخر : أن طريقَ الحذفِ أن يكونَ للتخفيفِ ، وإذا كان كذلك ، فلو أرادوا التخفيفَ لَحَذَفُوا اللَّامَ وَبَقِيَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ ، فَحَذَفُوهُمْ لَهُ وَإِتْيَانُهُمْ بِالْهَمْزَةِ بَعِيدٌ عَنْ مَقْصَدِ التَّخْفِيفِ ، وأيضاً حذفُ الجازمِ وإبقاءُ عَمَلِهِ مَحْذُورٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْجَارِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُهُ .

وأما حَذَفُ الْآخِرِ : فَإِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ كَمَا اطَّردَ فِي الْأَمْرِ وَأَشْبَهَ الْمَجْزُومِ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي السُّكُونِ ، وَحَرَكَاتِ الْفِعْلِ وَسُكُونِهِ حُكْمٌ لَهُ بِحُكْمِهِ فَحَذَفَ آخِرُهُ الْمَعْتَلُّ ، كَمَا حُكِمَ لِلْمَبْنِيِّ فِي النَّدَاءِ وَفِي بَابِ " لَا " بِحُكْمِ الْمُعَرَّبِ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٥)</sup> .

وأما الْمُعَرَّبُ مِنْهَا فَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : ( وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا ) أَيْ : فِعْلاً مُضَارِعًا ، يُرِيدُ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوهُ مَعَامِلَةَ أَخَوِيهِ

(١) الإنصاف : ٥٢٤/١ المسألة رقم : (٧٢) .

(٢) في (١) واعز واخش .

(٣) في (١) الناظم .

(٤) في (١) بنا .

(٥) ساقط من (١) .

فَيَبَيِّنُونَهُ بَلْ أَعْرَبُوهُ كَمَا أَعْرَبُوا الْاسْمَ ، وَضَمِيرُ أَعْرَبُوا عَائِدٌ عَلَى الْعَرَبِ ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يُفَسِّرُهُ السِّيَاقُ ، إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لِلْعَرَبِ ذِكْرٌ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا الْعِلْمُ تَقْرِيرًا لِكَلَامِهِمْ صَارَ ذَلِكَ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ الْمَقْصُودُونَ بِالضَّمِيرِ ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (١) ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ، وَالْمُضَارِعُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمُضَارَعَةِ وَهِيَ الْمُشَابَهَةُ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُضَارِعًا لِمُضَارَعَتِهِ الْاسْمَ ، أَيْ مُشَابَهَتِهِ ، وَهَذِهِ الْمُضَارَعَةُ هِيَ الَّتِي أَوْجِبَتْ الْإِعْرَابَ فِيهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ (٢) مُوجِبٌ لَهُ كَمَا كَانَ فِي الْاسْمِ مُوجِبٌ ، بَلْ هُوَ فِي ذَلِكَ كَأَخُوهِ الْأَمْرِ وَالْمَاضِي ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ مِنْ شَأْنِهِمْ مُرَاعَاةَ الشَّبَهِ ، فَيُعَامِلُونَ الْمُشَبَّهَ مُعَامَلَةً مَا شَبَّهَ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَلَمَّا كَانَ الْمُضَارِعُ شَبِيهًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، لِجَرَيَانِهِ عَلَيْهِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَعَدَدِ الْحُرُوفِ مطلقاً ، وَفِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ شَابَهَهُ أَيْضاً لِجَرَيَانِهِ مَعَهُ فِي تَعْيِينِ الْحُرُوفِ الْأُصُولِ وَالزَّوَائِدِ ، وَتَعْيِينِ مُحَالِّهَا مَا عَادَ الزِّيَادَةُ الْأُولَى ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْتِي بِمَعْنَى الْحَالِ وَبِمَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ أَعْرَبَ بِالْحَمَلِ عَلَيْهِ ، كَمَا عَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ بِالْحَمَلِ عَلَى الْمُضَارِعِ ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي تَعْلِيلِ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ مِنْ شَيْوَخِنَا وَمَا رَأَيْتُهُ مِمَّا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ ، وَإِيَّاهُ كَانَ يَعْتمِدُ شَيْخُنَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنِيُّ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - . وَلِلْبَصْرِيِّينَ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الشَّبَهِ أَوْجَهُ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِيرَادِهَا . وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ النَّاطِمِ : ( وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً ) لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَصَالَةِ الْإِعْرَابِ فِي الْمُضَارِعِ وَلَا عَلَى فَرْعِيَّتِهِ فِيهِ ، بَلْ قَالَ : ( وَأَعْرَبُوا ) كَمَا قَالَ فِي الْأَمْرِ وَالْمَاضِي " بَنِيَا " أَيْ بَنَتَهُمَا

(١) سورة ص : آية : ٢٢ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) هو المعروف بـ " الشريف الغرناطي " انظر ثبت شيوخه .

العَرَبُ ، فَتَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ بَعْدُ ، وَلِأَنَّهَا  
غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ وَلَا يَتَبَيَّنُ عَلَيْهَا فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فَائِدَةٌ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ  
الْبَصْرَتَيْنِ <sup>(١)</sup> فِيهَا ، فَأَهْلُ الْبَصْرَةِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي  
الْمُضَارِعِ فَرْعٌ دَخَلَهُ بِالشَّبهِ الْمُنْبِئِ عَلَيْهِ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ ذَهَبُوا <sup>(٢)</sup> إِلَى ٤٨ /  
أَنَّهُ أَصْلٌ فِيهِ ،

وَالسَّبَبُ فِي دُخُولِهِ فِيهِ كَالسَّبَبِ فِي دُخُولِهِ فِي الْأِسْمِ مِنَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ  
الْمَعَانِي الْحَادِثَةِ بَعْدَ التَّرْكِيبِ ، فَكَمَا أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي الْأِسْمِ لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ  
الْفَاعِلِيَةِ وَالْمَفْعُولِيَةِ وَالْإِضَافَةِ فِي قَوْلِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ إِذَا نَفِيتَ ، وَمَا  
أَحْسَنَ زَيْدٌ ! إِذَا تَعَجَّبْتَ ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدٌ <sup>(٣)</sup> ؟ ، إِذَا اسْتَفْهَمْتَ ،  
كَذَلِكَ هُوَ فِي الْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ . لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ  
النَّهْيِ عَنِ الْفَعْلَيْنِ مُطْلَقاً وَبَيْنَ النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ ، وَبَيْنَ الْاسْتِثْنَاءِ  
وَالْتَّخْيِيرِ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي وَالنَّهْيِ عَنِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ حُمِلَ فِي الْبَاقِيَيْنِ مَا لَا  
يَفْتَقِرُ إِلَى التَّفْرِقَةِ عَلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا ، وَمِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ الْأَخِيرِ اسْتَنْبَطَ  
الْمَوْلَفُ مَذْهَباً ثَالِثاً هُوَ أَوْضَعُ الْمَذَاهِبِ ، فَلَمْ نَطَوِّلْ بذكره ، ثُمَّ شَرَطَ فِي  
إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ شَرْطاً فَقَالَ : ( إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ .. إِلَى آخِرِهِ )  
يُقَالُ : عَرِيَّ الرَّجُلُ مِنْ ثِيَابِهِ يَعْرَى عَرِيَّةً وَعَرَوَةً ، إِذَا تَجَرَّدَ مِنْهَا فَهُوَ عَارٍ  
وَعُرْيَانٌ ، وَالْمَرْأَةُ عُرْيَانَةٌ ، هَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مجازاً

(١) يقصد البصرة والكوفة ، كذا ذكر الإمام اللغوي عبدالواحد بن علي أبو الطيب في كتابه  
المنثني : ١٢ ، وأنشد :

فقرى العراق مسير يوم واحد والبصرتان وواسط تكمله

وهذه المسألة لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف .

(٢) في (١) قد ذهبوا .

(٣) في (١) زيداً .

كهذا المَوْضِع ، وَيَعْنَى أَنْ إِعْرَابَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَتِهِ مِنْ لِحَاقِ  
نُونَيْنِ، إِحْدَاهُمَا : نُونُ التَّوَكُّيدِ الْمُبَاشِرَةِ ، وَنُونُ التَّوَكُّيدِ عَلَى وَجْهَيْنِ : خَفِيفَةٌ  
وَتَقْبِيلَةٌ وَكِلْتَاهُمَا مُرَادَةٌ ، وَلِذَاكَ أُطْلِقَ وَلَمْ يُقَيَّدَ بِوَاحِدَةٍ نُونٌ أُخْرَى ، فَالْخَفِيفَةُ نَحْوُ  
قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ لَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ، وَلَيْكُونَا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ (٢) ،  
وَالثَّقِيلَةُ : نَحْوُ قَوْلِهِ (٣) : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ .  
وَالْمُبَاشِرُ : وَصِفُ لِلنُّونِ عَلَى اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ ، وَلَوْ اعْتَبَرَ التَّائِيثُ فِيهِ لَقَالَ  
مُبَاشِرَةٌ ، وَالْحُرُوفُ كُلُّهَا تَذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَفْظٌ وَأَنَّهُ كَلِمَةٌ وَأُنْشِدَ سِيَوِيهِ  
عَلَى التَّذْكِيرِ (٤) :

كَافًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا

وَأُنْشِدَ عَلَى التَّائِيثِ (٥) :

كَمَا يَبْنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيمُهَا

وَأَمَّا قَيْدُ النُّونِ بِالْمُبَاشِرَةِ وَهِيَ الْمَلَامَسَةُ وَالْمُلَاصَقَةُ مِنْ غَيْرِ حَاطِلٍ لِأَنَّ  
نُونَ التَّوَكُّيدِ تَارَةً تَكُونُ مُبَاشِرَةً لِلْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا كَالْمَثَلِ  
الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَتَارَةً تَكُونُ غَيْرَ مُبَاشِرَةٍ ؛ إِمَّا حَقِيقَةً كَالشَّدِيدَةِ مَعَ أَلِفِ الْاِثْنَيْنِ إِذَا

(١) سورة الطق : آية : ١٥ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٣٢ .

(٣) سورة العنكبوت : آية : ٣ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣١ ، لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الجمل : ٢٨٦ وانظر : المخصص : ١٧ / ٤٩ ،  
وشرح ابن يعيش : ٢٩ / ٦ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣١ ، والبيت بمتامه :

أشاقك آيات أبان قديمها      كما يَبْنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيمُهَا

وهو للراعى النميرى واسمه عبيد بن حسين شاعر أموى مشهور والبيت فى : ٢٥٨

وانظر : المقتضب : ١ / ٢٣٧ ، والجمل : ٢٨٦ ، وشرح ابن يعيش : ٢٩ / ٦ .



لَحِقَتْ الْفِعْلَ نحو : هل تَضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ ؟ ، وإما حُكْمًا كما إذا لَحِقَ  
 الفعلَ وأَوْ جَمَاعَةً أَوْ يَاءً واحدةً مُخَاطَبَةً نحو : هَلْ تَضْرِبُ يَا زَيْدُونُ ؟  
 وهل تَضْرِبِينَ يَا هِنْدُ ؟ فَإِنَّ النُّونَ وإنْ بَاشَرَتِ الْفِعْلَ لَفْظًا ، هِيَ غَيْرُ  
 مُبَاشِرَةٍ حُكْمًا إِذَا أَصْلَهُ هَلْ تَضْرِبُونَ وهل تَضْرِبِينَ ؟ لَكِنْ حُذِفَ حَرْفُ  
 الْعَلَّةِ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ وَبَقِيَتِ الضَّمَّةُ دَالَّةً عَلَى الْوَاوِ الْمَحذُوفَةِ ، وَالْكَسْرَةُ  
 دَالَّةٌ عَلَى الْيَاءِ ، كَذَلِكَ فَالْفَاصِلُ هُنَا فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ .

فَأَمَّا الْمُبَاشِرَةُ : فَهِيَ الَّتِي تَحْرُزُ مِنْهَا ، وَإِنَّ الْمُضَارِعَ إِنَّمَا يُعْرَبُ إِذَا  
 سَلِمَ مِنْهَا ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُبَاشِرَةِ : فَلَمْ يَتَحَرَّزْ مِنْهَا ، لِأَنَّهُ لِحَاقِهَا عِنْدَهُ وَعَدَمُ  
 لِحَاقِهَا سِوَاهُ ، فَالْمُضَارِعُ إِذَا لَحِقَتْهُ مَعْرَبٌ كَمَا لَوْ لَمْ تَلْحَقْهُ .

فَإِذَا قُلْتَ : هل تَضْرِبَانِ؟ وهل تَضْرِبُ وهل تَضْرِبِينَ ؟ فَهِيَ مَعْرِيَاتٌ ،  
 كَمَا إِذَا قُلْتَ : هل تَضْرِبَانِ ، وهل تَضْرِبُونَ<sup>(١)</sup> ، وهل تَضْرِبِينَ ؟ إِلَّا أَنْ  
 عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ وَهِيَ النُّونُ / حَذَفَتْ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ ٤٩/  
 الَّذِي ذَهَبَ

إِلَيْهِ هُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْفِعْلِ  
 الْمُضَارِعِ إِذَا لَحِقَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ ، هَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْبِنَاءِ أَمْ  
 يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ مُطْلَقًا ، وَلَا تَأْتِيرُ لِلنُّونِ  
 التَّوَكِيدِيَّةِ فِيهِ ، لَكِنْ يَصِيرُ الْإِعْرَابُ فِيهِ مُقَدَّرًا ، وَنَظِيرُهُ فِي الْأَسْمَاءِ  
 الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُطْلِقُ عَلَى الْفِعْلِ هُنَا أَنَّهُ لَا  
 مَعْرَبٌ وَلَا مَبْنِيٌّ كَالْمَفْرَدِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَلَهُ حَالٌ بَيْنَ حَالَيْنِ .

(١) ساقط من (١) .

والثانى : النون ، تؤثر فيه المنع من الإعراب فيصيرُ إلى أصله من البناء مُطلقاً ، وعلى هذا المذهب أكثر النحويين .

والثالث : مذهب النأظم ، وهو التفرقة بين ما لحقه ألف اثنتين أو واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة وبين غيره ، فالأول باقٍ على أصله الثانى وهو الإعراب ، والثانى منتقل عنه إلى أصله الأول وهو البناء ، وإليه ذهب الخدب<sup>(١)</sup> على ما حكاه عنه تلميذه ابن خروف ، وأن نون الرفع إنما حذفت لاجتماع النونات ، قال : وهو الأظهر من قول سيبويه : لأنه لو حذفت للبناء لم يحتج إلى علّة اجتماع النونات ، يعنى أن سيبويه علّل حذف النون باجتماع النونات .

ألا تراه يقول<sup>(٢)</sup> : وإذا كان فعلُ الاثنتين مرفوعاً فأدخلت<sup>(٣)</sup> النون الثقيلة حذفت نون الاثنتين لاجتماع النونات . وقال : نحو ذلك فى فعل الجميع ولم يُعلّل بغير الاستئصال باجتماع النونات ، ثم نظرَ ذلك بقراءة من قرأ<sup>(٤)</sup> : «تُحَاجُونِي» و «فِيمَ تَبْشِرُونَ»<sup>(٥)</sup> ولو كان الحذف للبناء لعل به ، فهو كان الأحق فى الموضع ، فدلّ على أن مذهبه فيه عدم البناء بخلاف ما لم تلحقه ألف ولا واو

(١) الخدب : ( - ٥٨٠ هـ )

وهو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصارى الأشبلى ، نحوى أخذ عن ابن الرماك وغيره وأخذ عنه ابن خروف ألف حواشٍ على كتاب سيبويه أفاد منها ابن خروف فى شرحه قال السيوطى : وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة . أخباره فى تكملة الصلة : ٢٤٩ ، والوفى بالوفيات : ١١٣/٢ ، والبغية : ٢٨/١ .

(٢) الكتاب : ١٥٤/٢ ط بولاق .

(٣) فى الكتاب : وأدخلت .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٨٠ وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر . انظر السبعة لابن مجاهد : ٢٦١ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ ، وقراءة التخفيف مع كسر النون وهى قراءة نافع أيضاً ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائى ، «فيم تبشرون» بفتح النون نصبا ، السبعة : ٣٦٧ .

ولا ياء ، فإنه قد نصّ في باب المجاري (١) على أنه مبني فثبت أن مذهب الناظم هو مذهب الكتاب ، وقد رجّح ما ذهب إليه بأن المؤكّد بالنون إنما بني لتربيته معها ، وتنزله منها منزلة صدر المركّب من عجزه وذلك منتفٍ من يفعلان وأخويه هذا مذهب المحققين ، ويدلّ على صحته أن البناء المشار إليه إمّا للتركيب وإمّا لكون النون من خصائص الفعل ، فيضعف بلحاقتها شبه الاسم . والثاني : باطل لأنّه مرتبّ على كون النون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مؤثراً لبنى المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس والمسدّد إلى ياء المخاطبة لأنها مساوية للمؤكّد بالنون في الاتصال بما يخصّ الفعل ، بل تثير هذه الثلاثة أشدّ من تأثير النون ، لأنّ النون وإن لم يلقَ لفظها بالاسم معناها به لانتق بخلاف هذه الثلاث ، فإنّها لا تليق بالاسم لفظاً ولا معنى ، لكن الفعل معها لم يبن ، فدلّ على أنّ بناء المؤكّد بالنون إنما هو للتركيب ، إذ لا قائل بثالث ، وإذا كان للتركيب لم يكن فيه ليفعلان وأخويه نصيب /، لأنّ الفاعل البارز / ٥٠ خارج ، وثلاثة أشياء لا تركب أيضاً فإنّ الوقف على نحو : هل تفعلن ؟ بحذف نون التوكيد وتبوت نون الرّفْع ، فلو كان قبل الوقف مبنيّاً لبقى بناءؤه ؛ لأنّ الوقف عارض فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله ، كما أنّه لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو : هل تذكر الله ؟ الأصل : تذكرن ، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة الرّاء الناشئة مع النون ، ولم يعتبر زوالها لأنّه عارض فلم يعتدّ به ، ولا فرق بين العروضين ، فلو كان ليفعلن ونحوه قبل الوقف بناءً لاستصحب عند عروض الوقف ، كما استصحب بناء هل تذكرن ؟ عند عروض التّقاء الساكنين ، هذا ما قال المؤلف في الاستدلال على مذهبه في إعراب (٢) ما

(١) الكتاب ١ / ٢٠ .

(٢) في (١) إعداد .

لَحَقَهُ أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، ثُمَّ لَحَقَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ وَاسْتَدَلَّ غَيْرُهُ عَلَى بِنَاءِ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ ذَلِكَ مَعَ النُّونِ بِأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ<sup>(١)</sup> الْآخِرَ ، وَقَدْ حُذِفَ مِنْهُ الْآخِرُ لِلْجَزْمِ رَدِّ مَعَهَا مَا قَدْ كَانَ حُذْفَ فَنَقُولُ فِي نَحْوِ : لَتَغْزُ وَلَتَرْمِ وَلِتَخْشَ ، لَتَغْزُونَ وَلَتَرْمِينَ وَلِتَخْشِينَ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْقُوفُ الشَّبِيهُ بِالْمَجْزُومِ نَحْوِ : اغْزِ وَارْمِ وَاخْشِ ، فَلَوْ كَانَ الْإِعْرَابُ بَاقِيًا مَعَ لِحَاقِ النُّونِ لَكَانَتْ عَلَامَةُ الْجَزْمِ بَاقِيَةً ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْإِعْرَابَ مَقْدَرٌ مَعَ لِحَاقِ النُّونِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ تَأْتَى فِي الْمَعْرَبِ بِالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ غَيْرَ مَتَاتٍ فِي الْمَعْرَبِ بِالْحَرْفِ أَوْ بِحُذْفِ الْحَرْفِ ، فَثَبَّتْ إِذَا مَا ارْتَضَاهُ النَّاطِمُ مَذْهَبًا ، وَيَكْفِي مِنَ الِاسْتِدْلَالِ هَذَا الْمَقْدَارُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ . وَقَدْ اقْتَضَى هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي شَرْطُهُ النَّاطِمُ فِي إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِهِ : إِنْ عَرَى مِنْ كَذَا مَفْهُومًا ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَعَرَ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرِ فَلَا يُعَرِّبُونَهُ ، وَضَدُّ الْإِعْرَابِ الْبِنَاءُ فَالَّذِي لَحَقَهُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرِ إِذَا مَبْنِيٌّ نَحْوِ : هَلْ تَقُومُنَ ؟ وَهَلْ تَخْرُجُنَ ؟ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى كَوْنِهِ مَبْنِيًّا ، وَإِنَّمَا بَنَى لِأَحَدِ أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ الْفِعْلَ لَحَقَهُ مَا لَا يَلْحَقُ إِلَّا الْأَفْعَالُ ، فَقَوَى فِيهِ جَانِبَ الْفِعْلِيَّةِ ، فَرَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْبِنَاءِ ، وَكَانَ ذَلِكَ أَقْرَبَ مِنْ خُرُوجِهِ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى الْإِعْرَابِ لِأَجْلِ الشَّبهِ بِالِاسْمِ وَالرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ يَكُونُ بِأَدْنَى سَبَبٍ .

الثَّانِي : أَنَّهُ رَكِبَ مَعَ النُّونِ وَصِيْرٌ مَعَهَا كَصَدْرِ الْمُرْكَبِ مَعَ الْعَجْزِ وَالتَّرْكِيبِ سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ الْبِنَاءِ كَمَا فِي خَمْسَةِ عَشَرَ وَحُضْرَمُوتٍ .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا لَحَقَتْهُ النُّونُ فَخَصَصَتْهُ مِنْ آخِرِهِ بِالْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ عَنْ شَبهِ الْإِسْمِ ، إِذْ الْمُضَارِعُ إِنَّمَا أُعْرِبَ لِشَبْهِهِ بِالِاسْمِ فِي الْإِبْهَامِ وَالتَّخْصِيصِ

(١) ساقط من (١) .

بالحرف من أوله ، فلما اختص هذا من آخره بَعْدَ عن شبه الاسم بذلك فعاد إلى أصله من البناء ، والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سَبَبٍ ، وهذا الوجه لم يَطَّلَع عليه الْمُؤَلِّفُ ، وهو فيما أحسب لابن جِنِّي في " الخصائص " .

الرَّابِعُ: ذكره ابنُ أبي الرِّبِيعِ وهو أَنَّ الفِعْلَ عندَ لَحَاقِ النُّونِ له أَشْبَهُ صِيغَةً الأمرِ فقوك : لَتَفْعَلَنَّ / مثل قولك : اِفْعَلَنَّ ، وكذلك ما ٥١/ أشبهه فَبُنِيَ لمعارضة هذا الشَّبه شبهه بالاسم ، كما بُنِيَ إذا لحقته نُونُ جماعةِ الْمُؤَنَّثِ لِشَبْهِهِ بالماضي كما يَأْتِي بحول الله وَقُوَّتِهِ .

النون الثانية نون جماعة المؤنث وهى المرادة بقوله : ( وَ مِنْ نُونِ إِنْأَتْ ) وهو معطوف على نون توكيد المتقدم ، فكأنه يقول : أَعْرِبُوا مضارعاً إن عرى من نون الإناث ، فإذا سلم المضارع من هذه النون بإطلاقٍ كان معرباً نحو : يقوم زيدٌ ، وهندٌ تخرجُ وما أشبه ذلك ، وكذلك يعرب وإن لحقه ألف اثنتين نحو : الزَّيْدَانِ يَقُومَانِ وَيَقُومَانِ الزَّيْدَانِ ، أو واو جمعٍ نحو : الزَّيْدُونَ يَقُومُونَ ، وَيَقُومُونَ الزَّيْدُونَ أو ياء الواحدة المُخَاطَبَةِ نحو : أنت يا هند تقومين ، وكذلك يُعْرَبُ وإن لحقته نون الوقاية نحو : يكرمنى ويذكرنى وما كان نحو ذلك ، فَإِنَّمَا يشترط فى إعرابه السَّلامة من هاتين النونين خاصةً .

ونونُ الإِنْأَتْ هِىَ النُّونُ الموضوعةُ للدَّلالةِ على جماعةِ الإِنْأَتْ كنايةً عنهن نحو النون فى قُمْنَ وَضَرَبْنَ وما أشبه ذلك وقد أعطى مفهومُ هذا الشَّرْطِ فى قوله : إن عرى من كذا ، أَنَّ الفِعْلَ إذا لم يعرَ من نون الإِنْأَتْ فليس بمُعْرَبٍ ، إذا لم يكن مُعْرَباً فليس إلَّا البَنَاءُ ، وهذا صَحِيحٌ فَإِنَّ النُّونَ عندَ الجمهورِ كذلك .

فإذا قُلْتَ : من يَضْرِبُنِ أو يَخْرُجُنِ ، فالفِعْلُ هنا مَبْنِىٌّ خلافاً لمن زَعَمَ أَنَّهُ باقٍ على إعرابه لوجود سبب الإعراب فيه ، وهو شبهه

بالاسم كما تقدم ، وإنما تغير إعرابه لشغل محله وهو آخر الفعل بالتسكين لأجل النون اللاحقة ، كما تغير إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لشغل محله بالكسرة لأجل الياء وهذا مذهب السهيلي<sup>(١)</sup> وابن طَلْحَة<sup>(٢)</sup> ولم يرتضه الناظم ، ووجه ما ذهب إليه أن الضمير المرفوع يتنزل مع ما يتصل به منزلة الشئ الواحد ، ولذلك سكن آخر الماضي عند لحاق ضمائر الرفع ماعدا الألف والواو ؛ لأنه لو لم يسكن لتوالى أربع متحركات فيما هو كالشئ الواحد ، وذلك غير موجود ، فلهذا لم يمكن أن يبقى المضارع معرباً ؛ لأن الإعراب لا يكون وسطاً ، ولا يمكن أن ينتقل إلى النون لأنها متحركة فصار المضارع بذلك شبيهاً بالماضي في أن لحق المضارع ما لحق الماضي . وفي أن سكن من المضارع عند لحاقها ما سكن من الماضي وهو الآخر الذي كان متحركاً قبل لحاقها ، وقد كان أصل المضارع البناء فصار لهذا السبب إلحاقه بأصله من البناء أقرب ، ولا يمنع خروجه عن الإعراب إلى البناء وجود سبب الإعراب فيه . كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الإعراب لما أشبه الحرف .

وقيل : إنما بنى تركيبه مع النون ؛ لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد

(١) السهيلي : ( ٥٠٨ - ٥٨١ )

أبو القاسم وأبو زيد أيضاً عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي الخثعمي الأندلسي . عالم بالغة والنحو واسع الاطلاع له مؤلفات تدل على علمه وفضله منها شرح السيرة النبوية المعروف بـ " الروض الأنف " ونتائج الفكر في النحو والأمالى وغيرها .

أخبره في تكملة الصلة : ٥٠٧/٢ ، والمطرب : ١٣٢٠ . ورأيه في نتائج الفكر : ١١٠ .

(٢) ابن طلحة : ( ٥٤٥ - ٦١٨ هـ )

أبو بكر محمد بن طلحة بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي أخذ عن ابن ملكون وجابر بن محمد الحضرمي . قال السيوطي : كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويشي عليه .

أخبره في بغية الوعاة : ١٢١/١ .

فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد  
تأكد امتزاجه ، وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً ، لكن مقتضى هذا / ٥٢/  
التعليل

أن بينى المتصل بالكف الضمير أو واوه أو يائه ، غير أنه منع من ذلك  
شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده ، فيضريان ويضربون يشبه  
ضاربان وضاربون ، فلم يئن كما منع من بناء " أى " ، وإن وجد فيها  
شبه الحرف شبهها ببعض وكل .

وقيل : إنما بنى المضارع لنقصان شبهه بالاسم من حيث لحقه  
ماليلحق الاسم ؛ لأن هذه النون مختصة بالفعل ، فما لحقته من الأفعال  
إن كان مبايناً للاسم مثل الماضي زادت بها مباينته ، وإن كان مشابهاً له  
نقصت مشابته ، وأتى لهذه النون بمثال وهو قوله : ( يَرْعَنَ مَنْ قُتِنَ )  
ويرعن : من راعه يروعه روعاً - بالهمز - ورووعاً - بغير همز - عن ابن  
الأعرابي<sup>(١)</sup> وروعه : إذا أفرعه بجماله أو كثرت . وقال الجوهري<sup>(٢)</sup> :  
راعى الشيء أى : أعجبني ، ورجل أروع وامرأة روعاء ورائعة أيضاً من  
نسوة روائع .

ويقال : فتن الرجل فهو مفتون ، إذا أصابته فتنة فذهب ماله  
أو عقله وفتنته المرأة : إذا<sup>(٣)</sup> أذهلتها حبها ، وحقيقته عند الخليل  
جعلت فيه الفتنة<sup>(٤)</sup> .

(١) اللسان : ( روع ) عن ابن الأعرابي أيضاً .

(٢) الصحاح : ( روع ) .

(٣) في الأصل ( إد ) .

(٤) الكتاب : ٥٦/٤ ، وانظر شرح الشافية للرضي ٨٧ / ١ .

وإِذَا قُلْتَ : أَفْتَنَّتُهُ فَمَعْنَاهُ صَبَّرْتَهُ ذَا فِتْنَةٍ ، وَقَدْ يَجِيئَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(١)</sup> لِأَعَشَى هَمْدَانَ<sup>(٢)</sup> :

لَنْ فِتْنَتَنِي لَهَى بِالْأَمْسِ أَفْتَنْتُ سَعِيداً فَأَمْسَى قَدْ قَلَا كُلُّ مُسْلِمٍ

وَيَعْنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ النَّسوةَ لِحُسْنِهِنَّ وَجَمَالِهِنَّ يَرْعَنَ مِنْ فِتْنٍ بِهِنَّ .

وَقَدْ اقْتَضَى كَلَامُ النَّازِمِ أَنَّ الْمُضَارِعَ فِيمَا سِوَى هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مُعَرَّبٌ ، إِذْ لَا مُوجِبَ لِلْبِنَاءِ فِيهِ ، فَلَمْ يَرْتَضِ إِذَا مَذْهَبٌ مِنْ ادَّعَى سَبَبَ بِنَاءٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ وَجَدَ لِبَعْضِهِمْ دَعْوَى الْبِنَاءِ لِغَيْرِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ . فَمِنْهَا وَقُوعُ الْمُضَارِعِ مَوْجِعَ الْأَمْرِ فِي نَحْوِ : « وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ »<sup>(٣)</sup> فَلَيْسَ مَعْنَاهُ الْجَزَاءُ ، أَيْ إِنْ قُلْتَ لَهُمْ فَعَلُوا ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : فَلَمْ يَفْعَلُوا .

قَالَ الْجَرْمِيُّ : فَوْقَ يَفْعَلُوا مَوْجِعَ أَفْعَلُوا ، وَأَفْعَلُوا غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ فَبُنِيَ الْمُضَارِعُ لَوْقُوعِهِ مَوْجِعَهُ ، كَمَا بُنِيَ الْمُنَادَى لَوْقُوعِهِ مَوْجِعَ أَنْتَ ، وَمِنْهَا مَا كَانَ

---

(١) هُوَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّمِيمِيُّ وَالْبَيْتُ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ لَهُ : ١٦٨/١ .

(٢) هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو مَصْبُوحٍ الْهَمْدَانِيُّ الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ بِأَعَشَى هَمْدَانَ ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ بْنُ يُونُسَ ، أَخْبَارُهُ فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ١٢ ، ١٣ ، وَالْمَوْشِجُ : ٢٠١ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ : ٢٩٥/٤ وَالْبَيْتُ فِي الصَّبِيحِ الْمُنِيرِ : ٣٤٠ .

وَسَعِيدُ الْمَذْكُورِ هُوَ : سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَلَى مَا رَوَى الزَّجَّاجِيُّ فِي أَمَالِيهِ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَانْظُرْ : لِسَانَ الْعَرَبِ : " فِتْنٌ " نَقْلًا عَنْ ابْنِ بَرٍّ عَنِ الزَّجَّاجِيِّ .  
وَيَعْنِي :

وَأَلْقَى مَصَابِيحَ الْقِرَاءَةِ وَاشْتَرَى وَصَالَ الْفَوَائِي بِالْكِتَابِ الْمُتَمِّمِ

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ : آيَةُ : ٥٣ .



من نحو : ( فالْيَوْمَ اشْرَبَ )<sup>(١)</sup> ونحو : ( فَلَا تَعْرِفُكُمُ الْعَرَبُ )<sup>(٢)</sup> مما سَكَنَ  
للضُرورة<sup>(٣)</sup> قد جَوَّزَ فيه أنه مردودٌ إلى أصله من البناءِ اضطراراً ، كما ردَّ  
غير المنصرف إلى أصله من الانصراف اضطراراً ، وانظر في الحادى عشر  
من " التذكرة " <sup>(٤)</sup> ، فالناظم لم يرَ فى هذين إلا الإعراب ، أما نحو : ﴿ وَقُلْ  
لِعِبَادِي يَقُولُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾ <sup>(٦)</sup>

\* \* \*

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ      وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا  
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ      كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِكُنَ كَمْ  
لما أتمَّ الكلامَ على ما لِلْفِعْلِ من الإعرابِ والبناءِ ، أَخَذَ فى بَيَانِ ما

(١) هذا البيت لامرئ القيس وهو بتمامه

فالْيَوْمَ فاشْرَبْ غير مستحب      إنشأ من الله ولا واغل

ديوانه : ٢٥٨ ، ويروى : ( فالْيَوْمَ اشْرَبَ ) وهى رواية المفضل وأبى زيد فى النواير ٢١٢  
وإصلاح المنطق : ٢٤٥ . وروى الأصمعى ( فالْيَوْمَ أَسْقَى ) وهى رواية المبرد فى الكامل :  
١٤٣/١ ، وانظر : التتبيهاات : ١١٧ والخزانة : ٥٢٠/٣ .

(٢) هذا آخر بيت لجريز ، والبيت بتمامه :

سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم      ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

ديوانه : ٤٨٠ والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٢٤٠ والمحاسب : ١١٠/١ ، ١٢٣ ، ٥٩/٢ .

(٣) انظر ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٣ ، ٩٤ .

(٤) " التذكرة " أحد مؤلفات أبى على الفارسي الجيدة النادرة ويظهر من كلام العلماء عنه ووصفهم له  
أنه كتاب كبير الحجم جداً يقع فى عدة أسفار ومن خلال نقول العلماء عنه يظهر أنه فى تفسير  
أبياتٍ من مشكل الشعر وعويصه إلى جانب مسائل مفردة فى النحو واللغة والقراءات وله قريب  
الوضع من كتابه المعروف بـ " كتاب الشعر " أو " الإيضاح الشعرى " أو " شرح الأبيات المشككة  
الإعراب . ويكثر علماء المغرب والأندلس من النقل عنه ، وذكر أن منه قطعة فى مكتبة خاصة  
بزنجان فى إيران .

(٥) سورة الإسراء : آية : ٥٣ .

(٦) سورة ابراهيم : آية : ٣١ .

لِلْحَرْفِ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَخْبَرَ أَنَّ الْحُرُوفَ كُلَّهَا مَبْنِيَةٌ لَا تَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّ  
 الْإِعْرَابَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِيُفَرَّقَ بِهِ بَيْنَ الْمَعْنَى <sup>(١)</sup> الْمَعْتَوْدَةِ عَلَى الْكَلِمَةِ  
 اللَّاحِقَةِ لَهَا بَعْدَ التَّرْكِيبِ ، وَالْحُرُوفُ خَلِيَّةٌ عَنْ لَحَاقِ الْمَعْنَى لَهَا سِوَى مَا  
 كَانَ لَهَا بِأَصْلِ/ الْوَضْعِ ، فَلَمْ تَسْتَحِقْ أَنْ يَدْخُلَهَا إِعْرَابٌ فَبُنِيَتْ لِذَلِكَ . ٥٣/

وَفِي إِتْيَانِهِ بِلَفْظِ ( مُسْتَحِقٌّ ) هُنَا نَظَرٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ أَنْ  
 يَبَيِّنَ أَنَّ الْحُرُوفَ كُلَّهَا مَبْنِيَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَعْرَبُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي  
 الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ يُعْطَى هَذَا الْمَعْنَى ،  
 لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنْ لَفْظَ ( مُسْتَحِقٌّ ) إِنَّمَا يُعْطَى أَنَّ الْبِنَاءَ مِنْ  
 حَقِّ الْحُرُوفِ وَلَا يَدُلُّ عَلَى حُصُولِهِ لَهُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : فَلَانُ الشَّرِيفُ  
 مُسْتَحِقٌّ لِلْإِكْرَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ إِكْرَامٌ أَصْلًا . وَتَقُولُ : الْأَجِيرُ  
 مُسْتَحِقٌّ الْأَجْرَةِ وَإِنْ لَمْ يُعْطَ . وَمِنْ هَذَا فِي مَسَائِلِنَا الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ هُوَ  
 مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ فَائِدَةَ الْإِعْرَابِ مِنَ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْمَعْنَى  
 التَّرْكِيبِيَّةِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أُعْرِبَ ،  
 فَلَمْ يَسْتَلْزِمِ اسْتِحْقَاقُهُ لِلْبِنَاءِ حُصُولَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ " أَيْ " فَإِنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ  
 لِلْبِنَاءِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ فِي الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَلا فَتَقَارُهَا إِلَى  
 غَيْرِهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولَاتِ ثُمَّ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا الْبِنَاءُ ، وَيَنْظُرُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى  
 مَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا  
 مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » الْآيَةَ . قَالُوا الْمَعْنَى ذَلِكَ جَزَاؤُهُ ، إِنْ جَازَاهُ ، إِذْ  
 لَا يَلْزَمُ مِنَ تَقْدِيرِ الْجَزَاءِ لِلْمُجَازَى حُصُولَهُ ، أَيْ هُوَ مُسْتَحِقٌّ لِهَذَا النَّكَالِ  
 الشَّدِيدِ ، وَيَبْقَى حُصُولُهُ مَسْكُوتًا عَنْهُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْاسْتِحْقَاقَ لِلشَّيْءِ لَا

(١) مِنْ هُنَا سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ (١) لَوْحَةٍ كَامِلَةٍ .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ : آيَةٌ : ٩٣ .

يلزم منه حصول ذلك الشيء .

فَقَوْلُ النَّازِمِ : ( وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ ) لَا يُعْطَى أَنَّ الْحُرُوفَ مَبْنِيَةٌ وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ ، فَلَفْظُ الْاِسْتِحْقَاقِ هُنَا فِيهِ مَا تَرَى .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ لَفْظَ الْاِسْتِحْقَاقِ وَإِنْ لَمْ يَدُلْ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى حُصُولِ الْمُسْتَحَقِّ فَمُقْتَضٍ<sup>(١)</sup> بِمَعْنَاهُ لِحُصُولِهِ ؛ إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ حَتَّى يَكُونَ مُقْتَضِيًّا لِلْمُسْتَحَقِّ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْاِسْتِحْقَاقُ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْاِسْتِحْقَاقَ مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِكَ : لِفُلَانٍ عَلَيْكَ حَقٌّ ، أَيْ شَيْءٌ وَاجِبٌ لَهُ أَخْذُهُ مِنْكَ وَيُقَالُ : اسْتَحَقَّ<sup>(٢)</sup> فُلَانٌ حَقَّهُ أَيْ : اسْتَوْجَبَهُ ، فَإِذَا لَفْظُ الْاِسْتِحْقَاقِ يَقْتَضِي بِمَعْنَاهُ<sup>(٣)</sup> الْحُصُولَ ، لَكِنْ قَدْ يِعَارِضُ مَعَارِضَ فَلَا يَحْصُلُ الْمُسْتَحَقُّ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْمُعَارِضَ ، لَا لِإِدْمَاقِ اقْتِضَاءِ اللَّفْظِ لَهُ وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي الْمَثَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ كَانَ حَقَّهُ الْبِنَاءَ إِلَّا أَنَّ شَبَهَ الْأَسْمِ عَارِضٌ فِيهِ فَلَمْ يَحْصُلْ لِأَجْلِهِ ، وَكَذَلِكَ " أَيْ " عَارِضٌ فِيهَا شَبَهٌهَا بِالْمُعْرِبَاتِ<sup>(٤)</sup> ، فَمَنْعَ ذَلِكَ مِنْ اقْتِضَاءِ شَبَهِ الْحَرْفِ الْبِنَاءَ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٥)</sup> : « فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ » يَقْتَضِي الْحُصُولَ وَإِلَّا لَمْ يُسَمَّ جَزَاءً . لَكِنْ جَاءَ فِي الشَّرِيعَةِ مَا مَنَعَ مِنْ اقْتِضَاءِ اللَّفْظِ مَعْنَاهُ حُصُولًا ، وَهُوَ مَا ثُبِتَ مِنْ أَنَّ<sup>(٦)</sup> الذُّنُوبَ سِوَى الْكُفْرِ لَا تَقْتَضِي نَفْوَ الدَّخُولِ بِدُخُولِ النَّارِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٧)</sup> : « إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ

(١) فِي الْأَصْلِ مُقْتَضٍ .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) فِي (١) مَعْنَاهُ .

(٤) فِي (١) لِلْمُعْرِبَاتِ .

(٥) سُورَةُ : النِّسَاءِ ، آيَةُ : ٩٣ .

(٦) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٧) سُورَةُ النِّسَاءِ : آيَةُ : ٤١ .

مَا نُوْنُ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۝ وقد استفادت طائفة من علماء السلف من الآية نفوذ الوعيد على القاتل حتماً نظراً إلى ما ذكر ، وجعلوا هذا الذنب مخصوصاً من عموم الآية الأخرى لنص هذه الآية على أن / ٤٥  
القاتل يدخل النار بلائد ، فمسألتنا مثل هذه المسائل في اقتضاء حصول المستحق ، والمعارض في الجروف مفقود ، فلم يكن مانع من حصول البناء فيها ، فهي إذاً مبنية بمقتضى (١) الاستحقاق والله أعلم .

وقد حصل من كلام الناظم في هذا الفصل أن المعرب من الكلم صنفان : ما سلم من الأسماء من شبه الحرف ، وما سلم من لاحق إحدى الثونين من الأفعال المضارعة ، وأن المبنى منها خمسة أصناف ، الحروف كلها ، وما أشبهها من الأسماء ، والفعل الماضي ، وفعل الأمر ، وما لحقه إحدى الثونين من الأفعال المضارعة .

ولما قرع من ذكر المبنى من الكلم شرع في ذكر أنواع البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون ، وابتدأ بذكر ما هو الأصل من ذلك فقال : ( والأصل في المبنى أن يسكن ) المبنى هنا لفظ عام يشمل جميع ما تقدم من المبنيات اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً .

ويعنى أن التسين (٢) في المبنى هو الأصل ، يريد تسكين آخره ؛ لأن البناء ضد الإعراب ، والإعراب أصله أن يكون بالحركات كما سيأتى ، فضده الذى هو البناء يتبغى (٣) أن يكون على ضد الحركة وهو السكون ، فلذلك قال : إن الأصل في المبنى التسين .

(١) في (١) بمقتضى معناه الاستحقاق .

(٢) في الأصل السكون .

(٣) في (١) يبق .

ثم قال : ( وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ ) أى : ومنه ما خَرَجَ عن أصله من السكون فبنى على حركةٍ ، والحركات إما فتحةٌ نحو : أين ، أو كسرةٌ كـ " أمسٍ " أو ضَمٌّ كـ " حيثُ " ، وأما ما بنى على السكون الذى هو الأصلُ فنحو " كَمْ " وَقَدْ حَصَلَ فى ضمن هذا الكلام أن أنواعَ البناءِ أربعةٌ : وهى الضمُّ والفتحُ والكسْرُ والسكون ، وهى تُناظر أنواعَ الإعرابِ التى يذكرها بعد هذا .

ثم يَبْقَى فى كلام الناظم النُظَرُ فى مسائل :

إحداها : أن قوله : ( والأصلُ فى المبنى ) يحتمل أن يكون أراد بالمبنى جميعَ ما يدخله البناءُ ، عارضاً كان أو لازماً ، فتكون الألف واللام فيه للتعريف الجنسِيّ ، وهى التى يُراد بها الشُّمُولُ والعُمُومُ كقوله تعالى (١) : « والعَصْرِ إِنْ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » فيكون معنى كلامه أن الأصلَ فى كلِّ ما دخله البناء ولو فى حالةٍ ما أن يسكن آخره ، ومنه ما يخرج عن هذا الأصلِ ، لأحدِ الحركات الثلاث ، ويحتمل أن يريدَ بالمبنى ما تقدم ذكره ، وهو ما البناءُ لازمٌ له ، فتكون الألف واللام فيه للعهدِ الذَكَرى كقول الله تعالى (٢) : « فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ » فيكون المعنى أن الأصلَ فيها جرى مجرى الحرفِ ، فى لزوم البناءِ أن يسكن ويخرج عنه ما البناءُ له عارضٌ ، وقد يَتَرَجَّحُ هذا الاحتمالُ الثانى بتمثيله بما هو مبنىُّ بناءٍ لازماً كـ " أين " وـ " حيثُ " ، لكن الأول أولى ؛ لأنَّ النُحُوين إِذَا ذَكَرُوا خروجَ المبنى من أصلِ السكون إلى الحركة لعلَّةٍ مَثَلُوا بالعارضِ البناءِ واللَّزْمِ ، فبَعْدُ (٣) أن يكونَ الناظمُ ذكرَ أحدِ القسمين (٤) دونَ الآخرِ مع استوائهما فى الحكم الذى يذكره .

(١) سورة العصر : آية : ١ ، ٢ .

(٢) سورة المزمل : آية : ١٦ .

(٣) فى (١) فبعيد .

(٤) هنا ينتهى السقط من نسخة (١) .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ<sup>(١)</sup> : أَنَّهُ رُتَّبُ السُّكُونِ مَعَ الْحَرَكَةِ رَتَبَتَيْنِ ، فَجَعَلَ السُّكُونُ فِي رَتَبَةِ الْأَصَالَةِ . وَجَعَلَ أَنْوَاعَ الْحَرَكَةِ فِي رَتَبَةٍ ثَانِيَةٍ تَلِيهَا حَيْثُ قَالَ : (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا ) فَهَذِهِ رَتَبَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : ( وَمِنْهُ / نَوْفَتْح ) إِلَى آخِرِهِ ، فَهِيَ<sup>(٢)</sup> رَتَبَةٌ ثَانِيَةٌ<sup>(٣)</sup> جَعَلَهَا تَلِي ٥٥ / الرُّتَبَةَ<sup>(٤)</sup> الْأُولَى وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثُ رُتَبٍ : رَتَبَةُ السُّكُونِ ، وَرَتَبَةُ جَنْسِ الْحَرَكَةِ ، وَرَتَبَةُ نَوْعِهَا ، فَتَرَكَ<sup>(٥)</sup> الرُّتَبَةَ الْوَسْطَى ، وَهِيَ رَتَبَةُ جَنْسِ الْحَرَكَةِ ، وَلَا يَدُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْمَخْصُوصَةَ وَهِيَ الضَّمُّ أَوْ الْفَتْحُ أَوْ الْكَسْرُ نَائِبَةٌ<sup>(٥)</sup> بِالطَّبَعِ عَنِ الْحَرَكَةِ الْمُطْلَقَةِ ، الَّتِي هِيَ أَعْمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا تَرَكَهَا لِبَيَانِ مَعْنَاهَا بَيْنَ الرُّتَبَتَيْنِ ، وَأَيْضاً لِمَا بَيَّنَّ أَصَالََةَ الرُّتَبَةِ الْأُولَى وَهِيَ رَتَبَةُ السُّكُونِ ، اقْتَضَى ذَلِكَ فِرْعِيَّةً مَا عَادَاهَا وَأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَمَا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ فَلِئَلَّا ، فَإِذَا التَّحْرِيكَ أَتَتْ لِعِلَّةٍ ، وَالضَّمُّ أَوْ الْفَتْحُ أَوْ الْكَسْرُ أَتَ لِعِلَّةٍ ، وَهَذَا يَدْعُو إِلَى بَيَانِ عِلَلِ مُطْلَقِ التَّحْرِيكِ وَعِلَلِ نَوْعِهِ ، فَأَمَّا عِلَلُ مُطْلَقِ التَّحْرِيكِ فَنَمَانِي عِلَلٍ فِي الْغَالِبِ .

إِحْدَاهَا : التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ نَحْوُ : " أَيْنَ " وَ " حَيْثُ " وَ " كَيْفَ " وَ " أَمْسٍ " إِذْ لَوْ بَنَى مِثْلَ هَذِهِ عَلَى السُّكُونِ لَالَتَقَى سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِمَا ، وَذَلِكَ مُحْذَرٌ .

وَالثَّانِيَةُ : كَوْنُ الْمَبْنِيِّ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ مُعَرَّضٌ لِأَنْ يَبْتَدَأَ بِهِ وَلَا يَبْتَدَأَ بِالسَّاكِنِ ، فَحَرَكَ لِذَلِكَ نَحْوَ وَاوٍ الْعُطْفِ وَفَائِهِ وَهَمْزَةٍ الْاسْتِفْهَامِ .

(١) فِي (١) .

(٢) فِي (١) فَهَذِهِ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) فِي (١) يَتَرَكُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ ثَانِيَةٌ .

والثالثة : حصول المزيّة للمبنى على ما هو من نوعه نحو : ضَرَبَ وسائر الأفعال الماضية فإنها بنيت على حركةٍ للمزيّة التي لها على فعل<sup>(١)</sup> الأمر ، وذلك وقوع الماضي مَوْقِعَ المضارع في الشَّرْطِ ، وموقع الاسم في الصِّفَةِ والحال وخبر "إن" و "كان" وأخواتها ، ومَوْقِعَ<sup>(٢)</sup> المفعول الثاني من ظَنَنْتُ ، والثالث من أعلمت وأخواتها ، بخلاف فعل الأمر ؛ فإنه لا يقع<sup>(٣)</sup> في واحدٍ من هذه المواضع .

والرابعة : طُرُوءُ البناءِ نحو : قَبْلُ ، ويا زيدُ ، ولا ريبَ ، فإن هذه الأشياء لما كان البناء طارئاً عليها أرادوا ألا يجعلوها في درجةٍ ما أصله البناء ، وأصلُ هذا أن يقال : إنما بُنيت على حركةٍ للمزيّة التي لها على ما لم يُعرب قط .

فإن قيل : إنما بُنى "قَبْلُ" وما ذكر معه على حركةٍ لالتقاء الساكنين ، قيل : لا ؛ لأنك تقول : أولُ ويا حكمُ ، ولا رجل<sup>(٤)</sup> ، فيكون البناء على حركةٍ فلو كان لالتقاء الساكنين لبُنِيَ هذا على السكون لانتقاء العِلَّةِ .

والخامسة : الشُّبُه بالمعرب نحو : "عَلُ" المعرفة ، فإنها بُنيت على حركةٍ عند قومٍ لشبهها بـ "عَلُ" النكرة ، وقد يظهر أن محصولَ هذه العِلَّةِ مع ما قبلها واحدٌ ، وإن كان سيِّبَوِيهِ<sup>(٥)</sup> قد فرّق بينهما فقال في قبل وبعد والمنادى : إنها بنيت على حَرَكَةٍ ؛ لأنّ كلاً منها مُتَمَكِّنٌ صَيَّرَ في موضعٍ بمنزلة غير المتَمَكِّن .

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) وموضع .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) في الأصل : يارجل .

(٥) الكتاب : ٢٨٨/٣ ( هارون ) .

وقال فى : " عَلٌ " (١) أَنَّهُ ضَارِعُ الْمُتَمَكِّنِ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ : أَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ صَيَّرَ فِي مَوْضِعِ كَفِيرِ الْمُتَمَكِّنِ مَعَ أَنَّهُمْ أَعْرَبُوهُ حَالَةَ التَّنْكِيرِ ، وَالْمَعْرِفَةِ أَصْلُهَا النُّكْرَةُ فَاسْتَوَى مَعَ قَبْلُ وَيَا رَجُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْرَبٌ حَالَةَ التَّنْكِيرِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ " عَلٌ " الْمَنْقُوصُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ مَعْرِفَةً فِي حَالِ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَأَمَّا فِي حَالِ الْإِضَافَةِ الظَّاهِرَةِ فَلَمْ يُسْتَعْمَلَ إِلَّا مُتَمِّمًا فَقَالُوا : مَنْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقُولُوا : مَنْ عَلُّهُ . فَالْمَنْقُوصُ الْمَعْرِفَةُ إِذَا لَمْ يُعْرَبَ قَطُّ ، فَلِذَلِكَ شَبَّهَهُ عَنْدهُمْ بِـ " عَلٌ " النُّكْرَةُ الْمَنْقُوصُ مِثْلُهُ ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ/أَعْرَبَ فِي حَالِهِ مَا ؛

٥٦/

لأنَّه قد أَعْرَبَ عَلُّ النُّكْرَةَ ، كَمَا يُقَالُ فِي : يَا رَجُلُ الْمَقْصُودِ ، أَنَّهُ قد أَعْرَبَ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ : لِأَنَّ " عَلٌ " الْمَعْرِفَةُ هُنَا لَيْسَ فِرْعَاً عَنِ النُّكْرَةِ مَعْرِفًا مِنْهُ ، بَلْ هُوَ الْمُتَمِّمُ فِي الْمَعْنَى ، وَمِنْهُ قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَّا أَنَّهُ نَقَصَ عَنْهُ ، فَالْمَعْرِفَةُ وَالنُّكْرَةُ مُتَبَايِنَانِ فَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّبِيهِ هُنَا مَا قَالَ .

وَالسَّادِسَةُ : التَّقْوِيَةُ لِلْكَلِمَةِ الْمَبْنِيَّةِ لَكُونِهَا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالضَّمَانِ الْمَتَّصِلَةِ نَحْوُ : التَّاءِ وَالْكَافِ ، فَارَابُوا (٢) تَقْوِيَتَهَا لَضَعْفِهَا وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ : إِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْحَرَكَةُ وَإِنَّمَا سَكَنْتْ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ فِي حَرْفِ اللَّيْنِ .

وَالسَّابِعَةُ : قُوَّةُ الطَّلَبِ لِلْحَرَكَةِ نَحْوُ : " ذِيَّةٌ " وَ " كِيَّةٌ " اللَّتَيْنِ يَكْنَى

(١) الْكِتَابُ : ٢ / ٢٨٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ فَإِنْ فَرَّابُوا .



بهما عن الحديث ، فإنَّهما مبنیان على حركةٍ لأنَّ آخرهما تاءٌ (١) التَّائِيثُ وهی يحرك ما قبلها لأجلها ، فإذا كانت طالبةً لتحريك ما قبلها فهی أقوى فی طلبِ الحركةِ فی الضميرِ لنفسها (٢)

والثَّامِنَةُ : الفرقُ بين أداتین نحو " أنا " فإنَّها بنيت على حركةٍ فرقاً بينها وبين " أن " المَصْدَرِيَّةُ وإنَّما جُعِلَت الحركةُ فی الضميرِ دون الحرفِ لمزِيَّةِ الاسمية ، فهذه عللُ التَّحْرِيكِ مُطْلَقاً (٣) . وأما عللُ نَوْعِ التَّحْرِيكِ فاثنتا عَشْرَةَ عِلَّةً .

الأولى : الخِفَةُ نحو : " هُوَ " و " هِیَ " وَخَمْسَةٌ عَشَرَ ، فَإِنَّ الفَتْحَةَ أَخَفُّ الحركاتِ عندهم وكذلك الفعل الماضي ، إذ لو بنى على كسرةٍ لَلَزِمَ فيه تَوَالِي كسرتين فی مثل علم ، والخُرُوجُ من ضَمٍّ إِلَى كَسْرٍ فی مثل ظرف ، ولو بنى على الضمِّ لَلَزِمَ فيه توالی ضمتين فی مثل : ظرف ، والخُرُوجُ من كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ فی مثل : علم فكانت الفَتْحَةُ أَخَفُّ الحركاتِ فيه ، وكذلك هِیَ فی غيره .

والثَّانِيَّةُ : مناسِبَةُ اللَّفْظِ لِلْعَمَلِ نحو بَاءِ الجَرِّ ، بُنِيَتْ عندهم على الكسر ليناسب لفظها عملها اللّزِمُ لها وللزومها الحَرْفِيَّةُ ، وَتَحَرَّزَ بِقَيْدِ اللّزُومِ من وَاوِ الْقَسَمِ ، وبلزومِ الحَرْفِيَّةِ من كافِ التَّشْبِيهِ هَكَذَا قَالُوا . وَقَدْ قِيلَ نَحْوُ هَذَا فِي لَامِ الجَرِّ ، وَمِنْهُ عِنْدَ السُّهَيْلِيِّ لَامُ الْأَمْرِ قَالَ : بُنِيَتْ عَلَى مِثْلِ عَمَلِهَا ، كَمَا بُنِيَتْ لَامُ الجَرِّ وَيَاؤُهُ كَذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ سَكَنْتَ مَعَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ كَثِيرًا ، قَالَ : وَكُسِرَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ضَرُورَةً ، وَلَمْ يُؤْتَ لَهَا بِهَمْزَةٍ الْوَصْلِ لِقَلَّةِ ذَلِكَ فِي الْحُرُوفِ .

والثَّالِثَةُ : الفرقُ بين أداتین نحو : لَامِ الجَرِّ ، بُنِيَتْ عَلَى الكسرِ فرقاً بينها (٣) وبين لَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَمْ يُقْتَصَرْ عَلَى التَّفْرِقَةِ بِالْإِعْرَابِ لِعَدَمِ ظُهُورِهِ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ تَاءٌ .

(٢-٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَعَدَمِهِ فِي الْمَبْنِيِّ وَالْوَقْفِ ، وَفَتِحَتْ مَعَ الْمُضْمَرِ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ ، وَلَمْ تَرُدَّ مَعَ الْيَاءِ <sup>(١)</sup> مَخَافَةَ الْإِعْلَالِ وَالِاتِّبَاسِ بِـ " لَا " ، أَوْ لِأَنَّهَا تَسْكُنُ <sup>(٢)</sup> فَيَجِبُ قَلْبُ الْفَتْحَةِ لِأَجْلِ ذَلِكَ فَصَنَعَ ذَلِكَ وَلَمْ يُرَاعَ اللَّبْسُ فِي لَهُمَ وَلَهُمَا وَلِهَذَا لَقَلَّتْهُ ، وَاخْتَصَّ الْكُسْرُ بِلَامِ الْجَرِّ لِيُنَاسِبَ لِفَتْحِهَا عَمَلُهَا .

وَالرَّابِعَةُ : الْفَرْقُ بَيْنَ مَعْنَى أَدَاةٍ نَحْوُ : يَا زَيْدٍ لِعَمْرٍو فَتَحَتْ مَعَ الْمُسْتَفْعَاتِ بِهِ وَكُسِرَتْ مَعَ الْمُسْتَفْعَاتِ مِنْ أَجْلِهِ فَرْقاً بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ ، وَكَذَلِكَ الْكُسْرَةُ فِي ضَرَبْتِ ، وَالْفَتْحَةُ فِي ضَرَبْتِ ، وَالضَّمَّةُ فِي ضَرَبْتِ ، وَجُعِلَتِ الضَّمَّةُ لِلْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ . وَأَوَّلُ أَحْوَالِ الْأَسْمِ الرَّفْعُ ، وَالضَّمُّ نَظِيرُهُ ، وَالْكَسْرَةُ لِلْمَوْثِقِ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ ، وَالْيَاءُ مِمَّا تَكُونُ لِلْمَوْثِقِ فَلَمْ يَبْقَ لِلْمُخَاطَبِ إِلَّا الْفَتْحَةُ .

وَالْخَامِسَةُ : الْإِتِّبَاعُ كَمَا قِيلَ فِي " مِنْذُ " أَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى الضَّمَّةِ لِلِإِتِّبَاعِ لَضَمَةِ الْمِيمِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ/ قِيلَ فِي " كَيْفَ " <sup>(٣)</sup> إِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحَةِ ٥٧/ لِلِإِتِّبَاعِ وَأَيْنَ أَيْضاً <sup>(٤)</sup> .

السَّادِسَةُ : مَنَاسِبَةُ النَّظِيرِ مِثْلُ " نَحْنُ " ، فَإِنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا <sup>(٥)</sup> تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ، وَالْوَاوُ تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ، فَكَانَتِ الضَّمَّةُ فِي نَحْنُ كَالْوَاوِ فِي الزَّيْدُونَ وَيَضْرِبُونَ ، وَحُمِلَتِ الدَّالَّةُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ مَحْمَلُ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ جَمْعٌ <sup>(٥)</sup> كَمَا قَالَ سَيَبَوِيهِ .

(١) فِي (١) الْفَاءِ .

(٢) فِي (١) تَسْكِينِ .

(٣-٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤-٤) فِي (١) لِأَنَّهَا لِلْجَمْعِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ (١) جَمِيعِ .

والسابعة : الفرقُ بينَ حركتى الإعرابِ والبناءِ فى الكلمة الواحدةِ نحو :  
 قبلُ وبعْدُ ، بنيا على الضمِّ ، هما وما كان من بابِهما فرقاً بينَ حركتى  
 إعرابهما<sup>(١)</sup> وبنائهما ، وكذلك المُنَادى المبنى على الضمِّ فرقُ به بينَ إعرابه وبنائه  
 فى بابِ النداءِ ، ولم يُبنَ على الكسرةِ ، ثلثاً يَلْتَبِسُ بالمُضَافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ .  
 والثامنة : الشُّبُه بما فيه ذلك ، ومثاله : " حَيْثُ " فإنها بنيت على الضمِّ لشبهها  
 بـ " قبلُ " وـ " بعْدُ " ، إذْ هى مقطوعةٌ عن الإضافةِ إلى المُفْرَدِ ، الذى كانَ  
 حقُّها أن تُضَافَ إليه كسائرِ أخواتِها ، كما أن " قَبْلُ " وـ " بَعْدُ " مقطوعان  
 عن الإضافةِ إلى المُفْرَدِ ، وهوشائهما<sup>(٢)</sup> ، فُبْنِيَتِ على الضمِّ ، كما بنى عليه  
 قبلُ وبعْدُ .

والثاسعة : كونُ الحركةِ المبنى عليها لها الأصالة فى الموضعِ نحو : هؤلاءِ  
 وأمسِ ، فإنَّهما بُنِيَا على الكسرِ ؛ لأنَّ أصلَ الساكنين إذا التقيا فى مثل هذا أن  
 يكسرا ثانيهما ، وإنَّما كان الأصلُ ذلك لأنَّ الكسرةَ لا تَلْتَبِسُ بحركةِ الإعرابِ ،  
 إذْ لا تكونُ حركةُ الإعرابِ إلا مع التَّنوينِ أو الألفِ واللامِ أو الإضافةِ ، وأمَّا  
 الضمَّةُ فى " مُذُ اليَوْمِ " فليست بحركةِ بناءٍ فيمثل بها هذا الموضعُ ، وإنَّما هى  
 حركةُ التقاءِ الساكنين .

والعاشرة : الحَمْلُ على المُقَابِلِ ، كلامُ الأمرِ ، بُنِيَتِ<sup>(٣)</sup> على الكسْرِ  
 حملاً على لامِ الجَرِّ ، لأنَّ الجَزْمَ فى الأفعالِ تَظْهِيرُ الجَرِّ فى الأسماءِ ، وهذا على  
 مَذْهَبِ غيرِ<sup>(٤)</sup> السَّهْلِيِّ .

(١) فى إعرابها وبنائها .

(٢) فى شائها .

(٣) فى (١) وفى الأصل " فُبْنِيَتِ " ، بالفاء .

(٤) ساقط من (١) .

والحادِيَّةُ عَشْرَةٌ : كَوْنُ الْحَرَكَةِ مشعرةً بالتَّائِيثِ نحو : حَذَّامٌ وَرَقَاشٍ  
وَعَلَّابٍ ؛ فَإِنْ بَابُ فَعَالٍ إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ مِمَّا يُوْنُثُ بِهِ ،  
أَلَّا تَرَى أَنَّ تَاءَ خُطَّابِ الْمُؤَنَّثِ مَكْسُورَةٌ نحو : أَنْتِ أَكْرَمْتِ ، وَقَدْ مَرُّ ذَلِكَ .

وَالثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ : شَبَهُ مَحَلِّ الْحَرَكَةِ بِمَا فِي كَنَفِ هَاءِ التَّائِيثِ ، نَحْوُ :  
خَمْسَةَ عَشَرَ وَخَضِرَمَوْتَ ، فَإِنْ آخِرُ الصَّدْرِ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ  
مِنَ الْعَجْزِ مَحَلٌّ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّائِيثِ مِنْهَا نَحْوُ : طَلْحَةَ ، وَوَجْهَ هَذَا سِيَائِي  
بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (١) .

هَذِهِ عَلَلُّ الْبِنَاءِ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَخْصُوصَةِ وَإِلَيْهَا يَرْجِعُ غَالِبُ مَا نَكَرَهُ  
النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ ذَكَرُوا غَيْرَ هَذِهِ لَكُنْهَا إِمَّا رَاجِعَةً إِلَيْهَا وَإِمَّا ضَعِيفَةً  
فِي أَنْفُسِهَا .

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : أَنَّ النَّاطِمَ بَيِّنُ أَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابُ ، وَأَنَّ  
الْبِنَاءَ فِيهَا لَعَلَّةٌ ، وَهِيَ (٢) شَبَهُ الْحَرْفِ ، فَعَلَى هَذَا مَا جَاءَ مِنْهُ مَعْرَباً فَلَا  
سُؤَالَ فِيهِ وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَبْنِياً فَيَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ عَلَيْهِ لِمَ بُنِيَ ، وَلَمْ يَبْقَ  
عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ؟ وَبَيِّنُ أَيْضاً أَنَّ الْحُرُوفَ أَصْلُهَا الْبِنَاءُ ، فَعَلَى  
هَذَا لَا سُؤَالَ فِيهَا لِمَجِيئِهَا عَلَى الْأَصْلِ .

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَلَمْ يَبَيِّنْ مِنْهَا مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا مِنَ الْإِعْرَابِ أَوْ  
الْبِنَاءِ لَكِنْ بَيَّنَّ فِي " التَّسْهِيلِ " (٣) وَغَيْرِهِ أَنَّ أَصْلَهَا الْبِنَاءُ ، فَالْفِعْلُ  
/الْمَاضِي إِذْنِ لَا سُؤَالَ فِيهِ لِمَ بُنِيَ ، لِمَجِيئِهِ عَلَى الْأَصْلِ . وَالْأَمْرُ /هـ  
كَذَلِكَ أَيْضاً عَلَى مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْمُضَارِعِ

(١) فِي (١) .

(٢) فِي (١) وَهِيَ .

(٣) التَّسْهِيلُ : ٢٢٨ .

يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِيهِ هَذَا<sup>(١)</sup> مَا قَالَهُ فِي " التَّسْهِيلِ " . فَيُسْأَلُ لِمَ  
أُعْرِبَ إِذْ لَيْسَ الْإِعْرَابُ فِيهِ عِنْدَهُ بِأَصْلٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٢)</sup> ،  
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ مَا قَالَهُ<sup>(٣)</sup> الْكُوفِيُّونَ ، فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ لِمَ  
أُعْرِبَ لِمَجِيئِهِ عِنْدَهُمْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَلِنَّمَا يَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ عَلَيْهِ إِذَا بُنِيَ وَكَذَلِكَ  
الْأَمْرُ عِنْدَهُمْ ، لِذَهَابِهِمْ إِلَى إِعْرَابِهِ ، وَأَنْ أَصْلَهُ الْمُضَارَعُ كَمَا تَقْدُمُ ، وَأَيْضًا  
قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السُّكُونُ ، فَإِذَا مَا جَاءَ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ فَلَا سُّؤَالَ فِيهِ وَإِنْ  
مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ مَا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى التَّحْرِيكِ ، فَفِيهِ السُّؤَالُ فِي الْمَرْتَبَتَيْنِ  
فَيُقَالُ : لِمَ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ؟ وَلِمَ اخْتُصَّ بِالْحَرَكَةِ الْمُعَيَّنَةُ ؟<sup>(٤)</sup> فَإِذَا لَا بَدَأَ مِنَ  
النَّظَرِ فِي أَمَثَلِ ذَلِكَ كُلِّهِ<sup>(٥)</sup> وَقَدْ ذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَمَثَلَةٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلْيَنْظُرْ فِيهَا .

فَأَمَّا " أَيْنَ " فَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ فَيَرِدُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ لِمَ بُنِيَ ؟ لِأَنَّ أَصْلَهُ  
الْإِعْرَابُ ، وَلَمْ يُبْنِ عَلَى حَرَكَةٍ وَأَصْلُ الْبِنَاءِ السُّكُونُ ؟ وَلِمَ اخْتُصَّ بِتِلْكَ  
الْحَرَكَةِ ؟

فَأَمَّا بِنَاؤُهُ فَإِنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَدَاةُ شَرْطٍ ، وَأَدَاةُ اسْتِفْهَامٍ ، وَهُوَ فِي كِلَا  
الْوَجْهَيْنِ مَبْنِيٌّ ، لِشَبْهِ الْحَرْفِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَذَلِكَ تَضَمُّنٌ مَعْنَى " إِنْ " فِي الشَّرْطِ  
وَتَضَمُّنٌ مَعْنَى الْهَمْزَةِ فِي الْاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا بِنَاؤُهُ عَلَى حَرَكَةٍ فَلَنَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ  
لَوْ بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ .

وَأَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالْفَتْحَةِ فَلِأَنَّهَا أَخْفَ الْحَرَكَاتِ ، أَوْ لِلِإِتْبَاعِ لِحَرَكَةِ

(١) ساقط من (١) .

(٢) تقدم ذكر الخلاف في هذه المسألة .

(٣-٣) ساقط من (١) .

(٤) في (١) المعية .

(٥) في (١) .

وأما " أمس " فظُرِفَ من ظُرُوفِ الزَّمانِ ويَرِدُ عليه ثلاثة أسئلة كما وردت على ما قبله ، فأمّا بناؤه فلتَضَمَّنْهُ معنى الألفِ واللَّامِ ، لأنَّك إذا أردت به اليوم الذي قبلَ يَوْمِكَ صارَ معرفةً بالإشارةِ إليه<sup>(١)</sup> ، فَخَرَجَ بذلك عن حُكْمِ النُّكراتِ ؛ لأنَّ بابها أن تَتَعَرَّفَ بالألفِ واللَّامِ ، فمن بناه جعله كأنَّه تضمن معنى حرف التعريف أو في حكم أسماءِ الإشارةِ ، لأنَّ تعريفه بالإشارةِ إلى اليوم الذي قبلَ يَوْمِكَ ، فإن قيل : تمثله بأمس من أيِّ قَبِيلٍ هو ، أمِنْ تَمَثِيلِ البِنَاءِ غيرِ اللّازِمِ ، أم من اللّازِمِ ؟ قيل : لا نُبالى من أيِّ قَبِيلٍ هو ؛ لأنَّ الظاهرَ من قصده هنا النظرُ في المَبْنِيِّ مُطْلَقاً كما مرَّ ، فإذا عددنا " أمس " من المَبْنِيِّ اللّازِمِ أو غير اللّازِمِ كان مطابقاً ، لكن مُثْلَهُ الباقية من اللّازِمِ البِنَاءِ فالأظهر أنَّ " أمس " عنده كذلك وهو صَحِيحٌ ، وذلك أنَّ " أمس " إذا عُرِئَ عن الألفِ واللَّامِ والإضافة وأريد به المَعْرِفَةُ نُؤَلِّفَتَيْنِ ، فأهلُ الحِجَازِ يبنونه البِتَّةَ ، فهو عندهم كالمَبْنِيِّ بحقِّ الأصلِ ، لتَضَمَّنْ معنى الحَرْفِ ، كـ " أين " و " كم " وما أشبههما . وعلى هذه اللفّة أتى بالمثال . وأمّا بنو تَمِيمٍ فهو عندهم نُؤ حالين فيوافقون الحجازيين حالة النُّصْبِ والجَرِّ بغير " مُذ " و " مُنْذ " ، ويعربونه حالة الرِّفْعِ والجَرِّ بـ " مُذ " أو " مُنْذ " لجواز الرِّفْعِ بعدهما<sup>(٢)</sup> ووجه الإعراب التشبيه له بـ " سَحَرَ " إذا أُريدَ

(١) في (أ) تمثله بأمس .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في : كتاب سيبويه : ٥٠/٢ ، ونوار ابن زيد : ٢٥٧ ، وشرح ابن يعيش : ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، وشرح الكافية : ١١٧/٢ ، واللسان والنَّجاش : ( أمس ) ، وخزانة الأدب :

به يوم بعينه ، فيمنع <sup>(١)</sup> الصَّرفُ كما مُنِعَ " سَحَرُ " ، للعدلِ عن الألفِ  
واللَّامِ والتَّعريفِ ، فالإعرابُ عندهم بتقديرِ العدلِ ، والبناءُ بتقديرِ  
التَّضمنِ فإذا قَدْ حَصَلَ في هذا التَّمثِيلِ تَمَثُّلَانِ على اللَّغَتَيْنِ ، وإذا ذَاكَ  
نَقُولُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّاطِلُ قَصْدُ هذا المَعْنَى ، وهو مقصدٌ صَحِيحٌ  
وَحَسَنٌ مِنَ التَّنْبِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وقد حَصَلَ أَنْ بِنَاءٌ " أَمْسٍ " للشَّبهِ المعنوي ، وأما بِنَاؤُهُ على حركةٍ  
فلا تَلَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ . وأما اخْتِصَاصُهُ بِالْكَسْرِ فعلى أَصْلِ التَّيَقَّاءِ  
السَّاكِنَيْنِ .

وأما " حَيْثُ " فَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، فَحَقُّهُ فِي الْأَصْلِ الْإِعْرَابُ ، إِلَّا  
أَنَّهُ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ، فتردُّ الاسئلةُ الثَّلَاثَةُ ، فَأَمَّا بِنَاؤُهُ : فَلأنَّهُ لَا يُفْهَمُ / له ٥٩  
مَعْنَى إِلَّا مَعَ غَيْرِهِ ، فهو موضوعٌ على الْإِفْتِقَارِ ، فهو راجعٌ إِلَى الشَّبهِ  
الافتقاري ، هذا في غير الشرط ، وأما في الشرط فيضمن معنى " إِنْ " .  
فيرجع إلى الشَّبهِ الْمَعْنَوِي . وفي حَيْثُ لغات أشهرها ما ذكر ، وأما  
بِنَاؤُهُ على حركةٍ فلا تَلَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وأما كونُها ضَمَّةً فبالحملِ على بابِ  
" قَبْلُ " و " بَعْدُ " كما تَقَدَّمَ .

وأما " كَمْ " فاسمٌ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْعَدَدِ فِي سُؤَالٍ أَوْ مَا هُوَ جَارٍ  
مَجْرَاهُ فَأَصْلُهُ الْإِعْرَابُ ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى الْبِنَاءِ ، فَيُسْأَلُ عَنْ  
بِنَائِهِ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ لِشَبهِ الْحَرْفِ الْمَعْنَوِي ، لِأَنَّ " كَمْ " إمَّا اسْتِفْهَامِيَّةٌ  
وَبِنَاؤُهَا لِتَضَمُّنِ مَعْنَى الْهَمْزَةِ . وإمَّا خَبَرِيَّةٌ ، وَبِنَاؤُهَا إمَّا بِالْحَمْلِ عَلَى  
الاسْتِفْهَامِيَّةِ ، لِمَوَافَقَتِهَا لَهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهَا ، وَفِي أَصْلِ مَعْنَاهَا <sup>(٢)</sup> ،

(١) في (١) فمنع .

(٢) في (١) معها .

إِذْ لَا تَخْلُو الْخَبْرِيَّةُ مِنْ مَعْنَى الاستفهام . وإِماً لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى " رَبِّ " إِنْ اعْتَقَدْتَهَا لِلتَّكْثِيرِ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي " التَّسْهِيلِ <sup>(١)</sup> ، أَوْ مَعْنَى التَّكْثِيرِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَوْضَعَ لَهُ حَرْفٌ ، كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ اعْتَقَدْتَ أَنَّ " رَبُّ " لِلتَّقْلِيلِ ، وَلَمَّا كَانَ بِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونِ لَمْ يَتَوَجَّهْ عَلَيْهَا غَيْرُ هَذَا السُّؤَالِ .

وَقَوْلُ النَّازِمِ : ( كَأَيْنَ أُمْسٍ حَيْثُ ) عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ ، أَيْ : كَأَيْنَ وَأُمْسٍ وَحَيْثُ ، فَحُذِفَ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ كَالَّذِي أَنْشَدَ ابْنُ جَنِّي وَغَيْرُهُ <sup>(٢)</sup> .

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسِيَّتِ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

وَقَدْ جَاءَ نَظِيرُهُ فِي النَّثْرِ قَلِيلاً ، حَكَى ابْنُ جَنِّي <sup>(٣)</sup> : أَكَلْتُ لَحْماً سَمَكاً تَمراً ، أَيْ : وَسَمَكاً وَتَمراً ، كَمَا أَنَّهُ أَرَادَ فِي الْبَيْتِ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أُمْسِيَّتِ .

وَلَمَّا قَدَّمَ أَنْ أَصَلَ الْمَبْنَى أَنْ يُسَكَّنَ ، وَمَثَلُ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِيمَا جَاءَ <sup>(٤)</sup> عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ ، أَتَى لِلْسُّكُونِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيَّاتِ بِمِثَالِ فَقَالَ : ( وَالسَّاكِنُ كَمْ ) أَيْ : وَمِثَالُ الْمَبْنَى عَلَى السُّكُونِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ قَوْلُكَ : " كَمْ " وَيُرِيدُ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ، كَمَا قَالَ : ( كَأَيْنَ أُمْسٍ حَيْثُ ) فَقَرَنَهَا بِأَدَاةِ التَّشْبِيهِ ، لِيَدُلَّ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ الَّتِي عَلَى شَاكِلَتِهَا ، فَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ قَوْلُكَ : " كَيْفَ " وَ" كَيْتَ " وَ" ذَيْتَ " وَ" حَيْثَ " فِيمَنْ بَنَاهَا عَلَى الْفَتْحِ ، وَ" لَارِبَّ فِيهِ " ، وَمِنْ الْمَبْنَى عَلَى الْكَسْرِ : " نَزَالٍ " وَ" حَذَامٍ "

(١) التَّسْهِيلُ : ١٤٧ .

(٢) أَنْشَدَهُ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ : ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْمَعَانِي :

٢٢٥/٢ ، وَالْهَمْعُ : ١٤٠/٢ .

(٣) الْخَصَائِصُ : ٢٩٠/١ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .



و "أولاء" ، والتاء فى قمت وضربت ، ومن المبنى على الضم : "عَلْ" و "قَبْلُ" و "بَعْدُ" و "مَنْذُ" الاسمية و "يا حَكْمُ" ، ومن المبنى على السكون : "من" و "ما" و "صه" و "مه" ، وألف با تا ثا جيم دال ذال ... وما أشبه ذلك .

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : أَنْ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَصْلِهِ فَلَا سُؤَالَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ أَتَى عَلَى مَا يَنْبَغِي<sup>(١)</sup> فِيهِ فَلَا يُقَالُ : لَمْ جَاءَ كَذَلِكَ ؟ وَأَمَّا مَا خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ : لَمْ جَاءَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَبْقَ عَلَى أَصْلِهِ ؟ إِذَا لَا يَكُونُ الْخُرُوجُ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا لِسَبَبٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَمْثَلُهُ ذَلِكَ ، لَكِنْ قَدْ يَصِيرُ الْأَصْلُ اسْتِعْمَالِيًّا ، بَعْدَ أَنْ كَانَ قِيَاسِيًّا ، فَيُسْأَلُ عَمَّا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ : لَمْ جَاءَ كَذَلِكَ ؟ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْآتِي عَلَى الْأَصْلِ عِلَّةٌ تَقْتَضِي خُرُوجَهُ عَنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ "أَيُّ" أَصْلُهَا الْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ<sup>(٢)</sup> كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ ، ثُمَّ إِنَّهَا أَشْبَهَتْ الْحَرْفَ فَكَانَ حَقُّهَا الْبِنَاءُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَخْرَجُوهَا عَنْ حَكْمِ الْبِنَاءِ إِلَى الْإِعْرَابِ<sup>(٣)</sup> ، لِشَبْهِهَا بِالْمَعْرَبِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِيْرَادِ السُّؤَالِ فِيهَا لِمَ أُعْرِبَتْ مَعَ قِيَامِ سَبَبِ الْبِنَاءِ وَهُوَ شَبُّهُ الْحَرْفِ ؟ وَلِذَلِكَ نَبَّهَ النَّازِمُ عَلَى إِعْرَابِهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولِ ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ أَصْلِهَا الثَّانِي وَهُوَ الْبِنَاءُ ، وَكَذَلِكَ ٦٠/ تَقُولُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي أَصْلُهُ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ كَسَائِرِ الْمَبْنِيَّاتِ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ بَنَوْهُ عَلَى حَرَكَةٍ لِلْمَزِيَّةِ الَّتِي لَهُ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ ، حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ ، لَكِنْ أَخْرَجُوه عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْبِنَاءِ عَلَى السُّكُونِ عِنْدَ اتِّصَالِ أَحَدِ الضَّمَائِرِ الثَّمَانِيَةِ بِهِ ، خَوْفًا مِنْ تَوَالِي الْمُتَحَرِّكَاتِ ، فَيَرِدُ السُّؤَالُ هُنَا :

(١) فِي (١) بَلَّغْنِي .

(٢-٣) حَرَرَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مَرَّتَيْنِ فِي (١) .

لم يبنى على السكون وأخرج عن البناء على الحركة مع قيام مُوجبها وهو المَزِيَّة؟ وكذلك تقول على مذهب البصريين : الأصل في الفعل المضارع البناء كسائر الأفعال ، إلا أنه أعرب لشبهه بالاسم ، فإذا اتصل به أحد النونين بُنِيَ ، فسبيله أن يُسأل عنه لم يَبُنِيَ ؟ ولم يبقَ على أصله الثاني من الإعراب مع قياس سببه وهو الشبه بالاسم ، ووجه هذا أن ما استَحَقَّه من الخروج عن أصله الأول صار له أصلاً قياسياً ، فإذا بقيَ على الأصل الأول عدَّ خارجاً عن أصله الثاني ، أعنى الذى استَحَقَّه بسببِ العِلَّةِ الموجودة فوجب السؤال عن ذلك ، والحاصل : أن الأصل صار فرعاً والفرع عادَ أصلاً لكن باعتبارين وهذه المسألة مبسوطَةٌ في " الأصول العَرَبِيَّة " (١) . ومن هنا يظهر أن قول الناظم : ( وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبهِ الْحَرْفِ ) معترَضٌ بـ " آى " ، وقوله : ( وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا مَعْتَرِضٌ بِالْمَاضِي اللَّاحِقِ لَهُ الضَّمَانُ الثَّمَانِيَّةُ ، والاعتذار عنه فى " آى " أنه قد ذَكَرَهَا فى بابها ، وفى المَاضِي أَنْ تُسَكِّنَهُ لِلضَّمَانِ عَارِضٌ ، وإنما يَنْكَلَمُ فى الأصولِ الثَّابِتَةِ ، لا فى الطَّوَارِئِ الزَّائِلَةِ ، ومن هنا قال الزَّجَّاجِي (٢) فى الماضِي : « وهو مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ أَبَدًا » ، إذ لَمْ يَعْتَبَرِ عُرُوضَ اتِّصَالِ الضَّمَانِ ، وَحَسَنَ مَا فَعَلَ .

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : أَنْ تَمَثِيلِ النَّاطِلِ بِمَا مَثَّلَ بِهِ بَيْنَ أَنْ الْأَسْمَاءُ تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ ، وَعَلَى الْفَتْحِ ، وَعَلَى الْكُسْرِ ، (٣) وَعَلَى السُّكُونِ (٤) ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، وَلَمْ يَذْكَرْ لِلأَفْعَالِ وَلَا لِلْحُرُوفِ مَثَلاً فَيَتَبَيَّنُ بِهِ أَمْرُهَا ، وَالَّذِي يَبَيِّنُ الْاسْتِقْرَاءُ أَنَّ الْحُرُوفَ تُبْنَى عَلَى الْأَوْجِهِ الْأَرْبَعَةِ أَيْضاً ، فَمَثَالُ الضَّمِّ فِيهَا

(١) هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبي مؤلف هذا الكتاب تنظر المقدمة .

(٢) الجمل للزجاجي : ٢١ .

(٣-٢) ساقط من (١) .

"مُنْذُ" الحَرْفِيَّةُ ، ومثال الفَتْحِ : "ثُمَّ" و"سَوْفَ" و"لَيْتَ" و"لَعَلَّ" ،  
ومثال الكَسْرِ : البَاءُ واللَّامُ فِي بَزِيدٍ وَلِزِيدٍ ، ومثال السُّكُونِ "مِنْ" و"عَنْ"  
و"لَوْ" <sup>(١)</sup> و"أَوْ" وما أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَأَنَّ الْأَفْعَالَ تُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ :  
ضَرَبَ وَعَلِمَ وَمَكُثَ ، وَعَلَى السُّكُونِ نَحْوُ : اضْرَبْ وَعَلِمْ وَامْكُثْ وَلَا  
يَدْخُلُهَا الضَّمُّ وَلَا الْكَسْرُ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَيَّ ذَلِكَ قَبْلَ .

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ : أَنَّ قَوْلَ النَّاطِمِ : ( وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ  
يُسَكَّنُ...) إِلَى آخِرِهِ ، لَا يَقْتَضِي حَصْرَ عِلَامَاتِ الْبِنَاءِ فِي الْأَرْبَعِ الَّتِي ذَكَرَ ،  
وإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ ، وَمِنْهُ مَا بُنِيَ  
عَلَى الضَّمِّ وَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ وَتَقْدِيرُ  
كَلَامِهِ ، وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَمِنْهُ ذُو كَسْرٍ وَمِنْهُ ذُو ضَمٍّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَوَّلُ  
البَابِ ( الْاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ) فَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِحَصْرِ  
عِلَامَاتِ الْبِنَاءِ فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَن يُقَالَ : إِنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ عِلَامَاتِ الْبِنَاءِ ،  
إِذْ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ مَا يُبْنَى عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ ، ففَعَلَ الْأَمْرُ يُبْنَى عَلَى مَا  
يُجْزَمُ بِهِ الْمُضَارِعُ ، وَقَدْ بَيَّنَّ هُوَ أَنَّ لِلْجَزْمِ عِلَامَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا الْحَذْفُ ،  
وَأَنَّ الْحَذْفَ نَوْعَانِ : حَذْفُ النُّونِ ، وَهُوَ عِلَامَةٌ لِلْجَزْمِ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ / ٦١/  
أَلْفُ اثْنَيْنِ ، أَوْ وَأَوْ جَمْعٍ ، أَوْ يَاءُ وَاحِدَةٍ مُخَاطَبَةٍ . وَحَذْفُ آخِرِ الْمُعْتَلِّ  
الْآخِرِ بِالْأَلْفِ أَوْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ ، فَعَلَى هَذَا النُّحْوِ يُبْنَى فَعْلُ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ  
نَظِيرُ الْمُضَارِعِ فَتَقُولُ : افْعَلْ وَافْعَلُوا وَافْعَلِي ، كَمَا تَقُولُ : لَمْ تَفْعَلْ وَلَمْ  
تَفْعَلُوا وَلَمْ تَفْعَلِي . وَتَقُولُ : اخْشَ وَاغْزُ وَارْمِ ، كَمَا تَقُولُ : لَمْ يَخْشَ وَلَمْ  
يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ ، وَعَلَى هَذَا النُّحْوِ يَجْرِي الْقَوْلُ فِي الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهِ أَلْفُ  
الْاثْنَيْنِ أَوْ وَأَوْ الْجَمْعِ ، فَكَمَا نَظِيرُ قَوْمَا ، وَقَامُوا نَظِيرُ قَوْمُوا . وَالْأَدِلُّ  
عَلَى ذَلِكَ رَجُوعُ النُّونِ فِي التَّسْمِيَةِ إِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ أَوْ الْوَاوُ عِلَامَةً لَا

ضميراً .

والاسمُ أيضاً يُبنى على ما يُرفعُ به من واوٍ أو ألفٍ كالمثنى والمجموع على حدهُ في النداءِ ، هذا في البناءِ العارضِ ، وكذلك في اللزيمِ كأسماءِ العددِ المطلقةِ كقولك : اثنان ، ثلاثون ، أربعون ، مائتان ، ألفان ، ويبنى أيضاً على ما يُنصبُ به كياءِ المثنى والمجموع على حدهُ في باب " لا " التي <sup>(١)</sup> لنفى الجنس ، فقد ظهرَ أنه يُبنى على الألفِ والواوِ والياءِ . ويبنى على حذفِ الألفِ والواوِ والياءِ والثنونِ ، لأننا نُجيب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : ما تقدّم من أنه لم يتعرض للحصرِ ، بل قد يُقالُ : إنه لما ذكر العلامات الأربع استوفى ما عادةُ الناسِ أن يذكروه ، ونَبّه بـ " مِنْ " المقتضية للتبعضِ ، على أنْ ثمَّ علاماتٍ أُخرُ يُبنى عليها ، وإذا كان كذلك فلم يفتنه ذكرُ شيءٍ يُحتاج إلى ذكره .

الثانى : أنا لو سلّمنا أنه لم يُنبّه على ما ذكر في السؤالِ من علامات البناءِ لما كانَ ذلك قدحاً ، لأنه جرى على ما جرى عليه غيره في بابِ البناءِ من الاقتصارِ على هذه العلامات الأربع ، ووجه الاقتصارِ أنْ غيرها متفرّع عنها ونائبٌ عنها ، كما كان ذلك في علامات الإعرابِ ، إذ كانت الواوُ أو الألفُ أو غيرها إنما تلحق الفرع كالمثنى والمجموع الذى على حدهُ ، فإذا لا اعتراض على كلام الناظم والله أعلم .

\* \* \*

ولما فرغ من بيان أسباب البناءِ وأنواعه ، أخذَ في الكلام على أنواع الإعرابِ وعلاماته ووجوهه فقال :

---

(١) فى (١) الذى .

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابًا  
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

أراد أن الرِّفْعَ والنَّصْبَ من أنواع الإِعْرَابِ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْأَسْمَاءُ  
وَالْأَفْعَالُ فَالرَّفْعُ نَحْوُ : زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ يَذْهَبُ . وَالنَّصْبُ نَحْوُ : إِنَّ  
زَيْدًا لَنْ يَرْكَبَ ، وَإِنْ عَبْدُ اللَّهِ لَنْ يَذْهَبَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمِثْلُ النَّصْبِ فِي  
الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : ( لَنْ أَهَابًا ) ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ : هَابَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ  
يَهَابُهُ<sup>(١)</sup> ، وَهَابَ مِنْهُ أَيْ خَافَ مِنْهُ ، هَيْبَةً وَمَهَابَةً ، وَقَالَ  
الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٢)</sup> : الْهَيْبَةُ وَالْمَهَابَةُ : الْإِجْلَالُ وَالْمَخَافَةُ .

وَأَمَّا الْجَرُّ فمُخْتَصٌّ بِالْأَسْمَاءِ ، فَلَا يَدْخُلُ الْأَفْعَالُ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ  
بِعَبْدِ اللَّهِ / صَاحِبِ زَيْدٍ ، وَجِئْتُ إِلَى أَخِيكَ صَاحِبِ الدَّارِ .

٦٢/

وَأَمَّا الْجَزْمُ فمُخْتَصٌّ بِالْأَفْعَالِ فَلَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ كَقَوْلِكَ : لَمْ يَقَمْ ،  
وَلَمْ<sup>(٣)</sup> يَخْرُجْ ، وَإِنْ<sup>(٤)</sup> تَضَرَّبَ أَضْرَبَ ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَرَادَ بِقَوْلِهِ :  
( وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ ) إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ حَصَلَ بِهَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ  
أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ وَجَزْمٌ ، فَالْجَرُّ مُخْتَصٌّ  
بِالِاسْمِ ، وَالْجَزْمُ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ ، وَمَاعِدَا ذَلِكَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْاسْمِ

(١) فِي (١) هَابَهُ .

(٢) الصَّحَاحُ : ٢٣٩/١ ( هَيْبٌ ) .

(٣) فِي قِرَاءَةٍ أُخْرَى فِي الْأَصْلِ وَلَا يَخْرُجُ .

(٤) فِي (١) وَلَنْ .

والفِعْلِ ، وعلّة ذلك على طريقة المؤلّف في " التسهيل " (١) و " شرحه " (٢) أن الاسم لما كان في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله ، وعوامل الرفع والنصب في الاسم قوية لاستقلالها بالعمل ، وعدم تعلقها بعامل آخر ، فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عواملهما بالاستقلال ، وإمكان التفرع عليها . بخلاف عامل الجرّ ، فإنه ضعيف لعدم استقلاله ، ألا ترى أنه مفتقر إلى متعلّق من فعل أو جار مجراه فلم يقو أن يفرّع عليه غيره ، فلذلك لم يكن إلا في الاسم ، فجعل الجزم في الفعل عوضاً ممّا فاتته من المشاركة في الجرّ ، وانفرد به ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب ، ثم عوّد بينهما بأن جعل الجزم راجحاً بأنّه غير محتاج إلى تعلقه ، وجعل الجرّ راجحاً بكونه ثبوتاً بخلاف الجزم ، فإنه حذف فتعادلا ، هذا ما علّل به المؤلّف ، وللناس في تعليل هذه المسألة طرق كثيرة لا يحتاج إلى إيرادها لضعف أكثرها ، وقلة الفائدة فيها ، وأقربها طريقة من قال : لم يدخل الفعل جرّ لضعفه عن مرتبة الاسم ؛ لأن إعرابه بالشبه لا لأجل المعانى كما كان دخول الأنواع الثلاثة من الإعراب في الاسم للتفرقة بين المعانى الثلاثة فنقص عنه (٣) درجة وعوض من ذلك الجزم فكمّل له ثلاثة أنواع من الإعراب كالاسم ، وهذه الطريقة نحو ممّا قاله المؤلّف ، إلا أن المؤلّف كمّلها .

والكاف في قوله : ( كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ ) كاف تشبيه التّنظير كالكاف التي في قول سيبويه ، وليس في الأفعال المضارعة جرّ . كما أنّه ليس في الأسماء جزم ، فإن التشبيه هنا تشبيه تّنظير ، لا تشبيه

(١) التسهيل : ٧ .

(٢) شرح التسهيل : ٤٢/١ .

(٣) في (١) عنده .

تعليل ، وكان الأصل أن يقول : الاسم قد خص بالجر كما قد خص الفعل ، لأنك تقول : خصه بالشئ <sup>(١)</sup> . خصوصاً وخصوصية وخصوصية والفتح أفصح وخصيصي ، إلا أنه ضعف العين فجعله من خصص بذلك المعنى ، وكذلك كان الأولى أن يقول : كما قد خصص الفعل بأن يجزم أو بالجزم ، فإن قوله : (بأن يجزم) مقدر بمصدره الذي هو الانجزام ، والانجزام غير مستعمل في معنى الجزم . ولا مصطلح على استعماله بذلك المعنى ؛ لأن الرفع والنصب والجر والجزم في استعمالهم على وجهين :

أحدهما : أن يكون عبارة عن الحركات التي أحدثتها العوامل وما ناب عنها ، فالضمة رفع والواو رفع وكذلك سائرهما .

والثاني / : أن المراد بالرفع والنصب والجر والجزم الحكم الذي / ٦٣ أحدثه العامل ، والعلامات دالة عليه ، وهو معنى المصدر ، وكلا المعنيين في الجزم مغاير لمعنى الانجزام ، إذ كان عبارة عن حصول الجزم في المجزوم على أى معنى أطلق الجزم ، وإذا كان كذلك فتعبيره بالانجزام معترض من وجهين :

الخروج عما اصطلاحوا عليه ، والإيهام بمعنى لم يتعرضوا له <sup>(٢)</sup> .

والجواب : أن ضرورة النظم دعت إلى أن يغير لفظ الجزم إلى لفظ الإنجزام ووجه ما فعل من ذلك أن الانجزام لما كان لازماً عن الجزم إذ هو مطاوعه فصار كالسبب مع سببه ، اكتفى عنه اتكالا على فهم

(١) في الأصل بالاسم .

(٢) في (١) .

\* \* \*

ثم أخذ في ذكر العلامات فقال :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرُ

وَاجْزَمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ يَنْوِبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَعْمِ

يعنى أن الرفع فى الكلمة المعربة يكون بالضم نحو : زيد قائم ، ويقوم زيد ، والرجال فى الدار ، وخرجت الهندات ، والنصب يكون بالفتحة نحو : إن زيدا لن يذهب ، وأعجبني أن تكرم الزيد ، والجر يكون بالكسر نحو : مررت بغلام زيد ، وجئت إلى الرجال والهندات ، والجرم يكون بالسكون نحو : لم يذهب زيد ، وإن تذهب<sup>(١)</sup> . وأتى الناظم بأمثلة للرفع والنصب والجر فى الاسم ، ومثال الرفع فى الفعل وهو ( نكر الله عبده يسر " ف ذكر " مرفوع بالضمّة على الابتداء ، ولفظ " الله " مجرور بالكسرة بإضافة ذكر إليه و " عبده " منصوب بالفتحة بذكر ؛ لأنه مصدر موصول<sup>(٢)</sup> ) و " يسر " مرفوع بالضمّة أيضاً ، إذ لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، وهو فى موضع خبر المبتدأ .

وقوله : ( وانصب فتحا وجر كسرا ) على حذف الجار ، أراد : وانصب بفتح ، وجر بكسر ، دلّ على ذلك قوله : ( فارفع بضم ) وقوله : ( واجزم بتسكين ) فحذف الباء ضرورة ، وذلك فى كلام العرب قليلا .

(١) فى (١) أن يذهب .

(٢) ساقط من (١) .



وَأَنْشَدَ الْمُبَرَّدُ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا      كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

وقوله : ( وَغَيْرُهُ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ ) يَعْنِي أَنَّ مَا عَدَا مَا ذُكِرَ مِنَ الرَّفْعِ  
بِالضَّمَّةِ وَالنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ وَالْجَرِّ بِالكسرةِ والجزمِ بالسكونِ يَنْوِبُ عَنْهَا ،  
ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ :

أحدها : الحركات لكن على نحو آخر وذلك الكسرة تنوبُ عن  
الفتحة في الجمع بالالف والثاء ، والفتحة تنوبُ عن الكسرة في جرٍّ ما لا  
يَنْصَرَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ .

والثاني : الحُرُوفُ وذلك الالف في المثنى والواو في الجمع الذي  
على حدّه والأسماء الستة والنون فيما لحقه من الفعل ألف اثنين أو واو  
جمع أو ياء واحدة مخاطبة ، كلها تنوبُ عن الضمة ، والالف في الأسماء  
الستة ، والياء في المثنى والمجموع على حدّه كلاهما ينوبُ عن الفتحة ،  
والياء / في الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حدّه تنوبُ عن / ٦٤

(١) أنشده المبرد في الكامل : ٢٤/١ ، قال : فأما قول الشاعر :- وهو جرير - وإنشاد أهل  
الكوفة له وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا      كلامكم على إذا حرام

ورواية بعضهم له : " أتمضون الديار " فليسا بشئ ، لما ذكرت لك والسماع الصحيح  
والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة . وأخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال :  
قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير .

مررتم بالديار ولم تعوجوا

فهذا يدل على أن الرواية مغيرة .

(٢) هو جرير ، ديوانه ٢٨٧ من أبيات أولها :

متى كان الخيام بذي طلوح      سقيت الغيث أيتها الخيام

ورواية صدر البيت في الديوان :

أتمضون الرسوم ولا تحيي

والبيت في شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٨ ، ٩ ، ١٠٢ ، والمقرب : ١١٥/ وضرائر  
الشعر : ١٤٦ ، ووصف المباني : ٢٤٧ ، والخزانة : ٦٧١/٣ .

والثالثُ : الحذفُ ينوب عن الفَتْحة في نَصْبِ الفعلِ المَرْفُوعِ بالنُّونِ وعن السكونِ فيه وفي الفعلِ الْمُعْتَلِّ الآخر ، وَجَمِيعُ ذلكِ مفصَّلٌ في الباب ، وقد ظَهَرَ من النَّاظِمِ أَنَّ أَصْلَ الإِعْرَابِ للحركاتِ والسُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَلَّ غَيْرَهَا محلَّ النِّيَابَةِ عنها ، وذلك لا يَسُوغُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ كَوْنِ المَحَلِّ لِلْمَنْوَبِ عنه بِحَقِّ الأَصْلِ وبذلك صَرَّحَ في " التَّسْهِيلِ " <sup>(١)</sup> فقال : والإِعْرَابُ بالحَرَكََةِ والسُّكُونِ أَصْلٌ وينوبُ عنهما الحَرْفُ والحَذْفُ ، وكذلك قالَ الجُزْولِيُّ <sup>(٢)</sup> : أَصْلُ الإِعْرَابِ للحَرَكَاتِ ، والحُرُوفُ عند مَنْ يَرَى الإِعْرَابَ بها تَبَعٌ . والدَّلِيلُ على ذلكِ أَنَّ الإِعْرَابَ بها أَكْثَرُ ، والكثْرَةُ دَلِيلُ الأَصَالَةِ ، وأيضاً فَإِنَّه لا يُصَارُ إلى الإِعْرَابِ بِغَيْرِهَا إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِهَا أو اعتقادِ تَعَذُّرِهَا . قالَ المؤلِّفُ في " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " <sup>(٣)</sup> : ولذلك اشْتَرَكَ الفعلُ والاسْمُ في الرَّفْعِ بضمَّةٍ ، والنصبِ بفتحةٍ ولم يشتركا في الإِعْرَابِ ، وإنما كانت الأَصَالَةُ للإِعْرَابِ بالحركةِ في غيرِ الجَزْمِ ؛ لِأَنَّ الحَرَكََةَ أَخْفُ من الحَرْفِ وأَبِينُ في إعْطَاءِ المَعْنَى المَقْصُودِ . وأما كونُها أَخْفُ فظاهراً ، فَإِنَّ زِيَادَةَ بعضِ حَرْفٍ أَخْفُ وَأَهْوَنُ من زِيَادَةِ حَرْفٍ كاملٍ . وأما كونُها أَبِينُ فَلأنَّها لا تَخْفَى زِيَادَتُها على بَنِيَةِ الكلمةِ لسقوطِها وإِدْرَاكِ مَفْهُومِ الكلمةِ بِدونِها ، بخلافِ الحَرْفِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يُخْلُ سَقُوطُهُ بِمَفْهُومِهَا ، ولذلك اختلفوا في المُعْرَبِ بحَرْفٍ هل هو قائمٌ مقامَ الحركةِ

(١) التسهيل : ٨ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٧ ( الأزميرية ) .

(٣) شرح التسهيل : ٤٢/١ ، ٤٣ .

أو الحَرَكَةُ مَقْدَرَةٌ فِيهِ ؟ وَإِنَّمَا كَانَ السَّكُونُ فِي الْجَزْمِ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ نَقْصَانُ حَرَكَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْكَلِمَةِ أَسْهَلُ مِنْ سَقُوطِ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَآتَى النَّاطِلُ بِمِثَالَيْنِ مِمَّا يَنْوِبُ فِيهِ الْحَرْفُ عَنِ الْحَرَكَةِ .

أحدهما : مما يعرب بالواوِ رفعاً ، وبالألفِ نصباً ، وبالياءِ جرّاً وذلك الأسماء الستة <sup>(١)</sup> التي يذكُرُها على أثرِ هذا وهو الآخرُ في قوله : ( جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ ) .

والثاني : مما يُعرب بالواوِ رفعاً ، وبالياءِ نصباً وجرّاً ، وذلك الجَمْعُ على حَدِّ التَّثْنِيَةِ وهو " بنى " فى المثال ، أصله : بنون وبنين وحذف النون للإضافة ، وَيَنُوبُ نَمِرٌ مِنَ الْعَرَبِ قَبِيلَةٌ <sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ يَنْسَبُونَ إِلَى أَبِيهِمْ نَمِرٍ ، وهو نَمِرُ بْنُ قَاسِطٍ بْنُ هَنْبٍ بْنُ أَفْصَى بْنِ دُعْمَى بْنِ جَدِيلَةَ بْنِ أَسَدٍ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ نِزَارٍ بْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ . وَيُقَالُ : يَا أَخَا بَنِي فَلَانٍ لِمَنْ كَانَ يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ وَكَانَ مِنْهُمْ ، وَحُذِفَ النَّاطِلُ هَمْزَةً "جاء" لِلْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَهَا وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ابْنِ الْعَلَاءِ <sup>(٣)</sup> فِي نَحْوِ ﴿ جَا أَجْلُهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> :

\* \* \*

---

(١) ساقط من (١) .

(٢) جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٣٠٠-٣٠٢ ، والاشتقاق لابن بري : ٣٣٤ .

(٣) قراءة أبي عمرو فى الإتحاف : ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٣٤ .

ثم قال (١) :

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ      وَاجْرُزْ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ  
مِنْ ذَاكَ دُونََ إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا      وَالْقَمُ حَيْثُ الْمَيْمُ مِنْهُ بَانَا  
أَبْ أَعْ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنْ      وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ  
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ      وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِيهِنَّ أَشْهَرُ / ٦٥

لَمَّا قَدَّمْ أَنْفَاءً أَنَّ مَا عَدَا الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةَ الْمَخْصُوصَةَ  
بِالْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ يَنْوِبُ عَنْهَا ، أَخَذَ يَذْكُرُ الْأَصْنَافَ النَّائِبَةَ وَمَحَالَهَا ،  
فَإِذَا حَصَرَ مَوَاضِعَهَا عَلِمَ أَنَّ مَا عَدَاهَا حَكَمُهُ مَا تَقْدُمُ مِنَ الرَّفْعِ بِالضَّمَّةِ ،  
وَالنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ وَالْجَرِّ بِالْكَسْرِ ، وَالْجَزْمُ بِالسُّكُونِ ، فَابْتَدَأَ بِذِكْرِ مَا  
يَرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيَنْصِبُ بِالْأَلِفِ وَيُجَرِّ بِالْيَاءِ فَقَالَ : ( وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ ..... ) إِلَى  
آخِرِهِ ، وَهَذَا التَّقْرِيرُ فِي الْأَسْمَاءِ السُّتَةِ نَصٌّ مِنْهُ عَلَى اعْتِمَادِ الْقَوْلِ بِأَنَّ  
الْحُرُوفَ فِيهَا هِيَ نَفْسُ الْإِعْرَابِ بِحَكْمِ الْإِسْتِقْلَالِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ فِي  
هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السُّتَةِ الْمُفَسَّرَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيِّ (٢) ،  
وظَاهِرُ كَلَامِ الْفَارَسِيِّ (٣) فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ " الْإِيضَاحُ " وَعَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ  
الْمُخْتَصِرِينَ . وَمِنْ التَّحْوِيلِينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحَرَكَاتِ مُقَدَّرَةٌ  
فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، وَأَتْبَعَ فِيهَا مَا قَبْلَ الْآخِرِ الْآخَرَ ، دَلَالَةً عَلَى الْإِعْرَابِ  
الْمُقَدَّرِ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، وَهُوَ مُخْتَارُ شَيْخِنَا (٤) الْأُسْتَاذِ رَحِمَهُ اللَّهُ  
عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ أَيْضاً . وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ ،  
كَإِعْرَابِهَا عَارِيَّةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَحُرُوفِ الْعِلَّةِ إِشْبَاعُ تِلْكَ

(١) ساقط من (١) .

(٢) الجمل : ١٩ وشرحه لابن عصفور : ١٢٠/١ .

(٣) الإيضاح : ١٨ .

(٤) هو الإمام أبو عبد الله بن الفخار البيهقي ، والنص من شرح الجمل له : ٢٠ ، ٢١ .

الحركات قبلها ، ومنهم من جعل إعرابها بالحركات والحروف معاً ، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك ، والكلام فى ذلك يطول ، وإنما اختار الناظم ما تقدم ؛ لأنه أبين المذاهب ، وأبعدها عن التكلّف ، لأن الإعراب إنما جىء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . قال المؤلف : ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف <sup>(١)</sup> لأن الحرف المختلف <sup>(٢)</sup> الهيئات صالح للدلالة أصلاً كان أو زائداً ، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما قرعان عن الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سيق مثله فى الأحصاء أمن من الاستبعاد ولم يخرج عن المعتاد ، هذا ما وجه به مذهبه ويكفى هذا القدر إذ لا فائدة فى جلب الحُجج مع أن المسألة لا يبنى <sup>(٣)</sup> عليها حكم .

وقوله : ( مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ ) " ما " موصولة صلتها " أَصِفٌ " : وهى مفعولة بارفع وانصب واجرر من باب الإعمال أَعْمَلَ فيها الآخر . " ومن الأسماء " متعلق بـ " أَصِفٌ " وضمير ما محذوف ، أى ما أَصِفُهُ <sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَسْمَاءِ وَقَصَرَ الْأَسْمَاءَ ضُرُورَةً .

ثم قال : ( مِنْ ذَاكَ نُوْ إِنَّ صُحْبَةً أَبَانَا ) يعنى أن من الأسماء التى تُرْفَعُ بالواو وتُنصب بالالف وتُجر بالياء هذا الاسم الذى هو " نُوْ " وذلك بشرطين : أحدهما : مَنْصُوصٌ عليه وهو قوله : ( إِنَّ صُحْبَةً أَبَانَا ) والآخر قيده بالمِثَال وهو أن يكون " نُوْ " بلفظ المذكّر ، فأمّا الأولُ فيريدُ به أن يكون نُوْ

(١-١) ساقط من (١)

(٢) فى (١) يبنى .

(٣) فى (١) أَصِف .

بمعنى صاحب ، وذلك إبانته للصُّحبة كقواك : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ،  
 وجاء (١) زَيْدٌ نُو الْعِلْمِ ، ورأيتُ رجلاً ذا ثُوبٍ ، معناه : صاحبُ مالٍ  
 وصاحبُ العلمِ وصاحبُ ثوبٍ ، وتحرَّزُ بذلك إن كان قصد التحرز من ذا  
 / وذو وذى التى ليست بذلك المعنى فإنها لا تُعرب كذلك إن أعربت ، فأمَّا ٦٦/  
 " نو " فتأتى بمعنى الذى وهى " نو " الطائِيةُ نحو ما أنشدَ الجوهريُّ (٢)  
 مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

ذَاكَ خَلِيلِي (٤) وَذُو يُعَاتِبْنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسِلَمَ  
 (٥) وَقَوْلِ الْآخِرِ (٦) :

وَإِنَّ الْمَالَ مَالُ أَبِي وَجَدِّي وَيُنْزِي نُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ (٥)  
 وَأَمَّا "ذَا" و "ذِي" فتأتیان (٧) للإشارةِ نحو قولِ اللَّهِ تَعَالَى (٨) ﴿ هَذَا  
 مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ .

(١) فى (١) جاعى

(٢) الصحاح : ١٩٥١/٥ ( سلم ) .

(٣) البيت لبُجَيْرِ بْنِ عَمَّةِ الطائِي ، قال ابن بَرِّى : وصوابه

إِنْ مَوْلَايَ نُو يُعَاتِبْنِي لَا إِحْسَنَ عِنْدَهُ وَلَا جَرِمَ

يَنْصُرْنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسِلَمَ

(اللسان : " سلم " )

وتخريج البيت وترجمة الشاعر فى شعر طيبر وأخبارها : ٣٤٤ .

(٤) فى (١) " وذا يعاتبني " .

(٥-٥) ساقط من (١) .

(٦) البيت لسنان بن الفحل الطائى ، شاعر إسلامى لم أقف على أخباره من أبيات اختصارها  
 أبو تمام فى الحماسة : ١٦٥ ، ١٦٦ ( رواية الجوالقى ) والشاهد فى أمالى ابن  
 الشجرى : ٣٠٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٧/١ وخزانة الأدب : ٥١١/٢ .  
 ويراجع : شعر طيبر وأخبارها :

(٧) فى (١) فيأتیان .

(٨) سورة القصص : آية : ١٥ .

وقال أبو الطيب المتنبى (١) :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيْسًا

فهذه الثلاثة لا تُبين صُحْبَةً ، وإنما تُبينُ شَيْئاً آخَرَ ، فلا تُعَرِّبُ ذلك الإعراب .

فإن قلت : فهذا الشرطُ غيرُ محتاجٍ إليه أبداً (٢) . لأن ما تحرَّز منه خارج عن باب الإعراب فضلاً عن كونه يُعرب بالحروفِ أو بالحركات ، فلو قال : " من ذاك نو " كذا وكذا ولم يُقَيِّده - بمعنى الصُّحْبَةِ لم يفهم له سِوَاهُ ، إذ لا يَتَوَهَّم ذلك في "نَو" الطائِية ، ولا في "ذَا" و "ذِي" اللتين للإشارة ، لفقد الإعراب فيهما ، وإنما يسبق إلى الذهن ما هو مُعربٌ ، وليس ثمَّ مُعربٌ ، إلا الذي بمعنى صاحب ، فقد تَعَيَّن بنفسه ، فيكون هذا الشرطُ ضائعاً ، فالاعتذارُ عنه أن يُقال : لعله لم يقصد بذلك إلا مجردَ البَيَانِ عن معنى "نَو" وإن ساق ذلك مَسَاقَ الاشتِراطِ والتَّحرُّزِ مما يَدْخُلُ عليه ، على أنه قد أتى به في التسهيل (٣) كذلك ، فقال : وفي "ذِي" بمعنى صاحب ، وذكر في " الشُّرْح " (٤) أنه تحرَّز بالقيِّدِ من " ذِي " المُشارِ بها ، فالله أعلم . فإن أراد هنا ما صرَّح به هناك تَوَجَّه الاعتراضُ عليه .

---

(١) البيت بتمامه :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيْسًا      ثم انتثيت وما شفيت نسيسا

وهو مطلع قصيدة قالها في مدح محمد بن رزيق الطرسوسي في ديوانه بشرح العكبري : ١٩٣/٢

(٢) في (١) " أذن " .

(٣) التسهيل : ٨ .

(٤) شرح التسهيل : ٤٧/٨ .

وأما الشرطُ الثاني المقيد بالمثال وهو أن يكون " ذُو " بلفظِ المذكرِ فنذكره ضرورى ، فإن المؤنث لا يُعرب هذا الإعراب ، وإنما يرجع إلى الإعراب بالحركات ، كما ذكر أولاً كقولك : جاعتي امرأة ذات مالٍ ، ورأيتُ امرأة ذات مالٍ ، ومررتُ بامرأة ذات مالٍ ، وكذلك يُعتَبر في المثال أيضاً الأفراد ، فإن المثنى والمجموع سيأتى ذكره .

فأما إذا كان مفرداً مذكراً فهو المُعرب بالحروف<sup>(١)</sup> كما قال .

ثم قال : ( وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأْنَا ) فاعل " بَانَ " ضَمِيرٌ مذكراً عائداً على الميم ، وذكره لأن الميم كسائر حروف المعجم تُذكر وتؤنث ، أنشد سيبويه في التذكير<sup>(٢)</sup> :

كَأَفًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا

وأنشد في التائيث<sup>(٣)</sup> :

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِيمُهَا

ومعنى بَانَ : بَعُدَ . ويقال : بَانَ الشَّيْءُ عَنِّي بَيِّنًا وَبَيِّنُونَةً : إذا بَعُدَ عَنْكَ وَتَفَرَّقَ مِنْكَ ، وَالْمُبَايَنَةُ : الْمَفَارَقَةُ ، وَتَبَايَنَ الْقَوْمُ : تَهَاجَرُوا فَيَعْنَى حَيْثُ زَالَتِ الْمِيمُ عَنِ الْقَمِ ، وَأَرَادَ أَنْ الْقَمَ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ مِيمٍ مَعْدُودٌ مِنْ تِلْكَ

(١) في الأصل بالحركات .

(٢) الكتاب ٢١/١ ، والجمل : ٢٨٦ ، والحل : ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٦ وهو من الشواهد التي لم تنسب إلى قائل معين .

(٣) الكتاب ٢ / ٢١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣١٨/٢ ، والبيت الراعى النميرى يسوانه : ٢٥٨ ، وهو بتمامه :

شافتك آياتُ إبانٍ قديمها كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِيمُهَا

وهو في المقتضب : ٢٣٧/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأثير : ٤٥٠ ، والجمل للزجاجي : ٢٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/٦ .



الأسماء التي تُعرب هذا الإعراب المذكور ، وذلك في قولك : هذا مُوزيدٌ ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه ، وإنما اشترط فقد الميم ؛ لأنه إذا وجدت فيه لم يُعرب بالحروف ، بل بالحركات على حد ما نصَّ عليه في قوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَاَنْصِبِنْ فَتْحًا وَجَرُّ كَسْرًا ) فتقول : هذا فَمٌ ، ورأيتُ فَمًا ، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ ، هذا إن كان منقوصاً ، وكذلك في لغة القَصْرِ تقول : هذا فَمًا ، ورأيتُ فَمًا ، ونظرتُ إلى فَمًا ، إذا ثَبَتَ أَنَّهَا لُغَةُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) يَا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا

فإِعْرَابُ هذا كإِعْرَابِ فَتَى وَرَحًا . وقوله : ( أَبٌ أَخٌ حَمٌّ / كَذَاكَ وَهَنْ ) ٦٧/ يعنى أن هذه الأسماء أيضاً حُكِمَها في الإعراب ما تقدّم من الرفع بالواو والنصب بالالف والجرّ بالياء ، فتقول : هذا أبوك وأخوك وحموك ، ورأيتُ أباك وأخاك وحماك ، ومررتُ بأبيك وأخيك وحميك .

وَحَمَوُ الْمَرَأَةِ أَبُو زَوْجِهَا ، وكذلك مَنْ كَانَ مِنْ قِبَلِهِ ، وَحَمَوُ الرَّجُلِ أَبُو امْرَأَتِهِ أَوْ أَخُوهَا (٢) أَوْ عَمِّهَا . وقيل : الأحماء من قِبَلِ الْمَرَأَةِ خَاصَّةً ، وَالْأَخْتَانِ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ ، وَالصُّهْرُ يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، هَكَذَا حَكَى صَاحِبُ الْمُحْكَمِ (٣) وَعَكَّسَ الْجَوْهَرِيُّ (٤) فَقَالَ : وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ مِثْلُ الْأَبِ وَالْأَخِ فَهُمْ الْأَحْمَاءُ وَاحِدُهُمْ حَمًا وَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ : حَمًا مِثْلُ

(١) لم ينسب إلى قائل معين ، ويَعْدَهُ :

والجيدُ والتَّحْرُوثِيُّ قَدْ نَمَّا

وهو من شواهد الخصائص : ١٧٠/١ ، والجمهرة : ٤٨٤/٣ ، واللسان : ( فوه ) .

(٢) في (١) وأخوها ، وما في المحكم موافق لما في الأصل .

(٣) هو الإمام الجليل أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده الدانسي الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٨ ، أخباره في : بغية الملتبس : ٤٠٥ وإنباه الرواة : ٢٢٥/٢ النص في المحكم : ٢٣/٤ .

(٤) الصحاح : ٢٣١٩/٦ ( حمو ) وما بين القوسين ساقط من الأصل .

قَفَا ، وحمو مثل أبو ، وحمٌ مثل أبٌ ، وحمٌ ساكنة الميم مهموزة عن  
الفرأ. ثم قال : وكلُّ شئٍ من قبل المرأة فهم الأختان ، والصُّهر يجمع ذلك  
كله ، فهذا خلاف ما حكى ابن سيده ، والناس على ما ذكره الجوهري . قال  
الأصمعي (١) : الأحماء من قبل الزوج والأختان من قبل المرأة ، وقال يعقوب (٢)  
: كلُّ شئٍ من قبل الزوج - أخوه أو أبوه أو عمه - فهم الأحماء . وقال أبو  
عبيد (٣) : الحمُّ أخو الزوج . ويُقال للمرأة حماة لا لغة فيها غير ذلك . " وهنُ  
المرأة " فرجها وكذلك هن الرجل . وأصل الهن في اللغة الكناية عن اسم  
الشئ (٤) . قال الجوهري (٥) : تقولُ هذا هنك أي شينك . هذا أصله ، ثم  
كنوا به عما يقبَح التصريحُ باسمه ، واستعملوه حتى غلبَ عليه . ويُقال :  
ذهبت فهنيتُ (٦) أي : فعلتُ (٦) من قولك هنُ ، وقد حصَل من المِثال في الحم  
والهن أن المؤنث خارج عن هذا الحكم لأنك تقول : هذه حماة فلان ،  
فيرب بالحركات ، وكذلك هنه كما خرجت الأخت عن حكم الآخر . وقد ظهر أن  
المُعرب بهذا الإعراب ستة أسماء ؛ وهى ذو بمعنى صاحب ، وفوزيد ، وأخو  
زيد ، وأبوه ، وحموك ، وهنوها ، لكن ليس ذلك على الإطلاق ، وفى كلِّ  
لغة ، بل العربُ فيها مختلفون ، فمنهم من يعربها بالحروف كما قال  
، ومنهم من يعربها بالحركات ، وأيضاً فالذين يعربونها بالحروف ليسوا فيها  
على سنن واحد بل هى عندهم على درجَات متباينة ، فقد يكون الإعراب

(١) رأى الأصمعي في تهذيب اللغة : ٢٧٢/٥ أيضا .

(٢) إصلاح المنطق : ٣٤٠ .

(٣) فى غريب الحديث لأبى عبيد : ٢٥٢/٣ ، قال : " الحموا ب الزوج " .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) الصحاح : ٢٥٣٦/٦ ( هنو ) .

(٦-٦) ساقط من (١) .

بالحروف فى بعضها نادراً ، وبالحركات هو الأشهر كما فى " هُنْ " وقد يكون الأمر بالعكس كما فى آخر وأب ، وقد يشتهر الوجهان على تساوى أو مقاربة التساوى كما فى " حَمْ " ، هذا كله فيما عدا القم بلا ميم ، وذا " بمعنى صاحب فإن العرب متفقون فيها على الإعراب بالحروف ، فلما كان الأمر على هذا لم يكتف الناظم بما قدم من الإطلاق ، بل نكّر اختلاف العرب فى أب وآخر وحمر وهن ، وسكت عن ذكر ثو وفو ، فدل ذلك على أنها معربة بالحروف على الإطلاق ، وذلك صحيح .

فقوله : ( والنقص فى هذا الأخير أحسن ) أراد به أن جعل " هُنْ " وهو الأخير فى الذكر من باب المنقوص كيدٍ ودم أحسن وأفصح من جعله من هذا الصنف ، فالذى يقول : هذا هنها ، ورأيت هناها ، ونظرت إلى هناها / أقل ممن يقول : هذا هنها ، ورأيت هناها ، ونظرت إلى هناها ، وعلى اللغة الشهيرة جاء فى الحديث<sup>(١)</sup> : " من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا " ، وقول على رضى الله عنه<sup>(٢)</sup> : من يطل هن أبيه ينتطق به ، ومعناه من كثر ولد أبيه يتقوى بهم . وأنشد سيبويه<sup>(٣)</sup> :

- (١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ١٣٦/٥ .  
(٢) أصبح قول على رضى الله عنه مثلاً ، انظر جمهرة الأمثال : ٢٥٤/٢ ومجمع الأمثال : ٣١١/٣ (أبو الفضل) .  
(٣) الكتاب : ٢٩٧/٢ ، وهو عجز بيت لعبدالله بن قيس الرقيات ديوانه وقبله .  
وأتت لو باكرت مشمولة صهباء مثل الفرس الأشقر  
رحمت وفى رجلك ما فيها وقد بدا منك من المنز  
والشاهد فى الخصائص : ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٩٥/٣ ، والمحاسب : ١١٠/١ ، وأمالى ابن  
الشنجرى : ٣٧/٢ ، وخصائص الشعر لابن عصفور : ٩٥ والخزانة : ٢٧٩/٢ ، وربما نسب  
البيت إلى الفرزدق وإلى الأقيشر الأسدى .

رُحِتَ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

أراد هُنْكَ ، فسكُنَ النُّونَ . والنَّقْصُ في الاسم هو أن ينقصَ من آخره حرفٌ ، ويجرى الإعرابُ على الحَرْفِ الذي قبله . ثم قال : ( وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ) ضميرٌ " يندر " عائدٌ على النقصِ في قولِهِ : ( وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ ) وضمير تَالِيِيهِ عائدٌ على الأبِ ، والتالي هو التابعُ يقال : تَلَوْتُ الرَّجُلُ أَتْلُوهُ تَلَوًا : إِذَا تَبِعْتَهُ . ويقال : مَا زِلْتُ أَتْلُوهُ حَتَّى أَتْلِيْتَهُ ، أَيْ : حَتَّى تَقْدُمْتُهُ وَصَارَ خَلْفِي يَتْلُونِي ، وَيَنْدُرُ : معناه : يَقِلُّ وَأَصْلُهُ مِنَ النُّدُورِ وَهُوَ السَّقُوطُ وَالْخُرُوجُ عَنِ الْغَيْرِ ، وَنَدَرَ الرَّجُلُ مِنَ الْقَوْمِ خَرَجَ مِنْهُمْ ، فَلَمَّا كَانَتْ لَفْظُ النَّقْصِ خَارِجَةً عَنِ جُمْهُورِ كَلَامِهِمْ أَطْلَقَ عَلَيْهَا لَفْظَ النُّدُورِ لِذَلِكَ ، وَفِي أَصْلِ اللُّغَةِ يَرَادُفُ لَفْظُ النُّدُورِ لَفْظُ الشُّنُودِ إِذْ هُمَا بِمَعْنَى الْخُرُوجِ عَنِ الْجُمْهُورِ ، يُقَالُ : شَذَّ عَنْهُ يَشْذُ وَيَشْذُ شُذُودًا إِذَا انْفَرَدَ عَنِ الْجُمْهُورِ وَنَدَرَ ، بِهَذَا فَسَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ (١) ، كَمَا أَنَّهُ قَالَ فِي النُّدُورِ (٢) : نَدَرَ الشَّيْءُ يَنْدُرُ ، سَقَطَ وَشَذَّ ، ففَسَّرَهُ كَمَا تَرَى أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ . إِلَّا أَنَّ النَّازِمَ اصْطَلَحَ فِي كَلَامِهِ عَلَى إِطْلَاقِ النُّدُورِ عَلَى مَا نَدَرَ فِي الْكَلَامِ الْمُنْثَوِرِ ، وَإِطْلَاقِ الشُّنُودِ عَلَى مَا نَدَرَ فِي الشَّعْرِ ، هَذَا فِي الْغَالِبِ فَلْيَعْرِفْ ذَلِكَ مِنْ اصْطِلَاحِهِ ، فَيُرِيدُ هُنَا أَنَّ النَّقْصَ فِي أَبٍ وَتَالِيِيهِ جَاءَ فِي الْكَلَامِ قَلِيلًا ، فَتَقُولُ عَلَى الْقِلَّةِ فِي أَبٍ : هَذَا أَبُكَ ، وَرَأَيْتَ أَبُكَ ، وَمَرَرْتَ بِأَبُكَ ، وَهِيَ لَفْظٌ مُحْكِيَةٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ قَالَ (٣) : يُقَالُ : هَذَا أَبُوكَ وَهَذَا أَبَاكَ ، وَهَذَا أَبُكَ فَمَنْ قَالَ : هَذَا أَبُوكَ أَوْ أَبَاكَ ، فَتَثْنِيْتَهُ أَبُوانَ

(١) الصحاح : ( شذذ ) .

(٢) الصحاح : ( ندر ) .

(٣) هو الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب انظر مجالس ثعلب : ٤٠٠ .

وَمَنْ قَالَ : هَذَا أَبُكَ ، فَتَنِيْتَهُ أَبَان ، وَأَبَوَان<sup>(١)</sup> وَأَنْشُد<sup>(٢)</sup> :

سَوَى أَبِكَ الْأَدْنَى وَأَنْ<sup>(٣)</sup> مُحَمَّدًا      عَلَا كُلَّ عَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ

وَيَقُولُ فِي أَخٍ : جَاعَنِي أَخُكَ ، وَرَأَيْتُ أَخُكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَخِكَ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ  
بَعْضِ الْعَرَبِ فِي تَثْنِيَّتِهِ أَخَان . وَيَقُولُ فِي حَمٍّ : هَذَا حُمُكَ ، وَرَأَيْتُ حَمَّكَ  
وَمَرَرْتُ بِحَمِّكَ . وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا      تَيْذَنُ فَإِنِّي حَمُّهَا وَجَارُهَا

هَكَذَا أَنْشَدَهُ الْقَالِي<sup>(٥)</sup> عَنْهُ ، وَأَنْشُدَ أَبُو عَمْرٍو عَلَى مَا حَكَى الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٦)</sup>  
عَنْ حَمَّوْهَا .

ثُمَّ قَالَ : ( وَقَصَرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ )<sup>(٧)</sup> الضَّمِيرُ فِي قَصَرِهَا عَائِدٌ

---

(١) مصححة على هامش الأصل على أنها قراءة نسخة أخرى ، وهذه الزيادة موجودة في  
الخصائص : ٢٣٩/١ وهو مصدر المؤلف .

(٢) مجالس ثعلب : ٤٠٠ ، دون نسبة ، والخصائص : ٢٣٩/١ ، واللسان : ( أبو ) .

(٣) في الأصل ' فَإِنْ ' وهذا مخالف للنسخ الأخرى والمصادر .

(٤) البيتان لمنظور بن مرثد الأسدي شاعر إسلامي أخبره في المؤلف والمختلف : ١٠٤ ، ومعجم  
الشعراء : ٣٧٤ ، والخزانة : ٥٥٣/٢ .

والبيتان أنشدتهما العيني قال : هو من رجز منظور بن مرثد الأسدي وهو :

جَارِيَةٌ بِسُفْوَانِ دَارِهَا      لَمْ تَدْرِ مَا الدَّهْنُ وَلَا تَسْقَارُهَا

قَدْ أَصْعَرْتُ أَوْ قَدْ دَنَا إِعْصَارُهَا      تَمْشِي الْهُيُونَا سَاقِطًا خِمَارُهَا

يَنْحَلُ مِنْ عَلَمَتِهَا إِزَارُهَا      قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

تَيْذَنُ فَإِنِّي حَمُّهَا وَجَارُهَا

(٥) أنشدته القالي في ' المقصور والممدود ' والنص عنه في شرح أبيات المغني : ٣٤١/٣ .

(٦) الصحاح : ٢٣١٩/٦ ورواية الجوهري بالهمز عن الفراء لا عن أبي عمرو .

(٧) ساقط من (أ) .

لأب وتالييه ، وإليها يعود ضمير " قصرهن " ، وكلا الضميرين يجوز أن يعودَ على جمع القلّة كهذا الموضع ، ويجوز أن يعودَ على جمع الكثرة ، وإن كان الأكثر أن يعودَ " ها " على جمع الكثرة ، و " هن " على جمع القلّة . والقصرُ فى الاسم هو أن يكون آخره ألفٌ والاسمُ بذلك مقصورٌ ، ويعنى أن فى الأسماء الثلاثة لغةً أخرى وهى القصر ، وهى أشهرُ فيها من النقص فتقول : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك ، ومنه ما أنشده ابنُ جنّى / وغيره<sup>(١)</sup> :

٦٩/

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وتقول : هذا أخاك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخاك ، ومنه المثل " مكره أخاك لا بطل " (٢) .

وحكى سيبويه<sup>(٣)</sup> : لا أخا - فاعلم - لك . قال ابنُ سيّدة : قوله : " فاعلم " اعتراضٌ بين المضاف والمُضاف إليه ، كذا الظاهر ، وأجاز أبو على<sup>(٤)</sup> أن يكونَ لك<sup>(٥)</sup> خبراً ويكونَ أخا اسماً مقصوراً تاماً غيرَ مضافٍ كقولك : لاعصاك ، قال ابنُ جنّى : ويدلّك على صحّة هذا القول أنهم قد كسّروه على أفعال وفاءة مفتوحة ، فهو إذاً فعل ، وذلك قولك : أخ وأخاء ، فيما حكاه يونس ، وقال بعضُ ولدِ المهلب<sup>(٦)</sup> :

(١) البيتان لأبى النجم العجلي ، ديوانه :

وأنشدهما ابنُ الأثير فى الإنصاف ، وابنُ يعش فى شرح المفصل : ٥١/١ ، ١٢٩/٣ .  
... وغيرهما .

(٢) جمهرة الأمثال للسكرى : ٢٤٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/١ .

(٤) الخصائص : ٣٣٨/١ .

(٥) من الخصائص

(٦) فى الخصائص : ٢٠١/١ قال أبو الفتح قال بشر بن المهلب ، وفى ص ٢٣٨ : وقال بعض آل المهلب وهو الموضع الذى نقل عنه الشاطبى هنا .

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ لُؤْنَةً إِذَا نُسِيتُمْ ۖ وَآيُ بَنِي الْأَخْيَارِ تَنْبُو مَنَاسِبُهُ (١)

قال : فغير منكّر أن يخرج واحدا على أصله ، كما خرج واحد الآباء على أصله . وتقول في حم : هذا حمّاك ، ورأيت حمّاك ، ومررت بحمّاك وعليها جاءت حماة المرأة لأم زوجها .

قال الجوهري (٢) : لا لغة فيها غير ذلك .

والحاصل من نقله أن فمّا بلا ميم ، وذّا بمعنى صاحب ، ليس فيهما إلا لغة واحدة . وأن هنا فيه لغتان . وأن أبأ وأخأ وحمأ فيها ثلاث لغات .

وإذا تقرّر هذا وردّ على الناظم سؤال وهو أن يقال : كان من حقّه حين أراد أن يذكر في هذه الأسماء اختلاف العرب فيها أن يستوفى ذكر ذلك فيأتي على جميع لغاتها . لكنّه لم يفعل ذلك ، بل ذكر بعضها وأهمّل البعض ، فكان معترضاً ، ولا يقال إن نظمه هذا غير موضوع لنقل اللغات وإنما وضع لضبط القوانين ، فلم يلزمه أن يستوفى في هذه الأسماء ولا في غيرها ، لأننا نقول : فكان الأولى به ألا يتعرّض لذكرها رأساً ، إذ كان نظمه على ما ذكرت .

فإن قيل : لو لم يذكر ما ذكر لأوهم أنها تعرب بالحروف مطلقاً في كل لغة وليس كذلك ، فأراد أن يرفع هذا الإيهام ، ولذلك لما نبّه في "التسهيل" (٣) على قلة إعراب "هن" بالحروف ذكر في "الشرح" (٤) أن عادة النحويين جرت بذكر "هن" مع هذه الأسماء ، وذلك يؤهم مساواته لهن في الاستعمال ، وليس كذلك ، بل المشهور فيه اجراؤه مجرى يد ، في ملازمته النقص إفراداً وإضافة

(١) في (ب) مناسبة .

(٢) الصحاح : ٢٣١٩/٦ . (حمو) .

(٣) التسهيل : ٨ ، ٩ .

(٤) شرح التسهيل : ٤٧/١ .

وإعرابه بالحركات ، ومن العرب من يقول : هذا هَنُوك ، ورأيت هَنَّاك ،  
ومررت بهنِيك وهو قليلٌ ، فمن لم ينبه على قلته فليس بمُصِيبٍ ، وإن  
حظى من الفضائل بأوفر نصيب . وما قاله صحيحٌ كما ترى ، فغيره من  
إخوته بهذه المَنَّاية ، فلما كان ترك التنبيه على لغاتها مخلاً بالفهم  
مُخَيَّلًا لا يَسْتَقِيم نَبُّه على ما يجبُ التَّنبيه عليه .

فالجواب : أن الإحالة باقيةٌ لانه<sup>(١)</sup> حينَ اقْتَصَرَ في حم مثلاً على  
نقل لغتين سوى الأولى ، أوهم أن سائر العرب سوى أصحاب هاتين  
اللُّغَتَيْن متفقون على الإعراب بالحُرُوف ، وهذا غيرُ صحيحٍ ، بل للعرب في  
حَم ست لغات : الثلاث المذكورة ، والرابعة : حَمَوُ كَدَلَوِ ، والخامسة :  
حَمَّ كَخَبَمِ ، والسادسة : حَمَّا كَرَشَا .

كما أن في أخٍ خمسَ لغات : الثلاث التي ذكر ، والرابعة : أخٌ  
مَشْدَدًا كَفَخٌ ، والخامسة : أَخَوُ كَدَلَوِ ، وكما أن في أبٍ أربعَ لغات :  
رابعهن / أبٌ مَشْدَدًا كَحَبٌ .

٧٠/

وكما أن في " هَنٍ " ثلاثَ لغاتٍ : ثالثهن هَنٌ مَشْدَد ك " مَن " ، لا  
يقال : إن ما ذُكرت لغات قليلة غير مشهورة ، فلذلك لم يذكرها ، بخلاف  
ما ذكر فإنها شهيرةٌ ، لأننا نقول ليس كذلك ، لأنه قد ذكر في " هَن "   
الإعراب بالحُرُوفِ ، وهو قليلٌ ، وذكر النقص في أبٍ وأخٍ وهو نادرٌ<sup>(٢)</sup> .  
وكذلك في " حَم " على ما نصُّ عليه هنا ، وكذلك القَصْر فيهن على ما

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في هامش الأصل " قليل " قراءة من نسخة أخرى .



نَصُّ عَلَيْهِ فِي " التَّسْهِيلِ " حَيْثُ قَالَ<sup>(١)</sup> وَرَبِّمَا قُصِرَا أَوْ ضَعُفَ دَمٌ ، يَعْنِي أَخَا  
وَأَبَا ، وَتَرَكَ ذَكَرَ حَمُو وَحَمٍّ ، وَأَهْلُ اللُّغَةِ لَا يَصِفُونَهُمَا بِالْقِلَّةِ ، بَلْ إِطْلَاقُهُمْ يَدُلُّ  
عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ كَلَامَ النَّازِمِ مُعْتَرِضٌ عَلَيْهِ .

وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ فِيهَا كُلِّهَا لَأَوْهَمَ  
اتِّفَاقَ الْعَرَبِ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَلَمَّا ذَكَرَ فِيهَا لُغَاتٍ أُخْرَى  
ارْتَفَعَ ذَلِكَ الْإِيهَامُ ، وَحَصَلَ أَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحُرُوفِ جَائِزٌ عَلَى الْجُمْلَةِ ، لَا وَاجِبٌ  
يَعْنِي<sup>(٢)</sup> أَنَّ<sup>(٣)</sup> مَا عَدَا فُوكَ وَثُو مَالٍ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ جَمِيعَ لُغَاتِهَا لَمْ يَزِدْنَا عَلَى  
جَوَازِ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ شَيْئاً سِوَى اسْتِيفَاءِ لُغَاتٍ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهَا وَمَا ذَكَرَ  
مِنْ بَقَاءِ الْإِيهَامِ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى ذِكْرِ الْبَعْضِ فَغَيْرُ مُتَّجِهٍ عَلَى قِصْدِ النَّازِمِ ؛  
لَأنَّ ظَاهِرَ قِصْدِهِ أَنْ يُبَيِّنَ لَنَا كَيْفَ نَحْتَدِي كَلَامَهُمْ ، فَذَكَرَ أَنَّ لَنَا أَنْ نَعْرِبَهَا  
بِالْحُرُوفِ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرَ ، وَلَنَا أَلَّا نَعْرِبَهَا إِلَّا بِالْحَرَكَاتِ عَلَى الْأَصْلِ ،  
لَأنَّ الْعَرَبَ فِيهَا مُخْتَلِفُونَ .

فَإِذَا قِيلَ لَهُ<sup>(٤)</sup> : فَاشْرَحْ لَنَا مَا لِلْعَرَبِ فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ . كَانَ جَوَابُهُ أَنْ  
هَذَا مِنْ وَظَائِفِ اللُّغَوِيِّ ، وَحَسْبُكَ هُنَا أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُتَّفِقِينَ  
عَلَى الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ . فَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِنَقْلِ تِلْكَ اللُّغَاتِ  
بَيَانَ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، وَإِلَّا كَانَ مُنْتَقِلاً مِنْ عِلْمٍ إِلَى عِلْمٍ  
لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ .

(١) التَّسْهِيلُ : ٩ .

(٢) فِي (١) أَعْنَى .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) فِي (١) لَنَا .

والوجهُ الثاني : أن إعرابها بالحُرُوفِ يَبَيِّنُ أَنَّهَا معتلةُ الأواخرِ مذبذبة في الاعتلال بين النقص والتَّمام ، فهي في الإضافة إلى غير الياءِ تامَّةٌ غيرُ منقوصة ، وفي الإفراد والإضافة إلى الياءِ على خلاف ذلك ، فإِراد أن يُبَيَّنَ اختلافُ العربِ فيها إذا كانت معتلةُ الأواخر ، لأنها من مادةٍ (١) واحدة ، وعلى حكم واحدٍ ، تكملة لما قصد ذكره ، ويكون قصده بذكر " هن " هنا ما ذكره من التَّنكِيت على إطلاقِ النحويين فيه ، وأنهم ليسوا على صوابٍ في ذلك الإطلاق ، أمَّا مَنْ قال في حَمٍ " حَمٌ " أو حَمًا فهذا من مادة أخرى غير مادة حم ، وكذلك أَخٌ وَأَبٌ وَهَنٌْ المُشَدَّدَات هي من موادٍ أُخَرَ غيرِ موادٍ أَخٍ وَأَبٍ وَهَنٍْ ، فصارت منها كالأجنيبيات وكالألفاظ المترادفة فَعَدُ (٢) هذه في جملة لغات تلك كَعَدُ الألفاظ المتباينة في اللَّفْظِ المُترادفة في المَعْنَى في جملة اللُّغات كالأسد والليث والسبع ونحو ذلك ، وهذا غيرُ لائقٍ بالقصدِ النحوي ، وأمَّا أَخُوٌ وَحَمُوٌ فلما جَرِيًا مُجَرِي الصُّحُوحِ كغَزُوٍ ودَلُوٍ فارق المُعتلُّ الآخر ، وأشبهه الصُّحُوحِ الآخر ، فلم يَعِدْهُ في اللُّغات ، كما لم يَعِدْ المَضاعف والمهموز ، وهذا حسنٌ / من القصد وبالله التوفيق .

٧١/

\* \* \*

(١) في (١) مدة .

(٢) ساقط من (١) .

ثم ذَكَرَ شَرْطَ هذا الإعراب فقال :

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا كَجَا أَبُو<sup>(١)</sup> أَخِيكَ ذَا اعْتِلَا

الإعراب الذى أشار إليه هو الرفعُ بالواوِ ، والنصبُ بالالفِ ، والجَرُّ بالياءِ ، فى الأسماءِ الستة ، والضميرُ فى " يُضَفَّنَ " عائدٌ على الأسماءِ المذكورةِ ، ويعنى أنْ شرطُ حصولِ هذا الإعرابِ المذكورِ فى هذه الأسماءِ الستة أن يَكُنْ مضافات ، وأن تكونَ الإضافةُ إلى غيرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ ، فهذان شرطان لا بدُّ منهما ، ساقهما مساقُ الشرطِ الواحدِ فى قوله : ( أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا ) فَإِنَّهُنَّ إِذَا لَمْ يَضَفَّنَ الْبِتَّةُ أُعْرِبْنَ بِالْحَرَكَاتِ ، فتقول : هذا لك أَيْ ، ورأيتُ أَخاً لك ومررتُ بِأَخٍ لك ، وكذلك أَبٌ وَحَمٌّ وَهَنْ ، وأنشد الجوهري فى إفراد حم<sup>(٢)</sup> :

هِيَ مَا كُنْتُى وَتَزُ عُمُ أَنَّى لَهَا حَمُّ<sup>(٣)</sup>

و " فو " كذلك لأنها إذا لم تُضَفْ يبدل من واوها الميمُ ، فتقول هذا فَمُ ، ورأيتُ فمأً ، ونظرتُ إلى فمٍ ، وأما " نُو " فهى لازمةٌ للإضافة أبداً لا تَتَجَرَّدُ عنها . فأما قولهم ملوك اليمَنِ : الأنواء والنُّون ، فليس على تجريد

(١) فى الأصل و (١) .. ويظهر أن هذه رواية المؤلف والثابت فى الألفية وشرح ابن عقيل والمُرَادى والأشعمنى .. وغيرهم هكذا

كجا أخو أبوك ذا اعتلا

وليس التقديم سهو من الناسخ لأن المؤلف يقول : " ... فالأب مضاف إلى الأخ " كما سيأتى . وهى رواية أبى حيان فى شرحه : ٩/١ ، نسخة ( شيكاغو ) .

(٢) الصحاح : ٢١٣٩/٦ ( حمو ) .

(٣) قال فى اللسان : " حما " قال ابن بَرِيٍّ هو لفقيد ثقيف قال : والواو فى حمو للإطلاق وقبل البيت :

أيها الجيرة اسلموا وقفوا كي تَكَلَّمُوا

خرجت مزنة من الـ بحر ريا تجمجم

هى ما كنتى وتـز عم أنى لها حـم

"نو" من الإضافة ، وهى بمعنى صاحب ، كما كانت فى أصل الوضع بل على تجريد التسمية بنو لكل واحد منهم ، حين تسموا بنوكذا ، نحو: نويزن ، ونو الكلاع ، وذو جدن ، وذو نواس ، ونو أصبح ، وهم التبابعة<sup>(١)</sup> من قضاة فسموا الأنداء على تقدير التسمية بـ "نو" ، فشرط الإضافة فى "نو" حاصل بحكم الأصل ، وكذلك إذا أضفنا إلى ياء المتكلم ، لم يعربن بهذا الإعراب ، أعنى إعراب الحروف .

فإذا قلت : هذا أبى وأخى وحمى<sup>(٢)</sup> وهنى كان معرباً بالحركات ، مقدرة فى أواخرها ، واتفق فى ذو أن كان لا يصح فيه أن يضاف إلى الياء ، لأن أصله ألا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس ، إذ كان وضعه لأن يكون وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فلا يضاف إلى الضمير مطلقاً إلا شاذاً ، وعادةً بعض الشيوخ أن يضيف إلى هذين الشرطين شرطاً ثالثاً ، وهو : أن تكون مكبرة غير مصغرة ، لأنها إذا صغرت رجعت أواخرها المحنوفة ، وأدغمت فى ياء التصغير ، فأعربت بالحركات ظاهرة فيها ، وإن كانت مضافةً فقلت : هذا أخى زيد وأبيه وحميه وما أشبه ذلك ، فيظهر لبادى الرأى أن مثل هذا داخل على النأظم ، إذ هو معرب بالحركات مع توفر الشرطين ، فكان من حقه أن يزيد هذا الشرط الثالث . وقد يجاب عنه بأن مثال النأظم أغنى عن اشتراط التكبير تنصيصاً ، لأنه أتى بالأمثلة مكبرةً ، فقد حصل الشرط بالإشارة وأيضاً من حيث قصد بيان إعراب المعتل الآخر ، قد خرج له أخى ونحوه ، كما خرج له اعتبار حمى وأخو لجريانها بعد التصغير مجرى الصحيح فصارت كحمى وأخو ، وعلى الجملة فإنما يأتى بهذا الشرط من يأتى به تقريباً على

(١) فى (١) التابعة .

(٢) ساقط من (١) .

المبتدئ ، والأمر / فى ذلك قريب ، وجاء لما ذكر من الاشتراط بثلاثة / ٧٢  
أمثلة

توفر فيها الشرطان وهى قوله : ( كَجَا أَبُو أَخِيكَ ذَا اعْتِلَاءٍ ) فالأب  
مضاف إلى الأخ والأخ مضاف إلى الكاف ، ونو مضاف إلى الاعتلاء ،  
وحصل فى الأمثلة الثلاثة وجوه الإعراب الثلاثة والإضافة إلى الظاهر ،  
والى الضمير غير الياء والاعتلاء والعلاء الرقعة والشرف . يقال :  
اعتلى اعتلاءً ، وعلاً علاءً ، والاعتلاء أيضاً : الاعتماد ، كذا قال ابن  
سيده<sup>(١)</sup> ، وأنشد لأبى ذؤيب<sup>(٢)</sup> :

عَلَوْنَاهُمْ بِالْمَشْرِفِ وَعَرَيْتُ نَصَالَ السُّيُوفِ تَعْتَلِي بِالْأَمَائِلِ

قال<sup>(٣)</sup> : تعتلى : تعتمد ، وعداء بالياء لأنه فى معنى تذهب بهم  
وهذا التفسير محتاج إلى التفسير ، ولعله يريد الاعتماد بالشئ ،  
أى : الاضطلاع به والاستقلال ، وهذا المعنى فى بيت أبى ذؤيب واضح ،  
ولا يحتاج معه إلى تضمين الفعل ، والعرب تقول : علاً بالأمر : إذا  
استقل به واضطلع وأنشد الجوهري<sup>(٤)</sup> .

اعمدَ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ  
اعْتَلَى مِنْ هَذَا بِلَاشِكَ .

\* \* \*

(١) المحكم : ٢ : ٢٥٢ .

(٢) ديوان الهذليين : ٨٥/١ ، وشرحها للسكوى : ١٦٣/١ ، واللسان ( علا ) .

(٣) المحكم : ٢ : ٢٥٢ .

(٤) الصحاح : ٢٤٣٧/٦ ( علا ) واللسان والتاج .

أما قائل البيت فقد نسبته صاحب اللسان إلى كعب بن سعد الغنوى يخاطب ابنه على  
بن كعب ، قال : وقيل : هو لطفى بن عدى الغنوى المعروف بـ " ابن العرير " ، ثم أورد ابن  
منظور رواية الجوهري وهى رواية المؤلف ، ثم قال : قال ابن برى : صوابه قاعمد بالفاء  
لأن قبله .

ثُمَّ قَالَ :

بِالْأَلِفِ أَرْفَعِ الْمُثْنَى وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُخْتِصِماً وَحِـ  
كِلَا كَذَلِكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ  
وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ

هذا ضربٌ ثانٍ تَتَوَبُّ فِيهِ الْحُرُوفُ عَنِ الْحَرَكَاتِ ، عَلَى وَجْهِ آخِرٍ غَيْرِ مَا  
تَقْدُمُ وَذَلِكَ الْمُثْنَى . وَالْمُثْنَى : هُوَ مَا حَصَلَ فِيهِ التَّثْنِيَّةُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَلَمْ يَحْتَجْ  
إِلَى بَيَانِ كَوْنِ الْمُثْنَى مِنَ الْأَسْمَاءِ لِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : كَوْنُ التَّثْنِيَّةِ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ .

والثَّانِي : أَنَّهُ قَدْ جَعَلَهُ مَحَلّاً لِلْجَرِّ فِي قَوْلِهِ : ( جَرّاً وَنَصْباً ) فدلَّ عَلَى  
أَنَّهُ (١) كَلَامُهُ فِيمَا يَدْخُلُهُ الْجَرُّ ، وَهُوَ الْأِسْمُ ، وَأَيْضاً لَيْسَ قَوْلُكَ : يَفْعَلَانِ  
بِتَّثْنِيَّةٍ لِيَفْعَلَ ، لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَضُمَّ إِلَى يَفْعَلُ هَذَا يَفْعَلُ آخَرَ ، كَمَا كُنْتَ فَاعِلاً  
فِي الْأِسْمِ ، فَلَيْسَ الْمُثْنَى إِلَّا الْأِسْمُ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِقُ مَعْنَى التَّثْنِيَّةِ وَكَانَ  
ذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبَيِّنَهُ ، وَالتَّثْنِيَّةُ : أَنْ تَزِيدَ فِي آخِرِ الْأِسْمِ أَلِفاً وَنُوناً فِي  
الرَّفْعِ ، وَيَاءً وَنُوناً فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ ، لِيَصِيرَ الْأِسْمُ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى اثْنَيْنِ مِمَّا  
كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَحَدَّثَا الْمُؤَلِّفَ فِي " التَّسْهِيلِ " بِحَدِّ آخِرِ جَمْعٍ فِيهِ  
شُرُوطُ التَّثْنِيَّةِ الَّتِي يَنْكُرُهَا هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرُونَ فَقَالَ (٢) : التَّثْنِيَّةُ : جَعْلُ الْأِسْمِ  
الْقَابِلِ دَلِيلَ اثْنَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ فِي اللَّفْظِ (٣) غَالِباً وَفِي (٤) الْمَعْنَى عَلَى رَأْيِ بَزِيَادَةَ  
أَلِفٍ فِي آخِرِهِ رَفْعاً ، وَيَاءٍ مُفْتَوَحٍ مَا قَبْلَهَا جَرّاً وَنَصْباً ، تَلِيَهُمَا نُونٌ مَكْسُورَةٌ

(١) ساقط من الأصل

(٢) التسهيل : ١٢ .

(٣-٢) ساقط من (١) موجود كذلك في التسهيل .

فتحتها لغةً ، وقد تضم . فقلوه : " جعل الاسم القابل " يجمع من شروط  
التثنية الإفراد والإعراب والتذكير .

وقوله : متفقين في اللفظ غالباً ، وفي المعنى على رأي هما  
الشرطان الباقيان على أن مذهب الناظم هنا وفي " التسهيل " أن  
الإعراب ليس بشرط لازم ، ألا ترى أن اسم الإشارة والموصول إذا ٧٣/  
جُعلا للمثنى نحو: هذان واللذان فهما عنده من قبيل المثنى حقيقة كما  
سيأتى إن شاء الله تعالى (١) .

ثم نرجع إلى كلامه :

فقلوه ( بالالفِ ارفع المثنى ) أراد به أن الاسم المثنى رفعه  
بالالفِ خلاف ما تقدم ، فإن رفعه بالواو ، وهذا منه نص في أن الألف  
هي العلامة كالضمة في المفرد ، وهو أحد المذاهب في إعراب المثنى ،  
وكذلك يقول في الياء في الجر والنصب إنها العلامة بنفسها من غير  
تقدير شيء ، وهو الذي اختار في " التسهيل " واحتج على صحته في  
الشرح (٢) ببطالن ما عداه .

وقد ذهب قوم إلى أن الرفع فيه بغير علامة ، بل صار عدمها علامة  
له وأما النصب والجر فعلاهما التغيير والانقلاب وإليه ذهب ابن  
عصفور (٣) . ومنهم من جعل الإعراب بالحركات مقدرة في الألف والياء ،  
فهو عند هؤلاء لم يخرج عن قاعدة الإعراب بالضمة رفعاً وبالفتح نصباً

(١) ساقط من (١) .

(٢) شرح التسهيل : ٧٩/١ .

(٣) في شرح التسهيل : ٧٩/١ قال ابن مالك : وهذا ظاهر قول الجرمي واختاره ابن عصفور .  
ورأى الجرمي في المقتضب : ١٥٣/٢ ، وإيضاح عل النحو : ١٤١ ، والإنصاف ٣٣/١ ،  
ورأى ابن عصفور في شرح الجمل له : ١٢٤/١ .

وبالكسرة جرًا . وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْمُبَرِّدُ <sup>(١)</sup> إِلَى أَنْ الْإِعْرَابَ مَقْدَرٌ فِي  
 الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْعَلَامَةِ ، وَحَرْفُ اللَّيْنِ عَلَامَةٌ عَلَى ذَلِكَ . وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ  
 إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي إِبْطَالِهَا ، وَتَصْحِيحِ مَذْهَبِ النَّازِمِ ،  
 وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الزِّيَادِي ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الزُّجَاجِي ،  
 وَجَمَاعَةٍ .

وَلَنَا التَّمَسُّكُ بِالظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَإِنْ حُرُوفُ  
 اللَّيْنِ نَجَدَهَا تَخْتَلَفُ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ ، كَمَا تَخْتَلِفُ الْحَرَكَاتُ ، فَدَعَى أَنَّهَا هِيَ  
 الْإِعْرَابُ ، وَلَوْ زَعَمْنَا أَنَّ الْإِعْرَابَ غَيْرُهَا لَمَا سَاغَ لَهَا فِيهِ مِنْ تَكْلُفِ التَّقْدِيرِ  
 الْمُنَافِي لِقَصْدِ الْبَيَانِ .

فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ زَوَائِدٌ عَلَى الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ الْحَرَكَاتُ  
 فَادْعَاءُ غَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِزَائِدٍ عَلَى الْكَلِمَةِ دَعْوَى عَارِيَّةٌ عَنِ الدَّلِيلِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْعِذْرَ عَنْ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السَّنَةِ  
 فَلَا نُعِيدُهُ . وَقَوْلُهُ : ( وَكِلَا ) مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُثْنَى ، يَعْنِي أَنَّ رَفْعَ " كَلَا " بِالْأَلْفِ  
 أَيْضًا ، فَتَقُولُ : جَاءَنِي الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، فَتَكُونُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ فِيهَا الْأَلْفُ ، كَمَا  
 كَانَتْ الْأَلْفُ عَلَامَةَ الرَّفْعِ فِي الْمُثْنَى ، إِذَا قُلْتَ : جَاءَ الرَّجُلَانِ ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ  
 ذَلِكَ فِيهَا مُطْلَقًا ، بَلْ شَرَطَ فِي ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ ، وَذَلِكَ  
 قَوْلُهُ : ( إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَحِيدًا ) . فَقَوْلُهُ : ( بِمُضْمَرٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِـ

(١) المقتضب : ١٥٢/٢ قال : والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش  
 وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان  
 في الدال من زيد ونحوها لكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه  
 ولا يكون إعراب إلا في حرف .

وضم إليهما ابن الأثير في الإنصاف أبا عثمان المازني ، والمسألة موضحة في الإنصاف : ٢٣/١  
 والتبين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء الكميري .



( وصل ) ، وضمير ( وصل ) عائدٌ على ( كلا ) <sup>(١)</sup> باعتبار كونه لفظاً ،  
 و(مضافاً) حال من ضميرٍ وُصِلَ ، والتقدير : إذا وُصِلَ بمضمرٍ حالَ  
 كونه موصولاً به ، يعنى أن ( كلا ) إنما تُعرب إعرابَ المُثنى إذا  
 أُضيفت إلى مُضْمَرٍ فتقول : جاء كلاهما ، ورأيتهما كليهما ، وجئت  
 إليهما كليهما ، وسواء كان هذا المضمر لمتكلم ، أو مخاطبٍ ، أو غائبٍ ،  
 نحو : أتينا كلانا ، وأكرمتكما كليكما ومررت بهما كليهما ، أمّا إذا كانت  
 مضافةً إلى الظاهر فمفهومُ شرطه أنها لا تعرب هذا الإعراب ، وإذا لم  
 تُعرب كذلك رَجَعَتْ إلى أصله المتقدم ، وهو الإعرابُ بالحركات حسب ما  
 تقدّم ، فقول الفرزدق <sup>(٢)</sup> :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا / قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِ ٧٤/

الأولى فيه : مُعَرِبَةٌ بِالْحُرُوفِ وَالثَّانِيَةُ : مُعَرِبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ .  
 فالحاصلُ أن " كلا " عنده تارة تُعرب بالحروفِ كالمُثنى ، وتارة تُعربُ  
 بالحركات كالمفردِ المنصرف ، وهذا مذهب في " كلا " في تواليفه مثل  
 التسهيل " و " الفوائد " و " لبُّ الألباب " ووجه هذه التفرقة عنده أن  
 ( كلا ) لما كانت مفردةً اللفظِ مثناةً المعنى أعربت إعرابَ المفردِ في  
 مَوْضِعٍ ، وإعرابَ المثنى في مَوْضِعٍ ، إلّا أن آخره مُعْتَلٌّ ، فلم يلق به من  
 إعرابِ المفردِ إلّا المُقَدَّرُ فجعل ذلك مضافاً إلى مظهر ليتخلص من  
 اجتماعِ إعرابَي تثنيتيه في شيئين كشيءٍ واحدٍ ، وجعل الآخر له مضافاً  
 إلى مضمرٍ ؛ لأن المَحْذُورَ فِيهِ قد أُمِنَ . بهذا وجهه في " شرح

(١) ساقط من (١) .

(٢) نيران الفرزدق : ٣٣ من أبيات يهجو بها جريراً ، وقد ورد الشاهد في نواير أبي  
 زيد : ٤٥٣ ، والخصائص : ٤٢١/٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ٥٤/٨ ، والخزانة :  
 ٤٨٠/٨ .

التسهيل" (١) وكلامه هنا إنما هو على اللغة المشهورة في "كلا" وقد ترك وجهين للعرب فيهما :

أحدهما لكناية ، وهو إجراؤها مجرى المثنى مطلقاً ، مضافةً إلى المضمر أو إلى الظاهر فيقول هؤلاء : رأيت كلّي أخوك ، ومررت بكلّي أخوك ، كما يقول الجمهور : رأيتهما كليهما ، ومررت بهما كليهما .

والثاني: إجراؤها مجرى المقصور مطلقاً ، وهو الجارى على لغة بلحارث بن كعب ، وعلى لغة من قال : إلاك وعلاك ، وإنما ترك ذكرهما لقلتهما ، فاكتفى بما هو الشهير في الكلام ويمكن أن يكون غير تارك لهما ، فتكون "كلا" على لغة كناية عنده مما جرى مجرى المثنى كاثنتين واثنتين ، وأشار إليهما بهما ، وتكون على لغة بلحارث جارية مجرى المفرد المقصور ، فترجع إلى الأصل المتقدم من الإعراب بالحركات مطلقاً ، وعلى هذا دلّ كلامه في "التسهيل" حيث قال (٢) : " وما أعرب إعراب المثنى مخالفاً لمعناه أو غير صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه فملحق به . ثم قال : وكذلك "كلا" و "كلتا" مضافين إلى مضمّر ، ومطلقاً على لغة كناية . انتهى ، وترك لغة بلحارث لدخولها في حكم المفرد المنصرف ، ثم قال : " كلتا " يحتمل في إعرابها وجهان :

أحدهما : أن تكون منصوبة الموضع عطفاً على "كلا" في قوله : " بالآلف ارفع المثنى وكلا " فكأنه قال : ارفع المثنى وكلا وكلتا ، إلا أنه حذف حرف العطف ، كما قال القائل : أكلت لحماً سمكاً تمرأ . قال ابن جنى (٣) : أراد

(١) شرح التسهيل : ٧٢/١ .

(٢) التسهيل : ١٢ .

(٣) الخصائص : ٢٣٨/١ .

لَحْمًا وَسَمَكًا وَتَمْرًا ، وعلى هذا يكون قوله : ( كذاك ) خبراً للمبتدأ الذى هو اثنان واثنان . وقوله : ( كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ ) بَدَلٌ مِنْ ( كذاك ) .

والثانى : أن تكون " كلتا " مرفوعة على الابتداء ، وخبرها كذاك ، ويكون " ذاك " إشارة إلى " كِلَا " وعلى الأول يكون إشارة إلى المثنى<sup>(١)</sup> . وقوله : ( اثنان واثنان .. ) إلى آخره " مبتدأ ، خبره المجرود بعده على هذا الوجه الثانى ، وعلى كلا الوجهين أراد أن " كلتا " حكمها حكم " كلا " فيما ذكر ، فترفعها بالالف إذا أضيفت إلى مضمَر ، وبالحركات إذا فقد هذا الشرط ، والكلام فيهما واحد .

واعلم أن كلام الناظم يقتضى فى " كلا " أمرين :

أحدهما : أن " كلا " عنده من قبيل المفردات ، لا من قبيل المثنيات وذلك أنه عطفها على المثنى حيث<sup>(٢)</sup> قال : ( بِالْأَلْفِ أَرْفَعِ الْمُثْنَى وَكِلَا ) ، فدل<sup>(٣)</sup> على أنها ليست من / المثنى حقيقة ، وإلا فكان يكفيهِ إطلاقُ ٧٥ / لفظِ المثنى فيدخل فيه . وهذا المذهب هو رأى أهلِ البصرة<sup>(٤)</sup> ، وذَهَبَ أهل الكوفة إلى أنها من قبيلِ المثنى حقيقة ، كفلما زَيْدٌ ، وصاحباً عَمْرٍو ، وكذلك كلتا ، وواحد " كلا " كلٌّ ، فخففت اللام ، وواحد

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) حين .

(٣) فى (١) يدل .

(٤) المسألة مفصلة فى الإنصاف : ٤٣٩/٢ .

كلتا كلت ، وأنشدوا<sup>(١)</sup> :

فِي كَلْتِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٍ      كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ

فأقرَدَ في البيت الأول وثْنِي في الثَّانِي ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَوِيًّا مَعَ سَائِرِ الْمُثْنِيَّاتِ ، وَحْدَاهُم إِلَى هَذَا انْقِلَابُ الْفَهْمَا مَعَ الْمُضْمَرِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا ، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا . وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ وَالْبَصْرِيُّونَ إِذْ لَيْسَ " كَلَا " مِنْ لَفْظِ كُلٍّ بِسَبِيلٍ ، وَلَا " كَلْتَا " مَفْرُودًا " كَلْتِ " ، بَلِ " كَلْتِ " مَحذُوفَةٌ مِنْ " كَلْتَا " ، وَأَبْقِيَتِ الْفَتْحَةُ فِي التَّاءِ دَلِيلًا عَلَيْهَا ، كَذَا قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ<sup>(٢)</sup> وَالسَّيْرَافِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَأَيْضًا انْقِلَابُ الْأَلْفِ مَعَ الْمُضْمَرِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا مَثْنِيَّانِ ، بَلِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَخْتَصْ انْقِلَابُ الْأَلْفِ بِالْمُضْمَرِ ، بَلِ كَانَتْ تَنْقَلِبُ مطلقًا ، وَالْمُضْمَرُ كَالْمَثْنَى مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ دَلٌّ عَلَى مَخَالَفَةٍ مَا هِيَ فِيهِ لِلْمَثْنَى ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْمَثْنَى لَمْ يَعُدَّ عَلَيْهِمَا ضَمِيرُ الْمَفْرُودِ فِي غَيْرِ نَدْوَرٍ ، بَلِ كَانَ يَكُونُ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَيْهِمَا ضَمِيرَ الْمَثْنَى ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا إِلَّا الْعَكْسَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> : ﴿ كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ وَلَمْ يَقُلْ آتَا أَكُلَهُمَا ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي " كَلَا " قَالَ الْأَعَشَى<sup>(٥)</sup> :

(١) أنشده من الكوفيين الفراء في معاني القرآن : ١٤٢/٢ قال : وقد تفرد العرب إحدى " كَلْتَا " ، وهم يذهبون بافْرَادِهَا إِلَى اثْنَيْتِهَا أَنْشَدَ فِي بَعْضِهِمْ .

وَالْبَيْتُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ وَرَدَ فِي الْإِنْصَافِ : ٤٣٩/٢ ، وَشَرَحَ الرُّضَى / ٢٨ ، وَشَرَحَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ : ٦٢/١ .

(٢) الْإِنْصَافِ : ٤٤٩/٢ .

(٣) شَرَحَ الْكِتَابَ :

(٤) سُورَةُ الْكَهْفِ : آيَةُ ٣٢ .

(٥) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ فِي كِتَابِ سَيْبُوهِ : ٧٣/٣ ، ٧٤ وَهَذِهِ النِّسْبَةُ ثَابِتَةٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ فَقَطْ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ ، وَالْبَيْتُ كَذَلِكَ فِي الْمَقْتَضَبِ : ٢٤١/٣ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ١٨٨/١ ، وَالْإِنْصَافِ : ٢٠١/١ ، ٤٤٣ ، وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ : ٥٤/١ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِ الْأَعَشَى : ٢٤٧ .

أُكْشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ

والكلامُ فى الاحتجاج يطول

الأمرُ الثَّانِي : أَنْ إعرابهما عنده على وَجْهين بِالْحُرُوفِ تَارَةً ، وبالحركات أُخْرَى ، وذلك أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ، وهو ظاهرُ كلامِ الفارسي فى الجزء الأوَّلِ من " الإيضاح " (١) وظاهرُ كلامِ (٢) ابنِ جنى فى كتاب " التَّعَاقُبِ " وعليه طَائِفَةٌ من الْمَشَارِقَةِ .

والثَّانِي : أَنَّهُمَا معريان بِالْحَرَكَاتِ مطلقاً ، وهو رأى الْجَمْهَورِ ممن نَفَى التَّثْنِيَةَ عنهما ، وَإِنَّمَا انْقَلَبَتِ الْفُهُمَا فى الْجَرِّ والنَّصْبِ حملاً على " لَدَى " فى الْجَرِّ ، و " إِلَى " و " عَلَى " ، أعنى مع الْمُضْمَرِ فقالوا فى النَّصْبِ كليهما كما قالوا : لَدَيْهِمَا . وقالوا فى الْجَرِّ كذلك ، كما قالُوا : إِلَيْهِمَا .

قال سيبويه (٣) : وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ - رحمه الله - عَمَّنْ قَالَ : رَأَيْتُ (٤) كَلَا أَخَوِيك ، ومرت بكلا أخويك . ثم قَالَ : مرت بكليهما . فقال (٥) جعلوه بمنزلةِ عَلَيْكَ وَلَدَيْكَ فى الْجَرِّ والنَّصْبِ ، لأنَّهما ظرفان يستعملان فى الكلامِ مجرورين ومنصوبين ، فَجُعِلَ " كَلَا " بمنزلةِهما حين صارَ فى موضعِ الْجَرِّ والنَّصْبِ .

والثَّالِثُ : من المذاهب أَنَّهُمَا معريان بالحروف مطلقاً كالمتنى ، وهو رأى الكوفيين ، وقد تقدَّم وجه ما ذهب إليه النَّاظِمُ ، وقد رجَّح ما ذهب إليه بثلاثةِ

(١) الإيضاح : ٢٢ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) الكتاب : ١٠٥/٢ .

(٤) زيادة من الكتاب .

(٥) فى الأصول " قال " والتصحيح من الكتاب .

أحدهما : أن كنانة أجرتهما مع الظاهر مجرى المثنى أيضاً ،  
وبذلك يتبين صحة قول من جعل : " كلا " و " كلتا " من المعرب بحرفٍ  
، لا بحركة مقدرة . فإن القائل : إنهما معربان بحركة مقدرة ، يزعم أن  
انقلاب ألفهما ياءً مع المضمر بالحمل على ألف " لدى " و " إلى " و  
على " ، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفهما ياءً مع الظاهر في  
لغة كنانة ، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب / ألف " لدى " و " إلى / ٧٦  
" و " على " مع الظاهر .

والثاني : أن مناسبتهما للمثنى أقوى من مناسبتهما لـ " لدى " و  
" على " ومراعاة أقوى المناسبتين أولى (٢) من مراعاة أضغفهما .

والثالث : أن تغيير ألفها حادث عن تغيير عاملٍ ، وتغيير ألفٍ " لدى " و " إلى " و " على " حادث بغير تغيير عاملٍ ، فتباينا ، وامتنع أن  
يحمل أحدهما على الآخر .

ثم قال : ( اثنانِ واثنَتانِ كابنَّينِ وابنتَينِ ) (٣) يجريانِ ) يعنى أن  
هذين اللفظين حكمهما حكم المثنى حقيقة في الإعراب .

فتقول : هذان اثنان كما تقول : هذان ابنان ، وتقول :  
هاتان اثنتان ، كما تقول : هاتان ابنتان وكذلك الحكم  
فيهما جرّاً ونصباً حسب ما نبّه عليه ، ويبيّن هذا فيهما لأنهما ليسا من

(١) في هامش الأصل : " أوجه " قراءة أخرى .

(٢) في (١) أقوى .

(٣) ساقط من (١) .

قَبِيلِ الْمُثْنَى حَقِيقَةً كـ " كلا " و " كلتا " ، إذ ليس لهما مفردٌ فيجريا على وزن ماله مفردٌ كابنين وابنتين ، ولا يُحتاج إلى التَّنْبِيهِ عليهما . فقلوه : " كابنين وابنتين " أى كَجَرَيَّانِ الْمُثْنَى حَقِيقَةً يجريان ويَجْرَى مَجْراهما شتان فى أنْ حُكِمَ حكم قولك : بنتان .

واعلم : أنا إذا جعلنا قوله : ( كابنين ... ) إلى آخره " خبر اثنان واثنان ، كذلك <sup>(١)</sup> على تقدير أن يكونَ قولُه : " كذاك " خبرَ كلتا ، فلا إشكال فى حصولِ الفائدةِ بقوله : ( كابنين وابنتين يَجريان ) إلا أنْ " كذاك " إشارةٌ إلى البَعِيدِ ، وإنما أشارَ إلى قَرِيبٍ فيكونَ عاملُه معاملةً البَعِيدِ ومثْلُ هذا الاستعمال سائغٌ ، وإن كان على خلافِ الأصلِ ، وأما إذا جعلنا " كذاك " خبرَ اثنان و " اثنتان " والإشارة إلى الْمُثْنَى فيقعُ السُّؤالُ عن الفائدةِ فى قولِهِ : (كابنين ...) إلى آخره " إذ قد حَصَلَ " ذاك بالإشارة إلى الْمُثْنَى ، لاسيَّما وقد أشارَ "بذاك" المقتضية غيرَ القريب ، فلذلك كان يكفى ، إذ لا يَتَوَهَّمُ معها أنْ المرادَ " كلا " لأنَّ الإشارةَ إليها إنما تكونُ بذا المقتضية للقُربِ ، لا بذاك المقتضية لغيرِهِ ، فالحاصلُ للفهم أن اثنتين واثنتين كالمُثْنَى ، فما الفائدةُ فى قوله : ( كابنين وابنتين يجريان ) ؟

والجوابُ : أن الإشارةَ بذاك ليست بنصٍّ فيما <sup>(٢)</sup> دونَ القَرِيبِ إذ قد <sup>(٣)</sup> يقعُ نو البعدِ موضعَ ذى القُربِ وبالعكس لمقاصدَ ، أو للاتساعِ <sup>(٤)</sup> فى الكلام ، وإذا كان كذلك أوهمَ الموضع أن تكونَ الإشارةُ بذاك إلى القريبِ كما

(١) فى (١) " كذاك " .

(٢) فى (س) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) فى (١) الاتباع .

هى للقریب فی الوجه الآخر ، حیث جعلنا كذاک خبرٌ " کلتا " ، إذ لیست الإشارة فیہ إلا (١) لكلا ، وهی أقربُ فی الذکر من المثنی فرفعَ الناظم هذا الإیهام بقوله : " کابنین وابتین یجریان " وعینُ أن الإشارة للمثنی لا لكلا والله أعلم .

فإن قیل : اقتصارُ الناظم على أربعة ألفاظٍ مما أجرى مجرى المثنی مشکلٌ ؛ فإنه إما أن یرید أن هذه الألفاظ وما كان مثلها مما شذَّ عن الباب فیکون اقتصاره علیها تنبیهاً على ما هو فی معناها مما لم یُذکر ، وإما أن یرید أن هذه الألفاظ بخصوصها شذَّت ، وتركَ ذکر ما عداها ، وعلى كلا التقديرین یردُ الإشکالُ ، فإن أراد الأول فلیس فی لفظه ما یدلُّ علیہ إذ لم یقل بالألف ارفع المثنی وكذا وكذا ، وما كان نحوها ، ولا ما أشبه ذلك ، وإن أراد الثانی كان اقتصاره " على ما ذکر قصوراً مع القدرة على التنبیه على ما بقی ، بأقل إشارة ، وإیهام أن هذه المذكورة هی التي شذَّت عن باب المفردات ، وذلك قادحٌ ، وقد جعل فی " التسهیل " وشرحه ما شذَّ من ذلك على ضربین :

أحدهما : ما خرج عن حقیقة الثنیه ، بكونه مخالفاً لمعنى المثنی وإن صلح للتجريد وعطف مثله .

والثانی : ما وافق معنى المثنی لكنه غیرُ / صالح للتجريد وعطف / ٧٧

مثله

علیه فمن الأول ما أريد به التکثیر نحو قول الله تعالى (٢) : ﴿ ثم ارجع البصر کرّتين ﴾ المعنى کرات کثیرة لقوله (٢) : ﴿ یَنقَلِبْ إِلَیْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً ﴾ أى : مُزدجراً ، ﴿ وهو حَسیر ﴾ (٢) أى : کلیل ، وقالوا : سُبْحانَ الله

(١) فی (١) لا لكلام .

(٢) سورة الملك : آیه : ٤ .



وحنانيه ، المعنى : حنانٌ بعدَ حنانٍ . وأنشد البغداديون<sup>(١)</sup> :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ

قال الفراء<sup>(٢)</sup> : أرادَ وَمَهْمَهٍ بعدَ مَهْمَةٍ . ومنه مما يراد به الجَمْعُ قولُ الله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ أى : بينَ إخوانِكُمْ . وفى الحديث<sup>(٤)</sup> : " البَيْعَانُ بالخِيَارِ " . والمراد البيَّعون . ومن الثانى : مما هو مفرد ولا يصلح للتجريد ، قولهم للذى يأخذُ به الحدَّادُ الحديدَ<sup>(٥)</sup> المُحْمَى : كَلَبَتَانِ . وقولهم : البَحْرَانِ وأبَانَانِ ونحو ذلك . ومنه ما يَصْلُحُ لعطفٍ مخالفه عليه ، لا مثله كالقَمَرَيْنِ فى الشَّمْسِ والقَمَرِ ، والزُهْدَمَيْنِ فى زَهْدٍ وكَرْدَمٍ .

ومن ذلك قولُهم لما هو فى وَسَطِ الشَّىءِ : هو بينَ ظَهْرِيهِمْ وظَهْرَانِيهِمْ ولقيتُه بينَ الظَّهْرَيْنِ والظَّهْرَانَيْنِ ، أى : فى اليَوْمَيْنِ أو فى الأَيَّامِ ، وقالوا : جاءَ فلانٌ يَضْرِبُ أَصْدْرِيَّه . وقالوا : المَذْرَوَانِ ، ومنه ما هو مساوٍ لمفردة نحو : نَزَلَ فلانٌ حَوْلَنَا وحَوَالِنَا<sup>(٦)</sup> وحَوَالَيْنَا . وفى الحديث<sup>(٧)</sup> : " اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا

---

(١) أنشده الفراء فى معانى القرآن : ١١٨/٣ .

والبيت لحطام الرِّيحِ المجاشعِ ، واسمه بشرٌ بن نصر بن رياح . أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١١٢ ، والخزانة : ٣٦٩/١ .

والبيت فى الجمل : ٢٠٣ ، وأمالى ابن السجرى : ١٢/١ ، ٢٠٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥٥/٤ .

(٢) معانى القرآن : ١١٨/٣ .

(٣) سورة الحجرات : آية : ١٠ .

(٤) صحيح البخارى : ٩/٣ .

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) ساقط من (١) .

(٧) مسند الإمام أحمد : ١٠٤/٣ .

ولاعْلَيْنَا " ، وأنشدوا (١) .

### ماء رِوَاءٍ وَنَصِيٍّ حَوَالِيهِ

وأجازَ الفَرَاءُ أن يكونَ من هذا النُّوعِ قَوْلُهُ تَعَالَى (٢) : «وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ» ويدخل تحت هذا الضَرْبِ ما ذكره النَّاظِمُ فكان الأولى به أن يقولَ كما قاله في " التَّسْهِيلِ " فيَجْمَعُ الضَّرْبَيْنِ ، أو يأتى بما يرفعُ عنه هذا الإيراد .

فَالْجَوَابُ : أَنَا نَلْتَزِمُ أَنَّهُ قَصَدَ الأَمْرَ الثَّانِي ، ولا يلزمُ عليه اعتراضُ ، وذلك أن الضَرْبَ الأوَّلَ مما ذُكِرَ في السُّؤالِ غيرَ خارجٍ عن كونه مُتَنَبِّئاً حَقِيقَةً إِذَا تَأَمَّلْتَهُ ، ولولا الإطالة لبين ذلك . وأما الضَرْبُ الثَّانِي فليس بضروريِّ الذِّكْرِ لوجهين :

أحدهما : أَنَّهُ غيرُ مَقِيسٍ ، وإنما هو موقوفٌ على السَّماعِ ، فلو لم ينبَّه على شَيْءٍ مِنْهُ لما لَزِمَهُ اعتراضُ ؛ لأنَّ النُّحْوِيَّ لا يتكلَّمُ إلا فيما كان مَقِيساً خاصَّةً .

---

(١) هذا البيت للزَّهَّابِ السَّعْدِي ، راجز من بنى سعد من تميم اسمه عطاء بن أسيد وسمى الزَّهَّابِ لقوله :

والخيل تزفي النعم المعقورا

أخباره في المؤلف والمختلف : ١٩٥ ، ١٩٦ ، معجم الشعراء : ١٥٩ من أبيات في ديوانه ( مجموع أشعار العرب : ١٠٠/٢ ) وقبلة :

يا إبلى ما دامة فتاليه

وبعده :

هما باقواك حتى بأبيه حتى تروحي أصلا تباريه

تبارى العانة فوق الزازيه

والبيت في نواثر أبي زيد : ٣٣١ ، والخصائص : ٣٣٢/١ .

(٢) سورة الرحمن : آية : ٤٦ .

والثاني : أن ما لم يُذكر منه قَلِيلٌ في الكلام ، وغيره مُتَدَاوِلٌ في الاستعمال بخلاف الألفاظ الأربعة التي ذَكَرَ ، فإنها كَثِيرَةُ الدَّوَرانِ في الاستعمال ، فاقْتَصَرَ على ذكرِ حكمها<sup>(١)</sup> في النحو ، لشِدَّةِ الحاجةِ إليها ، كما اقْتَصَرَ في الجمعِ أيضاً على المُحتاجِ إليه ، الدَّائِرِ على الألسنة دون غيره مما له حكمه . وذلك في قوله : "وبه عَشَرُونَ وبابه الحق والأهلونا.." إلى آخرها ولم يَتَعَرَّضْ لنحو "صَرِيفِينَ" و "قَنَسَرِينَ" و "نَصِيبِينَ" و "صَفِيَيْنَ" و "مَرْنَيْنِ" في جمع مَرَمٍ ، المراد به امرؤٌ ، وقولهم أطعمنا مَرَقَةً مَرَقَيْنِ<sup>(٢)</sup> ، وما كان نحو هذا ، وفي نَظْمِهِ مواضع من هذا النَحْوِ ، يأتى التَّنْبِيهِ عليها حيث نَعَرَضْ لها إن شاء الله ، فكَذَلِكَ يُقال في هذا المَوْضِعِ ، وهو قَصْدُ صَحِيحٌ بِالنَّسْبَةِ إلى علم النَحْوِ عُمُوماً ، وإلى ما اِنْتَصَبَ له في هذا النُّظْمِ من الإتيان بجلال النَحْوِ وما يليها خُصُوصاً .

واعلم أن "هذان" و "هذين" و "الَّذَانِ" و "واللَّذَيْنِ" و "اللَّتَانِ" و "اللَّتَيْنِ" عند الناظم من قَبِيلِ الْمُثْنَى حَقِيقَةٌ ، فهي داخِلَةٌ تحت قوله : ( بالآلف ارفع المُثْنَى ) لكن لما كانت عند جمهور البصريين غيرَ مَثْنَاةٍ حَقِيقَةٌ ، ومخالفةٌ في بعض الأحكام للمُثْنَى لم يَقْتَصِرْ على دُخُولِها هنا ، بل نبّه عليها في أبوابها / حَسَبَ ما يأتى إن / ٧٨ / شاء الله .

ثم ذَكَرَ حَكَمَ الْجَرِّ والنَّصْبِ فقال : ( وَتَخَلَّفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا

(١) في (أ) حكمها .

(٢) في (أ) مرقس .

الألفِ جرّاً ونصباً) يعنى أن الياء تقع خلفاً من الألفِ فى الجرِّ والنصبِ معاً فتكون علامةً لهما ، وذلك فى جميع ما ذكر من المُثَنَّى والجارى مجراه ، وذلك قوله : ( فى جميعها ) فالضميرُ عائدٌ على المُثَنَّى ، وما ذكر مما جرى مجراه ، وشرط أن تكون الياءُ ( بعد فتحٍ قد أُلِفَ ) تحرّزاً من أن تكونَ بعدَ كسرٍ ، فإنه كان يَلْتَبِسُ بالجمعِ ، فجُعِلَتِ الفَتْحَةُ فى المُثَنَّى قبلَ الياءِ فرقاً بينهما وبينَ ياءِ الجمعِ ، هذا تعليلُ طائفةٍ فتقول : مررتُ بالزَّيْدَيْنِ ، ورأيتُ الزَّيْدَيْنِ كليهما ، ومررتُ بهما كليهما ، ورأيتُ الهنديينِ كليتهما ، ومررتُ بهما كليتهما وغرستُ من الشَّجَرِ اثْنَيْنِ ، ورأيتُ من الرِّجَالِ اثْنَيْنِ وما أشبه ذلك .

وقَيِّدَ الفَتْحَ بأنَّه قد أُلِفَ من حيثُ كان مألوفاً فى الرُّفْعِ ؛ لأنَّ الألفَ تطلبُ بفتحٍ ما قبلها أبداً ، فلما جاءتِ الياءُ فى موضعها تُرِكَ ما قبل ذلك على فتحه ، ولذلك أتى بلفظ ( تَخَلَّفَ ) ، أى : تكون خلفاً منها وعوضاً ، لأنَّ الخالفَ للشئِ محرّزٌ لموضع ما خَلَفَه ، فلا ينبغى أن يُغَيَّرَ من حكمهِ شيئاً ، وكأنَّه - والله أعلم - أشارَ بهذا إلى علةِ هذا الفَتْحِ ، وأنَّه الذى أُلِفَ فى الرُّفْعِ فلذلك ثُبِتَ هنا قبلَ الياءِ ، ولم يكن كَسْراً ، وهو الذى يُناسِبُ الياءَ ، وكأنَّه لم يَرِ التَّعليلَ بالتَّفرقةِ بينَ ياءِ المُثَنَّى والمَجْموعِ تعليلاً كافياً . إذ يقال له : فما وجهُ الاختصاصِ ؟ فنَبَّه على أنَّه إنما اختصَّ المُثَنَّى بالفتحِ ، لكونِهِ مألوفاً فيه ومُعْتاداً ، وذلك حالةَ الرُّفْعِ ، وأيضاً فلا يَرُدُّ السُّؤَالُ على الكسرِ قبلَ الياءِ ، لأنَّه المناسبُ لها ، بخلافِ الفَتْحِ فإنَّه غيرُ مناسبٍ ، فلذلك نَبَّه على علةِ الفَتْحِ هنا ، بعدَ ما نَبَّه على أنه الذى يجبُ فى التَّثْنِيَةِ ، ولما كان الكسرُ هو الجارى على القياسِ والمناسبُ للياءِ لم يَنْبَغِ عليه فى الجمعِ ولا على عِلَّتِهِ ، بل قال : ( وأَرْفَعُ بِوَاوٍ وبِيا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ ) وتَرَكَ التَّنْبِيهَ على كونِ الياءِ مكسوراً ما قبلها ، كما لم يَنْبَغِ على ضمِّ ما قبلَ الواوِ أيضاً ، للعلمِ بأنَّ

ذلك هو المناسب فيهما ، وهذا ( التَّنْبِيْهِ ) (١) حَسَنٌ فِي مَعْنَاهُ . وَيُقَالُ :  
 خَلَفَ فُلَانٌ فُلَانًا ، إِذَا صَارَ خَلِيفَةً لَهُ ، وَخَلَفْتُهُ فِي قَوْمِهِ خِلَافَةً . وَمِنْهُ قَوْلُ  
 اللَّهِ تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ - (٢) : ﴿ اخْلُفْنِي فِي  
 قَوْمِي ﴾ الْآيَةُ . وَخَلَفْتُهُ أَيْضًا إِذَا جِئْتُ بَعْدَهُ . وَخَلَفَ قَوْمٌ بَعْدَ قَوْمٍ مِنْهُ  
 أَيْضًا . وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (٣) : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ وَ " أَلِفٌ " :  
 مِنْ أَلَفْتُ الشَّيْءَ أَلَفُهُ إِلْفًا . وَيُقَالُ : أَلَفْتُه أَوْلَفُهُ إِيْلَافًا ، وَأَلَفْتُه أَوْلَفُهُ  
 مُؤَالَفَةً ، وَكُلُّهُ ضِدٌّ فَارِقَتُهُ ، وَقَدَّمَ النَّازِمُ الْجَرَءُ عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ :  
 جَرًّا وَنَصْبًا لِأَنَّ الْجَرَءَ أَحَقُّ بِالْيَأِءِ مِنَ النَّصْبِ ، إِذْ الْيَأِءُ مِنَ الْكُسْرَةِ (٤)  
 وَالْكَسْرَةُ هِيَ عَلَامَةُ الْجَرَءِ فِي الْأَصْلِ وَحُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرَءِ (٥) .

\* \* \*

ثُمَّ :

أَوَارَقَ بِوَاوٍ وَيَّيَا أَجْرُدٌ وَأَنْصِبِ سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

وَشِبْهِ دَيْنٍ وَبِهِ عَشْرُونَ وَيَّابُهُ الْحَقُّ وَالْأَهْلُونَ

أَوَّلُو عَالَمُونَ عَلَيْهِونَا وَأَرْضُونَ شَدَّوَالسُّنُونَا / ٧٩/

وَيَّابُهُ وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرِدُ

هذا نوعٌ ثالثٌ مِنْ نِيَابَةِ الْحَرْفِ عَنِ الْحَرَكَةِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ أَنْ  
 تَكُونَ الْوَاوُ نَائِبَةً عَنِ الضَّمَّةِ ، وَالْيَاءُ نَائِبَةً عَنِ الْفَتْحَةِ وَالْكَسْرَةِ ،

(١) مِنْ (س) وَفِي الْأَصْلِ وَ(أ) التَّنْبِيْهِ .

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : آيَةٌ : ١٤٢ .

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : آيَةٌ : ١٦٩ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (أ) .

(٥) فِي (أ) وَحُمِلَ الْجَرُّ عَلَى النَّصْبِ .

فتكون الواو علامة للرفع ، والياء علامة الجرّ والنصب ، وذلك فى الجمع السّالم المختص<sup>(١)</sup> بنحو : عامر ومذنب ، وهو الجّمع الذى على حدّ التثنية ، ويسمى جمع المذكّر السّالم ، وإنما سماه سالماً لسلامة بناء<sup>(٢)</sup> الواحد فيه . فإذا قلت : عامرون فى عامر ، ومُذنبون فى مُذنب ، فلم تزد على أن ألحقت العلامتين آخر المفرد فهو سالمٌ عن التّغيير ، وتحرّرت بذلك عن المجموع جمع تكسير ، وهو ما تغيّر فيه بناء الواحد بزيادة أو نقصان أو تبديل شكل ، فإنّ مثل هذا إنّما يُعرب بالحركات لا بالحروف ، نحو : جاء : الزُّيودُ ، جمع زَيْدٍ ، ورأيتُ الزُّيودَ ، ومررتُ بالزُّيودِ .

وقوله : ( وَيَا اَجْرُ ) أصله وبياء اجر ، لكنّه قصره ضرورةً وكثيراً ما يفعل هذا ، كما قال بعد هذا : ( وَمَا بَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا ) ثمّ لما قصره بقى التّنوين ساكناً ، وألف اجر ساكنةً أيضاً ، فالتقى ساكنان ، فكان القياسُ كسر التّنوين ، إلّا أنّ النّاطم اضطر إلى حذفه فحذفه ، كما حذفه أبو الأسود فى قوله<sup>(٣)</sup> :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ      ولا ذاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) هو أبو الأسود الدؤلى ، واسمه ظالم بن عمرو ولى البصرة فى خلافة على بن أبى طالب رضى الله عنه .

أخباره فى الأغانى : ٢٩٧/١٢ ، وبغية الوعاة ٢٢/٢ .

والبيت فى ديوانه : ١٢٢ ، ١٢٣ ، قالها فى امرأة تزوجها ثم طلقها وهو أيضاً فى كتاب سيبويه : ٨٥/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٩١/١ ، ومعانى القرآن للفراء : ٢٠٢/٢ ، والمقتضب للمبرد : ٣١٣/٢ ، والإنصاف : ٣٤٩/٢ .

وَقُرِئَ فِي الشُّوَاذِ<sup>(١)</sup> : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ »<sup>(٢)</sup> وَجَعَلَ إِعْرَابَ هَذَا الْجَمْعِ بِالْحُرُوفِ أَنْفُسَهَا ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ فِيهِ ، وَالْخِلَافُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدٌ وَالتَّرْجِيحُ وَاحِدٌ فَلَا نَعِيدُهُ .

وَقَوْلُهُ : ( سَالِمٌ جَمْعٌ عَامِرٌ وَمُذْنِبٌ وَشَبِيهُ ذَيْنِ ) إِعْلَامٌ بِأَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ إِنَّمَا يُجْعَلُ لَجَمْعٍ مَا كَانَ مِثْلَ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ ، إِذَا جُمِعَ جَمْعَ سَلَامَةٍ ، تَحَرُّراً مِمَّا لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُمَا ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَبُ هَذَا الْإِعْرَابُ لَكُونِهِ لَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ ، وَكَأَنَّهُ قَصْدٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِدْرَاجُ مَسْأَلَةٍ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى ، وَذَلِكَ أَنَّ قَصْدَهُ أَنْ يُبَيِّنَ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْأَسْمَاءِ السَّتَةِ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يَبْقَى غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِهِ ، فَأَذْرَجَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ الْجَمْعُ الَّذِي يُجْمَعُ عَلَيْهِ عَامِرٌ وَمُذْنِبٌ وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِمَّا كَانَ عَلَى وَصْفِهِمَا فَخَرَجَ بِذَلِكَ جَمْعَ السَّلَامَةِ . بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ ، إِذْ لَهُ إِعْرَابٌ آخَرٌ سَنَذْكُرُهُ .

وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ : الْأِسْمُ الْمَجْمُوعُ جَمْعَ سَلَامَةٍ بِحَرْفِ الْعِلَّةِ وَالنُّونِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : جَامِداً وَصِفَةً ، فَأَمَّا الْجَامِداً : فَيُشْتَرَطُ فِي جَمْعِهِ كَذَلِكَ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ، زِيَادَةُ إِلَى شُرُوطِ التَّثْنِيَةِ :

أَحَدُهُمَا : الذُّكُورِيَّةُ فِي الْمَعْنَى ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثَ الْمَعْنَى لَمْ يُجْمَعْ هَذَا الْجَمْعُ ، نَحْوُ : هِنْدٌ وَدَعْدٌ وَزَيْنَبٌ . فَلَا تَقُولُ : هِنْدُونَ وَلَا دَعْدُونَ وَلَا زَيْنَبُونَ .

وَالثَّانِي : الْعِلْمِيَّةُ ، تَحَرُّماً مِنَ النُّكْرَةِ ، وَالْمَعْرُوفُ بِغَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ فَإِنَّهُمَا

(١) فِي (١) الشَّاذِ .

(٢) سُورَةُ الْأَخْلَاصِ : الْآيَتَانِ ١ ، ٢ .

لا يُجمعان هكذا لا تقول : فى رجلٍ : رجلون ، ولا فى الغلام وغلام زيد  
الغلامون / وغلامو زيد .  
٨٠/

والثالث : العقل ، فإن ما ليس بعقل لا يصلح لهذا الجمع ، وإن  
كان مذكراً فى المعنى وعلماً فلا تقول فى لاحق اسم فرس : لاحقون ،  
ولا فى شدقم اسم فحل من الإبل شدقم ، ولا ما أشبه ذلك .

والرابع : خلوه من هاء التانيث تحزناً من نحو : طلحة وحمزة ،  
فإنك لا تقول فيهما طلحون ولا حمزون . وإن وجد فيهما<sup>(١)</sup> شرط التذكير  
فى المعنى والعلمية والعقل ، وهذه الأوصاف الأربعة موجودة فى عامر  
الذى نبه به الناظم ، إذ هو مذكّر فى المعنى ، علم عاقل ، خال من  
هاء التانيث فتجمعه وما كان مثله هذا الجمع ، فتقول : العامرون  
والعامرين ، ومثله الزيدون والزيدين ، والجعفران والجعفرين ، والخالدون  
والخالدين وما أشبه ذلك ، وقد ظهر بهذا مخالفتُهُ للكوفيين فى إجازتهم  
جمع ما سُمى به مما فيه التاء<sup>(٢)</sup> هكذا ، فيقولون فى حمزه : حمزون ،  
وفى هُبيرة هُبَيْرُونَ . والصحيح مذهب البصريين<sup>(٣)</sup> الذى ذهب إليه  
الناظم : لأن السماع بذلك معدوم فضلاً عن كونه مما يُقاس عليه ، فإن  
سُمع من ذلك شيء فمن النَّادر غير المعتبر ، ورد أيضاً بأن قيل لهم :  
إذا جمعتم ذلك بالواو والنون ، فإمّا أن تبقوا العلامة أو تحذفوها ،

(١) فى (١) فيها .

(٢) فى (١) الهاء .

(٣) المسألة فى الإنصاف : ٤٠-٤١ ، والتبيين للمكبرى مسألة (٢٦) .

والمسألة فى الكتاب : ١٨١/٢ ، والمقتضب : ١٨٨/٢ ، والأصول لابن السراج : ٤٤٣/٢  
، وشرح المفصل لابن يعشى : ٤٧/١ .



فإن أبقيتموها لزم اجتماع علامتين متضادتين ، وهما التاء والواو ، لأن الواو علامة تذكير والتاء علامة تانيث ، وذلك غير جائز ، وإن حذفتموها غيرتم بنية المفرد بإذهاب حرف دال على معنى ، ولا عوض عنه ؛ لأنه إنما جاز حذفها في الجمع بالالف والتاء ، لتعويض تاء الجمع منها وحذفت في التفسير في نحو : " أعقاب " جمع عقبة ؛ لأنه محل تغيير بخلاف جمع السلامة ، ولا حجة لهم في جمع ما فيه ألف التانيث أو همزته إذا سمي به وإن كان يجوز جمعه بالواو والنون . فتقول في رجل اسمه حُبلى أو حمراء : حُبْلُون وحمراون ؛ لأن ما فيه الألف أو الهمزة قد تنزلتا منزلة الجزء ، فجمع الاسم مع بقائهما بخلاف التاء فإنها زائدة على الكلمة فلم يسغ إبقاؤها ولا حذفها بون تعويض ، فاختص ما هي فيه بالجمع بالالف والتاء بون ما فيه الألف أو الهمزة لذلك (١) .

وأما الصفة فيشترط في جمعها هكذا زيادة إلى شروط التثنية ثلاثة شروط :

أحدها : الذكورية لفظاً ومعنى ، فإنه إن كانت مؤنثة لفظاً لم تجمع هذا الجمع ، ولو كان مدلولها مذكراً نحو : رجل ربيعة ، ورجل مزاة ، وعلامة ونسابة ، فلا تقول : ريعون ولا مَزُون ولا عَلَامُون ولا نَسَابُون ، وكذلك إن كانت مؤنثة معنى ، وإن كان لفظها مذكراً نحو : حائض وطامث ، فلا تقول حائضون ولا طامثون ، وكذلك لو اجتمع التانيثان نحو : حُبلى وحمراء لا تقول الحُبْلُون من النساء جئننى (٢) ولا الحمراون أتئيننى .

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١)

والثانى : العَقْلُ ، تَحَرُّزاً من الصِّفَةِ الجاريةِ على غَيْرِ العاقلِ نحو :  
سابقٍ إذا أردت به فرساً فلا تقولُ : سابقون ، ولا فى قاطعٍ إذا أردت به سيفاً  
قاطعون ، ولا ما أشبه ذلك ، وما جاءَ على خلافِ ذلك فمسموعٌ نحو ما أنشدوا  
من قوله (١) :

لا خمسَ إلا جندلُ الإحريين      والخمسُ قد يُجشمُكُ (٢) الأمرين  
وقال الآخر (٣) :

فَأَصْبَحَتِ الْمَذَاهِبُ قَدْ أَذَاعَتْ      بها الإِعْصَارُ بَعْدَ الْوَأَيْلِيْنَا  
لكن قد يُعاملُ غَيْرُ الْعَاقِلِ مُعَامَلَةَ الْعَاقِلِ إذا وصف بوصفٍ من أوصافه  
فَيَجُوزُ إِذْ ذَاكَ جَمْعُهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ نَبِيِّهِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ -

(١) البيت لزيد بن عتاهه التميمي .

قال ابن بريد فى الاشتقاق : ١٣٦ أخبرنا عن أبى عبيدة : لما فرغ على رضى الله عنه من الجمل  
فرق فى رجال ممن أبلى فأصاب كل رجل منهم خمس مائة فكان فيمن أخذ رجل من بنى  
تميم ، فلما خرج إلى صفين خرج إلى ذلك الرجل فلقى ضرباً أنساه الدراهم فرجع إلى الكوفة  
فقال له ابنته أين المال ؟ فأتى يقول :

لما رأى عكا والأشعرين	إن أباك فر يوم صفين
وحابساً يستن فى الطائيين	وذا الكلاع سيد اليمانيين
قال لنفس السوء هل تفرين	وقيس عيلان الهوازنيين
والخمس قد أحشمت الأمرين	لا خمس الاجندل الإحريين

حمزاً إلى الكوفة من قنسرين

الآبيات فى وقعه صفين : ١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح السيرافى فى : ٢٥/٥ عن ابن بريد قال : أنشدنا  
ابن بريد فى آخره - بالكسر - على ما حكاه سيبيويه ، وقد حكاه الأصمعى : .... وأورد الآبيات  
والشاهد فى المخصص : ١٣٦/١٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٥٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش  
٥/٥٠ ، واللسان والصاح والتاج (حرد) .

(٢) فى هامش الأصل ' يجشمك ' قراءة نسخة أخرى وفى المصادر ' أحشمت ' .

(٣) البيت فى شرح التسهيل : ٨٤/١ ، ومعانى القرآن : ٢٤٧/٣ ، واللسان : ( ويل ) دون نسبة  
فيها .

﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾<sup>(١)</sup> فعاملها معاملة العاقل حين وصفها بما يختص بالعاقل / ٨١/ وهو السُّجود ، وأنشد في " شرح التسهيل " <sup>(٢)</sup> قول الشاعر -  
يَصِفُ قَوْسًا وَنَبْلًا - :

لَهَا فِتْيَةٌ مَاضُونَ حَيْثُ رَمَتْ بِهِمْ      شَرَابُهُمْ قَانَ مِنَ الدَّمِ أَحْمَرُ

قال : وهذا مطردٌ فيما جرى هذا المجرى مما لا يعقل ، فإن كان الناظم لم يتعرض لهذا النوع ، بل أخرجه بقوله : ( مَذْنِب ) من حيث لا تكون هذه الصفة إلا لمن يعقل ، وهو الظاهر ، فيكون هذا النوع عنده غير مقيس ، وهو الذى يظهر من سيبويه وغيره ، وإن كان إنما أراد بقوله : ( مَذْنِب ) أن مثل هذه الصفة التى هى جارية على العاقل ومُختصة به تُجمع هذا الجمع مطلقاً سواء استعملت على حقيقتها ، أم جرت على غير عاقل عومل معاملة العاقل فإنها فى الاستعمال المجازى جارية على عاقل كما جرى ( ماضون ) فى البيت على النبل لما عبر عنها بعبارة من يعقل ، وذلك فتية ، فكذاك يكون لفظ ( مَذْنِب ) فقد تجرّيه على ما يتعاصى عليك فيما تريد منه ، كبعض الدواب والآلات فتقول : هؤلاء عبيد مذنبون وعاصون فإن تأتت لك وانقادت قلت : هؤلاء مطيعون كما قال فى البيت ( ماضون ) <sup>(٢)</sup> حيث رمت بهم ) فالحاصل : فى هذا الوجه اشتراط كون الصفة فى الأصل تجرى على العاقل ، وفى الأول جريانها عليه فى الحال ، وهذا أظهر فى المقصد النحوى ،

(١) سورة يوسف : آية : ٤ .

(٢) شرح التسهيل : ٨٤/١ وقبلة فى شرح التسهيل : ٨٤ .

فحالفتى دون الأخلاء نبعة      ترن إذا ما حركت وترمجر

(٢) من (i) .

وهو مرادٌ من اشتراط العقل .

والثالث : صِحَّةُ لحاقِ هاءِ التَّائِيثِ في مُؤَنَّثِها ، تحرُّزاً من نحو : قَتِيلٌ وَصَبُورٌ وَأَحْمَرٌ وَسَكْرَانٌ فَإِنَّكَ إِذَا أُرِدْتَ الْمُؤَنَّثَ مِنْهَا لَمْ تَلْحَقِ التَّاءَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : امْرَأَةٌ صَبُورٌ وَقَتِيلٌ بَغِيرِ تَاءٍ ، وامْرَأَةٌ حَمْرَاءٌ وَسَكْرَى ، فَتَأْتِي لِلْمُؤَنَّثِ بِنِيَّةٍ أُخْرَى ، فَلَا يَصِحُّ إِذَا أَنْ تَقُولَ : رَجَالٌ قَتِيلُونَ وَلَا صَبُورُونَ وَلَا أَحْمَرُونَ وَلَا سَكْرَانُونَ ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَشَاذٌ نَحْوُ قَوْلِ قَيْسِ بْنِ رِفَاعَةَ (١) :

مِنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَأَ شَارِبُهُ      وَالْعَانِسُونَ وَمِنَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ  
وَقَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

فَمَا وَجَدْتَ نِسَاءً بَنَى نِزَارٍ      حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ جَازَ فِي الصِّفَةِ هَذَا الْجَمْعُ نَحْوُ : الصَّالِحُونَ وَالْحَامِدُونَ وَالظَّالِمُونَ وَالْمُسْلِمُونَ وَالْحَسَنُونَ وَ " الْمَذْنُبُونَ " فِي مِثَالِ النَّازِمِ ، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ بِهِ إِلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتَ كُلَّهَا تَلْحَقُهَا التَّاءُ ، إِذَا أُريدَ بِهَا الْمُؤَنَّثُ ، فَإِذَا شَرُوطُ الْجَامِدِ مُشَارٌ إِلَيْهَا بِمِثَالِ عَامِرٍ ، وَشَرُوطُ الصِّفَةِ مُشَارٌ إِلَيْهَا بِمِثَالِ مُذْنِبٍ ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ ضَابِطٌ مَا يَجْمَعُ عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ وَمَا لَا ، بِأَوْفَى كَمَالٍ فِي أَشَدِّ اخْتِصَارٍ ، وَهَذِهِ عَوَائِدُهُ فِي هَذَا النِّظْمِ كَمَا سَتَرَاهُ فِي أَثْنَاءِ هَذَا الشَّرْحِ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَقَوْلُهُ : ( وَشِبْهِ ذَيْنِ ) تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ خُصُوصَ الْمِثَالَيْنِ ، بَلْ أَرَادَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا أُلْحِقَ بِهِذَا الْجَمْعُ فِي الإِعْرَابِ

(١) اللسان : " عس " .

(٢) ينسب إلى حكيم بن الأعور بن عياش الكلبى من شعراء بنى أمية . أخباره في معجم الأدباء :

٢٤٧/١٠ ، كما ينسب إلى الكميث بن زيد الأسدي ، والبيت في شرح ابن يعيش :

٦٠/٥ ، والخزانة : ٨٦/١ وبيوان الكميث : ١١٦/٢ .

بالحروف فقال: (وَبِهِ عَشْرُونَ وَيَابَهُ الْحَقُّ) / ضَمِيرٌ بِهِ "عَائِدٌ عَلَى ٨٢/ الجمع السَّالِمِ الْمَذْكُورِ" (١) ، يَعْنِي أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ أَلْحَقَتْ بِهَذَا الْجَمْعِ فِي الْإِعْرَابِ مَا لَيْسَ مِنْ بَابِهِ ، إِمَّا لِأَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ أَوْ هُوَ جَمْعٌ سَلَامَةٌ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَوْفٍ لِلشُّرُوطِ ، أَوْ مَفْرَدٌ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى جَمْعٍ . فَأَمَّا "عَشْرُونَ وَيَابَهُ" وَذَلِكَ ثَلَاثُونَ وَأَرْبَعُونَ وَخَمْسُونَ إِلَى التَّسْعِينَ فَمُحَقَّقَاتٌ بِالْجَمْعِ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ جُمُوعاً حَقِيقَةً ، إِذْ لَيْسَ "عَشْرُونَ" مِمَّا لَهُ مَفْرَدٌ وَلَا ثَلَاثُونَ مَفْرَدُهُ ثَلَاثَةٌ وَلَا أَرْبَعُونَ مَفْرَدُهُ أَرْبَعَةٌ (٢) ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ، إِذْ كَانَ يَلِزُ أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ تَسْعِينَ ، وَأَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ مِائَةً وَعَشْرُونَ ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءٌ تَشَبَّهُ أَسْمَاءَ الْجُمُوعِ أُعْرِبَتْ إِعْرَابَ جَمْعِ السَّلَامَةِ ، وَقَدْ حَكَى الْمُؤَلِّفُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا جُمُوعٌ عَلَى سَبِيلِ التَّعْوِيزِ ، كَأَرْضٍ لَمَّا سَقَطَتْ مِنْهَا تَاءُ التَّائِيثِ حِينَ عُدَّ بِهَا الْمُؤَنَّثُ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَسْقُطَ ، جَمَعْتَ هَذَا الْجَمْعَ تَعْوِيزاً ، وَمَا تَقَدَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الْأَهْلُونَ فَجَمْعُ أَهْلِ ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَوْفٍ لِشُرُوطِ الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ عِلْماً وَلَا صِفَةً ، لَكِنْ أَهْلٌ قَدْ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ مُسْتَحَقٍّ فِي قَوْلِهِمْ: هُوَ أَهْلٌ (٣) لَكَذَا ، بِمَعْنَى مُسْتَحَقٍّ لَهُ ، فَعَوْمِلُ مَعَامِلَتِهِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٤) : ﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، وَفِي (١) الْمَذْكُورِ وَالتَّصْحِيحِ مِنْ هَامِشِ الْأَصْلِ قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

(٢) فِي (١) مَفْرَدٌ لِأَرْبَعَةٍ .

(٣) فِي (١) هُوَ .

(٤) سُورَةُ الْفَتْحِ : آيَةٌ ١١ .

وَأَهْلُونَا ، وقال (١) : « مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ » ، وفى الحديث (٢) :  
 ( إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ ) ، وقوله (وَالْأَهْلُونَ أَوْلُو) أى وأولو ، وعالمون  
 ... إلى آخره مبتدآت معطوف بعضها على بعض خبرها قوله : ( شَذُّ ) ،  
 وضَمِيرُ شَذَّ عائدٌ على جَمِيع ما ذكر على المعنى ، كأنه قال : " شَذُّ " ما ذكر  
 ومثله ما قال رُوِيَّة (٣) :

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلْقُ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

قال أبو عبيدة قلت لرؤية : إن كانت الخطوط فقل كأنها ، وإن كان سوادٌ  
 وبياضٌ فقل كأنهما . فقال : كأن ذلك ويك تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ ، فحمل الكلام  
 كما ترى على معناه ، فكَذلك قول الناظم : " شَذُّ " وأما " أولو " فاسمُ جمعٍ  
 وليس له واحدٌ من لفظه ، فليس على سبيل الجمع ، ولكنك تقول : جاعى أولو  
 العلم ، ورأيت أولى العلم ، ومررت بأولى العلم ، كما تقول : جاعى حاملوا  
 العلم ، ورأيت حاملى العلم ، ومررت بحاملى العلم ، قال الله تعالى (٤) :  
 « وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ » . وقال (٥) : « وَاتَّقُونِ يَا أُولَى الْأَلْبَابِ » ، ومفردُه  
 من جهة المعنى " نو " الذى بمعنى صاحب ، فهو مرادفٌ لنووا ، إذا قلت :  
 نوو العلم ، إلا أن نووا جمعٌ حقيقةً ، فلذلك لم يذكره فى الملحقات بالجمع ،  
 وأما " عَالَمُونَ " فهو عند الناظم على ما ظهر منه اسمُ جمع ، وليس بجمع

(١) سورة المائدة : آية : ٨٩ .

(٢) مسند الإمام أحمد : ١٢٧/٣ .

(٣) ديوان رؤبة : ١٠٤ ، والبيت فى مجالس ثعلب : ٣٧٥ ، ومجالس العلماء للزجاجي :

٢٧٧ ، والمحاسب : ١٥٤/٢ ، وسر صناعة الأعراب : ٢٣/١ .

(٤) سورة آل عمران : آية : ١٨ .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٩٧ .

عالم وعلى مقتضى هذا الظاهر نص في " شرح التسهيل " فقال (١) :  
 وأما "عالمون" فاسم جمع مخصوص بمن يعقل قال : وليس جمع  
 عالم ؛ لأن العالم عام ، والعالمين خاص ، وليس ذلك شأن الجموع (٢)  
 ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب ؛ لأن العرب يعم  
 الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين وما قاله بناءً منه على أنه  
 خاص (٣) بمن يعقل ، كما ذكر ، وفيه اختلاف ، وقد ذهب كثير من  
 العلماء وأهل اللغة إلى أنه جمع عالم / على حقيقة الجمعية ، لكنهم / ٨٣  
 اختلفوا في تفسير العوالم التي جمعت هذا الجمع . فمنهم من ذهب إلى  
 أنها أصناف الخلق ما عقل منها وما لم يعقل ، وهذا ظاهر كلام  
 الجوهري (٤) ورأى أبى الحسن ومنهم من ذهب إلى أنها أصناف  
 العقلاء وهم الإنس والجن والملائكة ، وهو رأى أبى عبيد . ومنهم من  
 ذهب إلى غير ذلك مما لا يحتاج إلى ذكره ، فالأول صحيح في القياس  
 من باب التغليب ، كما تقول في رجل سابق وفرسين سابقين سابقون .  
 والثاني كذلك أيضاً صحيح وليس مفردّه إذ ذاك أعم منه ، بل هو  
 بالعكس ، فقد خالف العرب مع الأعراب ، وصار كعالم مع عالمون ،  
 ولكن لا يخرج عن كونه جارياً مجرى الجمع . وليس بجمع حقيقة ، لعدم  
 استيفاء شروطه ، إذ قد فاتته شرطان :

أحدهما : أنه ليس بعلم ، ومن شروط الجامد أن يكون علماً .

(١) شرح التسهيل : ٨٨/١ .

(٢) في الأصل ، و (١) وليس ذلك بجمع من شأن الجموع وما أثبت من (س) و(ف) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) الصحاح : ١٩٦١/٥ ( علم ) .

والثانى : أنه<sup>(١)</sup> ليس بعقل ؛ لأن لفظ " عالم " عبارة عن الصنف والصنف من جهة ما هو صنف ليس مما يوصف بالعقل ، وإن كانت مفرداته توصف به ، وقد حكى هو هذا القول الثانى ، وأنه جُمِعَ هذا الجمع لتقوم جمعيته مقام ذكره ، موصوفاً بما يدلُّ على عقله ، ثم رده بأن هذا لو كان جائزاً فى عالم لكان جائزاً فى غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما يعقل وما لا يعقل ، فكنت تقول فى جمع شئ ، إذا أردت به جميع من يعقل شيئون ، وفى امتناع ذلك دليل على فساد ما أفضى إليه .

وأما " عليون " فهو الاسم لأعلى الجنة ، جعلنا الله من أهلها<sup>(٢)</sup> بمنه وكرمه<sup>(٣)</sup> فهو مفرد جار مجرى الجمع ، كصريفين وصفين ونصيبين . قال الله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيَيْنَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُونَ ﴾ وكأنه فى الأصل جمع على على فعيل ، ثم سُمى به أعلى الجنة ، وذكر الغزنوى عن يونس أن واحداً عليين على على وعليته ، والعلية : الغرفة . وقول الناظم ( عليونا ) هو على حذف العاطف ، أى : وعليون .

وأما " أرضون " فخلوهُ من شروط الجمع أيضاً ظاهراً ؛ لأنه جمع أرض وأرض اسم جامد مؤنث لما لا يعقل ، إلا أنه جُمِعَ هذا الجمع لأنه ربما<sup>(٥)</sup> يورد فى مقام التعجب والاستعظام . ألا ترى إلى قولهم : لقيتُ منه البرحّين

(١) ساقط من الأصل .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) سورة المطففين : آية : ١٨ .

(٤) فى (١) مما .



وَالْفِتْكْرَيْنِ ، وَهِيَ الشَّدَانِدُ وَالذَّوَاهِي ، وَبِذَلِكَ عِلَّلَ الْفَرَاءُ (١) عَلَيَيْنِ ،  
 وَقَوْلُ الْعَرَبِ : أَطْعَمْنَا مَرْقَةَ مَرْقَيْنِ ، بِهَذَا عِلَّلَ الْمُؤَلِّفُ وَأَنْشَدَ عَلَى  
 وَرُودِهِ فِي أَرْضٍ فِي مَقَامِ الْاسْتِعْظَامِ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٢) :

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَنُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مِنْبَرٍ  
 وَأَنْشَدَ بَيْتاً آخَرَ لَمْ أَقِيْدْهُ (٣). وَقَوْلُهُ : " شَذُّ " خَيْرُ قَوْلِهِ : (وَالْأَهْلُونَ)  
 وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، أَيْ : أَنَّ هَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ شَاذٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، فَبَابِهِ الْحِفْظُ  
 . ثُمَّ قَالَ : (وَالسُّنُونُ وَيَابُ) يَعْنِي أَنَّهُ شَذُّ أَيْضاً كَشُنُودٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
 الْأَلْفَاظِ ، فَهُوَ مُبْتَدَأٌ مُحْذُوفٌ الْخَبَرُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو (٤) .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ فَصَلَ السَّنَيْنِ وَيَابَهُ عَمَّا تَقَدَّمَ وَكَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ / ٨٤/  
 يَقُولَ : وَأَرْضُونَ وَالسُّنُونُ وَيَابَهُ شَذُّ ، هَذَا كَانَ يَكُونُ وَجْهَ الْكَلَامِ فَلَمْ عَدَلَ  
 عَنْهُ .

فَالْجَوَابُ : أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا عَدَلَ إِلَى فَصْلِ السَّنَيْنِ وَيَابِهِ عَمَّا قَبْلَهُ ،  
 وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ بِحُكْمِ  
 يَذْكُرُ فِيهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ( وَمِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ ... ) إِلَى آخِرِهِ ،  
 فَلَأَجْلِ هَذَا فَصَلَّهُ لِيَتَّعِينَ إِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْدُ وَأَحَالَ عَلَيْهِ وَإِشَارَتِهِ

(١) عبارة الفراء في معاني القرآن : ٢٤٧/٣ هكذا : وسمعت بعض العرب يقول : أطعمنا  
 مرققة مرققين ، يريد : لالحم إذا طبخت بمرق .

(٢) البيت لكعب بن معدان الأشترى ، ولا يوجد في مجموع شعره الذي جمعه الدكتور نوري  
 حمودي القيسي ، وهو في المحتسب : ١١٨/١ ، وشرح التسهيل : ٨٩/١ ،  
 والتصريح : ١٢/١ ، ٧٣ ، وفيه : " من بنى هذا " .

(٣) هو قول الشاعر :

وَأَيَّةُ بَلَدَةٍ لَا أَتِينَا مِنْ الْأَرْضِينَ تَطْلُمُهُ نِزَارُ

(٤) ساقط من (١) .

بقول: (والسُنُونَا وَيَابَةُ) إلى ما حذفَت لَامُهُ فَجَعَلَتْ هَاءَ التَّائِيثِ فِيهِ عَوْضاً مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ نَحْوُ : سَنَةٌ وَبِرَةٌ وَقَلَّةٌ وَظُبَّةٌ وَرِنَّةٌ وَثُبَّةٌ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِيهَا عَلَى جِهَةِ الشُّنُودِ ، سِنُونٌ وَبُرُونٌ وَقِلُونٌ وَظُبُونٌ وَرِنُونٌ وَثِبُونٌ ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ (١) ﴿ فِي بَضْعٍ سِنِينَ ﴾ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ (٢) :

فَغِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغِيْظُ مِنْهُمْ      قُلُوبًا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرَيْنِنَا  
وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو (٣) :

نَحْنُ مَبْطُنَا بَطْنٌ وَالْغَيْنَا      وَالْخَيْلُ تَعْلُو عُصْبًا ثُبَيْنَا  
وَقَالَ الْكُمَيْتُ (٤) :

يَرَى الرَّأُوْدُنَ بِالشُّفْرَاتِ مِنْهَا      كَنَارِ أَبِي حَبَابٍ وَالظُّبَيْنَا  
وَقَالَ كَعْبٌ (٥) :

تَعَاوَزَ أَيْمَانُهُمْ بَيْنَهُمْ      كُوُوسَ الْمَنَآيَا بِحَدِّ الظُّبَيْنَا

(١) سورة الروم : آية : ٤ .

(٢) النواذر : ١٩ ، أَنْشَدَهَا لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ ، وَهُوَ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنْ نَهْشَلِ بْنِ دِرَامٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ تَعِيمٍ . أَخْبَارُهُ فِي الْأَغَانِي ١٥/١٣ . وَالْخَزَانَةُ ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، وَالْأَبْيَاتُ فِي مَجْمُوعِ شِعْرِهِ : ٣٠٩ ، ٣١٠ ( الصَّبِيحُ الْمُنِيرُ ) وَفِي دِيْوَانِهِ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٦٥/٢ ، وَاللِّسَانُ : (رَأَى) .

(٣) فِي (أ) أَبُو عَمْرِو فَلَطَهُ الزَّاهِدُ ، وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَهُوَ إِمَّا أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ ، أَوْ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ . وَالثَّانِي هُوَ الْغَالِبُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ . وَالْبَيْتُ لِلْأَظْهَرِ الْعَجَلِيِّ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ : ٣٥٥/٥ ، قَالَ وَالْفَيْنُ : اسْمُ وَادٍ ، قَالَ الْأَظْهَرُ الْعَجَلِيُّ .. وَأَنْشَدَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يَرِدَا فِي مَجْمُوعِ شِعْرِهِ الَّذِي نَشَرَهُ الدُّكْتُورُ نُوْرِي حَمُوْدِي الْقَيْسِيُّ خَمْسِينَ شِعْرًا أَمْوِيُونُ : ١٢٣ - ١٩٠ .

(٤) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ الْأَسَدِيُّ دِيْوَانُهُ : ١٢٦ .

وَهُوَ أَيْضًا فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٥٨/٢ ، وَالْعَيْنِيُّ : ٣٦١/٤ .

(٥) هُوَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٧٦ ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي : ٤ / ١٨٣ .

وقال عدى بن زيد (١) :

عَنْ مَبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ — نُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوْدُ

فَسَنَّةٌ : أصلُ لامة الواو لقولهم : سَنَوَات ، أو الهاء لقولهم : سَانَهُتْ ، وقُلة من الواو كذلك لقولهم : قَلَوْتُ ، وهى عُودَان يَلْعَبُ بِهِمَا الصَّبِيَانُ ، وِبَرَّةٌ من الواو أيضاً ، وهى حَلَقَةٌ من صَفَرٍ تُجْعَلُ فى أَنْفِ الْبَعِيرِ .  
قال أبو على : أصلُهَا بَرَوَةٌ ؛ لأنها جُمِعت على بُرَى ، كقَرِيَةٍ وَقُرَى . وظُبَّةُ السَّيْفِ حَدَّةٌ ، وهى من الواو ، وِرْثَةٌ أصلُهَا الْيَاءُ ؛ لقولهم : رَأَيْتُهُ إِذَا أَصْبَتَ رِثَّتُهُ ، فهذا الباب كُلُّهُ على غَيْرِ قِيَاسٍ ، بل إِنَّمَا مَجْرَاهُ مَجْرَى التَّكْسِيرِ ، ولذلك غَيَّرَتْ أَوَائِلُ الْمَفْرَدَاتِ فى الْجَمْعِ فَقَالُوا : فى قُلَّةٍ قِلَوْنٌ ، وهى ثُبَّةٌ ثَبُونٌ ، وفى سَنَةٍ سِنُونٌ ، والهاءُ فيها كُلُّهَا عَوْضٌ من الْمَحْذُوفِ ، ولما كانت تُحْذَفُ فى الْجَمْعِ أَتَوْا بهذا الْجَمْعِ الْمَخْصُوصِ عَوْضاً من (٢) ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ ، فإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَرَدَ عَلَى كَلَامِ النَّاطِمِ سُوءُ الْإِنْ :

أحدهما : أَنَّ هَذَا النَّوعَ الَّذِى فَصَلَهُ مِمَّا قَبْلَهُ ، وَهُوَ بَابُ " سَنِينَ " كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَنْكُرَ مَعَهُ " أَرْضُونَ " ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فى التَّعْوِيضِ ، فَقَدْ قَالُوا فى أَرْضٍ ، إِنَّمَا جُمِعَ هَذَا الْجَمْعُ لِيَكُونَ عَوْضاً مِمَّا كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَلْحَقَهُ فَلَمْ يَلْحَقْهُ (٣) ، لِأَنَّ الْأَرْضَ مُؤَنَّثَةٌ وَحَقُّ الْمُؤَنَّثِ أَنْ تَلْحَقَهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، فَلَمَّا لَمْ تَلْحَقْهُ ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ فى الْأَصْلِ لِحَاقِهَا عَوْضُوا مِنْهَا هَذَا الْجَمْعَ فَسَاوَى

(١) ليوان عدى بن زيد : ١٢٧

والبيت فى رسالة الغفران : ١٩٧ ، والمنصف : ٢٢٨/١ ، والمجز فى الكتاب : ٣٦٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٤٢٥/٢ ، والمقتضب : ١١٢/١ ، واللسان ( لمع ) .

(٢) فى هامش الأصل ( عن ) قراءة نسخة أخرى .

(٣) فى (١) .

بذلك باب " سنين " من حيث كان حقّه في الأصل أن يستعمل تاماً ،  
فلما <sup>(١)</sup> لم يُستعمل كذلك جعلوا له هذا الجَمْع عوضاً مما فاتّه من  
ذلك ، وإذا ثَبَتَ هذا فإِخراجُه لأرضين عن باب " سنين " المَفْصُول  
غيرُ سَدِيدٍ في بادئِ الرَّأْي .

والثَّانِي : أَنَّهُ جَعَلَ باب " سنين " من الشَّاذِّ في هذا الاستعمال ،  
إذ عطفه على ما بَيَّنَّ أَنَّهُ شاذٌّ كما تَقَدَّمَ في التَّفْسِير ، وليس من الشَّاذِّ .  
أَلَا تَرَى أَنَّ طَائِفَةً من النُّحَوِيِّين يقولون بالقياس فيه حسب ما يَأْتِي  
إِثْرُ هذا بحولِ الله . ولا يُقال بذلك /إِلا فيما كَثُرَ مِثْلُه في الاستعمال ٨٥/  
، وعلى هذا نصُّ

في " التَّسْهِيل " <sup>(٢)</sup> حَيْثُ قَالَ : وشاعَ هذا الاستعمال فيما لم يَكْسُرْ من  
المعوض من لامي هاء التَّائِيثِ فعدّه من الشَّائِعِ المستمر لا من الشَّاذِّ ،  
وهو هنا قد عدّه من الشَّاذِّ ، كما تَرَى ، فلا بُدَّ من صحّةِ أَحَدِ كَلَامِيهِ  
وعدم صحّةِ الْآخَرِ ، لكن ما قاله في " التَّسْهِيل " صَحِيحٌ جَارٍ عَلَى ما  
ذَكَرَهُ غَيْرُهُ من النُّحَوِيِّين ، فَثَبَّتَ أَنَّ ما قاله هنا غيرُ صَحِيحٍ .

والجوابُ عن الأول أَنَّهُ ما قِيلَ : في أرضين ، من العِلَّةِ لم يَعتَبَرها  
المُؤَلِّفُ ، وإنَّما اعتَبَرَ فيه معنى الاستِعْظَامِ كما مرَّ ، فهو عنده  
كعَلِيَّينِ لأكْسِنَيْنِ ، وإذا كان كذلك لم يَلْزِمه اعتِراضُ ، إذ ليسَ قائلًا  
بأن هذا الجَمْعَ في أرضٍ عوضٌ من الهاءِ المَحْذُوفَةِ ؛ لأنَّه أمرٌ تَوْهَمِي لا  
يَبْنِي عليه ولا يُرْجَعُ في قِيَاسٍ إِلَيْهِ .

(١) في (١) ظم .

(٢) التَّسْهِيل : ١٤ .

والجواب عن الثاني أن يقال : يَحْتَمِلُ أن يكون مراد الناظم أن باب " سنين " شاذ أيضاً حسب ما تقدم ، غير أن شنوذه على غير جهة شنوذ ما تقدم فإن القاعدة الأصولية أن الشاذ على ثلاثة أضرب : شاذ في القياس والاستعمال معاً ، وهذا هو الذي لا يوجد إلا في الشعر ، أو في (١) قليل من الكلام

ومثله ابن جنى بتصحيح عين (٢) مفعول مما عينه وأو نحو : فرس مَقوود ورجل مَعوود ، وما ذكره الناظم من أهلين وأولى وعالمين وأخواتها هو من هذا الضرب ، إذ ليس بشائع ، وإنما هو قليل وشاذ في القياس دون الاستعمال وهو الذي يوجد كثيراً في الكلام ، ولكنه مع ذلك غير مقيس ، ومثله ابن جنى بتصحيح عين (٣) أفعل واستفعل في مثل : أخوص الرمث ، وأغيلت المرأة واستحوذ فلان على البلد ، واستصوبت الأمر ، فمثل هذا شائع في الكلام إلا أنه لم يبلغ مبلغ القياس ، وما ذكرت من باب " سنين " من هذا القبيل عنده ، إذ هو مع (٤) شيعاه لم يبلغ مبلغ القياس ، فلم يخرج عن باب الشنوذ ، فإذا لادرَك عليه في اطلاق لفظ الشنوذ على القسمين لصحة الإطلاق .

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) غير .

(٤) في الأصل موضع .

وشاذُّ بعكس هذا الثَّانِي كماضِي يَذَرُ وَيَدَعُ ونحوه من مسائلِ باب الاستِغناء و (١) لا حاجة بنا إلى هذا الضَّرْب ، والحاصلُ أن كلامه هنا وفي "التَّسهيل" صَحِيحٌ ، وقد يَحْتَمِلُ أن يكونَ مرادُ الناظِم أن باب سنين أُجْرِي أيضًا مُجْرَى الجَمْع السَّالِم في الإعرابِ هكذا على الجُمْلَة ، من غيرِ تَعَرُّض لكونه شاذًّا أو غيرَ شاذٍّ بل يَقْدَرُ خبرُ المبتدأ الذي هو " والسُّنُون وبابه " كأنَّه قال : والسُّنُون وبابه كذلك ، أو مثل ما مرَّ ، يعنى فى الإعراب ، أو ملحق بالجمع ، كما قالَ فى باب عشرين أَنَّهُ ألحق به ودلَّ على هذا المقدَّر الكلام قبله ، فيكون قد أتى بثلاثة أنواعٍ مما أُجْرِي (٢) مُجْرَى الجَمْع ، وليس به .

أحدها : أسماء الأعدادِ كعشرين .

والثانى : بابُ سنين .

والثالث : ألفاظٌ شذَّت لا ضابطَ لها .

وإنما أختَر باب " سنين " لما تقدَّم ، ولا يَبْقَى بعد هذا فى كلامه إشكالٌ ، والله أعلم .

ثم قال : " ومثل حينٍ قد يَرِدُ ذا الباب " مثل " منصوبٌ على الحالِ من " ذا " ويريدُ أن هذا الباب الذى أشار إليه بقوله : " والسُّنُون وبابه " قد يَرِدُ عن العربِ مثل حينٍ ، أى / فى جعل الإعرابِ على النُّون ، فتعاملُ ٨٦/ النُّون فيه معاملتها فى حينٍ ، كأنَّها من أصل الكلمة ويُجْرَى الإعراب عليها ، بالرفعِ والنَّصبِ والجَرِّ بالحركاتِ ، ويتَّبِعها التَّنوين ، لكن بشرطِ نَبِّه عليه التَّمثيل بحينٍ ، وهو أن يكونَ قَبْلَ النُّون الياء ، كما كان

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) جَرى .

ذلك في لفظ " حين " . قال في " شرح التسهيل " (١) : وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو ؛ لأنها أخف عليهم ؛ ولأن باب الياء في مثل هذا كغسلين أوسع من باب الواو كالسَّيْلَجُون ولأن الواو كانت إعراباً صريحاً إذ لم يشترك فيها شيئان فلو لزممت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضممة معها كرفعين ، وليست الياء كذلك ، إذ لم ينفرد بها شيء واحد لوجودها علماً للنصب والجر ، فعلى هذا تقول : في " سنين " على ما قرر الناظم : أتت عليه سنين حسنة " وإن سنيئاً يطاع الله فيها لسنين " وفي سنيك كثرة ، ولا تسقط النون للإضافة ، بل حكمها حكم حين على الإطلاق ومما جاء في ذلك في السماع قول الشاعر - أنشدَه السيرافي - (٢) :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينَهُ      لَعِينَنِي بِنَا شَيْباً وَشَيْبَتِنَا مُرْدَاً

وقول الآخر - وهو كثير عزة - (٣) :

حَرَامٌ عَلَى الدَّهْرِ نَشْرُ أَمَانَةٍ      لِذَاتِ هَوًى عِنْدِي وَإِنْ طَالَ حِينُهَا  
طَوَالَ اللَّيَالِي مَا بَقِيَتْ وَمَا مَضَى      شُهُورٌ وَأَيَّامٌ لَهَا وَسَنِينُهَا (٤)  
حَيَاتِي مَا غُنَّتْ حَمَامَةٌ أَيْكَةٍ      وَمَا طَاوَعَتْ يُسْرَى يَدِي يَمِينُهَا

(١) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٢) شرح السيرافي : ٢٦/٥ ، والرواية فيه " دارني " ، وهو للصمة بن عبدالله القشيري ، شاعر أموي ، أخبره في الأغاني ، ١/٦ ، فما بعدها ( دار الكتب ) والبيت من أبيات أوردها الهجري في التعليقات والنوادر : ٤٨ بروايته " دعوني " ، والشاهد في معاني القرآن للفسراء : ٩/٢ ، ومجالس ثعلب : ١٧٧ ، ٣٢ ، وكتاب الشعر لأبي علي : ٤٤ ( برلين ) ، وأمالى ابن الشجري : ٥٣/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢٠ ، والخزانة ٤١١/٣ .

(٣) لم أجدها في ديوانه .

(٤) ساقط من (١) .

وَأُنْشِدَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْبَيْتَ هَكَذَا :

أَرَى مَرَّ السَّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي      كَمَا أَخَذَ السَّرَّارُ مِنَ الْهَلَالِ<sup>(١)</sup>

وحكى أيضاً فى جمع مائة مئتين ، ومنه قولُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -<sup>(٢)</sup> :

وَذَلِكَ بِأَنَّ الْفَكَمَ قَلِيلٌ      بِوَاحِدِنَا أَجَلٌ أَيْضاً وَمِئِنُ

أَرَادَ : وَمِئِينَ ، فَحَذَفَ الْهَمْزَةَ ، وَمِثْلُ هَذَا فَعِلَ بِقَلَّةٍ ، أَنْشَدَ السَّيْرَافِيُّ<sup>(٣)</sup>

مِثْلُ الْمَقَالِي ضُرِبَتْ قَلِيلُهَا<sup>(٤)</sup>

وفى الْبُرَّةِ أَيْضاً<sup>(٥)</sup> :

إِلَى بُرَيْنِ الصُّفْرِ الْمَلُوءَاتِ

---

(١) البيت لجريير من ديوانه : ٤٤٦ من قصيدة أولها :

لقد نادى أميرك باحتمال      وصنّع نية آلكتس الجلال

أمن طرب نظرت غداة رهنى      لتتظر أين وجّه بالجمال

ويروى بيت الشاهد هكذا " رأت مر السنين " .

(٢) ديوان حسان : ١٤٣/١ من قصيدة قالها فى مجاء أبى قيس بن الأسلت الأوسى أولها :

ألا أبلغ أبا قيس رسولاً      إذا ألقى لها سمعا تبين

نسيت الجسر يوم أبى عقيل      وعندك من وقائعنا يقين

ودرواية الديوان :

" وذلك أن ..... لواحدنا "

(٣) لم أمتد إلى مكانه فى شرح الكتاب .

(٤) فى هامش الأصل قلينا قراءة نسخة أخرى .

(٥) معانى الفراء : ٩٢/٢ .



وَقَدْ فَعِلَ هَذَا بَيْنَيْنِ . أَنْشَدَ السَّيْرَاهِي (١) :

وإِنْ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلِيًّا      أَبُ بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنَيْنُ

كَمَا جَمَعَ مَا فِيهِ الْهَاءُ جَمَعَ سَنَةً ، وَإِنْ لَمْ يُحذفْ مِنْهُ شَيْءٌ . وَقَوْلُهُ :  
( وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ ) مَرَجَعَ الضَّمِيرُ يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْحُكْمِ الَّذِي قَرَّرَهُ بقَوْلِهِ : ( وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا  
الْبَابِ ) وَيَعْنِي أَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ يَطْرُدُ عِنْدَ قَوْمٍ فِي سَنَيْنِ وَبَابِهِ مِمَّا حَذَفَ فِيهِ  
الْلَّامُ وَعَوَّضَ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَالْقَوْمُ هَا هُنَا عِنْدَهُ الْعَرَبُ لَا النُّحَوِيُّونَ . قَالَ (٢)  
فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " : مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَشْبَهُ سَنِينَ وَنَحْوَهُ بِفِئْسَلِينَ ، فَيُلْزِمُهُ  
الْيَاءُ وَيَعْرِبُهُ بِالْحَرَكَاتِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : وَإِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا النُّوعُ بِهَذِهِ  
الْمُعَامَلَةِ لِأَنَّهُ أُعْرِبَ إِعْرَابَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ ، وَكَانَ اللَّائِقُ بِهِ إِعْرَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ  
لِخُلُوقِ وَاحِدِهِ مِنْ شُرُوطِ جَمْعِ التَّصْحِيحِ ، وَلِعَدَمِ سَلَامَةِ نَظْمِهِ ، وَكَانَ جَدِيداً بِأَن  
يُجْرَى مُجْرَى صِنَوَانٍ وَقِنَوَانٍ ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَهُ مُسْتَحَقّاً وَلَمْ يَأْخُذْهُ نَبْهُ عَلَيْهِ  
بِهَذِهِ الْمُعَامَلَةِ وَكَانَ بِهَا مُخْتَصِصاً قَالَ : وَلَوْ عُوْمِلَ بِهَذِهِ الْمُعَامَلَةُ نَحْوُ : رَقِينِ ،

(١) البيت لسعيد بن قيس الهمداني من قصيدة قالها لما قتل عمر بن الحصين السكوني ورجلا من ذى  
رعين من اليمن وكانا أثيرين عند معاوية رضى الله عنه قتلها دفاعا عن علي بن أبي طالب رضى  
الله عنه فقال القصيدة التي منها البيت وأولها

لقد فجعت بفارسها رعين      كما فجعت بفارسها سكون

ومنها :

ألا يا عمرو عمرو بنى حصين      وكل فتى سنديركه المنون  
أرجو أن تنال أمام صدق      أبا حسن وأنا ما لا يكون

ورواية البيت في القصيدة هكذا :

ألم تر أن والينا عليا      أب بر ونحن له بنون

والقصيدة في الخزانة : ١١٩/٢ ، والشاهد في : ضرائر الشعر : ٢١٩ وشرح التسهيل :  
٩٢/١ ، والعيني : ١٥٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٩٢/١ .

يعنى مما حذف فائؤه لا لامه لجاز وكان قياساً وإن لم يرد به سماع . ثم  
نكر أنه لو عومل بهذه<sup>(١)</sup> المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً ؛ لأنها  
(ليست)<sup>(٢)</sup> جموعاً . فكان لها حق فى الإعراب بالحركات /كسنيين، وحمل /٨٧  
ذلك الأربعين فى بيتٍ سحيم<sup>(٣)</sup> :

وَمَاذَا يَدْرِى الشُّعْرَاءُ مِنِّى      وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

قال<sup>(٤)</sup> : ويمكن أن يكون كسره ضرورة . ثم قال<sup>(٥)</sup> : وإذا جاز لهم  
الانقياد إلى التشبيه اللفظى فى الخروج عن أصل إلى فرع ، فالانقياد  
إليه فى الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز ، وذلك أنهم قالوا فى  
نحو : يَاسْمِينُ وَشَيَاطِينُ ، يَاسْمُونُ وَشَيَاطُونُ ، فأعربوهما إعراب جمع  
التصحيح تشبيهاً للآخر بالآخر ، وإن كان نون بعضها أصلياً ، مع أن  
هذا الإعراب فرع ، والإعراب بالحركات أصل ، فكان تشبيهه باب سنيين  
وظئين بباب قرين ومبين أنسب وأقرب .

(١) فى (١) هذه .

(٢) فى الأصل لو كانت ، وما أثبتته يوافقه نص شرح التسهيل .

(٣) هو سحيم بن وثيل الرياحى .

وقد أورد ابن مالك فى شرح التسهيل : ٩٣/١ قبل الشاهد بيتين ليدل على أن القوافى  
مجردة فقال : ويمكن أن يكون هذا معتبراً فى ' الأربعين ' من قول جرير :

عَرِينٌ مِنْ عَرِينَةٍ لَيْسَ مِنَّا      بَرِثْتُ إِلَى عَرِينَةٍ مِنْ عَرِينٍ  
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى أَبِيهِ      وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ  
وَمَاذَا يَدْرِى الشُّعْرَاءُ مِنِّى      وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والبيت الذى أورده المؤلف ( الشاطبى ) هو لسحيم بن وثيل الرياحى من قصيدة له فى  
الأصمعيات : ١٩ وأوردها البغدادى فى خزانة الأدب : ٤١٤/٣ ، والبيتان الأول والثانى  
لجرير فى ديوانه : ٥٧٧ ، ولزيد من الفائدة عن الشاهد يرجع إلى : المقتضب ٣٣٢/٢ ،  
وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٥ ، ١٢ ، والعينى : ١٩١/١ .

(٤) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٥) ساقط من (١) .

فإذاً يكون معنى كلام الناظم هذا الإعراب بالحركات على حد إعراب  
"حين" يطرُد عند ناسٍ من العرب في كل ما كان من باب "سنين".

والثاني : أن يكون الضمير عائداً على إعراب سنين وبابه ، بالواو رفعاً  
وبالياء نصباً وجراً ، أى : وإلحاقه بالجمع الحقيقي في الإعراب يطرُد عند  
قوم ، والقوم ها هنا النحويون وهم سيبويه ومتابعوه ، فإن القاعدة  
عندهم : أن ما حذفت لامه من الثلاثي ، ولم يعوض منها ألف الوصل ، فإن  
قياسه أن يُجمع بالالف والتاء ، وبالواو والنون ، وإذا جمع بالالف  
والتاء لم يرد المحذوف ، وإذا جمع بالواو والنون غير أوله إلى الكسر  
إن لم يكن مكسوراً ، وهذا كله ما لم تُكسر العرب ، فإن كسرت لم يجمع هذا  
الجمع ، استغناء به عن هذا الجمع ، والتكسير في هذا النوع شاذ نحو :  
أمة وإماء وأم ، وشفة وشفاه ، وشاة وشياه ، وكان القياس في باب "سنين"  
الجمع بالالف والتاء ، ليكون محذوفاً في الجمع ، كما كان في المفرد  
محذوفاً ، ولما لم يمكنهم ذلك في التكسير للزوم رد المحذوف فيه ، جمعه  
بالواو والنون ، وكسروا الأول ، فكان ذلك نوعاً من التكسير ، وقد لا يكسرون  
وهو قليل ، وقد يكون الكسر في النية ، إذا كان أول المفرد مكسوراً ، ولما  
صح أن القياس عدم رد المحذوف كان التكسير فيه شاذاً ، وكان رده في  
الجمع بالالف والتاء قليلاً كذلك ، ودل على قياس الجمع بالواو والنون في هذا  
عند سيبويه قوله - في باب جمع الرجال والنساء -<sup>(١)</sup> : ولو سميت رجلاً برية  
في لغة من خفف [\*فقال : رية رجل ، فخففت ثم جمعت\*] قلت : ريات وريون

(١) الكتاب : ٩٦/٢ .

فى لغةٍ من قال : سُنُون ، وقالَ أيضاً <sup>(١)</sup> : وإن جاء شىءٌ مثلُ بُرَّةٍ لم  
تَجْمعه العربُ ، ثم قستَ أَلَحَقَتِ التَّاءُ والواوُ والنُّونُ ؛ لأنَّ الأكثرَ مما  
فيه هاء <sup>(٢)</sup> التَّائِيثُ من الأسماءِ التى على حَرْفَيْن ، جُمِعَ بالتَّاءِ والواوِ  
والنونِ ولم يكسَّرَ على الأصلِ . فهذا قِياسُ نحوى فيما اجتمعت فيه أربعة  
الشُّرُوطِ . وهى أن يكون محذوف اللّامُ ، والألف <sup>(٣)</sup> يعوّض منها ألفُ  
الوصل ، والألف تكون العرب قد سُمِعَ منها تَكْسِيره ، وأن يكون مؤنثاً  
بالهاء ، وهذه الشُّرُوطُ موجودةٌ فى تمثيله بسنّين ، فإن مفردة سنة ،  
وهو محذوف اللّامُ ، غيرُ لاحقٍ له ألف الوصل ، ولا سُمِعَ له جَمْعُ  
تَكْسِيرٍ ، وهو مؤنثٌ / بالهاء ، فلا يلحق به ما لم يُحذف لامه وإن جُمِع هكذا ٨٨/  
فشاذُّ نحو : حَرَّةٌ وحِرُونٌ وأَرْضٌ وأَرْضُونٌ وإِوزةٌ وإِوزُونٌ ، وكذلك ما  
لَحِقَتِهُ أَلْفُ الوصلِ ، لا يُجْمَعُ إلّا شاذّاً نحو : بنون فى ابن ، وكذلك  
ما جُمِعَ تَكْسِيراً يشذُّ جمعه هكذا نحو : ظُبَّةٌ وظُبَّاءٌ وظُبُونٌ وبُرَّةٌ [ وبُرَّى ]  
وبُرُونٌ ، وكذلك ما لم تكن فيه الهاءُ نحو : أَخٌ وأَبٌ . فقولهم : أَخُونٌ  
شاذُّ ، وكذلك لا يلحق به على مقتضى الشُّرُطِ الأول ما حذفت فاؤه ، لأنَّ  
جمعه عنده بالواوِ والنُّونِ قليلٌ نحو : رِقَّةٌ ورِقُونٌ ، ولِدَةٌ ولِدُونٌ ، نَصٌّ  
على ذلك فى " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " <sup>(٤)</sup> ثم إنَّ تمثيله بالجمعِ مكسورَ الفاءِ دلٌّ  
على طَلَبِ هذا التَّغْيِيرِ فى المَجْمُوعِ جَمْعَ سنين ، إذ غيّر من الفَتْحِ إلى  
الكسْرِ فكذلك يَنْبَغِي أن يكونَ المَضْمُومُ الفاءِ كُتْبَةً . تقول : فيه ثُبُونٌ ،

(١) الكتاب : ١٠٠/٢ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى (١) ولا .

(٤) شرح التسهيل : ٩١/١ .

\* \* مابين المعرفين ساقط من الأصل وهو فى نص كتاب سيبويه ٩٩/٢ .

وفى قلة قلوب .

فإن قلت : فإن المضموم الفاء فيه وجهان : الكسر وبقاؤه على حاله ومثاله يُعطى وجهاً واحداً وهو الكسر . قيل : نعم . وهو مراده هنا وإن أجاز فى " التسهيل " (١) الوجهين . فإن ظاهر كلام سيبويه أن البقاء على الضم قليل ، فلذلك لم ينبّه عليه ، وهو حسن .

فإن قيل قوله : ( وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ ) إذا حملته على هذا التفسير الثانى اقتضى أن قوماً آخرين قائلون بعدم اطّراده ، فمن هؤلاء القوم ؟

فالجواب : أن ظاهر كلامه فى " التسهيل " القول بعدم الاطّراد ، ألا تراه قال : وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض من لامة هاء التانيث فلم يلتزم فيه القياس ، بل أخبر بشياعه فحسب ، فدلّ ذلك على أنه عنده غير مطّرد ، وأيضاً فإن الجزولى (٢) قال : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل عوضاً من نقص الكلمة لفظاً أو توهماً كسنين وأرضين وإوزين فهذا الكلام أيضاً ظاهر فى عدم القياس والاطّراد ، ولا يبعد أن يكون ثم مخالف غير من ذكر ، وبمثل هذا يخرج قصير الباع مثلى عن عهدة النقل ، وقد يمكن فى هذا الكلام وجه ثالث من التفسير ، وهو أن يكون شاملاً للتفسيرين معاً ومتضمناً للمسألتين ، ويكون المراد بقوم فى قوله : ( وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ ) النحويين خاصة . أما فى التفسير الثانى فقد ظهر ، وأما فى الأوّل فقد نصّ السيرافى على أن كثيراً من النحويين أجازوا فى المنقوص الذى يجمع بالواو والنون أن يعرب فى النون وتلزم الياء قالوا : لأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ، ولو كان الذاهب موجوداً لكان الإعراب فيه كسائر المفردات ، فكذا

(١) التسهيل :

(٢) الجزولية : ٦ (الازهرية)

يكونُ ما قامَ مقامه ، وأنشدَ على ذلك الأبيات المُتَقَدِّمَةِ ، فإذا يكون  
الضمير عائداً على معنى ما ذَكَرَ من الحكمين كما قال رؤبة :

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّىعُ الْبَهَقِ

وَقَدْ تَقَدَّمَ (١) مِثْلُهُ .

\* \* \*

ثُمَّ قَالَ (٢) :

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ      فَافْتَحَ وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

وَنُونٌ مَا ثَنَى وَالْمَلْحَقُ بِهِ      بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَاثْتَبَ

نُونٌ منصوبٌ بـ " افْتَحَ " وـ " ما " مجرورة الموضع عطفاً على  
مَجْمُوعٍ وهى عبارة عما جرى مجرى الجمع ما تقدم /، وـ " به " متعلق بـ ٨٩/  
" التحق " والضمير عائداً على مَجْمُوعٍ ، وفاءً " فافتح " فاء جواب  
شَرْطٍ مَحْنُوفٍ ، دلٌ عليه تقديم معمولٍ افتح ، والتقدير : مهما يكن من  
شئٍ فافتح نونٌ مَجْمُوعٌ وما التحق بالمجموع ، والتحق افتعل من قولهم  
: لَحِقْتُ فَلَاناً وَلَحِقْتُ بِهِ لِحَاقاً وَالْحَقُّهُ أيضاً ، ومنه فى القنوت (٣) " إِنْ  
عَذَابَكَ ( الجِدُّ ) بِالْكَافِرِينَ مَلْحَقٌ " أى : لاحقٌ ، ولحاق غير المَجْمُوعِ  
به هو كونه أعرب بإعرابه ، ويريد أن النون اللاحقة للمَجْمُوعِ وما جرى  
مَجْرَاهُ يلزمُ فَتَحُهَا ، ولا يجوزُ فيها الضَمُّ مُطْلَقاً ، ولا الكسر إلا قليلاً  
يحفظ ولا يقاسُ عليه ، وكان أصلها أن تكون ساكنة ، لأنها فى مقابلة

(١) ص ( ١٨٣ ) .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) مصنف ابن أبى شيبة : ٣٠١/٢ . وينظر : الزاهر لابن الأثير : ١٦٦/١ .

التَّنْوِينِ والتَّنْوِينُ سَاكِنٌ ، فكَذَلِكَ كَانَ الْأَصْلُ فِي مَقَابِلِهِ ، وَأَيْضاً أَصْلُ الْبِنَاءِ السُّكُونُ ، وَإِنَّمَا حَرَكَةُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً ، لِأَنَّهَا أَخْفُ مِنْ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ ، وَأَيْضاً فَلَمَّا يَلْزَمُ فِي الضَّمِّ وَالْكَسْرِ مِنْ تَوَالِي الْأَمْثَالِ . أَمَّا الضَّمَّةُ فَكَانَ يَلْزَمُ بِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْوَاوِ اجْتِمَاعُ الْأَمْثَالِ ، وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَكَذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الْيَاءِ ، يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الْأَمْثَالِ فَانْتَقَلُوا إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ ، وَأَيْضاً فَلِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَوْنِ التَّنْوِينِ .

وقوله : ( وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ ) أَرَادَ بِهِ أَنَّ الَّذِينَ كَسَرُوا هَذِهِ النُّونَ مِنَ الْعَرَبِ قَلِيلٌ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ قَلَّةَ النَّاطِقِينَ بِالْكَسْرِ مَعَ أَنَّ قَصْدَهُ قِلَّةَ الْمُنطَوِقِ بِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَلَّ مَنْ نَطَقَ بِالْكَسْرِ فَقَدْ قَلَّ الْكَسْرُ فِي نَفْسِهِ ، فَاسْتَغْنَى بِذِكْرِ السَّبَبِ وَهُوَ قِلَّةُ النَّاطِقِينَ ، عَنْ ذِكْرِ الْمُسَبَّبِ وَهُوَ قِلَّةُ الْكَسْرِ ، وَأَطْلَقَ لَفْظَ الْقِلَّةِ هَا هُنَا وَمُرَادُهُ بِهِ الشُّذُوزُ ، وَغَالِبُ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ <sup>(١)</sup> مُرَاداً بِهِ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ قَلِيلاً ، لَا عَلَى مَا اخْتَصَّ بِالشُّعْرِ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ اسْتِعْمَالِهِ لِلْفِظِ الشُّذُوزِ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً بِهِ الْاِخْتِصَاصُ بِالشُّعْرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، لَكِنْ قَدْ يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ فَيُطْلَقُ الشُّذُوزُ <sup>(٢)</sup> عَلَى مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ ، كَمَا قَالَ : فِي أَهْلِينَ وَنَحْوِهِ ، وَيُطْلَقُ لَفْظُ الْقِلَّةِ عَلَى الشَّاذِّ كَهَذَا الْمَوْضِعِ ، اتِّسَاعاً وَاتِّكَالاً عَلَى فَهْمِ الْمَقْصُودِ وَمِثَالُ كَسْرِ نَوْنِ الْمَجْمُوعِ حَقِيقَةُ قَوْلِ الشَّاعِرِ وَهُوَ سُحَيْمُ بْنُ

(١) ساقط من (١)

(٢) ساقط من (١)

وَكَيْلٍ فِيمَا ذَكَرَهُ الْجَوَهْرِيُّ (١) :

عَرِينٌ مِنْ عُرِينَةٍ لَيْسَ مِنْهَا      بَرِئْتُ إِلَى عُرِينَةٍ مِنْ عَرِينٍ  
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُبَيْدٍ      وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ  
وَقَالَ نُو الْإِصْبَعِ الْعَدَوَانِي (٢) :  
إِنِّي أَبِي ذُو مَحَافِظَ —      وَابْنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِييْنِ  
لَا يُخْرِجُ الْفَسْرُ مِنِّي غَيْرَ مَايِهِ      وَلَا أَلَيْنُ لِمَنْ لَا يَبْتَغِي لِيْنِي  
ومثال ذلك فيما جرى مجراه قول سحيم (٣) :

(١) أنشد الجوهري البيت الأول في الصحاح : ٢١٦٢/٦ ( عن ) ونسبه إلى جرير والبيتان لجرير في ديوانه : ٥٧٧ .

قال البغدادى في الخزانة : ٢٩١/٣ والبيت آخر أبيات أربعة لجرير خاطب بها فضالة الرعى ، أوردها محمد بن حبيب في المناقضات ، وبيت سحيم هو :  
\* وقد جاوزت حد الأربعين \*

فقط ، ولم أجد من نسبها إلى سحيم إلا ابن مالك في شرح لتسهيل : ٩٣/١ على أن ابن مالك نفسه أوردهما في شرح الكافية : ٢٠٠/١ ولم ينسبها والبيان في ضرائر الشعر : ٢١٩ ، والتصريح : ٧٩/١ . وينظر ما تقدم في ص ١٩٥ .

(٢) هو حريث بن محرث شاعر جاهلي من عدوان بن عمرو سمي ' نُو الْإِصْبَعِ ' لأن له أصبعاً زائدة .

أخياره في الشعر والشعراء : ٧٠٨/٢ ، والأغاني : ٧٩/٣ واللائى للبكري : ٢٧٩/١ . والبيتان في ديوانه : ٩٣ ، ٩٥ من قصيدة أولها :

يا من لقلب شديد الهم محزون      أَمِنْ تَذَكُّرٍ يَا أُمَّ هَارُونَ  
أَمْسَ تَذَكُّرُهَا مِنْ بَعْدِ مَا سَخَطْتُ      وَالْأَمْسَ نُو غِلْظَةِ حِينَا وَلَوْ لَسِينِ  
وهما غير متتالين في ديوانه .

(٣) بيتا سحيم في الأصمعيات : ٦ ، والكامل : ٣٠٤/١ ومجالس ثعلب : ٢١٣ وإصلاح المنطق : ١٥٦ وأغلبهم يورد البيت الأول منهما فقط .



وماذا يَدْرِي الشعراء مِنِّي      وقد جاوزت حد الأربعين  
أخو خَمْسِينَ مُجْتَمِعُ أَشْدَى      وَنَجْدُنِي مَدَاوِدَةُ الشُّؤُونِ  
وفي الحماسة<sup>(١)</sup> :

أَقُولُ حِينَ أَرَى كَعْبًا وَلِحِيَّتَهُ      لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي بَضْعِ وَسِيتِنِ  
مِنَ السُّنَيْنِ تَمَلَّاهَا بَلَا حَسَبٍ      وَلَا حَيَاءٍ وَلَا عَقْلٍ وَلَا دِينِ

وقوله : ( وَنُونُ مَا تُنْثَى وَالْمَلْحَقُ بِهِ ) إلى آخره ، يعنى أن نون  
المُنْثَى من الأسماءِ حَقِيقَةٌ وما ألحق به مما ليس بمُنْثَى حَقِيقَةٌ اسْتَعْمَلُوهُ  
بعكس نون المَجْمُوعِ وما لَحِقَ به . أى : جَعَلُوا كَسَرَ النُّونِ منه وَاجِباً  
وَقُلْ مِنْ / نَطَقَ بَفَتْحِهِ ، ومعنى العكس لُغَةً : رَدُّ آخِرِ الشَّيْءِ أَوَّلَهُ ، ومنه / ٩٠  
عكس الوليَّةِ وهى النَّاقَةُ المَتْرُوكَةُ عِنْدَ قَبْرِ صَاحِبِهَا لِيُحْشَرَ عَلَيْهَا بِزَعْمِهِمْ  
كَانُوا يَرِيطُونَهَا مَعكُوسَةً الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهَا مِمَّا يَلِى صَدْرَهَا وَيَطْنُهَا  
ويقال : مما يلى ظَهرَها وَيَتْرَكُونَهَا هُنَاكَ <sup>(٢)</sup> حَتَّى تَمُوتَ جُوعاً وَعَطَشاً ،  
وعلى هذا المَعْنَى جَاءَ فى اصطلاحِ أَهْلِ المَنْطِقِ ، فَالعكسُ فى القَضِيَّةِ  
عِنْدَهُمْ هُوَ تَصْيِيرُ مَوْضُوعِهَا مَحْمُولاً وَمَحْمُولُهَا مَوْضُوعاً ، على وَجْهِ  
يَصْدُقُ الكَلَامُ به ، فَالعكسُ فى كَلَامِ النَّاظِمِ أَنْ تَقُولَ : فَاكسِرْ وَقُلْ مِنْ  
بِفَتْحِهِ نَطَقَ ، وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الكَلَامِ الأوَّلِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ( فَافْتَحْ وَقُلْ مَنْ  
بِكَسْرِهِ نَطَقَ ) وَهُوَ المُنْعَكِسُ هُنَا ، وَإِنَّمَا حُرِّكَتِ <sup>(٣)</sup> النُّونُ هُنَا لِالتَّقَاءِ  
السَّاكِنِينَ ، وَخُصَّتْ بِالكَسْرِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَمِثَالُ فَتَحِهَا قَوْلُ

(١) الحماسة : ٤٩٣ ( رواية الجواليقي ) واللسان : ( بضع ) عن الحماسة لبعض العرب .

(٢) فى (١) هناك .

(٣) فى (١) حركة .

حميد بن ثور<sup>(١)</sup> :

عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ      فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ  
وَقَالَ الْآخَرُ<sup>(٢)</sup> :

فَعَلَّتْهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَهُ      شَهْرَيَّ رَبِيعٍ وَجَمَادِيْنَهُ  
وَأَنْشَدَ السَّيْرَافِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup> :

أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا      وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا  
وَيَرِدُ عَلَى النَّازِمِ سَوَّلَانٌ :

أحدهما : أنه عبّر هنا بالكسر في قوله : ( وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ )  
والكسر إذا أُطلق في الاصطلاح المَعهودِ فالمرادُ به كسرُ البناءِ ، لا كسر  
الإعرابِ ، وإذا كانَ كذلكَ أشكلَ هذا الإطلاقُ ؛ إذ لا دَلِيلَ على كونه كسرَ  
بناءٍ ، لاحتمال أن يكونَ كسرَ إعرابٍ ، بل ثَمَّ مَا يَدُلُّ على كونه كسرَ  
إعرابٍ ، وهو أنه لم يأتِ جميع ما استشهد به على الكسرِ إلا مع تقدُّم عاملٍ  
الجرُّ على ذِي النُّونِ كقوله : ( مِنْ أَيْبَيْنِ ) وقول الآخر :  
\* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعَيْنِ \*

(١) هو حميد بن ثور بن عبد الله . من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، وقيل إنه أدرك الرسول - صلى  
الله عليه وسلم - ورآه . وتوفى في خلافة عثمان بن عفان ، أخبره في الشعر والشعراء ،  
٨٧ ، ومعجم الأدباء : ٨/١١ ، البيت في ديوانه : ٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٢٣/٢ ، وخرائِر  
الشعر لابن عصفور : ٢١٧ .

(٢) البيتان لامرأة من فقعس ، وهما في خرائِر الشعر لابن عصفور : ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن  
يعيش : ١٤٢/٤ ، والخزانة : ٣٢٨/٣ .

(٣) البيتان لرجل من ضبة ، قال أبو زيد في النوار : ١٦٨ أنشدني المفضل لرجل من ضبة هلك منذ  
أكثر من مائة سنة . وقد تنسب إلى رؤية ديوانه : ١٨٧ .  
وهما في خرائِر الشعر : ١١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٧/٤ والخزانة : ٣٣٦/٣ .

وقول الآخر : ( وَفِي بَضْعٍ وَسِتِّينَ ) ولم يأت في حالة رفع ولا نصب ، فدل ذلك على أنه جارٍ على مُقتضى العامل ، وقد نص في " شَرْح التَّسْهِيل " (١) على جواز كونها كسرة إعراب وقد تَقَدَّمَ التَّنْبِيه على شيء منه ، وعلى القطع بهذا الاحتمال حمل الأخفش الأصغر (٢) والأعلم (٣) هذا النحو فقال الأخفش في بيت ذي الإصبع جعله بمنزلة الجمع المُكسَّر ، وجعل إعرابه في آخره ، كما يفعل في فتیان وغلماں فيقول : هؤلاء أبیینُ فاعلم ، ورأيتُ أبییناً فاعلم ومررت بأبیین فاعلم ، ونحو هذا ذكر الأعم في بيت الحماسة إلا أنه قال : وهو في الستين ونحوها من العقود أمثلُ منه في المسلمين ونحوه ؛ لأنه لفظٌ مُخْتَرَعٌ للعُقُودِ غيرُ جارٍ (٤) على واحد (٤) ، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ، وإذا ثَبِتَ هذا كان قطعه بآئه كَسْرُ بناءٍ مُعْتَرِضاً عَلَيْهِ .

وَالجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ النُّحَوِيَّينَ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى مَا قَالَ الْأَخْفَشُ وَالْأَعْلَمُ ، بَلْ مِنْهُمْ

(١) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٢) الأخفش : (١ - ٣١٥ هـ) .

هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل سمع ثعلباً والمبرد وغيرهما ، أخبره في تاريخ بغداد : ٤٣٣/١٢ ، وإنباه الرواه : ٢٧٦/٢ ، ومعجم الأبناء : ٢٤٦/١٣ .

ورأى الأخفش هذا يظهر أنه في كتابه : " الاختيارين " إلا أن النص فقد يفقد الجزء الأول منه فالمطبوع الجزء الثاني فقط .

(٣) الأعم : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ) .

هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي ، شارح أبيات سيبويه والحماسة وغيرهما ، أخبره في : معجم الأبناء : ٣٠٧/٧ ، وإنباه الرواه : ٥٩/٤ ، ونكت الهميان : ٣١٢ ، والنص في شرحه للحماسة .

(٤-٤) ساقط من (١) .

من ادعى أنه كَسَرُ التَّقَامِ السَّاكِنِينَ ، نصُّ ابنِ جُنَى في " التَّنْبِيهِ " (١)  
على أن المَبْرَدَ قالَ بِذَلِكَ في قولِ سُحَيْمٍ :

\* ... حَدُّ الْأَرْبَعِينَ \*

وَحَمَلَ عَلَيْهِ ابنُ جُنَى قولَ الْآخَرِ : ( فِي بَضْعٍ وَسِتِّينَ ) و (٢) ذكر  
أنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ ضَرُورَةً ، وَلِذَلِكَ فَتَحَ نونَ " السَّنِينَ " فِي الْبَيْتِ / الثَّانِي / ٩١  
على الْأَصْلِ كما ذكر الْأَعْلَمُ فِي مَذْهَبِهِ أَنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ وَإِلَى هَذَا ذهب  
المُؤَلِّفُ فِي " التَّسْهِيلِ " ، وَإِنْ أُمِكنَ عِنْدَهُ الْوَجْهَ الْآخِرَ ، وَيُظْهِرُ هَذَا  
الْمَذْهَبَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْعُدَ أَنْ يَكُونَ ذهبَ  
إِلَى رَأْيٍ مِنْ رَأَاهُ كَسَرَ بِنَاءً .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ فِي حَقِيقَةِ الْمَسْأَلَةِ لَا فَرْقَ  
بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ ضَرُورَةٌ . فَإِنْ قُلْتَ : بَلَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ فِي  
التَّفْرِيعِ عَلَيْهِمَا أَلَّا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّهُ كَسَرَ بِنَاءً يَلْتَزِمُ أَنَّهُ إِنْ اضْطُرَّ إِلَى  
الْكَسْرِ كَسَرَ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَامِلُ النُّصْبِ ؛ فَيَكْسِرُ النُّونَ فِي نَحْوِ : رَأَيْتُ  
الزَّيْدِينَ ، وَجَاوَزْتُ الْأَرْبَعِينَ بِخِلَافِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ كَسَرَ إِعْرَابٍ ، إِذْ لَا يَتَأَتَّى  
إِلَّا مَعَ عَامِلِ الْجَرِّ كَالشَّوَاهِدِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِفَرْقٍ فِي حَقِيقَةِ قَصْدِهِ ،  
إِذْ كَلَامُهُ وَكَلَامُ غَيْرِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي تَوْجِيهِ شَيْءٍ مَسْمُوعٍ ، لَا فِي  
الْقِيَاسِ عَلَيْهِ ، فَطَائِفَةٌ تَقُولُ : إِنَّهُ كَسَرَ إِعْرَابٍ ، وَأُخْرَى تَقُولُ : كَسَرَ  
بِنَاءً ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْمَسْمُوعِ شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ

(١) " التَّنْبِيهِ " هُوَ الْمُسَمَّى شَرْحَ مُسْتَفْلِقِ الْحِمَاسَةِ ، وَإِعْرَابِ الْحِمَاسَةِ ، وَالنَّصُّ فِي  
التَّنْبِيهِ : وَرَقَةٌ : ٩٩ .

(٢) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

إلى الفرق المذكور ، ويكون مفيداً حيث يتكلم في القياس على ذلك المسموع ، وذلك من باب<sup>(١)</sup> الضرائر الشعرية ، وهو لم يتعرض لذلك ولا غيره ، حين وجهوا المسموع ، فإذا لا فرق بين القولين في هذا القصد . نعم يبقى الاعتذار عن تعبيره بالكسر في هذا الوجه وهو قريب ، إذ الكسر المطلق يطلق على كسر الإعراب ، كما يطلق على كسر البناء ، وهو على هذا الإطلاق أعم من كونه كسر بناء ، أو كسر إعراب ، فعبر بالعبارة العامة تحامياً أن يلتزم أحد المذهبين ، أو فسحاً لمجال النظر في المدركين ، والله أعلم .

والسؤال الثاني : أن قول الناظم : ( وَتُونُ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ بَعْضُ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ ) يقتضى أن الفتح قد سُمع فيما ألحق بالمتنى ، وهو اثنان واثنان ، كما كان مسموعاً فيما لحق بالمجموع ولم يحكه أحد من النحويين في اثنين ولا اثنتين ، ولا فيما أشبههما فيما أعلم ، فكان الأولى أن يخص القليل بما ثنى وحده .

والجواب : أن قوله : ( وَتُونُ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ ) شيء واحد لا شيئان وإنما يعنى أن كل ما كان مرفوعاً بالالف ، ومنصوباً ومجروراً بالياء ، فإن نونه قد تفتح في بعض المواضع فلا يلزم في الفتح ، وإن كان قليلاً أن يأتى في كل قسم من أقسامه ، بل في أى قسم أتى يلزم وجوده في الجملة ، كما تقدم في الاستشهاد عليه ، وكذلك قوله : ( وَتُونُ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ ) معناه أن كل مرفوع بالواو ، ومنصوب ومجرور بالياء ، قد تكسر نونه قليلاً ، فالباب واحد وإن كان الكسر قد حصل في الملحق كما تقدم ، لكنه لم يعينه الناظم من حيث قال : ( وَمَا بِهِ التَّحَقُّ ) ، بل من حيث الجملة ، واتفق أن وجد ذلك

(١) في باب .. قراءة نسخة أخرى في هامش الأصل .

فى المُلْحَق وَهَذَا حَسَنٌ فِى (١) الْجَوَابِ فَتَدْبِرْهُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَقَوْلُهُ : " فَانْتَبِهْ " مَعْنَاهُ انْتَبِهْ لَتَحْقِيقِ الْعَكْسِ وَتَنْزِيلِهِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ / ٩٢/

\* \* \*

وَمَا يَتَأَوَّلُ الْفِ قَدْ جُمِعَ ————— يُكْسَرُ فِى الْجَرِّ وَفِى النُّصْبِ مَعًا  
كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبُلْ

هَذَا نَوْعٌ آخَرُ مِنْ أَنْوَاعِ النَّيَابَةِ ، وَهُوَ مِنْ ( الْمَوَاضِعِ ) (٢) الَّتِى  
تَنْوِبُ فِيهَا الْحَرَكَاتُ عَنِ الْحَرَكَاتِ عَلَى غَيْرِ (٣) مَا تَقْدُمُ ، وَذَلِكَ مَوْضِعَانِ :  
أَحَدُهُمَا : جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ . وَالثَّانِى : الْاسْمُ الَّذِى  
لَا يَنْصَرَفُ ، فَأَخَذَ أَوَّلًا فِى ذِكْرِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، فَبَيَّنَ أَنَّ مَا جُمِعَ  
بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حَكْمُهُ أَنْ يَكُونَ فِى الْجَرِّ وَالنُّصْبِ مَعًا مَكْسُورًا ، عَلَى أَنَّ  
الْكُسْرَةَ هِىَ الْعَلَامَةُ فِى التَّوْعِينِ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ ، وَرَأَيْتُ  
الْهِنْدَاتِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (٤) ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ  
وَالْمُؤْمِنَاتِ ... ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَسَكَتَ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ لَهُ  
فِى حُكْمِ الْكَلْبَةِ الَّتِى قَدِمَهَا فِى قَوْلِهِ (٥) ( فَارْفَعْ بَضْمٌ .. ) إِلَى آخِرِهِ فَلَمْ  
يَحْتَجْ هَاهُنَا إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكُرُ مَا خَالَفَ تِلْكَ الْكَلْبَةَ ،  
وَهُنَا يَقَالُ لَهُ : كَانَ الْأَوَّلَى أَلَّا تَذْكُرَ الْجَرَ ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَسْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ

(١) فِى (١) مِنَ الْجَوَابِ .

(٢) فِى الْأَصْلِ : " الْأَنْوَاعِ " .

(٣) فِى (ب) عَلَى الْوَجْهِ مَا تَقْدُمُ .

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ : آيَةُ : ٥٣ .

(٥) قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى فِى هَامِشِ الْأَصْلِ .

الكلية وإنما يخالفها هذا النوع في النصب خاصة ، ووجه ما فعل من ذلك أنه لم يقصد الإخبار بحكم الجر ، بل قصد الإخبار بالمشاركة الحاصلة بين النصب والجر ، فكأنه أراد بيان حكم النصب ، وبيان كونه مشتركاً للجر ، كما شاركه في التثنية والجمع الذي على حدّها ، وقدم الجر في قوله : ( يُكسّرُ في الجر وفي النصب ) لأنه الأحق بالكسرة كما تقدم ، وإنما كان النصب ما هنا تابعاً للجر في كونه بالكسرة ، لأنه نظير جمع المذكر السالم ، وجمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر في كونه بالياء ، فكذاك حمل النصب ما هنا على الجر في كونه بالكسرة ، لنوع من المقابلة ، كما جعلوا ما هنا التثنية في مقابلة النون هناك ، فلم يزل مع وجود مانع الصرف في اللغة الفصحى ، كما لم تزل النون هناك .

وقوله : ( معاً ) أتى به على معنى التوكيد لإثبات مشاركة النصب للجر في الكسر ، ثم ذكر ما ألحق بهذا الجمع في الإعراب ، وإن لم يكن منه حقيقة . فقال : ( كذا أولات ) وهو بمعنى نوات : اسم جمع لذات ، مؤنث ذى بمعنى صاحب ، وأراد أن حكم " أولات " حكم هذا الجمع من النصب بالكسرة كالجر ، كقوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ ورفع بالضمة من مقتضى الكلية الأولى ، كقوله تعالى <sup>(٢)</sup> :

﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ .

(١) سورة الطلاق : آية : ٦ .

(٢) سورة الطلاق : آية : ٤ .

ثُمَّ قَالَ : ( وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأُذْرِعَاتٍ .. ) إِلَى آخِرِهِ يَعْنِي أَنَّ  
الَّذِي سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْجُمُوعِ يُقْبَلُ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ ، أَيْ : الإِعْرَابُ  
كَإِعْرَابِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَمَّى بِهِ <sup>(١)</sup> وَمِثْلُ بِأُذْرِعَاتٍ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ <sup>(٢)</sup> : هُمَا  
مَوْضِعَانِ ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ <sup>(٣)</sup> مَوَاضِعُ بِالشَّامِ تُنْسَبُ إِلَيْهَا  
الْخَمْرُ ، وَأُنْشَدَ لِأَبِي نُؤَيْبٍ الْهَذَلِيُّ <sup>(٤)</sup> :

فَمَا إِنْ رَحِيقُ سَبَبَتْهَا التُّجَا      رُ مِنْ أُذْرِعَاتٍ فَوَادِي جَدَرُ  
وَهُوَ اسْمٌ عَلِمَ لَهَا ، وَأُنْشَدَ سَيِّبُوه لَامِرِي الْقَيْسِ <sup>(٥)</sup> :

تَتَوَرَّتْهَا مِنْ أُذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا      يَيْتَرِبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ

وَمِثْلُهُ : " عَرَفَاتٌ " حَكَمَهُ هَذَا ، وَهُوَ اسْمٌ / عَلِمَ لِلْمَوْضِعِ الْمَعْرُوفِ ٩٣/

وَاسْتَدَلَّ سَيِّبُوه عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : " هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا "

فَنَصَبَ مُبَارَكًا عَلَى الْحَالِ ، وَلَوْ كَانَ نَكْرَةً لَجَرَى عَلَيْهِ صِفَةٌ ، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ  
نَكْرَةً لَدَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُفَصِّلِ النَّاطِمُ  
فِي حُكْمِ هَذَا الْجَمْعِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَنْوًى وَكَوْنِهِ غَيْرَ مَنْوًى ،  
بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي إِعْرَابِهِ هَكَذَا ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى صَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ ،  
وَالْإِطْلَاقُ صَحِيحٌ ، فَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ لِلْعَرَبِ هُنَا وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : بَقَاءُ التَّنْوِينِ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ ، وَهِيَ اللَّفْظُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) المحكم : ٥٩/٢ .

(٣) الصحاح : ١٢١١/٣ ( نزع ) .

(٤) شرح أشعار الهذليين : ١١٥/١ من قصيدة لأبي نُؤَيْبٍ أَوَّلَهَا :

عرفت النيار لأم الرهين      بين الظباء فَوَادِي عَشْرِ

(٥) البيت في الكتاب ( بولاق ) : ١٨/٢ ( و ) ( هارون ) ٢٣٣/٣ .



الْفَاشِيَّةُ وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ .

والثَّانِي : تَرَكُ صَرْفَهُ ، إِلَّا أَنْ مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ مِنَ الْعَرَبِ قَسَمَانِ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَتْرُكُهُ عَلَى حَالِهِ كَمَا لَوْ كَانَ مَتَوْنًا ، فَيَنْصِبُهُ وَيَجْرُهُ بِالْكَسْرِ فَيَقُولُ : هَذِهِ عَرَفَاتُ ، وَرَأَيْتُ عَرَفَاتٍ ، وَمَرَرْتُ بِعَرَفَاتٍ ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ بَيْتَ الْأَعَشَى (١) :

تَخَيَّرَهَا أَخْوَعَانَاتُ شَهْرًا

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مِثْلَ : أَرْطَاةٍ ، إِذَا سُمِّيَ بِهِ ، فَيَجْرُهُ وَيَنْصِبُهُ بِالْفَتْحِ فَيَقُولُ : رَأَيْتُ عَرَفَاتَ ، وَمَرَرْتُ بِعَرَفَاتَ ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا :

تَخَيَّرَهَا أَخْوَعَانَاتُ شَهْرًا

وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (٢) :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أُنْرَعَاتِ

وَقَوْلُ الْهُذَلِيِّ (٣) :

مِنْ أُنْرَعَاتِ فَوَادِي جَدَرٍ

---

(١) سيوان الأعشى ( الصبح المنير ) والبيت بتمامه

تخيَّرها أخو عانات شهرا      ورجى أولها عاما فعاما  
من قصيدته التي أولها :

عرفت اليوم من ثيا مقاما      بجو أو عرفت لها خياما  
والمنشد هو المبرد في المقتضب : ٣ / ٣٣٢ ، وفيه : ' دمرأ ' .

(٢) سيوان امرئ القيس : ٣١ ، والبيت بتمامه

تنوَّرتها من أنرعات وأملها      يثيرب أننى دارها نظر عالٍ

(٣) هو أبو ذؤيب ، وقد تقدم ذكره .

بفتح التاء فى الجميع . قال ابنُ خَرُوف<sup>(١)</sup> : كذا وَقَعَ بَخَطٌ<sup>(٢)</sup> ابنِ خَالَوِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> ، يعنى بيتَ الهَذَلِيّ ، بفتحِ التاءِ وهذه اللُّغة الأخيرة نادرةٌ فلم يَعْتَبَرها النَّاطِظُ ولم يُشْرَإِليها ، وإنَّما أشارَ بمقتضى إطلاقه إلى اللُّغَتَيْنِ المتقدمتين ، والإشارةُ بذا فى قوله : ( فِيهِ ذَا أَيْضاً قَبْلُ ) إلى النَّصَبِ بالكسرِ المُتَقَدِّمِ الذِّكْر ، أى أن هذا الحُكْمَ مَقْبُولٌ فيما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ وبَقِيَ فى هذا الفَصْلِ مُشَاحَةً لفظيةً فى مواضعٍ ثلاثةٍ من كلامه :

أحدها : قوله : ( وَمَا بَتَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا ) فاطلق القولَ فى التَّاءِ والالفِ ، ولم يقيدهما معاً بالزيادة ، ولابدُّ من ذلك ، لأنَّ عبارته إنْ دَخَلَ فيها الهِنْدَاتُ والزَيْنَبَاتُ ، فكذلك يَدْخُلُ تحتها نَحْوُ : قُضَاةٍ وَأَبْيَاتٍ ، فإنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَصْدُقُ عليه أنَّه مجموعٌ بالالفِ والتَّاءِ ؛ لأنَّ أَلْفَ قُضَاةٍ منقلبةٌ عن أصلٍ ، لا زائدة ، وتاءُ أَبْيَاتٍ<sup>(٤)</sup> أصلٌ لا زائدة ، فلم تَجْتَمِعَا معاً فى الزيادة ، فَلَمْ يَكُنْ من الجَمْعِ السَّالِمِ بالالفِ والتَّاءِ ، فالحاصلُ أنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يَدْخُلُ عليه ما كان آخره أَلْفٌ وتاءٌ ، فيقتضى أنَّه يُنْصَبُ بالكسرِ وهذا غيرُ صَحِيحٍ ، ولأجل هذا قَيَّدَ الألفَ والتَّاءَ بالزيادة فى " التَّسْهِيلِ "<sup>(٥)</sup> حينَ ذَكَرَ نِيَابَةَ الكسرةِ عن الفَتْحَةِ وعيَّنَ لذلك نَصَبَ أولاتٍ ، والجَمْعَ بالالفِ والتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ ، وبيَّنَ فى " الشَّرْحِ "<sup>(٦)</sup> أنَّه تحرَّزَ مما ذكرته ، فكان ينبغى أن يَتَحَرَّزَ هنا من

(١) شرح كتاب سيبويه : ٧٢ ( قطعة فى التيمورية ) .

(٢) فى (١) لخط " وما فى الأصل يوافق ما فى شرح ابن خروف .

(٣) ابن خالوية : ( ٢ - ٣٧٠ هـ ) .

أبو عبدالله الحسين بن أحمد ، نحوى لغوى مفسر ، أصله من همدان وتصدر بطلب

أخباره فى إنباء الرواة : ٢٣٤/٨ ، وبيتمة الدهر : ٧٦/٨ .

(٤) فى (١) التثنيث .

(٥) التسهيل .

(٦) شرح التسهيل : ١٠٩/٨ .

ذلك أيضاً .

والثانى : قوله : ( وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ ) جُعِلَ هنا بمعنى صيّر ،  
أى : لم يكن اسماً ثم صار اسماً ، وهذا اللفظ غير مبين للمقصود ،  
لأن أذرعاً مثلاً لم يكن غير اسم ، ثم صيّر اسماً ، بل هو اسم فى  
الحالتين معاً ، حالة العَلَمِيَّة وقبل ذلك ، فكان الأولى به أن يُقَيَّد لفظه  
فيقول : وَالَّذِي اسْمًا عَلَمًا قَدْ جُعِلَ أو الذى نُقِلَ إلى العَلَمِيَّة ، أو ما  
كان نحو هذا ، ليظهر مقصوده .

والثالث : قوله : ( فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبِيلَ ) أراد أن هذا الإعراب فيه  
مقبول ، وذلك لا يُعطى / كونه قياساً أو سماعاً ، إذ كلاهما مقبول فى ٩٤/  
الجملة ، ومرادنا نحن أن نُبَيِّنَ أهو قياس أم سماع ؟ وذلك لا يُعطيه  
لفظ القَبُول ، فكان لفظه غير مُحَرَّرٍ .

والجواب عن الأول : أن المَجْرُودَ فى قوله : ( يَتَا وَالْفِ )  
متعلق بـ " جُمع " وذلك يقتضى أن بهما حصول الجمع ، فالباء  
باء الاستعانة أو السببية ، وتقدير الكلام : وما بسبب حصول ألف  
وتاء (١) جُمع ، أو ما بهذه الآلة جُمع ، فإذا الألف والتاء هما اللذان حصل  
بهما الجمع ، فهما لاحقان لأجله ، وإذا لاحقاً لأجله فهما زائدان بلاشك ،  
فقوة الكلام أعطت هذا الشرط ، وأيضاً لا يصدق على هذا التقدير فى  
قضاة وأبيات أنهما جُمعا بالآلف والتاء ، إذ ليستا آلة للجمع ولا سبباً  
فيه ، وإنما سبب الجمع فيهما تغيير بنائية المفرد إلى فعلة أو أفعال ،  
وإنما كان يحتمل ما قال على فرض أن تكون الباء متعلقة باسم فاعل  
محذوف ، يكون حالاً من ضمير جُمع ، أى : وما جمع حال كونه بتاء  
والف ، أى : ملتبساً بهما ، لكن هذا المعنى لا محصول له ، إذا تدبرته ،

(١) ساقط من (١) .

فوجب أن تكون متعلّقة بالفعل نفسه ، وإذ ذاك لا يبقى إشكال .

وعن الثّانى : أن مراده أنّه جعل اسماً علماً ، كائنه قال : والذى جعل اسماً خاصاً وهو العلم أو الذى جعل اسماً ، أى : مفرداً بعد أن كان جمعاً وذلك إنّما يكون بالتمية ، وها ظاهر من قوّة كلامه .

وعن الثّالث : أن مراده القبول القياسى ، والذى عين مراده وأنّه القبول القياسى ما هو أخذ فيه من بيان الأصول القياسية ، فهو السابق للفهم ، بحسب صناعته ، والله اعلم .

وفيه " متعلّق بـ " قبل " وضميره عائد على الذى ، و " ذا " مبتدأ خبره " قبل " وفى تقديمه الجورج على المبتدأ وهو معمول الخبر نظر ، وفى جواره خلاف ، ولكن الناظم يرتكبه فى هذا النظم <sup>(١)</sup> كثيراً ، وهو مذهب فيه <sup>(٢)</sup> ومنه ما قد مضى ، وسننبّه على بعضه إن شاء الله عزّ وجلّ .

\* \* \*

ثم قال (٢)

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ الِ رَدَفٍ

هذا هو الموضع الثّانى من الموضعين اللّذين تنوب فيهما الحركة عن الحركة ، وهو ما لا ينصرف ، وما لا ينصرف - هو عند المؤلّف - ما منع التّنوين لعلتين ، أو علّة قائمة مقامهما ، فأراد أن ما لا ينصرف من الأسماء حكمه أن يجر بالفتحة <sup>(٣)</sup> كأحمد وأحمر ويوسف وإبراهيم وغضبان وغضبنى

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

وأسماء وعمر وثلاث ومعدى كرب ونحو ذلك تقول : مررت بأحمد ، وجئت  
إلى رجلٍ أحمر غَضبان وكذلك سائر الأمثلة ، ولم يذكر حكم الرفع  
والنصب لدخوله تحت الكليّة المتقدّمة (١) ثم شرط في هذا الإعراب  
شرطاً ، وهو ألا يُضَافَ ولا يَصحبَ الألف واللّام ، وذلك قوله : ( مَا لَمْ  
يُضَفْ أَوْ يَكْ بَعْدَ أَلْ رَدَفٌ ) يعنى أنّه إنما يُعرب كذلك إذا لم يُضَفْ  
إلى غيره ، ولم تدخل عليه الألف واللّام ، فإنها إن دخلت عليه لم يُجرَّ  
بالفتحة ، وإذا لم يُجرَّ بالفتحة رَجَعَ إلى ما تقدم أولاً ، من الجرّ  
بالكسرة نحو : مررت بأحمر القوم ، وبالحمر ، وجئت إلى مساجد  
بنى فلان ، فلذلك لم يذكر حكمه إذا أضيف أو صحب الألف واللّام ، و  
رَدَفٌ / معناه تبع ، ومنه قوله تعالى (٢) : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ ٩٥/  
لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ أى : تبعكم ، يريد ما لم يكن الاسم  
رَدِفًا ، أى الألف واللّام ، فحذف الضمير لفهم المراد ، ومعناه أن يكون  
الاسم الذى لا ينصرف تابعاً لها ، وفى رَدِفِها ، متصلاً بها ، ومذهب  
المؤلف أن العِلتين إنما منعتا التنوين فقط . وأمّا الجرّ فلشئ  
آخر (٣) . قال : لأنّه لو جرّ بالكسرة مع عدم التنوين لتوهم أنه مضاف  
إلى ياء المتكلم ، وحذفت الياء لدلالة الكسرة عليها ، أو أنّه مبنى على  
الكسرة ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع التنوين ، أو ما  
يعاقبه من الألف واللّام أو الإضافة ، ولذلك إذا أضيف أو دخلت عليه  
الألف واللّام انجرّ بالكسرة .

وقوله : ( مَا لَمْ يُضَفْ ) أطلق القول فى الإضافة ولم يقيدها فدل

(١) فى (١) المقدمة.

(٢) سورة النمل : آية : ٧٢.

(٣) ساقط من (١) .

على جريان الاحتراز من كل إضافة ، محضة كانت أو غير محضة ، فتقول :  
مررت برجلٍ أحمر الوجه ، أزرق العينين ، غضبان الأب ، ومررت بأحمدك ،  
أحمد بنى فلان ، وإبراهيمهم ، وما أشبه ذلك ، وكذلك قوله : ( أَوَيْكَ بَعْدَ أَلْ  
رَدِف )<sup>(١)</sup> أراد أن هذا عامٌ فى جميع أقسام الألف واللام ، فلا يفترق الحكم  
فيها بكونها / زائدة أو موصولة أو غير ذلك كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارِكًا      شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ  
وَقَالَ الْآخِرُ<sup>(٣)</sup> :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا      وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوِيرِ  
وَقَالَ الْآخِرُ<sup>(٤)</sup> :

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا      رَضِيتَ بِمَا يُنْسِيكَ ذِكْرُ الْعَوَاقِبِ

\* \* \*

ولما أتم الكلام على النيباة فى الأسماء ، شرع فى ذكر نحو ذلك فى  
الأفعال فقال :

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ النُّونَ      رَفَعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا  
وَحَذِّفْهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً      كَلَّمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَهُ  
يعنى أن النون تكون<sup>(٥)</sup> علامة للرفع فيما كان من الأفعال على نحو :

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لابن ميادة فى شِعْرِهِ : ٨١ وقد تقدم .

(٣) مجهول القائل ، وقد تقدم ذكره .

(٤) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل : ١ / ٤١ وغيره

(٥) ساقط من (أ) .

يَفْعَلانِ وَتَدْعِينِ وَتَسْأَلُونَا ، وضابط ذلك - على ما أشار إليه تَمْثِيلُهُ - : كُلُّ  
 فعلٍ مُضارعٍ <sup>(١)</sup> لَحِقَهُ من آخره أَلْفٌ اثْنينِ أو واوُ جماعةٍ أو ياءُ واحدةٍ  
 مخاطبةٍ ، فآلف الاثنينِ نحو : يَفْعَلانِ ، وواو الجماعةِ نحو : تَسْأَلُونِ ، وياءُ  
 المخاطبةِ نحو : تَدْعِينِ ، أصلُهُ تَدْعُوْنِ ، ثم نقله الإعلالُ إلى تَدْعِينِ ، فَوَزَنَهُ في  
 الأصلِ تَفْعَلِينِ وفي اللَّفْظِ تَفْعِينِ ، وإطلاقه القول في يَفْعَلانِ وَيَفْعَلُونِ يدخلُ له ما  
 كانت الألفُ فيه والواوُ ضميرينِ نحو : أَنْتَما تَفْعَلانِ ، وهم يَفْعَلُونِ وما كانت فيه  
 علامةٌ نحو : يَفْعَلانِ الزَّيْدانِ وَيَفْعَلُونِ الزَّيْدونِ ، ومنه قولُ الشَّاعر - أنشدَهُ <sup>(٢)</sup>  
 السَّيرَافِيُّ - <sup>(٣)</sup> :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النُّخَيْدِ      لِي قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَغْذُلُ

وذلك على <sup>(٤)</sup> لغةٍ " يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلانِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلانِكَةً بِالنَّهَارِ " <sup>(٥)</sup>

و ( رفعاً ) مفعول ثانٍ ، لـ ( اجعل ) على حذف المضاف ، أى : علامةٌ رفعٍ  
 أو أداة رفعٍ على أن تكونَ ( جعل ) بمعنى صيَّر ، أو حالاً ، أى : رافعاً ، أو ذا  
 رفعٍ على أن تكونَ بمعنى الوضع أو نحوه .

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) أنشد .

(٣) شرح الكتاب : ١٧١/٢ ، قال : وقال آخر في جمع التذكير

يلومنتي في اشتراء النخيل      أهلى فكلهم يعـ

وأهل الذى باع يلحونه      كما لى البائع الأول

قال : وأنشد الفراء البيت الأول من هذين بالميم فقال : ' فكلهم ألوم ' وهى أبيات لامية لولا كراهية  
 الإطالة لأنشدها كلها .

والبيت الأول في معاني القرآن للفراء : ٣١٦/١

وقالته أحيحة بن الجلاح . ديوانه : ٧١ . فلتراجع هناك

(٤) ساقط من (١) .

(٥) الحديث في صحيح البخارى .

وفى قوله / : ( تَدْعِينَ ) وتخصيصه دون أن يقول : تَرْمِينَ فائدة ، ٩٦/

ومطلق الإتيان بالمعتل فائدة أخرى ، فأما إتيانه بفعلٍ معتلٍ فليبيان كون هذا الحكم شاملاً للمعتل وغيره من الأفعال ، فتضريان مع تدعوان أو ترميان على حكم واحد رفعاً لتوهم المخالفة ولو بوجه ما ، كما فى الفعل المعتل إذا لم تلحقه من آخره أحد هذه الثلاثة . فإن الحكم فيه يختلف بحسب التقدير للإعراب وعدم التقدير ، وأما هذا القسم فلا يختلف الأمر فيه ، بل النون هى العلامة مطلقاً <sup>(١)</sup> فى الرفع والحذف فيما سواه ، وكذلك إذا قلت : أنت يا هند تدعين حكمه حكم تخرجين فى الإعراب من غير مخالفة ، وأما تخصيصه المعتل بالواو دون الياء فى مثال لحاق ياء المخاطبة ، فليتبين ما أشار إليه ، إذ لو أتى بالمعتل بالياء مثل : ترمين لم يتبين كونه مما لحقه ياء المخاطبة دون ما لحقه نون جمع المؤنث : لأنك تقول : أنتن يا هندات ترمين ، فيكون الفعل هنا مبنيًا للحاق نون المؤنث وتقول : أنت يا هند ترمين ، فيكون هنا معرباً بالنون رفعاً وأصله ترمين كتضريين بخلاف الأول فإنه ترمين كتضريين ، فلما أتى بما هو من ذوات الواو <sup>(٢)</sup> لم يشكل أنه مما <sup>(٣)</sup> النون فيه علامة <sup>(٤)</sup> للرفع والياء للمخاطبة ، إذ لو كان لجماعة المؤنث لقلت : أنتن تدعون بالواو على تفعلن كتخرجن لا بالياء ، وهذا

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى الأصل : الياء وهو خطأ .

(٣) فى (١) مسمى .

(٤) ساقط من (١) .



الموضع مزلة أقدام الشّادين ، فقد قال الحَضْرَمِيُّ<sup>(١)</sup> فى " إعراب أشعار الستة " فى قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup> :

يَظُلُّ الْعَذَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا      وَشَحْمِ كَهْدَابِ الدَّمْقِسِ الْمُقْتَلِ

إنّ النون من " يَرْتَمِينَ " نونُ الرّفع ، وإنّما هى نونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ فهو مبنىٌ لا معربٌ . ولو قال النّاطمُ : وَتَدْعُونَ وَتَسَالِينَا ، لما تَبَيَّنَ مثال ما قَصَدَ لاحتمال أن تكونَ النُّونُ ضميرَ جمعِ المؤنَّثِ ، وكذلك لو قال : وَتَخْشِينَ وَتَسَالُونَ ولو قال : وَتَخْشُونَ وَتَسَالِينَا ، لما التَّبَسَّ ، كما لم يلتبس فى " تَدْعِينَ وَتَسَالُونَا " فالحاصلُ أنّ هذا الموضع مما يُحتاج إلى التَّنَبُّثِ فيه ولأجل هذا لم يُمثل النّاطم بِمُحْتَمَلٍ ، بل عَيَّنَ ما لا يُغْلَطُ فيه ، واللّه أعلم .

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخّار رحمةُ الله عليه قال : حدثنى بسببته بعضُ المذاكرين أنّ أبا عبدالله بن خَمَيْسٍ<sup>(٣)</sup> لما وردَ عليها بقصدِ

(١) ( الحضرى ٢ ) ، لطفه محمد بن إبراهيم اليسانى أبو عبدالله ، من تلاميذ ابن بشكوال وطبقته . قال المراكشى فى الذيل : ١٠٨/٦ كان ذا حظ من العربية والغة ، مع الصلاح والفضل ، وقال : استقصى ببلده مدة طويلة ، وصنف يذكر شيئاً من تصانيفه ، وانظر التكملة : ٥٨٥ . أما الكتاب الذى نسبته المؤلف إليه وهو : " إعراب أشعار الستة " فقد عثرت عليه وهو منسوب إليه فى خطبة الكتاب وأما على الفلاف فنسب إلى ابن خروف الحضرى ٦٠٩ هـ .

ويظهر لى أن الخلط جاء من أمرين ، أحدهما : اللقب فكلاهما حضرمى والثانى : أن ابن الأبار جعل وفاة الحضرى اليسانى سنة ٦٠٩ هـ وفى هذا العام نفسه وفاة ابن خروف . ونسخة هذا الكتاب فى الخزانة العامة بالرباط رقم : ٩٢٣ مكتوبة سنة ١٢٧٣ هـ والنص فى ورقة : ١١ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ١١

قصة ابن خميس وتلاميذ ابن أبى الربيع هذه مذكورة فى الإفادات والإنشادات للمؤلف : ١٢١ ونقلها عنه الراعى فى الأجوبة المرضية : ١٢٤ ( رسالة فى الأزهر ) وابن عازى فى إتحاف لوى الاستحقاق : ورقة ٣٠ نسخة الأحمديّة بتونس ، ويراجع : نفح الطيب : ٣٥٦/٥ .

(٣) ابن خميس : ( ٢ - ٧٠٨ هـ )

أبو عبدالله محمد بن عمر بن خميس التلمسانى الرعينى مولده بتلمسان وإقامته بفرناطة من علماء العربية، تولى قتيلا سنة ٧٠٨ هـ ، أخباره فى نفح الطيب : ٣٥٩/٥ ، وبغية الوعاة : ٢٠١/١ .

الإقراء بها اجتمع إليه عيونُ طلبتِها ، فألقوا عليه مسائل من غوامض  
الإشتغال ، فحاد عن الجواب عنها بأن قال لهم : أنتم عندى كرجلٍ  
واحدٍ يعنى ابن أبى الربيع ازدراء بهم ، فاستقبله أصغرُ القوم سناً  
وعلماً بأن قال له : إن كنت بالمكان الذى تزعم فأجبنى عن هذه  
المسائل من باب معرفة علامات الإعراب التى أذكركها لك . فإن جئت  
فيها بالصواب لم تحط بذلك فى نفوسنا لصغرها بالنظر إلى تعاطيك من  
الإدراك والتحصيل ، وإن أخطأت فيها لم تسعك هذه البلاد وهى عشر ،  
الاولى : أنتم يا زيدون تغزون ، الثانية : أنتن يا هندات تغزون ، الثالثة :  
أنتم يا زيدون ويا هندات تغزون ، الرابعة : / أنتن يا هندات تخشين ،  
الخامسة : أنت يا هندة تخشين ، السادسة : أنت يا هندة ترمين ،  
السابعة : أنتن يا هندات ترمين ، الثامنة : أنتن يا هندات تمحون أو  
تمحين كيف تقول ؟ ، التاسعة : أنت يا هندة تمحون أو تمحين كيف تقول ؟ ،  
العاشرة : أنتما تمحوان أو تمحيان على لغة من قال : محوت كيف  
تقول ؟ ، فهل هذه الأفعال كلها مبنية أم معربة أم بعضها معرب وبعضها  
مبنى ، وهل هى كلها على وزن واحد أو على أوزان مختلفة علينا السؤال  
وعليك التمييز هل الجواب .

قال : فبهت الشيخ وشغل المحل بأن قال : إنما يسأل عن هذا  
صغار الولدان .

فقال له الفتى : فأنت نونهم إن لم تجب ، فانزعج الشيخ وقال :  
هذا سوء أدب ونهض منصرفاً ، ولم يصبح إلا بمالقة متوجهاً إلى  
غريطة ، فلم يزل بها مع الوزير ابن الحكيم إلى أن مات جميعهم -  
رحمهم الله - .

وإنما أتيت بهذه الحكاية لما تضمنته من فوائد المسألة التى نبه  
عليها الناظم - رحمه الله - بإشارته ، وبيان المسائل العشرة موكول

إلى الناظر في هذا التقييد وبالله التوفيق .

ثُمَّ قَالَ : ( وَحَذَفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً ) ضَمِيرُ ( حَذَفُهَا ) عَائِدٌ عَلَى النُّونِ الَّتِي هِيَ عِلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَالسِّمَةُ : الْعِلَامَةُ ، يُقَالُ : وَسَمَهُ وَسَمًا وَسِمَةً ، إِذَا جَعَلَ فِيهِ عِلَامَةً يُعْرَفُ بِهَا أَوْ غَيْرِهِ . وَيُرِيدُ أَنْ حَذَفَ النُّونَ الَّتِي هِيَ عِلَامَةُ الرَّفْعِ عِلَامَةً لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ وَمَا كَانَ نَحْوَهَا كَقَوْلِكَ : إِنْ تَكْرَمُوا زَيْدًا فَكْرَمُوا أَخَاهُ ، وَأَعْجَبْنِي أَنْ تَأْتِيَا زَيْدًا ، وَإِنْ تَكْرِمِي غُلَامِيكَ يَخْدُمَاكَ <sup>(١)</sup> وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَقَدْ جَزِمَ عَلَى النَّصْبِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ لَوْجُودِهِ <sup>(٢)</sup> فِي الْمُعْتَلِّ عَلَى مَا سَيَأْتِي ، فَكَأَنَّهُ أَصْلٌ فِيهِ وَلَأَنَّكَ إِذَا اعْتَبَرْتَهُ وَجَدْتَ عَمَلَ الْجَزْمِ الْحَذْفَ مُطْلَقًا ، أَمَّا فِي الْمُعْتَلِّ فَحَذْفُ حَرْفٍ ، وَأَمَّا فِي الصَّحِيحِ فَحَذْفُ حَرْفٍ ، وَلِذَا كَانَ يَقُولُ الْأُسْتَاذ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ <sup>(٣)</sup> شَيْخِنَا : لَيْسَ لِلجَزْمِ إِلَّا عِلَامَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْحَذْفُ ، فَالنَّصْبُ إِذَا فِي هَذَا الْحَذْفِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، فَكَمَا حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ ، كَذَلِكَ حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَزْمِ فِي الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا تَقْدُمُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ النَّازِمِ :

وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

وَأَتَى بِمِثَالَيْنِ لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ وَهَذَا قَوْلُهُ : (كَلَمٌ<sup>(٤)</sup> تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَهُ)  
فَالأَوَّلُ حَذْفُ النُّونِ فِيهِ لِلْجَازِمِ وَهُوَ " لَمْ " . وَالثَّانِي : حَذْفُ النُّونِ فِيهِ لِلنَّاصِبِ

(١) فِي الْأَصْلِ : كَقَوْلِكَ يَخْدُمَاكَ ، بِإِقْحَامِ ( كَقَوْلِكَ ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : " وَجُودُهُ " .

(٣) صَنَاهُجِي سَبْتِي حَافِظُ اللُّغَاتِ الْعَرَبِيَّةِ قَالَ ابْنُ خَمَيْسٍ ، كَانَ لَهُ قِيَامٌ عَلَى الْأَصُولِ وَالنَّحْوِ وَقَالَ : كَانَ يُحْكَمُ قِرَاءَةُ كِتَابِ سَبْيُوِيهِ أَوْ إِنْ حُكِمَ وَيَسْتَنْظَرُ شَوَاهِدُ كُلِّهَا وَيُطْرَحُ مَا عَدَاهُ مِنْ مَصْنُوعَاتٍ فَتَنَّهُ ( بُلْغَةُ الْأَمْنِيَّةِ وَمَقْصِدُ الْبَيْبِ ) ( مَجَلَّةُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ الْمَغْرِبِيِّ : ١٧٥ ) .

(٤) فِي (١) لَمْ .

وهو " أن " المقدرة بعد لام " لِتَرُومِي " ، تقديره : لأن تَرُومِي ولكنهم التَزَمُوا حَذَفُهَا بعد هذه اللام وتُسَمَّى لام الجُود ، ولم يبين الناظم حركة هذه النون وكان ينبغي له ذلك ، ولعلّه تَرَكَ ذلك تعويلاً على التمثيل إذ أتى بها مكسورة مع الألف غالباً ، ومفتوحة فيما عداها ؛ ولأن النون هنا تشبه النون في المثنى والمجموع وهي مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع بالواو والياء ، وقد ذَكَرَ ذلك هُنَاكَ ، فَتَرَكَ هنا ذكرَ ذلك ، لسبق الفهم إلى أنها /مِثْلُهَا : لأن كل واحدةٍ منهما واقعةٌ بعدَ الأحرفِ الثلاثة / ٩٨ الدالة على المثنى والمجموع . وفي كلِّها<sup>(١)</sup> حمل النصب فيها على غيره فكان في ذلك إشعارٌ باستحقاقِ الكسْرِ مع الألف ، والفتح مع الواو والياء وقد نَدَرَ هُنَا فتح النون مع الألف كقراءة الحسن<sup>(٢)</sup> : «أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرِجَ»<sup>(٣)</sup> وهي أيضاً مروية عن نافع وأبي عمرو ، كما أن النون قد تُحذف في الرفع وتثبت في النصب ، فالأولُ نحو قولِ الشاعر - أنشدَه ابنُ خَرُوفٍ -<sup>(٤)</sup> :

أَبَيْتُ أَبِي وَتَبَيْتِي تَدَلِّكِي      وجهك بالعنبرِ والمِسكِ الذُّكِّي  
وَأُنْشِدُ أَيْضاً لِأَيْمَنَ بْنِ خَرِيمٍ<sup>(٥)</sup> :

(١) في (١) كلمة .

(٢) قراءة الحسن مروية عن عبدالوارث عن أبي عمرو وكما تروى عن هارون بن موسى وأبي جعفر ، يراجع : إعراب القراءات لابن خالويه : ٢١٨/ ، والبحر المحيط : ٦٢/٨ .

(٣) سورة الأحقاف : آية : ١٧ .

(٤) لا يوجد هذا الإنشاد في القطعة الموجودة من شرحه على الكتاب وهو موجود في الخصائص : ٢٨٨/١ ، والمحنتسب : ٢٢/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٠ والخزانة : ٥٢٥/٣ .

(٥) شاعر إسلامي من بني أسد ، كان أبوه صحابياً ، أخبره في الشعر والشعراء ٤١ هـ والبيت في ضرائر الشعر للقرظان : ١٢٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٠ .

وَلَوْ يَغْصِبُوا النَّاسَ أَمْوَالُهُمْ إِذَا مَلَكُوهُمْ وَلَمْ يَغْضَبُوا  
 وقال عُمَرُ فِي قَتْلَى بَذْرِ<sup>(١)</sup> : " يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُونَ ، أَنِّي يُجِيبُوا  
 وَقَدْ جِئُوا ؟

والثاني : كقول الشاعر - أنشدَه السَّيرَافِيُّ<sup>(٢)</sup> :  
 أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْهُ السَّلَامَ وَالْأُتَشْعُرَا أَحَدَا  
 وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ<sup>(٣)</sup> :

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ  
 وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا فِي الْجُمْلَةِ فِي النُّوَاصِبِ حَيْثُ قَالَ :  
 وَيَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا اخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا  
 وَلَكِنَّ الْجَمِيعَ قَلِيلٌ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْقِيَاسِ فِيهِ ، وَاللَّهُ  
 أَعْلَمُ .

\* \* \*

(١) الحديث في صحيح مسلم : ٤٦/٢ هـ بلفظ : " يسمعون "

(٢) شرح الكتاب : وقبله :

يَا صَاحِبِي لَدَتْ نَفْسِي نَفْسُكَمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْتُمَا رَشْدَا  
 أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا ..... الْبَيْت

(٣) الذي أنشده الفراء في معاني القرآن : ١٣٦/١ قال : وأنشدني القاسم بن معن :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُصْرِي      سَقَّةُ إِنْ أَمَنْتَ مِنَ الزَّوْجِ  
 وَسَلَّمْتَ مِنْ عَرَضِ الْحَتَا      فَمِنْ الْفَسَدِ إِلَى الرُّوْحِ  
 أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ      يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

والقاسم بن معن : ( ١ - ١٧٥ )

هو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، كان من علماء الكوفة ولى قضاءها وكان عالما باللغات  
 والآداب والفقه والتفسير ، أخباره في معجم الأدياء : ١٧/٥ ، وبيغية الوعاة : ٢٦٣/٢ .

ثم قال (١) :

## وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

هَذَا فَصْلٌ يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَقْدَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ ، فِي الْأَسْمَاءِ أَوْ الْأَفْعَالِ ، وَكَانَ مَا تَقْدُمُ إِنَّمَا تَكَلِّمُ فِيهِ عَلَى مَجِيءِ الْإِعْرَابِ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ آخِرُ الْمُعْرَبِ صَحِيحًا عَلَى غَالِبِ أَحْوَالِهِ وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ فَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِيهِ ، فَاخْذْ فِي ذِكْرِهِ ، وَلَمَّا كَانَ السَّبَبُ فِي الْخَفَاءِ فِي الْغَالِبِ هُوَ الْإِعْتِلَالُ ، وَكَانَ مَوْجُودًا فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ أَخْذٌ فِي ذِكْرِ مَعْنَى الْإِعْتِلَالِ أَوَّلًا ، ثُمَّ فِي الْخَفَاءِ ثَانِيًا - بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ مِنَ الضَّرْبَيْنِ ، وَابْتِدَاءً بِذِكْرِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، فَعَرَفَهُ بِأَنَّهُ : مَا كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا أَوْ يَاءً قَبْلُهَا كَسِرَّةٌ ، كَمَا أُعْطِيَ مِثَالُ : (٢) الْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، صَحِيحُ الْآخِرِ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ كَزَيْدٍ وَقَائِمٍ وَعَامِرٍ ، وَمُعْتَلٌّ : وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفٌ عَلَّةٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، وَالْمُعْتَلُّ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ : جَارٍ مَجْرَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ مَا كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ فِيهِ سَاكِنًا ، نَحْوُ : غَزْوٍ وَعَدُوٍّ وَظَبْيٍ وَرَعْمٍ ، يَدْخُلُ فِي ضِمْنِهِ الْمُضَاعَفُ ، نَحْوُ : عَدُوٍّ وَعَتَوْوَلَى وَكَمَى . أَمَّا الْأَلْفُ فَلَا يَكُونُ مَا قَبْلُهَا سَاكِنًا أَبَدًا ، فَخَرَجَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ عَنْ هَذَا الْقِسْمِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ حَكَمُهُ فِي ظُهُورِ الْإِعْرَابِ كُلِّهِ حَكْمُ الصَّحِيحِ ، كَمَا ظَهَرَ فِي الْأَمْثَلَةِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ فِيهِ مُتَحَرِّكًا وَلَا يَتَحَرَّكُ فِي الِاسْتِعْمَالِ إِلَّا بِمَجَانِسِ الْحَرْفِ الْمُعْتَلِّ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : الْفَتَى

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في الأصل مثل .

والرُحى والقَاضى والغَازى . أمّا ما آخره واوٌ قبلها ضَمَّةٌ فمَعْدومٌ  
 فى كلام العرب ، وإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضَ نحو : أجِرْ وأدِلْ فى جمع  
 جرورٍ ودلورٍ ، أصله أجروُ / وأدلوُ فَرُفُضَ ذلك وصيّرَ إلى جنسٍ ما آخره / ٩٩  
 ياء قبلها كسرة ، إلا " ذو " بمعنى صاحب و " فو " فى قولك : فُوْزَيْدٍ  
 وهما عند الناظم من الأسماءِ المعربةِ بالحروفِ ، فعلى هذا لا يُسمى من  
 الأسماءِ مُعْتَلًّا بحسبِ قصده ، إلّا ما كان آخره ألفاً أو ياءً قبلها كسرة ،  
 لأنَّ القسم الأول قد جَرى فى ظهورِ الإعرابِ فيه مَجْرى الصَّحِيحِ ، فدخل  
 فى قسم الصَّحِيحِ ، فيَجْرى بالحركاتِ مثله ، وهذا هو الذى قَصَدَهُ  
 الناظم بقوله :

وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

فكانه يقول : كلّ ما آخره ألفٌ مطلقاً ، أو ياءً قبلها كسرةً ، فهو  
 المُسمى مُعْتَلًّا عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ ، وما عَدَاهُ ليس كذلك ، فما آخره واوٌ هو  
 من قَبِيلِ الصَّحِيحِ ، إذ لا يُوجد إلّا وما قبل الواوِ فيه ساكنٌ ، وكذلك ما  
 آخره ياءٌ من غير ما ذكر هو من قَبِيلِ الصَّحِيحِ فى الحُكْمِ ، لا من قَبِيلِ  
 المُعْتَلِّ فالمثال الأول يدخل له فيه جَمِيعُ ما آخره ألفٌ ، كانت أصلاً أو لا ،  
 نحو : الفتى والقفا<sup>(١)</sup> والحُبلى والذُكرى والحِثيى وجُمادى ، وما أشبه  
 ذلك .

والثانى : يدخل له به جميع ما آخره ياء قبلها كسرة ، كان ذلك  
 بحق الأصل نحو : القَاضى والدَّاعى والعَمى والمُستجِدِّ والمُعْتَدِّ ، أو  
 محولاً إليه نحو : الأدلى والأجْرى والتَّداعى والتَّناهى ، والقَلَنسى

(١) فى الأصل : الفنا .

والعَرَقِي ، جمعُ قلنسوةٍ وعرقوةٍ ، وما أشبه ذلك ، فإن قيل : هذا الاصطلاح في المعتل ، إمّا أن يكون فيه ناقلاً لكلام غيره ممّن اصطلح ، وإمّا أن يكون مُخترعاً لاصطلاح غير سابق فلا يجوزُ أن يريدَ هذا الثاني لقوله في الأفعال<sup>(١)</sup> : ( فَمُعْتَلًا عُرِفَ )<sup>(٢)</sup> يعنى أن هذه المعرفة كانت معروفة قبلُ في الفعل ، فكذلك الاسم ، لأنهما سواءٌ في هذا الاصطلاح ، فليس مراده إلا أنه يُسمى معتلاً عند النحويين ، وإن ذاك فيشكل كلامه فيه ، لأن المعتل في اصطلاحهم أعمُّ من هذا ، فالمعتلُ الفاء أو العين يُسمى عندهم معتلاً ، وكذلك المعتل اللام لكن على أعمّ مما قال ، فمثال غَزَوْ وَظَبَّى يُسمى أيضاً عندهم<sup>(٣)</sup> معتلاً . وإذا بُكِّتَ هذا فتخصيصه هذه التسمية بما كان معتلاً الآخر مطلقاً في الفعل ، أو بالألف والياء التي قبلها كسرةٌ في الاسم ، إخلالٌ بالاصطلاح المعروف .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن لفظَ الْمُعْتَلِّ في اصطلاحهم يطلق باطلاقين : إطلاقٌ بحسب النظر التصريفي ، وهو الإطلاق الأعم ، المُعْتَرَضُ به ، وليس بمراد هنا ، وإطلاقٌ بحسب خفاء الإعراب فيه ، استثقالاً أو تَعَذُّراً ، وذلك لا يكون في المُعَرَّبِ إلا فيما ذكرَ نونَ ما سواه ، وهو المُرَادُ هاهنا .

فقوله في الاسم : ( وَسَمُّ مُعْتَلًا ) وفي الفعل : ( فَمُعْتَلًا عُرِفَ ) أراد في هذا الباب وحده ، وأمّا باب التصريف فله اصطلاحٌ آخرٌ ، أوسعُّ من هذا لا حاجةٌ به إليه هاهنا ، وإذا كان كذلك لم يكن في كلامه إشكالٌ لاختصاص ما

(١) في الافتعال .

(٢) في الأصل عرفا .

(٣) ساقط من (١) .



نص عليه ببابه .

والوجهُ الثاني : إذا سَلَمْنَا أَنَّ الْمُعْتَلَّ إِنَّمَا يُطْلَقُ بِالْإِطْلَاقِ الْأَعْمُ  
دُونَ مَا سِوَاهُ فَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ نَحْوُ :  
الْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى يُسَمَّى مُعْتَلًّا ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَحْوُ : يَخْشَى وَيَغْزُو  
وَيَرْمَى ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ هُنَا ، وَفِي بَابِ التَّصْرِيفِ / : لِأَنَّ مُعْتَلَّ اللَّامِ / ١٠٠  
يُسَمَّى مُعْتَلًّا فِي كُلِّ بَابٍ ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ مَا عَدَا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يُسَمَّى  
مُعْتَلًّا ، بَلْ أُثْبِتَ إِطْلَاقَ لَفْظِ الْمُعْتَلِّ عَلَيْهَا فَقَطْ ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ  
عَمَّا عَدَاهَا ، إِذْ لَمْ يَحْتَجْ هُنَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا كَانَ الْإِشْكَالُ يَلْزَمُ  
أَنْ لَوْ أَشَارَ إِلَى نَفْيِ الْإِعْتِلَالِ عَمَّا سِوَاهُ ، فَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ  
الْإِصْطِلَاحِ التَّصْرِيفِيِّ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْقَ إِشْكَالًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .  
وَالْمُصْطَفَى مَعْنَاهُ الْمُخْتَارُ ، مَاخُذٌ مِنْ صَفْوِ الشَّيْءِ وَصَفْوَتِهِ ،  
وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ .

وَالْمُرْتَقَى : مُفْتَعِلٌ مِنَ الرُّقَى ، وَهُوَ السُّمُوءُ وَالْإِرْتِفَاعُ ، إِمَّا حِسًّا  
كَارْتِقَاءِ السُّلَمِ وَنَحْوِهِ ، وَإِمَّا مَعْنَى كَالْإِرْتِقَاءِ فِي مَنَازِلِ الشَّرَفِ أَوْ الْكَرَمِ  
وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا .

وَالْمَكَارِمُ : جَمْعُ مَكْرُمَةٍ ، وَهِيَ الْفَعْلَةُ الَّتِي بِهَا يُنْسَبُ الْإِنْسَانُ  
إِلَى الْكَرَمِ ، وَنُصِبَ مَكَارِمًا عَلَى الظَّرْفِ مَجَازًا ، كَأَنَّهُ ارْتَقَى فِي نَفْسِ  
الْمَكَارِمِ أَوْ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَيْ : دَرَجَ الْمَكَارِمِ ، أَوْ مَنَازِلَ  
الْمَكَارِمِ ، وَالنَّاطِلُ جَعَلَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي « مَكَارِمًا » قَافِيَةً مَعَ قَوْلِهِ فِي  
الْأَوَّلِ : « الْأَسْمَاءُ مَا « فَاعْتَدَّ بِالْأَلْفِ فِي « الْأَسْمَاءُ مَا « تَأْسِيسًا ، مَعَ

(١) فِي (س) غَيْرَ مَا ذَكَرَ .

كون كلمة الروى منفصلةً منه وليست بضمير ، والوجه أن يكون متصلاً بكلمة الروى ، ما لم يكن ضميراً أو لم يعتد بها تأسيساً ، مع إتيانه بالتأسيس فى البيت الثانى فى قوله : " مَكَارِمًا " وكلا الأمرين عيبٌ فى القافية عند الجمهور ، ومذهب سيبويه جواز كون التأسيس من كلمة أخرى مطلقاً ، كما (١) فى كلام الناظم فإياه اتبع فى هذا الموضع ، وأيضاً فقد جاء المؤسس مع غير المؤسس قليلاً ومنه قولُ الرَّاجِزِ :

تَحَلَّفُ لَا تَنْزِعُ عَنْ ضَرَارِيَةٍ      حَتَّى لَطَمْتُ خَدَّهَا بِكَفِّيَةٍ

فِيَحْمَلُ هَذَا عَلَى ذَلِكَ ، وعادة الناظم ارتكاب الشذوذات والنوادر فى هذا النظم ، حسب ما تراه إن شاء الله عز وجل .

\* \* \*

ثُمَّ قَالَ :

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا      جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَصِرَا  
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنُصْبُهُ ظَهَرَ      وَرَفْعُهُ يَنْتَوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

يعنى بالأول هنا (٢) مثالُ الْمُصْطَفَى وما كان مثله ، فهذا القسمُ يُقَدَّرُ فيه جميعُ الإِعْرَابِ ، أى : جميع الأنواع التى تصلح له وهى الرَفْعُ والنُّصْبُ والجَرُّ فتقول : جاعِىَ الفَتَى ، ورأيتَ الفَتَى ، ومررتَ بالفَتَى ، وإنما قُدِّرَ لتعذرِ تحريكِ الألفِ بخلافِ الواوِ والياءِ ، فإنَّهُمَا يَقْبَلَانِ الحَرَكََةَ ، وإن كان التَّحْرِيكُ مُسْتَثْنًى قَلْبًا فِيهِمَا ، والألفُ لَا يَصِحُّ فِيهَا التَّحْرِيكُ ، فلما اضْطَرُّوا يوماً إِلَى تحريكها أبدلوا منها حرفاً يَصِحُّ تحريكه وهو الهَمْزَةُ ، كما قرأَ أَيُّوبُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

السَّخْتَيَانِ<sup>(١)</sup> ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فِرَاراً مِنْ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ، وَكَمَا قَالَ<sup>(٢)</sup> :

### خَطَامُهَا زَأْمُهَا أَنْ تَذْهَبَا

وهو مبينٌ في التَّصْرِيفِ . ثم قال : ( وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا ) يعنى أنه الذى<sup>(٣)</sup> سُمِّيَ مَقْصُوراً ، وإنما سُمِّيَ مَقْصُوراً : إمَّا لَأَنَّهُ فى مَقَابِلَةِ الْمَمْدُودِ فَكَانَتْهُ قُصْرٌ عَنِ التَّمَامِ ، وإمَّا لَأَنَّهُ قُصِرَ آخِرُهُ ، أى : حُبِسَ عَنْ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الْإِعْرَابُ فَيَخْتَلِفُ فَكَانَتْهُ قُصْرٌ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ .

ثم قال : ( وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ) الثَّانِى هُوَ مِثَالُ الْمُرتَقِى ، وَمَا جَرَى عَلَى شَاكِلَتِهِ ، وَيَعْنِى أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ يُسَمَّى مَنْقُوصاً ، لِلنَّقْصِ الْحَاصِلِ فِيهِ ، إِذَا قُلْتَ / مُرتَقٍ وَقَاضٍ وَغَازٍ : لِأَنَّ الْيَاءَ لَمَّا اسْتَنْقَلَتْ الضَّمَّةُ أَوْ / ١٠١ الكسرةُ عَلَيْهَا حُذِفَتْ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، وَهَمَا الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ ، فَوَجِبَ حَذْفُ الْيَاءِ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ ، وَتَسْمِيَةُ نَحْوِ : قَاضٍ وَغَازٍ مَنْقُوصاً هِىَ التَّسْمِيَةُ الْغَالِبَةُ ، وَإِنْ كَانَ نَحْوُ : يَدٍ وَدَمٍ يُسَمَّى مَنْقُوصاً ، فَلِذَلِكَ قَالَ فى " التَّسْهِيلِ "<sup>(٤)</sup> فَإِنْ كَانَ - يَعْنِى حُرُوفَ الْإِعْرَابِ - يَاءٌ لَازِمَةٌ تَلِى كَسْرَةً فَمَنْقُوصٌ عُرْفَى ، وَذَكَرَ فى " الشَّرْحِ "<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ تَحَرَّزَ مِنْ نَحْوِ : يَدٍ وَعِدَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ الصَّنَاعَى قَدْ غَلَبَ إِطْلَاقَ الْمَنْقُوصِ عَلَى نَحْوِ : شَجٍ وَقَاضٍ ، فَإِذَا أَرَادَ بِالْمَنْقُوصِ هُنَا التَّسْمِيَةَ الْعُرْفِيَّةَ ، وَحَذْفَ الْيَاءِ مِنَ الثَّانِى فِذَلِكَ

(١) سورة الفاتحة : آية : ٧ ، والقراءة فى المحتسب : ٤٦/١ .

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى ١٥٦ ، وهذه الرواية هي رواية ابن خالويه فى إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٣٤ ، والرواية المشهورة ( خاطبهما ) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) التسهيل :

(٥) شرح التسهيل : ١/٥٠

جائزٌ . قال الله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ وقال<sup>(٢)</sup> : ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرًا﴾ وهو كثيرٌ .

ثم ذكر حكمه فقال : ( وَنَصَبُهُ ظَهَرٌ ، وَرَفْعُهُ يَنْوِي ... ) إلى آخره<sup>(٣)</sup> يعنى أن النصبَ يَظْهَرُ فى المَنَقُوصِ ، على حدٍّ ما يَظْهَرُ فى الصَّحِيحِ ، فتَقُولُ : رأيتُ القاضى ، وأجبت الدَّاعى ، وكذلك ما أشبهه . وأما الرَفْعُ والجَرُّ فلا يظهران بل يكونان مَنويين فى آخرِ المَنَقُوصِ ، كما يَنْوِي جميعُ الإعرابِ<sup>(٤)</sup> فى آخرِ المَقْصُورِ ، فتقول : جاءَ القاضى ، ومررتُ بالقاضى ، وهذا رَأى ، ومررت بداعٍ ، ووجه ذلك أن الضمَّةَ والكسرةَ مُسْتَثْلَتَانِ على حرفِ العلةِ ، فادى الاستثقال<sup>(٥)</sup> إلى أن قَدَرُوا الحَرَكَتَيْنِ ، وأيسَتِ الياءُ هنا كالألفِ ، فإنَّ الألفَ يتعذَّرُ تحريكها ، والياءُ إنَّما فى تحريكها استثقالٌ ، ولذلك يصح ظهور الضمَّةَ والكسرةَ فيها فى الضَّرُورَةِ مثل ما أنشدَهُ السَّيرافى<sup>(٦)</sup> وغيره من قولِ الشَّاعر<sup>(٧)</sup> :

فَيَوْمًا يُجَارِينِى الهَوَى غَيْرَ ماضٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ  
وَأُنْشِدُ أَيْضًا<sup>(٨)</sup> قولَ الآخرِ - وهو ابنُ قيسِ الرقيات - <sup>(٩)</sup> :

- (١) سورة القمر : آية : ٨ والقراءة فى السبعة : ٦١٧ .
- (٢) سورة القمر : آية : ٦ .
- (٣) فى (١) .
- (٤) فى الاصل : ( الأنواع ) .
- (٥) فى الاصل : ( الاشتقاق ) .
- (٦) شرح الكتاب : ٣١٤/١ هارون ، والنوارى لأبى زيد : ٥٢٤ .
- (٧) البيت لجريد فى ديوانه : ٤٥٥ ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل أولها :  
أجذك لا تصحو الفؤاد المطل وقد لاح من شبيب عذار ومسجل  
والشاهد فى الكتاب : ٥٩/٢ ، والمقتضب : ٢٥٤/٢ وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٢ .
- (٨) شرح الكتاب : ٢٠٩/١ ، وفى النسخة قيس الرقيات : ٢ .
- (٩) ديوان عبيد الله بن قيس : ٣ ، وفيه " فى الغواني فما ... " والبيت فى الكتاب : ٥٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٥٩٦/١ ، والكامل للمبرد : ٤٥/٤ ، والمقتضب له : ١٤٢/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص لابن جنى : ٣٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ والمحتسب له : ١١١/١ ، والمنصف له : ٦٧/١ ، ٨١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٢٦/٢ .

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبُ  
وَأَنْشُدَ أَيْضاً<sup>(١)</sup> :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مَدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ  
وَقَالَ الْهَذَلِيُّ<sup>(٢)</sup> :

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكَلَابِ مُصْنِفِي الْخَدِّ أَصْلَمُ<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَغَيْرُ مُسْتَثْقَلَةٍ عَلَى الْيَاءِ ، وَلَا عَلَى الْوَاوِ ، فَلِذَلِكَ ظَهَرَتْ فِي  
السَّعَةِ ، إِلَّا أَنْ تُعَامَلَ مُعَامَلَةً أُخْتِيهَا فِي الشَّعْرِ ، أَوْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ  
فَتُنَوَّى ، كَمَا رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَرَأَ<sup>(٤)</sup> : « مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ  
أَهَالِيَكُمْ » بِإِسْكَانِ الْيَاءِ ، وَمِنْهُ فِي الشَّعْرِ مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ جُنَى وَغَيْرُهُ مِنْ قَوْلِ  
الرَّاجِزِ<sup>(٥)</sup> :

كَانَ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِيقُ

---

(١) شرح الكتاب : ٢١١/١ ، والبيت في أمالي الزجاجي : ٨٣ ، والمفصل : ٢٨٦ ، والخزانة : ٢٥٦/٣ ، وهو غير منسوب إلى قائل معين .

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي من قصيدة وله في ديوان الهذليين : ١٤٦/٢ أولها :

رلهوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم

والشاهد في الخصائص : ٢٥٨/١ ، والمنصف : ٨١/٢ .

(٣) في الأصل و (١) ' أعلم ' .

(٤) سورة المائدة : آية : ٨٩ : والقراءة في المحتسب : ٢١٧/١ .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج : ملحقات ديوانه : ١٧٩ ، وإنشاد ابن جنى له في الخصائص : ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب : ١٢٦/١ .

والبيت أيضاً في إصلاح المنطق : ٤١٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١٠٥/١ وضرائر ابن عصفور : ٩٢ ، والخزانة : ٥٩/٣ .

وَقَوْلُ زُهَيْرٍ<sup>(١)</sup> :

وَمَنْ يَعْصِرُ أَطْرَافَ الرِّمَاحِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رَكِبَتْ كُلُّ لَهْزَمٍ  
وَقَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِي<sup>(٢)</sup> :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالمَسْحَاةِ فِي لَثَائِدِ

وهذا كله من قبيل ما لا يعتد به الناظم ، فلذلك لم ينبّه عليه .

وقوله : ( كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ ) أى كرفعه يجرُّ ، يعنى أنه ينبى فيه  
الجرُّ كما ينبى فيه الرفع .

\* \* \*

ثم ذَكَرَ مُعْتَلِّ الأَفْعَالِ فَقَالَ :

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ أَوْ وَآوُ فَمُعْتَلًّا عُرِفَ

هذا بَيَانُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الأَفْعَالِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى بَابِ الإِعْرَابِ كما تقدم  
ويعنى أن كل<sup>(٣)</sup> فعل مضارع آخره/حرف من حروفِ العِلَّةِ وهى الألف/١٠٢  
والواو والياء نحو : يَخْشَى وَيَدْعُو وَيَرْمَى يُسَمَّى مُعْتَلًّا ، لكن إنما بين أنه  
عُرِفَ فيما تقدم بأنه مُعْتَلٌّ ، ويلزم من ذلك أنه يُسَمَّى الآن مُعْتَلًّا كما  
سَمَّاهُ النُّحَوِيُّونَ ؛ لأنه إنما وضع كتابه هذا لِيَقْتَفَى به أثر مَنْ تَقَدَّمَ فى  
تَبْيِينِهِمْ طَرِيقَ الْقِيَاسِ ، وما يتبع ذلك من الألفاظِ الاصطلاحيةِ المؤديةِ إلى  
المطلوبِ ، فإذا نَصَّ الناظمُ على أن مَنْ تَقَدَّمَ سَمَى اللَّفْظَ الْفُلَانِي بِكَذَا ،  
والمعنى الْفُلَانِي بِكَذَا ، أو أَخْبَرَ أَنَّهُمْ قَاسُوا كَذَا ، وَأَنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ بِكَذَا ،

(١) شرح ديوان زهير : ٣١ من معلقته المشهورة .

(٢) ديوان النابغة الذبياني : ١٥ من قصيدته التى أولها :

يادارمئةً بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

(٣) مكانها بياض فى (١) .

أو اطرده عندها كذا ، فإنما قصده أن تأخذ ذلك على ما أخذه وأن تصطلح على ما اصطَلَحُوا عليه ، وهذا واضحٌ من قَصْدِهِ وقَصْدِ غيره من أئمة النحو ، نفعهم الله .

وقوله : ( آخرُ منه أَلِف ) آخر مبتدأ خبره " أَلِف " . وصحَّ الابتداء بالثَّكْرَة للاختصاصِ اللَّاحِقِ لها بالمجرورِ الواقعِ صفةً لها .

\* \* \*

ثم قال :

فَالْأَلِفُ انْوَفِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَّدَ عَوْيَرِمِي  
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا انْوِوا حَذَفَ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

الألفُ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسره (انْوَفِيهِ) من بابِ الاشتغالِ ، ويجوز الرُّفْعُ ، لكنّه خلافُ الْمُخْتَارِ ، وأرادَ أن غيرَ الْجَزْمِ من أنواعِ الإعرابِ الثلاثةِ يَجِبُ أن يُنَوَى فيه ، وذلكَ الغيرُ هو الرُّفْعُ والنَّصْبُ ، فكانه قالَ : انْوَفِيهِ الرُّفْعُ والنَّصْبُ ، فالرُّفْعُ نحو : زَيْدٌ يَخْشَى ، والنَّصْبُ نحو : زَيْدٌ لَنْ يَخْشَى ، فهو مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ في الألفِ ، ومنصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ ، وإنما استثنى الجزمَ لأنّه ظاهرٌ في آخرِ يَخْشَى ؛ لأنه بالحذفِ للألفِ لا بتقديرِ السُّكُونِ حسب ما نَذَكَّرُهُ ، وأمّا ما آخره واوٌ وياءٌ فيختلف فيه حكمُ الرُّفْعِ والنَّصْبِ ، فإن النَّصْبَ يَظْهَرُ فيه<sup>(١)</sup> فتَقُولُ : لن يغزو ، ولن يرمى ، لخفةِ الفَتْحَةِ على الواوِ والياءِ ، وذلكَ قوله : ( وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَّدَ عَوْيَرِمِي ) أبدٍ معناه : أظهر ، و " مَا " موصولة ، صلتها الجارُ والمجرورُ ، وأرادَ ويرمى فحذفَ العاطِفَ ضَرُورَةً ، وقد جاءَ قليلاً ، ومنه في الشَّعْر ما أنشدهُ ابنُ جَنِي<sup>(٢)</sup> من قوله :

(١) في (١) فيهما .

(٢) إنشاد ابن جنى له في الخصائص : ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ وقد تقدم ذكره .

كَيْفَ أَصْنَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرُسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أَرَادَ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ ، ومعنى الكلام أظهر النصب فيما آخره وأو كيدعو وما آخره ياء كيرمى ، وأما الرفع فينوى فيهما ، كما ينوى فى الألف وذلك قوله : ( وَالرُّفْعَ فِيهِمَا اُنْوِ ) و<sup>(١)</sup> الضميرُ المَجْرُودُ يَعُودُ عَلَى مَا كِيدَعُو وَمَا كِيرَمِي ، وَإِنَّمَا نَوَى فِيهِمَا لاسْتِقَالِ ظُهُورِهِ فِيهِمَا لَوْ قُلْتَ : يَغْرِزُ وَيَرْمِي ، وَلَوْ اضْطُرَّ شَاعِرٌ إِلَى الإِظْهَارِ لَجَازَ ، كَمَا يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ ، بِخِلَافِ الْأَلْفِ .

وقوله : ( وَالرُّفْعَ ) منصوبٌ بانو ، أى : اُنْوِ الرفعَ فيهما ، ويقال : نَوَيْتُ الشَّيْءَ نِيَّةً وَنَوِيَّةً وَنَوَاةً : إِذَا قَصَدْتَهُ نِيَّةً ، فمعنى اُنْوِ فيه غَيْرُ الْجَزْمِ ، أَيْ : أَقْصِدْ فِيهِ قَصْدَ الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي نِيَّتِكَ إِذْ ذَاكَ غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ .

وكذا قوله : ( وَالرُّفْعَ / فِيهِمَا اُنْوِ ) أَيْ أَقْصِدْ فِي نِيَّتِكَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ١٠٣/

ويقال : بَدَأَ الشَّيْءُ يَبْدُو <sup>(٢)</sup> بُلُوًّا : إِذَا ظَهَرَ ، وَابْتَدَيْتُهُ أَنَا أَيْ : أَظْهَرْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(٣)</sup> : ﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ - أَيْ : فِي ظَاهِرِ الرَّأْيِ يَحْكِي كَلَامَ قَوْمِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : ( أَبْدِ نَصْبَ ) كَذَا ، أَيْ : أَظْهَرِهِ ، وَلَا تَقْدَرُهُ ، كَمَا تَقْدَرُ الرُّفْعَ ، ثُمَّ قَالَ : ( وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ ) " جَازِمًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي احْذِفْ ، أَيْ : احْذِفْ ثَلَاثَهُنَّ ، حَالَةً كَوْنِكَ جَازِمًا لِهِنَّ ، وَلَا يَكُونُ ثَلَاثَهُنَّ مَنْصُوبًا بِـ " جَازِمًا " أَصْلًا ، بَلْ بِاحْذِفْ لِأَنَّهُ الطَّالِبُ لَهُ ، وَأَمَّا " جَازِمًا " فَإِنَّمَا هُوَ طَالِبٌ مِنْ جِهَةٍ مَعْنَاهُ ، لَمَّا آخَرَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى

(١) فى (١) فالضمير .

(٢) فى (١) .

(٣) سورة هود : آية : ٢٧ .



مُعْتَلًا ويعنى بالثلاث : الألف والواو والياء ، وضَمِير " هُنَّ " عائد على الأحرف كائنه قال : احذف ثلاثَ الأحرفِ وأتى بالثلاثِ على التَّانِيثِ ، ولم يقل : ثَلَاثَتَهُنَّ ، وهى مذكرةٌ اعتباراً <sup>(١)</sup> بتانيثها لثبوت الاعتبارين فيها ، وقد اعتُبر التذكير فى الألف فى قوله : ( فَالْأَلِفُ انْوَ فِيهِ ) ولم يقل فِيهَا ، ومن التذكير فيها فى اللغَةِ ما أنشدهُ سَيَّوِيهِ مِنْ قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> :

كَأَفًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا

وأنشَدَ فى التَّانِيثِ فِيهَا <sup>(٣)</sup> :

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِيمُهُمَا

وعادةُ النَّاظِمِ ألاَّ يَبَالِي بها فى التَّزَامِ تذكيرٍ أو تانيث ، بل يأتى بها كذا مرةً ، وكذا مرةً ، على حسبِ ما يَتَأَتَّى له فى هذا النُّظْمِ ، وذلك قريبٌ ، وإنَّما حُذِفَتْ هذه الأحرف فى الجَزْمِ لِخَالَفِ الجَزْمِ الرُّفْعِ ، لأنَّه لما كان الرُّفْعُ بالحركةِ وهو الأصلُ فيها ، ثم استثقلتِ فَبَقِيَ لَفْظُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ساكنًا كَرِهُوا أَنْ يَنْوُوا السُّكُونِ فِيهِمَا ، فَبَقِيَ اللَّفْظُ فى الجَزْمِ كما كان فى الرُّفْعِ ، فَحَذَفُوهُمَا ، وعُلِّلَ ذلك الْفَارِسِيُّ فى " التَّذْكِرَةِ " <sup>(٤)</sup> بأن الياء والواو أُجريت فى الفعلِ مُجرى الزوائدِ كَالنُّونِ فى يَضْرِبَانِ ونحوه وَكَالْحَرَكَاتِ ، كما

(١) فى (١) " فتانيثها " .

(٢) الكتاب : ٣١/٢ وقد تقدم ذكره .

(٣) الكتاب : ٣١/٢ وقد تقدم ذكره ص ١٠٥ .

(٤) التذكرة : من أنفس كتب أبى على الفارسى ، يظهر ذلك من نقل العلماء عنه وكثرة إفاستهم منه وقد خصه الأندلسيون والمغاربة باهتمام ظاهر ، وهو فى عدة مجلدات قال القفطى فى إنباء الرواة : ٢٧٤/١ التذكرة كبير . وقال ابن خبير فى الفهرست : ٣١٨ : عشرون مجلداً . اختصره تلميذه أبو الفتح ابن جنى ٣٩٢ هـ وخطاه فيه الأسود الغنجانى فى كتاب سماه : " نزهة الألبيب " وانظر كشف الظنون : ٢٨٤ ، وتوجد قطعة منه فى زنجان فى إيران كذا ذكر بروكلمان وانظر ص ١١٤ .

أُجْرِيتْ مُجْرَى الزِّيَادَاتِ فِي الْقَوَافِي حَيْثُ جُعِلَتْ حَرْفُ الْإِطْلَاقِ وَسُوًى بَيْنَهُمَا  
وَبَيْنَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ حَقِيقَةً فَقِيلَ (١) :

وَلَأَنْتَ تَفَرِّى مَا خَلَقْتَ      وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُّ  
ثُمَّ قَالَ (٢) :

وَالسِّتْرُ نُونُ الْفَاحِشَاتِ وَمَا      يَلْقَاكَ دُونَ الْخَيْرِ مِنْ سِتْرٍ  
فَعُومِلَ الْيَاءُ أَنْ مَعَامِلَةً وَاحِدَةً فِي الْحَذْفِ ، كَمَا يَحْذَفُ الزَّائِدُ ، فَكَذَلِكَ  
جُعِلَتْ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الزَّائِدِ فَحُذِفَتْ الْجُزْمُ ، وَالْأَلْفُ فِي هَذَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَاوِ  
وَالْيَاءِ فِي الْحَكْمِ ، وَكَانَ تَعْلِيلُ الْفَارِسِيِّ مُقَوِّمًا لِلتَّعْلِيلِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الَّذِي نَحَا  
إِلَيْهِ سَبِيلُهُ .

وَقَوْلُهُ : ( تَقْضِي حُكْمًا لِأَزِمًا ) تَقْضِي : مُضَارِعُ قَضَى الرَّجُلُ قَضَاءً ،  
أَيَ : حَكَمَ وَهُوَ مُتَعَدٍّ بِالْبَاءِ ، تَقُولُ : قَضَى لِي بِحَقِّي ، أَوْ حَكَمَ بِهِ لِي ، فَإِمَّا  
أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَدِّي إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُهُ : ( حُكْمًا ) وَكَانَ الْأَصْلُ تَقْضِي بِحَكْمٍ لِأَزِمٍ ، إِلَّا  
أَنَّهُ حُذِفَ الْجَارُ فَنَصَبَ كَمَا قَالَ (٣) :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وَنَصَبَ "حُكْمًا" نَصَبَ الْمَصْدَرِ بِـ "تَقْضِي" ، لِأَنَّهُ  
فِي مَعْنَاهُ وَمُرَادِفٌ لَهُ كَمَا تَقُولُ : ذَهَبْتُ انْطِلَاقًا ، وَانْطَلَقْتُ ذَهَابًا ، وَجَلَسْتُ

(١). شرح نبيان زهير : ٩٤ ، والبيت في المنصف : ٤٧/٢ ، ٢٣٢ .

(٢). شرح نبيان زهير : ٩٥ .

(٣). هو جرير والبيت بتمامه :

تمرون الديار ولم تعوجوا      كلامكم على إذا حرام

وقد تقدم ذكره .

قُعُوداً ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(١)</sup> :

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكُثِيبِ تَعَذَّرْتُ      عَلَى وَالْتِ حَلْفَةً لَمْ تَحُلِّلْ

أى : حَلَفْتُ / حَلْفَةً ، فَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّازِمِ : (تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا) أى : / ١٠٤  
تَحْكُمُ حُكْمًا ، أَوْ تَقْضِي قَضَاءً لَازِمًا ، وَأَرَادَ بِهَذَا الْكَلَامَ : أَنْ حَذَفَ حَرْفِ  
الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ لِلجَّازِمِ أَمْرٌ لَازِمٌ لَا بَدَأَ مِنْهُ ، يَعْنِي فِي الْقِيَاسِ ،  
فَإِنَّ السَّمَاعَ لَا يَلْزِمُ فِيهِ هَذَا .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا الْكَلَامُ فَضِّلُ<sup>(٢)</sup> لَا حَاجَةَ<sup>(٣)</sup> بِهِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ :  
(وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ) يُفْهَمُ مِنْهُ لُزُومُ هَذَا الْحُكْمِ ، بِالْحَذْفِ<sup>(٤)</sup> إِذْ لَمْ  
يُذَكَّرْ<sup>(٥)</sup> خِلَافَهُ وَلَا فِي السَّمَاعِ مَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْقِيَاسُ فَتَحَصَّلَ أَنَّ قَوْلَهُ :  
(تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا) لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ لَهُ فَائِدَةً ظَاهِرَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ مَخَالَفَةَ هَذَا الْحُكْمِ جَاءَتْ  
عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : جَاءَ فِي الشُّعْرِ وَالْآخَرُ جَاءَ فِي الْكَلَامِ ، فَمِنْ الْجَائِي فِي  
الشُّعْرِ قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup> :

(١) ديوان امرئ القيس : ١٢ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى (١) لا حاجة .

(٤) فى (١) فالحرف .

(٥) فى (١) يكن .

(٦) الرجز لروية ، ملحقات ديوانه : ١٧٩

وهو فى الخصائص : ٣٠٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش  
: ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٦ ، والخزانة : ٥٢٣/٣ .

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ  
فَقَدَّرَ الْجَزْمَ فِي الْأَلْفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْذِفْهَا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ  
وَقَّاصٍ الْحَارِثِيِّ (١) :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً      كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا  
وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْيَاءِ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ (٢) - أُنْشَدَهُ سَيِّبِيُّوهُ - (٣) :

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَأَقَتَ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
وَفِي الْوَاوِ قَوْلُ الْآخِرِ (٤) :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا      مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ  
وَمِمَّا جَاءَ فِي الْكَلَامِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (٥) : ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ عَلَى

(١) شاعر جاهلي من سادات اليمن وقرساتها من بني الحارث بن كعب ، أَسْرَتْهُ تَيْمٌ "يَوْمَ الْكَلَابِ  
الثَّانِي وَشَدُّوا لِسَانَهُ لِأَلَّا يَهْجُوهُمْ ثُمَّ قَتَلُوهُ بَعْدَ أَنْ رَثَا نَفْسَهُ ، أَخْبَارُهُ فِي الْأَغَانِي : ٣٢٨/١٦ ،  
وَجُمُهرَةُ النِّسَبِ : ٤١٧ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣١٧/١ .  
وَالْبَيْتُ فِي ذِيلِ الْأَمَالِيِّ : ١٣٣ ، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ : ٨٦/١ ، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ :  
٤٧ .

(٢) سَيِّدٌ مِنْ بَنِي عَبْسٍ شَاعِرٌ خَطِيبٌ صَاحِبٌ دَاحِسٍ وَهُوَ فَرَسُهُ مِنْ فَرَسَانِ الْعَرَبِ وَشَجَعَانِهَا .  
أَخْبَارُهُ فِي مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ : ٢٢٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى لِلْسَيَّوْطِيِّ : ٢٢٩ .

(٣) الْكِتَابُ : ١٥/١ ، وَالْبَيْتُ فِي نَبَوَاتِهِ : ٢٩ نَشَرَهُ عَادِلُ جَاسِمِ الْبَيْهَاتِيِّ سَنَةَ ١٩٧٢م وَهُوَ فِي شَرْحِ  
أَبْيَاتِ الْكِتَابِ لِابْنِ السَّيْرَانِيِّ : ٢٤٠/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ١٦١/١ ، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ لِابْنِ  
عَصْفُورٍ : ٤٥ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٣٤/٣ .

(٤) الْبَيْتُ لِأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ فِي مَعْجَمِ الْأَنْبَاءِ : ١٥٨/١١ ، وَهُوَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ :  
١٦١/١ ، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ : ٦٣٠/٢ ، وَضُرَائِرُ الْقُرْآنِ : ٦٢ ، وَضُرَائِرُ ابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٥ .

(٥) سُورَةُ طه : آيَةُ : ٧٧ .

قراءة حمزة<sup>(١)</sup> . وقوله<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّهُ<sup>(٣)</sup> مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ بإثبات الياء في رواية قنبل<sup>(٤)</sup> عن ابن كثير ، وإذا كان كذلك فقد يقول القائل : إن هذا مما يجوز القياس عليه لمجيئه في فصيح الكلام المنتور وتقويته بالمنظوم لا سيما على مذهب المؤلف في أمرين :

أحدهما : اعتبار ما جاء في القرآن والقياس عليه - وإن قل - كمسألة الفصل بين المضاف والمُضاف إليه بمعمول المضاف ، ومسألة تحقيق الهمزتين في أئمة ، حسب ما يفسر في موضعه إلى غير ذلك من اعتباره لما جاء في القرآن وقياسه عليه .

والثاني : اعتباره ما جاء في الشعر معاملة الآتي في الكلام ، إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة ، كما في قوله :

\* وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ \*

إذ الشاعر متمكن من الجزم بالحذف ، فيقول : " وَلَا تَرْضَاهَا " فيكون الشعر مخبونا ، فكانه أثبت الألف غير مضطراً ، ومثله قوله :

\* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي \*

لجواز حذف الياء فيصير منقوصا وهو جائز وإن كان قبيحاً في باب الزحاف ، ومثله قوله : " لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ " لجواز حذف الواو فيكون مطوياً فقد ترشح على هذا القول بالقياس ، فلما كان الأمر على هذا ، وكان السماعُ

(١) قراءة حمزه في السبعة لابن مجاهد : ٤٢١ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٩٠ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) رواية قنبل في السبعة لابن مجاهد : ٣٥١ .

موهماً لإثبات خلاف ما نص عليه ، نفى هذا الإيهام ، وصرح بأن ما نص عليه هو اللازم ، وما عداه غير معتبر في القياس ، ولا معمول عليه ، لأن مجيء هذا الضرب في الشعر لم يكثر ، وأيضاً فجميع الأبيات محتمل لإشباع الحركات ضرورية<sup>(١)</sup> كما أشبع الضمة في ظاء " انظر " من قال<sup>(٢)</sup> :

وأثنى حيث ما يثنى الهوى بصري من حوث ما سلكوا أدنوا فأنظور

أنشده الفارسي<sup>(٣)</sup> ، وكما أشبع فتحة : " منتزح " ابن هرمة<sup>(٤)</sup>

حيث قال :

فأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزح<sup>(٥)</sup>

وكما أشبع الكسرة في " الدراهم " و " الصيارف " الفرزدق<sup>(٦)</sup>

حيث قال : - أنشده / سيبيوه -<sup>(٧)</sup> .

١٠٥/

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصيارف

(١) ساقط من (١) .

(٢) البيت لابن هرمة في ديوانه : ١١٧ ، والبيت في أمالي ابن الشجري : ٢٢١/١ ، وخرائر الشعر لابن عصفور : ٣٥ ، والخزانة : ٥٨/١ ، ٤٧٧/٣ ، ٥٤٠ .

(٣) إنشاد الفارسي له في كثير من مؤلفاته منها الحجة : ٥٩/١ ، قال أنشده ثعلب . وعن الفارسي أنشده ابن جني في سر الصناعة : ٣٠/١ ، قال أنشدني أبو علي ، وهو في الخصائص : ٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، والمحتسب : ٢٥٩/١ .

(٤) بياض في (١) .

(٥) البيت لابن هرمة أيضاً ديوانه : ٨٧ ، وهو أيضاً في الخصائص : ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، والمحتسب : ١٦٦/١ ، ٢٤٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١٢٢/١ ، ١٥٨/٢ ، وخرائر الشعر لابن عصفور : ٣٢ .

(٦) ديوان الفرزدق : ٥٧٠ ، والبيت في المحتسب : ٦٩/١ ، وخرائر القزاز : ٩٧ ، وخرائر الشعر لابن عصفور : ٣٦ ، والخزانة : ٢٥٥/٢ .

(٧) الكتاب : ١٠/١ .

وقد أجازَ ذلك ابنُ خُروفٍ في بيتِ قيسِ بنِ زهيرٍ : " أَلَمْ يَأْتِكَ " البيت  
والجوازُ سارٍ في الجميع ، فإذا احتملت الأبيات هذا لم يكن فيها دليلٌ .

وأما آية " طه " فتَحْتَمِلُ وجهين :

أحدهما : أن يكونَ تخشى مستأنفاً ، أى : وأنت لا تخشى .

والثاني : أن تكونَ الألفُ للإطلاقِ في الفاصِلَةِ كقوله :  
" الظُّنُونَا " (١) ، و " الرُّسُولَا " (٢) ، و " السُّبَيْلَا " (٣)

وأما آية " يوسف " فتَحْتَمِلُ أن تكونَ ( مَنْ ) فيها موصولة و ( يَتَّقِي )  
مرفوع في صِلَتِهَا ( وَيَصْبِرُ ) معطوفٌ عليه ، وإنما سَكَنَ تَخْفِيفاً كَأَنَّهُ عُدٌّ  
" بِرُفٍ " من « يَصْبِرُ فَإِنْ » كبناءٍ على فِعْلٍ فسكنَ لذلك ، كما قال امرؤ القيسِ  
في نحو ذلك (٤) :

فاليومَ أَشْرَبُ غيرَ مستحَبٍّ      إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِثِل

فإذا ثَبَتَ هذا (٥) في تلكِ الشُّواهد لم يكن فيها دليلٌ على ثبوتِ الجَزْمِ  
بتقدير حذفِ الحَرَكَةِ سماعاً ، فأحرى ألا يثبتَ بها كون ذلك قياساً ، فلذلك قال  
: ( تَقْضِي حُكْماً لازِماً ) والله أعلمُ ، أى : أن الحذفَ هو الحُكْمُ اللّازِمُ الذي  
لا بدُّ منه على كلِّ حالٍ ، وهذا حَسَنٌ من الاعتبارِ ، وبالله التوفيق .

(١) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " وتظنون بالله الظنونا "

(٢) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا " .

(٣) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " فاضلونا السبيلا " .

(٤) البيت لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٥٨ ، والكتاب : ٢٩٧/٢ ، وإصلاح المنطق : ٢٤٥ ، والخصائص :

٧٤/١ ، ٢٨٨ ، ٣١٧/٢ ، ٩٦/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٤ ، والخزانة : ٣/٥٣٠ .

(٥) ساقط من (١) .

## النكرة والمعرفة (١)

هذه هي المُقدِّمة الثانية من المقدمتين اللتين لا بد من نكرهما قبل الشروع في الأحكام التركيبية ، وهي معرفة<sup>(٢)</sup> المعرفة من الأسماء والنكرة ، والتعريف بكل واحد منهما . وتقسيم ما ينقسم منهما وبيان كل قسم ، وذلك أن الفائدة إنما تحصل في الغالب بالمعرفة لا بالنكرة من حيث كان الإخبار عن الشيء ثانياً عن معرفة ذلك الشيء . فإذا قلت : تكلم زيد ، حصلت به فائدة . فإن قلت : تكلم إنسان ، لم يفد شيئاً ، إذ لا يخلو الوجود من إنسان يتكلم ، فقد كان هذا المعنى حاصلًا قبل الكلام به ، فلم يفد الإخبار بذلك فائدة زائدة ، وكذلك إذا قلت : زيد قائم ، حصلت للمخاطب فائدة<sup>(٣)</sup> : قلت رجل قائم ، لم يفد شيئاً ، فلما كان الأمر هكذا وكانت الإفادة في الغالب لا تحصل إلا مع المعرفة ، والنكرة بضد ذلك ، وإيضاً فقد تقع النكرة في موضع لا تقع فيه المعرفة ، وقد تحصل الفائدة بالنكرة على خلاف ما تحصل بالمعرفة افتقر إلى بيان هذين النوعين لينبنى حكم الإفادة على ذلك ، فأخذ الناظم - رحمه الله - في ذكر ذلك ليصل الناظر إلى أحكام الجمل المفيدة بعد تحصيل ما يكون به الإخبار مفيداً مما ليس كذلك ، ثم إن النكرة لا تنحصر أنواعها ، لكن قد تعرف

(١) في (أ) المعرفة والنكرة .

(٢) ساقط من (أ) ومن الأصل وصحت في هامش الأصل مقدمة والتصويب من (س) و (ف) .

(٣) في الأصل فقط فإذا .



بالرسم والمعرفة تَنْحَصِرُ أنواعها <sup>(١)</sup> فأتى للنكرة برسم جامع مانع  
يُمَيِّزُها عن المعرفة <sup>(٢)</sup> . ثم أتى بالمعرفة وأنواعها فقال :

نَكْرَةٌ قَابِلٌ " أَل " مُؤَكَّرَا      أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ نَكَّرَا  
وَعَبْرَةٌ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي      وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْفَلَامَ وَالَّذِي

" أَل " هي الألف واللام والقابل لها هو ما يصح دخولها عليه ،  
فرجل وفرس ونحوهما يصح دخول الألف واللام عليها ، فهي إذاً  
نَكْرَاتٌ " ، وقد اقتصر بعضهم على تعريف النكرة بما يصلح أن تدخله "   
أَل " / لكن هذا التعريف غير جامع ولا مانع ، أمّا كونه غير جامع ؛ ١٠٦/  
فلأنه يخرج عنه كثير من النكرات نحو : أين وكيف و « أفعل »  
التفضيل إذا كان معه " من " لفظاً أو تقديراً ، ومن وما الاستفهاميتين  
، فإنهما أيضاً نكرتان عند الجمهور خلافاً لابن كيسان فهذه الأشياء  
وأشباهاها نكرات مع أنها لا تصلح أن تدخلها الألف واللام . وأمّا كونه  
غير مانع فلأن كثيراً من المعارف تدخل عليها الألف واللام كحارث  
وعباس وحسن وفضل ، فإنك تقول : الحارث والعباس والفضل والحسن  
وأيست بنكرات اتفاقاً ، وكذلك ما دخل عليه الألف واللام الزائدتان من  
المعارف كقوله <sup>(٢)</sup> :

\* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا \*

(١-١) ساقط من (١) فقط .

(٢) تمامه :

حراس أبواب على قصورها

والبيت لأبي النجم العجلي ، ديوانه : ١١٠ ، والمقتضب : ٤٨/٤ ، ٤٩ ، وشرح ابن يعيش  
: ٤٤/١ ، ١٣٢/٢ ، وشرح الشافية : ٥٠٦ .

وقول الآخر<sup>(١)</sup> :

\* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً \*

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

\* وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ \*

ومن ذلك كثير ، فاقترضى أن هذه الأشياء نكرات ، بسبب صلاحية دخول الألف واللام عليها ، وليس كذلك ، وأيضاً إن سُلِّمَ ما قال ففي بعض أقسام الألف واللام لا في جميعها ، فإن الزائدة غير معرفة بما قال ، فإذا دخلت على النكرة لم تدل على تنكيره فلا يقال : إن نفساً من قولك : طبنت نفساً<sup>(٣)</sup> نكرة بدليل قوله<sup>(٤)</sup> :

(١) تمامه :

\* شديداً بأعياء الخلافة كاملة \*

والبيت لابن ميادة ( الرماح بن أبرد ) نيوانه : ٨١ ، وشرح ابن يعيش : ٤٤/٨ ، وخزانة الأدب : ٣٢٧/٨ ، ٢٥٢/٣ ، وقد تقدم ذكره .

(٢) صدره :

\* ولقد جنيتك أكمواً وعساقلًا \*

وقائمه غير معروف وهو من شواهد مجالس ثعلب : ٦٢٤/٢ ، والمقتضب : ٤٨/٤ ، والخصائص : ٥٨/٣ ، وشرح ابن يعيش : ٧١/٥ .

العساقل الكبار البيض الجياد من الكماء ، وبنات الأوبر صفار الكماء وهي رديئة .

(٣) من ( ت ) و ( ف ) .

(٤) صدره :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

وهو لراشد بن شهاب يشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن قيس بن خالد الشيباني وفيه يقول قبل هذا البيت :

على أن قيساً قال قيس بن خالد  
رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا  
لِيَشْكُرَ أَحْلَى إِنْ لَقِينَا مِنَ التَّمْرِ  
صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ له ١٥٣ ، وشرح ابن الناطم : ٣٩ ، وشرحه العيني في المقاصد : ٥٠٢/٨ ، ٢٢٥/٣ - ونقل عن التوزي عن بعضهم أنه مصنوع ، وأكد العيني نسبته إلى راشد المذكور إلا أنه حرقه إلى رشيد .

صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسَ<sup>(١)</sup> عَنْ عَمْرٍو

لأنَّ الألفَ واللَّامَ هنا زَائِدَةٌ ، والزَّائِدَةُ غيرُ مَخْتَصَّةٍ بِالدُّخُولِ عَلَى النُّكْرَةِ لدخولها على المَعْرِفَةِ كما مرَّ آنفًا ، كما أنَّ التَّيَّ لِمَحِّ الصِّفَةِ لَا تَدْخُلُ عَلَى النُّكْرَةِ ، وَإِنَّمَا تَخْتَصُّ بِالمَعْرِفَةِ فَكَانَ هَذَا التَّعْرِيفُ مُعْتَرِضًا فَلَمَّا<sup>(٢)</sup> كَانَ كَذَلِكَ اسْتَظْهَرَ النَّاطِمُ عَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ : ( مُؤَثَّرًا ) وَهُوَ حَالٌ مِنْ " أَل " أَيْ : حَالَةُ كَوْنِ " أَل " ( مُؤَثَّرًا ) فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ ، فَرجل ونحوه أَثَرُ فِيهِ " أَل " التَّعْرِيفِ بِخِلَافِ الْفَضْلِ وَنَحْوِهِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ تَعْرِيفًا ، بَلْ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ لِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ التَّعْرِيفِ وَهُوَ لِمَحُّ الصِّفَةِ ، وَبِهَذَا الْقَيْدِ أَيْضًا أَخْرَجَ " أَل " الزَّائِدَةَ ، فَإِنَّهُ حَرْفٌ لَا يُؤَثَّرُ فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ تَعْرِيفًا ، فَلَمْ يَكُنْ مَعْتَبَرًا فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ، وَأَدْخَلَ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ : ( أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا ) " فَوَاقِعُ " مَعْطُوفٌ عَلَى " قَابِلٌ " ، " وَمَا " مَوْصُولَةٌ وَمَا بَعْدَهَا صِلَتُهَا ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى قَابِلٍ ، " وَمَا " بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ ضَمِيرٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعُهُ ، أَيْ : مَوْقِعُ الْقَابِلِ ، وَيُرِيدُ أَنَّ النُّكْرَةَ مَا قَبْلَ " أَل " أَوْ وَقَعَ مَوْقِعٌ مَا يَقْبَلُهَا إِذَا لَمْ يَقْبَلْهَا بِنَفْسِهِ ، فَـ " أَيْنَ " وَـ " كَيْفَ " يَقَعُ مَوْقِعُهُمَا مَا يَقْبَلُ " أَل " وَإِنْ<sup>(٣)</sup> كَانَا لَا يَقْبَلَانِهَا بِأَنْفُسِهِمَا ، فَـ " أَيْنَ " مَعْنَاهَا فِي أَيْ مَكَانٍ ، وَـ " كَيْفَ " مَعْنَاهَا عَلَى أَيْ حَالٍ ، وَمَكَانٌ وَحَالٌ قَابِلَانِ لـ " أَل " إِذَا قُلْتَ : الْمَكَانُ وَالْحَالُ ، وَكَذَلِكَ أَفْعَلُ مِنْ لَوْقُوعِهَا صِفَةً لِلنُّكْرَةِ فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ ، وَفَاعِلٌ<sup>(٤)</sup> يَقْبَلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ أَعْنَى الْمُؤَثَّرَ وَكَذَلِكَ " مَنْ " وَـ " مَا " الاسْتِفْهَامِيَّتَانِ إِذَا قُلْتَ : مَنْ زَيْدٌ ؟

(١) فِي (١) كَتَبَتْ " يَا قَيْسَ " وَصَحَحَتْ فِي الْهَامِشِ : " يَا بَكْرَ " ، وَفِي الْأَصْلِ بَزِيَادَةِ ( يَا بَكْرَ ) بَعْدَ ( عَمْرٍو ) .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) فَقَطْ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

فالتقدير : أى رجل زَيْدٌ؟ وما هَذَا ، معناه : أى شَيْءٍ هَذَا ؟ ورجلٌ  
 وشَيْءٌ يَقْبَلَانِ الألفَ واللَّامَ المؤثَّرةَ فَجَمِيعُ هذه الأشياءِ نَكَرَاتٌ  
 لوقوعها موقعَ القَابِلِ ، فتخلَّصُ له التَّعْرِيفُ جامعاً مانعاً ، وهو تَعْرِيفٌ  
 حَسَنٌ ، إلاَّ أنَّ فيه إشكالاً من أوجه ثلاثة :

أحدها : أنَّ الحارثَ والعبَّاسَ والفضلَ وبابها إذا كانت بغيرِ ألفٍ  
 ولامِ أعلامَ كزَيْدٍ وعَمْرٍو ، فتعريفها / تَعْرِيفُ العِلْمِيَّةِ المَحْضَةِ ، فإذا / ١٠٧  
 دخلت عليها الألفُ واللَّامُ فلم تَدْخُلْ عليها وهى أعلامٌ ، بل على تقدير  
 تنكيرها لتكون الألفُ واللَّامُ مشعرةً بأصلها من الصِّفَةِ ، فإذا دُخِلَ  
 الألفُ واللَّامُ عليها كدخولها على القائمِ والقَّاعدِ وبَابِهِ ، وهذا معنى ما  
 ذكر سيبويه قال<sup>(١)</sup> : وَزَعَمَ الخَلِيلُ - رحمه الله - أنَّ الذين قالوا :  
 الحارثُ والحسنُ والعبَّاسُ إنما أرادوا أن يجعلوا الرَّجُلَ هو الشَّيْءَ بعينه  
 ، يعنى أن يكونَ لفظُهُ موافقاً لمعنى الصِّفَةِ فيه ، ولم يجعلوه سُمِّيَ به  
 ولكنَّهم جعلوه كأنَّهُ وَصَفٌ له غَلَبَ عليه ، وَمَنْ قَالَ : حارثٌ وعبَّاسٌ فهو  
 يُجْرِيهِ مُجْرَى زَيْدٍ ، فهذا نصرُ سيبويه على ما نكرته ، فإذا ثبتَ هذا فقول  
 الناظم : مُؤَكَّرٌ " لا يخرج له حارثاً وعبَّاساً وبابه : لأنَّ " آل " قد أثَّرت  
 فيه معنى التَّعْرِيفِ تَقْدِيراً وَلَمْ يَحِ الصِّفَةُ فَصَارَ التَّعْرِيفُ مُشْكَلاً .

والثَّانِي : أنَّ قَوْلَهُ : ( أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ نُكِرَا ) إن كان  
 يدخلُ له به " أين " و " كيف " وما نُكِرَ معهما فلا يَدْخُلُ له فيه الأسماءُ  
 التى لم تستعمل إلا فى النَّفْيِ نحو : دِيَارٌ وَكَتِيعٌ وَعَرِيبٌ ، لأنَّها كُلُّهَا  
 واقعةٌ موقعَ أَحَدٍ ، وأحدٌ لا يَقْبَلُ " آل " <sup>(٢)</sup> : لأنَّك لا تقولُ : ما جاعنى

(١) الكتاب : ٢٦٨/١ .

(٢) فى الأصل فقط .

الأحد ، وذلك إذا لم يكن بمعنى واحد ، فإنه إذا كان بمعنى واحد كأحد في أحد عشر ، فليس المستعمل في النفي فإذا لا يدخل له باب ديّار وعريب تحت قوله : ( أو واقع موقع ما قد ذكرنا ) ولا تحت قوله : ( قابل أل ) إذ ليست بقابلية لـ " أل " مع أنها نكرات بإجماع ، فكان هذا التعريف غير جامع .

والثالث : أن يقال : إن كان يخرج له بقوله : ( قابل أل ) العلم الجنسي ، كما يخرج له العلم الشخصي . فإن قوله : ( أو واقع موقع ما قد ذكرنا ) يدخل عليه العلم الجنسي ، لأن معناه معنى النكرة ، فأسماء وتعاله ونحوهما معارف لفظاً ، ولكن معانيها معاني النكرات ، إذ كان أسماء مرادفاً للأسد ، وتعاله مرادفاً لثعلب ، وقد نص على ذلك الناظم في باب العلم حيث قال :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ

فاسد إذا صلح وقوعه موقع أسماء ، وتعلب إذا صلح وقوعه موقع تعالها وهما قابلان للآلف واللام يؤدي ذلك إلى اعتقاد كون أسماء وتعاله نكرتين إعمالاً لقوله : ( أو واقع موقع ما قد ذكرنا ) وهذا غير صحيح ، فكان كلامه على إطلاقه غير صحيح .

والجواب عن الأول : أن الألف واللام في الحارث والعباس ونحوهما لم يؤثر في محصول الأمر زيادة على <sup>(١)</sup> ما كان في الأسماء قبل دخولها ، وإنما كانت قبل دخولها دالة <sup>(٢)</sup> على معين ، وذلك حاصل بعد دخولها وإنما حقيقة تأثيرها أن تؤثر تعريفاً فيما لم يكن فيه تعريف وباب الحارث والعباس ليس

(١) في الأصل : زيادة على معين وذلك ما كان ..... والصواب كما أثبت من النسخ الأخرى غير الأصل .

(٢) في الأصل : غير دالة .

كذلك ، إذ لم تُؤكِّد فيه ما ليس فيه ، وأما لَمَحُ الصِّفَةِ فَأَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَعْنَاهَا مِنَ التَّعْرِيفِ الْمَوْجُودِ قَبْلَ دُخُولِ " أَل " وَبَعْدَ ذَلِكَ ، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ .

وعن الثَّانِي : أَنَّ بَابَ دِيَارٍ وَكَتَبِيعٍ لَيْسَ بِوَاقِعٍ مَوْقِعَ أَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ بَلْ أَحَدٌ وَكَتَبِيعٌ وَدِيَارٌ وَنَحْوُهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ " أَل " وَهُوَ مَثَلًا رَجُلٌ أَوْ حَيٌّ أَوْ سَاكِنٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فَقَدْ دَخَلَ لَهُ هَذَا الْبَابُ بِقَوْلِهِ : ( أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ / ذُكِرَا ) .

١٠٨/

وعن الثَّالِثِ : أَنَّ بَابَ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ قَلِيلٌ ، وَعَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فِي الْعِلْمِيَّةِ ، فَلَمْ يَعتَبِرْهُ لَذلك ، وَلَاجِلِ أَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّكْرَةِ فَرْقًا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ وَضَعُهُ أَوَّلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ الذَّهْنِيَّةِ الْمُتَشَخِّصَةِ فِي الذَّهْنِ ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ غَيْرُ مُتَعَدِّدَةٍ فِي نَفْسِهَا كَزَيْدٍ فِي الْخَارِجِ بِخِلَافِ النُّكْرَةِ : فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِوَاحِدٍ مِمَّا فِي الْخَارِجِ لَا بَعِيْنَهُ فَافْتَرَقَا ، وَلَيْسَ هَذَا الْوَجْهَ بِجَارٍ عَلَى مَذْهَبِ النَّاطِمِ فِي ظَاهِرِ لَفْظِهِ حَسَبَ مَا يَأْتِي فِي بَابِ الْعِلْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (١) .

ثُمَّ قَالَ : ( وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ ) الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى النُّكْرَةِ بِاعْتِبَارِ مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ مُذَكَّرٍ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَوْ قَالَ : اسْمُ نُّكْرَةٍ قَابِلٌ أَل وَلَذلك جَرَى عَلَيْهَا قَابِلٌ وَوَاقِعٌ كَجَرِيَانِهَا عَلَى الْمَذَكَّرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى قَابِلِ وَوَاقِعٍ ، وَيَعْنَى مَا عَدَا مَا ذَكَرَ التَّعْرِيفُ بِهِ هُوَ الْمَعْرِفَةُ ، ثُمَّ أَتَى بِأَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ مُشِيرًا إِلَيْهَا بِالتَّمْثِيلِ ، وَهِيَ عِنْدَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ : الْمُضْمَرُ : وَهُوَ الَّذِي أُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ( كَهِمْ ) وَاسْمُ الْإِشَارَةِ : وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ ( بَدَى ) الَّذِي يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ الْقَرِيبِ ،

---

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ .

والعلم : وإليه أشار بقوله : ( وهند ) . والمضاف إلى معرفة مَحْضَةٍ ، فإنَّ المضاف ليس بمعرفة على الإطلاق ، بل شَرَطُ الإضافة إلى معرفة ، وليس كلُّ مضافٍ إلى معرفة يكون معرفة إلا بشرط أن تكون الإضافة مَحْضَةً ، وهذا كله مُنْبَئٌ عليه بقوله : ( وَأَبْنَى ) . والمُعَرَّفُ بالآلفِ واللام : بشرط أن تكون غير زائدة ، فإنها إن كانت الزائدة لم تُقدِّم تعريفاً فليس ما دَخَلَتْ عليه بمُسْتَفِيدٍ بها تعريفاً ، كما سيأتى وقد بَيَّنَّ هذا الشرطُ تَمَثُّلُهُ لهذا النوع بقوله : ( والغلام ) . والموصول : وهو الذى نَبَّه عليه بمثال : ( الذى )

ثم يتعلق بهذا الكلام ثلاث مسائل :

إحداها : أنه لم يذكر مراتب المعارف فى التعريف ، وقد جَعَلَ لها فى " التسهيل " (١) ست مراتب ، فأعلاها ضَمِيرُ المتكلم ، ثم ضميرُ المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضميرُ الغائب السالم عن إبهام ، ثم المشار به ، ثم الموصول وذو الآلفِ واللام ، وأما المضاف فبحسب المضاف إليه مطلقاً عنده ، هذه مراتبها فى الأصل فى مذهبه ، وقد يعرض لها غير ذلك .

وهى عند غيره أربع مراتب . فأعلاها : المضممرات ، ثم الأعلام ثم المبهمات ، ثم ذو الآلفِ واللام والمضاف (٢) بحسب المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضممر ، فإنه فى رتبة العلم ، وهذا الترتيب الثانى هو المشهور من مذهب أهل البصرة والكوفيين ترتيب آخر (٣) فكان من حق الناظم أن يبين مراتبها ، للاضطرار إليها فى باب النعت ، إذ المعرفة من الأسماء لا ينعت بكل معرفة ، وإنما يُنعت بما كان فى رتبته أو لَوْن رتبته ، لا بما هو فوق رتبته

(١) التسهيل : ٢١ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) رأى الكوفيين فى الهمع : ٥٥/١ .

بخلاف النكرة . فإنها لا يلزم فيها هذا المعنى ، بل تنعت النكرة بكل نكرة كانت أعم منها أو أخص كما تقول : رجل أبيض ، وحيوان ناطق ، ولهذا لم يعتن النحويون بذكر مراتب النكرات في التنكير ، كما اعتنوا بذكر مراتب المعرفة في التعريف . والعذر عن الناظم أنه قد استقر من مذهبه أن النعت لا يلزم فيه أن يكون في رتبة المنعوت ، أو أدنى منه<sup>(١)</sup> ، بل قد يكون فاتقاً له في الرتبة / وهو رأى الفراء ، وحكاه المؤلف عن ١٠٩ الشلوطين ، وأنه صححه وسينبه عليه في باب النعت ، إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup> وإذا كان كذلك لم يلزمه ذكر المراتب ، كما لم يلزمه ذلك ولا غيره في التنكير .

والثانية : أنه أسقط من المعارف مما ذكره هو وغيره بعض أنواعها وزاد فيها ما لم يزد غيره<sup>(٣)</sup> ، أمّا ما نقص منها فالمنادى المقصود نحو : يا رجل<sup>(٤)</sup> ، فإنه معرفة وليس بواحد مما ذكر ، ولذلك عدّه في " التسهيل " نوعاً سابعاً ، واسم الفعل نحو : صه وإيه ونزال ، فإنها معارف إذا لم تتون ، ونكرات إذا نونت كما ذكر في بابه ، ويظهر أنها ليست مما عدّه وألفاظ التوكيد معارف أيضاً نحو : أجمع

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) قال صدر الأفاضل في التخمير : ٤٢٩/٢ ( رسالة دكتوراه ) ما زال النحويون يقولون المنادى معرفة نحو يا رجل ويا عالم بدليل أنك متى وصفت وصفته بالمعرفة ، ولأنهم فرقوا بين يا رجلاً وبين يا رجل ، فقالوا بأن الأول نكرة والثاني معرفة ، حتى إذا آل إلى حصر المعارف أهملوه وطرحوه من اليبين .

فقل لمن يدعى في العلم فلسفة حفظت شيئاً وضاعت عنك أشياء

(٥) التسهيل : ٢١ .



وجَمَعَاءَ وأَجْمَعِينَ وَجُمُعَ ، وكذلك "سَحَر" من يوم بَعَيْنِهِ نحو : جَنَّتْكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ ، وما أَشْبَهَهُ من ضُحَى وضُحَاةٍ وَعَشِيَّةٍ وَعَتَمَةٍ ونحوها ، إذا كانت من يوم بعينه ، فكان ينبغي للناظم أن يعدَّ هذه الأشياء لما ظهر من أنها ليست مما نَكَرَ ، مع أنها معارف .

وأما ما زاد فالوصول ولم يذكره سيبويه في جملةِ المَعَارِفِ حين تصدَّى لحصرها وَجَعَهُ ذلك ابنُ خروف بأنَّ تعريفها إنما هو بالآلفِ واللَّامِ ، واجْتَزَىءَ بإظهارها في الذى ونحوه من إظهارها في غيره كـ "مَنْ" وـ "مَا" وـ "أَيَّ" كما اجْتَزَىءَ بالصفة به ، وأبطل قول مَنْ زَعَمَ أنها معارف بالصلات ، فإن الصلات جُمَلٌ ، والجُمَلُ في معنى النكرات ، وأيضاً فقد تكون صفات وهى نكرات أعنى الجُمَلُ ، والنكرة في نفسه لا يكون لغيره مُعْرِفاً .

والدليل على أن تعريفها إنما هو بالآلفِ واللَّامِ أن ما هى فيه لا تكونُ نكرةً البتَّةُ ، بخلاف ما ليست فيه ، فإنه قد يكونُ نكرةً كـ "مَنْ" وـ "مَا" وـ "أَيَّ" فإذا لم تقدِّر فيها الآلفَ واللَّامَ فالتشكيكُ فيها مَوْجُودٌ ، وإذا قُدِّرَت ساوت "الذى" وـ "التي" <sup>(١)</sup> ، فظهر أن تعديدَ الناظمِ قاصراً .

والعذرُ عنه أن يقال : أمَّا المُنَادَى فالاعتراضُ به مبنى على أن تعريفه بالقصدِ إليه ، والإقبالِ عليه ، وليس ذلك بمتفقٍ عليه ، لقول طائفةٍ بأن تعريفه بتقديرِ الآلفِ واللَّامِ ، كأنها حذفَت لفظاً وبقي معناها كما يبقى معنى الإضافة مع حذفِ المضافِ إليه في نحو قول الله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿وَكُلًّا نَقْصُ

(١) فى (١) الذى .

(٢) سورة هود : آية : ١٢٠ .

عَلَيْكَ ، ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ <sup>(١)</sup> وقد أشار إلى هذا القول في "الفوائد المحوية" حيث قال <sup>(٢)</sup> : وما عُرِفَ بالنداءِ فاللَّامُ فيه منوِيَّةٌ على رأي ، فلعله ذَهَبَ إلى ذلك ها هُنَا ، وأما اسم الفعل فإِنَّمَا هو معرفةُ بِنْيَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى "إِيهِ" زِدْنَا من الحديث الذي كنت فيه ، ومعنى "صَه" اسكت عن الحديث الذي أنت فيه ، ومعنى نَزَالَ النُّزُولَ النُّزُولَ <sup>(٣)</sup> ، فجميعها كنايةٌ عما فيه الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، قاله ابنُ خَرُوفٍ . وأما ألفاظ التوكيد فاعلامٌ عند الناظم ، وقد صرَّح بذلك في بعضها ، فقال في باب ما لا ينصرف :

وَالْعِلْمُ امْتَنَعَ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا      كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتَعَلَا  
فقد دخلت إذا في نوع العلم ، وقيل : إنها معارفُ بنية الإضافة ولا اعتراض بهذا أيضاً . وأما "سَحَرَ" فقد قال في الباب المذكور :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ

ويُريدُ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ : إذ لا تعريفَ يمنع الصَّرْفَ إلا ذلك / وقال / ١١٠  
ابن خَرُوفٍ : تَعْرِيفُهُ بِنْيَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةُ ، وهذا المعنى جارٍ في ضَحَى وَضَحْوَةٍ وَعِشَاءٌ وَعِشِيَّةٌ ، أَوْ تَكُونُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ نَكَرَاتٍ فِي اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَتْ لشيءٍ بعينه كقولهم : لقيته عاماً أول ، فعامٌ نكرةٌ في اللَّفْظِ ، معرفةٌ في الْمَعْنَى : لأنه يريد العام الذي قبل عامك .

(١) سورة الفرقان : آية : ٢٩ .

(٢) الفوائد المحوية : ورقة : ١٠ .

(٣) ساقط من (١) .

وأما الموصولُ ففيه<sup>(١)</sup> خلافٌ ، فمذهبُ جماعةٍ ما تقدم ، ومذهب طائفةٍ إلى أن تعريفَه بالصلَّة . وعلى هذا بنى الناظم ، وقد أشار إلى ذلك فى بابِ المعرف بالأداة حيثُ جَعَلَ الألفِ واللَّامَ فى " الذى " و " التى " ونحوهما زائدةً ، فهو كالتَّصُّ منه على أن تعريفها بالصلَّة . والله أعلم .

والثَّالِثَةُ : من المسائلِ المُتعلِّقة : أنه لم يذكر من أنواعِ المعارفِ " مَنْ " و " مَا " الاستفهاميتين ، فدلَّ على أنه لم يرتَضِ مذهبَ ابنِ كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup> فى كونهما معرفتين ، نظراً إلى أن جوابهما يكونُ معرفةً ، فإذا قيل : من عندك ؟ فجوابه : زيدٌ ، وإذا قيل : ما دعاك إلى كذا ؟ فجوابه : لقاءك أو نحوه ، ومن حقِّ الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال ، فدلَّ تعريف الجوابِ على تعريف السؤال ، وضعفه المؤلف من وجهين :

أحدهما : أن تعريفَ الجوابِ غيرُ لازمٍ ، فإذا قيل : مَنْ عِنْدَكَ ؟ جازَ له أن يقولَ : رجلٌ من بنى فلانٍ ، وإذا قيل : ما دعاكَ إلى كَذَا ؟ جازَ أن تقولَ أمرُهم .

والثانى : أن " مَنْ " و " مَا " فى السؤالين قائمان مقامَ أىِّ إنسانٍ وأىِّ شىءٍ ، وهما نكرتان ، فوجبَ تنكيرُ ما قام مقامهما ، قال : والتَّمسُّكُ بهذا أقوى من التَّمسُّكِ بتعريفِ الجوابِ لأنَّ تطابقَ شيئين قامَ أحدهما مقامَ الآخرِ

(١) فى (١) فيه .

(٢) مذهب ابن كيسان فى شرح التسهيل : ١٢٩/١ .

وابن كيسان : ( ٢ - ٢٩٩ هـ )

محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن بن كيسان النحوى من أهل بغداد من تلاميذ المبرد وشُعَلْب ، أخباره فى معجم الأدباء : ٢٨٠/٦ ، وشذرات الذهب : ٢٣٢/ .

الزُّمُ وأكد<sup>(١)</sup> من تطابق الجواب والسؤال ، وأيضاً فالتعريف فرعُ فمن<sup>(٢)</sup> ادعاه فعلية الدليل ، بخلاف التَّنْكِيرِ فمدَّعِيهِ مدَّعٍ لأصلٍ .

فإن قيل : من أين يؤخذُ للناظم أن مذهب ابن كيسان غير مرتضى له وابن كيسان لم يدع في " مَنْ " و " مَا " تعريفاً خارجاً عما ذكر الناظم فلهذا يقولُ بردهما إلى الأنواع المذكورة ، وإذ ذاك لا تظهرُ مخالفتُهُ . فيكون هذا الاستنباط غير صحيح .

فالجواب : أنه إذا لم يعين ذلك رجعنا إلى إمكان إلحاقهما بما تقدّم فوجدناهما لا يصحّ كونهما مضميرين ، ولا علمين ، ولا اسمي إشارة ، ولا مناديين ، ولا معرفين بالأداة ، ولا بإضافة لفظية ولا معنوية ، فتبيّن أن تعريفهما عنده ليس مما تقدّم . ولا يُقالُ لعلّ تعريفهما عنده من قبيل تعريف الجواب ، لأننا نقولُ : قد يكونُ تعريفُ الجوابِ بالعلمية ، كما يُقالُ : مَنْ جَاءَكَ ؟ فتقولُ : زيدٌ ، وبالإضافة كما تقولُ : غلامك ، وبالألف واللام كما تقولُ : الرجلُ الصّالح ، وبالإشارة كما تقولُ : هذا ، فلو كان نوعُ تعريفهما معتبراً بالجواب لكانا علمين مع العلم ، مضافين مع المضاف ، مُشاراً بهما مع اسم الإشارة ، وهذا فاسدٌ ، فما أدنى إليه فاسدٌ ، فنكبتُ أن تعريفهما عنده ليس بشيءٍ مما ذكر الناظم ، وانتَهَضُ الاستنباطُ المذكورُ وكان صحيحاً وبالله التوفيق .

\* \* \*

ولما عدّد أنواع المعرفة أخذ في ذكر أحكام كل نوع منها ، وابتدأ

(١) في (أ) وأكثر .

(٢) في (ب) ممن .

بذكر الضمائر لأنها أعرف المعارف فَقَالَ :

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ      كَأَنَّتَ وَهَوَّ سَمٌ بِالضَّمِيرِ / ١١١/

هذا تعريف بالمضمر و " ما " في قوله : ( فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ ) مفعول ( سَمٌ ) الاول ، وبِالضَّمِيرِ هو المفعول الثاني ؛ لأنه مَأْ يَتَّعَدِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَحَدُهُمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَيَطْرُدُ إِسْقَاطُهُ ، وَ " لَذِي " صِلَةٌ " مَا " وهو متعلقٌ بفعلٍ جائزِ الحذفِ ، للدلالة عليه ، وهو وُضِعَ ونحوه ، وَثَوُّ الْغَيْبَةِ أَوْ الْحُضُورِ هُوَ مَدْلُولُ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ الْمُسَمَاءَةُ بِالضَّمِيرِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَا وَضِعَ لِمَدْلُولِ ذِي غَيْبَةٍ أَوْ ذِي حُضُورٍ ، فَهُوَ الضَّمِيرُ فِي الْإِصْطِلَاحِ ، وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا اعْتِبَارُ صِفَةِ الْغَيْبَةِ ، أَوْ صِفَةِ الْحُضُورِ فِي الْوَضْعِ ، لِأَنَّهُ قَالَ : مَا وَضِعَ لِمَدْلُولِ مُوصُوفٍ بِالْغَيْبَةِ أَوْ الْحُضُورِ ، لَا مُطْلَقاً ، فَيَخْرُجُ بِهَذَا الْاعْتِبَارِ عَنِ الرَّسْمِ سَائِرُ الْمَعَارِفِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُوَضَّعْ بِاعْتِبَارِ غَيْبَةٍ وَلَا حُضُورٍ ، إِذْ كَانَ الْعِلْمُ مَوْضُوعاً لِتَعْيِينِ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً <sup>(١)</sup> . وَالْمُبْهَمُ مَوْضُوعاً لِتَعْيِينِهِ بِقَيْدِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ ، وَكَذَا سَائِرُهَا ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ فِي " التَّسْهِيلِ " بِقَوْلِهِ فِي رِسْمِهِ <sup>(٢)</sup> : هُوَ الْمَوْضُوعُ لِتَعْيِينِ مُسَمَّاهُ مُشْعِراً بِتَكْلُمِهِ أَوْ خُطَابِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ ، وَالْحُضُورُ هُنَا يَتَضَمَّنُ التَّكْلِمَ <sup>(٣)</sup> نَحْوَ أَنَا وَضَرِبْتَ <sup>(٤)</sup> وَالْخُطَابَ <sup>(٤)</sup> نَحْوَ أَنْتَ وَضَرِبْتَ وَأَمَّا الْغَيْبَةُ فَنَحْوُ " هُمَا " وَضَرِبَا ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ بَعْدُ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

(١) ساقط من (١) .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٢٢ .

(٣- ٢) ما بين القوسين ساقط من (١) وفي الأصل : ( أَنَا نَحْنُ ) وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ( ف ) وَ ( ت ) .

(٤) ساقط من (١) فقط .

أحدها : أنه فاتته فيه عمدة ما يحتاج إليه في تعريف المضمر ، وهو أصل التعريف ، وهو الذى بين فى " التسهيل " بقوله : ما وضع لتعيين مسماه يعنى أن أصل وضعه أن يعين مدلوله ، بقيد حضوره أو غيبته ، ولم يبين ذلك هنا ، وإنما عرف أنه موضوع لمدلول مقيد بالغيبة<sup>(١)</sup> أو الحضور ، فأعطى أن وضع الضمير لا على أن يعين مسماه ، فهو إذا موضوع لكل حاضر ولكل غائب وتذكيره ذا الغيبة وذا الحضور يدل على هذا قصد ، إذ قال : ( لِدَى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ) فظاهره أى غائب كان أو أى حاضر كان . وإلى هذا ذهب فيها ابن هانئ<sup>(٢)</sup> شيخ شيوخنا فى " شرح التسهيل " حيث التزم أن المضمر وضع اسماً للحقيقة الذهنية وهى مفهوم المتكلم أو المخاطب أو الغائب وهى متحدة كعلم الجنس الموضوع للصورة الذهنية من غير نظر إلى الأفراد الخارجية ، وابن هانئ فى ذلك تابع للقرافى<sup>(٣)</sup> ، وكل من قال بهذا مخالف للنحويين أجمعين . وقد ألزماه شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمه الله عليه - أحد أمرين لأنهما إما أن يقولوا : إن المضمر كلّى ، فيكون على قولهما هذا<sup>(٤)</sup> نكرة كسائر الكليات نحو : رجل وإنسان وحيوان ، وهذا فاسد باتفاق ، أو يقولوا<sup>(٥)</sup> ، إنه ليس على حقيقة الكلّى فيكون " أنا " و " أنت " و " هو " وبابها أعلاماً علمية الجنس ، والمضمرات ليس تعريفها بالعلمية باتفاق ، فنثبت أن ما أشعر به كلام الناظم مخالف لجميع النحويين ، وذلك يدل قطعاً على بطلانه بل المضمرات وأسماء الإشارة وغيرها معارف : لأن العرب

(١) فى الأصل بالحضور والغيبة .

(٢) تقدم التعريف به .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) فى (١) أو يقولان .

وَضَعَتِ الْمُضْمَرُ دَالاً عَلَى مُتَعَيْنٍ فِي الْخَارِجِ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ ،  
وكذلك اسم الإشارة وضع لتعيين مُسَمَّاءٍ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُشَارٌّ إِلَيْهِ ،  
فكلاهما موضوعٌ يَفِيدُ الْحَوَالَةَ عَلَى مَعْهُودٍ ، لَكِنْ قَدْ يَعْضُرُ فِيهِمَا  
أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُهُمَا غَيْرَ خَارِجِيٍّ إِقَامَةً لِلْمُعَيْنِ فِي الْعِلْمِ مَقَامَ الْمُعَيْنِ فِي  
الْخَارِجِ ، كَمَا قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ (١) : /

١١٢/

\* وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ \*

وهذا ليس بالأصل ، فهذا كله فيه ما ترى .

النَّظَرُ الثَّانِي : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ الْعِلْمُ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ،  
وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْغَيْبَةِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : يَا زَيْدُ نَفْسَهُ ، تَغْلِيْباً لِحَكْمِ  
اللَّفْظِ ، وَلِأَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا وَضِعَ لِأَجْلِ غَيْبَةِ الْمُسَمَّى ، إِذْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى  
التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِلَفْظٍ يَعْنِيهِ ، إِذْ لَمْ يَتَّعَيْنْ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ  
حَاضِراً ، فَإِنَّ أَدَاءَ الْإِشَارَةِ تُغْنِي فِي تَعْيِينِهِ ، إِذَا قُلْتَ : " هَذَا " أَوْ  
ذَلِكَ " فَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى وَضْعِ اسْمٍ عَلَمٍ (٢) ، فَإِذَا زَيْدٌ وَنَحْوُهُ مُشْعَرٌ بِالْغَيْبَةِ ،  
فَيَلْزَمُ أَنْ يُسَمَّى ضَمِيرًا ، إِذْ قَالَ : مَا لِذِي غَيْبَةٍ يُسَمَّى ضَمِيرًا . وَهَذَا  
الْوَجْهُ أَوْرَدَهُ شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى الْمُؤَلِّفِ فِي حُدُودِ  
الْمُضْمَرِ فِي " التَّسْهِيلِ وَالْإِعْتِرَاضِ بِهِ " (٣) فِي هَذَا النَّظْمِ مَتَمَكِّنٌ حَيْثُ  
قَالَ : ( لِذِي غَيْبَةٍ ) ، وَالْعِلْمُ بِبَلَاشِكُ مَوْضُوعٌ فِي أَصْلِهِ لِذِي الْغَيْبَةِ .

(١) البيت بتمامه في البيوان : ٢٢ .

وأنت إذا استدبرته سد فرجه

بضاف فوق الأرض ليس بأعزل

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقط من (١) .

النَّظَرُ الثَّالِثُ : أَنَّ الحَاضِرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدَ بَذَى الحُضُورِ ، وَلَا مُتَكَلِّمٌ وَلَا مُخَاطَبٌ وَهُوَ المِشَارُ إِلَيْهِ بِاسْمِ الإِشَارَةِ مشعراً بالحُضُورِ إِذَا قُلْتَ : هَذَا وَهَذِي ، فَاطْلَاقَهُ لَفْظُ الحُضُورِ يَوْمَ إِدْخَالِ اسْمِ الإِشَارَةِ ، وَذَلِكَ إِيْهَامٌ مُفْسِدٌ ، وَهَذَا الْوَجْهَ غَمَزَهُ بِهِ ابْنُهُ فِي الشَّرْحِ (١) .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ أَوَّلًا : إِنْ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا قَالَهُ النُّحَوِيُّونَ ، وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُمْ فَلَا يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ نَزَعَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ نُظَّارٌ وَعُلَمَاءُ أَخْيَارٌ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّرِيفُ التَّلْمَسَانِي (٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ أَهْدَى إِلَى فَهْمِ الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ مِنْ غَيْرِهِمْ ، فَهَمَّ الْحُجَّةُ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُضْمَرَ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ فِي الْأَصْلِ لِيَدُلَّ عَلَى حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ أَوْ غَائِبٍ أَيْ غَائِبٍ اتَّفَقَ ، وَإِنَّمَا وَضِعَ لِمَعِينٍ مُحَالٍ عَلَيْهِ ، مُتَشَخَّصٌ فِي حَالِ الْخَطَابِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُضْمَرُ إِذَا تَعَقَّلَ خَارِجًا عَنِ الْخَطَابِ عَلَى الْجُمْلَةِ فَهَمَّ مِنْهُ حَاضِرٌ مَبْهَمٌ وَغَائِبٌ مَبْهَمٌ ، تَوَهَّمُوا أَنَّ ذَلِكَ وَضَعُهُ الْأَوَّلُ ، وَأَنَّ التَّعْيِينَ فِي حَالِ الْخَطَابِ عَارِضٌ ، كَمَا يَعْزِضُ التَّعْيِينَ فِي النُّكَرَاتِ بِقَرَائِنٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّعْيِينَ ، وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِي الْمُضْمَرِ بَعْكَسُ مَا تَوَهَّمُوهُ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ هُوَ ، وَرَجُلٍ ، وَلَكَانَ الْمُضْمَرُ مَعْرَبًا ، لِأَنَّ افْتِقَارَهُ إِلَى التَّفْسِيرِ عَارِضٌ كَافْتِقَارِ رَجُلٍ إِلَيْهِ ، وَكَافْتِقَارِ عِشْرِينَ وَبَابِهِ ، وَالْاِفْتِقَارُ الْعَارِضُ

(١) شرح ألفيه ابن مالك لابن النازم .

(٢) مذكور في شيوخه في مقدمة الكتاب .



لا يوجبُ البناءُ كما تقدّم ، بل المُضمرُ لا يَسْتَقِلُّ أصلاً <sup>(١)</sup> بالمفهومية في حالة <sup>(٢)</sup> تعقله مفرداً كالْحَرْفِ ، وذلك دَلِيلٌ على أن معناه إنما يَتِمُّ فهمه بغيره ، فذلك الْغَيْرُ مفتقرٌ في أصلِ الوَضْعِ إليه ، وهو الذي يعين مدلوله ويشخصه ، وبه تَمَّتْ دلالته على معناه الذي وضع له ، ومن هذا الوجه أشبه الحَرْفَ ، فوجب بناؤه ؛ لأنَّه مفتقرٌ إلى غيره افتقاراً أصيلاً ، وإذا كان كذلك فمعناه الذي وضع له واحدٌ معينٌ لا مبهمٌ ، فهو إذاً معرفةٌ لا نكرةٌ وتعريفٌ تعريفُ الشَّخْصِ ، لا تعريفُ الجنسِ ، ونظيره في أصلِ وضعِ النُّكْرَةِ إذا عَرَضَ لها تعريفٌ بالالفِ واللَّامِ أو الإضافة ، نحو : / غَلَامُكَ وَالْغَلَامُ فالغلامُ معرفةٌ في هذا الحالِ باتفاقٍ ، وإن كان / ١١٣ يدلُّ مع التَّجْرِيدِ على كُلِّ غَلَامٍ ، فذلك لا يَقْدَحُ في كونه معرفةً الآن ، إذ ليس الآن بدالٍّ على كُلِّ غَلَامٍ ، بل وُضِعَ وضِعاً ثانياً لا يدلُّ فيه إلا على معينٍ ، فهذا الوَضْعُ الثَّانِي في النُّكْرَةِ نظيرُ الوَضْعِ الأولِ في : " أنا " و " أَنْتَ " و " هُوَ " وما أشبه ذلك من المُضمرات .

وأما فهم الحاضرِ أو الغائبِ المُبْهَمِ منها إذا أُفردت فهو ثانٍ عن الوَضْعِ الأولِ ، عارضٌ فيها ، فإن اُعْتُبِرَ فيها فعلى خلافِ الأصلِ ، كما في بيتِ امرئِ القَيْسِ <sup>(٣)</sup> :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ

هذا إذا لم يَتَأَوَّلْ ويُرَدُّ إلى الأصلِ ، وإذا ثَبَّتَ هذا فَيَحْتَمِلُ أن

(١) في (١) .

(٢) في (١) في حال .

(٣) تقدم ذكره ص ٢٥٦ .

يَكُونُ النَّاطِظُ قَدْ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ الْقَرَأَفِيِّ (١) : وَهَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِنَاءً عَلَى أَنْ تَعْرِيفَ الْمُضْمَرِ كَتَعْرِيفِ الْعَلَمِ الْجِنْسِيِّ فَيَكُونُ مُخَالَفًا لَجَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي " التَّسْهِيلِ " (٢) لَكِنَّهُ لَمْ يَقْيِدِ الْمُضْمَرَ فِي رَسْمِهِ بِتَعْيِينَ مُسْمَاهُ اتِّكَالًا عَلَى أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : فَمَا وَضِعَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ لَذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ فَهُوَ الضَّمِيرُ (٣) ، وَهَذَا هُوَ مَرَادُهُ بِلَا بَدَلٍ ، وَلَا يَبْقَى إِذْ ذَاكَ إِشْكَالٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي : أَنَّ النَّاطِظَ قَدْ أَشْعَرَ كَلَامَهُ بِأَنَّ الْعَلَمَ لَيْسَ لَذِي غَيْبَةٍ ، وَلَا هُوَ مُشْعَرٌ بِهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي التَّعْرِيفِ بِالْعَلَمِ : اسْمٌ يَعِينُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا ، فَجَعَلَ تَعْيِينَهُ لِمُسْمَاهُ عَارِيًّا مِنْ قَيْدٍ ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَقْيِدًا بِالْغَيْبَةِ لَمْ يَقُلْ : مُطْلَقًا ، وَلَا يَدُلُّ كَوْنُهُ وَضَعَ عَلَى غَيْبَةِ الْمُسَمَّى أَنْ يَكُونَ مُشْعَرًا بِالْغَيْبَةِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ يَا زَيْدُ ، فَتَسْمِيهِ بِاسْمِهِ الْعَلَمَ وَهُوَ حَاضِرٌ مُوَاجَهٌ بِالنَّدَاءِ ، وَلَوْ كَانَ مُشْعَرًا بِالْغَيْبَةِ لَكَانَ نِدَاؤُهُ تَنَاقُضًا ، لِأَنَّ " يَا " تَقْتَضِي الْحُضُورَ ، وَالْعَلَمَ يَقْتَضِي الْغَيْبَةَ ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، كَمَا لَا تَقُولُ : يَا هُوَ لَكِنَّكَ تَقُولُ : يَا زَيْدُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ، فَدَلُّ عَلَى أَنَّ زَيْدًا غَيْرُ مُشْعَرٍ بِغَيْبَةٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : يَا زَيْدُ نَفْسُهُ ، فَإِنَّمَا قَالُوا : نَفْسُهُ إِحَالَةٌ عَلَى الْعَهْدِ فِيهِ ، إِذْ كَانَ قَدْ ذَكَرَ أَوَّلًا فَأَعِيدَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَهْدِ فِيهِ ، لَا لِأَنَّ الْعَلَمَ يَدُلُّ عَلَى غَيْبَةٍ ، وَفَائِدَةُ وَضْعِ الْعَلَمِ إِنَّمَا هِيَ تَعْيِينَ الْمُسَمَّى مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَبْنَاءِ جِنْسِهِ مُطْلَقًا ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ : أَنَّا نَمْنَعُ إِشْعَارَ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِالْحُضُورِ

(١) سبق التعريف به .

(٢) التسهيل : ٢٢ .

(٣) في الأصل : " المضمَر " .

وضعاً وإن دلّ على ذلك عقلاً إذ المُعْتَبَرُ الدَّلَالَةُ الوَضْعِيَّةُ وهو إنما قال: (فَمَا لَذِي غَيْبَةٍ أو حُضُورٍ) أى : ما وُضِعَ لِهَذِهِ الدَّلَالَةِ المَخْصُوصَةِ فى أَصْلِهِ وَضَعُهُ ، وأنت إذا نَظَرْتَ إلى أَصْلِ الوَضْعِ فى اسمِ الإِشَارَةِ وَجَدْتَهُ مَوْضُوعاً لِمُشَارٍ إِلَيْهِ قَرِيبٍ أو بَعِيدٍ ، ويلزم فى القَرِيبِ الحُضُورُ أو لا يلزم ، إذ مفهوم الحُضُور غير مفهوم القُرب ، فقد يكون الإنسان قريباً منك ولا يكون حاضراً معك ، فالحُضُور على هذا أخصُّ من القُرب ، وقد اعتذر ابن النّاظم عنه فى الشَّرْحِ<sup>(١)</sup> بأنّه قد أفردَ لاسمِ الإِشَارَةِ باباً على جِدَةٍ ، فزَالَ بِذَلِكَ / إِيهَامُ دُخُولِهِ هُنَا ، وهذا الاعتذارُ لا يرفعُ ذلك / ١١٤ الإِيهَامَ ، إذ يُقال : دَخَلَ هُنَا بِحُكْمِ الشُّمُولِ ، ثم أفردَهُ بِحُكْمِ يَخْصُهُ ، وإنما جَوَابُهُ ما تَقَدَّمَ ، واللّهُ أَعْلَمُ ، ومَثَلُ النّاظِمِ : ذا الغَيْبَةِ وَذَا الحُضُورِ بقوله : كَأَنْتَ وَهُوَ ، فَأَتَى بِأَنْتَ الدَّالُّ عَلَى الحُضُورِ ، وبِهِوَ الدَّالُّ عَلَى الغَيْبَةِ وَيَنْتَظِمُ مِثَالُ الحَاضِرِ أَنَا وَشِبْهِهِ ، بمعنى الحُضُورِ ، إذ قد اشترك مع أنت فيه .

\* \* \*

ثُمَّ قَالَ :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يَبْتَدَأُ      وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا  
كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ      وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيلِهِ مَا مَلَكَ  
قَسَمَ النّاظِمُ - رحمه الله - الضَّمِيرَ إِلَى قِسْمَيْنِ : مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ ، وبدأ بالكلام على المُتَّصِلِ ، فإذا فَرَّغَ من بَيَانِ الْبَارِزِ مِنْهُ وَغَيْرِ الْبَارِزِ أَخَذَ فى تَعْدَادِ الْمُنْفَصِلِ ، ثم ذَكَرَ أَحْكَامَ الضَّمَائِرِ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَابْتَدَأَ

(١) شرح الألفية لابن النّاظم : ٢٠ .

بضابطٍ يُعرف به المتَّصلُ من غيره ، فنَكرَ أَنَّ المتَّصلِ يتعرَّفُ بأمرين :

أحدهما : أَنَّهُ ( مَا لَا يُبْتَدَأُ ) يعنى أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ كَالْيَاءِ فِي ابْنِي ، وَالْكَافِ فِي أَكْرَمَكَ وَسَائِرَ مَا مَثَّلَ بِهِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الضَّمَائِرَ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا لَا يُبْتَدَأُ بِهَا فِي الْكَلَامِ الْبَيِّنَةُ بخلاف المنفصل منها ، فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ نَحْوُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ <sup>(١)</sup> وَنَحْوُ : أَنْتَ الْقَائِمُ ، وَهُوَ الضَّارِبُ ، وَالضَّمِيرُ فِي ( مِنْهُ ) عَائِدٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَقَدِّمِ الذِّكْرُ فِي تَعْرِيفِهِ بِهِ وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ شَامِلٍ .

والثَّانِي : أَنَّهُ مَا لَا يَلِي أَدَاةَ الِاسْتِثْنَاءِ وَهِيَ " إِلَّا " فِي الْاِخْتِيَارِ أَبَدًا ، أَيْ : لَا يَقَعُ بَعْدَهَا مَفْصُولًا بِهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ كَالْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، فَلَا تَقُولُ : إِلَّايَ وَلَا إِلَّاكَ وَلَا إِلَاهَ اخْتِيَارًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، وَهَذَا بخلاف الضَّمِيرِ الْمُنفَصِلِ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ اخْتِيَارًا بَعْدَ " إِلَّا " فَتَقُولُ : مَا أَتَانِي إِلَّا أَنْتَ ، وَمَا ضَرَبْتَ إِلَّا إِيَّاكَ . قَالَ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَوْضٌ مِنَ الْمُتَّصِلِ ، إِذْ لَمْ يَتَأْتِ الْإِتْيَانُ بِإِلَّا مَعَ الْاِتِّصَالِ ، إِذْ هِيَ الْفَاصِلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا اتَّصَلَ بِهِ ، وَلَا يَصِحُّ بَقَاؤُهُ عَلَى لَفْظِ الْمُتَّصِلِ مَعَ الْاِنْفِصَالِ ؛ لِأَنَّهُ نَقْضٌ لِلْغَرَضِ فِيهِ لَافْتِقَارُهُ إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ ، فَعَوَّضُوا مِنْهُ الْمُنفَصِلِ الْمَوْضُوعَ عَلَى الْاِسْتِقْلَالِ ، وَلِذَاكَ كَانَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الظَّاهِرِ ، بخلافِ الْمُنفَصِلِ <sup>(٣)</sup> فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ ، كَمَا تَقُولُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَتَقْدِمُهُ فَتَقُولُ : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ، وَقَدْ أَشْعَرَ قَوْلُهُ : ( اخْتِيَارًا ) أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ قَدْ يَلِي " إِلَّا " لَكِنْ فِي الْاِضْطِرَارِ

(١) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

(٢) سورة الإسراء : آية : ٢٣ .

(٣) فِي (أ) الْمُتَّصِلِ .

الشَّعْرِيَّ ، وهذا يعطى شَيْئَيْنِ :

أحدهما : وجود ذلك سماعاً وذلك صحيح ، فإنَّ السَّيرافي<sup>(١)</sup>  
أنشده عن ثَعْلَبٍ :

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا      أَلَا يُجَاوِدُنَا إِلَّا كِ دِيَّارُ  
أَرَادَ إِلَّا أَنْتَ ، إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِالْكَافِ ضَرْبَةً .

والثَّانِي : أَنَّ مِثْلَ هَذَا قَدْ يَأْتِي فِي الضَّرُورَةِ قِيَاسًا ، فَإِذَا اضْطُرَّ  
شَاعِرٌ مُتَأَخِّرٌ جَازَ لَهُ الْقِيَاسُ عَلَى مَا سَمِعَ ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ  
مع " لولا " نحو ما أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup> من قولِ يَزِيدِ بْنِ الْحَكَمِ : / ١١٥/

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي  
وَالْقِيَاسُ فِي الْكَلَامِ : لَوْلَا أَنَا ، وَمِنَ الضَّرُورَاتِ مَا يَكُونُ قِيَاسًا .

فإن قيل : كلُّ واحدٍ من هذين التَّعْرِيفَيْنِ يُعْطَى فِي الْمَقْصُودِ مَا  
أَرَادَهُ ، فَلِمَ أَتَى بِهِمَا مَعًا وَأَحَدُهُمَا كَافٍ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ مَقْصِدًا آخَرَ لَا يَحْصُلُ لَهُ مَعَ الْاِقْتِصَارِ

(١) شرح الكتاب : ١٤٤/٣ : وقد يضطر الشاعر فيضع الضمير المتصل في موضع المنفصل  
أنشد أحمد بن يحيى ثعلب . وأورد البيت وهو من شواهد الفصل عن ثعلب وشرح  
المفصل لابن يعيش : ١٠١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٢ عن الفراء ، وهو في  
الخصائص : ٣٠٧/١ ولم ينسب إلى قائل معين .

(٢) الكتاب : ٢٨٨/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢٠٢/٢ .

يزيد بن الحكم ( ١٠٥ - هـ )

شاعر من ثقيف ولاء الحجاج بلاد فارس امتنع عن مدح الحجاج فعزله أخباره في عيون  
الأخبار لابن قتيبة : ٥٤/٤ ، والأغاني : ٢٨٦/١٢ ، والبيت من قصيدة جيدة له رواها أبو  
على الفارسي في المسائل البصريات : ورقة : ٧٦ كاملة .

وأوردتها أيضًا الدكتور نوري حمودي القيسي في مجموع شعر يزيد الذي نشره في مجلة  
المجمع العلمي العراقي ، والبيت في معاني القرآن : ٨٥/٢ ، والخزانة : ٤٣٠/٢ .

على الأول وذلك أنه أراد أن يُبين أن الضمير المتصل لا يستغنى عن مباشرة الفعل من آخره لفظاً وتحصيلاً حتى يصير كالجُزء منه فلا يقع مبدؤاً به الكلام ولا بعد الفعل مفصلاً منه ، فلأجل هذا لم يكتفِ بالتعريف الأول .

ثم أتى بأمثلة أربعة وهي : الياء في ( ابني ) والكاف في ( أكرمك ) والياء والهاء في ( سَلِيهِ ) فالياء في ( ابني ) دالة على المتكلم المنفرد والكاف في " أَكْرَمَكَ " دالة على الواحد المخاطب ، وكلاهما داخل تحت قسم ذي الحضور ، والياء من ( سَلِيهِ ) دالة على الواحدة المخاطبة من قسم ذي الحضور أيضاً ، والهاء منه دالة على الواحد الغائب ، وإنما أتى بأمثلة متعددة ، وكان يكتفي بالإتيان ببعضها لينبه على فوائد محتاج إلى ذكرها :

إحداها : يَبَيِّنُ أَنَّ الضَّمائِرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لِلْمَتَكَلِّمِ : وهو المنبه عليه بِإِبْنِي .

وقِسْمٌ لِلْمَخَاطَبِ : وهو المشار إليه " بأكرمك " و" ياء سليه .

وقِسْمٌ لِلْغَائِبِ : وهو الذي دَلَّ عليه بهاء " سَلِيهِ " ، فمثل هذا لا بد منه ؛ لأنه قال (١) أولاً : ( فمالذي غيبة أو حضور ) فأشعر بقسمين فلو سكّتا بعد ذلك لأوْهَمَ أن ليس ثم قسم ثالث ، فبين بالمثال هنا ما أراده .

والثانية : الإشارة إلى أن الضمائر تنقسم أيضاً باعتبار آخر ثلاثة أقسام فمنها ضميرُ رفع كالـياءِ من ( سَلِيهِ ) وضميرُ نصب كالـكافِ من ( أكرمك ) والـهاءِ من ( سليه ) وضميرُ جرّ كالـياءِ من ( ابني ) .

والثالثة : خاصة بـياء ( سَلِيهِ ) وهي الإشعارُ بأنّها عنده من قبيل الضمائر حقيقة كالـياءِ في ( ابني ) باتفاق ، لا من قبيل العلامات الدالة

(١) في الأصل : يقال .

على تانيث الضمير المستتر كالتاء في قامت وقائمة<sup>١</sup> ، والأول : الذي ارتضاه  
(١) هو مذهب<sup>٢</sup> سيبويه والجمهور . والثاني : ذهب إليه الأخفش الأوسط  
والمأزني<sup>٣</sup> والذي ارتضاه الناظم هو الراجح عندهم لجوهر :

أحدها : أنها لو كانت كالتاء في قامت لساوتها في الاجتماع مع ألف  
الاثنين فكنت تقول : فعليا ، كما تقول : فعلتا ، لكن العرب لا تفعل ذلك فعلم أن  
المانع لهم في ذلك كونه مستلزما لاجتماع ضميري رفع لفعل واحد ، وذلك غير  
جائز .

والثاني : أن المراد مفهوم بالياء ، كما هو مفهوم من تاء فعلت وفعلت  
وفعلت ، والنون والألف في فعلنا ، والأصل عدم الزيادة ، فمن ادعاهما فعليه  
الدليل .

والثالث : أنها لو كانت علامة دالة على تانيث الفاعل المستكن كتاء  
فعلت لجاز حذفها في نحو : يا هند أفعلى على قول من قال (٢) :

\* فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا \*

فكنت تقول : يا هند افعلى ، وهذا لا يجوز ، وهذا الوجه وما قبله للمؤلف  
في " شرح التسهيل " (٣) .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) البيت لأعشى قيس ، ديوانه : ١٢٠ ( الصبح المنير ) من قصيدته التي أولها :

أَلَمْ تَنْتَ نَفْسَكَ عَمَّا بَهَا      بَلَى عَادَهَا بَعْضُ إِطْرَافِهَا

والبيت بتمامه :

فإِنَّ تَغَهِّيَنِي وَلِي لِمَا      فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

يمدح بالقصيدة بنى عبد المذان من بنى الحارث بن كعب والشاهد في الكتاب : ٢٣٩/١ ، وشرح  
أبياته لابن السيرافي : ٤٧٨/١ ، وخزانة الأدب : ٥٧٨/٤ .

(٣) شرح التسهيل : ١٣٤/١ .

والرابع : أن الياء قد ثَبَّتَتْ ضَمِيرًا على الجُمْلَةِ ولم تَثْبُتْ عَلَامَةً / ١١٦  
 لِلثَّانِيثِ إِلَّا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ ، وَالْمَصِيرِ إِلَى مَا ثَبَتَ أُولَى مِنَ الْمَصِيرِ  
 إِلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ

وَمِنْ حِجَّةِ الْأَخْفَشِ أَنَّ فِعْلَ الْمَفْرَدِ مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا لَا يَبْرُزُ  
 ضَمِيرُهُ نَحْوُ : زَيْدٌ يَقُومُ وَهَذَا تَقُومُ ، فَقَدْ ثَبَتَ الْاسْتِتَارُ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي  
 فِعْلِ الْمَفْرَدِ وَلَمْ يَثْبُتْ إِبْرَازُهُ إِلَّا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ ، وَالْمَصِيرِ إِلَى مَا ثَبَّتْ  
 أُولَى .

فَبِإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا بَرَزَ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي خُطَابِ  
 الْمَذْكَرِ تَقُومُ ، وَفِي خُطَابِ الْمُؤَنَّثِ : تَقُومِينَ . فَلَوْ قُلْتَ : تَقُومُ ، لَالْتَبَسَتْ  
 الْمُخَاطَبَةُ بِالْغَائِبَةِ ، فَبَرَزَ الضَّمِيرُ لِذَلِكَ ، فَلِأَخْفَشِ أَنْ يَقُولَ : تَلْحَقِ  
 الْعَلَامَةُ آخِرَ الْفِعْلِ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ ، وَهِيَ الْيَاءُ ، وَالضَّمِيرُ يَسْتَتِرُ عَلَى مَا  
 يَجِبُ ، وَأَشْبَهُ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْأُولَى .

و " مَا " مِنْ قَوْلِهِ : " سَلِّهِ مَا مَلَكَ " اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، عَلَّقْتَ الْفِعْلَ  
 الَّذِي هُوَ " سَلِّ " عَنِ التَّعْدِي إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١)  
 ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ وَهُوَ يُجْرَى فِي التَّعْلِيقِ مُجْرَى عِلْمٍ ، وَوَقَعَتْ  
 الْكَافُ هُنَا كَافِ الضَّمِيرِ رَوِيًّا مَعَ الْكَافِ الْأَصْلِيَّةِ فِي مَلَكَ ، وَذَلِكَ جَارٍ  
 عَلَى قِيَاسِ أَهْلِ الْقَوَافِي : إِذْ لَيْسَتْ عِنْدَهُمْ كِهَاءُ الضَّمِيرِ ، لَا تَقَعُ إِلَّا  
 وَصْلًا ، بَلْ لَا تَقَعُ الْكَافُ عِنْدَهُمْ وَصْلًا الْبِتَّةَ ، إِلَّا عَلَى رَأْيِ بَعْضٍ مِنْ  
 شَذٍّ ، فَرَأَى الْكَافُ مِثْلَ الْهَاءِ تَقَعُ وَصْلًا وَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَرْبُودٌ ،  
 فَالْنَّاطِظُ جَرَى عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ .

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةُ : ٢١٩ .



وأيضاً قوله : ( ما لا يبتدأ ) وقعت الهمزة المسهلة فيه وصلاً ، إذ أصله ما لا يبتدأ ، والهمزة المسهلة بزنة المخففة ويتقديرها ، فلا يجوز أن تقع وصلاً ، إلا أن يعتقد إبدالها إبدالاً محضاً ، على لغة من قال في قرأت " قرئت " فحينئذ يوصل بها الروي ، وهذا يجب أن يعتقد في كلام الناظم هنا ، وفي كل ما كان مثله ، وإبدال الهمزة يقع في هذا النظم كثيراً لضرورة الوزن وهذا <sup>(١)</sup> سهل ، ونظير ذلك في الشعر ما أنشد سيبويه <sup>(٢)</sup> من قول عبد الرحمن بن حسان <sup>(٣)</sup> :

وَكُنْتُ أَذِلُّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ      يُشَجُّ رَأْسُهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي  
أراد به : واجئ إلا أنه أبدل الهمزة ياءً مخضةً ، فذلك هنا والله أعلم .

\* \* \*

ثُمَّ قَالَ :

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ      وَلَأَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفُظٍ مَا نُصِبَ  
لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ " نَا " صَلَحَ      كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنَحَ  
يعنى أن الضمائر كلها مبنية واجب لها البناء ، ليس بجائز ، كما كان جائزاً في نحو يومئذ ، وقبل وبعد ، ولا أيضاً يوجد في بعضها دون بعض ، كما وجد ذلك في أسماء الإشارة ، والموصولات نحو : هذان واللذان على رأيه فيهما حسب ما يذكره بعد ، وكأسماء الشرط وأسماء الاستفهام حيث وجدت في بابيهما ، وفي باب الموصولات " أى " معربة مع وجود علة

(١) في (١) وذلك .

(٢) الكتاب : ١٧٠/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٠٦/٢ .

(٣) ديوان عبد الرحمن بن حسان : ١٨ ، يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي ، والشاهد في المقتضب : ١٦٦/١ .

البناء فكسرت اطراداً لبناء فيها ، فلم يصح فيها كلية ، وكذلك باب  
أسماء الأفعال حيث وجد فيها ، نونك ونحوه معرباً على رأى الاكثرين ،  
فقد تبيننت حكمة ( كل ) و ( يجب ) فى كلامه ، إذ لم يوجد مضمراً  
معرباً البتة لا جوازاً ولا وجوباً بخلاف أكثر أنواع المبنيات ، وهذا منه  
حسن من التنبيه ، فتنبه له . وقد تقدم أن البناء فى الأسماء له  
سبب فلننظر فى سبب بناء المضمرات / وتعيين السبب المختص / ١١٧  
بها مما ذكر ، أو مما لم يذكر فنقول : يحتمل أن يكون سبب البناء  
فيها شبه الحرف الوضعى ؛ لأن منها ما وضع وضع الحرف فى الأصل  
على حرف واحد كالتاء فى ضريت وضريت وضريت ، والنون فى  
ضربن ، والياء فى غلامى واضربى ، والألف فى ضربياً ويضربان ،  
والواو فى ضربوا ويضربون . أو على حرفين ثانيهما حرف لين ، نحو :  
هو وهى وها فى ضربها ، و " نا " فى ضربنا ، ثم حمل عليها سائر  
الضمائر لتجرى كلها مجرى واحداً ، كما حملوا أعد وتعد وتعد على  
يعد فى الإعلال ، وكما حملوا يكرم وتكرم ونكرم على أكرم فى حذف  
الهمزة ، وكما حملوا فعال فى المصادر كيسار وفجار على فعال  
فى الأمر ، ليجرى كل فى بابه مجرى واحداً ، فإذا يكفى أن ترد فى  
بنائها إلى شبه الحرف الوضعى الذى ذكره الناظم قبل ، ويحتمل أن  
يكون سبب بنائها وضعها فى الأصل على الافتقار إلى ما يفسرها كما  
أن الحرف كذلك ، لأن ذا الحضور منها مفتقر إلى معنى الحضور كأننا  
ونحن فى التكلم ، وأنت وأنتم فى الخطاب ، وذا الغيبة مفتقر إلى محال  
عليه فى الذكر أو فى العلم ، وهذه العلة أتم من الأولى ، لا طرادها  
ووجودها فى الضمائر كلها ، من غير حمل لبعضها على بعض ، فهى  
بهذا الاعتبار ترجع إلى شبه الحرف الافتقارى الذى ذكره أيضاً .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الْبِنَاءِ فِيهَا الْإِسْتِغْنَاءُ ، بِاخْتِلَافِ صَيَغِهَا لِاخْتِلَافِ  
الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ إِذَا عَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ خَاصَةً فَلَهُ تَاءٌ مضمومةٌ فِي الرَّفْعِ ،  
وَفِي غَيْرِ الرَّفْعِ يَاءٌ ، وَإِذَا عَبَّرَ عَنِ الْمَخَاطَبِ فَلَهُ تَاءٌ مَفْتُوحَةٌ فِي الرَّفْعِ ، وَفِي  
غَيْرِهِ كَافٌ تَفْتَحُ وَتُكْسَرُ بِحَسَبِ الْمَذْكُورِ أَوِ الْمُؤَنَّثِ ، وَلَا يَضُرُّ فِي هَذَا اتِّفَاقُ  
الْلَفْظِ فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ نَحْوُ : ضَرَبَنِي غُلَامِي ، وَضَرَبَكَ غُلَامُكَ ، وَضَرَبَهُ  
غُلَامُهُ ، وَضَرَبْنَا غُلَامَنَا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، كَمَا لَا يَضُرُّ ذَلِكَ فِي الْمُعْرَبَاتِ  
حَيْثُ اتَّفَقَ النُّصْبُ وَالْجَرُّ مَعًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ضَرَبْتُ الزُّيْدَيْنِ ، وَمَرَرْتُ  
بِالزُّيْدَيْنِ ، وَضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ ، وَرَأَيْتُ الزُّيْدَيْنِ ، وَمَرَرْتُ  
بِالزُّيْدَيْنِ ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ ، وَمَرَرْتُ بِأَحْمَدَ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ ، يَتَّفَقُ فِيهَا لَفْظُ  
النُّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَادِحًا فِي التَّفْرِقَةِ لِأَجْلِ وُجُودِ التَّمْيِيزِ بِالْعَامِلِ ،  
فكَذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَهُوَ حَسَنٌ فِي نَفْسِهِ ، لَا بِحَسَبِ قَصْدِ النَّازِمِ ، وَإِنْ كَانَ  
ابْنُهُ قَدْ رَجَّحَهُ فِي شَرْحِ كَلَامِهِ فَقَالَ (١) : وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَ الشَّيْخِ ،  
وَلِذَلِكَ عَقَّبَهُ بِتَقْسِيمِهَا بِحَسَبِ الْإِعْرَابِ كَأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ إِظْهَارَ عِلَّةِ الْبِنَاءِ فَقَالَ :  
( وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلْفَظِ مَا نُصِبَ ) ، أَيْ : الصَّالِحُ لِلْجَرِّ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ  
(٢) هُوَ الصَّالِحُ لِلنُّصْبِ لَا غَيْرُ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَا يَصْلُحُ لَهُ مِنْهَا إِلَّا " نَا "   
خَاصَّةً ، وَلِذَلِكَ أَفْرَدَهَا (٣) بِهَذَا الْحُكْمِ كَمَا يَجِيءُ بِحَوْلِ اللَّهِ .

قَالَ (١) : وَلَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْوَاقِعَ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ فِي الْإِعْرَابِ كُلِّهِ (٢)  
هُوَ " نَا " عَلِمَ أَنَّ مَا عَادَهَا مِنَ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ لَا يَتَعَدَّى النُّصْبَ إِلَّا إِلَى  
الْجَرِّ كَيَاءِ الْمُتَكَلَّمَ ، وَكَافِ الْمَخَاطَبِ ، وَهَاءِ الْغَائِبِ ، هَذَا مَا قَالَ عَلَى نَقْلِ  
بَعْضِهِ بِالْمَعْنَى ، وَهُوَ بَعِيدُ الْإِعْتِبَارِ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ مِنْ وَجْهَيْنِ :-

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٦١ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

أحدهما : أنه شرح / في بابِ المُعَرَّبِ والمَبْنِى عِلَّةُ البِنَاءِ في / ١١٨  
الأسماءِ ولم يَتَعَدَّ (١) فيها شَبَهَ الحَرْفِ ، لأنَّه قالَ أولاً :

والاسمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِى لَشَبَهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِى  
فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِلَّةً إِلَّا الشَّبَهَ ، ثُمَّ قَالَ فى آخِرِ الفِصْلِ .

وَمُعَرَّبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

فَنَفَى البِنَاءَ عَنِ كُلِّ مَا لَمْ يُشَبَّهِ الحَرْفَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ شَبَهَ الحَرْفِ  
عِنْدَهُ هُوَ المُوجِبُ للبِنَاءِ لَا غَيْرُهُ ، وَقَدْ مَرَّ بِبَيَانِ ذَلِكَ بَأْتَمُّ مِنْ هَذَا ، فَإِنْ  
كَانَ هَذَا الوَجْهَ رَاجِعاً إِلَى شَبَهِ الحَرْفِ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ  
يُرِيدُهُ النَّاظِمُ اِحْتِمَالاً غَيْرَ رَاجِعٍ ، بَلْ مَرْجُوحاً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ هُنَا  
مَا يَقْتَضِيهِ ، إِذْ لَمْ يَرِبْطْ أَحَدَ الحُكْمَيْنِ بِالْآخِرِ ، وَلَا نَبَّهَ عَلَى ارْتِبَاطِهِمَا ،  
فَلَوْ أَتَى بِالْفَاءِ فَقَالَ : فَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلْفِظٍ مَا نُصِبَ ، لَكَانَ فِيهِ إِشْعَارٌ بِمَا  
قَالَ ، فَلَمَّا أَتَى بِالْوَاوِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ مَا قَالَهُ ، وَهَذَا هُوَ الثَّانِي مِنْ  
الْوَجْهَيْنِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَرْجِعْ هَذَا الْوَجْهَ إِلَى شَبَهِ الحَرْفِ الْبَيِّنَةِ أَوْ رَجَعَ  
لَكِنْ بِتَكْلُفٍ فِيهِ (٢) فَيَبْعِدُ جِدّاً قَصْدُ النَّاظِمِ لَهُ ، مَعَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ نِكْرٍ  
الشَّبَهِ الوَضْعِيِّ وَالِافْتِقَارِيِّ ، وَيَحْتَمِلُ عَلَى بُعْدِهِ فِي قَصْدِهِ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ  
سَبَبُ بِنَاءِ الْمُضْمَرَّاتِ مَا ذَكَرَهُ السِّيْرَافِي مِنَ الْإِبْهَامِ (٣) فِي الْأَشْيَاءِ  
كُلِّهَا ، وَالِدُخُولِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ  
وغيره ، فَأَشْبَهَ الحَرْفَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الحُرُوفَ أَعْرَاضُ تَعْتَرِضُ فِي الْأَشْيَاءِ

---

(١) فِي (١) يَتَعَدَّى فِيهَا .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

كلها ، وقد تقدم بيان هذا الوجه ، وإمكان رجوعه إلى ما نكره الناظم ، وإمكان كونه وجهاً مستقلاً من أوجه<sup>(١)</sup> شبه الحرف فهذه<sup>(٢)</sup> أربعة أوجه يمكن تحليل بناء المضمربها ، وجميعها قد قيل به فيها ، وأشهرها الوجهان الأولان ، ثم قال : ( وَلَفْظُ مَا جَرُّ كَلْفِظٍ مَا نُصِبَ ) يعني أن الضمائر المتصلة الموضوعية للجر مثل الضمائر الموضوعية للنصب في اللفظ ، فإنك تقول : ضَرَبَنِي غُلَامِي ، فالياء ضمير جر في غلامي ، وضمير نصب في ضَرَبَنِي ، وكذلك الكاف في ضَرَبَكَ غُلَامَكَ كانت مفتوحة أو مكسورة ، ومثله ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ ﴾<sup>(٤)</sup> وكذلك هاء الغائب وهاء الغائبة نحو : ضَرَبَهُ غُلَامُهُ ، وضَرَبَهَا غُلَامُهَا ، ومثله ﴿ قَامَا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله ﴿ فَالْهَمَّهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ووجه هذا الاشتراك طلب الاختصار ، وتقليل الأوضار مع أنها لا تلتبس ، للتمييز بالعوامل فيها . وأما ضمائر الرفع فدل المفهوم على أنها ليست كضمائر النصب ، إلا أنه خرج عن ذلك ضمير واحد فجعل لفظه في الرفع كلفظه في النصب ، وذلك " نا " فَنَبَّهَ عليه بقوله : ( لِلرَّفْعِ وَالنُّصْبِ وَجَرْنَا صَلَحَ ) يعني أنه خرج عن أصل المخالفة في اللفظ فاستعمل في الرفع كما استعمل في النصب وفي الجر . أما استعماله في الجر فعلى القاعدة المستمرة ، وأما استعماله في الرفع فعلى خلاف القاعدة ، ومثل استعماله في الأحوال الثلاثة بقوله : ( اعرِفْ بِنَا فَأَبْنَتْنَا نَلْتَا الْمِنْحَ ) فالاول : في موضع

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) سورة الضحى : آية : ٢ .

(٣) سورة الاسراء : آية : ٧٩ .

(٤) سورة الفجر : آية : ١٥ .

(٥) سورة الشمس : آية : ٨ .

جَرَّ بِالْبَاءِ ، والثَّانِي : فى موضع نَصْبٍ بـ "إِنَّ" ، والثَّالِثُ : فى موضع / ١١٩ /  
 رَفْعٍ بـ "نَلْنَا" و ( اَعْرِفْ بِنَا ) معناه : (١) اعرِفْنَا من المَعْرِفَةِ والعِرْفَانِ ،  
 وَتَعَدَّى بِالْبَاءِ التى فى معنى الظَّرْفِيَّةِ ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ اجْعَلْنَا مَوْضِعَ  
 عِرْفَانِكَ ، فَإِنَّا نَلْنَا المِنْحَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ : عَرَفَ بِهِ  
 وَاعْتَرَفَ ، أَيْ أَقْرَبَهُ ، وَالمَعْنَى أَقْرَبُ بِفَضْلِنَا فَإِنَّا نَلْنَا المِنْحَ ، وَنَالَ  
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، أَوْ مِنَ الْمُتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ،  
 فَإِنَّكَ تَقُولُ : نَلْتُ خَيْرًا ، أَيْ : أَصَبْتُهُ ، وَتَقُولُ : أَتَلْتُ الشَّيْءَ زَيْدًا  
 أَيْ : أُعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ ، وَأَتَلْتُهُ لَهُ وَنَلْتُهُ إِيَّاهُ ، فَالمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ ، فَإِنَّا  
 أَصَبْنَا المِنْحَ وَاحْتَوَيْنَا عَلَيْهَا ، وَعَلَى الثَّانِي تَعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا أَتَلْنَا  
 النَّاسَ المِنْحَ وَالْعَطَايَا ، وَهَذَا أَظْهَرَ مِنَ الْأَوَّلِ . وَالمِنْحُ : جَمْعُ مِئْخَةٍ وَهِيَ  
 الْعَطِيَّةُ ، يَقَالُ : مَنَحَهُ كَذَا (٢) يَمْنَحُهُ وَيَمْنَحُهُ مَنَحًا ، وَالاسْمُ : المِنْحَةُ .  
 وَالمِنْحَةُ أَيْضًا : الْعَارِيَّةُ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (٣) لِلْعَرَبِ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءَ تَضَعُهَا  
 مَوْضِعَ الْعَارِيَّةِ المِنْحَةُ (٤) وَالْعَارِيَّةُ وَالْإِفْقَارُ وَالْإِخْبَالُ .

وَقَوْلُهُ : " نَا صَلَحَ " " نَا " مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ " صَلَحَ " وَلِلرَّفْعِ وَمَا بَعْدَهُ  
 مُتَعَلِّقٌ بـ " صَلَحَ " ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ نَظَرُ إِعْرَابِيٍّ سَيَبْنُهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ  
 كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ ( بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنُّدَا وَالْ .. ) إِلَى آخِرِهِ  
 وَلَمَّا بَيَّنَّ أَنْ لَفْظَ " نَا " قَدْ صَلَحَ لَوُجُوهُ الإِعْرَابِ دَلٌّ عَلَى أَنْ غَيْرَهُ مِنْ  
 ضَمَائِرِ الرَّفْعِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَهُ لَفْظٌ آخَرُ .

(١) فى الأصل معنى .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) هو القاسم بن سلام ، والنص فى غريب الحديث له : ٢٩٣/١ .

(٤) فى غريب الحديث : ( المنيحة ) . واللسان ( منع ) .

واعلم أن ضمائر الرفع المتصلة إنما تقدم له منها الياء في سلبه ، وضمائر النصب إنما ذكر منها <sup>(١)</sup> الكاف في أكرمك <sup>(١)</sup> و " الهاء " في سلبه وضمائر الجر <sup>(٢)</sup> إنما ذكر منها الياء في ابني ، وذلك كله في قوله : " كالياء والكاف من ابني أكرمك ... إلى آخره " فاستدرك الياء للنصب والكاف والهاء للجر بقوله : ( ولَفْظُ مَا جُرُّ كَلْفِظٍ مَا نُصِبَ ) فصار كل واحد من الياء والكاف والهاء صالحاً للنصب والجر ، فتقول : ضَرَبَنِي ابْنِي ، وَضَرَبَكَ ابْنُكَ ، وَضَرَبَهُ ابْنُهُ وَأَمَّا الرفعُ فاستدرك له " نَا " في قوله : ( للرفع والنصب وجرنا صلح ) .

\* \* \*

وبقى له ألفاظ آخر بينها بقوله :

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَاً وَعَلَمَاً

يعنى أن الألف والواو والنون ضمائر رفع أيضاً ، تكون للغائب وغيره فكونها للغائب نحو : " قَامَا " المُمَثَّلُ به ، إِذَا قُلْتَ : الزَّيْدَانِ قَامَاً وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وكذلك الْهِنْدَاتُ قُمْنَ ، وغيرُ الغائبِ هو الْحَاضِرُ ، وأراد به الْمُخَاطَبُ ، دَلَّ على ذلك مثاله وهو : (اعْلَمَا) ومثله : اعلَمُوا واعْلَمْنَ ، وَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُ فلا ضمير له هنا ، والمضارع أيضاً تلحقه هذه الضمائر للغائب والحاضر نحو : أَنْتُمَا تَقُومَانِ ، وَأَنْتُمْ تَقُومُونَ ، وَأَنْتُنَّ تَقُمْنَ وهما يَقُومَانِ ، وَهُنَّ يَقُومُونَ ، وَهُنَّ يَقُمْنَ . ونصه هذا في هذه الأحرف الثلاثة قد دلَّ على كونها ضمائر لا علامات على الجملة ، وهو مذهب الجمهور ،

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) الياء .

وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ<sup>(١)</sup> فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ ضَمَائِرَ الْبَتَّةِ ، وَإِنَّمَا هُنَّ  
 عِلَامَاتٌ مُطْلَقاً ، فَإِذَا قُلْتُ : يَقُومَانِ الزُّيْدَانِ ، وَيَقُومُونَ الزُّيْدُونَ ، وَمَا  
 أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَهِيَ عِلَامَاتٌ بِاتِّفَاقٍ ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْحُكْمُ إِذَا قُلْتُ : الزُّيْدَانِ  
 يَقُومَانِ ، وَالزُّيْدُونَ يَقُومُونَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ النَّوْنُ فِي يَقْمَنَّ وَالْيَاءُ  
 فِي تَقُومِينَ يَا هِنْدُ ، فَالْفَاعِلُ مُسْتَكْنٌ فِي الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup> ، وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ  
 عِلَامَاتٌ تَدُلُّ عَلَى فَرَعِيَّتِهِ فِي تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ تَانِيثٍ ، كَمَا كَانَتْ التَّاءُ فِي  
 قَامَتْ ، كَذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ ، وَرَدَّ الْمُؤَلِّفُ هَذَا فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ "<sup>(٣)</sup> بِمَا // ١٢٠  
 ذَكَرَ فِي يَاءِ تَقُومِينَ ، وَذَلِكَ كَافٍ هُنَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِعَادَةِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِيهِ نَقْصٌ بَيَّانٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفَ ضَمَائِرَ الرُّفْعِ عَلَى الْكَمَالِ ، بَلْ نَقَصَهُ مِنْهَا  
 التَّاءُ فِي نَحْوِ : قُمْتُ وَقُمْتَ وَقُمْتُ ، أَعْنَى مِنَ الضَّمَائِرِ الْبَارِزَةِ ، وَأَمَّا  
 الْمُسْتَتْرَةُ فَهِيَ ذَاكِرُهَا إِثْرُ هَذَا .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ عَرَّفَ بِضَمَائِرِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ تَعْرِيفاً مُجْمَلاً ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا  
 ذَكَرَ مِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ ضَمَائِرِ الْمُؤَنَّثِ إِلَّا  
 الْيَاءَ فِي (سَلِيهِ) فَتَرَكَ اخْتِلَافَهَا بِحَسَبِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّانِيثِ ، بَلْ تَرَكَ  
 فِي كَافِ الْخِطَابِ ذِكْرَ الْفَتْحِ مَعَ الْمُذَكَّرِ لَكُونِ الْكَافِ أَتَتْ فِي نَظْمِهِ رَوِيّاً  
 مُقَيِّداً حَيْثُ قَالَ : ( مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ ) فَلَمْ يَتَّعَيْنِ لِلْمُذَكَّرِ فَتَحٌ مِنْ كَسْرٍ وَلَا  
 الْعَكْسَ لِلْمُؤَنَّثِ . وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْكَافَ تَفْتَحُ لِلوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ ، وَتُكْسَرُ  
 لِلوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، وَتُوصَلُ مَضْمُومَةً بِمِيمٍ وَأَلْفٍ لِلثَّانِيْنِ وَالْاِثْنَتَيْنِ ، وَبِمِيمٍ

(١) مذهب المازني في شرح التسهيل : ١٣٤/١ .

(٢) في الاصل : الجمع .

(٣) شرح التسهيل : ١٣٤/١ .



وواوٍ ممدودةٍ لجمعِ المذكرين العُقلاءَ . ويجوزُ حذفُ الواوِ وإسكانُ الميمِ وينونِ  
 مشددةٍ لجمعِ المؤنثِ فتقولُ في الأولِ : ضَرَبَكَ ، وفي الثاني : ضَرَبَكَ ، وفي  
 الثالثِ : ضَرَبَكُمَا ، وفي الرابعِ : ضَرَبَكُمُو وَضَرَبَكُمُ إن شئتَ ، وفي الخامسِ :  
 ضَرَبَكُنَّ ، والهاءُ أيضاً وهى المنبئةُ عليها فى " سَلِيهِ " تُضَمُّ للمذكرِ الواحدِ إن  
 انضمَ ما قَبِها أو كانَ مَفْتُوحاً أو ساكناً غيرَ الياءِ ، وتكونُ مكسورةً إن انكسرَ  
 ما قبلها ، أو كانَ ياءً قبلها كَسْرُهُ ، أو فَتْحُهُ ، لكنها توصلُ بمجانسِ حركتها  
 من واوٍ أو ياٍ إن تحركَ ما قبلها تَحَرُّكاً أصلياً نحو : ضَرَبَهُو وَيَضْرِبُهُو وَلَهُو ،  
 ومن إِبِلِهِى وَيِهِى . فَإِنْ سَكَنَ ما قبلها أو تَحَرَّكَ تَحَرُّكاً عارضاً ففى الوصلِ  
 وجهان :

فالأولُ نحو : لم يَضْرِبْهُ ، وَعَلَيْهِ ، تقولُ فيه إن شئتَ : لم يَضْرِبْهُو  
 وعليهى ، والأولُ أشهرُ .

وفى الثانى تقولُ : أعطِهْ ولم يُعْطِهْ ، وأعطِهيْ ولم يُعْطِهيْ إن شئتَ وتفتح  
 الهاءُ للمؤنثةِ الواحدةِ ، وتوصلُ بألفٍ مطلقاً نحو : ضَرَبَها ولم يَضْرِبْها ، وهو  
 يَضْرِبُها ، وبها وعليها ، وتوصلُ مضمومةً أو مكسورةً ، كما تقدَّم فى التفصيلِ  
 بميمٍ وألفٍ للثنتينِ والاثنتينِ ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ أو ساكنةٍ كما تقدَّم  
 مع الكافِ لجمعِ المذكرين العُقلاءَ ، فتقولُ فى الثنى : ضَرِبَهما ولم  
 يَضْرِبْهما ، ولهما وبهما ولم يَرْضِهما ، وفى المَجْموعِ ضَرِبَهم ، وضَرِبَهمو إن  
 شئتَ ، وبهم وبهمو إن شئتَ ، وينونِ مشددةٍ للمؤنثاتِ نحو : ضَرَبَتْهُنَّ ولم  
 يَضْرِبْهُنَّ ، ولم يُعْطِهُنَّ وبِهِنَّ ولِهِنَّ ، هذا فى ضَمائِرِ النُصبِ والجَرِّ . وأما فى  
 ضَمائِرِ الرُّفْعِ فالتاءُ تُضَمُّ للواحدِ المذكرِ المتكلمِ ، وتفتحُ للمخاطبِ وتُكسرُ  
 للمخاطبةِ بغيرِ مَدٍّ ، كالكَافِ ، وتوصلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للثنتينِ  
 والثَّنتينِ ، وبميمٍ ساكنةٍ أو مضمومةٍ ممدودةٍ لجمعِ العُقلاءِ من الذُّكورِ ، وينونِ

مشددة للإناث ، فهذا كله مما نقصه التنبيه عليه ، مع أنه ضريفي لا يتحصل فهم الضمائر إلا به ، وهو كما ترى وقد أغفل ذكره ، فما أولاه بالاعتراض والنقد عليه والثالث : أنه لما ذكر أن الألف والواو والنون من ضمائر الاتصال لم يبين أنها ضمائر رفع ، فلوهم أنها من جملة ضمائر النصب والجر ، وهو إيهام مخل .

فأما الاعتراض الأول فلازم له ، فلو قال - بعد ذكر الألف والواو والنون -

وَالْحُضُورِ التَّاكُفُّتِ قُمْتَا قُمْتَ وَالْفُرُوعِ قَدْ نُبَهْتَا

أو غير ذلك مما يعطى فيها بيانا ، لَتَمَّ قَصْدُهُ ، وكذلك الثاني لو حرره بأن يقول مثلاً - بعد بيان أن لَفْظَ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ - ١٢١// :  
فَالنُّصْبُ نَحْوَ عَمْنِي وَعَمَّ عَمَّكَ وَالْبَاقِي رُزِقْتَ فَهَمَّ

لم يخل من بيان الفروع ، كما فعل في الضمائر المنفصلة ، ويحصل بذلك بيان ضمائر الجر لقوله : (وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ) ، وأما الثالث : فيمكن أن يكون سكت عن بيان أنها من الضمائر اتكالا على فهم ذلك من قوله : إثر هذا ، (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) إذ فيه إشارة إلى أن ما تقدم من ضمائر الرفع ، وهذا اعتذار ضعيف ، فلو قال مثلاً :

وَالِفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ وَالرَّفْعُ انْتَمَا

لَكَانَ أَوْلَى مِنَ التَّمْثِيلِ لِبَيَانِ الْخِطَابِ أَوْ قَالَ :

وَالِفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا خُوطِبَ أَوْ غَابَ وَالرَّفْعُ انْتَمَى

لَتَمَّ لَهُ الْمَقْصِدُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَا يَسْتَتِرُ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ فَقَالَ :

وَمِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ      كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِقٍ نَغْتَبِطُ إِذَا تَشَكَّرُ

يعنى أن ضمائِرَ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلَةِ عَلَى قَسَمِينَ : قَسَمٌ بَارِزٌ يُنْطَقُ بِهِ ،  
وقد تقدّم ذكره . وقَسَمٌ يَسْتَتِرُ ، فَلَا يَظْهَرُ لَهُ أَثَرٌ فِي اللَّفْظِ ، وَإِنَّمَا هُوَ  
مَقْدَرٌ فِي النِّيَّةِ ، فَعَبَّرَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِالِاسْتِتَارِ ، كَأَنَّهُ احْتَجَبَ عَنِ  
الِإِدْرَاكِ اللَّفْظِيِّ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنْ الِاسْتِتَارَ فِي الذَّهْنِ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا كَانَ مُنْكَشِفًا ثُمَّ  
اخْتَفَى ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ هُنَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ثُمَّ اخْتَفَى ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الضَّمِيرِ  
الْبَارِزِ أَلَّا يَخْفَى أَبَدًا ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ هُنَا لَا يَظْهَرُ أَبَدًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ  
يَلِقْ بِالْمَوْضِعِ لَفْظُ الِاسْتِتَارِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَوَّلَى الْإِتْيَانُ بِلَفْظٍ يُعْطَى مَعْنَى  
عَدَمِ <sup>(١)</sup> الظُّهُورِ جُمْلَةً ، كَمَا قَالَ فِي " التَّسْهِيلِ " <sup>(٢)</sup> فَمِنْهُ وَاجِبُ الْخَفَاءِ  
وَمِنْهُ جَائِزُ الْخَفَاءِ ، إِذْ لَفْظَةُ الْخَفَاءِ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ ظَاهِرًا ، ثُمَّ خَفِيَ  
بِخِلَافِ لَفْظَةِ الِاسْتِتَارِ وَالِاخْتِفَاءِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ مَطَاوِعٌ لِقَوْلِكَ :  
سَتَرْتُهُ وَأَخْفَيْتُهُ ، أَيْ : فَعَلْتُ بِهِ هَذَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَلَيْسَتْ الضَّمَائِرُ  
الْمُسْتَتِرَةُ <sup>(٣)</sup> مِمَّا كَانَ ظَاهِرًا ثُمَّ اسْتَتَرَ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَفْعَلْ يَا زَيْدُ فَلَيْسَ  
الْمَقْدَرُ لَفْظًا أَنْتَ وَلَا غَيْرُهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : نَحْنُ نَفْعَلُ ، فَلَيْسَ الْمَقْدَرُ لَفْظًا نَحْنُ  
وَلَا غَيْرُهُ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا يَسْتَتِرُ مِنْهَا وَجُوبًا ، وَإِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ ذَهْنِيَّةٌ تَقْدِيرِيَّةٌ  
لَمْ تَظْهَرْ قَطُّ ، فَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهَا ظَهَرَتْ .

(١) ساقط من (١) .

(٢) التسهيل .

(٣) فى (١) . وفى الأصل وباقي النسخ : المتصلة .

فالجواب : أن النّاطق لم يعتنِ بهذا التّحقيق ، اتّكالا على فهم المراد ثم إن سلّمنا قصده إليه فعلى لحظ آخر ، وذلك أن الضّمائر المتّصلة أصلها فى القياس أن تبرز وتظهر فى النطق ، لما تقرّر فى الغالب من حالها ، إذ هى من قبيل الألفاظ ، فما استتر منها فاصلته (١) ألا (٢) يستتر ، وإذا كان كذلك فقوله : (ومن ضمير الرفع ما يستتر) أى : ما كان فى الأصل القياسى حقيقا بالظهور ، ثم صار بالاستعمال (٣) ممّا يستتر يظهر ، فظهوره الذى أشعر به اللفظ هو القياس . ولذلك نقول فى الضمير فى : ( اسكن ) ونحوه أنه من قبيل الألفاظ ، وقد اعترض شيخنا القاضى (٤) أبو القاسم الحسنى - رحمه الله - حدّ الكلمة فى " التسهيل " ، بأنّه أتى به ليكون حدّا منطقيّا ، وهو لم يأت فيه بالجنس ، لا الأقرب ولا الأبعد فإنّه قال (٥) فيه : الكلمة لفظ ، ثمّ قال : أو منوى معه كذلك ، وتقديره عنده : أو غير لفظ (٦) منوى مع اللفظ فكان الجنس عنده لفظ أو غير لفظ ، وهذا ليس بجنس (٦) .

قال شيخنا القاضى - رحمه الله - ومن العجّب أنّه لا يجد هذا الجنس لو بحث عنه . قال : والذى أوقعه فى هذا جعله الضّمائر من قبيل غير/ اللفظ ، وليس كذلك ، وإنّما هى من قبيل الألفاظ ، وإنّما/ ١٢٢

(١) فى (١) أصله .

(٢) فى الأصل لا يستتر .

(٣) فى (١) فى الاستعمال .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) التسهيل : ٣ .

(٦) ساقط من (١) .

عَرَضَ لَهَا<sup>(١)</sup> أَنْ أَضْمِرَتْ فَلَمْ تَظْهَرْ فِي النَّطْقِ ، وَهِيَ قَدْ تَظْهَرُ فِي أَحْيَانٍ أُخْرَى ،  
يَعْنَى حَيْثُ يَجِبُ الظُّهُورُ . فَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَ النَّاطِمِ عَلَى كِلَا الْمَحْمَلَيْنِ  
صَحِيحٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ لاسْتِثْنَاءِ الضَّمِيرِ ثَلَاثَةَ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : فَعَلَ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ لِلوَاحِدِ ، لَا لِلثَّانِيْنِ وَلَا الْجَمَاعَةِ وَالْمَذْكُورِ  
لَا لِلْمُؤَنَّثِ ، فَهَذَانِ وَصِفَانِ لَا بَدْءَ مِنْهُمَا ، وَهُمَا اللَّذَانِ أُعْطَاهُمَا التَّمَثِيلُ  
بِأَفْعَلٍ ، فَإِنَّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ لِلثَّانِيْنِ أَوْ الْجَمْعِ بَرَزَ وَلَمْ يَسْتَتِرْ نَحْوُ : أَفْعَلُوا  
وَأَفْعَلُوا وَأَفْعَلْنَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لِلْمُؤَنَّثِ بَرَزَ نَحْوُ : أَفْعَلِي وَالْيَاءُ عِنْدَهُ ضَمِيرٌ  
لَا عَلَامَةٌ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ الْوَصِفَانِ اسْتَتَرَ الضَّمِيرُ فَتَقُولُ :  
أَضْرِبْ وَاعْلَمْ وَقُمْ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ ذُو الْهَمْزَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ،  
أَوِ النَّوْنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ ، أَوْ وَحْدَهُ مَعَ قَصْدِ التَّعْظِيمِ ، وَهُمَا  
اللَّذَانِ نَبَّهَ عَلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ : ( أَوْافِقْ نَفْتِيْطَ ) وَكَأَنَّهُ قَصَدَ أَنَّ الْمَضَارِعَ إِذَا  
كَانَ فَاعِلُهُ الْمُتَكَلِّمُ اسْتَتَرَ مُطْلَقًا ، بِخِلَافِ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَظْهَرُ  
مَعَهُ إِذَا قُلْتَ : يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَلْتَفْعَلِي وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالثَّلَاثُ : الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ نَوِ التَّاءِ ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لِلوَاحِدِ  
الْمَخَاطَبُ نَحْوُ : أَنْتَ تَفْعَلُ وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : ( إِذْ تُشْكِرُ ) وَهُوَ فَعْلٌ

---

(١) لَهَا سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

مبنى للمفعول ومثله المبنى للفاعل ، كقولك : أَنْتَ تَشْكُرُ ، إذ لا فرقَ بينهما ، ومن هنا يَحْتَمِلُ المثال الضَّبْطُ بالبناء للفاعل ، وأظنُّ أن ابنَ النَّاظِمِ (١) هكذا ضَبَطَهُ إلا أنه جعل مثال التَّاء " تَغْتَبِطُ " ومثال النُّون " نَشْكُرُ " والأمر في ذلك قريبٌ ، فإن لم تكن التَّاء للواحدِ المخاطَبِ ، بل للواحدةِ الغائبةِ ، فالضميرُ يَبْرُزُ هناك في نحو ما تَقُومُ إلا هيَ ، وكذلك إن كانت التَّاء للواحدةِ المخاطبةِ ، نحو : لَتَفْعَلِي يا هِنْدُ ، وإن عددت هذه المواضع أربعةً فلا بأسَ ، وهكذا فعل ابن النّاظم (١) .

واعلم أن قوله : ( وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ) يدلُّ على أن الاستتار إنما يكونُ في ضمائرِ الرَّفْعِ ، وأمّا ضمائرُ النُّصبِ والجَرِّ فلا تَسْتَتِرُ البتَّةُ ، ووجه ذلك أن ضميرَ الرَّفْعِ عُمْدَةٌ في الكلام لا يُسْتَغْنَى عنه ، فساغَ تقديره من غيرِ تلفظ به ، استغناءً عن لفظه بتقدير مَعْنَاهُ ، بخلافِ الضَّمائِرِ الأخرِ ، فإنَّها فَضَلَاتٌ يُسْتَغْنَى عنها ، فلم يَسْغَ تقديرها والاستغناء عن اللفظِ بها ، لعدم الدليلِ على القصدِ إليها ، وبناء الكلامِ عليها .

فإن قيل : فأنت قد تقول : أعجَبَنِي الذي أكرمتُ ، تريدُ : أكرمتُهُ و« أَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » (٢) تريدُ قاضِيه ، فجعلت ضميرَ النُّصبِ وضميرَ الجَرِّ مستتراً ، كما جعلته مستتراً في (افعل) وأخواته ، فكيف يَخْصُ النَّازِمُ الاستتارَ بضميرِ الرَّفْعِ ؟

(١) شرح الألفية لابن النّاظم : ٢٣ " تَغْتَبِطُ " و " نَشْكُرُ " خلاف ما ذكر عنه المؤلف هنا وعلى هذا وجه الكلام في الشرح حيث قال : وتاء المخاطب كـ " تشكر " .

(٢) سورة طه : آية : ٧٢ .

فالجواب : أن ذلك في ضمير الرفع استتار حقيقة ، وفي غيره حذف وقد فرق الناس بين الأمرين ، بأن (١) المضمَر في حكم الحاضر المَلْفُوظ به المراد ، بخلاف المحذوف ، فإنه كان ملفوظاً به ، ثم ترك وأَمِلَ فليس في حكم الحاضر .

والدليل على صحة هذا الفرق أنك إذا سميت بضرب المستتر فيه الضمير حكيت كما تحكى الجمل ، وإن سميت بقولك : ضربته حكيت أيضاً ، فإن حذف الضمير المنصوب أعريت ، وإن كان أصل الحذف اختصاراً . وذلك دليل على : عدم / اعتباره ، / ١٢٣ وعلى اعتبار ضمير الرفع ، وقد فرق ابن خروف وغيره بين المضمَر والمَحذُوف بما لم يحضرني الآن ، فما أشار إليه الناظم صحيح لاشك فيه إلا أن في حصره مواضع الاستتار نظراً وهو أنه إما أن يريد حصر مواضع الاستتار الواجب ، وإما أن يريد حصر مواضع الاستتار مطلقاً ، فإن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره ، ومنها ما يجوز استتاره وظهوره ، ومنها ما يمتنع استتاره ، أما هذا الأخير فهو ما تكلم فيه أولاً ، وأما غيره فهذا فصله ، فإن أراد الواجب الاستتار - وهو الذي أراد بلاشك - فقد نقصه موضع " خامس " لا بد من ذكره ، وهو : اسم فعل الأمر ، كنز ال وصه وإينه إذا (٢) كان مسنداً إلى مفرد أو مثنى أو مجموع مذكّر أو مؤنث ، فإنك تقول : مه يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان (٣) ويا هندات ، وكذلك سائرهما . وقد نبه على ذلك في " التسهيل " فعد من المواضع اسم

(١) في (١) فان .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقط من (١) .

فعل الأمر مطلقاً وعلى هذا النظر يكون حصره ناقصاً ، وإن أراد ما هو أعم من الواجب الاستتار ، والجائزه (١) فكلامه أيضاً معترضٌ ، إذ ليس فى كلامه ولا تمثيله ما يشعر بذلك ، وإذا كان خارجاً عنه فهو جزءٌ من المسألة نقصه ذكره .

فإن قلت : إن قوله : ( مَا يَسْتَتَرُ ) يحتمل أن يريد به القسمين معاً .

قيل : التمثيل بما يجب استتاره يرفع ذلك الاحتمال فيلزم الاشكال .

والجائز الخفاء هو الضمير المرفوع بفعل المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، مضارعاً كان الفعل أو ماضياً ، نحو : زيدٌ قام ، وهندٌ قامت ، وزيدٌ يقوم ، وهندٌ تقوم ، والمرفوع باسم فعل بمعناه كهيئات لو قلت : العقيق وأهله هيئات ، وسواءٌ فى هذا ضمير الواحد والاثنين والجميع ومثله سرعان ووشكان ، والمرفوع بصفة بمعناه أيضاً نحو : مررت برجل حسن ، وبرجل قائم ، وبامرأة جميلة ، وإنما كان جائز الخفاء لصحة ظهوره فى الحصر بالأى ، وصلاحيّة الظاهر فى موضعيه ، بخلاف القسم الأول كقولك : زيدٌ حسنٌ وجهه ، وما حسنٌ إلا هو ، وهيئات العقيق وأهله .

والجواب أن يقال : يحتمل أنه أراد الواجب الاستتار (٢) والجائزه معاً ، ولا يلزمه اعتراضٌ ، ويحتمل أن يكون الواجب الاستتار فقط ، فأما إن أراد (٣) الأول فإنّه إنّما مثل بالواجب ، لأنه أقعد فى ذلك من الجائز ، وأتى بالكاف تنبيهاً على ما بقى مما لم ينبّه عليه بمثال ، ويدل على ذلك أنه إنّما قال أولاً : ( ومن ضمير الرفع ما يستتر ) ولم يقيد ذلك بوجوب

(١) فى (١) والجائز .

(٢-٣) ساقط من (١) .



ولا جواز، وأيضاً فإذا أمكنَ صرفُ الأمثلةِ إلى نوعٍ من أنواعِ المُستتر لم يكن التمثيلُ نصّاً في تعيينِ أحدِ النوعين، إذ معناه أنَّ من ضميرِ الرفعِ ما يستتر هذا الاستتار، فاقترضى أنَّ منه ما يستتر على نوعٍ آخر وهو الجواز، إلا أنه لم يَعتنِ بقسمِ الجائزِ الاستتار، وأمّا إن أرادَ الثاني فاللفظُ صالحٌ له. ولا سيّما حين قيّد ما ذكرنا بالتمثيل.

فإن قيل: إن قوله: (ما يستتر) كيف يُعطى اللزوم مع صلاحيته لغيره (١)؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ مراده بقوله: (ما يستتر) أى: ما شأنه الاستتار لا بمعنى أنه قد يكون وقد لا يكون، والعربُ تُعبّرُ بالمضارع وتريد به اللوام من غير انقطاع كقولهم: فلانٌ يُعطى ويمنع، أى: شأنه هذا ودأبه أبداً، فيكون / هذا من ذلك.

١٢٤/

والثاني: أنَّ العبارة وإن كانت مطلقةً فقد قيدها، لما مثل بما يلزمه الاستتار، فدُل على أنَّ ما مثل به مرادٌ له. والله أعلم.

\* \* \*

ولمّا بيّن الضمائر المتصلة وعددها وذكر مرفوعها ومنصوبها ومجرورها، أخذ في بيان الضمائر المنفصلة، وهو القسم الثاني (٢) من قسمي الضمائر فقال (٢):

(١) ساقط من (أ).

(٢-٢) ساقط من (أ).

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ  
وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَ إِيَّائِي وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا  
فَقَسَّمُ الضَّمَائِرَ الْمُتَفَصِّلَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ :

قِسْمٌ "مَرْفُوعٌ" ، أَيْ : هُوَ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ ، وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِذِي  
الارتِفاعِ .

وَقِسْمٌ "مَنْصُوبٌ" ، أَيْ : هُوَ مِنْ ضَمَائِرِ النُّصْبِ ، وَهُوَ الْمُعْبَّرُ  
عَنْهُ بِذِي الانْتِصَابِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ لِلْجَرِّ ضَمِيرًا مُتَفَصِّلًا ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ إِذَا الْجَارُ لَا يَقْوَى  
أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَةِ الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ قَوِيٌّ فَجَازَ تَصَرُّفُهُ فِي مَعْمُولِهِ بِالتَّقْدِيمِ  
وَالتَّأْخِيرِ وَالْقَصْلِ ، بِخِلَافِ الْجَارِ ، كَانَ اسْمًا أَوْ حَرْفًا ، فَلَمَّا ضَعُفَ عَنْ  
مَرْتَبَةِ الْفِعْلِ لَمْ يُفْصَلْ مِنْهُ ضَمِيرُهُ ، فَكَمَا لَا يَنْفَصِلُ الْمَجْرُورُ عَنْ جَارِهِ  
إِذَا كَانَ ظَاهِرًا ، فَكَذَلِكَ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا ، بَلِ الْاِتِّصَالُ هُنَا  
أَوَّلَى ، وَابْتَدَأَ النَّاطِقُ بِضَمَائِرِ الرَّفْعِ فَقَالَ : ( وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا  
هُوَ وَأَنْتَ ) أَرَادَ أَنَا وَهُوَ ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْعَاطِفَ ضَرُورَةً ، يَعْنِي أَنَّ  
الضَّمَائِرَ الْمُتَفَصِّلَةَ الْمَرْفُوعَةَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَفُرُوعُهَا ، وَجَعَلَهُ  
غَيْرَهَا فُرُوعًا دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْأَصُولُ ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ  
الْإِفْرَادَ ، وَغَيْرُهُ فُرْعٌ عَنْهُ ، وَالْأَصْلُ أَيْضًا التَّذْكِيرُ ، وَغَيْرُهُ فُرْعٌ عَنْهُ ، وَالْأَدْلِيلُ  
عَلَى ذَلِكَ : جَعَلَهُمْ لِمَا لَيْسَ مَفْرَدًا مَذْكُورًا عَلَامَةً تَدُلُّ عَلَيْهِ فِي حَالِ إِسْنَادِ الْفِعْلِ  
إِلَيْهِ وَلِذَلِكَ قَالَ الْجُزُولِيُّ <sup>(١)</sup> : إِذَا ذَكَرَ الْفِعْلَ أَدْرَكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَاعِلٍ ، وَأَنَّهُ أَقَلُّ  
مَا يَكُونُ وَاحِدًا ، وَأَنَّ أَصْلَهُ التَّذْكِيرُ قَالَ : فَيَحْتَاجُ مَا لَا يَدْرِكُ إِلَى عَلَامَةٍ فَكَذَلِكَ

(١) المقدمة الجزولية : ١٨ .

ها هنا ، فـ " أنا " ضميرُ المتكلمِ وحده و " هو " ضميرُ الغائبِ المذكرِ وحده و " أنت " ضميرُ المخاطبِ المذكرِ وحده ، فهذه ثلاثة أقسام كلها للمفردِ المذكرِ ، فإذا ما خرجَ عنها ففرع عنها ، وذلك ضميرُ المثنى والمجموعِ والمؤنثِ ، ولما كانت هذه الفروع قريبةً المأخذ سهلةً الانقياد إلى الفهم ، اتَّكَلَّ الناظِمُ على ذلك فيها ، فأحالَ عليها إحالةً مجملةً لأنها قريبةا في حكمِ المعلوم . فقال : ( وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ ) أى : أن فروع هذه الثلاثة غيرُ مشتبهة ولا ملتبسة ، فعليك فهمها ، ويقال : اشتبه على الأمرُ : إذا التَبَسَ وأشْكَلَ ، ومنه فى الحديث (١) : " الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ " أى : مُشْكَلَاتٌ وَمُلْتَبِسَاتٌ . فأمَّا " أنا " فاستغنى به عن ضميرِ المفردِ المؤنثِ " أنا " يقوله المؤنثُ على حدِّ ما يقوله المذكرُ ، لأنَّ تكلُّمَهُ يُعَيِّنُهُ ، فلم يَحْتَجْ إلى دلالةٍ على التأنيث ، وأمَّا المثنى والمجموع مذكراً أو مؤنثاً فليس لهما إلا ضميرٌ واحدٌ ، وهو " نحن " وأصله أن يكون للجَمَاعَةِ ، لكنهم شركوا معه المثنى فيه ؛ لأنَّ الاثنين (٢) فما فوقهما جماعةٌ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما قد جاء مع صاحبه فحقيقةُ الجَمْعِيَّةِ موجودةٌ فى المثنى ، فشركٌ مع الجَمْعِ فى الكناية / واستغنى عن التفرقة بين المذكرِ والمؤنثِ ؛ لأنَّ تكلُّمَهُ / ١٢٥ يُعَيِّنُهُ ، ولقصدِ الاختصارِ بتقليلِ الأوضاع ، وإذا استعمل " نحن " فى المفردِ فعلى خلاف الأصلِ إذ لا يُطْلَقُ على المفردِ إلا مع توهم الجمعِ ، لأنَّ الواحدَ لا يستحقُّ ضميرَ " نحن " إلا مع التَّعْظِيمِ ، (٣) إمَّا بقيامه مقامَ الجَمَاعَةِ أو اختصاصِهِ بالجَمَاعَةِ فى الأمرِ الغالبِ (٤) .

(١) الحديث فى صحيح البخارى : ٣/٢ ( كتاب البيوع ) .

(٢) فى (١) المثنى .

(٣-٢) ساقط من (١) .

وأما "هو" ففروعه بالنسبة إلى المثنى والمجموع المذكر هما وهم وبالنسبة إلى المفرد والمجموع المؤنث هي وهن ، ويشترك مثنأه مع مثنى المذكر فى اللفظ ، وذلك هما ، وأما "أنت" ففروعه بالنسبة إلى المثنى والمجموع المذكر أنتما وأنتم ، وبالنسبة إلى المفرد والمجموع المؤنث أنتِ وأنتن ، ويشترك أيضاً مثنأه مع مثنى المذكر ، وذلك أنتما فهذه الفروع كما ترى قريبة المأخذ فى الفهم من تلك الأصول ، فلذلك قال : ( والفُرُوعُ لَاتَشْتَبِه ) وسكُنَ واو " هو " لما احتاج إليه فى الوصل لأن الواو والياء لا تقعان وصلا إلا ساكنين ثم قال : ( وَذُو انْتِصَابٍ فى انْفِصَالٍ جُعِلَ إِيَّائِى ) يعنى أن الضمير المنفصل المنصوب جُعِلَ إِيَّائِى ، أى : جُعِلَتْ له هذه الصيغة وهذا اللفظ ، ثم قال : ( والتَفْرِيعُ ) يعنى على " إِيَّائِى " هذا المذكور ، ( ليس مشكلاً ) بل هو بين ظاهر فى نفسه ، ومما تقدم فى ضمير الرفع وذلك أنه ذكر فى المرفوع المنفصل ثلاث مراتب :

مَرْتَبَةُ الْمُتَكَلِّمِ : وهى المنبه عليها بـ ( أنا ) . ومرتبة المُخَاطَبِ : التى أشار إليها بـ ( أنت ) ومرتبة الغائب : الممثلة بـ ( هو ) وفُرع على كل واحدة ، فكَذلك يكون الأمرُ ها هنا ، فأتى بضمير المتكلم واقتصر عليه ؛ لأنه يدل على مرتبة المخاطب ، ومرتبة الغائب ، بالإحالة على الحال فى المرفوع ، ولأن جميع المراتب الثلاث اللفظ فيها واحد ، وهو " إِيَّأِ " ولا تختلف إلا بحروف التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، فى آخره ، فلذلك قال : ( والتَفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكَلًا ) حيث أتى بـ " إِيَّأِ " الداخلة فى المراتب كلها أصولها وفروعها ، وبحرف التَّكَلُّمِ الدال على مرتبتي الخطاب والغيبة ، وهو الياء فى مثاله ، فلنجر فى التفريع على ما حد ، فنقول : أمَّا التَّكَلُّمُ فله ضميران :

أحدهما : " إِيَّائِى " وهو للمفرد مُذَكَّرًا كان أو مُؤنَّثًا ، كما ذكره فى "أنا"

فى المرفوع .

والثانى : " إيانا " للاثنين والجماعة فى التذكير والتانيث ، كما مر فى  
" نحن "

وأما المُخاطَبُ فله خمسة ضَمائر : " إياك " وهو نظير " أنت " فى  
المرفوع ، يَخْتَصُّ بالواحدِ المُذَكَّرِ ، ويتفرع عنه الاثنان " إياكما " وللجمع  
المُذَكَّرِ " إياكم " وللواحدة " إياكِ " واجمعها " إياكن " ، ويشترك مثناهما مع  
المُذَكَّرِ فى إياكما .

وأما الغائبُ : فله خمسة ضَمائر " إياه " وهو نظير " هو " فى المرفوع  
يَخْتَصُّ بالواحدِ المُذَكَّرِ ، ويتفرع عنه الاثنان " إياهما " وللجميع " إياهم " ،  
والواحدة " إياها " ، واجمعها " إياهن " ، ويشترك مثناهما مع المُذَكَّرِ فى  
إياهما " ، كما اشترك معه فى المرفوع ، ويتعلق بكلامه مسألتان :

إحدهما : أن " إيا " فى نص كلامه من قبيل الأسماءِ المضمرة ، وهذا  
مذهبُ الخليل (١) وسيبويه والأخفش (٢) والمازني والجمهور ، وهو أحدُ الأقوالِ  
الثلاثة فيه .

والثانى : أنه من قبيلِ الأسماءِ الظاهرة ، لا من الضمائر ، وهو رأي  
الزجاج (٣) .

قال ابنُ جني : وحكى لى حاك ، عن أبى إسحاق ، أراه قال : سمعتهُ

---

(١) مذهب الخليل وتابعوه فى التسهيل : ٢٦ وشرحه : ١٥٩/١ ، والتبيل والتكميل : ٨ / ، ورأى  
سيبويه فى كتابه : ١٤١/١ .

(٢) معانى القرآن للأخفش : ١٦/١ .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ١١/١ .

يقول : وقد سُئِلَ عن معنى قوله تعالى (١) : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ما تأويله فقال: حقيقتك نَعْبُدُ ، قال : واشتقاقه من الآية وهى العلامة .

والثالث : أن " إِيَّا " عماد / للضمائر بعده ، وليس باسم/ ١٢٦ ظاهر ولا مضمير ، بل هو كحرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول ، حكاه السِّيرافي (٢) وابن كيسان (٣) عن بَعْضِهِمْ ، والأصح ما ذهبَ إليه النَّاظِمُ رحمه الله - والدليل على ذلك أمور ثلاثة :

أحدها : أنه يخلف ضميرَ النصبِ المتَّصلِ عند تعذُّره ، بتقديمه على العامل نحو : إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ، أو لإضماره نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، أو لانفصاله بأداة حصر نحو : ما أَكْرَمَ إِلَّا إِيَّاكَ ، أو نحو ذلك من المُوجِبَاتِ للانفصال كما يخلف ضميرُ الرُّفْعِ المتَّصلِ عند تعذُّره ضميره المنفصل ، فنسبة المنفصل فى النصب من المتَّصل ، كنسبة المنفصل فى

(١) سورة الفاتحة : آية : هـ .

(٢) شرح الكتاب : ٧٠/٢ ، قال : " والصحيح عندي ما قاله الخليل - رحمه الله - وذلك أنى رأيت ما يقع بعد " إِيَّا " من الضمير ، وهو الضمير الذى كان يقع للمنصوب لو كان متصلاً بالفعل ، لأنك تقول : ضربت ثم تقول : إِيَّاكَ ضَرَبْتَهُ ، وضربتكما وإِيَّاكَمَا ضَرَبْتَهُ وضربتكم وإِيَّاكُمْ ضَرَبْتَهُ ، وضربك وإِيَّاكَ ضَرَبْتَهُ ، وضربتكم وإِيَّاكُمْ ضَرَبْتَهُ ، وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلاً بفعل ، فلما قدموا لما يستحقه المفعول به من التقديم والتخفيف أتوا إِيَّايًا فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل : وإِيَّايًا هو اسم ظاهر ، واتصال الأسماء يوجب للثانى منها وجعلوا " إِيَّايًا " هو الذى يقع عليه الفعل ، وقد رأيناهم فطوا شبيهاً بهذا حيث قالوا يأيها الرجل لأنهم أرادوا نداء الرجل ، فلم يمكن نداءه من أجل الألف واللام ، فاتوا بأي فبطوه وصله إلى الألف واللام وأوقعوا حرف النداء عليه ... " .

(٣) رأى ابن كسيان فى ارتشاف الضرب : ٤٧٤/١ قال : " وهى النهاية " إِيَّا " دعامة واللاحق هى الضمائر ، قاله الكوفيون وابن كسيان .

يراجع : الإنصاف : ٦٩٥ ، وانتلاف النصرة : ١٠٤ .

وكتاب النهاية المذكور فى كلام أبي حيان هو من تأليف ابن الخباز .

الرَّفْع من المُنْتَصِل ، وإذا كانت النسبة واحدةً والمُنْفَصِل فى الرَّفْع ضمير  
باتفاق ، فكَذلك يجب فى المُنْفَصِل فى النُّصْب أن يكون ضميراً .

والثانى : أنْ بعضَ المرفوعات كجُزءٍ من رافعه ، وقد ثَبَّتَ لضميره  
المُنْفَصِل <sup>(١)</sup> ، فثَبُوت ذلك لضميرِ النُّصْبِ أولى ، إذ لا شىءَ من المنصوبات  
كجزءٍ من ناصبه .

والثالثُ : أنْ "إيأ" اقتصرَ به على ضربٍ واحدٍ من أضرب الإعراب ، وهو  
النُّصْب ، فهو إمَّا مضمُرٌ ، وإمَّا مصدرٌ ، وإمَّا ظَرْفٌ ، وإمَّا حالٌ ، وإمَّا  
مُنَادى ، ولا زائد على هذه فى الاحتمال ، ولم نَعْلَم اسماً مظهراً اقتصرَ به  
على النُّصْبِ ، إلا ما اقتصرَ به من الأسماء على الظَّرْفِيَّة ، نحو : ذات مرةٍ  
أو على المصدرية نحو : سُبْحان الله ، أو على الحالية نحو <sup>(٢)</sup> : " أرسلها  
العِراكَ " ، أو على النُّداءِ نحو : يا عبدَ الله ، وأما التَّمْيِيز فلا يحتمله  
لتنكيره ، فلم يبقَ إلا أن يكونَ ضَمِيراً ، فثَبُت أنه اسمٌ مضمُرٌ ، لا اسمٌ  
ظاهرٌ ، ولا عماد ، وذلك ما أردنا .

والثانيةُ : أنْ الياءَ فى " إيأى " ، والكاف فى " إيأك " ، والهاء فى " إيأه " ،  
وسائر ما يلحق " إيأ " لم يُبَيَّنِ الناظم ما هى أهى أسماء أم حروف ، إذ  
يَحْتَمِلُ كلا الوجهين على مذهبِهِ فى أنْ " إيأ " ضميرٌ ؟ وإلى الاول ذهبَ  
الخليلُ ، واختاره المؤلفُ فى " التسهيل " <sup>(٣)</sup> ، وإلى الثانى ذهبَ الأخفشُ

(١) فى الأصل : " مُنْفَصِل " .

(٢) هو جزء بيت الليبد بن ربيعة العامرى ، والبيت بتمامه فى ديوانه : ٨٦ .

فأرسلها العراك ولم يذمها ولم يشفق على نقص الدخال

والبيت فى الكتاب : ١٨٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٦٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش :  
٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، والخزانة : ٥٢٤/٨ .

(٣) التسهيل : ٢٦ .

فيما حكاه ابنُ جُنِّي عن الفَارِسِيِّ .

أما على مذهب الزُّجاج والمذهب الآخر فلامِريَّة في أنها عندهما  
أسماء ولا يصحُّ غير ذلك فيها ، وإنَّما ترك التَّنْبِيْه على ذلك - والله  
أعلم - لأميرين :

أحدهما : أنها مسألة لا ثمره لها في الصناعة ، ولا فائدة في الكلام بل  
الاعتقاد أن بالنسبة إلى الكلام به واحد .

والثاني : تقاربُ الأنظار<sup>(١)</sup> في الوجهين ، وورودُ الإشكال على  
المذهبيين ، أما على القول بأنها أسماء مضاف إليها ، فإنَّ " إِيَّا " مضمراً كما  
تقدّم ، والأسماء المضمرة والمبهمه معارف ، لايجوزُ<sup>(٢)</sup> عليها التَّنْكِير ، وإنما  
يُضَاف الشيء إذا قدر نكرة ليكتسبَ تعريفَ الإضافة ، فإذا استحَالَ تنكير  
المُضْمَر استحَالَ إضافته ، وإذا استحَالَ إضافته استحَالَ أن تكونَ  
الكافُ في " إِيَّاكَ " ، والهاءُ في " إِيَّاهُ " ، والياءُ في " إِيَّايَ " أسماءً  
مُضَافاً إليه ، وأيضاً فإنَّ سيبويه قد قال<sup>(٣)</sup> : مَنْ زَعَمَ أن الكافَ - يعنى في  
" ذَلِكَ " - مجرورة الموضع انبغى له أن يقولَ : ذاك نفسك ، فإن قال : إنها  
منصوبةٌ انبغى له أن يقولَ : ذاك نفسك " قال ابنُ البَازِش<sup>(٤)</sup> : وهذا لا يقوله  
أحدٌ وإن توهم الاسمية ، وما قاله سيبويه جارٍ في " إِيَّا " ، إذ يلزم أن يقولَ

(١) في (١) الانتهار وهو تحريف .

(٢) في (١) ولا .

(٣) الكتاب : ١٢٥/١ بولاق و ( ٢٤٥/١ هارون ) .

(٤) ابن البازش : ( ٤٤٤ - ٥٢٨ هـ )

أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأتصاري الغرناطي ، نحوي مقرئ مفسر أندلسي شرح  
الكتاب والمقتضب وأصول ابن السراج والإيضاح والجمال والكافي لابن النحاس ويعرف ابنه  
أبوجعفر أحمد بن علي المتوفى سنة ٥٤٠ هـ بابن البازش أيضاً ، وهو مثل أبيه عالم ونحوي كبير  
أخبار أبي الحسن في بغية الملتبس : ٤١٩ ، والصلة : ٢ : ٤٢٥ ، وبغية الوعاة ١٤٢/٢ .



عندَ اعتقادِ (١) الاسميةِ فى الكافِ والإضافةِ : إِيَّاكَ نَفْسَكَ ، وهذا غيرُ منقولٍ .

قال ابنُ البَازِشِ : وإنَّما أتى سيبويه بهذا ، لأنَّه قد روى عن بعضهم على جهةِ الشَّدُوذِ تنكيرُ المُضمرِ ، وروى الكِسائى تنكيرُ المُبهمِ ، على جهةِ الشَّدُوذِ / ، قال : فقامَ من مجموعِ هذا أنَ الكافِ / ١٢٧ غيرُ اسمٍ ، مع تقديرِ استحالةِ تنكيرِ المُضمرِ والمُبهمِ ، ومع تقديرِ تنكيره على الشَّدُوذِ ، وأيضاً فإنَّ إضافةَ " إِيَّا " تمتنعُ من وجهين : أحدهما : لزومُ إضافةِ الشَّيْءِ إلى نفسه ، لأنَّ مدلوله ومدلولَ الكافِ واحدٌ ، وذلك ممتنعٌ .

والثَّانى : أنَ الإضافةَ إما أن تكونَ إضافةً تَخْفِيفٍ أو تَخْصِيسٍ ، فأما قَصْدُ التَّخْصِيسِ فممتنعٌ : لأنَّ إِيَّا من المُضمراتِ ، والمُضمراتِ أعرِفُ المعارِفِ فلا حاجةَ بها إلى التَّخْصِيسِ ، وأما قَصْدُ التَّخْفِيفِ فمختصٌ بالأسماءِ العاملةِ عملَ الأفعالِ ، وهذا ليس منها ، فهذان وجهان من الحجةِ ينضمَّانِ إلى الوجهين الآخرين ، فالجميعُ أربعةُ أوجهٍ ، وأما على القولِ بأنَّها حروفٌ ، فإنَّ غيرَ الكافِ من لواحقِ " إِيَّا " مجمعٌ على اسميته مع غيرِ " إِيَّا " مختلفٌ فى اسميته معها ، فلا يترك ما اجتمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحقُ الكافُ بأخواتها ، ليجرى الجميعُ على سَنَنِ واحدٍ ، وأيضاً فالأصلُ عدمُ اشتراكِ اسمٍ وحرفٍ فى لَفْظٍ واحدٍ ، وفى القولِ باسميةِ هذه اللواحقِ السَّلامةُ من ذلك ، فَوَجِبَ المَصِيرُ إليه حتَّى يدلَّ على خِلَافِهِ دليلٌ ، وأيضاً لو لم تكن أسماءُ مجرورةٌ المَحَلُّ لم

(١) ساقط من (١) .

يُخَلِّفُهَا اسْمُ ظَاهِرٍ مُجْرورٌ بِالْإِضَافَةِ ، لَكِنْ ذَلِكَ قَدْ وَجَدَ فِيهِمَا رَوَاهُ الْخَلِيلُ  
مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ (١) : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَأَيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ " ، وَيُرْوَى :  
فَأَيَّاهُ وَإِيَّا السَّوَاتِ .

وَقَالَ الْخَلِيلُ (٢) : لَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِيَّاكَ نَفْسَكَ لَمْ أُعْنَفْهُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ  
فِي الْقِيَاسِ عِنْدَهُ (٣) فَدَلُّ عَلَى أَنَّ الْكَافَ وَنَحْوَهَا أَسْمَاءٌ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ  
بِالْإِضَافَةِ ، وَأَيْضاً لَوْ كَانَتْ اللَّوَّاحِقُ حُرُوفاً لَمْ يُحْتَجْ إِلَى الْيَاءِ (٤) فِي إِيَاى كَمَا  
لَمْ يُحْتَجْ إِلَى التَّاءِ (٥) الْمَضْمُومَةِ فِي أَنَا ، وَقَدْ احْتَجَّ الْمُؤَلِّفُ بِغَيْرِ هَذَا ، فَلَمَّا  
كَانَتِ الْأَدَلَّةُ مُتَعَارِضَةً ، عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ ، وَمَا مِنْ دَلِيلٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ لَخَصْمِهِ  
الاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ (٥) ، تَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَى مَذْهَبِهِ فِيهَا إِحَالَةً عَلَى النَّظَرِ  
وَالْتَّرَجِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

ثُمَّ قَالَ (٦) :

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ فِي تَعْدَادِ الضَّمَائِرِ ، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى بَعْضِ أَحْكَامِهَا  
الضَّرُورِيَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً اتِّصَالُهَا بِعَوَامِلِهَا (٧) وَانْفِصَالُهَا مِنْهَا ، وَابْتِدَاءُ  
أَوَّلًا بِقَاعِدَةٍ عَامَّةٍ جُمْلِيَّةٍ فِي ذَلِكَ ، وَهِيَ أَنَّ الضَّمِيرَ لَمَّا كَانَ مَوْضِعاً عَلَى

(١) الْكِتَابُ : ١٤١/١ .

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤-٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٥) فِي (١) كَمَا عَلَيْهِ .

(٦) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٧) سَاقَطَ مِنْ (١) .

الافتقار وعدم الاستقلال ، كما وضع الحرف ، لزمه أن يكون متصلاً بغيره لِيَسْتَدَ لفظه إليه ، كما أن معناه كذلك مستند إلى غيره فأمّا اتصال الفاعل بفعله فلا مريّة فيه ، بل هو كالجُزء منه ، بأدلة كثيرة ذكروها ، وأمّا المفعول الأول فيلزمه اتصاله أيضاً ، لأنّه يليه ، اتصل به مع ذلك ضمير الفاعل أولاً ، فإن كان لم يتصل به فلا إشكال نحو : أكرمك زيدٌ ، وإن كان قد اتّصل به لم يتغيّر أيضاً اتصال المفعول به ، لأنّ الفعل مع الفاعل كالفعل المجرّد ، ألا ترى أن ضمير الفاعل قد يكون بغير علامة نحو : زيدٌ قامَ ، وقد يعرض (١) لتثنية الفعل ضمير الفاعل فيصير كحرف من حروفه نحو : يضربان ، فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثانٍ ، فالاتصال هو الأصل لقوّة الفعل ، وأنه الأصل في اتصال ضمائر المنصوبات به على الجملة ، وأيضاً لما كان الفعل يعمل في المفعولين ظاهرين ، وفي موضعهما مضميرين وعمله فيهما لا يغيّر لهما لفظاً ولا معنى ، وكان الاتصال أخصّ كان هو / الأصل فلأجل هذا وشبهه أتى بهذه القاعدة / ١٢٨ في ابتداء الفصل ، وأصلها لسيبويه لكن ذكرها خاصة بالنص بضمائر النصب وذكرها بالمعنى في غيرها ، فأتى بها الناظم عامّة كما ترى . والمعنى فيهما صحيح على الجملة ، فكأنه يقول : إذا تآتى له الاتصال في الضمير فلا تنتقل إلى غيره ، لأنّه الأصل والقياس ، إلا أنّها قاعدة مجملة لا بيان فيها ، لما يتصل من الضمائر بعامله ، وما لا يتصل (٢) ، وتفصيل ذلك على حسب مراده أن تقول : تقرر في الأصول أن أصل

(١) في (١) بغير .

(٢) ساقط من (١) .

الْعَمَلِ الطَّلَبِ الاختصاصى ، وإنما يوجد ذلك مطلقاً فى الأفعال ، إذ لا فعل إلا وهو عامل ، ثم يليها الحُرُوف ، لأنها تطلب بأنفسها الجرَّ فى الأسماء ، والجزم فى الأفعال ، ولم تستحق ذلك بشبه ، ثم يليها الأسماء ، لأنَّ أصلها ألا تعمل ، إذ هى مطلوبة فى الأصل لا طالبة وإنما تعمل فى الغالب بالشبه بالفعل كاسم الفاعل والمفعول ، أو بالنيابة عنه كاسم الفعل والمصدر أو بالنيابة عن الحرف كالمُضاف ، وهذه قاعدةٌ بيانها فى غير (١) هذا الموضع ، فإذا تقرَّرَ هذا فالأصل فى كلِّ مضمِرٍ طلبه عامل أن يتصل به ، لما تقدم أول المسألة ، فأمَّا الأفعال فيتَّصلُ بها معمولاتها على الجملة كما مرَّ . وأمَّا الحُرُوفُ فما كان منها طَلَبُهُ بحقِّ الأصلِ فكذلك ، ويجرى مجراها ما أشبههما ، فالحروف تُجرى فى هذا مُجراها الأسماءُ المضافة ، من حيث هى مضافة ، لأنَّ معنى حرفِ الإضافةِ معها قائمٌ ، فكما تقولُ لى ولك وله ، كذلك تقولُ : غلامى وغلامك وغلامه ، والأفعال أيضاً يُجرى مُجراها من الأسماء : ما أدنى معناها ، وعملَ عملها على التَّمَام ، من غير اعتبار بلفظِ الاسم ، كأسماءِ الأفعال ، ولا سيما ما كان منها على فَعَالٍ ، فكما تقول : اتركُها ، كذلك تقول : تراكِها ، وكذلك ما أدنى معناها وعملَ عملها لكن مع اعتبار لفظِ الاسم ، كاسمِ الفاعلِ والمصدرِ والموصولِ ، فالحكمُ الأصليُّ فيه الاتصالُ أيضاً ، فتقولُ : أنا مكرمه كإكراميك ، كما تقول : أنا مكرمه كما أكرمك ، ويجرى مُجراها من الحُرُوفِ أيضاً ما أشبهها كإن وأخواتها فتقول : إنَّه القائم ، كما تقول : ضربته القائمُ فهذه الجملةُ يَتَأْتى (٢) لك فيها (٢) الإتيان بالمتَّصل ، فلا يصح أن يؤتى فيها (٣) بالمنفصل ، إذ لا مُوجبَ لذلك ، وفى ضمن هذا الكلام أنَّه إذا لم يتأت

(١) ساقط من الأصل .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

الإتيان بالمتصل ، فلا بد حينئذٍ من الإتيان بالمنفصل ، ولا يكون ذلك إلا لما منع من الاتصال ، فإن طلب العامل باقٍ كما كان ، والموانع التي تمنع من الاتصال بالاستقراء ستة :

أحدهما : أن يكون العامل غير ملفوظ به ، إما لكونه معنوياً نحو : أنا قائم ، وإما لكونه محذوفاً نحو : إن أنت قمت أكرمته (١) فالعامل هنا لما لم يكن لفظياً لم يتأت اتصال الضمير به ، إذ الاتصال حكم لفظي .

والثاني : أن يقع بين الضمير وعامله فاصل ، لا يتأتى وقوعه إلا هنالك كالأ (٢) في الحصر ، نحو : ما قام إلا أنا ، أو " إما " نحو : قام إما أنا وإما زيد ، واللأم الفارقة نحو : إن قمت لأنت وإن قعد لأنا ، أو متبوع نحو : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ﴾ (٣) فالضمير فى هذه ونحوها لا يمكن اتصاله للفاصل الواقع بينه وبين معموله .

والثالث : أن يتقدم الضمير على عامله لموجب اقتضى ذلك نحو : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ (٤) . فإن موضع الاتصال آخر الفعل ، لا أوله / فكان الاتصال مع قصد التقديم غير متأت .

١٢٩/

والرابع : أن يقع اللبس بالاتصال ، كما إذا كان الضمير مرفوعاً بصفة جرت على غير من هى له ، نحو : مررت برجل ضاربه أنا ، فلو اتصل الضمير لأوهم أن الضارب هو الرجل لا أنت ، فلم يكن بد من انفصاله ، ومثله إذا التبس أحد المفعولين بالآخر مع الاتصال فى باب

(١) فى (١) لأكرمته .

(٢) فى (١) وإلا .

(٣) سورة سبأ : آية : ٢٤ .

(٤) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

أعطى ، فإنَّ الحكمَ البدءُ بالأخذ ، كما يفعلُ فى الأسماءِ الظَّاهِرةِ ، فإن كان  
الأخذُ غائباً والمأخوذُ مخاطبٌ أو متكلمٌ وجبَ الفصلُ ، وكذلك إنَّ كانا غائبين ،  
نحو قولك لعبدك : غلامى أعطيتَه إِيَّاكَ ، وأنت تريد أنك المعطى ، لأنك لو وصلت  
لوجبَ تقديمَ المخاطبِ ، فكان اللبسُ موجوداً ، فلم يكن بدءٌ من الفصلِ ، وقد  
علل المؤلفُ بهذا النحو وجوب الانفصالِ فى نحو : علمتنى إِيائى . قال : ولأن  
اتصالهما يؤهِّمُ التكرارَ ، يريد فيقع اللبسُ لذلك (١) .

والخامسُ : كونُ العاملِ لم يتحقَّق له شرطُ العملِ ، وهو الطَّلَبُ  
الاختصاصيُّ أو استحكامُ الشُّبه .

فالأول كالنائب عن العاملِ ، مثل " يا " فى (٢) النداءِ ، فإنَّكَ تقولُ : يا  
إِيَّاكَ ، أو يا أَنْتَ ، ولا تقولُ : ياكَ ، وكذلك " ما " الحِجَازِيَّةُ إذا قلت : ما أنا  
قائماً ولا فى نحو (٣) :

..... لاَ أَنَا بَاغِيَا      سِوَاهَا ..... ...

و " إن " فى نحو (٤) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

(١) فى (١) كذلك .

(٢) فى (١) مثل باب النداء .

(٣) هو جزء من بيت للناطقة الجعدى ، والبيت بتمامه :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا      سواها ولا عن حبها متراخيا

بيوانه : ١٧١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٨٢/١ ، والمعنى : ١٤١/٢ ، والتصريح : ١٩٩/١ .

(٤) البيت بتمامه :

إن هو مستولياً على أحد      إلا على أضعف المساكين

مجهول القائل ينسب إنشاده إلى الكسائى ، فى إصلاح الخلل : ٣٦٦ وغيره والبيت فى الأزهية :

٣٣ ، ووصف المباني : ١٠٨ ، والخزانة : ١٤٤/٢ .

فإن هذه الأشياء ليست بمختصة بمعمولاتها

أما الثائب فإثما اختص من حيث النيابة ، وأما " ما " وأخواتها فلدخولها على الأسماء والأفعال فلم تقو في الطلب قوة ما نابت عنه ، أو ما أشبهه ، فكأنها غير طالبة ، فصارت ضمائرهما في حكم ما ليس بمطلوبٍ لعاملٍ ، فلم يكن الاتصال .

والثاني : كخبر " إن " وأخواتها ، فإنه منفصلٌ أبداً من جهة أن الحروف أصلها أن لا تعمل في معمولين ، وأن لا تعمل رفعاً لاختصاص ذلك بالفعل لكن لما أشبهت الأفعال عملت عملها معكوساً ، ومن شأن المشبه بالشئ (١) أن لا يقوى قوته ، ولا يقوم مقامه في كل شئ ، وقد وجدنا من الأفعال الماضية ما ينفصل عنه منصوبه ، وإن كان واحداً كباب " كان " حسب ما يذكره الناطم ، فلا يلزمه اتصال الضميرين معاً ، ضمير الرفع وضمير النصب ، فهذا أولى لضعفه عن مقاومته فوجب الانفصال .

والسادس : قبح اللفظ في الاتصال ، وذلك نحو : أعطيتك ومنحتني (٢) ومنحتهوه وظننتني وما أشبه ذلك ، فإن العرب تراعى قبح اللفظ فتجنبه (٣) كما قالوا في كان : وإن زيدا لقائم ونحو ذلك ، هذه هي الموانع المعتبرة عندهم فحيث وجد واحد منها امتنع الاتصال ، إلا أنه قد توجد موانع أخر تمنع لزوم الاتصال خاصة ، من غير أن توجب انفصلاً ، فيجوز الوجهان ، وهي التي نبه عليها في قوله : ( وصل أو افصل هاء سألني ... ) إلى آخره فتلخص من هذه القاعدة ثلاثة أقسام :

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) فتجنبه .

واجبُ الاتصالِ : وذلك إذا تأتى الاتصالُ بغيرِ عارضٍ .

واجبُ الانفصالِ : وذلك إذا لم يتأتَّ الاتصالُ ولم يمكن .

وجائزُ الاتصالِ والانفصالِ : وذلك إذا تأتى الاتصالُ ، لكن منع من لزومه مانعٌ ، وكلُّها أشارَ إليها الناظمُ كما ترى ، إلا أنه لم يذكر السبب في عدم التأتى لبيانه ، وأشارَ إلى ذكرِ السببِ في جوازِ الوجهين مع التأتى ، على حسب ما يفسرُ إن شاء الله .

وقوله : ( وفي اختيارٍ ) تنبيهٌ على أنه قد يأتى المنفصل حيث // ١٣٠

يتأتى المتصل بلا مانعٍ وذلك في الضرورة نحو ما أنشده سيبويه (١)  
لحميدٍ الأرقط (٢) :

\* إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ \*

وجهُ الكلام أن يقولَ : " حَتَّى بَلَغْتَكَ " (٣) وقالَ الفرزدقُ (٤) :

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنْتَ      إِيَّاهُمْ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيزِ

---

(١) الكتاب : ٢٨٣/٨ .

(٢) هو حميد بن مالك التميمي ، شاعر راجز إسلامي أخبره في معجم الألباء : ١٣/١١

والخزانة : ٤٥٤/٢ والشاهد في الخصائص : ٣٠٧/٨ ، ١٩٤/٢ ، وأمالى ابن الشجري :

٤٠/١ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦١ .

(٣) في (١) قال .

(٤) نبوانه : ٢٦٦ ، والخصائص : ٣٠٧/٨ ، ١٩٥/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٤٠/٨ ،

وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦١ ، ونسبه إلى أمية بن أبى الصلت ، والخزانة :

٤٠٩/٢ .



أراد ضمنتهم الأرض وأنشد النحويون أيضاً (١) :

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَخْبِرُهُمْ      إِلَّا يَزِيدُهُمْ حَبًّا إِلَى هُمْ

فـ "هم" الآخر فاعلُ يزيد ، أراد إِلَّا يَزِيدُونَ أنفسهم حَبًّا إِلَى ، وأنشد  
الفارسي قول الآخر (٢) :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ أَنْ صَرَمُوا      يَا صَاحِبَ بَلِّ صَرَمَ الْحَبَالِ هُمْ

(١) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث العدوي التميمي ، لم أجد من ذكره في  
المصادر ، من قصيدة جيدة في الحماسة : ٤٣٣ ( رواية الجواليقي ) يقال إنه أتى اليمن فاشتاق  
إلى أهله ببطن الرمة ، وهو واد بنجد فقال القصيدة التي فيها البيت وأولها :

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد	ولا شعوب هوى منى ولا نغم
ولا أحب بلاد قد رأيت بها	عسنا ولا بلدا حلت به قدم
إذا سقى الله أرضا صوب غادية	فلا سقاها من إلا النار تضطرم
وحبذا حين نمسى الريح باردة	وإدى أشى وفتيان به هضم

ثم مضى في مدح قومه فقال :

هم البحور عطاء حين نسألهم	وفي القا إذا تلقى بهم سهم
وهم إذا الخيل حالو في كواثبها	فوارس الخيل لأميل ولا قزم
لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم	إلا يزيدهم حيا إلى هم

وربما نسب البيت إلى المزار بن منقذ بن عمرو العدوي التميمي ، ضرائر الشعر لابن عصفور :  
٢٦٠ ، وورد في بعض المصادر زياد بن منقذ فيجطونه أختا للمرار ، وبعضهم يذهب إلى أنه هو  
والمرار لقب له .

الخزانة : ٣٩١/٢ ، واللآلئ للبكري : ٧٠/١ ، ومعجم ما استعجم : ١٦١/١ ، والشعر والشعراء :  
٦٩٧/٢ ، والأغانى : ٢٢٣/١٠ ، ونسبها ليدر بن سعيد أخى المرار .

(٢) البيت لطرفة بن العبد ، ديوانه : ١٩٣ وبعده :

أن اللثام كذاك خلفهم      كانوا إذا أحببتهم ستموا

والشاهد في أمالى ابن الشجرى : ٤٠/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٠ ، والخزانة :  
٤١٠/٢ ( عرضا ) .

أراد بل صرّموا الحبال وهذا ونحوه (١) مما يُحفظ ولا يقاسُ عليه ، وقد نَبّه الناظِمُ على الشُّذُوذِ فى آخرِ الفصلِ .

فإن قيل : إن موضع الضرورة لا يتأتى فيه الإتيان بالمتصل ، فإنه لو تأتى لم يَسْغُ (٢) الإتيان بالمنفصل ، وأيضاً لا معنى للاضطِرَارِ إلا عدم تاتى المَجِئِ بالمتَّصلِ ، فإذا كان كذلك فكيف يقولُ الناظِمُ على ما اقتضاه مفهوم كلامه ، لأنَّ الاضطِرَارَ يَبِيحُ الإتيانَ بالمنفصل فى الموضع الذى يُمكن فيه الإتيان بالمتَّصلِ ، بل ظاهرُ هذا الكلام التَّنَاقُضُ ؟

فالجوابُ : أن يُقال ليس معنى التَّأتى أن يستقيم الوزن بالمتَّصلِ والمنفصل مثلاً ، ثم يجاء بالمنفصل عوضاً منه ، وإنَّما (٣) معناه أن الموضع الذى وَقَعَ فيه هذا الضميرُ يمكن على الجملة أن يَتَّصلَ فيه الضمير لا من حيث هو شعر ، بل من حيث أنه خالٍ عن الموانع الموجبة للانفصال أو المُخَيَّرَةِ فيه ، فقولُ الشاعرِ مثلاً : ( قَدْ ضَمِنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ ) متأت على الجملة أن يَقَعَ فيه المتَّصل ، لأنَّ ضميرَ النصبِ لم يَتَقَدِّم ولا فَصَلَ بينه وبين معمولِهِ فاصلٌ ، ولا فيه شىء مما تَقَدَّم ، فهو على الجملة مما يَسْغُ فيه أن يقول : ضمنتهم الأرض وكذلك ما أشبهه من الشُّذُوذات ، لكن الضرورة تقتضى مقتضاها مما هو خارجٌ عن الموانع المتقدمة بخلاف ما إذا قلت : هو قائمٌ ، فإن " هو " هنا لا يَتَّأتى فيه الاتصال إذ ليس له ما يَتَّصل به ، وكذلك : ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ ) إذ كان ما يتصل به مُؤَخَّراً عنه وجميع ما فيه مانعٌ من الموانع

(١) فى (١) نحوه .

(٢) فى هامش الاصل ' يَبِيحُ ' قراءة نسخة أخرى .

(٣) فى هامش الاصل ' بل ' قراءة نسخة أخرى .

المذكورة هذا شأنه ، وأما " ضَمِنْتُ إِيَّاهُم الْأَرْضُ " فليس له في نفسه مانع ، لأنه وقع في موضع يجب فيه الاتصال وإنما الضرورة أمر طارئ على الكلام ، وهو إقامة الوزن ، والناساطم إنما اعتبر الكلام في نفسه ، فكلامه صحيح .

\* \* \*

ثم أخذ في نكر القسم الذي مَنَعَ من لزوم الاتصال فيه مانع مع تائيه فقال :

أَوْصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخَلْفُ انْتَمَى  
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَإِتِّصَالَ لَا اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِتِّصَالَ

فذكر مواضع ما يتأتى فيه الاتصال ، ومع ذلك جرى فيها بالضمير منفصلاً في أحد الوجهين ، ويشملها أن يقال : كل ضمير ولى ضميراً قبله متصلاً بفعل منصوباً مطلقاً ، أو مرفوعاً من باب كان فقط ، فهذا هو الذي خير الناظم في وصله وفصله ، وهو الهاء في أمثله المذكورة ، لكن على الشرط الذي يذكره بعد هذا ، وحصر ذلك في ثلاثة أبواب نكرها :

أحدها : باب أعطى ، وهو الذي أشار إليه بقوله : ( سَلْنِيهِ ) لَانُ  
سَأَلَ فَعَلَ يَتَعَدَّى إِلَى / مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ . ١٣١/

والثاني : باب " كان " وهو المراد بتمثيله بـ ( كُنْتُهُ ) .

والثالث : باب " ظَنَّ " ، وهو المُنْتَبَه عليه بقوله : ( خِلْتَنِيهِ ) لَانُ  
خِلْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَابْتَدَأَ بِيَابٍ أُعْطِيَ  
فَقَالَ : ( وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ " يَعْنِي أَنَّكَ مَخِيرٌ فِي

وصلِ هاءِ سَلْنِيهِ وفصله ، فَإِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِهِ مُتَّصِلًا بِعَامِلِهِ يلى الياءِ التى هى ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ عِوَضًا عَنِ الْهَاءِ فَتَقُولُ : الثُّوبَ سَلْنِيهِ ، وسَلْنِي إِيَّاهُ ، وكذلك ما أشبهه مما كان من باب "سَلْ" وإليه يعود الهاء فى ( وَمَا أَشْبَهَهُ ) ، أى : وما أشبهه سَلْنِيهِ نحو : أعطى وكَسَا ، تقول : الدَّرْهَمَ أعطيتكه ، وأعطيتك إِيَّاهُ ، والثوب كسوتكه ، وكسوتك إِيَّاهُ ، ومن الاتصال قوله تعالى (١) : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُومًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ وقوله (٢) : ﴿ وَإِذْ يَرْيَكُمُوهُمْ إِذِ التَّاقَتُمْ فِي أُعَيْنِكُمْ فَلَيْلًا ﴾ ، ومن الانفصال قول النَّبِيِّ عليه السَّلَامُ : " فَإِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ " ولم يرد بقوله : " هاء سَلْنِيهِ " خصوص الهاء ، وإنما أرادَ المفعولَ الثَّانِيَّ لسَلْنِيهِ كان هاء أو غيرها ، فَيَجْرَى مُجْرَى ذَلِكَ مَا إِذَا قُلْتَ لِعَبْدِكَ زَيْدٍ : سَأَلْنِيكَ وكذلك سَأَلْنِيهَا وما أشبه ذلك ، والاتصال هنا جارٍ على الأصلِ الذى قدمه . وأما الانفصالُ فمخالفٌ له ، فلذلك اختار هنا الاتصال الذى أشارَ إليه بالتقديم حين قال : ( وَصَلِ أَوْ أَفْصِلِ ) والله أعلم .

والنظرُ هنا إنما هو فى المفعولِ الثَّانِي ، أما الأول فلا نظرَ فى وجوبِ اتصالِهِ ، ولذلك قال : ( هَاءُ سَلْنِيهِ ) فَعَيْنُ (٣) للكلامِ الثَّانِي ولم يتعرض للأولِ ، ثم ذَكَرَ بابَ " كان " فقال : ( فِى كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى ) أرادَ : وفى كُنْتَهُ الْخُلْفُ ، فحذفَ حرفَ العَطْفِ وذلك كثيرٌ فى كلامه ، وقد تقدَّم الاستشهادُ عليه ، وهو على حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ : وفى هاءِ " كُنْتَهُ " لَأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا وَقَعَ لَهُ فِى الْهَاءِ ، وَلَيْسَ كَلَامُهُ فِى نَفْسِ " كُنْتَهُ " ولا فى ضَمِيرِهِ جَمِيعًا ، لَكُنْتَهُ حَذْفُ ذَلِكَ الْمُضَافِ لِتَقَدُّمِ الْكَلَامِ فِى مِثْلِهِ ، وهو " هاء " سَلْنِيهِ " ، وكذلك

(١) سورة هود : آية : ٢٨ .

(٢) سورة الأنفال : آية : ٤٤ .

(٣) فى (١) يعين .

قوله : " كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ " أى : هَاءَ خِلْتَنِيهِ ، وإتيانه بالمثال المُعَيَّن من غير أن يقولَ : وما كان نحوه ولا ما أشبهه ، لا يدلُّ على أن الخِلافَ الذى ذكرَ مُختصُّ به ، بل يُريده وما كان مثله من بابِهِ فكما جرى الخِلاف فى " كان " ، كذلك جرى فى أصبح ، وأمسى وظلَّ وصارَ ، وسائر أفعال البابِ ، وكذلك قوله إثر هذا : ( كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ) أى : ما كان من بابِهِ ، ودلَّ على أن مراده هنا ذلك قوله فى ( سَلْنِيهِ ) ، وما أشبهه ) و ( الخلف ) أرادَ به الخِلاف ، وعادة المتأخرين استعمال لفظ ( الخلف ) مرادفاً لمصدر خالفه فى كذا مخالفةً وخلافاً ، ولستُ منه على تحقيق أنه استعمال لُغَوِيٌّ ، والخُلْفُ المشارُ إليه بين النحويين أن سيبويه يختار الانفصال فى باب " كان " والنَّاظِمُ ومن أخذ هو بزمه يه يختار الاتِّصالَ على ما يتقرَّرُ بُعيد هذا إن شاء الله .

ثم نَكَرَ بابَ ظَنَنْتُ فقال : ( كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ) أى : إنه مثلُ ( كنته ) يعنى فى كونه مُختلفاً فى اختيار اتصاله أو انفصاله ، فسيبويه يختار الانفصال والنَّاظِمُ اختار فى هذا النُّظْمِ الاتصال ، فى المَسْأَلَتَيْنِ معاً : مسألة ( كُنْتُه ) ومسألة ( خِلْتَنِيهِ ) وهو قوله : ( واتِّصَالاً اخْتَارُ ) خلافَ ما ذهب إليه فى " التَّسْهِيلِ " (١) / فإنه اختار فى مسألة ( خِلْتَنِيهِ ) ١٣٢ / ما اختاره سيبويه من الانفصال ، وفى مسألة ( كنته ) ما اختاره هنا . فأمَّا وجه اختياره الاتصال فى ( كنته ) فمن جهة القياس والسَّمْعِ . أمَّا القياسُ : فما تقدَّم فى القاعدة الأولى ، من أنه لا يُجاءُ بالمنفصل مع إمكان المجيء بالمتَّصلِ ، وقد أمكنَ هنا ، فهو الذى

(١) التَّسْهِيلُ : ٢٧ .

كان يجب ، وأيضاً ، فاسم " كان " وخَبَرُهَا مُشَبَّهَانِ بالفاعلِ والمفعولِ ، وقد بَسَطَ سيبويه في باب " كان " <sup>(١)</sup> بَسَطاً شَافِياً ، أن " كُنْتُ " شَبِيهٌ بضرِبته وضرِبته لايجوزُ فيه إلا <sup>(٢)</sup> الاتصال ، فكَذلك كُنْتُ ، فهو أولى بالاتصال من باب سَلَنِيهِ فَإِنَّهُ <sup>(٣)</sup> لم يَسَاوِ باب ضَرَبَ في وجوبِ الاتصال من أجلِ السَّماعِ ، فلا أَقَلُّ من أن يكونَ راجحاً .

وأما السَّماعُ : فإن الاتصال ثابتٌ نظماً ونثراً ، فمن النثر ما في الحديثِ من قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لعائِشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : " إِيَّاكَ أَنْ تُكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ " ، وقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ابْنِ صَيَّادٍ : " إِنْ يَكُنْهُ <sup>(٤)</sup> فَلاتُسلطُ عَلَيْهِ وَإِلَّا يَكُنْهُ <sup>(٥)</sup> فلا <sup>(٥)</sup> خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ " وفي الحديثِ : " كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ فَكَانَ " .

وقال بعضُ العَرَبِ : " عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " ، حكاةُ سيبويه <sup>(٦)</sup> ، وحكى عن بعضِ العَرَبِ الموثوقِ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَيْسَنِي ، وكذلك كَانَنِي . ومن النظم قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيِّ ( أَنْشَدَهُ سَيِّبُوهُ ) <sup>(٧)</sup> :

فإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ      أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا

(١) الكتاب : ١ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) فإن .

(٤) في (١) يكن .

(٥) في (١) فهو .

(٦) الكتاب : ٣٨٢/١ .

(٧) الكتاب : ٢١/١ ، وشرحه السيرافي : ٣٠٧/١ والبيت في ديوانه : ٧٢ وقبلة :

دع الخمر يشربها الفواة فإنني      رأيت أخاها مغنياً بمكانها

والمقتضب : ٩٨/٣ ، والخزانة : ٤٢٦/٢ .

وَأُنْشِدَ السِّيرَافِي (١) : قَالَ : أَنْشَدَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ دُرَيْدٍ :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ      إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

وَأَمَّا الْانْفِصَالُ فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي النَّظْمِ نَحْوَمَا أَنْشَدَهُ سَيِّبُوهُ مِنْ قَوْلِ  
الشَّاعِرِ (٢) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرُ (٣)      لَا نَرَى فِيهِ هَرِيْبًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا      كِ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا

أَوْ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ : أَتَوْنِي لَيْسَ إِيَّاكَ ، وَلَا يَكُونُ إِيَّاكَ ، وَهَذَا قَدْ  
يَتَعَيَّنُ انْفِصَالُهُ لِإِجْرَاءِ " لَيْسَ " وَ" لَا يَكُونُ " فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُجْرَى " إِلَّا " .  
لَوْ قَوَّعَهَا مَوْقِعَهَا فَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا وَجْهُ اخْتِيَارِ الْإِتِّصَالِ فِي ( خَلَّتِيهِ )  
فَلَأَنَّ بَابَ ظَنَنْتُ مُشَبَّهُ فِي الْعَمَلِ بِبَابِ أُعْطِيتُ ، فَإِذَا كَانَ بَابُ أُعْطِيتُ يَلْزَمُ فِيهِ  
الْإِتِّصَالُ عَلَى ظَاهِرِ سَيِّبُوهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَاعِدَةِ ، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِتِّصَالُ

---

(١) شرح الكتاب : ١٤١/٢ ، وينسب البيت إلى رؤية بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٥ ، ومن نسب به  
إليه صاحب العين ، وورد البيت مشروحاً شرحاً حسناً في إثبات المحصل لابن المستوفى الأريلي  
: ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٨/٣ ، وخزانة الأدب : ٤٢٥/٢ ، ٤٥٤ .

قال ابن المستوفى : اختلفوا في تفسير " الطيس " فقال بعضهم : هو كل ما على وجه الأرض من  
خلق الأنعام ، وقال بعضهم : هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوم . وقال غيره :  
الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما ، وأراد به الراجز هنا الرمل .

(٢) الكتاب : ٣٦٧/١ ، وشرحه للسيرافي : ١٢٨/٣ ، وقائمه عمر بن أبي ربيعة ، وقيل للعرجي ، قال  
ابن المستوفى في إثبات المحصل : ٤٦ كذا وَجَدْتُهُ فِي بَعْضِ حَوَاشِي الْكِتَابِ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رِبِيعَةَ  
، قَالَ : وَأُورِدَهُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ النَّحَّاسِ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رِبِيعَةَ فِي مَتْنِ  
الْكِتَابِ ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ الْعَرَجِيُّ . وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي دِيْوَانِ عَمْرِو : ٤٢١ ، وَفِي دِيْوَانِ  
العرجي : ٦١ ، وَمِمَّا فِي الْمَقْتَضَبِ : ٩٨/٣ ، وَالْأَصُولُ : ١٢١/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٢٤/٢ رِوَايَةُ  
ديوان العرجي :

غير أسماء وجمل ثم لا نخشى رقيباً

(٣) في الأصل : ( شهراً ) .

فيما أشبهه راجحاً إن لم يكن لازماً .

واعلم أن الجمهور على ما ذهب إليه سيبويه ، فإن السماع معه وهو الأصل للقياس ، ولذلك قال : قَفَ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسَّرَ ، فالقياس إذا وجد السماع بخلافه مَثْرُوكٌ ، وقد وَجَّهَ سيبويه وغيره رُجْحَانِ الانفصالِ في ( كُنْتُه ) و ( خِلْتَنِيهِ ) ، فأشارَ سيبويه في ( كُنْتُه ) إلى أن المضمرات لم تستحكم مع هذه الأفعال التي هي " كان " وأخواتها ، إذ ليست بأفعال حقيقة ، وإنما هي أدوات دالة على الزمان فلم تبلغ بسبب ذلك مبلغَ باب ضرب ، وزاد السيرافي ثلاثة أوجه :

أحدها : أن " كان " وأخواتها أفعالٌ دخلن على المبتدأ والخبر ، والخبر يكون فعلاً وجملَةً وظرفاً غير متصرفٍ نحو : زيدٌ قامَ ، وزيدٌ أبوه منطلقٌ ، وزيدٌ عندك فلما كانت هذه الأشياء لا يجوزُ إضممارها ولا تكونُ إلا منفصلةً من الفعلِ اختيرَ فيما يُمكن إضمماره الخُرُوجُ عن الفعلِ أيضاً .

والثاني : أن الاسمَ والخبرَ كل واحدٍ منهما منفصلٌ عن الآخر ، غير مختلطٍ به / فإذا وصلنا ضميرَ الخبرِ جازَ معه أن يضمَرَ الاسمَ ، إذ ١٣٣/ هو الأصل في الاضممارِ ، من جهة أنه كالفاعلِ ، فيؤدِّي إلى أن يكونَ الخبرُ مختلطاً مع الاسمِ ، وغير منفصلٍ عنه ، وذلك نقضُ الغرضِ .

والثالثُ : أنا لو وصلنا ضميرَ الخبرِ بضميرِ الاسمِ والفاعلِ والمفعولِ في هذه الأفعالِ لشيءٍ واحدٍ ، لزم أن يتعدَّى فعلُ الفاعلِ إلى نفسه متصلاً وذلك لا يكون ، وإنما يتعدى إليه مُنفصلاً ، وإنما جازَ ظننتي لأن هذا الباب لا يقعُ على المفعولِ الأولِ حقيقةً ، فلم يعتد به ، وإنما المعتمدُ الثاني . وأما باب " خِلْتَنِيهِ " فإنما اختيرَ فيه الانفصال



- على ما ذكره سيبويه - لأنَّ "حَسِبْتَ" بمنزلة "كان" ، إنما تدخلان على المبتدأ والمبنى عليه فيكونان في الاحتياج على (١) حال ، ألا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الاسمِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُمَا ، كَمَا لَا تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ مَبْتَدَأُ ، فَالْمَنْصُوبَانِ بَعْدَ "حَسِبْتَ" بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ بَعْدَ "كَانَ" ، وَ"لَيْسَ" ، وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي بِمَنْزِلَةِ "حَسِبْتَ" وَ"كَانَ" (٢) ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يَجْعَلَانِ الْمَبْتَدَأَ وَالْمَبْنَى عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى يَقِيناً أَوْ شَكاً ، وَلَيْسَ بِفِعْلٍ أَحَدُثَهُ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ ، كضَرِبْتُ وَأَعْطَيْتُ إِنَّمَا يَجْعَلَانِ الْأَمْرَ فِي عِلْمِكَ ، أَوْ فِيمَا مَضَى ، هَذَا نَصُّ سَيْبَوِيهِ ، وَهُوَ مُشِيرٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ . وَالنَّاطِظُ نَبَّهَ عَلَى تَأْكِيدِ الْإِتِّصَالِ عِنْدَهُ بِقَوْلِهِ : ( وَاتِّصَالَا اخْتَارُ ) فَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ إِشْعَاراً بِذَلِكَ .

ثُمَّ قَالَ : ( غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ ) وَالْغَيْرُ هُنَا هُمُ (٣) الْجُمْهُورُ ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ مُسْتَدْتِداً قَوِيّاً ، وَسَمَاعاً يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْقِيَاسِ أَوَّلَ الْمَسْأَلَةِ ، وَبَيْنَ فِي "شَرْحِ التَّسْهِيلِ" (٤) ، مُسْتَدْتِدَهُ مِنَ السَّمَاعِ وَأَنَّهُ الْحَدِيثُ أَمَّا الْقِيَاسُ الْمَتَقَدِّمُ فَصَحِيحٌ ، مَا لَمْ يَعَارِضْهُ مَا يَهْمِلُ حُكْمَهُ ، وَقَدْ وَجَدَ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَدْ تَضَمَّنَ عَهْدَتَهُ نَقْلُ الْجُمْهُورِ ، وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي اعْتِمَادِ النَّاطِظِ عَلَى الْإِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ بِمُسْتَدْتِدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ اللُّسَانِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أُصُولِيَّةٌ لَا يَسَعْنِي الْآنَ ذِكْرُهَا (٥) ، وَلَعَلَّهَا تُذَكَّرُ فِي مَوْضِعٍ هِيَ بِهِ أَخْصَى مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، وَعَلَى النَّاطِظِ بَعْدُ فِي هَذَا الْفَصْلِ

(١) فِي (١) إِلَى .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١٧١/٨ .

دَرَكَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ : (١)

أحدها : أن قوله : " في كنته الخلف انتمى " (٢) لم ينص فيه على موضع الخلاف ، فإنه محتمل أن يريد الخلف في اختيار أحد الوجهين الجائزين ويحتمل أن يريد به الخلف في جواز الوجهين ، والذي قصد منهما هو الأول لكن مساقه يدل على الثاني ، لأنه خير أولاً في الفصل والوصل ، ثم قال : و ( في كنته الخلف " فاقترض أن الخلف إنما هو فيما تقدم ذكره من التخيير ، فكان بعضهم يخير بين الوجهين في " كنته " وبعضهم لا يقول بذلك ، وهذا الخلف هكذا لا أعرفه ، بخلاف الاحتمال الأول ، فإنه مقول به كما تقدم .

والثاني : أنه ذكر الخلف في الموضعين الأخيرين ، وترك ذكره في باب " تسليته " والخلاف فيه موجود ، لكن على وجه آخر ، فإن السيرافي أجاز الوجهين ، وحكى ذلك عن بعض النحويين ، وهو الذي نص عليه الناطم هنا ، وظاهر كلام سيبويه لزوم الاتصال ، إذ لم يرجع على خلافه ، وذلك لقوة الفعل وأنه الأصل في اتصال ضمائر / المنصوبات به ، / ١٣٤ وأن الاتصال أخص ، وإذا ثبت الخلاف في المواضع الثلاثة فنذكره إياه في الموضعين وتركه له في الثالث (٣) موهم عدم الخلاف فيه ، وهذا إخلال .

والثالث : أن إطلاقه القول في باب ( كنته ) ظاهر في شمول ذلك الحكم لكان وأخواتها وهو صحيح فيما عدا " ليس " ، وأما " ليس " فحكى ابن هانئ عن النحويين الاتفاق على أن الاتصال فيها ضعيف . قال : فلو قلت : لست على حد كنته لم يكن صواباً . ومن الشاذ قولهم :

(١) في الأصل : من أوجه خمسة .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) الثالث .

" عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " ووجهه في القياس ظاهرٌ ، فإن ليس في معنى الحرف لتعريفها عن الدلالة على الحدوث والزمان ، وكلام الناظم يقتضى القياس في الاتصال وإن كان الانفصال هو المختار ويقتضى أن الخلاف متقررٌ فيها ، والأمر في كلا الفصلين على خلاف ما قال حسبما ذكره ابن هاني في إطلاقه ما ترى .

والرابع : أن قوله : ( وَاتِّصَالًا اخْتَارُ ) أراد في باب ( كُنْتَهُ ) ، وفي باب ( خِلْتَنِيهِ ) أما باب ( خِلْتَنِيهِ ) فما اختار فيه من الاتصال ممكن أن يختاره مختار لوجوده في كلام العرب نثراً ، وإن كان قليلاً عند سيبويه وأما باب ( كُنْتَهُ ) فما اختار فيه من الاتصال يقتضى أن الانفصال جائز أيضاً في القياس ، إلا أنه قليل في السماع ، فغيره أحسن منه ، وهذا عنده غير مستقيم ؛ لأن الانفصال على ما قرره (١) في " شرح التسهيل " (٢) إنما هو مخصوص بالشعر وبليس ولا يكون في باب الاستثناء وكلاهما لا يقاس عليه عنده كما تقدم ذكره ، فعنه نقلت هذا المعنى ، وإذا كان كذلك لم يصح على مذهبه في كنته إلا الاتصال فكيف يقول : ( وَاتِّصَالًا اخْتَارُ ) فيأتي بعبارة مشعرة بجواز الوجه الآخر ، لا يقال إنه اختار الاتصال ، بمعنى أنه لا يجيز غيره ، لأننا نقول يرد عليه . قوله : ( غَيْرِي اخْتَارَ الانفصالاً ) أو لأنه (٣) لا يمشى له في ( خِلْتَنِيهِ ) فتأملهُ ، وهذا الاعتراض لازم له أيضاً في كتابه " التسهيل " .

(١) في (١) قد .

(٢) شرح التسهيل : ١٧١/١ .

(٣) في (١) ولأنه .

والخامس : أنه قَصَدَ في (١) هذا المختصر ذكر الضرورى والمشهور من قوانين النحو ، وقد ترك من الضرورى والمشهور أشياء كثيرة وضابطها على التقريب والإرشاد إلى من طلب الاستقصاء أن نقول : العوامل التي يمكن اتصال الضمائر بها ثلاثة أنواع : أفعال وحروف وأسماء .

فأما الأفعال فيتصل بها فاعلوها ، وما أشبه فاعليها ، كاسم كان وعسى .

وأما المفاعيل فكذاك إلا ما استثناه الناظم من خبر " كان " ، وثانى مفعولى " أعطى " و " ظن " ، ولا عبرة هنا بخبر " عسى " ، إذ لا يكون ضميراً ، وإن فرض ذلك فهو مثل " كان " ، ولا بثالث المنصوبات فى أعلم ، لعدم التكلم به ، وإن كان فالانفصال فيه واجباً لعدم تأتية قياساً ، فهذا النوع مستوفى فى النظم فلا اعتراض به .

وأما الحروف فثلاثة أضرب : ضرب عمل بالأصالة ، وذلك حروف الجر فيتصل بها ضمائرها عملاً بالقاعدة الأولى ، وضرب عمل بشبه الفعل الحقيقى ، وذلك " إن " وأخواتها ، فيتصل بها منصوبها عملاً بالقاعدة ولا يتصل بها مرفوعها لعدم التأتى كما مر ، وضرب عمل بشبه ما أشبه الفعل غير الحقيقى ، أو بشبه الحرف المشبه للفعل " كما " و " لا " العاملتين عمل " ليس " ، فلا يتصل بها شئ لعدم التأتى قياساً ،

فهذا الاعتراض به / أيضاً من جهة ما تقدم له من القاعدة المذكورة أولاً . / ١٣٥

وأما الأسماء فهى على ضربين : ما يعمل بمعنى الإضافة ، فهذا يتصل به معموله وهو واحد أبداً ، كحرف الجر ، وما يعمل بجرياته

(١) ساقط من (١) .

مُجْرَى الْفِعْلِ وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَعْمَلُ بِكُونِهِ وَضِعَ مَوْضِعُهُ فِي الْأَصْلِ ، أَوْ نَابَ عَنْهُ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ وَجَرَى عَلَى لَفْظِهِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ فَالْأَوَّلُ : أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَحُكْمُهَا حُكْمُ أَفْعَالِهَا ، فَكَمَا تَقُولُ : اتركها كذلك تَقُولُ :

تِرَاكَّهَا مِنْ إِبِلٍ تِرَاكَّهَا (١)

وكَمَا تَقُولُ : امهله ، كذلك تَقُولُ : رَوَّيْدَهُ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ إِذَا كَانَ وَضَعَهُ وَضَعَ الْفِعْلِ اسْتِعْمَالِيًّا حَتَّى لَحِقَ بِالْوَضْعِ كَعَلَيْكَ وَدُونِكَ (٢) وَإِلَيْكَ فَإِنَّ الْوَجْهَيْنِ فِيهِ جَائِزَانِ فَتَقُولُ : عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، وَدُونُكَ وَدُونُكَ إِيَّاهُ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ (٣) سَيَبُويَه (٤) ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا رَوِيدَ ، فَأَجَازَ رَوَّيْدَ إِيَّاهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَيَبُويَه فِيهِ إِلَّا الْإِتِّصَالَ ، وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ فِيهِ سَيَبُويَه أَنَّهُ اسْمٌ فَعَلَ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ كـ " تَرَكَ " ، وَاعْتَبَرَ غَيْرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ " عَلَيْكَ " وَ " لَدَيْكَ " ، أَلَا تَرَاهُ يُسْتَعْمَلُ مُصَدَّرًا نَحْوُ : رَوَّيْدُ زَيْدًا ، وَأَمَّا مَا نَابَ عَنِ الْفِعْلِ اسْتِعْمَالًا فَذَلِكَ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُولُ فَيَجْرِي أَيْضًا مُجْرَى

(١) نسبه ابن خلف في لباب الألباب : ١٣١ إلى طفيل بن يزيد الحارثي وهو شاعر جاهلي أخبره في الخزانة : ٢٥٤/٣ . قال ابن خلف : حن أغارت كنده على نعمه فلحقهم وهو يقول :

تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها

وقال : ويروي :

\* داركها من إبل داركها \*

وقد أورد سيبويه ما البيت الآخر تتمنه في الكتاب : ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٠٧/٢ ، وفي المقتضب : ٣٦٩/٣ .

(٢) في الأصل بونه .

(٣) في (١) على هذا .

(٤) الكتاب : ٢٨٢/١ .

الفعل في اتصاله الفاعل به وحده ، أو المفعول به وحده ، على لفظ  
المضاف إليه ، فإذا اجتمع اختيار الانفصال ، كقواك : أعجبنى إكرامى إياك ،  
وجاز الاتصال أيضاً نحو :

\* وَكَانَ فِرَاقِئِهَا أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ (١) \*

وقال (٢) :

\* وَمَنَعَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ \*

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفي ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٢٢٦/٤ يحيى بن طالب الحنفي ،  
أحد بني ذهل بن النول بن حنيفة ، كان مولى لقريش ، وكان شيخاً ديناً يقرئ أهل اليمامة ....  
قال القصيدة التي منها البيت يتشوق إلى اليمامة في قصة ذكرها ياقوت عن أبي بكر بن الأنباري  
وأول القصيدة التي منها البيت :

أحقا عباد الله أن لست ناظراً	إلى فرفرى يوماً وأعلامها الفـ
كان فؤادي كلما مر راكـ	جناح غراب رام نهضاً إلى وكـ
أقول لموسى والدموع كثـ	جداول فاضت من جوانبها تجـ
الأهل لشيخ وابن ستين حـ	بكي طربا نحو اليمامة من عـ
وزهدني في كل خير صنعته	إلى الناس ما جريت من قلة الشـ
إذا ارتفعت نحو اليمامة رفـ	دهاك الهوى واهتاج قلبك للذـ
فو احزني ماذا أجن من الأسـ	ومن مضمر الشوق اللـ
تغربت عنها كارها وهجرتـ	( وكان فراقها أمر من الصـ )

(٢) البيت لرجل من تميم من أبيات اختارها أبو تمام في الحماسة : ٦٦ ( رواية الجواليقي ) وذكر ابن  
الإعرابي في كتاب الخيل : ٩٩ اسم قائلها وهو عبيدة بن ربيعة بن قحطان بن ناشر بن سيار بن  
رزام بن مازن ، وزاد البغدادي في الخزانة : ٤١٥/٢ ، شاعر فارس جاهلي .

والبيت من قصيدة قالها لما طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال لها " كساب " فمנعه إياها فقال :

أبيت اللعن إنت كساب علق	نفيس لا تعار ولا تباع
مفداة مكرمة عليـ	يجاع لها العيال ولا تجاع
سلسلة سابقين تنا جـ	إذا نسيا يضمهما الكـ
فلا تطمع - أبت اللعن - فيها	( ومنعها بشىْءٍ يستطاع )

وأما ما جرى على الفعلِ وأشبهه لفظاً ومعنى حتى استتَرَ فيه الضميرُ المرفوعُ فإنه يُجرى في اتصالِ الضميرِ به مُجرى قلعه فتقول : أنا مُعطيكه وأنا ظانكهِ وتفصل الثاني إن شئت وهو أولى من الفعل ، ولم أنكر هنا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لدخولها في النوع الأول . فانت ترى أن شيئاً من أقسام هذا النوع لم يشر إليه الناظم مع تشعب أضربه واختلاف أحكامها فيه زائداً على كونه ضروري الذكر والاعتراض عليه في " التسهيل " واردة أيضاً .

والجوابُ عن الأول : أن موضع الخلاف قد بينه بما يرفع ذلك الاحتمال ويزيح الإشكال بقوله حين حكى الخلف في الموضعين ( واتصلاً اختار غيري اختار الانفصالا ) فبين أن الاختلاف إنما هو في اختيار الوجهين لا في غير ذلك وهو ظاهر .

والجوابُ عن الثاني : أن الخلاف في باب ( سَلَنِيهِ ) غير متقن ، وذلك أن سيبويه لما ذَكَرَ الاتصال لم يَحْكِ غيره ولا نَفَاهُ ، بل سَكَتَ عنه ، والسكوت لا يقتضى نَفْيَ المسكوت عنه بلباد ، فلما كان كذلك كان غيرُ سيبويه قد أجاز الوجهين وليس ذلك الانباء على السماع ، وقد وَجَدَهُ النَّاظِمُ في الحديثِ في قوله عليه السلام : " إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ " - والحديثُ عنده عُمْدَةٌ في الاستشهاد به - بنى (١) على إطلاقِ إجازةِ الوجهين من غيرِ إشارةٍ إلى خلافٍ حيث لم يتحقق له خلافٌ .

والجوابُ عن الثالث : ما ذكره شيخنا (٢) الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمه الله - فيما نَقَلَهُ عنه شيخنا الأستاذ أبو عبد الله البكسي -

(١) في (١) بقى .

(٢) ساقط من (١) .

حَفِظَهُ اللهُ - أَنْ ابْنَ / مَالِكٍ لَمْ تَدْخُلْ بِهِ " لَيْسَ " فِي كَلَامِهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا / ١٣٦  
مَثَلُ بَدَّكَانَ " وَمَا كَانَ نَحْوَهَا ، وَهِيَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ ، فَلَا يَنْتَظِمُ الْمَثَالُ إِلَّا  
مَا كَانَ مِنْهَا مُتَصَرِّفًا فَخَرَجَتْ " لَيْسَ " عَنْ مُرَادِهِ وَإِشَارَتِهِ (١) بِهَذَا  
الاعتبار ، فَلَا عِتْرَاضَ عَلَيْهِ بِمَا لَمْ يَتَّضِعْ كَلَامُهُ ، وَقَدْ يُقَالُ : إِنَّ هَذَا  
الْجَوَابَ غَيْرُ كَافٍ بِحَسَبِ مُرَادِ ابْنِ مَالِكٍ فَإِنَّهُ جَعَلَ قَوْلَ الْعَرَبِ " لَيْسَنِي "   
حُجَّةً فِي ثَبُوتِ الْإِتِّصَالِ ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ ، وَأَيْضًا فَكَذَلِكَ فَعَلَ سَيِّبُوهُ إِذْ  
لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ ، أَعْنَى بَيْنَ " كَانَ " وَ " لَيْسَ " بَلْ جَعَلَ السَّمْعَ فِي  
كُلِّ وَاحِدٍ حُجَّةً لِلْآخِرِ ، وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا مِنْ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبَ غَيْرِهِ كَانَ مُؤْذِنًا  
بِأَنَّ " لَيْسَ " عِنْدَهُ دَاخِلَةٌ فِي حُكْمِ " كَانَ " ، وَإِذَا ذَاكَ يَبْقَى السُّؤَالُ كَمَا  
كَانَ ، وَلَعَلَّ الْجَوَابَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هَانِيٍّ فِي " لَيْسَ "   
وَحْدَهَا أَنَّ الْإِتِّصَالَ فِيهَا ضَعِيفٌ ، وَغَيْرُ مُقَيِّسٍ ، فِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ  
النُّحَوِيُّونَ إِذَا ذَكَرُوا فِي هَذَا الْبَابِ " كَانَ " ذَكَرُوا مَعَهَا " لَيْسَ " عَلَى  
مَسَاقٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ فِي " لَيْسَ " إِجْمَاعٌ فَهُوَ فِي " كَانَ "   
وَبِالْعَكْسِ ، وَإِنْ كَانَ اخْتِلَافٌ فِيهَا جَمِيعًا (٢) لَكِنَّ ابْنَ هَانِيٍّ يُسَلِّمُ فِي "   
كَانَ " وَقَوْعَ الْخِلَافِ ، فَلْيُسَلِّمْهُ كَذَلِكَ فِي " لَيْسَ " وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّ الْأَمْرَ  
فِي " لَيْسَ " كَمَا قَالَهُ ، مِنْ الْإِتِّفَاقِ فَالْعِتْرَاضُ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ لَازِمٌ لَهُ (٣)  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ : أَنَّ ذَلِكَ الْإِعْتِرَاضَ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ عَلَى  
كَلَامِهِ فِي " التَّسْهِيلِ " حَيْثُ شَرَحَهُ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ التَّقْرِيرِ ، أَمَّا فِي هَذَا

(١) فِي (١) وَآثَارِهِ .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .



الموضع فلا يلزمه إذا لعلّه لم يرَ هنا من الاحتجاج ما رأيَ هناك ، بل أثبت السَّماع بالاتصال وأتكل في نقل الانفصالِ على غيره ، إلا أنّه مال به نحو القِلّة ، وهذا هو الظاهر ، وعليه يُحمل رأيه هنا ، واللّه أعلم .

والجوابُ عن الخامس : أنّ الحاصلَ من مقصده بمقتضى كلامه أنّه لم يصرح بالكلام على ما يخالف تلك القاعدة إلا في الأفعال ، وترك ما عداها في محل النظر ، إذ قد يدرك مما ذكر من الانفصال في هذه الأفعال علة تجرى فيما لم يذكر ، وذلك أنّ علة الانفصال فيما ذكر أمران :

أحدهما : معارضة السَّماع ، كمّا عارضنا في باب سلبية .

والثاني : كونُ الفعلِ المتّصلِ به الضمير لم يتحقق في بابِ الأفعالِ كما تقدّم ، في ( كُنْتُه ) و ( خِلْتَنِيهِ ) فصارا كأنّهما أداتان ، أو قريب من الأدوات ، والأدوات لا أصلَ لها في هذا العملِ المعيّن ، فلم يستحكم الضمير في الاتصالِ بهما لذلك ، وقد يُقال أنّ علة الانفصالِ في ( سَلَنْتِيهِ ) بعدَ وَرُودِ السَّماعِ هو ( التشبيه ) (١) بباب ( ظَنَنْتُ ) فيُحمل (٢) عليه في جوازِ الانفصالِ ، وقد يحمل الفرعُ على الأصلِ فيما هو أصلُ في الفرعِ فرعُ في : الأصلِ ، فإنّ علة الانفصالِ في باب " ظَنَنْتُ " مستحكمةٌ ، فاقْتَضَتْ معلولها بحكم الأصلِ ، ثم حُمِلَ عليه باب " سَأَلْتُ " فخرجَ عن أصلِ الاتصالِ إلى الانفصالِ ، وعلى هذا تتخذُ علةُ جوازِ الانفصالِ ، وإذا ثُبِتَ هذا انبنى النظرُ في ( فراقِها ) و ( تاكها ) و ( معطيكه ) على ذلك ، فإنّ الأسماءَ لها جِهتان : جهةٌ تقتضى الانفصالَ ، إلا في ضميرٍ واحدٍ يُجرى مجرى المضافِ إليه ، وجهةٌ تقتضى الاتّصالَ مطلقاً ، فالجهةُ الأولى هي جهةُ كونها أسماءَ أصلها أن لها

(١) في الأصل الشبه .

(٢) في (١) يحمل .

تعمل إلا في المضاف إليه وهو واحد ، وما عدا ذلك فلا عمل لها فيه ،  
والجهة الأولى ( جهة ) (١) كونها متضمنة معانى الأفعال / وجارية / ١٣٧  
مُجراها ، فهي تطلب من تلك الجهة أكثر من معمول واحد ، فاجتمع في  
الاسماء العاملة النظيران وكل نظير منهما يطلب بضد ما يطلب (٢)  
الآخر ، فمعنى الاسم يطلب الانفصال إذ لم يتحقق في باب الأفعال  
الطالبة بالاتصال ، فلم يستحكم الضمير في الاتصال به ، ومعنى الفعل  
يطلب بالاتصال ، إذ هو ظاهر معنى ولفظاً ، فكان للنظر القياسى هنا  
مجال ، فتركه الناظم لما أشار إلى أصل العلة في ذكر الأفعال ، فإذا  
يجب أن ننظر فيما تقتضيه تلك العلة ، وليس إلا ما تقدم ، أما ما عمل  
بمعنى الإضافة فواجب في معموله الاتصال ، لأنه كالمجورود بحرف ،  
ولأنه حل من الاسم محل تنوينه الذى هو كجزء منه .

وأما أسماء الأفعال فلما كان القصد بها أن لها تظهر بانفسها ،  
ورئنا وضعت لتكون عوضاً من أفعالها ، وجب فيها ما وجب في الأفعال ،  
إلا ما ظهر فيه شئ من الاعتبار اللفظي ، فإنه روعي (٣) ، فانتج  
مجموع الاعتبارين جواز الوجهين كدوتك وعليك .

وأما ما ناب عن الفعل استعمالاً وهو المصدر الموصول ،  
فالاعتباران فيه ظاهران ، ألا ترى أن ضمير الرفع إذا اتصل به  
يعامل معاملة المضاف إليه ، فلا يستتر فيه ، فصار الثانى كأنه غير  
معمول له ، لكن لما طلب به بما فيه من معنى الفعل ، اقتضى الاتصال ،

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى (١) بيان .

فجاءَ فيه الأمران وقد شرح هذا المعنى السيرافى وأصله لسيبويه ، وأما اسمُ  
 الفاعلِ والمفعول فهو أقعد بالفعل من حيثُ يضمرفيه ، كما يُضمرفى الفعلِ  
 ويتصل به الضمير مع اعتقاد نصبه لا جرّه بالإضافة نحو : الضاريك ، على  
 رأى سيبويه ، فكان حقيقاً بأن يعاملَ معاملةً فعله الجارى هو عليه ، وهذا كله  
 راجع إلى اعتبار العلة المذكورة فى باب ( خَلَّتْنِيهِ ) والنظر إلى قُوَّة جانب  
 الفعلِ المقتضى للاتصال ، أو جانب الاسمِ المقتضى لانفصال ما زاد على  
 الواحد ، فإن كان الناظم قد تَرَكَ الكلامَ على ما سوى الأفعالِ ، فقد أدرجَ فيما  
 نَكَرَ ضابطاً حسناً ، وتنبهياً أصلياً ، يقفُ بك على ما أردت ، مع أنه بحسب  
 قصد الاختصار ، وعدم الاستيفاء معذورٌ ، ولا عذر له فى تركه فى " التسهيل " .  
 بل الاعتراضُ عليه هناك ( واردٌ ) ولا يخلصه هذا الجواب هناك ، لاختلاف  
 مقاصد الكتابين ، والله الموفق .

\* \* \*

وَقَدَّمَ الْأَخْصَ فِي اتِّصَالِ	وَقَدَّمَ مَا شَبَّتَ فِي انْفِصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرَّثْبَةِ إلْزَمَ فَصْلاً	وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً
مَعَ اخْتِلَافٍ مَا وَنَحْوِ ضَمِنْتَ	إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ (١)

كلامه هنا فى ترتيب الضمائر بعضها مع بعض فى الاتصال  
 والانفصال ، قد قدَّم القاعدة فيما يتصل من الضمائر العاملة ، وما لا ، وما فيه  
 الوجهان وعلى ذلك بنى هذه المسألة فيعنى أنه إذا كان الضميران أو الضمائر

(١) هذا البيت لم يرد فى بعض نسخ الألفية .

مُجْتَمَعَةً ، فإِذَا أَنْ تَكُونُ فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ فِي رُتْبٍ مُخْتَلَفَةٍ / وَالرُّتْبُ / ١٢٨  
هنا هي التي بحسبِ التَّكَلُّمِ أَوْ الْخُطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمَائِرَ  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : ضَمِيرُ تَكَلُّمٍ ، وَضَمِيرُ خُطَابٍ ، وَضَمِيرُ غَيْبَةٍ ،  
وَأَخْصَاهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ ، وَبِمَشَاهِدَةٍ  
مَدْلُولِهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الصَّلَاحِيَةِ لِغَيْرِهِ ، وَيَكُونُ ضَمِيرُ  
الْمُخَاطَبِ ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ حَاضِراً أَوْ غَائِباً عَلَى سَبِيلِ  
الِاخْتِصَاصِ ، وَيَكُونُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ لِأَنَّهُ لَوْ هُمَا ، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ ضَمَائِرُ  
فَأَمَّا أَنْ تَكُونُ فِي رُتْبٍ مُخْتَلَفَةٍ ، أَوْ فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي رُتْبٍ  
مُخْتَلَفَةٍ كَضَمِيرِ مُخَاطَبٍ مَعَ غَائِبٍ ، أَوْ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ مَعَ مُخَاطَبٍ أَوْ  
غَائِبٍ ، فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا يَقْتَضِي اتِّصَالَهَا قَدَمَ الْأَخْصِ فِي الرُّتْبَةِ ،  
وَذَلِكَ قَوْلُهُ : ( وَقَدَّمَ الْأَخْصُ فِي اتِّصَالٍ ) وَذَلِكَ نَحْوُ : أُعْطَاكَ وَأَعْطَيْتُكَ ،  
وَأَعْطَيْتَنِي<sup>(١)</sup> وَلَا تَقُولُ : أُعْطَاهُوكَ وَلَا أُعْطَاهُونِي ، قَالَ سَيِّبُوه (٢) : لِأَنَّهُ  
قَبِيحٌ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ . قَالَ : وَلِئِمَّا قُبِحَ عِنْدَ الْعَرَبِ كَرَاهِيَةٌ أَنْ يُبْدَأَ  
الْمُتَكَلِّمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْأَبْعَدِ قَبْلَ الْأَقْرَبِ ثُمَّ نَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ تَنْتَقِلُ  
فِي هَذَا إِلَى الْفَصْلِ فَتَقُولُ : أُعْطَاكَ أَيُّهَا ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاكَ وَمَا اخْتَارَهُ مِنْ  
هَذَا التَّرْتِيبِ هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبُوه وَالْجُمْهُورِ وَحَكَى سَيِّبُوه عَنْ تَقَدُّمِ مَنْ  
النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ : أُعْطَاهُوكَ وَأَعْطَاكُنِي ، فَلَا  
يَلْتَزِمُونَ التَّرْتِيبَ الْمَذْكُورَ وَارْتِضَاءَ الْمُبَرِّدِ ، وَجَعَلَ ضَمِيرَ الْغَائِبِ  
وَالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ سَوَاءً ، فَأَجَازَ أُعْطَاهُونِي وَاسْتَجَادَهُ ، وَهَذَا  
الْمَذْهَبُ مَرْجُوحٌ بِمُخَالَفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَقَدْ زَعَمَ سَيِّبُوه أَنَّ الْعَرَبَ لَا  
تَتَكَلَّمُ<sup>(٣)</sup> بِهَذَا ، وَأَنَّ كَلَامَهَا جَارٍ عَلَى اعْتِبَارِ الْمَرَاتِبِ ، وَهَذَا يَكْفِي فِي

(١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٣) في (١) لا تكلم بذلك .

المَسْأَلَةُ ، وقد شَنَعَ عليهم سيبويه (١) بأنه (٢) يدخلُ عليهم أن يقولوا في الرجل إذا منحته نفسه : منحتينى .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ قَدْ قَبِحَ إِذَا (٣) وضعت "نى" في غير موضعها ، يريد أن موضع "نى" هنا النَّفْسُ فتقول : منحتنى نفسى كما (٤) كان موضع "نى" في أعطاهونى (٥) إياى ، فلو جاز لك أن نَضَعَ الشئَ على غير ما وضعتَه العرب عليه لجازَ لك في كلِّ موضع ، وهذا شَنِيعٌ (٦) من الارتكاب . قال ابن خَرُوف : بنى سيبويه على الشائع ، يعنى فإنه يُجَوِّزُ منحتينى لكن قليلاً . قال المبرد : منحتينى جيدٌ ، وإنما احتجَّ به على جهة التَّشْنِيعِ الذى يشنَّعُ به الْمُتَكَلِّمُونَ وهو جائزٌ .

قال ابن خَرُوفٍ : والذى قال هو صوابٌ غير أن منحتينى نفسى هو الكثير فصار بمنزلة أعطاهوها ، لا بمنزلة أعطاهونى ، فإن استدُلَّ مَنْ خالف النَّاظِمَ وأصحاب مذهبه يقول العرب : عليكنى ، من حيثُ تقدمت الكاف على الياءِ ، والياءُ أخصُّ ، فلا دليلَ فيه ، لأنَّ الكافَ فى عليكِ فاعلة فى المعنى ، فتقديمها على الياءِ بمنزلةِ تقديم التَّاءِ فى أكرمتنى ، فلا ينبغى أن تُجرى كافٌ لاحظَّ لها فى الفاعلية ، مُجرى ما لها حظُّ فيها ، وهذا ظاهرٌ وإن اقتضى العاملُ انفصالَ بعضِ الضَّمائِرِ أمَّا لعدم تَأْتِيهِ كَقَوْلِكَ : ما أعطيتك إلا إياه ، وأمَّا لجوازِ ذلك فيه كَقَوْلِكَ : ظننتك إياه وأعطيتك إياه ، فانت بالخيارِ

---

(١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٢٨٤/١ .

(٣) فى (١) أن .

(٤) فى الأصل و (١) ألا ترى كما كان .

(٥) فى (١) أعطاكونى .

(٦) فى (١) تشنيع .

إِنْ شِئْتَ قَدِمْتَ الْأَخْصُ فَقُلْتَ : ظَنَنْتُكَ إِيَّاهُ ، وَإِنْ شِئْتَ عَكَسْتَ فَقُلْتَ :  
 ظَنَنْتُهُ إِيَّاكَ ، وَظَنَنْتُكَ إِيَّايَ ، وَذَلِكَ قَوْلُ النَّازِمِ : ( وَقَدِّمًا مَا شِئْتَ فِي  
 انْفِصَالٍ ) يَعْنِي أَنَّكَ مَخِيرٌ فِي تَقْدِيمِ أَيْ الضَّمَائِرِ شِئْتَ ، إِذْ وَجِدَ  
 الانْفِصَالُ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْمُنْفَصَلَ جَارٍ مُجْرَى الظَّاهِرِ / فَلَا عَلَيْكَ أَنْ / ١٣٩  
 تَقْدِمَ مَا شِئْتَ مِنَ الضَّمَائِرِ لَا اعْتِبَارَ بِالرُّتْبَةِ ، وَالْعَرَبُ إِذَا أَرَادُوا تَقْدِيمَ  
 غَيْرِ الْأَخْصِ عَلَى الْأَخْصِ لَجَأُوا إِلَى الْانْفِصَالِ ، فَأَتَوْا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ  
 الْجَارِي مُجْرَى الظَّاهِرِ لِيَتَأْتِيَ لَهُمُ الْاِتِّْيَانُ بِغَيْرِ الْأَخْصِ مُقَدِّمًا عَلَى  
 الْأَخْصِ ، لَكِنْ هَذَا الْإِطْلَاقُ هُنَا وَفِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فِيهِ نَظَرٌ .

أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ زَعَمَ فِيهِ أَنْ لَهَا لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَخْصِ بِقَوْلِهِ :  
 ( وَقَدِّمُ الْأَخْصُ فِي اتِّصَالٍ ) يَعْنِي عَلَى غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ فِي الْاِخْتِصَاصِ  
 لَوْنِهِ ، فظَاهِرُهُ انْحِتَامُ ذَلِكَ كَانَ بَعْضُ الضَّمَائِرِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ  
 ذَلِكَ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، بَلْ ضَمِيرٌ <sup>(١)</sup> الرُّفْعُ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
 لَوْقُوعِهِ مَوْضِعَ الْخَبَرِ مِنْ عَامِلِهِ فَإِنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ أَعْطَانِيهَا ، فَتَقْدِمُ  
 ضَمِيرَ الْفَاعِلِ وَهُوَ لِلْفَائِبِ ، وَتُؤَخِّرُ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ وَهُوَ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَكَذَلِكَ  
 تَقُولُ : خَلِيتْنِيهِ ، فَتَقْدِمُ ضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَضَمِيرُ  
 لِلْمُتَكَلِّمِ أَخْصُ ، وَقَالُوا : " عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ <sup>(٢)</sup> :  
 ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ الْآيَةُ ، وَعَلَى هَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ أَعْلَمُهُ ،  
 وَإِنَّمَا فَرَضُوا الْمَسْأَلَةَ فِي الضَّمِيرَيْنِ الْمَنْصُوبَيْنِ ، فَهَنَّاكَ يَلْزَمُ تَقْدِيمَ  
 الْأَخْصِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلْمَبْرُودِ وَالْقُدَّمَاءِ ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ إِطْلَاقَ  
 النَّازِمِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ غَيْرُ صَحِيحٍ .

(١) فِي (١) ضَمَائِرِ .

(٢) سُورَةُ الْاِنْفَالِ : آيَةُ : ٤٤ .

وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ : فإِطْلَاقُهُ فِيهِ غَيْرُ مُحَرَّرٍ ، إِذْ يَقْتَضِي جَوَازَ أَيِّ الضَّمِيرَيْنِ  
الْمَنْصُوبَيْنِ شَنْتَ كَانَ ، ثُمَّ لِبَسَ أَوَّلًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ أَفْعَالُ هَذَا الْبَابِ فِي  
ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدِهِمَا : مَا لَا يَلْتَبِسُ أَحَدُ مَفْعُولِيهِ بِالْآخَرِ نَحْوُ : الدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْكَ  
فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا قَالَهُ مِنَ التَّخْيِيرِ ، فَتَقُولُ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاكَ إِنْ شَنْتَ ، وَأُعْطِيَتْكَ  
إِيَّاهُ إِنْ شَنْتَ .

وَالثَّانِي : مَا يَلْتَبِسُ أَحَدُ مَفْعُولِيهِ بِالْآخَرِ ، كَمَا إِذَا كَانَ لَكَ عَبْدَانِ فَأُعْطِيَتْ  
أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، فَإِذَا قُلْتَ لِأَحَدِهِمَا : غُلَامِي أُعْطِيَتْكَ إِيَّاهُ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ  
الْآخِذُ هُوَ الْغَائِبُ أَوْ الْمَخَاطَبُ فَإِنْ كَانَ الْمَخَاطَبُ لَزِمَ أَنْ تَقْدِمَهُ فَتَقُولُ : أُعْطِيَتْكَ  
إِيَّاهُ ، وَلَا تَقُولُ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاكَ إِذْ يَلْتَبِسُ الْآخِذُ بِالْمَأْخُوذِ ، فَإِنْ كَانَ الْآخِذُ هُوَ  
الْغَائِبُ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ أَيْضًا خَوْفَ اللَّبْسِ فَتَقُولُ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاكَ ، وَلَا يَجُوزُ هُنَا  
أَنْ تَقُولَ : أُعْطِيَتْكَ إِيَّاهُ مِنْ أَجْلِ اللَّبْسِ ، فَإِذَا قَوْلُهُ : ( وَقَدْماً مَا شَنْتَ فِي  
انْفِصَالٍ ) غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ كَمَا تَرَى .

فَأَمَّا النَّظَرُ الْأَوَّلُ فظَاهِرُ الْوُرُودِ ، وَلَا أَجْدُ الْآنَ جَوَاباً عَنْهُ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ :  
إِنْ تَمَثَّلَتْ قَبْلَ ( سَلْنِيهِ ) وَ ( خَلْتَنِيهِ ) يَشْعُرُ بِخُرُوجِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ عَنْ إِطْلَاقِ  
مَسْأَلَتِهِ (١) ، لِأَنَّهُ قَدَّمَ فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَرْفُوعَ وَهُوَ غَيْرُ الْأَخْصِ إِذْ يَعْبُدُ (٢) أَنْ يَأْتِيَ  
بِمَثَالٍ غَيْرِ جَائِزٍ ، فَكَانَ التَّمَثِيلُ قَيْدَ طَلَاقِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهَذَا اعْتِذَارٌ ضَعِيفٌ  
(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٤) .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ أَشَارَ إِلَى التَّحَرُّزِ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ ' تَمَثَّلَتْ ' قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

(٢) فِي (١) يَفِيدُ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣-٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

فى " بابِ تَعْدَى الفعلِ ولُزُومِهِ : ( وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَسْرًا ) وقال فى بابِ الفاعلِ والمفعولِ : ( وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ ) وهذا جارٍ بين المفعولِ الأولِ والثانى كما هو جارٍ بينِ الفاعلِ والمفعولِ ، وإذا لَزِمَ تأخير المأخوذ وكان ضميراً أخصُّ من ضميرِ الأخذِ لم يجز اتصاله ، إذ شرط فيه تقديم الأخصِّ ، والأخصُّ هنا لا يتقدَّم ، فوجب انفصاله فیدخل إذا تحت إطلاقه قوله : ( وَقَدْ مَا شِئْتُ فِى أَنْفِصَالٍ ) فإنَّ هذا الكلامَ إنما يُعطى أنك إذا فصلت أحد الضميرين فلا تُبالِ أكان هو الأخصُّ أم لا ؟ وبقيَ كون الفصلِ واجباً يؤخذُ له من قوَّةِ كلامه فى قاعدةِ الوصلِ والفصلِ ، حيثُ قال : ( وَفِى اخْتِيَارٍ لَا يَجِئُ الْمُتَفَصِّلُ .. ) إلى آخره فنقول : لمَّا شرط فى اتصالِ / الضميرين تقديم الأخصِّ ، / ١٤٠ وبين وجوب تأخير ما يقع بتقديمه اللبسُ ، فى بابِ تَعْدَى الفعلِ ولُزُومِهِ جاء من ذلك أن لا بدَّ من الانفصالِ وصَحَّ أن هذا من الأسبابِ الموجبةِ له ، إذ لا يَتَأَتَّى فيه المتصل ، فظهر بهذا استقامة كلامه ، لكن على استكراهٍ شديدٍ ، ونداءٍ من مكانٍ بعيدٍ وإن كانت الضمائر فى رتبةٍ واحدةٍ ، فسواء اقتضى العاملُ فى الأصلِ اتِّصَالَهَا أو انفِصَالَهَا جوازاً أو وجوباً لا بدَّ من الانفصالِ ، وذلك قوله : ( وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلاً ) يعنى أن الضميرين إذا كانا فى رتبةٍ واحدةٍ من تَكَلُّمٍ أو خِطَابٍ أو غِيْبَةٍ فيتعين انفِصالُ الثانى فنقول : زَيْدُ الدَّرْهِمِ أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ ، وعَمَرُو بِشْرُ خَلْتِهِ إِيَّاهُ ، وعلمتنى إِيَّاهُ ، وعلمتك إِيَّاكَ ولا تقول : أُعْطِيَتْهُوهُ ولا خَلْتَهُوهُ ، ولا علمتيني ولا علمتك . قال فى "شرح التسهيل" (١) انفصال ثانى الحاضرين مُتَعَيِّنٌ أبداً ؛ لأنَّه لا يكون إلا مثل الأول

(١) شرح التسهيل : ١٦٧/١ .



لفظاً ، ومتَّحدٌ به معنى ، فاستثقلَ اتصالها ، ولأنَّ اتصالها يومُ التَّكرارِ . قال :  
وانفِصالُ ثانِيِ الغائِبِينَ مُتَعَيِّنٌ أيضاً ؛ لأنَّه لا يكونُ إلَّا مثلَ الأولِ لفظاً  
ومعنى إن كان هو الأولُ فى المَعْنَى أو شَبِيهاً بما هو الأولُ فى المَعْنَى ، فهذا  
وجهُ ما ذكره النَّاظم من الحكمِ إلَّا أنَّ عليه فيه دَرَكاً من وَجْهَيْنِ :

أحدهما : لَفْظِيٌّ ، وهو أنه قال : ( الزَّمْ فَصْلاً ) فحتمَ الحكمَ بالزُّومِ  
والزُّومُ ضدُّ الجَوَازِ فهو يقتضى أن لا يجوزَ الاتصالُ البتَّةُ ، لكنه قال : ( وَقَدْ  
أَن لَهَا يُبْنِىُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً ) فأجازَ وجهاً آخرَ فى بعضِ المسائلِ الدَّاخِلَةِ  
تحتَ الإطلاقِ الأوَّلِ ، فإذا الفَصْلُ غيرُ لازمٍ ، فظهرَ أنَّ هذا الأخيرَ مُناقضُ  
للأوَّلِ ، وإنَّما كانَ الوجهُ أنَّ يأتى بعبارةٍ لا تَقْضَى الزُّومُ فيما ليس فيه زُّومُ  
والثَّانى : معنوى وهو أنَّ قوله : ( وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلاً )  
يقتضى بإطلاقه إنَّكَ تاتى بالضَّمِيرِ الثَّانى منفصلاً ، وهذا مَبْنِىٌّ على صحَّةِ  
الأتیانِ بالمَنْصُوبِ الثَّانى ضَمِيراً ، وهو صَحِيحٌ إذا كان ( الضَّمِيرانِ ) (١)  
فى رُتْبَةِ الغَيْبَةِ فى نحو : مالٌ زِيدٌ أعطيتَه إياه ، وأما إذا كانا فى رُتْبَةِ التَّكَلُّمِ  
أو الخِطَابِ فلا يكونُ ذلك فى أعطى إلَّا فى قليلٍ من الكلامِ ، وكذلك فى رُتْبَةِ  
الغَيْبَةِ إذا اتَّخَذَ الأخْذُ والمأخُوذُ ذلك كُلُّهُ نادرٌ لا يَعْتَدُّ به مثلُ ابنِ مالك فى مثل  
هذا النظم فإنَّ قولك : منحتينى أو منحتنى أياى ، وكذلك منحتك ، ومنحتك  
إياك ، وعندى : منحتوه أو منحت إياه كأنَّه من قبيلِ المَسْوعِ عندَ الجمهورِ  
خِلافاً للمُبَرِّدِ ، حيثَ أجازَ مَنَحْتَنِي وَمِثْلَهُ مَنَحْتُكَ ، وإنَّما كلامُ (٢)  
العربِ على أن تعوضَ من الضَّمِيرِ النَّفْسَ فتقول : منحتنى نَفْسى ، ومنحتك  
نَفْسَكَ ، أمَّا أفعالُ القُلُوبِ فما قالَ فيها صحيحٌ ، وإذا ثَبِتَ هذا كانَ إطلاقُ

(١) فى الأصل الضمير .

(٢) فى (١) الكلام .

النَّاطِم فِي الْاِتْيَانِ بِالضَّمِيرِ مُخْلًا بِالْمَقْصُودِ . فَالْأَوَّلُ : أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَحُكْمُهَا  
حُكْمُ أَفْعَالِهَا ، فَكَمَا تَقُولُ : اَتْرَكْهَا كَذَلِكَ تَقُولُ :

\* تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا <sup>(١)</sup> \*

وَكَمَا تَقُولُ : اَمْهَلْ ، كَذَلِكَ تَقُولُ : رَوِّدْهُ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ إِذَا كَانَ  
وَضَعَهُ وَضَعَ الْفِعْلَ اسْتِعْمَالِيًّا حَتَّى لِحَقِّ بِالْوَضْعِ كَعَلَيْكَ وَدُونِكَ <sup>(٢)</sup> وَإِلَيْكَ فَإِنَّ  
الْوَجْهَيْنِ فِيهِ جَائِزَانِ فَتَقُولُ : عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، وَدُونُكَ وَدُونُكَ إِيَّاهُ ، نَصٌّ عَلَى  
ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> سَبِيوِيهِ <sup>(٤)</sup> ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا رَوِّدَ ، فَاجَازَ رَوِّدَ إِيَّاهُ ، وَلَمْ  
يَذْكُرْ سَبِيوِيهِ فِيهِ إِلَّا الْاِتِّصَالَ ، وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ فِيهِ سَبِيوِيهِ أَنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ بِالْوَضْعِ  
الْأَوَّلِ كـ " تَرَاكَ " ، وَاعْتَبَرَ غَيْرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ  
" عَلَيْكَ " وَ " لَدَيْكَ " ، أَلَا تَرَاهُ يُسْتَعْمَلُ مُصَدَّرًا نَحْوُ : رَوِّدْ زَيْدًا ، وَأَمَّا مَا نَابَ  
عَنِ الْفِعْلِ اسْتِعْمَالًا فَذَلِكَ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُولُ فَيَجْرِي أَيْضًا مُجْرَى الْفِعْلِ فِي  
اِتِّصَالِهِ الْفَاعِلِ بِهِ وَحْدَهُ ، أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَحْدَهُ ، عَلَى لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَإِذَا

---

(١) نَسَبَهُ ابْنُ خُلْفٍ فِي لِبَابِ الْاَلْيَابِ : ١٣١ إِلَى طُفَيْلِ بْنِ يَزِيدَ الْحَارِثِيِّ وَهُوَ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ أَخْبَارُهُ فِي  
الْخَزَانَةِ : ٢٥٤/٣ . قَالَ ابْنُ خُلْفٍ : حَنَ أَغَارَتْ كَنَدَهُ عَلَى نَعْمَةٍ فَلَحَقَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ :

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا      أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

وَقَالَ : بَيْرُوِي :

بَرَكْهَا مِنْ إِبِلٍ بَرَاكِهَا

وَقَدْ أوردَ سَبِيوِيهِ مَا الْبَيْتِ الْآخِرُ تَتَمَّتْهُ فِي الْكِتَابِ : ١٢٣/١ ، ٢٧/٢ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ لَابْنُ  
السَّيْرَانِي : ٢٠٧/٢ ، وَفِي الْمَقْتَضَبِ : ٣٦٩/٣ .

(٢) فِي الْأَصْلِ بَوْنَهُ .

(٣) فِي (١) عَلَى هَذَا .

(٤) الْكِتَابِ : ٢٨٢/١ .

اجْتَمَعَ اختير الانفصال ، كقولك : أعجبنى إكرامى إياك ، وجاز الاتصال أيضاً نحو :

\* وَكَانَ فِرَاقِهَا أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ (١) \*

والثانى : أن يَخْتَلَفَ لفظُهما بعضَ اختلافٍ ، فإنَّهما إن لم يَخْتَلِفَا لفظاً لم يَزَلِ القُبْحُ اللفظى ، فلا بُدَّ من الفصلِ فوقك : ما لُزِيْدَ أعطيته إياه لا يجوز فيه الوصل ، فلا تقول : أعطيته وه ولا جارية هند أعطيتهاها ، فإذا وَجِدَ الاختلافُ فحينئذٍ يجوزُ ذلك على ما قال من القلَّةِ ، والاختلاف الذى أشار إليه هو أن يكون أحدهما مُذْكَراً والآخر مُؤنَّثاً ، أو أحدهما مُفْرَداً والثانى مثنى أو مجموعاً (٢) نحو : أعطاهما ، وأعطاهما ، وأعطاهمهم

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفى ، قال ياقوت فى معجم البلدان : ٢٢٦/٤ يحيى بن طالب الحنفى ، أحد بنى ذهل بن الدول بن حنيفة ، كان مولى لقريش ، وكان شيخاً ديناً يقرئ أهل اليمامة .... قال القصيدة التى منها البيت يتشوق إلى اليمامة فى قصة ذكرها ياقوت عن أبى بكر بن الأنبارى وأول القصيدة التى منها البيت :

أحقا عباد الله أن لست ناظراً	إلى فرفرى يوماً وأعلامها الفسير
كان فؤادى كلما مر راکب	جناح غراب رام نهضاً إلى وكـر
أقول لموسى والدموع كائنها	جداول فاضت من جوانبها تجرى
الأهل لشيخ وابن ستين حجة	بكى طرباً نحو اليمامة من عـذر
وزممنى فى كل خير صنعته	إلى الناس ما جريت من قلة الشكر
إذا ارتفعت نحو اليمامة رفقة	دهاك الهوى واهتاج قلبك للذكر
فو احزننى ماذا أجن من الأسى	ومن مضمر الشوق الدخيل إلى حجرى
تغربت عنها كارها وهجرتـها	( وكان فراقها أمر من الصبر )

(٢) فى (١) مجموع .

وأعطاهاهما وأعطاهموهن، وما أشبه ذلك . قال سيبيويه (١): فإذا ذكرتَ  
مفعولين كلامهما غائب قلت : أعطاهاهما وأعطاهاه جاز وهو عربى، ولا عليكَ  
بأنهما بدأت من قبل أنهما كلامهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير فى كلامهم،  
والكثير فى كلامهم أعطاه إياه ، ثم أنشد قولَ مُغَلِّسِ بْنِ لَقِيطِ الْأَسَدِيِّ (٢) :  
وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ      لِضَغْمَهاها يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِها  
ودوى غير سيبيويه :

\* أعضهماها يقرع العظم نابها \*

وحكى الكسائى : ( هم ) ( ٣ ) أَحْسَنُ النَّاسِ وَجُوهًا وَأَنْظَرُ  
هُمُومًا (٤) ، ووجه إباحة الوصل ما تقدم من زوال بعض القبح اللفظي  
وزوال إيهام التكرار .

وقوله : ( وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ ) أتى بقدر دالة على القلة ، وهكذا شأنه أن

(١) الكتاب : ٣٨٤/١ .

(٢) نقل ابن المستوفى فى إثبات المحصل : ٤٤ ، والبغدادى فى خزنة الأدب : ٤١٥/٢ عن أبى محمد  
الأسود الغندجاني الأعرابي فى كتابه : ' ضالة الأديب ' أن مطما من ولد معبد بن نضله وقد  
سماه المزرباني فى معجم الشعراء : ٣٠٨ مغلسا السعدى ، وأورد قصيدته التى منها هذا البيت .  
ثم ذكر بعده مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضله بن الاشتر بن حج وأن . وأما مناسبة  
القصيدة التى منها هذا البيت فهى أن مغلساً له ثلاثة أخوة هم أطيط ومدر ك ومعه ، وكان أطيط  
يحب ويحسن إليه ، ولما مات أظهر الأخران عداوتهما له ، فقال فيهما :

وقد ابقت الأيام بعدك مدركا      ومرة والنيا كثير عتابها

إذا رأيابى غظة أسدا بها      أعادى والأعداء كلبي كلابها

والشاهد فى الإيضاح لابي على : ٣٤ ، وشرح شواهده لابي برى : ٣ ، وأمالى ابن الشجرى :  
٨٩/١ وخزنة الأدب : ٤١٥/٢ .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) فى (١) وانظر هموما .

يأتى بها للدلالة على قلته فى الكلام ، والغَيْبُ مرادفٌ للغيبة . يقال : غابَ عنه غيباً وَغَيْبَةً وَغُيُوباً وَغُيُوباً ، وحكى عن اللَّحْيَانِي (١) أيضاً غِيَابَهُ وَغِيَاباً بالكسر وَغَيْبَةً بالكسر أيضاً ، فازاد وقد تُبَيح الغيبة فيه وصلاً وما " فى قوله / : " مَعَ اخْتِلَافٍ مَا " صفةٌ أريد بها الإيهام ، فالعرب/ ١٤٢ تَضَعُهَا لايهامها مواضع الإيهام كقولِ الْعَرَبِ (٢) : " لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرُ أَنْفُهُ وَأَنْشَدَ سَيَبُويه (٣) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ      لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ  
أى : لأمرٍ عَظِيمٍ ، وعلى هذا النحو استعملها النأظم ، كانه قال :  
مع اختلاف ، أى اختلاف ( كان ) (٤) ، ثم قال : ( وَنَحْوُ ضَمِنَتْ  
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ ... إلى آخره ) ، أرادَ إنَّ الضَّرُورَةَ اقْتَضَتْ تَسْوِيعَ  
انْفِصَالٍ مَا لَا يَجُوزُ انفصاله ، نحو ( ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ ) فإنَّ  
الواجب أن يقال : ضمنتهم ، كما يقال : ضَرَبَهُم زَيْدٌ وهو الذى أشارَ

#### (١) اللحيانى :

على بن حازم ، وقيل : ابن المبارك أبو الحسن اللحيانى ، لغوى أخبارى له كتاب فى النوارى . من تلاميذ أبى عمرو الشيبانى والأصمعى وغيرهما . أخباره فى إنباه الرواة : ٢٥٥/٢ ، ومعجم الأدباء : ١٠٦/١٤ ، وبغية الوعاة : ١٨٥/٣ .

#### (٢) المثل فى مجمع الأمثال : ١٢١/٣ .

(٣) البيت فى الكتاب : ١١٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٨٨/١ ، وشرحها لابن خلف : ١٢٩/١ ، قال ابن خلف : وأنشد لأتس بن مدركة الخثعمى ، وقال الجاحظ : هو إياس بن مدركة الحنفى ، وصحيح البغدادى فى الخزائن : ٤٧٦/١ منا ذهب إليه ابن خلف وأنس هذا شاعر جاهلى أترك الإسلام فأسلم وأقام بالكوفة ، وجاهد مع على رضى الله عنه فقتل معه ، أخباره فى الشعر والشعراء : ٣٧٥/١ ، والإصابة : ٧٣/١ .

والبيت أيضاً فى الخصائص : ٣٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٣ .

#### (٤) فى هامش الاصل قراءة نسخة أخرى .

إليه أولاً فى قوله : ( وفى اِخْتِيَارٍ لا يَجِئُ الْمُتَفَصِّلُ .. ) إلى آخره ، وقد مر الاستشهاد<sup>(١)</sup> عليه ، وكان الأولى أن يأتى بهذا المعنى فى ذلك الموضع ، لا ها هنا ، والذى أشار إليه بقوله : ( ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ ) هو بَيْتُ<sup>(٢)</sup> للفرزدقِ اقْتَطَعَ مِنْهُ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ وهو قوله<sup>(٣)</sup> :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ  
والضرورة : مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ اقْتَضَتْ وَنَحْوُ : مفعول به قد تَقَدَّمَ على المبتدأ والقاعدة فى هذه المسألة أن المعمول لا يَتَقَدَّمُ إلا حيثُ يَصِحُّ تَقَدُّمُ العامل وتقدم العامل هنا لا يَصِحُّ لأنه يُوهِمُ فاعلية المبتدأ ، وقد قال فى باب المبتدأ حين نصَّ على مَنعِ التَّقْدِيمِ : ( كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ ) فَإِذَا الْقِيَاسُ مَنعَ هذا التَّقْدِيمِ على ما قَالُوا إلا أن يكونَ نحو : مَبْتَدَأُ حُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَيْهِ ، وهذا الوجه ضَعِيفٌ ، وقد نازَعَ الْمُؤَلِّفُ فى صِحَّةِ تلك القاعدة وخالفها فى بعضِ المواضع فى " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " فَعَلَّ هذا جَارٍ على إِجَازَتِهِ التَّقْدِيمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فى (١) الاستثناء .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) تقدم ذكره .

ثم قال (١) :

وَقَبْلُ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَيَسِرُ قَدْ نُظِمَ  
لَمَّا أَتَمَّ الْكَلَامَ عَلَى الضَّمَانِ وَأَحْكَامِهَا وَالْفَاضِلِ شَرَحَ فِي فَصْلِ يَتَعَلَّقُ  
بِهَا وَذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَى نُونِ الْوَقَايَةِ وَهِيَ النَّونُ الْأَلْحَقَةُ آخِرَ الْكَلِمَةِ ، وَقَبْلُ يَاءِ  
الْمُتَكَلِّمِ لَتَقِيَّهَا مِنَ الْكَسْرِ لَكُونِهَا مِنْ جَنْسٍ مَا لَا يَدْخُلُهُ الْكَسْرُ أَوْ لَشَبِهِهَا بِمَا  
هُوَ كَذَلِكَ وَأَصْلُ ذَلِكَ لِلْفِعْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حَرَسُوا أَوَاخِرَ الْأَفْعَالِ مِنْ دُخُولِ كَسْرَةٍ  
عَلَيْهَا لَازِمَةٌ لِتَبَاعُدِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْجَرِّ وَالْكَسْرَةِ لَفْظُهَا لَفْظُ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ  
يُكْسَرُ لَهَا مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ مِمَّا يَتَحَرَّكُ ، فَلَمَّا كَرِهُوا كَسْرَ الْفِعْلِ وَأَثَرُوا سَلَامَةً  
لِفِظِهِ أَدْخَلُوا نُونًا يَقَعُ الْكَسْرُ عَلَيْهَا نَحْوُ : ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي ، ( وَأَدْخَلُوهَا ) (٢)  
أَيْضًا فِي الْمُعْتَلِّ نَحْوُ : أَعْطَانِي وَيَخْشَانِي وَيَدْعُونِي وَنَحْوَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَحَرَّكُ  
حَمَلًا لِلْمُعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ فِي يَدْعُونِي قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ كَهَذِهِ  
عَشْرِي فِي إِضَافَةِ الْعَشْرِينَ لِلْيَاءِ . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَحَاقَهَا لِذَلِكَ قَوْلُهُمْ :  
الضَّارِبِي ، فَلَمْ يَزِيدُوا النَّونَ ، فَإِنْ قِيلَ ، فَانْتَ تَقُولُ : اضْرِبِ الرَّجُلَ فَيَدْخُلُ  
الْكَسْرُ الْفِعْلَ " قِيلَ : هَذَا لَيْسَ مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ كَالْجَرِّ وَإِنَّمَا  
هُوَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يَتَوَقَّى مِنْهُ ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَخْتَصًّا ، هَذَا  
مَعْنَى مَا عَلَّلَ بِهِ سَبِيوِيهِ وَغَيْرُهُ ، وَقَدْ عَلَّلَ ابْنُ مَالِكٍ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " هَذِهِ  
التَّسْمِيَةَ بِمَعْنَى آخَرَ فَخَذَهُ مِنْ هُنَاكَ (٣) .

(١) ساقط من (١) .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَلِادْخُولِهَا .

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١٤٨/١ .

فقوله : ( وَقَبَلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ ) إلى آخره ، أراد أنه // ١٤٣ يجب الإتيان بنون تُسمى نون الوقاية مع الفعل المُتَّصِل به " يا النفس " ، وذلك ما بين الفعل والياء ، وياء النفس هي الياء الدالة على النفس ، أى التى هي ضمير المُتَكَلِّم ، وأراد ياء النفس بالمد لكنه قَصَرَ ضرورةً ، ولأنَّهُ حَكِيَ شَرِيتَ مَا يَ هَذَا .

وقوله : ( مَعَ الْفِعْلِ ) يعنى أن هذا التَّزِمُ إنما هو مع الفعل لا مع غَيْرِهِ ، فإن لحقت غير الفعل فليس ذلك إلا على الجوازِ دون التَّزِمِ ، وبالسَّماعِ دون القياس ، فإذا احترازه من الاسم والحرف ، أمّا الاسم فلأنَّ الكسَرَ أصلٌ فيه فلا يحتاج إلى نونِ الوقاية ، أن تلحقه ، فإن لحقت فسماعاً لا قياساً ، ولحاقها الأسماء إما لشبهها بالحروف التى تلحقها النون ، وإما لشبهها بالفعل ، فشبه الحرف سيذكره وشبه الفعل (١) اسمُ الفاعلِ قرئ فى غير السَّبْعِ (٢) : « هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ » بإسكان الطاء وكسر النون ، وهى رواية أبى عمرو ، وقراءة ابن عباس وابن مُحِيسِن ، وعَمَّار بن أبى عَمَّار .

وأمّا الحَرْفُ فلأنَّ الكسَرَ مما يَدْخُلُهُ على الجُمْلَةِ ، فالأصل فيه عدم الاحتياج إلى النون إلا أنه أشبه الفعل منه بعضُ أنواعِهِ ، فلحقته النون بمقتضى الشَّبهِ لا بالأصل ، وعلى الجوازِ فى الغالب لا على التَّزِمِ ، وسيذكر ذلك ، فلأجل هذا كُلُّهُ قَيَّدَ لحاقها للفعل بالتَّزِمِ حين قال : " مع الفعل التَّزِمُ " فالحاصل أنَّ نونِ الوقايةِ تلحقُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ على الجُمْلَةِ فقدم الكلامَ على الفعلِ الذى هو الأصل .

(١) فى (١) الحرف .

(٢) سورة الصافات : آية : ٤٥ ، والقراءة فى المحاسب : ٢١٩/٢ .



ثم قال : ( وَلَيْسِيْ قَدْ نُظِمَ ) فَنَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي النُّظْمِ سَقُوطُ نونِ الوقايةِ مع الفعلِ ، قبل ياءِ المتكلمِ ، ومخالفةُ الحكمِ بالضرورةِ ونَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي الضَّرُورَةِ لَا فِي الْاِخْتِيَارِ ، لقوله : ( قَدْ نُظِمَ ) أى : إِنَّمَا نُظِمَ نَظْمًا وَلَمْ يَأْتِ فِي النُّثْرِ ، وذلك دليلٌ عَلَى أَنَّهُ اضْطِرَارِيٌّ وَالَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ هُوَ مَا أَنْشَدَهُ السَّيْرَا فِي . وقال أُنْشَدَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ دُرَيْدٍ (١) :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي .

ولم يذكروا ذلك في غيرِ هذا البيتِ ، ووجهه أن " لَيْس " شبيهةٌ بالحرفِ لعدمِ تصرفها فعولت معاملةً " لَيْتَ " فلم تَلْحَقِ النُّونَ فِي الشَّعْرِ ، كما لم تَلْحَقِ فِي " لَيْتَ " كما سيأتِي أثرُ هذا ، وفي تنبيهه عَلَى السَّمَاعِ فِي " لَيْس " بَيَانُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْفِعْلِ عَمُومُ الْأَفْعَالِ مُتَصَرِّفَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ ، فَالْمُتَصَرِّفَةُ نَحْوُ : أَكْرَمَنِي وَيُكْرِمُنِي وَأَكْرَمَنِي وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ نَحْوُ : « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » ، وَمَا أَحْسَنَنِي وَعَسَانِي فِي نَحْوِ مَا أَنْشَدَهُ سَيِّبُوه (٢) لِعِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ (٣) :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

\* \* \*

(١) تقدم ذكره بإنشاد السيرافي عن ابن دريد أيضاً .

(٢) الكتاب : ٣٨٨/١ ، وشرح أبياته ابن السيرافي : ٢٥٤/١ .

(٣) عمران بن حطان ( ٢ - ٨٤ هـ )

عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي ، أدرك بعض الصحابة وروى عنهم وكان أول أمره طالباً للعلم والحديث ، من رؤساء الخوارج القعدة وشعرائهم وهو من كبار علمائهم وزهادهم .

أخباره في : المؤتلف والمختلف : ٩١ ، والخزانة : ٤٣٦/٢ . والشاهد في المقتضب : ٧٢/٣ ، والخصائص : ٢٥/٣ ، وإثبات المحصل : ٤٩ ، وخزانة الأدب : ٤٣٥/٢ .

ثم ذكر دخول النون في الحرف فقال :

وَلَيْتَنِي فَشًا وَلَيْتِي نَدْرًا وَمَعَ لَعَلٍّ اَعْكِسَ وَكُنْ مُخَيِّرًا  
فِي الْبَاقِيَّاتِ وَاضْطَرَّارًا خَفَفًا مِنِّي وَهَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا

فذكر من ذلك ثمانية أحرف : إن وأخواتها ، ومن حروف الجر :  
من وعن . أما إن وأخواتها فقسمها في هذا الحكم ثلاثة أقسام :

قسم شاع فيه لحاقها ونذر عدم لحاقها .

وقسم بالعكس شاع فيه عدم لحاقها ، ونذر لحاقها .

وقسم شاع فيه الوجهان / معاً . ١٤٤/

وأصل هذه الحروف أن لا تلحقها النون مع ياء المتكلم ، إذ  
ليس الكسر مما يمتنع من الحروف على الجملة ، لكن هذه الحروف  
أشبهت الأفعال الماضية ، ولذلك عملت عملها ، فرفعت ونصببت حسب  
ما ذكره النحويون في باب " إن " ، فثبت لها بحق الشبه أن عوملت  
معاملتها في لحاق النون ، ولما كان المشبه لا يقوى قوة المشبه به لم  
يكن هذا الحكم لازماً فيها ، بل كان جائزاً على الجملة ، فإن شئت  
ألحقت النون ، وإن شئت لم تلحقها ، وقد يغلب أحد الوجهين في  
بعضها دون الوجه الآخر .

فالقسم الأول : ( ليت ) ، وهو الذي نُبِّه عليه بقوله : ( وَلَيْتَنِي  
فَشًا وَلَيْتِي نَدْرًا ) يعني أن الفاشي الشهير في كلام العرب لحاق النون  
في " ليت " ، فتقول : ليتني اشتريت كذا ، ومنه في القرآن <sup>(١)</sup> : ﴿ يَا  
لَيْتَنِي كُنْتُ ثَرَابًا ﴾ و ﴿ يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقد لا

(١) سورة النبأ : آية : ٤٠ .

(٢) سورة الفرقان : آية : ٢٨ .

تلتحق فتقول : ليتي فعلتُ كذا ، ومنه قول زَيْدِ الْخَيْلِ (١) :

كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِرُهُ وَأَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي

وجه هذا النَّادِرُ أَنَّ الحُرُوفَ أَصْلُهَا أَلَا تلتحقها نونُ الوقايةِ ، فجاء على مراعاةِ الأصلِ ، فلم تلتحق .

والقسمُ الثَّانِي : ( لعلُّ ) ، وهو الذي أراد بقوله : ( وَمَعَ لَعَلٍّ اَعْكِسَ ) ، ويريد أن " لعلُّ " حكمها بعكسِ حكمِ " ليت " ، وحقيقة العكس تبديل مفردى القضية المفروضة على وجهِ يَصْدُقُ ، والمراد هنا عكس الحكم ، لما كان دائراً بين وجهين ، وذلك قوله في " ليت " : إِنْ عَدَمَ اللُّحَاقُ فَشَاءَ ، واللُّحَاقُ ندر ، فإذا عكست أنت هذا الحكمَ بالإضافةِ إلى " لعلُّ " ثبتَ لك أن اللُّحَاقَ فَشَاءَ ، وَعَدَمَ اللُّحَاقِ نَدَرَ ، وهذا صَحِيحٌ ، ومثالُ الفاشي : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ ﴾ (٢) و ﴿ لَعَلِّي أَطْلِعَ ﴾ (٣) وهو كثيرٌ ، وجه ذلك أن لعلُّ آخره لامٌ ، واللامُ قَريبَةٌ من النُّونِ ، ولذلك تدغم فيها حتى تُبدل لاماً ، وذلك قولك : مَلَكٌ فَيَ : من لك ، فحذفوا ها هنا النونَ لمكانِ قُربِها من اللامِ حتى إنهما لكالأمثال ، وهم مما يحذفونها في هذا البابِ كراهيةَ التَّضْعِيفِ ، حين

(١) زيد الخيل : ( ٩ - ٩ هـ )

زيد بن مهلهل بن يزيد بن منبه النبهاني الطائي ، من مشاهير فرسان العرب وشجعانها عاش في الجاهلية ثم أسلم ووفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أخباره في الإصابة : ٥٥٥/١ ، وإثبات المحصل : ٥٠ ، والخزانة : ٤٤٨ جمع شعره الدكتور نوري حمودي القيس ونشره سنة ١٩٦٨ م .

والبيت في ديوانه : ٨٧ ، وهو من شواهد الكتاب : ٢٨٦/١ .

شرح أبياته للأعلام الشنتمري ، وينظر الأعلام . والبيت أيضاً في شرح أبيات سيبيويه لابن السيرافي : ٩٧/١ ورد الأسود الغندجاني عليه في فرحة الأديب : ١٠٥ ، ونوادر أبي زيد : ٢٧٩ ، ومجالس ثعلب : ١٢٩ ، والمقتضب : ٢٥٠/١ ، وخزانة الأدب : ٤٤٦/٢ .

(٢) سورة غافر : آية : ٢٦ .

(٣) سورة القصص : آية : ٢٨ .

وافقت مثلها نحو: إني وكأني ، فكذاك فيما قَرُبَ من المُضاعفين ، ومثالُ  
النَّادر ما أنشدوه من قولِ الشَّاعِرِ (١) :

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي      أخطُ بِهَا قَبْرًا لَأَبْيَضَ مَا جِدَ

ووجهه مراعاة أصلِ الشَّبهِ بالفعلِ مع عدم الالتفاتِ إلى تَقَارُبِ الحَرَفَيْنِ  
في المَخْرَجِ ، وقد علَّل في " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " (٢) عدم اللُّحَاقِ وكونه هو  
الشَّائِعُ في لعل بوجهٍ آخر ، وما تقدَّم هو تعليل الخليل في المَعْنَى .

والقسمُ الثَّالثُ : وهو الشَّائِعُ فيه الِوَجْهَانِ ، فانت فيه (٣) بالخِيَارِ في  
إلحاق النُّونِ وعدم إلحاقها ، وهو أربعة أحرفٍ : " إن " و " أن " و " كأن " و  
" لكن " ، وإياها أراد النَّاظِمُ بقوله : ( وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَّاتِ ) أي : في  
الأحرفِ الْبَاقِيَّاتِ ، يريد من باب " إن " ، ودَلَّ على أن الباقيات من بابِ إن  
ذكره " ليت " و " لعل " في القسمين الأولين (٤) ، فعلم أن ثالث الأقسام  
مختصٌّ أيضاً بباب " ليت " و " لعل " ، فمثالُ لحاقها قول الله تعالى (٥)  
﴿إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ﴾ (٦) نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ، وأنشد ابنُ جَنِّي عن قُطْرِبٍ لمُهَلِّهْلِ (٧) :

(١) البيت في اللسان : ( قدم ) قال : وأنشد الفراء . والعيني : ٣٥٠/٨ والأشـموني :

١٢٤/٨ ، والهمع : ٦٤/٨ ، ولم أجد من نسبه .

(٢) شرح التسهيل : ١٥٠/٨ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) في (١) الأول .

(٥) سورة هود : آية : ٢ .

(٦) ساقط من الاصل .

(٧) سر صناعة الإعراب : ٥٥٠/٨ .

زَعَمُوا أَنَّنِي ذَهَلْتُ وَلَيْتِي      اسْتَطِيعُ الْغَدَاةَ عَنْهَا ذَهُولًا

١٤٥/

وقول الآخر (١) :

\* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ (٢) \*

ومثال عدم لحاقها في القرآن : « إِنِّي أَمْنْتُ بِرِيْكُمْ » (٣) ،  
« وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ » (٤) ، وأنشد سيبويه (٥) :

وإني إذا ملّت رِكابي مَنَاحِهَا      فَإِنِّي عَلَى حَظِيٍّ مِنَ الْأَمْرِ جَائِحُ  
وقال امرؤ القيس (٦) :

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِلذَّهْرِ      وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خِلْخَالٍ

(١) في (١) وقال .

(٢) البيت بتمامه :

يلومونني في حب ليلي عواذلي      ولكنني من حبها لعميد

مجهول القائل ، وهو في معاني القرآن : ٤٦٥/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٥٩ ،  
وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٨ ، ٦٤ ، ٦٩ ، والخزانة : ٢٤٣/٤ .

(٣) سورة يس : آية : ٢٥ .

(٤) سورة الأحقاف : آية : ٢٣ .

(٥) الكتاب : ٤٦٧/١ ، وقبله في الكتاب :

وعلى بلسام المياه ولم تزل      قلانس تخذي في طريق طلائع

وإني إذا ملّت رِكابي مَنَاحِهَا      فَإِنِّي عَلَى حَظِيٍّ مِنَ الْأَمْرِ جَائِحُ

والبيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلائي ، ديوانه : ٤٥ ، والرواية فيه وترتيب الأبيات هكذا

نبا ما نبا عنى من الدهر ما جدا      أكارم من أخيته وأسامع

وإني إذا ملّت رِكابي مَنَاحِهَا      ركبت ولم تعجز عليّ المنادح

وإني إذا ضمن الرفود يرفده      لختب من تالد المال جازح

وعادت أسلام المياه ولم تزل      قلانس تحتى من طريق طلائع

والشاهد : في كتاب الكامل : ٤٢/٤ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ١١٦/٢ .

(٦) ديوان امرئ القيس : ٣٥ ، والتصريح : ١١٢/١ وهو من قصيدته التي أولها :

الاعم صباحا أيها الطلل البالي      وهل يعمن من كان في العصر الخال

وذلك شهير في الكلام . ووجه لحاقها قوة الشبه بالفعل<sup>(١)</sup> ، كما مر ،  
 ووجه سقوطها كراهية التضعيف لاجتماع النونين ، ثم نكر لحاق النون<sup>(٢)</sup>  
 لِمَنْ وَعَنْ فقال : ( واضطراراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي ) إلى آخره ، يعني أن  
 بعض من تقدم من العرب اضطر في الشعر فخفف نون " مني " و " عنى "  
 وذلك التخفيف عبارة عن عدم لحاقهما النون الوقائية وأشار بذلك إلى قول من  
 قال<sup>(٣)</sup> :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وقد استلزم كلامه وحكايته أن عدم إلحاق النون<sup>(٤)</sup> لها ، ضرورة ، أن  
 يكون الإلحاق لهما هو اللازم في الكلام والذي لا يعدل عنه إلى غيره ، وهذا  
 هو المقصود من كلامه لا الإخبار عما جاء ضرورة ، لأن حكايته للضرورات  
 ليست إلا بحكم التبع ؛ لأن قصد النحوى القياس ، ولكنه أتى بالعبارة على  
 غير الأسلوب المقصود ، اتكالا على فهم المعنى ، وإنما ألحقوها هذين  
 الحرفين لأنهم اعتزموا على تسكين أو آخرهما ، ولم يريدوا أن يحركوها لأن  
 أصلهما السكون ، بخلاف غيرهما من حروف الجر نحو : بى ولى ، فلم يكن  
 بدء من الإتيان بحرف قبل ياء الإضافة يتحرك بالكسر ، فجاء بالنون لأن من  
 شأنها أن يؤتى بها في هذا الموضع ، أعنى قبل ياء<sup>(٥)</sup> المتكلم ، فلم تخرج عن  
 موضعها حين وقّت الحرف من الكسر ، ولو أنهم أتوا بغير النون مع الحرف  
 كان موضوعاً غير موضعه ، فكانت النون أولى بذلك ، ولئلا تشبه الحروف

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) بمن .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) ساقط من (١) .

الأسماء بعدم لحاقِ النُّونِ نحو : يدٍ وهنٍ وما أشبه ذلك ، وإلى هذا المعنى أشار الخليل في التعليل . فإن قيل : فانت ترى من الحروف ما هو ساكنُ الآخرِ سكوناً لازماً ، ولا تلحقه النُّونُ كعلی وإلى ، فقد أجاب الخليل عن هذا بأن ياءَ الإضافة لا سبيلَ لها على الألفِ ولا على الياءِ المكسور ما قبلها في التَّحْرُكِ ، وإنما تَتَحَرَّكُ الياءُ نحو على وإلى ، وكذا أيضاً ما كان نحو في ، فلما كان كذلك لم يحتاجوا إلى النُّونِ ، بخلاف ما يتحرك ، إذ لو أضفت إلى الياءِ الكافَ الجارةَ لقلت : ما أنت كي ؛ لأنها متحركة كأواخر الأسماءِ وجارة كالأسماءِ .

\* \* \*

ثم ذَكَرَ لِحَاقَ النُّونِ الأسماء فقال :

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلٌّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

يعنى أن تَخْفِيفَ نُونِ " لَدُنِّي " وهو عدمُ إلحاقها نونِ الوقاية قليلٌ ، فيلزم عليه أن يكونَ إلحاقها هو الكثيرُ ، وقد قُرِئَ قَوْلُهُ تعالى (١) : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ بالوجهين (٢) ، فالتشديدُ الذي هو الكثيرُ قرأ به من الأئمة السبعة من عدا نافعاً وعاصماً من رواية أبي بكرٍ عنه ، والتخفيفُ الذي هو القليلُ قرأ به نافعٌ وأبو بكرٍ . وقوله : ( قُلٌّ ) دليلٌ على أن هذا جائزٌ عنده في الكلام ، لا مُختصٌّ بالشعر ، وهذا دأبه في هذا / النظم إنما يعبر بلفظ القلة عما جاء في النثر ، وهو ثابت / ١٤٦ بقراءة نافع وأبي بكرٍ ، ونبّه بذلك على مخالفة ظاهر كلام سيبويه . قال في " شرح التسهيل " (٣)

(١) سورة الكهف : آية : ٧٦ .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٢٩٦ .

(٣) شرح التسهيل : ١٤٩/١ .

وَزَعَمَ سِيبَوِيهِ أَنْ عَدَمَ لِحَاقِهَا مِنَ الضَّرُورَاتِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ ، ثُمَّ حَكَى الْقِرَاءَةَ وَجَهَ لِحَاقَ النُّونِ فِي " لَدُنِّي " أَنَّهَا عُمِلَتْ مَعَامِلَةً " مِنْ " وَ " عَنْ " لِأَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِهِمَا ، وَوَضَعَهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَاعْتَزَمُوا عَلَى إِبْقَاءِ تَسْكِينِ الْآخِرِ فِيهَا كَمَا فَعَلُوا فِي " مِنْ " وَ " عَنْ " ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ فِي " قَطَنِي وَقَدْنِي " ، بِخِلَافِ مَا آخَرَهُ مَتَحَرِّكٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ نَحْوِ : " لَدُ " وَ " مَعَ " ، فَإِنَّهُمْ يَجْرُونَهُ مُجْرَى يَدٍ ، فَكَمَا يَقُولُونَ : <sup>(١)</sup> يَدِي فَكَذَلِكَ يَقُولُونَ <sup>(٢)</sup> لَدِي وَمَعِي ، قَالَ سِيبَوِيهِ <sup>(٣)</sup> : « وَأَمَّا " قَط " ( وَعَنْ ) <sup>(٤)</sup> وَ لَدُن فَإِنَّهُنَّ يَتْبَاعِدْنَ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَلِزْمِهِنَّ مَا لَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ ، وَهُوَ السُّكُونُ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ ذَلِكَ الْفِعْلُ نَحْوِ : خَذَ وَزَنَ وَزَّرَ ، فَضَارَعْتَ الْفِعْلَ وَمَا لَا يَجْرُ أَيْدَاءً ، وَهُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ ، فَأَجْرِيَتْ مُجْرَاهُ وَلَمْ يُحَرِّكُوهُ » .

وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فِي لَدُنِّي فَعَلَّى وَجْهَيْنِ : إِمَّا عَلَى أَنَّهُمْ أَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ مِنَ الْأَسْمِيَةِ ، فَلَمْ يُلْحَقُوا النُّونَ وَعَامَلُوا " لَدُنِّي " مَعَامِلَةَ عَضْدِي . قَالُوا : وَإِلَى نَحْوِ هَذَا أَشَارَ أَبُو إِسْحَاقَ الزُّجَاجُ <sup>(٥)</sup> . وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُمْ حَذَفُوا النُّونَ كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيفِ عَلَى حَدِّ حَذْفِهَا مِنْ [ قَوْلِهِ تَعَالَى ] <sup>(٦)</sup> : « فِيمَ تَبْشُرُونَ » <sup>(٧)</sup> وَنَحْوِهِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْمُبَرِّدُ ، ثُمَّ قَالَ : ( وَفِي قَدْنِي وَقَطَنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي ) يَرِيدُ : أَنَّ الْحَذْفَ فِي قَدْنِي وَقَطَنِي قَدْ يَأْتِي أَيْضاً ، وَهُوَ حَذْفُ نُونِ

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٢٨٧/١ .

(٣) زيادة من الكتاب .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢١/٧ ، قال : وَأَمَّا إِسْكَانُهُمْ دَالُ لَدُنْ فَاسْتَكْنَاهَا كَمَا يَقُولُونَ فِي عَضْدٍ عَضْدٌ فَيَحْذِفُونَ الضَّمَّةَ .

(٥) في النسخ قولهم .

(٦) سورة الحجر : آية : ٥٤ .



الوقاية وإتيانه بـ " قَد " وـ " يَفَى " إشعاراً بأنه مسموعٌ في الكلام ، بل قد يَكْثُرُ كَثْرَةً ما ، إذ معنى يَفَى يَكْثُرُ ، أى : إنه قد يَكْثُرُ في السَّماع فلا يكون معدوداً في الشُّواذ ، ولا في الضَّرَائِرِ ، وهذا تَنَكُّيتٌ منه على سيبويه ، ومن قال بقوله : إنَّ عَدَمَ اللَّحَاقِ يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ . قال سيبويه (١) : وقد جاء في الشعر : " قَدَى " وأُنشِدَ (٢) :

\* قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدَى \*

فَجَمَعَ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ ، ثم لما اضطرَّ شَبَّهه بحسبي وهني ، لأنَّ ما بَعْدَهُنَّ وَحَسَبُ مجرورٌ ، كما أنَّ ما بعد " قَد " مجرورٌ ، فجعلوا علامة الإضمارِ فيهما سواءً ، كما قال : ليتي ، حيث اضطرَّ ، وقد استشهد ابن مالك علي عدم اختصاصه بالشعر بما روى في الحديث من قوله (٣) : قَطِرَ قَطِرٌ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ ، ويروى بسكون الطاء وبكسرهما مع الياء وبدونها وقطني بالنون ، ومما لحقت فيه ما أنشده المبردٌ وغيره (٤) :

امْتَلَا الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدَ مَلَأْتُ بَطْنِي

(١) الكتاب : ٣٨٧/١ ، وشرحه للسيرافي : ١٥٠/٢ .

(٢) البيت لأبي نخيلة .

ويروى لحُمَيْدِ الْأَرْقَطِ و " الْخُبَيْيْنِ " يروى على التثنية وعلى الجمع ، والبيت في نواذر أبي زيد : (٢٠٥) ، والمحاسب : ٢٢٣/٢ ، واللّكّلي للبكري : ٦٩٤ ، وأمالى ابن الشجري : ١٤/١ ، والخزّانة : ٤٤٩/٢ .

والخببيان هما : عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب ( المزهر : ١٨٦/٢ ) .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٢٣٤/٣ . والحديث أخرجه البخاري في كتابي الإيمان والتوحيد وأحال ابن حجر على روايات قط على سورة (ق) . انظر فتح الباري : ٥٩٥/٨ .

(٤) أنشده المبرد في الكامل : ٩١/٢ ، ولم أجد من نسبته إلى قائله وهو في اصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ ، ومجالس ثعلب : ١٥٨ ، وأمالى ابن الشجري : ٣١٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣١/ ، والخزّانة : ٣٦١/٨ .

ويُقال : وفي الشيءُ وفيًا على فُعُولٍ : إذا تَمَّ وَكَثُرَ . هذا تمام الكلام على هذا الفصل ، ثم يتعلق بكلامه فيه مسائل :

إحداها : أنه لما أطلق القول في لزوم النون للفعل ولم يستثن سوى ليسى ، دل ذلك من مذهبه على ثبوت أمرين :

أحدهما : كون الأفعال غير المتصرفة داخلًا في الحكم بلزوم النون ، وقد تقدّم ، ومن ذلك فعل التعجب نحو : ما أكرمنى وما أحسننى ، وهذا مذهب البصريين (١) ، وحكى أبو سعيد السيرافى (٢) عن الكوفيين أنهم ذكروا فيه إسقاط النون فيقولون : ما أكرمى وما أحسنى . قال : ولست أدرى أين العرب حكوه أم قاسوه / على مذهبهم فى أفعال (٣) ؟ يعنى / ١٤٧ من كونها اسمًا ، أو أصلها الاسم ، والأسماء ليس من شأنها أن تلحقها النون ، بخلاف الأفعال .

والثانى : أن ما جاء من نحو قوله تعالى - (٤) : « أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ » وقوله (٥) : « فِيمَ تُبْشِرُونَ » ، وقوله : (٦) « أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ » . وقال الشاعر (٧) :

---

(١) الإنصاف : ١٢٦/١ .

(٢) شرح الكتاب : ١٥١/٣ ، قال : " لأنه اسم عندهم فى الأصل " .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٨٠ . وهى قراءة نافع وابن عامر . وانظر الإقناع : ٦٤٠/٢ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

(٦) سورة النحل : آية : ٢٧ . وهى قراءة نافع . انظر الإقناع : ٦٨٢/٢ .

(٧) هو أبو حية النميرى ، ببوانه : ١٧٧ ، والبيت فى الكامل :

والمقتضب : ٣٧٥/٤ ، والخصاص : ٢٤٥/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٦٢/١ ، وشرح

ابن يعيش : ١٠/٢ ، والخزانة : ١١٨/٢ .

أَبَا لَمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنَى مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

وغير ذلك هو ما حُذفت فيه إحدى النونين للاستثقال ، إذ أصله :  
 "أَتَحَاجُّونَنِي" و "تُبَشِّرُونَنِي" و <sup>(١)</sup> "تُشَاقِقُونَنِي" و "تُخَوِّفُونَنِي" <sup>(١)</sup> وهو كثير في  
 الكلام ، فإن نون الوقاية هي الباقية ، وحذفت نون الرفع ، كما حذفت مع نون  
 التوكيد في نحو : «لَتَبْلُغُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ» <sup>(٢)</sup> ، على مذهب النأظم ، وهذا مذهب  
 سيبويه ، وكذلك يقتضى أن تكون هي الباقية فيما أنشدَه سيبويه <sup>(٣)</sup> من قول  
 عمرو بن معدى كَرَبَ <sup>(٤)</sup> :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلِّمُكَ مَسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

أصل الكلمة : "فَلَّيْنَنِي" ، فَحَذَفَ الأولى في رأى سيبويه ، وهو مرتضى  
 المؤلف في "التسهيل" <sup>(٥)</sup> ، إذ قال : وهي الباقية في "فَلَّيْنِي" لا الأولى وفقاً  
 لسيبويه ، وَوَجَّهَ ذلك في "الشرح" <sup>(٦)</sup> بأنهم حافظوا على بقائها مطلقاً لما كان  
 للفعل بها صونٌ ووقاية .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٨٦ .

(٣) الكتاب : ١٥٤/١ وعليه شرح الأعم ، وانظر الرد على الأعم في الفصول والجمال لابن هشام  
 اللخمي : ٤٤ ، ٤٥ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ٢٠٤/٢ ، ٢٧٢ .

(٤) عمرو بن معدى كرب (٢ - ٢١ هـ) .

شاعر فارسي من فرسان العرب في الجاهلية ، أدرك الإسلام وأسلم وجاهد حتى استشهد يوم  
 القاسية ، أخباره في : الشعر والشعراء : ٢٧٢/١ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٨ ، والشاهد في :  
 شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٢ ، وشرح التسهيل : ١٥٤/١ ، والخزانة : ٤٤٥/٢ .

(٥) التسهيل :

(٦) شرح التسهيل : ١٥٤/١ .

والثانية : أن النُّدور الذى ذكر فى قوله : ( ولَيْتَى نَدَرَا ) يحتملُ أن يريدَ به (١) أَنَّهُ جَاءَ فى الكلامِ نادراً ، ويَحتملُ أن (٢) يريدُ به (٣) ( أَنَّهُ ) (٤) جَاءَ فى الشُّعْرِ خاصَّةً ، لكنه لا يسوغُ حملهُ على أَنَّهُ جَاءَ فى الكلامِ ، لأنَّهُ قد نفى ذلك فى " شرح التَّسهيل " ، وجعل ليسى نظير لىتى ، فى اختصاصه بالنَّظم . وقال سيبويه (٥) : وقد قالت الشعراء : لىتى إذا اضطربوا ، كأنَّهم شبهوه بالاسم حيث قالوا (٦) : الضَّارِبى ، وهو منصوبٌ ، وإذا كان كذلك تعين به (٧) أن النُّدور الذى أراد فيه هو المختص بالشُّعْر ، إلا أَنَّهُ يعارضه فى هذا التَّنْزِيل من كلامه قوله : ( وَمَعَ لَعَلٍّ اعْكِسْ ) فَذَكَرَ أَنَّ لَحَاقَ النُّونِ فى لَعَلٍّ نادرٌ ، كُنْدورِ عدم اللِّحَاقِ فى " لَيْتَ " وقد ثَبِتَ أَنَّ نُدُورَ لىتى يختصُّ بالشُّعْرِ ، فاقترضى أَنَّ نُدُورَ لعلنى كذلك ، وهذا الاقتضاء غير موافقٍ لظاهرِ النَّقْلِ ، لأنَّهُ قد أشار فى " شرح التَّسهيل " إلى عدم اختصاصه بالشُّعْرِ ، وهو ظاهرٌ " التَّسهيل " أيضاً ، وهو أيضاً ظاهرٌ كلامِ سيبويه حيث قال (٨) : اعلم أَنَّ علامةَ المنصوبِ الْمُتَكَلِّمِ " نى " وعلامةُ المجرورِ الْمُتَكَلِّمِ الِياءُ . ألا ترى أَنَّكَ تقول : إذا أضمرت نفسك وأنت منصوبٌ ضربنى وقتلنى وإننى ولعلنى إلى تمامِ المسألة ، بل هذا الكلامُ يدلُّ على كثرةِ لعلنى ، خلاف ما يفهم من لفظِ النُّدور ، فظهر إذاً أَنَّ لفظَ النُّدورِ فى الموضعِ وتنزيله مُشْكَلٌ ، والاعتذارُ عنه أَنَّ لفظَ النُّدورِ إنما

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) أَنَّهُ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) الكتاب : ٢٨٦/١ .

(٦) فى الأصل " قال " وتصويبه من الكتاب .

(٧) ساقط من (١) .

(٨) الكتاب : ٢٨٦/١ .

حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ عَلَى جِهَةِ التَّنْزِيلِ ، لَا عَلَى جِهَةِ  
 أَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِيهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَقْتَضَى لَفْظِ النَّوْرِ أَنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا خَاصَّةً ،  
 مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ إِلَى كَوْنِهِ مَخْتَصًّا بِالشُّعْرِ ، أَوْ غَيْرِ مَخْتَصٍّ ، فَإِذَا حَمَلْنَاهُ  
 فِي " لَيْتَ " أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى النَّوْرِ الشُّعْرِيِّ لَمْ يَكُنْ حَكْمًا بِأَنِّ مَرَادُهُ فِي "   
 لَعَلَّ " أَيْضًا أَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالشُّعْرِ ، بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ أَرَادَ نُورَهُ فِي  
 الْكَلَامِ ، لِصِلَاحِيَةِ اللَّفْظِ لِلْمَقْصِدِينَ / إِذْ لَا يَقْتَضِي لَفْظُ النَّوْرِ / ١٤٨  
 اخْتِصَاصًا ، فَالْقَصْدُ الْأَوَّلُ فِي الْمَوْضَعَيْنِ التَّنْبِيهِ عَلَى التَّوْهِيدِ ، وَهُوَ فِي  
 لَعَلَّيْ وَلَيْتَيِ حَاصِلٌ عَلَى الْجُمْلَةِ ، إِذْ لَيْسَ بِكَثِيرٍ ، وَذَلِكَ لَمْ يَحْفَظْهُ فِي "   
 لَعَلَّ " فِيمَا عَلِمْتَ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْ سَبَبِيهِهِ إِلَّا فِي بَيْتِ شِعْرِ ، وَلَيْسَ كَلَامُ  
 سَبَبِيهِ بِصَرِيحٍ فِي كَثْرَتِهِ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَوْجِدْ فِي " لَيْتَ " إِلَّا فِي الشُّعْرِ ،  
 وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِهِ إِشْكَالٌ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ لَفْظَ التَّخْفِيفِ فِي قَوْلِهِ : ( وَاضْطِرَارًا خَفِيفًا ) يَعْنِي  
 أَنَّ النُّونَ لَحِقَتْ ، ثُمَّ حُذِفَتْ بَعْدَ ذَلِكَ تَخْفِيفًا لِلضَّرُورَةِ ، وَهَذَا أَحَدُ  
 الْإِحْتِمَالَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَجَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا لَمْ يُلْحِقُوا الْبَيِّنَةَ ، بَلْ أَتَوْا  
 بِمَنْ " وَ " عَنْ " عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْإِيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ ، مِنْ عَدَمِ الْإِلْحَاقِ فَلَوْ  
 أَخْبَرَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ سَلَفَ لَمْ يُلْحَقِ النُّونَ فِي " مَنْ " وَ " عَنْ " اضْطِرَارًا  
 لَصَحَّ وَلَا سَيِّمًا وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ ضَرْبِ ضَرْبَةٍ ، فَهُوَ أَوْلَى الْأَيُّوتِ فِيهِ قَصْدُ  
 التَّخْفِيفِ لَكِنَّهُ نَبَّهَ عَلَى أَصْلِهِ يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ لَهُ ، وَهُوَ أَنَّ مَا لَزِمَ فِيهِ مِنْ  
 كَلَامِ الْعَرَبِ حَكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ أَوْ غَلَبَ فِيهِ أَوْ كَثُرَ ، فَدَعَوَى أَصَالَةَ ذَلِكَ  
 الْحَكْمِ لِذَلِكَ الْمَحَلِّ صَحِيحَةً ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكَثْرَةَ لَهَا الْأَصَالَةُ ، وَيَنْبَغِي  
 عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْحَكْمَ إِذَا تَخَلَّفَ عَنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ بَعْدَ مَا ثَبَتَ لَهُ فِي الْقِيَاسِ  
 لَعَلَّةٌ أَوْجِبَتْ تَخَلُّفَهُ ، فَهُوَ لَمْ يَتَخَلَّفْ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِهِ ، أَوْ تَقْدِيرِ دُخُولِهِ كَمَا

تَقُولُ فِي الْأَسْمَاءِ أَنَّ أَصْلَهَا الْإِعْرَابُ ، وَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ الْحُكْمُ بِالْإِعْرَابِ لِإِلَّةٍ (١)  
فَخَارَجَ عَنِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْإِعْرَابِ ، لَكِنْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِاسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ فَكَانَتْهُ أَعْرَبُ  
أَوَّلًا ، ثُمَّ أُخْرِجَ عَنِ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ لِمَوْجِبِ الْبِنَاءِ ، وَعَلَى ذَلِكَ انْبَنَتْ مَسْأَلَةُ  
سَيَبُويَه فِي الْوَقْفِ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ ، إِذْ زَعَمَ  
أَنَّكَ تَقُولُ : هَلْ تَضْرِبُونَ ؟ وَهَلْ تَضْرِبَانِ ؟ وَهُوَ مُشْكَلٌ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ ، لِأَنَّهُ لَا  
يَقُولُ بِلِحَاقِ النُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ ، فَكَيْفَ يَفْرَضُ مَسْأَلَةُ لَا يَقُولُ بِهَا ؟!  
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَفْرَضَهَا عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقِفُ عَلَيْهَا . هَلْ تَضْرِبَانِ دُونَ  
نُونِ (٢) ، فَوَجَّهَ هَذَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ النُّونَ الْخَفِيفَةَ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبُويَه كَانَتْهَا  
لَحَقَتْ ثُمَّ حُذِفَتْ ، لِإِلَّةِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَإِلَّا فَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ لِحَاقُهَا وَجُودُهَا لَمَا  
سَاقَ لَهُ فَرْضُ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا بُدَّ فِي صَحَّتِهَا مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَكَذَلِكَ مَسْأَلَتُنَا ،  
لَمَّا كَانَ لِحَاقُ النُّونِ " لِمَنْ " وَ " عَنْ " حُكْمًا لَازِمًا بِالِاسْتِقْرَاءِ صَارَا كَانِ النُّونِ  
لَا حَقَّةَ لَهَا وَجُودًا ، فَلِذَلِكَ عَدَّ النَّازِمُ عَدَمَ لِحَاقِهَا لَهَا تَخْفِيفًا ، وَأَيْضًا فَعِلَّةُ  
عَدَمِ لِحَاقِهَا إِنَّمَا هُوَ اسْتِثْقَالُ التَّضْعِيفِ ، وَالتَّضْعِيفُ إِنَّمَا يَسْتَتِقِلُ عِنْدَ وَجُودِهِ  
حَقِيقَةً أَوْ تَوْهْمًا فَإِذَا التَّخْفِيفُ ثَانٍ عَنْ التَّضْعِيفِ حَقِيقَةً أَوْ تَوْهْمًا ، وَهُوَ مَعْنَى  
التَّخْفِيفِ الَّذِي ذَكَرَ ، وَعَلَى هَذَا أَيْضًا يَحْسَنُ إِتْيَانُ النَّازِمِ بِلَفْظِ الْحَذْفِ فِي  
قَوْلِهِ : ( الْحَذْفُ ... قَدْ يَفِي ) لِأَنَّ الْحَذْفَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ، فَنَبِهَ عَلَى أَنَّ  
لِحَاقَ النُّونِ فِيهَا هُوَ الْأَصْلُ وَأَنَّ عَدَمَ لِحَاقِهَا حَذْفٌ فِي الْمَعْنَى الْقِيَاسِيَّةِ ، وَهَذِهِ  
قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ نَاشِئَةٌ عَنْ أَصْلِ عَرَبِيٍّ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ شَيْخُنَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ  
الْحَسَنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ : مَا تَخَلَّفَ مِنَ الْحُكْمِ لِمَانِعٍ ، هَلْ يَقْدِرُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) نون هذا .

تَخْلَفُهُ بَعْدَ ثَبُوتِهِ ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْمَانِعُ إِلَّا كَذَلِكَ ، أَمْ يَقْدِرُ الْمَانِعُ أَوَّلًا فَلَا  
يُثْبِتُ الْحُكْمَ / ابْتِدَاءً .

١٤٩/

فَإِنْ قُلْتُ : إِنَّمَا هَذَا حَيْثُ تُوجَدُ عَلَّةُ التَّخْلُفِ ، وَمَسْأَلَتُنَا مِنْ بَابِ  
مَا تَخْلَفُ الْحُكْمُ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ لَا لِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَقَدْ تَخَلَّفَ الْحُكْمُ دُونَ عَلَّةٍ  
فَزَالَ اعْتِبَارُ أَصْلِ الْقَاعِدَةِ هُنَا .

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا السُّؤَالُ لَا يَنْهَضُ ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا  
يُضْطَرُّونَ لِشَيْءٍ إِلَّا وَهُمْ يَحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ النَّاظِمُ  
حَيْثُ أَتَى بِلَفْظِ التَّخْفِيفِ الْمُشْعِرِ بِوُجُودِ الثَّقَلِ فِي الْمُخَفَّفِ ، وَأَنَّ الْحَذْفَ  
لِأَجْلِهِ وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّ لَا عَلَّةَ ، فَفَنَفْسُ الْاضْطِرَارِ مِنْ أَقْوَى الْعِلَلِ ، وَهَذَا  
ظَاهِرٌ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَالرَّابِعَةُ : أَنَّ النَّازِمَ ذَكَرَ مِنْ <sup>(١)</sup> الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَلَحُّقُهَا النُّونُ  
بَعْضًا وَتَرَكَ بَعْضًا ، إِذْ مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَحِقَتْهُ فِي الشَّعْرِ وَفِي الْكَلَامِ ،  
وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ قَدْ لَحِقَتْهُ سَمَاعًا وَمِنْهُ الْقِرَاءَةُ <sup>(٢)</sup>  
الْمُتَقَدِّمَةُ : « هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ » وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ لِلْيَهُودِ : " هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونَ " <sup>(٣)</sup> وَأَنْشَدَ ابْنُ جَنِّي وَغَيْرُهُ <sup>(٤)</sup>  
وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ      أُمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ

(١) ساقط من (١) .

(٢) سورة الصافات : آية : ٥٤ ، وهي قراءة ابن محيصن .

(٣) فتح الباري : ٢٤٤/١٠ حديث رقم (٥٧٧٧) .

(٤) أنشده ابن جني في المحتسب : ٢٢٠/٢ .

والبيت ليزيد بن محرم الحارثي ، أنشده الفراء في معاني القرآن : ٢٨٦/٢ ، وضرائر  
الشعر لابن عصفور : ٢٧ ، ١٣٩ ، والمفني ٢٤٥ ، وشرح أبياته البغدادي : ٥٦/٦ ،  
والعيني : ٣٦٥/٧ ، ٢٨٥ .

وابن مالك أنشد غير ذلك مما لم أقيده (١) . ومن ذلك أفعال التفضيل ففي الحديث : " غَيْرِ الدَّجَالِ أَخَوْفَنِ عَلَيْكُمْ " والأصل : أخوف خوفي ، أو أخوف تخوفاتي ، فحذف المضاف ، وحكى سيبويه في أسماء الأفعال عليكني وعليكي ، بل ينبغي أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجه فكما تقول : تَرَأكها ، كذلك تقول : تَرَأكني ، وفي رُؤيد رويدني وفي هَلْمُ الحجازية هَلْمُنِي ، وكذلك سائر أسماء الأفعال المتعدية ، بل والمصدر الموصول نحو : عجبت من ضربكني ، ويظهر هذا من السيرافي ، وذلك إذا أثرت اتصال الضمير ولا تقول : من ضربكني ؟ لجريانه مجرى الفعل وللالتباس ، وقد نص على جواز إلحاق النون في اسم الفعل مطلقاً المؤلف في " شرح التسهيل " ، فالحاصل أن الناظم قصر في المسألة من وجهين :

أحدهما : كونه ترك مما تلحقه النون ما هو قياس ، وذكر ما ليس

بقياس .

والثاني : أنه خص بالذكر مما ليس بقياس بعضاً وترك بعضاً لم يدل عليه بإشارة وظاهر هذا تحكم .

والجواب : أن يقال : أما الأول : فهو وارد عليه ، وأما الثاني : فإن الذي ترك مما ليس بقياس هو لحاقها اسم الفاعل وأفعال التفضيل وكلاهما لا فائدة في تنبيهه عليه ، إذ لا يتعلق به قياس على وجه ، بخلاف ما ذكر فإن فيه قياساً ، وذلك أن القياس يجري في الكلام بحسب مسألتنا على وجهين :

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ١٥٢/١ وأنشد ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

وليس بمعينني وفي الناس ممتنع صديق إذا أعيأ على صديق

وأنشد غيرهما :

وليس الموافيني ليرفد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً



أحدهما : أَنْ يَقِيسَ مَا لَمْ يُسْمَعْ عَلَى مَا سُمِعَ ، وَلَا مَرَأَ فِي أَنَّهُ مَفْقُودٌ  
هنا ، إِذْ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقِيسَ عَلَى " قَدْنَى " وَ " قَطْنَى " غَيْرَهُمَا .

والثاني : أَلَّا تَقْتَصِرَ فِيمَا سُمِعَ عَلَى مَوْضِعِ السَّمَاعِ ، بَلْ تَتَكَلَّمْ بِهِ فِي  
غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، كَمَا فِي " لَدْنَى " وَ " قَطْنَى " ، فَإِنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ مَثَلًا عَلَى  
اسْتِعْمَالِهِمَا فِي قَوْلِهِ (١) : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ وَلَا فِي قَوْلِهِ (٢) :

أُمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنَى

بَلْ تَقُولُ لِلرَّجُلِ : انْتَظِرِ الْخَيْرَ مِنْ لَدُنِّي وَقَطْنَى مَا أُعْطَيْتَنِي ، بِخِلَافِ  
" مُطْلِعُونِ " وَ " صَادِقُونِ " وَ " مُسْلِمُونِ " فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ فِي الْكَلَامِ : الزَّيْدُونَ  
مُطْلِعُونِي عَلَى كَذَا ، وَلَا هُمْ صَادِقُونِي فِي كَذَا ، وَلَا هُمْ مُسْلِمُونِي إِلَى الْعَنُوكَا  
لَا تَقُولُ : أَطَوَلْتُ الْقِيَامَ ، قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ (٣) :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ

وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ ، بَلْ تَقِفْ بِهَا عَلَى مَوْضِعِ السَّمَاعِ ، وَفَرِّقْ مَا بَيْنَ  
الْمَوْضِعَيْنِ مُبَيِّنٌ فِي " الْأَصُولِ " (٤) ، فَلَمَّا كَانَ لَدُنِّي وَقَدْنَى وَقَطْنَى تُجْرَى

(١) سورة الكهف : آية : ٧٦ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) البيت بتمامه :

صددت وأطولت الصدود قلما وصال على طول الصدود يدوم

وهو للمرار بن سعيد الفقهسي الأسدي ، شعره : ٤٨٠ ( شعراء أمويون ) ، نجده في الكتاب :

١٢/١ ، ٤٥٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٠٤/١ ، ورد الأسود عليه في فرحة الأديب :

٣٦ ، ولباب الألباب لابن خلف : ١٢ ، وهو في المقتضب : ٨٤/١ ، وأمالى ابن السجري :

٢٤٤/٢ ، والإنصاف : ٩٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٢ ، والخزانة : ٢٨٧/٤ .

(٤) هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبي انظر المقدمة .

مُجَرى المَقِيس على الجُملة / ذكرها دونَ ما لَيس كذلك ، والنَّاظِم من/١٥٠  
هذا النُّحو مواضع يُظنُّ بها أَنَّها شذوَذات على الإِطلاق لا يَدْخلها قِياسُ  
بوجهٍ وشأنها هذا الشَّأن ، وسيأتى التَّنبيه على أشياء منها فى  
مواضعها إن شاء الله تعالى (١)

\* \* \*

---

(١) ساقط من (١) .

ولمّا أتمّ الكلام على ما قصدَ ذِكرُهُ من أحكام الضّمائرِ أَخَذَ في نوعِ  
آخر من المعارفِ وهو العِلْمُ فقال :

## العلم

اسمٌ يَعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقاً      عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرِيقٍ  
وَقَرْنٍ وَعَدْنٍ وَلَا حِرِّقٍ      وَشَدَقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِرِيقٍ

عرّفَ أولاً بالعلم قبل الكلام على أقسامه وأحكامه ليكون الكلام على  
معروفٍ ، وهو الحقُّ الذي ينبغي ، فذكرَ أنّه اسمٌ يَعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقاً .

فقوله : ( اسمٌ ) هو الجنسُ الأقربُ ، ولو أتى باللفظِ أو بالكلمةِ لكان  
جنساً بعيداً ، والإتيانُ بالقريبِ أولى ، فذكرَ أنّه من قبيلِ الأسماءِ وأنّه  
لا يكونُ في (١) الأفعالِ ولا في (٢) الحُرُوفِ ، فإن سُمِّيَ بها صارت إذ ذاك  
أسماءً ، وصحَّ كونها (٣) أعلاماً ، لأنّها قد خَرَجَتْ عن جنسِ الأفعالِ  
والحُرُوفِ ، وقوله : ( يَعَيِّنُ المُسَمَّى ) معناه يوضحه ويبيّنه ، ويُخرِجه عن  
الإبهام بين أشخاصِ جنسه ، حتّى يصيرَ كالمُشارِ إليه جساً أو ذهناً ، وخرج  
بهذا القيدُ النُّكراتُ كلّها كرجلٍ وفرسٍ ، إذ لا تعين مسمياتها ، من حيث  
إنّها (٤) وضعت لواحدٍ لا بعينه ، فإذا لا يعترض هذا التّعريفُ بنحو : شَمْسٍ

(١) في (١) من .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) كونه .

(٤) ساقط من (١) .

وَقَمَرٍ ، لَأَن لَفْظَ شَمْسٍ لَا يَعْينُ مَدْلُولَهُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لَهُ ، وَلَكِنَّ التَّعْيِينَ إِنَّمَا حَصَلَ بَعْدَ الْوَضْعِ ، لِأَمْرِ عَرْضٍ فِي الْمُسَمَى ، وَهُوَ الْإِنْفِرَادُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ ، لَا أَنَّ ذَلِكَ فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ ، فَلَيْسَ الْأَسْمُ هُوَ الْمُعَيَّنُ ، بَلِ الْمُعَيَّنُ هُوَ (١) التَّعْيِينَ فِي الْخَارِجِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَمَرٍ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَمَا أَشْبَهَهُمَا يُجْرَى مُجْرَاهُمَا ، فَقَدْ خَرَجَ عَلَى هَذَا شَمْسٌ وَقَمَرٌ وَأَشْبَاهُهُمَا عَنْ تَعْرِيفِ النَّاطِمِ بِقَوْلِهِ ( يُعَيَّنُ الْمُسَمَى ) وَقَدْ تَكَلَّفَ السَّيْرَافِيُّ فِي شَمْسٍ وَقَمَرٍ أَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ لِكَثِيرَيْنِ مَوْجُودَيْنِ فِي الْخَارِجِ ، فَإِنَّ لَفْظَ شَمْسٍ يُطْلَقُ حَقِيقَةً عَلَى الْقُرْصِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الشَّعَاعِ الْجُزْئِيِّ مَجَازاً ، كَالْوَاقِعِ مِنْهُ عَلَى الدَّارِ وَالْحَانُوتِ وَالسُّوقِ وَالْجَبَلِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ قَمَرٌ . وَهَذَا (٢) الَّذِي قَالَ إِذَا سَلَّمَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَقَوْلُهُ : فِي التَّعْرِيفِ ( مُطْلَقاً ) يَحْتَمِلُ تَفْسِيرَيْنِ :

أحدهما : أَن يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّ تَعْيِينَ الْعِلْمِ لِلْمُسَمَى ، لَيْسَ بِإِعْتِبَارِ أَمْرٍ ، حَتَّى يَكُونَ بِإِعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ غَيْرِ (٣) مُعَيَّنٍ ، كَمَا فِي الْمَضْمَرِ ، فَإِنَّ " أَنْتَ " مَثَلًا مَوْضُوعًا لِلْمُخَاطَبِ نَفْسِهِ ، مِنْ حَيْثُ هُوَ مُخَاطَبٌ ، وَلَفْظُ " هُوَ " مَوْضُوعٌ لِلْغَائِبِ الْمُعَيَّنِ ، مِنْ حَيْثُ هُوَ غَائِبٌ ، " فَأَنْتَ " أَوْ " هُوَ " بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِذَا اعْتَبَرْتَ لَفْظَ " أَنْتَ " أَوْ لَفْظَ " هُوَ " مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَجَدْتَهُ صَالِحاً لِغَيْرِهِ مِنْ الْمُخَاطَبِينَ أَوْ الْغَائِبِينَ ، كَمَا يَصِلُحُ رَجُلٌ وَنَحْوُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَشْخَاصِ جِنْسِهِ ، فَإِذَا كَانَ مَثَلًا " أَنْتَ " أَوْ " هُوَ " صَالِحاً لِمَا عَيْنَ بِهِ وَلِغَيْرِهِ ، فَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ غَيْرُ مَعْرِفَةٍ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْإِعْتِبَارُ مَجَازِيّاً فَهُوَ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ

(١) ساقط من (١) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَهُوَ .

(٣) ساقط من (١) .

المقصودة ، وَيَتَضَحُّ ذلك بنحو قول امرئ القيس<sup>(١)</sup> :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ

وبلاشك أنه لا يريد شخصاً مشاراً إليه معيناً ، وإنما مقصوده خطاب مَنْ يَقَعُ عليه هذا الاسم ، وهو عندهم من المقاصد البيانية ، وكذلك اسم الإشارة فإن " ذا " مثلاً وضع لشخص مفرد مذكّر<sup>(٢)</sup> قريب ، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة<sup>(٣)</sup> ، / وباعتبار صلاحية اللفظ لكل مَنْ / ١٥١ اتَّصَفَ بتلك الحال وحلَّ ذلك المحلَّ غير معرفة ، وكذلك سائر المعارف إذا اعتبرتها ، بخلاف العلم فإنَّ تعريفه ليس باعتبار أمر ، بل تعريفه تعريفٌ مطلقٌ بالإطلاق الوضعي وعلى كل الجهات ، فتحرَّز بهذا القصد من سائر المعارف ، وهذا التفسير لابن مالك في " شرح التسهيل " <sup>(٣)</sup> فسَّر به قوله في " التسهيل " <sup>(٤)</sup> - في تعريف العلم - : هو المخصوص مطلقاً ، وهو جارٍ هنا من غير شك .

والتفسير الثاني : أن يكون قوله : ( مُطْلَقاً ) يريد غير مقيد في أصل وضعه ، كما تقدّم ، لكن على وجه آخر ، وذلك أن المضمرة مثلاً إنما وضعه للتعريف بقيد يصحب مدلوله وهو التكلُّم أو الحُضور ، الذي يُعطي المواجهة أو الغيبة التي تقتضي الإحالة على ذلك المدلول ، ولذلك <sup>(٥)</sup> قال قبل هذا : ( فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهُوَ ) وقال

(١) البيت بتمامه :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ      بضاف فويق الأرض ليس بأعزل

ديوان امرئ القيس : ٢٢ ، وأمالى ابن الشجري : ١٣١/٨ ، وقد تقدم ذكره أيضاً .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) شرح التسهيل : ١٨٩/١ .

(٤) التسهيل : ٣٠ .

(٥) في الأصل : " وكذلك " .

فيه في " التسهيل " (١) مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته . فإذا ليس تعيينه للمسمى تعييناً بإطلاق ، بل بقيد وكذلك اسم الإشارة ، وضعه في الأصل على أن يعين المسمى بقيد كونه مُشاراً إليه بذلك الاسم ، لا على الإطلاق ، والموصول كذلك أيضاً ، ليس تعريفه إلا من حيث وضع على أن تكون الصلة هي المبينة والموضحة له ، وكذلك ذو الألف واللام ، والمضاف ، فانت ترى أن سائر المعارف غير العلم إنما تُعين مُسمياتها بقيد ، وذلك القيد ثابت بالوضع الأول لها ، بخلاف العلم فإن خاصته أن وضع أولاً لتعيين مدلوله ، وإبرازه عن غيره ، مطلقاً من غير تقييد بحال من الأحوال ، فخرجت المعارف سوى العلم ، بهذا القيد الذي هو قوله : ( مطلقاً ) ، وبهذا الثاني فسره ابن الناظم في شرحه فقال (٢) : كل معرفة ماعدا العلم دلالة على التعيين بقرينة خارجة عن دلالة لفظه ، وتلك القرينة إما لفظية كالألف واللام والصلة ، وإما معنوية كالحضور والغيبة . وما قاله حسن ، وهو أولى من تفسير الناظم في شرح التسهيل فإنه إن لم يُسامح فيه ورد عليه ما ورد على القرافي وابن هاني وقد تقدم ذلك أول الباب .

ويعترض هذا التعريف على كلا التفسيرين بالعلم الجنسي ، فإنه لا يعين المسمى ، إذ هو موضوع وضع الجنس ، لا فرق بينهما إلا في الأحكام اللفظية ، على حسب ما ينبئ عليه آخر الباب ، ولما لم يدخل له في الحد الذي حد به العلم في " التسهيل " ، لأن قيوده تنافيه استدركه بقوله (٣) : أو الشائع (٤) الجاري مجراه ، وهنا لم يفعل ذلك .

(١) التسهيل : ٢٢ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢٧ .

(٣) التسهيل : ٣٠ .

(٤) في (١) التابع وهو تحريف .

وقد (١) يُجاب عن ذلك بأنه لم يعتمد بالذُكر ، لأنه ليس من قبيلِ  
الضرورى اللائق بهذا المختصر على الإطلاق ، بل هو أدنى رتبة ، ومن  
قبيل ما لا يتكلم فيه (٢) أريابُ المختصرات ، وأيضاً فإنه لا يسعُ جمعه  
مع العلم الشخصى فى حد ، لتنافيهما فى محصولِ المعنى ، إذ يدخل  
عليه به النكرة فاقصر على حد العلم الشخصى ، ثم لما أراد التنبيه  
على العلم الجنسى أتى به فى آخرِ الباب ، تكميلاً للفائدة ،  
وتنبيهاً (على) (٣) أن هذا النوع ليس مما يضطر إلى ذكره ،  
كالاضطرارِ إلى ذكر علم الشخص ، وأيضاً فإنه مخالف لقانون العلمية  
ومعناها المشهور ، إذ لا كبير فرق بينه وبين النكرة فى المعنى ، فلذلك  
لم يعتنِ بحدّه ولا باعتباره فى الحدّ والله أعلم .

وقوله : ( علمه ) مبتدأ ، خبره قوله : ( اسمٌ يعين المسمى ) والهاء  
عائدة على اسم ، وهو فى معنى الجنس ، فكأنه قال : علمُ الأسماء هو  
المعين لاسماء مطلقاً ثم أتى بأمثلة من العلم ثمانية .

أحدها : " جعفر " وهو من أسماء الرجال مشهور ، وهو أيضاً أبو  
قبيلةٍ من عامرٍ وهو جعفر (٤) بن كلاب بن ربيعة بن عامرٍ وهم الجعافرة ،  
ويدخل تحت هذا / المثال كل ما كان من أسماء الرجال نحو : زيدٍ وعمرو/ ١٥٢  
وخالدٍ وعمارٍ وباهلةٍ والحارثِ والنعمان وما أشبه ذلك .

(١) فى (١) ويجاب .

(٢) فى (١) به .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) الاشتقاق : ٢٩٦ .

والثاني : " خَرْنِقُ " ، وهو اسمُ امرأةٍ شاعرةٍ . قال أبو عُبَيْدَةَ : وهى خَرْنِقُ بنتُ هِفَانٍ من بنى سَعْدِ بْنِ ضُبَيْعَةَ <sup>(١)</sup> رَهْطُ الْأَعَشَى وهى القاتلة <sup>(٢)</sup> :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ      سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرَدِ

ويشمل التمثيلُ كلُّ ما كان علماً للنساءِ نحو : هِنْدٍ وَزَيْنَبَ وَفَاطِمَةَ وَحَفْصَةَ وَأَسْمَاءَ وما أشبه ذلك .

والثالثُ : " قَرْنٌ " وهو اسمٌ حَيٌّ من مُراد <sup>(٣)</sup> ، أبوهما قَرْنُ بْنُ رَدْمَانَ بْنِ نَاجِيَةَ بْنِ مُرَادٍ ، وإليه يُنسبُ أُوَيْسُ الْقَرْنِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ويدخلُ تحتَ المِثَالِ نحو : أَسَدٌ وَغُطَفَانٌ وَتَمِيمٌ وَتَقِيفٌ وَقَرِيشٌ وَتُمُودٌ وَسَبَأٌ وَيَهُودٌ وَمَجُوسٌ وما أشبه ذلك من الأعلام الواقعة على القَبَائِلِ والأَحْيَاءِ .

والرابعُ : " عَدَنٌ " وهو اسمٌ موضعٍ بِالْيَمَنِ ، ويدخلُ تحتَ هذا المِثَالِ ما كان مثله من أسماءِ الأماكنِ والبُلدانِ نحو : مَكَّةُ ، والمَدِينَةُ ، وَمِصْرُ وَيَغْدَادُ ، وَغَرْنَاطَةُ ، وَمَالَقَةُ ، وما أشبه ذلك .

والخامسُ : " لَاحِقٌ " وهو اسمٌ فرسٍ كان لمعاويةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ <sup>(٤)</sup> -

(١) أخبارها في الطل : ١٥ ، والخزانة : ٣٠٧/٢ ، ولها ديوان شعر مطبوع بتحقيق الدكتور/ حسين نصّار (ط) دار الكتب سنة ١٨٣٩ هـ وطبع ثانية سنة ١٤١٠ بتحقيق يسرى عبدالغنى عبدالله ، دار الكتب العلمية .

(٢) الشاهد في ديوانها : ٢٩ ترثى زوجها بشراً ومن قتل معه يوم قلاب والشاهد أيضاً في الكتاب : ١٠٤/١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٥/٢ ، والجمل للزجاجى : ٨٢ ، وشرح أبياته " الطل " : ١٥ ، والمحاسب : ١٩٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٤٤/١ ، والخزانة : ٣٠١/١ .

(٣) الاشتقاق لابن بري : ٤١١ .

(٤) أسماء خيل العرب : ٢١٧ ( الملحق ) .



رضى الله عنه - ، وَنَقَلَ الْقَالِي فِي " الذَّيْلِ " (١) عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ : الْوَجِيهُ (٢)  
وَلَا حِقُّ (٣) ، وَالْغُرَابُ (٤) ، وَسَبَلُ (٥) - وَهِيَ أُمُّ أَعْوَجَ - كَانَتْ لَغْنِي . وَنَبِهَ بِذَلِكَ  
عَلَى مَا كَانَ مِثْلَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَيْلِ ، كَجَرَوْه (٦) ، وَأَعْوَجَ (٧) ، وَالْحَرُونُ (٨) بَن  
الْأَثَاثِي (٩) بَن الْخُرَزَ (١٠) بَن ذِي (الصُّوفَةِ) (١١) بَن أَعْوَجَ ، وَقُرْزُلُ (١٢)

- 
- (١) نِيل الْأَمَالِي : ١٨٥ .  
(٢) أَنْسَابُ الْخَيْلِ : ٢٢ ، وَأَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ٢٥١ .  
(٣) أَنْسَابُ الْخَيْلِ : ٢٢ ، وَأَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ٢١٤ .  
(٤) أَنْسَابُ الْخَيْلِ : ٢٢ ، وَأَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ١٨٤ .  
(٥) الْخَيْلُ لِلْأَصْمَعِيِّ : ٢٧٩ ، وَفِي أَنْسَابِ الْخَيْلِ : ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ وَأَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ :  
١٢٣ ، وَكِتَابُ الْخَيْلِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ : ٦٧ لِبْنِي جَعْدَةَ ، قَالَ النَّابِئُ الْجَعْدِيُّ :  
وَعَنَاجِيحُ جِيَادِ صَنَعِ نَسْلُ فَيَاضٍ وَمِنْ آلِ سَبَلِ  
(٦) أَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ٦٦ لِأَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ ، قَالَ ابْنُ زِيَادٍ الْأَعْرَابِيُّ فِي كِتَابِهِ أَسْمَاءُ خَيْلِ  
الْعَرَبِ وَفَرَسَانِهَا : ٥٤ فِي خَيْلِ الْأَنْصَارِ : لِأَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ أَحَدُ بَنِي سُلَيْمَةَ وَشَهِدَ عَلَيْهِ يَوْمَ  
السَّرَجِ .  
(٧) فِي (أ) الْأَعْوَجَ ، أَنْسَابُ الْخَيْلِ : ١٧ ، وَأَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ٣٥ ، وَهَمَا فَرَسَانِ ، أَعْوَجُ الْكَبِيرِ  
وَهُوَ لَغْنِي ، وَأَعْوَجُ الْأَصْفَرُ لِبْنِي هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ فِي كِتَابِهِ الْخَيْلِ : ٢٧٩ ، وَهَذَا  
الْأَخِيرُ مِنْ أَشْهُرِ خَيْلِ الْعَرَبِ كَانَ لِأَحَدِ مُلُوكِ كَنْدَةَ فَغَزَا سُلَيْمَانَ يَوْمَ عِلَافٍ فَقَتَلُوهُ وَأَخَذُوا  
فَرَسَهُ ، فَخَرَجَ مِنْهُمْ إِلَى بَنِي هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ فَكَانَ أَوَّلَهُ فِيهِمْ ، وَمِنْهُ انْتَجَتْ خَيْلُ الْعَرَبِ .  
(٨) أَنْسَابُ الْخَيْلِ : ١١٧ ، وَأَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ٧١ .  
(٩) الْخَيْلُ لِلْأَصْمَعِيِّ : ٢٨٤ ، وَأَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ٢٩ .  
(١٠) فَرَسُ ابْنِي يَرْبُوعٍ أَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ١١٧ ، وَأَنْسَابُ الْخَيْلِ : ٨٦ .  
(١١) فِي الْأَصْلِ : الصُّوْلَةُ ، أَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ١٠٥ .  
(١٢) قُرْزُلُ : أَسْمَاءُ خَيْلِ الْعَرَبِ : ١٩٥ قِيلَ أَنَّهُ لِحَذِيْقَةَ بْنِ بَدْرِ ، وَقِيلَ لَطَفِيلُ بْنُ مَالِكِ  
الْجَعْفَرِيِّ ، وَلَطَهَا فَرَسَانُ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ .

والنُّعامة <sup>(١)</sup> ، واليَحْموم <sup>(٢)</sup> ، وما أشبه ذلك .

والسَّادِسُ : " شَدَقَمٌ " ، وهو اسمٌ فَحْلٍ من فحول الإبل ، كانَ للنُّعْمان بنِ المُنْذر ، وإليه تُنسبُ الإبلُ الشَّدَقَمِيَّةُ قالَ الكُمَيْتُ <sup>(٣)</sup> :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَدَقَمِيَّةُ      يَصِلُنَ إِلَى الْبَيْدِ الْفَدَافِدِ فَدَقْدَا

ومثله كل ما كان اسماً لجملٍ أو ناقةٍ أو نحو ذلك ، كَالْقَصَوَاءِ <sup>(٤)</sup> لِنَاقَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكذلك الْعَضْبَاءُ <sup>(٥)</sup> ، وَالْجَدْعَاءُ <sup>(٦)</sup> ، وَعَسْكَرُ ، اسمٌ جملٍ كان له عَلَيْهِ السَّلَام .

وقيل : عَسْكَرُ : اسمٌ لِلْجَمَلِ الَّذِي رَكِبَتْهُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يَوْمَ الْجَمَلِ ، وكان له عليه السَّلَامُ جَمَلٌ يُقالُ له : الْمُتَعَلِّبُ ، عَقَرَهُ الْكُفَّارُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَغُرَيْرُ : اسمٌ لجملٍ معروفٍ عِنْدَ الْعَرَبِ وَإِلَيْهِ نَسَبُ الْكُمَيْتِ حَيْثُ قَالَ :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ ...

(١) عدة خيول بهذه التسمية أشهرها فرس الحارث بن عباد التي فيها يقول :

قرباً مربوط النعامه منى      لقت حرب وائل عن حيال

الخيول للأصمى : ٣٨٠ ، وأسماء خيل العرب : ٢٤٣ .

(٢) اليجموم : عدة خيول بهذه التسمية أشهرها فرس للنعمان بن المنذر

قال للأعشى :

ويأمر اليجموم كل عشية      بقت وتطيق فقد كاد يسبق

وانظر أنساب الخيل : ٩٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢٧٠ .

(٣) ديوان الكميته : ١٦٤/٨ ، والصحاح : ( شدقم ) .

(٤) مذكورة في صحيح مسلم : ٥١٠/٢ .

(٥) مذكورة في صحاح الجوهري : ١٨٤ ( غضب ) ، والوفا بأحوال المصطفى : ٥٧٦/٣ .

(٦) الوفا بأحوال المصطفى : ٥٧٦/٣ .

والسَّابِغُ : هَيْئَةٌ ، وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ اسْمُ شَاةٍ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّيَآءِ الْأَعْلَامِ ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةٌ تُسَمَّى " غَوَيَّْةً " وَقِيلَ : " غَيْثَةٌ " وَعَنْزُ تُسَمَّى " الْيُمْنُ " .

وَالثَّامِنُ : " وَأَشِيقُ " ، وَهُوَ اسْمُ كَلْبٍ ، وَمِثْلُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْكِلَابِ " كَسَابِ " مِثْلَ حَذَامِ اسْمُ كَلْبَةٍ ، وَكَذَلِكَ " ضَمْرَانُ " اسْمُ كَلْبٍ ، وَقَعَ فِي شَعْرِ النَّابِغَةِ<sup>(٢)</sup> ، وَكَلْبُ أَهْلِ الْكَهْفِ كَانَ اسْمُهُ " قِطْمِيرٌ " ، وَقِيلَ : " رِيَّانُ " وَقِيلَ : " مَيْسُورٌ " ، وَقِيلَ : " الرَّقِيمُ " ذَكَرَهُ السُّهَيْلِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَمَقْصُودُهُ بِهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْكَثِيرَةُ الْإِبَانَةُ عَنْ مُسَمِّيَّاتِ الْأَعْلَامِ ، مِنْ أَيِّ نَوْعٍ تَكُونُ ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ مُسَمِّيَاتِهَا الْإِنْسَانِيَّةُ ، وَمَا يَخْتَلِطُ بِالْإِنْسَانِيَّةِ وَيُلَابِسُهَا ذَلِكَ أَنْ ( سَائِرُ )<sup>(٤)</sup> مَا يُؤَلَّفُ وَيُخَالَطُ كَثِيرًا تَدْعُو الضَّرُورَةَ إِلَى تَعْيِينِ شَخْصِهِ فِي الْعِلْمِ ، لِيُخْبَرَ بِهِ وَعَنْهُ فَوَضَعُوا لِأَجْلِ هَذَا الْمَقْصِدِ الْأَسْمَاءَ الْأَعْلَامَ ، وَأَكْثَرَ مِنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِخْبَارِ الْإِنْسَانِ ، فَوَضَعُوا لِكُلِّ شَخْصٍ اسْمًا يَخْصُهُ ، لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ وَإِنْ شَارَكَهُ فَبِالْعَرَضِ ، ثُمَّ يَلِيهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا تَكَثَّرَ مَلَابَسَتُهُ وَمُخَالَطَتُهُ مِمَّا لَيْسَ بِإِنْسَانٍ ، كَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْكِالِبِ وَالْأَمَاكِنِ

(١) الزَّمَخْشَرِيُّ : ( ٤٦٧ - ٥٢٨ )

هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الْقَاسِمِ الْإِمَامِ النَّحْوِيِّ الْمَفْسَرِ الْأَلَيْبِ الْمَشْهُورِ ، أَخْبَارُهُ فِي : وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ : ٢٥٥/٤ ، وَمَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ : ١٤٧/٧ ، وَالْجَوَاهِرِ الْمُضْيَةِ : ١٦٠/٢ . وَنَصَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ : ٩ وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ : ٣٤/٨ .

(٢) قَالَ النَّابِغَةُ : الدِّيَّانُ : ١٩ ( أَبُو الْفَضْلِ )

وَكَانَ ضَمْرَانُ مِنْهُ حَيْثُ يُوْرَعُهُ طَعَتِ الْمَعَارِكُ عِنْدَ الْمَحْجَرِ النَّجْدِ

(٣) التَّعْرِيفُ وَالْإِعْلَامُ لِلْسُّهَيْلِيِّ : ١٨٢ ، وَالتَّكْمِيلُ وَالْإِتْمَامُ : ٥٤ ، ٥٥ ( مَخْطُوطٌ ) ، وَصَلَةُ الْجُمْهُورِ ، وَعَائِدَةُ التَّنْذِيلِ : ١٥١/٢ ، وَبِرَاجِعِ : تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ : ٨٥/١ ، وَزَادَ الْمَسِيرُ : ١٢٦/٥ ، وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ : ٣٧٠/١٠ ، وَالدِّرَ الْمَنْتُورُ : ٣٧٣/٥ .

(٤) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

والمياه / والجبال والكواكب والأيام والشهور والكتب وكذلك القبائل/١٥٣  
 والأحياء ، وما أشبه ذلك مما تمس الحاجة إلى تعيينها فوضعوا لها  
 أعلاماً تشخصها ، ليحصل الإخبار بمعين ، أو عن معين ، فهذا هو الذى  
 قصد الناظم - رحمه الله - بتكثير الأمثلة وتنويعها ، وعادته أن يأتى  
 بالأمثلة فيستغنى بإشارتها عن تقرير المسائل والضوابط ، قصداً (١)  
 للاختصار ، وعبارته فى " التسهيل " عن هذا المعنى هى قوله (٢) :  
 ومُسَمَّياتُ الأعلام أولو العلم ، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات .

\* \* \*

ثم أخذ فى تقسيم العلم بعد تعريفه فقال :

وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا      وَأَخْرَجْنَا ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا  
 وَلَوْ أَنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَخْفِئَ      حَتَّمًا وَلَا أَتْبَعِ الَّذِي رَدِفَ  
 فَقَسَّمَهُ قِسْمَيْنِ :

أحدهما : بحسب دلالاته فى أصل وضعه علماً على مسماه .

والثانى : بحسب المقاصد الطارئة على ذلك القصد الأول ، من  
 جهة اللفظ ودلالاته على معنى سابق . فأمّا التقسيم الأول فهو الذى  
 شرع الآن فى تقريره ، فذكر أن العلم ينقسم ثلاثة أقسام :

اسمٌ غير كنية ولا لقب ، وهو الذى عبر عنه بقوله : ( وَأَسْمَاءُ أَتَى )  
 يعنى ليس بكنية ولا لقب ، ولا فالكنية واللقب اسمان علمان أيضاً فإنما

(١) ساقط من (١) .

(٢) التسهيل : ٣١ .

أَرَادَ الاسمَ الْخَاصَّ بِالمُسَمَّى الَّذِي لَيْسَ بِكُنْيَةٍ وَلَا لَقَبٍ ، فَهُوَ فِي قُوَّةِ الاسمِ الْمَعْدُولِ فِي اصطلاحِ أَهْلِ المنطقِ ، واسمٌ هُوَ كُنْيَةٌ ، وَالْكُنْيَةُ هِيَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْأَبَ أَوْ الْأُمَ ، فَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْأَبَ مِنْهَا هِيَ الْكُنْيَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالذُّكُورِ ، وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْأُمَ هِيَ الْمُخْتَصَّةُ بِالْإِنْثَاءِ ، واسمٌ هُوَ لَقَبٌ وَاللَّقَبُ : مَا غَلَبَ عَلَى الْمُسَمَّى حَتَّى اشْتَهَرَ بِهِ عَلَى جِهَةِ الرُّفْعَةِ أَوْ الضُّعْفَةِ .

فَالأَوَّلُ نَحْوُ : زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ وَقَيْسٌ وَجَعْفَرٌ وَامْرَأُ الْقَيْسِ وَمَعْدَى كَرْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ وَبَرَقَ نَحْرُهُ .

وَالثَّانِي نَحْوُ أَبِي الْقَاسِمِ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَأَبِي عَمْرٍو ، وَأَبِي كَرْبٍ ، وَأَبِي طَالِبٍ ، وَأَبِي الْحَسَنِ ، وَأُمُّ قَيْسٍ ، وَأُمُّ كَلْثُومٍ ، وَأُمُّ الْعَلَا ، وَأُمُّ هَانِي .

وَالثَّالِثُ نَحْوُ : عَتِيقٍ ، وَسَيْبُويهِ ، وَذِي الْيَدَيْنِ ، وَذِي الشَّهَادَتَيْنِ وَوَدَّشٍ ، وَقَالُونَ ، وَيَطَّةٌ ، وَقَفَّةٌ ، وَأَنْفُ النَّاقَةِ ، وَكُرْزٍ ، ثُمَّ إِنَّ النَّاطِمَ الْحَقَّ بِهَذَا الْقِسْمِ الْآخِرِ حَكَمِينَ أَفْرَدَهُ بِهِمَا عَمَّا تَقْدَمُ :

أَحَدُهُمَا : تَأْخِيرُهُ إِنْ صَحِبَ غَيْرَهُ مِنْ اسمٍ أَوْ كُنْيَةٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : ( وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا ) فَـ " ذَا " : إِشَارَةٌ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ وَهُوَ اللَّقَبُ ( وَ سِوَاهُ ) هُمَا الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ ، فَارَادَ أَنْ اللَّقَبَ إِذَا لَمْ يَصْحَبْ اسْمًا غَيْرَهُ فَلَا كَلَامَ فِيهِ وَلَا نَظَرَ ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ سَكَتَ عَنِ النَّصِّ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا دَلَّ عَلَى وُجُودِهِ ثَانٍ فِي قَوْلِهِ : ( سِوَاهُ صَحْبًا ) يَعْنِي فَإِنْ لَمْ يَصْحَبْ فَلَا إِشْكَالَ فَتَقُولُ : جَاعَنِي بَطَّةٌ وَقَفَّةٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ ، فَإِنْ صَحِبَ غَيْرَهُ مِنْ اسمٍ أَوْ كُنْيَةٍ فَحُكْمُهُ أَنْ تُوَخَّرَهُ عَنْ ذَلِكَ الاسمِ أَوْ عَنْ تِلْكَ الْكُنْيَةِ ، فَتَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ بَطَّةٌ ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ كُرْزٌ ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْفَ النَّاقَةِ ، وَلَا تَقُولُ : هَذَا قَفَّةٌ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَا هَذَا بَطَّةٌ زَيْدٌ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّقَبَ

فى الغالب منقولٌ من اسم آخر نكرة كبطّة وقفة ، كما أن الغالب فى  
الأعلام النقل / كفضل وأسد وزيد وعمرو ، فلو قدّم اللقب لذهب الوهم / ١٥٤  
إلى أنه الاسم العلم لذلك الشخص الاصلى له ، فلما أخر أمن ذلك  
اللبس ، وارتفع المحذور ، فلم يعدل عنه .

والثانى : من الحكمين إضافة العلم إليه ، أو إتباعه إيّاه ، وذلك  
قوله : ( وإن يكونا مُفردَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا ... ) إلى آخره ضمير "   
يكونا " عائدٌ على اللقب ، وما صحبه من الاسم العلم الاصلى أو الكنية ،  
وذلك أن الاسم مثلاً واللقب إذا اجتمعاً على أربعة أقسام ، إذ لابد أن  
يكونا معاً مُفردَيْنِ كسعيد كُرْزٍ وزيد بطّة ، أو مُضافَيْنِ معاً نحو : عبدالله  
أنف الناقة وامرؤ القيس وزن سبعة ، أو يكون الأول مفرداً بون الثانى  
نحو : سعيد وزن سبعة ، وزيد أنف الناقة أو بالعكس نحو : عبدالله قفة ،  
وامرؤ القيس بطّة ، فاما الاول فإن حكمه الإضافة ، أعنى إضافة الاسم  
إلى اللقب وذلك قوله : ( إن يكونا مُفردَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا ) أى : صيرهما  
مُضافاً ومُضافاً إليه ، وذلك إنما يتصور بأن يضاف الاول إلى الثانى ،  
فتقول : هذا سعيد كُرْزٍ ، وزيد بطّة ، وعثمان ورش ، وعيسى قالون ،  
ولايجوز هنا الإتيان حيث حتم الحكم بالإضافة ، والحثم هو اللّزم  
الواجب إذا قلت : أمر حتم ، وأصله المصدر ، وهو فى كلام الناظم مصدر  
فى موضع الحال من فاعل (أضف) ، أى : حاتماً بذلك وقاضياً به ، أو من  
قوله : (أضف) على حد قولهم : ضربته شديداً ، أى : إضافة ذات  
حتم ، فإذا لايجوز أن تقول هذا سعيد كُرْزٍ على الإتيان ولا ما أشبه

ذلك ، ويكون قول أبى القاسم بن فيره الشاطبي<sup>(١)</sup> - رَجِمَ اللَّهُ - فى قصيدته<sup>(٢)</sup> :

وَقَالُونَ عِيسَى ثَمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ

يجب فيه إضافة عثمان إلى ورشهم بناءً على ما قاله الناظم .

فإن قلت : وكيف يكون هذا <sup>(٣)</sup> ورش مضافاً ، فليسا إذاً بمفردين أعنى الاسم واللقب ؟

فالجواب : إن هذه مغالطة ، إذ لم يلقَّب بالمُضاف والمُضاف إليه فيجب الإتيان ، وإنما إضافة ورش هنا كإضافة زيدٍ فى قوله <sup>(٤)</sup> :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النِّقَا<sup>(٥)</sup> رَأْسَ زَيْدِكُمْ

فليس الاسم إلا زيداً ، لا زيدكم ، فكذا اللقب هنا ورش لا ورشهم وعلى هذا يكون قول ابن مالك هنا : ( وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ ) معناه : فى أصل الوضع

(١) الشاطبي : ( ٥٢٨ - ٥٩٠ هـ )

القاسم بن فيره - بكسر الفاء وسكون التحتية وتشديد الراء المضمومة - بن خلف بن أحمد الرعيني أبو محمد المقرئ المفسر أخباره فى نكت الهميان : ٢٢٨ ، ومعجم الأبناء : ٣٠١/٤ ، شذرات الذهب : ٣٠١/٤ .

(٢) هى القصيدة المشهورة فى القراءات بنسبتها إليه : الشاطبية وتسمى ' حرز الأمانى ووجه التهانى ' اهتم بشرحها كثير من الطماء منهم علم الدين السخاوى ورشيد الدين الهمدانى ، وعلم الدين الورقى الأندلسى ، وأبو شامة المقدسى وشطة الموصلى وابن القاصح وغيرهم كثيره .

والبيت بتمامه كما ورد فى الشاطبية : شرح الشطة : ٢١ ، وابن القاصح : ٩

وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم بصحبته المجد الرفيع ثلثا

(٣) فى (أ) ورش بدون واو .

(٤) تمامه :

بليخ ماضى الشفرتين يمانى

البيت لرجل من طيبر خبره فى الكامل للمبرد : ١٥٨/٣ ، رواه مع بيت آخر مع اختلاف فى اللفظ ، وهو فى المفصل : ١٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٤٤/٨ ، وخزانة الأدب : ٣٢٧/٨ ، ٢٥٢/٣ ، ١٦١/٢ .

(٥) فى (الأصل) اللقا .

لا مطلقاً إلا أن عليه فيه دركاً يذكر إثر هذا بحول الله ، فقد حصل أن قول الشاطبي : " ثُمَّ عُمَانُ وَرَشُهُمْ " يجبُ فيه الإضافة بمقتضى قول الناظم هذا ، كما إن قوله : " وقالون عيسى " من الضرورات حيث قدم اللقب على الاسم ، والأصل التأخير بمقتضى قول الناظم : " وأخزن ذا " .

وأما الأقسام الثلاثة الباقية فحكمها واحد ، وهو الإتيان الذى نص عليه بقوله : ( وإلا أتبع الذى ردف ) فقوله : " وإن لا " حذف فيه فعل الشرط وأبقى حرفه <sup>(١)</sup> والجواب للعلم بما حذف ، إذ هو جائزٌ حسب ما يذكره فى بابه ، وتقديره : وإلا يكونا مفردين فأتبع الذى ردف ، أى : اجعل الذى ردف تابعاً للأول ، وهذا الإتيان يكون إما على البدل وإما على عطف البيان نحو : مررت بعبد الله بطة ، وهذا زيد أنف الناقة ، وهذا عبد الله وزن سبعة ، و " ردف " معناه تبع فكأنه قال : وإلا أتبع الذى تبع ، لكن الإتيان الأول اصطلاحى والثانى لغوى ، فالمعنى : اجعل اللفظ الثانى الذى تبع الأول ، أى : تلاه وهو اللقب تابعاً من التوابع <sup>(٢)</sup> الخمسة بدلاً أو عطف بيان ، ووجه انحتم الإضافة فى المفردين وامتناعها فى غيرهما أن أصل التسمية فى كلامهم أن يكون للرجل اسمان : أحدهما : مضاف والآخر مفرد أو مضاف ، فإنهم يسمون ويكنون ، والكنية مضافة / لا غير ، و الاسم قد يكون مضافاً / ١٥٥ نحو : عبد الله ، وقد يكون مفرداً كزيد ، وإذا كان أحدهما مضافاً تبع الثانى ما قبله عطفًا أو بدلاً نحو : زيد أبو عبد الله وأبو عبد الله زيد . وكذلك إذا كانا مضافين نحو : عبد الله أبو بكر ، على هذا كلامهم ،

(١) فى (١) حرف .

(٢) ساقط من (١) .



فليس من أصل تسميتهم أن يكون للرجل اسمان مفردان يتبع أحدهما الآخر بدلاً أو عطفاً ، فعلى هذا الأصل أجروا الألقاب ، فإذا اتفق أن يكون الاسم واللقب مفردين رتوهما إلى أصلهم فى التسمية ، فاضافوا الأول إلى الثانى ، حتى يصير اللقب مع الاسم جارياً على أصلهم المعهود فى التسمية ، وهذا تعليلُ سيبويه <sup>(١)</sup> ما تقدم من الحكم إلا أن الناظم يردُّ عليه فى تقرير هذا الحكم سؤالان :

أحدهما : أن جعله الإضافة لازماً فى المفردين مُشكلٌ ، مع ما نصَّ عليه فى " التسهيل " <sup>(٢)</sup> من إجازته فى المسألة ثلاثة أوجه :

أحدهما : الإضافة كما ذكر .

والآخر : الإلتباع على أن يكون الثانى عطفَ بيانٍ .

والثالث : الإلتباع على البدلية كالأقسام الأخر المذكورة فى قوله : ( وإلاً أتبع الذى ردف ) بل يجوزُ أيضاً زيادةً على ما <sup>(٣)</sup> ذكر القطعُ ، إما إلى الرفع بإضمار مبتدأ ، وإما إلى النصب بإضمار فعلٍ ، كما يجوز ذلك فيما إذا لم يكونا مفردين وعند ذلك تقولُ : كان ينبغى له أيضاً أن ينبَّه على القطع فيما سوى المفردين .

فإن قوله : ( وإلاً أتبع ) يظهر منه لزوم الإلتباع وليس كذلك ، وقد ذكر ذلك كله فى " شرح التسهيل " فإذا لا فرق بين القسم الأول وغيره إلا فى جواز الإضافة فيه وامتناعها فى غيره . قال فى " الشرح " <sup>(٤)</sup> المفردان يشتركان

(١) الكتاب : ٤٩/٢ .

(٢) التسهيل : ٣٠ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) شرح التسهيل : ١٩٣/١ .

مع غيرهما فى الإبتاع والقطع ، وينفردان بالإضافة ، لأنهما على خلاف الأصل ، لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، ليكون تقدير قول القائل : جاء سعيد كرز ، جاء مسمى هذا اللقب ، فيتخلص من إضافة الشيء إلى نفسه ، والإبتاع والقطع لا يحوجان إلى تأويل ، ولا يوقعان فى مخالفة أصل ، قال : فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما . يعنى فى المفردين ، <sup>(١)</sup> إذ لم يذكر فيهما غير الإضافة ، ما قال وهو يقتضى إجازة غير فى المفردين <sup>(٢)</sup> ، كما ترى وأنه مذهب سيبويه ، فاقصره على الإضافة فيهما فيه ما ترى .

والسؤال الثانى : أن إطلاقه القول بامتناع الإضافة فى ثلاثة الأقسام مشكل وإنما يصح له ذلك فيما إذا كان الاسم مضافاً سواء أكان اللقب مفرداً أم لا ، إذ لا يصح أن يضاف إلى ما بعده ، لوقوع المضاف إليه موقع تنوينه ، كما لا تصح الإضافة إلى اثنى عشر فى قولك : هذه اثنا عشرى لوقوع عشر موضع النون ، فكأنها موجودة كذلك هنا ، وأما إذا كان الاسم مفرداً ففيه تفصيل ، فلا يخلو أن يكون إضافة اللقب بحكم الأصل ، كوزن سبعة وأنف الناقة ، أو لا ، فإن كانت كذلك فالحكم ما ذكر ، وإن لم تكن كذلك فالإضافة غير ممتنعة ، بل لا يجوز غيرها على مذهبه ، لأن الإضافة فى حكم العدم إذ ذاك ، كزيد فى قولك : زيد بنى تميم ، وكُرز إذا قلت كرز <sup>(٣)</sup> بنى فلان ، إذ تعرض الإضافة للعلم كما قال <sup>(٣)</sup> :

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) تقدم ذكره . ص ٣٦٠

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النُّقَا (١) رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ

وعلى هذا جاء قول ابن فيره / : " ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشَهُمْ " ، وإذا / ١٥٦

ثُبَّتَ هذا كان إطلاقه في كلا النوعين مُشْكَلًا ، لا يُقال إن الإضافة إنما أراد بها الإضافة الأصلية ، وهي التي كانت في أصل وضع اللَّقَبِ كوزن سَبْعَةٍ ، فإن التلقيب أولاً لم يكن بوَزنٍ وحده ، ثم أُضيف بعد استقرار اللَّقَبِ إلى سبعة ، بل كان التلقيب بالجميع ، بخلاف وَرَشِهِمْ ، فَإِنَّ الْمُلقَّبَ به ورشٌ بون هم (٢) ، ثم أُضيفَ إلى الضمير بعد ذلك ، فكانَ الإضافة لم تكن فخرج إذاً عن انحتام الإتيان ، مثل : عثمان ورشهم ، إلى انحتام الإضافة إذ ليس بمضاف في الحقيقة ، ولا يبقى على هذا إشكال ، لأننا نقول : هذا الاعتذار إن كان ينهض في نحو : عثمان ورشهم ، فلا ينهض فيما إذا كانت هذه الإضافة لاحقاً للاسم بون الكنية ، كما إذا قلت : زيدهم قفَّةً ، فإن إضافة زيد إلى قفَّة لا يصح لوجود إضافة أخرى ، وإن كانت في حكم العدم ، إذ لا يجتمع في لفظ واحد إضافتان ، فإن كان الناطم أراد الإضافة بحكم الأصل ، اقتضى أن يضيف قفَّةً إلى زيدهم ، وذلك غير صحيح ولا جائز باتفاق ، وإن كان أراد مجرد الإضافة دخل عليه أن مثل عثمان ورشهم لا يضاف فيه الاسم إلى اللقب وفيه ما قد رأيت .

والجواب عن الأول : أن الناطم أتبع في ذلك غيره من النحويين ،

فقد تكلم سيبويه على المسألة فلم يتكلم فيها على غير الإضافة ، وهذا وإن لم يكن فيه دليلٌ منصوصٌ على منع غيره ، فقد يدلُّ على ذلك

(١) في كل النسخ النُّقَا والصواب ما أثبتته .

(٢) في (١) درهم .

تعليله ، وقد ذكرته قبل ، حيث ذكر أن ترك الإضافة والإتباع ليس من أصل تسميتهم ، فهذا كالتص في منع غير الإضافة ، وقد صرح به المبرد في " المقتضب " (١) فقال : إذا لقيت مفرداً بمفرد أضفته إليه لا يجوز غير ذلك ، وكذلك الزمخشري في " المفصل " (٢) اقتصر على الإضافة كسيبويه ، ولم أر من شراح الكتاب من حكى غير ما حكاه سيبويه ، فإذا ما تأول المؤلف على سيبويه لا يثبت فالحاصل أن الناظم هنا متبع للإمام والنحويين ، وقد نقل ابنه في الشرح (٣) أن جواز الإتباع والقطع مذهب الكوفيين ، فإن كان كما قال فهو الذي أتبع في " التسهيل " (٤) وأما اقتصاره في غير المفردين على الإتباع دون القطع فلا إخلال فيه ، لإمكان أن يكون ترك ذلك لموضع هو أخص بذكر ذلك من هذا الموضع ، وهي أبواب الثواب .

والجواب عن الثاني أن نقول : إنما قصد هنا بالذكر ما كانت فيه الإضافة بحق الأصل ، كالمثل المتقدمة ، وأما نحو : عثمان ورشهم ، فلم يتعرض له وإن كان حكمهما حكم المفردين . والله أعلم .

وها هنا مسألة تتعلق بالنظم وهي أن ما كان من مفردات الألقاب بالالف واللام نحو : الصديق ، والفاروق ، والمهدي ، والرشيدي ، والزبيرقان فإن ظاهر الناظم أن حكمها حكم غيرها مما ليستا فيه ، فيلزمهما الإضافة كما تقدم ، كما تلزم نحو : قفة وبطة .

(١) المقتضب : ١٦/٤ .

(٢) الفصل : ٩ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣٣ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٨ قال بعد ما أورد رأى الكوفيين : ' وما قاله الكوفيين في ذلك لا يلباه القياس ' .

(٤) التسهيل : ٣١ .

وهذا الحكم فيه نظر ، وذلك أن بعض طلبة فاس ذاكرنى فى المسألة وأخبرنى أن بعض من ينتحل إقراء العربية هناك أجراها مجرى ما ليس فيه الألف واللام ، تعلقاً بمجرد كونها تسمى ألقاباً ، وربما وجدوا ذلك فى كلام بعض المتأخرين ، فزعمت أن الإضافة لا تجوز فيما فيه الألف واللام ، مستنداً إلى أن هذه الألقاب فى الأصل أوصاف / جارية على موصوفاتها ، لكنها استعملت بالألف / ١٥٧ واللام وغلبت على بعض من جرت عليه ، حتى صارت مختصة بالأعلام فهى - وإن سُميت ألقاباً - معتبرة بأصلها من الوصفية وعدم الاختصاص ، والألف واللام تُحرز ذلك فيها ، فخالفت (١) بذلك قفة وبطة إذ لا محرز فيها لأصل فجرت مجرى زيد وعمرو ، ثم وجدت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته ، مع التنبيه على عدم السماع بالإضافة فى هذه الأشياء ، قال : وإن لم يقولوا هارون الرشيد ولا محمد المهدي . بالإضافة ، دليل أنهما صفتان غلبت عليهما كالرحمن . قال : وأيضاً فإنهم لا يُسمون بما فيه الألف واللام ، وإنما هو فى كلامهم غالب لا كالمُضاف . قال : فلماً لم يُسموا بذلك لم يضيفوا العلم إليه ، وما قاله صحيح فى القياس وعلى مقتضى السماع .

أمّا السماع : فإن العرب لم يُسمع منها إضافة مثل هذا مع كثرة استعماله على ألسنتهم للأمراء وغيرهم .

وأمّا قياسه : فلأن اللقب علم من الأعلام ، وقع على مُسماه وقوع زيد وعمرو على مُسماه ، لكن مع التنبيه على معنى الرفعة أو الضعة ،

(١) فى (١) فخالفه .

كما نَبَّهوا على ذلك حين سَمُّوا بالأوصافِ وغيرها . وأمَّا ما فيه الألفُ واللَّامُ فإنَّما يَجْرى مَجْرى العَلَمِ فى مَعْنَى الاختِصاصِ بالمُسَمَّى ، وهو فى غيرِ ذلك جارٍ مَجْرى أصله قبل الاختِصاصِ ، حتى كأنَّه اسمٌ نَكْرَةٌ عُرِفَ بالألفِ واللَّامِ ، بل الخَلِيلُ <sup>(١)</sup> يَجْعَلُ ما كان مِثْلَ النُّجْمِ والدُّبُرَانِ باقياً على أصله فى الحُكْمِ كأنَّه لم يَنْتَقِلْ إلى اختصاصٍ عليه ، ويؤيِّد ذلك أنَّك إذا سَمَّيتَ بالرجُلِ ونَحَوه ممَّا فيه الألفُ واللَّامُ كان عندَ سيبويه <sup>(٢)</sup> على حُكْمه قبلَ أن يُسَمَّى به فى اعتبارِ الألفِ واللَّامِ وأنَّه لا يَنادى من أَجلِهما ، وإن لم يَبْقَ لِمَعْنَاهُمَا فى الأصلِ اعتبارٌ لَكُنْهُمَا لا يَسْقُطَانِ من أَجلِ التَّسْمِيَةِ ، فإذا كان كذلك فيما كان <sup>(٣)</sup> غالباً وعلميته مأخوذةً من اعتبارهما أولى أن يُعْتَبَرَا فى تعريفه ، فلا يصحُّ إلْغَاءُ معْنَاهُمَا فى الأصلِ ، فيبقى إذا مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ ، فلا تصحُّ الإِضَافَةُ إلى الفاروقِ ونَحَوه إلا عند مَنْ يُجَوِّزُ إِضَافَةَ المَوْصُوفِ إلى صِفَتِهِ كَمَسْجِدِ الجامعِ وليس الكَلَامُ فيه ، فَتَبَّتْ بهذا أنْ عَمَرَ الفاروقِ وَأَشْبَاهَهُ لا تصحُّ فيه الإِضَافَةُ وإن سَمَّى لِقَباً ، ويبقى بعدُ النَّظَرُ فى الزُّبُرْقَانِ ونَحَوه ممَّا ليس بصفةٍ فى الأصلِ ، وفيه الألفُ واللَّامُ ، والحكم جريانه مَجْرى الصِّفَةِ ، من منع <sup>(٣)</sup> الإِضَافَةَ لِلْحَظِّ مَعْنَى الصِّفَةِ فيه ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لُقِّبَ حَصِينُ الزُّبُرْقَانِ لصفرةِ عمامته ، تَشْبِيهاً بِالزُّبُرْقَانِ وهو القَمَرُ لما فيه من الصِّفْرِ . وأصلُ الاشتِقاقِ مِنَ الزُّبُرْقَةِ وهى الصِّفْرَةُ ، وعلى هذا المَنْزَعِ يُجْرى ما كان من ذلك النُّحْوِ ، ولا إشْكَالَ بعد ذلك فى المَسْأَلَةِ - إن شاء الله - إلا على إطلاقِ النَّاطِمِ حيثُ لم يُقَيَّدَ المُفْرَدِينَ بِكَوْنِ اللَّقْبِ مِنْهُمَا بغيرِ ألفٍ ولامٍ ، وأيضاً فإنَّ هذا القَيْدَ كان يلزِمُهُ بالنَّسْبَةِ إلى الاسمِ الأولِ ، فإنَّ الاسمَ العَلَمَ إذا

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى الأصل : معنى .

كان بالآلف واللام لم تَدْخُل فيه الإضافة ، دخلتا للمحِ الصفةِ أو لغير ذلك ، إلا أن هذا يُجاب عنه بأن فقد الآلف واللام من شرطِ الإضافة ، وليس هذا مما يُذكر هنا ، وإنما يُعْتَرَضُ على الناظم باللقب ذى الآلف واللام / كالصديق والفاروق .

١٥٨/

وقد يمكن أن يُجاب عن ذلك بأن الآلف واللام لما كان ملحوظاً الأصلِ غيرِ مَنْسِيهِ وَوُجِدَ مُحَرِّزُ ذلك وهو الآلف واللام لم يعتبر فيه طَرَأُ الاختصاص فلم يَسْتَحْكَمْ فيه معنى اللقب ، بل بَقِيَ على أصله من الوَصْفِيَّةِ ، وإلى هذا المَعْنَى أشار ابنُ خَرُوفٍ فيما تَقَدَّمَ ؛ لأنَّ اللقبَ فى الحَقِيقَةِ عِلْمٌ من الأعلام ، هذا ليس كذلك ، ويُوضَحُ أن هذا مرادُ الناظم أنه لم يَذكر هذا النوع فى بابِ العِلْمِ ، وإنما نَكَّرَهُ فى بابِ المُعْرِفِ بالأداة ، حيثُ قال :

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْقَلْبِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

فلم يَعُدْهُ من الأعلامِ المَحْضَةِ ، وسيأتى بَيَانُ ذلك إن شاء الله .

فإِذَا ليس بلقبٍ على مذهبه ، وإِذَا لم <sup>(١)</sup> يَكُنْ لقباً حَقِيقَةً لم يَجْرِ مَجْرَى الألقابِ فى وجوبِ الإضافة ، بل ولا فى جوازها وهذا ظاهرٌ ، وبالله التوفيق .

وفى لفظه من جهةِ العَرَبِيَّةِ شَيْءٌ فى موضعين :

أحدهما : جعله "سَوًى" متصرفاً لأنه مفعولٌ صحب فى قوله : ( إن سواءَ صحباً ) وسوى عندَ سيبويه لا يَتَصَرَّفُ إلا فى ضَرُورَةٍ نحو ما

(١) فى (١) وإنما .

أَنشده سيبويه (١) من قول الأعشى (٢) :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكََا

لكن الناظم جرى على مذهبه فيها من جواز تصرفها حسبما نص عليه في "باب الاستثناء" فلا درك عليه هنا في استعمالها متصرفاً من وجهين .

والثاني : حذفه الفاء من جواب الشرط ، وفعل الجواب فعل أمر ، وذلك قوله : ( وإلا أتبع الذي ردف ) فكان الواجب أن يقول : وإلا فاتبع الذي ردف ، إذ لا يجوز أن تقول : إن أكرمك زيد أكرمه ، إلا في الضرورة ، ونحوه من المختص بالشعر قوله (٣) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

فالناظم حذف الفاء للضرورة .

\* \* \*

ثُمَّ أَخَذَ فِي التَّقْسِيمِ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمِينَ (٤) فَقَالَ :

(١) الكتاب : ١٣/١ ، ٢٠٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٣٧/١ .

(٢) ديوان الأعشى : ٦٦ ( الصبح المنير ) والبيت بتمامه :

تجانب عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوانكا

والمعنى بهذا البيت هو هودة بن علي الحنفي ، زعيم بني حنيفة سيد من سادات العرب وخطبائها في الجاهلية أخبره في الكامل : ١٦٥/١ ، ١٦٦ ، والروض الأنف : ٢٥٣/٢ ، والبيت في المقتضب : ٣٤٩/٤ ، والكامل : ١٠/٤ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٣٥/١ ، ٢٣٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/٢ ، ٨٤ ، والخزانة : ٥٩/٢ .

(٣) قائله هو عبدالرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ديوانه : ٦١ ، وربما نسب إلى حسان كما في الكتاب : ٤٣٥/١ ، وديوانه : ٥١٦ ، ونسب أيضاً إلى كعب بن مالك كما في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ١٠٩/٢ ، وديوان كعب : ٢٨٨ ، وقد ورد الشاهد في المقتضب : ٧٢/٢ ، ومجالس الطماء : ٣٤٢ ، والخصائص : ٢٨/٢ ، والمحتسب : ١٩٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠ / ٢ ، ٢ ، وخزانة الأدب : ٦٤٤/٣ ، ٦٥٥ ، ٤٥٧ / ٤ .

(٤) في (١) التقسيمين .



وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَقَوْلِهِ وَاسْدُ وَنَوَارِجُ الْجَالِ كَسُعَادَ وَأَدَدُ  
وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَهٍ تَمَّ أَغْرِيَا  
وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ (١) ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبَى قَحَافَةٍ

فقسم العلم بحسب اللفظ ودلالته على معناه قبل العلمية إلى  
أربعة أقسام : مفرد ، وجملَةٌ ، ومركبٌ تركيب مزجٍ وخطٍ ، ونو إضافة .

فأما المفرد فهو المراد بقوله : ( فَمِنْهُ مَنْقُولٌ ... وَنَوَارِجُ الْجَالِ )  
أى فمنه مفردٌ صفته كذا وكذا ، ودلٌ على ذلك قوله بعد ( وجملَةٌ ) وكذا  
وكذا وجعل المفرد على ضربين :

أحدهما : أن يكون منقولاً ، والمنقول ماله أصلٌ فى النكرات  
مستعملٌ ثم سُمى به الشخص ، فتصويره علماً على شخصٍ معينٍ بعد  
أن كان موضوعاً ليدل على معنى من المعانى الجنسية ، هو النقل الذى  
لأجله سُمى منقولاً ، كانه نقل عن موضعه فى الأصل إلى غيره ، وأتى له  
بمثالين دالين على معنيين :

أحدهما : " فَضْلٌ " وهو منقولٌ من مصدر قولك : فَضَلَ الرَّجُلُ  
يَفْضُلُ فَضْلاً فهو فاضلٌ .

والثانى : أَسَدٌ ، وهو منقول من / اسم جنس الحيوان المفترس ، / ١٥٩  
ونبه بذلك على أن النقل فى الأعلام يكون من أسماء المعانى كالمثال  
الأول ، فيدخل تحته بمقتضى التشبيه كل ما كان نحوه مثل : أوس ، إذا  
قلنا : إنه منقول من العطية ، وزَيْدٌ المنقول من زَادَ يَزِيدُ ، أو عَمْرُو إذا  
أردت نقله من العمر بمعنى الحياة ، ويدخل أيضاً تحته المنقول من

(١) فى (١) فى الكلام .

الفعل الماضي نحو : بَذَرَ وَشَمَّرَ ، والمُضارع نحو : يَزِيدُ ، وَيَشْكُرُ ، وَتَغْلِبُ ،  
والأمر نحو : اِرْصُمْتَ ، وما أشبه ذلك .

وقد يكونُ النُّقْلُ من أسماءِ الأعيانِ كالمثالِ الثَّانِي ، وما كان مثله من  
نحو : بَكَرَ وَجَبَلَ وَعَمَرُوا ، إن جعلته واحدَ عُمُورِ الإنسانِ أو الفرط ، وكذلك  
فِهْرٌ ، وَكَلْبٌ ، وَحَجَرٌ ، وَنَمِرٌ ، وَيَشْمَلُ أيضاً المَنْقُولَ من الصِّفَاتِ كحَارِثٍ  
وعباسٍ ، وَخَالِدٍ ، وَعَامِرٍ ، وعائشةَ وما أشبه ذلك .

والضَّرْبُ الثَّانِي : أن يكونَ المفردُ مرتجلاً ، وهو ثَوِ الارتجال في  
كلامه ، ومعناه ما ليس له أصلٌ في النُّكْرَاتِ ، ولا استعمل قبلَ العِلْمِيَّةِ  
لغيرها ، كأنه ابتدئَ الآن من غيرِ تقدُّمٍ فيه من قولهم : ارتجَلْتُ الخُطْبَةَ  
والشَّعْرَ ، والمرْتَجَلُ في كلامِ سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم يقع له مادةٌ مستعملةٌ في الكلامِ العَرَبِيِّ . قالوا : ولم  
يأتِ من ذلك إِلَّا فُقْعَسَ وهو أَبُو قَبِيلَةَ من بني أُسْدٍ <sup>(١)</sup> ، وهو فُقْعَسُ بنِ  
طريفِ بنِ عمرو بنِ الحارثِ بنِ ثعلبةِ بنِ دودانِ بنِ أُسْدٍ ، فلم يستعملوا مادةَ  
ف ق ع س في غيرِ هذا المَوْضِعِ .

والثَّانِي : ما استعملت مادته ، لكن لم تُستعمل تلك الصِّيْغَةُ <sup>(٢)</sup>  
بخصوصها في غيرِ العِلْمِيَّةِ وهذا الثَّانِي هو الكثيرُ وإليه أشارَ الناظِمُ بمثاليه  
معاً وهما " سَعَادُ " و " أَدَدُ " لكن أحدهما لِمُذَكَّرٍ ، والآخرُ لِمُؤَنَّثٍ . أما سَعَادُ  
وهو اسمُ امرأةٍ ، فإنَّه لم يُستعمل بنيتِه في النُّكْرَاتِ ، واستعملت مادةَ  
« س ع د » في السَّعْدِ ، والسَّاعِدِ ، والسَّعْدَانِ ، وغير ذلك .

(١) جمهرة أنساب العرب : ١٩٥ والاشتقاق : ١٨٠ .

(٢) في (١) الصفة .

وأما "أد" وهو اسمٌ لأبى قَبيلةٍ من اليَمَنِ<sup>(١)</sup> ، وهو أد بن زَيْد بن كَهْلان بن سَبَأ بن حَمِير ، وذكر سيبويه<sup>(٢)</sup> أنه من " الود " من مادة «ود د»، فاصلُ همزته الواوُ ، وهذه مستعملةٌ فى الودُ ، والوؤدِ وغيرهما ، ويدخل تحت المثالين أمثالهما نحو : حَمَدان وعِمْران وغطَفان وعَمْر وقُثم<sup>(٣)</sup> وزُفر وزُحل وكذلك حَيوة ومَكْوزة وتَهلل ومَحَبَب ويأجج وأشباه ذلك .

وأما الجملةُ : وهو القسمُ الثانى من الأربعة فهو الذى قال فيه : ( رَجُمَةٌ ) وهو معطوفٌ على منقول ، أى : ومنه جُملةٌ ، يريد ما أصله الجُملة وهى الكلامُ المُستقل ، ويلزم من ذلك أن يكونَ العلمُ الذى أصله الجُملة منقولاً كالمنقول فى المفردات فيقع بحسب الظاهر التداخلُ ، لأن تقديرَ الكلامِ فَمِنْهُ مرتجلٌ ومنقولٌ<sup>(٤)</sup> وهذا فاسدٌ . والعدر عنه قد تقدمت الإشارة إليه ، وهو أن الذى ذكر أولاً هو المفرد لا غيره ، فإنما معنى قوله : ( فَمِنْهُ مَنقولٌ ) ، أى : مِنْهُ مفردٌ منقولٌ ، ولو صرحَ بذلك لم يكن فى جعله قَسِماً للجُملة إخلالٌ ، فحاصلُ الكلامِ ، فَمِنْهُ مفردٌ وهو ينقسم إلى منقولٍ ومرتجلٍ ، ومنه جُملة ، والجُملة لا تكون إلا منقولةً وهذا / كلامٌ صحيحٌ ، وأيضاً فإنَّ المنقولَ عبارةً اصطلاحيةً إنما يُطلقها / ١٦٠ أربابُ الصُّناعة على المفردِ لا على المُضاف ، ولا المُركب تركيباً إسناداً أو مزجاً ، ولذلك لما تكلم ابنُ جنى<sup>(٥)</sup> فى " المُبهِج " <sup>(٥)</sup> على

(١) جمهرة أنساب العرب : ٣٩٧ الإكليل : ٢/١٠ .

(٢) الكتاب : ١٢٨/٢ .

(٣) فى (١) زفر وقثم .

(٤) فى (١) منقول ومرتجل .

(٥-٥) ساقط من (١) والمبهِج كتاب صغير فى اشتقاق أسماء شعراء الحماسة لأبى الفتح عثمان

بن جنى ، وهو مطبوع ، والنص من : ٦ .

الْمَنْقُولِ وَالْمَرْتَجِلِ وَأَقْسَامُهُمَا خَصَّ ذَلِكَ بِالْمُفْرَدِ ، ثُمَّ لَمَّا أَتَمَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِمَا أَتَى بِقِسْمِ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ وَالْجُمْلَةِ ، فَإِنَّمَا جَرَى النَّاظِمُ عَلَى اصْطِلَاحِهِمْ ، وَلَا مَشَاحَةَ فِي الْاصْطِلَاحِ وَمِثَالُ الْجُمْلَةِ قَوْلُهُمْ : تَأْبُطَ شَرًّا وَهُوَ لَقَبُ ثَابِتِ بْنِ جَابِرٍ الْفَهْمِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَيَرْقَ نَحْرُهُ ، وَذَرَى حَبًّا ، أَنْشَدَ سَيِّبُوهُ<sup>(٢)</sup> لِلطُّهَوِيِّ :

إِنْ لَهَا مُرْكَنًا إِرْزَبًا      كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَبًّا  
وَقَالَ أَبُو نُؤَيْبٍ<sup>(٣)</sup> :

عَلَى أَطْرَقًا بِأَلِيَّاتِ الْخِيَا      مِإْلًا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِيَّ

(١) شاعر عداء من فتاك العرب في الجاهلية ومن مشاهير الصعاليك يغزو على رجليه وحده . قتل في بلاد هذيل ، أخبأه في الشعر والشعراء : ٣١٢ والخزانة : ٦٦/١ .

(٢) الكتاب : ٦٤/٢ ، والمقتضب : ٩/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/١ واللسان ( حبيب ) ( رزب ) .

(٣) البيت في شرح ديوان الهذليين للسكري : ١٠٠/١ ، وهي في إثبات المحصل : ٨ قال السكري : ويروي : " علا أطرقا " من الطور والأطرق جمع طريق وقال الأندلسي في شرح المفصل : ٢٢/١ : ذكر ابن جني في التمام وهو استدراك ما أدخل به السكري في صنعة ديوان الهذليين أنه يروي علا أطرقا على أنه فعل ماض وأطرقا جمع طريق . قال ثم الأندلسي : وعلى ما قاله ابن جني فلا شاهد فيه ، وهذا النص من كتاب " التمام " من الجزء المفقود من الكتاب . والبيت أيضا في شرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/١ ، ٣٠ ، وشرح الأشموني : ١٣٢/١ ، والعيني : ٣٩٧/١ ، وقد ضمنه ابن معطر في ألفيته فقال :

كأصمت وأطرقا في الشعر

انظر الغرة المخفية لابن الخباز : ٥٢ ، وشرح ابن القواس : ١٠٠ .

و "أطرقاً" اسمَ بَلَدَةٍ ، وأنشَدَ ابنُ جُنَى وغيره (١) :  
نَبُتُ أَخْوَاليَ بَنَى يَزِيدُ      ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ  
فـ "يَزِيدُ" فيه ضميرُ الفاعلِ .

وأما المركبُ تركيبَ المزجِ والخلطِ (٢) وهو القسمُ الثالثُ ، فهو الذى نصُّ عليه بقوله : ( وَمَا بِمَزْجٍ رُكْبًا ) ، وتركيبُ المزجِ هو أن تصيرَ الكَلِمَتَانِ كالكَلِمَةِ الواحدةِ ، حتى يقعَ الإعرابُ فى آخرها ، فيصيرُ آخرُ الكلمةِ الأولى وسطاً فى الحُكم على خلافِ ذى الإضافة ، ومن هنا توصلَ الكلمتانِ فى الخطِّ فتكتبَ رَامْهَرْمَزْ وَيَعْلَبُكْ وَيَلَالَبَاذْ ، وشبه ذلك موصولاً كأنَّ الكلمتينِ امتزجتَا فصارتَا كلمةً واحدةً كهاءِ التَّائِيثِ فى نَبِقةٍ وكلمة ، بل جعلَ سيبويه (٣) الكلمتينِ بمنزلةٍ عَيْضُمُوزْ وَعَنْتَرِيْسْ .

ثم ذكر أن هذا القسم على ضربين :

أحدهما : ما رُكِبَ من كلمتين ليست الثانيةُ منهما صوتاً نحو :  
مارسرجس ورَامْهَرْمَزْ ، ومَعْدَى كَرْبْ ، وحَضْرَمُوتْ ، وَيَعْلَبُكْ ، وهذا الضَرْبُ

(١) أنشده ابن جنى فى المبهج : ١٣ ، وانظر إيضاح المنهج : ١٢ .

وينسب إلى رؤبة ، ملحقات بيوانه : ١٧٢ ، وإثبات المحصل : ٥٥ ، وهو فى مجالس شُطْب : ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/١ وخزانة الأدب : ١٣٠/١ ، وقد ضمته ابن معطٍ فى ألفيته فقال :

كشّاب قرناها ونرئى حباً      ومنه بيت قد نمت الأتبا  
نبتت أخوالى بنى يزيد      ظلما علينا لهم فديد

شرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز : ٥٢ ، وشرحها لابن القواس : ١٠١ ، وأطرقاً فى معجم البلدان : ٢١٨/١ .

(٢) فى (١) الخلاف .

(٣) الكتاب : ٤٩/٢ .

حكمه الإعراب ولا يبنى ، إذ ليس مجرد التركيب بموجب للبناء وهو مراد الناظم بقوله :

( ذَا إِنْ بَغْيَرِيَّهِ تَمْ أَغْرِبَا ) و ( ذَا ) إشارة إلى أقرب مذكور وهو قسم المركب مزجاً ، يريد أنه إن كان قد تم بكلمة غير هذا اللفظ هو " وَيَّهْ " أى : ثانى اللفظين غير صوت أعرب ، فيقول : هذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ،<sup>(١)</sup> ومررت بمعدى كرب<sup>(٢)</sup> ، ومفهوم هذا الشرط أنه إن تم بويه فلا يعرب ، وهو الضرب الثانى نحو : سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه . فهذا الضرب مبنى فتقول : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه ، وبنائه بناء الصوت لختمه بالصوت فعومل معاملته .

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : وأما عمرويه فزعم يعنى الخليل أنه أعجمي وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية ، وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، قال : فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت : لأنهم قد رأوه قد جمع أمرين فحطوه درجة عن إسماعيل ونحوه ، وجعلوه بمنزلة غاقٍ مئونة مكسورة فى كل موضع ، يعنى فى الرفع والجر والنصب ، والتنوين إنما يكون إذا نُكِرَ ، ولا ينون فى المعرفة ، ولم يحك سيبويه فى هذا الضرب غير البناء ، فجرى الناظم على مهيعة من التزام البناء ، وهى اللغة الشهرى ، وفيه لغة أخرى قليلة ، وهى إعرابه إعراب ما لا ينصرف إلحاقاً له بالضرب الأول ، فتقول : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه .

فإن قيل : ففى أى أنواع الشبه الحرفى يدخل هذا البناء ؟

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٥٢/٢ ، ٥٣ .

فالجواب : أنه راجع إلى بناء الصوت / وسيأتى وجهُ بيانه مكملاً/ ١٦١  
فى بابِ أسماءِ الأفعالِ والأصوات .

وأما نُو الإضافة - وهو القسم الرابع - فهو الذى عنى بقوله :  
(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ نُوُ الْإِضَافَةِ) ونُوُ الإضافة هو الاسمُ المركبُ من  
المُضافِ والمُضافِ إليه ، يعنى أن هذا النوع من الأعلام شاع ، وكثُرَ  
فى كلام العرب واشتهر وهو على ضربين نبه عليهما المثالان :

أحدهما : ما ليس بكنية وهو المُشار إليه بعبد شمس ، وهذا  
الاسم سمى به العرب كثيراً كعبد شمس بن عبد مناف وغيره ،  
ومثله عبد المطلب ، وعبد الله ، وعبد مناف ، وعبد الكعبة ، وامرؤ القيس ،  
وأنف الناقة ، ووزن سبعة ، وأشباه ذلك .

والثانى : ما هو كنية وهو المشار إليه بأبى قحافة ، وهو كنية  
والدِ أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، وهو عثمان بن عامر بن عمرو  
بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى ، ومثله أبو بكر ، وأبو  
طالب وأبو عمرو ، وأبو القاسم ، وأبو عاصم ، ونحو ذلك ، ومنه ما أوله  
أَمْ كَذَا ، مِنْ كُنَى النِّسَاءِ نحو : أُمُّ رومان ، وأُمُّ كلثوم ، وأُمُّ العلا . وقد تم  
تفسير كلامه ، ويتعلق بعد هذا بالفصل مسائل :

إحداها : أن العلمَ المنقول ثلاثة أضرب : منقول من اسم معنى  
كفضل ومنقول من اسم عين كأسد ، ومنقول من صوت كتسميتهم بعض

بنى هاشم بيته<sup>(١)</sup> وإنما بيته صوت كانت أمه تُرقصه به وهو صبي ، وذلك قولها له :

لَأُنْكِحَنَّ بَيْتَهُ      جَارِيَةً خَدْبَةً  
مُكْرَمَةً مُحِبَّةً      تَجِبُ أَهْلَ الْكَعْبَةِ

وقال الجوهري<sup>(٢)</sup> : بَيْتُهُ لَقَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالِى الْبَصْرَةِ وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ لَهُ الْفَرَزْدَقُ<sup>(٣)</sup> :

وَبَايَعْتُ أَقْوَاماً وَفَيْتُ بِعَهْدِهِمْ      وَبَيْتُهُ قَدْ بَايَعْتُهُ غَيْرَ نَادِمٍ

فهذا النوع من المنقول لم يُنَبَّه عليه الناظم ، وكان من حقه ذلك .<sup>(٤)</sup>

والجواب : أن هذا غير وارد على الناظم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه عند ابن مالك ليس بمنقول من الصوت ، وإنما هو منقول من قولهم للصبي قد تَبَيَّبَ فهو بيبٌ ، والأنثى بَيْتٌ ، أى : سمنا فكأنه منقول من الصفة عنده ، لا من الصوت .

والثانى : أنه لو سلّم أنه صوتٌ فى الأصل فهو فى المنقولات قليلٌ حتى أنهم لا يكادون يجيئون فى غير بَيْتٍ ، وهذا يكفى فى عدم اعتباره له .

(١) هو لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمى القرشى ، وأمه هند بنت أبى سفيان أخت معاوية رضى الله عنه ، ولده ابن الزبير البصرة ، ولما قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عمان هارياً من الحجاج فتوفى فيها سنة ٨٤ هـ . وإنما لقب بيه " بيه " لأنه كثيراً ما يتكلم بها فى طفولته كأنه يخاطب أباه فلقب عليه . والذى قال الرجز هى أمه حين ترقصه . أخباره فى نسب قريش : ٢٠ ، والمحبر : ٢٥٧ . وهذا الرجز أورده مؤرخ السدوسى فى كتابه حذف من نسب قريش : ٢٤ ، والخصائص : ٢١٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/١ ، واللسان : ( بيب ) و ( خدب ) .

(٢) الصحاح : ٨٩/١ ( بيب ) .

(٣) البيت له فى شرح الشواهد للعينى : ٤٠٤/١ نقلاً عن الجوهري .

(٤) ساقط من (١) .



والثالث : أنه وإن سلم وجوده فهو داخلٌ تحت قوله : ( وَمِنْهُ مَنقُولٌ ) إذ لم يحصر المَنقول في نوعين فقط ، وليس في كلامه ما يدلُّ على ذلك ، وإنما أتى بمثالين يدلَّان على نوعين خاصةً ، فكلامه لا نقض فيه على كلِّ تقدير .

والثانية : أن إثباته المرتجل نصٌّ في أنه موجودٌ في كلام العرب على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد نفاه قومٌ وزعموا أن كلَّ اسمٍ علمٍ منقولٌ ، فما علمنا أصله فلا إشكال فيه وما لم نعلم أصله فهو على وجهين : إما أنه استعمل له أصلٌ لكن لم يبلغنا ، وإما أنه على تقدير النقل من أصلٍ لم ينطق به ، كما كان عباديد وشماطيط ومذاكير ، جموعاً لما لم ينطق به ، وإنما ذهبوا إلى هذا لأن الغالب في الأعلام النقل ، فما خفي أصله وجب حمله على الأكثر ، وقد يظهر هذا المذهب من كلام سيبويه حيث تكلم على الدبران والعيوق ونحوهما من الأسماء الغالبة فقال (١) : ١٦٢/ فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه ، ( فإنما ) (٢) ذلك لأننا جهلنا ما علم غيرنا ، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى . والإنصاف أن الخلاف في المسألة لفظيٌ فلا مشاحة في تسمية ما لم نعلم له أصلاً مرتجلاً ، إذ القائل بوجود المرتجل لا ينفى إمكان النقل فيه ، لكن سمي ما لم يبلغه أصله مرتجلاً اصطلاحاً ، فهو في المعنى موافقٌ للقائل بنفيه ، من حيث إمكان وجود أصله ، ولم يبلغنا ، ومن حيث أن ما بلغنا أصله فسمى منقولاً أكثر مما لم يبلغنا أصله ، فهذا يقول : نُسِمه منقولاً أيضاً اعتباراً بالأكثر ، وحملاً عليه ، والآخر يقول : نُسِمه مرتجلاً اعتباراً بعدم علمنا بأصله وهذا قريب .

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٢) في الأصول فإن والتصحيح من الكتاب .

والثالثة : أنه أطلق القول في الجملة ولم يقيدَها باسمية ولا فعلية والموجود في كلام العرب التسمية بالجملة<sup>(١)</sup> الفعلية خاصة كما تقدم في التمثيل ، فيحتمل أن يكون إطلاقه قياسياً ، لأن التسمية بالجملة الاسمية سائغ ، فلو سميت بـ " زيد قائم " أو هذا أبوك ، وما أشبه ذلك لجرى مع برق نحره ، وذرى حباً ، على طريق واحد ، ويحتمل أن يكون إحالة على ما سمع فكأنه يقول : قد سموا بالجملة ، فإليك البحث على أى الجملتين هي ، ولا محذور في هذا .

والرابعة : أن قوله : ( ذا إن يغير ويه تم أعرباً ) فيه إطلاق القول بالإعراب فيشمل وجهين :

أحدهما : إضافة الأول إلى الثاني فيقال : هذا بعل بك ورام هرمز كما يقال : هذا عبد الله وامرؤ القيس . قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : ومن العرب من يضيف بعل إلى بك ، كما اختلفوا في رام هرمز ، فجعله بعضهم اسماً واحداً وأضاف بعضهم رام إلى هرمز ، وكذلك مارسرجس وقال بعضهم :

\* .... مارسرجس لا قتالا \*

قال : وبعضهم يقول في بيت جرير<sup>(٣)</sup> :

لَقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ      فَقُلْتُمْ مَارَسْرَجَسَ لَا قِتَالَ

يعنى بالإضافة ، وكذلك معدى كرب ، ومنهم من يضيف ويصرف كرب

(١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٤٩/٢ ، ٥٠ .

(٣) ديوان جرير : ٤١٤ ، من قصيدة قالها في هجاء الأخطل .

والشاهد في الكتاب : ٤٩/٢ ، ٥٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢٨٢/٢ ، والمقتضب : ٢٣/٤ .

، وشرح الفصل لابن يعيش : ٦٥/١ .

ومنهم من يُضَيِّف ولا يَصْرِف .

والوجهُ الثاني : وهو الأكثر أن يكون الإعرابُ في آخر العجزِ فقط كما حكى ذلك سيبويه في مَارسَرَجَسَ ، وكذلك حكى في معدى كَرَب فقال : ومنهم من يقول معدى كَرَب فيجعله اسماً واحداً ، فكل ما كان مركباً تركيب العَزَج وليس عجزه " وبه " فحكمه الإعراب على أحدِ هذين الوجهين .

\* \* \*

ثم استدرك التَّنبيه على علم الجنس وجعله آخر الفصلِ دلالةً على أنه على خلاف الأصلِ في العلمية ، وعلى أنه لم يعتمد عليه في التَّبويب أولاً فقال :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهَوَ عَمٌ

عرف هنا بمقصد آخر للعرب في وضع العلم ، وهو أن يكون المعنى به في التَّخاطب تخصيماً للأجناس باسم مخصوص ، بحيث يكون كل فردٍ من أفراد ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم ، لما قصدوه من الإخبار عنه ، إذ لم تكن لهم عناية بالأفراد والإخبار عنها ، فيخصوا كل واحدٍ من تلك الأفراد باسم يخصه ، فنذكر أن العرب وضعت لبعض الأجناس - وهي التي يعنيك <sup>(١)</sup> معرفة أسمائها <sup>(١)</sup> - أعلاماً تُجرى مجرى الأعلام المتقدمة في الحكم ، وعلى ذلك / نبه بقوله : ( كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ / ١٦٣ لَفْظاً وَهَوَ عَمٌ ) يعني أن هذا للعلم الموضوع للأجناس كالعلم الموضوع للأشخاص في الأحكام اللفظية . فيجرى عليه منها ما يُجرى على علم الأشخاص ، ويُجرى مجرى أسماء الأجناس في المعنى ، وذلك المراد بقوله : ( وَهَوَ عَمٌ ) يعني أنه قد عمَّ في المعنى على حدٍّ عموم

(١-١) في (١) معرفتها أسماء .

أَسْمَاءِ الْأَجْناسِ ، إِذْ هِيَ لَا تَخْتَصُّ بِشَخْصٍ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ دُونَ آخَرٍ . أَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الْأَعْلَامِ فِي الْأَلْفِظِ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ فَيَتَبَيَّنُ بِأُمُورٍ مِنْهَا : عَدَمُ احْتِيَاجِهَا إِلَى مَا يُعْرِفُهَا ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى الْإِضَافَةِ ، إِلَّا عَلَى حَدِّ مَا يَفْتَقِرُ زَيْدٌ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :

عَلَا زَيْدٌ نَا يَوْمَ النَّقَا<sup>(١)</sup> رَأْسَ زَيْدِكُمْ

وَلَا يَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ فَلَا تَقُولُ الْأَسَامَةُ وَلَا التُّعَالَةُ . قَالَ سَيِّبُوه<sup>(٢)</sup> :  
وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَرَسٍ ، وَأُمَّ حُبَيْنَ ، وَسَامَ أْبْرَصَ ، وَابْنَ مَطَرٍ مَعْرِفَةً أَنَّكَ لَا تُدْخِلُ فِي الَّذِي أَضْفَنَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : أَبُو الْجَخَادِبِ . قَالَ : وَهُوَ<sup>(٣)</sup> قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو ، وَحَدَّثَنَا بِهِ يُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو .

وَمِنْهَا أَنَّهَا لَا تُوصَفُ بِالنُّكْرَةِ ، وَإِنَّمَا تُوصَفُ بِالمَعْرِفَةِ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَسَامَةِ الْمُفْتَرَسِ ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَسَامَةِ مُفْتَرَسٍ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَسَدٍ مُفْتَرَسٍ ، وَقَدْ جَاءَ مَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْوَصْفُ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : هَذَا ابْنُ عَرَسٍ مُقْبِلٌ ، فَحَمَلَهُ سَيِّبُوه عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : هَذَا زَيْدٌ مُقْبِلٌ ، فَمُقْبِلٌ خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ أَوْ بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً الْعَلَمِ كَمَا يُنَكِّرُ زَيْدٌ فِي قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا مِنَ الزُّيُودِ فَجَعَلُوا عَرَسًا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ ، كَمَا جَعَلُوا زَيْدًا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أَيْضًا .

وَمِنْهَا انْتِصَابُ الْحَالِ عَنْهَا كَثِيرًا ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : هَذَا تُعَالَةٌ مُقْبِلَةٌ وَهَذَا أَبُو<sup>(٤)</sup> جَخَادِبٍ بَادِيًا وَنَحْوَ ذَلِكَ .

(١) فِي النُّسخِ الْقَا .

(٢) الْكِتَابُ : ٢٦٥/١ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنَ الْكِتَابِ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

ومنها أن تقع مبتدأة بلا شرط ، فتقول : أسامة مقبلٌ ، كما تقول : زيدٌ مقبلٌ .

ومنها أنها لا يصرف منها ما زاد سبباً آخر على العلمية كأسامة وتعالى وابن قنرة وحمار قبان .

قال سيبويه (١) : فأما ابن قنرة وحمار قبان وما أشبههما فيدلك على معرفتهن ترك صرف ما أضفن إليه . وأما كونها في المعنى عامة كأسماء الأجناس فإنك إذا قلت : هذا أسامة ، فليس هذا الاسم مختصاً بذلك الشخص الذي أنت مُشيرٌ إليه بون غيره ، ولكن هو صالح لكل ما كان من جنسه ، مما يُشار إليه ويُخبر عنه من الأسود ، كما كان الأسد صالحاً لكل ما كان من جنسه ، فقولاك : هذا أسامة في معنى قولك : هذا الأسد إذا أرت به الجنس كزيد في الأشخاص إذا قلت : هذا زيد ، فإنه مرادف لقولك : هذا الرجل إذا أحلت على مَعهودٍ مشخصٍ (٢) فإن قلت : كيف تقول هذا الأسد فتشير إلى واحد بعينه وأنت تعنى الجنس ؟

فالجواب : أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس ، فإذا أُشير إليه أو أُخبر عنه فإنما يعنى به ذلك الفرد من حيث هو معروف الجنس ، معلوم الأشباه ، إذ لم يُقصد من حيث الإخبار ذلك الأسد بعينه ، حتى لو كان صاحب الخبر غيره لم يعتن بنقله مثلاً ، فإنك لو أردت ذلك لم تأت بلفظ أسامة البتة ، فقولاك : أقبل الأسد أو أقبل الرجل يقال (٣) على وجهين :

(١) الكتاب : ٢٦٥/١ .

(٢) في (١) متشخص .

(٣) ساقط من (١) .

أحدهما : معهوداً <sup>(١)</sup> بينك وبين مخاطبك قد تقدّم ، لكما فيه بعينه  
عهد لا في / غيره من أفراد جنسه .

١٦٤/

والثاني : أن تريد معهود الجنس الذي أنت <sup>(٢)</sup> تعرفه من بين سائر  
الأجناس لا أن تريد ذلك المُقبل بعينه ، وإنّما قصدت هذا الذي تعرف  
جنسه ، وهما مقصدان ، فالأول : علّمهُ إذا وُضِعَ علّمُ الشخص وهو  
الموجود في زيد وعمرو ، والثاني : علّمهُ علّمُ الجنس الموجود في أسامة  
وئعالة فلا يصح لك أن تقول على الأول أقبل أسامة ، ولا على الثاني أقبل  
زيد .

فإن قيل : فقد كان لهم أن يستغنوا بقولهم : أقبل الأسد ، عن  
قولهم : أقبل أسامة إذا كان معناه معناه ؟

فالجواب : أن اسم الجنس قد يستعمل على غير هذا الوجه فإنك  
قد تقول : هذا الأسد ، وأنت تعني كمال الأسدية فيه ، وقد تقوله وأنت  
تريد الجنس ، فأرادوا أن يخلصوا ما أرادوا من المعنى باسم علم  
يخصه كما أن الرجل لما كان يستعمل على غير معنى واحد ، خصوا  
أحد معانيه باسم علم فقالوا : زيد ، فالعلم الشخصي والجنسي  
في هذا القصد على معنى واحد ، فتدبر هذا المعنى ، فإنه معنى كلام  
سيبويه والنحويين ومراد العرب ، وهو الذي قصد الناظم بقوله : (كعلم  
الأشخاص لفظاً وهو علم) .

فإن قلت : هل العلم الجنسي يرادف اسم الجنس النكرة أم لا ؟

فالجواب : أنه ليس بمرادف لها من حيث هي واقعة على واحد  
غير معين في جنسه ، كما أن زيدا لا يرادف النكرة كذلك ، وإنما هو  
مرادف لاسم الجنس المعروف باللام الجنسية ، وهو الذي أشار إليه

(١) كذا في الأصل ولعل المقصود : ( أن تريد معهوداً ) .

(٢) ساقط من (١) .

النَّاظِم بقوله ( وَهَوَّعَ ) أى : وَقَعَ عَلَماً على جُمْلَةِ الجنسِ ، بحيث يَصْدُق على كلِّ فردٍ ، فإنْ ذَكَرَ أَحَدُ من النَحْوِيِّين أَنَّهُ مرادفٌ للنكرة فعلى لَحْظٍ معنى الجنسِ فيها ، لا على لَحْظٍ وَقوعِها على واحدٍ من أفرادِ الجنسِ لا بَعِيْنه ، وهما مقصداً مُتَبَايِنَانِ سِيَّاتِي التَّنْبِيْهِ عليهما فى مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللّهُ ، وأيضاً فقد نَصَّ ابنُ خَرُوفٍ فى كتابه فى الرَّدِّ على أَبِي (١) المَعَالِي (٢) أَنَّ أَعْلَامَ الأجناس كَأَسْمَاءِ الأجناس باللام عامةً ، وَأَنَّهَا لا سَتَغْرَاقُ الجنسِ أصلاً واستعمالاً . قال : ولا خِلَافَ فى هذا بَيْنَ النَحْوِيِّين أَجْمَعِينَ ، فقد ظَهَرَ إِذَا أَنَّ عِلْمَ الجنسِ مرادفٌ فى المَعْنَى لاسم الجنسِ المُعَرَّفِ بِاللَّامِ العَهْدِيَّةِ فى الجنسِ ، كما أَنَّهُ لا فَرْقَ فى المَعْنَى بَيْنَ عِلْمِ الشَّخْصِ واسم الجنسِ المُعَرَّفِ بِاللَّامِ العَهْدِيَّةِ فى الشَّخْصِ غَيْرَ أَنَّ اسْمَ الجنسِ يَحْتَمِلُ من المَعَانِي معانِي أُخْرَى لا يَحْتَمِلُهَا العِلْمُ لِقُصْرِهِمْ إِيَّاهِ على أَحَدِهَا ، وَكُلُّ ما يُقالُ خِلَافَ هذا فلا تَعْرِفه العَرَبُ ، بَلِ سَمِعْتُ شَيْخَنَا القَاضِي أَبَا القَاسِمِ الشَّرِيفِ - رَحِمَهُ اللّهُ - يَقُولُ : لا فَرْقَ بَيْنَ الأَسَدِ وأَسَامِهِ إِلا فى الأحكام اللفظِيَّةِ فَقَطْ ، وَأَمَّا فى المَعْنَى مثله من كلِّ وَجْهٍ قال : وَكُلُّ ما يُقالُ خِلَافَ هذا فَهَذِيَّانُ . وقد خالَفَ هذا التَّفْسِيرَ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ مِمَّنْ لَمْ يَطَّلِعْ على مَقاصِدِ العَرَبِ ، ولا فَهَمَ كَلَامَ الأئِمَّةِ فى تَقْرِيرِ مَعْنَاهُ ، فَذَكَرُوا لِلْعِلْمِ الجِنْسِيِّ سِوَى ما أَشارَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ تَفْسِيرِينَ :

(١) ساقط من (١) .

(٢) جملته تلميذه الرعيني في برنامجيه : ص ٨١ ردا على " البرهان " لأبي المعالي بينما جملته تلميذ تلميذه ابن عبد الملك المراكشي في كتابه النيل والتكملة : ٣٢٠/٥ ردا على الارشاد والبرهان ، وفي المصادر الأخرى يذكر الرد على أبي المعالي دون تحديد .

وأبو المعالي : ( ٤١٩ - ٤٧٨ هـ )

هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الطائي السنبسى امام الحرمين الجوينى شافعى المذهب ، أخباره فى : طبقات الشافعية للسبكي : ١٦٥/٥ ، والعقد الثمين : ٥٠٧/٥ ، وشذرات الذهب : ٣٥٨/٣ .

أحدهما : ما نقله القرافي عن شيخه الخسروشاهي (١) بعد ما  
 نبه على ( عُسْر ) (٢) المسألة فقال : وتحرير الفرق بين علم الجنس وعلم  
 الشخص وعلم الجنس واسم الجنس هو من فئات المباحث ومشكلات  
 المطالب .

قال : وكان الخسروشاهي يقرره ولم أسمع من أحد / إلا منه ، ١٦٥/  
 وكان يقول : ما في البلاد المصرية من يعرفه غيري . قال : وهو أن  
 الوضع فرع التصور ، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع عليها  
 فتلك الصورة الكائنة في ذهنه هي جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة  
 الأسد ، فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في هذا الزمان ، ومثلها  
 يقع في زمان آخر ، أو في ذهن شخص آخر ، والجميع مشترك في  
 مطلق صورة الأسد ، فهذه الصورة جزئية من مطلق صورة الأسد ،  
 فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها  
 فهو اسم الجنس ، وهي من حيث عمومها وخصوصها تنطبق على كل  
 أسد في العالم ، بسبب أنا إنما أخذناها في الذهن مجردة عن جميع  
 الخصوصات ، فتتطبق على الجميع ، فلا جرم يصدق لفظ الأسد وأسامة  
 على جميع الأسود ، لوجود المشترك فيها كلها ، فيقع الفرق بين اسم  
 الجنس وعلم الجنس بخصوص الصورة الذهنية ، والفرق بين علم الجنس

(١) الخسروشاهي : ( ٥٨٠ - ٦٢٥ هـ )

من تلاميذ فخر الدين الرازي واسمه عبد الحميد بن عيسى بن عمويه أبو محمد شمس  
 الدين ، من علماء الكلام والأصول والفقه ، منسوب إلى خسروشاه من قرى تبريز ، أقام  
 في بلاد الشام ومصر ، وتوفي بدمشق . أخباره في النجوم الزاهرة : ٢٢/٧ ، وشذرات  
 الذهب : ٢٥٥/٥ .

(٢) في الأصل " غير " .



وَعَلَّمَ الشَّخْصَ أَنَّ عِلْمَ الشَّخْصِ مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ بِقَيْدِ الشَّخْصِ الْخَارِجِي ،  
وَعَلَّمَ الْجِنْسَ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ بِقَيْدِ الشَّخْصِ الذِّهْنِي . انْتَهَى كَلَامُهُ . وَقَدْ رَدُّ  
النَّاسُ هَذَا الْمَذْهَبَ حَتَّى أُلْفَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ جُزْءًا قَصْدَ فِيهِ الرَّدُّ عَلَيْهِ  
وِإِحَالَةَ مَذْهَبِهِ لَكِنْ بِمَقْبُولٍ (١) وَسِوَاهُ ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ لِوُجُودِ رَدِّهِ .  
وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّ أَهْلَ قُطْرِهِ لَا (٢) يَعْرِفُهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ سِوَاهُ شَاهِدٌ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ .

رَأَيْتُ مَنْقُولًا مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْرِي - رَحِمَهُ  
اللَّهُ - سَأَلَنِي يَعْنِي الْأُسْتَاذَ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمُهَيْمَنِ الْحَضْرَمِيَّ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ  
عِلْمِ الْجِنْسِ (٣) وَاسْمِ الْجِنْسِ فَقُلْتُ لَهُ : زَعَمَ الْخُسْرُوشَاهِي أَنَّهُ لَيْسَ بِالْإِدْيَارِ  
الْمَصْرِيَّةِ مَنْ يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ ، وَأَنَا أَقُولُ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا عَالِمٌ إِلَّا وَهُوَ يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ ،  
لَأَنَّهُ حَكَمَ لَفْظِي أَوْجَبَ تَقْدِيرَهُ الْمَحَافِظَةَ عَلَى ضَبْطِ الْقَوَانِينِ كَعَدْلِ عُمَرُ وَنَحْوِهِ  
فَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ ، انْتَهَى نَصُّ شَيْخِنَا الْمَقْرِي وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فِيهِ (٤) .

وَالْتَفْسِيرُ الثَّانِي : ذَكَرَهُ ذَلِكَ الْمُتَأَخِّرُ الرَّادِّ عَلَى الْخُسْرُوشَاهِي وَأَظْهَرَهُ  
قَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مُرَادٌ سَيَبُويهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَلِذَلِكَ أَوْرَدَ نَصَّهُ فِي  
الْمَقْصُودِ لِيَتَبَيَّنَ مَا فِيهِ أَوَّلًا (٤) فَقَدَّمَ أَوَّلًا مَقْدَمَةً فِي مَعْنَى الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ ثُمَّ  
قَالَ : فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلَنَرْجِعْ إِلَى مَا قَصَدْنَا إِلَيْهِ فَنَقُولُ : إِنَّ لِلشَّيْءِ وَجُودًا  
فِي الْأَعْيَانِ ، وَهِيَ حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِهِ ، وَوُجُودًا فِي الْأَذْهَانِ ، وَهِيَ صُورَتُهُ  
الْمُجَرَّدَةُ وَمِثَالُهُ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ فَهُوَ جُزْئِيٌّ بِالذَّاتِ ،  
كُلِّيٌّ بِالْعَرَضِ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الذُّهُنِ فَهُوَ كُلِّيٌّ بِالذَّاتِ جُزْئِيٌّ

(١) فِي (١) مَقْبُولٌ .

(٢) فِي (١) وَلَا .

(٣) فِي (١) الشَّخْصُ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

بالعرض ، وبسط القول هذا المعنى ثم قال : وإذا تبين هذا فاللفظ الموضوع باعتبار ذلك المعنى الجزئى على أنه مستقل بإفادته هو العلم الشخصى كزيد اسم رجل وأعوج اسم فرس ، وشدقم اسم جمل ، وهيلة اسم عنز ، وضمران اسم كلب ، ونحو ذلك مما هو موضوع للدلالة على شخص معين فى الخارج .

قال : وأما اللفظ الموضوع باعتبار المعنى الكلى ، فإن أخذ مع النظر إلى جزئياته وشياعه بين أشخاصه فهو المخصوص باسم الكلى ، وأن أخذ ذلك بالنظر إلى تعيينه فى الذهن ، / من بين سائر الحقائق / ١٦٦ الذهنية من غير نظر إلى ما تحته من الجزئيات ، فهو المعنى المدلول عليه بالعلم الجنسى ، ومثال الأول وهو اللفظ الكلى إنسان وفرس وأسد ، ونحو ذلك من الأسماء النكرات الشائعة .

ومثال الثانى : وهو العلم الجنسى أسامة للأسد ، وذوالة للذئب ونعالة للثعلب ، ونحو ذلك من الأسماء المعارف التى لا تخص<sup>(١)</sup> شخصاً دون شخص من نوعه ، فتسمية الأسد أسداً باعتبار معناه الكلى العام لجزئياته وتسميته أسامة بإعتبار معناه المتعين فى الذهن ، من بين سائر الحقائق الذهنية<sup>(٢)</sup> من غير نظر إلى كليته وعمومه ، وإلا لكان كلياً ، ومن غير نظر أيضاً إلى شخص معين من الأشخاص التى يقع عليها ، وإلا لكان علماً شخصياً ، قال : وهو يشبه العلم الشخصى من وجه به سُمى علماً ، ويشبه الكلى من وجه آخر به سُمى جنسياً ، ووجه شبهه بالعلم الشخصى هو فى كونه وضع لمعنى متعين ، من بين

(١) فى (١) تشخص .

(٢) ساقط من الأصل .

غيره من المعانى المشتركة معه فى الكلية ، كما أن العلم الشخصى موضوع  
لشخص معين ، من بين سائر الأشخاص المشتركة معه فى كلية ، ووجه شبهه  
بالكلى هو فى صلاحيته لتناول كل شخص (١) من ذلك النوع كما أن الكلى  
يتناول جزئياته .

قال : ولما كان ما هو خارج عن ملابسة الناس ومداخلتهم إنما يعينهم  
منه نوعه نون أشخاصه على التعيين ، وضَعُوا لذلك النوع باعتبار ( تشخصه  
فى الذهن ) (٢) من بين سائر الأنواع والأجناس الذهنية اسماً عاماً ، كما  
وضَعُوا لِمَا يعينهم من الأشخاص باعتبار تشخصه خارج الذهن ليعادلوا  
بين الجهتين .

قال سيبويه (٣) : فإذا قلت : هذا أبو الحارث ، فإنما تريد هذا  
الأسد ، أى : هذا الذى سمعت باسمه أو هذا الذى عرفت أشباهه ولا تريد أن  
تشير إلى شئ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً ، ولكنه هذا الذى كل  
واحد من أمته له هذا الاسم فاخص هذا المعنى باسم ، كما اختص الذى  
نكرت بزید . انتهى ما قال هذا المتأخر ، ولا يبعد مغزاه عما قبله وإن  
تحقق قائله بعض التحقق ، ولكنهما معاً جاريان على أصل واحد ، نأى عن  
مقصود العرب ، وأحسبه أن شيخنا القاضى الحسنى - رحمه الله - كان  
يطعن على هذا القائل خصوصاً ، ويراه فيما قاله خارجاً عن سبيل المسألة .

والصواب فى المسألة ما تقدم ، ولا حاجة بنا الآن إلى الإطالة فى الرد  
على هذين المذهبين لئلا نخرج عن المقصود ، وبالله التوفيق .

(١) 'شخص' : مكررة فى الأصل .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) الكتاب : ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ .

وقوله : ( وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ ) أرادَ علماً ، لكنه حذف  
التنوين في الوقف من المنصوب ، وأجراه مجرى المرفوع والمجرور ،  
على لغة مَنْ قَالَ (١) :

\* وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصُومٌ \*

\* \* \*

ثُمَّ أَخَذَ فِي تَمَثِيلِ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ فَقَالَ :

مِنْ ذَاكَ أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ      وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثُعَلِ  
وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبْرُورَةِ      كَذَا فَجَارٍ عَلِمٌ لِلْفَجْرَةِ

فَقَسَّمْ هُنَا مَا وَضَعَ عِلْمًا لِلْجِنْسِ قَسْمَيْنِ :

أحدهما : ما وُضِعَ عَلَى أَجْنَاسِ الْأَعْيَانِ ، وَالْآخَرُ : مَا وُضِعَ // ١٦٧  
عَلَى أَجْنَاسِ الْمَعَانِي ، وَأَتَى لِكُلِّ قِسْمٍ بِمَثَالَيْنِ وَيَدُأُ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ فَقَوْلُهُ :  
( مِنْ ذَاكَ أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ ) يَعْنِي أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْلَامِ الْمَوْضُوعَةِ  
لِلْجِنْسِ قَوْلُهُمْ : لِلْعَقْرَبِ أُمٌّ عَرِيطٌ ، وَهُوَ مِنَ الْكُنَى ، فَإِنَّ الْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ  
قَدْ يَكُونُ اسْمًا ، وَكُنْيَةً وَلِقَبًا ، كَعِلْمِ الشَّخْصِ ، وَمِثْلُ أُمٍّ عَرِيطٌ مِنْ  
الْكُنَى بِالْأَمْهَاتِ قَوْلُهُمْ لِلضُّبُعِ : أُمٌّ عَامِرٌ ، وَأُمٌّ عَنَثٌ ، وَأُمٌّ زَعَمٌ ، وَأُمٌّ  
خَتُونٌ ، وَأُمٌّ خَنُورٌ ، وَأُمٌّ رِمَالٌ ، وَأُمٌّ نَوْفَلٌ ، وَأُمٌّ عَمْرُو ، وَاللِّدَاهِمِيَّةُ :

(١) هُوَ الْأَعَشَى ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلَ السَّرَى      وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصُومٌ  
مِنْ قَصِيدَةٍ فِي دِيْوَانِهِ :

أَتَهَجَّرُ غَانِيَةً أَمْ تَلُمُّ      أُمَّ الْحَبْلِ وَاهٍ بِهَا مُنْجَذَمٌ

وَالشَّاهِدُ فِي الْخَصَائِصِ : ٩٧/٢ ، وَالْمَبْهَجُ : ٤٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَمِيشٍ : ٧٠/٩ ،  
وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ : ٢٦٤/٢ .

أَمْ حَبَوَكَرَى ، وَأَمْ فَار ، وَأَمْ خَشَاف ، وَأَمْ اللّهِيم ، ثم قال : ( وَهَكَذَا تُعَالَةُ  
لِلتُّغَلَبِ ) وهو من الأسماء غير الكنى ، ويُقال للتُّغَلَبِ أيضاً : أَبُو الحُصَيْن ،  
وَسَمْسَم ، ومثله من الأسماء ذَاالان للذئب ، وحُضَاجِر ، وجَعَارٍ ، وجَيَّال ،  
وَقَتَام للضبُع ، وَقَتَم للضبُعَان ، ومَحْوَةٌ لريح الشَّمَال ، وخُضَارَة للريح ،  
وهُنَيْدَة لمائة من الإبل ، وشَبْوَةٌ للعقرب ونبه على القسم الثَّانِي بقوله : ( وَمِثْلُهُ  
بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ ) يريد ما تقدم من الأعلام الجِنْسِيَّة بَرَّةٌ ، وهو اسم علم لِلْمَبْرَةِ ،  
وَالْمَبْرَةُ من المَعَانِي التي جَعَلُوا لجنسها اسماً علماً ، فَإِنَّ من المَعَانِي ما  
يَضْطَرُّون إلى الإخبار عنها والإحالة عَلَيْهَا كما يَضْطَرُّون إلى ذلك في الأعيان ،  
ومنه أيضاً فَجَارٍ ، وهو اسمٌ لِلْفُجُورِ وعَلِمَ له ، معدولٌ عن فَجْرَةٍ علماً هَكَذَا دُونَ  
أَلْفٍ ولام ، لا عن الفَجْرَةِ ، فَإِنَّهُ من بَابِ حَذَامٍ للعدول عن علم مثله ، فقول  
سِيبَوِيه (١) : إِنْ فَجَارَ معدولٌ عن الفَجْرَةِ تجوُّزٌ ، كذا قال ابنُ جِنِّي (٢)  
والمحققون ، والألف واللام في الفَجْرَةِ في كلام النَّاظِم لا إشكال فيها ، إذ لم  
يُرِدِ العَلَمَ كما أرادَ سِيبَوِيه ، وإنما مرادُهُ الجِنْسُ الذي هو مُطْلَقُ الفُجُورِ ،  
ومثل هذين المثالين فَيَنْتُ في قولهم : ما أَلْقَاهُ إِلَّا فَيْنَةً ، أَيْ : في النُّدْرَةِ .  
قال ابنُ جِنِّي (٢) : وهو عَلِمٌ لهذا المعنى ، ومنه عنده " سُبْحَان " في

(١) الكتاب : ٢٩/٢ .

(٢) المبهج : ١٢ .

قول الأعشى (١) أنشدَه سيبويه :

\* سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاخِرِ \*

هو علمٌ لمعنى التَّسْبِيحِ ، ومنه غدوة وبُكرة علمين للوقتَيْن ، وَحَمَادٍ  
للمَحَمْدَةِ ، وَيَسَارٍ للميسرة ، وَأُمُّ قَشْعَمٍ ، وشُعوبٍ ، وَخَلَاقٍ ، وَأُمُّ اللّهِيمِ  
للمَنِية .

ومنهُ أسماءُ الأعداد المطلقة نحو : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة ثلثا ستة  
وما أشبه ذلك ، وأشار الناظم بتعيين مثالي " بَرَّة " و " فَجَارٍ " لبيت النابغة (٢)  
الذى أنشده سيبويه :

إِنَّا احْتَمَلْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

وفى عبارته شَيْءٌ ، وهو أَنَّ الفَجْرَةَ هى المرة الواحدة من الفُجُورِ فَإِنَّكَ  
تَقُولُ : فَجَرَ فُجُورًا ، أَيْ : كَذَبَ ، وَفَجَرَ أَيْضًا بِمَعْنَى فَسَقَ فُجُورًا كَذَلِكَ فَإِذَا  
أَرَدْتَ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ قُلْتَ : فَجَرَ زَيْدٌ فَجْرَةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَعِدْ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ فَجَارَ

(١) المبهج : ١١ ، وديوان الأعشى : ١٠٦ ( الصبح المنير ) والبيت بتمامه

أقول لما جاعى فخره سبحان من طعمة الفاخر

من قصيدة يهجو بها طعمة بن علانة ، ويمدح عامر بن الطفيل فى المنافرة التى جرت بينهما  
وأولها :

شاقك من قتلت أطلالها بالشط فالوتر إلى حاجر

والبيت فى الكتاب :: ١٦٣/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٥٧/١ وشرحها لابن خلف :  
١٤٧/١ وهو فى المقتضب : ١٨/٣ ، والخصائص : ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، ٢٢/٣ ، وأمالى ابن  
الشجرى : ٢٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والخزانة :  
٢٥١/٣ ، ٤١/٢ .

(٢) ديوان النابغة : ٩٨ ( شكرى فيصل ) من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمرو بن الصق الكلابى  
والبيت فى الكتاب : ٣٨/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢١٦/٢ .

والشاهد فى جمل الزجاجى : ٢٣٤ ، والخصائص : ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وأمالى ابن  
الشجرى : ١١٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة : ٦٥/٣ .

ليس علماً لجنسِ المَرَّةِ الواحدة من الفُجورِ ، فإنَّ أهلَ اللُّغةِ لم يَنْقلوا إلا أنه اسمٌ علمٌ للفجورِ المطلق ، لا للمَرَّةِ الواحدة ، ولا يصح أن يريد أن فَجَّارٍ اسمٌ جنسٍ للفجرةِ المعدولِ هو عنه ، إذ لم يَقولوا ذلك ولا يَصِحُّ في نفسه فَنُبِّتَ أن قَوْلَه : ( كَذَا فَجَّارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ ) مُشْكَلٌ .

والجَوَابُ : أن إتيانهُ بالفَجْرَةِ مقصودٌ له ، وذلك أن القاعدة في فَعَالٍ أنه مؤنَّثٌ أو معدولٌ عن مؤنَّثٍ ، وقد بيَّن ذلك سيبويه في أبواب ما لا يَنْصرف غايةَ البَيَانِ ، حتى إنه / قَدَّرَ ما لم يُستعمل مؤنَّثاً كانه / ١٦٨ استعمل كذلك ، ثم جَعَلَ فَعَالٍ ومعدولاً عنه ، وإذا كان كذلك فالاسمُ المعدولُ عنه وهو العِلْمُ المقدَّرُ اسماً لجنسٍ مؤنَّثٍ ، إذ لا بدُّ من مُطابقتها له في التَّائِيثِ ، ولذلك قال : ( وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ ) ولم يَقُلْ للمبرِ ولا للبرورِ ، لما لم يكن مطابقاً في التَّائِيثِ لعلمه ، وكذلك قال غيره في يَسَارٍ إنه اسمٌ للميسر لا لليسر ، وفي حَمَادٍ إنه اسمٌ للمَحْمدة لا للحَمْدِ وكذلك ما أشبهه ، فإذا يجبُ فيما كان من أسماءِ الأجناسِ غير مؤنَّثٍ فجعل له اسم على فَعَالٍ أن يقدَّرَ له التَّائِيثِ ، و "فَجَّارٍ" الذي مثل به الناظمُ من هذا القَبِيلِ ، فلا بدُّ من تقديرِ اسمِ الجنسِ مؤنَّثاً ، وذلك ما ذَكَرَهُ من الفجرة .

وقد قَدَّرَ سيبويه (١) في حَضَارٍ وسَفَارٍ أنه اسمُ الكوكبةِ والمَاءِ وهما مِنْ علمِ الشَّخْصِ ، وقال في بَدَادٍ : إنه معدولٌ عن بَدَدَى مؤنَّثاً (٢) ، وفي حَمَادٍ أنه معدولٌ عن حمودى مؤنَّثاً (٣) . قال السَّيْرافى (٤) في

(١) الكتاب : ٤١/٢ .

(٢) الكتاب : ٢٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٩/٢ .

(٤) شرح الكتاب : ١١٧/٤ وعبارته : وقد فسره سيبويه فقال : معناه تغدوا بدداً غير أن بداد ليست بمعدولة عن بدداً نكرة ، وإنما هي معدولة عن البدة والمبادة أو غير ذلك من ألفاظ المصادر المعرفة بالمؤنثات .

بَدَأَ: إنه معدول عن البدّة أو المبادّة أو غير ذلك . يعنى مما يُقدّر مؤنثاً يعطى معنى ذلك المذكر ، فكذلك فجّار اسمٌ للفجرة بمعنى الفجور وإن لم يُستعمل على ذلك المعنى ، لا أنه اسمٌ لفجرة التى يُراد بها المرأة الواحدة ، وهو مُراد سيبويه أيضاً ، حيث قال : فَفَجَّارٍ معدولٌ عن الفجرة ، ومُراد غيره أيضاً فى الباب . فالحاصل أن الناظم نبّه بمثال الفجرة على أن فعّال علمٌ لاسم الجنس المؤنث ، فإن كان مستعملاً فذاك وإلا قدّر له اسمٌ مؤنثٌ ، وهذه قاعدة محلّ بيانها باب ما لا ينصرف وقلما تجد فى هذا النظم لفظة إلا وهى تحتوى على معنى أو معانٍ ولا تجد فيها لفظةً ذكرها فضلٌ ولا أسلوباً خالياً من القصد الحسن والتنبية على غور مسألة إلا قليلاً حسب ما تراه منبهاً عليه إن شاء الله .

\* \* \*



ثم عطف بيان نوع ثالث من المعارف وهو اسم الإشارة فقال .

### اسم الإشارة

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ — بِذِي وَذِهِ تَي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

اعلم أنه قسم أولاً أسماء الإشارة وجعلها على ضربين :

أحدهما : ما كان مختصاً بالمكان .

والثاني : ما لم يكن كذلك ، وابتدأ بهذا الثاني ، إذ هو الأكثر في الاستعمال والأصل في الباب ، ثم أتى بتقسيمين يشتملان على ذكر جملة أسماء الإشارة والأحكام المتعلقة بها ، فابتدأ بذكرهما بالنسبة إلى الضرب الثاني ، فالتقسيم الأول هو بالنسبة إلى المشار إليه من كونه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، ومذكراً أو مؤنثاً ، وذلك قوله : ( بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ .. ) إلى آخره . " بِذَا " متعلق بأشير ، أى : أشير بهذه الأداة إلى كذا ، يعنى أن " ذا " من أسماء الإشارة ، موضوع لأن يشار به إلى المفرد المذكر فتقول : هذا زيد وهذا مالك ، ولم يذكر للمذكر غير أداة واحدة وأمّا المؤنث فذكر له أربع أدوات هي المذكورة في قوله : ( بِذِي وَذِهِ تَي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ ) أراد وبِذِي وَذِهِ تَي تَا ، فحذف العاطف ضرورة ، ويعنى أن هذه الألفاظ المذكورة حكمها أنها مقتصر بها على الإشارة إلى الأنثى ، فلا يشار بواحد منها إلى المذكر ، ويراد بالأنثى الواحدة دل على ذلك المساق وأن الأنثى صفة لموصوف محذوف ، أى : الواحدة الأنثى فكأنه قال : المفرد المؤنث له من الأدوات أربع :

إحداها : " ذى " بيا فتقول : هذى فلانة ، وقد تحذف ياؤها فى  
الضرورة . أنشد ابن الأعرابى (١) : /

١٦٩/

قُلْتُ لَهَا يَا هَذِي فِي هَذَا إِيَّاهُ هَلْ لَكَ فِي قَاضٍ إِلَيْهِ (٢) نَحْتَكِمُ

قال ابن جنى : الياء هى الأصل ، وهذه بدل ، أعنى الهاء .

والثانية : " ذه " بالهاء ، وأتى بها فى اللفظ ساكنةً فيحتمل أنه  
أراد السكون فى الوصل والوقف ، فإن من العرب من يقول : هذه زينب  
فيسكنون وصلًا ووقفًا ، ويحتمل أن يكون أراد الهاء مطلقًا وأسكنها  
لما احتاج إلى ذلك ، وعلى هذا ففى هذه لغات ثلاث : ذه مثل به وهى  
اللغة الشهيرة ، وأكثر ما تستعمل مع " هاء التثنية " وقد تسقط كقول  
ذى الرمة (٣) :

بِثْنَيْنِ أَنْ تَصْرِفَ ذَهٍ تَنْصَرِفَ ذَهٍ لِكَلْتَيْهِمَا رَوْقٌ إِلَى جَنْبٍ مَخْدَعٍ

و " ذه " مختلصة الكسرة من غير ياء ، و " ذه " ساكنة الهاء ، وهى  
المتقدمة حكى هذه اللغات سوى لغة الاختلاس ابن الأعرابى ، وهذا  
الاحتمال الثانى أولى ، ويكون إشارة إلى اللغة الشهيرة مع غيرها ، إذ  
بعيد أن يذكر لغة تسكين الهاء مع قلَّتْهَا ، ويترك لغة إشباع الكسرة  
ولحاق الياء على كثرتها وفشوها ، فقوله : ( وذه ) قد تَضُمُّ (٤) ثلاث  
لغات .

(١) البيت عن ابن الأعرابى فى الصناعة : ٧٧٣ ، واللسان : " ذا " .

(٢) فى (١) أبيه .

(٣) ملحق لبيوان ذى الرمة : ١٨٨٩/٣ وقبلة :

وميتة فى الأرض إلا حشاشة تثبت بها حيا بميسور أربع

بثنين أن تضرب ذه تنصرف ذه لكليتهما روق إلى جنب مخدع

والشاهد فى المعانى الكبير : ١١٨٨ ، واللسان والتاج ( روق ) .

(٤) فى (١) نضمن .

والثالثة : " تى " فتقول : هاتى زينبُ ، وهى التى لحقتها الكاف فى قول  
أبى النجم (١) :

\* فافعل بنا هاتاك أو هاتيكا \*

والرابعة : " تا " تقول : تا هند . قال النابغة (٢) :

ها إن تا عذرة إن لا تكُنْ نَفَعَتْ      فإن صاحبها قد تاه فى البلدِ  
وقال عمران بن حطان (٣) :

وليس لعيشنا هذا مهاهُ      وليست دارنا هاتا بدارِ

\* \* \*

ثم ذكر المثنى لما استوفى ما أورد من أدوات المفرد فقال :

وَذانِ تانِ للمثنى المرتفعِ      وفى سواه ذينِ تينِ اذكر تُطعِ  
جعل للمثنى أداتين :

إحداهما : للمذكر وهى " ذان " فتقول : هذان رجلان .

والثانية : للمؤنث وهى " تان " فتقول : هاتان امرأتان ، وفهم له أن (٤)  
الأول للمذكر والثانى للمؤنث ، ومن كلامه فى الأفراد ، حيث تكلم فيه بحسب  
التذكير والتأنيث ، وابتدأ بالتذكير ، فكذاك يكون الأمر فى المثنى ، ولم يذكر

(١) البيت غير موجود فى ديوانه المطبوع فى الرياض سنة ١٤٠٢ هـ . وهو فى اللسان : " تا " .

(٢) ديوان النابغة : ٢٨ ( أبو الفصل ) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان ، والشاهد فى شرح الفصل  
لابن يعيش : ١١٣/٨ ، والخزانة : ٤٧٨/٢ ، ورواية الديوان : " مشارك النكد " .

(٣) شعر الخوارج :

والبيت فى كتاب سيبويه : ١٣٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٧٠/٢ وهو فى المقتضب :  
٢٨٨/٢ ، ٢٧٧/٤ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ١٣٦/٣ .

(٤) فى (١) إذ أن .

إلا أداتين ، فتعيّن أن تكون الأولى للمذكر والثانية للمؤنث ، وهذا بيّن من مساق كلامه ، وقيد المثالين إذا كانا بالالف بأنهما للمثنى المرتفع<sup>(١)</sup> ، وأنهما إذا كانا بالياء لغيره وهو المثنى المنتصب والمثنى المنجر ، وهذا صحيح ، فإنك تقول : رأيت هاتين ، ومررت بهاتين ، نحو : «إِنَّ هَذَيْنِ<sup>(٢)</sup> لَسَاحِرَانِ<sup>(٣)</sup>» و «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ<sup>(٤)</sup>» ، وقالت العرب : هو أحسن الناس هَاتَيْنِ . و " ذَيْنِ تَيْنِ " منصوبان على المفعولية بـ ( انكُر ) و ( وفي سِوَاهُ ) متعلق به أيضاً ، وجرّ سوى ، لأنها عنده متصرفَةٌ خلافَ ما ذهب إليه سيبويه ، وقد تقدّم التنبيه على ذلك ، وسيأتى إن شاء الله .

وقوله : " تُطِع " جواب " انكُر " أى : اذكر ذين وتين فى المثنى غير المرتفع تُطِع العرب فى ذلك .

ثم يتعلّق بهذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أن قوله : ( وَذَانِ تَانِ .. ) إلى آخره ، نبّه به على أن الكلمتين غير جاريتين على حكم التثنية الحقيقية ، وأنهما<sup>(٥)</sup> فيهما مخالفة والذى دلّ على ذلك أنه ذكر حكمهما فى الرفع والنصب والجرّ بالنص ، ولم يقتصر على الإحالة على حكم التثنية ، ولا سكّت عن ذلك جملة ، فيؤخذ له حكمهما مما تقدّم ، بل / نصّ على حقيقة الحكم فى / ١٧٠

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) هذان . و " هذين " قراءة أبى عمرو وحده . السبعة : ٤١٩ .

(٣) سورة طه : آية : ٦٣ .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٧ .

(٥) فى (١) وأنها .

تثنيتهما ، إشعاراً بأن ذَا وَتَا محذوفٌ منهما الألف في التثنية ، إذ كان الأصلُ أن يُقال : نَوَانٍ وَتَوَانٍ ، كما يُقال : فِي عَصَا عَصَوَانٍ ، وفي الجُرْ نَوَيْنٍ وَتَوَيْنٍ كَعَصَوَيْنٍ لكنهم خالفوا ذلك الحُكْمَ كما فَعَلُوا ذلك في تصغيرهما ، والتثنية على ذلك حسنٌ جداً ، كأن مذهبهُ فيهما التثنية على الحقيقة أولاً ، ولأجل هذا قال : ( اذْكُرْ تُطِعْ ) أى تطع أمر العرب تنبيهاً على أنهما غيرُ جاريين على القياس ، ونظير هذا قوله في باب الموصول في تثنية الذى والتى : ( واليَا إِذَا مَا تُثَيَّا لَا تُثَبِّتِ ، بَلْ مَا تَلِيهِ أُولَئِ الْعَلَامَةُ ) وسيأتى ذكره في موضعه إن شاء الله .

والثانية : أن كلامهُ هنا ليس فيه ما يدلُّ على أن هاذين وهاتين عنده من قبيل المثنى حقيقةً ، بل يحتمل أن يكونَ مذهبهُ مذهبَ الجُمهور في كونهما جاريين مجرى المثنى وليساً بمثنيين ، ويحتمل أن يكونا عنده من قبيل المثنى حقيقةً ، لكن لم تثبت ألفهما مع ألفِ التثنية ، وعلى هذا الثانى نصُّ في " شرح التسهيل " <sup>(١)</sup> وارتضاه في اللذين واللّتين وهو يظهرُ منه في هذا النظم بعض ظهورٍ حيث قال : ( واليَا إِذَا مَا تُثَيَّا لَا تُثَبِّتِ ) أمّا " ذان " و " تان " هنا فلفظه فيهما محتملٌ ، إذ قال : ( وَذَانِ تَانِ لِلْمُثْنَى ) وهذا لا يدلُّ على أنهما مثنيان أو غير مثنيين ، إلا أن في لفظه ما يدلُّ على كونهما مثنيين <sup>(٢)</sup> حقيقةً ، وذلك في باب الإعراب والبناء ، فإنه لما ذكر ما يجرى مجرى المثنى في الإعراب لم يذكر ذَانِ وَتَانِ ، ولا اللذان واللّتان ، فدلُّ ظاهرُ هذا على أنهما <sup>(٣)</sup> عنده مُثَنَّاَةٌ حقيقةً . والمسألة خلافيةٌ والجُمهور على

(١) شرح التسهيل : ٢١٢/١ .

(٢) في (١) مثنيان .

(٣) في (١) أنها .

خلاف ما ذهب إليه الناظم ، ولكن حجته في جريانها بوجوه الإعراب كالمثنى ظاهرة ، وإنما عارضه في ذلك أمران :

أحدهما : حذف ألفاتها إذ كان القياس قلبها كما تقلب ألف عصا ورحى وهذا ليس بمعارض فإنهم أرادوا أن يجعلوا بين تثنية ما حقه الأ يثنى وما يثنى فرقاً ، كما جعلوا بينهما فرقاً في التصغير حيث قال لى فى تصغير ذا وتا والذى والتى ذياً وتياً والذياً والتياً فخالفوا بينها وبين ما يصح تصغيره كعصا ورحى حيث قالوا : عَصِيَّةٌ وَرُحِيَّةٌ وَرُمِيَّةٌ ، وذلك مذكور فى بابہ .

والثانى : إن هذه الأسماء مما توغل فى شبه الحرف (١) ، والتثنية والجمع بمعزل عما شأنه هذا كما ، ومن ، وهى ، وهو ، باتفاق ، فكذاك ينبغى أن يقال فى هذه الأسماء .

والجواب : عن هذا أن هذه الأسماء فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها لم يقع فى غيرها ، ألا ترى أنها تثنى وتجمع وتضعف ، وتضعف بخلاف سائر ما توغل فى شبه الحرف ، فلما كانت قد دخلها ما يدخل الأسماء المتمكنة أجريت فى التثنية أيضاً مجراها وحصل فيها بسبب ذلك الإعراب أيضاً ، وهو الذى أشار إليه بقوله : ( لِلْمُثْنَى الْمُرتَفِعُ ) فجعله مرتفعاً فى نفسه ، لا فى موضع رفع كسائر المبنيات ، وإنما ساغ له دعوى ذلك كله حين دخل عليها ما يختص بالتمكن ، وذلك التثنية تغليباً لحكمها على حكم شبه الحرف .

قال ابن مالك (٢) : كما جعلت (٣) إضافة " أى " معارضةً لشبهها

(١) فى (أ) الحروف .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٣) فى الأصل جعلوا ويؤيد ما اخترته ما ورد فى شرح التسهيل .

بالحروفِ فَأُعْرِبَتْ وأيضاً فيجاء عن المعارضة الأولى بأن " ذَا " و " تَا " قد قيلَ فيهما إنَّ الألفَ زائدةٌ نصرُ الكوفيين على ذلك (١) في ذَا ، ويلزمهم في " تَا " [ و ] إن لم ينصوا عليه ، فهذا ممكن وإن ضَعُفَ // ١٧١ دليله عند البصريين فالتثنية حجةٌ لهم ، وأمَّا الذي والتي فزعم ابنُ مالكَ فيهما الاستغناء بتثنية اللذان بغير ياء واللَّتْ كذا قال (٢) : فاعتَبَرُوا أخفَّ اللغات وذلك أن المفردَ أخفُّ من المثني ، وهم قد خَفَّفُوا في المفرد جوازاً بحذفِ الياءِ ، فلما قَصَدُوا التثنية التَزَمُوا ذلك التَّخْفِيفَ ، واللذ واللَّتْ في الذي والتي ثابتٌ من كلامهم وأنشد النحويون في الذِّ (٣)

\* وَالذِّ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا \*

وأنشدوا أيضاً في لغة تَسْكِينِ الذَّالِ (٤) :

\* كَالَّذِ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا \*

وفي اللَّتْ قولُ الآخرِ (٥)

فَقُلْتُ لَيْتَ تَلَوَّمَكِ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تَعُوذُ بِالتَّمِيمِ

(١) الانصاف : ٦٦٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٣) البيت مجهول القائل وهو في أمالي ابن الشجري : ٣٠٥/٢ ، وروايته :

والذلو شاء لكانت برا أوجيلا أشم مشمخرا

شرح الجزولية : ٢٢٨ ، والانصاف : ٦٧٦/٢ كرواية ابن الشجري ، وفي شرح الكافية : ٤٠/٢ ، والخزانة : ٤٨٩/٢ كرواية المؤلف . والله أعلم .

(٤) البيت لرجل من هذيل ، انظر شرح أشعار الهذليين : ٦٥١/٢ مع أبيات آخر وهو في أمالي ابن الشجري : ٣٠٥/٢ ، والانصاف : ٦٧٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٠/٣ ، وشرح الكافية : ٤٠/٢ ، وخزانة الأدب : ٣٩٨/٢ .

(٥) البيت في أمالي ابن الشجري : ٨/٣ ، عن الفراء ، وهو في شرح الكافية : ٤٠/٢ ، والخزانة : ٤٩٩/٢ .

والمسألة غور آخر من الاحتجاج يتعلق باشتراط التثنية  
والجمع لا يليق ذكره بهذا الموضع لخروجه عن المقصود ، وكذلك أيضاً  
تركت النظر مع الكوفيين في زعمهم أن ذال " ذا " وحدها هو الاسم والالف  
واللام زائدة على خلاف ما يظهر من النظم ، إذ ليس هذا البحث من صلب  
النظر في كلامه ، كما أن النظر في الألف واللام في الذاي والتى وفروعهما ليس  
مما قصد التشبيه على أنها أصلية أو زائدة على الموصول ، فأعرضت عن ذكر  
ذلك كله ، والله المستعان ، وبه التوفيق .

\* \* \*

ثم شرع في ذكر الإشارة إلى الجمع فقال :

وَيَأُولَى أَشِيرَ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدَّ أُولَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا  
بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدَمَتْ هَا مُتَّعَةً

وجعل لذلك أداة واحدة وهي " أولى " بقوله : ( وَيَأُولَى أَشِيرَ لَجَمْعٍ ) ولم  
يزد على ذلك فتقول : قام أولى ، هكذا مقصوراً . ومنه قول ابن مقبل (١) :

شَاقَتَكَ أُخْتُ بَنَى دَالَانَ فِي ظُعْنٍ مِنْ هَاؤُلَا (٢) وَأُولَى أَنْسَابُهَا شَيْعُ

وَقَالَ الْآخَرُ (٣) :

(١) ديوان تميم بن أبي بن مقبل : ١٦٩ من قصيدة أولها :

لِلْمَازِنَةِ مِصْطَافٍ وَمَرْتَبِعٍ مَا رَأَتْ أَوْدَ فَاَلْمَقْرَاتِ فَالْجَزَعِ

(٢) في (١) من هؤلاء لي وأولى ، وفي الديوان : " والى " .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، ديوانه : ١١ (الصبح المنير) من قصيدته التي أولها :

مَا بَكَاءَ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَسَوَالِي وَمَا تَوَدَّ سَوَالِي

دُمَّةَ قَفْرَةٍ يَجْلِبُهَا الصَّيْفُ بِرِيحَيْنِ مِنْ صَبَا وَشِمَالِي

يمدح فيها الأسود بن المنذر ، ورواية الديوان : " بمثال " بدل " بنعال " .

والشاهد في المقتضب : ٢٧٨/٤ ، والتمصام لابن جني : ١٨٦ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٠/١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٧/٣ ، البحر المحيط : ١٢٨/١ .



هَؤُلَى ثُمَّ هَؤُلَى كَلَّا اعْطَيْهِ تَ نِعَالًا مَحْذُوءًا بِنِعَالِ

وَأَتَى بَلْغَةَ الْقَصْرِ أَوَّلًا ، ثُمَّ أَرَدَهَا بَلْغَةُ الْمَدَّ بِقَوْلِهِ : ( وَالْمَدُّ أَوَّلَى ) مَعَ عَدَمِ التَّنْبِيهِ عَلَى زِيَادَةِ مَعْنَى ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَيْنِ عِنْدَهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَيَعْنَى أَنَّ الْأَشْهَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَدُّ " أَوَّلَى " لَا قَصْرَهَا وَإِنْ كَانَ فِيهَا لَفْتَانِ ، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ لَوَجْهَيْنِ :

أحدهما : تَعْيِينَ النُّقْلِ فِي اللَّفْظَيْنِ مُطْلَقًا .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ قَدَّمَ أَوَّلًا لَفْظَ الْقَصْرِ ، فَلَوْ نَقَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ لَفْظَ الْمَدِّ خَلِيَّةً عَنِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ لَتَوَهَّمِ النَّاطِرُ فِي نَظْمِهِ أَنَّ لَفْظَ الْقَصْرِ هِيَ الشُّهُرَى ، اتِّكَالَ عَلَى التَّقْدِيمِ ، إِذِ النَّاطِرُ يَعْتَمِدُ (١) كَثِيرًا التَّنْبِيَةَ (١) بِالتَّقْدِيمِ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ حَسَبَ مَا تَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمَّا كَانَ سُكُوتُهُ عَنْ بَيَانِ مَا هُوَ الْأَوَّلَى يُؤَدِّي إِلَى فَهْمِ مَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لَهُ صَرَّحَ بِأَنَّ مَا ذَكَرَ آخِرًا هِيَ اللَّفْظَةُ الْفُصْحَى وَأَنَّ مَا قَدَّمَ لَفْظًا لُونَهَا ، وَلَا مَرِيَّةً فِي أَنَّ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ : لِأَنَّ الْمَدَّ لَفْظُ الْقُرْآنِ فِيهِ : « مَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ » (٢) ، « مَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءُ حَاجَجْتُمْ » (٣) وَهُوَ كَثِيرٌ ، لَكِنْ فِي كَلَامِهِ إِيهَامًا مَا ، يَوْجِبُ إِيهَامَ نَقْلِ لَا يَصِحُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَدَّ فِي أَوْلَاءَ فِيهِ لَفْتَانِ بَلْ ثَلَاثَ لَفَاتٍ :

إحداها : مَا قَصَدَ ذَكَرَهُ مِنَ الْمَدِّ مَعَ الْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ .

وَالثَّانِيَّةُ : الْكَسْرُ مَعَ التَّنْوِينِ ، فَتَقُولُ : هَؤُلَاءِ قَوْمُكَ / ١٧٢/

وَرَأَيْتَ هَؤُلَاءِ ، وَمَرَرْتُ بِهِؤُلَاءِ . حَكَاهَا ابْنُ جُنَى وَالْجَوْهَرِيُّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ . قَالَ ابْنُ جُنَى : وَهِيَ لَفْظُ بَنَى عَقِيلٌ (٤) .

(١-١) سَاقَطَ مِنْ (ب) .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : آيَةُ : ١١٩ .

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : آيَةُ : ٦٦ .

(٤) سِرُّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ : ٢١٠/١ .

والثالثة : أولاء بضم الهمزتين من غير تنوين حكاها قُطرب ، وكلتا اللغتين الثانية والثالثة ضَعِيفَة ، فلا تكونُ أولى من القصر ، بل ربما كان القصر أولى منها ، وإذا ثبتَ هذا فالناظم لم يعين من هذه اللغات الثلاث واحدة ، بل أطلق المد وهو دائر كما ترى بين لغات ثلاثٍ ، ففيه إيهام أنها كلها أو إحداها على الجملة أولى من لغة القصر ، وهذا غير صحيح فكان الأولى به أن يُقَيَّد بالمد مع الكسر من غير تنوينٍ ، لكنه لم يفعل فكان معترضاً .

وقد يعتذر عنه بأن ماعدا اللغة المشهورة نادرٌ وغيرُ مستعملٍ ، على خلاف ما عليه لغة القرآن ، فاكتفى بشهرتها عن تقييدها .

وقوله : ( مُطْلَقاً ) يحتملُ من جهة اللفظ أمرين :

أحدهما : أن يريدَ أن هذا اللفظ يشار به (١) للجمع ، أى جمع كان لمذكر أو لمؤنثٍ ، فيستوى فى الإشارة به إليه جمع المذكر وجمع المؤنث فنقول : أعجبنى هؤلاء الرجال ، وهؤلاء النسوة ، وما أشبه ذلك ، ومن الأول قوله تعالى (٢) : ﴿ مَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ومن الثانى قوله - حكاية عن لوط - عليه السلام - ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ (٣) .

والثانى : أن يريدَ ما تقدمَ ، وأمرأ آخر (٤) ، وهو أنه لا يختصُّ بجمع العاقل نون غير العاقل ، بل قد يشار به (٥) إلى كل واحدٍ منهما ، فمثال العاقل ما تقدمَ ومثال غير العاقل : أعجبنى هؤلاء الأثواب وهؤلاء النور . ومن ذلك

(١) فى (١) يشابه .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

(٣) سورة هود : آية : ٧٨ .

(٤) فى (١) وأمر آخر .

(٥) ساقط من الأصل .

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْنُونًا ۖ ﴾ .

وَقَالَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةٍ (٢) :

ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

فهذا محتمل أن يريده بإطلاقه ، كما أن قوله : ( بَدَأَ لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرَ .. ) إلى آخره مطلق في العاقل وغيره ، فإذا تَضَمَّنَ ذلك إطلاقه في المذكر والمؤنث من قسمي المفرد والمثنى ، فإطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضاً إلا أن قصده لهذا الإطلاق يؤهم أن أولاء في الإشارة إلى العاقل وغير العاقل على سواء ، وليس كذلك ، بل زعم الجوهري أن الإشارة به إلى غير العاقل قليلة ، والغالب اختصاصه بمن يعقل ، بخلاف ذا وذى ونحوهما فإن الإشارة بها إلى غير العاقل كثيرة ، والناظم ألا يلتزم هذا الإلزام لمجيئه في أفصح الكلام الذي هو القرآن ، وعادته الاعتماد على ما جاء به والبناء عليه ، وإن قل في غيره ، وسيأتي ذلك في كلامه .

والاحتمال الأول أولى لوجهين :

أحدهما : أن الكلام في وضع هذه الأنوات لمن يعقل أو لما لا (٣) يعقل كلام في وضع لغوى ، لا تعلّق له بالنحو ، فالظاهر أن الناظم لم يقصده إذ

(١) سورة الإسراء : آية : ٣٦ .

(٢) ديوان جرير : ٥٥١ من قصيدته التي أولها :

سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كل مرام

ثم المنازك بعد ..... البيت .....

والشاهد في المقتضب : ١٨٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٦/٣ ، ١٣٢ ، ٢٦/٤ ، ٦٧ ، ١٢٧/٩ ، ١٢٩ .

(٣) ساقط من (١) .

كلام النحوى فى اللغة خروجٌ منه عن صناعتهِ إلى ما ليس منها ، وهو فى المخاطبة التعليمية غيرُ صوابٍ .

فإن قيل : فإن النحويين يتكلمون كثيراً فى معانى الأدوات والألفاظ أفترأهم خارجين عن الصواب بذلك ؟

فالجواب : أن كلامهم فى معانى الألفاظ فى الغالب إنما (١) يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى ، أو لأن كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين ، فالأول : نحو/ قول الناظم وغيره فى/ ١٧٣ هذا الباب : إن لحاق الكاف واللام فى ذلك ، وذلك (٢) يدل على البعد وتركها يدل على القرب ، فمثل هذا يبنى عليه من القياس أن الكاف واللام تلحقان اسم الإشارة قياساً إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد .

والثانى : مثل كلامهم فى معانى حروف الجر ، فإن كلامهم فى ذلك من قبيل ضبط القوانين وسيأتى شرح ذلك فى باب حروف الجر إن شاء الله ، وقلما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين القصدين ، إلا أن يتصدى لغوياً محضاً كشرح شواهد سيبويه وأمثله وما جرى مجرى ذلك ، فخذ هذا أصلاً فى معناه تنتفع به إن شاء الله .

فإذا كان كذلك فتفصيل الناظم هذا الاحتمال يؤدى إلى إخراجه عن صناعة النحو إلى تفسير اللغة ، وليس بشارح لكلام غيره ، ولا لشعر غيره ، ولا لمطلق اللغة ، فلا ينبغى أن يحمل هذا المقصد فى إطلاقه .

والثانى من الوجهين أن عادة الناظم إذا نص على الإطلاق وأن (٣) يذكره فى مقابلة تقييد تقدم له أو تأخر ، وعلى ذلك يجب أن

(١) فى (أ) بما .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب : وتلك .

(٣) فى الأصل : " وأن " .

يُحْمَلُ كَلَامُهُ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا تَقْدُمُ لَهُ فِي تَعْرِيفِ الْعِلْمِ مِنْ قَوْلِهِ : ( اسْمٌ يَعْينُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا ) أَيْ : لَا يَعْينُهُ بِقَيْدٍ ، كَمَا كَانَ الضَّمِيرُ مَعِينًا لِمَسْمَاهِ بِقَيْدِ الْحُضُورِ أَوِ الْغَيْبَةِ عَلَى مَا فَسَّرَ هُوَ فِي قَوْلِهِ فِيهِ : ( وَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي " أَيْ " ( وَيَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ) يَعْنِي وَإِنْ كَانَ صَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرًا انْحَذَفَ ، لِقَوْلِهِ قَبْلَ : ( وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ ) وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ جَرَى فِي كَلَامِهِ النَّصُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ إِذَا اعْتَبَرْتَهُ ، وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَالَّذِي تَقْدُمُ لَهُ مِنَ التَّقْيِيدِ هُوَ بِحَسَبِ التَّنْكِيرِ وَالتَّائِيثِ خَاصَّةً ، فَإِلَى ذَلِكَ يَصْرِفُ الْإِطْلَاقُ خَاصَّةً (١) مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَتَعَسَفَ عَلَى كَلَامِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، مَعَ إِهْمَالِ دَلِيلٍ خِلَافِهِ ، فَالَّذِي تَحَصَّلَ : وَجُوبُ حَمْلِهِ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ شَرَعَ فِي التَّقْسِيمِ الثَّانِي فَقَالَ : ( وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَ بِالْكَافِ ... ) إِلَى آخِرِهِ ، لَدَى تُرَادِفُ (٢) فِي الْمَعْنَى عِنْدَ .

وَقَوْلُهُ : ( انْطِقًا ) أَرَادَ انْطِقَنَّ بِنُونِ التَّوَكِيدِ ، إِلَّا أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ كَمَا يَجِبُ ، وَأَرَادَ أَنَّكَ تَنْطِقُ بِالْكَافِ مَعَ الْبُعْدِ ، أَيْ : مَعَ بَعْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ مِنْكَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ مَا تَقْدُمُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى غَيْرِ الْبَعِيدِ وَهُوَ الْقَرِيبِ ، وَظَاهَرُ الْفَلْظِ هُنَا يَقْتَضِي أَمْرًا غَيْرَ مَقْصُودٍ ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْبَعِيدِ اقْتَصَرْتَ عَلَى الْكَافِ وَحْدَهَا ، أَوْ مَعَ اللَّامِ ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَإِنَّمَا مَرَادُهُ بِالنُّطْقِ بِذَلِكَ زِيَادَةُ عَلَى مَا تَقْدُمُ مِنَ الْأَنْوَاتِ ، حَتَّى كَانَتْهُ قَالَ : انْطِقَنَّ (٣) بِالْكَافِ مُصَاحِبًا لِمَا تَقْدُمُ .

(١) ساقط من (١) .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (١) وَ (س) تَزَاهُمُ وَالنُّصْحِيحُ مِنْ (ق) .

(٣) فِي (١) انْطِقَ .

وإن قال قائل : من أين يفهم له هذا ؟ قيل : يفهم له إذا جعل قوله : ( بالكاف ) متعلقاً باسم فاعل محذوف حال من معمول لا نطقاً محذوف لدلالة الكلام عليه ، والباء في " بالكاف " باء الملبسة والتقدير : ولدى البعد انطقاً بما تقدم من الألفاظ ملتبسة بالكاف .

فإن قلت : وهل تقع الحال من المحذوف ؟

فالجواب : نعم / ، إذا كان في حكم المنطوق به كهذا الموضع / ١٧٤

نحو : قولا الذي لقيت راكباً زيداً ، أى : لقيته ، فالحال من الضمير المحذوف وهذا ظاهر ، فلو جعلت بالكاف متعلقاً ب ( انطق ) لم يكن في الكلام ما يدل على المعنى المراد منزلاً على الأحكام اللفظية وأوهم معنى غير صحيح كما مر وقد حصل من هذا الكلام تقسيم أسماء الإشارة إلى قسمين :

قسم يشار به إلى القريب وهو ما تقدم ودل عليه ذكر القسم الثاني وهو المشار به إلى البعيد في قوله : ( ولدى البعد انطقاً ) بكذا يعنى أنك تزيد إذا أشرت إلى البعيد على ما تقدم كافاً وحدها مع بقائها على ما كانت عليه في التذكير والتانيث والإفراد والتثنية والجمع ، فتقول للمفرد المذكر ذاك ، والمؤنث تاء أو تيك أو ذيك ، والمثنى المذكر ذانك وذهيك والمؤنث تانك وتينك ، والمجموع مطلقاً أولاك وأوائك ، وهذا الثاني أكثر وأولى والأول جائز ، ومنه قول مسافع بن حذيفة العبسي<sup>(١)</sup> :

(١) في الأصل مسافع بن جليمة

شاعر فارس من شعراء الجاهلية ، الخزائن : ٣٦٠/٢

والشاهد مع أبيات ثلاثة في الحماسة : ٢٨٢/٢ ( رواية الجواليقي ) وإعرابها لابن

جنى : ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٢٢٥/١ ، والخزائن : ٣٥٨/٢ .

أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كُلِّيهِمَا جَمِيعاً وَمَعْرُوفٍ أَلَمَ وَمُنْكَرٍ  
وَقَالَ ذُو الرُّمَّة (١) :

أُولَاكَ كَأَنَّهُنَّ أُولَاكَ إِلَّا شَوَى لَصَوَاحِبِ الْأَرْضَى ضِيَالَا  
وَمِنْ إلْحَاقِ الْكَافِ تَا وَتِي قَوْلِ أَبِي النُّجْم (٢) :

جِئْنَا نُحْيِيكَ وَنَسْتَجِدِّيكَ فَاَفْعَلْ بِنَا مَا تَاكَ أَوْ مَا تِيكَ

وقد تَلَحَّقَ اللَّامُ مع الْكَافِ وذلك قَوْلُهُ : ( نُونٌ لَامٌ أَوْ مَعَهُ ) يريد أن الْكَافَ  
تَلَحَّقَ مع اللَّامِ فى الإِشَارَةِ إلى الْبَعِيدِ فتقول : ذَلِكَ وَتِلْكَ وَتِيكَ وَتَاكَ  
وَأُولَاكَ وما أَشْبَهَ ذلك أَنشد يَعْقُوبُ (٣) :

أُولَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَمَنْ يَعِظُ الضَّلَالَ إِلَّا أُولَاكَ

وَأَمَّا ذَانِكَ وَتَانِكَ فَلَا تَلْحَقُهُمَا اللَّامُ الْبَتَّةُ ، وكذلك ذِي وَذِهِ إِذَا قلت : ذِيكَ  
لَا تقول : ذلك وَلَا ذِيكَ ، كما تقول : تلك وتِيكَ . فَإِنْ قلت : فكلَّمُ النَّاطِمِ إِذَا  
مَعْتَرَضٌ حيثُ أشعر بِاللَّحَاقِ ، فإنه خَيْرٌ بين اللَّامِ مع الْكَافِ وبين الْكَافِ وحدهَا

(١) بيان ذى الرمة : ١٥١٣/٣ ، من قصيدة أولها :

أراح فريق يرنك الجمالا      كلهم يريسون احتمالا  
فبت كائننى رجل مريض      أظن الحى قد عزموا الزيالا

يمدح بها بلال بن أبى بردة عامر بن أبى موسى الأشعرى والى البصرة وقاضيهَا المتوفى سنة  
١٢٦ هـ .

(٢) لأبى النجم .

(٣) هو ابن السكيت ، والبيت فى إصلاح المنطق : ٢٨٢ وروايته ، وهل يعظ وعجزه فى نوارى أبى زيد  
: ٤٣٨ .

\* ألم تك قد جريت ما الفقر والغنى \*

والبيت لأخى الكلابة العرنى يرد عليه ، وهو أيضا فى المنصف : ٢٦٦/١ ، ٢٦/٣ . وشرح  
المفصل لابن يعيش : ٦/١٠ ، والخزانة : ١٩٠/١ .

مطلقاً ، ولم يَسْتَتْنِ في هذا التَّخْيِير أداة نُونُ أُخْرَى ، فاقْتَضَى جَوَازُ  
الْحَاقِ أَنْ ذَلِكَ يَصِحُّ فِي ذِيكَ ، وَفِي الْمُثْنَى كَمَا صَحَّ فِي الْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ  
أَوْلَاءُ وَفِي الْمَجْمُوعِ ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودُهُ بِقَوْلِهِ : ( وَلَدَى الْبَعْدِ انْطِقًا بِالْكَافِ  
حَرْفًا نُونٌ لَامٌ أَوْ مَعَهُ ) التَّشْبِيهِ عَلَى لِحَاقِ اللَّامِ مُطْلَقًا فِي كُلِّ أَدَاةٍ  
تَقْدُمُ ذِكْرُهَا وَإِنَّمَا قَصْدُهُ أَنْ الْكَافَ عَلَى الْجُمْلَةِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْدِ ، فَإِذَا  
أَرَدْتَ الْبَعِيدَ أَتَيْتَ بِهَا وَلَاشَكَّ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ( دُونُ لَامٍ أَوْ مَعَهُ ) فَاَلْمَقْصُودُ التَّشْبِيهِ وَالتَّنْكِيتُ عَلَى  
مُخَالَفَةِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْإِشَارَةَ لِلْبَعِيدِ إِنَّمَا تَكُونُ بِاللَّامِ ، فَإِذَا تَرَكْتَ اللَّامَ  
فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، وَهُوَ مَذْهَبٌ "مَشْهُورٌ"  
لِلْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا قَصْدُهُ الْأَعْظَمُ بَقِيَ النَّظَرُ فِي  
لِحَاقِ اللَّامِ وَعَدَمِ لِحَاقِهَا لَيْسَ مَقْصُودًا أَوَّلًا ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ بِالْإِنْجِرَارِ  
فَيَقِفُ مَوْضِعَ لِحَاقِهَا عَلَى اللَّغَةِ أَوْ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ، فَإِذَا لَا  
اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَحِينَ ذَكَرْنَا أَنَّ الْكَافَ تَلْحَقُ دَلَالَةً عَلَى  
الْبَعْدِ بَيْنَ فِيهَا حُكْمًا لَا بُدَّ مِنْ بَيَّانِهِ لِمَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " حَرْفًا " وَهُوَ // ١٧٥  
حَالٍ مِنَ الْكَافِ ، يَعْنِي أَنَّ الْكَافَ الْأَحْقَقَةَ هُنَا لَيْسَتْ اسْمًا كَكَا  
الضَّمِيرِ ، وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ  
وَالْبَصْرِيِّينَ وَأَصْلُهَا عِنْدَهُمُ الْإِسْمِيَّةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِي (١) إِلَّا أَنَّهَا  
جَرَدَتْ عَنْهَا مَعْنَى الْإِسْمِيَّةِ وَآتَتْ بِهَا لِلْمَعْنَى الزَّائِدَةِ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ مَعْنَى  
الْخِطَابِ ، كَمَا جَرَّدَتْ الضَّمَانُ عَنْ مَعْنَى الْإِسْمِيَّةِ حِينَ جَعَلَتْ فُصُولًا ،  
وَبَابَ التَّجْرِيدِ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَعَلَى هَذَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ  
الْإِعْرَابِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو لَوْ كَانَتْ اسْمًا  
مَنْ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً أَوْ مَنْصُوبَةً أَوْ مَجْرُورَةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ

(١) سر صناعة الإعراب : ٢١٩/١ .



مرفوعةً ، لأنَّ الكاف ليست من ضمائر الرفع ولا منصوبة أيضاً ، لأنَّك إذا قلتَ : ذلك زيد فلا ناصب هنا للكاف ولا مَجْرُورَةٌ ، لأنَّ الجر إنَّما هو في كلامهم من أحد وجهين : إمَّا بحرفٍ ، وإمَّا بإضافة اسم ، ولا حرف جرُّ هنا ، ولا يجوز أيضاً أن يضاف اسم الإشارة من قبل أن الغرض في الإشارة إنَّما هو التَّخصيص والتَّعريف ، وأسماءُ الإشارة معارفُ كُلُّها قد استغنت بتعرفها عن إضافتها ، وإذا كان من شروطِ الإضافة أنَّه لا يضافُ الاسمُ إلا وهو نكرةٌ فما لا يجوز أن يتكرر <sup>(١)</sup> البتة لا يجوز أن يضاف البتة ، وأسماءُ الإشارة مما لا يجوزُ تنكرها فلا يجوزُ إضافتها ولأجلِ هذا لم يصح في الكافِ والهاءِ في إِيَّاكَ وإِيَّاهِ وَنَحْوَهُمَا أن تكونَ اسماً ؛ لأنها لا تكونُ إلا <sup>(٢)</sup> معارفَ ولا يجوزُ تنكيرها البتة ، وقد تقدَّم في الضمائر ما يستدل به على فسَادِ كَوْنِ الكافِ هنا اسماً ، فانتقل معناه إلى هنا ، ثم قال : ( وَاللَّامُ إِنْ قَدِّمْتَ هَا مُمْتَنِعَةٌ ) لما قدَّم أن اللَّامُ يجوز لحاقها مع الكافِ ذكر أنَّها تَلْحَقُ إذا فُقدت هَا وهى هَا التَّنْبِيهِ ، وأمَّا إذا لحقت هَا ولا تَلْحَقُ إلا متقدمةً على اسمِ الإشارةِ ، لذلك قال : إِنْ قَدِّمْتَ هَا فلا تَلْحَقُ اللَّامُ مَعَهَا <sup>(٣)</sup> فهما أعنى " هَا " واللَّامُ كَالْمُتَعَاقِبِينَ على اسمِ الإشارةِ إِنْ لَحِقَ هذا لم يلحق هذا ، فلا يَجْتَمِعَانِ البتةُ إلا في شعرٍ ، أو في نادرٍ من الكلام ومنه قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٤)</sup> :

(١) في (١) ينكر .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) البيت للعرجي ، وهو في ديوانه : ١٨٢ ، وربما نُسب إلى المجنون في ديوانه : ١٦٨ .

والشاهد في : أمالي ابن الشَّجَرِي : ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف : ١٢٧ ، وشرح المفصل

لابن يعيش : ٦١/١ ، ١٣٤/٣ ، ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ، وخزانة الأدب : ٤٥/١ ، ٩٥/٤ .

يَا مَأْمِيلِحْ غِرْلَانْ شَدْنْ لَنَا مِنْ هَاؤَلِيَانِكُنْ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

فتقول : إِذَا جَاعَى ذَا هَذَا ، وَجَاعَتَى تَا ، وَهَاتَا ، وَذَى ، وَهَازَى ،  
وَتَى ، وَهَاتَى ، وَذَان ، وَهَازَان ، وَتَان ، وَهَاتَان ، وَأَوَلَاء ، وَهَوَلَاء ، وَتَقُولُ  
أَيْضًا : جَاعَى ذَاكَ ، وَهَازَاكَ ، <sup>(١)</sup> وَذَلِكَ ، وَتَلَاكَ <sup>(١)</sup> ، وَتَاكَ ، وَهَاتَاكَ ، وَتِيكَ ،  
وَهَاتِيكَ ، وَمِنْهُ قَوْل طَرْفَةَ <sup>(٢)</sup> :

رَأَيْتُ بَنَى غِبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدِّدِ  
وَقَالَ أَبُو النُّجْمِ <sup>(٣)</sup> :

جِئْنَا نُحْيِيكَ وَنَسْتَجِدِيكَ فَاَفْعَلْ بِنَا هَاتَاكَ أَوْ هَاتِيكَ

ولا تقول : هَازِلِكَ ، ولا هَاتِكَ ، ولا هَاتَاكَ ، ولا هَوَلَاكَ ، ولا مَا أَشْبَهَ  
ذلك ، كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا كَثْرَةَ الزَّوَادِ عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ .

وفى قَوْلِهِ : ( وَاللَّامُ إِنْ قَدِمَتْ هَا مُمْتَنِعَةً ) مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لِحَاقِ  
" هَا " لاسم الإشارةِ مُقَدِّمَةً عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ تَرْتِيبٌ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحُكْمِ فِيهَا مَعَ اللَّامِ  
إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ صَحَّةٍ لِحَاقِهَا ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ ، وَلِمَا لَمْ يَبِينِ  
وَجْهَ لِحَاقِهَا وَلَا لَأَيِّ مَعْنَى لَحِقَتْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا تَلْحَقُ لِمَا تَقَرَّرَ فِيهَا مِنْ مَعْنَى  
التَّنْبِيهِ وَالتَّأَكِيدِ ، لَا لِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ نَصَّ فِي " التَّسْهِيلِ " <sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّهَا هِيَ لَا  
غَيْرَهَا ، فَهِيَ إِذَا دَاخَلَتْ لِمَعْنَاهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَ ذَلِكَ .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) بَيَانُهُ طَرْفَةُ : ، وَالْبَيْتُ مِنْ مَطْفَعَتِهِ الْمَشْهُورَةِ وَالشَّاهِدُ فِي الْمَنْصَفِ : ٤٨/٣ ، وَالْعَيْنُ :  
٤١٠/٨ .

(٣) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ .

(٤) التَّسْهِيلُ .

وقد يَدُلُّ قوله بعدُ : ( وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا / أَشِيرُ ) على أَنَّهَا تَلْحَقُ / ١٧٦  
 لأمر زائدٍ على التَّنْبِيهِ ، وإذا تقررَ هذا بقي النَّظَرُ في كلامِ النَّاظِمِ في  
 هذا الفَصْلِ في أمرين : الأولُ في تقريرِ (١) الخِلافِ الذي أشارَ إليه وذلك  
 في مَسْأَلَتَيْنِ :

إحداهما : في تحقيقِ مراتبِ الإشارةِ بحسبِ المُشارِ إليه فهي  
 عنده مرتبتان : مرتبةٌ بُعد ، ومرتبةٌ قُرب ، وعندَ الجُمهورِ ثلاثُ مراتبٍ :  
 مرتبةٌ قُرب ، ومرتبةٌ بُعد ، ومرتبةٌ تَوَسُّطٌ بين القُربِ والبُعد .  
 فللمذكَّرِ في الدنيا هذا ، وفي الوُسْطى ذاك ، وفي البُعْدَى ذلك ، وفي  
 التَّثْنِيَةِ هذان في الدُّنْيَا ، وذانِكَ في الوُسْطى وذانِكَ في البُعْدَى  
 بالتَّشْدِيدِ ، والمؤنَّثِ في الدُّنْيَا هذه ، وكذا في أخواتها من غيرِ كافٍ ،  
 وفي الوُسْطى تِيكَ ، وفي البُعْدَى تِلْكَ وتَالِكَ ، وفي التَّثْنِيَةِ في الدنيا هاتانِ ،  
 وفي الوُسْطى : تانِكَ ، وفي البُعْدَى : تانِكَ بالتَّشْدِيدِ وفي الجَمْعِ من  
 النُّوعين : أولاءِ في الدُّنْيَا ، وأولَاكَ في الوُسْطى ، وأولئِكَ وأولَالِكَ في  
 القُصُوى . وعلى هذه الطَّرِيقَةِ جَرَى أَكْثَرُ المتأخِرينَ ، واستدل في " شرح  
 التسهيل " (٢) على صحَّةِ ما ذهب إليه بخمسةِ أوجهٍ :

أحدها : الإجماع على أَنَّ المُنادى ليس له إلا مرتبتان : مرتبةُ  
 القُربِ : تستعمل فيها الهمزة ، ومرتبةُ البُعْدِ وما في حُكمه : تستعمل  
 فيه بقية الحروف وهو والمُشارِ إليه شبيه بالمُنادى ، فليقتصر فيه على  
 مرتبتين إلحاقًا للنَّظيرِ بالنَّظيرِ .

والثاني : أَنَّ المَرْجُوعَ إليه في مثلِ هذا النُّقْلُ لا العَقْلُ ، وقد  
 روى الفَرَاءُ أَنَّ بني تميم يقولون : ذيك (٣) وتيك بغيرِ لامٍ حيث يقول

(١) في (١) تفريق .

(٢) شرح التسهيل : ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ .

(٣) في (١) ذاك .

الْحَاجَزِيُّونَ : تلك وتالك<sup>(١)</sup> باللام . وأنَّ الحجازيين لا يستعملون الكاف من غير لام  
وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام فلزم من هذا أن اسم  
الإشارة ليس له إلا مرتبتان : إحداهما : للقرب ، والأخرى : لأدنى البعد  
واقصاه .

والثالث : أن القرآن ليس فيه إشارة إلا بأداة مجردة من الكاف واللام  
معاً أو بمصاحبة لهما معاً ماعدا المثنى والمجموع ، فلو كانت الإشارة إلى  
التوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة وهذا مردود  
بقوله تعالى (٢) : ﴿ وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

والرابع : أن التعبير بلفظ ذلك عن مضمون الكلام المتقدم على إثر  
انقضائه شائع في القرآن وغيره من غير واسطة بين النطقين كقول الله  
تعالى (٣) : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ ، ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ (٤) ،  
﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ (٥) ، ﴿ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ ﴾ (٦) . يعنى  
فاعتبر البعد على الجملة مع أنه ليس بموضع بُعد ، بل هو أقرب لاعتبار  
حالة التوسط ، فلو كان التوسط معتبراً بإشارة لا يشاركها فيها غيرها لكانت  
هذه المواضع جديرة بذلك ، لكن ذلك غير واقع فدل على أن قصد التوسط  
غير معتبر .

والخامس : أن المراتب لو كانت ثلاثاً لم يكتف في التثنية والجمع

(١) ساقط من (١) .

(٢) سورة النحل : آية : ٨٩ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٦٤ .

(٤) سورة يوسف : آية : ٥٢ .

(٥) سورة الكهف : آية : ٨٢ .

(٦) سورة الممتحنة : آية : ١٠ .

بلفظين لأنَّ في ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد وفي اكتفائهم بقولهم :  
هذان وذانك وهؤلاءِ وأولئك دليل على أنَّ ذاك وذلك مستويان وأن ليس  
للإشارة إلا مرتبتان ، ثم اعتذر عن تشديد النون / وحمله على / ١٧٧  
التعويض مما حذف من الواحد ، وقد ذكر ذلك في باب الموصول حسب  
ما يأتى (١) وردَّ قول مَنْ زَعَمَ أنَّ التشديد مثل اللام في ذلك وهو قول  
المُبرد ، لكنَّه لم يذكر اختصاص ذلك بالبعيد دون ذاك (٢) ، بل قال :  
إنَّ التَّخْفِيفَ في ذان نظير ذاك والتَّشْدِيدَ نظير ذاك ، فنزله المتأخرون  
على ما قَصَدُوهُ من إثبات المراتب الثلاث .

المسألة الثانية : في تحقيق معنى " ها " مع اسم الإشارة ، ومعنى  
المدَّ في أولاء ، وقد تقدم أنَّ الناظم قائل بأن هاء التَّنْبِيهِ لا تفيد في  
أسماء الإشارة معنى زائداً على التَّنْبِيهِ ، وأنَّ المدَّ في أولاء لا يُفيد  
زيادةً معنى على معنى أولى المقصورة ، وقد خالف الشلوبين في  
الموضعين فجعل مدَّ أولاءٍ قد يُفيد انتقال اسم الإشارة من مرتبته التي  
هو فيها إلى مرتبة أبعد وكذلك " ها " تُفيد عنده الانتقال ، فأما " ها "   
فمطلقاً وأما المدَّ ففي أحد الوجهين ، وفي الوجه الآخر لا يُفيد شيئاً ،  
وكذلك تشديد النون عنده يفيد الانتقال في أحد الوجهين ، ويبنى على  
ذلك أنَّك تقول في المرتبة الدنيا للواحد المذكر ذَا ، وفي التثنية ذان ، وفي  
الجمع أولى مقصوراً ، وفي الوسطى ذاك وهذا ، وفي التثنية ذانك  
وهذان ، وفي الجمع هؤلاءِ وأولئك بقصرهما وأولاء بالمد في أحد  
الوجهين ، وفي الآخر هو في الدنيا وفي القصوى ذلك وهذا ، وفي

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) ذانك .

التثنية ذاك بتشديد التَّوْنِ في أحد الوجهين ، وفي الآخر هو في الوسطى ،  
وفي الجمع أولئك وهؤلاء بالمدّ فيهما في أحد الوجهين ، وفي الآخر هو في  
الوسطى ، وأولئك وهؤلاء بالقصر فيهما ، ثم ذَكَرَ (١) نحو ذلك في  
المؤنث ، وذكر أن الأصل في هذا الترتيب أن الكاف واللام والهاء زيادة على  
الكلمة التي هي اسم الإشارة ، فمتى كانت الإشارة باسمها مجرداً فينبغي أن  
يكون للمرتبة الدنيا ، لأنها أقل ما يكون من اللفظ في هذا الباب ، إلا أن يكون  
في اسم الإشارة لفتان إحداهما أمداً من الأخرى ، فربما حكم لذلك المدّ  
بحكم زيادة من الزوائد ، وربما لم يحكم ، وإن أضيف إلى اسم الإشارة من  
هذه الزوائد واحدٌ أو ما حكم له بحكمه كان للمرتبة الوسطى ، لأنه في المرتبة  
الثانية من اللفظ ، وإن أضيف إليه منها اثنتان كان للمرتبة القصوى ، لأنه  
في المرتبة الثالثة من اللفظ ، وليس بعدها رتبة ، ولذلك لا يجوز : هـ ذلك  
ولا هؤلاء ، فأما هؤلاء فإن المدّ (٢) قد لا (٢) يحكم له بحكم الزوائد كما تقدّم ،  
ولم يقل أولئك بالمدّ وزيادة اللام ، وكذلك هؤلاء لا يقال بالمدّ وزيادة  
اللام ، استثناءً لتوالي الكسرتين ، وكذلك ذاك وما كان مثل ذلك ، هذا ما  
قال الشلّوبين (٣) وكل ما ردّه به المؤلف مذهب الجمهور فناهض في ردّه هذا  
المذهب مع زيادة أنه مذهب مخترع لم يسبقه إليه فيما أظن أحد ، وإنما  
جرأه (٤) عليه قاعدة إمساس الألفاظ أشباه المعاني وهي لا تنهض دون

(١) ساقط من (١) .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) شرح الجزولية : ٧٢ .

(٤) في الأصل : أجرأه والتصويب من (١) .

سَمَاع ، والعَجَبُ من ابن الضَّائِع سَلَّمَ هذه الطريقة لكن / جعل ذلك / ١٧٨  
من باب الأوَّلَى لا على الوجوب ، فالحق خلاف ما قال ، إذ ليس فى  
السَّماع ما يدلُّ على خلافِ ما قال والله أعلم ، وأقوى أدلةِ المؤلِّف فى  
مسأَلته دليل السَّماع ، وما عداه فللنَّظَرِ فيه مجالٌ .

الامرُ الثَّانِى : فيما عسى أن يرد على الناظم فى بعضِ أطرافِ  
المسألةِ وذلك سؤَالان :

أحدهُما : أنَّه نصُّ على لِحَاقِ الكاف فى البُعْدِ ، ولم يبيِّن  
اختلافها بحسبِ المخاطب من كونها لمذكر أو مؤنثٍ مفردٍ أو مثنى أو  
مجموع ، وهى ستة أحوال فى الخطابِ ضرورية ، وكلُّ واحدٍ من تلك  
الأحوال يتصورُ الإشارةُ معه إلى مذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ مفردٍ أو مثنى أو  
مجموع ، فإنَّك قد تشير إلى مفردٍ مذكَّرٍ مع اختلافِ المخاطبِ إلى ستة  
الأحوال وإلى مثناه وإلى مجموعهِ كذلك ، وقد تُشير إلى مفردٍ مؤنَّثٍ مع  
الأحوالِ الستة وإلى مثناه وإلى مجموعهِ كذلك ، فهذه ستَّة وثلاثون  
وجْهًا هى أصولُ البابِ ، وعلى ذكرها احتوى بابُ المُخاطبةِ المُترجم  
عليه فى كُتُبِ (١) النُّحويين وهو من ملحِ العربيةِ الضرورية ، لكن الناظم  
لم يعرج على بيَّانها ، وكان من حقِّه ذلك فكان كلامه مُعْتَرِضًا .

والثَّانِى : أنَّه لما أشار إلى إلحاقِ " ها " التَّنبيه عند عدم اللام ،  
ولم يقيد ذلك ظَهَرَ من قوَّةِ كلامه أنَّ لحاقها مع وجودِ الكافِ ومعَ عدمِها  
على سواءٍ فى الجَوَاز وليس كذلك ، بل قد ذُكِرَ هو (٢) فى " التَّسهيل " (٣)  
أنَّ لحاقها المُجرَّد من الكافِ كثيرٌ فى الكلامِ ومع الكافِ قليلٌ ، بل عدم

(١) فى الأصل كتاب .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) التَّسهيل : ٤٠ .

لحاقها المُجَرَّد قليلٌ ، ولذلك لا تَجِدُ في القرآن الكريم اسم إشارةٍ مُجَرَّداً من الكاف وهاءِ التَّنْبِيهِ أيضاً معاً ، ولما وَقَعَ فيه الفصل بين ها (١) واسم الإشارة بـ " أَنْتُمْ " أُعيدت في أكثرِ المَوَاضِعِ كقوله (٢) : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ ﴾ ، ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ ﴾ (٣) ، ولم يَقَعْ غير مكرَّر معه " ها " إلا في قوله (٤) ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ، فهذا دليلٌ على قوَّةِ لحاقها وأن غيره قليل ، وأمَّا إذا لحقت الكاف فلحاق " ها " معها قليلٌ وهو نصُّ ابن مالك في " التَّسهيل " ، وإذا كان كذلك فهذا الإطلاق غيرُ محرَّر ، وقد يُعْتَذَرُ عن الأول بأن يقال : لعله سكت عن بيان اختلافها لما تقدَّم له مثل ذلك في فصل " إِيَّا " من باب الضَّمائر ، فقد أشار هنالك إلى الاختلاف وبين أن التَّفْرِيعَ ليس مشكلاً ، وهو اعتذار ضَعِيفٌ .

وعن الثَّاني : بأن قوَّةَ كلامه إِنَّمَا تَقْتَضِي الجَوَازَ على الجُمْلَةِ ، فإنَّ التَّسْوِيَةَ بين الوجهين معنى زائداً على مطلقِ جوازِهما ، كما أن التَّفْضِيلَ بينهما كذلك على صدقِ المُخْتَلِفِينَ في القوَّةِ والضعف ، كما يَصْدُقُ على المُتَسَاوِينَ صدقُ الأعمُّ على الأخص ، وهذا ظاهرٌ فلا اعتراضَ عليه .

وقوله : ( إِنْ قَدَّمْتَ هَا ) " ها " ليس بضميرٍ نصبٍ مُتَّصِلٍ ، وإنَّما هي ها التَّنْبِيهِ تُكْتَبُ مُنْفَصَلاً من الفعل ، لأنَّها اسمٌ ظاهرٌ .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ٦٦ .

(٣) سورة النساء : آية : ١٠٩ .

(٤) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .



ثم قال :

وَبَهْنًا أَوْ هَا هُنَا أَشِيرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ حِيلًا  
فِي الْبُعْدِ أَوْ بَيْنَكُمْ فَمَا أَوْ هُنَا أَوْ بَيْنَا لِكَ انْطَلَقًا أَوْ هُنَا

هذا هو النوع الثاني من نوعي الإشارة وهي الإشارة إلى الْمَكَانِ، فاعلم أن الإشارة إلى الْمَكَانِ لا تَنْفصل من / الإشارة إلى / ١٧٩ الأشخاص وغيرها إلا بكون اسم الإشارة ظرفًا ، فإنك إذا أردت الإشارة إلى المكان من غير إرادة كونه ظرفًا تُجرى مجرى الأشخاص ، فكما تقول : أعجبنى هذا الرَّجُل ، وهذا الفعل كذلك تقول : أعجبنى هذا الْمَكَانِ وهذا الزَّمان ، فلا يَنْفصل الْمَكَانِ من غيره إذا لم تَقصد فيه كونه ظرفًا ، فإما إذا قَصَدت كونه ظرفًا فأنشئت إليه ، فالخاص بهذا النُّحو لفظ هنا ، وما ذكر معه لا يُشار بها إلا إلى المكان من حيث كونه ظرفًا بخلاف هذا وأشباهه فإنَّ الأمر فيها مطلق ، فقد تُشارك هنا فيما اختصت به نحو قوله تعالى : " إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا " فإذا ثَبَتَ هذا فلا يُشار بهُنا ونحوه إلى المكان إلا بقيد كونه ظرفًا لفعلٍ ، والناظم لم يأت بهذا القيد ، بل أطلق القول بأنها يُشار بها إلى الْمَكَانِ ، وهذا الإطلاق غيرُ صَحِيحٍ لاقتضائه جَوَاز قولك : هُنَا موضعُ زَيْدٍ ، في معنى هذا موضع زَيْدٍ ونحو ذلك ، وأيضًا لما خصَّ الإشارة إلى المكان بهُنا ونحوه بدليل تقديمه المَجْرور لأنَّ معناه الاختصاص كأنه قال : أشر بهذه الأشياء إلى المكان لا بغيرها اقتضى ذلك أنك لا تشير إليه بهذا وما ذكر معه فلا تقول : هذا موضعُ زَيْدٍ ولا هذه بقعةُ عَمْرٍو ولا قَعْدَتُ هذا المكان ولا ما أشبه ذلك وهذا كله غير مستقيم وقد احتَرَزَ في التَّسهيل " (١) من هذا الاعتراض بقوله : ويُشار إلى المكان بهنا لازم

(١) التسهيل : ٤١ .

الظرفية أو شبيهها .

والجواب : أن الناظم قد أتى بما يشعر بقيد الظرفية ، وذلك أن لفظ الزمان والمكان إذا أطلق في عرف النحويين يراد به المكان من حيث هو ظرف لفعل والزمان كذلك ، إما على حذف المضاف كان الأصل ظرف المكان وظرف الزمان ، وإما لأنه صار اسماً له عرفاً وقد يستعمل ذلك الناظم ، ألا ترى إلى قوله : ( وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ ) وإراد عن ظرف المكان ، فهو إنما أراد هنا بالمكان ظرف المكان ، وقد عرف أن أداة الإشارة بحسب المشار إليه فإن كان مفعولاً فهو مفعول أو فاعلاً فهو كذلك ، أو ظرفاً فهو على حسبه إذ هو قائم في الكلام مقامه ، فإذا أشير إلى الظرف من حيث هو ظرف ، فاسم إشارته ظرف مثله .

فقوله : ( وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ) معناه أشير إلى ما وقع من الأمكنة المحسوسة منصوباً على الظرفية أو في حكم المنصوب على ذلك ، ويلزم أن يكون اسم الإشارة كذلك ظرفاً ، وإذا كان هذا مقصوده كان قد أتى بالقيد الصحيح للإشارة بهذه الأنوات ، وعند ذلك يكون التنبيه على اختصاص هنا وأخوته بالمكان وإخراج ذي وذو وما ذكرَ معهما عن ذلك صحيحاً إذ قد يُشار بها إلى الأمكنة من حيث هي أمكنة ومن حيث تشخصها وإجراؤها مجرى الأناس كزيد وعمرو / ، فالأمر فيها أوسع ، فقد وَضَحَ أن الناظم لم يغفل ما توهم / ١٨٠ المعترض إغفاله والله أعلم ، ولنرجع إلى تفسير كلامه . فقوله : ( وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ) الداني هو القريب ، يعني أن هنا مجرداً عن التنبيه ، وهاهنا لاحقاً له التنبيه أداتان من أدوات الإشارة إلى المكان القريب فتقول : جلست هنا وأكلت هاهنا ، أي : في هذا المكان القريب وتقييده بالداني يدل على أن هاهنا تقسيماً بحسب

القرب والبعد وإنما عنده مرتبتان فقط من غير تَوَسُّطٍ ، ويلزم على ما تقدم من مذهب الأكثرين إثبات مرتبة التوسط<sup>(١)</sup> وأن لها هناك واللبعدى هُنَاكَ ، وعلى طريقة الشلوبيين يكون هاهنا في مرتبة التوسط كهناك ، وكلامه هنا نص في رد ذلك المذهب ، وقد تقدم ما يكفي فيه وتقبيده الظرف بالمكان يدل على أن هذه الإشارة لا يُشار بها إلى ظرف الزمان فلا تقول : صُنْتُ هُنَا ، تُريد هذا اليوم ، وهذا إنما هو أكثرُ فقد يُشار بهنا وهناك وبهنا إلى الزمان ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ <sup>(٢)</sup> ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ <sup>(٣)</sup> ﴾ ولم يتقدم غير ذكر الزمان . وقوله <sup>(٤)</sup> : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلَوْ كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ ﴾ بعد قوله <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ﴾ ، ومن ذلك في الشعر قول الأفوه الأودى <sup>(٦)</sup> :

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ      فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعُ

ولما كان هذا قليلاً لم يبين عليه وجعل هُنَا مختصاً بالمكان .

ثم قوله : ( وبهنا أو هاهنا ) فخير بين الأمرين نص في جواز لحاق

(١) في (١) الوسط .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) سورة الأحزاب : آية : ١١ .

(٤) سورة يونس : آية : ٣٠ .

(٥) سورة يونس : آية : ٢٨ .

(٦) الأفوه صلامة بن عمرو بن مالك الأودى من مزحج شاعر جاهلي يكنى أبا ربيعة لقب " الأفوه "

لفظ شفتيه وظهور أسنانه كان سيد قومه وقائدهم في حروبهم وهو صاحب الأبيات المشهورة :

لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم ..... الأبيات

أخباره في الشعر والشعراء : ٢٢٣/١ ، واللآلي : ٣٦٥ ، ومعاهد التتصيص : ١٠٧/٤ ، والشاهد

في ديوانه : ٧ ، وهو أيضا في التذييل والتكميل : ٣٣/٢ ، وفي شرح الشواهد للعيني :

٤٢١/١ ، والهمع : ٧٨/١ .

ها لهُنا ، كما تَلحق ذَا وذى وأخواتِهما ، وكذلك الحُكم فإن شئتَ قلتَ : قعدت هُنا ، وإن شئتَ قلتَ : قعدتُ هاهُنا .

ثم ذكرَ القسمَ الثَّانى وهو قسمُ الإشارةِ إلى البعيدِ فقال : ( وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً فِي الْبُعْدِ ) الضَّميرُ فى "به" عائدٌ على هُنا والكافُ مفعولٌ به (صلاً) ، وأرادَ صِلانَ بنونِ التَّوكيدِ ، فأبدلَ للوَقْفِ وبه متعلقٌ بـ ( صلاً ) أيضاً ، وكذلك قَوْلُهُ : " فى الْبُعْدِ " وهو على حذفِ المُضافِ ، أى : فى إشارةِ الْبُعْدِ أو فى إشارةِ ذى الْبُعْدِ وهو فى المَكَانِ الْبَعِيدِ ، وقد يُحذفُ أَكْثَرُ من مُضافٍ واحدٍ كقولِ اللَّهِ فى الْقُرْآنِ حكايةً (١) ﴿ فَتَقَبَّضْتُمْ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ ، أى: من أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ ، هكذا قالوا : فكذلك هُنا ، ويعنى أنْ الإشارةَ إِذَا أَرَدْتَهَا إِلَى المَكَانِ الْبَعِيدِ فَإِنَّكَ تَصِلُ بِهِنا الْكَافَ فتَقُولُ : جَلَسْتُ هُنَاكَ أو هَاهُنَاكَ وَاللَّامُ فى الْكَافِ للعهدِ وأَحَالَ على الْكَافِ الْمَذْكُورَةِ الْحَرْفِيَّةِ ، ثم قال : ( أَوْ يَتِمُّ فَهُ أَوْ هُنَا ) إلى آخِرِهِ استتدركُ بهذا الكلامَ أدواتُ هِىَ مِثْلُ هُنَاكَ فى الْحُكْمِ فَخَيْرٌ فِيهَا ، يعنى أنْ تَمَّ - بفتحِ التَّاءِ - وَهِنَا - بفتحِ الْهَاءِ - وَهِنَا بكسرِها مع تشديدِ النونِ فيهما - حكاهما السَّيرافى وغيره ، قال : وَالْكَسْرُ أَرَبُوهَا . وَأَنشَدَ لِذِي الرُّمَّةِ (٢) :

هِنَا وَهِنَا وَمِنْ هِنَا لَهُنْ بِنَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْإِيْمَانِ هَيْنُومُ

وهناك بِالْكَافِ مع اللَّامِ كُلُّهَا يشارُ بها للمَكَانِ الْبَعِيدِ فتَقُولُ رَأَيْتَ زَيْدًا ثُمَّتَ (٣) . قال تعالى : " وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا " وتَقُولُ : رَأَيْتَكَ هِنَا أَوْ هِنَا . ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ :

(١) سورة طه : آية ٩٦ .

(٢) نيبوانه : ٤٠٩/١ .

(٣) فى الأصلِ ثَمَّتَ هِنَا أَوْ هِنَا .

كَانَ وَرَسًا خَالَطَهُ الْيَرَنَّا خَالَطَهُ مِنْ هَامُنَا وَهِنَا

ويقولون : تَجْمَعُوا مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَا ، وَحَكِيَ الْفَرَاءُ أَنْ تَمِيمًا تَقُولُ :  
هَامِنَا زَيْدٌ وَأَنْشُدُ :

تَلْقَاهُ مَقْتَسِمًا تَبْلُو خَلِيقَتَهُ هُنَا وَهِنَا وَعَقْلِي غَيْرُ مَقْتَسِمٍ / ١٨١/

وتقول : رَأَيْتَكَ هُنَاكَ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ هَا التَّنْبِيهِ وَتَخْصِيصِهِ هَذَا  
الْلَفْظَ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَهُ بِغَيْرِ لَامٍ خَيْرٌ فِي هَا التَّنْبِيهِ دَلِيلٌ عَلَى  
أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَدْخُلُهَا عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَوْ لَكَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ :  
وَبِهِنَا أَوْ هَا هُنَاكَ انْطَقَنَ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، كَمَا قَالَ قَبْلَ : ( وَبِهِنَا أَوْ  
هَامِنَا أَشِيرُ ) فَإِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هَامِنَاكَ ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ  
فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ وَهُوَ صَحِيحٌ بِخِلَافِ مَا تَلَحُّقَهُ الْكَافُ وَحْدَهَا فَإِنْ " هَا "   
يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ : ( وَبِهِ الْكَافُ صِلًا ) أَيْ : بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ هُنَا أَوْ  
هَامِنَا فَتَقُولُ : هَامِنَاكَ كَمَا تَقُولُ هَا ذَاكَ <sup>(١)</sup> وَهَاتِيكَ وَلَمْ يُنْبِئْهُ  
النَّاطِقُ عَلَى لِحَاقِ الْكَافِ لِهِنَا أَوْ هِنَا ، مَعَ أَنَّهُمَا عِنْدَهُ إِشَارَةٌ إِلَى  
الْبَعِيدِ ، كَمَا نَبَّهَ عَلَى لِحَاقِهَا لِهِنَا الْمَضْمُونِ الْهَاءِ الْمُخَفَّفِ ،  
فَاقْتَضَى أَنَّ الْكَافَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَهُمَا فَلَا تَقُولُ : هُنَاكَ وَلَا هِنَاكَ ،  
وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي أَلَّا تَلْحَقَهُمَا هَا التَّنْبِيهِ ، إِذْ لَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ فَلَا تَقُولُ عَلَى  
هَذَا هَامِنَا وَلَا هَامِنَا .

فَإِنْ قُلْتَ : وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ ؟ وَلَعَلَّهُ أَغْفَلَ ذِكْرَ ذَلِكَ  
إِحَالَةً عَلَى جَوَازِ مِثْلِهِ فِي هُنَا وَمَا تَقَدَّمَ .

(١) فِي (١) .

فالجواب : أن سياق كلامه يعطى القصد إلى ما ذكر ، فإنه ذكر في هنا لحاق الكاف وفي هناك لحاق اللام والكاف بعد أن ذكر لحاق الكاف وحدها في قوله : "وبه الكاف صِلًا في البُعدِ" مع ما تقدم له من ذلك في النوع الأول ، فلو كان مراده الإحالة على ما تقدم لسكتَ عن ذكر ذلك في هنا وهناك ، ثم إن تركه لذكر ذلك في هُنَا المَفْتُوحَة الهاء والمكسورتها مع نِكْرِهِ في هناك ، وهو معترض بينهما ما يشعر بأن ذينك اللَّفْظَيْن هكذا جاء السَّماع بهما ، فقد حَصَلَ من هذا أن هُنَا وهُنَا فيهما ثلاثَةُ أحكامٍ ذكرها : اختصاصهما بالبعيد ، وأن لا تلحقهما ها التنبيه في أولهما ولا الكاف في آخرهما ، وعدم لحاق اللام من باب أولى ، أمَّا كونهما للبعيدِ فإن الجوهري زعمَ خلاف ذلك ، وأن معنى هُنَا معنى هُنَا . وقال في قولهم : تجمعوا من هُنَا ومن هُنَا ، أى من هَاهُنَا وهَاهُنَا ، وقد عُلِمَ أن هُنَا للقریب ، فكذلك عنده هُنَا ، ولذلك بنى عليه جواز لحاق الكاف وهو الحكم الثالث ، وذكره على أنه مُحْكِيٌّ عن العرب فقال (١) : وهُنَا - بالفتح والتشديد - معناه ، هَاهُنَا ، وهُنَاك : أى : هُنَاك ، وكذلك السيرافي جعلها مكسورة الهاء ومفتوحتهَا كهُنَا مطلقًا ، وقد حكى ابن مالك أيضًا لحاق الكاف ، ولحاقها على هذه الطريقة جارٍ على قياس هُنَا المضموم المخفف ، ولا يلزم عليه جواز لحاق اللام لأنها إنما تلحق بالسماح ، ألا ترى أنها لا تلحق المثني ولا أولاء الممدود ، وما زعمه المؤلف من قلة لحاق الكاف مناسب لما لحقت به ، إذ ليس هُنَا في الاستعمال كثيرًا كهُنَا ، بل هو قليل ، فقل لحاق الكاف له لقلته هو في نفسه ، وأما لحاق ها التنبيه فقد تقدم من حكاية الفراء عن بنى تميم أنهم يقولون : هَاهُنَا ، ونص السيرافي على الجواز مطلقًا كهُنَا ، وإذا

---

(١) الصحاح : ( هنا ) .

كان كذلك فجميع ما زعم الناظم هنا غير ثابت ، أما " ثُمَّ " فالحكم فيها ما ذكر من كونها للبعيد ولا تلحقها ها ولا الكاف فليُنظر في صحة ما زعمه الناظم هنا وفي " التسهيل " ، فلعل الأمر كما ذكره غيره والله أعلم.

وقوله : ( أو بِئْمُ فَه ) يقال : فاه بالكلام يفوه به ، أى لفظ به وما فَهَتْ بكلمة وما تفوهت بمعنى ما فَتَحَتْ فمى بها ، وهو مشتق من الفم إذ أصله فوه / .

١٨٢/

\* \* \*

## المَوْصُولُ

المَوْصُولُ : عبارة عن الكلمة التي تفتقرُ في دلالتها على معنى الاسم التَّامَّ إلى ما يَتَّصِلُ بها فتستقلُّ حينئذٍ دلالتها عليه ، وتَصِيرُ في معنى الأسماءِ المستقلَّةِ بالدَّلالة ، وهذه الكلمة (١) على نوعين :

أحدهما : حَرْفِيٌّ ، ولم يتعرَّض النَّاظِمُ له في هذا الباب ولا في غيره من حيثُ هو موصول ، بل من حيث له أحكام أُخَرُ ، ماعدًا " لو " المَصْدَرِيَّة ، فإنَّه أهمل ذكرها في هذا النِّظْم لعدم شهرتها عند النُّحَوِيِّين ، وإنَّ الأكثر لم يَتَكَلَّمُوا عليها ، وذكر سائرَ المَوْصولاتِ الحَرْفِيَّةِ وهي : " أَنْ " و " أَنَّ " وما " وكى " المصدريات في أبوابها ، لِما لها من الأحكام ، لكنَّه لم يُخْلِها من التنبيه على الموصولية فيها ، ألا تراه قال في باب " إِنَّ " : ( وَهَمْزٌ إِنَّ افْتَحَ لِسَدُّ مَصْدَرٍ مَسْدُهَا ) .

وقال في بابِ إعمالِ المَصْنَدِ : ( إِنَّ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحِلُّ مَحَلَّهَا ) فنبَّه على ذلك المَعْنَى فيها بإشارةٍ خَفِيَّةٍ ، وإنَّما يبقى له تَعْيِينُ صِلَاتِهَا ، وهذا قريبٌ قد يُؤْخَذُ له من أبوابها ، فلذلك لم يَعْتَنِ هنا بذكرها ، بل قَصَدَ إلى النوعِ الثَّانِي وهو المَوْصُولُ الاسْمِيُّ فقال :

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى التَّى      وَالْيَا إِذَا مَا تُنْثِيَا لَا تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أُولِيهِ الْعَلَامَةُ      وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

فَقِيْده بقوله : ( موصول الاسماء ) لتَخْرُجَ موصولاتُ الحروف .

وموصولاتُ الأسماءِ يتعلَّقُ الكلامُ بها في ثلاثِ مسائل : في تعدادها ، وفي

(١) ساقط من (١) .



صِلَاتِهَا ، وَفِي الْعَائِدِ عَلَيْهَا ، وَكُلُّهَا بَيْنَهُ النَّظْمُ .

وَابْتَدَأَ بِالسَّالَةِ الْأُولَى فَقَوْلُهُ : ( مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ ) مُبْتَدَأٌ ، وَ ( الَّذِي ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : مِنْهُ الَّذِي وَكَذَا وَكَذَا ، لِأَنَّ مَوْصُولَ الْأَسْمَاءِ عَامٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ جَمِيعُ الْمَوْصُولَاتِ وَقَوْلُهُ : ( الْأَنْثَى الَّتِي ) الْأَنْثَى مُبْتَدَأٌ أَيْضًا خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ بِحَرْفِ عَطْفٍ حُذِفَ ضَرُورَةً ، أَيْ : وَمِنْهَا الْأَنْثَى ، وَالَّتِي بَدَلَ مِنَ الْأَنْثَى ، وَجَعَلَ الَّتِي أَنْثَى لِمَا كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الْأَنْثَى ، أَوْ يَكُونُ الْأَنْثَى الَّتِي مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى ، وَالْأَلْفُ وَالْأَلَامُ فِي الْأَنْثَى مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (١) : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ كَأَنَّهُ قَالَ : وَأَنْثَاهُ الَّتِي ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : أَعْجَبَنِي الَّذِي أَكْرَمْتَهُ وَالَّتِي أَكْرَمْتُهَا هُنْدُ ، وَدَلَّ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الَّذِي لِلْمَذْكَورِ مِنْ حَيْثُ خَصُّ الَّتِي لِلْمُؤَنَّثِ (٢) ، وَالَّذِي وَالَّتِي فِي كَلَامِهِ إِنَّمَا أَتَى بِهِمَا عَلَى الْلُغَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ الثَّابِتَةُ الْيَاءُ مِنْ غَيْرِ تَشْدِيدٍ وَإِنْ كَانَ الْاَلْفُظُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ فَمَقْصِدُهُ مَا ذَكَرَ ، وَيَدُلُّ عَلَى قَصْدِ ثَبَاتِ الْيَاءِ قَوْلُهُ إِثْرُ هَذَا : ( وَالْيَا إِذَا مَا تُثْنِيَا لَا تُثْبِتِ ) وَعَلَى قَصْدِ عَدَمِ تَشْدِيدِهَا لَفْظُهُ .

وَفِي " الَّذِي " ثَلَاثُ لُغَاتٍ سِوَى هَذِهِ ، " الَّلَّذِ " مَحْذُوفَةٌ الْيَاءُ مَعَ بَقَاءِ الْكُسْرَةِ ، " وَالَّلَّذِ " - بِتَسْكِينِ الدَّالِّ - وَالَّذِي بِالْيَاءِ الْمُشْدَدَةِ .

وَكَذَلِكَ فِي " الَّتِي " لُغَتَانِ سِوَى مَا تَقَدَّمَ الَّتِ - بِغَيْرِ يَاءٍ مَعَ تَسْكِينِ التَّاءِ أَوْ بَقَاءِ كُسْرَتِهَا .

ثُمَّ قَالَ : ( وَالْيَا إِذَا مَا تُثْنِيَا لَا تُثْبِتِ ) إِلَى آخِرِهِ . الْيَاءُ مَنْصُوبٌ بِـ

(١) سُورَةُ النَّازِعَاتِ : آيَةُ : ٤١ .

(٢) فِي (١) بِالْمُؤَنَّثِ .

تُثَبَّتْ " وَقَصَرَهُ ضَرُورَةً ، وَضَمِيرُ " ثُنْيَا " لِلذِي وَالَّتِي وَ " مَا " فِي " مَا " تَلِيهِ " يَجُوزُ نَصْبُهُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ مِنْ جِهَتَيْنِ وَيُجُوزُ رَفْعُهُ ، فَإِذَا نَصَبْتَهُ فَبِإِضْمَارِ فِعْلٍ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ تَقْدِيرُهُ : بَلْ أَوَّلُ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ ، وَ " مَا " عِبَارَةٌ عَنْ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ وَهُوَ الذَّالُ فِي الَّذِي ، وَالثَّاءُ فِي الَّتِي ، وَ " تَلِي " : / معناه تَتَّبَعُ ، وَأَرَادَ أَنْ الْيَاءُ فِي " الَّذِي " وَ " الَّتِي " / ١٨٣ تُحْذَفُ إِذَا أُرِدَتْ تَثْنِيَتُهُمَا وَتَصِيرُ عَلَامَةً التَّثْنِيَةِ وَالْيَاءُ لِمَا قَبْلَ الْيَاءِ ، فَتَقُولُ فِي الَّذِي : اللَّذَانِ وَالَّذَيْنِ وَفِي الَّتِي : اللَّتَانِ وَالَّتَيْنِ ، وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْمَعْنَى حُكْمَيْنِ سِوَى مَا ذَكَرَ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ التَّثْنِيَّةَ لَاحِقَةً لِلذِي وَالَّتِي وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهَا ، وَأَنَّهَا زِيَادَةُ أَلْفٍ وَنُونٍ رَفْعًا وَيَاءٍ مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَهَا مَعَ نُونٍ نَصْبًا وَجَرًّا ، تَزَادُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ فَيَدُلُّ بِذَلِكَ عَلَى اثْنَيْنِ مِمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِلأِسْمِ الْمُثْنِيِّ ، فَكَانَ قِيَاسُ الَّذِي وَالَّتِي فِي التَّثْنِيَةِ حَيْثُ ادَّعَاهَا لِهَمَا أَنْ يُقَالَ : اللَّذَيَانِ وَاللَّتَيَانِ ، وَكَذَلِكَ فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ ، كَمَا تَقُولُ : الْقَاضِيَانِ وَالْقَاضِيَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ ، بَلْ حَذَفَتْ أَوَاخِرَهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَأَوَّلَتِ الْعَلَامَةَ مَا قَبْلَهَا لِيُخَالِفُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ فِي التَّثْنِيَةِ فَاحْتَاجَ النَّاطِمُ إِلَى بَيَانِ هَذَا التَّغْيِيرِ فَقَالَ : ( وَالْيَا إِذَا مَا ثُنْيَا لَا تُثَبَّتِ ) إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْإِشَارَةِ وَجْهُ هَذِهِ الدَّعْوَى . وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُثْنَى هُوَ الَّذِي وَالَّتِي الثَّابِتَا الْيَاءُ لِقَوْلِهِ (١) : ( وَالْيَا إِذَا مَا ثُنْيَا لَا تُثَبَّتِ ) فَنَصَّ عَلَى الْحَذْفِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ ثُبُوتٍ ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْمُخَالَفَةِ لِمَا زَعَمَهُ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " (٢) مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَفْغَنَتْ بِتَثْنِيَةِ الَّذِي دُونَ الْيَاءِ ، وَالَّتِ كَذَلِكَ

(١) فِي (أ) بِقَوْلِهِ .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢١٣/١ .

عن تثنية الأذى والتي بالياءِ وأنها لم تُثَنِّها ، وما زَعَمَ هنا على ظاهر كلامه  
أبين ، إذ لا يدعى الاستغناء إلا بدليل يدلُّ عليه كما قالوا في مذاكير وملاح من  
أنه جمعٌ لما لم يُنطق به استغناءً عنه بذكر ولحة وما أشبه ذلك .

فإن قلتَ : فالدليلُ قائمٌ ، وذلك مخالفة لسائر المثنيات حيث لزمَ فيه من  
الحذفِ ما لا يجوزُ في غيره ، قيل : على تسليم مذهبه في أنه مثني حقيقة لا  
دليل في الحذف ، إذ لا بُدَّ في مجرى بعض الأشياء مخالفةً للقياس ، وأيضاً إن  
كان حذف الآخر في التثنية مُسوِّغاً لدعوى الاستغناء لزمكم ذلك فيما حذف  
آخره شذوذاً في التثنية من المُعربات كقولهم في تثنية الخوزلي والخنفساء  
وباقلاء وعاشوراء خوزلان وخنفسان وباقلان وعاشوران على ما حكاه الفراء  
عن العرب فإذا لم يجز أن يدعى الاستغناء في هذه الأشياء وأشباهاها إلا  
متعسفٌ فكذلك ها هنا . ووجه ثالثٌ : وهو أن ابن مالك في هذه الدعوى  
كالمُتناقض مع زعمه في تشديد نونيهما أن ذلك تعويضٌ من المحذوف ،  
وكيف يصح التعويض (١) من المحذوف (١) ولا محذوف يعوّض منه .

فإن قيل : هو - إن ادعى الاستغناء - قد زعم أن لغة " اللذ " بلاياءٍ  
مخففة من الأذى بالحذف ، وإذا كان كذلك صار الأمرُ إلى أن اللذان تثنية الذي  
بعد الحذف تخفيفاً ، فالتعويض من المحذوف صحيحٌ .

قيل : فإذا لا معنى لادعاء الاستغناء ، بل صار الأمرُ إلى ما قاله هنا من  
أن اللذان تثنية الذي ، وحذفت الياء في التثنية ، مع أن دعوى الحذف في  
المبنيات غير مقبولة ، بل هي لغاتٌ مختلفةٌ ، وعلى ذلك أتى بها النحويون  
فيقولون : في الأذى أربع لغات ، وفي التي ثلاث لغات أو أربع ، ولأجل ذلك لما

---

(١-١) ساقط من (١) .

زَعَمَ الشُّلُوبِينَ (١) أَنَّ مَاعِدا الذِّى وَالتِّى الْمُخَفَّفَتِى الْيَاءِ ضَرَائِرُ . قَالَ :  
لَأَنَّهُمْ لَمْ يَحْكُوهَا فِى الْكَلَامِ .

قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ (٢) : لَا يَنْبَغِ / أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا : /١٨٤  
إِنَّهَا لُغَاتٌ فِيهَا فَلَا يُحْمَلُ اسْتِشْهَادُهُمْ فِيهَا إِلَّا عَلَى التَّمْثِيلِ ، قَالَ : وَيَدُلُّ  
عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ فِى " التِّى " مِنْ اللُّغَاتِ مِثْلَ مَا فِى الذِّى ، وَلَوْلَا  
ثُبُوتُ ذَلِكَ مَا جَازَ لَهُمْ فِيهَا أَنْ يَقْبِسُوا لُغَاتِ الذِّى فِيهِ - انْتَهَى (٢) -  
فَإِنَّتَ تَرَى أَنَّ ابْنَ الضَّائِعِ لَمْ يُسَلِّمْ لَشَيْخِهِ دَعْوَى التَّغْيِيرِ فِيهَا بِالْحَذْفِ  
وغيره اسْتِنَاداً إِلَى مُقْتَضَى نَقْلِهِمْ ، وَهَذَا وَاضِحٌ فَإِذَا مَذَهِبُ ابْنِ مَالِكٍ فِى  
" شَرْحِ التَّسْهِيلِ " حَيْثُ أَثْبَتَ الْاسْتِغْنَاءَ مَعَ دَعْوَى التَّعْوِيزِ وَمَعَ دَعْوَى  
الْحَذْفِ تَخْفِيفاً كَغَيْرِ الْمُكْتَنِمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَالصَّحِيحُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا .

وَفِى قَوْلِهِ : ( بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ ) زِيَادَةُ بَيَانٍ لِقَوْلِهِ : ( وَالْيَا  
إِذَا مَا ثُنْيَا لَا تُثْبِتِ ) فَإِنْ قِيلَ : هَذِهِ الزِّيَادَةُ حَشْوٌ لَا مَحْصُولَ تَحْتَهَا  
سِوَى التَّكْرَارِ وَهَذَا مُخَالِفٌ لِعَادَتِهِ ، إِذْ لَيْسَ مَعْنَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّكَ  
تَوَلَّى الذَّالَ وَالتَّاءَ عِلَامَةً التَّنْيَةِ . قِيلَ : الظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا مَزِيدَ فَائِدَةٍ فِيهِ  
عَلَى اعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ الْمُسْتَمِرَّةِ وَلَكِنْ فِيهِ فَائِدَةٌ  
التَّنْصِيسُ إِيْلَاءَ الْحَرْفَيْنِ قَبْلَ الْيَاءِ الْعِلَامَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَفْهُوماً مِنْ

(١) شرح الجزولية : ٢٣٨ ، والتوطئة : ١٦٤ وكلامهما لأبى على الشلوبين

(٢) ابن الضائع : ( ٦١٤ - ٦٨٠ هـ )

على بن محمد الكتامي ، من أبرز تلاميذ أبى على الشلوبين ، عالم فى النحو واللفظ جمع  
بين شرحى ابن خروف والسيرافى لكتاب سيبويه فى تأليف جيد ، وشرح الجمل شرحاً  
حسناً ، وهو من شيوخ الإمام أبى حيان .

أخبره فى الذيل والتكملة : ٢٧٣/٥ ، والبغية : ٢٠٤/٢ .

والنص بحروفه فى شرح الجمل لابن الضائع : ١/٣ ، والمؤلف يكثر من النقل عنه .

(٣) فى (١) فى إذا .

قوله : ( وَأَلْيَا إِذَا مَا تُنْثِيَا لَا تُثَبِّتِ ) لا منطوقاً به فى فصرح به فيه الكلام الثانى ، فقد لا يعدُّ مثل هذا تكراراً ، وإنما كان يكون تكراراً محضاً لو صرح به فى الكلامين معاً .

ثم قال : ( والنون إن تُشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ ) يعنى أن النون اللاحقة فى التثنية يجوزُ تشديدها وهى معنى نفى الملامة ، فإنه إذا انتفت الملامة والجناح كان التشديد جائزاً ، والأصل فى نون التثنية التخفيف ، والتشديد فيها ممتنع ، فلا تشديدها فى نحو : رجُلان والزيدان ، فلما كان ذلك كذلك ، وكانت الملامة لاحقة لمن شددها ، أراد الناظم أن يرفع توهم من يقدر أن نون هذا الباب كذلك . فقال : ( إن تُشَدَّدَ فَلَا ) منع من ذلك وحصل الجواز بمقتضى هذا الرفع فتقول : أعجبنى اللذان قاما ، واللذان قاما ، وكذلك اللتان قامتا واللتان قامتا ، ومن التشديد قراءة ابن كثير (١) ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ﴾ (٢) هذا فى الرفع ، وفى غيره قراءة (٣) : ﴿ رَيْنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضْلَانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ﴾ (٤) ، و " الملامة " ضد المَحْمَدَةُ ، يقال : لامة على كذا لوماً ولومةً وقال الجوهري (٥) : اللَّائِمَةُ : الملامة ، كأنه جعله اسمَ مَصْدَرٍ . قال : وكذلك اللومى على فعلى . يقال : ما زلت أتجرع فيك اللوائِم . والملاوِمُ : جمعُ الملامة .

\* \* \*

(١) السبعة لابن مجاهد : ٢٩ ، والكشف لمكي : ٢٨١/١ .

(٢) سورة النساء : آية : ١٦ .

(٣) السبعة : ٥٧٦ .

(٤) سورة فصلت : آية : ٢٩ .

(٥) الصحاح : ٢٠٣٤/٥ ( لوم ) .

وقوله : بعد هذا مستدرکاً لما فاتته ذكره من ذلك في نون هذين

وهاتين :

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا      أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قَصِداً

يريد أن نون هذين وهاتين شُدُّدٌ أَيْضًا كما شُدُّد نون اللذين

واللتين فتقول : هَذَانِ الزَّيْدَانِ وَهَذَانِ الزَّيْدَانِ ، ومن التَّشْدِيدِ قِرَاءَةُ ابْنِ

كثير<sup>(١)</sup> : ﴿ إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ (٢) الآية . و ﴿ هَذَا خَصْمَانِ

اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (٣) . وفي غيرِ الرُّفْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى (٤) : ﴿ قَالَ إِنِّي

أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ في قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ أَيْضًا ،

والتَّشْدِيدِ أَيْضًا جَائِزٌ ، كما كان جائزاً في اللّذَيْنِ وَالتّلتَيْنِ .

فإن قلت : من أين يؤخذ له الجواز في هذا ؟

فالجواب : إنه لما لم يحتم الحكم بالتَّشْدِيدِ ، بل أتى به حكايةً عن

العَرَبِ إذ قال : ( شُدُّدًا ) يعنى أن العَرَبَ / شَدَّدْتُهُ لم يكن في الكلام / ١٨٥

قَضَاءٌ بوجوب ذلك مع ما تقدّم له من أنَّهما من قبيل المثنى حقيقةً ،

فالأصل الذي هو التَّخْفِيفُ ثابتٌ ، وأيضاً فهو مقرون بما تقدم أن

التَّشْدِيدَ فيه جائزٌ لا واجبٌ وهو اللّذَانِ وَالتّلتَانِ ، فَحَصَلَ من مجموع هذا

عدم احتتامه .

ثم بَيَّنَّ علَّةَ التَّشْدِيدِ فقال : ( وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قَصِداً ) ذاك :

إِشَارَةً إِلَى التَّشْدِيدِ الْمَذْكُورِ ، ولما ذَكَرَهُ شاملاً لاسم الإِشَارَةِ

والمَوْصُولِ كان تعليله شاملاً لهما ، وذلك صَحِيحٌ ، وأتى بالإِشَارَةِ

(١) السبعة لابن مجاهد : ٤١٩ ، والكشف لمكي : ١٠٠/٢ ، وزاد المسير : ٩٧/٥ .

(٢) سورة طه : آية : ٦٣ .

(٣) سورة الحج : آية : ١٩ ، وقراءة ابن كثير لهذه الآية في السبعة لابن مجاهد : ٤٣٥ ،

وزاد المسير : ١٧/٥ ، قال : وقرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد وعكرمة وابن كثير هاذان

بتشديد النون .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٧ .

المُقْتَضِيَةِ لِلْبُعْدِ اتساعاً ، ولأنه قَصَدَ قَرِيباً وهو ذَان وتَان وبَعِيداً وهو اللَّذَانِ  
واللَّتَانِ ، ولأنه قد يُعامل القَرِيبَ معاملةً البَعِيدِ وبالعكسِ فلا مَحْذُورٌ ، ويعنى  
أنَّ العربَ قصدت بهذا التَّشْدِيدَ أن تُعَوِّضَ من الحَرْفِ المَحْذُوفِ فى التَّثْنِيَةِ  
فإنَّ الياءَ تُحذفُ وجوباً من الذى والتى وكذلك الألفُ من هذان وهاتَانِ . فأرادوا  
أن يَجْعَلُوا التَّشْدِيدَ (١) فى ذلك (١) كالعوضِ مما حذفوا جَبْراً له ، والعِوَضُ يَقُومُ  
مَقَامَ المَعْوَضِ منه حتَّى كأنه موجودٌ .

فإن قيل : فإذا كان الحَذْفُ يَقْتَضِي التَّعْوِيزَ فهلا عَوِّضُوا فى يدٍ ودمٍ  
ونحو ذلك إذا قالوا : يَدَانِ وَدَمَانِ ؟

فالجوابُ : أنَّ التَّعْوِيزَ سَمَاعٌ لا يَقَالُ به إلا حيث اضطر إليه ، وذلك إذا  
نقلَ أَلَا تَرَاهُمْ عَوِّضُوا فى أَهْرَاقٍ وَأَسْطَاحٍ (٢) الهَاءِ وَالسَّيْنِ من سَلَامَةِ العَيْنِ  
فيهما ، ولم يُعَوِّضُوا فى أَقَامٍ وَأَبَانَ ، وإن سُلِّمَ أنه قِيَاسٌ ، فإنما يكون  
التَّعْوِيزُ مما كانت التَّثْنِيَةُ هى السَّبَبُ فى الحذفِ منه كالأذى نَحْنُ فيه ، أو  
يكونُ التَّعْوِيزُ عند وجودِ سببِهِ مُطْلَقاً وهذا هو الأعمُّ (٣) كاستَطَاعَ وَأَهْرَاقَ  
وَجَحَاجِحَةٍ وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ ممَّا يَحْصُلُ التَّعْوِيزُ منه عند وجودِ سببِهِ ، أما يَدٍ  
ودمٍ فلم تكن التَّثْنِيَةُ سَبَباً فى الحذفِ منه فَيُعَوِّضُ فيها ، بل قَصَدَتْ فى يَدٍ (٤)  
ونحوه عدم التَّعْوِيزِ وإلا فلو قَصَدَتْ فيه التَّعْوِيزُ لَأَلْزَمَتْهُ العِوَضُ ، كما  
فَعَلُوا فى شَيْءٍ وَعِدَّةٍ وَزَنْةٍ ونحوها ، وكما فى أَسْطَاحٍ ونحوه ، فَنُبِّتَ أَنَّ  
التَّعْوِيزَ إنما يكون عند حُضُورِ سببِهِ .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) فى الأصل : هَرَانٍ وَأَسْطَاحٍ .

(٣) فى (١) وهو الأعم .

(٤) فى هامش (١) يد ودم قراءة نسخة أخرى ، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لقال : " ونحوهما " .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " (١) وَلَمَّا كَانَ الْحَذْفُ مُسْتَعْمَلًا  
فِي الْأَفْرَادِ بِوَجْهِ ، لَمْ يَكُنِ التَّعْوِيزُ لَازِمًا بَلْ جَائِزًا .

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا الْكَلَامُ أَتَى بِهِ تَعْلِيلًا لِلتَّشْدِيدِ وَهُوَ لَمْ يَتَّصِدْ لِلنَّظَرِ  
فِي تَعْلِيلِ الْمَسَائِلِ وَلَا قَصْدَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قَصْدُهُ ذِكْرُ الْأَحْكَامِ الْقِيَاسِيَّةِ  
فِي الْكَلَامِ وَلَا كُلَّ ذَلِكَ ، بَلِ الضَّرُورَى خَاصَّةً ، وَالتَّعْلِيلُ مِنْ قَبِيلِ الزَّائِدِ  
عَلَى الضَّرُورَى فَلَمْ أَتِ بِهِ وَقَدْ كَانَ فِي غَنَى عَنْهُ وَيُلْزَمُ مَنْ تَعَرَّضَ لِتَعْلِيلِ  
بَعْضِ الْمَسَائِلِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِتَعْلِيلِ الْجَمِيعِ أَوْ يَتْرِكَ التَّعْلِيلَ فِي  
الْجَمِيعِ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّعْلِيلَ خَالِيًا مِنْ إِفَادَةِ حُكْمٍ ضَرُورِي ،  
وَإِنَّمَا قَصْدَ التَّنْكِيتِ عَلَى الْمُخَالَفِ الَّذِي زَعَمَ أَنَّ التَّشْدِيدَ دَالٌّ عَلَى  
الْمُرْتَبَةِ الْقُصْوَى فِي الْإِشَارَةِ ، كَمَا كَانَتْ اللَّامُ فِي تِلْكَ وَذَلِكَ عِنْدَ ذَلِكَ  
الْقَائِلِ دَالَّةً عَلَى الْمُرْتَبَةِ الْقُصْوَى قَالُوا : فَذَاكَ بِالتَّخْفِيفِ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي  
الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرْتَبَةِ الْوَسْطَى (٢) وَذَاكَ بِالتَّشْدِيدِ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْقُصْوَى .  
وَالنَّاطِقُ قَدْ نَفَى أَنْ يَكُونَ تَمَّ مُرْتَبَةٌ ثَالِثَةٌ وَإِنَّمَا هُمَا رَتَبَتَانِ / خَاصَّةً ، ١٨٦/  
فَكَانَتْ قِيلَ لَهُ : فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مَا فَائِدَتُهَا ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي  
أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ تَفِيدُ الْإِنْتِقَالَ ؟

فَأَجَابَ عَنْ هَذَا : بِأَنْ قَصْدَ الْعَرَبِ التَّعْوِيزُ لَا مَا قَالُوهُ ، فَإِنْ  
كَانَ مَنْ زَعَمَ هَذَا يَقُولُهُ بِالرَّأْيِ ، فَلَا رَأْيَ مَعَ السَّمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ نَقْلُ لُغَةٍ  
وَاللُّغَةُ (٣) لَا تَثْبُتُ بِالرَّأْيِ ، وَإِنْ كَانَ يَقُولُهُ بِالنَّقْلِ فَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :  
يُبْطِلُ هَذَا الْقَوْلُ جَوَازَ التَّشْدِيدِ فِي نَوْنِ هَذَيْنِ وَتَيْنِ ، يَعْنِي إِذَا أُشِيرَ إِلَى

(١) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ( الْقُصْوَى ) وَصَوَابُهُ مِنْ (١) كَمَا أَثْبَتَ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .



القريب وما قاله صحيحٌ فقد قرئ<sup>(١)</sup> : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ بالتشديد ، وهو إشارةٌ إلى القريب قال : وَيُؤَيِّدُ صِحَّةَ هَذَا الْاِعْتِبَارِ جَوَازُ تَشْدِيدِ نَوْنِ اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ لِيَكُونَ جَابِراً لِمَا فَاتَ مِنْ بَقَاءِ يَاءِ الَّذِي وَالَّتِي ، كَمَا تَبْقَى يَاءُ الْمَنْقُوصِ حِينَ يُكْنَى ، وَقَدْ انْتَفَى أَيْضاً بِهَذَا التَّعْلِيلِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنَ النَّاضِمِ تَعْلِيلَانِ آخَرَانِ لِلتَّشْدِيدِ ذَكَرَهُمَا السِّيَرافِيُّ<sup>(٢)</sup> :

أحدهما : أَنَّهُ جِيءَ بِهِ لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ مَا كَانَتِ النُّونُ فِيهِ عَوْضاً مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ ، وَبَيْنَ مَا كَانَتِ فِيهِ عَوْضاً مِنَ الْحَرْفِ ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : الرَّجُلَيْنِ وَالْعُلَامَيْنِ فَإِنَّ النُّونَ لِحَقَّتْهُمَا كَأَنَّهَا عَوْضٌ مِمَّا مَنَعَتْ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ .

والثَّانِي : كَاللَّذَيْنِ وَهَذَيْنِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَجْرَدَ النُّونِ فِي هَذَا وَاللَّذَانِ هُوَ الْعَوْضُ ، هَذَا ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنَّ التَّشْدِيدَ لِحَقِّ الْأَمْرَيْنِ ، لِلْعَوْضِ وَالْفَرْقِ وَعَلَى الْأَوَّلِ نَقَلَهُ بَعْضُهُمْ ، وَأَنَّ النُّونَ فِي هَذَيْنِ وَاللَّذَيْنِ هِيَ الْعَوْضُ بِنَفْسِهَا ، وَالثَّانِي أَنَّ<sup>(٣)</sup> التَّشْدِيدَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُبْهَمِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمُبْهَمُ لَا تَصَحُّ إِضَافَتُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَكَلَا التَّعْلِيلَيْنِ مُمْكِنٌ وَمَا عَلَّلَ بِهِ النَّاضِمُ أَظْهَرُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ .

فَبِإِنْ قِيلَ : تَقَدَّمَ أَنَّ قَصْدَهُ بِالتَّعْلِيلِ التَّنْكِيتِ وَالِدَّفْعِ لِمَذْهَبٍ مِنْ أَثْبَتَ فِي الْإِشَارَةِ الرَّتَبَةَ الْوُسْطَى ، وَأَنْتَ قَدْ فَسَّرْتَ أَنَّ التَّعْلِيلَ غَيْرَ مَخْصُوصٍ بِمَحَلِّ التَّنْكِيتِ وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ، بَلْ أُجْرِيَتْ قَصْدُهُ عَلَى أَنَّهُ عَلَّلَ أَيْضاً التَّشْدِيدَ فِي الْمَوْصُولِ وَلَيْسَ فِيهِ تَنْكِيتٌ وَلَا دَفْعٌ لِمَذْهَبٍ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ أَتَى بِالتَّعْلِيلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ فَضْلاً ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِذَلِكَ اسْمَ الْإِشَارَةِ

(١) سورة القصص : آية : ٢٧ ، وقد تقدم ذكر هذه القراءة .

(٢) لم أمتد إلى موضعه في شرح الكتاب .

(٣) في (١) .

فقط وهو محلُّ الفائدة .

فالجوابُ : أنَّ اسمَ الإشارةِ هو محلُّ الفائدةِ كما ذُكرتُ ، ولكنَّ لما كانت العلةُ في التَّشديدِ في البابينِ واحدةً أتى به شاملاً لهما ، ليحصلَ له ما قَصَدَ وزيادةً والذي يُشعرُ بقَصده للشَّمولِ إشارتهُ بذاك المُقتضِية للبعد ، إذ لو أراد اسمَ الإشارةِ وهو الأقربَ لَقال ، و ( تَغْلِيلُ بِهِذَا قُصِداً ) كما قال في العَلَم ( ذَا إِنْ بَغْيَرِ وَيَهْ تَمَّ أُعْرِيَا ) فعَيْنُ أَقْرَبَ مذكورٍ فلما لم يَفْعَلْ ذلك دلَّ على أنَّه قَصَدَ الأبعدَ أيضاً وهو المَوْصولُ .

\* \* \*

ثم ذَكَرَ الجَمْعَ فقال :

جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا

فابتدأ بجمع الَّذي وذَكَرَ له جمعين :

أحدهما : ( الألى ) والألى في الاستعمال على وجهين :

الأولُ : بمعنى الأول مقلوبٌ منه كقولهم : العَرَبُ الألى ، أى : الأولُ .

والآخرُ : جَمْعُ الَّذِي فتقول في جمع الَّذي / قام الألى قاموا ، كما / ١٨٧

تقول : الَّذِينَ قاموا . ومنه ما أنشده بعضُ البَغْدَادِيِّينَ (١) :

أَلَا أَيُّهَا الْقَوْمُ الْأَلَى يَنْبَحُونَ نِي كَمَا نَبَحَ اللَّيْثُ الْكِلَابُ الضُّوَارِعُ

وأنشدَ النُّحَويونَ أيضاً (٢) :

(١) أنشده أبو علي الفارسي في كتاب الشعر : ١١٤ قال : وأنشد بعضُ البَغْدَادِيِّينَ ثم أورد بيتاً وقال : وأنشدَ أيضاً وأورد في البيت .

(٢) البيت لمرة بن عداة الفقعسي ، وفي الحماسة البصرية : ٢٤٤/٨ لعمر بن أسد الفقعسي .  
والبيت في التصريح : ١٣٢/٨ ، والهمع : ٨٣/٨ ، والخزانة : ٤٤٩/٨ ، وفي الحماسة البصرية :

رَأَيْتُ بَنِي عَمَى الْأَلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وَقَدْ تَأْتَى أَلَى بَغِيرِ الْفِ (١) وَلَا مَ كَقَوْلِ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ (٢) :

وَنَحْنُ أَلَى ضَرَبَيْنَا رَأْسَ حُجْرٍ بِأَسْيَافٍ مُهَنْدَةٍ رِقَاقٍ

والثاني : الَّذِينَ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ الْمَنْصُوبِ أَوْ الْمَجْرُورِ ، وَأَرَادَ جَمْعَ  
الَّذِي الْأَوَّلَى وَالَّذِينَ ، فَحَذَفَ الْعَاطِفَ .

وقوله : ( مُطْلَقًا ) يَعْنِي فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا مِنْ رَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ ، يَعْنِي  
أَنْ هَذَا الْجَمْعُ يَقَعُ هَكَذَا بِالْيَاءِ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِيهِ  
كَمَا يَخْتَلِفُ فِي الْمَجْمُوعِ حَقِيقَةً ، فَيَكُونُ فِي الرِّفْعِ بِالْوَاوِ ، وَبِالْيَاءِ فِي غَيْرِهِ  
وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا مُرَادُهُ بِالِإِطْلَاقِ .

قوله إثر هذا : ( وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا ) فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ  
الْعَرَبِ : جَاءَنِي الَّذِينَ قَامُوا ، وَرَأَيْتُ الَّذِينَ قَامُوا ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِينَ قَامُوا ، وَمِنْهُ  
قَوْلُهُ تَعَالَى (٣) : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى (٤) : ﴿ هُمُ الَّذِينَ  
يَقُولُونَ لَا تَنْفِقُوا ﴾ الْآيَةُ .

ثُمَّ قَالَ : ( وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا ) ضَمِيرُهُمْ عَائِدٌ عَلَى الْعَرَبِ ، عَلِمَ

(١) ساقط من (١) .

(٢) ديوان بشر : ١٦٦ ، من أبيات يهجو بها أوس بن حارثة ، وفيه يقول :

× وَسَوْفَ أَخَصُّ بِالْكَلِمَاتِ أَوْسًا ×

وحجر المذكور في البيت هو : حجر بن الحارث الكندي والد امرئ القيس الشاعر وكان والده قد  
ولاه على بني أسد فأسرف في ظلمهم فقتلوه ، وقصته معهم مشهورة ومعروفة في كتب الأدب .

والشاهد في كتاب الشعر لأبي على الفارسي : ١١٤ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٩٠ .

(٤) سورة المنافقين : آية : ٧ .

ذلك من سياق الكلام ، كما علم أن الضمير من قوله تعالى (١) ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ عائد على الأرض ، فإن كلمة هنا في قوانين الكلام العربى وضبط ما تكلمت به العرب ، فعلم أنها المرادة بالضمير ، ويريد أن من العرب من يجرى الذين ، مجرى اللذان فتختلف أحواله بحسب العامل فتقول : جاعى اللذون قاموا ، ورأيت الذين قاموا ومررت بالذين قاموا ، وهذه لغة مشهورة لهذيل ووجهها على طريقة الناظم ظاهر فاللذون عنده من قبيل المجموع كاللذان فى التثنية ، فإن الجمع لما كان من خصائص الأسماء عارض شبه الحرف ، فأعرب الاسم كما أعربت "أى" ، وقد (٢) مر تقديره فى التثنية ، وأما اللغة المشهورة فكانها معارضة لمذهب فى التوجيه ، فإن التثنية إن كانت مؤثرة فى الحكم بالإعراب ومعارضة لشبه الحرف لأنها من خصائص الأسماء ، فذلك ينبغى أن يكون الجمع ، لأنه أيضاً من خصائص الأسماء ، لكن العرب لم تعتبر هذه الخاصية فى مشهور كلامها ، بل أعملت شبه الحرف من غير اعتبار لغيره ، فذلك يكون عندها الحكم فى التثنية ، إذ لا فرق فى هذا بين التثنية والجمع ، فيضعف الاحتجاج فى إعراب اللذين ونحوه ، بأن (٣) التثنية من خواص الأسماء وإذا كان كذلك لم يبق له فى دعوى الإعراب دليل إلا جريانه مجرى المثنى ، وأيس فى ذلك دليل ، لأن مجرد الجريان مجرى المثنى لا يدل على إعراب الجارى ، ألا ترى من فى الحكاية تجرى مجرى المثنى المحكى وليست بمعرفة فتقول لمن قال : جاعى رجلان متان ، وفى رأيت رجلين متين ، وفى مررت برجلين متين كذلك ، وأيضاً فقد يبقى المثنى حقيقة فلا تكون تثنيته دليلاً على إعرابه نحو : لا رجلين فى الدار ويا زيدان وما

(١) سورة الرحمن : آية : ٢٦ .

(٢) فى الأصل : وقدم .

(٣) فى (١) فإن .

والجوابُ : أن الناظمَ برىءٌ عن هذا الاعتراضِ لأنه لم يبين هنا وجه كون اللذين وهذين ونحوهما مثناةً حقيقة ولا (١) كونها معربةً ، وإنما تعرض للإشارة إلى مجرد التثنية والإعراب ، والتعليلُ منقولٌ من كلامه في " شرح التسهيل " (٢) وقد ذهب (٣) هنا إلى خلاف ما يذهب إليه هناك ، وعلى تسليم أنه يردُّ هنا فقد اعتذر هو عن ذلك بأنه (٢) إنما لم يعربه أكثرُ العربِ ، - وإن كان الجمعُ من خصائص الأسماء - لأنَّ "الذين" مخصوصٌ بأولى العلم، والذي عامٌ ، فلم يجرِ على سننِ الجموعِ المُتمكِّنة ، بخلافِ اللَّذِينَ واللَّتَيْنِ فإنَّهما جرتا على سننِ المثنياتِ المُتمكِّناتِ لفظاً ومعنى . قال (٢) : وعلى كل حالِ ففي الذى والَّذين شبهُ بالشُّجى والشُّجين فى اللفظ وبعض المعنى ، ولذلك لم تُجمعِ العربُ على تركِ إعرابِ الَّذين ، ثم ذكر اللغة الأخرى . وأما ما عارضَ به السائلُ من أن الجريانَ مجرى المُثنى لا يدلُّ على الإعرابِ فليس من مباحثِ هذا التقييد ، إذ لم يتعرَّضِ الناظمُ لذلك .

وبقى فى كلامه قوله : ( جَمْعُ الَّذِي الْأَكْثَرِ الَّذِينَ ) فجعلهما معاً جمعاً للذى وهذا يفهم بظاهره أنه فى الجمعِية على حدِّ الزيد والزیدین فى جمعِ زيدٍ ، وذلك غيرُ مستقيم ، أمَّا " الأكى " فهو من غيرِ لفظه فهو كأولى مع ذى اسمُ جمع له لا جمع حقيقةً وهذا متفق عليه ،

(١) فى الأصل ولولا .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ ، ٢١٤ .

(٣) فى الأصل يذهب .

وأما "الذين" فلا يصح أن يطلق عليه أنه <sup>(١)</sup> جمعٌ للذى إلا على لغة هذيل ، على ما فى ذلك من الخلاف ، وعلى لغة الجمهور لا يصح فيه ذلك إلا على طريقة أبى الحسن فى صاحب ، وصحب ، إن صح أن يقول بذلك قائل فإنه لم يُنقل فى ذلك عن أبى الحسن شىءٌ ، وعلى مذهب الجمهور هو اسم جمع مطلقاً كالمُخالف فى اللفظ ، فهذا الإطلاق فيه ما ترى اللهم إلا أن يقول : إنه جمعٌ جاء مخالفاً للجموع ، وذلك مغتفرٌ كما اغتُفرت مخالفته فى التصغير لأبنية التصغير ، ومثل هذا جارٍ فى اللاتى المذكور بعد هذا ، وهو ممكنٌ لكنه بعيدٌ وقد أشار المؤلف فى الشرح <sup>(٢)</sup> إلى الاحتمال .

والجواب : أنه أطلق هذا اللفظ على الاتساع فى العبارة ، واعتبار المعنى مع قطع النظر عن اصطلاح النحوى ، والأمر فى هذا قريب ، وهكذا فَعَلَ فى أسماءِ جموعٍ التى فجعلها جموعاً لها حيث قال إثر هذا

باللآءِ واللاتِ التى قَدْ جُمِعَا      واللآءِ كَالَّذِينَ نَزَدُوا وَقَعَا

ويعنى أن العربَ عبَّرت عن جمعِ <sup>(٣)</sup> "التي" بهذين اللفظين وهما "اللاتى" واللاتى " وهذا اللفظان اسماً جمع لا جمعان ، إذ ليسا على طريقة الجمع ، ولا التى ممن يستحق أن يُجمع كما كان ذلك فى الذى ، إلا أن العربَ لما تصَّرفت فىهما أجزت عليهما بعضَ أحكامِ الأسماءِ المتصَّرفةِ و "باللآءِ" متعلقٌ بجمعِ وإنما عدَّاه بالباءِ وقد كان الذى ينبغى فيه أن يُعديه بعلَى على العادة فى

(١) فى (١) لآئه .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٧/١ .

(٣) ساقط من (١) .

التعبير في مثل هذا لأنه اعتُبر فيه معنى النطق والتعبير ، فضمته  
 الفعل حتى كأنه قال : / باللائى واللائى التى قد عبّر عن جمعه أو نطق/ ١٨٩  
 بكذا في جمعه ، فمثال جمعه على " اللاء " هكذا مقصوداً كاللّاع قوله (١)  
 تعالى : « وَاللّائى يَنْسَنَ » ، « وَاللّائى لَمْ يَحِضْنَ » ، « وَمَا جَعَلَ  
 أَنْزَالَكُمْ اللّائى تُظْهِرُونَ مِنْهُنَّ » (٢) - الآية . وأنشد النحويون على  
 ذلك :

مِنْ اللّاءِ تَمْشِى بالضُّحَى مَجْنَةً      وَتَمْشِى العِشَايَا الْخَوْزَلَى رُخْوَةً أَلِيدِ  
 وَأَنْشَدَ الْفَارَسِيُّ (٣) :

مِنْ اللّاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً      وَلَكِنْ لِيَقْتُلَنَّ الْبَرَى الْمُغْفَلَا  
 وَيَحْتَمِلُ اللّائى هنا أن يكون في كلامه مهموزاً همزةً مُخَفَّفَةً ، وهى

(١) سورة الطلاق : آية : ٤ .

(٢) سورة الأحزاب : آية : ٤ ، وقوله : " منهن " ساقط من (١) .

(٣) جاء في العقد الفريد : ١٠٩/٦ ، ونظر ابن أبى ثوب إلى عائشة بنت طلحة تطوف بالبيت  
 فقال لها من أنت ؟ فقالت .

من اللاء لم يحججن ... البيت ..

ولا أبرى هل هذا البيت من قولها أو إنما تمثلت به فقط ؟

والشاهد في أمالى ابن الشجرى : ٣٠٩/٢ .

قراءةً قالون (١) عن نافع (٢) ، وقنبل (٣) عن ابن كثير (٤) ، ويَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ  
مُخَفَّفَةً هِيَ قِرَاءَةُ (٥) وَرَشٍ (٦) عن نافع ، وإحدى الروایتين عن أبي عمرو (٧)  
والبَزْزِيِّ (٨) ، ومنهم مَنْ يَنْقُلُ عَنْ وَرَشٍ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْيَاءِ وَهُوَ مِنَ الْمُحْتَمَلِ هُنَا .

قالوا : هِيَ كُلُّهَا لُغَاتٌ فِي اللَّاءِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النَّاطِمَ إِنَّمَا اعْتَبَرَ اللَّائِي  
بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَزْعُمُونَ أَنَّ التَّخْفِيفَ أَوْ الْبَدَلَ يَاءٌ أَصْلُهُ

(١) قالون : ( ١٢٠ - ٢٢٠ هـ )

عيسى بن ميثاء بن وردان بن عيسى المننى ، أحد القراء المشهورين بالحجاز وقالون لَقَبَهُ ، لَقَبَهُ بِهِ  
نافع ، ومعناه بلغة الروم جيد .

أخباره في معجم الأدباء : ١٠٢/٦ ، وغاية النهاية : ٦١٥/١ .

(٢) نافع : ( - ١٦٩ هـ ) .

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء ، أحد القراء السبعة .

أخباره في وفيات الأعيان : ٣٦٨/٥ ، وغاية النهاية : ٣٣٠/٢ .

(٣) قنبل : ( ١٩٥ - ٢٩١ هـ ) .

محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء . أحد قراء الحجاز ولى الشرطة بمكة .

أخباره في معجم الأدباء : ٢٠٦/٦ ، وغاية النهاية : ١٦٥/٢ .

(٤) ابن كثير : ( ٤٥ - ١٢٠ هـ )

عبدالله بن كثير الداربي المكي ، أحد القراء السبعة ، قاضى الجماعة بمكة ، فارسي الأصل .

أخباره في : وفيات الأعيان : ٤١/٣ ، وغاية النهاية : ٤٤٣/١ .

(٥) ساقط من (١) .

(٦) ورش : ( ١١٠ - ١٩٧ هـ ) .

تقدم في باب العلم .

(٧) أبو عمرو بن العلاء ، إمام مشهور وراوي معروف ( ٧٠ - ١٥٤ هـ )

(٨) البزني : ( ١٧٠ - ٢٥٠ هـ ) .

أحمد بن محمد بن عبدالله بن قاسم بن نافع بن أبي بزة ، فارسي الأصل مقرئ مكة ومؤذن  
المسجد الحرام .

أخباره في غاية النهاية : ١١٩/١ .



التحقيق وإن كان فيه نَظَرٌ لَعَلَّةٌ تَأْتِي فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا " الْآلَتِي " فِي كَلَامِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيَانٍ بَعْدَ التَّأَمُّ ، لَكِنَّا انْحَدَفْنَا لِمُلَاقَاتِهَا لِلسَّائِكِينَ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (١) : " وَالْآلَتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ " ، " وَالْآلَتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ " وَهُوَ كَثِيرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْآلَتِ بِغَيْرِ يَاءٍ وَهِيَ قَلِيلَةٌ ، وَيُحْتَمَلُ الْوَجْهَيْنِ مَا أَتَشَدَّ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ (٢) :

مِنَ الْوَاتِي وَالَّتِي وَالْآلَتِي زَعَمَنَ أَنِّي كَبَّرْتُ لِذَاتِي

وَالاحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّهُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ هِيَ اللَّغَةُ الشَّهِيرَةُ .

وقوله : (وَاللَّامِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا) اسْتَدْرَاكٌ لَجَمْعِ آخِرِ الَّذِي هُوَ اللَّامِ الْوَاقِعُ لِلْمُؤَنَّثِ جَمْعًا لَكِنْ إِذَا لَحِقَهُ مَا لَحِقَ الَّذِي مِنَ الْيَاءِ وَالنُّونِ ، وَيُرِيدُ أَنْ اللَّامِ جَاءَ قَلِيلًا جَمْعًا لِلَّذِي عَلَى حَدِّ مَجِيءِ الَّذِينَ ، وَلَمَّا كَانَ الَّذِينَ هُوَ الْآتِي (٣) لِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ (٢) فِيهِ لُغَتَانِ : الَّذِينَ مطلقًا فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَاللُّنُونِ فِي الرَّفْعِ ، وَالَّذِينَ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، كَانَ الْأَمْرُ فِي اللَّامِ كَذَلِكَ عَلَى مَقْتَضَى التَّشْبِيهِ (٤) لَكِنْ قَلِيلًا فَتَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ : جَاعَى الْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَرَأَيْتُ الْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَمَرَرْتُ بِالْآلَتَيْنِ قَامُوا . وَعَلَى الثَّانِي (٥) : جَاعَى الْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَرَأَيْتُ الْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَمَرَرْتُ بِالْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَهِيَ لَفْظٌ هُذَيْلٌ ،

(١) فِي (١) قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْآيَتَانِ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ : الْآيَةُ : ١٥ وَالْآيَةُ : ٢٤ .

(٢) غَيْرُ مَنْسُوبِينَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ : ١١٩/١ ، وَكِتَابُ الشُّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ : ٧ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٤/١ ، وَاللِّسَانُ ( لَتَى ) وَالْخَزَانَةُ : ٢٥٠/٢ ، ٥٥٩ .

(٣-٢) فِي (١) جَمْعًا لِلْمَذْكُورِ .

(٤) فِي (١) التَّشْبِيهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ عَلَى الْأَوَّلِ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

ومن ذلك قول الشاعر (١) :

هُمْ اللَّائِنَ فَكُّوا الْغُلَّ عَنِّي    يَمُرُّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي  
وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ (٢) :

وَأِنِّي مِنَ اللَّائِنِينَ إِنْ قَدِرُوا عَفْوًا    وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا وَإِنْ تَرَبُّوا عَفْوًا  
وقول الآخر - أنشده الفارسي (٣) - :

أَلَمْ تَعْجَبِي وَتَرَى بِطِيطًا    مِنَ اللَّائِنِينَ فِي الْحَقَبِ الْخَوَالِي  
فيحتمل أن يكون على اللغة الأولى أو الثانية ، وقيد الناظم هذا الوجه  
بأنه نَزَر ، أى : قليل ، وذلك صحيح في هذا الوجه ، وهو أحد الوجهين  
المُحتمَلين في كلامه .

ويحتمل وجهًا ثالثًا من التفسير ، - وهو الذى شَرَحَ عليه كلامه (٤)  
ابنه - : أن يكون قوله : ( اللَّامِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعًا ) يريد أنه جاء بمعنى مطلقًا

(١) نسبه ابن الشجرى فى أماليه إلى الهذلي بن تحييد ، واللّائون لغة هذلي فلعن هذا هو الذى رشح  
نسبته إلى هذلي ما .

قال البغدادي فى شرح أبيات المعنى : ٢٥٦/٦ : ولقد راجعت أشعار الهذليين الذى جمعه  
السكرى فلم أجد فيه هذا البيت وخرجه البغدادي عن تذكرة أبي حيان وشرح الكافية للخبيري  
وشرح شواهد الكرماني كما ذكر أنه موجود فى حاشية المفصل لأبى على الشلوين .

وأنشده ابن خالوية فى إعراب ثلاثين سورة : ٢٠ عن الفراء . والبيت فى الأزهية : ٢١٠ ، وأمالي  
ابن الشجرى : ٢٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٣/١ ، والهمع : ٨٣/١ .

ومرور الشاهجان : مدينة عظيمة بخرسان ، معجم البلدان : ١١٢/٥ .

وأنشد البيت . وقد رجعت إلى مصادر البغدادي المذكورة وهى من مصادرى وله المفه .

(٢) لم أعثر على قائله وهو فى التنزيل والتكميل : ٢٠٩/١ ، والهمع : ٨٣/١ .

(٣) المسائل الشيرازيات : ٩٤ ، ولم أعثر على قائله وأنشده ابن الدهان فى الفرة : ١٩٢/٢ عن  
الأخفش ، وأبو حيان فى التنزيل والتكميل : ٢١٠/١ والخزانة : ٥٣١/٢ ، وفى اللسان :  
البطيط : العجب والكذب ، يقال : جاء بأمر بطيط أى : عجب وأنشد هذا البيت .

(٤) شرح ابن الناظم : ٨٣ .

لا مقيداً بلحاق زيادة كالذين ، بل جاء هذا اللفظ الذي هو " اللام " جمعاً  
 للتي وجمعاً للذي إلا أن مجيئه جمعاً للذي قليل ، فتقول : جاعى اللاء  
 قاموا ، كما تقول : جاعى الذين قاموا ، / وهذا تفسير صحيح ، ومنه ما / ١٩٠  
 أنشد الفارسي وغيره من قوله (١) :

مِنَ النَّفْرِ اللَّامِ الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ الرِّجَالُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا  
 وَقَالَ كَثِيرٌ (٢) :

تُرْقُ عَيْنُ اللَّامِ لَا يَطْعَمُونَهَا وَيَرَى بَرِيأَهَا الضَّجِيعُ الْمَكَافِحَ  
 فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ وَقُوعُ اللَّامِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهِ  
 هنا وهو إنما بنى على نقل الأشهر فالأشهر وإلا فللذى والتي مجموع آخر ،  
 ربما كانت أكثر استعمالاً من اللاء جمع الذى أو مثله ألا ترى أن اللامى

(١) كتاب الشعر لأبى على : ٨٠٧ ، والبيت فى معانى القرآن : ١٧٦/١ ، والكامل : ١٠٥/١ ،  
 والأصول لابن السراج : ٣٤٧/٢ ، والأشباه والتلأثر : ١١٣/٢ ، والخزانة : ٥٢٩/٢ .  
 ذكر صاحب الخزانة أن هذا البيت وقع فى شعرين أحدهما لأبى الريبس الثعلبى من بنى  
 ثعلبة بن سعد بن نبيان . والثانى لأسلم بن الأحنف الأسدى تفصيل ذلك فى الجزء :  
 ٥٣٢/٢ - ٥٣٤ .

وقال البغدادى أيضاً : وجميع من روى هذا البيت رواه :  
 مِنَ النَّفْرِ الْبَيْضِ الَّذِينَ ....

أو

مِنَ النَّفْرِ الشُّمِّ الَّذِينَ ....

قال : ولم أر من رآه :

من النفّر اللامى ....

إلا النحويين . ومعنى فمعقوا : ضربوا الحلقة على الباب لئلا تصوت .

(٢) ديوان كثير : ١٨٧ من قصيدة أولها :

لعزة هاج الشوق والدمع سافح مغان ورسم قد تقادم ما صح  
 ومعنى المكافح : المقبل ، كفتح المرأة وكافحها قبلها غفلة

ممدوداً جمعٌ لِلَّذِي ، وَأَنَّ اللَّائِي وَاللَّوَاتِ وَاللَّوَاتِي وَاللَّاءِ مَقْصُوداً<sup>(١)</sup> وهوؤلاءٍ كذلك ، واللَّوَاءِ ممدوداً واللَّاءَاتِ . وإذا ثُبِتَ هذا فاقْتَصَرَهُ على ما اقْتَصَرَ عليه ترجيحٌ من غيرِ مُرجِحٍ ظاهرٍ وذلك مما لا ينبغي ؟

فالجوابُ : أَنَّ النَّاظِمَ لم يُنَبِّهْ على ما نَبَّهَ عليه لغيرِ فائدةٍ ، بل فيه ما يَتَأَكَّدُ عليه ذكرُهُ بِحَسَبِ قَصْدِهِ على كلا التفسيرين ، أما على التفسير الأولِ فَإِنَّ كَلَامَهُ تَنكِيتٌ على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي "شرح التسهيل" <sup>(٢)</sup> ، وذلك أَنَّهُ زَعَمَ فِيهِ أَنَّ اللَّائِينَ جمعُ اللَّاءِ الَّذِي هو جمعٌ لِلَّذِي خلافاً ما ظَهَرَ مِنْهُ هُنَا ، وفي "التسهيل" <sup>(٣)</sup> أيضاً لَأَنَّهُ قال هُنَا : ( واللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا ) فبين أَنَّهُ مِثْلُ الَّذِينَ فِي الْحُكْمِ وَالَّذِينَ جمعٌ لِلَّذِي من غيرِ نزاعٍ ، فاللَّائِينَ كذلك فكأنَّهُ يقولُ : لا تعتقد أَنَّهُ جمعُ اللَّاءِ بل مرادفُهُ ، وعلى هذا المعنى ينقله أهلُ اللغةِ .

قال الجوهري <sup>(٤)</sup> : واللَّاءُ وَن جمعُ الَّذِي <sup>(٥)</sup> من غيرِ لفظه بمعنى الذين ، ومثل هذا يظهر من نقلِ النُّحَاةِ أيضاً ، فهذا أَوَّلِي من قوله فِي "شرح التسهيل" والصَّحِيحُ أَنَّ "الَّذِينَ" جمعُ الَّذِي مراداً به من يَعْقِلُ ، وَأَنَّ اللَّائِينَ جمعُ اللَّائِي مرادفُ الَّذِينَ وَأَنَّ اللَّاءَاتِ جمعُ اللَّاءِ ، مُرادفُ اللَّائِي ، وكذلك اللَّوَاتِي وَاللَّوَاتِي هما جمعَا اللَّائِي وَاللَّائِي على حَدِّ قَوْلِهِمْ فِي الْهَادِي ، - وهو الْعَنْقُ - : هَوَادٍ ، وفي الهَابِي - وهو الْغَبَارُ - : هَوَابٍ ، ومأْ قاله قِيَّاسٌ فِي الْفَلْغَةِ وَمَدْرَكَ مِثْلُ هَذَا النُّقْلِ ، فلو كان النُّقْلُ موافقاً لصَحَّتْ هذه الدَّعْوَى ، وأما

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

(٢) شرح التسهيل : ٨ /

(٣) التسهيل ٣٤ .

(٤) الصحاح :

(٥) ساقط من (١) .

إذا كان بخلاف ذلك فالدعوى لا يصح اعتبارها فهذا - والله أعلم - هو الذى نبه عليه الناظم .

وأما على التفسير الثانى فإنه لما قدم أن اللاء جمع للتى كان هذا الاطلاق موهماً أن اللاء مختص بالمؤنث وليس للذى فيه نصيب فأزال هذا الإيهام ، فنقل مشاركة الذى للتى فى هذا اللفظ الجمعى وإن كانت المشاركة قليلة فإنها مع قلتها قد تقع فى الكلام ، وهذا مما ينهض مقصداً فى نقل هذا الأقليل بخصوصه دون غيره وينضاف (١) إلى المقصدين زيادة فائدة لا بأس بالتنبيه عليها ، وهو حسن من التنبه وبالله التوفيق .

ولما أتم الكلام على أصول الباب من الموصولات وهى الذى والتى وفروعهما أخذ يذكر ما هو جار مجراها ومن إجمالها فى أحكامها ومعانيها فقال :

وَمَنْ وَمَا وَالْتَّسَاوَى مَا ذَكَرُ      وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيْرٍ شَهْرُ  
وَكَاثِلَتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ      وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى نَوَاتُ

أما قوله : ( وَمَنْ وَمَا وَالْتَّسَاوَى مَا ذَكَرُ ) فيعنى أن كل واحدة من هذه الأدوات الثلاث وهى : " مَنْ " و " مَا " و " أَل " الألف واللام يعبر عنها بال قصد للاختصار تساوى ما تقدم ذكره من الموصولات ومساواتها لما تقدم بحسب ما قصد له فى أربعة أحكام :

أحدها : الاسمية وهذا متفق عليه فيما سوى " أَل " ، فإن " مَنْ " و " مَا "

(١) ساقط من (١) .

من قَبِيلِ / الأسماءِ وَخَوَاصُّ الاسمِ (١) التي قَدِمَ ذَكَرُهَا (٢) تُبَيِّنُ ذَلِكَ . / ١٩١

وَأَمَّا " أَل " فَالْجُمُهورُ عَلَى مَا قَالُوا مِنْ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي هَذَا  
الْبَابِ اسْمٌ لَا حَرْفٌ ، أَعْنَى إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ كَمَا  
سَيَذْكُرُهُ ، وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ وَرَبَّمَا نَقَلَ عَنِ الْأَخْفَشِ (٢) أَنَّهَا هُنَا حَرْفِيَّةٌ  
كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ إِلَّا أَنَّ الْمَازِنِيَّ يَقُولُ : هِيَ  
حَرْفٌ مُوصُولٌ ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ : هِيَ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ غَيْرُ مُوصُولٍ هَكَذَا  
نَقَلَ بَعْضُهُمْ .

فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا فِي هَذَا الْبَابِ اسْمٌ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا ، إِذْ كُنْتُ  
تَقُولُ : جَاءَنِي الضَّارِبَةُ زَيْدٌ ، وَجَاعَتَنِي الضَّارِبَةُ زَيْدٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ،  
فَالهَاءُ فِي الضَّارِبَةِ ، وَهِيَ فِي الضَّارِبَةِ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ إِلَّا " أَل " ،  
فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا تَتَكَّرُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِداً عَلَى الْمَوْصُوفِ  
الْمَحذُوفِ لِأَنَّ الضَّارِبَ صِفَةً فَهِيَ بِلَا بَدْءٍ جَارِيَةٌ عَلَى مَوْصُوفٍ ، فَلَيْسَ  
الضَّمِيرُ إِذَا بَعَائِدٍ عَلَى " أَل " ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ مَعَ التَّنْكِيرِ أَنْ يُدْعَى عَوْدُ الضَّمِيرِ  
عَلَى الْمَوْصُوفِ دُونَ الصِّفَةِ إِذَا قُلْتُ : مَرَرْتُ بِضَاحِكٍ أَبَوَهُ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ  
تَقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ مَعْرِفًا وَبَيْنَ تَقْدِيرِهِ مُنْكَرًا ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ مَعَ التَّنْكِيرِ أَوْلَى  
لِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ مُنْكَرًا أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِهِ مَعْرِفًا ، بِهَذَا أَجَابَ الْمُؤَلِّفُ عَنْ  
الْإِيرَادِ وَهُوَ جَوَابٌ غَيْرُ مُقْنَعٍ ، إِذْ لِلْمَازِنِيِّ أَنْ يَلْتَزِمَ ذَلِكَ .

وَقَدْ أَجَابَ غَيْرُ ابْنِ مَالِكٍ بِأَنَّكَ إِذَا أَقَمْتَ شَيْئًا مَقَامَ شَيْءٍ (٣)

(١-١) فِي (١) الَّذِي قَدِمَ ذَكَرَهُ .

(٢) رَأَى الْمَازِنِيَّ وَالْأَخْفَشَ فِي الْجَنَى الدَّانِي : ٢٠٢ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

محذوف ، فالمعتبر هو المثبت لا المحذوف إلا في القليل . ألا تَرَى إلى قولـه  
تعالى (١) : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ - فعاد الضمير على القرية في  
اللفظ وإن كان المراد أهلها ، وأيضاً قد استدل ابن جني (٢) وغيره على أن  
الكاف تقع اسماً أعنى كاف التشبيه بنحو قول الأعشى (٣) :

أَتَنَّتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى نَوَى شَطَطٍ      كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

فجعل الكاف في " كالطُّعْنِ " فاعلةً مع إمكان تقدير الموصوف ، واعتذر  
عن ذلك بما هو مذكور في " سر الصناعة " (٤) فقف عليه .

ومن الدليل أيضاً على اسمية " أل " ما ذكره بعضهم من أنها لو كانت  
المعرفة (٥) لكان لحاقها اسم الفاعل قادحاً في صحة عمله مع كونه بمعنى  
الحال أو الاستقبال ، لكن الأمر بخلاف ذلك فعملها باق ؛ لأن الصفة مع أل  
هذه في حكم الاسم الموصول يجب تأولها بجملة مُصرح بجزءيها ، وهما (٦)  
هنا الفعل والفاعل ولأجل التأويل وجب العمل لها وإن كانت بمعنى الماضي  
فـ " أل " معها كالذي مع الفعل لا كـ " أل " مع الرجل مثلاً ، وقد التزم الأخفش  
إبطال عملها مع " أل " فليس هذا الدليل بوارد عليه ، إذ هو نفس دعواه وقد  
يقول بذلك المازني أو يفرق بين الحرف الموصول وغيره . وأما الدليل على أن  
" أل " من الموصولات فالتزامهم وصلها إماماً بالمفرد المقدّر بالجملة وإماماً  
بالجملة الصريحة ، كما التزموا ذلك في " مَنْ " و " مَا " والذي والتى وأخواتها

(١) سورة يوسف : آية : ٨٢ .

(٢) الخصائص : ٣٦٨/٢ ، وسر الصناعة : ٢٨٤/١ .

(٣) ديوانه : ٤٨ ( الصبح المنير ) .

(٤) سر صناعة الإعراب : ٢٨٤/١ .

(٥) في (١) العربية .

(٦) في (١) وهما هنا .

فقالوا : جاء نى الذى قام أبوه ومن خرج / أخوه ومن فى الدار فكذلك/ ١٩٢  
قالوا : جاعى القائم أبوه ، واليقوم أبوه ، وإن كان هذا قليلاً فإن المعنى  
فى الجميع واحد .

وقد نقل ابن مالك<sup>(١)</sup> عن ابن برهان<sup>(٢)</sup> أنه استدل على موصولية "   
أل " بدخولها على الفعل على الجملة .

قال ابن مالك : واستدلاله قوى ، لأن حرف التعريف فى اختصاصه  
بالاسم كحرف التنفيس فى اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخل حرف  
التنفيس على الاسم كذلك لا تدخل الألف واللام على الفعل ، إلا أنها  
دخلت هنا على الفعل فوجب اعتقاد كونها هنا اسماً بمعنى الذى  
والتي لا حرف تعريف ، والكلام فى المسألة يتسع ، والبحث ممكن ،  
وهذا القدر كاف .

والحكم الثانى : من الأحكام الأربعة الموصولية ، وهى أيضاً متفق  
عليها فى " من " و " ما " ، وأما " أل " فكذلك غير أن أبا الحسن يخالف  
فيها وقد تقدم ذلك وهو بناء على أنها حرف تعريف .

وأما المازنى فوافق على الموصولية لكن مع اعتقاد الحرفية ، وقد  
مر الاستدلال على خلاف ما زعماه .

والحكم الثالث : التذكير والتأنيث ، فهذه الأدوات الثلاث توافق  
المذكر مما تقدم وهو " الذى " والمؤنث وهو " التي " فتقول لمن قال :  
مررت برجل وبامرأة : عرفت من مررت به ، ومن مررت بها ، ولئن قال :

(١) شرح لتسهيل : ٢٢٥/١ .

(٢) ابن برهان ( ٩ - ٤٥٦ هـ )

عبدالواحد بن على الأسدى أبو القاسم ، عالم بالأدب واللغة والنحو من أهل بغداد .  
أخباره فى تاريخ بغداد : ١٧/١١ ، وإنباه الرواة : ٢١٣/٢ .



مررتُ بمنزلٍ أبْيَكَ وبدارٍ أخْيَك، عرفتُ ما مررتُ به وما مررتُ بها، وكذلك تقولُ :  
عرفتُ المنزلَ المَعْرُورَ به والدارَ المَعْرُورَ بها ، فقد ساوى " من " و " ما " و " أل " في هذا الاستعمال الذى والتى إلا أن فى " من " و " ما " اعتبارين : اعتبار اللفظ وهو مذكرٌ فتعامله معاملة المذكر وإن كان مدلوله مؤنثاً واعتبار المعنى<sup>(١)</sup> فتعامله الذى والتى وهذان اعتباران لم يتعرَّض لهما الناظم ، مثل ذلك يُعتبر فيهما الإفراد والتثنية والجمع<sup>(٢)</sup> .

والحكمُ الرابعُ : الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ فهى توافقُ المفردَ من الذى والتى، وقد مرَّ تمثيل ذلك وتوافق المثنى والمجموع فتقول لمن قال مررتُ برَجُلَيْنِ وبرِجَالٍ وبامْرأتَيْنِ وبِنِسوةٍ ، عرفتُ مَنْ مررتُ بهم ، وَمَنْ مررتُ بهما ، وَمَنْ مررتُ بهنَّ ، وَلَنْ قالَ : مررتُ بمنزِلَيْنِ أو بدَارَيْنِ وبِمَنَازِلٍ أو بِدُورٍ عرفتُ ما مررتُ بهما ، وما مررتُ بهما والمنازلُ الممرورُ بها أو بهنَّ ، وكذلك تقول : عرفتُ المَنزِلَيْنِ الممرورَ بهما والمنازلَ الممرورَ بها أو بهن ، وكذلك فى الدارين والدور وما أشبه ذلك ، فهذه الأحكامُ الأربعة تُساوى فيها هذه الأدوات ما تقدّم ، فلذلك لا تختلف ألفاظها مع اختلاف الأحكام لما فى ألفاظ ما تقدّم وهو معنى قوله : ( تُساوى ما ذُكِرَ ) أى : أنها تدلُّ على ما دلُّ عليه جميع ما ذُكِرَ مع بقائها على لفظٍ واحدٍ ، ثم ألحقَ بهذه الثلاثة رابعاً ، لكن فى بعض اللغات وهو " ذو " فقال : ( وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّرٍ شَهْرٍ ، يعنى أن نوفى لغة طَيِّيءٍ المشهورة حكمها حكم هذا الذى تقدّم وهو " ما " و " مَنْ " و " أل " فهى تُساوى ما ذكر قبل فى الأحكام المذكورة ، والمعنى فإنها من الأسماء لا من الحُرُوفِ ومن الموصولات لافتقارها إلى صلةٍ وعائدٍ ، وهى تقع على المذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ فتقول : جاعنى الرجلُ نُو قَامَ والمرأةُ نُو قَامَت ، كما تقول :

(١-٢) ساقط من (١) .

جَاعَى مَنْ قَامَ وَمَنْ قَامَتْ ، فَمِنْ وَقُوعِهَا عَلَى / الْمَذْكُرِ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ ١٩٣  
جَرَّوَة - وهو من أبيات الحماسة - (١) :

لَنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ    لَأَتَّحِيَا بِالْعَظْمِ نُو أَنَا عَارِفُهُ  
أى : الذى أنا عارِفُهُ ، وقال حاتم (٢) :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُودُ عَلَى قَوْمِي    وأى الدهرِ نُو لَمْ يَحْسِدُونَنِي  
أى : الذى لم يَحْسِدُونَنِي فيه ، وأنشد ابن الأنباري (٣) لقوال  
الطائي وهو من أبيات الحماسة (٤) :

قَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ نُو جَاءَ سَاعِيَا    هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ

---

(١) الحماسة : ٥٧٥ هـ (رواية الجواليقي) .

قيس بن جررة بن سيف بن وائلة بن عمرو بن مالك الأجنثي نسبة إلى أجا أحد جيلي طيئ  
شاعر جاهلي مجيد ، وهذا البيت هو سبب تسميته عارفاً .

أخباره فى : الأغاني : ١٨٦/٢٢ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٣ ، والخزانة : ٣٣٠/٢ .

والبيت من قصيدة له فى الحماسة : وقد أورد المؤلف بعض أبياتها كما سيأتى .

والشاهد فى : الشعر : ١١٥ ، والمحتسب : ١٤٢/١ ، وأمالى ابن السجري : ٣٠٤/٢ ،

وشرح المفصل لابن يعرب : ١٤٢/٣ ، ١٤٨ ، والمزهر : ٣٤٨/٢ ، والخزانة : ٣٣٠/٣ .

(٢) ديوان حاتم : ٢٩٠ والرواية فيه : ' ومن كرم ' .

والشاهد فى شرح الشواهد العينية : ٤٥١/١ ، والتصريح : ١٤٧/١ ، وشرح الأشموني :

١٧٤/١ .

(٣) الأنصاف :

(٤) قوال الطائي ، شاعر إسلامي أترك النولة العباسية ، قال الأبيات التى منها الشاهد فى

ساع جاء يطلب ابل الصدقة .

أخباره فى معجم الشعراء : ٣٣٥ ، والخزانة : ٢٩٦/٢ .

والشاهد مع بيتين آخرين فى الحماسة : ١٨٠ ، والخزانة : ٢٩٥/٢ ، وشرح الأشموني :

١٥٧/١

وفيها (١) :

أَظُنُّكَ نُونُ الْمَالِ ذُو جِئَتْ تَبْتَغِي سَتَلْقَاكَ بِيضُ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ  
وهو كثيرٌ . ومن وقوعها على المؤنث ما أنشده ابنُ الأنباري وغيره من  
قولِ الشاعرِ وهو سِنَانُ بْنُ الْفَحْلِ (٢) :

فَإِنَّ الْمَالَ مَالُ أَبِي وَجَدِّي وَيَشْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ  
والبئرُ مؤنثةٌ وتقعُ كذلك على المفردِ والمثنى والمجموع فتقولُ :  
أعجبني الرجلانِ ذُو قَامَا ، والمرأتانِ ذُو جَاعَتَا ، والرجالِ ذُو قَامُوا ، والنسوةُ  
ذُو قَمْنِ .

وقد نصَّ أهلُ اللغةِ على هذا المعنى وأنَّ "نو" لا تُكْنَى ولا تُجمع على  
هذه اللغة ولا تُؤنث ولا تكون إلا على حالةٍ واحدةٍ ، نُقِلَ ذلك عن الفراء (٣) ،  
وأبى حاتمٍ ونصَّ عليه أيضاً الجوهري (٤) وغيره . وقول الناظم : ( وكألتى  
أيضاً لديهم ذاتُ ) استدراكٌ للغةٍ ثانيةٍ لطبيَّةٍ وهى أنَّهم يخالفون فى كلامهم  
أيضاً بين المذكرِ والمؤنثِ فيقولون : ذاتُ إذا أرادوا المؤنث ، وذو إذا أرادوا  
المذكر نحو : رأيت زيدا ذُو قَام ، وهند ذاتُ قامت . ومنه ما حكاه الفراء (٤)

---

(١) الحماسة : ١٨٠ ، والإنصاف :

(٢) سنان بن افحل أخو بني أم الكهف الطائي ، شاعرٌ إسلاميٌ .

أخباره فى : الخزائن : ٥١٣/٢ ، وهو مع أبيات فى الحماسة : ١٦٦ ، والشاهد فى أمالى ابن  
الشجرى : ٣٠٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧٤/٣ ، ٤٥/٨ ، والتصريح : ١٣٧/١ ،  
والخزائن : ٥١١/٢ .

(٣) نص كلام الفراء فى اللسان : ( نوا ونوى ) .

(٤) الصحاح : ٢٥٥٢/٦ ( ذا ) .

من قولٍ بعضِ فصَحَائِهِمْ : " بِالْفِضْلِ نُوْ فَضْلُكُمْ اللّٰهَ بِهِ وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمْ اللّٰهَ بِهِ " أراد بها فأسكن الهاء ونقل حركتها إلى ما قبلها . ثم قال : ( وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ ) مَوْضِعَ مَنْصُوبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَيْ : وَفِي مَوْضِعِ اللَّاتِي أَتَى هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي هُوَ ذَاتُ ، وَيُرِيدُ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ الْأَخِيرَةِ لَطِيئَةً فَتَقُولُ : رَأَيْتِ النِّسَاءَ ذَوَاتُ خَرَجْنَ ، وَمِنْهُ مَا أُنْشَدَهُ الْفَرَاءُ (١) مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ (٢) :

جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ      ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ (٣) سَائِقٍ

وهذه اللغة عند الناظم غير مشهورة لطبي شهرة الأولى ، يدل على ذلك من كلامه قوله : ( وَهَكَذَا نُوْ عِنْدَ طِيئِ شُهُرٍ ) فَرَعَمَ أَنَّ جَرِيَان " نُو " فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا مَجْرَى " مَنْ " وَ " مَا " وَ " أَل " هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ ، ثُمَّ ذَكَرَ اللَّغَةَ الْأُخْرَى وَلَمْ يَذْكُرْ لَهَا شُهُرَةً ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا دُونُهَا فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُمَا لُفَّتَانِ ، وَبِهَذَا ظَهَرَتْ مَخَالَفَتُهُ لِابْنِ عَصْفُورٍ (٤) حَيْثُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا لُغَةٌ وَاحِدَةٌ مَذْكُورًا بِخِلَافِ مُؤَنِّيْهَا وَأَنَّكَ لَا تَقُولُ فِي لُغَةٍ طِيئٍ : مَرَرْتُ بِالْمَرْأَةِ نُوْ

(١) عن الفراء في اللسان ( نوا ونوى ) .

(٢) لرؤبة بن المعجاج ، ملحقات ديوانه : ١٨٠ ، ومما في التصريح : ١٢٨/١ ، وشرح الأسموني : ١٥٨/١ .

(٣) في الأصل : " من غير " .

(٤) ابن عصفور : ( ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ ) .

على بن مؤمن بن محمد أبو الحسن الأشبيلي الحضرمي ، عالم بالنحو واللغة من تلاميذ أبي علي الشلوطين النابيين ، وأخذ عن الباج وغيرهما . له تأليف حسان منها شروحه على الجمل والإيضاح .. وغيرها .

أخباره في النيل والتكملة : ٤٦١/٥ ، وصلة الصلة : ١٤٢ ، وعنوان الدراية : ١٨٩ .

رأيتها ، وإنما تقول : ذاتُ رأيتها ، وذكر أنه لا حجة في قول سنان (١) :

\* وبشرى نُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ \*

قال : (٢) لأنه جاء على تذكير البشرِ وذلك على معنى قليب ، كانه  
قال : وقلبي الذي حَفَرْتُهُ وطويته . كما قال :

يَا بَشْرُ يَا بَشْرُ بَنَى عَدِيُّ      لَا نَزَحْنَ قَعْرَكَ بِالدُّلَى  
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلَى

فقال : أقطع بالتذكير على معنى قليب ، وجرى على هذا السنن  
الأبدي (٣) أيضاً ورد عليه ابن الضائع (٤) بوجهين :

أحدهما : ما أشعر به الناظم من أنه لم يذكر " ذات " كل مَنْ  
ذَكَرَ نُو . قال : فهذا / يدل على أن " نُو " أشهر من " ذات " . قال : ولو/ ١٩٤  
كان مؤنثاً لها كالتى مع الذى لم يكن أحدهما أشهر ؛ لأن المذكر  
ومؤنثه فى رتبة واحدة .

والثانى : أن التأويل فى " نُو " قياساً على الصفة لا يجوز لأن

(١) تقدم ذكره ص ٤٥٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٧/١ .

(٣) الأبدى : ( ٦٨٠ هـ ) .

على بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني أبو الحسن الأبدى أصله من أبذه وسكن  
غرناطة بعد تغلب النصارى على إشبيلية ، من تلاميذ أبى على الشلوين أيضاً ، عالم  
بالنحو واللغة أخذ عنه الإمام أبو حيان ألف شرحاً على الجزولية . يعمل على تحقيقه  
زميلنا الأستاذ سعد بن حمدان الغامدى لنيل درجة الدكتوراه فى جامعة أم القرى .

أخبار الأبدى فى : الذيل والتكملة : ٣٩١/٥ ، ويغية الوعاة : ١٩٩/٢ ، انظر شرح  
الجزولية للأبدى : ١١٤/٨ .

(٤) شرح الجمل لابن الضائع : ٣/ قال : وعندى أنه لا يجوز فى " نُو " قياساً على الصفة ،  
لأن ذلك فى الصفة بالجمع على الفعل ، فالصفة الجارية مجرى الفعل يجوز فيها ما لا  
يجوز فى غير الجارية .. ثم قال : وأيضاً فلم يذكر ذات كل من ذكر " نُو " فهذا يدل على  
أن نُو أشهر من ذات .

التَّأْوِيلُ فِي الصِّفَةِ بِالْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ ، فَالصِّفَةُ الْجَارِيَةُ عَلَى الْفِعْلِ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْجَارِيَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ : جَاءَ الْمَوْعِظَةُ لَا يَقُولُ مُشِيرًا إِلَيْهَا : هَذَا الْمَوْعِظَةُ . قَالَ (١) : وَلِذَاكَ زَعَمَ الْخَلِيلُ فِي قَوْلِهِ (٢) : ﴿ هَذَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّي ﴾ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الْمَطَرِ لَا إِلَى الرَّحْمَةِ .

قَالَ (١) : وَنُوْأَقْرَبُ إِلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مِنْهَا إِلَى الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ . وَذَوَاتِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ عَصْفُورٍ مِثْلَ : ذَاتُ فَنُوْ عَلَى مَذْهَبِهِ كَالَّذِي ، وَذَاتُ كَالَّتِي ، وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " (٣) فَقَالَ : وَأَطْلَقَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْقَوْلَ بِتَثْنِيَّتِهَا وَجَمْعِهَا ، وَيُظْهِرُ هَذَا مِنْهُ فِي " الْمُقَرَّبِ " وَالْمَرْبُودُ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا هُوَ الْإِطْلَاقُ فِي جَمِيعِ لُغَةٍ طَبِئٌ كَمَا تَقْدُمُ ، وَأَمَّا كَوْنُ " نُو " تَثْنِيٍّ وَتُجْمَعُ وَتُؤَنَّثُ عِنْدَ بَعْضِ طَبِئٍ فَهُوَ ثَابِتٌ كَمَا سَيَأْتِي إِثْرَ هَذَا بِحَوْلِ اللَّهِ ، وَبَعْدَ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِكَلَامِ النَّازِمِ هُنَا مَسَائِلُ :

إِحْدَاهَا : أَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ اسْمِيَّةُ " أَل " عِنْدَهُ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِ هُنَا ، فَهَلْ تَدْخُلُ لَهُ فِي التَّعْرِيفِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَمْ لَا ؟ فَقَدْ عَرَّفَ الْأَسْمَاءَ بِخَوَاصِّ دَخَلَ لَهُ بِهَا أَكْثَرَ الْأَسْمَاءِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ " أَل " غَيْرُ دَاخِلَةٍ لَهُ فِي التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ ، إِذَ الْجَرُّ لَا يَصْلَحُ مَعْرِفًا لَهَا ، لِأَنَّكَ إِنْ أَدْخَلْتَ حَرْفَ الْجَرِّ فَقُلْتَ : لِلرَّأَكِبِ أَوْ لِلْحَسَنِ ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِكَ لِلرَّجُلِ وَلِلْفَرَسِ فَرْقٌ ، وَكَذَلِكَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهَا نَحْوُ : جَاعَنِي الضَّارِبُ ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَاعَنِي الرَّجُلُ . وَأَمَّا التَّنْوِينُ وَالنَّدَاءُ وَأَلْ فَأَبْعَدُ فِي التَّعْرِيفِ فَالْإِنْصَافُ أَنَّ " أَل " مِمَّا خَرَجَ عَنْ تَعْرِيفِهِ الْأَوَّلِ .

(١) القول لابن الضائع .

(٢) سورة الكهف : آية : ٩٨ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٢٣/١ .

والثانية : أن هذه الأدوات مَبْنِيَّةٌ لما تَقَدَّمَ من شَبَّهِ الحَرْفِ ، أمَّا " من " و " ما " و " أل " فظاهراً وأما " تُو " فقد أشعر كلامه بذلك حيث قال : ( وَهَكَذَا تُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهْرٍ ) يعنى بهذا اللفظ بعينه فتقول جاعى الرجلُ تُو أكرمك ، ورأيت الرجلَ تُو أكرمك ، ومررتُ بالرجلِ تُو أكرمك ومثلُ ذلك ما ذكر من ذَاتُ وذَوَاتُ هما مَبْنِيَّانِ على الضَّمِّ فى الأحوال كُلِّها ، وَيَشْهَدُ لذلك ما تقدم من الشواهد نحو :

\* لَأَنْتَحِيَا بِالْعَظَمِ تُو أَنَا عَارِفُهُ \*

وقوله (١) : بِالْفَضْلِ تُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وما كَانَ شَبْهَ ذَلِكَ ، والبناءُ فيها على القياس ، ولذلك لم يُشعر النَّاظِمُ بخلافه ، وقد جَاءَ الإعرابُ فى " تُو " قليلاً ، وَأَنْشَدُوا لِمَنْظُورِ بْنِ سُحَيْمٍ (٢) - وهو من أبيات الحماسة (٣) - :

فإِذَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وإِذَا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتَهُمْ وَإِذَا لِيَامٌ قَادَكُرْتُ حَيَاتِيَا

ويُروى : " مِنْ تُو عِنْدَهُمْ " على الأصلِ ، وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ عن العُقَيْلِيِّينَ :

دُعِينَا إِلَى طَعَامٍ فَآكَلْنَا مِنْهُ حَتَّى تَرَكْنَاهُ مِنْ ذِي إِلَيْنَا

أى : مِنْ نَوَاتٍ أَنْفُسِنَا ، وَحَقِيقَتُهُ مِنَ الرَّأْيِ الَّذِي إِلَيْنَا ، حَكَى

(١) حكاية عن العرب رواها الفراء . انظر تهذيب اللغة : ٤٤/١٥ .

(٢) منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة بن الأشتر بن حِجْوَانَ القمى الأسدى شاعر إسلامى من أهل الكوفة .

أخباره فى : معجم الشعراء : ٣٧٤ ، والإصابة : ٣١٥/٦ ، والعينى : ١٢٧/١ .

(٣) الحماسة : ٢٣٨ ( رواية الجوالقى ) وفيها : " موسرون أتيتهم " .

والبيتان فى : وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٨/٣ ، والتصريح : ١٢٧/١ ، وشرح الأشموني : ١٢٧/١ ، والعينى : ١٢٧/١ .

الزَمْخَشَرِي فِي الْمَحَاجَاةِ النُّحَوِيَّةِ (١) أَنْ مِنْ الطَّائِنِينَ مَنْ يُغَيِّرُهَا فِي  
الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ . وَقِيلَ فِي قَوْلِهِمْ (٢) : " اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ " أَنَّهُ  
مِنْ ذَلِكَ ، أَيْ : / بِالسَّلَامَةِ الَّتِي تَسْلَمُهَا .

١٩٥/

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّ النَّاطِمَ خَصَّ " نُو " وَ " ذَات " وَ " نَوَات " فَأَسْنَدَهَا  
إِلَى طَيِّبٍ وَأَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي الَّذِي وَالتَّى وَفُرُوعُهُمَا وَفِي " مَنْ " وَ " مَا " وَ  
أَل " ، فِدْلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَاعِدَا " نُو " وَ " ذَات " وَ " نَوَات " تَشْتَرِكُ فِيهَا  
طَيِّبٌ وَغَيْرُهَا ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَنْكَرَ اخْتِصَاصُ غَيْرِهَا بِذَلِكَ ،  
كَمَا ذَكَرَ اخْتِصَاصُهَا بِذَوِهَا ذَكَرَ مَعَهَا ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، إِذْ تِلْكَ الْأَوَاتُ  
كُلُّهَا تَسْتَعْمَلُهَا طَيِّبٌ وَتَتَكَلَّمُ بِهَا فَتَقُولُ : جَاغَى الَّذِي قَامَ ، وَالتَّى  
خَرَجْتَ ، وَجَاغَى مَنْ جَاءَكَ ، وَرَأَيْتَ مَا صَنَعْتَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، لَكُنْهَا  
تَخْتَصُّ ذَوَاتَ بَنُو بِمَعْنَى الَّذِي وَالتَّى ، وَكَذَلِكَ فُرُوعُهُمَا عِنْدَهَا فَقَالَ حَاتِمُ  
الطَّائِنِ (٣) :

أَمَّا وَالَّذِي لَا يَعْرِفُ السِّرَّ غَيْرَهُ وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَفِي رَمِيمٍ

وَقَالَ مَعْدَانُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِنِيُّ (٤) :

فَأَمَّا الَّذِي يُخَصِّيهِمْ فَمَكْنَزٌ وَأَمَّا الَّذِي يُطْرِيهُمْ فَمَقْلَلٌ

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ جَرَوَةَ هُوَ عَارِقُ الطَّائِنِيِّ (٥) :

(١) المحاجات النحوية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) من أمثلة الكتاب : ١٥٨/٣ ( هارون ) وشرحه للسيرافي : ٢٦٩/٢ ، والنكت عليه للأطعم :

٧٦٣/٢ ، والأصول لابن السراج : ١٢/٢ ، ١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٢ .

(٣) ديوان حاتم : ١٨٤ .

والشاهد في الحماسة : ٥٦٤ ، وشرحها للتبريزي : ١١٨/٤ .

(٤) معدان بن عبيد بن عدى بن عبدالله بن حبيرى بن الأقلت الطائني المعنى هكذا في الحماسة

( رواية الجواليقي ) ولم أجد له ذكرا في المصادر والبيت في الحماسة : ٤٦٧ .

(٥) تقدم ، والأبيات في الحماسة : ٥٧٥ .



الْأَحَى قَبْلَ الْبَيْنِ مَنْ أَنْتَ عَاشِقُهُ      وَمَنْ أَنْتَ مُشْتَقٌّ إِلَيْهِ وَشَائِقُهُ  
وَمَنْ لَا تَوَالِي دَارَهُ غَيْرَ فِتْيَةٍ      وَمَنْ أَنْتَ تَبْكِي كُلَّ يَوْمٍ تَفَارِقُهُ  
ثُمَّ قَالَ فِيهَا :

إِلَى الْمَلِكِ الْخَيْرِ ابْنِ هِنْدٍ تَزَوُّدُهُ      وَلَيْسَ مِنَ الْقَوْتِ الَّذِي هُوَ سَابِقُهُ  
ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَ " مَا " (١) وَ " تُو " فَقَالَ :

لَنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ      لِأَنْتَحِيَا لِلْعَظْمِ تُو أَنَا عَارِفُهُ  
وَقَالَ بَعْضُ الطَّائِفِينَ أَيْضًا (٢) :

لَنَا الْحِصْنَانِ مِنْ أَجَا وَسَلَمَى      وَشَرْقِيَاهُمَا غَيْرَ انْتِحَالِ  
وَتَيْمَاءَ الَّتِي مِنْ عَهْدِ عَادٍ      حَمِيْنَاهَا بِأَطْرَافِ الْعَوَالِ  
وَقَالَ بَعْضُ بَنِي بَوْلَانَ - وَهُمْ مِنْ طَيْئِرٍ - (٣) :

بَنِي رَجُلٍ لَوْ كَانَ حَيًّا أَعَانَتِي      عَلَى ضُرِّ أَعْدَائِي الَّذِينَ أَمَارِسُ  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ - وَالْجَمِيعُ مِنْ أُبَيَّاتِ الْحَمَاسَةِ - (٤) :

(١) في (١) بين من ..

(٢) هو قبيصة بن جابر النُصْرَانِي الْجَزْمِيُّ ، والبيتان له في الحماسة : ٢٤٥ .

(٣) هو أبو صعتر العَبْدِيُّ ذَكَرَهُ الْمَرْزَبَانِيُّ فِي مَعْجَمِهِ : ٥١٠ ، وَالْبَيْتُ فِي الْحَمَاسَةِ : ٢٩٣ مَعَ بَيْتَيْنِ آخَرَيْنِ قَالَهُمَا فِي بَنِي أَخِيهِ . وَالرَّوَايَةُ فِي الْحَمَاسَةِ " بَنُو رَجُلٍ " .

(٤) الْأُبَيَّاتُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ كَنَيْفِ النَّبْهَانِيِّ ، شَاعِرٍ إِسْلَامِيٍّ طَائِفِيٍّ ، وَالْأُبَيَّاتُ فِي الْحَمَاسَةِ ( رَوَايَةُ الْجَوَالِيْقِيِّ : ٨٠ ، ٨١ ، وَشُعْرُ طَيْئِرٍ ، وَأَخْبَارُهَا : ٥٠٣ .

وَقَبْلُ الْأُبَيَّاتِ :

تَعَزُّ فَإِنَّ الصُّبْرَ بِالْحَرِّ أَجْمَلُ      وَلَيْسَ عَلَى رَيْبِ الزَّمَانِ مُعْصُولُ  
فَلَوْ كَانَ يُغْنِي أَنْ يَرَى الْمَرْءَ جَازِعًا      لِحَادِثَةٍ أَوْ كَانَ يُغْنِي التَّذَلُّ  
فَكَانَ التَّعَزُّيُّ عِنْدَ كُلِّ مُصِيبَةٍ      وَنَائِبَةٍ بِالْحَرِّ أَوْلَى أَجْمَلُ  
فَكَيْفَ وَكُلِّ لَيْسَ بِعَمْدٍ حَمَامَةٍ      وَمَا لِمَرِّئٍ عَمَّا قَضَى اللَّهُ مَزْهَلُ

فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ .....

وَيَرَاجِعُ الْمَنَازِلَ وَالْيَّيَّارَ ٤٢٥ ، وَزَهَرَ الْأَدَابُ ٩٨٨ .

فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ حَالَتْ صُرُوفُهَا      بِبُؤْسَى وَنُعْمَى وَالْحَوَادِثُ تَفْعَلُ  
فَمَا لَيْتُنِي مِنْ قَنَاءٍ صَالِيَةٍ      وَلَا ذَلَّلْتُنَا لِلَّتِي لَيْسَ تَجْمَلُ  
وَلَكِنْ رَحَلْنَاهَا نَفُوسًا كَرِيمَةً      تُحْمَلُ مَا لَا يُسْتَطَاعُ فَتَحْمِلُ  
وَأَمَّا " أَل " فاستعمالها عندهم أشهر من أن يُستشهد عليه ،  
والمقصود في الجميع التنبيه على أن تلك الأنوات من المستعمل  
المشهور في لغتهم حذرًا أن يظنَّ ظانُّ أن " نُو " عندهم عوضٌ من " مَا " و " مَنْ " و " الَّذِي " وغيرهما مما ذكر حيث لا يجتمعان في  
كلامهم .

والرابعة : أنه حكى عن طيِّبٍ في اللغة الثانية أنهم يقولون في  
المفرد المؤنث " ذَاتُ " وهو مقابل " نُو " في المذكر وأنهم يقولون في  
الجمع المؤنث " نَوَاتُ " وهو الموضوع موضع " اللاتِي " ولم يذكر له  
مقابلاً ومقابله في المذكر إذا وجدَ ذَوونٌ أو نحوه وهذا النقل هكذا  
يَحْتَمِلُ أمرين :

أحدهما : أن يكونَ على ظاهره من الاختصار في التفریع على " ذَاتُ " في المفرد المؤنث وعلى " نَوَاتُ " في الجمع المؤنث وأنَّ ماعداً  
ذلك فمقتصرٌ به على " نُو " ويظهر هذا من اقتصاره على موضع  
السماع المشتهر عند النقلة ، وهو أيضاً ظاهرُ كلامه في " شرح  
التسهيل " (١) ، حيث قال ، وأطلق ابنُ عصفور القول بتثنيتهما وجمعها  
قال : وأظنُّ حامله على ذلك قولهم : ذَاتُ وَنَوَاتُ بمعنى التي واللاتي  
فأضربت عنه لذلك .

والثاني : أن يكونَ أراد أن التفریع في نو جارٍ على الإطلاق في  
هذه اللغة في التثنية والجمع المذكر والمؤنث ، والثانيث / إنما (٢) أتى/ ١٩٦

(١) شرح التسهيل : ٢٢٣/١ .

(٢) في الأصل والتثنيث .

به تنبيهاً على ما بقى من الفروع ، فتكون نو إذ ذاك تثني وتجمع وتؤنث على ما ظهر من ابنِ عُصفور .

وقد ذكر ذلك ابنُ السراج في « الأصول »<sup>(١)</sup> ، و « الهروي »<sup>(٢)</sup> في « الأزمية »<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهرى<sup>(٤)</sup> عن الفراء قال : قد يخلطون في نو في الاثنين والجمع فربما قالوا : هذان نو تعرف ، وربما قالوا : هذان نوا تعرف ، وهؤلاء نو تعرف ، ويجعلون مكان التي " ذات " ويرفعون التاء على كل حال ، وفي تثنيتهما ذواتاً تعرف ، وهؤلاء ذوات تعرف وأظن المؤلف لم يطلع على هذا النقل ، فلذلك قال في نقل ابنِ عُصفور ما قال وعلى الجملة فنظمه أسعد بنقله ، والله أعلم .

\* \* \*

ثم قال :

**وَمِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ**

يعنى أن هذا اللفظ مثل " مَا " في أحكامه المذكورة وهى الاسمية والموصولية والمساواة لما تقدم فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وأصل المعنى فتقول : ماذا رأيته ؟ ومن ذا لقيك ؟ وأنت تريد مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً ، لكن لا يكون كذلك إلا بشرطين صرح بهما :

(١) الأصول لابن السراج :

(٢) الهروي : ( فى حدود سنة ٤١٥ هـ ) .

أبو الحسن على بن محمد الهروي من علماء النحو واللغة ، له مؤلفات حسان منها كتاب الذخائر والأزمية وغيرهما ، أخباره فى إنباه الرواه : ٣١١/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٠٥/٢ .

(٣) الأزمية : ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٤) تهذيب اللغة : ٤٤/١٥ .

أحدهما : أن تقع بعد " ما " التى للاستفهام أو " من " أى : التى  
للاستفهام أيضاً وذلك قوله : ( بعد ما استفهام أو من ) وإنما لم يُقيد " من "   
تصريحاً للعلم بأن القيد مُراد له وتحرز بهذا الشرط من شينين :

أحدهما : أن تقع بعد " ما " أو " من " غير الاستفهاميتين فإنها هناك (١)  
لا تكون موصولة نحو ما أنشده سيبويه (٢) من قول الشاعر (٣) :  
دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتِّيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغِيبِ نَبْنِيْنِي  
فـ " ما " وـ " ذَا " هنا كلاهما شىء واحد بمعنى الذى أو بمعنى شىء ،  
إذ لا يصلح فيهما غير ذلك .

والثانى : أن تقع عارية عن " ما " وـ " من " نحو ما أنشده الكوفيون (٤)  
من قول الشاعر (٥) :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أُمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

فـ « ذا » هاهنا ليست موصولة بمعنى الذى وإنما هو اسم إشارة على  
أصله « وَتَحْمِلِينَ » حال تقديره : وهذا حالة كونه محمولاً طليقاً ، وزعم الكوفيون  
(٦) أن أسماء الإشارة - وـ " ذَا " منها - تقع موصولات بدون هذا الشرط ، ومن  
ذلك عندهم قول الله تعالى (٧) : ﴿ مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ - فالتقدير عندهم :

(١) فى (١) هناك .

(٢) الكتاب : ٤٠٥/١ .

(٣) ينسب هذا البيت إلى المثقب العبدى ، ديوانه : ٢١٣ ، ينظر تخريجه هناك .

(٤) انتلاف النصرة : المسألة رقم ٤٥ قسم الأسماء ص ٨١ .

(٥) البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وهو يزيد بن زياد بن ربيعة ، شاعر أموى هجاء خبيث اللسان

عاش فى زمن عباد وعبيد الله ابنى زياد ، أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٧٦/١ ، والأغاني :

٢٤٥/١٨ .

والشاهد فى المحتسب : ٤٩/٢ ، وأمالى ابن السجرى : ١٠٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش :

٢٣/٤ ، والخزانة : ٥١٤/ .

(٦) الإنصاف : ٧١٧ ، وانتلاف النصرة : المسألة : ٥٩ قسم الأسماء .

(٧) سورة طه : آية : ١٧ .

وما ألتى بِبِمينك ، وكذلك يقدرون البيت والذي تحمّلين طليقاً ، وبِمينك ،  
وتحمّلين صِلَةً قالوا : لأنّه لم يرد أن يُخبر عن هذا بانه محمول ، ولو  
كان كذلك لم يجر حذف الضمير من " تحمّلين " ولا يجوز أن يكون هذا  
مفعولاً لـ " تحمّلين " ، إذ لا وجه لـ " طليق " كذلك ، ولا المعنى عليه .

واعتذر البصريون عن حذف الضمير بانه قد يجوز حذفه من الخبر  
والصفة والحال ، والذي دعاهم إلى هذا التأويل الهرب من إثبات ما لم  
يثبت في كلام العرب ، فالصحيح ما ذهب إليه البصريون والنّاظم ، حين  
اشتراط في وقوعها موصولة أن تقع بعد " ما " أو " من " .

والشرط الثاني : أن تكون " ذا " غير ملغاة في الكلام ، وإليه  
أشار بقوله : ( إذا لم تلغ في الكلام ) والغاء " ذا " على وجهين :  
أحدهما حقيقى والآخر حكمى . أما الحقيقى : فإن تجعل مقدرة السقوط  
كأنها لم تذكر ، ومنه ما أنشده الفارسي في " التذكرة " <sup>(١)</sup> عن أبي  
الحسن :

يَا خَزْرُ تَغْلِبْ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحَنَانًا <sup>(٢)</sup>

قال أبو الحسن <sup>(٣)</sup> : أراد ما بَالُ نِسْوَتِكُمْ ، إذ / لا معنى لـ " ذا " ١٩٧/ في البيت .

(١) المسائل المشككة المعروفة بالبغداديّات : ٣٧٣ قال : وأنشد أبو الحسن في أن " ذا " لا

تكون مع ما بمنزلة الذي قول القائل ، نص أبي الحسن الأخفش في معاني القرآن : ٢٥٣ .

(٢) البيت لجريز ، ديوانه : ١٦٧ من قصيدة يهجو فيها الأخطل أولها :

بان الخليط ولو طوع ما بانا وقطعو من حبال الوصل أقرانا

والشاهد في معاني القرآن للفراء : ١٣٩/١ ، وایضاح الوقف والابتداء : ٢٢٨/١ ،

وتفسير الطبري : ٣٤٦/٤ ، والتنزيل والتكميل : ٢١٢/١ .

(٣) قال أبو الحسن في معاني القرآن : ٢٥٣ بعد ذكره لهذا البيت : فـ " ذا " لا تكون هاهنا

إلا زائدة ، لو قلت : ما لذي بال نسوتكم ؟ لم يكن كلاما .

وَأَمَّا الْحَكْمَى : فَأَنْ تَقْدَرَّ "ذَا" مَعَ "مَا" أَوْ "مَنْ" شَيْئًا وَاحِدًا لَا أَنْ تَقْدَرَّ سَقُوطُهَا كَقَوْلِكَ : مَاذَا صَنَعْتَ أَخِيرًا أَمْ شَرًّا ، وَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِ "مَاذَا" بِالْحَكْمِ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ "مَا" مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ ، وَعَلَى مَوْضِعِ "مَنْ ذَا" بِالْحَكْمِ الْمُسْتَحَقِّ لـ "مَنْ" كَذَلِكَ نَحْوُ : مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ أَزِيدًا أَمْ عَمْرًا ؟ فَكَانَ "ذَا" فِي الْحَكْمِ غَيْرُ مُوجُودَةٍ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (٢) : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ (٣) وَهِيَ لِمَنْ عَدَا أَبَا عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، فَإِذَا وَجِدَ الشَّرْطَانِ ثَبَتَ كَوْنُ "ذَا" مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي وَغَيْرِهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو ، "مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ" بِالرَّفْعِ ، وَأَنْشَدَ سَبِيوِيهِ (٤) لِلْبَيْدِ :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ      أَنْحَبَ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ (٥)

وَمِنْ أَمْثَلَةِ (٦) ذَا مَعَ "مَنْ" (٧) قَوْلُ الْأَعَشَى (٨) :

وَعَرِيبَةٌ تَأْتِي الْمَلُوكَ كَرِيمَةً      قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

(١) سورة النحل : آية : ٢٠ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٢١٩ .

(٣) السبعة في القراءات : ١٨٢ .

(٤) الكتاب : ٤٠٤/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤١/٢ .

(٥) ديوان لبید : ٢٥٤ من قصيدة قالها في رثاء النعمان .

والشاهد في معاني القرآن للفراء : ١٢٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٢٢٥/١ ، والجمل للزجاجي : ٢٢١ ، وشرح أبياته لابن السيد ( الحل ) : ٣٣٩ ، والخزانة : ٣٣٩/١ .

(٦) في الأصل : ذلك .

(٧) ساقط من (١) .

(٨) ديوان الأعشى : ٢٢ ( الصبح المنير ) من قصيدة قالها في مدح قيس بن معدى كرب أولها :

رحلت سمية غوة أجمالها      غضبي عليك فما تقول ابدالها

وَأَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ لِأُمِيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِدٍ (١) :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ      حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَاتِ

ويردُّ على النَّاظم هنا سؤالان : أحدهما فى لفظِ الإِلْغَاءِ ، فقد غَمَزَهُ شيخنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفَخَّار - رحمه الله عليه - فيما علّق من "الطَّرَرِ عَلَى هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ" (٢) . فقالَ : كان أولى به أن يَعْدِلَ عن لَفْظِ الإِلْغَاءِ إِلَى لَفْظِ التَّرْكِيبِ لنصِّ سيبويه على مَنْعِ ذلك ، يعنى الإِلْغَاءِ على حَقِيقَتِهِ لقوله : فلو كان " ذَا " لَفَوْا لما قالت العربُ : عمّاذا تَسْأَلُ ، ولَقَالُوا : عَمَّ ذَا تَسْأَلُ ، ولكنهم جعلوا " مَا " و " ذَا " اسماً واحداً ، كما جَعَلُوا " مَا " و " إِنْ " حرفاً واحداً حين قالوا : إنّما ، قال الأستاذ ، فإن أراد النَّاظم بالإِلْغَاءِ ما أراد أبو القاسم (٣) يعنى الزُّجَاجِي بقوله : صلة لِمَا ، أى : أنها كجزءٍ مما قبلها ، فصارت بمنزلة ما ليس فى الكلام من حيث لم يكن لها حكم نفسها ، بخلاف الوجه الآخر (٤) فهذا وجه وإن أراد بالإِلْغَاءِ الزِّيَادَةَ فقد رَدَّه سيبويه فَتَأَمَّلْهُ ، انتهى كلام الأستاذ وما قاله حَسَنٌ ، وقد تقدّم من تفسير

(١) شرح أشعار الهذليين : ١٥٠/٢ من قصيدة فى مدح عبد العزيز بن مروان والبيت مطلع القصيدة ، وفيه يقول :

وَأَزْمَعْتُ رَحْلَةَ مَاخِي الْهَمُومِ      أَطْعَنَ فِى ظِلْمَاتِ حَضُونَا  
إِلَى سَيِّدِ النَّاسِ عَبْدِ الْعَزِيزِ      أَعْمَلْتُ لِلسَّيْرِ حَرْفًا أَمُونَا

ونسبه العيني : ٥٥/١ إلى أمية بن أبي الصلت ، ديوانه : ٥٥٧ الشعر المنسوب خطأ إلى أمية .

(٢) بحثت فى ترجمة " ابن الفخار " طويلاً فلم أجد من ذكر له مثل هذا الكتاب وِذَكَرُ الشَّاطِئِي له نص صريح فى نسبته إليه لا يحتاج معه إلى دليل فهو تلميذه ومن أقرب الناس إليه وكتب التراجم لم تستوف كل مؤلفات المترجمين ، وذكر شرح ألفية ابن معطٍ أيضاً . هذا بالإضافة إلى شروحه للجمل والإيضاح والكتاب لسيبويه والمقدمة الجزولية وغيرها من المؤلفات المذكورة فى المصادر المذكورة فى ترجمته فى مقدمة هذا الكتاب .

(٣) الجمل : ٣٣٢ .

(٤) فى (١) فهو وجه .

كلام الناظم ما بيّن مراده بالإلغاء ، وأنه أراد الإلغاء بالاعتبارين ، فلو أتى بلفظ التركيب لفاته التّحرّز من الإلغاء الحقيقى ، لكنه أتى بما يحصل به الوجهان ، إذ التركيب كما قال : إلغاء معنوى ، وعلى هذا السبيل جرى فى "التسهيل" (١) فلم يذكر فى هذا الشرط الإلغاء وحده ، وفسّره بالحقيقى والحكمى كما مرّ .

والثانى أن كلامه يقتضى إذا توفّر الشرطان أن تكون بمعنى الذى ونحوها أى : موصولة بلا بد ، وليس كذلك ، بل قد تكون كذلك وقد يكون اسم الإشارة يفيد معناها ولا يحتاج إلى صلة كما تقول : ما هذا الرجل؟ وما هذا الثوب؟ وهذا مما لا يمنعه ابن مالك ولا غيره ، فإذا كان حقّه أن يحتز من ذلك كما فعل فى "التسهيل" إذ قال (١) : و " ذا " غير ملغى ولا مشار" به إلى آخره ، لكنّه لم يفعل ذلك ، فكان اشتراطه قاصراً لنقص شرط ثالث وهو : ألا تكون " ذا " مشاراً بها .

والجواب : أنّه ليس فى كلامه ما يدلّ أن الموصولة تختص بالموضع الذى يجتمع فيه الشرطان حتّى لا تقع هناك المشار بها البتّة ، وإنما فيه أنّها لا تكون موصولة إلا مع اجتماعهما وهو صحيح ، إذ لا تقع موصولة إلا كذلك .

فقوله : ( ومثل ما « ذا » بعد ما استفهام ) إلى آخره " معناه أنّها تكون مثل " ما " عند اجتماع الشرطين والاختصاص بذلك الموضع غير مشار / إليه فى كلامه فلا اعتراض عليه .

١٩٨/

---

(١) التسهيل : ٣٤ .



واعلم أن الناظم أثبت كون " ذا " مثل ، " ما " إذا أتت بعد " من " أو " ما " ، أما إذا أتت بعد " ما " فمتفق على ذلك فيها ، وأما إذا أتت بعد " من " فغير متفق عليه ، لكن ظاهر كلام سيبويه أنها كذلك أيضاً ، قال فى " باب ما ينتصب لأنه حال صار فيه المسئول والمسئول عنه : " وأما قولهم (١) : من ذا خير منك ، فهو على قوله : من ذا (٢) هو خير منك ، لأنك لم ترد أن تشير أو تؤمى إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمك ، ولكنك أردت من ذا الذى هو أفضل منك . قال : فإن أو مات إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه فأردت أن يعلمك نصبت كما قلت : من ذا قائماً .

قال ابن خروف : قدر " ذا " فى هذه المسألة بالذى لما لم يكن فى المسألة مشار إليه فقدرها به لبيان المعنى ، كما فعل فى قوله : من ذا قائماً بالباب ، يعنى أنه قدرها بمن الذى هو قائم بالباب . قال : ولم يذكر أن " ذا " تكون بمعنى الذى إلا مع " ما " فى ماذا قط . قال : ولا يمكن أن تكون هنا إلا بمنزلة الذى ، كما كانت مع " ما " فى " ما " و " ذا " ولا يمكن غيره ، ثم حكى عن شيخه أبى بكر (٣) أنه كان يذهب إلى أنها إشارة إلى جنس حاضر غير معين

(١) الكتاب : ٢٨٤/١ .

(٢) فى الأصل من ذا الذى ، والصواب بحذف الذى كما فى الكتاب .

(٣) أبى بكر بن طاهر : ( ٢ - ٥٨٠ هـ )

محمد بن أحمد الأنصارى عرف بالخدب عالم بالنحو واللغة من أهل إشبيلية ، رحل فى طلب العلم وأخذ عن الرماك ابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف وأبو زر الخشنى وغيرهما . له تعليقات على الإيضاح وتعليقات على كتاب سيبويه ، أفاد من الأخير ابن خروف فى شرحه وقال السيوطى : قلت : وقفت على حواشيه بمكة المكرمة .

أخبره فى : تكملة الصلة : ٢٤٩ ، والوافى بالوفيات : ١١٢/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٨/١ .

قال : ثم <sup>(١)</sup> رجع عنه ، وحكى ابن الضائع عن الشلّوبين أنّه كان يتأول كلام سيبويه على الإشارة ، وأن " ذا " لا تكون بمعنى الذى إلا مع " ما " ويجعل تقديره فى الرّفْع كتقديره فى النّصب . قال : ويقويه حذفُ الضمير من الصلّة .

قال ابن الضائع : وقد سمعته بعدُ يأخذ على ظاهره أن " ذا " بمعنى الذى تحقيقاً ، هذا ما فى المسألة من الخلاف ، وقد اعتمده ابن الضائع خلافاً ، وفى التحقيق ليس بخلافٍ لرجوع المخالف عن مخالفته ، ولذلك - والله أعلم - لم يُشر فى " التسهيل " إلى شيءٍ من ذلك ، فإن اعتمده أحدٌ خلافاً فالناظم مع سيبويه والجمهور ، وهو الصحيح إن شاء الله ، و ( فى الكلام ) من قوله : ( إذا لم تُلغ فى الكلام ) متعلق بـ ( تُلغ ) أو باسم فاعلٍ محذوفٍ ينتصب حالاً من ضمير ( تُلغ ) أى : إذا لم تُلغ حالة كونها موجودةً فى الكلام . ويقال : ألغيت الشيء إذا أسقطته وأبطلت اعتباره ، وهنا تمّ له ما أراد من المسألة الأولى من مسائل هذا الباب ، إذ لم يبقَ له من الموصولات ما لم يذكره إلا أياً فإِنَّه آخرها لما تعلّق بها من بعض الأحكام الخاصة .

\* \* \*

ثم أخذ فى بيان المسألة الثانية فقال :

وكلّها تلزم بعده صلّة على ضميرٍ لا تقرر مُشتَمَلَة

هذه المسألة يذكر فيها ما يلزم هذه الموصولات التى قرّع من ذكرها من الصلات والعوائد وما يتعلّق بذلك ، وقدم أولاً أن هذه الموصولات لا بدّ لها من صلّة ، ولذلك سمّيت موصولات ، وسبب وصلها أنّها لا يتبين معناها بنفسه ، فإذا قلت : جاعنى الذى واقتصررت لم يفهم من الذى شيءٌ .

(١) ساقط من (١) .

فإذا قلت : الذى قام ، أو الذى عندك تبين بتلك الصلّة معنى الذى  
فساوى بها معنى زيد ، إذا قلت : جاعى زيد ، أو عمرو فى قولك :  
جاعى عمرو فصارت إذا الصلّة من الموصول بمنزلة جزء الاسم من  
الاسم ، فلهذا السبب لزمت ، ولأجله حتم الناظم بذلك فيها حيث قال :  
(وكلها تلزم بعده صلّة) وذلك صحيح إلا أن الصلّة قد تحذف لفظاً  
اختصاراً لدلالة ما قبلها أو بعدها عليها ، أو / لأن المراد تأكيد/ ١٩٩  
الموصول كقول العجاج (١) :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ  
وَأُنْشِدَ الْفَارِسِيُّ وَغَيْرُهُ (٢) :

مِنْ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَالَّتَاتِي يَزْعُمَنَّ أَنِّي كَبَرْتُ لِذَاتِي  
وَأُنْشِدَ أَيْضاً (٣) :

فَإِنْ أَدْعَ اللَّوَاتِي مِنْ أَنْاسٍ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدْعَ (٤) اللَّذِينَ

(١) ديوان العجاج : ٤٢٠/٨ من القصيدة التى أولها :

الحمد لله الذى استنقلت بِإِثْنِهِ السَّمَاءَ وَاطْمَأَنَّتْ

والشاهد فى الكتاب : ٣٧٦/٨ ، ١٤٠/٢ ، ونوارى أبى زيد : والمقتضب : ٢٨٩/٢ ،

وأمالى ابن الشجرى : ٢٤/٨ ، ٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٠/٥ .

(٢) أنشده الفارسى فى كتاب الشعر : ٧ ، والشاهد فى مجاز القرآن : ٩/٨ ، ١١٩ ،

وأمالى ابن الشجرى : ٢٤/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٩٣/٨ ، ١٨٧ ،

وتفسير القرطبى : ٨٣/٥ ، وخزانة الأدب ٥٥٩/٢ .

(٣) كتاب الشعر :

والشاهد للكثير بن زيد الأسدي ، ديوانه : ١٣٠/٢ ، وقد ورد فى الامثال لأبى

عبيد : ٢٥٧ ، وفصل المقال : ٣٧٠ ، وهو أيضاً فى الاصول لابن السراج : ٣٧٥/٢ ،

والخزانة : ٦٠/٢ .

(٤) فى (١) اضع .

وقد يَأْتِي المَوْصُول دُونَ صَلَةٍ نَحْوُ (١) :

\* وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي \*

ومثل هذا مما لا يُعْتَدُّ بِهِ مع أنه عندهم مُؤَوَّلٌ، لَأَنَّ اللَّتْيَا والتي عبارة عن الدَاهِيَةِ، وَحُذِفَتِ الصَّلَةُ لِعِلْمِ السَّامِعِ أَنَّهُ يُرِيدُ الَّتِي عَظُمَتْ وَجَلَّتْ وما أَشْبَهَ ذلك فَالصَّلَةُ إِذَا لَازِمَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْأَزْمِ شَيْءٌ مِنَ المَوْصُولَاتِ ولذلك قال : ( وَكُلُّهَا ) فأكْثَرُ بِكُلِّ المَقْتَضِيَةِ للعموم ، ثم إنه صَرَحَ بِأَنَّ صَلَةَ المَوْصُولِ لَا يَدُ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى وَصْفَيْنِ :

أحدهما : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ المَوْصُولِ فَإِنَّهُ قَالَ : ( تَلَزَمَ بَعْدَهُ ) والضمير عائدٌ عَلَى كُلِّ وَمَدْلُولِهِ المَوْصُولِ ، فلما عَيَّنَ لَهَا مَوْضِعًا كَانَ ذَلِكَ تَصْرِيحًا أَوْ كَالْتَصْرِيحِ بِمَنْعِ تَقَدُّمِهَا ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَنْعُ تَقَدُّمِ بَعْضِهَا ، إِذْ لَوْ تَقَدَّمَ بَعْضُهَا لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهَا أَنِهَا وَقَعَتْ بَعْدَ المَوْصُولِ عَلَى الإِطْلَاقِ ، فَإِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ : جَاعَنِي ضَرْبَتُهُ الَّذِي ، وَلَا جَاعَنِي إِيَّاهُ الَّذِي ضَرْبَتْ ، وَلَا جَاعَنِي عِنْدَكَ مَنْ قَعَدَ وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمِنْ هُنَا قَوِيٌّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَوْصُولِيَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ حَيْثُ لَمْ يَجْزِ : أَعْجَبَنِي زَيْدُ الضَّارِبِ ، وَلَا كَلِمَتُكَ عِنْدَ الْمُعْرَضِ ، وَمَا جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ فَمَحْمُولٌ عَلَى مُحذُوفٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٢) : ﴿ وَكَأَنَّا فِيهِ

(١) البيت بتمامه :

ولقد رأيتُ تَا والعشيرةَ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي

وصفحتُ عَنْ ذِي جَهْلَهَا وَمَنْحَتَهَا حَلَمِي وَلَمْ تَصِبِ الْعَشِيرَةَ زَلَّتِي

من قصيدة في الحماسة : ١٧٩ ، والأصمعيات : ٥٦ لِسُلَيْمِ بْنِ رَبِيعَةَ الضُّبِّيِّ وَسَلَمَى - : كما قال أَبُو زَيْدٍ فِي النُّوَادِرِ - : بَضْمُ السَّيْنِ وَتَشْيِيدُ الْيَاءِ . وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ :

حَلَّتْ تَعَاظُرُ غُرَيَّةٍ فَاحْيَلْتُ فَلَجًا وَأَهْلَكَ بِالْأَوَّلِ فَالْحِلَّتْ

وَالْقَصِيدَةُ عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ لَطِبَاءِ بْنِ أَرْقَمٍ .

والشاهد في أمثال أبي عبيد : ٢٥٧ ، وفصل المقال : ٢٧٠ ، وأمالى ابن السجري : ٢٥/١ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٢٠ .

مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿ فـ " فيه " لا يتعلّق بـ " الزَّاهِدِينَ " ، ولكن بمحذوفٍ دلّ عليه والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، أى : من جملة الزاهدين ، ومثله قوله تعالى (١) : ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِمَن النَّاصِحِينَ﴾ وكذلك قال (٢) : ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ﴾ ، ومثل ذلك قولُ بعض السُّعْدِيِّينَ (٣) :

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِبِمِيزِنِهَا      أَبْغَىٰ هَذَا بِالرُّحَا الْمُتَقَاعِسُ

وجهُ ذلك أن الصلّة من كَمَالِ الموصول وبمنزلةِ جزءٍ منه ، فكما لا يتقدّم الدّال من زيدٍ مثلاً على الباقي كذلك لا يتقدّم ما هو بمنزلةٍ ، ومعمولُ الصلّة جزءٌ من الصلّة ، لأنّ المعمولَ تابعٌ للعاملِ فى الأصلِ تبعيةِ الجزءِ ، ولذلك لا يتقدم المعمول عند جماعةٍ إلا حيثُ يصحُّ تقدّمُ العاملِ ، ألا ترى أن الفارسيّ

(١) سورة الأعراف : آية : ٢١ .

(٢) سورة الشعراء : آية : ١٨٦ .

(٣) ينسب لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي ، من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، والشاهد من أبيات فى الحماسة : ٢٤١ ( رواية الجوالقي ) : قال الهذلول بن كعب العبدي ، ودوى الهيثم بن عدى عن عطاء بن مصعب عن عاصم بن الحدثان الليثي وأبى الرقيس العبدي قالاً : تزوج الهذلول بن كعب العبدي امرأة من بهذله فرأته يطحن فخرت صدرها وقالت : أهذا زوجي ؟ فبلغه ذلك فقال :

تقول ودقت صدرها بيمينها      أبغى هذ بالرحى المتقاعس  
فقلت لها لا تعجلى وتبينى      فعالى إذا التقت على الفوارس

ثم قال :

لعمرك أبيك الخيراني لخادم      لضيفى وإنى إن ركبت لفارس  
وإنى لا شرى الحمد أبغى رياحه      وأترك قرنى وهو خزيان ناعس

ويروى الشعر لغيرهما فى بعض المصادر .

وانظر الكامل : ١٤٢/١ ، والخصائص : ٢٤٥/١ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٦٨٢/٢

استدل (١) على جواز تقدم خبر " ليس " عليها بتقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى (٢) : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وكذلك لا يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، كما لا يفصل بين أجزاء الكلمة وهذا كله ظاهر .

والوصف الثاني : أن تكون الصلة مشتملة على ضمير عائد على الموصول ، ليربط الصلة بالموصول ، وذلك قوله : ( عَلَى ضَمِيرٍ لَانِقٍ مُشْتَمِلَةٍ ) و ( على ) متعلق بـ ( مُشْتَمِلَةٍ ) ، و ( مُشْتَمِلَةٍ ) صفة لصلة ، أى صلة مشتملة على ضمير لانق ، وقد حصل أن الصلة إذا لم يكن فيها ضمير عائد على الموصول لا يصح أن تقع صلة له فلا تقول : أعجبنى الذى قام زيد ، ولا جاعى الذى خرجت إلا أن يكون ثم إليه أو ما أشبه ذلك مما يعود منه إليه (٣) ضمير ، ولأجل هذا منع الفارسي في " التذكرة " أن تقع " نعم " و " بئس " (٤) صلة فلا تقول : الذى نعم الرجل أو بئس الغلام لعدم الرجوع إلى الموصول قال : فإن أظهرته فقلت : مرت // ٢٠٠ بالذى هو نعم الرجل جاز ، وكذلك إن حذفته وأنت تريده ، وقد منع أيضاً بعض النحويين (٥) من الوصل بجملة القسم ، والجواب والشرط والجزاء إذا خلت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول ، فالقسم والجواب عند هؤلاء لا يقع صلة أصلاً ، لخلو جملة القسم من

(١) الإيضاح : ١٠١ قال : وهكذا خبر ( ليس ) في قول المتقدمين من البصريين وهو عندى القياس . وانظر الإنصاف : ١٦٠ ، والتبيين : مسألة رقم ٤٧ ص : ٢١٥ واتلاف النصرة : مسألة رقم (٩) قسم الأفعال .

(٢) سورة هود : آية : ٨ .

(٣) زيادة من هامش الاصل قراءة نسخة أخرى .

(٤) رأى الفارسي في معجم الهوامع للسيوطي : ٢٩٥/٢ ( الكويت ) .

(٥) الهمع أيضاً : ٢٩٦ .

ضَمِيرٍ لَزُومًا ، وكذلك إذا قلت أعجبنى الذى إن قامت هند أكرمته لايجوزُ ،  
حتى تقول : الذى إن قامت هند من أجله أكرمته ، وهذا وإن كان غير مُرضٍ  
ففيه ما يقوى دَعْوَى لَزُومِ الضَمِيرِ العائدِ ، وكذلك مسألة الفَارِسِيِّ مختلفٌ فيها  
أيضاً ، كما سيأتى بُعِيدَ هذا بحولِ الله .

(ولائق) معناه : مناسبٌ ، أى مناسبٌ للموصولِ ، وأصلُ لاقَ أن يكونَ  
بمعنى لَصَقَ ولاقَ به الثوبُ ، أى : لَصَقَ (١) بِهِ ، وهذا الأمرُ لا يَلِيقُ بِكَ ، أى :  
لا يَلَصُقُ بِكَ ، يعنى فى المناسبةِ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ ، فيريد بقوله : ( لائقٌ ) أن يكونَ  
مناسباً أن يعود على الموصولِ ، فإن كان الموصولُ مفرداً مذكراً عادَ عليه  
ضَمِيرُ المَفْرَدِ المَذْكَرِ وإن كان مُثْنًى عادَ عليه ضَمِيرُ الاثْنَيْنِ أو مجموعاً عادَ  
عليه ضَمِيرُ الجَمْعِ ، وكذلك المؤنثُ فى هذه الأحوال فتقول : أعجبنى الذى  
أكرمتُهُ والتى أكرمتُها ، والأذانِ أكرمتُهُما والذينِ أكرمتُهُم ، واللاتى أكرمتُهُنَّ  
وما أشبه ذلك ، وكذلك " مَنْ " و " مَا " إذا قلت : جاعنى مَنْ أكرمتُهُ ، وأعجبنى  
مَا صنَعْتَهُ ، فإذا كان المراد بهما المثنى أو المجموع أو المؤنث فإنه يليقُ  
بهما اعتبارُ اللَّفْظِ فيُعَامَلانِ معاملةَ المَفْرَدِ المَذْكَرِ كما مثل ، ويليقُ بهما  
اعتبارُ المَعْنَى فيُعَامَلانِ تلكَ المعاملة فتقول : جاعنى مَنْ أكرمتُهُما وَمَنْ  
أكرمتُهُم ، وجاعتنى مَنْ أكرمتُها ، ومن أكرمتُهُما ، وَمَنْ أكرمتُهُنَّ ، وفى  
التَّنْزِيلِ الكَرِيمِ (٢) : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ ﴾ . وفى موضعٍ آخر (٣) : ﴿ مَنْ  
يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وكذلك تقولُ : أعجبنى مَا صنَعْتَهُ وَمَا صنَعْتُمَا ،  
وعلى هذا السَّبِيلِ يَجْرَى الحُكْمُ فيما أشبههما وَجَمِيعُ هذا مُنْتَظَمٌ تحتَ قولِهِ :

(١) فى (١) ليق .

(٢) سورة الأنعام : آية : ٢٥

(٣) سورة يونس : آية : ٤٢ .

( عَلَى ضَمِيرٍ لَانْتِقِ مُشْتَمِلَةٌ (١) ) وَهُوَ حَسَنٌ مِنَ التَّعْبِيرِ .

\* \* \*

ثُمَّ شَرَعَ فِي تَعْيِينِ الصَّلَةِ لِكُلِّ مَوْصُولٍ فَقَالَ :

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ  
وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ «ال» وَكَوْنُهَا بِمَعْرَبٍ الْأَنْعَالِ قُلْ

الَّذِي وَصِلَ بِهِ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ جُمْلَةٌ ، وَ ( بِهِ ) هُوَ الْمَقَامُ لـ  
( وَصِلَ ) مَقَامُ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّهُ حَذَفَ الْمَفْعُولَ لِلْعِلْمِ بِهِ وَهُوَ الْمَوْصُولُ ، وَقَدْ  
يَكُونُ الْمَقَامُ هُوَ الْمَفْعُولُ وَلَمْ يُحْذَفْ ، بَلْ هُوَ مُسْتَقَرٌّ عَائِدٌ عَلَى كُلِّ وَ  
( الَّذِي ) وَاقِعٌ فِي الْوَجْهَيْنِ عَلَى الصَّلَةِ وَ ( بِهِ ) عَائِدٌ عَلَى الَّذِي ، وَيُرِيدُ  
أَنْ صَلَّةَ الْمَوْصُولِ عَلَى الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا تَكُونُ جُمْلَةً أَوْ مُلَابَسَةً الْجُمْلَةِ .

فَأَمَّا الْجُمْلَةُ : فَهِيَ الْكَلَامُ الثَّامُ سِوَاءَ أَكَانَتْ اِسْمِيَّةً أَمْ فِعْلِيَّةً ،  
فَالِاسْمِيَّةُ نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، فَمِثَالُ مَا  
وُصِلَ بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ أُعْجِبْنِي الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ وَمِثَالُ مَا وَصِلَ بِالْفِعْلِيَّةِ :  
أُعْجِبْنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الْمَوْصُولَاتِ  
مَاعَدَا " أَل " حَسَبَ مَا يَأْتِي ، وَإِطْلَاقُ الْجُمْلَةِ يَنْتَظِمُ لَهُ مَا كَانَ مِنَ الْجُمْلِ  
مَنْحَلًّا إِلَى مَفْرَدَيْنِ وَهُوَ الَّذِي مِثْلُ بِهِ وَمَا كَانَ مِنْهَا مَنْحَلًّا إِلَى جُمْلَتَيْنِ  
كَجُمْلَةِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَجُمْلَةِ / الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ ، فَهَذَا مِمَّا يُوَصَّلُ بِهِ ٢٠١/  
عَلَى مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ ، وَأَوَّلَى أَنْ يُوَصَّلَ بِمَا يَنْحَلُّ إِلَى مَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ ، لِأَنَّهُ  
فِي حُكْمٍ مَا يَنْحَلُّ إِلَى مَفْرَدَيْنِ .

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ لَا يُوَصَّلُ بِهِمَا الْبَيْتَةُ

(١) سَاقَطَ مِنْ (١) .



بناءً على أن إحدى الجُمْلَتَيْنِ خاليةً من الرَّاجِعِ إلى المَوْصُولِ ، وهى جملَةُ القَسَمِ ، وأنَّ جملَةَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ لا بدُّ فى كلا جُزْأَيْهِمَا مِنْ ضَمِيرٍ وإلاَّ لَمْ يَجْزُ ، فعندَ من قال بهذا لاتَقولُ : أعجبنى الذى <sup>(١)</sup> والله إنه لفاضلٌ ، ولا أعجبنى الذى إن أكرمت <sup>(٢)</sup> زيداً أكرمتُهُ حتَّى تقولَ : أعجبنى الذى إن أكرمتُهُ أكرمتُ زيداً من أَجْلِهِ أو أعجبنى الذى إن أكرمتنى أكرمتُهُ وما أشبهَ ذلك .

قال ابنُ الضَّائِعِ <sup>(٣)</sup> : وهذا خطأ لأنَّ هاتينِ الجُمْلَتَيْنِ <sup>(٤)</sup> صارَتَا جملَةً واحدةً . والدَّليلُ على ذلك أن إحداهما غَيْرُ مُستَقْلَةٍ مع الارتباطِ ، بل لا بدُّ من نكرهما معاً قال : ثم لا يَمْنَعُ جاعِى الذى لأُضْرِبَنَّهُ مَنْ عنده مُسْكَةٌ من اللُّغَةِ . قال : ثم إنَّ هذا ليس لِلُّغَةِ فيه مجالٌ ، بل هو معنى لا يَصِحُّ أن يُخَالَفَ فيه أحدٌ من العُقَلَاءِ لأنَّ الفِطْرَةَ السَّليمةَ تقبلُ مثلَ هذا الإخبارِ وهو أن تقولَ : زيدٌ والله لأُضْرِبَنَّهُ وكذلك أقسمُ باللهِ لأُضْرِبَنَّهُ ، وكذلك زيدٌ إن يكرمنى يحسنُ حالى . وقال امرؤ القيس <sup>(٥)</sup> :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فَوَيْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ

قال : ومثله فى الكلامِ كَثِيرٌ ، ومعنى صحيحٌ فى كلِّ لغةٍ . قال : ثم أىُّ فرقٍ بين الوَصْلِ والخَبَرِ ؟ فكما يجوزُ الخبرُ بجملَةِ الشَّرْطِ والجَوَابِ كذلك يجوزُ الوصلُ ولا فرقَ بينهما فى ذلك أصلاً ، ولهذا إذا ارتبطتِ الجُمْلَتَانِ بالفاءِ جازَ

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع : ٥/٣ .

(٣) فى شرح الجمل : ... الجملتين قد ارتبطتا حتى صارتا ...

(٤) تقدم ذكره .

أيضاً أن يكونَ الضَّميرُ في إحداهما وتكون الأخرى خاليةً عنه (١) وإن كانت الخالية هي الأولى لارتباطهما بالفاء وصيرورتها جملةً واحدةً ، وعلى هذا (٢) كان الشُّلوبيْن يُجيزُ في قول زُهَيْر (٣) :

\* إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُ الْبَيْنِ فَأَنْفَرَقَا \*

رفعَ الْبَيْنَ على أن يكونَ فاعلاً بـ " أَجَدُ " ، ويكون الضَّميرُ العائدُ على اسم " إِنَّ " في قوله : " أَنْفَرَقَ " وِجَازَ لارتباطهما بالفاء وعلى هذا التقدير قد تدخل للنَّاطِمِ الجملتان المرتبطتان بالفاء لأنهما في حكم الجملة الواحدة فتقول : الذي يطير الذُّبَابُ فيغضب زيدٌ ، والذي تطلع الشمس فأكرمه عمروٌ وما أشبه ذلك وأما شبه الجملة الذي أشار إليه فهو ضربان :

أحدهما : الظرفُ وما في معناه وهو المجرور نحو : جاعى الذي عندك وأعجبني مَنْ في الدَّارِ ، وأحببت ما لديك وما أشبه ذلك ، وهذا الضَرْبُ لا يختص به واحدٌ من الموصولات دونَ غيره ، كما لا يختصُّ بالجملة شيءٌ منها دونَ البواقي .

فإن قلت : جعلُ الظرفِ والمَجْرورِ شبهَ الجملة مشكلاً ، بل هما من قبيل الجُمْلِ ، ألا ترى أنهما يقدران بالجملة لا بالمفرد ، فتقدير ذلك الذي استقر عندك ، ومن استقر في الدَّارِ أو نحو ذلك ولا تُقدِّره بالمفرد فتقول : الذي مُسْتَقَرٌّ في الدَّارِ أو عندك ، لما سيذكر في باب الابتداء إن شاء الله .

(١) ساقط من الأصل .

(٢) الكلام لابن الضائع .

(٣) البيت بتمامه في ديوانه : ٦٣ شرح الأعمى الشنتمري :

إن الخليط أجد البين فانفرقا وعلق القلب من أسماء من علقا

من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان .

قيل : إنَّ تقديرهما بالجملة لا يُخرجهما عن كونهما من قبيل ما  
 ليس بجملة في التَّحصيل لأنَّه تقدير لا يُنطق به وهم مما يهملون  
 اعتباره في اللفظ بحيث لا يكون الظرف والمَجْرور عندهم في حكم ذلك  
 التَّقدير حسب ما يذكر . / بعد إن شاء الله ، فلهما منزلة بين منزلتي / ٢٠٢  
 المفرد المحض والجملة المحضة ، فلذلك أخرجهما عن الجملة بقوله :  
 (أو شبهها) ، وأتى للجملة ولهذا الضرب الشبيه بها بمثالين في كلام  
 واحد وهو قوله : ( كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ ) فقوله : ( مَنْ عِنْدِي )  
 تمثيلٌ شبه الجملة وهو الظرف وفي معناه المَجْرور . وقوله : ( الَّذِي ابْنُهُ  
 كُفِلَ ) تمثيلُ الجملة ، وَمَنْ عِنْدِي مبتدأ خبره الذي ابْنُهُ كُفِلَ ، أو يكون  
 " مَنْ " خبراً والمبتدأ هو الذي ، فقدم وأخر ، والعائد من الظرف على  
 الموصولِ مقدَّرٌ في الظرفِ وتقديره اللفظي : مَنْ اسْتَقَرَّ هو عندي ،  
 والعائدُ من الجملة الهاءُ في ابنه .

فإن قلت : فأين العائدُ من الخبرِ على المبتدأ في مثالِ الناظم ؟  
 قيل : ضميرُ ابنه . فإن قلت : إنما الهاءُ في ابنه عائدةٌ على الذي ؟ قيل :  
 وإن كان كذلك فهو يكفي في الربط ، لأنَّه أيضاً راجعٌ إلى المبتدأ من جهةِ  
 المعنى ، فالربطُ حاصلٌ بين المبتدأ والخبرِ كما كان رابطاً في قولك :  
 زيدُ القائمُ ، فضميرُ القائمِ عائدٌ على " آل " وهو عائدٌ أيضاً على زيدٍ ،  
 ثم إنَّ في كلِّ واحدٍ من المثالين إشارةً إلى شرطٍ معتبرٍ فيما مثل به .

فأمَّا المثالُ الأولُ بالظرف فقد تضمنَ اشتراطَ التَّمامِ في الظرفِ  
 والمَجْرور ، ومعنى كونه تاماً أن يستقلَّ في الإخبارِ عن المعنى المراد  
 بالموصولِ ، كما كان ذلك في قوله : ( مَنْ عِنْدِي ) فإنَّ عندَ تُستعملُ في  
 الإخبارِ عن الموصولِ ، كما تقول : زيدٌ عِنْدِي .

فإن قلت : جاعنى الذى اليوم أو الذى فى اليوم لم يجز ، كما لا يجوز  
زيد اليوم ولا زيد فى اليوم ، ولو قلت : أعجبني الخروج الذى فى اليوم لجاز  
لأنك تقول : الخروج فى اليوم ، ومثل ذلك المجرود لابد أن يكون تاماً نحو :  
جاعنى الذى فى الدار والمال الذى لك .

ولو قلت : جاعنى الذى عنك أو الذى فيك لم يجز ، كما لا يجوز زيد فيك  
ولا زيد عنك ، وأما المثال الثانى : فإشار به إلى شرطين لازمين :

أحدهما : كون الجملة خبرية تحتمل الصدق والكذب وذلك قوله : ( ابنه  
كفى ) فكأنه قال : وجملة أو شبهها الذى وصل به إذا كانت على هذه الصفة .

فأما إن كانت غير خبرية فلا يجوز أن يوصل بها فلا تقول : جاعنى  
الذى أضربه ولا أكرمت الذى هل رأيت ؟ ولا جاعنى الذى لعلى مثله ، وما جاء  
من قول الشاعر (١) :

وإنى لرام نظرة قبيل التى لعلى وإن شطت نواها أزدوها

فشاذ ، وعلى هذا لا يقع فعل التعجب صلة ولا نغم وينس ولا عسى ولا  
حبذا ولا كم الخبرية ولا رب ولا ما أشبه ذلك من الإنشاءات التى لا تحتمل  
الصدق والكذب فلا تقول : أعجبني الذى ما أحسنه أو أحسن به ! ، ولا أتانى

(١) البيت للفردق ، ديوانه : ٦٦١ ، من قصيدة يمدح بها بلال بن أبى بردة والرواية فى الديوان  
هكذا :

وقالته لى لم تصبنى سهامها	رمتنى على سوداء قلبى نبالها
وإنى لرام نظرة قبيل التى	لعل وإن شقت على أنالها
ألا ليت حظى من عطية أننى	إذا نمت لا يسرى على خيالها

والشاهد فى كتاب الشعر : ٩٩ ، والمغنى : ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٦٤٧ ، وشرح الأشموني : ٦٣/١ ،  
والخزانة : ٤٨١ ، ٤٨٢ .

الذى نِعَمَ الرَّجُلُ أَوْ بِئْسَ الْغُلَامُ وَلَا أُتِيَتْ الذى عَسَاهُ أَنْ يَكْرِمَنِي ، وَلَا جَاءَنِي الذى كَمْ بِرِهِمْ أُعْطِيَتْهُ ، وَلَا غير ذلك ، وهذا بخلاف جُمْلَةِ الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ ؛ فَإِنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ وَإِنْ كَانَتْ انْشَائِيَّةً هِيَ بِمَنْزِلَةِ " إِنْ " فِي التَّكْثِيرِ لِلْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ بَعْدَهَا وَأَيْضًا فَجُمْلَةُ الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، بِهَذَا الْمَعْنَى رَدُّ الْفَارْسِيِّ فِي " التَّذَكُّرَةِ " عَلَى مَنْ مَنَعَ مِنَ الْقُدَمَاءِ الْوَصْلَ بِهَا مَعَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (١) : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ . قَالَ : وَشَبِيهٌ بِهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو عُثْمَانَ فِي كِتَابِ " الْإِخْبَارِ " (٢) مِنْ قَوْلِهِ / تَعَالَى (٣) : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا / ٢٠٣ إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ الْآيَةِ .

وقد تقدم لابن الضائع في المسألة خلافُ قَرَرِهِ عَلَى نَحْوِ آخِرِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ جُمْلَ الْإِنْشَاءِ لَا يُوصَلُ بِهَا مُطْلَقًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ فِي " شَرْحِ الْجُمْلِ " (٤) فِي التَّعْجِيبِ وَنِعَمَ وَبِئْسَ قَالَ : وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مَا تَضَمَّنَتْهُ الرَّجُلُ مِنْ حَيْثُ جَازَ : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَقَالَ فِي التَّعْجِيبِ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ كَمَا لَا يَمْتَنِعُ مَرَرَتِ بِالَّذِي هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ وَبِالَّذِي هُوَ حَسَنٌ جَدًّا ، وَهَذَا مِنْهُ اعْتِبَارٌ لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ وَمَحْصُولِهَا وَإِهْمَالُ لَوْضُعِهَا الْمَقْصُودِ نَحْوَمَا قَالِ

(١) سورة النساء : آية : ٧٢ .

(٢) كتاب الأخبار للمازني مذكور في إنباه الرواه : ٢٤٧/١ ، ومعجم الأنباء : ١٢٢/٧ وفهرست ابن خير : ٣٩٨ .

وهو الكتاب المشهور بكتاب الألف واللام " وما أورده المؤلف عنه موجود في الأصول لابن السراج : ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والمسألة في الكتاب : ٤٧٣/١ ، والمقتضب : ١٩٤/٣ .

(٣) سورة القصص : آية : ٧٦ .

(٤) لا يوجد هذا النص في القطعة الموجودة عندنا من شرح الجمل لابن خروف .

الفارسي في " التذكرة " في النداء : إنه بمنزلة الخبرِ بدليل أن من قال لرجل : يا زان ، وجب عليه الحد ، والأصحُّ مذهبُ الجمهورِ وهو الذي أشار إليه الناظم .

والثاني من الشرطين أن لا تكونَ الجملة متعلّقة بما قبلها ولا مرتبةً على كلام (١) آخر نحو ما مثل به . فإن كان لها تعلّقٌ بغيرها لم يوصل بها ، كالجملة المصدرة بلكن أو بإذا أو بحثى ، نصُّ على " لكن " ابنُ السراج والفارسي ، وعلى " إذا " و " حتى " ابنُ بابشاذ (٢) ، والعلةُ في منع ذلك أن هذه الحروف متعلّقة بما قبلها فجعلها صلاتٍ قطع لها عن ذلك وإخراج لها عن وضعها ، وهذا ظاهرٌ جداً وقلماً ينبّه المتأخرون على هذا الشرط (٣) وهو ضروري (٣)

وقد بقي شرطٌ ثالثٌ ليس في كلام الناظم ما يدلُّ عليه وهو أن تكونَ الجملة معلومةً عند السامع ، وقد أشار إلى ذلك الجزولى في قوله (٤) : ولا تُفيد المقصود إلا والصلّة معلومةٌ للسامع ، فإذا لم تكن معلومةً له لم يُقدِّم الموصول معناه ، فكان لو لم يوصل ذلك نقض لغرض الوصل ، فمثال الناظم لا يفيد هذا الشرط لاحتتمال أن يكونَ قوله : ( أبنتُه كُفِل ) غيرَ معلومٍ للسامع ،

---

(١) في (١) أحكام .

(٢) ابن بابشاذ : ( ٢ - ٤٦٩ هـ )

الامام طاهر بن أحمد بن بابشاذ و " بابشاذ " كلمة أعجمية تعنى الفرح والسرور عالم من علماء النحو واللغة له تاليف تدل على فضله وتقدمه منها المقدمة التي تنسب إليه ، وشرحها وشرح الجمل .. وغيرها .

أخباره في : فهرست ابن خير : ٣١٥ ، ونزهة الألباء : ٣٦١ ، ومعجم الألباء : ١٧/١٢ .

(٣-٢) ساقط من (١) .

(٤) رأى الجزولى في مقدمته : ١٥ وانظر شرحها لشلوبين : ١١٩ ، وشرحها للأبدي : ٢٢٠/٢ .

فكان معترضاً وكان هذا الشرط هو المقصود الأعظم لأن المقصود (١)  
 بالصلة بيان الموصول وإيضاح معناه ، وذلك لا يحصل مع كون  
 الصلة مجهولة ، ولكون الصلة مبيّنة اشترطوا أن لا تكون إنشائية ،  
 لأن الإنشائية لا بيان فيها ، وبذلك علّل الفارسي في " التذكرة " امتناع  
 الوصل بالتعجب ووافقه غيره فيه ، وأجراه في سائر الجمل الإنشائية ،  
 ولم أجد الآن له عذراً في تركه التنبيه عليه إلا أن يقال : إن هذا الشرط  
 مُستفاد من اشتراط الإفادة في الكلام ، فإن الفائدة لا تحصل إلا مع  
 كون الصلة معلومة ، ولو فرضناها مجهولة عند السامع لم يفده  
 الكلام شيئاً ، كما أنه قد تكون معلومة أيضاً ولا تحصل فائدة ، كما  
 إذا قلت : جاعى الرجل الذى أبوه إنسان ونحو ذلك ، فكان هذا  
 الشرط لما كان حاصلًا من شرط الإفادة في الكلام على وجه لا يدخل  
 عليه فيه اعتراض ترك ذكره إحالة على ما هناك ، وهذا حسن من  
 التنبيه والله أعلم .

وأما الضرب الثانى من شبه الجملة فهو الصفة الصريحة وهى  
 التى خصها بالالف واللام حين قال : ( وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ ) يعنى  
 أن الألف واللام اختصت من بين سائر الموصولات بأنها إنما توصل  
 بالصفة الصريحة . لا بجملة ولا ظرف ولا مجرور فتقول : جاعى القارئ  
 والكاتب / والمنطلق والحسن ، وما أشبه ذلك ولا تقول : جاعى / ٢٠٤  
 المضرب ولا يستكبر إلا فى القليل ، ولا جاعى الأبوة قائم إلا شاذاً

(١) ساقط من (١) .

نحو ما أنشدوه من قوله (١) .

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ      لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ  
ولا تقول : جاعى العندك ، ولا فى الدار إلا شاذاً نحو ما أنشده  
المؤلف (٢) من قوله :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ      فَهُوَ حَرٌّ بِعِيشَةِ ذَاتِ سَعَةِ

وإنما كانت الصفة شبه الجملة ، لأنها فى معناها فـ " قائم " من قولك :  
زيد قائم فى معنى قام أو يقوم ، ولذلك عملت الفعل وعطف الفعل عليها  
فى نحو (٣) : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ ، وقال تعالى (٤) :  
﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ وأراد بالصريحة ما كان  
من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهى الصفة  
الخالصة الوصفية وتحرز بذلك مما ليس بخالصها ، إما لأن الوصفية له ليست  
بحق الأصل ، وإما لأنه خرج عن أصله من الوصفية ، ويجمع الضربان  
أربعة أنواع :

أحدها : ما استعمل من الصفات استعمال الأسماء كأخ وصاحب وأبطح  
وأبرق وأجرع وما أشبه ذلك ، فإن هذه الأشياء ليست الآن بصفات ، وإنما  
صيرها الاستعمال إلى حيز الأسماء غير الصفات ، فلا تصلح لذلك أن تدخل

(١) روايته فى الخزانة : ١٥/١ :

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصى

والشاهد فى اللامات : ٣٦ ، ووصف المباني : ٧٥ ، والجنى الدانى : ٧٩ ، والإنصاف : ٥٢١ ،  
والاشموني : ٧٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٧/١ ، والبيت فى شرح الشواهد للعيني : ٤٧٥/١ ، والخزانة : ١٤/١ .

(٣) سورة الحديد : آية : ١٨ .

(٤) سورة الملك : آية : ١٩ .



عليها الألف واللّام الموصولة ، وإنما تصلح لدخول التّي للتعريف كالرجل  
والفرس .

والثّاني : ما استعمل من الأسماء استعمال الصفات كالأسد والبحر  
ونحو ذلك إذا قلت : مررتُ بالرجلِ الأسدِ شدةً والبحرِ جوداً والبدرِ حسناً ، فإن  
هذه ليست من الصفات الصريحة ، بل هي مؤولة بالصفات ، فالأسدُ في تأويل  
الشجاع ، والبحرُ في تأويل الجواد ، والبدرُ في تأويل الحسن ، ومثل هذا  
الوصف بالمصدر كعدلٍ ورضاً وصنومٍ ، وباسم الإشارة نحو : هذا وهؤلاء  
وشبه ذلك ، فلا تدخلُ على مثل هذا الألف واللّام الموصولة ، فإنها لم تدخل في  
الحقيقة إلا على اسم جامدٍ لا على صفةٍ ، إذ الوصفية لمثل هذا بالعرض كما  
صارت الوصفية في النوع الأول متناساة غير مقصودة ، إذا قلت : الصّاحب  
والأخ والأبقر والأجرع ، فالألف واللّام هنا حرفٌ تعريفٌ .

والثالثُ : الجملة اسميةٌ كانت أو فعليةٌ ، لأنها قد تكون صفةً جاريةً  
على النكرة وتكونُ في موضعٍ نصبٍ على الحال من المعرفة نحو : مررتُ برجلٍ  
قام (١) أبوه أو برجلٍ أبوه قائمٌ ، ومثال وقوعها حالاً : مررتُ بزيدٍ يقومُ ،  
ومررتُ بزيدٍ وجهه حسنٌ ، ومع ذلك لا تكونُ صلةً للألفِ واللّامِ إلا شاذاً كما  
تقدّم ، أو قليلاً كما سيأتى .

والرابعُ : الظرفُ والمجرورُ فإنهما يقعان كالجملة صفتين للنكرة وحالين  
من المعرفة نحو : مررتُ برجلٍ عندك أو في الدار ، ومررتُ بزيدٍ عندك أو في  
الدار ، ولكن لا يقعان صلةً للألفِ واللّامِ إلا شذوذاً وقد مرّ .

وهنا نوعٌ خامسٌ يشكل عليه كلام النّاظم وهو ما كان من الأعلام منقولاً

---

(١) في (١) قائم .

من الصِّفَةِ كحارثٍ / وعباسٍ وحسنٍ فإنه تَدْخُلُهُ الألفُ واللَّامُ التي لِلْمَعْرِ / ٢٠٥  
 الصِّفَةِ ، وهذه الألفُ واللَّامُ إما أن تكونَ هي المَوْصُولَةُ الدَّاخِلَةُ على  
 الصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ أو غَيْرِهَا فلا يجوزُ أن تكونَ غَيْرِهَا ، إذ لا يتلَمَحُ بها  
 الأصلُ من الصِّفَةِ ، لأنها ليست الدَّاخِلَةُ على الصِّفَةِ ، فيكفُ تَشْعُرُ بما لا  
 تَدْخُلُ عليه ؟ وإنْ كانتِ إِيَّاهَا - ولابدُّ من ذلك - فقد وَصَلَتْ الألفُ واللَّامُ  
 بغيرِ صِفَةٍ صَّرِيحَةٍ قِيَاساً ، إلا أنْ المسأَلَةُ على مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وسيبويه  
 قَرِيبَةُ الْمَأْخُذِ لأنْ الألفَ واللَّامَ عندهما هي التي كانت تَدْخُلُ على الصِّفَةِ  
 قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ ، وإنَّما دَخَلَتْ الآنَ على تَقْدِيرِ الْأَعْلَمِيَّةِ ، وذلك قولُ  
 الْخَلِيلِ : إنَّ الَّذِينَ قَالُوا : الحارثُ والحَسَنُ والعَبَّاسُ إنما أَرَادُوا أنْ  
 يَجْعَلُوا الرَّجُلَ هو الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ ، ولم يَجْعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ ، وَلَكِنَّهُمْ  
 جَعَلُوهُ كَأَنَّهُ وَصِفٌ غَلَبَ عَلَيْهِ . هذا ما قَالَ ولا إِشْكَالَ فِيهِ ؛ لأنَّهُ يَقُولُ :  
 إِنَّهُمْ رَجَعُوا بِهِ إِلَى أَصْلِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكَانَ أَصْلُهُ الصِّفَةِ ، فَالْألفُ  
 وَاللَّامُ فِيهِ إِذَا مَوْصُولَةٌ وَإِنْ كَانَ أَمراً تَقْدِيرِيّاً ، وعلى هذا يَدُلُّ  
 اصطلاحهم فِيهَا أَنَّهَا (١) لِلْمَعْرِ الصِّفَةِ ، وأما على مَذْهَبِ النَّاظِمِ فَإِنَّ  
 السُّؤَالَ فِيهَا وَارِدٌ عَلَيْهِ ، لأنَّ الألفَ واللَّامَ عنده في الحَارِثِ وَنَحْوِهِ لِلْمَعْرِ  
 الصِّفَةِ حسب ما ذَكَرَهُ في البابِ بَعْدَ هَذَا ، والتي (٢) لِلْمَعْرِ الصِّفَةِ هي  
 الْأَصْلِيَّةُ لا غَيْرِهَا ، وَإِذَا كَانَتْ إِيَّاهَا فَقَدْ وَصَلَتْ بِصِفَةٍ غَيْرِ صَّرِيحَةٍ  
 فَصَارَ ذَلِكَ نَقْضاً لِقَوْلِهِ : ( وَصِفَةُ صَّرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ ) فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا  
 وَصَلَتْ بِصِفَةٍ صَّرِيحَةٍ على اعتِبارِ الْأَصْلِ كما بَيَّنَّاهُ الْخَلِيلُ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّا إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ مَذْهَبَهُ فِيهَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ فَحَارِثُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) في الأصل الذي .

وَعَبَّاسٌ وَنَحْوُهُمَا لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ صَرِيحَةٍ لَخُرُوجِهَا بِالْعِلْمِيَّةِ عَنْ أَصْلِهَا  
فَصَارَتْ مِثْلَ أُخْرٍ وَصَاحِبٍ وَأَبْرَقٍ وَنَحْوِهَا ، وَتَقْدِيرُ أَصْلِهَا مِنَ الصِّفَةِ لَا  
يُدْخِلُهَا فِي بَابِ الصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ وَالْأَلْزَمَ فِي صَاحِبٍ وَنَحْوِهِ اعْتِبَارُ  
الْأَصْلِ فَيَقَعُ صَلَوةٌ لِلْأَكْفِ وَاللَّامِ وَذَلِكَ فَاسِدٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ بَابُ صَاحِبٍ وَنَحْوِهِ لَمْ تَعْتَبِرِ الْعَرَبُ أَصْلَهُ وَاعْتَبَرْتَهُ  
فِي حَارِثٍ وَنَحْوِهِ " قِيلَ " : بَلَى قَدْ اعْتَبَرْتَهُ وَهِيَ مِمَّا تَعْتَبِرُ الْأَصْلَ فِي  
الْبَابَيْنِ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَدْ مَنَعُوا صَرَفَ أَبْرَقٍ وَأَجْرَعَ وَنَحْوَهُمَا مُطْلَقًا اعْتِبَارًا  
بِأَصْلِهَا مِنَ الصِّفَةِ ، وَمَنَعْتَ صَرَفَ أَحْمَرَ الْمُتَكَّرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ، فَالْبَابَانِ  
سَوَاءٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْكَالَ لَزِمَ عَلَى كَلَامِ النَّاطِظِ إِلَّا أَنْ يَدْعَى أَنْ  
الْأَكْفَ وَاللَّامَ الَّتِي لِلْمَعْرِ الصِّفَةِ لَيْسَتْ هِيَ الْمَوْصُولَةُ وَهَذَا لَا يَثْبُتُ لَهُ ،  
فَلَوْ لَمْ يَقَيِّدِ الصِّفَةَ بِالصَّرِيحَةِ هُنَا وَلَا بِالْمَحْضَةِ فِي " التَّسْهِيلِ " (١)  
لَكَانَ أَسْلَمَ مِنَ الِاعْتِرَاضِ كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ إِنَّمَا تُطْلَقُ حَقِيقَةً  
عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ  
الْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ وَالْجَامِدِ الَّذِي فِي مَعْنَى الصِّفَةِ ، وَالصِّفَةُ  
الْمَنْقُولَةُ إِلَى الْأَسْمَاءِ لَيْسَ بِصِفَةٍ (٢) - فِي الْحَقِيقَةِ - (٣) حَسَبَ مَا هُوَ  
مَبِينٌ فِي مَوْضِعِهِ ، وَكَذَلِكَ أَجْرَعَ وَأَبْرَقَ وَحَارِثٌ وَعَبَّاسٌ / لَيْسَتْ / ٢٠٦  
بِصِفَاتٍ أَيْضًا ، وَإِنْ لُحِظَ فِيهَا الْأَصْلُ فِي أَمْرٍ مَا ، فَذَلِكَ أَمْرٌ حَكْمِيٌّ فِي  
بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا يَطْرُدُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تَجْرِي صِفَاتٌ عَلَى مَوْصُوفٍ ،  
وَلَا تَعْمَلُ عَمَلَ الصِّفَاتِ ، وَلَا يُضْمَرُ فِيهَا ، فَلَا اعْتِبَارَ بِذَلِكَ اللَّحْظِ إِلَّا فِي

(١) التَّسْهِيلُ : ٣٤ .

(٢-٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

مثل ما اعتبرت العرب فيه ، ولما أدخلت العرب الألف واللām في العلم الذي أصله الصفة على خلاف معتادها في الأعلام علمنا أنها قدرت الرجوع إلى الأصل فهي إذ ذاك صفات حقيقية بحسب القصد وقعت صلات للألف واللām وهذا التقرير واضح في نفسه مع ورود السؤال على ابن مالك هنا وفي " التسهيل " و " الفوائد المحوية " ، ولما بقى بمفهوم كلامه وصل الألف واللām بالصفات غير الصريحة استثنى من ذلك الجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع .

فقال : ( وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قُلْ ) الضمير في " كونها " يحتمل أن يعود على " أل " و " بمعرب " متعلق بمحذوف هو خبر " كان " المأخوذ من الكون وحذف لدلالة الكلام عليه وتقديره : وكون " أل " موصولة بمعرب الأفعال ، أو تكون الباء ظرفية وهي متعلقة بالفعل العام أي : وكون " أل " مستقرة في ( معرب الأفعال قل ) ويلزم من كون " أل " في معرب الأفعال أن يكون ذلك الفعل صلتها ويحتمل أن تعود الهاء على الصلة والكون تام به تتعلّق الباء كأنه قال : ووجود الصلة بمعرب الأفعال قل ، وعلى كل تقدير فـ " كونها " مبتدأ خبره " قل " ومُعرب الأفعال هو الفعل المضارع ، ويعنى أن الألف واللām قد توصل بالفعل المضارع لكن قليلاً ، وإشارته إلى ما جاء في الشعر من ذلك نحو ما أنشده من قوله (١) :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

(١) ينسب هذا البيت للفردق ، وليس في ديوانه .

والبيت في الإنصاف : ٥٢١ ، وضرائر الشعر : ٢٨٨ ، والتصريح : ٣٨/١ ، ١٤٢ ، والخزانة : ١٤/١ .

وقال ذو الخِرْقِ الطَّهَوِيُّ (١) :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعَجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْجَدْعُ

وَأَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ فِي الشَّرْحِ (٢) :

وَلَيْسَ الْيَرَى لِلْخِلِّ مِثْلَ الَّذِي يَرَى لَهُ الْخِلُّ أَهْلًا أَنْ يُعَدَّ خَلِيلاً

وَأَنْشَدَ أَيْضًا غَيْرَ هَذَا مِمَّا لَمْ أَقْيِدْهُ (٣) وَهَذَا عِنْدَ غَيْرِ النَّازِمِ مِنَ الشَّاذِّ

الْمَحْفُوظِ كَشَذُودٍ :

\* مِنْ الْقَوْمِ الرُّسُولِ اللَّهُ مِنْهُمْ \*

وظاهر إطلاق الناظم يقتضى جواز وصلها بالمضارع اختصاراً لكن

على قلة لأنه قال : ( وَكَوْنُهَا بِمُغْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ ) ولم يقل شَذٌّ ولا

نَدَرٌ ، ولا ما كان يعطى معنى عدم القياس كما قال (٤) : ( وَلَيْتِي نَدَرًا )

( وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ ) (٤) ( وَلَا ضُطِرَّ أَرْكَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ) (٥) وعادته قد استقر على

أن يأتى بلفظ القلة حيث يكون ذلك القليل جائزاً فى الكلام وغيره أحسن منه

---

(١) ذو الخرق شاعر جاهلى من طهية بن حنظلة بن مالك بن تميم ، ينسبون إلى أمهم طهية بنت عبد

شمس بن سعد ، شاعر جاهلى شاركه فى هذا اللقب شاعران من قبيلته .

انظر المؤلف والمختلف : ١١٩ ، والخزانة : ٢٠/١ ، والبيت فى التوادر لأبى زيد : ، والإنصاف :

وضرائر الشعر : ٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٢٥/١ ، والخزانة : ١٤/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٥/١ ، غير منسوب ، وهو من شواهد الأشموني : ١٦١/١ وذكره البغدادي

فى أبيات المغنى : ٢٩٢/١ فى رده على أبى على الفارسى حيث قال فى المسائل .

(٣) هو قول الشاعر :

ما كَالْيَرُوحِ وَيَغْدُو لَاهِيًا مَرِحًا مُشْمَرًا يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ نَوْرُشِدْ

(٤) الألفية ، باب النكرة والمعرفة .

(٥) الألفية ، باب الطم .

كقوله (١) :

\* وَخَفَّفَتْ إِنْ فَقَلَ الْعَمَلُ \*

تنبيهاً على قراءة (٢) : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ،  
وكقوله في تخفيف " أَنْ " المَفْتُوحَة ( وَقَلِيلٌ نِكَرُ لَوْ ) (٣) ونَبّه بذلك  
على نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (٤) : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْكَانُوا  
يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ الآية .

وقال في فصل " لات " (٥) : ( وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلْ )  
وأشار إلى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (٦) : / ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ ﴾ بِالرُّفْعِ قَالَ ٢٠٧/  
سيويه (٧) وهي قليلة يريد مع جَوَازِمَا في الكلام ، وفي باب المفعول له  
قوله : ( وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا (٨) الْمُجَرَّدُ ) وقال في النعت :

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنُّعْتِ عَقِلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النُّعْتِ يَقِلُ  
وفي باب النِّدَاءِ فِي مَسْأَلَةِ حَذْفِ حَرْفِ (٩) النِّدَاءِ : ( وَذَآكَ فِي

(١) الألفية ، باب ( أن وأخواتها ) .

(٢) سورة هود : آية : ١١١ ، قرأ ابن كثير ونافع - " وان " - مخففة " كلا لما " مخففة ،  
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، " وان كلا " ، خفيفة " لما " مشددة ، السبعة لابن مجاهد  
: ٣٣٩ ، والكشف لمكي : ١ / ٥٣٦ ، ٥٣٧ .

(٣) الألفية ، باب ( إن وأخواتها ) .

(٤) سورة سبا : آية : ١٤ .

(٥) الألفية ، فصل ( ما وإن ولا ولات المشبهات بليس ) .

(٦) سورة ص : آية : ٢ ، وقراءة الرفع هي قراءة الضحاك وأبي المتوكّل وعاصم الجحدري  
وابن يعمر ... وقال عطاء هي لغة أهل اليمن ، زاد المسير : ١٠ / ٧ ، والبحر المحيط :  
٣٨٣ / ٧ ، وفي كتاب مختصر شواذ القرآن : ١٣٩ وهي قراءة عيسى بن عمر .

(٧) الكتاب : ٢٨ / ١ .

(٨) في ( إ ) يصحبه .

(٩) ساقط من ( إ ) .

اسم الجنس والمُشارِ له قُلْ) وفي إبدال التاء هاء في الوقف (وقُلْ ذَا في جمع تصحيح) .

وجميع هذه المواضع مما وَقَعَ في الكلام وجاز القياس فيه لكن على ضَعْفٍ ، فهذا الموضع يقتضى أن الوصل بالمضارع جاء في الكلام ويجوز القياس فيه قليلاً في الكلام ، وقد صرَّح بهذا المعنى في " شرح التسهيل " ، فقال (١) : وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكُّن قائل الأول أن يقول :

\* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضَى حُكْمُهُ \*

ولتَمَكَّن قائل الثاني من أن يقول :

\* إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ (٢) حِمَارٍ يُجَدُّ \*

ولتَمَكَّن الثالث (٣) من أن يقول :

\* مَا مِنْ يَرْوُحٍ وَيَفْدُو .... \*

ولتَمَكَّن الرابع أن يقول :

\* وَمَا مِنْ يَرْوُحٍ وَيَفْدُو .... \*

وقال (٤) : وإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار . قال : وأيضاً فمقتضى النظر وصل الألف واللهم بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية ، إذ هي من الموصولات الاسمية

(١) شرح التسهيل : ٢٢٦/١ .

(٢) في الحمار .

(٣) يقصد البيت الذي أورده ابن مالك واسقطه الشاطبي وقد ذكرته في هامش الصفحة السالفة .

(٤) في (١) قال .

فمنعوها ذلك حملاً على المعرفة ، لأنها مثلها في اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ، قال ثم كان في التزامهم ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة ، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع . قال : فلما كان حاملهم على هذا وفيه إبداء ما يجب إبداءه وكشف ما لا يصلح إخفاؤه استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ولذلك لم يقل في أشعارهم كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر وبظرف . هذا ما احتج به ابن مالك في مسأله وقد بنى الاحتجاج فيها على ثلاثة أشياء :

أحدها : أن الضرورة الشعرية إنما تعد ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة ، فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء في الكلام .

والثاني : القياس على سائر الموصولات .

والثالث : قصد التفرقة بين الألف واللام المعرفة والموصولة ورفع اللبس .

فأما الثاني والثالث - وإن كانا ضعيفين - فلا حاجة بنا إلى الكلام معه فيهما إذ ليس المقصود في هذا الشرح إلا توجيه ما ذهب إليه من غير اعتراض عليه ؟ ما عدا الأشياء التي يخالف فيها جميع النحويين أو يكون خطؤه فيها واضحاً جداً <sup>(١)</sup> ولا سيما إن كانت عنده أصلاً يطرد في أبواب كثيرة .

والوجه الأول من هذه الأوجه قد جمع فيه بين الأمرين ، فخالف أولاً جميع

(١) ساقط من (١) .



النُّحَاة ، وَاَتَى بِأَمْرٍ مُبْتَدَعٍ لَا سَلْفَ لَهُ فِيهِ وَلَا دَلِيلَ يَعْضُدُّهُ ، بَلْ مُقَدُّ إِلَى  
 انْخِرَامِ نِظَامِ الْكَلَامِ ، وَقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ ، مَعَ أَنَّهُ أَجْرَاهَا فِي أَبْوَابٍ . فَقَالَ  
 فِي وَصْلِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِالْمُضَارِعِ : مَا سَمِعْتُ ، وَلَمَّا أَنْشَدَ فِي بَابِ "كَانَ"  
 عَلَى حَذْفٍ نَوْنَهَا قَوْلَ الشَّاعِرِ (١) :

\* لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ \*

وقوله (٢) :

\* فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً \*

٢٠٨/

وقول الآخر (٣) :

\* إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى \*

قال : وَلَا ضَرُورَةَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ لِإِمْكَانِ أَنْ يُقَالَ فِي الْأَوَّلِ :

\* لَمْ يَكُنْ حَقٌّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ \*

(١) شرح التسهيل : ١/ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

\* رسم دار قد تعفى بالسرر \*

والبيت لحسبيل بن عرفة شاعر جاهلي ، والبيت في نواير أبي زيد : ٢٩٦ ، والمنصف :  
 ٢٨٨/٢ ، والخصائص : ٩٠/١ ، وشرح الرضى : ٢١٠/٤ ، والخزانة : ٧٣/٤ .  
 ويَعْدُهُ فِي النَوَائِرِ :

غير الجدة من عرفاته      خرق الريح وطوفان المطر

قال أبو حاتم : " بالسرر " بفتح السين والراء .

وفي معجم البلدان : ٢١١/٣ سرر بالتحريك قال نصر : السرر واد يدفع من اليمامة إلى  
 حضرموت .

(٢) شرح التسهيل : ١/ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

\* فقد أبدت المرأة جبهة ضيفم \*

والبيت للخنجر بن صخر الأسدي ، وفي شرح الشواهد المعنى : ٦٣/٢ ، وشرح الكافية  
 لابن مالك : ٤٢٣/١ ، وشرح الأشموني : ١٤٥/١ ، والتصريح : ١٩٦/١ .

(٣) شرح التسهيل : ١ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

وفى الثانى :

\* فَإِنْ تَكِنِ الْمِرْآةُ أَخْفَتِ وَسَامَةً \*

وفى الثالث :

\* إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّةِ الْمَرْءِ مَا نَوَى \*

وقال فى قوله (١) :

\* فَيَاغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا \*

أنا لا أراه ضرورة لَتَمَكَّنَ قَائِلُهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ :

\* فَيَاغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا \*

لأنَّ النُّكْرَةَ الْمُعَيَّنَةَ بِالنَّدَاءِ تُوصَفُ بِذِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وله من هذا النُّحُو مَوَاضِعُ ، وما ذَهَبَ إِلَيْهِ بِاطِّلٌ مِنْ أَوْجِهٍ :

أحدها : إجماع النُّحَوِيِّينَ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ هَذَا الْمَنْزَعِ وَعَلَى إِهْمَالِهِ فِي النَّظَرِ الْقِيَاسِيِّ جُمْلَةً ، ولو كان مُعْتَبَرًا لَنَبَّهُوا عَلَيْهِ وَأَشَارُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا خَالَفَهُ بِاطِّلٌ ( لا يُقَالُ : إِنْ أَجْمَعَ النُّحَوِيُّينَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ كَمَا قَالَ ابْنُ جُنَى فِي مَسْأَلَةٍ : هَذَا جُحْرٌ ضَبُّ خَرْبٍ (٢) ، لَأَنَّا نَقُولُ : إِنْ كَانَ ابْنُ جُنَى ادَّعَى ذَلِكَ (٣) فِي خُصُوصِ مَسْأَلَتِهِ فَيَقْرَبُ الْأَمْرَ ، إِذْ يَجُوزُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصُولِيِّينَ إِحْدَاثُ تَأْوِيلٍ غَيْرِ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ وَلَا يُعَدُّ خَرْقًا لِلْإِجْمَاعِ ، وَإِنْ أَرَادَ

(١) شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ ( هجر ) وبعده :

× إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا ×

وهما فى المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٢٩٦/١ ، وشرح المفصل : ٩/٢ ، والخزانة : ٢٥٨/١ ، وهما من شواهد باب النداء .

(٢) الخصائص : ١٩١/١ .

(٣) فى (١) بذلك .

أَنَّ مَخَالَفَتَهُمْ جَائِزَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَبَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ شَيْوْخِنَا يَقُولُ : إِنَّ ابْنَ جُنَى لَمَّا عَزَمَ عَلَى مَخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ مِنْ مَسْأَلَتِهِ لَمْ يُؤَفِّقْ لِلصَّوَابِ فِيهَا ، بَلْ ذَهَبَ إِلَى مَا لَا يَقْبَلُهُ عَاقِلٌ .

فَإِنْ قِيلَ : أَيْنَ الْإِجْمَاعُ ؟ وَقَدْ قَالَ سَيِّبُوهُ (١) فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ (٢) :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فَهَذَا ضَعِيفٌ وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الْكَلَامِ ، لِأَنَّ النَّصْبَ لَا يَكْسِرُ الشُّعْرَ وَلَا يَخْلُ بِهِ تَرْكُ إِظْهَارِ (٣) الْهَاءِ . وَقَالَ ابْنُ جُنَى : إِنَّهُمْ قَدْ يَسْتَعْمِلُونَ الضَّرُورَةَ حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا كَقَوْلِهِ (٤) :

فَلَا مَزْنَءٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وَكَانَ يُمْكِنُهُ : ابْقَلَتْ أَبْقَالَهَا ، بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٥) :

(١) الْكِتَابُ : ٤٤/١ .

(٢) دِيوَانُ أَبِي النَّجْمِ : ١٢٢ ، وَفِي الْخَصَائِصِ : ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، وَالشَّاهِدُ فِي أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٧/١ ، ٨٠ ، ٢٩٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : إِضْمَارٌ ، وَصَوَابُهُ مِنَ الْكِتَابِ ٨٥/١ ( هَارُونُ ) .

(٤) الْبَيْتُ لِعَامِرِ بْنِ حَوْصِنِ الطَّائِي ، شَاعِرِ جَاهِلِي تَبَرَأَ قَوْمُهُ مِنْ جَرَائِرِهِ . أَخْبَارُهُ فِي : الْإِسْتِقْبَاقِ : ٣٩٠ ، وَالْأَغَانِي : ٩٢/٩ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٤/١ ، وَالشَّاهِدُ مِنْ أَيْيَاتِ تَنْسِبِ إِلَى الْخَنَسَاءِ ، دِيوَانُهَا : ١٢١ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٢٤٠/١ ، وَالْخَصَائِصِ : ٤١١/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ١١/٢ ، أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ : ٩٤/٥ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ .

(٥) قَبْلَهُ :

\* رَبُّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْتَمِلٌ \*

وَالشَّاهِدُ لِلشَّمَاخِ بْنِ ضَرَّارِ الْغَطَفَانِيِّ ، دِيوَانُهُ : ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ : ٩٠/١ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٢٥/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٤٦/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٧٢/٢ .

وَرِيئًا نَسَبَ الْبَيْتَانِ إِلَى جِبَارِ بْنِ جَزْءِ بْنِ ضَرَّارِ ابْنِ أَخِي الشَّمَاخِ ، أَوْ إِلَى أَبِي النَّجْمِ .

## \* طَبَاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادِ الْكَسِلِ \*

فجر : "زاد" وأدّى ذلك إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وكان يمكنه أن ينصب ويُرْوَلُ القُبْحُ ، وبُنِيَ على ذلك قاعدة في " الخصائص " وحكى ابن جنى (١) عن أبي العباس قال : حدثني أبو عثمان قال : جلستُ في حلقةِ الفراء فسَمِعْتُهُ يقول لأصحابه : لا يجوزُ حذفُ لامِ الأمرِ إلا في شِعْرِ وأنشد (٢) :

مَنْ كَانَ لَايَزُومُ أَنِّي شَاعِرٌ      فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

قال فقلتُ له : لم جازَ في الشعر ولم يَجُزْ في الكلام ؟ فقال : إنَّ الشعرَ يَضْطَرُّ فيه الشَّاعِرُ فَيَحْذَفُ . قال فقلتُ : فما الذي اضْطَرَّهُ هنا وهو يمكنه أن يقول : فَلْيَدْنُ مِنِّي ؟ قال : فسأل عني (٣) فقليلَ له المَازِنِي : فأوسع لي . فهذا وما أشبهه يَدُلُّ على اعتباره عندهم ، وهم أئمةُ النحوفيكف تقول : الإجماعُ مُنْعَقِدٌ على عدمِ اعتباره ؟

فالجوابُ : أن هذه المسألة بمعزلٍ عن مسألتنا ، فإنَّ هذه المسألة في جوازِ الاستعمال للضرورة (٣) حيث لا يُضْطَرُّ إليها مع اتفاقهم على أنَّ ما اختَصَّ بالشعر لا يستعملُ في الكلام ولا يُعَدُّ كالمُسْتَعْمَلِ فيه إذا أمكن الخُرُوجُ عن الضرورة بتبديل أو تحريف وهو المُتَّفَقُ عليه وهو الذي خالف فيه الناظم .

والثَّانِي : أنَّ الضرورةَ عندَ النحويين ليس معناها أنه لا يمكن في

(١) الخصائص : ٣٠٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٦٠/١ ، والإنصاف : وخرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٠ .

(٢) في (١) قيل له عني فقليل له ... سهو من الناسخ .

(٣) في (١) الضرورة .

الموضع غير ما نكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية / على القياس المستمر ، ولا ينكر/ ٢٠٩ هذا إلا جاحد لضرورة العقل هذه الرأء في كلام العرب وتآليف حروفهم من الشيع في الاستعمال بمكان لا يجهل ولا تكاد تنطق (١) بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء (٢) لمكان لثغته فيها حتى كان يناظر الخصوم ويجادلهم ، ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه رأء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً وقال فيه الشاعر (٣) :

وَيَجْعَلُ الْبُرْقُمَحَا فِي تَصْرِفِهِ      وَخَالَفَ الرَّأءَ حَتَّى احْتَالَ لِلشُّعْرِ  
وَلَمْ يُطِقْ مَطَرًا وَالْقَوْلُ يُعْجِلُهُ      فَعَادَ بِالْفَيْثِ إِشْفَاقًا مِنَ الْمَطَرِ  
وَوَدَّى بِهِ الشَّاعِرُ فَقَالَ - وَأَحْسَنَ كُلِّ الْإِحْسَانِ - :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ رَأءَ (٤) بِعَارِضِي      تَيَقَّنْتُ أَنَّ الْوَصَلَ لِي مِنْكَ وَأَصِلُ  
ولا مريّة في أن اجتنب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى إلى أن لا ضرورة في شعر عربي ، وذلك خلاف الإجماع والبدئية ، وإنما معنى الضرورة وهو الثالث : أن الشاعر قد لا يخطر بباليه إلا لفظة ما تضمنه النطق به في ذلك

(١) في (١) تنطبق .

(٢) واصل بن عطاء : ( ٨٠ - ١٣١ هـ ) .

أبو حذيفة من موالى بنى ضبة ، وقيل : بنى مخزوم ، من رؤساء المعتزلة تنسب إليه الفرقة المعروفة بـ " الواصلة " . أخباره في وفيات الأعيان : ٧/٦ وإسان الميزان : ٢١٤/٦ .

(٣) البيتان في البيان والتبيين : ٢١/١ ، ٢٢ ، قال الجاحظ : قال لقطرب أنشدني ضرار بن عمرو قول الشاعر في واصل بن عطاء : وأنشدهما : وأوردهما ابن خلكان في : وفيات الأعيان : ٩/٦ ، وفيه أبيات آخر ذكر فيها الشعراء واصل هذه في أشعارهم .

(٤) أي : شاع شيوع الرأء في الكلام .

الموضع إلى زيادةٍ أو نقصٍ أو غير ذلك بحيث قد يَتَنَبَّهُ غيره إلى أن يحتالَ  
في شيء يزيل تلك الضرورة وعلى هذا يُقال في قوله :

\* ..... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ <sup>(١)</sup> \*

إنه ضرورة ، لأنَّ الشاعرَ أرادَ رفعَ كُلِّهِ فلم يُمكنه إلا على حذفِ الضميرِ  
وكذلك في سائرِ ما ذكر معه ، وقد يُقال فيه غير ذلك مما سطره النَّاسُ ، وإذا  
كان كذلك فمن أين يلزمُ أن يكون المضطر ذاكراً للوجه المخرج عن الضرورة  
في الوقتِ أو بعده بحيث يُقدَّرُ على استدراكه ؟ هذا ما لا يُمكن وإن فرضنا  
إمكانه في بعضِ الأحوالِ فلا يُمكن في جميعِ الأحوالِ بل في بعضها ، وذلك  
حين ينصرفون إلى التَّنْقِيحِ والتَّلومِ على رياضتِهِ وهذا عندَ العَرَبِ قليلٌ كزهيرٍ  
في حواريَّاته ، أمَّا في حالِ الضَّيقِ كمواطنِ الخطابةِ والتَّهاجىِ وإجابةِ  
الخصومِ والمواقفِ التي يفجأ فيها الارتجال من غيرِ تَوْسِعةٍ كحسان بن ثابت  
رضى الله عنه وغيره من الشعراء الذين جُنُّوا في مواطنِ الارتجالِ جُنُوناً ،  
فمثل هذه الأحوال لا يمكن فيها ذلك .

والرَّابِعُ : أَنَّهُ قد تكونُ للمعنى عبارتان أو أكثر منها واحدةٌ يلزم فيها  
ضرورة ، إلا أنَّها مطابقةٌ لمقتضى الحالِ ، ومُفَصِّحةٌ عنه على أوفى ما يكون ،  
والتي صحَّ قياسها ليست بأبلغَ في ذلك من الأخرى ولا مَرِيَّةٌ في أنَّهم في هذه  
الحالِ يرجعون إلى الضرورة ، إذ كان اعتناؤُهُم بالمَعَانِي أشدَّ من اعتنائِهِم  
بالألفاظ ، وقد بَوَّبَ ابنُ جِنِّي على هذا ، وإذا ظَهَرَ لنا نحنُ في موضعٍ أنَّ ما لا  
ضرورةَ فيه يصلحُ هنالك ، فمن أين يُعلمُ أَنَّهُ مطابقٌ لمقتضى الحالِ ، أو

(١) يعنى بيت أبى النجم : ديوانه : ١٢٢ :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على نبتا كله لم أصنع

أنه أبلغ فيما قصد من المبالغة في البيان والإفصاح ؟ لا سبيل إلى معرفة ذلك في أكثر المواضع ، والحاضر أبصر من الغائب ، فلا تجوز لما لا تعلم حقيقته ، وأيضاً قد يظن بالعبارتين أنهما مترادفتان وأيسرنا في الحقيقة كذلك ، إما لوجود فرق لفظي وإما لوجود أمر معنوي ، إما ضروري أو تكميلي ، ويتبين مثل هذا للناظر في فصاحة القرآن ، ومثله يتفق في الشعر بحيث لا ينبغي أن يؤتى إلا بعبارة الاضطرار دون الجارية على القياس ، وقد تساهل (١) ابن مالك عفا الله عنه في هذا الموضع حتى أهمل ما يعتبره أهل البيان ، بل زاد في ذلك إلى أن أخرج البيت / بتقديره عن معناه إلى معنى آخر ، فقد تقدم قوله / ٢١٠ في :

\* فَإِنْ لَمْ تَكِ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً \*

وأنه يمكن أن يقول :

\* فَإِنْ تَكُنِ الْمِرَاةُ أَخْفَتْ وَسَامَةً \*

وفي قوله :

\* إِذَا لَمْ تَكِ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى \*

أنه يمكنه أن يقول :

\* إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّةِ الْمَرْءِ مَا نَوَى \*

وهذا ما لامزىء عليه في التعسف وتحريف المعنى وقلب المقصود

والخامس : أن العرب قد تآتى الكلام القياسي لعارض زحاف

(١) في (١) تسهيل

فَتَسْتَطِيبُ الْمُزَاحِفَ بَدَنَ غَيْرِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَتَرْكِبُ الضَّرُورَةَ لَذَلِكَ ، وَالْعَرَبُ فِي ذَلِكَ عَلَى فِرْقَتَيْنِ :

فِرْقَةُ وَهْمِ الْجَفَاةِ الْفُصَحَاءِ فَلَا يُبَالُونَ كَسْرَ الْبَيْتِ<sup>(١)</sup> قَصْدَهُمْ فِي اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى وَإِنْ أَدَّى إِلَى زِحَافٍ مُسْتَثْقَلٍ ، إِذْ لَمْ يُخْرَجْ عَنِ الْوِزْنِ الطَّبِيعِيِّ .

قَالَ الْمَازِنِيُّ<sup>(٢)</sup> : أَمَّا الْجَفَاةُ الْفُصَحَاءُ فَلَا يُبَالُونَ كَسْرَ الْبَيْتِ - يَعْنِي الزَّحَافَ - لِاسْتِنكَارِهِمْ زَيْغَ الْإِعْرَابِ .

قَالَ ابْنُ جَنِّي : وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَقْوَى عِنْدِي لِأَنَّ احْتِمَالَ الزَّحَافِ أَسْهَلُ مِنْ احْتِمَالِ زَيْغِ الْإِعْرَابِ ، وَمِثَالُ هَذَا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٣)</sup> :

أَعْنَى عَلَى بَرْقِ أَرَاهُ وَمِيزِ يَضِيءُ حَبِيئًا فِي شَمَارِيخِ بِيضِ

فَقَدْ<sup>(٤)</sup> كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْذِفَ الْيَاءَ مِنْ " شَمَارِيخِ " وَهُوَ قَبْضُ " فَعُولُن " قَبْلَ الضَّرْبِ الْمَحْذُوفِ فِي الطَّوِيلِ وَهُوَ الْوَاجِبُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَالسَّلَامَةِ فِيهِ ضَعِيفَةٌ ، وَحَذَفَ يَاءَ " فَعَالِيلِ " فِي الشَّعْرِ جَائِزٌ ، إِلَّا أَنَّهُ حَافِظٌ عَلَى اسْتِقَامَةِ الْإِعْرَابِ وَلَمْ يُبَالِ بِضَعْفِ الْوِزْنِ ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ .

وَفِرْقَةُ حَافِظَتِ عَلَى الْوِزْنِ حَتَّى ارْتَكَبَتْ مِنْ أَجْلِ زَيْغِ الْإِعْرَابِ وَارْتِكَابِ

(١) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) مَا قَالَهُ الْمَازِنِيُّ وَابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ : ٢٢٢/١ ، إِلَّا أَنَّ النَّصَّ لَيْسَ مِنْهُ كَمَا يَبْدُو ، وَانْظُرْ كِتَابَ الضَّرَائِرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٤ .

(٣) دِيوَانُ امْرِئِ الْقَيْسِ : ٧٢ ، وَفِيهِ : يَقَالُ : إِنَّهَا لِأَبَى نِزَارٍ الْإِيَّادِيُّ ، وَهُوَ أَوَّلُ الْقَصِيدَةِ .

(٤) سَاقَطَ مِنَ (١) .



## الضُرُودَةُ كَقَوْلِهِ (١) :

\* أُبَيْتُ عَلَى مَعَارِي وَاضِحَاتٍ \*

وَقَدْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَقُولَ : " مَعَارٍ وَاضِحَاتٍ " ، وكذلك (٢) :

\* وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقُ \*

مَمَكُنْ أَنْ لَوْ قَالَ : " وَلَا تَرْضَاهَا " وكذلك قَوْلُهُ (٣) :

(١) البيت للمتخل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس بن خناعة الهذلي .  
شرح أشعار الهذليين : ١٢٦٨ من قصيدة أولها :

عرفت بأحدث فتعاف عرق علامات كتحبير النماط

والبيت بتمامه :

أبيت على معاري فاخرات بهن ملوب كدم العباط

المعاري : جمع معرى ، وهى الفرش ، والملوب : الملب ، وهى المطلى بالطيب الملب ، والعباط :  
جمع عبط ، وهى التى تنحر لغير علة فيبقى دمها صاف .  
والشاهد فى الكتاب : ٥٨/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ، والخصائص : ٣٢٤/١ ، ٦١/٣ ،  
وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٣ .

(٢) قبله :

× إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقُ ×

وهو لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٩ .

والشاهد فى : كتاب الشعر لأبى على : ٥٤ ، والخصائص : ٢٠٧/١ ، والمفصل : ٢٢٨ ، وشرحه  
لابن يعيش : ١٠٦/١٠ ، وأمالي ابن الشجرى : ٨٦/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور :  
٤٦ ، والخزانة : ٥٥٣/٣ .

(٣) عجزه :

× بما لاقت لبون بنى زياد ×

والبيت لقيس بن زهير العبسى ، ديوانه :

وهو فى الكتاب : ١٥/١ ، ٥٩/٢ ، ونوادر أبى زيد : ومعانى القرآن للفراء : ٦١/١ ، ١٧٧/٢ ،  
٢٢٣ والجمل للزجاجى : ٣٧٣ ، وكتاب الشعر لأبى على : ٥٤ ، ١٠٣ ، والخصائص : ٣٢٣/١ ،  
والاحتساب : ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، وأمالي ابن الشجرى : ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، وشرحه  
المفصل لابن يعيش : ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، وخزانة الأدب : ٥٣٤/٣ .

\* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي \*

وعلى هذا المعنى حمّل ابنُ جِنِّي قولَ الرَّاجِزِ (١) :

\* فَيَذْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ \*

وهذا البابُ واسعٌ ، فإذا كان هذا شأنهم فكيف تَنَحَّكُمُ على العَرَبِ في كلامها وتُلزِمُها ما لا يُلزمُها ؟

وبالجُملة فهذا المَذَهبُ من المَذاهِبِ الوَاهِيَةِ التي يَجِبُ ألا يَلْتَفَتَ إليها وقد بَيَّنْتُ هذه المَسْأَلَةَ بما هو أوسع من هذا وأُشْفَى للصُّدْرِ في بابِ الضَّرَائِرِ من " أَصُولِ الْعَرَبِيَّةِ " (٢) ولم أرَ أحداً من شُيُوخِنَا الحُذَّاقِ مِمَّنْ سمعتُ كَلَامَهُ في المسألة يَرْتَضِي ما ارْتَضَاهُ ابنُ مَالِكٍ ولا يُسَلِّمُهُ .

\* \* \*

ثم أخذ في نكر ما بقى له من الموصولات فقال :

أَيُّ كَمَا ، وَأَعْرَيْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدَرُ وَصَلِهَا ضَمِيرُ انْحَدَفْ

وإنما فصلها مما قبلها لما تعلّق بها من الأحكام التي انفردت بها عن سائر أخواتها من الإعراب في حالٍ ، والبناء في حالٍ ، والإضافة ، وأن لها بحسب البناء تعلّقاً بمسألة حذف الضمير من الصلّة فوصلها بها لأجل ذلك ، وابتدأ ببيان كونها من الموصولات فقال : ( أَيُّ كَمَا ) يعني أن أياً في هذا الباب مثل " ما " في جميع ما تقدم من الأحكام وهي الأربعة الأولى كونها اسماً ، وكونها موصولةً وكونها تقع على المفرد والمثنى والمجموع بلفظٍ

(١) تقدم ذكره .

(٢) كتاب " أصول العربية " هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبي ، تنظر المقدمة ، والخزانة : ١٦/٨ ، وقد نقل صاحب الخزانة هذا النص .

واحد، فنقول : أَكْرَمَ أَيُّهُمْ خَرَجَ ، أردت بأى واحد كان أو اثنين أو أكثر،  
وكونها تقع / على المذكر والمؤنث بلفظ واحد أيضاً كقولك : اضرب / ٢١١  
أَيُّهُنَّ فَعَلْتَ كَذَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤْنِثَ أَيْ، وهذا على ما نَقَلَ فِي "التسهيل" (١)  
هو الأكثر لقوله : وقد تؤنث بالهاء موافقةً للتي ، وما نَقَلَ صَحِيحٌ .

قَالَ سَيِّبُوه (٢) : وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَيُّهُنَّ فَلَانَةٌ  
وَأَيُّهُنَّ فَلَانَةٌ فَقَالَ إِذَا قُلْتَ : أَيْ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ : لِأَنَّ كُلَّ مُذَكَّرٍ يَقَعُ  
لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤْنِثِ وَبِمَنْزِلَةِ بَعْضٍ ، قَالَ وَإِذَا قُلْتَ : أَيُّتَهُنَّ فَإِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُؤْنِثَ  
الاسم ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ :  
كَلْتَهُنَّ ، فظاهر هذا الكلام أن ترك التاء هو الشائع وأن عدم تركها قليلٌ ،  
وبهذا فسره السيرافي (٣) وقال : ربما أدخلوا علامة التانيث عند إرادة  
المؤنث تأكيداً كما ذكر ، ومنه : هند خير النساء وشرها ، وربما قالوا :  
خيرة النساء وشرتها والباب التذكير وأنشد لحسان (٤) :

لَعَنَ اللَّهُ شَرَّةَ الدُّورِ كُوَيْسِي      وَرَمَاهَا بِالذُّلِّ وَالْإِمْعَارِ  
لَسْتُ أَعْنِي كُوَيْسِي الْعِرَاقِي وَلَكِنْ      شَرَّةَ الدُّورِ دَارَ عَبْدِ الدَّارِ  
وَأَنْشَدَ ابْنُ خُرُوفٍ (٥) :

(١) التسهيل : ٣٥ .

(٢) الكتاب : ٤٠١/١ .

(٣) شرح الكتاب : ١٧٤/٢ .

(٤) ديوان حسان : ٣٦٥/١ .

ومما في شرح السيرافي : ٢٧٤/٣ ، ومعجم البلدان : ٤٨٧/٤ ، والفائق : ١٠٨ ،  
واللسان والتاج ( كوث ) .

(٥) لم أجده في القسم الموجود من شرح ابن خُرُوف ، وأنشد في اللسان : ( خير ) نظير  
هذا البيت قال : وأنشد أبو عبيدة لرجل من بني عدي يتيم جاهلي :

ولقد طعنت مجامع الريلات      ريلات هند خسيرة الملكات

\* تَأْبُرِي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ \*

ولا يُقال : إِنَّ كَلَامَ النَّاطِمِ فِي الْمَوْصُولَةِ وَكَلَامُ سِبْيَوِيهِ فِي الْاسْتِفْهَامِيَةِ  
وَأَيْنَ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى لِأَنَّا نَقُولُ : " أَيْ " فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا تَجْرِي عَلَى  
أَصْلِ وَاحِدٍ ، فَالشَّاهِدُ عَلَى أَحَدِ مَوَاقِعِهَا شَاهِدٌ عَلَى سَائِرِهَا .

وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فَالنَّاطِمُ لَمْ يَعتَبِرْ تَأْنِيثَ " أَيْ " لِقَلَّتْهُ وَاعْتَمَدَ مَا هُوَ الْغَالِبُ  
فِيهَا مِنْ جَرَيَانِهَا مَجْرَى " مَا " كَمَا قَالَ : وَمِنْ أَحْكَامِ " مَا " الَّتِي أَحَالَ عَلَيْهَا  
الْوَصْلَ بِجُمْلَةٍ أَوْ شَبِهَا مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ فَتَقُولُ : اضْرِبْ أَيْهَمُ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ  
وَاضْرِبْ أَيْهَمُ ضَرْبَ أَخَاكَ ، وَاضْرِبْ أَيْهَمُ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ ، كَمَا تَقُولُ :  
اضْرِبْ مَنْ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَمَنْ ضَرْبَ أَخَاكَ ، وَمَنْ عِنْدَكَ ، وَمَنْ فِي الدَّارِ ، وَكَمَا  
يَكُونُ ذَلِكَ فِي " مَا " أَيْضًا .

وَلَمَّا خَتَمَ الْكَلَامَ عَلَى تَقْرِيرِ الْمَوْصُولَاتِ وَلَمْ يَزِدْ دَلًّا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِ رَأَى  
أَهْلَ الْكُوفَةِ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْجَوَامِدَ بِالْأَلْفِ وَالْلامِ تَكُونُ مَوْصُولَاتٍ  
فَتَقُولُ : جَاءَ الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ ، عَلَى تَقْدِيرِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ  
بِنَحْوِ قَوْلِهِ (١)

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ      وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَانِهِ (٢) بِالْأَصَانِلِ

فَقَوْلُهُ : لَأَنْتَ : مُبْتَدَأٌ ، خَبَرُهُ : الْبَيْتُ ، وَهُوَ مِنْ مَوْصُولٍ صَلَتْهُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ

(١) الْبَيْتُ لِأَبِي نُزَيْبِ الْهَذَلِيِّ ، شَرَحَ دِيوانَ الْهَذَلِيِّينَ : ١٤٢/١ ، مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا :

أَسَالَاتُ رَسْمِ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسَالَاتِ      عَنْ السَّكَنِ أَوْ عَنْ عَهْدِهِ بِالْأَوَانِلِ

وَالشَّاهِدُ فِي الْإِتِّصَافِ : ٧٢٣/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٨٩/٢ ، ٥٦٤ .

(٢) فِي (١) أَفْنَانُهُ .

وهو كثير ، ومثله قول امرئ القيس (١) :

تَرَى الْفَارَ فِي مُسْتَنْقَعِ الْقَاعِ لَاحِباً عَلَى جَدَدِ الصَّخْرَاءِ مِنْ شَدِّ مَلْهَبِ  
وهذا عند البصريين غير ثابت ، لأن الاسم الظاهر يدل على معنى  
مخصوص بنفسه وليس كالذي ، لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا  
بصلة توضحه لإبهامه ، وإذا لم يكن في معناه لم يَجْزُ أن يقوم مقامه ،  
ولا حجة لهم فيما أنشدوا ، لاحتمال أن يكون : " أَكْرَمُ أَهْلَهُ " خبر بعد  
خبر ، ويجوز أن يكون " أَكْرَمُ " في موضع الصفة للبيت ، فيكون البيت  
مبهماً ، وإذا كان كذلك جاز وصفه بالنكرة ، فالعرب تقول : ما يحسن  
بالرجل خير منك أن يفعل ، لأن المعنى معنى النكرة .

وأجاز / أيضاً ابن الأنباري أن يكون : أَكْرَمُ أَهْلَهُ صلة لموصول/ ٢١٢  
محذوف لا للبيت كأنه قال : لأنت البيت الذي أَكْرَمُ أَهْلَهُ ، لكن الموصول  
حذف ضرورة ، وهذا الوجه جار على مذهب الكوفيين ، إذ يجيزون  
حذف الموصول دون صلته في غير ضرورة ، ذكر ذلك عنهم ابن  
الأنباري (٢) في مسألة : ( وقوع اسم الإشارة موصولاً ) من كتاب  
الإنصاف (٣) . وأما بيت امرئ القيس فَيَتَخَرَّجُ على أن يكون المجرور

(١) ديوان امرئ القيس : ٥١ من القصيدة التي أولها :

خليلى مرابى على أم جندب      نقض لبيانات الفؤاد المعذب

وشرح أشعار الستة لأبى بكر عاصم بن أيوب : ١٧١ .

(٢) ابن الأنباري : ( ٥١٣ - ٥٧٧ هـ )

أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنصارى صاحب التصانيف  
المشهور كالإنصاف وإعراب القرآن ، وأسرار العربية ، ونزهة الألباء وغيرها .  
أخباره فى : إنباه الرواه : ١٩٦/٢ ، ويغية الوعاة : ٨٦/٢ ، والبلغة : ١٢٤ .

(٣) الإنصاف : ٧١٧/٢ . المسألة رقم : ( ١٠٣ ) .

فى مَوْضِعِ الحالِ ، أى : لِسُرْعَتِهِ وَخُرُوجِهِ تَرَاهُ فى حِينَ واحدٍ على هاتين الحالتين فتكون الحالُ مركبةً من الحالتين أو يكون فى " مُسْتَنَقِع " حالاً ، و " لاحقاً " مفعولاً ثانياً لـ " ترى " على أنها علمية " أو يكون فى مُسْتَنَقِع حالاً لترى ، و " لاحقاً " حالاً يعمل فيها " مُسْتَنَقِع " ومجاز جميع ذلك لقرب ما بين الحالين .

ثم قال : الناظم : ( وأُعْرِيتُ ) الضمير عائد على أى ، ونَبّه هنا على كونها خَارِجَةً عن أصلها الذى كانَ يَجِبُ لها من البناء كأخواتها ، وذلك أنها وضعت وضعَ الحرفِ فى دلالتها فى أصلِ الوَضْع على معناه إن كانت شرطيةً أو استفهاميةً ، أو فى افتقارها الأصيل إذا كانت من هذا الباب ، فلو لم يُنَبّه على إعرابها لأوهم أنها مَبْنِيَّة كأخواتها ، فقال : ( وأُعْرِيتُ ) والوجهُ المشهورُ فى إعرابها الحَمْلُ على نَظِيرَتِها ( بَعْض ) ونَقِيضَتِها ( كُل ) حكى لنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفَخَّار - رحمه الله - أن الشَّلُوبِينَ سَأَلَ فى ذلك شَيْخَهُ ابْنَ مَلَكُونٍ (١) - وكان مُقَدِّماً على سؤَالِهِ على أحجامٍ سائرٍ طَلَبَتْهُ عن ذلك ، إذ كان فيهم ذَا هَيْبَةٍ - فسأله لِمَ أُعْرِيتُ " أى " من بَيْنِ سائرِ أخواتها ؟ فَفَكَّرَ فيها ثم قال له : حَمَلًا على النَظِيرِ والنَقِيضِ ، ولم يُجِبْهُ بأكثر من هذا . ومعنى ذلك أنها حُمِلَتْ على بعضِ التى هى بِمَعْنَاهَا ، وعلى مُقَابِلَتِها " كُل " لأنها نَقِيضَتِها فى المعنى ، وقد يُحْمَلُ الشَّيْءُ على نَقِيضِهِ ، كما يُحْمَلُ على نَظِيرِهِ . ألا تَرَاهُمْ عامِلُوا " نَسِي " معاملة " عِلِمَ " فعلقوها عن مَنْصُوبِها لما كانت نَقِيضَةً ما التعليلُ خاصٌّ بِهِ ، ومن ذلك كَثِير . وقد علَّلَ إعرابُ " أى " بغيرِ هذا ، فقل

(١) ابن ملكون : ( - ٥٨١ هـ )

ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمي الإشبيلي . شرح الجمل والتبصرة للصيمرى ، وله إيضاح المنهج فى الجمع بين التشبيه والمبتهج وكلامهما لابن جنى .  
أخبره فى : تكملة الصلة : ١٩٢ ، وبغية الوعاة : ٤٣١/١ .

إنها أعربت لِلزُّومِهَا خَاصَّةً من خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ وهى الإِضَافَةُ ،  
فعارضت شَبَهَ الحَرفِ فَرُوجَ بها الأَصلَ من الإِعْرَابِ ، وقيل غَيْرَ ذلك  
مما لا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ .

وقوله :

( ... وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرُ أَنْحَذَفْ )

" ما " مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ ، والواوُ فى ( وَصَدْرُ وَصَلِهَا ) واوُ الحالِ ،  
والجُمْلَةُ فى مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحالِ من ضَمِيرِ ( تُضَفْ ) وهو ضَمِيرُ  
أَيُّ كَانَتْهُ قَالَ : إِذَا عَدِمَتِ الإِضَافَةُ المُقْتَرَنَةُ بِكَوْنِ صَلَتِهَا مَصْدَرَةً بِضَمِيرٍ  
مَحذُوفٍ فَهِنَا تَكُونُ مَعْرَبَةً ، فَإِذَا قَدْ اشْتَمَلَتْ حَالُهُ إِعْرَابُهَا عَلَى صُورٍ  
تَنْتَظِمُهَا صُورَتَانِ :

إحداهما : إِذَا لَمْ تُضَفْ أَيُّ البَيِّنَةُ كَانَ صَدْرُ وَصَلِهَا (١) ضَمِيرًا  
مَحذُوفًا أَوَّلًا ، فَإِذَا قُلْتَ : اضْرِبْ أَيًّا أَكْرَمْتَهُ ، أَوْ اضْرِبْ أَيًّا فِى الدَّارِ ، أَوْ  
اضْرِبْ أَيًّا عِنْدَكَ ، أَوْ اضْرِبْ أَيًّا هُوَ قَائِمٌ ، أَوْ اضْرِبْ أَيًّا قَائِمٌ ، فَلَا بُدَّ  
مِنَ الإِعْرَابِ فِى هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ الإِعْرَابِ فِيهَا إِمَّا  
لِلإِضَافَةِ فَإِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَهَرَ بِذَلِكَ تَمَكُّنُهَا فِى الإِضَافَةِ حَتَّى  
اسْتَعْنَتْ بِمَعْنَاهَا عَلَى لَفْظِهَا فَهِيَ فِى هَذِهِ الْحَالِ أَقْعَدُ فِى الإِضَافَةِ . وَإِمَّا  
الْحَمْلُ عَلَى كُلِّ وَبَعْضٍ فَكَذَلِكَ أَيْضًا ، حَيْثُ لِحَقِّهَا التَّنْوِينُ عَوْضًا / عَنِ ٢١٣  
الإِضَافَةِ كُكُلٌ وَبَعْضٌ ، فَبِذَلِكَ تَمَكَّنَ الشَّبَهُ بِهِمَا .

وَالثَّانِيَةُ : إِذَا لَمْ يَكُنْ صَدْرُ صَلَتِهَا ضَمِيرًا أَنْحَذَفَ كَانَتْ مُضَافَةً أَوْ  
غَيْرَ مُضَافَةٍ . فَإِذَا قُلْتَ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ فِى الدَّارِ أَوْ اضْرِبْ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ أَوْ

(١) فِى (١) صَلَتِهَا .

اضرب أيهم قام أبوه أو اضرب أيهم هو قائمٌ ، فلا بد من الإعراب أيضاً ، ووجه ذلك أن المضافة إليه أى لم يتنزل منزلة جزء من الصلة إذ لم يحذف منها شئٌ فلم تسلب سبب الإعراب وهو الإضافة ، وأيضاً فلم تخالف سائر أخواتها بحذف الضمير المبتدأ من صلتها ، فلم تستحق بناءً لأجل ذلك ، فهاتان الصورتان بينتا مراده بقوله : ( مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ ) (أُحْدَفَ) ، ولم يبق من صور المسألة إلا صورة واحدة وهى أن تكون " أى " مضافةً وصدر وصلها ضمير انحذف وهى التى نفاها الناظم بحرف " لم " عن أن تكون معربةً ، ففهم أنها هناك مبنيةٌ عنده فنقول : اضرب أيهم قائمٌ وأكرم أيهم أفضلٌ ، وفى القرآن الكريم (١) : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ ، وأنشد أبو عمرو الشيباني (٢) :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ      فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وما ذهب إليه من البناء هو مذهب سيبويه (٣) ومَنْ قَالَ

(١) سورة مريم : آية : ٦٩ .

(٢) كتاب الجيم لأبى عمرو : ٢٦٤/٢ ، وينسب لغسان بن وعل ، وهو روايه . قال أبو عمرو : قال

غسان : رجل عدل عند القاضى .. وأنشد إذا قاليت من إنشاده لا من قوله .

وعبارة السيرافى فى شرح الكتاب : ١٧٠/٣ صريحة فى ذلك حيث قال : وقوى ما حكاه سيبويه والخليل عن العرب ما حكاه أبو عمرو الشيباني فى حرف العين من كتاب الحروف عن غسان أحد من يأخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد :

\* إذا ما أتيت ... ... البيت \*

والبيت فى : الإتنصاف : ٧١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ، والتذييل والتكميل : ٢١٤/١ ، ٢٢٦ ، والخزانة : ٥٢٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٩٨/١ ، وشرحه للسيرافى : ١٧٠/٣ ، ١٧٣ ، وشرحه الرمانى : ٣٠٤/١ .



بقوله<sup>(١)</sup> وجه البناء فيها عنده أنه لما حذف الضمير<sup>(٢)</sup> المبتدأ من صلتها وكان ذلك فيها حسناً بخلاف سائر أخواتها فإنها لا يحسن فيها ذلك فلا تقول: جاعى الذي أفضل إلا نادراً ، وتقول: اضرب أيهم أفضل فى شائع الكلام خالفوا بإعرابها حيث استعملوها على غير ما استعملوا عليه سائر أخواتها ، كما أنهم قالوا: يا الله ، فلم يحذفوا ألفه لما خالف فى استعمالها سائر ما فيه الألف واللام، وعلل ذلك غيره أن حذف شطر صلتها لم يحسن فيها إلا لتنزيل ما أضيفت<sup>(٣)</sup> إليه بمنزلة<sup>(٤)</sup> ما حذف، وذلك يستلزم حينئذ تنزيلها منزلة غير مضاف لفظاً ولا نيةً ، وإنما أعربت لإضافتها، فإذا صارت بمنزلة غير المضاف ضعف موجب الإعراب فرجعت إلى البناء الذى هو أصلها، فعلى هذا الوجه موجب بنائها هو شبه الحرف الذى استقر لها أولاً ، فيرجع إلى

(١) وردت هذه المسألة فى الانصاف : ٧٠٢ ، وانتلاف النصرة : المسألة رقم (٥٨) فصل الاسماء ، وقد نسب البصريين البناء ، والكوفيين الإعراب علماً بأن البناء مذهب سيبويه فى الكتاب : ٣٩٨/١ ، وانظر شرح السيرافى : ١٧٠/٣ - ١٧٢ ، وشرح الرمانى : ٢٠٤/١ ، وجمهور البصريين يخطئون سيبويه فى بنائها حتى قال أبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ : ما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه فى هذا وسمعت أبا إسحاق ( الزجاج ) يقول : ما تبين لى أن سيبويه غلط فى كتابه إلا فى موضعين هذا أحدهما قال : وقد علمنا أن سيبويه أنه أعرب ' أيا ' وهى مفردة ، لأنها تضاف فكيف يبينها وهى مضافة ؟ إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٣/٢ .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى بنائها وإعرابها اختلافاً آخر فقد نقل الأندلسى ٦٦١ هـ عن ابن كسيان ٢٩٩ هـ قوله : و ' أما ' أى فهى عن البصريين والكوفيين بمنزلة ما ومن ، إلا أن الكوفيين لا يعربونها إلا إذا وصلت بالمستقبل وما كان فى معناه ، ويكون معربها قبلها ولا يجوز أن يكون بعدها كقولك : سا ضرب أيهم قام ويأتينى أيهم قام - بالنصب - ولا أيهم قام أخوه ، وكل هذا فى قول البصريين جائز .

شرح المفصل للأندلسى : ١٠٨/٢ ، ومجالس الطماء للزجاجى : ٢٢٤ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣-٢) ساقط من (١) .

الافتقار الأصل . وذهب الخليل ويونس (١) إلى أن أياً على حالها من الإعراب ولا بناء فيها البتة وما جاء مما ظاهره البناء فهو على غير البناء ، فأمّا الخليل فحمل الآية ونحوها على الحكاية .

فإذا قلت : اضرب أيهم أفضل ، فهو على معنى اضرب الذى يقال له : أيهم أفضل ، وشبهه بقول الأخطل (٢) :

وَلَقَدْ أُبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

وكان الأصل أن يقول : " فأبيت لا حرجاً ولا محروماً " إلا أنه حمله على معنى فأبيت يقال فى : لا حرج ولا محروم أو يكون لا حرج ولا محروم مبتدأ خبره محذوف أى بالمكان الذى أنا فيه والجُملة خبر " أبيت " ، وهى حكاية أيضاً ، واستبعده سيبويه ، لأن الحكاية فى مثل هذا إنما تجوز مع التسمية وليس هذا منها ، أو فى الشعر كقوله (٣) :

\* وَكَأَنْتَ كَلْبٌ خَامِرٍ أَمْ عَامِرٌ \*

قال سيبويه (٤) : ولو اتسع هذا لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخبيث ، تريد : الذى يقال له : الفاسق الخبيث .

(١) مذهب الخليل ويونس فى الكتاب : ٣٩٨/١ .

(٢) ديوان الأخطل بشرح السكرى : ٢٨٢/١ ، والرؤاية فيه " ولقد أكون " من قصيدة أولها :

صرمت أماماً حبلها وزعم وبداً المجمع منها والمكتم

والشاهد فى : الكتاب : ٢٥٩/١ ، ٣٩٨ ، وأما ابن الشجرى : ٢٩٧/٢ ، والإنصاف : ٧١٠ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٢ ، ٨٧/٧ ، وخزانة الأدب : ٥٥٢/٢ .

(٣) ينسب للأخطل وللربيع الأسدى . والبيت بتمامه :

على حين أن كانت عقيل وشانظا وكانت كليب خامرى أم عامر

وهو من شواهد الكتاب : ٢٥٩/١ ، وشرح الكتاب : ١٩٧/٢ ، وشرح شواهد لابن خلف :

١٨٩/١ ، واللسان : ( وشظ ) .

(٤) الكتاب : ٣٩٧/١ .

وأما يونس : فَحَمَلَ ذلك على تَعْلِيْقِ الفعلِ ، فإذا قلت : اضرب أيهم  
أفضل / فهو على (١) أنه علّق اضرب عن العملِ بمنزلة تَعْلِيْقِ " اشهد " / ٢١٤  
فى قولهم : أشهد أنك لمنطلق .

قال سيبويه : لا يُشَبِّه أشهد أنك لمنطلق ، قال فى الشرقيّة (٢) :  
لأنّ ما بعد أشهد كلامٌ مُسْتَعْنٍ ، وردّ ابنُ مالكٍ عليهما معاً بقوله :  
\* فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ \*

قال : لأنّ حرفَ الجرِّ لا يعلّقُ عن مجروره ولا يضمّرُ قولُ بينهما ،  
وإذا بطلَ التعلّيقُ وإضمارُ القولِ تَعَيَّنَ البِنَاءُ ، إذ لا قائلَ ، بخلافِ ذلك ،  
وفى ضمن هذا الكلام جوازُ حذفِ الضميرِ العائدِ على " أى " من صلتها  
إذا كان صدرًا فيها ، لأنّه بنى حكمَ البِنَاءِ على ذلك وأثبتّه ، قدلّ على أنّ  
حذفَ هذا الضميرِ ثابتٌ أيضًا ، وقد تقدّم أنّ حذفَ الضميرِ هو السببُ  
فى بناءِ أى ، فالحذفُ إذا فى القوّة فى درجةِ البِنَاءِ ، والبناءُ مشهورٌ  
فى كلامِ العربِ ، ليس من الشاذِّ ولا القليلِ ، فكذاك حذفُ الضميرِ ليس  
من القليلِ أيضًا . وقد تَعَيَّنَ من سياقِ كلامه وتقسيمه أنّ هذا الضميرَ  
المحذوفَ ضميرُ رفعٍ ، لا ضميرُ نصبٍ ولا جرٍّ ، من جهةِ أنّه تكلمَ بعدُ  
على ضميرِ النصبِ وضميرِ الجرِّ ، وهنا تكلمَ على ضميرٍ لم يُعَيِّنْهُ ، فدلّت  
قوّةُ التقسيمِ على أنّه ضميرُ رفعٍ والضميرُ (٣) العائدُ على الموصولِ قد  
يكونُ ضميرُ رفعٍ ، وقد يكونُ ضميرُ نصبٍ ، وقد يكونُ ضميرُ جرٍّ ، وكلُّ  
واحدٍ من هذه الأقسامِ قد يجوزُ حذفه وقد يمتنعُ ، فلا بدّ من ذكرِ

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) غير موجود فى المطبوع .

(٣) فى (١) والضرب .

مواضع جواز الحذف وتمييزها عن غيرها ، فأما ضميرُ الرفع وهو الذى أشارَ إليه فيجوزُ حذفُهُ إذا وَقَعَ صدرَ الصلَّة ولا يكون كذلك إلا مبتدأ نحو : اضرب أيَّهم هو قائمٌ ؛ وهذا فى أى ، وأما غيرها فسيذكرها ، فإذا حذفتَ الضميرَ قلتَ : اضرب أيَّهم قائمٌ ، وقد تقدَّم وجهُ البناء ، وحصلَ من كلامه هنا حكمان : أحدهما : جوازُ الحذفِ مطلقاً كانت " أى " مضافة أم لا ، إذا أُعربت .

والثانى : لأنَّ حذفَ و " أى " مضافةٌ فلا بدُّ من البناءِ على اللغة الشهريِّ وأما الحكمُ الثانى فظاهرٌ ، وأما الأولُ ففيه نظرٌ من جهةِ إطلاقِ الجوازِ ، إذ الجوازُ الحَسَنُ المطلقُ إنما هو مع إضافة أى ، وأما مع فقدِ الإضافة فلا ، بل هو من قبيلِ النَّزْرِ القليلِ ، كالحذفِ فى قولِكَ : مررتُ بالذى قائمٌ . قال ابنُ الحَاج (١) : وتقول فى أى المضافة : اضرب أيَّهم هو أَفصلُ تُعرب وتثبت الضمير . قال : ولا يجوزُ حذفه إلا كما يجوزُ فى الذى ، يعنى إذا قلتَ : اضرب الذى أَفصلُ ، ومثل ذلك قال فى غير المضافة . قال : فالموضعُ الذى يُحذف فيه الضمير من أى هو حال بنائِها خاصةً ، أعنى الحذف الذى لا ضعف فيه وهو خاصٌ بها من بين أخواتها وماعدا ذلك من مواضعها لا يجوزُ حذف الضميرِ فيه إلا كما يجوزُ من سائرِ أخواتها ، وكذلك زعمُ أن مَنْ أُعربَ مطلقاً فليس حذفُ الضميرِ عنده إلا كحذفه من غيرها ، واستشهد على ما قال بكلام النحويين ، فذكر الأَخفش فى " الأوسط " أن كلَّ موضعٍ تقع فيه أى ويُقبح فيه مَنْ والذى ، فأىُّ فيه مضمومٌ أبداً ، ثم قال : وإن شئتَ نصبتَ هذا وقلتَ : هو

(١) تقدم التعريف به فى أول الكتاب .

بمنزلة اضرب الذى أفضل لو كان يتكلم به ، وقال سيبيويه (١) بعد ما تكلم على الآية : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » ، وأما الذين نصبوه فقاوسه وقالوا : هو بمنزلة اضرب الذين (٢) أفضل ، فنصب كما ترى على التسوية بينهما . وقال الزجاج (٣) فى الآية والنصب حسن ، وإن كنت قد حذفته هو ؛ لأن هو قد يجوز حذفها ، فقد قرئ « تماماً على الذى أحسن » (٤) ، وقال سيبيويه فى اضرب أيأ أفضل ويقيس على الذى يعنى فى حذف / الضمير ، فجعل حكم أى حكم الذى . وقال الزجاج / ٢١٥ أيضاً فى « المُنْتَخَب » (٥) وهو الذى اختصر منه أبو القاسم كتاب « الجمل » : إذا وصلت أيأ باسم واحد بنيتها لأنك وصلتها بما لا يوصل به الذى إلا مُستكراً قال : ومن أجاز ذلك قال ابن الحَاج : يعنى فى الذى أعرب أيأ هنا فقال : لأقصدن أيهم قائم ، وعلى هذا قرأ بعض القراء (٦) : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب . هذا ما ذكر ابن الحَاج ونقل عن غيره وقال : على هذا ينبغى أن يحمل كلام النحويين فى هذا إذا جاء شئ منه ، واعترض على نفسه بقول سيبيويه فى قراءة النصب حين حكاه عن الكوفيين ، وهى لغة جيدة فاستجادها ولم يجعلها ضعيفة ، والضمير محذوف ، وأجاب عن ذلك بأنه يعنى نصب أى وإعرابها لا حذف الضمير . قال : فكان ابقاء أى على إعرابها مع حذف

(١) الكتاب : ٢٩٧/١ .

(٢) فى الأصل الذى .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٦٢/٧ ( نسخة الرباط ) .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

(٥) لم أقف على اسم هذا الكتاب فى غير هذا الموضع ، ولا أعلم له وجوداً أما كتاب « الجمل »

« لأبى القاسم الزجاجى ٣٢٧ هـ فهو مطبوع ومشهور .

(٦) تقدم ذكرها وتخريج القراءة .

الضمير يتصف بالجودة بالإضافة إلى بنائها الذي يبعد توجيهه ويقل في السماع وجوده ، حتى إن الكوفيين <sup>(١)</sup> وهم أهل السماع أنكروه وقال الجرمي <sup>(٢)</sup> : خَرَجْتُ مِنَ الْخَنْدَقِ - يَعْنِي خَنْدَقَ الْبَصْرَةِ - حتى ( صرت ) <sup>(٣)</sup> إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : اضرب أيهم أفضل ، كلهم ينصب . قال : أو نقول : إنما جاز لسيبويه أن يصف ذلك بالجودة مع حذف الضمير لما فيه من الطول هذا ما قال . وهو جارٍ على ظاهر كلام سيبويه فإذا تقرر هذا فكلام الناظم نأى عن طريقة النحويين حيث أطلق جواز حذف المبتدأ من صلة أى ولم يفصل الأمر فيه كما فصله في غير أى ، إلى ما كان فيه الوصل مستطالاً وإلى ما لا فهو إذا معترض ، والاعتذار عنه أن هؤلاء المتأخرين ظاهر كلامهم عدم التفصيل في صلة أى خصوصاً ، فإن الصلة عندهم قد طالت بالمضاف إليه أى ، وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن أياً إذا حذف ضميرها فيها وجهان ، فبعضهم يبنى وهو الأكثر وبعضهم يعرب ، وظاهر هذا أن إعرابها مع حذف الضمير ليس على حد " ما بعوضة " ، وأيضاً إذا كان طول الوصل هو المحسن فقد لزم أياً للطول ، فما الحاجة إلى التفصيل مع أن الذي عنده إذا طالت صلتها تلحق بأى في حسن الحذف ، وكذلك " من " و " ما " ونحوها .

وقد أجاز ابن الحاج أن تكون استجادة سيبويه النصب مع الحذف للطول الذي في صلة أى ، فهو إذا موافق له لا مخالف ، ويتفق عند ذلك كلامه وكلام

(١) في الأصل : أهل الكوفيين .

(٢) الجرمي : ( ٢ - ٢٢٥ هـ )

صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي بالولاء عالم بالنحو واللغة له كتاب الأبنية وغريب سيبويه وكتاب الفرع اختصر به كتاب سيبويه .. وغيرها .

أخباره في تاريخ بغداد : ٣١٢/٩ ، وأنباء الرواة : ٨٠/٢ ، وبغية الوعاة : ٩٠ ٨/٢ . ورواية الجرمي هذه في شرح الكتاب : ١٧٠/٣ .

(٣) في الأصول سرت والتصحيح في شرح الكتاب .

من نَقَلَ عنه ابن الحَاجِّ تلك الطريقة والله أعلم .

وهنا مسألتان :

إحدهما : أن بُنِيَ أَىُّ حَيْثُ بُنِيتْ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الضَّمِّ ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ النَّاطِلِ مَا يُشْعَرُ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أَتَى بِمَا يُفْهَمُ مِنَ الْبِنَاءِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيَّنَ خُصُوصَ الْحَرَكَةِ الْمَبْنَى عَلَيْهَا ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ ذَلِكَ وَلَا جَوَابَ لِي عَلَى هَذَا الْإِعْتِرَاضِ .

والثانية : أن ظاهراً كلامه أن أياً إذا لم تُضَفْ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مَوْصُولِيَّتِهَا ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ غَيْرِهِ أَيْضاً ، وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ أَنَّهَا إِذَا قُطِعَتْ عَنْ الْإِضَافَةِ نَكْرَةً مُوصُوفَةً لَا مَوْصُولَةً ، وَحَمَلَ كَلَامَ سَيَبُويَهٍ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ نَكْرَةٌ مُوصُوفَةٌ بِمَنْزِلَةِ / " مِنْ " عَلَى الْقِيَاسِ ، فَتَنْصَبُ وَجَرٌّ فِي مَوْضِعِ / ٢١٦ النَّصْبِ وَالْجَرِّ . قَالَ : وَلَوْ جَعَلَهَا مَوْصُولَةً لِلزَّمِ الْبِنَاءِ لَمَا ذُكِرَ ، ثُمَّ حَكَى عَنْ شَيْخِهِ (١) أَنَّهُ قَالَ : وَلَا أَمْنَعُ (٢) أَنْ يَدْخُلَ التَّنْوِينُ فِي الْمَعْرِفَةِ إِذَا كَانَتْ بِلَفْظِ النِّكَرَةِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُوصَفْ كُلٌّ بِمَعْرِفَةٍ قَالَ : وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ : إِنْ أَيْاً فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَيَمَعْنَى الَّذِي قَدْ تَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، وَأَنَّ التَّنْوِينَ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْإِضَافَةِ فِي اللَّفْظِ فَيَكُونُ كَكُلِّ وَبَعْضٍ ، وَمَا قَالَهُ ابْنُ خُرُوفٍ خِلَافَ ظَاهِرِ سَيَبُويَهٍ فَتَأَمَّلْهُ فِي مَوْضِعِهِ (٣) ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى مَا زَعَمَهُ ابْنُ خُرُوفٍ وَتَبَيَّنَ مَا ظَهَرَ مِنَ النَّاطِلِ وَغَيْرِهِ .

\* \* \*

(١) أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ تَقْدِمُ .

(٢) فِي (١) وَلَا أَمْنَعُ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

ثم ذكر في أي وجهاً آخر فقال :

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي      ذَا الْحَذَفِ أَيَا غَيْرَ أَيٍ يَقْتَضِي  
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ      فَالْحَذَفُ نَزْرٌ وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ  
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصَلٍ مُكْمِلٍ      وَالْحَذَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي  
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ      بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ

الضمير في بعضهم يحتمل بحسب اللفظ وجهين :

أحدهما : - وهو الظاهر من مقصده - أن يكون عائداً على العرب ،  
فيعنى أن بعض العرب أعرب " أيَا " على الإطلاق ، يريد سواء حذف المبتدأ من  
صلتها ، أم لا ، فالإطلاق مشارٌ به إلى نفى التقييد المتقدم<sup>(١)</sup> في اللغة  
الأخرى ، فتقول : على هذا اضرب أيهم أفضل ، وامرر على أيهم  
أفضل ، وإيخرج إلى أيهم أفضل ، فتجري أي بوجوه الإعراب هنا ، كما  
تجري في قولك : اضرب أيهم هو أفضل ، وامرر بأيهم هو أفضل وما أشبه  
ذلك ، ولما حكى سيبويه<sup>(٢)</sup> أن ناساً يقرعون<sup>(٣)</sup> ، « ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ  
أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا »<sup>(٤)</sup> يعنى بالنصب قال : وهى لغة جيدة  
فأثبتها لغة لبعض العرب .

قال السيرافي<sup>(٥)</sup> : الذى قرأه منهم معاذ بن مسلم الهراء وهو من

(١) فى المقدم .

(٢) الكتاب : ٣٩٧/١ ، وعبارة سيبويه : وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرونها .

(٣) سورة مريم : آية : ٦٩ .

(٤) شرح الكتاب : ١٧١/٣ ، ١٧٢ .

(٥) الهراء : ( - ١٨٧ هـ )

أستاذ الكسائى مولى محمد بن كعب القرظى ، وهو عم أبى جعفر الرئاسى من رؤساء الكوفيين  
أخبره فى : الكامل لابن الأثير : ١٢٠/٥ ، وانباه الرواه : ٢٨٨/٣ .



رُؤسائهم فى النُّحو (١) . قال : وُروى أيضاً عن هارون القارى (٢) . وقراءة  
النَّصب هى القياسُ والأصلُ والاستعمال فى أى الموصولة والشرطية  
والاستفهامية .

قال سيبويه (٣) : وسالتُ الخليل - رحمه الله - عن قولهم : اضرب أيهم  
أفضل ، فقال : القياس النَّصب ، كما تقول : اضرب الذى أفضل ، لأن (٤) أيًا  
فى غيرِ الجَزاء والاستفهام بمنزلة " الذى " ، كما أن " مَنْ " فى غيرِ الاستفهام  
والجَزاء بمنزلة " الذى " .

والثانى : أن يريدَ إعادةَ الضمير على النحويين لا على العرب ، كأنه قال :  
إنَّ بعضَ النحويين أعرب " أيًا " مُطلقاً ولم يحكم ببنائها البتة فى موضعٍ من  
المواضع ، وهذا الخلاف يتصوّر على مذهبين :

أحدهما : مذهبُ الكوفيين المانعين من ضمُّ أى على الإطلاق إلا فى  
موضع الرفع حذفوا العائد من الصلّة أم لا ، وذلك أنَّهم لم يسمعوا البناء فيها  
وإن حذف المبتدأ من صلّتها ، وأيد ذلك ما روى عن الجرّمى قال : خرّجتُ من

---

(١) قال أبو حيان فى البحر المحيط : ٢٠٩/٦ . وقرأ طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ  
الفراء وزائدة عن الأعمش أيهم - بالنصب - مفعولاً بـ " لننزعن " إلا أن أبا جعفر النحاس خص  
بهذه القراءة هارون دون غيره فقال فى إعراب القرآن : ٢٢٢/٢ وهذه آية مشككة فى الاعراب ،  
لأن القراءة كلهم يقرعون " أيهم " - بالرفع - إلا هارون القارى .

(٢) هارون القارى : ( ٢ - ٢٤٩ هـ )

هارون بن حاتم التميمى أبو بشر البزار مقرئ له اشتغال بالحديث من أهل الكوفة ، واختلف علماء  
الحديث فى توثيقه .

أخباره فى : ميزان الاعتدال : ٢٤٦/٣ ، وإسان الميزان : ١٧٧/٦ ، وغاية النهاية ٢ / ٣٤٥ .

(٣) الكتاب : ٣٩٧/١ .

(٤) فى (أ) " أى " .

الْخَنْدَق - يَعْنِي خَنْدَقُ الْبَصْرَةِ - حَتَّى ( صِرَتْ ) إِلَى ( مَكَّة ) (١) لَمْ  
أَسْمِعْ أَحَدًا يَقُولُ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ بَلْ كُلُّهُمْ يَنْصَبُ . وَأَمَّا الْآيَةُ  
فَتَأْوِلُهَا / عَلَى مَا يُوجِبُ رَفْعَ أَيُّهُمْ بِالْإِبْتِدَاءِ وَأَشَدُّ خَبَرُهُ . ٢١٧/

فَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ (٢) إِنْ " لَنْزَعْنِ " مَكْتَفِيَةٌ بِمَنْ قَوْلُهُ (٣) :  
قَتَلْتُ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ وَأَكَلْتُ مِنْ كُلِّ طَعَامٍ ، وَلَا تَذَكَّرُ مَنْصُوبًا اكْتِفَاءً  
بِالْمَجْرُورِ بِوَجَاءِ قَوْلِهِ : " أَيُّهُمْ أَشَدُّ " مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنْ الطَّالِبُ  
لَأَيُّهُمْ قَوْلُهُ : " شَيْعَةٌ " لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَكَانَ الْمَعْنَى مِنْ كُلِّ قَوْمٍ  
شَايَعُوا لِيَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، لِأَنَّ الْمَشَايِعَةَ فِي أَيُّهُمْ (٤) أَشَدُّ تَقْتَضِي  
النَّظَرَ الَّذِي يَعْلَقُ فَعْلُهُ عَنِ الْاسْتِفْهَامِ وَهَذَا كُلُّهُ تَكْلُفٌ وَالَّذِي يَرِدُ عَلَيْهِمْ  
أَمْرَانِ :

الْأَوَّلُ : حِكَايَةُ سَيَبُوهِ الضَّمِّ عَنِ الْعَرَبِ ، لِأَنَّهُ قَالَ : وَسَأَلْتُهُ عَنْ  
قَوْلِهِمْ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَأَجَابَهُ بِالْحِكَايَةِ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ  
كَلَامِهِمْ ، وَقَالَ : أَيْضاً وَمَنْ قَالَ : أَمْرٌ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ قَالَ : أَمْرٌ بِأَيُّهُمْ  
أَفْضَلُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ إِنْ تَأْتَى لِلْكُوفِيِّينَ التَّأْوِيلُ فِي الْآيَةِ عَلَى ظَهْرِ التَّعْسُفِ  
فِي ذَلِكَ ، فَلَا يَتَأْتَى لَهُمْ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ كَالْمِثَالِ الَّذِي حَكَاهُ سَيَبُوهِ أَنْفَاءً  
وَقَاسَ عَلَيْهِ وَأَيْضاً مَا حَكَى أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ يَأْخُذُ عَنْهُ  
اللُّغَةُ أَنَّهُ أَنْشَدَ (٥) :

إِذَا مَا أُتَيْتَ بَنِي (٦) مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

(١) فِي الْأَصُولِ إِلَى الْكُوفَةِ .

(٢) رَأَى الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ هُوَ الَّذِي نَسَبَهُ ابْنُ لَأَنْبَارٍ لِلْكُوفِيِّينَ : الْإِنْصَافُ : ، وَرَأَى الْفَرَّاءُ فِي  
شَرْحِ السِّيَرَاتِي : ١٧٢/٣ وَانْظُرْ : التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٢٦/١ .

(٣) فِي (١) قَوْلِكَ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٥) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

(٦) فِي (١) عَلَى مَالِكٍ .

والمذهب الثاني : مذهب الخليل ويونس (١) فإنَّ حاصلَ مذهبهما أنَّهما لا يثبتان في الموصولات أيًّا مبنيةً ، بل يتأولان ما جاء من ذلك ويحملانه على أنَّ أيًّا فيه استفهامية لا موصولة ، إما محكية بالقول على رأي الخليل ، وإما على التعليق عند يونس .

فإن قيل : فالظاهر إذا أنَّ هذا المذهب متحدٌ مع مذهب الكوفيين ؛ لأنَّ الجميع لا يقولون بالبناء .

فالجواب : أنَّ الأمر كذلك إلا أنَّ الفرق بين المذهبين من جهةٍ أخرى ، وهى أنَّ الكوفيين على ما يفهم من الثقل عنهم أنَّهم لا يرفعون " أيًّا " على ذينك التأويلين ، وإنَّما قصدُهم دفع ما جاء من ذلك على غير الإعراب الصحيح (٢) ، فلا يقولون قياساً على الآية : انزع أيُّهم أفضل ، ولا اضرب من الشيع أيُّهم أفضل ، ولا ما كان نحو ذلك .

وأما الخليل ويونس فإنَّهما يقيسان على ما جاء من ذلك ويتأولانه على ما تأولا (٣) عليه المسموع . ألا ترى أنَّ سيبويه حكى عنهما القياس في غير موضع السَّماع فقال : ومن قولهما : اضرب أيُّ أفضل . يريد : على مقتضى تأويلهما ، ومن هنا نسب ليونس أنَّ التعليق في غير أفعال القلوب جائزٌ مطلقاً ، فهذا فرقٌ ما بينهما ، فلأجل ذلك حكياً مذهبين مع اتفاقهما على إنكار البناء ، وعلى أنَّ أيًّا في ذلك المسموع استفهامية والله أعلم .

ثم قال : ( وفي ذَا الحذف أيًّا غيرُ أيُّ يَقْتَفِي إنَّ يُسْتَطَلَّ وَصَلُ ) ( أيَّا ) مفعول بقوله : ( يَقْتَفِي ) و ( غيرُ ) مبتدأ خبره ( يَقْتَفِي ) وفي هذا البيت

(١) في (١) وسيبويه .

(٢) في (١) الصريح .

(٣) في (١) يتأولان .

وجهان من الإعراب ممنوعان عند النحويين أحدهما قوله : ( إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلُ ) فأتى بالمضارع مُصاحِباً لأداة الشرطِ ، والجَوَابَ مقدِّمٌ وهذا (١)  
غير جائزٍ إلا في الشعر كقوله أنشده أبو عبيدٍ وَغَيْرُهُ (٢) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ      فَطَعْنَةُ لَا غُسٌّ وَلَا بُمَعْرُ

والثاني : تقديمه معمول الخبرِ على المبتدأ في قوله : ( وَفِي / ذَا / ٢١٨ )

الحذف أياً غيرُ أَيْ يَقْتَفِي ( فقدَّم المَجْرور والمنصوب والعامل فيهما ( يَقْتَفِي ) وهو خبرُ المبتدأ الذي هو ( غيرُ ) والقاعدة أن المَعْمول لا يتقدَّم إلا حيثُ يصحُّ تقدُّمُ العامل ، والعاملُ هنا لا يتقدَّم ، لأنه فعل فاعله ضميرُ المبتدأ ، وقد نصُّ هو على امتناع هذا والاعتذار عن الأولِ أنه اضطرُّ فاستباح ما يُباح مثله في الضرورة ، وعن الثاني قد تقدم قبل في قوله : ( وَنَحْوُ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ ) وَيَقْتَفِي معناه يتبع . يقالُ : افتقت أثره وتقفيتهُ وَقَفْوَتُهُ ، والمصدر من هذا الأخير قَفْوًا وَقَفُّوا وَقَفِيَتْ على أثره بِقُلَانٍ أَيْ : أتبعته إِيَّاهُ . واستطيلَ الشئُ يُسْتَطَالُ ، بمعنى أنه وُجِدَ طَوِيلاً فاستفعل هنا لمعنى إلغاءِ الشئِ بمعنى ما صيغَ منه كقواك : استحسنته واستقبحته واستصغرتَه واستفطعتَه واستكثرتَه

(١) ساقط من (١) .

(٢) البيت لزهير بن مسعود وقبله في نوادر أبي زيد : ٢٨٢ :

عشية غابت الحليس كأنما      على النحر منه لون برد محبر

فلم أرقه إن ينج منها .....

وقبله في تهذيب الألفاظ : ١٤٢ .

جمعت له كفى بلدن يزيته      سنان كمصباح الرجي المتسعر

فلم أرقه أن ينج منها .....

والشاهد في الخصائص : ٢٨٨/٢ ، والإنصاف : ٦٢٦ ، واللسان ' غسس ' والفص ' الضعيف ، والمغمر : الغمر .

وذلك إذا وجدته حسناً أو قبيحاً أو صغيراً أو فظيلاً أو كثيراً ، ويريد أن ما سوى " أى " من الموصولات التى تُوصل بالجر يُتبع أياً فى الحذف المتقدم وهو الذى أشار إلى جوازه من غير ضعف ولا قبح ، لكن بشرط أن تكون الصلة طويلة ، فإن أياً إنما حُسن الحذف المذكور فيها بسبب طول صلتها بما لزمها من الإضافة ، فإذا وجد سبب الحُسن فى غيرها جرى فيه ما جرى فيها .

فإذا قلت : أنا الذى هو ضاربٌ زيداً غداً ، حسن هناك (١) حذف " هو " فتقول : أنا الذى ضاربٌ زيداً غداً ، وعليه حكاية الخليل : ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءاً (٢) أراد بالذى هو قائلٌ لك شيئاً ، ومنه ما قال الأعشى (٣) :

فَأَنْتَ الْجَوَادُ وَأَنْتَ الَّذِي إِذَا مَا النُّفُوسُ مَلَأْنَ الصُّدُورَا

جَدِيرٌ بِطَعْنَةِ يَوْمِ اللِّقَا ۖ تَضْرِبُ مِنْهَا (النساء) (٤) النُّحُورَا

أراد : وأنت الذى هو جديرٌ بكذا فطالت الصلة بمعمول الخبر وبالظرف وما بعده وهذا كله فى الضمير إذا كان مبتدأ على حد ما كان فى أى ، يدل على ذلك قوله : ( وفى ذا الحذف ) أى : المعين الذكر فى أى وذلك قوله : ( وصدرٌ وصلها ضميرٌ انحذف ) وهو شرط من الشروط اللازمة فى

(١) فى (١) هنا .

(٢) فى (١) شيئاً ، وقد وردت اللفظتان فى الكتاب سواء : ٢٧٠/١ ، وشيئا : ٣٩٩/١ .

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه : ٧٢ ( الصبح المنير ) من قصيدة أولها :

غشيت الليلى بلبيل خدورا وطالبتها ونذرت النشورا

وبانت وقد أورت فى الفؤاد صدعا على نايها مستطيرا

تصدع الزجاجة ما تستطيع كف الصناع لها أن تخيرا

يمدح بها هودة بن على الحنفى .

(٤) فى الأصول النفوس والتصحيح من الديوان .

الْجَمِيعِ ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فَاعِلاً أَوْ مَا أَشْبَهَ الْفَاعِلَ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَوْ اسْمٌ " كَانَ " وَأَخَوَاتُهَا أَوْ " إِنْ " أَوْ " مَا " وَأَخَوَاتُهَا أُولَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَمَثَلُ هَذَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنْ صَلَاةٍ "أَيَّ" (١) فَكَذَلِكَ حَذْفُهُ مِنْ صَلَاةٍ غَيْرِهَا ، وَيَزِيدُ غَيْرُ أَيٍّ شَرْطًا ثَانِيًا وَهُوَ طَوْلُ الصَّلَاةِ كَمَا ذَكَرَ ، وَإِنْ لَمْ تَطُلِ الصَّلَاةُ ، فَلَا يَحْسَنُ الْحَذْفُ بَلْ يَكُونُ نَادِرًا وَذَلِكَ قَوْلُهُ : ( وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ) يَعْنِي أَنَّ الْوَصْلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَطَالًا فَحَذْفُ الضَّمِيرِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأٌ فِي الصَّلَاةِ قَلِيلٌ ، كَمَا تَقُولُ : جَائِئِي الَّذِي قَانِمٌ ، أَيْ الَّذِي هُوَ قَانِمٌ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ (٢) ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ وَالضُّحَاكُ وَرُوَيْتُ بَنَ الْعَجَّاجِ : ﴿ إِنْ آلَهُ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ الْآيَةُ (٣) بِرَفْعٍ (بَعُوضَةً) أَيْ : الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ ، وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ (٤) وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ (٥) ، أَيْ : الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ وَهَذَا أَمْثَلُ شَيْئًا مِمَّا قَبْلَهُ لِأَنَّ أَفْعَلَ طَالِبٌ فِي الْمَعْنَى لِلْمُضَافِ / إِلَيْهِ فَانْكَسَبَ الْوَصْلُ بِذَلِكَ طَوْلًا . ٢١٩/

وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ (٦) : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٧) بِكَسْرِ لَامٍ " لِمَا " وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ ، أَيْ : الَّذِي هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمِنْهُ

(١) ساقط من (أ) .

(٢) المحتسب : ٦٤/١ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٦ .

(٤) المحتسب : ٢٣٤/١ .

(٥) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

(٦) المحتسب : ٢٥٥/٢ .

(٧) سورة الزخرف : آية : ٢٥ .

فى أحدِ الوجهين قوله - أنشدَه ابنُ جنى - : (١)

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَبَنِ الْأَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّاقِبَهَا

وهذا كله قليل ، فمن هناك قال الناظم : ( وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرُ )  
وَالنَّزْرُ الْقَلِيلُ التَّافَهُ وَقَدْ نَزَرَ الشَّيْءُ - بِالضَّم - نَزَارَةً ، وَعَطَاءٌ مَنْزُورٌ ، أَيْ  
قَلِيلٌ .

وَيَرِدُ عَلَى النَّازِمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سُؤْلَانِ :

أحدهما : أنه أطلق القولَ بِجَوَازِ الحذفِ فيما إذا طالت الصلَّةُ فى غيرِ  
أى ولم يُقَيَّدَ ذلكَ بقلةٍ فاقترضى أن الأمرَ فى ذلك كائى ، وليس ذلك كذلك ، بل  
الذى عليه النحويون أن الصلَّةَ إذا طالت فالحذفُ ضَعِيفٌ والمشهور هو  
الإثبات .

قال سيبويه (٢) : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رحمه الله - أنه سَمِعَ عَرَبِيًّا يَقُولُ :  
" ما أنا بالذى قائلٌ لَكَ شَيْئًا " قال : وهذه قليلةٌ هكذا ثَبِتَ فى النسخةِ الشرقيَّةِ  
قال : ومن تكلم بهذا فقياسه اضرب أيهم قائلٌ لَكَ شَيْئًا . قلت : أفيقال : ما أنا  
بالذى منطلقٌ ؟ فقال (٣) : إذا طال الكلام فهو ( أمثل (٤) قليل ) كأن طوله  
عوضٌ من تركِ هو .

(١) المحتسب : ٢٣/١ ، ٢٥٥/٢ ، والبيت لعدى بن زيد العبادى فى ديوانه : ٤٥ ، وهو من شواهد :

شرح المفصل لابن يعيش : ١٥٢/٣ ، والمغنى : ١٤٢ .

(٢) الكتاب : ٣٩٩/١ .

(٣) فى الكتاب بعد فقال : لا ، فقلت : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه ... ، ثم يستمر الكلام كما  
هو موجود ولم أثبته فى الأصل لأن هذا النص الأخير قد لا يكون ثابتا فى نسخة الشاطبى  
( الرواية الأندلسية ) ولعل هذا يتضح من قوله : هكذا ثبت فى النسخة الشرقية فهو - لاشك -  
رجع الى أكثر من رواية لكتاب سيبويه ، والمتتبع لنصوص الكتاب التى يوردها الشاطبى يلاحظ  
أنها نصوص حرفية فربما أن الشاطبى كان يحفظ الكتاب .

(٤) فى الأصول قليلا أمثلا والتصحيح من الكتاب .

قال : وقل<sup>(١)</sup> من يتكلم بذلك ، يعنى وقل من يتكلم بنحو ما أنا بالذى قائل لك شيئاً وقوله : فهو ( أمثل<sup>(٢)</sup> قليلاً ) ، يعنى أن مررت بالذى منطلق دون درجة الطويل وليس يبلغ ذلك أن يكون أحدهما ممتنعاً والآخر سائغاً جائزاً ، بل كل ما يقول العالم فيه أنه أمثل من الممتنع قليلاً فإنما يقصد به توهين الضعف وتهوين القبح لا التسويغ المطلق وعلى هذا كلام النحويين ، والحاصل من كلامهم أن حذف المبتدأ من صلة غير أي قليل ضعيف على الإطلاق ، إلا أن الصلة إذا طالت كان أسهل ، وإنما أطلق القول بالجواز ابن عصفور<sup>(٣)</sup> ورد عليه الناس ، فإذا كان الناظم متبعا له فيما اعترض عليه فيه توجه الرد عليه أيضاً .

والثانى : أن قوله : ( فالحذف نزر ) أى : قليل ، يقتضى القياس على قلة على طريقته المنبه عليها ، وقد منع غيره هذا القياس وجعله من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، وممن ظهر منه المنع ابن جنى قال فى : " سر الصناعة " إذا طال الكلام جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر . ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم : ما أنا بالذى قائل لك شيئاً .

ولو قلت : ما أنا بالذى قائم لقبح ، ثم تأويل : " ينسون ما عواقبها " على أن " ما " استفهامية وجعله أوجه من الموصولة لقلة " تماماً على الذى أحسن<sup>(٤)</sup> .

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى الأصول قليلاً أمثل والتصحيح من الكتاب .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١٨٢/١ .

(٤) سورة الأتعام : آية : ١٥٤ .



وصرح ابنُ عُصفورٍ بعدمِ الجَوَازِ أيضاً فكان من حقِّ الناظِمِ أن يأتى بلفظٍ لا يدلُّ على القياسِ ، والجوابُ عن الأولِ : أن النُحويين إن ظَهَر منهم تَضْعِيفُ الحَذَفِ مع الطُولِ فليس عنده بَضْعِيفٍ ، بل هو عنده جائزٌ كائِنْ وَالَّذِي جَرَّاهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ مَجِيئُهُ فِي الْقُرْآنِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَيْضاً قَدْ جَاءَ عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (١) : " وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ " ، فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ : وَهُوَ الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ / إِلَهٌُ ، وَفِي حَرْفٍ / ٢٢٠ أُبَيُّ (٢) : وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ اللَّهُ وَفِي الْأَرْضِ اللَّهُ ، وَهُوَ كَالأَوَّلِ ، فَالصَّلَةُ هُنَا لَمَّا طَالَتْ بِالْمَجْرُورِ ، وَكَانَ آتِياً فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ كَانَ الْأَوَّلَى الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ الْحَسَنَ وَعَادَةُ النَّازِمِ الْقِيَاسُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ تَضْعِيفِهِ ، وَسَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ مَوَاضِعَ يُنْبِئُهُ عَلَيْهَا إِذَا تَصَدَّتْ بِحَوْلِ اللَّهِ وَمَشِيتَتِهِ وَهِيَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِهِ الَّتِي اسْتَبَدَّ بِهَا دُونَ غَيْرِهِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى مَا فِيهَا مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا .

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي : أَنَّ كَلَامَ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّهُ مَعَ قِلَّتِهِ مُنْقَاسٌ فَقَدْ قَاسَ سَبِيبُوهُ عَلَى مَا جَاءَ مِنْهُ فِي مَوَاضِعَ فِي بَابِ " أَيْ " وَإِنْ نَصَّ عَلَى قُبْحِهِ وَقِلَّتِهِ وَذَكَرَ فِي بَابِ " مِنْ وَمَا " (٣) شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ وَجَعَلَ قَوْلَهُ (٢) \* فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا \*

فَرَفَعُ « غَيْرُ » أَجُودُ مِنَ الْجَرِّ ، وَالْجَرُّ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَنْ

(١) سورة الزخرف : آية : ٨٤ .

(٢) هو أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ .

(٣) الكتاب : ٢٦٩/١ ، وَجَزَّ هَذَا الْبَيْتُ قَوْلُهُ :

× حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا ×

وهو لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه في ديوانه : ٥١٥/١ .

تَكُونُ "مَنْ" نكرة موصوفة ، فالرُّفْعُ على أن "مَنْ" موصولةٌ مع حذفِ المبتدأ من صلتها أولى من الجواز ونصُّ الفراء (١) أيضاً على مثل ما نصُّ عليه سيبويه وأجاز هو والزُّجَاجُ الرُّفْعَ في قوله : "مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ" ، قال الزُّجَاجُ (٢) : الرُّفْعُ في بعوضةٍ جائزٌ في الإعراب ولا أحفظُ من قرأ به .

قال (٣) : وَمَنْ قرأ (٤) : «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» جاز أن يقرأ : "مَا بَعُوضَةٌ" ولكنه في الذي أقوى ؛ لأنه أطول . ونصُّ ابنِ السُّرَّاجِ على ذلك أيضاً (٥) ولا يكادُ يخالف في هذا أحدٌ ، فالذي ينبغي إذا ورد في هذه المسألة عن أحدٍ من النحويين عدم الجواز أنه إنما يريد نفى الجواز الحسن لا نفى الجواز مطلقاً ، وكلامُ ابنِ جنِّي مُحْتَمَلٌ يصحُّ حملُهُ على هذا ، وأمَّا كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ فنصُّ في المخالفة للجمهور فلا اعتبار به والله أعلم .

واعلم أن المؤلف في "التسهيل" (٦) وشرحه نقلَ عن الكوفيين عدم اعتبار هذا الشرطِ الثاني للحذف وهو طولُ الصِّلَةِ ، بل أطلقوا الجواز في غيرِ أيٍّ على حده في أيٍّ ، فإن كان ما نقلَ على ظاهره من التسوية في رتبة الحذف بين أيٍّ وغيرها طالت الصِّلَةُ أو لا ، فما أورده هنا من التفصيل ظاهرٌ في

(١) معاني القرآن : ٢٢/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٧١/١ قال : ولا أحفظُ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحدٌ أم لا .

وفي زاد المسير : ٥٥/١ : روى الأصمعي عن نافعٍ "بعوضةٌ" بالرفع على إضمار هو .

وفي البحر المحيط : ١٢٣/١ وقرأ الضحاك وإبراهيم بن أبي عيلة ورواية بن العجاج وقطرب - "بعوضةٌ" - بالرفع . وانظر مجاز القرآن : ٢٥/١ .

(٣) الزجاج أيضاً .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق ، معاني القرآن للفراء : ٣٦٥/١ ، والمحنتسب : ٢٢٤/١ ، والقرطبي : ١٤٢/٧ .

(٥) الأصول : ١ / ٨٦ .

(٦) التسهيل : ٢٥ ، وشرح التسهيل : ٢٣٢/١ .

مخالفتهم ، والسَّماعُ مع البصريين لِقَلَّةِ الحَذْفِ عِنْدَ العربِ مع غيرِ أىُّ كما تَقَدَّم ، وإن أراد أنهم يُطلقون القِيَّاسَ فى الجَمِيعِ فلا مخالفةَ بينهم وبينَ البصريين ؛ لأنَّ البصريين يقولون بالقِيَّاسِ فى أىُّ وغيرها ، لكنَّ الجَوَازَ عندهم على مراتب فى الحُسْنِ والقُبْحِ ، فليُحَقِّقِ النقلَ عن الكوفيين فى المسألة .

ثم أتى بشرطٍ ثالثٍ عامٍّ (١) فى أىُّ وغيرها فقال : ( وأبوا أن يُخْتَزَلَ إنْ صَلَحَ الباقي لِوَصْلِ مُكْمِلِ ) الضمير فى أبوا عائدٌ على النحويين ، يعنى أنْ النحويين امتنعوا من أن يحذف الضميرُ المرفوعُ المبتدأ إن كان ما بقى من الصلَّةِ صالحاً للاستقلالِ والاكتفاءِ به فى الوَصْلِ ، فتكون الصلَّةُ به كاملةً ، والذي تكون فيه الصلَّةُ كاملةً الظرفُ والمَجْرورُ والجُملةُ اسمية أو فعلية ، فإذا وَقَعَ شَيْءٌ من ذَلِكَ خَبَرًا للضميرِ المبتدأ لَمْ يَجْزِ حذفه فتقول : أعجبنى الذى هو فى الدارِ والذي هو عِنْدَكَ والذي هو أبوه قائمٌ والذي هو يقومُ ، فلو حذفت الضميرَ هنا فقلت : أعجبنى الذى فى الدارِ والذي عندك والذي أبوه قائمٌ والذي أبوه يقومُ كان / ما بقى صالحاً لأن يكونَ صلَّةً تامةً ، ولم يَبْقَ ٢٢١ دليلٌ على المحذوفِ فلا يجوز الحذفُ لذلك ، وكذلك إذا قلت : أعجبنى الذى هو وجهه حَسَنٌ ، فجعلت وجهه بدلاً من هو ، وكذلك أعجبنى الذى هو ماله كثيرٌ ، والذي هو رجله مريضةٌ وما أشبه ذلك من الصلَّاتِ ، واقتضى هذا الشرطُ مفهوماً مقصوداً له ، وهو أنه إذا لم يَصْلَحِ الباقي لِوَصْلِ مُكْمِلِ لم يمتنع الحذفُ كما تَقَدَّم من الأمثلة فى أىِّ

---

(١) فى (١) أى .

ونحوها (١) نحو : اضرب أيهم أفضل واضرب الذى ضارب أخاه عنده واضرب الذى قائم ، فإن هذه الأشياء الباقية من الصلة لا تصلح لأن تكون صلات مستقلة فجاز الحذف للدلالة على المحذوف وهو ظاهر إلا أن إطلاقه معترض بمسائل يكون الوصل فيها إذا حذف منه الضمير المذكور لا يصلح الاستقلال مع أنه غير جائز ، فمن ذلك الضمير إذا أبدل منه بدل الشيء من الشيء نحو أعجبنى الذى هو عمرو منطلق ، فلا يجوز حذف الضمير هنا وإن كان الباقى لا يصلح للوصل المكمل لما كان الضمير غير مدلول عليه ، ومن ذلك أن يعطف على الضمير نحو : أعجبنى الذى هو وعبد الله قائمان ، فلا يجوز هنا أن تقول : الذى وعبد الله قائمان ، مع أن ما بقى لا يصلح لوصل مكمل إذ لا يصلح العطف على معدوم ، ومن ذلك أن يؤكد الضمير أيضاً نحو : أعجبنى الذى هو (٢) نفسه منطلق ، فلا تقول : الذى نفسه منطلق ، لأن حذف المؤكد مع بقاء المؤكد نقض للغرض ، ومن هنا حكى ابن جنى عن البصريين منع الذى ضربت نفسه زيد ، تريد ضربته وسينبه عليه إن شاء الله .

وقد يجاب عن هذا بأن المسألة الأولى إذا حذف منها الضمير لم يدل عليه دليل ، وإذا كان غير مدلول عليه عريت الصلة من ضمير عائد على الموصول وهو قد قال قبل : ( على ضمير لأنق مشتملة ) فاشتراط وجود الضمير حقيقة أو حكماً ومسألتنا ليست من ذلك ، إذ ليس فيها ضمير منطوق به ولا مقدر ، إذ لا دليل عليه ولا ، فلو جاز تقدير ما لا دليل عليه لجاز أن تقول فى الكلام : أعجبنى الذى أخوك منطلق ، والعرب لا تقول مثل هذا البتة ، وأما مسألة العطف فقد أجاز ابن السراج أن تقول : الذى وعبد الله ضاربان لى

(١) فى (١) وغيرها .

(٢) ساقط من (١) .

أَخَوْكَ ، لكنه استتبعه من جهة العطف على معدوم ، وأجازه الفراء مطلقاً ونص الرُّماني أيضاً على الجواز على الجملة ، وإذا كان جائزاً عند بعضهم لم يتمكن الاعتراض به ، وليس في المنع كالذي قبله لأن دليل المحذوف هنا موجودٌ ، وأما مسألة التوكيد فقد يقال : إنها مثل مسألة العطف وهو نص الرُّماني ، وأجازه الفراء في التوكيد بأجمعين أيضاً .

وقال الرُّماني : واختلفوا في النسق على المحذوف في الصلة والتأكيد كقولك : الذي نفسه قائمٌ زيدٌ والذي وعمرو قائمان زيدٌ ، فأجازه الأخفش ونفاه ثعلب وابن السراج ، فمن أجازه ذهب إلى أن المحذوف قد علم واطرد به الباب فجاز فيه القياس لأجل الاطراد ، ومن نفاه ذهب إلى أن النسق نظيرُ التثنية ، فلا يصح في حقيقة المعنى حتى يكون اثنان فأمّا واحد فيقدر تقدير اثنان <sup>(١)</sup> فلا يجي منه <sup>(٢)</sup> تثنية إذ

أحدهما / مقدرٌ والآخر محققٌ ، وكذلك لا يؤكد ، لأنه بالذكر أحق ، هذا / ٢٢٢ ما قاله <sup>(٣)</sup> قد يقال : إن الأول - وهو الجواز - أولى <sup>(٤)</sup> ، لأن دليل الحذف موجودٌ وهو نفسه ، إذ هو لازمٌ للتبعية فلا يلي العوامل فصار في درجة حرف العطف اللهم إلا أن يكون مثل كل وكلاً أو نحوهما مما يصح ولايته العوامل . فهنا لا يجوز الحذف إذ يصلح الباقي لوصل مكملاً نحو : الذين <sup>(٥)</sup> هم كلهم قائمون بنو تميم ، فلا يجوز هنا حذف " هم " لما ذكر ، فهذا مما يتمشى عذراً للناظم والسؤال واردٌ عليه في " التسهيل " أيضاً ، ويختزل معناه ويحذف . قال الجوهري <sup>(٦)</sup> : الاختزال : الاقتطاع .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) الصحاح : ١٦٨٤/٤ ( خزل ) .

يقال : اخْتَرَلْتُهُ عن القَوْمِ (١) إِذَا اقْتَطَعْتَهُ عَنْهُمْ .

وقال صاحب المُحْكَم (٢) : الاختِرَالُ : الحَذْفُ ، استعمله سيبويه كثيراً ولا أعلم ذلك عن غيره .

ولما أتم الكلام على حكم الحذف في الضمير المرفوع شرع بعد ذلك في الضمير المنصوب بالنسبة إلى حكم الحذف فقال : " وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ ) إلى آخره ، يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة على الموصول كثير في كلام العرب بحيث يصلح القياس عليه ، ( مُنْجَلِي ) أى : ظاهر المعنى مدلول عليه إذا كان منصوباً لكن بشرطين :

أحدهما : أن يكون متصلاً ، يعنى أن يكون من الضمائر المتصلة لا من المنفصلة فإنه إن كان منفصلاً لم يجز حذفه ، كما إذا قلت : أعجبنى الذى إِيَّاهُ ضَرَبْتُ فلا يُحذف إِيَّاهُ ، لأنه يصير غير منجلٍ لإيهام كونه متصلاً ، لو قلت فيه : أعجبنى الذى ضَرَبْتُ ، إذ يومئ أنك أردت ضربته ، وكذلك لو قلت : أعجبنى الذى ما أكرمت إلا إِيَّاهُ ، لم يصلح هذا الحذف البتة لبناء الكلام على ذكره .

والشُرطُ الثانى : أن يكون منصوباً بفعلٍ أو صفةٍ ، فإن كان منصوباً بغير ذلك لم يجر حذفه كالمنصوب بإِنْ وأخواتها كقولك : أعجبنى الذى إنه قائمٌ أو الذى كأنه أسدٌ وما أشبه ذلك ، لأنَّ " إِنْ " وأخواتها لا تستغنى عن معموليها كسائر الحروف ، فإذا اجتمع الشرطان فيقتضى كلامُ الناظم إطلاقَ جَوَازِ

(١) فى الصحاح مثل اختزعه .

(٢) المحكم : ٦١/٥ ( خزل ) .

الْحَذَفُ نحو ما مثل به في الفعل من قوله : ( كَمَنْ نَرْجُو يَهَبُ ) تقديره : من نَرْجُوهُ يَهَبُ . ومن ذلك قوله تعالى (١) حِكَايَةً عن الْكُفَّارِ : « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » ، وقوله (٢) : « وَأَمِنُوا بِمَا أُنْزِلَتْ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ » ، ومما قُرِئَ بِالْوَجْهِينِ قوله تعالى (٣) : « وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ » ، وقوله : « وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ » (٤) ، قرأ بالحذف فيهما أبو بكرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَوَأَفَقَّهُمُ فِي الثَّانِي ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ومثله كَثِيرٌ جَدًّا .

وَأَمَّا النُّصَبُ بِالْوَصْفِ فَقَوْلُكَ : أَعْجَبَنِي الضَّارِبُ زَيْدٌ ، تريد : الضَّارِبُ زَيْدٌ وَأَعْجَبَنِي الْغُلَامُ الَّذِي مَعْطِيكَ عَمْرٍو ، تريد : الَّذِي مَعْطِيكَ عَمْرٍو وَأَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلَ الشَّاعِرِ : (٥)

وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِي يَخِيبُ بِمَا جِدَ إِذَا عَجَزَهُ لَمْ يَسْتَبِينَ بِدَلِيلِ  
أَي : مِنَ الرَّاجِيهِ ، وَقَالَ الْآخَرُ (٦) :

مَا الْمُسْتَفْزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بَلَا كَدَرٍ  
وعلى الثَّانِي قَوْلُ الْآخَرِ (٧) :

مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلًا فَاحْمَدَنَّهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

(١) سورة الفرقان : آية : ٤١ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٤١ .

(٣) سورة يس : آية : ٣٥ .

(٤) سورة الزخرف : آية : ٧١ ، والقراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد : ٥٨٨ ، ٥٨٩ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٣٢/١ .

والبيت من شواهد الأشموني : ١٧٠/١ ، ٥٩/٤ ، والعيني : ٤٤٧/١ ، ٤٧٩/٤ ، والهمع :

٨٩/١ ، والتصريح : ١٤٦/١ ، ٢٦٧/٢ .

(٧) شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .

والبيت في شرح الأشموني : ١٧٠/١ ، والتصريح : ٤٥/١ ، والهمع : ٨٩/١ .

وفى هذين الموضعين يتعين نصب ما اتصل / من الضمائر / ٢٢٣

بالصفة وذلك حيث يتصل بالتى فيها الألف واللام وحيث يتصل بضمير متصل بها . أما هذا الثانى فباتفاق إذ لا يخفض بالإضافة إلا اسم واحد ، وأما الأول فعلى مذهب سيبويه ، وهو الظاهر من الناظم هنا ، لأنه جعل الضمير المتصل بما ليس فيه ألف ولام من الصفات مجروراً فى البيت الذى يلى هذا ، فدل على أن ما عداه ينصب ما بعده ، والمسألة مختلف فيها .

فإذا قلت : زيد أنا ضاربه أو زيد أنا الضاربه ، فى موضع الهاء من الإعراب ثلاثة أقوال :

أحدها : أن الهاء فى موضع نصب على الإطلاق كانت الصفة بالألف واللام أولاً ، وهو رأى الأخفش ونقل عن هشام الكوفى .

والثانى : أنها فى موضع جر مطلقاً ، وهو رأى الجرمى والمازنى والمبرد .

والثالث : أن الضمير معتبر بالظاهر ، فإذا كان الظاهر عند وقوعه هنالك مجروراً لا غير فالضمير كذلك ، أو منصوباً ليس إلا فالضمير مثله ، أو جائزاً فيه الوجهان فيجوز فى الضمير الوجهان وهو ظاهر الناظم كما تقدم ، ويحتمل من حيث اللفظ أن يؤخذ له مذهب الجرمى ومن وافقه فيدخل له فى البيت الثانى كهذا ما فيه الألف واللام ، ويريد بقوله هنا : أو وصف الوصف العامل فى المفعول الثانى مع إضافته للأول نحو : المعطية والاحتمال الأول أرجح وهو الذى ذهب إليه فى غير <sup>(١)</sup> هذا النظم وبقي على كلام الناظم سؤالان :

(١) ساقط من (١) .



أحدهما : أنه نَقَصَه شرطُ ثالثٍ ضروريٌّ لا يجوزُ الحذفُ بدونِه وهو ألا يكونَ في الصلَّةِ ضميرٌ آخرٌ عائدٌ على الموصولِ ، فإنه إن كان ثم ضميرٌ آخر لم يجرِ الحذفُ كما تقول : أعجَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ في دارِه ، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ : أعجَبَنِي الذي ضَرَبْتُ في دارِه ، إذ لا دليلَ على هذا المحذوفِ لجوازِ أن يكونَ زيداُ أو عمراً لا ضميرَ الذي ، وإذا لم يُعلمَ لم يَجْزِ الحذفُ فالعربُ تحذفُ المفعولَ اقتصاراً فتقول : ضَرَبْتُ ، ولا تذكرُه لأغراضٍ لها ومقاصدَ ، فيكونُ قولك : الذي ضَرَبْتُ في دارِه محتملاً لهذا القصر فلا يتعينُ قصدُ حذفِ العائدِ ، وإذا كان كذلك كان عدمُ اشتراطِ هذا الشرطِ مُعْتَرِضاً .

والثاني : أن حذفَ الضميرِ المنصوبِ بالصفةِ أطلقَ القولَ في جَوَازِه حيث قرَنَه بما انتصب بالفعلِ ، فافتضى أن الجوازَ فيهما سواءٌ أو قريبٌ من ذلك ، وهذا غيرُ صحيحٍ ، بل الحذفُ مع الصفةِ قَبِيحٌ قليلٌ ، وَيَقِلُّ قُبْحُه إذا طالتِ الصلَّةُ بالمعمولاتِ ، فقد نصَّ ابنُ السَّراجِ (١) على قُبْحِه ، قال : وقد أجازوه على قُبْحِ .

وقال المازنيُّ : لا يَكادُ يُسْمَعُ من العربِ . وقال المبرِّدُ في "المقتضب" (٢) لا اختلافَ في أن حذفَ الهاءِ من صلةِ الألفِ واللامِ رَدِيٌّ جداً بخلافِ "الذي" ، فأما إذا طالتِ الصلَّةُ فيسهلُ الحذفُ كقولك : إذا أخبرتَ عن زيدٍ من قولك : أَعْلَمَ اللهُ زيداُ عمراً قائماً . المعلمه اللهُ عمراً قائماً زيد ، فيجوزُ هنا المعلمُ الله .

(١) الأصول : ٢٧١/٢ .

(٢) المقتضب : ٩٨/٣ ، ٩٩ .

قال ابن السَّراج : وهو هاهنا أسهلُ عندي وعند المَازِنِيِّ // ٢٢٤  
لَكثَرَةِ صِلَةٍ هَذَا حَتَّى إِنَّهُ قَدْ أَفْرَطَ طَوْلَهُ ، وَلَمَّا فَرَّقَ الْمُبَرِّدُ بَيْنَ الْأَلْفِ  
وَاللَّامِ وَالَّذِي عُلِلَ ذَلِكَ بِطَوْلِ الَّذِي بَصَلَتْهَا ، لِأَنَّهَا يَجْتَمِعُ مِنْهَا أَرْبَعَةُ  
أَشْيَاءَ : الَّذِي وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ،  
وَأَيْضاً قَدْ زَعَمَ ابْنُ بَاشَاذٍ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَإِذَا كَانَ  
الْأَمْرُ فِي الْحَذْفِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ هَكَذَا فِي الضَّعْفِ أَوِ الْامْتِنَاعِ ،  
فَتَسْوِيَةُ النَّاطِمِ بَيْنَهُمَا مُشْكَلٌ ، وَقَدْ أَخْرَجَ فِي "التَّسْهِيلِ" <sup>(٢)</sup> الْأَلْفَ وَاللَّامَ  
عَنْ حَكْمِ "الَّذِي" وَإِخْوَتِهِ فِي هَذَا الْحَذْفِ فَقَالَ : وَيَجُوزُ حَذْفُ عَائِدٍ غَيْرِ  
الْأَلْفِ وَاللَّامِ <sup>(٣)</sup> إِنْ كَانَ مُتَّصِلاً مَنْصُوباً بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ وَهُوَ احْتِرَازٌ  
ضَرُورِيُّ عَنْهُ حَيْثُ نَقَلَ عَنْ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ الْمَنْعَ ، وَوَجَّهَ ذَلِكَ بِأَنَّ  
الضَّمِيرَ يُكْمِلُ صِلَتَهُمَا تَكْمِيلَ صِلَةِ غَيْرِهِمَا وَيُمَيِّزُهُمَا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ  
الْمُعْرِفَتَيْنِ ، وَيُظْهِرُ مِنَ التَّائِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَا لَا يُظْهِرُ أَنَّهُ ، فَلِأَجْلِ  
ذَلِكَ امْتَنَعَ عَنْهُ حَذْفُ عَائِدِهِمَا ، وَهَذَا كُلُّهُ يَعْضُدُّ مَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ هُنَا  
وَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ : أَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ الشَّرْطِ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرُ  
مُسَلَّمٍ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَعْجَبَنِي الَّذِي ضَرَبْتَ فِي دَارِهِ بِحَذْفٍ <sup>(٤)</sup>

(١) ابن باشاذ : ( - ٤٦٩ هـ ) .

طاهر بن أحمد المصري الجوهري النحوي أبو الحسن ، عالم في النحو واللفظ كان تاجراً  
في الجوهري تعلم في العراق ورحل إلى مصر وتولى إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء  
بمصر . له مقدمة مشهورة باسمه وشرح الجمل .. وغيرها .

أخباره في : معجم الأدباء : ١٧/١٢ ، وبغية الوعاة : ١٧/٢ والنص في شرح الجمل له :  
١ / ورقة : ١٥ ( نسخة فيض الله ) .

(٢) التسهيل : ٣٤ .

(٣) في (١) إذا ، وما أثبت من الأصل والتسهيل .

(٤) في الأصل فحذف .

الهاء جائزٌ على قصدٍ وممتنعٌ على قصدٍ آخر . فإن قصدت أن لا تُعلمَ بالمضروبِ فالحذف سائغٌ لا مانعٌ منه ، وإن لم تقصد ذلك بل أردت تخصيصه وذكره ولكنك حذفته لفهم المعنى كما تحذف من الذى ضربت امتنع من جهة أنه لا دليلَ عليه ، إذ الموصول لا يحرز موضعه لوجود رابطٍ له ، فإن كان على إثباته دليلٌ من جهة أخرى جازَ حذفه نحو قولك : الذى وصيت فى حق نفسه زيدٌ ، والذى أتزوج لدينها هندٌ ، والذى لقيت وحده أخوك ، ويطرُدُ هذا النحو فيما إذا كان فى الصلّة جملةً فى موضع الحال ، وفيها ضميرٌ يعود على ذى الحال من غير احتمال ، ويكون صاحبُ الحال هو الضمير المحذوف المنصوب كقولك : الذى قصدت ماشياً معه زيدٌ ، والحال من المحذوف جائزة ، نص على ذلك ابنُ جنّى ، فإذا الاشتراط على الإطلاق مُعْتَرَضٌ ، كما هو منعُ الاشتراط ، ثم إننا نقولُ : يحتملُ أن يكون الشرطُ المُعْتَبَرُ فى هذا قد نُبّه عليه بالمثال وهو : ( مَنْ نَرَجُو يَهَبْ ) فإن الدليلَ على المحذوفِ موجودٌ ، ووجودُ الدليل هو المعتبر خاصةً ، وبه عللُ مَنْ اشترطَ ألا يكون فى الصلّة ضميرٌ آخرُ لكن اشتراطه مخلٌ من وجهٍ ، واشتراطُ وجودِ الدليل على المحذوفِ مُصَحِّحٌ غيرُ مُخِلٍّ ، فوجب أن يكون هو المراد فى التمثيل ولا يبقى بعد ذلك إشكال والله أعلم .

والجواب عن الثانى : أن الجمهور إن قالوا بقبحه فى غير ما طال بالمعمولات ، فإنهم لا يمنعونهُ جملة . ألا ترى إلى قول ابن السراج وقد أجازوه على قُبَح .

وقال ابنُ خروف فى " شرح الجمل " يجوزُ حذفُ ضميرِ الألفِ واللامِ ولكن حذف ضمير الذى أحسنُ ، ثم نقلَ قول ابن بابشاذ وقال : إنه لا يعولُ عليه وإذا كان منع الحذف عند ابن خروف هكذا ، فما نقلَ ابن مالك من المنع

غير معمول/ عليه عنده أيضاً وقد أطلق أيضاً القول بالجواز اليزيدي<sup>(١)</sup>، (١)/ ٢٢٥  
 فإذا لم يَبْقَ على الناظم إلا أنه لم يبين أن الحذف مع الفعل أحسن منه  
 مع الصفة وهذا قريب لاجتماعهما في الجواز على الجملة .

فإن قيل : يحتمل أن يكون المنصوب عنده بالصفة إنما هو - كما  
 تقدم - المفعول الثاني فيستلزم الطول كقولك : المعلم الله عمراً قائماً  
 زيد ، فلم يفتقر إلى التقييد بالطول ، ويكون غير ذلك من قبيل الضمائر  
 المجرورة على مذهب من يرى ذلك .

فالجواب : أن هذا لا يُنْجِيهِ من الاعتراض ، إذ قد أجاز حذف  
 الضمير المجرور بالصفة من غير تقييد بطول الصلة ، وذلك في  
 البيت على إثر هذا ، فالصواب في الاعتذار ما تقدم والله أعلم .

\* \* \*

ثم ذكر حكم الضمير المجرور فقال :

كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْصَفُ خَفِضًا      كَانَتْ قَاضِرَةً بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قَسَمَ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ الْجَائِزَ الْحَذْفِ إِلَى مَجْرُورٍ بِحَرْفٍ ، وَإِلَى  
 مَجْرُورٍ بِاسْمٍ هُوَ نَاصِبٌ فِي التَّقْدِيرِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ الضَّمِيرُ ،  
 وَالْقِسْمَةُ الْحَاضِرَةُ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنْ يُقَالَ : الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ  
 إِذَا كَانَ مَجْرُوراً عَلَى قَسَمَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً بِحَرْفٍ وَسَيَأْتِي حُكْمُ هَذَا الْقِسْمِ .

والثاني : المجرور باسم وهذا على ضربين :

(١) في الأصل الزيدي . وإنما هو أبو محمد اليزيدي يحيى بن المبارك ( ت ٢٠٢ هـ )  
 ( بغية الوعاة : ٢ / ٢٤٠ ) .

أحدهما : أن يكون الجارُ صفةً ناصبةً للمجرورِ تقديرًا وهو الذى شرع فيه الآن .

والثانى : أن يكون الجارُ غيرَ صفةٍ وهذا نوعان :

أحدهما : أن يكون مما يجوزُ قطعه عن الإضافةِ وذلك نحو كلِّ وبعضُ .

والثانى : أن لا يكون كذلك ، فهذه أربعة أقسام ، تكلم نَصًّا على قسمين منها وترك قسمين آخرين .

ولمَّا قيدَ الجوازُ فيما نَكَرَ بأوصافٍ دلَّ على أن ما عُدِمَ تلك الأوصاف لا يجوزُ حذفُهُ فاقْتَضَى وصف الجارِ بكونه صفةً ناصبةً له تقديرًا أنه إن لم يكن كذلك (١) فلا يجوزُ حذف المجرورِ وليس كذلك ، بل فيه تفصيلٌ فإنه لا يخلو أن يكون الاسمُ الجارُ هنالك يجوزُ قطعه عن الإضافةِ أولاً ، فإن كان مما يجوزُ قطعه عن الإضافةِ جازَ حذفُهُ إذا دلَّ عليه الدليل ، كما إذا أُخبرت عن القومِ من قواك : مررت بكلِّ القومِ ، فقلت : الذين مررت بكلِّهم القومُ ، وكذلك بعضُ إذا قلت : الذين مررت ببعضِهم القومُ ، فيجوزُ أن تقول : الذين مررت بكلِّ القومِ والذين مررت ببعضِ القومِ ، كما تقول : أعجبنى الذين كلُّ قائمٌ أو قائمون وما أشبه ذلك ، نصَّ على هذا ابنُ الضائعِ فى فصل الأخبارِ من "شرح الجملِ" وأجرى عليه بعضُ شيوخنا "قبل" و "بعد" فتقول : أعجبنى الذين قاموا والذين قام زيد بعدُ ، أى بعدهم ، وكذلك فى "قبل" وهذا القسم مما يُغفلُ النظر فيه أكثرُ النحويين منهم ابن مالک فى "التسهيل" وغيره من كتبه ، فالاعتراضُ (عليه) (٢) واردٌ من حيث أفهمُ كلامُهُ امتِناعَ حذفِ الضميرِ العائدِ من الموصول . وإن كان مما لا يجوزُ قطعه عن الإضافة ،

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل (به) .

فهناك يَمْتَنِعُ حَذْفُ الضَّمِيرِ فلا تقول في نحو : أعجبني الذي أبوه قائم<sup>(١)</sup> أعجبني الذي أب قائم<sup>(١)</sup> ولا ما أشبه ذلك / فالحاصل أن<sup>(٢)</sup> ٢٢٦ الناظم قصر في هذا الفصل ، والاعتذار عنه أن هذا النحو من حذف الضمير لم يذكره الجمهور وهذا كاف في الاعتذار عنه في هذا النظم، وإنما يردُّ عليه في "التسهيل" هذا إن سلّم أن الأمر كما قاله ابن الضائع ، وإلا فللناظم أن ينازع فيه ولا سيما في قبل وبعد ، فإن هذا الحكم فيهما أضيق ، ألا ترى أنهما لا يقعان مبتدأين ولا خبرين مع القطع عن الإضافة ، ولا في موضع عمدة البتة ، وإنما يقعان في محلَّ الفضلة المستغنى عنها كقول الله تعالى (٢) : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ، وإذا وقعا في الصلة مضافين إلى ضمير الموصول فإنهما (٣) واقعان موقع العمدة من حيث أن الصلة لا تستقلُّ بونهما نحو : جاعى الذى قام زيدٌ بعده أو قبله ، فقد يُقال : لا يجوزُ هنا حذف الضمير وقطعهما عن الإضافة ، كما لا يجوزُ ذلك فيهما إذا وقعا عمدين ، فهذا مما ينظر فيه .

واعتذار<sup>(١)</sup> ثانٍ وهو أن الناظم إنما يتكلم هنا في جلائل النحو وضرورياته وما قاربها وفيها يكثر استعماله ويتداول على الألسنة ، ومسألة الاسم الذى يُقطع عن الإضافة في باب الموصول من النواذر التى لا يتعرّضُ لمثلها إلا أرباب المطولات ، فإذا أهمل ذكرها قاصداً الاختصار فلا عتب عليه .

ولمّا أفهم كلامه أن الضمير إذا كان مجروراً باسم غير صفة لم

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) سورة الروم : آية : ٤ .

(٣) في (١) فهما .

يجز حذفه كان موافقاً للجمهور ومخالفاً للكسائي (١) القائل بجواز حذف الضمير المضاف إليه لكن مع المضاف وذلك إذا دل على المحذوف دليل مستشهداً على ذلك بقول الشاعر (٢) :

أَعُوذُ بِاللَّهِ وَأَيَّاتِهِ مِنْ بَابٍ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجٍ

أراد : من باب مَنْ يُغْلَقُ بابه (٣ من خارج) فتقول على هذا : أعجبني مَالٌ مَنْ كَثُرَ ، تريد من كثر ماله ، وأكره عرض من مُزِق ، أى من مزق عرضه ، وما أشبه ذلك ، وما احتج به لا حجة فيه عند مَنْ خالفه ، لأنه مما حُذِفَ فيه المضاف وهو باب وأقيم المضاف إليه وهو الضمير مقامه فاستتر في الفعل فليس الفعل بخال عما يُسند إليه فالبيت في هذا مثل قول الآخر :

\* فَدَقَّتْ وَجَلَّتْ وَاسْتَبَكَّرَتْ (٤) وَأَكْمَلَتْ \*

حسب ما هو مذكور في باب الإضافة ، وإذا تقرّر هذا فلنرجع إلى ما نصّ عليه النّاطم ، فقله : ( كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفِضاً ) إلى آخره ، ذاك إشارة إلى حذف ضمير النصب ، يريد أن حذف الضمير المخفوض بوصف كثير منجل في كلام العرب كما كان في الضمير المنصوب ، فإذا قلت : جاعنى الذى أنا مكرمه ، جاز لك أن تحذف ضميره فتقول : جاعنى الذى أنا مكرّم ، ومن الإثبات قوله تعالى (٥) : ﴿ وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ ومن الحذف الآية الكريمة التى أشار إليها بقوله : ( كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرِ مِنْ

(١) رأى الكسائي في الهمع : ٩٠/١ .

(٢) الشاهد في الهمع أيضاً : ٩٠/١ .

(٣-٢) ساقط من (١) .

(٤) في الأصل و (١) واستكبرت . قال في التهذيب : ٤٢٥/١٠ . كل شئ امتد وطال فهو مسبكّر .

(٥) سورة الاحزاب : آية : ٢٧ .

قَضَى ( وهى قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام (١) : ﴿ فَاقْضِ  
مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، فَأَنْتَ قَاضٍ جَاءَ بَعْدَ أَمْرِ مَبْنِىٍّ مِنْ قَضَى ، وَهُوَ قَوْلُهُ :  
" اقْضِ " وَكَانَ الْأَصْلُ : فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ طَرْفَةَ بْنِ  
الْعَبْدِ (٢) :

سَتَبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ  
وَقَالَ سَعْدُ بْنُ نَاشِبٍ الْمَازِنِيُّ - وَهُوَ مِنْ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ (٣) - :

سَأَغْسِلُ عَنْىِ الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا  
وفيها (٤) : /

٢٢٧/

وَيَصْغُرُ فِى عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَهَتْ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا  
وَأُنْشِدَ الْفَارْسِيَّ فِى التَّذْكَرَةِ لَتَأْبِطُ شِراً (٥) :

(١) سورة طه : آية : ٧٣ .

(٢) ديوان طرفه : ٤٨ من معلقته المشهورة .

(٣) هو سعد بن ناشب بن معاذ ، شاعر إسلامي فُتِّكُ من بني العنبر بن مالك بن عمرو بن  
تميم سكن البصرة ، وكان قد أصاب يوماً فهدم بلال بن أبي بردة والى البصرة داره فقال  
القصيدة التي أولها البيت المستشهد به .

أخباره فى الشعر والشعراء : ٦٩٦/٢ ، والخزانة : ٤٤٦/٣ ، وابيت فى الحماسة : ٣٤  
(رواية الجواليقي ) وفيها بعد البيت .:

وأذهل من دأري وأجعل هدمها	لعرضى من باقى المذمّة حاجباً
ويصغر فى عيني بلادى إذا انتهت	يمنى بإدراك الذى كنت طالِباً
فإن تهديمها بالغنى دأري فإنها	تراث كريم لا يبالى العواقباً

وفيها :

إذ هم ألقى بين عيني عزمه وتكب عن دكر العواقب جانباً  
والشاهد فى : دلائل الإعجاز : ص ٢٢٠ ( شاكر ) >

(٤) الحماسة : ٣٤ ، وشرح التسهيل : ٢٠٥/١ ( ط ) ( هجر ) .

(٥) شعر تابط شراً : ١١٢ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ٦٠/١ .



سَدَّدَ خِلَالَكَ مِنْ مَالٍ تُجْمَعُهُ حَتَّى تُلَاقِيَ الَّذِي كُلُّ أَمْرِي لَاقٍ  
وَأَنْشُدْ غَيْرَهُ أَيْضاً (١) :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضُّوَارِبُ بِالْحَصَى وَلَازَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ  
وَقَالَ جَمِيلُ (٢) :

وَقَدْ طَالَ هَجْرِي بَيْتَهَا لَا أَرْوُدُهُ كَفَى حَزَنًا هِجْرَانُ مَنْ أَنْتَ وَامِقُ

ومِثْلُهُ فِي الشُّعْرِ كَثِيرٌ ، وَيَنْظُرُ بَعْدَ فِي مِثَالِهِ هَلْ أَحْرَزَ قَيْدًا مُضْطَرًا إِلَيْهِ  
فِي جَوَازِ الْحَذْفِ أَمْ لَا ؟ وَالَّذِي قَيْدٌ بِهِ فِي " التَّسْهِيلِ " هَذَا الْحَذْفُ كَوْنُ  
الصِّفَةِ نَاصِبَةً لِلْمَجْرُورِ تَقْدِيرًا ، وَهَذَا الْقَيْدُ الَّذِي تَحَرَّزُ بِهِ الْمُؤَلِّفُ يَدْخُلُ  
لَهُ (٣) اسْمُ الْفَاعِلِ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي أَوْ لَا ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ ، فَإِذَا  
قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرُو أَمْسَ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ : ضَرَبَ عَمْرُو أَمْسَ ، كَمَا أَنَّ  
الَّذِي بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ ، وَهَذَا لَمْ يَشْرَحْهُ فِي شَرْحِهِ ،  
وَيُخْرِجُ لَهُ بِذَلِكَ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ بِهَا فِي  
تَقْدِيرِ الْمَرْفُوعِ لَا فِي تَقْدِيرِ الْمَنْصُوبِ ، فَلَا يُحْذَفُ إِذَا فَرَضَ عَائِدًا فِي  
الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ الْاسْمِ لَا مَا يُعْطِيهِ  
مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ فَإِنَّكَ تَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ ، عَلَى مَعْنَى مَا تَقُولُ : هَذَا  
صَاحِبُ زَيْدٍ ، فَلَيْسَ الْمَجْرُورُ هُنَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، فَإِذَا وَقَعَ ضَمِيرُ  
عَائِدًا عَلَى الْمَوْصُولِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ، كَمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ  
بِصَاحِبِ .

(١) الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ ، بَيَوَانُهُ : ١٧٢ مِنْ قَصِيدَةِ أَوَّلِهَا :

بَلَيْتُنَا وَمَا تَبْلَى النُّجُومُ الطُّوَالُغُ وَتَبْقَى الْيُبَارُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ

(٢) لَمْ أَعثرْ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي بَيَوَانِ جَمِيلِ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

والناظم حين قال : ( كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفِضًا ) دخل له اسمُ  
 الفاعلِ والصفةُ المُشَبَّهةُ ، لأنها صفةٌ واسمُ الفاعلِ المُطْرَحُ فيه معنى  
 الوصف ، إذ يطلق عليه أنه وصفٌ اعتباراً بأصله ، فأخرج هذين بقوله :  
 ( كَأَنْتَ قَاضٍ ) لأنَّ قاضٍ هنا يَجْرِي الضَّمِيرُ وهو ناصبٌ له فى التَّقْدِيرِ  
 بخلافِ الحسن والضَّارِبِ المُسْلُوبِ معنى الوصف وهو حسن من التَّقْيِيدِ لكنه  
 يُوْهِمُ قَيْدًا آخرَ غيرَ معتبرٍ وهو كونُ العاملِ فى الضَّمِيرِ موافقاً فى المَعْنَى  
 للعاملِ فى المَوْصُولِ ، لأنَّكَ تَقُولُ : اضْرِبِ الَّذِى أَنْتَ مُكْرِمٌ ، كما قالَ  
 طَرْفَةُ :

\* سَتَبْدِي لَكَ الْإِيَّامُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا \*

وَقَوْلِ جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ :

\* كَفَى حُزْنًا هِجْرَانُ مَنْ أَنْتَ وَامِقٌ \*

فكان الوجه أن يفصح بالقيد ولا يشير إليه بما يوهم قيداً آخر غير  
 معتبر .

والجواب : أن معه ما يبين مراده وهو أن قوله : " كَأَنْتَ قَاضٍ " فى  
 موضع الصفة لوصف ، وتقديره : كَذَاكَ حَذَفُ مَا خُفِضَ يَوْصَفُ شَيْبَةً بِقَاضٍ  
 الواقع بعد أمرٍ من قَضَى أى الواقع فى الآية ، فإنما أراد بقوله : ( بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ  
 قَضَى ) تَعْيِينَ الآية التى فيها الوصف المُشارُ إليه ، ولاشك أن الضَّمِيرَ  
 المجرور بقاضٍ فى معنى المنصوب ، فلم يُردِ إذاً بقوله : ( بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ  
 قَضَى ) قَيْدًا آخرَ ، وإنما أراد تَعْيِينَ موضعِ الشَّاهِدِ خاصَّةً ولا يَبْقَى فى  
 كلامه إشكال .

ثم ذكر القسمَ الثانى من القسمين فقال :

كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرَّ كَمَرٌ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهَوَبَرُ / ٢٢٨

” ذا ” إشارة إلى ما تقدم من حكم الحذف وهو الكثرة والجواز ،  
والذي ” واقع على الضمير المحكوم عليه بالحذف و ” ما ” واقعة على  
الجار للضمير وهو هنا الحرف والموصول مفعول بجر مقدم عليه ، أى :  
بالحرف الذى جرَّ الموصول ، ويريد أن الضمير إذا كان مجروراً بالحرف  
الذى جرَّ الموصول فحكمه حكم ما تقدم من جواز الحذف ومثل ذلك  
بقوله : ( كَمَرٌ بِالَّذِي مَرَرْتُ ) يريد بالذى مررت به فهاء به - وهى العائد  
- قد جَرَّتْ بالباء المَجْرُورِ بها المَوْصُول .

وقوله : ( فَهَوَبَرٌ ) جوابُ قَوْلِهِ : ” مَرٌ ” وهو من تَمَامِ الْمِثَالِ ،  
ولو لم يأت به لَمْ يَأْتِ به لَمْ يَأْتِ مقصوده ، ولكنه جاء به مكملًا للكلام وعلّةً للأمر  
بالمَرُورِ به ، ويُقال : رجل برٌّ ، أى : صادقٌ من قوم أبرار ، وبارٌّ أيضاً  
من قوم بررة .

والحاصل أنه اشترط فى جواز حذف الضمير المَجْرُورِ بحرف أن  
يكون الموصول مجروراً بمثله ، وهذا الشرط يحتمل وجهين :  
أحدهما : أن يكون قاصداً لما سواه فيكون قوله فى المثال : ( كَمَرٌ  
بِالَّذِي مَرَرْتُ ) إنما قَصَدَ به تمثيل اتفاق الحرفين الجارين واتفاق فى  
المثال أن اتَّحَدَ مُتَعَلِّقَاهُمَا بحكم التَّبَعِ لا بالقَصْدِ الأول ، فإن كان قد  
قَصَدَ هذا اشتمل كلامه من ذلك على ثلاثة أنواع أعطى فيها جَوَازَ  
الحذف .

أحدها : أن يَتَّحِدَ مُتَعَلِّقَا الحرفين ، أعنى فى المادة والمعنى  
كالمثال الذى مثل به ، فإن مُتَعَلِّقَ الحرف الجار للضمير مررت ،  
ومتعلق الجار للموصول مرٌّ ، وكلاهما مشتقٌّ من المُرُورِ ، وفى القرآن  
الكَرِيم (١) : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ وأنشد

(١) سورة المؤمنون : آية : ٢٢ .

النحويون (١) :

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ      وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَدَّ الْعُمُومُ

وكذلك إن كان أحدهما فعلاً والآخر صفةً نحو قولك : مررت بالذي أنتَ  
مارٌ ، تريد ماراً به أنشد ابنُ جني (٢) :

وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقْبَةً      فَبِحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَانِحُ

وقال جميل (٣) :

وَلَا تَسْمَعِي مِنْ قَوْلٍ وَاشٍ وَشَى بِنَا      وَقَوْلِي لَهُ انْطِقِ بِالَّذِي أَنْتَ نَاطِقِ

والثاني : أن يتحد في المعنى لا في اللفظ نحو : جئت بالذي أتيت  
به وجئت إلى الذي سرت إليه وقعدت في الموضع الذي جلست وما أشبه  
ذلك ، وهذا النوع في معنى الأول إلا أن الأول أظهر في الجواز .

والثالث : أن يختلف المتعلقان في المعنى والمادة معا نحو : نظرت إلى  
الذي جئت إليه ، وعנית بالذي مررت به ، ومنه قول الشاعر (٤) :

فَابْلَغَا الْحَارِثَ بَنَ نَضْلَةَ وَالـ      مَرَّةً مَعْنَى بِلَوْومٍ مَنْ يَثِيقُ

(١) المقرب : ٦٥/١ ، وشرح قطر الندى : ١١٠ ( الطبعة الحادية عشرة ) .

(٢) الخصائص : ٩٠/٣ ، وشرح التسهيل : ٢٠/١  
والبيت لعنترة في ديوانه : وأمالى ابن الشجرى : ٧/١ ، والمعنى : ٤٧٨/١ ، والتصريح :  
١٤٧/١ .

(٣) لم أجده في ديوانه ، وفيه : ٤٤

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا      سوى أن يقولوا إننى لك وامق  
نعم صدق الواشون أنت كريمة      طينا وإن لم تصف منك الخلاق  
ولعلها معاً من شوارد القصيدة التي مطلعها :  
ألم خيالٌ من بُيُوتِ طَارِقُ

على أني مشتاقٌ إليه وشائقُ  
والله تعالى أعلم >

(٤) ينتظر : شرح التسهيل : ٢٣١/١ .

أى : مَنْ يَثِقُ بِهِ وَأُنْشِدَ الْفَارِسِيُّ<sup>(١)</sup> :

وإن لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا      وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

يريد : على من صَبَّهَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَقَمُ<sup>(٢)</sup> وَكَثِيرٌ مِنَ النُّصُوبِينَ  
وخصوصاً من تأخر منهم لا يُجِيزُونَ مِثْلَ هَذَا فِي الْكَلَامِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ  
جَمَاعَةِ كَابِنِ السَّرَاجِ وَالْفَارِسِيِّ وَغَيْرِهِمَا عَلَى أَنْ سَيَبُوهُ جَعَلَ الْحَذْفَ  
فِيمَا كَانَ نَحْوَ النَّوعِ الْأَوَّلِ ضَعِيفاً فِي الْكَلَامِ فَقَالَ فِي أَبْوَابِ الْجَزَاءِ :  
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ : بَمَنْ تَمَرُّزُ أَمَرُّ ، وَعَلَى مَنْ تَنْزَلُ أَنْزَلُ ، إِذَا أُرِدَتْ  
مَعْنَى عَلَيْهِ ، وَبِهِ ، قَالَ : وَلَيْسَ بَحْدُ الْكَلَامِ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدَ  
قَوْلَ الشَّاعِرِ (٣) :

٢٢٩/

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبْنِيكَ يَعْتَمِلُ      إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

وَلَمْ يَجْعَلِ النَّاطِمُ الْحَذْفَ هُنَا إِلَّا كَثِيراً مُنْجِلياً عَلَى مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ  
بِقَوْلِهِ : ( كَذَا الَّذِي جُرَّ ) أَيْ : هُوَ مِثْلُ الْحَذْفِ فِي الْمَخْفُوضِ بِصِفَةِ  
نَاصِبَةٍ لَهُ تَقْدِيرًا ، وَفِي الْمَنْصُوبِ كَمَا تَقَدَّمَ . وَالنُّوعُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ  
أُخْرَى بِالضَّعْفِ عِنْدَ سَيَبُوهِ ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ  
الْمَشْهُورُ فِي الْكَلَامِ الْمَعْرُوفِ الْجَوَازِ ، وَالْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ مُتَّفَقَةٌ فِي مَعْنَى  
وَاحِدٍ وَهُوَ كَوْنُ جَارِ الضَّمِيرِ وَالْمَوْصُولِ وَاحِدًا وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ ،  
فَبِإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ الْمَعْنَى لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الضَّمِيرِ إِلَّا شَاذًا ، فَلَا تَقُولُ :  
جَاعَنِي الَّذِي مَرَرْتُ وَلَا مَرَرْتُ بِالَّذِي أَعْرَضْتُ ، تُرِيدُ مَرَرْتُ بِهِ وَأَعْرَضْتُ

(١) أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ جَاءَ فِي الْخَزَانَةِ : ٤٠٠/٢ : أَوْرَدَهُ الْفَارِسِيُّ فِي " التَّذَكُّرَةِ " عَنْ قَطْرِبِ وَالْبَغْدَادِيِّينَ .

وَالْبَيْتُ لِشَاعِرٍ مِنْ هَمْدَانَ غَيْرِ مَعْرُوفٍ أَوْرَدَ الشَّاهِدُ ابْنَ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ : ٩٦/٣ ، وَالْعَيْنِيُّ : ٤٥١/١ ، وَالتَّصْرِيعُ : ٤٨/١ ، وَالْهَمْعُ : ٦١/١ ، ١٥٧/٣ .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) الْكِتَابُ : ٤٤٣/١ ، وَالْجَمَلُ : ٨٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٢٨١/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٦٨/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٥٣/٤ ، وَقَالَهُ مَجْهُولٌ .

عنه وقد جاء (١) هذا في الشعر .

قال حاتم الطائي (٢) :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي      وَأَيُّ الدَّهْرِ نُوْلَمْ يَحْسُدُونِي

ويسهل هذا الحذف إذا كان مدلول الذي ظرفاً وقد عادَ عليه الضمير بفي  
كبيت حاتم ، وكما تقول : أعجبنى اليوم الذي جئت تريد جئت فيه ، ويقيسه غير  
الناظم ويحسنه للعلم بأن " في " هي المحذوفة ، فتعينت كما تعين المحذوف في  
نحو : مررت بالذي مررت ، بخلاف غير الظرف ، فإنه لا يتعين فيه الجار  
نحو : الذي رغبْتُ زيد ، ومنه ما أنشدَه الفارسيُّ من قول الشاعر (٣) :

فَقُلْتُ لَهُ لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ      أَخُونُكَ عَهْدًا إِنَّنِي غَيْرُ خَوَانٍ

ولعلَّ المُجيز لحذف ضمير الظرف بنى على مذهب أبي الحسن في  
التدرج ، إذ يجوز حذف " في " مع الضمير ، ويصير الضمير منصوباً على  
المفعول به اتساعاً ، فكأنه يقول : وأيُّ الدهرِ نُوْلَمْ يَحْسُدُونِي ، ثم حذف الهاء  
لأنها كالهاء في نحو :

جاعى الذى ضربته ومذهب سيبويه (٤) عدم التدرج فكأنه حذف الجار

(١) في (١) منه .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) أنشده الفارسي في كتاب الشعر : والبيت للعريان بن سهلة الجرمي الطائي شاعر جاهلي  
( الخزائن : ٥٢/٢ ) وربما قيل : ( التيهاني ) فهو طائي على كل حال . ( من نسب إلى أمه من  
الشعراء : ٨٧ ) والبيت مع بيتين في نواثر أبي زيد : ٢٧٢ هكذا :

مررت على دار امرئ السوء عنده      ليوث كعبدان بحائط بستان  
ومررت على برا امرئ الصنق حوله      مرابط أفراس وملعب فتيان  
فقال مجيباً والذي حج حاتم      .... البيت

(٤) الكتاب : ١٩٣/١ .

والمجرورَ اعتباراً ومثالهم الذي تكلموا في المسألة عنده قوله تعالى (١) :  
 ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ تقديره : لا تجزى فيه .  
 قالوا : إذا جاز ذلك عند سيبويه في الصفة فهو في الصلة أولى  
 بالجواز ، وإذا ثبت هذا أشكل كلام الناظم على هذا التفسير حيث  
 جعل ما كان نحو :

\* وهو على من صبه الله علقم \*

قياساً وجعل ما كان نحو :

\* وأى الدهر نولم يحسودنى \*

موقوفاً على السماع حيث أخرجه بالقييد الذي تقدم ذكره .  
 والجواب أن يقال : لعله ذهب إلى رأى أبى الحسن فى التدرج  
 وإليه مال ابن جنى أيضاً ويوب عليه فى " الخصائص " (٢) وإذا كان  
 كذلك صار بعد حذف فى من قبيل الضمائر المنصوبة فدخل له تحت  
 مسألة الضمير المنصوب بهذا الاعتبار .

فإن قيل : فيدخل له إذا تحت قوله : ( والحذف عندهم كثير منجل )  
 فى كذا وليس كذلك إذا لم يبلغ عندهم مبلغ الحذف فى الضمير  
 المنصوب ، بل هو قليل فى الكلام بالنسبة إلى حذف المنصوب بالأصالة .

فالجواب : أن الحذف أيضاً فى المجرور / بفى بعد حذفها / ٢٣٠  
 كثير منجل ؛ لأنه إذا صار فى عداد المنصوبات صار له حكمها ، لأنه  
 صار من قبيل المنصوب على المفعولية اتساعاً ، وإنما القلة راجعة إلى  
 حذف " فى " لا إلى حذف الضمير ، فلا تقدر قلته فى كثرة حذف  
 الضمير المنصوب على الجملة فتأمله .

(١) سورة البقرة : آية : ٤٨ ، ١٢٣ .

(٢) الخصائص : ٢٤٧/١ .

والتفسير الثانى : أن يكون تمثيله بـ " مر بالذى مررت " تقييداً " لما تقدم كانه يقول : كذاك الضمير الذى جر بما جر الموصول إذا كان مثل هذا المثال الذى وُجِدَ فيه اتّحاد متعلقى الجارين وغير ذلك من القيود ، وذلك أن الحذف الجائز جوازاً حسناً مشروطاً بأربعة شروط :

أحدها : أن يكون مجروراً بحرف لا باسم ، فإنه إن جرَّ باسم فقد تقدم حكمه .

والثانى : أن يكون الموصول مجروراً بذلك الحرف نفسه وقد تبين هذا .

والثالث : أن يتحد متعلقا الحرفين ، وهذا يشمل النوع الاول والثانى فى التفسير الاول ، ويخرج عنه الثالث ، لأن الحذف فيه قليل ، وأكثر ما يجىء فى الشعر ، فيكون الناظم على هذا لم يعتبره فى القياس ، وعلى هذا أكثر المتأخرين ، ومن أجازة كالفارسي وغيره فإنما أجازة على ما فيه من القلة ، وإلى اشتراط هذا الشرط ذهب فى كتاب " التسهيل " (١) وهو جدير بأن يشترطه وخصوصاً فى هذا النظم .

والرابع : ألا يكون المتعلق الثانى مبنياً للمفعول ، بحيث يقام المجرور مقام الفاعل ، وذلك ظاهراً من تمثيله ، وهو ضرورى الاشتراط ، وقد فات ذكره فى " التسهيل " وهو مستدرك عليه ، فإنه إن كان المجرور مقاماً للفاعل لم يجر حذفه وذلك نحو : مررت بالذى مر به فلا تقول : هنا مررت بالذى مر ؛ لأنه يبقى الفعل بلا فاعل ولا نائب عنه وذلك فاسد ، ومن هنا يظهر أن هذا الوجه الثانى فى تفسير كلام الناظم أولى ؛ لأن الاول يدخل عليه فيه جواز حذف المجرور المقام مقام الفاعل وذلك غير صحيح ، وكثير من الناس

(١) التسهيل : ٣٥ .



لا يذكرون هذا الشرط ، والاعتراض واردٌ على من لم يذكره ، وزادَ بعضُ  
الناسِ شرطاً خامساً وهو أن لا يوقعَ حذفه لُبساً ، ولعلَّ مشروطه تحرُّزٌ به من  
نحو : أَمَرْتُكَ بِالَّذِي أَمَرْتُ بِهِ زَيْدًا فيقولُ : لا يُحذفُ هنا الضَّميرُ المجرور  
لالتِّبَاسِ بالمنصوب إذ كنت تقول : الذي أَمَرْتَهُ زَيْدًا الخَيْرُ والذي أَمَرْتُ بِهِ زَيْدًا  
الخَيْرُ . فإذا قلت : أَمَرْتُكَ بِالَّذِي أَمَرْتُ زَيْدًا ، لم يدرِ ما المحذوفُ الجار  
والمجرور أم المنصوب ؟ فكان ذلك ممتنعاً .

فإن قلتَ : إِنَّ تَقْدِمَ حَرْفِ الْجَرِّ يَدُلُّ أَنَّ الْمَحذُوفَ مَجْرُورٌ .

قيل : ذلك لا يلزمُ فقد يجمعُ في الكلام الواحدِ بين تَعْدِي أَمْرٍ بِنَفْسِهِ  
وبالحرفِ كما قال (١) :

\* أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ \*

ومثْلُ هذا (٢) اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ (٣) مما استغفرت منه ، وسميتُك بالذي  
سميتني به ، وما أشبه ذلك ، فإن كان هذا الشرطُ لازماً فمثالُ النّاظمِ يحزره  
لأنَّ مررت بالذي مررت به لا يَلْتَبِسُ فيه حذفُ الضَّميرِ .

فإن قيل : فقد يلتبسُ بغير ذلك ، إذ كنت تقولُ : مررت بالذي مررت عليه  
فإذا حذفْتَ لم يُدرَ ما المحذوفُ .

(١) مختلف في نسبته فقيل : لعباس بن مرداس وقيل لعمر بن معدى كرب ، وقيل لأعشى طريد ..  
وغيرهم وعجزه .

\* فقد تركتك ذا مال وذا نشب \*

والبيت في ديوان عباس : ٣١ ، وديوان عمرو : ٣٥ ورد في الكتاب : ١٧/١ ، وفي الأصول لابن  
السراج : ١٢٦/١ ، والجمل : ٤٠ ، والمحاسب : ١١/١ وأما ابن الشجري : ١٦٥/١ ،  
٢٤٠/٢ ، والخزانة : ١٦٤/١ .

(٢) ساقط من (١) .

فالجوابُ : إن تجويزهم للحذف / دليلٌ على أن المحذوف مماثل / ٢٣١

حرفه للحرف المتقدم ، وإلا فكان يمتنع حذف الضمير المجرور بحرفٍ مطلقاً ، إذ ما من مسألةٍ من الباب إلا ويمكن فيها هذا التوهم ، على أن هذا التوهم قد تحرك على بعض علماء سبئنة .

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمه الله عليه قال (١) : سئل شيخنا أبو إسحاق الغافقي (٢) عن حذف الضمير من الصلة في قولك : رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتُ فِيهِ ، فَجَوَزَ ذَلِكَ ، فَأَنْهَى الْخَبَرَ إِلَى تَلْمِيذِهِ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعَمِ (٣) فَمَنْعَهُ وَاسْتَشْهَدَ بِأَنَّهُ يُقَالُ : رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتُ فِيهِ عَلَى مَعْنَى الْقَبُولِ ، وَرَغِبْتُ فِيمَا (٤) رَغِبْتُ عَنْهُ عَلَى مَعْنَى الْإِعْرَاضِ ، وَلَا يَكُونُ الْحَذْفُ إِلَّا حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْمَحْذُوفُ خَوْفَ اللَّبْسِ ، فَلَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ هُنَا لَصَارَ فِي الْكَلَامِ إِجْمَالٌ ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَطْلُوبِ فَوَجَبَ اجْتِنَابُهُ ، وَشَرَطَ انْتِفَاءَ اللَّبْسِ مِنْ جُمْلَةِ الشَّرُوطِ الْمَجُوزَةِ لِلْحَذْفِ .

قال : فَأَنْهَى ذَلِكَ إِلَى الْأَسْتَاذِ : فَاسْتَدَلَّ عَلَى الْجَوَازِ بِأَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ مُحْذَوْفًا ذَلِكَ عَلَى اتِّفَاقِ الْحَرْفَيْنِ ، وَلَوْ كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ :

(١) الحكاية في شرح الجمل لابن الفخار : ٣٦/١ .

(٢) الغافقي : (٦٤١ - ٧١٠ هـ)

إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب أبو إسحاق الغافقي السبتي الإشبيلي الأصل . قال السيوطي : شيخ النحاة والقراء بسبئنة ، قرأ النحو على ابن أبي الربيع وغيره . قال : له شرح الجمل . ومن شرحه على الجمل نسخة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى نسخة مصورة عن الأسكوريال .

أخباره في : بغية الوعاة : ٤٠٥/١ .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) في (١) ' عما ' وما أثبتته من الأصل هو كذلك في شرح الجمل .

لأنه مشروط بالاتفاق ، وعكسها مثلها وهي أن تقول : رغبتُ عمّا رغبتُ عنه  
يجوز فيها حذف " عنه " لحصول الموافقة ولا لبس فيه أصلاً لوجود الحذف  
لأنه لو كان غير موافق لم يجز الحذف (١) .

قال : وعلى هذا وقف الأمر عند نَحَاةِ سَبَبَةٍ ، انتهى ما ذكره الأستاذ  
ابن الفَخَّار شَيْخُنَا لَنَا ، واستحسنَ نَظَرَ شَيْخِهِ الْغَافِقِيِّ ، وهو كلامٌ  
صحيحٌ ، وهو المَوْجِبُ أعنى موافقةَ الحرفين لجوازِ الحذفِ ، فإذا مثالُ النَّاظِمِ  
لا لَبَسَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ (٢) شرط من اشترطَ عَدَمَ اللَّبْسِ فيما تقدّم من  
الأمثلة من بابِ « أَمَرَ » وما أشبه ذلك إِنْ كَانَ مُعْتَبَرًا فَإِنِّي لَمْ أَرَ مِنْ اشْتَرَطَهُ  
إِلَّا مَا حَكَاهُ شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ ابْنُ الْفَخَّارِ ، فَإِنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الشُّرُوطِ ، وَلَمْ  
يُنْسِبْهُ إِلَى مُشْتَرَطِهِ فَانْظُرْ فِيهِ .

\* \* \*

---

(١) في شرح الجمل بعد هذه العبارة : ( وهذا من الأستاذ نظر حسن ) .

(٢) ساقط من (١) .

ثُمَّ أَخَذَ فِي ذِكْرِ نَوْعٍ خَامِسٍ مِنَ الْمَعَارِفِ فَقَالَ :

### المُعْرِفُ بِأَدَةِ التَّعْرِيفِ

أَدَةُ التَّعْرِيفِ هِيَ الْاَلِفُ وَاللَّامُ ، وَهُوَ الَّذِي أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى  
المُعْرِفِ بِهَا فَقَالَ :

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطُ عَرَفَتْ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ

اعلم أنه تكلم على الأداة أولاً ولم يتكلم على المُعْرِفِ بِهَا إِلَّا  
بقوله : ( فَنَمَطُ عَرَفَتْ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ ) لِأَنَّ الاسْمَ الدَّاخِلَ عَلَيْهِ " أَلْ "   
لَيْسَ فِيهِ بِحَسَبِ قَصْدِهِ حَكْمٌ يَتَفَصَّلُ وَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ فِي أَدَةِ التَّعْرِيفِ ،   
فَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهَا وَذَكَرَ أَقْسَامَهَا وَأَحْكَامَهَا بَيْنَ أَحْكَامِ الاسْمِ   
المُعْرِفِ ، لِأَنَّ أَحْكَامَهُ تَابِعَةٌ لِأَحْكَامِهَا .

فَقَوْلُهُ أَوَّلًا : ( أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ) بَيَانُ الْأَصْلِ فِيهَا وَأَنَّهَا فِي   
الْوَضْعِ الْأَوَّلِ تَفِيدُ التَّعْرِيفَ وَمَاعِدًا ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِهَا فَمَفْرُوعٌ عَنْهَا ، لِأَنَّ   
الْأَصْلَ دَلَالَتَهَا عَلَى مَعْنَى ، فزِيَادَتُهَا لِغَيْرِ مَعْنَى عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ،   
وَدَلَالَتَهَا عَلَى غَيْرِ التَّعْرِيفِ مَبْنَى عَلَيْهِ كَأَلْتِ لِلْمَحِ الصِّفَةِ وَالْغَالِبَةِ ، وَأَمَّا   
الْمَوْصُولَةُ فَاسْمٌ كَالَّذِي / وَالتَّى فَلَيْسَتْ مِنْ أَنْوَاعِ هَذِهِ ، بَلْ يُطْلَقُ عَلَيْهَا / ٢٣٢   
" أَلْ " بِاشْتِرَاكِ الْاسْمِ كَمَنْذُ وَمَنْذُ الْاسْمِيَّتَيْنِ مَعَ الْحَرْفِيَّتَيْنِ ، وَالْكَافُ وَ   
عَنْ " وَ " عَلَى " وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا وَهِيَ حَرْفُ الدَّلَالَةِ   
عَلَى مَعْنَى التَّعْرِيفِ ، ثُمَّ إِنَّهُ خَيْرٌ هَاهُنَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ فِي تَعْيِينِ الْحَرْفِ   
المُعْرِفِ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ " أَلْ " بِكَمَالِهَا ، كَمَا تَدُلُّ " قَدْ " عَلَى مَعْنَى   
التَّوَقُّعِ وَ " لَمْ " عَلَى النُّفْيِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والثانى : أن يكونَ حرفُ التعريفِ اللَّامَ وحدها نُونَ الهمزة ، وهما وجهان مَسْوقانِ مساقَ التَّخْيِيرِ فى اعتقادِ أحدهما ، وكأنَّه خَيْرَ بينَ القولين المنقولين عن النُّحَوِيِّينَ ، فذَكَرَ عن الخَلِيلِ (١) أنَّ " أَل " بكمالها هى حرفُ التعريفِ ، وأنها بمنزلة " قَد " و " لَوْ " و " أَمْ " و " هَلْ " و " بَلْ " وحكى عنه أنَّه كان يسميها " أَل " كقولنا : " قَد " وأَنَّهُ لم يَكُنْ يُعْبَرُ عنها بالألفِ واللَّامَ ، كما يعبر عن " قَد " بالقاف والدَّالِ ولا عن " هَلْ " بالهَاءِ واللَّامَ ، وهذه عادةُ النَّاطِمِ فى هذا النُّظْمِ حسب ما أنت رائيهِ .

وذهبَ غيره (٢) إلى أنَّ حرفَ التعريفِ هو اللَّامُ وحدها (٣) ، وأمَّا الهمزة فزِيدت ليتوصل بها إلى النُّطقِ باللَّامِ ؛ لأنها ساكنةٌ ، كما جِئَ بهمزةِ الوصلِ فى غيرِ هذا الموضع ليتَّوَصَّلَ إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ ، هذا هو الذى يفهم هاهنا من إطلاقِ العبارة حيث قال : ( أو اللَّامَ فَقَطْ ) وَقَدْ جَعَلَ الْمُؤَلِّفُ الْخِلَافَ هُنَا فى موضعين ، أعنى فى غيرِ هذا النُّظْمِ :

أحدهما : ما المَعْرُوفُ أهو " أَل " بكمالها أم اللَّامُ وحدها ؟

فَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ أَنَّها " أَل " بكمالها ، ومذهبُ غيرهما أَنَّها اللَّامُ فقط ، وهذا هو الذى بينَ هُنا .

والثانى : إذا قلنا : إِنَّها " أَل " بكمالها فهل الهمزةُ أصْلِيَّةٌ أم زائِدةٌ ؟ فَمَذْهَبُ سَيَبُويهِ عنده أَنَّها زائِدةٌ ، ومذهبُ الْخَلِيلِ أَنَّها أصْلِيَّةٌ .

وأما إن قيل : إِنَّها اللَّامُ وحدها فلا نِزَاعَ أنَّ الهمزةَ همزةٌ وصلٍ .

(١) رأى الخليل فى الكتاب : ٦٣/٢ وهذا المبحث مفصل فى رصف المبانى : ٧٠ ، والجنى الدانى :

١٩٢ ، والمغنى : ٤٩ ، وجواهر الأدب : ٣٧٥ .

(٢) رأى جمهرة النحاة .

فالحاصلُ من الخلافِ في " أل " ثلاثة أقوال :

أحدها : أن حرفَ التعريفِ اللَّامُ خاصةٌ .

والثاني : أنه " أل " بكماها ، والهمزةُ همزةُ وصلٍ .

والثالثُ : كذلك إلا أن الهمزةَ همزةُ قطعٍ .

ومذهبُ النَّاظمِ في غير هذا الكتاب هو ما نسب إلى سيبويه والخليل ، ويُشعرُ أنه ذهبَ إلى ذلك هنا تعبيره عنه بـ " أل " لا بالالفِ واللَّامِ ، ولا باللَّامِ ، كما يُعبّرُ عنه غيره بتقديمه له حيث قال : ( أل حرفُ تعريفٍ ) وتأخيرُ المذهبِ الآخر وإنما ساقَ ذلك مساقَ التَّخْيِيرِ لتتَظَرَّ أنت في مَدَارِكِ القَوْلين .

وإذا ثَبَتَ ذلك لم يُؤخَذَ له من هنا حكمٌ على الهمزة ، وإنما يُؤخَذُ له ذلك من فصلِ همزةِ الوصلِ من بابِ التَّصْرِيفِ ، إذ نصُّ هُناك أنها زائدةٌ ، فمذهبُه إذا ما نُقِلَ عن سيبويه ، ولكلِّ واحدٍ من هذه المذاهبِ حجةٌ تَعَصُّدُهُ ، وشاهدٌ يُؤَيِّدُهُ ، فمن الأدليل للخليل أن هذه الهمزةُ ثَبَتَتْ حيثُ تحذفُ همزاتُ الوصلِ البتَّةُ ، وذلك في نحو (١) : ﴿ قُلْ ءَ اللّٰهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ ءَ اللّٰهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) ، ﴿ ءَ الذُّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ (٣) ، وقالوا : يا الله وأما الله ، عند بعضهم ، وما أشبه

٢٣٣/

ذلك ، فقد أنشد سيبويه (٤) لغيلان :

(١) سورة يونس : آية : ٥٩ .

(٢) سورة النمل : آية : ٥٩ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ١٤٣ .

(٤) الكتاب : ٦٤/٢ دون نسبه ، ونسبهما في ج ٢٧٣/٢ إلى غيلان ونسبه ابن السيرافي في

شرح أبيات الكتاب : ٣٦٩/٢ إلى حكيم بن معية الربيعي ، والشاهد في المقتضب : ٨٤/١ ،

٩٤/٢ ، والخصائص : ٢٩١/١ ، والعيني : ٥١٠/١ .

وغيلان هو غيلان بن حريث الربيعي .

عَجَلْنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَلِكَ بِالشُّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِّ

فأفرد "أل" وأعادها في البيت الثاني وذلك يدل على قوة اعتقادهم لقطعها فصار قطعهم "أل" وهم يريدون الاسم بعدها كقطعهم "قد" وهو يريد الفعل بعدها كقول الثابتة الذبياني (١) :

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

التقدير : وكان قد زالت فقطع "قد" من الفعل كقطع "أل" من الاسم ، وعلى هذا قالوا : "ألى" في التذكُّر ، كما قالوا : قدى .

ومن الدليل للمذهب الآخر وهو زيادة الهمزة وعروها عن الدلالة - أنهم أوصلوا حرف الجر إلى ما بعد حرف التعريف نحو : عَجِبْتُ مِنَ الرَّجُلِ وَمَرَّتْ بِالْغُلَامِ وذلك يدل على أن حرف التعريف غير فاصل بين الجار والمجرور ، وإنما كان كذلك لأنه في نهاية اللطافة والاتصال بما عرّفه ، ولا يكون كذلك إلا لأنه حرف واحد لا سيما وهو ساكن ، ولو كان عندهم حرفين كـ "هل" و "بل" وقد لما جاز الفصل لاستقلال الحرف ، ومن ثم أنكروا على الكسائي قراءة (٢) ، «ثُمَّ لَيَقْطَعُ» بإسكان اللام ، و «ثُمَّ لَيَقْضُوا» (٣) ، لأن "ثم" قائمة بنفسها ، ليست كالواو والفاء ، وأيضاً فإن التثكير لما كان مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التثوين كان التعريف الذي هو مقابله مدلولاً عليه بحرف واحد وهو اللام ؛ لأن الشيء يحمل على ضده ، كما يحمل على نظيره .

(١) ديوان الثابتة : ٨٩ ، والبيت في الخصائص : ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٨

٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٣ ، التصريح : ٢٦/١ ، والخزانة : ٢٣٢/٢ .

(٢) سورة الحج : آية : ١٥ .

(٣) سورة الحج : آية : ٢٩ ، والقراءة للكتين في كتاب السبعة لابن مجاهد : ٤٣٤ ، ٤٣ .

وأما المذهب الثالث<sup>(١)</sup> فمتعلقه ظاهر لفظ سيبويه حيث قال<sup>(٢)</sup> : فى بابِ عِدَّة ما يَكُون عليه الكلام ، وقد جاءَ على حرفين ما ليس باسمٍ ولا فعل فذكر " أم " و " بل " <sup>(٣)</sup> وغيرهما . ثم قال : وأل حرفُ تعريفِ الاسم ، فأخذ ابنُ مالكٍ من هذا أن " أل " هى المُعرِّفَةُ بجملها ، وذكر فى أَلِفِ الوَصْلِ أنَّ الهمزةَ موصولةٌ ، فاجتمع من ذلك ما تقدَّم والكلام فى استقصاء الأدلة والفصل بين الخُصوم له مجالٌ واسعٌ لا يليق بما نحن فيه الآن ، وإنما ذكرتُ بعضَ ذلك<sup>(٤)</sup> توجيهاً ، وسيأتى فى بابِ التَّصريفِ ما فى هذا الخِلاف من النُّظر بحولِ الله ومشيئته .

ثم قال : ( فَمَنْطُ عَرَفْتُ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ ) يعنى أنَّكَ إذا أردتَ تعريفَ لفظ "نمط" فأدخل عليه " أل " و " قُلْ فِيهِ النَّمَطُ " فيصير بأل معرفةً بعد أن كان نكرةً دونها وهذا مثال يدلُّ على نظائره فرجلٌ وفرسٌ وبلدٌ وقمرٌ إذا أردتَ تعريفها فقل : الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ وَالْبَلَدُ وَالْقَمَرُ ، وكذلك ما أشبهه ولم يعتنِ هنا بذكر أنواعِ التعريفِ فى هذا الحرفِ وأنواعِ تعريفه ثلاثة :

أحدها : تعريفُ العهدِ وهو يَنْقَسِمُ إلى تعريفِ عَهْدٍ حِسِّى كقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ وإلى

(١) هناك مذهب رابع أشار إليه الرضى فى شرح الكافية : ٢٤١/٣ قال : وذكر المبرد فى كتابه : " الشافى " أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام .

(٢) الكتاب : ٣٠٤/٢ .

(٣) على هامش الأصل قراءة نسخة أخرى ( وهل ) وهى منكرة فى نص سيبويه .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) سورة المزمل : آية : ١٥ ، ١٦ .



تَعْرِيف (عهد)<sup>(١)</sup> علمى كقوله تعالى <sup>(٢)</sup> ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ ، وقوله <sup>(٣)</sup> :  
﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ .

والثاني : تَعْرِيف الجنس نحو قولك : الرجلُ خَيْرٌ من المرأة . وقال تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

والثالث : تَعْرِيف الحُضور كقولك : هذا الرجلُ وسأقوم اليومُ  
والساعة .

هذه أقسامٌ " أَل " في التَّعْرِيف ، وَبَقِيَ في كلام / الناظم شَيْءٌ ، ٢٣٤/  
وذلك أَنَّهُ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : عَرَفْتَهُ ، فَتَأْتِي بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، أَوْ يُعَدِّي  
الْفِعْلَ إِلَى " نَمَطٍ " فَيَقُولُ : ( فَتَمَطَّأُ<sup>(٥)</sup> ) عَرَفْتُ ) لِأَنَّ النُّصْبَ لَا يَكْسِرُ  
الْوِزْنَ ، فَلَمْ أَتِ بِعَرَفْتُ غَيْرَ مُعَدِّي ؟

فالجوابُ : أَنْ عَرَفْتُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ " نَمَطٍ " ، وَعَلَى هَذَا  
يَسْتَقِيمُ مَعْنَى الْبَيْتِ فَإِنَّمَا أَرَادَ فَتَمَطَّأُ مَعْرِفَ يَقَالُ فِيهِ النَّمَطُ وَحَذَفَ  
الضَّمِيرَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً كَمَا حَذَفَهُ جَرِيرٌ فِي قَوْلِهِ - أَنْشَدَهُ  
سَيِّبُوهُ - <sup>(٦)</sup> :

(١) في (١) .

(٢) سورة التوبة : آية : ٤٠ .

(٣) سورة النازعات : آية ١٦ .

(٤) سورة العصر : آية ٢ ، ٣ .

(٥) في (١) فنمط .

(٦) الكتاب : ٤٥/١ ، ٦٦ والبيت لجريز ، ديوانه : ٨٩/١ من قصيدة أولها :

أَتَصَحُّوا أَمْ فُؤَادُكَ غَيْرُ صَاحٍ عَشِيَّةٌ هُمْ صَحْبُكَ بِالرَّوَّاحِ

وقوله : " أَبَحْتُ حُمَى ... "

يزيد عبد الله بن الزبير ، وقتله إياه وغلَبته على ما كان في يديه .

والشاهد في : أمالي ابن الشجري : ٢٥/١ ، ٧٨ ، ٢٢٦ ، والمعنى : ٧٥/٤ ،

والتصريح : ١١٢/٢ .

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ  
وَأُنْشِدُ أَيْضاً قَوْلَ الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ (١) :

وَمَا أَدْرَى أُغَيِّرُهُمْ تَنَاءً وَطَوَّلَ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

فـ " حَمَيْت " وـ " أَصَابُوا " فى موضع الصِّفَةِ كَأَنَّهُ قَالَ : مَحْمَىٌ  
وَمُصَابٌ ، وَإِذَا كَانَ مَعْنَى " عَرَفْتَ " فِى الْبَيْتِ عَلَى الصِّفَةِ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى  
النَّصَبِ فِى "نَمَطٍ" بـ " عَرَفْتَ " لِأَنَّ الصِّفَةَ مِنْ تَمَامِ الْاسْمِ فَهِيَ كِبَعْضِهِ ، وَبَعْضُ  
الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِى بَعْضِهِ ، هَذَا مَعْنَى تَعْلِيلِ سَيِّبُوهِ ، فَإِنْ قِيلَ : هَذَا مُشْكِلٌ  
مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَإِنَّ نَمَطاً لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ نَفْسُ  
اللَّفْظِ كَانَ مَعْرِفَةً لَا نَكْرَةً ، وَذَلِكَ شَأْنٌ مَا يُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ اللَّفْظِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ :  
رَجُلٌ الْمُنْكَرُ ، لَا يُبْتَدَأُ بِهِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ مُنْكَرٌ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً  
لأنَّهُ قَدْ صَارَ عِلْماً بِهِ ، كَمَا صَارَ أَفْعَلُ وَفَعْلَانُ وَسَائِرُ الْأَمْثَلَةِ الْمَوْزُونِ بِهَا أَعْلَاماً  
عَلَى الْمُثَلِّ الَّتِى تُوزَنُ بِهَا فَلَمْ يَجْعَلْتَ " عَرَفْتُ " نَعْتاً لـ " نَمَطٌ " وَالْمُرَادُ مَجْرَدُ  
اللَّفْظِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ ؟

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَلأنَّهُ فِى مَعْنَى ( فَنَمَطٌ ) إِذَا عُرِفَتْهُ ( قُلْ فِيهِ النَّمَطُ )  
و ( نَمَطٌ الْمَعْرُوفُ ) لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ " أَل " لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ إِنْ كَانَ بِالْإِضَافَةِ فَلَا تَدْخُلُ  
عَلَيْهِ " أَل " وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عِلْماً لَا تَدْخُلُهُ " أَل " وَإِنْ كَانَ مُعْرِفاً بِهَا فَلَا تَدْخُلُ  
عَلَيْهِ أَيْضاً مَرَّةً أُخْرَى ، وَإِنَّمَا كَانَ وَجْهُ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : فَنَمَطٌ أُرِدْتَ تَعْرِيفَهُ

(١) الكتاب : ٤٥/١ ، ٦٦ ، والهارث طبيب معروف عند العرب ثقفى من أهل الطائف توفى نحو سنة  
خمسین من الهجرة .

أخباره فى : عیون الأنباء : ١٠٩ ، وأخبار العلماء : ١١١ ، والمؤلف والمختلف : ١٧٢ .

والشاهد فى : أمالى ابن الشجرى : ٥/١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعیش : ٨٩/٦ ،  
والعینی : ٦٠/٤ .

قُلْ فِيهِ النَّمْطُ <sup>(١)</sup> إِنْ لَا يُقَالُ فِيهِ النَّمْطُ <sup>(١)</sup> إِلَّا وَهُوَ نَكْرَةٌ مُرَادُ التَّعْرِيفِ لَا وَهُوَ مَعْرِفَةٌ .

فَالْجَوَابُ : أَنْ يُقَالَ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّ نَمَطًا لَمْ يُرَدِّ عَيْنُهُ هُنَا بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا جَاءَتْ إِرَادَةُ لَفْظِهِ بِالْعَرَضِ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظًا مَا أَيْ لَفْظٌ كَانَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَأَيُّ لَفْظٍ أُرِدَتْ تَعْرِيفُهُ أُدْخِلْ عَلَيْهِ " أَل " هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ ، وَإِنَّمَا جَاءَ تَعْيِينُ لَفْظِ نَمَطٍ <sup>(٢)</sup> بِالْقَصْدِ الثَّانِي ، وَإِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ هَذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً وَصَحَّ وَصْفُهُ بِالْجُمْلَةِ وَأَبِينُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ مَعْرِفَةٌ لَكِنَّهُ أَتَى بِهِ مُنْكَرًا - كَمَا يُنْكَرُ الْعَلَمُ كَقَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ مُقْبَلٌ ، تُرِيدُ زَيْدًا مِنَ الزُّيُودِ وَمُقْبَلٌ نَعْتُهُ ، فَكَذَلِكَ هُنَا أَيْ : فَتَمَطُّ مِنَ الْأَنْمَاطِ مُعْرِفٌ قُلْ فِيهِ النَّمْطُ وَهَذَا بَيِّنٌ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَإِنَّ مَعْنَى (عَرَّفْتَ) فِي كَلَامِهِ إِرَادَةُ التَّعْرِيفِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : " فَتَمَطُّ " أُرِدَتْ تَعْرِيفُهُ وَهَذَا فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ <sup>(٣)</sup> الْفَصِيحِ مُوجُودٌ ، فَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ الْآيَةُ ، الْمَعْنَى : أُرِدْنَا إِهْلَاكَهَا ( فَجَاءَهَا بِأَسْنًا " وَيَقَعُ ذَلِكَ مَعَ إِذَا نَحْوُ <sup>(٥)</sup> : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ۖ ﴾ ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> وَإِذَا كَانَ (هَذَا) <sup>(٧)</sup> مُوجُودًا فِي الْكَلَامِ فَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ وَالنَّمَطُ : ضَرْبٌ مِنَ الْبُسْطِ ، وَالنَّمَطُ أَيْضًا :

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) فِي (١) النَّمَطُ .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : آيَةُ : ٤ .

(٥) سُورَةُ النَّمْلِ : آيَةُ : ٩٨ .

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ : آيَةُ : ٦ .

(٧) ساقط من الأصل .

الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ ، وَفِي الْحَدِيثِ (١) : " خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ  
النَّمَطُ الْأَوْسَطُ يَلْحَقُ بِهِمُ التَّأَلَى وَيَرْجِعُ إِلَيْهِمُ الْغَالَى قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (٢) :  
النَّمَطُ (٣) : هُوَ الطَّرِيقَةُ / يُقَالُ : الزَّمَّ هَذَا النَّمَطُ ، قَالَ : وَالنَّمَطُ أَيْضاً : ٢٣٥/  
الضَّرْبُ مِنَ الضَّرْبِ وَالتَّنُوعُ مِنَ الْأَنْوَاعِ ، يُقَالُ : لَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ النَّمَطِ ،  
أَيْ : مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُقَالُ فِي الْمَتَاعِ وَالْعِلْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

\* \* \*

ثُمَّ ذَكَرَ مَا جَاءَ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِخِلَافِ الْأَصْلِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى  
التَّعْرِيفِ فَقَالَ :

وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثَمَّ اللَّاتِ  
وَلَا ضَنْطِرًا رَكِبَتَا الْأَوْبَرِ كَذَا وَطَبِيتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِي  
اعْلَمْ أَنَّ " أَل " قَدْ تَخْرُجُ عَنْ أَصْلِهَا فَلَا تَدُلُّ عَلَى تَعْرِيفٍ ، وَهِيَ إِذْ  
ذَاكَ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا لَا يَفِيدُ مَعْنَى آخَرَ فَهَذِهِ تُسَمَّى زَائِدَةً .

وَالثَّانِي : مَا يَفِيدُ مَعْنَى آخَرَ سِوَى التَّعْرِيفِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ  
الَّذِي لِلْمَحِ الصِّفَةِ وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْغَالِبَةُ فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الَّتِي تُفِيدُ  
التَّعْرِيفَ فَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ قِسْمُ الزَّائِدَةِ وَجَعَلَهُ نَوْعَيْنِ :  
أَحَدُهُمَا : مَا كَانَتْ زِيَادَتُهُ لَازِمَةً الْبَتَّةَ .

(١) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ : ٤٨٣/٣ ، وَالنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ : ١١٩/٥ مِنْ حَيْثُ أَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ : ٤٨٣/٣ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

والثانى : ما كانت زيادته اضطرارية .

فأما الأول : فهو الذى أراد بقوله : ( وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ ) إلى آخره ، يعنى أن العرب قد تزيد قليلاً " أل " لغير معنى فى مثل هذه الألفاظ المذكورة بحيث : لا تنفك عنها ، وهذه العبارة لا تدل على أن هذه الزيادة موقوفة على السماع إذ <sup>(١)</sup> لم يبين ذلك ، بل نبه على قلة وجود ذلك وإشعاره بالقلّة بحرف قد لا يشعر بقياس ولا بعدمه ، لأن القليل قد يُقاس عليه فى بعض المواضع ، وقد لا يُقاس عليه بخلاف ما إذا أتى بلفظ القلة فاعتبره .

فالحاصل أنه سكت عن ذلك ولا شك أن هذا النحو مما لا يقاس عليه ، وإنما يتلقى من السماع ، إذ لم يكثر كثرة يُقاس عليها ولا ظهر فيه وجه قياس فيوقف على محله ، وهذا فى الزيادة اللازمة .

وأما التى للاضطرار فأولى بعدم القياس فى الكلام وكذلك فى الشعر أيضاً ، إذ لم تكثر زيادتها كثرة توجب قياساً ، كما كثر فيه قصر الممدود وصرف ما لا ينصرف وشبه ذلك ، فجاز القياس فيه .

ولما كان ما تحت " قد " فى قوله : " وَقَدْ تَزَادُ " منقسماً إلى القسمين وكان كل واحدٍ منهما منتظماً تحتها ، وكان مسكوتاً عن قياس ذلك فى الأول كان مسكوتاً عنه أيضاً فى الثانى ، أعنى عن القياس فى الشعر فلغائل أن يقول : هذا تقصير من الناظم لعدم التنبيه على القياس فيه أو عدمه .

ويجاب عن ذلك بأنه قد أشعر بذلك إشعاراً خفياً من جهة أنه لم يعقد

(١) فى الأصل إذا .

فيها أصلاً ولا أتى بقانون الزيادة ولا بما يشعر به ، وإنما أتى بأمثلة من الضربين مطلقة تُشيرُ إلى أنها كذلك وُردت ، ولو أراد القياس لقال : وقد تَزَادَ لازماً ، في نحو كَذَا ، أوفيما كان يُشَبِّهُ كَذَا أو ما أشَبَّه هذه العبارة ، فلما اقتصر على أمثلة مُطلقاً ولم يقدم لها قانوناً دل على أنها عنده سَمَاعِيَّة لا قِيَاسِيَّة ، ثم أتى بأمثلة أربعةٍ للقسم الأول :

أحدها : " اللات " وهو اسمٌ / صَنَمٌ كان بالطائف ، وأصله ٢٣٦/ " اللات " اسم فاعل وهو رجلٌ <sup>(١)</sup> كان يَلْتُ السُّوقَ لِلحَاجِّ إِذَا قَدِمُوا ، وكانت العربُ تُعَظِّمُ ذلك الرجلَ لإطعامه النَّاسَ في كُلِّ مَوْسَمٍ ، ويُقال : إِنَّهُ عَمْرُو بْنُ لُحَى بْنِ (٢) قَمْعَةٍ (٣) ، وقيل (٤) : رَبِيعَةُ بْنُ حَارِثَةَ وهو والد خُرَاعَةَ ، وعُمَرُ عَمراً طويلاً ، فلما ماتَ اتَّخَذَ مَقْعَدَهُ الَّذِي كَانَ يَلْتُ فِيهِ السُّوقَ مَنَسْكَاً ، ثُمَّ طَالَ الأَمْرُ بِهِمْ إِلَى أَنْ عَبَسُوا تِلْكَ الصَّخْرَةَ الَّتِي كَانَ يَقْعُدُ عَلَيْهَا وَمَثَلُوهَا صَنَماً وسموها اللات اشتقوا لها اسماً من اللت . وقد قرأ ابن عَبَّاسٍ <sup>(٥)</sup> : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتُ ﴾ على فاعلٍ من لَتَ ، فاللَّاتُ واللَّامُ في " اللات " عِنْدَ النَّاظِمِ زَانِدَتَانِ ، وهو مذهبُ الأَخْفَشِ

(١) من هنا نص كلام السهيلي في كتاب التعريف والإعلام : ١٢٣ ، وهو موجود في كتاب صلة الجمع وعائد التذييل لأبي عبدالله البلنسي شيخ الشاطبي : ورقة : ١٩٩ نسخة الأزهر ، وهي برواية الشاطبي .

(٢) ساقط من الأصل ، وموجود في كتاب التعريف أيضا .

(٣) نسب عمرو في كتاب الأصنام : ٥٤ ، وتاج العروس : ٨١/١ ( لت ) .

(٤) نقل القرطبي في تفسير : ١٠٠/١ عن ابن الكلبي أنه يقال له : صرمة بن عثم . قال : ويقال : عامر بن ظرب العنواني .

(٥) سورة النجم : آية : ١٩ ، وقراءة ابن عباس في تفسير الطبري : ٥٨/٢٧ ، والمحاسب : ٢٩٤/٢ ، وزاد المسير : ٧٢/٨ ، والقرطبي : ١٠٠/١٧ .

فيها وفي " العزى " ، ويدل على صحة مذهبه أنهما علّمان بمنزلة يغوث ويعوق ونسر ومناة وغير ذلك من أسماء الأصنام ، فهذه كلها أعلام غير محتاجة في تعريفها إلى أداة ، وليست من باب الحارث والعبّاس من الأوصاف التي سُمي بها ، فدخلها الألف واللّام لتلّمع أصلها وإذا كان كذلك وجب أن تكون فيها زائدة ، وأيضاً فيؤكد زيادتها لزومها الاسم كلزومها في الذي والآن .

فإن قيل : فقد حكى أبو زيد (١) لقيتهُ فينةً والفيئة . وقالوا في الشمس : إلهة والإلاهة ، وليست فينة وإلهة بصفتين ، فيجوز تعريفهما وفيهما اللام كالْحَارث والعبّاس .

فالجواب : أن هذا مما اعتق عليه تعريفان :

أحدهما : بالعلمية ، والآخر بالآلف واللّام ولم نسمعهم . قالوا : عزى ولالات بغير أداة ، فدلّ لزوم اللّام على زيادتها وأن ما هي فيه ليس مما اعتق عليه تعريفان : هذا توجيه ابن جنّي (٢) ، وهو ظاهر في اللات ، وأما في العزى ففيه بحث تكلم عليه ابن جنّي ليس من مطلب هذا الشرح ، إذ لم يتعرّض له الناظم .

والثاني : من الأمثلة " الآن " وهو اسم للزمان الحاضر والآلف واللّام فيه زائدة على ذلك الأخفش ، وقد خالف في ذلك طائفة وجعلوها للتعريف من الأصل الأول ، واستدل ابن جنّي على زيادتها (٣) وأنها ليست للتعريف بأننا

(١) المنصف : ١٣٦/٣ .

(٢) قول أبي زيد في الأغفال : ١٠/١ ( رسالة ) والمخصص : ١٣٧/١٧ .

(٣) المنصف : ١٣٣/٣ .

اعتبرنا جميع ما لامه للتعريف فوجدنا إسقاطها منه جائزاً كالرجل والغلام ، ولم تقل العرب فيما بلغنا فعلته أن كما قالوا : فعلته الآن ، فدل هذا على أنها ليست للتعريف ولا أيضاً للمح الصفة ، فإن التي للمح الصفة يجوز إسقاطها ، فدل لزومها أيضاً على أنها ليست للمح الصفة ، بل هي زائدة ، كما يزداد غيرها من الحروف ، ثم يبقى النظر في تعريفها وذلك على رأى الفارسي وابن جني بالكف ولا م تضمن الآن معناها ، كما بنيت " أمس " لتضمن معناها ، وعلى رأى الزجاج بالإشارة .

والثالث : " الذين " ، فالألف واللام فيه أيضاً زائدة كما قال ، والدليل على ذلك : أنه من الأسماء الموصولات ، وقد وجد من الموصولات ما ليس فيه ألف ولا م وهو معرفة كـ " من " و " ما " و " أى " ، فهذا يدل على أن " الذين " معرفة لا بالألف واللام ، وأيضاً لو كانت فيه للتعريف لقالوا " لذين " <sup>(١)</sup> من غير ألف ولا م ، إذ لم نجد لها تعرف إلا حيث يجوز إسقاطها كما تقدم ، وهذه لا تسقط البتة ، وإن سقطت فذلك من النواذر غير المعتد بها ، فدل ذلك على أنها لغير التعريف وليست أيضاً / للمح الصفة ، فلم يبق إلا أن تكون زائدة .

٢٣٧/

وقد ذهب ابن خروف إلى أن تعريف " الذين " وأخواته من الموصولات الداخلة عليها الألف واللام بهما لا بالصلة ، وأن ما ليست فيه معرف بها تقديراً كـ " أى " و " من " و " ما " وخطأ من زعم أن

(١) فى (١) الذين .



تعريفها بالصِّلَة قال : وكيفَ ذلكَ وهى جُمْلٌ وقد تكون صفاتٍ وهى نكرات ، ثم استدلَّ على أن تعريفها إنما هو بالآلفِ واللام ، أن ما هى فيه لا يكون نكرة البتَّة بخلاف ما ليست فيه فإنَّه قد يكون نكرةً " كمن " و " ما " و " أى " وما استدلَّ به ليس له فيه حجةٌ ، أمَّا أولاً فإنَّ أصلَ وضعِ الموصولِ أن يتوصل به إلى وصف المعارفِ بالجُمَلِ ، إذ لم يمكنهم أن يدخلوا الآلفَ واللامَ على الجُمَلِ ، فأتوا بما يصحُّ فيه ذلك وهو الموصول كالأذى والتى ، فأدخلوها عليه فصَحَّ لهم الوصف بالجملة بإصلاح لفظها بتصديدها بما فيه الآلف واللام .

وأما " من " و " ما " و " أى " فإنَّما لم يوصف بها لعدم الآلف واللام فيها إذ هى المُسوغة لأنَّ تجرى الجملة صفة للمعرفة فراعوا اللفظ كما راعوا لفظ كل وبعض فلم يصفوها بالمعرفة حيث لفظهما لفظ النكرة ، ولا - أيضاً - وصفوها بالنكرة اعتباراً بالمعنى ومعناهما معنى المعرفة ، وبهذا المعنى يُجاب عن اختصاص " أى " و " من " و " ما " بوقوعها نكرات موصوفة ، لأنَّ ألفاظها النكرات ، بخلاف الذى والتى ونحوهما .

قال الفارسيُّ فى " الإغفال " : إنما حسنَ الوصف بالذى من بين أخواته لمكانِ حرفِ التعريف فيه وأنه وإن لم يحدث تعريفاً فهو لفظُ المحدثِ التعريف فأجرى فى هذه الأشياء مجراه ، فهذا نصُّ من الفارسي فيما ذكرته ، وأيضاً فإن فيها ابهاماً ليس فى الذى وأخواتها فلذلك لم يوصف بها وهى موصولات ، بخلاف " الذى " وأخواتها .

وأما ثانيا : فَإِنَّ أياً <sup>(١)</sup> و " ما " و " من " لا تَقَعُ نكراتٍ موصوفة إلا مع العرو عن الصلوات والخلو عنها ، فإذا وَجِدَت الصَّلَاتُ لم يصح أن تقع نكرات ، وهذا من أدل الدليل على أن تعريفها بالصَّلَّة لا بالآلف واللام مقدرٌ ، إذ التعريف فيها يدور مع الصَّلَّة وجوداً وعدمًا ، ولم نجده يدور مع الآلف واللام <sup>(٢)</sup> ، كذلك فدل على أن علَّة التعريف الصَّلَّة لا الآلف واللام فالصَّحیح إذاً ما ذهب إليه الناظم من زيادتها .

والرابع <sup>(٣)</sup> : " اللَّاتِي " وهو جمعُ " اللَّي " كما أن " الَّذِينَ " جمعُ " الَّذِي " والكلام فيهما واحدٌ ، وكذلك فيما كان من بابهما نحو : الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي وَاللَّائِي وَاللَّوَاتِي وَاللَّوَاتِي وما أشبه ذلك . ولازماً <sup>(٤)</sup> من قوله : ( وَقَدْ تَزَادُ لَازِماً ) اسمُ فاعلٍ يُمكنُ أن يكون حالاً من المَصْنَعِ المفهوم من ( تَزَاد ) كـ " شَدِيداً " من قولك : ضربته شديداً وكأنه قال : وتَزَادُ زِيداً لازماً .

ثم ذكر القسم الثاني من الزيادة فقال : ( ولاضْطِرَارِ كِبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ) أى : وقد تَزَادَ أيضاً للاضْطِرَارِ الشَّعْرَى ، لا على الْكُزُومِ ولا على الْجَوَازِ ، وأتى لذلك بمثالين :

أحدهما : زِيدت فيه اللَّامُ فى العِلْمِ وذلك " بَنَاتِ الْأَوْبَرِ " وهو اسمُ علمٍ لضَرْبٍ من الكَمَةِ صَغَارِ ذاتِ زَغَبٍ ، هذا ما حكى الجَوْهَرِيُّ <sup>(٥)</sup> ، وذكر ابنُ

(١) فى (١) أى .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى (١) وأيضاً .

(٤) فى (١) لأن ما .

(٥) الصحاح : ٨٤٢/٢ ( وير ) .

سَيِّدِهِ (١) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ (٢) قَالَ : هِيَ كَمَاءٌ أَمْثَالُ الْحَصَى يَكُنْ فِي  
النَّقْضِ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى عَشْرِ (٣) وَهِيَ رَدِيئَةُ الطَّعْمِ ، وَهِيَ أَوَّلُ الْكَمَاءِ قَالَ  
: وَقَالَ (٤) : مُرَّةٌ هِيَ مِثْلُ الْكَمَاءِ وَلَيْسَتْ بِكَمَاءٍ وَهِيَ صِفَارٌ . وَأَصْلُهُ أَنْ لَا  
تَدْخُلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، بَلْ تَقُولُ : هَذِهِ بَنَاتُ أُوبَرَ ، وَاحِدَهَا ابْنُ أُوبَرَ وَأَنْشُدَ  
الْأَصْمَعِيُّ (٥) :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ مِنْ ابْنِ أُوبَرَ وَالْمَقْرُودِ وَالْفَقْعَةِ

فَادْخُلُوا عَلَيْهَا الْأَلْفَ / وَاللَّامَ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةً فَقَالُوا : " بَنَاتُ / ٢٣٨  
الْأُوبَرِ " وَإِشَارَةُ النَّاطِمِ إِلَى مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ جَنَى (٦) وَقَالَ : أَخْبَرَنَا (٧) أَبُو  
عَلِيٍّ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ :

(١) النص في اللسان : ( وير ) .

(٢) أبو حنيفة : ( ٩ - ٢٨٢ هـ )

أحمد بن داود الدينوري ، عالم باللغة والنحو والهندسة والحساب . قال السيوطي : رآه  
ثقة ورعا زاهدا . ألف كتاب النبات لم يؤلف في معناه مثله

أخباره في : معجم الأديباء : ١٢٣/١ ، وأنباء الرواة : ٤١/١ ، وفيغية الوعاة : ٢٠٦/١ .

(٣) في الأصل عشرة وصوابه من كتاب النبات : ٨٤ اللسان .

(٤) كتاب النبات : ٨٥ وعنه واللسان عن المحكم لابن سيده .

(٥) البيت عن الأصمعي في كتاب النبات : ٧٩ ، واللسان : ( فقح ) وشرح أبيات المغني :  
٣١١/١ .

والمقرود والفقعة : نوعان من الكمأة ، والفقعة : بهذه التسمية تطلق الآن في بلاد نجد  
على جميع أنواع الكمأة . وبنات أوبر تطلق عليه العامة " هَوْبَرِيَّ " .

(٦) لم أهتم إلى هذا النص في كتب ابن جنى بحروفه كما هي عادة الشاطبي إذا نقل  
مصرحاً بمصدره إلا أن ابن جنى رد هذا في مؤلفاته منها :

الخصائص : ٥٨/٣ ، والمحتسب : ٢٢٤/٢ ، والمنصف : ١٣٤/٣ .

(٧) في (١) أخبرني .

سألت الأصمعي عن قول الشاعر (١) :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا      وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

لِمَ أَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ؟ فَقَالَ : أَدْخَلَ ذَلِكَ زِيَادَةَ لِلضَّرُورَةِ كَقَوْلِ  
الْآخِرِ (٢) :

\* بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرِو مِنْ أُسِيرِهَا \*

قال ابن جني وأنشدني (٣) أبو علي ، عن أحمد بن يحيى ، عن ابن  
الأعرابي (٤)

\* يَا لَيْتَ أُمُّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي \*

يريد أُمُّ عَمْرِو ، وهذا على رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى الْعَمْرُ - بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ - وَلَا  
فَالْأَشْهُرُ الْعَمْرُ - بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ - قاله ابن سيده ومثل ذلك أيضاً قول الآخر  
- أَنْشَدَهُ ابْنُ جُنَى (٥) :-

يَقُولُ الْمُجْتَلُونَ عَرَّوْسَ تَيْمٍ      سَوَى أُمِّ الْحَبِيبِ وَرَأْسِ فَيْلٍ

(١) قاتله مجهول ، وهو في : المقتضب : ٨٤/٤ ، والخصائص : ٥٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش :  
٧١/٥ ، والمعنى : ٧١/٥ ، وشرح أبيات المغنى : ٣١٠/٨ .

(٢) قاتله أبو النجم العجلي ، ببوانه :

والبيت في المقتضب : ٤٩٨٤/٤ ، والمنصف : ١٣٤/٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٥٢/٢ ، وشرح  
المفصل لابن يعيش : ٤٤/٨ ، ١٣٢/٢ ، ٦٠/٦ .

(٣) في (١) أنشدنا .

(٤) في المنصف لابن جني : ١٣٤/٨ ، وأنشد أيضاً ( يعنى أبا علي ) قال : ولم أسمع منه وبعدة في  
المنصف :

\* مكان من أنشا على الركائب \*

وقاتله غير معروف وهو في المخصص : ١٦٨/١ ، ٢٢٠/١١ ، ٢١٦/٣ ، وأمالى ابن الشجري :  
١٥٤/٨ ، والإنصاف : ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/٨ .

(٥) لم أجده في مصابري

أراد : أم حُبَيْن ، وأنشدَ أيضاً عن الفَارِسِيِّ (١) :  
أما وِدِمَاءٍ لَا تَزَالُ كَأَنَّهَا      عَلَى قَنَةٍ ( العُزَّى ) (٢) وبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا  
وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ :

\* أَمَا وَدِمَاءٌ مَائِرَاتٌ تَخَالُهَا \*

وهو أبين في الإعراب والمثال الثاني زيدت فيه الألف واللام في التمييز  
ضُرُورَةً ، لأنَّ التَّمْيِيزَ من شرطِهِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَإِذَا  
جاء بِالْأَلْفِ وَالْأَلَامِ حَكَمْنَا بِأَنَّهُ مِنَ الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ ، كَمَا زِيدَتْ فِي بَنَاتِ  
الْأَوْبَرِ ، وَذَلِكَ الْمِثَالُ قَوْلُهُ : ( كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ ) (٣) أَرَادَ : وَكَذَا بِحَرْفِ  
الْعُطْفِ أَيْ : وَكَذَا فِي هَذَا الْمِثَالِ الْآخَرِ ، وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ أَنْشَدَهُ فِي  
الشَّرْحِ هَكَذَا وَهُوَ (٤) :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا      صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو  
وَأَنْشَدَهُ السَّيْرَافِيُّ هَكَذَا :

رَأَيْتُكَ لَمَّا عَرَفْتَ جِلَادَنَا      رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو  
فَقَوْلُ النَّازِمِ : ( وَطِبْتَ النَّفْسَ ) فَاتَى فِي لَفْظِهِ بِالْوَاوِ حِكَايَةً لِلْبَيْتِ ،

(١) المسائل الحلبيات لأبي علي : ٢٨٧ ، والبيت لعمرؤ عبدالجن ، خزائن الأدب : ٢٤٠/٣ .

(٢) في (١) العزى . والعزى و' نسراً ' أصنام معروفة

قال تعالى : ' أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ' ، وقال ' وَقَالُوا لَا تَنْزِلُنَّ إِلَهُتَكُمْ وَلَا تَنْزِلُنَّ وِدَاءً وَلَا سُرَاعاً وَلَا  
يَفُوتَ وَيَعُوقُ وَنَسراً ' .

ويراجع : كتاب الأصنام : ١١-١٣ .

(٣) بعدها في (١) عن عمرو .

(٤) شرح التسهيل : ٢٩٢/١ وقد تقدم ذكر هذا البيت ، والبيت لراشد بن شهاب اليشكري في

العينية : ٥٠٢/١ ، ٢٢٥/٣ ، والتصريح : ١٥١/١ ، ٣٩٤ .

ولأجل الحكاية لم يقل: " كَذَا طَبَّتِ النَّفْسُ " و " يا قيس " من لفظ البيت الذي فيه الشاهد ، فأدخل الألف والألام على نفسٍ ، وهو تَمْيِيزٌ منقولٌ من الفاعل ، ومثل ذلك من التَّمْيِيز ما قال الآخر (١) :

عَلَامٌ مَلِئَتْ الرُّعْبَ والحَرْبُ لَمْ تَقْدُ لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبَيْضُ والسَّمَرُ  
وقوله : ( ولا ضَنْطِرَارٍ ) مفعولٌ له جرُّه بالألام وإنِ استوفى شروط  
النَّصْب ، فيجوز أن يُقال : وقد تُزاد اضْطَرَاراً وهو جائزٌ ، لكنه قَلِيلٌ ،  
نَصُّ الناظم على ذلك في بابِه وجاءَ بقوله : " السَّرَى " صفةً لقيس تكملة  
للْبَيْتِ ، والسَّرَى : الشَّرِيف . يقال : رجلٌ سَرِيٌّ ، من قَوْمٍ سَرَاةٍ ، وجمعُ  
السَّرَاةِ : سَرَوَاتُ . ويُقال في فعله : سَرَأَ يَسْرُو وسَرَى - بالكسْرِ -  
يَسْرَى سَرَواً فيهما ، وَسَرَوُ يَسْرُو سَرَاوَةً ، ويبقى بعدُ في هذا الكلام نَظَرٌ  
من وَجْهين :

أَحَدُهُما : أَنَّهُ جَعَلَ " بنات الأوبر " مما زيدت فيه الألف والألام  
اضْطَرَاراً ومن مذهبه الذي تَقَرَّرَ قبل أن ما جاء في الشعر مما يتأتى  
تَحْوِيلُهُ إلى ما ليس بَضرورةٍ ، فليس حكمه حكمُ الضرورات ، فإذا نظرنا  
فيما عدّه ضرورةً هنا وجدناه يتأتى مَسَاقُهُ على غَيْرِ جهةِ الضرورة ، فقد  
كان يمكنه في الأول أن يقول : ولقد نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ أوبرِ بغيرِ ألفٍ ولامٍ  
ولا يَنْكسرُ الوَزنُ ، وإنَّما فيه زحَفٌ وهو الوَقْصُ ، وذلك / حذفُ التاء / ٢٣٩  
من مُتَّفَاعِلنِ وذلك جائزٌ ، فلم يضطر على مذهب ابن مالك إلى زيادةِ  
الألف والألام ، فَجَعَلَهُ ذلك من الاضْطَرَارِ على مذهبٍ غيرِ صَحِيحٍ .

(١) شرح التَّسْهِيل لابن مالك : ٢/ ٢٨٦ ، والمساعد : ٢/ ٦٥ ، وشفاء الطيل : ٥٥٨ .

فإن قال : إن إسقاط الألف واللام وإن كان لا يكسر الوزن غير منقاد للطبع انقياداً عدم اسقاطها ، فهو على هذا التقدير ضرورة .

فالجواب : إنه لم يراع مثل ذلك حين أمكن عنده في قوله (١) :

\* ... صَوْتُ الحِمَارِ اليَجْدَع \*

أن يقال : (٢) " حمارٌ يُجدع " وهذا لا ينقاد للطبع انقياد الآخر ، فمثل ذلك التقدير جارٍ على طريقتيه وكان يمكنه في الثاني أن يقول : ونفسٍ طَبِيتَ يَاقِينُ عن عمرو ، فإن تقديم التمييز عنده جائزٌ في الكلام ، وإن كان قليلاً فليس بضرورة عنده ، وإذا كان قليلاً فعدم التقديم مع إمكانه دليلٌ على أن الألف واللام لم يدخلها للضرورة فقد ناقضَ هنا الناظم أصله الذي أصل .

والثاني على تسليم أنه لم يبين على تلك القاعدة أن دخول الألف واللام على التمييز ليس بضرورة ، إذ لم يختص بالشعر وإنما يعد ضرورة المختص بالشعر كصرف ما لا ينصرف ونحو ذلك ، وهذا ليس من ذلك ، إذ قد جاء في الكلام (٣) مثل ذلك نحو ما حكى البغداديون (٤) أن من العرب من يقول : قَبِضْتُ أَحَدَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ .

---

(١) تقدم .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) الحديث .

(٤) هم الكوفيون ، والمسألة في الإنصاف : ٤٢/ ( القول في تعريف العدد المركب ) .

وفى الحديث (١) : " أَنْ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ " ، والحديث عند ابن مالك حُجَّةٌ فى إثبات القوانين وبناء القياس عليه .

فإن قيل : إن الألف واللام فى هذا ونحوه زائدةٌ أيضاً ، وقد نص على ذلك فى " شرح التسهيل " (٢) فدخلت إذا فى دعوى الزيادة قيل : كان يُسَلَّمُ هذا لولا أنه علل الزيادة بالضرورة ، إذ قال : " ولأضطرار كِبَنَاتِ الأُوْبَرِ " إلى آخره .

فالحاصل أن هذا الموضع جرى فيه النّاطم على غير تأملٍ ، وأقصى ما وجدت فى الاعتذار عن الأول من النظيرين أنه أخطأ فى مجرد التمثيل خاصة .  
وأما الزيادة للضرورة فموجودةٌ ، إذ لم يُرد المِثَال المذکور بعينه ، بل أراد أيضاً ما كان نحوه ، وقد تقدّمت أبياتٌ يصعب إيرادها مع إسقاط الألف واللام كقولهِ :

\* بَاعَدَ أُمَ الْعَمْرِو ..... \*

وقوله :

\* عَلَامٌ مِلْتُتِ الرُّعْبَ \*

وإذا كان كذلك ثَبَّتَ الأصلُ الذى بنى عليه من الزيادة على الجملة .  
فإن قيل : كيف يثبت مع كون " بنات الأوبر " و " طبت النفس " ، بمنزلة

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٢٩٣/٦ .

قال : حدثنا عبدالله ، حدثنى أبى .. عن أم سلمة زوج النبی صلى الله عليه وسلم أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى امرأة تهراق الدم فقال : تنتظر قدر الليالى والایام التى كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستفر ثم تصلى .  
والشاهد فى الحديث دخول الألف واللام على " دماء " إذ التقدير : تهراق دماؤها .

(٢) شرح التسهيل : ٢٩٢ .



ما جاء فى الكلام ، فقد زيدت الألف واللام إذا لغير الضرورة وهو الإشكال الأول بعينه ؟

قيل : هذا سؤال وارد ولا جواب لى عنه الآن ، وليس كل داء يعالجه الطبيب .

وأما الثانى : فإن ما جاء فى الكلام من ذلك قد يُخرج على غير زيادة فقولهم : قَبَضْتُ أَحَدَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ ، قَصَدَ فيه التعريف ، لكن الشائع أن يعرف الأول خاصة ، ثم إنهم شذّوا فعرّفوا الثانى مع الأول فقالوا : قبضت الأحد العشر درهماً ، ثم زابوا شذوذاً فعرّفوا ما لا يحتمل التعريف إتباعاً لما يحتمله على الجملة ، فليس إذاً من قبيل النكرات أعنى الدرهم وإنما هو معرفة .

وقوله فى الحديث : " تَهْرَاقُ الدَّمَاءَ " منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به لا على / التمييز ، نصٌ على ذلك فى " شرح التسهيل " وسيأتى ذلك / ٢٤٠ فى باب التمييز إن شاء الله ، وإذا كان كذلك صَحَّ ما قاله من أن الزيادة فى نحو : ( طَبِيتَ النَّفْسَ ) للاضطراب والله أعلم .

\* \* \*

وأما القسم الثانى : من الألف واللام الخارجة عن أصلها من التعريف ، وذلك ما يدخل على الأسماء المنقولة من الصفات ونحوها لتلَمَحَ الأصل ، وتسمى التى لِلْمَحِ الصِّفَةِ فقد قال فيه :

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا      لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقِلَا  
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ      فِذِكْرُ ذَا وَحْدَتِهِ سِيَانِ  
الضَّمِيرُ فى ( عَلَيْهِ ) عائدٌ على بعضٍ ، وفى ( دَخَلَا ) عائدٌ على "

أَلْ " وَذَكَرَهُ ، لَجَوَازِ التَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ فِي الْحَرْفِ وَ " مَا " وَاقِعَةً عَلَى الْأَصْلِ  
الْمَنْقُولِ مِنْهُ الْعِلْمَ وَعَائِدَهُ ضَمِيرٌ عَنْهُ وَالضَّمِيرُ فِي ( نِقْلًا ) وَ ( كَانَ ) عَائِدٌ عَلَى  
بَعْضٍ أَيْضًا ، وَيَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ " أَلْ " لِيُتْلَمَحَ بِهَا  
الْأَصْلُ الَّذِي يُنْقَلُ عَنْهُ هَذَا الْعِلْمُ .

وَعَلِمَ أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي شَأْنُهُ هَذَا لَا يَدُ فِيهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْصَافٍ كُلِّهَا مَشَارُ  
إِلَيْهَا بِهَذَا الْكَلَامِ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا لَا مُرْتَجَلًا لِقَوْلِهِ : ( لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نِقْلًا )  
فَلَا زَمَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ نُقِلَ مِنْهُ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ لِتَكُونَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ يُلَمَحُ بِهَا فَلَا  
تَدْخُلُ عَلَى مُرْتَجَلِ الْبَيِّنَةِ .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَيْهِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ : ( لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ  
عَنْهُ نِقْلًا ) يُرِيدُ بِهِ لِأَنَّ يُلَمَحُ بِدُخُولِهَا أَصْلُ الْأِسْمِ الْمُسَمَّى بِهِ ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ  
تَكُونَ دَاخِلَةً بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ دَاخِلَةً قَبْلُهَا أَوْ مَعَهَا لَاسْتَهْلَكَتِ  
التَّسْمِيَةُ مَعْنَاهَا فَلَمْ تَدُلْ عَلَى شَيْءٍ ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي  
لِلغَلْبَةِ وَالزَّائِدَةِ وَبَيْنَ الَّتِي لِلْمَحِ الْأَصْلِ ، فَإِنَّ الْغَالِبَةَ كَانَتْ دَاخِلَةً قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ،  
ثُمَّ وَقَعَتِ التَّسْمِيَةُ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ مَا لَمْ تَتَقَدِّمَ لَكِنْ قَارَنْتَهُ فِي التَّسْمِيَةِ كَالنُّضْرِ  
وَالنُّعْمَانِ « وَلَفْظَةُ اللَّهِ » عَلَى رَأْيِهِ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " وَكَذَلِكَ السُّمُوعُ  
وَالْيَسَعُ مِنَ الْمُرْتَجَلَاتِ عَلَى مَا قَالَ هُنَاكَ أَيْضًا ، فَالْأَدَاةُ (١) فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ  
مُقَارَنَةٌ لِلتَّسْمِيَةِ ، فَلَيْسَتْ لَتُلَمَحَ الْأَصْلُ فِي النُّضْرِ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ فِي السُّمُوعِ  
وَنَحْوِهِ ، وَهَذَا الثَّانِي يُخْرِجُ بِالْوَصْفِ الْأَوَّلِ . وَبَيْنَهُمَا أَيْضًا فَرْقٌ آخَرٌ حَكْمِيٌّ  
وَهُوَ : أَنَّ الَّتِي لِلْمَحِ الْأَصْلُ يَجُوزُ لِحَاقِهَا وَعَدَمُ لِحَاقِهَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ أَوْ مَا

---

(١) فِي (١) فَالْأَدَاةُ .

هو نحو ذلك بخلاف الغالبة وغيرها فإنها لازمة ولا يجوز حذفها إلا نادراً لا يُعتمد به . قال سيبويه (١) : فإن أخرجت الألف واللام من الصَّعق والنَّجم لم يكن معرفةً مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ إِنَّمَا صَيَّرْتَهُ معرفةً بالألف واللام ، كما صارَ ابنُ رَأْلان معرفةً برَأْلان ، فلو أُلغيت رَأْلان لم يكن معرفةً . يعنى أَنَّ الألف واللام من حَقِيقَةِ الاسمِ فى العِلْمِيَّةِ وهذا الفرقُ منبَهٌ عليه بقوله : ( فَتَنَكَّرُ ذَا وَحَدَفُهُ سَيَّانٍ ) .

والثالثُ : أن يقصدَ بدخولها لِمَحِ الأصلِ ، لأنَّه قال : ( لِلْمَحِ ) كذا ، أى : دخل لأجلِ أن لِمَحِ فيه الأصل ، فهذا ولا بدُّ مستلزمٌ لتذكُّرِ الأصلِ والتَّماحه ، فلو لم يُلحِ الأصلُ لم تَدْخُلِ البَتَّةُ ؛ لأنَّ الاسمَ إذ ذاك بمنزلةِ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، فكما أن زَيْداً وعَمراً لا تدخلُ عليه الألفُ واللام ، فكذلك ما كان بمعناه ، ولذلك تَجِدُ كثيراً من الصِّفَاتِ المُسمًى بها لا تدخلُ عليها كمالِكٍ وحَاتِمٍ ومُتَمِّمٍ وفَاطِمَةَ وعائِشَةَ / ، وما أشَبَهَ ذلك . ٢٤١/

والرَّابِعُ : أن يكونَ الاسمُ يصلحُ أن تدخلَ عليه الألفُ واللامُ قبل التَّسميةِ وهذا معنى تُلَمَحُ الأصلُ بها ، لأنَّ إلحاقها إشعارٌ بأنَّ الاسمَ كائنه باقٍ على أصلِهِ لم ينتقل إلى عِلْمِيَّةٍ ، فإذا كان كذلك فكلُّ عِلْمٍ يُنْقَلُ مما يصحُّ أن يَدْخُلَ عليه فهو الذى تدخلُ عليه (٢) بعدَ النُّقْلِ والتَّسميةِ فلا تدخلُ على العلمِ المنقولِ من الفعلِ نحو : يَزِيدُ وَيَشْكُرُ وَتَغْلِبُ ، ومن ثم

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٢) ساقط من (١) .

كان دخولها على يزيد فى قول ابن ميادة (١) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً

ضُرُورَةً كَمَا كَانَ ضُرُورَةً فِى نَحْوِ (٢) :

\* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا \*

ولم يحكم له بأنه على لمح الأصل لهذا الذى تقدم ، وقد بسط الفارسى هذا المعنى فى " التذكرة " بسطاً حسناً ثم قال : فمن قرأ من القراء (٣) :  
﴿ الليسع ﴾ استقام أن يتأول فيه أنه عربى " جعل الشيء بعينه . فأما من قرأ :  
﴿ الليسع ﴾ ، فلا ينبغي له أن يحمله على أنه يفعل من وسع ، دخل فيه اللام لأن ذلك لا وجه له ولكنه أعجمى " معرب " وافق لفظه لفظ المضارع وليس به - انتهى كلامه - وكذلك لا تدخل على المنقول من مضاف ومضاف إليه ، كما إذا سميت بضارب (٤) زيد أو بصاحب عمرو (٥) ، إذ لا يصح دخول الألف واللام على المضاف وإن قرضت صلاحيته للمح الأصل فيه ، هذه الأربعة أوصاف يقتضيها كلامه ولا بد منها . وعبارته فى " التسهيل " عن هذا المعنى قوله (٥) :

وفى المنقول من مجرد صالح لهما ملموح به الأصل وجهان ، ثم مثل ذلك بقوله : ( كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ ) ، فأتى بثلاثة أمثلة تشير إلى ثلاثة أنواع مما يلمح فيه الأصل .

أحدها : الفضل ، وهو منقول من مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً :

(١) تقدم فى أول الجزء .

(٢) تقدم أيضاً .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٨٦ : والقراءة فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٢٦٢ وهى قراءة حمزة والكسائى " الليسع " يلامين .

(٤-٤) فى (١) زيداً صاحب عمرو .

(٥) التسهيل : ٣١ .

إِذْ ظَنَّ ذَا فَضْلٍ فَهَذَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ وَعَلَى مَا كَانَ مِنْ نَوْعِهِ  
مِثْلَ قَيْسٍ ، مِنْ قَاسٍ يَقِيسُ قَيْسًا وَزَيْدٌ مِنْ زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا ، وَأَوْسٌ مِنْ  
أَسِهَ يَوْسُهُ أَوْسًا ، أَىْ أَعْطَاهُ ، وَعَمْرُو<sup>(١)</sup> إِذَا اعْتَقَدْتَ أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ  
الْعُمَرِ الَّذِي هُوَ الْحَيَاةُ .

وَالثَّانِي : الْحَارِثُ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الصَّفَةِ تَقُولُ : حَرِثَ يَحْرِثُ فَهُوَ  
حَارِثٌ ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ وَعَلَى مَا كَانَ مِثْلَهُ نَحْوُ : عَبَّاسٌ  
وَقَتَالٌ وَحَسَنٌ وَجِرَّاحٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ

وَالثَّالِثُ : النُّعْمَانُ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ عَيْنٍ وَهُوَ الدَّمُ ، وَمِنْهُ  
سُمِّيتْ شِقَائِقُ النُّعْمَانِ لِشَبِّهِ لَوْنِهَا بِهِ ، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَدَاةُ  
عِنْدَهُ ، وَعَلَى مَا كَانَ مِنْ نَوْعِهِ كَنُوسٍ إِذَا جَعَلْتَهُ قَدْ نُقِلَ مِنَ الْأَوْسِ وَهُوَ  
الذَّنْبُ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، فَقَدْ نَبَّهَ عَلَى أَنْوَاعِ الْمَنْقُولِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، فَالْأَوَّلُ  
مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ الْمَعْنَى ، وَالثَّانِي مَنْقُولٌ مِنَ الصَّفَةِ ، وَالثَّلَاثُ مَنْقُولٌ مِنْ  
اسْمِ الْعَيْنِ ، وَفِيمَا قَرَّرَهُ هُنَا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ يَقْتَضِي الْقِيَاسَ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ مِنَ  
الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ فَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ تَقُولَ فِي قَيْسٍ الْقَيْسُ وَفِي زَيْدٍ الزَّيْدُ  
وَفِي عَمْرٍو الْعَمْرُو فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَمَا تَقُولُ فِي فَضْلٍ الْفَضْلُ ، وَكَذَلِكَ  
يَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ / فِي مَالِكٍ الْمَالِكُ وَفِي فَاطِمَةَ الْفَاطِمَةُ وَفِي حَاتِمٍ الْحَاتِمُ ، / ٢٤٢  
كَمَا تَقُولُ فِي قَاسِمٍ الْقَاسِمُ وَفِي عَبَّاسٍ الْعَبَّاسُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي حَجَرٍ  
الْحَجَرُ وَفِي حَبَلٍ الْحَبْلُ وَفِي جَعْفَرٍ الْجَعْفَرُ وَفِي بَكْرِ الْبَكْرُ ، كَمَا تَقُولُ  
فِي نُعْمَانَ النُّعْمَانُ وَهَذَا كُلُّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَعَمْرُو .

وإنما بابها كلها السَّمْعُ فلا يَتَعَدَّى بواحدٍ منها ما سَمِعَ .

والحاصلُ من هذا أن المفردات كلها من الأعلام المنقولة الجائز قبل التسمية دخول الألف واللام عليها ، يجوز أن تدخل عليه الألف واللام الآن وما أظنُّ أحداً يقول بهذا .

والثاني : أننا إذا سلّمنا القياس فإنما يصحُّ في نوع واحدٍ منها وهو المنقول من الصِّفةِ فهناك ذكر الناس لمَحِ الصِّفةِ وأصلُّوا معناه ، وفيه تكلم سيبويه والخليل حيث قالوا : الحارث والحسن والعبّاسُ ، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجلَ هو الشَّيءَ بعينه ، يعنى على أصلِ الصِّفةِ ولم يجعلوه سُمى به ، ولكنهم جعلوه كانه وصفاً له غلبَ عليه ، ومن قال : حارثٌ وعبّاسٌ فهو يجرى مجرى زيدٍ . قال ابنُ خَرُوف : وهذا في كلِّ صفةٍ سُمى بها . ولما تكلم الفارسيُّ في "التذكرة" على قولِ الشاعر :

\* ..... وبالنَّسْرِ عَنَدَمَا \*

قال : فالقولُ <sup>(١)</sup> إنَّ اللامَ هنا ليس على حدِّ قواك : العبّاسُ وعبّاس ، لأن من أدخل اللامَ هنا جعله الشَّيءَ بعينه ، ومن لم يدخل جعل الاسمَ علماً بمنزلة زيدٍ وأسدٍ ، ثم قال : ومن قال في الحارث والعبّاس حارثٌ وعبّاسٌ ، لم يقل إذا سمى باسم جنس غير صفةٍ بالحاقٍ لامِ التعريف ، ألا ترى أنهم لم يقولوا في رجلٍ اسمه ثورٌ أو يربوعٌ أو أسدٌ الثورُ ولا اليربوعُ ولا الأسدُ .

قال : فإن قلت : فقد قالوا الفضلُ في رجلٍ اسمه فضِّلُ ، فإنما ذلك لأنه على حدِّ الصِّفةِ كأنهم جعلوه عبارةً عن الحارث بعينه من حيث جازٌ وحسن أن يقصد بذلك ، كما حسن أن يقصد بالحارث والعبّاس قال : فدخلت اللامُ هنا ،

(١) في (١) فلا يقل .

كما دخلت في الحارث والصعق فانت ترى أنهم إنما يجعلون لَمَحَ الأصل في الصفة ويعتذرون عما جاء منها في المصدر وينفون ذلك عن اسم الجنس جملة ، وهو الذي لا يصح غيره ، فهذا من الناظم غير صواب .

وجه ثالث : وهو أنه مثل هذا بالنعمان وجعله مما يجوز تجرده من الألف واللام وعدم تجرده ، وهو قد جعله في " شرح التسهيل " من قسم العلم الذي قارنت الأداة نقله فلزمته (١) فقال في " التسهيل " (٢) : بعد تقرير أن ذا الغلبة تلزمه اللام غالباً إن كان معرفاً بها قبل ذلك ، ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله . قال في " الشرح " (٣) : ويشارك ذا الغلبة المصاحبة للأداة فيما نسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان أو ارتجاله كالسُمؤال واليسع فلا يجرد هذان النوعان إلا لنداء (٤) أو غيره من العوارض التي يجرد لها الأعشى ونحوه من الأعلام الغالبة ، ثم ذكر أن هذا أكد في عدم التجرد من ذي الغلبة ما هو مسطور هنالك ، وهذا مناقض لما نص عليه في نظمه هذا ، فأخذ الموضوعين غير صحيح ، إماً كلامه هنا أو في الشرح ، إذ لا / يستقيم / ٢٤٣ أن يصحاً معاً ، لأنهما حكمان (٥) متناقضان على شيء بعينه ففي هذا كله ما ترى .

---

(١) ساقط من (١) .

(٢) التسهيل : ٣١ .

(٣) شرح التسهيل : ١٩٧/١ .

(٤) في التسهيل : " لا لنداء ... " .

(٥) في (١) حكما .

والجواب : عن الأول والثاني أن القياس<sup>(١)</sup> في الأنواع الثلاثة  
 ألا مانع منه لأنه إذا كانت العرب قد أرتنا مذهبها في لَمَح الأصل ورأينا ذلك  
 يكثر في السماع فبيّنناه على شرطه ، وكون العرب لم تقل ذلك في جملة منها  
 (٢) لم يكن منها ترك (٢) تركاً للقياس ، وإنما كان لفقد الشرط وهو لَمَح الأصل  
 لا أنه عندها لا يلمح ، فإذا لمحننا نحن الأصل أدخلنا الألف واللام ولم يبق  
 محذور ، وهذا رأيه في " شرح التسهيل " فإنه ذكر فيه أن العلم إذا كان  
 منقولاً من صفة أو مصدر أو اسم عين وكان عند التسمية به مجرداً من أداة  
 التعريف جاز في استعماله غالباً أن يلمح به الأصل فتدخله الأداة قال (٣) :  
 وأكثر دخولها على منقول من صفة كحسن وعباس وحارث ويلي دخولها على  
 منقول من مصدر كفضل وقيس ، ويلي (٤) دخولها على منقول من اسم عين  
 كليث وخرنق . فهذا هو الذي ذهب إليه هنا - والله أعلم - ولا أعلم من قال  
 بذلك غير ابن مالك .

وفي كلام الزمخشري في " المِفْصَل " إشارة إلى شيء من ذلك في غير  
 المنقول من اسم عين ، والذي يثبت من ذلك في القياس إن ثبت اعتباره نوع من  
 المنقول من الصفة وإن جاء غير ذلك فهو مسموع نحو : فضل وخرنق وأما أن  
 يقال بالقياس في الجميع فلا .

(١) في (١) العباس .

(٢-٢) في (١) منها تركا للقياس .

(٣) شرح التسهيل : ٢٠١/١ .

(٤) في الأصل : يلي ويؤيد ما أثبتته ما في شرح التسهيل .



واعلم أن في القول بالقياس في هذه الأنواع أخذاً من كلام الناظم نظراً  
وذلك أنه قال : ( وَيَعْضُ الْأَعْلَامُ عَلَيْهِ دَخْلًا ) وهذا البعض يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يريد كل ما كان منها مفرداً ، لأن العلم منه مفرد ، ومنه  
غير مفرد كالمركب والمُضاف ، وهذا الحكم مختص بالمفرد بون غيره ، وهو  
بعض من جنس العلم فكأنه يقول : والمفرد من الأعلام عليه دخلاً وهذا  
يقتضي القياس كما نص عليه في غير هذا .

والثاني : أن يريد ما أدخلته العرب عليه من المفردات فكأنه يقول :  
وبعض الأعلام أدخلت العرب عليه الألف واللام ، وهذه حكاية سماع لا تشعر  
بقياس ، ويؤيد ذلك إتيانه بالفعل الماضي من قوله : دخل ولم يقل يدخل ، فإن  
كان مراده الوجه الأول فهو جارٍ على طريقته في " التسهيل " و " شرحه " لكنه  
خالف الناس فيما ذهب إليه .

وإن كان مراده الثاني فهو موافق للناس ، مخالف لرأيه في غير هذا  
الموضع وكان هذا المحمل أولى إذا احتمل كلامه كذلك ، وعبارته في أصل  
المسألة موافقة في المعنى لعبارة الزمخشري حيث قال <sup>(١)</sup> : وبعض الأعلام  
تدخله لام التعريف وذلك على نوعين : لازم وغير لازم ، وفسر اللزوم باللام  
الغالبية ، ثم قال <sup>(١)</sup> : وغير اللزوم في نحو : الحارث والعباس والمظفر  
والفضل والعلاء ، وما كان صفة في أصله أو مصدرأ ، هذا منتهى كلامه  
وهو محتمل كاحتمال كلام الناظم ، إلا أن الناظم زاد الاسم المنقول من  
اسم عين وهو النعمان ونحوه .

(١) الفصل : ١١ ، ١٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ٤١/١ ، ٤٢ .

وَأَمَّا النَّظَرُ الثَّالِثُ : فَإِنِى لَا أَحَقُّ الْآنَ أَى الرَّجْهَيْنِ / ، هـ / ٢٤٤  
الْجَارِى عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَإِلَيْكَ النَّظَرُ فِى ذَلِكَ .

ثُمَّ ذَكَرَ حَكَمَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ هُنَا فَقَالَ : ( فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ  
سِيَّانٍ ) " ذَا " : إِشَارَةٌ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، يَعْنِى أَنَّ لِحَاقَهَا وَعَدَمَ  
لِحَاقَهَا سِيَّانٌ : لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِكَثْرَ مِنَ الْآخَرِ ، وَلَا أَحَدُهُمَا لَازِمًا لِنَوْنِ  
الْآخَرِ ، كَمَا تَقْدُمُ فِى الزَّائِدَةِ فَإِنِ ارْتَدَّتْ لِحَاقَهَا فَلَكَ ذَلِكَ ، وَإِنِ لَمْ تُرَدْ  
ذَلِكَ فَالْتَّجَرَّدَ عَنْهَا جَائِزٌ فَتَقُولُ : حَارِثٌ وَالْحَارِثُ وَعَبَّاسٌ وَالْعَبَّاسُ  
وَقُضِلُّ وَالْقُضَلُ وَخَرْنِقٌ وَالْخَرْنِيقُ وَلَيْثٌ وَاللَّيْثُ ، وَيَهْدِيزُ مِثْلُ فِى الشَّرْحِ  
الْمَنْقُولِ مِنْ اسْمِ الْعَيْنِ ، وَوَقَعَ لَفْظُ الْحَذْفِ هُنَا عَلَى تَسَامُحٍ حَيْثُ قَالَ :  
( فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانٍ <sup>(١)</sup> ) إِذِ الْحَذْفُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا كَانَ ثَابِتًا  
بِحَكْمِ الْأَصْلِ ، ثُمَّ أَزِيلَ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ هُنَا لَيْسَ الْأَصْلُ فِيهَا الْإِثْبَاتُ ثُمَّ  
حُذِفَتْ ، بَلِ الْأَمْرُ هَاهُنَا بِالْعَكْسِ إِذِ الْأَصْلُ عَدَمُ اللَّحَاقِ ، لِأَنَّهُ عَلِمَ وَقَبْلَ  
الْعَلَمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لَازِمًا لَهَا ، كَمَا لَزِمَهَا الْاسْمُ الْغَالِبُ ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ  
يَقُولَ : فَذِكْرُ ذَا وَتَرْكُهُ سِيَّانٌ أَوْ نَحْوُ هَذَا ، وَلَكِنَّهُ أَطْلَقَ عَلَى عَدَمِ اللَّحَاقِ  
حَذْفًا مُجَازًا وَتَوَسَّعًا فِى الْعِبَارَةِ ، وَيُقَالُ : هُمَا سِيَّانٌ ، إِذَا اسْتَوَيَا  
وَالْوَاحِدُ : سِيٌّ ، وَحَقِيقَةُ مَعْنَاهُ : مُرَادَفَةٌ مِثْلُ ، وَمِنْهُ " لَأَسِيْمَا " وَقَالَ  
الْحَطِيبِيُّ فِى مُفْرَدٍ " سِيَّانٌ " <sup>(٢)</sup> :

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةٌ بَطْنٍ وَادٍ      ضَمُورُ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

(١) ساقط من (١) .

(٢) ديوان الحطبيته : ٣٨ وروايته :

حديد الناب ... ..

وأشار فى مقالة النسخ إلى رواية إحدى النسخ : " ضموز " والضموز : المقصود بها هنا

المسنة .

ويقال أيضاً هما سواءان وهما سواء .

\* \* \*

(١) ثم قال (١) :

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَنْ كَالْعَقَبَةِ

ثَوِ الْغَلْبَةِ مِنَ الْأَعْلَامِ هُوَ : كُلُّ اسْمٍ اشْتَهَرَ بِهِ بَعْضُ مَا لَهُ مَعْنَاهُ اشْتِهَاراً  
تَاماً حَتَّى صَارَ بِحَيْثُ إِذَا أُطْلِقَ ذَلِكَ اللَّفْظُ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ الشَّيْءِ (٢) وَهَذَا  
مَعْنَى كَوْنِهِ صَارَ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ . أَيْ : بِغَلْبَةِ ذَلِكَ الْاسْمِ لِذَلِكَ الشَّيْءِ (٣) مِنْ بَيْنِ  
سَائِرِ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ حَتَّى يَصِيرَ فِي عِدَادِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ الْمَحْضَةِ  
كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو فَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِيهِ أَنَّهُ عَلِمَ فِي الْأَصْلِ اسْتِعْمَالِي ، وَأَمَّا فِي  
الْأَصْلِ الْقِيَاسِي فَهُوَ مِنَ الْمُعَرَّفِ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ، إِذْ لَمْ يَزَلْ مَعْنَاهَا ، وَلَوْ زَالَ  
مَعْنَاهَا لَصَارَ نَكْرَةً ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَعُدَّ النَّاطِقُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ هُنَا ضَرْباً آخَرَ كَمَا عُدَّ  
الزَّائِدَةَ وَالتَّى لِلْمَنْحِ الْأَصْلِ وَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا وَقَدْ تَقَدَّمَتْ (٢) الْإِشَارَةُ إِلَى  
ذَلِكَ (٤) ، وَبِهِ أَيْضاً يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ وَبَيْنَ الْعِلْمِ بِالْغَلْبَةِ ، فَإِنَّ الْعِلْمَ  
بِالْوَضْعِ إِنَّمَا وَضِعَ لِإِبَانَةِ شَخْصٍ مِنْ سَائِرِ الْأَشْخَاصِ ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى  
وُجُودِ مَعْنَى ذَلِكَ الْاسْمِ فِي الشَّخْصِ الَّذِي سُمِّيَ بِهِ فَاخْتِصَاصِهِ الْمُسَمَّى بِهِ  
شَخْصاً بَعِيْنَهُ لِيُمَيِّزَهُ عَنْ غَيْرِهِ أَوْجِبَ تَعْرِيفَهُ ، وَهَذَا إِذَا اشْتَرَكَ فِيهِ  
الْمُسَمَّوْنَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ اتِّفَاقٌ يَجِبُ بِهِ اشْتِرَاكُهُمْ فِي الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةَ  
سُمُّوا بِزَيْدٍ لَا يَخْتَصُّونَ بِمَعْنَى جَمْعِهِمْ عَلَى تَسْمِيَةِ زَيْدٍ يُبَايِنُونَ بِهِ مِنْ اسْمِهِ  
عَمْرُو ، وَأَمَّا الْعِلْمُ بِالْغَلْبَةِ فَإِنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً بِاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، وَهَذَا

(١-١) ساقط من (١) .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) وقدمت .

(٤) في (١) في .

يجبُ لمن سُمي به التعريف ، لكنْ لمعنى يُوجب تلك التسمية له ولن شاركه  
 فى ذلك المعنى كالرجل وغلّام زَيْدٍ فلا يختص أحد هذين وما أشبههما  
 باسم لون سائر من فيه ذلك المعنى <sup>(١)</sup> كزيد وغلّام / رَجُلٍ <sup>(٢)</sup> ، ثم إنّه قد ٢٤٥/  
 يَغلب على ذلك الاسم على بعض المُسمّين به ممن شاركتهم فى معناه  
 حتى يصير له كالعلم الذى <sup>(٣)</sup> يُعرفُ به إذا ذُكرَ مُطلقاً ، ولا يعرف به  
 غيره ممن شاركتُهُ إلا بعهدٍ تقدّم ، إلا أن <sup>(٤)</sup> أصلُ تعريفه الألف واللام أو  
 بالإضافة باقرٍ بدليل زوّالٍ تعريفه بزوالهما والعلمُ بالوضع ليس كذلك ،  
 فهذا فرقٌ ما بينهما ثم نُبّه الناظِمُ على أن ذَا الغلبة على وجهين :

أحدهما : المُضاف ، وهو ما غلبَ عليه الاسمُ المُشترك فيه وهو  
 مُضَاف .

والثانى : " مصحوب ال " وهو ما غلب <sup>(٢)</sup> عليه الاسمُ وهو قد  
 صَحِبَتْهُ الألف واللام فمثال الأول ابنُ رَآلَن ، فإن ابن رَآلَن أصله أن  
 يصلح لكل من كان ابناً لِرَآلَن حتى أنه اختص بجابر الطائى السنبسى  
<sup>(٤)</sup> وحده ، فإذا أطلق لم يدلّ إلا عليه ، ما لم يكن ثمَّ عهدٌ فى غيره ومثله  
 ابنُ عبّاسٍ ، وابنُ عُمَرَ وابنُ الزُّبَيْر وما أشبه ذلك .

ومثال الثانى : " العَقَبَةُ " وهو مثاله ، فإن العقبة اسمٌ لكل  
 طريقٍ صاعدٍ فى الجَبَلِ ، ثم اختصَّ بعَقَبَةِ مِنى التى تُضافُ إليها  
 الجَمْرَةُ فيقال : جَمْرَةُ العَقَبَةِ ومثله الصُّعُقُ لَخُوَيْلِدِ بْنِ نُفَيْلٍ ، وكذلك

(١-١) فى (١) كالرجل وعلام زيد .

(٢-٢) فى الأصل فقط مصحح على هامش النسخة .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) من شعراء الحماسة ، جاهلى لم أقف على أخباره فى المصادر المتوفرة لدى .

الصُّديق ، والفَاروق ، والنُّجم ، والثُّريا ، والدُّبران (١) ، والأعشى ،  
والأخطل ، وكذلك الكعبية ، والمدينة ، وما أشبه ذلك .

\* \* \*

ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ حَذَفَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ هَذِهِ وَهَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ، فَقَالَ :

وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تَنَادَرَ أَوْ تُضِفَ      أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّضُ

( حَذَفَ ) مفعولٌ بـ " أَوْجِبْ " ، أى : أوجبْ حذفَ " أَلْ " وذى إشارة إلى  
" أَلْ " وهى نعتٌ لها وأنثٌ على اعتبار الكلمة ، كما ذكر فى مواضع أخر على  
معنى اللفظ نحو قوله : ( فَذِكْرُ ذَا وَحَذَفُهُ سَيِّئَانِ ) و " أوجب " هو الدال على  
جواب " إِنْ " وليس بجوابٍ صناعى ، وإلا وَجِبَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَاءِ ، والذى سرُغ  
كونه فى الحكم غير جوابٍ أَنْ معموله قد تقدّم على الشرط ، وتقدّم المعمول  
مؤذّنٌ بتقدّم العامل ، فكان الفعل مقدّم على فعل الشرط ، ومع هذا فإن فيه  
مما يختص بالشعر الإتيان بفعل الشرط مضارعاً ، وذلك لا يكون إلا عند  
الإتيان بالجواب الحقيقى ، وأما إذا حذف الجواب ودلّ عليه كما هنا فمختصٌ  
بالشعر ونحو هذا مما فى الشعر ما أنشد سيبويه من قول الشاعر (٢) :

\* وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ \*

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٤٣٧/١ ، وأمالى بن الشَّجَرى : ٣٣٩/١ ، والتَّصْرِيع : ١٢٦ ، والخزانة : ٢٢٧/١ ،  
٢٨٣/٢ ، ٥٧٢/٣ ، ٦٤٩ ، ١٧٠/٤ .

والبيت مجهول القائل ، صدره :

\* هَذَا سَرَاقَةُ الْقُرْآنِ يَنْرُسُهُ \*

وَيَعْنِي النَّازِمُ (١) "أَلْ" هَذِهِ الَّتِي فِي الْأَسْمِ الْغَالِبِ - وَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَهَا الْإِشَارَةَ بِأَدَاةِ الْعَرَبِ - تُحْذَفُ إِذَا نَادَيْتَ ذَلِكَ الْأَسْمَ أَوْ أَضَفْتَهُ حَذْفًا وَاجِبًا ، فَلَا يَجُوزُ بَقَاؤُهَا مَعَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلَا تَقُولُ : يَا الْأَعَشَى وَلَا يَا الْأَخْطَلُ (\*) ، وَلَرَأَيْتُمَا تَقُولُ : يَا أَعَشَى وَيَا أَخْطَلُ .

وَفِي الْحَدِيثِ (٢) : "إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَانَ" . وَأَنْشُدَ سَيِّبِيُّهُ : (٣)

يَا زَبْرِقَانَ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبَبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ  
وَأَنْشَدَ لَجَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ (٤) :

- 
- (١) ساقط من (١) .  
(٢) مسند الامام أحمد : ٤١٩/٣ .  
(٣) الكتاب : ١٥١/١ وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣١١/١ ، ٣٦٢ ، قائله المخبل السعدي واسمه ربيعة بن مالك التميمي شاعر إسلامي توفي في خلافة عمر أو عثمان رضى الله عنهما ، أخباره في الشعر والشعراء : والأغاني : ١٨٩/١٣ والبيت من قصيدة يهجو بها الزبرقان ، واسمه حصين - بالصاد - بن بدر من سادات بني تميم وفد على النبي صلى الله عليه وسلم . أخباره في الأصابة والخزانة : ٥٣١/١ .  
والشاهد في شرح ابن يعيش : ١٢١/١ ، ٥١/٢ ، والهمع : ٤٢/٢ ، والخزانة : ٥٣٥/٢ .  
(٤) أحد الصحابة إسلامه سنة عشر من الهجرة فقد عينه في القاسية ولى همدان لعثمان بن عفان رضى الله عنه . أخباره في : جمهرة الأنساب : ٣٨٧ والأصابة :  
والبيت في الكتاب : ٤٣٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٢١/٢ ونسباً في فرحة الأنيب :  
إلى عمرو بن الخثارم البجلي يخاطب بها الأقرع بن حابس المجاشعي ويحضه على أن يحكم بتفضيل جرير بن عدالة البجلي على خالد بن اربعة الكلبى .  
والأقرع بن حابس ، واسمه فراس من سادات بني تميم في الجاهلية والإسلام . أخباره في الأصابة : ٤٧٥/١ ، والخزانة : ٣٩٧/٣ .  
والشاهد في المقتضب : ٧٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٤/١ ، والعيني : ٤٣٠/٤ ، والخزانة : ٤٥١/٤ ، ٦٤٣ ، ٣٩٦/٣ .  
(\*) في الأصل يالاعش ولا يالاخلط .

\* يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ \*

وجهه ذلك أنه لا يجوزُ الجمعُ بينَ حرفِ النداءِ والالفِ واللّامِ  
وسياتى بيان ذلك فى باب النداءِ إن شاء الله حيث تعرّضَ له الناظمُ / ٢٤٦ ،  
وكذلك لا يجوزُ أن تقولَ : يا الأخطلُ القومُ ولا يا الأعشى همدان (\*) ،  
وإنما تقولَ : أخطلُ القومُ وأعشى همدان ونابغة بنى ذبيان وأعشى قيس

أنشدَ سيبويه - للنابغة الجعدى<sup>(١)</sup> : -

أَلَا أَبْلِغُ بَنَى خَلْفٍ رَسُولاً      أَحَقُّ أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي  
وَأُنْشِدَ ابْنَ جُنَى<sup>(٢)</sup> :

وَلَوْ بَلَغْتَ عَوَا السَّمَاءِ قَبِيلَةً      لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ  
وجهه هذا أيضاً أنه لا يصحُّ الجمعُ بينَ الالفِ واللّامِ والإضافةِ فى  
غيرِ بابِ الحَسَنِ الوَجهِ وما أشبهه وسياتى ذلك فى بابهِ إن شاء الله .  
فإن قيلَ : يرد على هذا الحكم سؤالان .

أحدهما : أنه أوجبَ حذفَ " أل " فى هذين الموضعين فلا يجوزُ  
عنده غير ذلك فيهما ، أمّا فى الإضافةِ فذلك ظاهرٌ ، وأمّا فى النداءِ فلم  
يجب ، ولهم فى نداء ما فيه الالفِ واللّامِ ثلاثةُ أوجهٍ :

- (١) الكتاب : ٤٣٩/٨ ، والبيت فى ديوانه : ١٦٤ ، والنابغة الجعدى اسمه قيس بن عبد الله  
العامرى يكنى أبا ليلى وفد على النّبى صلى الله عليه وسلم ، وعمر طويلاً . أخباره فى  
الشعر والشعراء : ٢٨٩/٨ ، والأصابة : واليت فى المعنى : ٥٠٤/٨ ، والأشمونى :  
١٨٥/٨ ، والخزانة : ٣٠٦/٤ .  
(٢) البيت للحطيئة فى ديوانه : ٦٨ وروايته : " بون السماء " و " لثقلت " بالعين المنقوطة ،  
ومجالس العلماء : ١٩٤ .  
(\*) فى الأصل : يا الأخطل القوم ولا يا لأعشى همدان .

أحدها : حَذَفْهَا كَمَا نَكَرَ .

وَالثَّانِي : التَّوَصَّلَ بِأَيُّ نَحْوُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ .

وَالثَّالِثُ : اسْمُ الْإِشَارَةِ نَحْوُ : يَا هَذَا الرَّجُلَ ، وَهَذَا مِمَّا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ فَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : قَدْ تَجَوَّزَ هَذِهِ الْأَوَجُ الثَّلَاثَةُ هُنَا ، وَالثَّانِي أَنْ هَذَا الْحُكْمُ إِنْ كَانَ ضَرْوَرِي الذِّكْرَ هُنَا ، فَكَذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِمَّا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ أَوْ غَيْرُهَا فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ حُكْمُهَا مَعَ النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرْوَرِيًّا ، وَإِنَّمَا بَابُ ذَلِكَ بَابُ النَّدَاءِ ، وَبَابُ الْإِضَافَةِ ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَدْعَ نَكَرَهُ إِلَى أَبْوَابِهِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ، بَلْ خَصَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ الْغَالِبَةَ بِالذِّكْرِ هُنَا ، فَمَا وَجْهُ مَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ : أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْآلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِأَيُّ أَوْ بِهِذَا إِلَى نَدَاءٍ مَا هِيَ فِيهِ أَنْ تَكُونَ جِنْسِيَّةً نَحْوُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ ، وَكَذَلِكَ يَا هَذَا الْإِنْسَانَ وَيَا هَذَا الرَّجُلَ وَالْآلِفَ وَاللَّامَ فِي النَّابِغَةِ وَالصُّعْقِ وَنَحْوِهِمَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، فَلَا يَصِحُّ إِذَا نَادَا بِأَيُّ وَلَا بِهِذَا ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ النَّاسِظُ مِنْ حَذْفِهَا ، فَهُوَ إِذَا ذَاكَ وَاجِبٌ لَا يَصِحُّ الْعَدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَعَنِ الثَّانِي أَنْ مُرَادَهُ هُنَا بَيَانُ لَزُومِ الْآلِفِ وَاللَّامِ فِي ذِي الْغَلْبَةِ ، لَا بَيَانُ حَذْفِهَا مَعَ النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ ، بَلْ مَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ لَا تُحْذَفُ مِنْ ذِي الْغَلْبَةِ إِلَّا لِعَارِضٍ يُلْزَمُ مَعَهُ حَذْفُهَا أَوْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ فَبَيْنَ الْعَارِضِ مَا هُوَ حَتَّى يَظْهَرَ أَيْنَ يُلْزَمُ إِثْبَاتُهَا ، وَدَلٌّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ بَعْدَ : ( وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ ) أَيْ : قَلِيلٌ ، وَلِزَمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ وَالْكَثِيرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْأُتَمُّ تَنْحَذِفُ ، بَلْ تَثْبِتُ مَطْلَقًا ، فَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْوَاعِ الْآلِفِ وَاللَّامِ فَغَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى هَذَا النَّوْعِ مِنَ التَّنْبِيهِ ، فَالزَّائِدَةُ لَا تُحْذَفُ الْبَتَّةَ ، إِمَّا لِأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ النَّدَاءُ وَلَا الْإِضَافَةُ كَالْآنَ ، أَوْ لَا تُقْبَلُ أَحَدُهُمَا كَالَّذِينَ وَاللَّاتِي ، وَهِيَ لَا تُقْبَلُ



أيضاً الحذف في النداء لصلاحية أى معها كقولهِ تعالى (١) : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ . وإما لثوره فلم يعتد بما يمكن فيه على قلة من الإضافة كالكالات ، وأما التي للمعير الأصل . فقد قال فيها : ( فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَان ) فصارت في عداد المعرفة ، فلم يحتج إلى ذكر فيها (٢) إلا في بابه (٢)

فإن قيل : فقد نقصه موضع ثالث يجب فيه حذف الألف واللام وهو قياس ، وذلك مع " لا " التي لنفي الجنس كما تقول : لا سيماك الليلة طالع ولا نابغة بعد نابغة بني ذبيان ، وقد قالت العرب - أنشدته سيبويه (٣) :-

\* لَاهَيْتُمْ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ \*

وقال الآخر (٤) :

\* إِنَّ لَنَا عَزَى وَلَا عَزَى لَكُمْ \*

وما أشبهه / ذلك ، وهو (٥) لم يذكره فاقترض أن الألف واللام لا ٢٤٧/ تحذف مع لا إلا قليلاً لقوله بعد ذكر الموضعين (وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّضُ) وليس ذلك بصحيح ، بل الحذف معها واجب وجوبه مع يا والإضافة .

فالجواب : أن ما جاء من دخول "لا" على العلم قليل وغير مقيس ..

(١) سورة الحجر : آية : ٦ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) الكتاب : ٣٥٤/١ ، والمقتضب : ٣٦٣/٤ ، وأما ابن الشجري : ٢٢٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والخزانة : ٩٨/٢ ، ويعهده :

\* ولا فتى مثل ابن خيبر \*

(٤) البيت لأبي سفيان بن حرب ، من أبيات قالها بعد انتهاء غزوة أحد ، تراجع الكامل في التاريخ : ٨٤/٢ وشرح التسهيل : ٧٥/١ ، وتطبيق الفرائد : ١٥٣/٢ .

(٥) في (١) وهذا .

ألا ترى أنه اشترط في اسم " لا " أن يكون نكرة ، أعنى عند بنائه معها حيث قال (١) : ( عَمَلٌ إِنْ أَجَعَلَ لِلَّهِ نِكْرَةً ) . فلم يحكم بدخولها وعملها في معرفة ، فعلى ذلك بنى هاهنا .

فالحاصل أنه لم يذكر حكم الألف واللام هنا مع النداء والإضافة سدئى ، وأنه إنما خصها بذكر هذا الحكم ليرى لزوم الألف واللام في غير هذين الموضعين ، وعلى هذا المعنى نبه في " التسهيل " بقوله (٢) : ويلزم ذا الغلبة باقياً على حاله ما عرف به قبل دائماً إن كان مضافاً وغالباً إن كان ذا أداة ، فأشار بقوله : باقياً على حاله إلى التحرز مما يعرض له من زوال اختصاصه بقصد تنكيهه . أو ندائه (٣) .

وقوله : ( وفى غيرهما قد تَحذف ) " قد " : المراد به التقليل هنا ، وعلى هذا المعنى يستعملها النأظم فى كُتِبَ وذلك ثابت ( فيما ) (٤) أنشد سيبويه للهذلى (٥) :

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ      كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَتْ بِفِرْصَادِ

فقد هنا بمعنى ربما وضمير (٦) " غيرهما " عائِدُ على النداء ، والإضافة

(١) الألفية ، باب " لا " التى لنفى الجنس .

(٢) التسهيل : ٣٦ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) فى الأصل فيها .

(٥) الكتاب : ٢٠٧/٢ ، ونسبه للهذلى وهو لعبيد بن الأبرص كذا قال ابن السرافى فى شرح أبيات الكتاب : ٣٦٨/٢ ، والبيت فى ديوان عبيد : يخاطب بها حجرا والد امرئ القيس ودد ورد فى المقتضب : ٤٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢١٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٧/٨ ، والخزانة : ٥٠٣/٤ .

(٦) فى (١) ولتميز .

المفهومين من قوله : ( إِنْ تَنَادَيْ أَوْ تَضِفَ ) وذلك جائزٌ كقوله تعالى (١) :  
 ﴿وَأِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ ، أى يَرْضَى الشُّكْرَ لكم ، وضمير " تَنْحَذِفُ "  
 عائِدٌ على " أل " يعنى أنْ حَذَفَ الألفِ واللَّامُ هذه الَّتِى للغَلَبَةِ قَدْ يَأْتِى  
 حَذْفُهَا فِيمَا عَدَا النَّدَاءَ والإِضَافَةَ لَكِنْ قَلِيلاً وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا حَكَى سِيبَوِيهِ مِنْ  
 قَوْلِهِمْ : " هَذَا يَوْمٌ اِثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ " .

وحكى ابنُ الأَعرَابِي أنْ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : هَذَا عَيْتُوقٌ طَالِعاً ، وَزَعَمَ  
 أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي سَائِرِ النُّجُومِ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ مِنَ النَّاطِقِ  
 أَنَّهُ سَمَاعٌ ، وَلَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الحَذْفَ قَلِيلٌ ( هُنَا ) (٢) دَلُّ عَلَى أَنَّ الإِثْبَاتَ هُوَ  
 الْبَابُ الشَّهِيرُ فِيهَا وَالْقِيَاسُ الْمُسْتَتَبُّ وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ .

وهنا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ أَقْسَامِ الْمَعَارِفِ وَبَقِيَ لَهُ قِسْمُ الْمُضَافِ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ  
 هُنَا فَأَخْرَجَهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَلْيَقِ بِهِ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَمَّ لَهُ مَا قَصَدَ مِنْ ذِكْرِ أَحْكَامِ  
 الْمَفْرُودِ الَّتِى يَجِبُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ الْخَوْضِ فِي أَحْكَامِ الْمُرَكَّبِ .

\* \* \*

(١) سورة الزمر : آية : ٧ .

(٢) فى (١) .

هنا ابتداءً كَلَامَهُ في الأحكام التركيبية ، والتراكيبُ كُلُّهَا راجعةٌ عند الاعتبارِ إلى جملتين : جملةٌ اسمية وهي المصدرة بالاسم ، وهي جملةُ المبتدأ والخبر ، وجملةٌ فعليةٌ وهي المصدرة بالفعل وهي جملةُ الفعل والفاعل ، وإلى هاتين الجُمْلَتَيْنِ تُرجع التراكيبُ الإفادية كُلُّهَا ، وأما جملةُ المُنادى نحو : يا زيدُ فَعْدُهَا قَوْمُ جُمْلَةٍ ثالثة مَبَايِنَةٌ للجُمْلَتَيْنِ المتقدمتين فهي عندهم مركبةٌ في الأصل من الحرف والاسم وعندَ الجمهور هي راجعةٌ إلى الجملة الفعلية على تقدير نيابة الحرف عن الفعل ، وهذا مذهبُ ابن مالك في " التسهيل " (١) إذ قال : " المُنادى " : منصوبٌ لفظاً أو تقديرًا بـ " أنادى " / لازمُ الإضمار ، وأما ٢٤٨/ في هذا النظم فهو محتملٌ ، لأنه لما فرغ من الأحكام المتعلقة بالجُمْلَتَيْنِ الاسمية والفعلية نكَّرَ بعد ذلك النداء فيمكن أن يكون ذلك مقطوعاً مما تقدم ، لأنَّ كَوْنَ النداء من قبيل الجُمْلِ الفعلية أمرٌ تقديري وحكم لو ظَهَرَ لنا في معنى النداء ، ويمكن أن يكونَ ألحق النداء بما قبله من الجملة الفعلية وأخَّرَ ذكره لما فيه من كون الفعلٍ مقدراً أبداً ، ويدلُّ على هذا الإمكان ذكره في " باب التحذير والإغراء " (٢) لاشتراكهما في امتناع ظهورِ الفعل ، فهذا الثاني أظهرٌ في قصدِ الناظم (٣) وهو موافقٌ لمذهب في " التسهيل " ، وقد شرَّعَ في ذكرِ الجملة الاسمية أولاً وما يتعلَّقُ بها من الأحكام ، ثم أثبَعَهَا بالجملة الفعلية وما يتعلَّقُ بها فأمَّا الجملة

(١) التسهيل : ١٧٩ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ      إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِنْ اعْتَذَرَ  
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي      فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارِ ذَانِ

هذه توطئة اصطلاحية في معنى المبتدأ والخبر ، تفيد التعريف بهما على الجملة فيعنى أنك إذا قلت : زيدٌ عاذرٌ ، فزيدٌ يعربُ مبتدأً وعاذِرٌ خبره ، ويجرى مجرى هذا ما كان نحوهُ من قواك : عمروٌ خارجٌ وبكرٌ منطلقٌ ، والله ربُّنا ، ومحمدٌ نبيُّنا ، وما أشبه ذلك ، و ( مَنْ أَعْتَذَرَ ) مفعولٌ عاذِرٌ وهو من تمام المثال .

ثم قال : ( وأولُ مبتدأ والثاني ... ) إلى آخره " هذا نوعٌ ثانٍ من الجملة الابتدائية وهو ما لا يكون فيه خبرٌ استغناءً عنه بفاعلٍ يرفعه المبتدأ لكونه عاملاً عملَ الفاعلِ ، وذلك الصفةُ فيريد أنك إذا قلت : " أسارِ ذان " فـ " أسارِ " وهو الأول مبتدأ تقدمت عليه أداة من أدوات الاستفهام ، وأما الثاني : وهو " ذان " تنثنية " ذَا " فإنه فاعلٌ بـسارٍ<sup>(١)</sup> ؛ لأنه اسمُ فاعلٍ جارٍ في عمله مجرى الفعلِ ، وذلك الفاعل " أغنى " يعنى عن الخبرِ ، فلم يحتجْ إليه لحصول الفائدة به دون أن تأتي بالخبرِ فلا حاجةً إلى تقديره ، كما لا تحتاج إلى تقدير المفعولين لعلمِ إذا قلت : علمت أن زيداً قائمٌ على طريقة بعض المتأخرين هذا ما قال على الجملة ، وحقيقة معنى كلامه يتبين ببيان<sup>(٢)</sup> مثاليه : أما الأول فإن زيداً في قواك : " زَيْدٌ عَاذِرٌ " اسم مخبر عنه ، لم يتقدم عليه عاملٌ لفظيٌ يطلبه برفع ولا نصب ولا جرٍ ، فكونه مخبراً عنه دلٌ عليه قوله : " وعاذِرٌ " خبرٌ أى : خبر عن المبتدأ الذى هو زيدٌ ، فقد بان أن زيداً مخبرٌ عنه ، وكونه لم

(١) فى الأصل بلسار .

(٢) ساقط من (١) .

يتقدم عليه عاملٌ لفظيٌّ بوجهٍ من وجوه الإعرابِ دلٌّ عليه نفس المثال، إذ لم يتقدم عليه شيءٌ من العوامل اللفظية، وعدمُ العاملِ قد يكون حقيقةً كما مثل، وقد يكون حكماً فيوجد العامل اللفظي داخلاً على المبتدأ، ولكنه في حكم ما لو لم يدخل عليه عاملُ البتة، فلا يخرجُ الاسمَ عن كونه عادماً للعامل اللفظي فقد يدخل الحرفُ الزائدُ على المبتدأ كقولِ الله سبحانه (١): ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾، فـ "خالقٌ" مبتدأ وإن دخلت عليه "من"، لأنها زائدة، والزائدُ لا حكمَ له، وقالوا: بحسبك زيدٌ، فالباءُ زائدة أيضاً وحسبك مبتدأ خبره زيدٌ.

وأما المثالُ الثاني: فإن سارٍ في قولك: (أسارِ ذانٍ) اسمٌ أيضاً قد عدم العوامل اللفظية فلم يتقدم عليه شيءٌ منها كما في "زيدٌ عاذِرٌ" لكن فارقهُ بأن هذا ليس بمخبرٍ عنه وإنما هو صفةٌ من الصفات التي ترفعُ الظاهرَ وقد رفعت ظاهراً على الفاعلية وهو "ذانٍ" وتقدمت // ٢٤٩ في أول الكلام فلم تقع جزءاً من الخبر ولا خبراً، فكونه عادماً للعامل اللفظي ظاهراً، وكونه صفةً من الصفاتِ الرَّافعةِ للظاهرِ كذلك، وعليه دلٌّ بقوله: (والثاني فاعلٌ) فهي من الصفات التي شأنها هذا، فيدخل تحت مضمون المثالِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ نحو: أمضروب عبداك، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: أحسن أبواك؟ وما جرى مجرى ذلك نحو: أقرشي قومك؟ وكونُ الصفة قد تقدمت في أول الكلام ظاهراً من مثاله أيضاً، فإنها إن لم تسبق لم تكن مبتدأ وإن رفعت الظاهر نحو: الزيدان قائمٌ أبواهما، فقائمٌ هنا خبرٌ لا مبتدأ.

وأما قوله: (فاعلٌ أغنى) فهو بيانٌ أن من شرط كونِ سارٍ ونحوه

(١) سورة فاطر: آية: ٢.

مبتدأ أن يكون مرفوعه مغنياً ومعنى قوله مغنياً أن يحسن السكوت عليه  
لحصول الفائدة به ، فإن لم يكن كذلك فمفهومه أنه ليس بمبتدأ أعنى " سار " <sup>(١)</sup>  
ونحوه كما إذا قلت : أقائم أبوهما ؟ فقائم هاهنا لا يكون مبتدأ ، إذ (١) لا  
يحسن السكوت على ذلك وإن أتيت بالفاعل حتى تقول : الزيدان فتأتى بمبتدأ  
يكون قائمٌ خبره ، وهذا الشرط مع قوله : ( أسارَ ذان ) يخرج أيضاً قواك :  
أقائم ؟ مما يرفع الضمير ولا يرفع ظاهراً مذكوراً ، فإنه لا يحسن السكوت  
عليه من جهة أنه فى حكم المفرد ، والمفرد لا يكون كلاماً ، وإنما لم  
يغن ضميرُ الفاعلِ هنا وإن كان رافعه صفةً تجرى مجرى الفعل ، لأن الصفة  
تستلزمه من حيث هى مشتقة ، لا من حيث قصد التركيب للإفادة ، ومن هنا  
قيّد الإغناء بقوله : ( فى أسارَ ذان ) أى : أن كونه مغنياً إنما يكون فى نحو :  
أسارَ ذان " ووجه إغناؤه وقيامه مقام الخبر ، فلم يحتج إلى تقدير كونِ المبتدأ  
فى معنى الفعل ، فالجمله فى قوةِ الفعليةِ كأنك أتيت بالفعلِ نفسه فقلت : أيسير  
ذان ؟ ولو كان هكذا لم يحتج إلى خبرٍ ؛ لإغناءِ الفاعلِ مع الفعلِ وحصولِ  
الفائدةِ بذلك ، وإذا ثبتَ هذا ظهرَ أن فى قوةِ هذين المثالين التعريف  
بالمبتدأ على حدٍّ ما عرّف به فى " التسهيل " ، إذ قال (٢) : وهو ما عدمَ حقيقةً أو  
حكماً عاملاً لفظياً <sup>(٣)</sup> من مُخبرٍ عنه أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ لما انفصل وأغنى .

فقوله : ما عدمَ حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً <sup>(٣)</sup> هو معنى قوله : ( مبتدأ  
زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ ) إن قلت : كذا ، وقوله : " أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصل

(١) فى الأصل " إنه " وصوابه من (١) .

(٢) التسهيل : ٤٤ .

(٣ - ٢) ساقط من الأصل .

وأغنى " هو معنى قوله : ( وأولُّ مُبْتَدَأٍ والثَّانِي فاعِلٌ أغنى ) فى كذا ، وقد مرَّ شَرْحُ ذلك ، فلا تَظُنُّ أَنَّهُ أَتَى بِمِثَالَيْنِ (١) على ظاهِرهما وهكذا عادته فى هذا النُّظم فاعطه حظاً من نظرك ، فإن فيه دَفَائِنَ قَلَمًا يَتَنَبَّهُ لَهَا إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ حَقَّهُ فى التَّفْتِيشِ وَالبَحْثِ وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ ، و " سارٍ " اسمُ فاعِلٍ من سَرَى يَسْرِى سَرًى ، وهو سِيرُ اللَّيْلِ بخلاف سَارَ (٢) ، فإنه ليس كذلك . وأسرى أيضاً بمعنى سَرَى و " ذَانِ " تثنية " ذَا " اسم الإشارة للقريب المُذَكَّر ، ويتعلق بكلام الناظم مسألتان :

إحداهما : أَنَّهُ لما أَتَى بِالمِثَالِ الذى نابَ فيه الفاعل عن خبر المُبْتَدَأِ قرنه بهمزة الاستفهام ، فدلَّ ذلك من إشارته على أَنَّ لَحَاقَهَا من شرطِ هذا الحكم ، فلا يجوزُ إِذَا أَن يرفعَ اسمُ الفاعلِ ونحوه من الصِّفَاتِ فاعلاً منفصلاً ينوبُ عن الخبرِ إِذَا لم يَقرُنْ بهمزةِ الاستفهامِ / ولا بما / ٢٥٠ يقومُ مقامَها فلا تقولُ : قائمُ الزَّيْدَانِ ولا سارِ ذَانِ ، وهذا تَنَبُّيهٌ على طَرَفٍ من شرطِ اسمِ الفاعلِ وهو أَن يكونَ معتمداً على متقدِّمٍ قبله ، ومن جملة ما يَعتَمِدُ عليه الاستفهامُ والنَّفْيُ ، وسيأتى بيانُ ذلك فى موضعه إن شاء الله ، لكن الخاصَّ من الاعتمادِ بهذا الموضع هو ما ذَكَرَهُ ، لأنَّه يعتمدُ عليه المُبْتَدَأُ الذى هو فى ذكره بخلافِ غيرِ ذلك من وجوهِ الاعتمادِ كوقوعِ اسمِ الفاعلِ خبراً ، أو حالاً ، أو صفَةً ، أو منادىً ، أو غير ذلك ، فإنَّ ذلك خارجٌ عن بابِ الابتداءِ فإذا كان كذلك ثَبَّتَ أَنَّ الاقتِرانَ بهمزةِ الاستفهامِ شرطٌ فى كونِ المُبْتَدَأِ يرفعُ الظَّاهِرَ النَّابِ عن الخبرِ وهو رأى الجُمهور .

(١) فى (١) بالمثالين .

(٢) فى (١) تسار .



وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ اسْتِفْهَامٍ وَلَا غَيْرِهِ ،  
فَنَقُولُ قَائِمُ الزَّيْدَانِ وَخَارِجُ الصَّالِحِينَ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَالْأَصَحُّ قَوْلُ الْجُمْهُورِ الَّذِي  
اخْتَارَهُ النَّاطِلُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ قَدْ تَقَرَّرَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ حَتَّى يَعْتَمِدَ ، لِأَنَّهُ  
بِالاعْتِمَادِ يَتَقَوَّى فِيهِ جَانِبُ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَةِ نَائِبٌ عَنِ الْفِعْلِ ،  
وَبِذَلِكَ يَعْمَلُ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، وَإِذَا وَقَعَ صِفَةً أَوْ حَالًا أَوْ خَبَرًا فَهُوَ قَدْ  
وَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ الْمُشْتَقِّ ، وَأَيْضًا ذَلِكَ مَوْضِعٌ تَقَعُ فِيهِ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ  
كَثِيرًا ، وَالِاسْتِفْهَامُ أَيْضًا طَالِبُ الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ النَّفْيُ ، وَلِذَلِكَ يَتَرَجَّحُ مَعَهُمَا  
النَّصِبُ فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا أَنْ يَعْتَمِدَ ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ مُوَافِقٌ  
لِلسَّمَاعِ إِذْ لَمْ يَنْقَلِ نَحْوُ : قَائِمُ الزَّيْدَانِ إِلَّا نَادِرًا بِحَيْثُ لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ قِيَاسٌ ،  
وَأَيْضًا فَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ اسْمٌ مُحْضٌ وَاشْتِقَاقُهُ لَا يُوْجِبُ لَهُ الْعَمَلَ عَمَلَ  
الْفِعْلِ ، إِذْ يُلْزَمُ أَنْ يَعْمَلَ كُلُّ مُشْتَقٍّ عَمَلَ فِعْلِهِ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ مَصْدَرِهِ  
كَالْمَسْجِدِ وَالْمَرْبِيعِ وَالْمَصِيفِ وَالْمِغْرَفَةِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ إِذَا  
تَقَدَّمَ مَا يَطْلُبُ بِالْفِعْلِ أَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ فِيهِ الْعَوَامِلُ  
اللُّغْظِيَّةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ كَالنُّعْتِ وَالْخَبَرِ فَيَقْوَى فِيهِ حِينَئِذٍ جَانِبُ  
الْفِعْلِ ، وَهَذَا الْإِحْتِجَاجُ الْأَخِيرُ مَنْقُولٌ مَعْنَاهُ (١) مِنْ كَلَامِ السُّهَيْلِيِّ (٢) ، وَفِيهِ  
نَظَرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ ، فَقَدْ ثَبَّتَ رُجْحَانُ مَا قَالَهُ النَّاطِلُ ، وَمَا احْتَجَّ بِهِ الْأَخْفَشُ مِنْ  
الِاسْتِثْنَاءِ غَيْرِ مُنْتَهَظٍ دَلِيلًا مِنْ حَيْثُ يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْإِعْتِمَادُ  
الْقَوِيُّ بِجَانِبِ الْفِعْلِ وَلَا فَهُوَ إِلَى الْاسْمِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْفِعْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي  
الْمَاضِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ اعْتِمَادَ عَدَمِ جَرِيَانِهِ عَلَى فِعْلِهِ ، فَوُجُودُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا عَدِمَ  
شَرْطُ الْعَمَلِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي الْعَمَلِ وَلِزُومِ الضَّمِيرِ تَابِعٌ لِلِاسْتِثْنَاءِ هَكَذَا قَالُوا :

(١) ساقط من (١) .

(٢) نتائج الفكر : ٤٢٥ .

والحاصلُ أن مجرد الاشتقاق لا يكفي في إطلاق القول بجواز العمل ، فإن السماع لا يساعد عليه .

المسألة الثانية : أن تمثيله بأسارِ ذانٍ فيه تنبيه على الموضع الذي يتعين فيه الرفع في الثانى على الفاعلية وهو حيث يكون غير مطابق للمبتدأ إذا كان (ذان) مثنى و (سار) مفردٌ ولا يخبر عن المقرر بالمثنى ، فلا تقول : الرجل قاتمان فذلك لا يكون (ذان) خبراً لـ (سار) البتة ، فلم يكن له وجهٌ إلا الحمل على أنه مرفوع بـ (سار) على معنى أيسير ذان ، أما لو كان مطابقاً لكان في الإفراد محتملاً لما قال ، ولأن يكون الأول خبراً للثانى قدّم عليه كقولك : أقائمٌ زيدٌ حسب ما يذكره بعيد هذا . فلا يتعين ما نكر وإنما يتعين في غير المطابقة كما مثل . / ٢٥١/

\* \* \*

ثم قال :

وقس وكاستفهام النفي وقد يجوزُ فائز أولو الرشد

أما قوله ( وِقس ) فهو على الجملة راجع إلى حكم تقدم أو أحكام تقدمت أى : قس على ما تقدم ذكره غيره ، وهذا يحتمل سبعة أوجه من التفسير :

أحدهما : أن يريد القياس على ما ذكر تمثيله من المبتدأ المخبر عنه في قوله (مبتدأ زيدٌ وعاذر خبر) ، وقوله ( وأولٌ مبتدأ والثانى فاعلٌ ) إلى آخره ، وذلك أنه أتى بمثالين حكم عليهما بأعيانهما ولم يأت بما يدل على أن الحكم المذكور مقيس يجرى في غيرهما فبين ذلك بالنص ، كأنه قال وقس على المثالين غيرهما ، فالحكم مطرد في كل واحدٍ منهما .

والثانى : أن يكون راجعاً إلى مسألة ( أسارِ دان ) وهو أقرب مذكور  
 ليعين أنه مقيسٌ لأن المبتدأ أصله أن يؤتى له بخبرٍ ولايستغنى عنه بغيره ، فلما  
 بين أن هذا المثال الذى عدم فيه المبتدأ خبره مقولٌ كانه مظنةٌ لسبق الفهم إلى  
 أنه مسموع غير مقيس لما عرض فيه من الخروج عن أصل الباب ، فأزال هذا  
 التوهم بقوله (وقس) أى أن هذا كثير فى كلام العرب بحيث يسوغ فيه القياس  
 وإن جاء على خلاف الأصل .

والثالث : أن يكون راجعاً إلى أقرب مذكور أيضاً ، لكن على معنى آخر  
 وهو أنه لما قَدِّمَ الإشارة إلى (١) اشتراطاً (١) تقدم الاستفهام ، لكنه أتى  
 بالهمزة وحدها خاف أن يتوهم اختصاص ذلك بها من بين سائر أدوات  
 الاستفهام ، فرفع ذلك التوهم بقوله : ( وقس ) كانه أراد : قس سائر أدوات  
 الاستفهام على الهمزة ، فإن الوصف إذا وليها رفع الفاعل وأغنى عن  
 الخبر ، ومثال ذلك قولك : متى ذاهبُ البكران ؟ وأين جالسُ صاحبك ؟ وكيف  
 أصبحَ إخوتك ؟ وما أشبه ذلك ، فهذا مما يليق أن يكون مراده .

والرابع : أن يكون منبهاً على أن هذا الحكم غير مختص بالفاعل  
 المثنى ، بل هو جارٍ فى غيره من المفرد والمجموع فتقول : أسارِ هؤلاء ؟  
 وأقائم الزيدون ؟ ، وأقائم إخوتك ؟ وكذلك المفرد على أحد الاحتمالين فيه إذا  
 قلت : أقائم زيد ؟ ، وأسارِ هذا ؟ وقد نبه هو على أن المجموع مثل المثنى  
 فى قوله : " وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوَّلُ الرُّشْدِ " . وفى قوله : ( والثانى مُبتدأ  
 وذَا الوصف خبر ) إلى آخره ..

والخامس : أن يكون راجعاً إلى المرفوع بالفاعلية ، فإنه قال :  
 ( والثانى فاعلٌ أغنى ) فكأنه يؤهم الاقتصار على الرفع للفاعل وإن كان قياساً

(١-١) ساقط من (١) .

فيه فاخبرك أن الرفع بالصفة لا يختص بالفاعل ، بل قد يكون مفعولاً لم  
يسم فاعله كقولك : أمضروب الزيدان ؟ وأمكرم إخوانك ؟ وما أشبه ذلك ،  
والحكم فيهما واحد ، فننبه على ذلك ليكون قد نص عليه فلا يؤخذ له  
بقياس .

والسادس : أن يكون قصد أن هذا الحكم لا يختص<sup>(١)</sup> باسم  
الفاعل الذي نبه عليه المثال ، لأنه إنما أتى بهذا المثال من باب اسم  
الفاعل وإنما يتوهم أنه مختص به<sup>(٢)</sup> ، وليس في الحقيقة كذلك ، بل  
نقول : أحسن الزيدان وأقرش قومك ؟ وإنما أراد صفة يصح رفعها  
للظاهر ، ولم يرد كونها اسم فاعل وقد مر التنبيه على ذلك ، وهذا  
الوجه والذي قبله يرجعان إلى قيد واحد في الحقيقة وهما وجهان من  
حيث الانتزاع .

والسابع : أن يكون تنبيهاً على أن الصفة إذا تقدمت الاستفهام ، ٢٥٢/  
فإن رفعها للظاهر المغنى عن الخبر قياساً بإطلاق لا ومن فيه ولا  
ضعف ، فلا يتحاشى عنه ، كما يتحاشى<sup>(٢)</sup> إذا لم يتقدمها شيء نحو :  
قائم الزيدان ، فإنه لا يبلغ في الجواز رتبة ما تقدم عليه الاستفهام .  
فإن قلت : فإن الخالي عن الاستفهام قياساً عنده أيضاً لقوله :  
(وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد) وهذه العبارة مشعرة بالقياس لكن  
على ضعف ، فلو كان مراد الناظم التنبيه على الجواز فيما تقدمه  
الاستفهام والتنكيت على ما لم يتقدمه لاقتضى عدم القياس فيه ، لكنه  
لم يفعل ذلك ، فدل على عدم قصده لهذا المعنى ولأن كان كالمتناقض .  
فالجواب : أنه لم يقصد التنبيه على كون العارى من الاستفهام لا  
يقاس بخلاف غيره ، بل قصد أن المعتمد على الاستفهام قياساً على  
الإطلاق إذ قال : " وقس " ولم يقيد ذلك بضعف ولا قلة سماع ، فظهر

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) في الأصل كما لا يتحاشى .

من ذلك أن غيرَ الْمُعْتَمَدِ ليس كذلك ، بل هو قَلِيلٌ ضَعِيفٌ ، وكونُهُ بحيث يُقَاسُ عليه مع ذلك أمرٌ مُحْتَمَلٌ بَيِّنُهُ بقوله : " وَقَدْ يَجُوزُ " وهذه الأوجه يمكنُ أن يكونَ أشارَ إلى جَمِيعِها بقوله : ( وَقَسْ ) فلا يختصُّ التفسيرُ ببعضها دونَ بعضٍ وهو أولى ؛ لأنَّ جَمِيعَها أحكامٌ ضَرُورِيَّةٌ تَقَدِّمُ ذكرها بالإشارة إليها . فَيَبْدُو أن يُشِيرَ إلى بعضها دونَ بعضٍ مع أنها كُلُّها قياسٌ واللَّهُ أعلم .

ثم قال : ( وكاستِفْهَامِ النَّفْيِ ) يعنى أن النَّفْيَ بِأداةٍ من أدواته كالاستفهام فيما تقدَّم له من الحكم وهو كونه معتمداً على الوصفِ فى رفعِ الفاعِلِ ، فكما أن قولك : ( أسارِ ذَانِ ) ، قياسٌ مطرَّدٌ ، فكذلك قولك : مَا سَارِ ذَانِ ، لأنَّ النَّفْيَ مما يَعْتمَدُ عليه اسمُ الفاعِلِ فى عَمَلِهِ ، كما يَعْتمَدُ على الاستفهام ، ومن ذلك ما أنشدهُ فى الشرح من قولِ الشاعر (١) :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعِ

فإن قيل : إطلاقُ النَّفْيِ صَرِيحٌ فى أن أدواتِهِ كُلُّها صَالِحَةٌ لهذا المَوْضِعِ ، إذا كان كذلك دَخَلَ فيها " مَا " التَّمِيمِيَّةُ نحو : مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَالْحِجَازِيَّةُ إذا عَدِمَ شرطٌ من شروطِ إعمالِهَا نحو : ما إن قائمٌ أخواك ، وما قائمٌ إِلَّا أخواك ، وهذا قَدْ يَقْرُبُ الأمرُ فيه ، فإنَّ أداةَ النَّفْيِ هنا كأداةِ الاستفهام لا عَمَلَ لَهَا ، فتدخل على المَبْتَدَأِ وما يليه ، كما تَدْخُلُ على الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ فى قولك : ما قامَ زيدٌ ، ودخل فى مقتضاه أيضاً " ما " إذا عملت " لا " إذا عملت عمل " إن " أو " ليس " و " إن " كذلك و " ليس " أيضاً ، ومثل هذا لا يُقدِّمُ على إجازته بغيرِ دَلِيلٍ وَسَمَاعٍ يمكنُ أن يقاسَ عليه أو بَنَصٍ إمامٍ

(١) شرح التسهيل : ٤٤ ( مخطوط ) ٢٦٩/١ ( ط ) مجر .  
والبيت مجهول وهو فى شرح الأشموني : ١٥٧/١ ، والعيني : ٥١٦/١ ، والتصريح : ١٥٧/١ ،  
والهمع : ٩٤/١ .

تَضَمَّنَ القول بالقياسِ في هذه الأشياءِ وإلا جاز أن (١) تقول بجواز دخول نواسخ الابتداءِ على (سَارِ ذَانِ) إذا جازَ ليس قائمُ الزيدانِ ، وما قائمُ الزيدانِ ؟ وهى الحِجَازِيَّةُ ، وكذلك " لا " ، و "إن " اللتان (٢) كليهما فتقول إن قائمُ الزيدانِ ولا قائمُ الزيدانِ ، وهذا كله فيه نَظَرٌ .

فالجوابُ : أن هذا كله قد نصُّ على جوازه فى " شرح التسهيل " عملاً بمقتضى ما أطلق فى " التسهيل " فى الاستفهام والنفى فقال (٣) :

وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفى لِيَتَنَاولَ / منها كلُّ ما يصلح / ٢٥٣  
لمباشرة الأسماء ، وذلك " ما " ، و " لا " و " إن " ، و " ليس " إلا أن "ليس" يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها ويرتفع به ما يليه فيُسد مسدّها ، كما سدَّ مسدُّ خبر المبتدأ قال : وكذا الحكم بعد " ما " إن جعلت حِجَازِيَّةً ولم يَنْتَقِضْ النفى ، فإن جُعِلَتْ تَمِيمِيَّةً أو انْتَقَضَ النفى فالوصف بعدها مبتدأ ، والمرفوع به سادُّ مسدُّ الخبر ، ثم أتى بأمثلة ذلك ، فالحاصلُ أنه بنى هاهنا على ما بنى عليه هُناك ، وأنه تَضَمَّنَ عهدة دخول الناسخ على مثل هذا المبتدأ ، فإن كان فى ذلك سماعٌ يقاس عليه فلا عَتَبَ ، وإن كان ذلك بالقياسِ النَظَرِيّ فهو غيرُ مُسَلَّمٍ لأمريّن :

أحدهما : أنه أناب مرفوعاً عن منصوبٍ وهو خبرٌ " ليس " و " ما " الحجازية وذلك غيرُ موجودٍ فى كلام العرب ، فإن وجد فبحيث لا يعتدُّ به ، وقد منع ابنُ خَرُوفٍ أن ينوب منصوبٌ عن مرفوعٍ فى نحو: ضارب زيداً . قال : بل يجرى عنده مَجْرَى قائمُ زيد حين أناب منصوباً عن مرفوع ،

(١) " أن " ساقط من الأصل .

(٢) فى (١) الثانى .

(٣) شرح التسهيل : ٤٥ ( مخطوط ) ٢٧٤/١ ( ط ) مَجْر .

وليس ثم فاعلٌ ولا مُبتدأٌ قال " فإن قلت : ضارب زيداً عمرو كان أضعف من قائم زيد لعمله في المفعول وقد رفعته بالابتداء ، وإذا لم ينبُ المخالف في الإعراب هنا فكذلك في مسألتنا ، والموجود في كلام العرب في هذا النحو نيابة المرفوع عن مثله ، أما نيابة المرفوع عن المنصوب فلا بد لابن مالك من إثباتها مقدمة لمسألته ، وإثباتها متعذرٌ .

والثاني : أن عمل الصفة في باب اسم الفاعل إنما حصل في موضع قوى فيه جانب الفعلية باشتراط الاعتماد حسب ما مر ، ألا ترى أن أقائم الزيدان ؟ صار في معنى أيقوم الزيدان ؟ وكذلك مع النفي ، وإذا كان الأمر كذلك فدخول النواسخ مناف لتقوية جانب الفعل ، بل هي مقوية لجانب الاسمية ؛ لاختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر ، وعدم قبولها للدخول على الفعل ، فلا يسوغ إذا رفع الصفة عند دخول الناسخ ، كما لا يسوغ عند التعرّي من الاعتماد ، بل هنا أولى أن لا ترفع لتقوية جانب الاسمية فيها ، فقويت (١) بذلك من الجوامد .

وجه ثالث - أشار إلى معناه الفارسي - : وهو ما يلزم على ذلك من دخول النواسخ على غير مبتدأ وخبر وذلك معدوم النظير ، وهذا كله قد نبّه عليه ابن خروف فقال : ولا ينبغي أن يجوز أن قائم زيد ، على أن تجعل قائم اسم " كان " وزيد فاعلاً يسد مسد الخبر ؛ لأنه أناب مرفوعاً عن النصب ، وأدخل كان على ما ليس بمبتدأ وخبر ، وعلى صفة ، وقوى فيها معنى الاسمية وقد رفع بها ، هذا ما قال وفيه ما نكرت وغيره (٢) . فإن أجيب عن الأول : بأن المنصوب قد ينوب عن المرفوع كما في قولهم : ضربني زيداً

(١) في (١) فقويت .

(٢) ساقط من (١) .

قائماً ، وإذا جازَ " مثل هذا فليجز عكسه . وعن الثَّاني : بأنَّ النَّوَاسِخَ قد تَدْخُلُ على ما لا خَبَرَ فيه بل نابَ عنه غيره ، وحكى ابن كَيْسَانَ عن الكِسَائِيِّ : دُخُولُ " إِنْ " على نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، فَقَالُوا : إِنْ كُلُّ ثَوْبٍ وَكَمَنَّهُ ، وإذا جازَ في " إِنْ " مثل هذا فليجز في مسألتنا فيقال : لم يبلغ مثل هذا أن يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياسِ كلامِ العربِ فلا يُعتبر به .

والذي ينبغي أن يُقال / في الجَوَابِ عن النَّازِمِ أنْ دخول النَّاسِخِ / ٢٥٤ على الصِّفَةِ مذهب له حسب ما صرَّح به في الشَّرْحِ فإيَّاهُ اتَّبَعَ في هذا النَّظْمِ ، ويمكن أن يُقال : - وهو الأولى - إنَّ إطلاقه النَّفْيِ لا يَتَّعِينَ منه دُخُولُ نَاسِخٍ يَنْفِي به (١) لأنَّ مثلَ ذلك يَتَوَقَّفُ على جَوَازِهِ ابتداءً ، وهو لم يَتَّعِزْ لَذلك هنا ، فلا يُؤْخَذُ له منه مذهبٌ ؛ لاحتمالِ أن يريدَ نَفْيًا لا يكون نَاسِخًا لِلإِبْتِدَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وعلى النَّازِمِ هنا سَوَّالٌ وهو أن يُقالَ : لِمَ لَمْ يفرض النَّازِمُ المسألةَ مع غير الاستفهام والنَّفْيِ ، وقد عُلِمَ أن ذلك لأجل الاعتمادِ ، والاعتمادُ يحصلُ بغيرهما كالاعتمادِ على المُبْتَدَأِ ، فهَلَا بَيَّنَّ أنَّ " قائمٌ " من قولك : زَيْدٌ قائمٌ أَبَوَاهُ مُبْتَدَأٌ وَأَبَوَاهُ فاعِلٌ سَدُّ سَدِّ الخَبَرِ ، كما بينَ ذلك مع الاستفهام والنَّفْيِ ؟

والجَوَابُ : أن ذلك لا يجوزُ فيما جَرى على المُبْتَدَأِ (٢) فَإِنَّ قائمًا (٢) وَقَعَ نَكْرَةً وَحَقَّ الخَبَرُ أن يكون نَكْرَةً فقد وقع في موضِعِهِ ، وعادَ مما تَعَلَّقَ به الضَّمِيرُ على المُبْتَدَأِ ، فلم يَجْزُ أن يُنَوَّى به غيرُ موضِعِهِ لأنَّه شبه

(١) في (١) يلغى .

(٢-٢) ساقط من (١) .



التَّهْيِئَةُ وَالْقَطْعُ إِلَى هَذَا النُّحُوْنَا الْفَارْسِي فِي الْجَوَابِ .

وقد يُجاب بجوابٍ آخر : وهو أن الخبرَ الذي هو قائمٌ إن اعتقدَ أنه مبتدأ صار من قبيلِ قائمِ الزَّيدان ؛ لأنه إذ ذاك مقطوعٌ من زيدٍ ، والجُمْلَةُ (١) هي الخبرُ ، فصار قائمٌ أبواه جملةً مستقلةً ، فلم يبقَ للمبتدأ الذي هو قائمٌ ما يعتمد عليه واسم الفاعل هنا إنما يرفعُ إذا اعتمدَ إلا قليلاً .

فإن قيل : لم لا يجوزُ على ذلك القليل ؟

قيل : لا يجوزُ لما تقدّمَ أولاً للفرسي ، فالواجب ما فعله الناظمُ من تخصيصِ ذلك بالنفي والاستفهام ، والكلامُ على سائرِ مواضعِ الاعتمادِ كالكلامِ هنا ، كما لو قلتَ : أعجبنى زيدٌ قائمٌ أبواه ، فترفعُ قائماً ، أو مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه وتكون الجملة في موضع الحالِ أو في موضع الصفة .

ثم قال : ( وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوَّلُو الرُّشْدِ ) . " قد " هنا بمعنى ربّما وكذلك عادته أن يأتى بها للتقليل ، ويعنى أنه قد يجوز قليلاً أن يأتى هذا الوصف مبتدأ يرفع فاعلاً يغنى عن الخبرِ وإن لم يتقدّم نفى ولا استفهامٌ وذلك نحو ( فَائِزٍ أَوَّلُو الرُّشْدِ ) فهذا المثال لم يتقدمه نفى ولا استفهامٌ ، وقد رفعَ الفاعلَ وأغنى عن الخبرِ ، إذ لا يمكن فيه غيرُ ذلك لإفرادِ فائزٍ وجمعِ أولى ، فلا يصحُّ أن يكون " فائزٌ " خبراً مقدماً و " ألولو " مبتدأ ، إذ لا يُخبر بالمفرد عن الجمع ومثال ذلك ما أنشدهُ في الشرح من قوله (٢) :

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَاتَكَ مُلْغِيَا      مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

(١) في الأصل هو .

(٢) شرح التسهيل : ٤٥ ( مخطوط ) .

والبيت مجهول القائل ، ذكر في العيني : ٥١٨/١ ، وشرح الأشموني : ١٩٢/١ ، والتصريح : ١٥٧/١ ، والهمع : ٩٤/١ .

وَلِيَحْقُ بِهِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَمَثَالِهِ - قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (١) :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَا

لأنه يتعين فيه عند ابن مالك أن يكون خبر مبتدأ ونحن فاعلاً ، ولا يكون خبراً مقدماً ونحن مبتدأ ، قال : لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعال التفضيل و " من " وهما كالمُضَافِ والمُضَافِ إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ ، وإذا كان خبر مبتدأ لم يلزم ذلك ، لأن فاعل الشيء كجزء منه ، على أن ابن خروف تأول البيت على أن " نحن " توكيد للضمير في " خير " وعلى الجملة فهذا عند الناظم جائز على قلة لقوله : ( وَقَدْ يَجُوزُ نَحْو ) كَذَا .

فإن قيل : إجازته للقياس في هذه المسألة إما أن تكون موافقة الأخفش أولاً ، فإن كانت / موافقة له فلم جعلته أولاً مخالفاً له عند ٢٥٥ الكلام على قوله : ( فاعل أغنى في أسارِ ذان ) وإن لم تكن موافقة له فما هذا المذهب الثالث ؟ والناس في المسألة على فرقتين :

فرقة تمنع وهم الجمهور ، وفرقة تجوز مطلقاً وهم الأخفش ومن وافقه ، وقد نقل المؤلف الجواز عن الكوفيين أيضاً .

وأما مذهب ثالث يجوز عدم الاعتماد على قلة فمذهب مبتدع ورأي مخترع .

(١) كذا نسب المؤلف إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ونسبه أبو زيد الأنصاري في التواريخ : ١٨٥ إلى زهير بن مسعود الضبي ، وهذا نصه : قال أبو زيد : قال زهير بن مسعود الضبي ، أو سويد شك أبو زيد :

فخير نحن عند الناس منهم إذا الداعي المثوب قال يا لا

فغيرته وخليه الحجالا ولم تنق العوائق من غيُور

والشاهد في الخصائص : ٢٧٦/١ ، ٢٧٥/٢ ، ٢٢٨/٣ ، والعيني : ٥٢٠/١ ، والهمع : ١٨١/١ ، والخزانة : ٢٢٨/١ .

فالجواب : إنَّ ما ذَهَبَ إليه لم يوافق فيه الأخفش ولا غيره <sup>(١)</sup> وذلك لأنَّ  
الأخفش لا يُجيز المسألة على قلة ، بل هي عنده جائزة جوازاً حسناً فخالفه  
الناظم كما خالفه غيره <sup>(٢)</sup> ، وأما إجازته إياها على قلة فهو عنده مذهب  
سيبويه والناس في إيراد مذهب سيبويه على رأيين : لأنَّه قال <sup>(٣)</sup> : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ  
- رحمه الله - أَنَّهُ يَسْتَقْبِحُ أَنْ تَقُولَ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَذَاكَ إِذَا لَمْ تَجْعَلْ قَائِماً خَبِراً  
<sup>(٤)</sup> (٣) مقدماً مَبْنِياً على المَبْتَدَأ ، كما تُقَدِّمُ <sup>(٥)</sup> (٤) وتؤخِّر فتقول : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرُوً ،  
وعمرؤ على ضَرَبَ مرتفع ، ثم قال : فإذا لم يُريدوا هذا المعنى ، يريد أن يكون  
قائماً - خَبِراً مقدماً ، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولك : يقومُ زَيْدٌ وقامَ زَيْدٌ ،  
قبح ، لأنَّه اسمٌ . قال <sup>(٥)</sup> : وإنما حَسُنَ عندهم أن يَجْرِيَ مَجْرَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ  
صِفَةً جَرَى على موصوفٍ ، أو جَرَى على شَيْءٍ قد عَمِلَ فِيهِ ، كما أَنَّهُ لَا يَكُونُ  
مَفْعُولاً فِي ضَارِبٍ حَتَّى يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى غَيْرِهِ فتقول : هذا ضاربُ زَيْدٍ ،  
وأنا ضاربُ زَيْدٍ .

قال <sup>(٦)</sup> : فكَمَا لم يَجْزِ هذا <sup>(٧)</sup> يعني أن ينصبَ غير محمول على شَيْءٍ <sup>(٧)</sup>  
كذلك استقبحوا أن يَجْرِيَ ، <sup>(٧)</sup> يعني ضارباً <sup>(٧)</sup> مُجْرَى الْفِعْلِ الْمَبْتَدَأ .

فذكر أن عدم الاعتمادِ قبيحٌ على الجملة ، واستقباحه له يحتمل أن يريد  
به عدمَ الجوازِ جملةً ، ويحتمل أن يريد أَنَّهُ مع قبحه جائزٌ بخلافِ ما إذا

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٢٧٨/١ ، وشرح السيرافي : ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) في (ف) تؤخر وتقدم .

(٥) الكتاب : ٢٧٨/١ .

(٦) الكتاب : ٢٧٨/١ .

(٧-٧) هذا من كلام الشاطبي .

اعتمدت الصفة فإن ذلك جائز حسن وعلى الأول حملة طائفة ، ويظهر ذلك من السيرافي حيث قال : إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح وإنما قبحه فساده اللفظ لا المعنى .

لو قلت : قائم الزيدون ، لكان مبتدأ بغير خبر .

قال : ومجيزه يزعم أن الفاعل يسد مسده ويحتاج إلى برهان على ذلك ، هذا اختصار كلامه ، ونحوه أيضاً يظهر من ابن خروف ، لأن سيبويه يطلق لفظ القبح ويريد به المنع ، وقد استدل على ذلك الفارسي في " التذكرة " بمواضع من كلام سيبويه يقع فيها لفظ القبح ومراده المنع ، ولم ير ابن مالك هذا التفسير ، بل زعم أن المفهوم من كلام سيبويه القبح دون المنع . قال : ومن زعم أن سيبويه لم يجر جعله مبتدأ إذا لم يل استيفاهماً أو نفياً فقد قوله ما لم يقل ، ثم استدل على صحة استعماله بالبيتين المتقدمين ، فلهذا - والله أعلم - أتى بالمسألة لينبئ على أنها مع عدم الاعتماد غير ممتنعة خلافاً لمن ظن أن ذلك كذلك .

واعلم أن الناظم لما أطلق القول في جواز القياس على " أسار دان " ، اقتضى جواز ذلك ، وأن يقال به فيما إذا كان بعد الصفة ضمير منفصل نحو قوله تعالى (١) : « قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ إِلَهِي » فانت يجوز أن يكون فاعلاً بـ " راعب " ، كما يجوز أن يكون زيد من قولك أقائم زيد ؟ فاعلاً بـ " قائم " ، وقد نص على جواز ذلك في " شرح التسهيل " (٢) واثبتني على ذلك جواز عدم المطابقة ، فيكون الضمير المنفصل فاعلاً للبتة فتقول : أقائم

(١) سورة مريم : آية : ٤٦ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٦٩/١ .

أنتما ؟ وأضاربُ أنتم ؟ وهذا أيضاً قد نصُّ عليه / فى " الشرح " وأن لا / ٢٥٦  
 فرق بين قولك : أضاربُ الزيدان ؟ وما ضاربُهما ؟ وهذا فيه نظر فإن  
 الضمير المنفصل لا يكون فاعلاً مع إمكان اتصاله وإنما يكون  
 فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله بالعامل نحو : ما قائمٌ إلا أنت ، وأعجبني  
 الضاربةُ أنا ، وما أشبه ذلك . أمّا إذا تأتى الاتصال فانفصاله يدلُّ على  
 أنه مبتدأ قُدِّم عليه خبره لا فاعل . ألا ترى إلى قوله عليه السلام (١) :  
 " أو مخرجيُّ هم " ولم يروا إلا بتشديد الياء لانه خبر وهم مبتدأ ،  
 فجُمع من أجل الضمير الذى فى الخبر والتقدير : أو هم (٢) مخرجيُّ ولو  
 كان " هم " فاعلاً لقال : أو مخرجيُّ هم ، بتخفيف الياء كما تقول : أو  
 مخرجي أخواك ، لكنه لم يفعل ، فدلُّ على أنه لا يجوز أن يكون الضميرُ  
 المنفصل فاعلاً ولا أن يكون غير مطابق للصفة ، هذا ما قال بعض  
 المتأخرين فاستثنى كما ترى الضمير المنفصل ولم يستثنه الناطم فكان  
 معترضاً عليه .

والجواب : أن ما قاله هذا المتأخر غيرُ مُسلمٍ له ، بل انفصالُ  
 الضمير هنا هو الصواب وإن لم يكن فى الصفة من الموجب ما قال ،  
 لأنَّ الصفة هنا خاصةٌ تُوجب انفصالَ الضمير ليست فى الفعل وسيأتى  
 بيانها فى هذا الباب إن شاء الله .

فالضميرُ إذا وَقَعَ بعدها مطابقاً لها احتمل ما يحتمله الظاهر ،  
 وإنَّ ذاك تجوزُ المخالفةُ فتقول : أضاربُ الزيدان ؟ وأقائمُهما (٣) ؟

(١) الحديث فى صحيح البخارى ( كتاب بدء الوحي ) فتح البارى : ٢٢/١ .

(٢) فى (١) وهم .

(٣) فى (١) منا .

وأقاعده أنتم ؟ وما أشبه ذلك ، وقد جاء السَّمْعُ بذلك . أنشدَ (١) المؤلفُ في الشَّرح قولَ الشَّاعِرِ (٢) :

\* خَلِيلِي مَاوَفِ بِعَهْدِي أَنْتُمَا \*

وَأَمَّا مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ (٣) : " أَوْ مُخْرِجِي هُم " ، فَلَا دَلِيلَ لَهُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ ؛ لِمَجِيئِهِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، فَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ أَتِيًّا فِي الرِّوَايَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ إِلَّا يَجُوزُ خِلَافُ ذَلِكَ ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ ، فَقَدْ سُمِعَ فِي غَيْرِهِ وَإِطْلَاقُ النَّازِمِ غَيْرُ صَحِيحٍ فِي انْتِظَامِ الضَّمِيرِ وَغَيْرِهِ لَا سِيَّمَا مَعَ التَّمَثِيلِ بِمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ ، بَلْ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى (٤) أَنَّ رَأْيَهُ رَأْيَ هَذَا الْمُتَأَخَّرِ حَسَبَ مَا يَأْتِي . وَالرُّشْدُ وَالرُّشْدُ : ضِدُّ الْقِيِّ ، فَهُوَ إِذَا فَتَحَتِ الرَّأْيَ وَالشُّيْنَ مَصْدَرُ رَشِدٍ بِالْكَسْرِ ، يَرُشِدُ بِالْفَتْحِ رَشْدًا ، وَإِذَا ضَمَعَتِ الرَّأْيَ (٥) وَسَكُنَتِ الشُّيْنَ فَهُوَ مَصْدَرُ رَشَدٍ بِالْفَتْحِ يَرُشِدُ بِالضَّمِّ رُشْدًا .

وَقَالَ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ (٦) : رَشَدَهُ اللَّهُ رَشْدًا وَأَرَشَدَهُ هَدَاهُ ، فَرَشَدَ رَشْدًا وَرَشَادًا اهْتَدَى ، وَرَشَدَ رُشْدًا (٧) ضِدُّ غَوَى ، وَمَعْنَى : ( فَائِزٌ أَوَّلُو الرُّشْدِ ) ، أَيْ أَنَّ أَهْلَ الرُّشْدِ فَائِزُونَ فِي الْآخِرَةِ بِمَطْلُوبِهِمْ جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْهُمْ .

\* \* \*

---

(١) فِي (١) أَنْشَدَ .

(٢) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ .

(٣) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ أَيْضًا .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٥) فِي (١) ضَمَعَتْ .

(٦) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْجُزْءِ ، وَالنَّصُّ مِنْ كِتَابِ الْأَفْعَالِ لَهُ : ١٠٢ .

(٧) سَاقَطَ مِنْ (١) .

ثم أتم<sup>(١)</sup> ما بقى من مسألتِهِ فقال :

والثاني مُبتدأٌ وذا الوصفُ خبرٌ إن في سِوَى الإفرادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

قوله : " والثاني " أراد : والثاني فحذف الياء للحاجة إلى ذلك ، وهو أيضاً جائزٌ في الكلام ، فقد قرأ ابنُ عامرٍ والكوفيون<sup>(٢)</sup> : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ ﴾<sup>(٣)</sup> من غيرِ ياءٍ مطلقاً ، وأنشدَ سيبويه في نحوه<sup>(٤)</sup> :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَا يَصْرِمْنَهُ وَيَعْدُنْ أَعْدَاءَ بَعِيدٍ وَدَادٍ

أراد : الغَوَانِي بالياءِ ، و( مُبتدأٌ ) ، أراد مبتدأً : ولكنه سهل  
الهمزة بالإبدالِ المحضِ على لُغَةٍ مَنْ قَالَ فِي : أَخْطَأْتُ أَخْطَيْتُ ، ثُمَّ  
حَذَفَهَا لَاتِّقَائِهَا سَاكِئَةً مَعَ التَّنْوِينِ ، وَأَرَادَ بِالثَّانِي : الاسمَ الواقعَ  
بعدَ الوصفِ وهو زَيْدٌ مثلاً في قولك : أَقَاتِمُ زَيْدٌ ؟ فيريدُ بهذا الكلامَ أن  
الاسمَ الواقعَ بعدَ الوصفِ المذكورِ لا يَخْلُو أن يكونَ غيرَ مفردٍ أو مفرداً  
ويعنى بغيرِ المفردِ المثنى والمجموع ، فإن كانَ غيرَ مفردٍ ، فلا  
يَخْلُو أن يطابقَهُ الوصفُ المُتَقَدِّمُ أولاً ، فإن لم يطابقهُ / جَرَى عَلَى/ ٢٥٧  
الحُكْمُ المُتَقَدِّمُ من كونِ الوصفِ مُبتدأً وما بعده فاعلٌ بِهِ ، إذ لا يُمْكِنُ

(١) في (ب) أتى .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٦١٧ ، والكوفيون هنا القراء لا النحاة .

(٣) سورة القمر : آية : ٦ .

(٤) الكتاب : ١٠/١ ونسبه إلى الأعشى وهو في ديوانه : ٩٨ ( الصبح المنير )

من قصيدة أولها :

أَجْبِيرِ هَلْ لَأَسِيرُكُمْ مِنْ فَادَى أَمْ هَلْ لَطَالِبُ شَقَّةٍ مِنْ زَادٍ

ورواية الديوان :

وأخو النساء ...

ولا شاهد فيها على هذه الرواية ، والبيت في المنصف : ٧٣/٢ ، والانصاف ٢٨٧ ، ٤٥٥

، والهمع : ١٥٧/٢ .

فى المسألة غير ذلك ، وإلا فلو جعلت الزيدان من قواك : أقائم الزيدان ؟ مبتدأ  
 والوصف خبراً للزيم أن تُخبر بالمفرد عن المثنى وذلك غير جائز ، وكذلك  
 لو كان مجموعاً ، إذ لا يجوز الزيدان قائم ولا الزيدون قائم وهذا الحكم مفهوم  
 من قوله : ( إن فى سوى الأفراد طبقاً استقر ) فمفهوم الشرط أنه إن لم  
 يطابق فلا يكون الثانى مبتدأ والوصف خبراً بلباد ، والطبق المطابق  
 وهو الموافق ، والمطابقة : الموافقة ، والتطابق : الاتفاق ، ويقال : طابقت  
 بين الشئين : إذا جعلتهما على حد واحد والزقتهما ، فجعل الموافق للشئ  
 كائنه حذى حذوه ، وجعل ملتفاً به ، و " طبقاً " : حال من ضمير " استقر " .  
 وهو عائد على الوصف ، أى : إن استقر ذلك الوصف مطابقاً لما بعده فى  
 التثنية أو الجمع وإن طابق الوصف الاسم وجب حمل الوصف على أنه خبر  
 مقدم والثانى : مبتدأ : لأن الوصف لو كان مرفوعاً على الابتداء وما بعده  
 فاعل به لم يكن مطابقاً ، لأنه جار مجرى الفعل فلا يوصف ولا يصغر ولا يثنى  
 ولا يجمع ، كما لا يكون ذلك فى الفعل ، فلابد من أن يكون خبراً مقدماً وهو  
 الذى نص عليه بقوله : ( إن فى سوى الأفراد طبقاً استقر ) أى : أن الثانى  
 يعرب مبتدأ والوصف خبر إذا طابقه فى غير الأفراد . وأما إن كان الاسم  
 الواقع بعد الوصف مفرداً فإنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فاعلاً بالوصف على حد ما كان عليه وهو غير مطابق  
 له ، والوصف مبتدأ ناب الفاعل عن خبره .



والثانى : أن يكون مبتدأ خبره الوصف المتقدم ، وإنما احتمل وجهين لأن إفراد الوصف يمكن أن يكون لجريانه مجرى الفعل فيرتفع ما بعده به <sup>(١)</sup> وهو مفرد ويمكن أن يكون لأجل المطابقة بينه وبين الثانى لالجريانه مجرى الفعل فيرتفع ما بعده على الابتداء والوصف خبره ، وهذا الحكم مفهوم من قيد الإفراد فى قوله : ( إن فى سوى الإفراد طبقاً استقر ) يريد : أن انحتم الحكم بكون الثانى مبتدأ خبره الوصف مشروط بكونه غير مفرد ، فإذا كان مفرداً فلا ينحتم ذلك الحكم ، وضد الانحتم الجواز فيكون ذلك الحكم جائزاً مع وجود الإفراد ، لا واجباً ، فيدخل الوجه الآخر .

فإن قيل : إنك أخذت بمفهوم الصفة هنا جواز أن لا يكون الثانى مبتدأ والوصف خبراً ، وأخذت بمفهوم الشرط انحتم أن لا يكون كذلك ، وذلك أنه لما قال : <sup>(٢)</sup> إن الثانى مبتدأ والوصف خبر شرط فيه أن لا يكون <sup>(٣)</sup> مطابقاً فأخذت من مفهومه أنه إن لم يكن مطابقاً فلا يكون كذلك ، ومفهومه الجارى على كلامه أنه <sup>(٣)</sup> إن لم يطابق فلا ينحتم ذلك الحكم : لأن الشرط إنما هو شرط فى الانحتم ، وهو الذى قررته فى مفهوم التقييد بغير الإفراد ، وإذا كان كذلك اقتضى أنه إن لم يطابق جاز أن يكون الثانى مبتدأ خبره الوصف وذلك غير صحيح .

فالجواب : أن المفهوم هنا فى الوجهين عدم الانحتم كما تقرّر فى السؤال لكنه قد بين قبل هذا وجوب أحد الوجهين حين تكلم على ( أسار

(١) ساقط من (١) .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

ذَانِ) فَحَتَمَ بِكَوْنِ الْوَصْفِ مَبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ بِهِ ، فَصَارَ مَفْهُومُ الشَّرْطِ هُنَا مَعْطِلاً لِمَعَارَضَتِهِ النَّصَّ لَهُ كَمَا حَكَّمَ الْعُلَمَاءُ الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ بِتَعْطِيلِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (١) : ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ . لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ ( عَلَى ) (٢) أَنَّ الرِّبَا وَإِنْ لَمْ يَتَضَاعَفْ مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ ، فَكَذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ لَمَّا كَانَ قَدْ حَتَمَ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ عِنْدَ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ صَارَ مَفْهُومُ الشَّرْطِ هُنَا الْمُقْتَضَى لِعَدَمِ انْحِتَامِهِ غَيْرَ مُتَعَدٍّ أَوْ نَقُولُ / : إِنَّهُ جَعَلَ الثَّانِي مَبْتَدَأً وَالْوَصْفَ خَبِراً / ٢٥٨ بشرط واحد وهو المطابقة في غير الأفراد ، ولانقول : حتم ذلك ، إذ ليس فيه إلا أن هذا الإعراب مشروط بكذا ، فمفهوم الشرط أنه إن لم يطابق في غير الأفراد فلا يكون كذلك ، وهذا حكم صحيح في نحو : أسار ذان ، ويبقى قيد عدم الأفراد من حيث هو جزء الشرط لا مفهوم له منفرداً ، فلا يكون قولك : أقاتم زيداً ؟ مذكوراً للناسم لا بمنطوق ولا بمفهوم ، بل تركه لفهم حكمه مما تقدم له في الطرفين ، وهما المطابقة في غير الأفراد ، وعدم المطابقة ، والأمران مُحْتَمَلَانِ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ تَوْجِيهِهِ قَبِيلُ هَذَا ، وَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ إِشْكَالٌ إِلَّا فِي شَيْءٍ آخَرَ يَظْهَرُ مِنْهُ حُكْمٌ لَا يَسْتَقِيمُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُطَابَقَةَ فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ يَكُونُ فِيهَا الثَّانِي مَبْتَدَأً وَالْوَصْفَ خَبِراً بِإِطْلَاقٍ ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي كُلِّ لُفَةٍ ، بَلْ هُوَ مُخْتَصٌّ بِلُفَةٍ مِنْ لَا يُلْحَقُ الْفِعْلُ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا أُسْنَدَ إِلَى الظَّاهِرِ فَيَقُولُ : قَامَ

(١) سورة آل عمران : آية : ١٢٠ .

(٢) ساقط من الأصل .

الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ وَأَمَّا مَنْ يُلْحَقُ الْعَلَامَتَيْنِ فَيَقُولُ : هُنَاكَ قَامَا الزَّيْدَانِ وَقَامُوا الزَّيْدُونَ وَهِيَ لُغَةٌ (١) : " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ " فَيَصِحُّ أَنْ يُعْرَبَ الثَّانِي فَاعِلًا بِالْوَصْفِ لَا مُبْتَدَأَ إِذَا قُلْتَ : أَقَانِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَأَقَانِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ (٢) بخلاف من يقول : قَامَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ هُنَا : أَقَانِمَانِ الزَّيْدَانِ وَأَقَانِمُونَ الزَّيْدُونَ (٣) إِلَّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَلَا يُقَالُ : إِنَّهُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ ، وَمَا قَالَا لَزِمَ فِيهَا بِخِلَافِ لُغَةٍ : " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ " فَإِنَّهَا قَلِيلَةٌ فَلَمْ يَعْتَدُ بِهَا فِي قَانُونِهِ لِأَنَّا نَقُولُ : كَانَ يَكُونُ هَذَا عُذْرًا لَوْ لَمْ يُنَبَّهِ هُوَ عَلَيْهَا فِي بَابِ الْفَاعِلِ بِقَوْلِهِ : ( وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِينَا ) إِلَى آخِرِهِ وَلَا مَرِيَّةَ فِي أَنَّ الصِّفَةَ هُنَاكَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْفِعْلِ ، فَقَدْ نَبِهَ عَلَى ، هَذِهِ اللُّغَةَ وَاعْتَدُ بِهَا فَلَزِمَهُ أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهَا فِي نَظْمِهِ هَذَا وَإِلَّا أَوْهَمَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِعْرَابَ لَزِمَ فِي اللَّغَتَيْنِ مَعًا وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ .

وَالثَّانِيَّةُ : عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَدُ إِلَّا بِاللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ ، فَذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِيهَا غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُ ذَلِكَ فِي الثَّنِيَّةِ وَفِي الْجَمْعِ السَّالِمِ إِذَا قُلْتَ : أَقَانِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَأَقَانِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ وَأَقَانِمَاتِ الْهِنْدَاتِ ؟ وَأَمَّا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ فَلَا ، إِذْ لَا يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ أَنْ تُجْمَعَ الصِّفَةُ جَمْعَ التَّكْسِيرِ إِذَا كَانَ مَرْفُوعَهَا ( مَجْمُوعًا ) (٢) فَتَقُولُ : أَقِيَامُ الزَّيْدُونَ ؟ وَأَنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ الزَّيْدَيْنِ فَاعِلٌ بِقِيَامٍ عَلَى حَدِّ مَا لَوْ قُلْتَ : أَقَانِمُ الزَّيْدُونَ ؟ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ

(١) الحديث في صحيح البخاري ( مواقيت الصلاة ) فتح الباري : ٢٣/٢ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) في الأصل جميعا .

فى عِدَادِ أَقَانِمُ زِيدُ ؟ كما (١) يجوز هناك الِوَجْهَانِ ، فَكَذَلِكَ (٢) هُنَا نَحْنُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ فِى جَمْعِ التَّكْسِيرِ سَبِيوِيهِ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِى التَّنْبِيْهِ عَلَيْهِ فِى بَابِ النَّعْتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا أَجْدُ الْآنَ جَوَابًا عَنْ هَذَيْنِ وَأَقْرَبُهُمَا الْأَوَّلُ .

\* \* \*

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ      كَذَلِكَ رَفَعَ خَبَرَ بِالْمُبْتَدَأِ

أخبر فى هذين المزدوجين بأمرين :

أحدهما : أن المبتدأ والخبر كلاهما مرفوع ، وذلك مفهوم من

٢٥٩/

إخباره / بالرافع لهما .

والثانى : أن العامل للرفع فى المبتدأ الابتداء ، والعامل فى الخبر المبتدأ فأما الأول فقله : ( وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ ) يعنى أن الرافع (٣) للمبتدأ (٤) ( هو الابتداء ) وإنما بين هذا لأن كل عمل لابد له من عامل ، هكذا تقرّر الأمر فى كلام العرب وظهر فى العوامل المملفوظ بها الموجودة عند وجود عملها ، فما لم يظهر فيه ذلك للعيان قدروا عاملاً ليستتب قياسهم ، وما بنوا عليه صناعتهم وأما الثانى فقله : " كَذَلِكَ رَفَعَ خَبَرَ بِالْمُبْتَدَأِ " أى إِنَّهُمْ رَفَعُوا أَيْضاً الْخَبَرَ بِالْمُبْتَدَأِ الذى هو طَالِبٌ لَهُ ، وَأَصْلُ الْعَمَلِ الطَّلَبُ ، فَأَمَّا الْخَبَرَ فَسَيُفْسِرُهُ بَعْدَ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ قَبْلُ بِقَوْلِهِ : " وَعَاذِرُ خَبَرٌ " وَأَمَّا الْإِبْتِدَاءُ فَلَمْ يَبَيِّنْهُ .

(١) فى (١) فكما .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) فى (١) الرفع .

(٤-٤) ساقط من (١) .

وقد اختلفت عبارات الناس في تفسيره ، فالذى رآه ابن مالك أنه : عبارة عن كون الاسم مجعولاً أول الكلام معرّى من العوامل اللفظية حقيقةً أو حكماً مسنداً إليه الخبر ، أو مسنداً هو إلى ما يقوم مقام الخبر ، وحقيقته ترجع إلى تعرّى الاسم من العوامل اللفظية ، وهى عبارة أكثر الناس كالجرمى والفارسي وابن الأنباري وغيرهم ، ويظهر ذلك من سيبويه فى أول الكتاب .

وقال الزجاجي : إنه مضارعة المبتدأ للفاعل ، وقيل : مضارعة للفعل وقيل : غير هذا مما لا حاجة إلى ذكره ، إذ لا فائدة إلا نسبة العمل لشيء ما جريا على أسلوب ضبط القوانين ولنجر على ما ظهر من المؤلف .

فإذا قلت : زيد منطلق ، فزيد ارتفع بالوصف الذى اتصف به وهو كونه عادماً ما يعمل فيه من عامل لفظي ، والمنطلق ( ارتفع ) (١) بزيد وهو المبتدأ ، وهو وإن كان ليس بفعل ولا معناه معنى الفعل فصحيح أن ينسب إليه العمل ، لأن أصل العمل الطلب ، والمبتدأ طالب للخبر طلباً لازماً اختصاصياً فيعمل فيه ، كما أن فعل الشرط عند طائفة والنأظم منهم فى غير هذا النظم عامل فى فعل الجواب ، وإن كان المطرّد ألا يعمل الفعل فى الفعل ، ولكن لما كان طالباً له عند اقتتران أداة الشرط به عمل فيه وهو ظاهر قول الخليل ، فإنما معتمدهم فى العمل الطلب فإذا طلب لفظ ما لفظاً آخر وكان طلبه له اختصاصياً ، ولم يقع منه موقع الجزء عمل فيه ، وهذا الذى ذهب إليه النأظم فى رفع المبتدأ والخبر وهو مذهب سيبويه . قال فى باب الابتداء : واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو أو يكون فى مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة

(١) تحرفت فى الأصل إلى أن يقع .

يُنْكَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَعْدَ مَا تَبْتَدِئُ . قَالَ : فَأَمَّا الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ فَإِنَّ الْمَبْنَى عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَقَدْ نَكَرَ نَحْوَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ وَلِأَجْلِ أَنَّهُ الصَّحِيحُ (١) عِنْدَهُ بَنَى عَلَيْهِ وَاعْتَمَدَهُ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ (٢) شَهِيرٌ جُمِلَتْهُ خَمْسَةٌ مَذَاهِبٌ :

أَحَدُهَا : مَا تَقْدُمُ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ رَافِعٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ مَعًا .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ رَافِعٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَهُوَ وَالْمُبْتَدَأُ مَعًا رَافِعَانِ لِلْخَبَرِ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ رَفَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَحْكِي عَنْهُمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَرْتَفِعُ بِمَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنَ الْخَبَرِ وَالَّذِي حَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَالْمُحَقِّقُونَ عَنْهُمْ هُوَ الْآخَرُ .

وَالْخَامِسُ : أَنَّ / الْإِبْتِدَاءَ رَافِعٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ مَعًا لَا مَطْلَقًا ، بَلْ / ٢٦٠

يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ بِوَاسِطَةِ الْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (٣) ، وَالْمَسْأَلَةُ طَوِيلَةٌ وَالْخِلَافُ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى تَحْقِيقِ اصْطِلَاحِي لَا يَنْبَنَى عَلَيْهِ فِي التَّفْرِيعِ (٤) فَائِدَةٌ ، فَأَلَوَّلَى فِيهَا وَفِي أَمْثَالِهَا تَرَكَ الْإِسْتِغَالَ بِالرُّدِّ وَالتَّرْجِيحِ وَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُنَا

(١) فِي (١) صَحِيحٌ .

(٢) فِي (١) وَهَامِشُ الْأَصْلِ ( اخْتِلَافٌ ) .

(٣) الْإِنْصَافُ : ٤٤ - ٥١ الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ : (٥) ( الْقَوْلُ فِي رَافِعِ الْمُبْتَدَأِ وَرَافِعِ الْخَبَرِ ) وَالتَّبَيُّنُ

عَنْ مَذَاهِبِ النُّحَوِيِّينَ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ : الْمَسَائِلَتَانِ : (٢٧) وَ (٢٨) وَاتِّخَالَفُ النَّصَرَةِ فِي

اِخْتِلَافِ نَحْوَةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ امْسْأَلَةُ رَقْمُ : ٥ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

واحتج على صحته بإبطال ما عداه وقد تقدم طرف من التوجيه له ، فلنضرب  
عن ذكر الحجج واستيعابها (١) صفحاً ، لكن نذكر مذاكرة جرت بين كوفي  
وبصري في مذهبيهما ، فحكى ابن الأنباري في " الإنصاف " (٢) أنه اجتمع أبو  
عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن  
قولهم : زيدٌ منطلقٌ ، بم (٣) رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، فقال له  
الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته (٤) من العوامل اللفظية . قال له الفراء :  
( فأنظره ) (٥) فقال له الجرمي (٦) : هذا معنى لا يظهر . قال له الفراء : فمَنَّهُ  
إذا . فقال له الجرمي : لا يتمثل . قال له الفراء : ما رأيت كالיום عاملاً لا  
يظهر ولا يتمثل ، فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : زيدٌ ضربته ، بم رفعتم  
زيداً فقال : بالهاء العائدة على زيد . فقال له (٧) الجرمي : الهاء اسم فكيف  
ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحدٍ من  
الاسمين إذا قلتَ زيدٌ منطلقٌ رفعاً لصاحبه . فقال الجرمي : يجوز أن يكون  
كذلك في زيدٍ منطلق ، لأن كل واحدٍ منهما مرفوعٌ في نفسه ، فجاز أن يرفع  
الآخر ، وأما الهاء في ضربته ففي محلّ النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال  
الفراء (٨) : لم ترفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد . فقال الجرمي : ما

(١) في هامش الأصل : ( واستيفائها ) قراءة نسخة أخرى .

(٢) الانصاف : ٤٩ . وينظر مجالس العلماء للزجاجي : ٣١ .

(٣) في الانصاف ( لم ) وصحت هكذا في هامش الانصاف .

(٤) في الانصاف تعريته .

(٥) في الأصل أظهره والتصحيح في النسخ الأخرى ويؤيد ما في الانصاف .

(٦) ساقط من (١) .

(٧) ساقط من الانصاف .

(٨) في الانصاف : ( لا ترفعه ... ) .

معنى العائد ؟ فقال (١) الفراء : معنى لا يَظْهَر . فقال الجرمي (١) : أظهره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فمثله : قال : لا يَتَمَثَّل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فَرَرْتُ منه .

قال ابن الأنباري : فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته آية . وسئل الجرمي فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا ، وهنا مسألة اصطلاحية في كلام الناظم إشارة إليها وإلى مقصد النحويين فيها وذلك حيث قال : ( وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ ) والضمير في رفعوا إما أن يكون عائداً على العرب ، وإما على النحويين وهم المصطلحون وعلى كلا التقديرين فمعنى الكلام أنهم هم الرافعون لهما بسبب وجود الابتداء والمبتدأ ، فمن حيث جعلوا الرفع موجوداً مع وجودهما ومعدوماً مع عدمهما جعلوهما كالسبب في الرفع ، وليس السبب في الحقيقة إلا المتكلم ، ثم إنهم ينسبون العمل للألفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح ، إذ كانت هي العلامات لرفع ما يرفع ونصب ما ينصب وجر ما يجر ويستعمله الناظم كثيراً كقوله : ( تَرَفَعُ كان المبتدأ اسماً والخبر تنصبه ) وهو اصطلاح عام في كلام أهل هذه الصناعة لضبط القوانين لا أنهم (٢) مدعون لذلك حقيقة لأن الألفاظ لا ترفع ولا تنصب ولا تجر ، وعلى هذا نبه ابن جني في " الخصائص " (٣) حين بين أن مقاييس العربية معنوية في الغالب ، ومثل ذلك بموانع الصرف ، ثم قال : ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول : رفعت هذا بأنه فاعل ، ونصبت هذا بأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي . قال : ولأجله

(١) في الإنصاف قال .

(٢) في (١) لا لأنهم .

(٣) الخصائص : ١٠٩/١ .



ما كانت / العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية (١)/ ٢٦١  
 ألا تراك إذا قلت : ضَرَبَ سعيدٌ جعفرًا فإن (ضَرَبَ) لم تعمل في  
 الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك : ضَرَبَ إلا على اللفظ بالضادِ  
 والراءِ والباءِ على صورة فعلٍ ، وهذا هو الصوتُ ، والصوتُ مما لا يجوزُ  
 أن يكونَ منسوباً إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ ليروك أن بعضَ  
 العملِ يأتي مسبباً عن لفظٍ يصحبه كمررت بزيدٍ ، وليتَ عمراً قائمٌ ،  
 وبعضه يأتي عارياً من مُصاحبةٍ لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء  
 ورفع الفعلِ بوقوعه موقعَ الاسمِ هذا ظاهرُ الأمرِ وعليه صفحة (٢) القولِ .  
 فأما في الحقيقة ومحصل الحديث ما يعمل (٣) فيهما فالعملُ من  
 الرفع والنصب / والجرُّ والجزمُ إنما هو المتكلمُ نفسه لا لشيءٍ غيره .

قال : وإنما قالوا : لفظيٌّ ومعنويٌّ لما ظهرت (٤) آثارُ فعلِ المتكلمِ  
 بمضامة اللفظ للفظ (٥) أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضحٌ . هذا  
 ما قال . وهو ما أشار إليه الناظم في قوله : ( وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ )  
 ومما يُؤنسك بهذا وأنهم جعلوا اللفظ والمعنى كالسبب في اختلاف وجوه

(١) ساقط من (١) وفي الأصل معلقة على الهامش ، وهذه الزيادة موجودة في الخصائص .

(٢) في الأصل : صحة ، وما أثبتته يؤيده الخصائص .

(٣) في (١) ما فيهما يعمل ، وفي الخصائص : ( ما لعمل ... )

(٤) في الأصل ظهر .

(٥) في (١) اللفظ اللفظ .

الرفع والنصب والجَرُّ والجَزْمُ ما حكاه ابن جنِّي في " الخصائص " قال (١) :  
 سألتُ الشَّجَرِيَّ يوماً فقلتُ له : يا أبا عبدِ اللَّهِ : كيفَ تقولُ : ضربتُ أخاك ؟  
 فقال : كذلك قلتُ : أفقولُ ضربتُ أخوك ؟ فقال : لا أقولُ أخوك أبداً . قلتُ :  
 فكيف تقولُ : ضربتُ أخوك ؟ قال : كذلك . فقلتُ : ألسنتُ زعمتُ أنك  
 لاتقولُ : أخوك أبداً ؟ فقال : أيشُ ذا اختلفتُ جهتاً الكلامَ ، فهذا في قوَّةِ أن لو  
 قالَ : صارَ المفعولُ فاعلاً أو زالَ اللفظُ الذي يقتضى الرفعَ وخلفه لفظُ آخر  
 يقتضى النصبَ ، فهذا الاصطلاحُ في النحو قد تبَيَّنَ معناه ، وإنما بسطتُ  
 القولَ فيه لأنَّ ابنَ مضاءَ (٢) ممن يُنسبُ إلى النحو قد شَنَعَ على النحويين في  
 هذا المعنى أخذاً بظاهرِ اللفظِ من غيرِ تحقيقِ مُرادهم فنسبَهُم إلى التَّقولِ على  
 العَرَبِ وإلى الكذبِ في نسبَةِ العملِ إلى الألفاظِ ، بل نسبَهُم إلى مذهبِ الاعتزالِ  
 والخروجِ عن السُّنَّةِ وظلَمَهُم - عفا الله عنه - إذ لم يعرف ما قصَدُوهُ .

(١) الخصائص : ٢٥٠/١ .

(٢) ابن مضاء : ( ٥١٣ - ٥٩٢ هـ )

أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن مضاء الخُمَيْي القُرطُبي ، قاضي الجماعة ، أبو  
 العباس وأبو جعفر . قال ابنُ الزُّبَيْرِ : أحد من ختمت به المائةُ السَّاسَةُ من أفرادِ العلماء وقال :  
 كان له اعتناء في علمِ العَرَبِيَّةِ واعتناء وِراءَ فيها ومذاهبَ مخالفةَ لأهلها .  
 أخباره في : النُّبُلِ والتَّكْمَلَةِ للمراكشي : ٢١٢/١ - ٢٢٣ وهي ترجمةٌ جيِّدةٌ وبغيةُ الوعاة :  
 ٣٢٣/١ .

وكلامُ ابنِ مضاء الذي يُشيرُ إليه الشَّاطِئِيُّ هنا مذكورٌ في كِتَابِهِ " الردُّ على النُّحَاة " الذي حققه  
 الأستاذ الدكتور شوقي ضيف وطبع سنة : ثم أعاد تحقيقه الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا  
 وطبع سنة : ١٩٧٩ هـ .

ويذهب الأستاذ محمد بن شريفة المغربي الذي حقق الجزء الأول من كتاب التكملة والذيل والصلة  
 لعبد الملك المراكشي أن كتاب " المشرق " الذي ينسب إلى ابن مضاء هو نفسه كتاب الرد على  
 النُّحَاة المذكور ذكر ذلك في هامش كتاب التكملة في ترجمة ابن مضاء .

وأنا لا استبعد ما ذهب إليه فإنني وقفت على نُصوص كثيرة جداً من كتاب المشرق في مخطوطات  
 نحوية أندلسية ومشرقية كلها ترجع إلى ما هو موجود في الرد على النُّحَاة . والله أعلم .

وقد صنَّفَ في الردِّ عليه وفي بَيَانِ مَقَاصِدِ النُّحَوِينِ في هذه  
الأشياء ابنُ خَرُوفٍ جزءاً سَمَاهُ : " تَنْزِيهِ أُمَّةِ النُّحُومِ مِمَّا يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ  
مِنَ الْغُلَطِّ وَالسُّهُوِّ " (١) فَإِنْ أُرِدْتَ كَمَالَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِهِ .  
وبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

\* \* \*

ولما تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِهِ : أَوَّلُ الْمَبْتَدَأِ وَعَرَفَهُ التَّعْرِيفُ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ أَخَذَ  
فِي بَيَانِ الْخَبَرِ وَتَعْرِيفِهِ فَقَالَ :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَالَّذِي بَرُّهُ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

وبين أنه الجزء الذي تَمَّتْ بِهِ فائِدَةُ الْكَلَامِ ، وإنما قال : الجزءُ لِأَنَّهُ  
مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ جُزْئُهَا .

فإذا قلت : زيدٌ فهذا أحدُ الجزمين ولا تحصل به فائدةٌ إلا مع  
الْخَبَرِ إذا قلت : قائمٌ أو عائمٌ أو صائمٌ ، فهناك يكتفى السَّامِعُ بِالْفَائِدَةِ  
الْحَاصِلَةِ لَهُ .

وقد جرت عادةُ النحويين المتأخِّرين أن يُعَرِّفُوهُ بِأَنَّهُ الْجُزْءُ الَّذِي  
اسْتُفِيدَ مِنَ الْجُمْلَةِ أو أنه (٢) الَّذِي تَقَعُ بِهِ الْفَائِدَةُ (٣) أو أنه (٣) معتمدُ  
الْفَائِدَةِ كما قالَ الْجُزْئِيُّ : وهذا خطأٌ لِأَنَّ الْمُفْرَدَ وَحْدَهُ لَا يُفِيدُ  
شَيْئاً ، وإنما فيه الدلالةُ / على مُسَمَّاهُ ، وذلك ليس بفائدةٍ خبريةٍ ، فإذا ٢٦٢/  
كان كذلك فَكَلَامُ النَّاطِلِمِ - رحمه الله - مخالفٌ لهذا المعنى حيثُ عرِّفه

(١) بغية الرعاة : ٢٢٣/١ . قال السيوطي فلما بلغه ذلك قال : نحن لا نبالي بالكباش النطاحة  
وتعارضنا أبناء الخرفان .

(٢) ساقط من (١) .

(٣-٢) ساقط من (١) .

بأنه الجزء المَتَمُّ الفَائِدَةُ ، فجعله مُتَمًّا لَهَا ولم يَجْعَلْهُ مُعْطِيًّا لَهَا من أصلٍ ، كما هو ظاهرٌ من كلامٍ غَيْرِهِ ، فمعناه أَنَّ الفَائِدَةَ حَصَلَتْ بَيْنَهُمَا ، أَعْنَى بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَالْمُبْتَدَأُ يُحْصَلُ شَيْئًا مِنْهَا لَكِنْ عَلَى غَيْرِ تَعَامٍ ، ثُمَّ يَأْتِي الْخَبَرُ فَيَتِمُّهَا وَيُكَمِّلُهَا ، هَذَا مُقْتَضَى لَفْظِ " مُتَمِّ " وَحَيْثُ اعْتَبَرْنَا نَحْنُ مَا قَالَهُ النَّاطِمُ مَعَ مَا قَالَهُ غَيْرُهُ سَبَقَ لَنَا مَا قَالَهُ غَيْرُهُ ، وَاعْتَبَرْنَا ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا ذَكَرَ وَحْدَهُ لَمْ يَفِدْنَا شَيْئًا حَتَّى يُذَكَّرَ الْخَبَرُ ، فَمَا وَجْهَ مَا قَالَ النَّاطِمُ ؟

وَالْجَوَابُ : أَنَّ مَا ظَهَرَ مِنَ النَّاطِمِ هُوَ الصَّوَابُ ، وَالَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِغَيْرِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : إِلَّا أَنَّ الْفَائِدَةَ حَصَلَتْ بِهِمَا مَعًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَزَيْنِ لَهُ حَظٌّ وَطَرِيقٌ خَاصٌّ فِي إِعْطَاءِ الْفَائِدَةِ .

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْخَبَرِ وَحْدَهُ فَائِدَةُ الْبَيِّنَةِ إِذَا قُلْتُ : قَائِمٌ أَوْ عَالِمٌ دُونَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْمُبْتَدَأِ ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَحْصَلُ بِالْمُبْتَدَأِ وَحْدَهُ فَائِدَةٌ دُونَ أَنْ يُوْتَى بِالْخَبَرِ .

وَأَمَّا مَنْ أَطْلَقَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ مَحَلُّ الْفَائِدَةِ ، فَمِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ الَّذِي جَاءَ آخِرًا وَعِنْدَ الْإِتْيَانِ بِهِ حَصَلَتْ الْفَائِدَةُ ، وَلَمْ يَتَشَوَّفْ إِلَى مُنْتَظَرٍ ، كَمَا يَتَشَوَّفُ بَعْدَ ذِكْرِ الْمُبْتَدَأِ إِلَى الْخَبَرِ ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَلِلْمُبْتَدَأِ حَظٌّ فِي الْإِفَادَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ ، وَالْخَبَرُ حَظٌّ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ هُوَ الْحَدِيثُ ، فَصَحَّ إِذَا أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْجُزْءُ الْمُتَمِّمُ الْفَائِدَةَ كَمَا قَالَ النَّاطِمُ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ هَذَا وَأَنْتُمْ تَشْتَرِطُونَ فِي الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا عِنْدَ السَّامِعِ وَالْخَبَرَ مَجْهُولًا ، فَإِذَا ذَكَرْتَ الْمُبْتَدَأَ فَكَأَنَّكَ لَمْ تَزِدْ شَيْئًا عَلَى مَا كَانَ عِنْدَ السَّامِعِ فَإِذَا ذَكَرْتَ الْخَبَرَ فَقَدْ ذَكَرْتَ مَا كَانَ مَجْهُولًا عِنْدَهُ وَذَلِكَ هُوَ مَوْضِعُ الْفَائِدَةِ ضَرُورَةً ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا لَمْ يَسْتَفِدْ شَيْئًا .

فالجواب : أن هذا وإن كان ظاهراً لا يوجب أن الخبر هو  
المستفاد وحده أو المستفاد به وحده ، بل نظيرُ علمك بالمبتدأ وحده  
علمك بمدلول الخبر ، ولا شك أنه معلومٌ للسامع قبل الإخبار وإلا لم<sup>(١)</sup>  
يصحّ الإفهام ، فإذا كل واحد من المبتدأ والخبر معلومٌ من جهة ، وإنما  
المجهول النسبة والحكم بأن صاحب هذا الاسم<sup>(٢)</sup> هو صاحب هذا  
الآخر ، وهذه النسبة المجهولة لا يستقل بإعطائها الخبر وحده دون  
المبتدأ ولا المبتدأ دون الخبر ، بل هما جميعاً ، وهو مقتضى ما  
قاله الناظم ، فوضح أن كلامه غاية في تحقيق المسألة ، والكلام فيها  
هنا مستعارٌ من علم آخر للحاجة إليه<sup>(٣)</sup> ، وأتى بمثاليين وهما : الله برُّ ،  
والأيادي شاهدةٌ ، ومعنى : برُّ أى : يبرُّ عبادةً ، وهو من قولهم : برّه  
يبرّه برّاً فهو برٌّ من قوم أبرارٍ ، وبارٌّ من قوم بررةٍ ، وهو راجعٌ إلى  
معنى الإكرام ، والأيادي : العطايا ، واليد الجارحة لا تجمع فى الغالب  
على أيادٍ ، وإنما تجمع على أيدي ، وأما اليد بمعنى العطية فإنها تجمع  
على أيادٍ ولا تجمع على أيدي ، نصُّ على ذلك أهل اللغة<sup>(٤)</sup> ، وقد تجمع  
اليد بمعنى العطية على يدي كئدي وثدي ، وقد تجمع اليد الجارحة  
على أيادٍ . أنشد ابن جني<sup>(٥)</sup> :

٢٦٣/

وَمُسْتَامَةٌ تُسْتَامُ وَهِيَ رَخِيصَةٌ      تَبَاعُ بِسَاحَاتِ الْأَيَادِي وَتُمَسَحُ

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) الاور .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) تهذيب اللغة : ٢٢٨/١٤ ، والمصاح : ٢٥٣٩/٦ ( يدي ) واللسان ( يدي ) والتاج :

( يدي ) .

(٥) الخصائص : ٢٦٨/١ ، والبيت لذى الرمة فى ديوانه : ١٨٥٦ .

ومعنى " و " الأيادي شاهده " ، أى : أن نعم الله تعالى وعطاياه التى  
خولها عباده من غير استحقاق شاهده بأنه برُّهم ورحيمٌ بهم سبحانه .

\* \* \*

ثم قال :

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً      حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتَلُهُ  
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى      بِهَا كُنْطَقَى اللَّهِ حَسْبَى وَكَفَى  
قَسَمُ النَّازِمِ - رحمه الله - خبر المبتدأ إلى أقسامه العظمى وهى ثلاثة  
أقسام :

أحدها : الجملة الصريحة .

والثانى : المفرد الصريح <sup>(١)</sup> أيضاً .

والثالث : الظرف وشبهه وهو المجرور ، وإنما جعله قسماً برأسه مع أنه  
واحدٌ من القسمين إما من الجمل ، وإما من المفردات ؛ لأن له حكماً يخالف  
فيه المفرد والجملة كما سيذكر .

وهذه الأقسام الثلاثة لا يخرج عنها نوعٌ من أنواع الخبر على كثرتها  
وانتشارها إذ الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسماً ، كل قسم منها يخالف  
صاحبه فى حكم ما ، لكن أتى الناظم بالأحكام التى لابد للخبر منها من حيث  
هو خبرٌ وترك ما سوى ذلك لعدم الاحتياج إليه ولعدم ارتضائه الأحكام  
المخالفة لما ذكر ، وقد ذكرها ابن خروف فى " شرح الكتاب " وابتدأ بذكر  
الجملة وذلك أنه جعل الخبر أولاً منقسماً إلى قسمين : مفردٌ وجملة ، ثم

(١) ساقط من (١) .

استدرك القسم الثالث بعد ، ثم جعل الجُملة على قسمين :

أحدهما : ما كانت هي المبتدأ من جهة المعنى .

والثاني : ما لم يكن كذلك ، وهذا الثاني هو المراد بقوله : ( وَيَأْتِي جُمْلَةٌ حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ ) فكأنه قال : وَيَأْتِي جُمْلَةٌ لَيْسَتْ هِيَ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى ، ودلَّ على أنَّ هذا مراده قوله في القسم الثاني : " وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى " فأمَّا ما لم تكن هي نفس المبتدأ في المعنى فشرط فيها شرطاً أتى به على مساق اللفظ<sup>(١)</sup> فقال : ( وَيَأْتِي جُمْلَةٌ حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ ) فيريد أنَّ هذه الجملة التي ليست للمبتدأ يشترط فيها أن تحتوى على معنى المبتدأ وهو الذي سيقَّت الجملة لأجله ، فالضميرُ في " سَيَقْتُ " عائدٌ على الجملة ، وفي " لَهُ " عائدٌ على " الذي " ومدلول الذي هو المبتدأ ، فإنَّها إن لم تكن تحتوى على معناه لم يصح وقوعها خبراً له ؛ لعدم الربط بين المبتدأ والخبر .

فإذا قلتَ : زيدٌ عمرٌ وأخوك ، أو زيدٌ عمرٌ وقائمٌ ، لم يجز لعدم الرابط بخلاف ما إذا احتوت الجملة على المبتدأ من جهة المعنى ، فإنَّ الفائدة حاصلة لأجل الربط ، والكلامُ صحيحٌ نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ أو زيدٌ قامَ أبوه ، وإذا ثبت هذا بقي النَّظَرُ في مسائل أربع :

إحداها : أنه أطلقَ الجُملة ولم يقيدها باسميةٍ دون فعليةٍ ، فدل ذلك على أنَّهما كليهما تقعان خبراً للمبتدأ وذلك صحيحٌ ، فمثال الاسمية قولك : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ عمرٌ وقاعدٌ في داره ، وبكرٌ خالدٌ قائمٌ في حانوته وما أشبه ذلك .

ومثال الفعلية قولك : زيدٌ قامَ أبوه وعمرٌ ولا يقومُ ، وبكرٌ أكرمتَ عمراً

(١) في (١) الوصف .

من أجله ، وما أشبه ذلك ، وقد يدخل الناسخ على الجملة الاسمية كقولك :  
 زيدٌ إنه قائمٌ ، وعمرٌ وما هو قائماً ، وزيدٌ لا أحدٌ في داره ، وقد  
 تكونُ / الجملة منفية كما تكونُ موجبةً نحو : زيدٌ لا هو قائمٌ ولا عمرٌ ، / ٢٦٤  
 وزيدٌ ما هو قائمٌ ، إذ لم يعمل " ما " على لغة بنى تميم أو على لغة أهل  
 الحجاز إذا فقد شرطُ الإعمال نحو : زيدٌ ما هو إلا قائمٌ ، وزيدٌ ما  
 إن (١) هو قائمٌ ، وزيدٌ ما قائمٌ هو وما أشبه ذلك ، كما أن الفعلية أيضاً  
 تكون موجبةً ومنفيةً نحو : زيدٌ خرَجَ ولا يخرجُ وزيدٌ ما خرَجَ ، وكلُّ  
 واحدةٍ من الجملتين على قسمين :

قسمٌ يكون فيه للمبتدأ لفظاً ومعنى نحو : زيدٌ هو قائمٌ وزيدٌ قامَ  
 وقسمٌ يكون فيه للمبتدأ لفظاً ولما هو من سببه معنى نحو : زيدٌ  
 أبوه قائمٌ وعمرٌ خرَجَ أبوه ، ويدخل الناسخ النفي كما تقدم ، وكلُّ هذا  
 ينتظمه كلامُ الناظم .

والثانية : أن إطلاقه ينتظم أيضاً جواز وقوع الجملة خبراً ، كانت  
 خبرية أو طلبية ولا يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فأمَّا  
 الخبرية فما تقدم ، والطلبية والإنشائية وإن لم تكن طلبية فتكون اسميةً  
 وفعليةً ، فالاسمية نحو : زيدٌ ليته أخوك ، وعمرٌ ولعله قادمٌ ، والأسدُ  
 لعله يأكلني ، ويكرُّ كأنه الأسدُ فالتشبيه هنا ليس بخبري ولكنّه  
 إنشائيٌ ، وزيدٌ سلامٌ عليه ، ويكرُّ ويحُّ له وترَّبٌ لفيه . والفعلية نحو :  
 زيدٌ اضربه ، وعمرٌ لا تشتمه ، وزيدٌ لا يقصدك ، ويكرُّ هلا أكرمته ،  
 وزيدٌ نعم الرجلُ ، وعمرٌ وبسّ الغلامُ ، وما أحسن زيداً ، وزيدٌ أكرمُ به ،  
 وزيدٌ غفرَ الله له ، ويكرُّ اللهم اغفر له ، وزيدٌ عسى أن يحجَّ ، وزيدٌ عساه  
 يموت غداً ، ويدخل الاستفهام على الجملة الخبرية فتصير طلبيةً نحو :  
 زيدٌ أهو قائمٌ ؟ وزيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ كيف هو ؟ وزيدٌ أين هو ؟

(١) هي (١) ما هو أن .



وزيد متى قيامه ؟ وزيد هل أكرمه ؟ وزيد كيف وجدته ؟ وزيد أين استقر ؟ وما أشبه ذلك ، فهذا كله مما يقع خبراً للمبتدأ بمقتضى إطلاقه ، كما أنها تقع أخباراً إذا كانت غير إنشائية وهذا مذهب الجمهور .

وذهب ابن الأنباري وابن السراج <sup>(١)</sup> ومن وافقهما إلى أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً للمبتدأ من حيث هي طلبية ، وحجتهم في ذلك أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ مؤولة بالمفرد كما تقول : زيد أبوه قائم ، فهو في تأويل زيد قائم الأب وكذلك زيد يقوم في تأويل زيد قائم ، ولو حاولت تقدير الجملة الطلبية بمفرد لم يصح ، لذهاب معنى الطلب إذا قدرت قولك : زيداً اضربه ، بقولك : زيد مضرروب ، بخلاف الجملة الخبرية ، فإن معناها لا يذهب بتصويرها بالتقدير إلى المفرد وما جاء مما ظاهره هذا فعلى إضمار القول ، فالقائل زيد اضربه ، هو على تقدير مقول فيه اضربه ، كما يُقدر القول في الجملة الواقعة صلة أو صفة إذا لم تكن خبرية كقوله <sup>(٢)</sup>

وَأَنى لَرَأَمِ نَظَرُهُ قَبْلَ التَّى لَعَلَّى وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

أى : قَبْلَ التَّى أقول من أجلها لَعَلَّى أزورها ، وكذلك قول الآخر <sup>(٣)</sup> فى الصفة :

(١) الأصول : ٨١/١ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) قبله :

بتنا بحسان ومعه تنط ما زلت اسمى بينهم والتب  
حتى إذا جن الظلام واختلطت جاسوا ملق ... ..

روى : ( بضيع ) والمذكى والضيع بمعنى وهو : اللبن المخلوط بالماء . وقائمه مجهول فى أغلب المصادر ، وروى للعجاج مع أبيات آخر فى الخزانة : ٨/ وعنها فى ملحقات ديوانه : ٣٠٤/٢ ، وهناك رواية أخرى فيها زيادات على ما ذكر صاحب الخزانة فى اثبات المحصل : ورقة : ٣٣ ، والشاهد فى المعانى الكبير : ٢/٤ ، ٣٩٩ ، والكامل : وأمالى الزجاجى : ٢٣٧ ، والمحاسب : ١٦٥/٢ ، وسر صناعة الأعراب : ٢٨١/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤٩/٢ ، والخزانة : ١٧٥/١

\* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ \*

التقدير : جَاءُوا بِمَذْقٍ يَقُولُ مَنْ رَأَاهُ : هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ ؟ والخبرُ  
والصفةُ والصلةُ يَجْرَيْنَ مَجْرًى واحداً ، فلذلك يَقْدَرُ القَوْلُ مع ما جاء من  
الإخبارِ جُمْلَةً غيرَ خبريةٍ ، وردَّه المؤلف من وجهين :

أحدهما : أن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون  
مفرداً ، والمفرد من حيث هو مفردٌ لا يحتمل الصدق / والكذب ، / ٢٦٥  
فالجُمْلَةُ الواقعةُ موقعه حقيقةٌ بالألّا يُشترطُ احتمالها للصدق والكذب ؛  
لأنها نائبةٌ عما لا يحتملها وما قاله المؤلفُ صحيحٌ وأيضاً لو اشترط  
في الجُمْلَةِ احتمالها للصدق والكذب للزم من ذلك أن تكون أيضاً واقعةٌ  
موقع ما لا يحتملها ؛ لأنَّ المفرد لا يحتملها ، فالجُمْلَةُ إذاً - وإن  
كانت خبريةً - لا يصح تقديرها بالمفرد لذهاب معنى الخبرية واحتمال  
الصدق والكذب ، فالحاصل أن الجُمْلَتَيْنِ المُحتمَلَتَيْنِ وغير المُحتمَلَةِ  
بالنسبة إلى تقديرهما بالمفرد سواءً ، فما يلزم في إحداها يلزم في  
الأخرى .

والثاني : أن وقوع الخبر مفرداً طلبياً ثابتٌ باتفاقٍ نحو : كيف  
أنت ؟ فلا يمتنع ثبوته جُمْلَةً طلبيةً بالقياس لو كان غير مسموعٍ فكيف  
وهو مسموعٌ كقول رجلٍ من طيٍّ (١) :

قُلْتُ مَنْ عَيْلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُوُ صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

(١) لم أجده في شعر طيٍّ وأخبارها المطبوع في الرياض سنة ١٤٠٣ هـ الذي جمع فيه شعر  
طيٍّ . ولا الخمسة لاهتمام جامعها بشعر الطائيين ، وهو في شرح التسهيل : ٣١٠ ،  
ومع الهوامع : ١٤/٢ ، وروايه : ( قلب من عيل ... ) وتتوقف صحة هذه الرواية على  
معرفة ما قبل البيت . لذا أثبت ما كُتِبَ في النسخ ، وإن كانت رواية الهمع .

هذا ما قال ، وفيه بحثٌ " ولكن فيه تقويةٌ " لمذهبه على الجملة وما زعموه من إضمار القول لا يستقيم معناه ، لأن معنى زيد " اضربه هو معنى اضرب زيداً من غير فرق ، وأنت لو قلت : زيدٌ مقول فيه اضربه لكان مخالفاً لمعنى اضربه فقد أوقعهم هذا التقدير فى مثل ما فرواً منه (١) ، والخبر فى هذا المعنى مخالفٌ للصلة والصفة ؛ إذ المعنى على تقدير القول فيهما مستقيمٌ وموافقٌ للمعنى المراد ، وهو فى الخبر مخالفٌ للمعنى المراد ، فلا قياس مع جُود الفارق ، وإنما يصحُّ تقدير القول فى الخبر الذى وقع جملة طلبية فى نحو قوله (٢) :

\* وَكَانَتْ كَلْبٌ خَامِرٍ أَمْ عَامِرٍ \*

فهذا بلاشك على تقدير : كليبٌ مقولٌ فيهم هذا الكلام ، لأن المعنى عليه لا على حقيقة الطلب ؛ وأيضاً إن احتجنا إلى التأويل فيمكن فى الكلام غير ما ذكره من إضمار القول وذلك وجهان :

(١) ساقط من (١) .

(٢) البيت بتمامه :

على حين أن كانت عقيل وشانظاً وكانت كلاب خامرى أم عامر

رواه سيبويه : ٢٥٩/١ للربيع الأسدى ، ورواه الأعم للأخطل ويرشح رواية الأعم رواية الشاطلى للبيت : ( وكانت كليب ) فلعله يقصد كليب بن يربوع رهط جرير . وهم من بنى يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم .

أما رواية سيبويه : ( كلاب ... ) فلعله يقصد كلاب بن عامر وهى قبيلة قيسية مضرية مشهورة ، ويرشح رواية سيبويه ذكره عقيلاً وهى قبيلة عامرية قيسية مضرية فهى شقيقة كلاب ، والبيت فى اللسان : ( وشظ ) والوشانظ : هم النخلاء فى القوم ، وكناب : قبيلة عامرية قيسية مضرية وأم عامر : كنية الضبيع ، وخامرى : أسخلى الخمر ، وهو كل ما يستر .

والبيت للأخطل أو الربيع الأسدى كما قال الأعم ، وهو فى الكتاب : ١٥٩/١ ، والنكت عليه للأعم : ٤٨٤ .

أحدهما : أن الجُملة فى نحو (١) زيدٌ اضربه ، وزيدٌ هل ضَرَبْتَهُ ؟  
موضوعةٌ موضعَ مُفردٍ يُفقد الأمر والاستفهام وإن لم يُنطق به على ذلك المعنى  
استغناءً عنه بهذا الذى نُطِقَ به وله نظائر كثيرةٌ كالتعجب والنداء وما  
أشبههما .

والثانى : أن أصلَ الخبر أن يكونَ بالمُفردِ ، لأنه الذى أفاد  
بالتركيب ، وأما الجُملة فتُقيدُ وحدها وإنما وقعت الجُملة الخبرية موقعَ المُفردِ  
لأنَّ تقديرها به لا يخلُ بالمطلوب ، ووقع الاخبارُ بالجُملة الاستفهامية حملاً  
على الخبرية ، وهذا التأويل لابن عبيدة (٢) وما قبله لابن أبى الربيع (٣) .

والثالثة : أن إطلاقه يَقْتَضِي أن الجُملة التى هى فى الإنشاء والإخبار  
ذاتُ وجهين وهى جملةُ القسم والجواب ، وكذلك الشرط والجزاء ، فإن كلَّ واحدةٍ  
من الجملتين مركبةٌ من جملةٍ محتملةٍ للصدق والكذب ، وأخرى لا تحتملها وإذا  
اجتمعَا كانتا معاً جملةً واحدةً محتملةً للصدق والكذب ، تقعُ كلُّ واحدةٍ منهما  
خبراً للمبتدأ مطلقاً على الشرط المتقدم ، وهو (٤) كونها حاويةً معنى المبتدأ .  
فتقولُ فى القسمية : زيدٌ أمانةُ الله ليخرجنَّ ، وعمرو لعمرُ الله لأكرمنه ، وزيدٌ  
أقسمتُ إنَّه لكريمٌ .

(١) ساقط من (١) .

(٢) ابنُ عبيدة : (٢ - ٧٠٦ هـ) .

محمد بن عبدالله بن عبيدة الإشبيلي ، استاذُ نحويٍّ لُفَوِيٍّ مَقْرِيٍّ ، أخذ عن الدبَّاح وابن أبى  
الربيع وغيرهما .

أخبره فى برنامج الوادى آ شى : ١٢١ ، وهو تلميذه ، وغاية النِّهاية : ١٨٢/٢ ، وبغية الوعاة :  
١٧٠/٨ .

(٣) تقدم ذكره فى صدر الكتاب .

(٤) فى (١) وهى .

وَقَوْلُ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ : زَيْدٌ إِنْ يَكْرِمُنِي أَكْرَمَهُ ، وَعَمْرُو مَتَى يَأْتَنِي  
 آتَهُ / وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَهَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ وَذَكَرَ عَنْ ثَعْلَبٍ (١) مَنَعَ الْإِخْبَارَ بِجُلَّةِ / ٢٦٦  
 قَسَمِيَّةٍ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِهِ ، وَلَا زَيْدٌ أَقْسَمَ لِيَخْرُجَنَّ . قَالَ  
 الْمُؤَلِّفُ (٢) : وَهَذَا ضَعِيفٌ ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مَعَ وُرُودِ الْاسْتِعْمَالِ بِخِلَافِهِ كَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى (٣) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ الْآيَةُ  
 وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٤) : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي  
 الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ الْآيَةُ ، وَمِثْلُهُ (٥) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ  
 مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾ - الْآيَةُ وَقَوْلُهُ (٦) : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ .

وَالرَّابِعَةُ : أَنْ قَوْلَهُ : ( حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيِّقَتْ لَهُ ) يَحْتَمِلُ تَفْسِيرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : خَاصٌّ وَهُوَ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى مَا يَشْتَرِطُهُ غَيْرُهُ مِنْ  
 اشْتِمَالِ الْجُمْلَةِ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : وَجُمْلَةٌ حَاوِيَةٌ  
 ضَمِيرَ الَّذِي سَيِّقَتْ لَهُ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ  
 وَإِنْ جَاءَ فِي الْجُمْلَةِ مَا لَيْسَ بِضَمِيرٍ وَكَانَ رَابِطاً فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ (٧) :  
 ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(١) رَأْيُهُ فِي التَّسْهِيلِ : ٤٨ وَشَرْحُهُ لِلْمُؤَلِّفِ : ٥١ (مَخْطُوطٌ) .

(٢) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ هَكَذَا : وَهُوَ أَيْضًا مَنَعَ ضَعِيفٌ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ..

(٣) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ : آيَةُ : ٧ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ لَمْ تَرُدْ فِي نَسَخَتِي مِنْ شَرْحِ التَّسْهِيلِ .

(٤) سُورَةُ النُّحْلِ : آيَةُ : ٤١ .

(٥) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ : آيَةُ : ٥٨ .

(٦) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ : آيَةُ : ٦٩ .

(٧) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : آيَةُ : ٢٦ .

والثاني : عامٌ ، وهو أن يريدَ ما هو أعمُّ من الضمير ، إذ المقصودُ الربطُ بينَ الجملةِ والمبتدأ وذلك يحصل بالضميرِ وغيره ويصدقُ على الجميع أنه معنى المبتدأ ، وجملة ما ذكروا من ذلك خمسة أشياء :

أحدها : الضمير وقد نُكِرَ .

والثاني : اسمُ الإشارةِ نحو قوله تعالى (١) : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ ، فـ " أُولَئِكَ " هو الرابطُ وكانَ التقدير : كُلُّهَا ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ ، وقوله تعالى (٢) : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ على قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وحَمزة ، والتقدير : وَلِبَاسُ التَّقْوَى هو خيرٌ . وقال تعالى (٣) : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ الآية ، وقوله (٤) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ وما أشبه ذلك .

والثالثُ : إعادة المبتدأ بلفظه كقوله تعالى (٥) ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ، و﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (٦) ، ﴿ أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ (٧) و﴿ أَصْحَابُ

(١) سورة الاسراء : آية : ٣٦ .

(٢) سورة الاعراف : آية : ٢٦ على قراءة الرفع في ' لباس ' والقراءة المذكورة في كتاب السبعة لابن مجاهد : ٢٨٠ .

(٣) سورة الاعراف : آية : ٣٦ .

(٤) سورة الاعراف : آية : ٤٢ .

(٥) سورة الحاقة : آية : ١ .

(٦) سورة القارعة : آية : ١ .

(٧) سورة الواقعة : آية : ٢٧ .

الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ ﴿١﴾ وما أشبه ذلك ، وأنشد سيبويه لسوادة بن  
عدى (٢) :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا      نَفْسَ الْمَوْتِ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا  
فالمتى الثانى فى موضع الضمير العائد على المبتدأ فى الأصل ، لأن  
أرى علمية ، فالأصل الموت لا يسبقه شئ ، ومنه عند طائفة قول توبة بن  
الحمير (٣) :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاصْدُورَ لَجَعْفَرٍ      وَلَكِنْ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرَهَا  
وقال الآخر - أنشده الفارسي - (٤) :

(١) سورة الواقعة : آية : ٤١ .

(٢) الكتاب : ٣٠/١ وسوادة بن عدى هو ابن عدى بن زيد العبّادى الشاعر الجاهلى المشهور . وربما  
نسب البيت لعدى نفسه فى بعض مصابره والبيت فى الخصائص : ٥٢/٣ ، وأمالى ابن  
الشجرى : ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، والخزانة : ١٨٣/١ ، ٥٣٤/٢ ، ٥٥٢/٤ .

(٣) هو توبة بن الحمير الخفاجى ، صاحب ليلى الأخيلية ، أخباره فى الأغانى : ١٦٤/١١ ، والمؤلف  
والمختلف : ٩١ ، ولم أجد هذا البيت فى ديوانه ، وفيه قصيدة على وزنه وقافيته إلا أن البيت لم  
يرد فى هذه القصيدة فلعله منها من شواردها ، والبيت دون نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش :  
١٣٤/٧ وروايته :

\* فَأَمَّا صُدُودٌ لَا صُدُودَ لَجَعْفَرٍ \*

(٤) كتاب الشعر لأبى على : ١٠ ، ١٥ ، والبيت للجارث بن خالد المخزومى ، شاعر قرشى من شعراء  
الغزل فى الحجاز فى العصر الأموى . أخباره فى الأغانى : ٣١١/٣ ، وجمهرة أنساب العرب :  
١٤٦ ، والبيت فى ديوانه : ٤٥ ، وقبله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ      قِمَعُونَ سُودَانِ عِرَاضِ الْمَنَاكِبِ

أما القتال ... ..

قالهما فى هجاء بنى أسد ن أبى العيص بن أمية ، والشاهد فى المقتضب : ٧١/٢ ، وكتاب الشعر  
لابى على : ١٠ ، ١٥ ، والمنصف : ١١٨/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ،  
وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٤/٧ ، ٩٠ / ١٢ وخزانة الأدب : ٢١٧/١ .

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيَرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ  
وقال الآخر (١) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أَمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا  
وهذا عند طائفةٍ من النوع الذي بعده ، كما أن من الذي نحن فيه  
قولهم :

أَمَّا الْعَبِيدُ فَتَوَّعَبِيدٍ ، وَأَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ فَابْنُ مُزْنِيَّةٍ ، وَأَمَّا عَبْدَانُ فَتَوَّ  
عَبْدَيْنِ ، وما أشبه ذلك .

والرابع : الاسم الذي يعم ما تقدم وغيره ومثله بقولهم : زيد  
نعم الرجل ، / وعمرؤ وبش الغلام ، ومنه قوله تعالى (٢) : « وَالَّذِينَ ۖ  
يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ » ،  
ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى (٣) : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا » ، فالرجل في نعم والغلام  
في ينس يعم المبتدأ وغيره ، فَحَصَلَ الرِّبْطُ بِسَبَبِ تَنَاقُلِهِ لَهُ ، وكذلك  
الْمُصْلِحِينَ " و " مَنْ أَحْسَنَ " في الآيتين .

والخامس : إعادة الأول بمعناه لا بلفظه نحو : زيد قام أبو عبد الله ،

---

(١) البيت لابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد شاعر أموي أترك الدولة العباسية توفى سنة  
١٤٩ هـ . أخبره في : الشعر والشعراء : ٦٥٥ ، والأغاني : ٢٦١/٢ ، والخزانة :  
١٢٥/١ والبيت في ديوانه : ٤٨ ، من قصيدة قالها حين خرج من الشام ، ورواية النيران  
( هل إلى أم جحر ) والشاهد في أمالي ابن الشجري : ١٨٦/١ ، ٢٤٩/٢ ، ٢٥٠ ،  
والعيني : ٥٢٣/١ ، والتصريح : ٦٥/١ ، والهمع : ٩٨/١ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٠ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٣٠ .



ويذكر هذا عن الأخفش ، واستدل على ذلك بقول الشاعر (١) :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا  
فالمعنى أوشكت حبال الهوينا به أن تقطع ، فوضع الفتى موضعه . ورد عليه  
الشكويين بأن البيت شرطٌ وجزاءٌ . ولا يلزم أن يعود من جملة الجزاء إلى جملة  
الشرط ضميرٌ ، كما يلزم ذلك في الخبر . واستشهاد الأخفش صحيح لأنه  
إنما استشهد بوقوع الأول بمعناه حيث يقع الضمير ، فـ " الفتى " - في  
شاهده - موضوعٌ موضع الضمير بلا بد ، وإذا ساغ ذلك على الجملة فليساغ  
حيث يفتقر إلى الربط ، وإنما الرد عليه بأمر آخر . أنا ذاكره على إثر هذا  
بحول الله .

فهذه خمسة أوجه تضمنها قول الناظم : ( حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ )  
فإن قيل : أى التفسيرين أولى أن يحمل عليه كلامه ؟

فالجواب : إنه مُحْتَمِلٌ لهما معاً (٢) ، لكن الثانى أقرب إلى معنى كلامه  
لقوله : ( حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ ) وهذا الكلام لا يعين الضمير من غيره ،  
ولأن مذهبه فى غير هذا النظم أن غير الضمير ممّا تَقَدَّمَ يَجْرى مَجْرَاهُ فى  
الرَبْط ، وأيضاً ، فهو أعم لجمعه لما ذكر غيره من وجوه الربط ، فأما فى النظر

---

(١) هو الكلبة اليربوعى ، من عرينة بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن زيد ، مناة بن تميم ، شاعر  
جاهلى اسمه هبيرة بن عبد مناف ، وفى جمهرة أنساب العرب الكلبة بن هبيرة ، وربما سمي  
ابن الكلبة فى بعض المصادر فالكلبة أمه . فارس من سادات بنى تميم وله فرس تدعى  
(العراة) مشهورة فى خيل العرب .

أخباره فى المؤلف والمختلف : ١٧٣ ، وجمهرة أنساب العرب : ١٢٤ .  
والبيت من مقطوعة له فى المفضليات : ٣١ ، ٣٢ ، نوادر أبى زيد : ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، والبيت فى  
الخصائص : ٥٣/٣ ، والعينى : ١٣٢/٢ ، والهمع : ١٣٠/١ ، والخزانة ١/١٨٦ ، نسبه العينى  
إلى الأسود بن يعفر .

(٢) فى (١) .

الأصحُ فالْتفسيرُ الأولُ أولى وذلك أن ماعدا الضمير لا يتخلص فيه قياسٌ يطرد كاطرادِ الضمير ، ولا ما يقاربه وإن اتفقَ ذلك فيقيدُ لا مطلقاً ، والنّاظمُ قد قال : (حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ ) بعد قوله : (وَيَأْتِي جُمْلَةً ) وهذا يَتَقَضِي إجراءَ القياسِ بإطلاقٍ وليس كذلك .

فأما اسمُ الإشارةِ فإنه يلزمُ من القولِ بالقياسِ فيه أن يقال : زيدٌ قامَ هذا أو ذاك ، والزيدون خرجَ أولئك ، وتَجَوِيزُ مثل هذا صَعْبٌ جداً ، وقد منعه ابنُ الحاجِّ . وأما قوله تعالى (١) : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ فذلك المتقدّمُ ضعيفٌ عند النحويين ، وقد حملَ الزجاجُ الآيةَ على غيرِ هذا الوجه ، وضعفَ هذا الوجهَ فأجازَ فيها ثلاثة أوجهٍ (٢) :

أحدها : أن يكونَ ذلك تابعاً لـ " لِبَاسِ التَّقْوَى " وخيرٌ خبرُ اللباسِ ، وهو رأيُ الفراءِ (٣) .

والثاني : أن يكونَ " لِبَاسُ التَّقْوَى " خبرَ ابتداءٍ مُضْمَرٌ كأنه قال : وستَرُ العورةَ لباسُ المتّقين .

والثالثُ : هو ذلك الضعيفُ وأيضاً إن سلمَ اطراده فيما تقدّم من قياسه (٤) مقامِ الضميرِ ، فليس ذلك في كلِّ موضعٍ وعلى كلِّ حالٍ . فأكثُرُ ما وردَ ذلك إذا طال المُبتدأُ بصلَةٍ أو صِفَةٍ أو نحو ذلك ، فيحتاجُ إذ ذاك إلى إعادةِ لَفْظِ المُبتدأُ بلفظِ الإشارةِ المُستعملِ للبعدِ كذلك ، وأولئك إذ له موقعٌ / ليس للضميرِ ، لأنه ليس في الضميرِ دلالةٌ على ٢٦٨ / البعدِ ، ومن ذلك الآياتُ المستشهد بها .

(١) سورة الاعراف : آية : ٢٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٧٥/٨ .

(٤) في (١) قياسه .

وأما إعادة المُبتدأ بلفظه فضَعِيفٌ في الكلام ، وقد نصَّ على ذلك  
 سيبويه في باب " ما " (١) ، قال فيه : وتقول (٢) : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسن زيد  
 الرفعُ أجودُ وإن كان يريد الأول ، لأنك لو قلت : كان زيدٌ منطلقاً زيدٌ ، لم يكن  
 حدَّ الكلام ، وكان هاهنا ضَعِيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً هو ، لأنك  
 قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تُضمِّره . ألا ترى أنك لو قلت :  
 ما زيدٌ منطلقاً أبو زيدٍ لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، لأنك قد استغنيت  
 عن إظهاره قال : فلما كان هذا كذلك أُجرى مجرى الأجنبيِّ واستؤنفَ على  
 حياله حيث كان ضعيفاً قال : وقد يجوزُ أن تنصبَ ثم أنشد (٣) :

\* لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ \*

وقول الجعدي (٤) :

\* إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشُ فِي ظِلَّالَتِهَا .... البيت \*

ثم قال : والرفعُ الوجهُ ، هذا كلامه منبئاً عن ضَعْفِهِ وَقِلَّتِهِ ، وقد قال  
 الأعم (٥) : إِنَّهُ قَبِيحٌ وَإِنَّمَا يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ ، وأيضاً لو سلَّم قياسه فليس في كلِّ  
 موضع ، بل إنما يحسن ويطرَّد في موضعين .

(١) باب " ما " : في الكتاب : ٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٣٠/١ .

(٣) تقدم ذكره وعجزه :

\* نفص الموت ذا الغنى والفقير \*

(٤) عجزه :

\* سواقط من حرٍّ وقد كان أظهر \*

(٥) الأعم : ( ٤١٠ - ٤٧٦ هـ )

أبو الحجاج بن يوسف بن سلمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي عالم بالأدب واللغة وأخبار العرب  
 وأشعارها مات بأشبيلية .

أخباره في معجم الأدباء : ٢٠٧/٧ ، وبغية الوعاة : ٣٥٦/٢ .

أحدهما : باب أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبْدٍ وما أشبه ذلك ، على أنه لا يتعين فيه وَضْعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ لإمكان أن يكون المعنى ، أما العبيد فأننا نُو عبيدٍ منهم أو فيهم ، أو تجعل العبيد الثاني بعض الأول والمعنى أما العبيد فبعضهم <sup>(١)</sup> لك ، وقد قرّر ذلك المعنى سيبويه ، وشرحه ابن خروفٍ فلا يتعين هذا الموضع أن يكون من ذلك القليل .

والثاني : حيث يقصد التّهويل والتّعظيم بتكرار الأول كقوله <sup>(٢)</sup> :  
«الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ» ، و «القَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ» <sup>(٣)</sup> ، ونحو ذلك ممّا يحسن معه تكرار الأول ، وذلك ليس في كلّ موضع ، بل له مقاصد كالتلذذّ بذكر المذكور نحو قوله <sup>(٤)</sup> :

\* أَلَا حَبْذَا هِنْدُ وَأَرْضُ بِهَا هِنْدُ \*

وما أشبه ذلك كما أنه قد تأتي مواضع ينعكس الأمر فيقبح ذكره جملةً فضلاً عن تكراره ولاشك أن الغالب استقباح التكرار ، فلذلك كان ضعيفاً على الجملة ومقاصد التكرار معدودةٌ بخلاف مقاصد عدمه ، فإنها لا تنحصر وأيضاً فإن من شرط التكرار فهم كون الثاني هو الأول لئلا يلتبس .

قال ابن خروفٍ : لا يقع الظاهر موقع المضمر حتى يعلم أنه المضمر من

(١) في (أ) كذلك .

(٢) سورة الحاقة : آية : ١ .

(٣) سورة القارعة : آية : ١ ، ٢ .

(٤) البيت للخطبة في ديوانه : ١٤٠ وعجزه :

\* وهند أتى من دونها النأى والبعد \*

والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش : ٧٠/١ ، والهمع ٨٨/٢ .

اللفظ أو من المعنى وهذا صحيح ، فإين اشتراط الناظم ذلك ؟

وأما الاسم العام فإن الناس وإن قالوا ذلك فى نحو : زيدٌ نعم الرجل . كالفارسي ومن سواه ، فإن ذلك لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يقولوه مع الوقوف فيه مع السماع فيكون توجيهاً للمسموع فهذا قريب إلا أن من أراد دخوله تحت قياس ، وأن العموم على الإطلاق يغنى عن الرأب ، لزمه أن يجيز زيدٌ الرجل أفضل من المرأة ، لأنه فى معنى : زيدٌ جنسه أفضل من جنس المرأة ، فالرجل يدخل تحته زيدٌ وغيره وكذلك قولك : زيدٌ الكاتب ما أحسن الكاتب ، تريد بالثانى الجنس ، وأمثلة هذه كثيرة . ويلزمه أيضاً أن يقول : زيدٌ نعم الرجال ، وهند نعمت النساء ، وهذا كله غير جائز ، وأما إن أرادوا أنه قياس على الإطلاق أعنى الفارسي . ومن قال بقوله : لزمهم ما لزم هؤلاء ، وإنما الرأب / هنا أمر آخر لا حاجة إلى ذكره هنا ، فإن احتج على / ٢٦٩ قياس ذلك بقوله (١) : " والذين يمسكون بالكتاب " الآية ، فلا دليل فيه لاحتمال أن يكون المراد : إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم .

قال ابن الحجاج : عليه المعنى لأنه لا يريد فى الثانى العموم ولكن يفيد الإيمان والتمسك بالكتاب . قال : ويجوز أن يكون من إعادة الأول ولكن بغير لفظه وجاز ذلك ، وإن لم يجز زيدٌ قام أبو عمرو وأبو عمرو كنيته لأنه ليس فى لفظ زيد ولا فى لفظ أبى عمرو ما يعطى أنهما لمسمى واحد بخلاف ما تقدم ، والقول فى الآية الأخرى (٢) : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع » الآية كالقول فى هذه الآية

(١) سورة الإعراف : آية : ١٧٠ .

(٢) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

من غير فرقٍ ، وهو معنى كلام الزُّجَاجِ . قال ابنُ الحَاجِّ : وهو عِنْدِي حَسَنٌ جداً . قال وفي آيةِ الكَهْفِ وجهٌ ثالثٌ وهو (١) : أن يكونَ الخَبَرُ ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ (٢) ، وجملة : " إِنَّا لَأَنْضِيعُ اعْتِرَاضُ ، وأما قولهم (٣) :

\* فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ \*

وبابه فلا يتعين فيه ما تقدّم : لاحتمال أن يكون من باب حذفِ المسبب وإبقاء السبب كائنه قال : فأما كذا فليس عندك لأنه ليس بشيءٍ موجود ، ولذلك جاء هذا الباب مع إمّا بغيرِ فاءٍ ، وقد جاء بغيرِ إمّا نحو قولِ الزُّبَيْرِ (٤) بن عبدالمطلب - عمُّ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم - :

أَمَّا الْحَرَامُ فَالْمَمَاتُ نُونُهُ وَالْحِلُّ لَا حِلَّ فَتَطْلُبُونَهُ

وإن سلّم أنه من هذا الباب فهو بابٌ مخصوصٌ ، لا يصحُّ القياسُ عليه كما تقدّم في زيدٍ نعم الرجل ، فلا ينبغي أن يُطلق القولُ فيه سواء أكان من هذا النوع أم مما قبله . وأما إعادةُ الأولِ بمعناه فهو مذهبُ الأخفشِ وقد خولفَ فيه ، إذ ليس ثمَّ ما بين أن الثاني هو الأول إذا قلتَ : زيدٌ قامَ أبو عمرو فصار كالأجنبي ، فلم يجز ذلك ، كما لم يجز زيدٌ قامَ عمرو ، ولو سلّم ذلك فهو من

(١) معاني القرآن وإعرايه : ٢٠٩/٦ (مخطوط) .

(٢) سورة الكهف : آية : ٣١ .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) الزبير بن عبدالمطلب :

هو أكبر اعمام النبي صلى الله عليه وسلم أدركه النبي في طفولته وكان يعد من شعراء قريش .

أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٢٣٣/١ ، واللكلئ : ٧٤٢ .

النُّدُورُ بِمَكَانٍ وَمِنْهُ عَلَى رَأْيِ الزُّجَّاجِ<sup>(١)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى : (٢) ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسْكُونُ  
بِالْكِتَابِ ﴾ وَأَيُّهَا<sup>(٣)</sup> الْكَهْفِ الْمَذْكُورَتَانِ قَبْلُ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُبْنَى عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ  
قِيَاسٌ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ التَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ مِنَ التَّفْسِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي كَلَامِ النَّازِمِ  
أَوَّلَى ، إِذْ مِنْ عَادَتِهِ عَدَمُ الْأَعْتِمَادِ عَلَى مَا قَلَّ مِمَّا خَالَفَ الْمَشْهُورَ فِي الْكَلَامِ إِلَّا  
أَنْ لَفْظُهُ لَا يُعِينُهُ حَتَّى يَقُولَ : إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ : ( حَاوِيَّةٌ مَعْنَى الذَّيْ سَبَقَتْ لَهُ )  
الضَّمِيرُ خَاصَّةٌ ، وَهَذَا قَرِيبٌ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ تَكْلُفِ الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ فِي جَمِيعِ مَا  
تَقَدَّمَ ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الشُّغْبِ وَالْإِشْكَالِ وَالْإِعْتِرَاضِ الَّذِي يَصْعَبُ الْإِنْفِصَالُ عَنْهُ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ قِسْمِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا .

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى فَلَمْ يَشْتَرَطْ فِيهَا مَا  
اشْتَرَطَ فِي الْأُخْرَى ، بَلْ قَالَ : ( وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا ) فَضْمِيرُ تَكُنْ  
عَائِدٌ عَلَى الْجُمْلَةِ وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ بِهَا ، وَضَمِيرُ إِيَّاهُ عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَكَذَلِكَ  
ضَمِيرُ اكْتَفَى وَهِيَ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ هِيَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى اكْتَفَى  
الْمُبْتَدَأُ بِهَا فِي الرِّبْطِ ؛ لَوْضُوحِ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَهُمَا ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " جَعَلُوا

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٩/١ ، ٤٣٠ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٠ .

(٣) في الأصل وآية .

(٤) هكذا في السنخ ، وفي صحيح البخاري ( كتاب مناقب الأنصار ) : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان  
عن عبد الملك بن عمير عن أبي سليمان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه  
وسلم : أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :

\* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ \*

فتح الباري : ١٤٩/٧ .. والحديث روايات أخرى في صحيح مسلم : ١٧٦٨/٤ ( كتاب الشعر ) .  
وليس فيها رواية المؤلف هنا .

المبتدأ بعينه الخبر ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : أُصْدَقَ كَلِمَةً  
قَالَهَا لَيْدٌ<sup>(١)</sup> :

\* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ \*

وبهذا النوع مَثَلُ النَّاطِظِ وهو : ( نَطَقِيَ اللَّهَ / حَسْبِي وَكَفَى ) / ٢٧٠  
فَاللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى ، هو نفسُ النُّطْقِ ، أَيْ : الْمَنْطُوقُ بِهِ ، ومثله قولهم :  
أَوَّلُ قَوْلِي : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ - بكسر " إِنْ " - ومن هذا الجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ  
بها عن ضَمِيرِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ نحو : إِنَّهُ أَخُوكَ مَنْطُوقٌ ، وهو زَيْدٌ قَائِمٌ ،  
ومنه فى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ<sup>(٢)</sup> ... ﴾ إلى آخره ، وقوله<sup>(٤)</sup>  
﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا .. ﴾ الآية . وقال<sup>(٥)</sup> : ﴿ فَإِنَّهَا  
لَاتَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وَيَأْتِي اسْمُ " إِنْ " و " مَا " و " كَانَ " و " كَادَ "  
وَأَوَّلُ مَفْعُولِي " ظَنَّ " وفى الْجَمِيعِ الْخَبَرُ هُوَ نَفْسُ الْمَبْتَدَأِ . فَإِذَا قُلْتَ :  
هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، كَانَ فى مَعْنَى الْقِصَّةِ هَذِهِ أَوِ الْأَمْرِ هَذَا ،  
فَالْحَقِيقَةُ هِىَ فى هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّهَا فى قُوَّةٍ مُفْرَدٍ غَيْرِ مُشْتَقٍ وَقَعَ  
خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ ، وَلَمَّا كَانَ الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ<sup>(٦)</sup> لَا يَفْتَقِرُ إِلَى ضَمِيرٍ لَتَعْذُرَ  
تَحْمِيلُهُ لَهُ ، وَلِأَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلُ فى الْمَعْنَى وَاكْتَفَى بِذِكْرِ الرِّبْطِ الْمَعْنَوَى  
عَلَى الرَّابِطِ كَانَ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ بِمَنْزِلَتِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْجُمْلَةِ

(١) عجزه :

\* وكل نعيم لا محالة زائل \*

البيت فى ديوانه : ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٨/٢ ، والمعنى : ١٥/١ ،  
١٣٤/٣ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) سورة الاخلاص : آية ١ فما بعدها .

(٤) سورة الانبياء : آية ٩٧ .

(٥) سورة الحج : آية ٤٦ .

(٦) ساقط من (١) .



الْمُتَضَمِّنَةُ لِمَعْنَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْتَقِّ أَبَدًا ، وَبِهِ تَقْدَرُ لَا بِالْجَامِدِ .

\* \* \*

ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الثَّانِيَّ مِنْ أَقْسَامِ الْخَبَرِ الْمُفْرَدِ الْمَحْضِ فَقَالَ :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ نَوْ ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

فَقَسَّمُ الْمُفْرَدَ قَسْمَيْنِ : : جَامِدٌ وَمُشْتَقٌّ ، فَالْجَامِدُ مَا لَمْ يُشْعَرْ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ فِي الْمَادَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقِيَاسِ الِاسْتِعْمَالِيِّ .

فَإِذَا قُلْتُ : رَجُلٌ أَوْ فَرَسٌ أَوْ زَيْدٌ أَوْ زَيْنَبٌ ، فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ لَا تُشْعَرُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهَا فِي الْمَادَّةِ ، فَلَمْ يَدُلُّ رَجُلٌ <sup>(١)</sup> عَلَى مَعْنَى قَوْلِكَ : رَجُلَتَهُ رَجُلًا إِذَا ضَرَبْتَ رَجُلَهُ ، أَوْ رَجَلَ الْبَهْمَةِ أُمَّهُ إِذَا رَضَعَهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ فَرَسٌ لَمْ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فَرَسَ الْأَسَدُ فَرِسَتَهُ ، أَيْ : كَسَرَهَا وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ مَا ذُكِرَ مَعَهُ وَإِنَّمَا قِيلَ بِالنَّظَرِ إِلَى الِاسْتِعْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُشْعَرُ الْأِسْمُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ لَكِنَّهُ لَا بِحَسَبِ الْقِيَاسِ الِاسْتِعْمَالِيِّ ، بَلْ بِحَسَبِ الْقِيَاسِ الْأَصْلِيِّ كَصَاحِبٍ فَإِنَّهُ يُشْعَرُ بِمَعْنَى صَحَبٍ إِلَّا أَنَّهُ تُتَوَسَّى ذَلِكَ فِيهِ بِحَسَبِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبٍ أَخُوهُ ، وَكَذَلِكَ مَا أُشْبِهَهُ فَهُوَ عَنْدهُمْ مِنْ قَبِيلِ الْجَوَامِدِ .

وَالْمُشْتَقُّ : بِخِلَافِهِ وَهُوَ الْمُشْعَرُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ فِي الْمَادَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقِيَاسِ الِاسْتِعْمَالِيِّ كَضَارِبٍ ، الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى ضَرَبَ ، وَالْقَائِمُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى قَامَ ، وَالْمُسْتَكْبِرُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى اسْتَكْبَرَ وَمَا أُشْبِهَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قِيلَ :

(١) ساقط من (١) .

المُشعر بمعنى الفعل المُوافق له فى المادَّة تَحَرُّراً من أَسَدٍ إذا اسْتَعْمَلَ  
بمعنى شُجَاعٌ ، وَحِمَارٍ إذا اسْتَعْمَلَ بمعنى بَلِيدٍ ، وما أَشَبَّه ذلك : فَإِنَّهَا  
من هذا الاستِعمالِ مشعرةٌ بمعنى الفعلِ لَكِنْ بمعنى فعلٍ غَيْرِ مُوافقٍ فى  
المادَّةِ كَأَسَدٍ مع شُجْعٍ وَحِمَارٍ مع بَلَدٍ بِلادَةٌ فليست بمشتقَّة ، وإنَّما  
وضعت موضعَ المُشتقِّ ، وكذلك الأسماءُ الأعلامُ التى ينتزع منها معنى  
الأوصاف كالذى أنشدَ الفارسى من قول الشاعر (١) :

\* أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ \*

وقول الطائي (٢) :

فَلَا تَحْسَبَنَّ هَذَا لَهَا الْغَدْرُ وَحَذَاهَا سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هَذَا

فـ " أَبُو الْمُنْهَالِ " فى معنى النُّجدة (٣) أو المغنى ، وفى " هَذَا " ٢٧١//

معنى غادرة لا على حذف مثل ، بل على تضمين لمعنى ، وتأمَّل طريقة  
الفارسى وابنِ جَنَّى فى ذلك فى " الْخَصَائِص " فهذه الأسماءُ كُلُّهَا  
جَوَامِدُ إِذْ لَمْ تُشْعَرْ بِمعنى الفعلِ المُوافق لها .

وهذا الاشتقاقُ الذى أراد هو أخصُّ وجوهِ الاشتقاقِ ، إِذْ هو على  
مراتب لا حاجةً إلى ذكرها هنا ولَهَا موضعٌ غيرُ هذا . وفى إطلاقِ لفظِ  
الْجَامِدِ على ما ليس بمشتقٍّ مُشاحَّةٌ اصطلاحيةٌ ، وذلك أَنَّ الْجَامِدَ إِنَّمَا  
وجه العبارة فيه أَنَّ يطلق فى مقابلةِ المُشتقِّ ما لَيْسَ بمشتقٍّ لا الْجَامِدُ ،

(١) أنشده ابن جنى عن الفارسى فى كتابيه الخصائص : ٢٧٠/٣ ، والتمام : ١٦٣ ، قال فى

الخصائص : ومن ذلك ما أنشدناه أبو على - رحمه الله - من قول الشاعر :

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ لَيْسَ عَلَى حَسْبِي بِضَوْلَانِ

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن فى دار الملك .

(٢) هو أبو تمام ، ديوانه : ١٢٠ ، والخصائص : ٢٧١ .

(٣) فى ( أ ) النجد

إِذْ الْجَامِدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا يُطْلَقُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ فِي الْمَادَّةِ فَلَمْ يَدُلْ كَرَجَلٍ وَفَرَسٍ وَحِمَارٍ وَقَتَبٍ وَرَحْلٍ وَكَاهِلٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . أَمَّا مَا لَا قَابِلِيَّةَ فِيهِ الْبَتَّةَ لِلِاشْتِقَاقِ وَلَا لِدَعَوَاهِ فِيهِ فَلَا يُسَمَّى جَامِداً كَالضَّمَائِرِ وَالْمَوْصُولَاتِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ ، وَتَنْظِيرِ هَذَا لَفْظِ الْمُنْصَرَفِ إِنَّمَا يُطْلَقُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى مَا يُمَكِّنُ فِيهِ مَنَعَ الصَّرْفِ فَلَمْ يَمْنَعْ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَأَمَّا مَا كَانَ نَحْوَ الْمُسْلِمِينَ وَغُلَامِكَ وَالرَّجُلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يُسَمَّى مَنْصَرَفاً ، وَلَعَلَّ بَيَانَ هَذَا يَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فَالْجَامِدُ يَجْرِي فِيهِ هَذَا النَّحْوُ ، وَإِنَّمَا جَرَى فِي هَذَا التَّعْبِيرِ عَلَى عَادَةِ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يُحَرَّرِ الْعِبَارَةُ فَأُطْلِقَ عَلَى الضَّمَائِرِ وَغَيْرِهَا مِمَّا تَقْدُمُ لَفْظِ الْجُمُودِ تَوْسَعاً وَعَدَمُ مِبَالَاةٍ بِالْعِبَارَةِ مَعَ فَهْمِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ .

وَالْمُفْرَدُ فِي كَلَامِهِ أَرَادَ بِهِ مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْأَخْبَارِ كَانَ مِثْلَهُ أَوْ مَجْمُوعاً مُضَافاً أَوْ غَيْرِ مُضَافٍ فَزَيْدٌ أَخُوكَ ، وَالزُّيْدَانِ ضَارِبَانِ ، وَهَؤُلَاءِ الزُّيْدُونَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مُفْرَدَاتُ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ ، إِذْ يُطْلَقُ الْمُفْرَدُ وَيُرَادُ بِهِ هَذَا الْمَعْنَى ، وَيُطْلَقُ أَيْضاً وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَى آخَرُ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْمُفْرَدُ كُلُّ نَوْعٍ ذَكَرَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَعْلَامِ الْمُنْقُولَةِ كَبَرَقَ نَحْرُهُ وَمَعْدَى كَرَبَ وَغَيْرَهُمَا ، فَإِنَّهَا بِهَذَا الْإِطْلَاقِ مُفْرَدَاتٌ لَا جُمْلٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولَاتُ مُفْرَدَاتٌ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَمُرَادُ النَّظْمِ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْمُفْرَدَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَامِداً أَوْ مُشْتَقاً ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَهُوَ فَارِغٌ مِنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُشْعِرُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ لَا يَقْبَلُ تَحْمُلَ الضَّمِيرِ ، إِذْ أَوَّلُ ذَلِكَ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ ، وَإِذَا جَرَى الْأِسْمُ مَجْرَى الْفِعْلِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ (١) ، تَحْمَلُ مَا لَا يَتَحَمَّلُهُ ، وَإِلَّا فَلَا .

(١) ساقط من (أ) .

والذى ذَكَرَ هنا هو مذهبُ لجمهورٍ <sup>(١)</sup> البَصريين .

ومذهبُ الكُوفِيِّينَ والأُرُماني من البَصريين إلى أن الجامدَ يَتَحَمَلُ ضميراً أيضاً مطلقاً <sup>(٢)</sup> . كان مؤولاً بمشتقٍ <sup>(٣)</sup> أولاً ، ونَسَبَهُ المؤلِّفُ فى " الشَّرْح " إلى الكِسائى وحده .

قال <sup>(٤)</sup> : وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكِسائى دون تقييد ، ففى إطلاقه استبعادٌ لَتَجَرُّدِهِ عن الدَّليلِ <sup>(٥)</sup> قال : والأشْبَهُ أن يكونَ الكِسائى قد حَكَّمَ بِذلك لجامدٍ عرف لمسماه معنى لازم <sup>(٦)</sup> كالإقدام والقُوَّةِ للأسدِ والحرارة والحُمرة للنَّارِ .

قال : فإن ثَبَّتَ هذا المَذْهَبَ فقد هَانَ المَحْذُورُ وأمكن أن يقال معذورٌ ، وإلا فَضَعُفُ رأيه فى ذلك بَيِّنٌ ، واجتنابه مُتَعَيِّنٌ . انتهى كلامه .

والذى حكى ابنُ الأَنْبَارِيِّ عن / الكُوفِيِّينَ القولَ بالضمير مطلقاً ، ٢٧٢/ لكن أدلتهم تشعر بأن مرادهم كلُّ جامدٍ مؤولٍ بمشتقٍ ، فأخوك بمعنى قَرِيبِكَ ، وغَلامِكَ بمعنى خَادِمِكَ ، والتَّأْوِيلُ بالمشتقِ يُوجِبُ تَحَمُّلَ الضَّمِيرِ كَأَسَدٍ بمعنى شُجاع إذا قلت : زَيْدٌ أَسَدٌ ، فَكَذَلِكَ زَيْدٌ أَخوك أو غَلامِكَ .  
وأما البَصَرِيُّونَ فعمدتهم أن الاسمَ لا يَتَحَمَلُ الضَّمِيرَ إلا بِالْحَمَلِ

(١) فى النسخ الجمهور .

(٢) المسألة مفصلة فى الانصاف لابن الأنبارى : ٥٥/٨ - ٥٧ المسألة رقم ٧ ( القول فى تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ) والتبين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى : المسألة رقم ٣٠ ، وانتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم : فى قسم الأسماء .

(٣) فى الأصل مشتقاً .

(٤) التسهيل : ٤٧ ، ٤٨ ، وشرحه : ٥٠ ( مخطوط ) .

(٥) فى شرح التسهيل : عن دليل .

(٦) بعده فى شرح التسهيل : لا انفكاك عنه ولا منلوحة منه .

على الفعل لمُشابهته له وتَضَمُّنُه معناه بدليلِ عَمَلِه (١) عَمَلُه ، فـ " زَيْدٌ ضَارِبٌ " فى معنى زَيْدٍ يَضْرِبُ ، ولاشكَّ أَنَّ الفِعْلَ فيه ضَمِيرٌ هو فاعله ، فكذلك ضَارِبٌ وما أشبهه ، بخلافِ الآخرِ ونحوه ، فَإِنَّهُ لا مَعْنَى للفِعْلِ فيه ولا مُشَابَهَةً بدليلِ أَنَّهُ لا يَعْمَلُ عَمَلَه البَتَّةُ ، ولم نَحْكَمْ على أَسَدٍ أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا فى : زَيْدٍ أَسَدٌ إلا بعدَ أن رأينا العَرَبَ عاملته معاملةَ الفِعْلِ ، فرفَعَتْ به الظَّاهِرَ حينَ قالت : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ ، كما قالت : ضَارِبٌ أَبُوهُ ، ولولا ذَلِكَ لم نَدْعِ أَنَّهَا تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا البَتَّةُ ، فالكوفيون متفرقون إلى سماعٍ من العَرَبِ يبينُ أَنَّ الجَامِدَ المَحْضَ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وذلك بأن يجدوا مثلَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخَ أَبُوهُ ، وصاحبك أخوه ، ومررت بِرَجُلٍ أبى عبدالله غلامه ، وهذا غيرُ جائزٍ البَتَّةُ ، فكذلك لا يجوزُ رفعه للمُضمر ، وأيضاً لو تَحَمَّلَ ضَمِيرًا لكان من جملةِ العواملِ التى تَرَفُّعُ وتَنْصِبُ ، ويتعلَّقُ بها الظَّرْفُ والمَجْرورُ ، وليس الأمرُ كَذَلِكَ ، فَدَلَّ على خلافِ ما ذَهَبُوا إِلَيْهِ .

وإن كان المفردُ الواقعُ خَبَرًا مُشْتَقًّا فلا بدَّ فيه من الضَّمِيرِ يعودُ على المبتدأ وذلك قوله : ( وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ نَوْ ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ ) أى : وإن يكن مُشْتَقًّا فهو متَحَمِّلٌ لضميرٍ مستترٍ فيه ، ولم يبين حَكْمَ هذا الضَّمِيرِ أَهوَ لضرورةِ الرِّبْطِ بين الخَبَرِ والمُبْتَدَأِ ، أم لأجلِ اشتِقاقه ؟ إذ من ضرورةِ الصُّفَاتِ المُشْتَقَّةِ جريانها مَجْرَى فعلها المُوافِقِ لها فى المادَّةِ ، والرِّبْطُ حاصلٌ بغيرِ ذلك ، لأنَّ الثانى هو الأول فلم يَحْتَجْ إلى رابط ، كما لم يَحْتَجْ إليه فى الخَبَرِ الجامدِ ، والاحتمال الأول هو الذى يَظْهَرُ من أَكْثَرِ المُتَأَخِّرِينَ ، والثانى هو

(١) ساقط من (١) .

الظاهرُ من كلامِ ابنِ خَرُوفٍ ، وكلِّ واحدٍ <sup>(١)</sup> من الاحتمالين يمكنُ <sup>(٢)</sup> أن يُقالَ به ، فلذلك - والله أعلم - لم يَحْتَمِ بِأحدِ الوجهين :

وقوله : ( نُوَضِّمِرُ ) ظاهره أنه يريد ضميراً واحداً لا أكثراً من ذلك ، وهو مذهب البصريين ، وحكى ابنُ عصفورٍ في باب " كان " من " شَرْحِ الإيضاح " <sup>(٣)</sup> . عن الكوفيين أن ضَمِيرَ الخبرِ هنا إنْ قُدِّرَ صَفَةً خَلَفَتْ موصوفها وكان نكرةً فلا بدُّ من ضميرين : ضميرٍ للموصوفِ وآخر للمُخْبِرِ عنه ، وإن لم تُقَدَّرِ الموصوفُ فضَمِيرُ واحدٍ للمُخْبِرِ ، وإن كان معرفةً بالآلفِ واللامِ وقدرتِ الموصوفُ بثلاثة ضمائر ، وإلا فضميران ، فالزائدُ الألفُ واللامُ وردَّه بأنَّ الموصوفَ إنْ قُدِّرَ فهو الخَبَرُ .

وإن قلنا : إنَّ الجَامِدَ لا ضميرَ فيه فظاهرُ <sup>(٤)</sup> أو قلنا : إنَّ فيه ضميراً في الصَّفَةِ ضميرٌ للمُخْبِرِ عنه على كلِّ تقديرٍ ، وإن لم تُقَدِّمَ موصوفاً فظاهرُ ، وأمَّا الألفُ واللامُ فالمُشْتَقُّ معها كالصِّلَةِ مع الموصولِ فهي الخبرُ وهي اسمُ جامدٌ ، والمشتقُّ من كاملها فلا يحتاج إلى ضميرٍ يعودُ على المُخْبِرِ عنه وضميرُ المشتقِّ عائدٌ عليها ولا يقدر معها موصوف لصحَّةِ مباشرتها للعواملِ <sup>(٥)</sup> / فصَحُّ ألا ضميرَ في ٢٧٣ / المُشْتَقُّ إلا واحد بإطلاق كذا قال ابنُ عَصْفُورٍ . ووصفه الضَّمِيرُ بأنَّه مُسْتَكْنٌ وهو المُسْتَكْنُ يقال : اكْتَنَ الشَّيْءُ واستَكْنُ بمعنى : استَتَرَ

(١) في (أ) وجه .

(٢) في (أ) ممكن .

(٣) شرح الإيضاح لابن عصفور منسوب إليه في كثير من المصادر قال ابن الزبير الغرناطي في صلة الصلة : ١٤٢ وأملى تقاييده على الجمل للزجاجي وإيضاح الفارسي والكراسة . ولا أعلم له وجوداً إلا مقتطفات مختصرة منه ضمن مجموع .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) ، وفي الأصل صححت على الهامش فلم تظهر والتصحيح من (س) .

واستخفى ، إعلامُ بأن هذا شأنه وأصله ، وكذلك هو فإنه لا يظهر الضميرُ  
فى الصفةِ فى تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تانيثٍ .

فإذا قلتَ : الزيدان قائمان ، فالضميرُ فى قائمان مُستترٌ ، وإنما الألفُ  
علامةُ التثنيةِ كالتى فى رجلان ، وكذلك فى قائمون وما أشبه ذلك ،  
فلا يظهر البتةُ إلا فيما استثنى على إثر هذا وذلك قوله : ( وأبرزنّه  
مطلقاً حيثُ تَلَا ) إلى آخره ضمير ( أبرزنّه ) عائدُ على الضميرِ  
المُسْتَكِن ، وضميرُ ( تَلَا ) عائدُ على المشتق و ( ما ) بمعنى الذى وهى  
واقعةٌ على الاسم المتقدم الذى جرت عليه الصفة (١) وهو المبتدأ فى  
مسألتنا و ( تَلَا ) بمعنى تَبِعَ ، وضمير ( معناه ) عائدُ على  
المُشتَق ، وفى ( له ) عائدُ على ( ما ) ، التقدير : وأبرز الضمير حيث تَبِعَ  
المُشتَق الاسم الذى ليس معنى المشتق له محصلاً . والمعنى أن الاسم  
المُشتَق إذا جَرى خبراً على غير من هو له من جهة المعنى وجب إبرازُ  
الضمير (٢) ولم يستتر فإذا قلتَ زيدٌ هندٌ ضاربها هو وجب إبراز الضمير (٣)  
الذى فى ضاربٍ ، لأن معناه : لزيد وهو جارٍ فى اللفظ على هندٍ ، فليس معناه  
حاصلاً لها فيبرز الضمير فتقول : (٣) ضاربها هو ، فلو أُجريت الضاربُ على  
زيد لم يبرز الضمير فتقول (٣) : هندٌ زيدٌ ضاربها ، وإنما أبرز لإزالة ما  
يُؤدى إليه عدم إبرازه من الالتباس ، لأنك لو قلتَ : زيدٌ أخوك ضاربهُ ، وجعلت  
الضارب لزيد ولم تُبرز الضمير لأدّى ذلك إلى أن يسبق لفهم السامع أنه

(١) ساقط من (١)

(٢-٢) ساقط من (١)

(٢-٣) ساقط من (١)

للأخ لا لزيد ، وكان ذلك مُلبساً ، فإذا أبرزته فقلت : زيد أخوك ضاربه هو زال  
الالتباسُ ، ثم إنَّ العربَ أجزت في هذه القاعدة ما لا (١) لبس فيه على ما فيه  
اللبسُ ، فأبرزَ فيه الضمير نحو : زيدٌ هندٌ ضارباها هو ، وهندٌ زيدٌ  
ضاربتَه هي ، وزيد الهنـدان ضاربهما هو ، والزيدان هندٌ ضارباها هما  
وزيدٌ (٢) ، والهنـدات ضاربهنَّ هو ، وهندٌ الزيدون ضاربتهم هي وما أشبه  
ذلك ، فاللبس هاهنا مُرتفعٌ ولكن أبرزوا الضميرَ ليجريَ البابُ كُلُّه مجرىً  
واحداً هذا معنى قوله : "مطلقاً" أى : أبرزه إذا تبعَ ما ليسَ معناه له على  
كلِّ حالٍ وهو أحد التفسيرين المُحتملين فيه فكأنه يقول : لا تُراعِ اللبسُ ،  
وإنما تُراعِ عدمَ جريانه على صاحبه ، وهو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين  
إلى أن اللبس إذا فقد لم يجب إبراز الضمير (٣) ، لأنَّ العلةَ لإبرازه هو اللبسُ ،  
فإذا زال فالواجبُ الرجوعُ إلى الأصلِ ، وإلى مذهبهم ذهبَ المؤلف (٤) فى  
"التسهيل" وشرحه (٥) ، ودليلهم السَّماعُ والقِيَّاسُ ، فالقياسُ ما تقدم ،

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) المسألة فى الأنصاف : ٥٧ - ٦٥ مسألة رقم : ٨ ( القول فى إبراز الضمير إذا جرى الوصف على  
غير صاحبه ) والتبيين عن مذاهب النحويين لآبى البقاء العكبرى : مسألة رقم ٣٥ ، واختلاف  
النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم : ٤ فصل الاسم .

(٤) التسهيل : ٤٨ وشرح التسهيل : ٥٠ ( مخطوط ) .

(٥) فى (أ) وشرحهم .



وَأَمَّا السَّمَاعُ فَأُنْشِدَ الْكُوفِيُّونَ (١) :

وإن امرأً أسرى إليك ودونه من الأرض مَوماءٌ وبِبداءٍ سَمَلَقُ  
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانِي مُوقُّقُ  
وَأُنْشِدَ أَيْضاً (٢) :

تَرَى (٣) أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدَّى الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاءِ  
وَأُنْشِدَ الْمُؤَلِّفُ أَيْضاً (٤) :

قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتَ بَكْنَهُ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقُحْطَانُ (٥)  
وَهَذَا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ نَادِرٌ ، وَالنَّوَادِرُ لَا عِبْرَةَ بِهَا ، وَلَا يَنْبَغِي  
عَلَيْهَا حَكْمٌ فَلِذَلِكَ لَمْ يَرَ النَّاطِقُ تَرَكَ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ إِذَا ارْتَفَعَ اللَّبْسُ ،  
هَذَا أَحَدُ التَّفْسِيرِينَ فِي قَوْلِهِ : ( مُطْلَقاً ) .

وَالْتَفْسِيرُ الثَّانِي : أَنْ يَرِيدَ عَدَمَ الْاِخْتِصَاصِ / بِالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، ٢٧٤/  
بَلْ أَرَادَ أَنَّ هَذَا الْحَكْمَ جَارٍ فِي كُلِّ صِفَةٍ تَلَتْ مَا لَيْسَ مَعْنَاهَا لَهُ كَانَتْ  
خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ ، أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ ، أَوْ حَالًا مِنْ ذِي حَالٍ ، كَمَا لَوْ قُلْتُ :

---

(١) الْبَيْتَانِ لِلْأَعَشَى مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ فِي دِيْوَانِهِ : ١٤٩ ( الصَّبِيحُ الْمُنِيرُ ) وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ فِي  
مَدْحِ الْمَلِكِ الَّتِي أَوَّلَهَا :

أَرَقْتُ وَمَا هَذَا السَّهَادُ الْمُؤَرِّقُ وَمَا بِي مِنْ سَقَمٍ وَمَا بِي مَعْشَقُ  
وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ لِعَجْزِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ هَكَذَا :

\* فَيَافِ تَنَوُّفَاتٍ وَبِيدَاءٍ خَفِيفُ \*

كَمَا وَرَدَ فِيهِ : ( إِنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ ) .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٧/١ ، وَالْإِنْصَافُ ، وَالتَّيْبِينَ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ : ٥١/١  
، ٤١٠/٢ .

(٢) الْبَيْتُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ : ٥٩ ، وَالتَّيْبِينَ .

(٣) فِي (أ) أَرْفَاقَهُمْ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (أ) .

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٥٠ ( مَخْطُوطٌ ) .

مررتُ برجلٍ ضاربه أنا ، فإنَّ معنى ضارب ليس لرجل ، بل لضمير المتكلم ، فجَرى على رجلٍ وليس معناه له ، فلزم إبراز الضمير وكذلك إذا قلتَ خَرَجَ زَيْدٌ ضاربه أنا ، وجاء زَيْدٌ معترضاً له أنا ، وما أشبه ذلك ، فالإبراز لا يختصُّ بجريان المشتق على المبتدأ خبراً له . والخلافُ المذكورُ منقولٌ في الجميع ، فالمسألة واحدةٌ والنظرُ فيها واحدٌ .

فإن قلتَ : إن حملت الإطلاق على هذا التفسير لزم أمران :

أحدهما : بقاء المسألة الأولى في التفسير الأول غير منبّه عليها وذلك إخلالٌ في مقصوده فيها .

والثاني : أن موضع كلامه هو الخبرُ ، فقله : ( حيثُ تَلَا ) يعنى به الخبر وإذا عنى به الخبر لم يصح دخول الصفة والحال إلا من جهة القياس ، لا من (١) اللفظ ، و (٢) لفظ الإطلاق إنما يفيد فيما هو داخلٌ تحت دلالة اللفظ لا فيما هو خارجٌ عن ذلك ، فإذا لا يصح حمل الإطلاق إلا على التفسير الأول ، ويبقى حكم الصفة والحال مسكوتاً عنه فهذا أولى من حمل الكلام على ما لا يسوغ .

فالجوابُ : أن المسألة الأولى داخلةٌ له من حيث لم يُقيد الحكم باللبس وأنه علقه على مجرد الجريان على غير من المشتق له .

وأما الثانية : فإنَّ الضميرَ في " تَلَا " ليس عائداً على الخبر من حيث هو خبرٌ ، وإنما عادَ على ما لا يصلح أن يكون خبراً ، وذلك أن جميع الضمائر في " تَلَا " وفي " يَشْتَقُ " و " فهو " عائدةٌ على المفرد المذكور في قوله :

(١) في (أ) لأن .

(٢) ساقط من (أ) .

(وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ) وذلك المفرد إنما تكلم فيه من حيث يصلح أن يقع خبراً لا من حيث هو خبرٌ في الواقع فكأنه يقول: المفرد الصالح للخبرية منه (١) جامدٌ ولا يحتاج إلى ضمير، يعنى إن وقع خبراً . ومشتقٌ ولا بد فيه من ضمير، ثم ذلك الضمير مستترٌ لا يظهر إلا إذا جرى صاحبه المتحمل له على غير من هو له فإنه يبرز، فقد حصل في هذا الإطلاق حكمه إذا وقع خبراً وغير خبر، لأن الجريان والتبعية غير خاصة بما هو خبرٌ، دون الصفة والحال، وهذا ظاهرٌ، وبعد فعلى الناظم هنا الإشكال من أوجه ستة :

أحدها : أن ما جرى من الجوامد مجرى المشتقات يقتضى كلامه أنها لا تتحمل ضمائر، لقوله : (وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ) والجامد - وإن جرى مجرى المشتق - لا يكون مشتقاً لأن حد الجامد يتضمنه دون حد المشتق، واعرض ذلك على حدودهما فإنك تجد الجامد الجارى مجرى المشتق لا يؤدى بنفسه معنى الفعل الموافق له فى المادة، وإنما يؤدى معنى فعل آخر من جهة تضمنينه معناه وتنزيله منزلته، وهذا الاقتضاء غير صحيح، بل هى متحملةٌ لضمائر كالصفات المشتقة لكونها فى معناها، وذلك ستة أنواع :

أحدها : المنسوب نحو تميمى وقرشى، فإنه يتحمل ضميراً مثل المشتق ويوصف به، ويرفع الظاهر، ويبرز ضميره، فتقول: مررت برجل قرشى أبوه، وأتميمى (٢) أبواك؟ وما قرشى هما .

والثانى : ما كان نحو : عرب وعرفج وخز فى قولهم : مررت بقوم عرب أجمعون فعرب فيه ضمير جرى عليه أجمعون توكيداً، وكذلك مررت بقاع

(١) ساقط من (١)

(٢) فى (١) تميمى .

عرفج كله ، وكذلك قالوا / مررتُ بسرجٍ خز صفته ، ومررت بصحيفة/ ٢٧٥ طينُ خاتمها ، وما أشبه ذلك رفعوا الظاهر بهذه الأسماء إجراء لها مجرى المشتق .

والثالثُ : العَلَمُ المنزل منزلة المشتق نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زهيرٌ ، وعمرو حاتم ، وهو كثيرٌ ، ففيه ضميرٌ أيضاً .

والرابعُ : المَصْدَرُ المنزل منزلته نحو : ما أنت إلا سيرٌ ، وزيدٌ صومٌ وفطرٌ ونحو ذلك .

والخامسُ : اسمُ الجنسِ المنزل<sup>(١)</sup> منزلته أيضاً نحو : زيدٌ أسدٌ وزيدٌ حمارٌ وشبه ذلك ، وهذه الثلاثة الأخيرة تتأول على وجهين :

على أن تكونَ على حذفِ المضافِ كأنه قال : أبو يوسف مثل أبي حنيفة وزيدٌ مثل زهيرٍ ومثل الأسدِ وما أنت إلا ذو سيرٍ ونو صومٌ وفطرٌ ، وعلى أن يكونَ الثاني هو الأول مبالغةً ، أى : يُغنى غناه ويسدُّ مسدّه ، والمعنى زيدٌ عالمٌ وشاعرٌ وكريمٌ وشديدٌ وما أشبه ذلك ، وقد يتأول العَلَمُ بالمُشتَقِّ لا على حذفِ المضافِ ، لكن على ما تقدّم التنبية عليه فى قوله<sup>(٢)</sup> :

\* أنا أبو المنهال بعضَ الأحيان \*

وقوله<sup>(٢)</sup> :

\* .... كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدٌ \*

(١) ساقط من (أ) .

(٢) تقم نكرهما .

وعلى هذا الوجه الثَّانِي من التَّأْوِيل يَنْهَضُ الاعتراض لا على الأول .

والسَّادِسُ : الخُمَاسِيُّ من الصِّفَات نحو : همرجل وشمردل وجحمرش  
وخبعتن وقدعمل وجردحل ، وما أشبه ذلك ، فإنَّها صِفَاتُ تَتَحَمَّلُ الضَّمَائِرَ  
كسائرِ الصِّفَاتِ فما وقع منها خبراً للمبتدأ فهو ذو ضميرٍ مستكنٍّ مع أنَّها غيرُ  
مشتقَّةٍ ، لأنَّها خماسية الأصول والخُمَاسِي لا يدخله اشتقاقُ البتَّةِ حسبَ ما  
تقرَّرُ في عمله ، فليس بداخلٍ تحت ترجمة المشتق ، فهذه الأنواع جامدةٌ مع  
أنَّها نوات ضمائر من غيرِ إشكالٍ وكلامه يقتضى أنَّها فارغةٌ منها ، وفي ذلك  
من الإشكالِ ما فيه .

والإشكالُ الثَّانِي : أنَّ الضَّمِيرَ في قوله : ( وَإِنْ يُشْتَقُّ ) إمَّا أن  
يَعُودَ على المُفْرَدِ غيرِ مقيَّدٍ بكونه جامداً ، وإمَّا أن يعودَ على المُفْرَدِ  
بقيدِهِ المَذْكُورِ ، أما الأول فلا يصحُّ ، لأنَّ سببويه وغيره من الأئمَّةِ قد نصَّوا  
على أنَّ الصِّفَةَ مع الموصوفِ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ، لأنَّ الصِّفَةَ مبينةٌ للموصوفِ  
فهو من تَمَامِهِ ، كما أنَّ الصِّلَةَ من تمامِ الموصولِ ، فكَمَا أنَّ الذي قامَ بمنزلةِ  
زيدُ كذلك الرَّجُلُ القائمُ بمنزلةِ زيد ، ولذلك كان إعرابُ الصِّفَةِ كإعرابِ  
الموصوفِ ، فإذا عادَ الضَّمِيرُ عليه فلا يَعُودُ عليه إلا من جهة ما هو  
معروفٌ ، وليس بمعروفٍ إلا مع صفته تحقيقاً أو تنزيلاً فقول من يقولُ من  
الشُّيُوخِ المتأخِّرينَ بأنَّ الضَّمِيرَ يجوز عوده على الموصوفِ دونَ صفته  
ويُفَرِّعونَ على ذلك بحوثاً ومسائلَ فروعيةً وأصوليةً خطأً ، وإنما يُسألُ عن كلِّ  
عِلْمٍ أربابه ، فإذا تقرَّرَ هذا تعين الثَّانِي وهو أنَّ يكونَ الضَّمِيرُ في " يشتق "   
عائداً على المُفْرَدِ بقيد كونه جامداً ، وعند ذلك يتهافت الكلامُ فكأنه قال :  
وإن كان المُفْرَدُ الجامدُ مشتقاً فهو كذا ، والجامدُ لا يكونُ مشتقاً أبداً ، كما

أَنَّ الْمُشْتَقَّ مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ <sup>(١)</sup> مُشْتَقٌّ لَا يَكُونُ جَامِداً أَبَداً ، فَهَذَا كَلَامٌ فِي ظَاهِرِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ .

وَالْإِشْكَالُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ حُكِمَ عَلَى الْمُشْتَقِّ بِأَنَّهُ فِيهِ ضَمِيرٌ مُطْلَقاً / ٢٧٦/

لَكِنَّهُ يَسْتَكَنُّ إِذَا جَرَى عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَيَبْرُزُ حَيْثُ يَجْرِي عَلَى غَيْرٍ مِنْ هُوَ لَهُ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَصْدَقُ عَلَى بَعْضِ الْأَخْبَارِ لَا عَلَى جَمِيعِهَا ، إِذِ الْخَبَرُ عَلَى قِسْمَيْنِ : أَعْنَى الْمَفْرُودِ الْمُشْتَقِّ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمُبْتَدَأِ لَفْظاً وَمَعْنَى نَحْوِ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو خَارِجٌ ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي فِيهِ ضَمِيرٌ يَسْتَكَنُّ ضَمِيرُهُ مُطْلَقاً قَالَ .  
وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمُبْتَدَأِ لَفْظاً وَلَمَّا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ مَعْنَى وَهَذَا عَلَى ضَرْبَيْنِ :

ضَرْبٌ يَكُونُ مَرْفُوعُهُ ضَمِيرًا فَهُوَ الَّذِي يَبْرُزُ وَلَا يَسْتَكَنُّ ، إِذِ الْخَبَرُ جَارٍ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هُوَ لَهُ نَحْوِ : زَيْدٌ [ سَائِرٌ <sup>(٢)</sup> ] أَنْتَ إِلَيْهِ .

وَضَرْبٌ : يَكُونُ مَرْفُوعُهُ ظَاهِرًا نَحْوِ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوْهُ ، وَعَمْرُو سَائِرٌ أَبُوكَ إِلَيْهِ فَهَذَا غَيْرُ مُتَحَمِّلٍ لِضَمِيرِ الْبَيِّنَةِ فَكَيْفَ يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَكُونُ كُلُّ مُشْتَقٍّ ذُو ضَمِيرٍ ؟ هَذَا غَيْرُ مُطَّرَدٍ ، بَلْ مِنْهُ مَا هُوَ نَوْ ضَمِيرٍ ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ <sup>(٣)</sup> ضَمِيرٌ لَزِمَ أَنْ يَعُودَ مِنْ بَعْضِ مُتَعَلِّقَاتِهِ ضَمِيرٌ يَرِيبُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ نَحْوِ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوْهُ ، وَعَمْرُو سَائِرٌ <sup>(٤)</sup> بَكَرٌ إِلَيْهِ ، وَزَيْدٌ سَائِرٌ الَّذِي أَكْرَمَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ،

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في الأصل سار .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) في الأصل سار .

وكذلك إذا كان فيه ضمير يلزم إبرازه لجريانه على غير من هو له نحو :  
 زيد<sup>(١)</sup> هند ضاربها هو ، وزيد ضاربه أنا أو أنت ، وعند هذا يلزم  
 الإشكال الرابع وهو أن قوله : ( فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ ) إما أن يريد أنه كذلك  
 من غير تعرض إلى كونه عائداً على الاسم الذي جرى عليه وهو - هاهنا -  
 المبتدأ أو غير عائد عليه ، وأما أن يريد أنه ذو ضمير عائد على المبتدأ ، فإن  
 كان مراده الأول فقد فاتته مقصود المسألة وهو التنبيه على أن المفرد  
 المشتق لابد من ضمير يعود منه<sup>(٢)</sup> على المبتدأ ويخف الخطب إذا كان  
 المشتق للأول لفظاً ومعنى ، إذ قد يقال : إنه لا يحتاج إلى عائد بخلاف ما<sup>(٣)</sup>  
 إذا جرى على الأول لفظاً لا معنى ، فإنه لابد من ضمير من الخبر يعود على  
 المبتدأ ضرورة ، لتحصيل الارتباط بينهما ، وإن أراد أنه ذو ضمير عائد على  
 المبتدأ وهو الظاهر من قصده وقصد غيره ، فذلك إنما يصدق على ما إذا  
 كان الخبر للمبتدأ لفظاً ومعنى ، وأما إذا لم يكن كذلك فلا يصدق عليه البتة ؛  
 إذ ليس الضمير الذي في الخبر عائداً<sup>(٤)</sup> على مبتدئه ، ولو كان عائداً عليه  
 لكان من القسم الأول الذي هو للمبتدأ لفظاً ومعنى ، وإذا ثبت هذا فقوله :  
 ( وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً ) عائداً<sup>(٥)</sup> على الضمير في قوله : ( ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ ) وقد  
 فرضنا أنه أراد به العائد على المبتدأ ، فلا بد أن يكون البارز على قوله : هو  
 العائد على المبتدأ ، وهذا غير صحيح كما تبين ، ولا يقال : إن الخبر إذا رفع  
 الظاهر من قبيل الجمّل أو داخل مدخلها ، والنّاظم إنما تكلم في  
 المفردات المحضة لأننا نقول : هو من قبيل المفردات ، كما كان

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤-٥) ساقط من (أ) .

الموصول مع صلته منها ، ولذلك عملت فيه العوامل ( فانتصب )  
 بكان وبالظن وبما وأخواتها وسائر العوامل نحو : كان زيداً قائماً  
 أبوه ، وظننت زيداً قائماً أنت إليه وما أشبه ذلك ، ولو كان جملة لم  
 يعمل فيه عامل ، فصار كالموصول مع صلته / والموصوف مع صفة ، ٢٧٧/  
 ولو جرى على حكم الجمل لم يعمل فيه عامل ، كما لا يعمل في  
 المحكى من الجمل وليس في الكلام لا جملة أو مفرد ، وهذا تحرير  
 ابن خروف في المسألة ، فإذا كلام الناظم غير سديد .

والإشكال الخامس : أنه نص على أن موضع إبراز الضمير هو  
 حيث يجري متحمله على غير من هو له ، وأنه إذا لم يكن كذلك  
 فالضمير مستتر مطلقاً ، وهذا غير صحيح ؛ لأن الضمير قد يجب  
 إبرازه وإن لم يجر متحمله على غير من هو له ، وذلك في نحو :  
 أقائم أنتم ؟ وأضارب أنتم ؟ وفي أحد الوجهين في قوله تعالى (١) : ﴿ قَالَ  
 أَرَأَيْبُ أَنْتَ ﴾ الآية ، إذ لا يجوز هنا أضارب ؟ ويستتر الضمير ، ولا  
 أقائم أن ؟ عوض : أقائم أنتم ؟ ولا ما أشبه ذلك ، وكلامه يقتضى  
 الجواز ، لأن هذا القليل لم يجر على غير من هو له .

فإن قيل : إن كان لم يجر على غير من هو له ، فلم يجر أيضاً على  
 من هو له وسبب استتار الضمير جريانه على من هو له لا عدم جريانه  
 على غير من هو له وبينهما فرق .

قيل هذا إن صح في نفسه ، فليس في كلام الناظم ما يدل عليه  
 هنا لأنه قال : ( وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ نَوْضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ ) فاطلق

(١) سورة مريم آية : ٤٦ .



القول فيه كان جارياً على مَنْ هو له <sup>(١)</sup> أو لا <sup>(٢)</sup> ، وإنما استثنى الجريان على غير مَنْ هو له فقد تضمن قوله : ( فهو ذو ضمير مستكن ) ضربين : ما جرى على مَنْ هو له ، وما لم يجر على مَنْ هو له ولا على غير مَنْ هو له ، فنبت أن نحو <sup>(٣)</sup> :

\* خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْ مَا \*

لا يجوز ، وإنْ ذاك يلزم أحد أمرين : <sup>(٤)</sup> إما بطلان كلامه هنا <sup>(٥)</sup> وإما بطلان كلامه في مسألة : أسارِ ذانٍ ، إذ كان قد قال ( وقِسْ ) فاقتضى قياس المضمَر على الظاهر وهنا حكم بأن الضمير في مثل : ( أسارِ ذانٍ ) لا يبرز فهما متضادان .

والإشكال السادس : أن كلامه في بروز الضمير إذا جرى متحمّله على غير مَنْ هو له يقتضى أن الحكم فيه مطلق ، سواء تكرر أم لا ، وليس كذلك ، بل هو مقيدٌ بالآ يتكرر ذلك المتحمل للضمير ، فلو تكرر لم يكن في الثاني بروز الضمير فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلة أمه لبيبة ، فلا تبرز الضمير من لبيبة <sup>(٦)</sup> ، وكذلك مررتُ برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين ، ولم يقل لا قاعدٌ هما . فتقول على هذا : زيد عاقلة أمه لبيبة ، وهذا قائم أبواه لا قاعدان ، وما أشبه ذلك <sup>(٧)</sup> مع أن الصفتين معاً جاريتان على المبتدأ لفظاً لا معنى ، ولم يلزم في الثانية بروز الضمير كما ترى ، فكان من حق الناظم أن يتحرر من هذا

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) تقدم ذكره .

(٣-٣) ساقط من (١) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) ساقط من (١) .

أيضاً ، لكنه لم يفعل فكان مُشكلاً إطلاقاً ، وهذا الاعتراض كان يورده بعضُ شيوخنا على هؤلاء المتأخرين ، إذ لم يحتجوا من هذا النحو ، مع أنه كثيرٌ في الكلام ، وابنُ مالك أولى بالاعتراضِ عليه (١) هنا وفي " التسهيل " وغيره ، فهذه إشكالات ستّة يصعب الجواب عنها .

ومنها ما احتجَّ المؤلفُ عنه في " التسهيل " كالأولِ فإنه قال فيه (٢) : ولا يتحمَّلُ غيرُ المشتقِّ ضميراً ما لم يؤوَّلَ بمشتقٍّ . ومنه ما لم يحتجَّ منه فلزمه هناك ، كما لزمه هنا كالرابع والخامس ومنه ما هو مختصٌّ بنظمه كالثاني ، فأمّا الأولُ فظاهره اللزومُ إلا أن يُقال : إنه / ٢٧٨/ أطلقَ على المشتقِّ بالتأويل لفظُ المشتقِّ باستعمالِ اللفظ في حقيقته ومجازه حتى كأنه قال : " وإنْ يُشتقَّ " حقيقةً أو مجازاً وهذا بعيدٌ .

وأما الثاني : فقد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما : أن الضميرَ قد يعودُ على غيرِ (٣) المُتقدمِ الذكرِ لمصاحبتِه له في الذمِّ مع عدمِ صلاحيته للمذكورِ ، ومنه قوله تعالى (٤) : ﴿ وَمَا يَعْمرُّ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمْرِهِ ﴾ الآية ، المراد من عمر غيرِ المَعْمَرِ ، فأعيدَ الضميرُ على غيرِ المَعْمَرِ ؛ لأنَّ نكرَ المَعْمَرِ مُذكَّرٌ به لتقابلِهما ، ومنه قولهم : عندي درهم ونصفه ، وأنشد ابنُ خروفٍ :

(١) في هامش الأصل ( بمثل ) قراءة نسخة أخرى .

(٢) التسهيل : ٤٧ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) سورة فاطر : آية : ١١ .

وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ (١)

وكلام الناظم من هذا فلا إشكال ، إذ التقدير : وإن يشتق المفرد غير المذكور أولاً .

والثاني : أن يحمل الجامد على غير الوصف ، بل يكون مبتدأ ثانياً خبره فارغ ، والجمله خبر المفرد والمراد به الجنس ، والعائد عليه من الجمله محذوف تقديره : والمفرد ، أمّا الجامد منه ففارغ والمشتق منه نو ضمير مستكن ولا إشكال في هذا .

وأما الثالث والرابع ، فلا أجد الآن عنهما جواباً .

وأما الخامس : فإن كلامه هنا يقرب أن يكون صريحاً في منع أقائم أنتما ؟ بخلاف كلامه في أسارِ ذانٍ ، فإنه محتمل : لأنه هناك مثل بفاعل ظاهر ، ثم قال : " وقس " فاحتمل أن يقصد وجهاً من تلك الأوجه المتقدمة أو جميعها ، فليس ثم ما يقطع على إجازته أقائم أنتما ؟ وأما هنا فالمنع ظاهر فهو الذي يعطيه إطلاقه ، وعند ذلك يصير مذهب المذهب الشاذ المتقدم الذكر ، وقد مضى ما يحتج به صاحبه وكأنه حمل الصفة في ذلك على الفعل ، فكما أن الفعل لا ينفصل ضميره هنا فكذلك ما أشبهه ، فإن كان مراد الناظم هناك شمول الظاهر والضمير ، فهذا الموضع معارض

---

(١) للأخنس بن شهاب بن شريق التغلبي ، شاعر جاهلي قديم وفارس " العصا " وهي فرسه مشهورة .

أخباره في : الاشتقاق : ٢٠٣ ، والامالي لأبي علي : ١٨٥/٢ ، واللكي : ٧٣٠ ، والبيت من قصيدة له في المفضليات : ٢٠٣ - ٢٠٨ أولها :

لابنة حطان بن عوف منازل كما رقت العنوان بالرق كاتب

ورواية المفضليات : ( أرى كل قوم .. ) والبيت آخر القصيدة . والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش : ٥٨/٨ .

له ، ويعتذر عنه بأن هذا الإطلاق هنا مقيّد بما هناك ، فكان أقانم  
أنتما ؟ ونحوه مما هو غير جارٍ على شيءٍ مستثنى من منع البروز ،  
ويصحّ كلامه في الموضعين وإن كان مراده مقتضى ما هنا من المنع ،  
فإن ما ارتضاه غير مرتضى ، وذلك أن الصفة العاملة عمل الفعل تجتمع  
مع الفعل في بعض الأحكام وتفترق في بعض . فمما يجتمعان فيه  
الموازنة في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الزائد غير  
الزائد الأول ، فيما فوق الثلاثي من ذلك وفي الثلاثي فيما عدا تعيين  
الزيادة في المراد به العلاج منها وكذلك طلب المرفوع مطلقاً ،  
والمنصوب فيما يتعدى ، وكذلك الإعلال التصريفي في أكثر الأمر ، ومما  
يفترقان فيه الأحكام المختصة بكل واحدٍ منهما ككون الصفة تقع مبتدأ ،  
ويدخل عليها الجار ، وتجرّ بالإضافة وما أشبه ذلك مما يختص بالاسم ،  
ونحو كون الفعل يتصرف عند اختلاف الأزمنة ، ويدخل عليه الجازم  
وما أشبه ذلك مما يختص بالفعل ، ومن جملة الأحكام المتعلقة بهما  
اتصال الضمائر بهما وانفصالهما وهما يجتمعان في بعض ذلك  
ويفترقان في بعض ، / فمما يجتمعان فيه طلب الضمير بالاتصال / ٢٧٩  
مرفوعاً كان أو منصوباً من حيث اجتمعاً في معنى الفعل نحو : أنا  
الضارب ، وأنا أضربه ، وكذلك زيد أنا مُعطيكه <sup>(١)</sup> وأنا أُعطيكه <sup>(٢)</sup> ،  
وعدم الاتصال إذا عرض عارض يشتركان فيه كالتقديم على العامل  
نحو : أنا إياك ضارب ، وأنا إياك أضرب ، والفصل بـ "إلا" نحو : ما  
أنا بضارب إلا إياه ، وما أنا أضرب إلا إياه ، وزيد ما ضاربه إلا أنا ،  
وما يضربه إلا أنا وشبه ذلك ، فهذا النوع يجريان فيه على نسقٍ غير  
متفاوت <sup>(٢)</sup> إلا بمقدار ما بين الاسم والفعل من التفاوت ، وقد تقدّم

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) متقارب .

بيان ذلك فى باب الضمائر ، ومما يفترقان فيه إبراز الضمير إذا جرى عامله على صاحبه وعدم إبرازه ، فيجب إبرازه إذا عملت فيه الصفة وذلك نحو : زَيْدٌ هُنْدُ ضَارِبُهَا هُوَ ، ولا يبرز إذا عمل فيه الفعل نحو : زيد هند يضربها ، وإنما افترقا فى هذا الحكم لأمرٍ هما فيه مفترقان ، وهو أن فى الفعل دلالة على فاعله ، إذ هو مما يظهر معه ودلالة على محله من المتكلم (١) والخطاب والغيبة .

فإذا قلت : زيد اضربه أو ضربته ، ففيه دلالة على أن الفاعل هو المتكلم لا زيد ، وكذلك إذا قلت : زيد تضربه أو ضربته ، ففيه دلالة على أنه المخاطب بخلاف ما إذا قلت : زيد ضارب ، فإنه لا دلالة فيه على أن الفاعل غير زيد حتى تقول : أنا أو أنت ، إذ لا يبرز ضميره فيدل عليه ولا تلحقه علامة دالة زائدة على كونه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً لاختصاص الفعل بذلك ، فعوض الاسم من ذلك إبراز الضمير ليرتفع اللبس ويزول الإشكال ، وصار هذا التعويض (٢) مختصاً بالاسم (٣) كما كان المعوض منه مختصاً بالفعل ، وهذا شرح ما قالوه فى المسألة على أوفى ما يكون ، وهو توجيه لما نص عليه الناظم من حكم الإبراز ، وإذا ثبت ذلك فقولهم أضراب أنت ؟ أو أنتما من هذا النمط ، لأن الفاعل المستتر ضمير لا يعرف له رتبة فى تكلم ولا خطاب ولا غيبة ، ولم يتقدم عامله ما يعود عليه ذلك الضمير ، فصار استتاره موقفاً فى اللبس والإشكال ، فلم يكن بد من إبرازه ليتعين ، وهذا - والله أعلم - هو السبب فى كون الكلام مع إبرازه مفيداً

(١) فى (١) من المتكلم .

(٢-٢) ( ساقط من (١) ) .

بخلافه إذا لم يبرز ، والظاهر أن الناظم على مذهب الجمهور ، ويُعْتَذَرُ عنه بأن إطلاقه هنا في منع إبراز إذا لم يجر على غير من هو له مقيّد بما هنالك ويكون كلامه صحيحاً في الموضعين ، ولكن الموضع كان يحتمل تحريراً أحسن مما ورد فيه والله أعلم .

وأما السادس : فإن الاحتراز من نحو : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ، غير محتاج إليه ؛ لأن لبيبة جار في اللفظ على عاقلة وهما معاً للام ، فالثانية جارية على من هي له ، لا على غير من هي له ، فما الحاجة إلى إبراز الضمير ؟ وكذلك مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، وما كان مثله فالاعتراض به على النحويين غير وارد (١) .

---

(١) جاء في آخر نسخة (١) .

تم الجزء الأول ، يتلوه الجزء الثاني وأوله :

وأخبروا بظرف أوبحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل .

أما نسخة الأصل والنسخ الأخرى فإن التجزئة فيها تستمر حتى باب الفاعل كما أوضحنا في

مقدمة التحقيق في وصف النسخ والله - تعالى - أعلم

## فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
تقديم .....	أ - و
( سيرة الشاطبي ) .....	١ - ٢٩
النشأة والطلب .....	٢
شيوخ الشاطبي .....	٥
تلاميذه .....	٩
مؤلفاته .....	١١
المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية .....	١٥
معالم هذا الشرح .....	١٩
توثيق المقاصد ووصف نُسَخه .....	٢٣
مُقَدِّمة الشاطبي (مقدمة المؤلف) .....	١
الكلام وما يتألف منه .....	٣١
المغرب والمبني .....	٧٠
النُّكْرة والمعرفة .....	٢٤١
الضمير .....	٢٥٤
العَلَم .....	٣٤٨
اسم الإشارة .....	٣٩٤
الموصول .....	٤٢٥
المعرَّف بأداة التعريف .....	٥٤٩
الابتداء .....	٥٨٩



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
معهد البحوث العلمية  
مركز إحياء التراث الإسلامي

# المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي

(٧٩٠ هـ)

الجزء الثاني

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا



ح) جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى  
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.  
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ  
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)  
٩٩٦٠٠٣-٨٣٥-١ (٢ج)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان  
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣  
ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)  
٩٩٦٠٠٣-٨٣٥-١ (٢ج)

## حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لمعهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ

جامعة أمّ القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

تَاوَيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

هذا هو القسم الثالث من الأقسام التي تقع خبراً للمبتدأ، وذلك الظرف وحرف الجرّ. وعَبَّرَ بحرف الجرّ عنه وعن مجروره، فكأنه قال : أو بحرف جرّ ومجرور. كما أنهم يُعْبَرُونَ بالمجرور وحده عنهما فيقولون : ظرف أو مجرور. وضمير «أخبروا» للعرب، ولم يتقدّم لهم ذكرٌ إلا أن العلم بهم حاضر فلذلك لم يفتقر إلى تقديم مُفسّر. ولا كان الظرف وحرف الجرّ لابدّ لهما مما يتعلّقان به من فعلٍ أو معنى فعلٍ، ظاهرٍ أو مقدّرٍ، وهما إذا وقعا خبرين بأنفسهما يلزم ضرورةً أن يكونا متعلّقين بمقدّرٍ؛ إذ لو كان ظاهراً لكان هو الخبر بنفسه - افتقر إلى أن يُنبّه عليه فقال : «ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ»، يعني أنهم أخبروا بهما لا على سبيل<sup>(١)</sup> الاستقلال، بل على أنهما مُفْتَقِرَانِ إلى مُتَعَلِّقٍ، وهو كائنٌ أو استقرّ؛ فإذا قلت : زيدٌ عندك، فهو على تقدير : زيد كائنٌ عندك، أو أَسْتَقَرَّ عندك. وكذلك إذا قلت : زيدٌ في الدار، فالتقدير : زيدٌ كائنٌ في الدار، أو زيدٌ استقرّ في الدار. فإذا « عندك » منصوب بذلك المقدّر، وكذلك «في الدار»، وهو في موضع نصبٍ به.

فإن قلت : إذا كانا<sup>(٢)</sup> مُتَعَلِّقَيْنِ بمقدّرٍ، والمقدّرُ مثلُ الظاهر، فقد استوى عليا الجملة مع المتلقّ الظاهر في احتياج الظرف والمجرور إليهما فلماذا جعلت الظرفَ والمجرورَ إذا كان متعلّقهما مقدراً خبرين بأنفسهما،

(١) في الأصل وحده.

(٢) ١ : كان . وقد كان كذلك في الأصل ثم صحح.

وإذا كان ظاهراً لم يكن كذلك؟ وإلا فهذا قسم قد رجع إلى القسمين الأولين، فعدهُ قسماً ثالثاً لا معنى له.

فالجواب : أن هذا المقدّر لم يظهر أصلاً في موضع من المواضع، وإنما تقديره تقديرُ صناعي لضبط القوانين فقط، فلما كان كذلك جعل الظرفُ أو المجرورُ بنفسه خبراً، لأنه هو الذي مَعنا<sup>(١)</sup> في اليد، وأما ذلك المقدّرُ فغيرُ مُلْتَفِتٍ إليه، ولذلك قالوا : إن الضمير العائد منه على المبتدأ ليس مقدراً في كائنٍ ولا مستقرٍّ، بل الظرفُ أو<sup>(٢)</sup> المجرور هو الذي تحمّله بنفسه، ولذلك يقولون أيضاً - في قولك : مررت برجل في الدار أبوه - : إن «أبوه» ارتفع بالمجرور ولا يقولون : ارتفع بكائن<sup>(٣)</sup> ولا استقرّ. وعلى هذا المعنى نبّه الناظم بقوله : «ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ»، ولم يقل : ناوين كائناً أو استقرّ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن المقصودَ إنما هو حصولُ المعنى فقط، فإذا قُدّرت «كائن»، أو «مستقرّ»، أو «ثابت»، أو «حاصل»، أو نحو ذلك - كان صحيحاً مفهوماً بنفسه غير محتاج إلى ما يُبينّه، فالكون المطلق هو المقدّر، ولذلك التزم حذفه؛ ألا ترى أنه لو لم يكن كذلك لم يَجُزْ حذفه حتى يعلم، فلا تقول : زيد في المسجد<sup>(٤)</sup>، وأنت تريد : عاكف في المسجد؛ لأنه هذا المعنى غيرُ مفهوم، فكونهم لم يقتصروا في التقدير على لفظٍ مُعَيَّنٍ دليلٌ على أن حكم اللفظ ضعيف.

والثاني : أن تقدير كائنٍ أو مستقرٍّ ليس بتقدير لفظي حقيقة، وإنما هو

(١) ١ : معنى .

(٢) ١ : والمجرور . وقد أضيفت ألف « أو » إلى الأصل.

(٣) ١ : كائن . وقد كان كذلك في الأصل ثم صحح

(٤) ١ : زيد في الدار . وضرب في الأصل على كلمة «الدار» وأثبت الصواب في الهامش.

/ تقدير معنوي دلّ عليه الكلام، وتقديرٌ صناعي<sup>(١)</sup> اقتضاه الاضطرارُ ٢٨١  
إلى تقدير متعلّق الظرفِ أو المجرور، وأما تحصيلُ المعنى فمن هذا  
الظاهر، والدليلُ على هذا أنّك تقول : إنّ في الدار زيداً، و : إنّ عندك  
زيداً، فهذا الظرف أو المجرور لو كان على تقدير كائن أو استقر<sup>(٢)</sup> حقيقةً  
لم يصحّ هذا الكلام، لأن المقدّر حقيقةً كالمنطوق به، فكائن لا يلي «أن»  
إلا<sup>(٣)</sup> منصوباً فيرتفع زيدٌ ضرورةً، واستقر لا يصحّ أن يلي «إن» على  
حال، فلم يكن أن يكون مقدراً حقيقةً، وإن لم يكن كذلك فالتقدير معنويٌّ  
لا لفظي.

وبينَ هذا أنّك تقولُ : زيدٌ في الدار ضاحكاً، فتؤخّرُ الحال عن  
العامل فيها ولا يجوز التقديم فتقول : زيدضاحكاً في الدار، إلا في نُذور  
لا يُعتدُّ به، فلو كان العاملُ مقدّراً حقيقةً لجاز التقديمُ كما يجوز لو ظهر  
فكنت تقول : زيد ضاحكاً<sup>(٤)</sup> قائمٌ في الدار، كما تقولُ : زيدٌ قائمٌ في  
الدار ضاحكاً؛ وفي امتناعهم من ذلك دليلٌ على أن المقدّر غير معتبرٍ في  
الحقيقة، ولذلك كان العامل (عندهم)<sup>(٥)</sup> الظرف أو المجرور بما فيه من  
ذلك المعنى، إذ هو عِوضُهُ ومؤدُّ معناه.

فالحاصل أن تقدير كائن أو استقر أمرٌ معنويٌّ اقتضته الصناعة،  
لا حقيقي لفظي، وهو تحقيقٌ في الموضع إن كان الناظم قد قصده فلفظه

(١) ١ : «وتقدير صناعي فقط إذ لا اضطرار».

(٢) ١ ، والأصل : مستقر. وهو خطأ، والصواب عن هامش الأصل.

(٣) ١ : ولا.

(٤) في هامش الأصل عن نسخة: «قائم ضاحكاً».

(٥) في الأصل وحده.

يقتضيه، وهو رأي المحققين كابن السراج والفارسيّ والشلوبين وغيرهم؛ ولذلك جعلوا «زيد في الدار» قسمًا من أقسام الكلام برأسه<sup>(١)</sup> كما فعل الفارسيّ في أول الإيضاح<sup>(٢)</sup>.

وإطلاقه القول بانه هذا العامل منويّ، ظاهر في أنّه عنده لا يظهر، إذ لم يذكر خلاف ذلك، وهو مذهب المحققين، فلا يقال : زيدٌ كائن في الدار، ولا : مستقرٌّ عندك، ولا ما أشبه ذلك، كأنهم عوّضوا الظرف وحرف الجرّ منهما، فلو أظهروا لكان جميعاً بين العوض والمعوّض منه. وأمّا قوله تعالى : {فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ}<sup>(٣)</sup>، فليس مما ظهر فيه المتعلّق، بل هو في التأويل بمنزلة «جالس»، كأنه قال<sup>(٤)</sup> : فلما رآه جالساً عنده؛ ألا ترى أنّه لو حذِفَ «مُسْتَقَرًّا» هنا وقيل : فلما رآه عنده، لم يُقَدِّ؛ لأنك تقول : زيد عندي وإن لم يكن معك بالحضرة، لكنه بحيث لو أرسلت إليه لجارك. وإنّما الذي يُحَذَفُ ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواءً. هذا ما قال ابنُ أبي الربيع، وقال : «فتفتن لهذا فإنه صحيح، وبه كان الأستاذ أبو عليّ ينفصل»<sup>(٥)</sup>. «فإذاً من زعم أن المتعلّق الذي للظرف والمجرور قد يظهر، فليس زعمه بقويّ، فلهذا قال الناظم : «ناوين معنى كائن»، فجعله من قبيل المعاني المثوية، والمعاني لاتظهر أبداً، فكذلك كائن

(١) في الأصل وحده.

(٢) الإيضاح ٤٣، ٤٧ - ٤٩. وانظر الأصول لابن السراج ٦٣/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٤/١.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) في الأصل : كانتك قلت.

(٥) البسيط ٤٢٦. ومعنى ينفصل : يخرج من الإشكال.

أو مستقرٌ لا يظهر، لأنه من قبيل المعاني التي دلّ عليها غير ألفاظها في التأويل. ثم إن قوله : «ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ» ، يقتضى أن العامل في الظرف والمجرور هو ذلك المعنى لا غيره، إذ لو كان غيره لم يفتقر إلى تقديره ونيتته. وأيضاً هو يقتضى أن ما تحمله الظرف من ضمير فهو/ في الحقيقة محمولٌ في هذا المقدّر لا الظرف ، وكذلك ما ٢٨٢ تحمله المجرور هو محمولٌ في عامله لا المجرور - وأيضاً قوله : وأخبروا بظرف أو بكذا، ثم قيّده بنية كائن أو استقر، يشير، إلى أن الظرف والمجرور ليسا خبرين بأنفسهما، بل بما فيهما من ذلك المعنى المقدّر، فهذه ثلاثة أشياء محتاجة - بحسب ما يفتقر إليه شرح كلامه - إلى عقد ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أن النحويّين اختلفوا في العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبراً على ثلاثة مذاهب :

أحدهما : أن العامل فيهما <sup>(١)</sup> معنى الكون والاستقرار، واختلفوا في هذا المقدّر، حسبما يأتي آخر الفصل، إن شاء الله.

والثاني : أن العامل فيهما المبتدأ بنفسه. وهو رأي ابن خروف، وكأنّه استنبطه من كلام سيبويه، بل هو كالنصّ.

والثالث : أن العامل فيهما هو المخالفة، ومعنى المخالفة <sup>(٢)</sup> أنك إذا قلت : زيد أخوك، فالثاني هو الأول، وكل واحدٍ منهما يرفع الآخر، فإذا خالفه وكان غيره انتصب بذلك المعنى. حكى هذا المذهب عن الكوفيين

(١) في الأصل، ١ : فيها. والمثبت عن س.

(٢) في الأصل : المخالف.

السيرافي وابن الأنباري في الإنصاف<sup>(١)</sup>.

أما مذهب ابن خروف فهو عنده رأي سيبويه، وكذلك قال السيرافي :  
«إنه ظاهر كلامه<sup>(٢)</sup>». وهو كالنص له في باب «ما ينتصب من الأماكن<sup>(٣)</sup>  
والوقت<sup>(٣)</sup>». وفي أبواب الصفات.

قال ابن خروف : وهو مذهب المتقدمين من أهل البصرة، وحكاه ابن أبي  
غالب عن الأعم. وردّه المؤلف من أوجه سبعة :

أحدهما : أنه مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين من غير دليل.

والثاني : أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء  
كونه عامل نصب. وما اتفق عليه إذا أمكن أولى، ولا ريب في إمكان تقدير خبر  
مرفوع ناصب للظرف، فلا عدول عنه.

والثالث : أنه يستلزم تركيب كلام تام (من) ناصب ومنصوب، لا ثالث  
لهما، (ولا نظير لذلك<sup>(٤)</sup>).

والرابع : أنه (قول)<sup>(٥)</sup> يستلزم ارتباط متباينين<sup>(٦)</sup> دون رابط، ولا نظير  
لذلك.

ومن ثم لم يكن كلاماً : زيد قام عمرو، حتى يقال : إليه، أو نحوه.

---

(١) شرح السيرافي على الكتاب ١٣١/٢ - ١٣٢، والإنصاف، المسألة ٢٩.

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ١٣٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٣/١، ونحن سيبويه في هذا الباب ٤٠٤ : «وعمل فيها ما قبلها».

(٤) ثابت في الأصل، وشرح ابن مالك.

(٥) عن هامش الأصل.

(٦) في الأصل، أ : متخالفين. والمثبت عن شرح ابن مالك.

الخامس : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل.  
والواقع موقع الفاعل<sup>(١)</sup> من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فكذا  
الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر.

السادس : أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو : زيد خَلَقَكَ،  
نظيرُ المصدر من نحو : أنتَ إلا سيراً، في أنه منصوب مُغْنٍ عن مرفوع،  
والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقاً  
للنظير بالنظير.

والسابع : أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من  
ابن خروف ومثلاً<sup>(٢)</sup> لا يكون إلا فعلاً أو شبهه، أو شبه شبهه. والمبتدأ  
لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به.

هذا ما ردَّ به هذا المذهب. ولابن خروف فيه نَظَرٌ يُسْتَشْعَرُ من  
تقديره<sup>(٣)</sup> في شرح الكتاب، لا يليق بسطه بما نحن فيه، فإن المقصود ها  
توجيه ما ذهب إليه الناظم.

وأما مذهب الكوفيين فردّه / أيضاً من أوجه أربعة : ٢٨٣

أحدها : أن المخالفة بين المتباينين نسبتها<sup>(٤)</sup> إلى كل واحدٍ مهما  
نسبة واحدة، وإذا كان كذلك فإعمالها في أحدهما دون الآخر<sup>(٥)</sup> ترجيح  
من غير مرجح.

---

(١) في النسخ كلها : «موقع الفعل». والمثبت عن شرح ابن مالك.

(٢) ١ : مما لا يكون.

(٣) ١ : تقريره.

(٤) ١ : نسبتها.

(٥) الأصل، ١ : الأخرى.



والثاني : أن المخالفة بين الجزأين هي محققة في مواضع كثيرة، ولم تُعمل فيها باتفاق، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة، و : زيد زهير، و : نهارك صائم. فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقيق المخالفة فيها.

والثالث : أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء<sup>(١)</sup>، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل<sup>(٢)</sup> لا يكون غير مختص، هذا<sup>(٣)</sup> إذا كان العامل لفظاً<sup>(٤)</sup>، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى<sup>(٥)</sup>، إذا عَدِم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه. والرابع: أنها لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ، مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه مه أحق<sup>(٥)</sup>.

وإذا بطل هذان المذهبان لم يبق ما يُنسب إليه العمل إلا شئ يقدر، وهو ما ذكره الناظم، لأنه الذي يدل عليه الظرف والمجرور، وهو معنى الكون والاستقرار والظروف والمجرورات لا يعمل فيها<sup>(٦)</sup> إلا الفعل أو ما يعطى معناه كاسم الفاعل وغيره، أو ما يفهم من الكلام من معناه، وهذا من ذلك؛ لأن الكلام قد دلّ على معنى الكون والاستقرار، فوجب أن يكون هو العامل. وهذا المعنى

(١) في شرح التسهيل لابن مالك: «لا يختص بالأسماء بون الأفعال»

(٢) في شرح ابن مالك : «لأن العامل عملاً مجمعا عليه لا يكون غير مختص».

(٣) في الأصل، ١ : «إن كان». والمثبت عن هامش الأصل، وشرح ابن مالك.

(٤) في الأصل : «لفظياً، مع أنه أقوى من المعنى...». وفي ١ : «لفظياً، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى...». والمثبت عن شرح ابن مالك.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٢.

(٦) ١ : فيه.

لما كان ذا وجهين أحدهما : أنه يحتمل التقدير اللفظي لأنه عامل في الظرف والمجرور. والآخر : أنه يحتمل التقدير المعنوي لأنه لا يظهر في اللفظ لقيام الظرف والمجرور مقامه، اعتبرهما الناظم في هذا الكلام فقال : « وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرُّ » فجعلهما بأنفسهما خبرين، ولم يعتبر أنهما من قبيل المفرد أو الجملة ، ذهاباً إلى تناسي التقدير اللفظي، ثم قال : « نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ »، فجعلهما معمولين لهذا المقدّر، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ<sup>(١)</sup> إلّا التقدير اللفظي كضرباً زيداً.

المسألة الثانية : أن الضمير العائد من هذا الخبر إلى المبتدأ محمول في هذا المقدّر لا في الظرف والمجرور، لأنهما إذا كانا في تقديره ولم يستقلّا بالخبريّة، فهما عند تقديره كما هما عند إظهاره لو ظهر. وهذا هو ظاهر كلام الجمهور وظاهر كلام ابن خروف، بل هو مقتضى ما تقدّم من مذهبه. وما نُقِلَ عن غيره أن الظرف نفسه هو المتحمّل للضمير وكذلك المجرور، بما فيها من معنى الفعل الذي تضمّناه، ولا يتعلّقان بمحذوف عنده إلا في الصلة والصفة والحال. وهذه المسألة يبني البحث فيها على ما قبلها، فما صحّ هناك من المذهبين انبنى عليه هنا موافقه من أحد الرأيين<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثالثة : أن هذا الكلام يقتضى أن الخبر في الحقيقة هو ذلك المقدّر لا هذا الظاهر، لكن لا على حدّ ما لو ظهر، بل على تقدير أن الظرف والمجرور / كالعوض منه. ودلّ على ذلك من كلامه قوله : « نَاوِينَ ٢٨٤

(١) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ : لم يلق.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٢٢، والهمع ٢/٢٢ - ٢٣.

مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ أُسْتَقَرَّ فَعَجَلَهُ مَنُويًّا لَا يَظْهَرُ، وَجَعَلَهُ أَيْضًا فِي عِدَادِ الْمَعَانِي لَا فِي عِدَادِ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ، وَجَعَلَهُ أَيْضًا مِمَّا تُنَوِّسُ فِي الْخَبَرِيَّةِ حَتَّى كَأَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ هُمَا الْخَبَرُ بَأَنْفُسِهِمَا، حَيْثُ قَالَ : وَأَخْبَرُوا بِكَذَا. وَهَذَا يَقْتَضِي مَا تَقْدِمُ مِنْ مَذْهَبِ ابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِمَا فِي كَوْنِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ - قِسْمًا بِرَأْسِهِ بَيْنَ الْمَفْرُودِ وَالْجُمْلَةِ. وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ظَهَرَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ خُرُوفٍ أَيْضًا وَرَأْيِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا تَوَجَّهَ النَّظَرُ إِلَى قَوْلِهِ : «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ أُسْتَقَرَّ وَهُوَ يَحْتَمِلُ بِحَسَبِ إِتْيَانِهِ بَأَوْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ تَخْيِيرًا فِي أَحَدِ التَّقْدِيرِينَ، فَلَا (١) أَنْ تُقَدَّرَ الْخَبَرُ اسْمَ فَاعِلٍ، وَلَكِنْ أَنْ تُقَدَّرَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً، أَيْ : إِنْ هَذَا بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ الْمَعْنَوِيِّ سَوَاءً، كَمَا أَنَّكَ تُقَدِّرُ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِ «كَانَ» أَوْ «حَصَلَ»، أَوْ «ثَبَتَ» أَوْ «اُسْتَقَرَّ»، أَوْ «وُجِدَ»، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. فَلَا يَتَعَيَّنُ لِلتَّقْدِيرِ لَفْظٌ بَدَلُ آخَرَ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْمَعْنَى الْعَامَّ، فَكَذَلِكَ تُقَدَّرُ مَعْنَى الْفِعْلِ هُنَا فِي صِيغَةِ فَعَلٍ أَوْ اسْمِ فَاعِلٍ؛ إِذْ هُوَ تَقْدِيرٌ مَعْنَوِيٌّ أَوْ كَالْمَعْنَوِيِّ. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ جَارِيَةٌ عَلَى مَا تَقْدِمُ مِنْ مَذْهَبِ ابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ ؛ إِذْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْمَقْدَرِ مَا هُوَ، عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَقْدَرَ فَعْلًا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا اسْمُ الْفَاعِلِ [فِي الْعَمَلِ (٢)] فَرَعٌ عَنْهُ، وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ أَوْلَى لِأَنَّ الْحَذْفَ تَصَرُّفٌ، وَالْأَصْلُ أَعْرَقُ (٣) فِي التَّصَرُّفِ مِنْ

(١) أ : فَذَلِكَ تَقْدِيرٌ. وَقَدْ صَوِّبْتُ فِي الْأَصْلِ «فَذَلِكَ» إِلَى : «فَلَا أ.»

(٢) عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ : أَغْدَقُ..

الفرع. وأيضاً فإنَّ تقدير الفعل إذا وقع الظرفُ أو المجرور صلةً متعين، وإذا تعيَّن [في موضع<sup>(١)</sup>] وكان في موضع آخر محتملاً، فالوجهُ الحملُ على ذلك المتعيَّن. ولهذا [في<sup>(١)</sup>] النحو نظائر كثيرة.

والثاني : أنْ يقدَّر اسمُ فاعلٍ مطلقاً، وهو رأىُ المؤلف في غير هذا الكتاب واستدلَّ على صحَّته بأمرٍ، منها : أنْ الفعل هنا لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليُسْتَدلَّ على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مُغْنٍ عن تقديره، [وتقدير<sup>(٢)</sup>] ما يغني أولى من تقدير ما لا يُغني. وأيضاً فكلُّ موضعٍ وقع فيه الظرفُ أو المجرور صالحٌ لوقوع اسم الفاعل فيه، وبعض مواضعه غير صالح للفعل نحو : أمّا عندك فزيدٌ، و : جئت فإذا عندك عمروٌ؛ لأنَّ أمّا وإذا المفاجأة لا يليهما فعلٌ. وأيضاً فالفعل المقدَّر جملةٌ بإجماع، واسمُ الفاعل عند المحقِّقين ليس بجملة، والمفرد أصلٌ، وقد أمكن فلا عُولَ عنه.

والثالث : التخييرُ بين التقديرين بناءً على تعادل المذهبين وتكافؤ الأدلة، قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندي.

وهذه المذاهب الثلاثة مبنيةٌ على أن التقدير لفظيٌّ لا معنوي كما أشار إليه الناظم، وهو المذهب الرابع في المسألة، وقد تقدَّم الدليل على صحته.

الوجه الثاني : أن يكون تخييراً بين الوجهين، على قول من يُخَيِّر بينهما، وقد تقدَّم أنه رأى ابن عصفور.

---

(١) عن هامش الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

وجه ثالث : أن يكون خَيْر/ بين المذهبين المذكورين، وكأنه يرى ٢٨٥

تقدير اسم الفاعل أولى، لتقديم ذكره، ويكون هذا الموضع نظير قوله في «أل» «أل حَرْفٌ تعريفٌ أو اللَّامُ فَقَطٌ»، فقدم ما هو عنده الأولى. وهذا هو الذى ارتضى في التسهيل<sup>(١)</sup>، واستدل عليه بما تقدم وبغيره. لكن لا ينبغي أن يُحْمَلَ كلامه هنا عليه؛ لأنه إذ ذاك من التقدير اللفظي. ولذلك استدل على تعيين اسم الفاعل بظهوره في بعض المواضع في جملة ما استدل به. وهذا لا يظهر هنا مع قوله : «ناوين مَعْنَى كائِنٍ» فجعل نيته معنوية لا لفظية، وإنما يمشى هذا الكلام على مذهب ابن السراج كما تقدم.

فإن قيل : إن الناظم أطلق القول في جعل المجرور خبراً، وقد علم أنه على وجهين تام وغير تام، فالتام ما يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به، نحو ما تقدم من الأمثلة. وغير التام ما ليس كذلك، كما إذا قلت : زيد بك، وتريد : واثق بك، أو : ناهض بك. وتقول : زيد في المسجد، وأنت تريد : قائم أو عاكف أو قارئ. وكذلك الظرف أيضاً أطلق القول في جعله خبراً وكان من حقه تقييده؛ إذ منه التام وغير التام، فالتام نحو ما تقدم. وغير التام نحو : زيد عندك، إذا أردت أنه مأسور عندك. وتقول : زيد أمامك وأنت تريد : سائر أمامك، أو أكل، أو نحو ذلك. فأما التام فهو الذى يقع خبراً للمبتدأ كما تقدم، وأما غير التام فلا يقع خبراً البتة، وإنما يكون الخبر غيره، فيؤتى به ضرورة فنقول : زيد واثق بك، وناهض بك وعاكف في المسجد، ومأسور عندك، وسائر أمامك.

(٢) التسهيل ٤٢.

ولا يجوز حذفه إلا حيث يحذف الخبر المفرد أو الجملة فتقول : أما زيد فبك مأخوذاً، وأما عمرو فبغيرك، أى : مأخوذ، فحذف كما حذف «قائم» إذا سألت : من قائم؟ فقل لك : زيد أى : زيد قائم. وما أشبه ذلك. فليس المجرور هنا بخير البتة، وكذلك مثله من الظروف الناقصة. ولذلك لم يجز سيبويه في قولهم <sup>(١)</sup> : بك زيد مأخوذاً، إلا رفع «مأخوذاً»، وكذلك : اليوم قائم زيد، لم يجز في «قائم» إلا الرفع وكذلك ما كان نحوهما، وذلك لأن هذه الأشياء لا تقوم مقام المقدّر، إذ لا يفهم من مجرد ذكره، وإنما تقوم مقامه إذا كانت تعطي معناه بمجرد ذكرها، فكأن لا محذوف؛ قال سيبويه : «وأما بك مأخوذاً زيد» <sup>(٢)</sup>، فإنه لا يكون إلا رفعاً، من قبل أن بك لا يكون مستقراً للرجل». قال : «ويدلّك على ذلك أن لا يستغنى عليه السكوت، قال : «ولو نصبت هذا لنصبت : اليوم منطلق زيد، واليوم قائم زيد، وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذاً زيد» <sup>(٣)</sup>، فقد فات الناظم إذاً هذا الشرط الضروري، فيقتضي إطلاقه أن تقول : زيد بك، وعمرو عليك، وأشباه ذلك، على تقدير الكون والاستقرار. وذلك غير صحيح، إذ لا يفهم معنى الاستقرار من هذه الحروف، واقتضى أن تقول : / زيد أمامك، ٢٨٧ وأنت تريد : نازل أمامك، على تقدير معنى الاستقرار. وذلك غير صحيح.

فالجواب أن الناظم لم يغفل هذا الشرط البتة، بل أشار إليه إشارة

(١) في الأصل، أ : قولك. والمثبت عن س، ف.

(٢) في الأصل، أ : «وأما بك زيد مأخوذاً». والمثبت عن س، والكتاب.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

[حسنه<sup>(١)</sup>] حيث قال : ناوين مَعْنَى كَذَا، يعنى أنهم إنما أخبروا بالظرف أو بحرف الجرّ حالة كونهم مُقَدِّرِينَ معنى الكون والاستقرار<sup>(٢)</sup> [حيث يكون<sup>(٣)</sup>] الظرف وحرف الجر ليعطيانه، وذلك إنما يصدّق على الظرف التام وحرف الجرّ التام. فإذا قلت : زيدٌ في الدار، أو زيدٌ عندك، فالمفهوم المعتاد في هذا معنى الاستقرار، فمثلُ هذا يقع خبراً. وإذا قلت : زيدٌ بك، أو عمرو إليك، فليس المفهوم هنا معنى الاستقرار. فخرج عن كونهم أخبروا به، وإن فُرِضَ أن المحذوف مفهوم بقرينة، كما تقول : زيدٌ على أهل البصرة، أى : أمير، فهذا أيضاً من قبيل ما لا يكون حرف الجرّ خبراً؛ إذ لا يفهم منه مطلق الكون والاستقرار، ولذلك لما قاله سيبويه : «وتقول : عليك أميراً زيدٌ، لأنه لو قال : عليك زيدٌ، وهو يريد الإمرة، كان حسناً<sup>(٤)</sup>». ردّ عليه ابن الطراوة وقال : وهذا وهم، لأنك وإن حذفّت الأميرفانت تريده لامستقراً ، قال : فإظهاره وإضماره سواء، يعني أنه لا يجوز في الأمير إلا الرفع، لأنه<sup>(٥)</sup> هو الخبر<sup>(٥)</sup> ، أظهرته أو أضمرته.

قال ابن عصفور : وهذا الذي قاله حق، إلا أنّه لا يمتنع أن يكون هذا الأمير الظاهر غير الخبر، ويكو حالاً مؤكدة. قال : وعلى هذا أجاز سيبويه هذا. وعلى هذا يكون قولهم : أنا بالله ثم بك، والأمر إليك، وما أشبهه<sup>(٦)</sup> مما هو محذوف الخبر لدلالة الكلام على المحذوف، لا مما أخبر فيه بحرف الجرّ، إذ

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) عن س، ف.

(٣) الكتاب ١٢٥/٢.

(٤) ١ : لأنك.

(٥) في الأصل : المخبر.

(٦) ١ : وما أشبه ذلك.

ليس بمنزوي فيه معنى الكون والاستقرار، وإنما تقدير الكلام : أنا واثق بالله، والأمر راجع إليك؛ فإذا أحرف الجر أو الظرف على أربعة أقسام : أحدهما : ما يفهم منه الاستقرار بنفسه، فهذا يقع خبراً للمبتدأ على مقتضى شرطه.

والثاني : أن ما لا يفهم منه استقرار ولا غيره البتة لفقد القرينة، أو لأنه لا يؤدي معناه، فهذا لا يقع خبراً لفقد الشرط .

والثالث : ما لا يفهم منه الاستقرار، وإنما يفهم منه غيره لقرينة دالة، فلا يقع خبراً أيضاً، لأن الذي يفهم منه غير الاستقرار، فهو إن كان محذوفاً – أعنى ذلك المفهوم – فهو الخبر، لا المجرور ولا الظرف، إلا أن هذا قسمان: قسم يكون جائز الحذف كقولك: أما زيد فبعمرو مأخوذ، وأما بكر فبك. ولا شك في أن هذا محذوف الخبر، وحرف الجر فضلة غير تام. وقسم لازم الحذف وإن لم يكن المحذوف هو الاستقرار نحو : زيد على البصرة، وأنا بالله، والحمد لله، والأمر إليك. وهذا هو الرابع، وهو محتمل، فقد يكون من قبيل ما لا يقع خبراً؛ إذ لا يعطى معنى الكون والاستقرار بحسب مفهومه الظاهر؛ إذ المعنى : زيد وإل على البصرة، وأنا واثق بالله، والحمد مصروف لله، والأمر راجع إليك. فهذا المفهوم أخص من الكون والاستقرار، وحرف الجر المعطى لمعنى الاستقرار هو في (١) [الغالب لا غيره.

وهذا جارٍ على ما قاله ابن الطراوة وابن عصفور في كلام سيبويه. ويدل عليه أنه قد / يظهر في بعض المواضع بخلاف الكون والاستقرار، ٢٨٨

---

(١) عن ف.



فيخرج هذا القسم باشتراط الناظم وقد يكون راجعاً إلى معنى الكون والاستقرار لِغَلَبَةِ حذف ذلك المتعلق، كقولك : الحمدُ لله، {وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} <sup>(١)</sup>، {وَمَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ} <sup>(٢)</sup> . وما أشبه ذلك؛ لأنَّ العرب قلَّما تتكلَّمُ هنا بالخبر، وإذا كان كذلك صار من جهة المعنى إلى القسم الأول، فيقدَّر : الحمد ثابتٌ لله، ومستقرُّ الأمرُ لله، وبهذا التقدير تجدُّ المعربين يقدِّرونه ويدلُّ على هذا القصد قولهم : زيد كَأَسَدٍ، فإنَّ الأصل فيه : [زيد <sup>(٣)</sup>] شبيه بالأسد، فحذف اسم الفاعل وعوض منه الكاف. وهذا التعويض يدلُّ على اطراح حكم «شبيه» في التقدير؛ إذ لو كان معتبراً لم يصحَّ تعويض الكاف منه، إذ لا يصح الجمع بينهما، فلا يقال : زيد <sup>(٤)</sup> شبيه كعمرو. فكأنَّهم رجعوا في التقدير إلى : كائن ومستقر، وأقاموا الكاف مقام شبيه في الدلالة على معنى الشبه. وهذا ظاهر. وعلى ذلك يكون هذا القسم داخلاً تحت ما يكون من المجرورات خبراً. وبهذا الاعتبار يبقى كلامُ سيبويه في : زيدٌ على البصرة، ونحوه، محمولاً على ظاهرة، ولا يلزم اعتراض ابن الطراوة فتأمله. وإذا تقرَّرَ هذا ظهر أنَّ كلام الناظم قد اشتمل على اشتراط التمام، ودخل في ضمنه فوائد جَمَّة لو تتبعناها لطلال الكلام، فتركْتُ لك ذلك أيها الناظر في كلامه.

وإذا قلت : زيد عندك، أو زيد في الدار، فمعنى الاستقرار - إذا كان هو المراد - مفهومٌ، فإنَّ لم ترد ذلك المعنى وقصدت : زيد مقيم، أو أكل عندك أو

(١) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٣) عن هامش الأصل.

(٤) سقط في غير الأصل.

زيد قائم، أو مُصَلَّ في الدار، فليس<sup>(١)</sup> هذا بمنوئٍ معه معنى الاستقرار، فلا يكون خبراً للمبتدأ، دلَّ على المراد دليلٌ أو لم<sup>(١)</sup> يدل. وهذا كله ظاهر/.

٢٨٨

لكن فات الناظم من هذا مسألة يقتضى كلامه فيها الجواز وليست بجائزة، وذلك إذا أخبرت عن المبتدأ بظرفٍ مقطوعٍ عن الإضافة نحو : القتالُ قبلُ، وقيامك بعدُ، بخلاف ما إذا أضفتَ فإنَّ وقوع الظرف خبراً جائزٌ، فنقول : القتالُ قبلُ يوم الجمعة، وقيامك بعدَ قيامي، وما أشبه ذلك. نصُّ على ذلك سيبويه<sup>(٢)</sup>، قال السيرافي : «ولا أعلم له مخالفاً». فمثل هذا يدخل تحت قوله : «نَاقِبِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ»؛ فإنَّ تقدير هذين مع القطع عن الإضافة وعدمه سواءً، فعليه المعنى. ولا يقال : إنَّ إنما أخبر عما فعلت العرب بقوله : «وَأَخْبَرُوا»، ومثل هذا الكلام إنما يصدق على ما قالت لا على ما لم تقله، فلا اعتراض عليه؛ لأننا نقول : إن سَلَّمَ عودُ الضمير على العرب لا على النحويين، ففي ضمنه أنَّ ذلك قياس لا يوقف منه على المسموح، ولهذا أتى بالمسألة لا للإخبار عما فعلت العرب، وعلى هذا القصد توجه الاعتراض، فلو صرَّح بالقييد هنا ولم يشير إليه كما صرَّح به في التسهيل<sup>(٣)</sup> لدخل له نحو : قيامك قبلُ، في غير التام، لكنه

(١) سقط من أ.

(٢) قال سيبويه ٢٨٦/٣ : «ولا تقول : هذا قبلُ، كما تقول : هذا قبل العتمة».. وقال السيرافي ١٢٤/٤ : «أعلم أنَّ قبل وبعد يكونا خبرين للبحث وغيرها إذا كانا مضافين، كقولك : زيد قبل عمرو وبعد عمرو، والقتال قبل يوم الجمعة وبعد يوم الجمعة، فإذا حذف ما أضفتها إليه لم يحذف يكونا خبرين، لا تنقل : زيد قبلُ، والقتال بعدُ. ولم أر أحداً من أصحابنا أعقل لهذا بشيء يقنع، وقد حكاه سيبويه ولا أعلم له مخالفاً».

(٣) في التسهيل ٤٩ : «ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام...».

لم يفعل، فكانن معترضاً عليه. ووجه كونه غير تام ظاهر، لكونه قد حُذِفَ منه ما به تمام معناه، وهو المضاف إليه، وإن كان مراداً في التقدير.

/ وقال السيرافي في تعليل منع وقوع قبل وبعد خبرين : إنهما إذا ٢٨٩ أخبر بهما قد حُذِفَ معهما ما يعمل فيهما، فكا حذِفَ المضاف إليه مع ذلك إجحافاً فتجنّبوه<sup>(١)</sup> ، ولابن الضائع هنا تعليل هو روح كلام سيبويه، فتأمل.

واعلم أن الناظم من عادته التنبيه على مسائل الخلاف، وعلى ارتضاء ما يرتضيه من الأقاويل. ولا شك أن مسائل الخلاف على قسمين : قسم ينبني على الخلاف فيه حكم من الأحكام الكلامية. وقسم لا ينبني عليه إلا أمر اصطلاحي وتحقيق صناعي لاغير، فأما الأول فالنظر في ترجيح مارجحه الناظم، وجلب الحجج<sup>(٢)</sup> عليه مما تعني الناظر في هذه الصناعة عموماً، والشارح بحسب ما يتعلق بشرح النظم خصوصاً. وأما الثاني<sup>(٣)</sup> فالكلام فيه بحسب ترجيح مارجح الناظم وجلب الأدلة عليه إنما هو من جهة ما يلزم الشارح من بيان مقاصد الكلام المشروح، والنزول إلى مقام صاحبه، لبيان ارتضاء ما ارتضاه، وتزييف ما زيفه، لا من جهة أن تنبني عليه فائدة؛ إذ هو خال منها كمسألتنا، لأن كون الظرف أو حرف الجر يُقدَّر معه كائن أو استقر، أو لا يُقدَّر معه ذلك لأنه يؤدي معناه - سواء في الحكم.

---

(١) هذا معنى كلام السيرافي ، انظر ١٢٤/٤ .

(٢) ١ : الحج .

(٣) ١ : الباقي .

وكذلك مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده، أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك - أمرٌ لا تنبني عليه فائدة كلامية. فالكلام في ذلك كله وتسويد الأوراق به لا يُجدي في المقصود من علم النحو مزيداً. قال ابن الحاج فيما علق على المقرب العصفوري: جملة ما أقوله أن كل خلافٍ ويحث في هذه الصناعة لا يؤدي إلى الوقوف على كيفية التكلم فهو فضلٌ لا يحتاج إليه، والاشتغال به بطلاة. قال: وقد أُولع المدرسون بذلك، وإن لم يكن نافعا في تعليم الصغار، فالاشتغال به اشتغالٌ بما لا يُغني. وأشد من نقض الاشتغال به اعتقاد أن ذلك مهم ضروريٌ موصولٌ إلى معرفة حقيقة، مكسبٌ علماً بكلام العرب. ثم مضى في كلامه، ثم قال في هذه المسألة التي نحن فيها: فالغرض أن قولك: زيد في الدار، مرادف لقولك: زيد استقر في الدار، أو يستقر أو مستقر، كلٌّ بمعنى واحد، انتهى، وهو صحيح واضح، وإذا وضع هذا فكل ما أجلبه من الحجج والترجيحات في المسائل التي هذا شأنها فلتعلم أنها مجتلبة بحسب مقصد الشرح، لا بحسب استنتاج فائدة زائدة، وبالله التوفيق.

ثم أتم هذا الحكم في قسم الظرف بقوله:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا

عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِيدَ فَأَخْبَرًا

لما أطلق القول في وقوع الظرف خبراً للمبتدأ، وكان المبتدأ تارة يكون اسم عين، وهو المراد بالجملة، وتارة يكون اسم معنى - كان من مقتضى إطلاقه أن يجوز وقوع ظرف الزمان خبراً عن كل (جملة) <sup>(١)</sup> كان أو معنى، كما كان

(١) سقط من أ.

مقتضيا لذلك مع ظرف المكان، فهو في ظرف المكان إطلاق صحيح/، ٢٩٠  
 وغير صحيح في ظرف الزمان. فأراد تقييد ذلك الإطلاق، فأخبر أن اسم  
 الزمان لا يكون خبراً عن مبتدأ هو جئة، إلا أن يكون الإخبار به عنه  
 مفيداً، فإذا أفاد جاز. وحصل من هذا ومما قبله أن الظرف إما أن يكون  
 مكانياً أو زمانياً، فإن كان مكانياً أُخبر به عن كل اسم كان، اسم جئة  
 نحو: زيد أمامك، وعمر خلف الحائط، والدرهم عند زيد. أو اسم معنى  
 نحو: قعود زيد مكانك، وقيامه خلف الدار، وأكله عدك. وإن كان زمانياً  
 فإما أن يكون المبتدأ اسم جئة أو اسم معنى، فإن كان اسم معنى أخبر  
 عنه لحصول الفائدة بذلك، نحو: قيامك غداً، وسفر زيد بعد غد، وخروج  
 زيد يوم الجمعة. وإن كان اسم جئة فلا يُخبر به عنه لعدم الفائدة بذلك،  
 فلا تقول: زيد يوم الجمعة، ولا عبدالله غداً.

والفرق بين ظرف الزمان وظرف المكان في هذا أن ظروف الزمان  
 أشياء تحدث وتنقضي، وما وجد منها فمشمئلاً على كل موجود، والجئة  
 كلها موجودة فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك، والمصادر وهى أسماء  
 المعاني غير موجودة بل تحدث، فأفاد الإخبار عنها بالظروف الزمانية.  
 وأما ظروف المكان فأيتها جعلت مستقرراً لشيء جاز أن يقع خبراً وتقع  
 الفائدة؛ لأن الأمكنة لا تشتمل على كل موجود، ولا تكون ظروفًا لكل واقع  
 في الوجود لزوماً، بل قد تخلو منها وقد لا تخلو، فصار الإخبار بها  
 يُحصل مالم يكن معلوم الحصول. وبهذا أشبهت الأمكنة الأشخاص  
 فأفادت كما أفاد الإخبار بالأشخاص.

وقد نبه على أصل المنع في هذه المسألة، وهو عدم الفائدة، بقوله:  
 «وإن يُفيد فأخبراً»، فكأنه قال: ولا يكون اسم زمان خبراً لجئة لعدم

الفائدة، فإن أفاد ذلك جاز الإخبارُ به عن الجُثَّة. وتعليقه الجوازُ على شرطِ  
الإفادة هو الأصل وهو أولى<sup>(١)</sup> من تعليقه على مواضع تُعدُّ وتُحصَرُ، فإن  
حصَر الآحاد قد لا يفي بجميع مواضع الإفادة، بل الغالبُ أنه لا يفي. وإنما  
وجهُ حصَرها رُدُّها إلى أصل الجواز وهو الإفادة، فلذلك اقتصر الناظم عليه  
فقال: «وَأَنْ يُفَدَ فَأُخْبِرَ». وقد حُصِرَت<sup>(٢)</sup> مواضع الإفادة في ثمانية: أحدها :  
أن يشبه اسمُ الجُثَّة اسمَ المعنى في الحدث في وقتٍ دون وقتٍ، كالرُّطْب  
والكَمأة ونحوهما، كقولك : الرُّطْبُ في وقت كذا، والكَمأةُ وقتَ الربيع. ومنه  
(قولهم<sup>(٣)</sup>) : الهلالُ الليلة. وما أشبه ذلك.

والثاني : أن يكون الزمان موصوفا، نحو قولك : نحنُ في زمانٍ طيبٍ.  
ومنه قولُ عبدالله بن مسعود<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - : «إنكم في زمانٍ كثيرُ  
فُقهائِهِ، قليلُ قِراءَتِهِ، كثيرُ من يعطى، قليلُ من يسألُ». وقال امرؤ القيس<sup>(٥)</sup> :

أَلَا عَمَّ صَبَّاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي

وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

وقال الآخر :

نَحْنُ - وَاللَّهِ - فِي زَمَانٍ غَشُومٍ

لَوْ رَأَيْنَاهُ فِي الْمَنَامِ فَزَعْنَا

(١) ١ : الأولى.

(٢) ١ : حصَر.

(٣) سقط من أ.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر، الحديث ١٧٣/١/٨٨.

(٥) ديوانه ٢٧، والكتاب ٢٩/٤، والمغني ١٦٩.

لَعَمْرُكَ إِنَّا وَالْأَحَالِيفُ هَاؤُلَى

لَفِي حِقْبَةٍ أَظْفَارَهَا (لَمْ تُقْلَمْ)

والثالث : أن يكون المبتدأ عاماً واسم الزمان خاصاً (٢) أو مستنولاً

به عن خاص، كقولك : نحن في شهر كذا. وفي أيّ الفصول نحن؟ وهذا [كلام] (٣) مخرج عن حده؛ إذ كان الوجه أن يقال : شهرنا شهر كذا، وأيّ الفصول فصلنا؟

والرابع : أن يكون المبتدأ موصوفاً كقولهم : أكل يوم ثوبٌ تلبسه؟  
وَأَكُلُ عام لك رجلٌ تَقْتُلُهُ؟ وأنشد سيبويه (٤) :

أَكُلُ عام نَعَمْ تَخُوونَهُ

يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجِرُونَهُ؟

والخامس : أن يكون المقصود ما أضيف إليه ظرف الزمان،

كقولهم: زيدٌ حين طرُّ شاربه. فالمقصود : زيدٌ طرُّ شاربه. وكذلك : زيدٌ حين بَقَلَ وجهه. [وقد] (٥) أنشد بعضهم على هذا بيت الحماسة (٦) :

(١) هو أوس به حجر، ديوانه ١٢٠. وما بين القرسين سقط من س، ف.

(٢) ١ : ومستنولاً. وقد أضيفت ألف «أو» إلى الأصل.

(٣) في جميع النسخ : «وهذا جواب مخرج...». وكلمة «جواب» لأمعنى لها ها ، والشاطبي قد نقل هنا عبارة الشلوين، وهي كما أثبتنا. انظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٧٥.

(٤) الكتاب ١٢٩/١، وهو في المخصص ١٧/١٩، والإنصاف ٦٢، والخزانة ٤٠٧/١ والرجز لقيس بن حصين الحارثي.

(٥) ليست في الأصل، ١.

(٦) الحماسة ٤٨٨/١. والبيت لُرُقْبَةَ الجرمي.

أقول وفي الأكفان أروعُ ماجدُ  
كفُصنِ الأراك وجهه، حينَ وشَمًا<sup>(١)</sup>

وهو مُحتمِل.

والسادسُ : أن يكونَ في بابِ النفي العامِّ، كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده»<sup>(٢)</sup>.

والسابعُ : أن يكونَ الغرضُ التأريخُ، كقولك : كان موسى - عليه السلام - زمنَ فرعون، وكان إبراهيم - عليه السلام - زمنَ نُمرود. ونحوه قولُ امرئ القيس<sup>(٣)</sup> :

الأعم صباحًا أيُّها الطُّللُ البالي

وهل يعمن من كان في العُصرِ الخالي

وقد تقدّم في نوعٍ آخر - وقال الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

ألم تر أن الناسَ ماتَ كَـبِيرُهُم

وقد كانَ قَبْلَ البعثِ بعثَ مُحَمَّدٍ

والثامنُ : أن يكونَ ظرفُ الزمانِ<sup>(٥)</sup> قد رفعَ ظاهرًا غيرَ جُئَةٍ، نحو : زيدٌ

---

(١) في الحماسة : «أبيضُ ماجد». و«وسَمًا». وفي اللسان، مادة وشم : «يروى وشَمٌ ووسَمٌ، فوشَمَ : بدا ورقه، ووسَمَ : حَسَنَ».

(٢) البخاري، كتاب الإيمان ٨/١٦٠، ومسلم، كتاب الفتن ٤/٢٢٣٧.

(٣) تقديم البيت في النوع الثاني.

(٤) لم أجده في ديوانه.

(٥) ١ : زمان. وقد أضيفت «آل» إلى الأصل.



يوم الجمعة قيامه؛ إذا<sup>(١)</sup> حملت «قيامه» على أحد وجهيه.

فهذه المواضع مما أفاد فيها الإخبار باسم الزمان عن الجثة، وإن جاء ما يشبهها فحكمه في الجواز حكمها، والجميع منتظم في سلك قوله : «وإن يُفدُ فأخبرا».

وبقى في هذه المسألة دَرَكٌ على الناظم من أوجه ثلاثة :  
(أحدها)<sup>(٢)</sup> أن النَحْوِيَّينَ إنما يَعْرِضُونَ<sup>(٣)</sup> الكلام هنا [و]<sup>(٤)</sup> ظرف الزمان فيقولون : لا يكون ظرف الزمان خبراً عن الجثة، والناظم إنما قال : «ولا يكون اسمُ زمانٍ...». واسم الزمان غير مرادفٍ لظرف الزمان، لأن ظرفَ الزمان هو اسم الزمان المنصوبُ المقدَّرُ بفي من جهة المعنى، لا اسمُ الزمان مطلقاً؛ إذ اسمُ الزمان منقسم إلى ظرفٍ وغير ظرفٍ، فكيف يكون مرادفاً له؟ وإذا لم يكن كذلك خَرَجَ عن وضع المسألة عند غيره.

والجواب : أنه يمكن وضعُ المسألة على أن يكون اسمُ الزمان غير ظرفٍ؛ إذ لا يخبر به عن جثة، بخلاف المصدر، فإنَّ لا يقال : زيد يومُ الجمعة برفع يومٍ، وقد يقال : القيامُ يوم الجمعة. وقال النابغة<sup>(٥)</sup> :  
زَعَمَ الْغَرَابُ بَأَنَّ رَحَلَتْنَا غَدُ  
وَبِذَاكَ خَبَرُنَا الْغُدَّافُ<sup>(٦)</sup> الْأَسْوَدُ

(١) ١ : إذ

(٢) سقط من أ.

(٣) ١ : يعوضون

(٤) عن ف.

(٥) ديوانه ٨٩، والخصائص ٢٤٠/١، والهمع ٩٩/١.

(٦) ١ : الغراب. ورواية الأصل توافق ما في الديوان. والغُدَّافُ : الغراب.

رُوي هكذا برفع غَدٍ، ذكره السيرافي<sup>(١)</sup>، وأيضاً قد تقدّم من مواضع جواز الإخبار بالزمان عن الجثة ما كان الزمان فيه مجروراً بفي، وهو إذا كان كذلك لا يسمّى في الاصطلاح ظرفاً ويُسمّى<sup>(٢)</sup> اسم زمان، كما لا يُسمّى الظرف المرفوع/ على السّعة ظرفاً، فإطلاق لفظ اسم ٢٩٢ الزمان إذا أوجد من التعبير بالظرف، وهو مه تنبّه حسن.

والثاني من أوجه الدّرك: أنّ حاصل كلامه أنّه لا يُخبر باسم الزمان عن الجثة إذا لم تقع فيه فائدة، فإن وقعت فيه فائدة جاز الإخبار به عنها. وهذا لا حاصل له لأمرين<sup>(٣)</sup>:

أحدهما<sup>(٤)</sup>: أن هذا المعنى قد تقدّم له عندما عرّف بالكلام فقال: «كلامنا لفظ مفيد»، وهو جارٍ في كلّ كلام، فما الحاجة إلى تكرار ذلك هنا؟! ولا فيلزم أن يشترط ذلك فيه<sup>(٥)</sup> إذا أخبر به عن الحدث؛ لأنه قد لا يفيد نحو: القتال في يوم، [أو<sup>(٦)</sup> الخروج حيناً أو زماً، وكان يلزمه مثل ذلك في ظرف المكان والمجرور<sup>(٧)</sup> أيضاً إذا أخبر بهما بل وفي المفرد والجملة، وكذلك سائر الأبواب هي مفتقرة إلى مثل ذلك، فإن الإفاده مشروطه في الجمع فكما لا يجوز أن تقول: زيد يوم الجمعة، لعدم الإفاه فيه من حيث إنه معلوم، فكذلك لا يجوز أن تقول: زيد مكاناً أو في مكان

(١) شرح السيرافي على الكتاب ١٣٦/٢ - ١٣٧.

(٢) في الأصل: ريسموا

(٣) أ، وصلب الأصل: «لأمره». والمثبت عن هامش الأصل.

(٤) ١: أحدهما. وقد كانت كذلك في صلب الأصل ثم عدلت إلى: أحدهما.

(٥) سقط من غير الأصل.

(٦) عن هامش الأصل.

(٧) ١: المجرور. دون واو.

، لعدم الفائدة . وكذلك لو قلَّتْ : السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنار محرقة، والماء يروى - وطوّل له في القصة - فإن كان مثل هذا لا يلزم الاحتراز منه، فكذا لا يلزم الاحتراز منه في ظرف الزمان إذا أُخبرَ به عن الجثة، من جهة أنه معلوم كما هو معلوم في غير ذلك. وإن كان يلزم الاحتراز منه لزم مثله في جميع الأقسام. لكن هذا غير لازم هناك فكذا هنا.

والثاني : أن إخراج ظرف الزمان من ثلاثة الأقسام المذكورة أنفا يومهم في باقيها مالا يصح، وذلك أنه إذا أُخبر أن الظرف والمجرور يقعان خبراً، ثم استثنى من مواقع ظرف الزمان مالا يفيد، أوهم أن غيره لا يستثنى منه ذلك، بل يقع خبراً أفاد أو لم يفد. وهذا غير صحيح.

فالحاصل أن هذين الشرطين كان غنياً عن الإتيان بهما، ثم ينظر إلى ما يفيد وما لا يفيد من الأخبار بالظرف والمجرور بناءً على ما تقدم في التعريف بالكلام : والجواب عن الأول أن كلامه وكلام غيره في مسائل مخصوصة بحسب<sup>(١)</sup> الإفادة وعدمها ليس من جهة التعريف بالكلام، بل من جهة أخرى، وذلك أن من الأبواب ما يطرد أو يغلب فيها عدم الإفادة إلا بشرط، فعادة النحويين أن يبينوا ذلك ليكون فيه حصرٌ لما يفيد وما لا، وضبط لما يتكلم به. وهذا [من شأنهم<sup>(٢)</sup>] : إذ لا يكفي في مثل ذلك مجرد تعريف الكلام بأنه لفظ مفيد؛ ألا ترى أن غالب الأخبار بظرف الزمان عن الجثة غير مفيد، بخلاف الأخبار به عن الحدث، أو بظرف المكان أو المجرور فتجد ظرف الزمان قد حصل فيه الوصف (الذي)<sup>(٣)</sup> هو مظنة الإفادة، ومع ذلك فلم يفد ككونه معرفة

(١) أ، وصلب الأصل : يجب. والمثبت عن هامش الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) سقط من أ.

بالآلف واللام أو الإضافة، ولو كان ظرفُ المكان والمجرور كذلك لأفاد،  
فتقول : زيد خلَّفَكَ، وزيد مكانَ عمرو، وزيد في الدار. ولو قلت : زيد يوم  
العيد، أو <sup>(١)</sup> زيد اليوم، أو شهر كذا، لم يُفد. فهذا فرقُ بينهما، ولأجل  
هذا نبَّهوا على أن ظَرْفَ الزمان لا يفيد الإخبارُ به عن الجُئَةِ، واستثناء ٢٩٣  
الناظم ما يفيد بقوله : «وإن يُفدَ فأخبراً». رجوعُ إلى الأصل. ومثل هذه  
المسألة اشتراطُهم الإفادة في وقوع المبتدأ نكرةً حسبما يذكره، فإنَّه إذا  
كان نكرةً غلب عليه ألا يُفيد، فنبَّهوا على أنه لا يقع مبتدأ إلا <sup>(٢)</sup> إذا  
ساوى المعرفة بحصول الفائدة. ومثل ذلك تنبيهُ المؤلف على أن تأكيد  
النكرة جائز (بشرط <sup>(٣)</sup>) الإفادة، ولم يشترط ذلك في تأكيد المعرفة، لغلبة  
حصولها حين ذلك، وقد لا تحصلُ فائدة مع حصول مظلنتها، فلم يفتقروا  
إلى التنبيه على ذلك اعتماداً على ما تقدّم في حدّ الكلام. فاعرف هذا  
أصلاً اصطلاحياً تحتاج إليه فيما يرد عليك من هذه الأشياء، وتعتمد  
على مقتضاه في حلِّ أمثال هذه الإشكالات، فتقطع به كثيراً من التشغيب  
والتعسف الذي يقع بين الباحثين.

وبعد هذا نقول : إنّما [نبّه <sup>(٣)</sup>] الناظم بالقصد الأوّل على ما كان  
مثل: زيد يوم الجمعة، أو زيد في شهر كذا، لأنه ظرفُ مُعرَّف يُفدُ إذا لم  
يقع خبراً لجُئَةٍ، ويُفدُ مثله من ظروف المكان والمجرورات، ولا نقول : إنّهُ  
نبّه على نحو : زيد يوماً، أو زيد في شهر؛ لأنّ نحو هذا قد ساواه فيه  
ظرف المكان والمجرور، وكذلك ظرف الزمان المخبر به عن الحدث، فأخراج

(١) في الأصل : «وزيد».

(٢) ١ : «ولا». وقد محيت الواو في الأصل واستبدلت بها الهمزة.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

مثل هذا موكول إلى العلم بأن شرط الكلام الإفادة، وهذا كله حسن، وبالله التوفيق.

وعن الثاني : أن الغرض إذا كان ما تقدم لم يلزم من هذا الإشكال شيء، لأن قوله : «وإن يُفد فأخبرا» رجوع إلى الأصل من اشتراط الإفادة، من حيث كان الغالب فيه عدم الإفادة، ولذلك منع أولاً الإخبار به، وإذا كان كذلك لم يلزم منه مفهوم، لأن الكلام في قوة أن لو قال <sup>(١)</sup> : «وظرف الزمان مع الجثة غير مفيد، فلا يخبر به عنها، فإن فرض حصول الإفادة به معها جاز الإخبار به عنها». فمثل هذا الكلام لا يقتضى أن غيره يخبر به أفاد أولاً، فإذا كان كذلك لم يبق إشكال. والله أعلم.

والثالث من أوجه الدرك : أن حاصل كلام الناظم نقل الناس أنه مخالف للنحويين. ولم يقل به إلا ابن الطراوة؛ قال ابن أبي الربيع : ظرف الزمان يكون خبراً عن الحدث ولا يكون خبراً عن الجثة، قال : ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون أخباراً عن الجثة إذا أفادت، فإن لم تُفد لم تكن أخباراً. ولا فرق في هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان. ثم أتى بأربعة مواضع دليلاً على صحة زعمه، وهى الأول والثالث والرابع والخامس من المواضع المتقدمة. ثم قال ابن الطراوة : فكما جاءت ظروف الزمان في هذه المواضع أخباراً عن الجثة وأفادت، جاءت ظروف المكان أخباراً عن الجثة ولم تُفد، نحو زيد مكاناً، فالرابط كله الفائدة بالإخبار وعدمها <sup>(٢)</sup>.

(١) فى صلب الأصل : «كان». والمثبت عن الهامش وسائر النسخ.

(٢) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٧٢ - ٤٧٤.

قال ابن أبي الربيع [مُنْفَصِلًا<sup>(١)</sup>] عما قال : أما الهلالُ الليلة، فعلى حذف المضاف، لأن المقصود الإخبار عن ظهوره لنا، أى : حدوث الهلال الليلة. وهو تأويلُ الفارسي<sup>(٢)</sup>. وأما نحن في شهر كذا، فالمراد تعيين الشهر، ووجهُ السؤال : أىُّ شهر شهرنا، فيقال : شهر كذا. فهو كلام / ٢٩٤ مخرج عن<sup>(٣)</sup> حدّه، فلا يُعْتَرَضُ به. وهذا جواب الشلوبين. وأما : «أَكُلُّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ؟»، فجاز لمكان الصّفة، وكذلك ما أشبهه، فالمعنى : أكل عام أخذ نَعَمٌ؟ أكلُّ يومٍ لَبَسُ ثوبٍ. فالإخبار في المعنى عن الحدث، فجاز اتساعاً، ولم يخرج بذلك عن الإخبار عن الحدث، كما لا يخرج «يومان» في : صيد<sup>(٤)</sup> عليه يومان – بالرفع – عن كونه ظرفاً في المعنى. وأما قوله : «وجهه حين وشما»، فعلى إقحام الحين، اعتباراً بأن التوشيم لا بدُّ له من زمان، والمراد : وجهه وشَمٌ. وكذلك ما كان نحوه. قال : وإذا كان هذا<sup>(٥)</sup> كُلُّه راجعاً إلى الإخبار بالمفرد عن المفرد، أو بالزمان عن الحدث، ثبت أن الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بالقصد من غير أن يكون الكلامُ أُحِيلَ عن طريقه لا يعقل وجُودُهُ؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف ظُروفِ المكان. انتهى معنى كلامه<sup>(٦)</sup>.

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الإيضاح ٤٩.

(٣) في هامش الأصل : على.

(٤) في هامش الأصل : سير.

(٥) في الأصل : هكذا.

(٦) انظر البسيط ٤٧٤ – ٤٧٧.

فإذا ظروف الزمان لا يُخبر بها عن الجثة البتة اتفاقاً، وما ظنّ بخلاف ذلك فليس منها في الحقيقة. وهو ماقض لقلوبه : «وَأَنْ يُفَدَّ فَأَخْبِرًا». فالإشكال هنا من وجهين، أحدهما مخالفة للنحويين أو متابعتهم لمن خالفهم، والقطع أن مخالف الإجماع مخطيء. والثاني : أن الإخبار بظرف الزمان عن الجثة قد يفيد، وهو أمر لا يعقل.

والجواب عن الأول أن نقول : كيف يثبت الإجماع مع أن ما ذكر من المواضع الثمانية قد سلّموا وجودها في الكلام وقياس أكثرها؟ ومثل تلك المواضع هي المراد عند من أجاز ذلك، فإنما يثبت الإجماع على المنع فيما كان على خلاف تلك المواضع وأشباهها، وليس النزاع فيه، وإن سلم ذلك فإنما يكون إجماعاً معتبراً إذا ثبت حصوله قبل خلاف ابن الطراوة، وهذا يصعب إثباته، وإذا لم يثبت فالظاهر أن المسألة خلافية، وإذا كانت كذلك فلا عتب على ابن مالك في<sup>(١)</sup> ارتكابه بعض المذاهب المنقولة في مسألة اجتهدية. ثم إن أبا علي الشلوبين قد نصّ على عَيْنِ ما ذكره ابن الطراوة في كتاب «الأسئلة والأجوبة»، فقال على أثر ما ذكر جملة من المواضع المذكورة : وجُمْلَةُ هذا أن ما وقعت به الفائدة من الأخبار جاز، وما لم تقع به الفائدة لم يجز، وهو ما قال الناظم بعينه، ولو كان ابن الطراوة بذلك مخالفاً للنحويين لم يرتكبه، بل كان يردّ عليه على عادته في التزامه مناقضته، أو كان يُبيِّن مخالفته لهم إن كان ارتضى مذهبه وإن سلّم الإجماع فليس في مسألة يَنْبئُ عليها حكم، بل هو في تأويل، ويجوز الخلاف فيه وإحداث قول آخر غير ما أجمع عليه على الصحيح عند أهل الأصول.

---

(١) ١ : وارتكابه.

وعن الثاني : أن ابن الطراوة وغيره إنما أَرادوا أن الإخبار بظرف الزمان عن الجثة جائز<sup>(١)</sup> حيثُ تحصلُ الفائدةُ، من غير تعيينٍ لوجه الإفادة، من كونه على تأويل أو غير تأويل، لأن ظاهر الإسناد في قولك : الهلالُ الليلة، وأكلُ يومٍ ثوبٌ تلبسه/، وما كان نحو ذلك على [أن<sup>(٢)</sup>] الجثة ٢٩٥ أُخبرَ عنها بظرف الزمان فأفاد، والوقوف مع الظاهر هو المراد، وأما التأويل فالنظر فيه ثانٍ عن جواز المسألة، والاعتماد على الظاهر والحملُ عليه - وإن أمكن غيره - هو مذهب ابن مالك في عرييته، وهو أصل سيبويه، بَوَّبَ عليه ابن جنى في الخصائص<sup>(٣)</sup>، وسيأتى التنبيه على مواضع من هذا القبيل، بحول الله ومشيتته. وأيضاً فقد يظهر القصد إلى الإخبار بنفس الظرف في نحو : نحن في زمان الصيف، أو في شهر كذا. ولا ينبغي أن يُعدَلَ به عن هذا الظاهر لأن يُقال : إنما المراد الإخبار بأن الزمان زمانُ الصيف، وأنَّ الشهر شهر كذا؛ إذ لقاتل أن يدعى مثلاً ذلك في ظرف المكان مع الجثة فيقول في قولك : زيدٌ في مكان كذا : إن المعنى : مكان زيد مكان كذا. وعند ذلك يستوى الظرفان في الإخبار بهما عن الجثة.

فإن قيل : إنما القصد الأول في ظَرْفِ المكان الإخبار بأنَّ «زيدٌ» مستقرٌ فيه.

قيل : وكذلك القصدُ في (النحو<sup>(٤)</sup>) قولهم : نحن في شهر كذا، أو

(١) ١ : جان.

(٢) عن س، ف.

(٣) الخصائص ٢٥١/١ - ٢٥٦. وانظر في هذا الموضوع من الباب إحالات المحقق على كتاب سيبويه.

(٤) عن الأصل.



في زمان كذا، الإخبار بأننا<sup>(١)</sup> مستقرون فيه. وهذا مما يصعبُ الجواب عنه. ويؤيدُ هذا أن تعليلهم امتناع الإخبار هنا بأنَّ كلَّ جُئَةٍ تستلزم الأزيمة لأنها موجودة فيها، فكانَ الإخبار بذلك إخباراً بمعلوم، يقتضى أنها إذا أُخبر عنها بالزمان على حالةٍ من الأحوال التي تختلف بحسبها الأزمان أو الجثث ممَّا لا يكون معلوماً للمخاطب<sup>(٢)</sup>، لزم الجوازُ كالأحداث وظروف المكان. وقد علَّل ابنُ الباذش المنعَ بأن متعلِّق ظرف الزَّمان لادلالة عليه مع الجثث، فإذا قلت : زيدُ اليوم، صلح لأشياء كثيرة، لجواز أن يكون المعنى : منطلق اليوم، أو مقيم، أو غير ذلك. ولم يَقْصِرْهُ الاستعمال على معنى بعينه، كما قصر ظروف المكان، وكما قصر ظروف الزمان مع الأحداث على معنى كائن أو استقر. ولو قُصِدَ غير ذلك لم يجز الحذف. فعلى هذا إذا فُرِضَ قصد الاستعمال لبعض ظرف الزمان مع الجثة على معنى كائن أو استقر، كتلك المواضع، جاز الإخبار بها. وهذا لا مدفع فيه، بل هو أمر معقول موافق للمنقول. وعلى الجملة فهذا الاختلافُ راجعٌ إلى اختلاف<sup>(٣)</sup> في عبارةٍ لا اختلاف<sup>(٤)</sup> في معنى. والله أعلم.

والجثة : شخصُ الإنسانِ قاعداً أو نائماً<sup>(٥)</sup>، كذا قال الجوهري. فخصَّه بالإنسان كما ترى. واستعمالُ النحويين له على ما هو أعمُّ من ذلك، فالجثةُ عندهم : شخصٌ كلُّ متشخَّصٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) أ : بأن. وقد كانت كذلك في الأصل ثم عدلت إلى : بأننا.

(٢) في الأصل، أ : المخاطبين. والمثبت عن س، ف.

(٣) في الأصل، أ : الاختلاف.

(٤) في الأصل : لا اختلاف فيه معنى.

(٥) في الأصول كلها : قائماً. والمثبت عن الصحاح، وفي اللسان : «فأما القائم فلا يقال جثته، إنما يقال : قامته لا قمته».

(٦) في صلب الأصل : شخص. وفي أ، س : مشخص. والمثبت عن هامش الأصل، ف.

وقوله : «فأخبروا» ، أراد : أَخْبَرَنُ ، بنون التوكيد ، فأبدلها للوقت ألفاً ، وذلك سائغ<sup>(١)</sup> .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرِه  
مَا لَمْ<sup>(٢)</sup> يُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَه  
وَهَلْ فَتَى فَيْكُمُ فَمَا خِلْ لَنَا  
وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا  
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلٌ  
بِرٍّ يَزِينُ ، وَلْتَقِسْ<sup>(٣)</sup> مَا لَمْ يُقَلْ

أعلم أنه لما كان الغرض من الكلام حصول الفائدة ، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد ، كان أصل المبتدأ التعريف . ولهذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على أمر زائد سوى التعريف ، بخلاف النكرة / ، ٢٩٦ فإن الفائدة في الإخبار عنها تتوقف على أمر زائد . قال المؤلف : ويلزم من كون المبتدأ معرفة أن يكون الخبر نكرة في الأصل لأمرين ، أحدهما : أن كونه معرفة مسبقاً بمعرفة يهيم كونهما صفة وموصوفاً ، فيجىء الخبر كرة لرفع التوهم .

والثاني : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزم تكثيره ، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجعاً تنكيره على تعريفه<sup>(٤)</sup> . ثم إنه يتصور فيهما أربعة أقسام :

(١) في س ، ف : «وذلك غير سائغ» . وهو خطأ .

(٢) كذا بالياء ، وهي رواية المؤلف ، وانظر آخر شرحه على هذه الأبيات .

(٣) كذا بقاء الخطاب ، وهي رواية المؤلف أيضاً ، وشرحه يتنبه عليها .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٥٨ .

أحدها : أن يكونا معاً معرفتين. فهذا جائزٌ، ولا يحتاج مثله إلى التنبيه على حصول الفائدة، لغلبة وجودها فيهما. وسكوت الناظم على التنبيه على هذا القسم يدل على ذلك. فإن فرض فيه عدم الفائدة فذلك يخرج باشتراط الإفادة في الكلام. وأيضاً فقولُه : «ولا يجوز الابتداء بالنكره»، قد يفهم أن المعرفة يُبتدأ بها، فيدخل هذا القسم فيما يجوز، لأن الابتداء فيه بالمعرفة. ومثال ذلك : {اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ<sup>(١)</sup>}، و (محمَّدُ رسولُ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>)، وزيد أخوك، وهذا عبدُ اللَّهِ، وشبه ذلك.

والثاني : أن يكون المبتدأ معرفةً والخبر نكرةً، فهذا جائز، ولا يفتقر إلى اشتراط تحصيل الفائدة لما تقدّم أنفاً. وأيضاً قد نبّه بالمفهوم على جواز الابتداء به. ولم يقيد الخبر بتعريفٍ بون تنكير، فدخل هذا كما دخل ما قبله. ومثاله : {واللَّهُ عليمٌ حكيمٌ<sup>(٣)</sup>} {وهو عليمٌ بذاتِ الصُّورِ<sup>(٤)</sup>}. وزيد قائم. وما أشبه ذلك.

والثالث : أن يكون المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً.

والرابع : أن يكونا جميعاً نكريين.

وهذان القسمان داخلان تحت نصّه وقوله : وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ مَا لَمْ تَقْدَمْ ... ..

(١) الآية ١٢٦ من سورة الصافات، وبالرفع قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم. انظر السبقة ٥٤٩.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الفتح.

(٣) الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٤) الآية ٦ من سورة الحديد.

فَنَبَّهَ عَلَى أَنَّ<sup>(١)</sup> أَصْلَ النُّكْرَةِ وَالْغَالِبُ (فِيهَا)<sup>(٢)</sup> إِذَا وَقَعَتْ مُبْتَدَأٌ أَنْ لَا تُقِيدَ، فَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، فَإِنْ وُجِدَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ فَائِدَةٌ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا. وَهَذَا التَّقْسِيمُ الرَّبَاعِيُّ لَمْ يَعْتَدِ<sup>(٣)</sup> بِهِ النَّازِمُ، وَلَكِنْ كَانَ قَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «التَّسْهِيلِ»<sup>(٤)</sup>؛ إِذْ لَا كَبِيرَ ثَمَرَةٍ فِي ذَلِكَ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الْخَبَرَ يَقَعُ ظَرْفًا وَحَرْفَ جَرٍّ، وَجُمْلَةً. وَلَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَعْرُوفًا وَلَا نُّكْرَةً، وَإِنَّمَا يُوَصَّفُ بِذَلِكَ مَا وَقَعَتْ مَوْقِعُهُ، فَاسْتَغْنَى عَنِ الْكَلَامِ فِي تَنْكِيرِهِ أَوْ تَعْرِيفِهِ.

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ نَبَّهَ عَلَى شَيْءٍ يَجِبُ التَّبْيِيهِ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالنُّكْرَةِ لَيْسَ مُقْتَصِرًا بِهِ عَلَى مَوَاضِعَ مِنَ الْكَلَامِ دُونَ أُخَرَ، وَلَا مُحْصُورَةٌ بِشُرُوطٍ تَتَعَدَّدُ، وَإِنَّمَا الْمَعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَصُولُ الْفَائِدَةِ<sup>(٥)</sup> عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا. وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ مَنْ يَقُولُ : لَا يَبْتَدَأُ بِالنُّكْرَةِ إِلَّا بِشُرُوطٍ. ثُمَّ يَذْكُرُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الْفَائِدَةُ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ، كَالْجُزُولِ، وَابْنِ عُصْفُورٍ فِي الْمَقْرَبِ<sup>(٦)</sup>، وَابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ فِي الْبَسِيطِ، وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ فَيُوهِمُ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالنُّكْرَةِ مُقْصُورٌ عَلَى نَظَائِرِ الْمَوَاضِعِ، وَأَنَّ مَا عَدَاهَا عَرِضٌ عَنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي لِأَجْلِهِ امْتَنَعَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ كُلُّهُمْ، وَمَنْ اعْتَبَرَ كَلَامَهُمْ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ، إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ الْفَائِدَةِ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا، وَالشُّرُوطُ الَّتِي يَذْكُرُ هَؤُلَاءِ

(١) سقط من غير الأصل.

(٢) عن هامش الأصل ، س ، ف.

(٣) كذا في صلب الأصل، ١. وفي هامش الأصل، س، ف : يعبا.

(٤) انظر التسهيل ٤٦، وشرح ابن مالك ورقة ٥٨.

(٥) في النسخ كلها : على. والمثبت عن هامش الأصل.

(٦) المقرب ٨٢/١، والبسيط ٤١٤ - ٤١٨.

إنما ساغ الابتداء بالنكرة عندها لوجود الفائدة معها في الاخبار، ولا يمكن أن / يكون ماعداً مقصوراً عليه الابتداء بالنكرة، فلاشتغال ٢٩٧ بتعدادها دون التبيين على أصل ذلك عناء لا فائدة فيه. ولذلك لما ذكر الناظم منها جملة على جهة التمثيل ختم بقوله : «وَلْتَقَسْ مَا لَمْ تَقُلْ». اتكالا على تحصيل أصل المسألة. وإنما يذكر متقدمو النحويين في هذا كسيبويه<sup>(١)</sup> والأخفش والمبرد وابن السراج ما يكثر وجوده مما يُسَيِّغُ الابتداء بالنكرة لوقوع الفائدة بذكر ذلك، كالوصف والعموم، ولا يُوجَد لهم في ذلك حصر. والدليل أن المعتبر عندهم في ذلك الجواز والمنع إنما هو حصول الفائدة وعدمها، أنه<sup>(٢)</sup> قد تَنَصَّفُ النكرة ثم لا يكون في الاخبار عنها فائدة، فلا يجوز الإخبار عنها. نص على ذلك سيبويه فقال في باب «كان» : «ألا ترى أنك لو قلت : كان إنساناً حليماً، أو كان رجلاً منطلقاً، كنت تُلبِسُ، لأنه لا يُسْتَنْكَرُ أن يكون إنساناً هكذا<sup>(٣)</sup>». فهذا نص بأن المانع من ذلك فَقْدُ الفائدة<sup>(٤)</sup> في الخبر. وقال في باب بعده، بعد ما ذكر «ما أحد مثلك»، لا، وأمثلة نحوه : «وإنما حسن الإخبار هنا عن النكرة لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ هذا<sup>(٥)</sup>». وتَمَّ هذا المعنى ثم قال : «ولو قلت : كان رجلاً في قوم عاقلًا، لم يحسن، لأنه لا يُسْتَنْكَرُ أن يكون في الدنيا عاقل<sup>(٥)</sup>». فهذا نص أيضاً بأن الصنعة إذا لم تكن مفيدة،

(١) الكتاب ٣٢٩/١، والمقتضب ١٢٧/٤، والأصول ٦٣/١.

(٢) في صلب الأصل : لأنه. والمثبت ممن غيره. وفي هامش الأصل مصححا : أنك قد تصف.

(٣) الكتاب ٤٨/١.

(٤) في صلب الأصل : الإفادة. والمثبت عن هامشه.

(٥) الكتاب ٥٤/١.

فوجودها كعدمها. وذكر أيضاً ذلك المبرد في «المقتضب»<sup>(١)</sup>، والأخفش في «الأوسط» وشفى فيه ابنُ السراج في «الأصول» وقال في بعض كلامه : «وإنما يُرَاعَى في هذا الباب»<sup>(٢)</sup> الفائدة، فمتى ظفرتَ بها في المبتدأ وخبره فالكلامُ جائز، وإلا<sup>(٣)</sup> فلا معنى له في كلام<sup>(٤)</sup> العرب ولا في كلام غيرهم<sup>(٥)</sup>. فلأجل هذا اعتنى الناظم ببيان الموجب للابتداء بالنكرة، ولم يحفل بحصر ما لا ينحصر. ثم أخذ يذكر أمثلة مما حصلت فيه الفائدة فجاز الإخبار، وهى ستة :

أحدها : «عند زيد نَمْرَةٌ». فهذا مبتدأ قد أخبر عنه بظرف مختص بإضافته إلى معرفة، وقَدِّم عليه، فحصل بسبب ذلك الإفادة<sup>(٦)</sup>. ولو قُدِّم هذا المبتدأ لم يُفد الإخبارُ إذا قلت : نَمْرَةٌ عند زيد. وكذلك لو كان الظرف غير مضاف أو مضافاً إلى نكرة نحو : مكاناً رجل، أو عند رجل نَمْرَةٌ. فإذا كُلُّ نكرة أُخبرَ عنها بمثل هذا الإخبار المفيد جاز الابتداءُ بها. والمجرور في حكم الظرف إذا قلت : في الدار رجل، ولزيد مالٌ . وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلت : أمام زيد رجلٌ، وخلفك غُلامٌ، وأمام بكر فرس، ونحو ذلك.

وإنما أفاد الابتداءُ بالنكرة على هذا الترتيب، لأنَّ تقديم الظرف والمجرور نصٌّ في أنه الخبر، وأما إذا قلت : نَمْرَةٌ عند زيد، فإنَّ الظرف يحتملُ أن يكون صفةً للنكرة، فينتظر السامع الخبر. فقُدِّم [لرفع<sup>(٧)</sup>] هذا الاحتمال.

(١) المقتضب ٨٨/٤.

(٢) فى الأصول لابن السراج : «هذا الباب وغيره»

(٣) فى الأصول : «وما لم يفد».

(٤) فى الأصول : «فى كلامهم غيرهم». وقع فيه سقط. وصوابه ما هنا.

(٥) الأصول ٦٤/٨.

(٦) فى هامش الأصل : الفائدة.

(٧) عن هامش الأصل، س ، ف.

هذا توجيه ابن مالك في الشرح<sup>(١)</sup>، وردّه بعض النحويين بأن ذلك الاحتمال غير بالغ بدليل قولهم : زيدُ القائم، والقائم بإجماع النحويين يجوز أن يكون صفة، ولا يلزم أن يتقدم على المبتدأ لهذا الاحتمال باتفاق. وأجاب ابن عصفور عن هذا بالفرق بينهما من جهة أن النكرة أحوج للوصف من المعرفة<sup>(٢)</sup>. وقد وُجّه بغير هذا.

والنُمرةُ : بُردة من صوف تلبسها الأعراب. والنُمرةُ أيضا : مؤنث النمر، وهو سَبْعٌ أخبث من الأسد. والجمع : نُمور.

والمثال الثاني : «هل فَتَى فيكم؟». وهو نكرة تقدّمها/ أداة استفهام، ٢٩٨ فحصلت الفائدة بسببه. ووجهُ حصولها أن الاستفهام سُؤالٌ عن غير معيّن ليعيّن في الجواب، فهو لا يقتضى فيما دخل عليه إلا إبهامه، فأشبهه أداة العموم الحاصرة، فحصلت الفائدة. ويشمل هذا المثال بالمعنى كُلُّ أداة من أدوات الاستفهام، نحو : أرجل<sup>(٣)</sup> عندك أم امرأة؟ ومن في الدار؟ وما جاء بك؟ وأيُّ رجلٍ قائم؟.

والمثال الثالث : «ما خِلُّ لنا». وهذا نكرة تقدّمها أداة نفي، فأفاد بسبب ذلك. ووجهُ حصولِ الفائدة أن النكرة في سياق النفي تَعْمُ، وإذا عَمَّتْ كان مدلولُ النكرة جميعَ أفراد الجنس، فصارت النكرة عد ذلك في معنى المعرفة، فأفادت.

والخِلّ والخليلُ : الصاحبُ الذي خَلَصَتْ مَحَبَّتُهُ.

(١) شرح التسهيل ٥٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١.

(٣) همزة الاستفهام غير ثابتة في ٢، وقد أضيفت إلى صلب الأصل.

والمثال الرابع : «رجلٌ من الكرام عندنا». فرجل نكرةٌ موصوفة بقوله : «من الكرام» أى : كائن من الكرام، أفاد الابتداءُ بها لأجل وصفها، لأنك لو لم تصِفها فقلت رجلٌ عندنا، لم يُفد، كما أنك لو أزلت حرف النفي أو حرف الاستفهام من المثالين قبلُ فعلتَ : «فتىٌ فيكم» و«خلٌ لنا»، لم يحصل معنى يُفاد<sup>(١)</sup>. ومثل ذلك قوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ<sup>(٢)</sup>)، (وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ<sup>(٣)</sup>) .

ولنما أفادت هنا لأن النكرة إذا وصفت أفادها الوصفُ بعضَ اختصاصٍ فتقربُ بذلك من المعرفة، فتحصل الفائدة؛ قال سيبويه : «ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارساً<sup>(٤)</sup>، حسنٌ؛ لأن هذا قد يحتاجُ إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان، وقد يجله<sup>(٥)</sup>، ووصف النكرة [الذى<sup>(٥)</sup>] أشار إليه يُصور على أربعة أوجه، وجميعها تحصلُ الفائدة في الابتداء بالنكرة بسببه :

أحدها : هذا، وهو أن يكون الوصف والموصوف معاً ملفوظاً بهما، وهو ما مثَّل الناظم.

والثاني : أن يكون الوصفُ مقدراً، نحو : السمنُ مَنَوَانٌ بدرهم. فمَنَوَانٌ : مبتدأٌ محذوفُ الصفة، والتقدير : مَنَوَانٌ منه بدرهم. ومنه أيضاً قوله تعالى : {يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ<sup>(٦)</sup>}. فقوله : (وطائفةٌ) : مبتدأٌ

(١) ١ : يعاد.

(٢) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٣) في الأصل : فارس.

(٤) الكتاب ٨/٥٤.

(٥) عن هامش الأصل.

(٦) الآية : ١٥٤ من سورة آل عمران.



في تقدير الوصف، أى : وطائفة أخرى، [أو] وطائفة من غيركم. كذا قدره المؤلف<sup>(١)</sup>، يعنى المنافقين. ومنه قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ  
بِشِقٍّ، وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ  
أى : وَشِقٌّ آخَرُ غَيْرُ مُحَوَّلٍ.

والثالث : أن يكون الموصوف محذوفاً، وقامت الصفة مقامه، نحو قولك : ضاحك في الدار. وحكاه ابن عصفور عن الكوفيين<sup>(٣)</sup>. وهو صحيح في الاعتبار.

والرابع : أن تكون النكرة موصوفة من جهة المعنى، وذلك في التصغير، نحو : رَجُلٌ فِي الدَّارِ. كأنه قال : رَجُلٌ صَغِيرٌ فِي الدَّارِ. ولذلك لا يعمل اسم الفاعل إذا صُغِرَ، كما أنه لا يعمل إذا وُصِفَ قَبْلَ الْعَمَلِ<sup>(٤)</sup>. فالمُصَغَّرُ عندهم بمنزلة الموصوفة فهذه الأقسام الأربعة يشملها كلام الناظم، لأنه أتى بمثال النكرة فيه موصوفة، كأنه<sup>(٥)</sup> قال النكرة الموصوفة يجوز الابتداء بها لإفادتها. وهذه العبارة تشمل ما كانا فيه ملفوظا بهما، وما لا، وإلا فلو كان مراده ما لُفِظَ فِيهِ بِهِمَا لَأَوْهَمَ أَنْ الْوَصْفَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَا يَفِيدُ، فَلَا يُبْتَدَأُ بِالنَّكْرَةِ إِذْ ذَاكَ. وهذا غير صحيح.

---

(١) شرح التسهيل، ورقة ٥٨.

(٢) ديوانه ١٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١.

(٤) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٩٠٨.

(٥) س، ف : فكأنه.

والمثال الخامس : «رَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ». فهنا نكرة تعلق بها معمول، وهو المجرور، فأفاد الإخبار عنها. ولولم يتعلق بها شيء لما أفادت، نحو : رَغْبَةً خَيْرٌ. ويجرى مجرى هذا ما كان مثله في كون النكرة عاملة<sup>(١)</sup> في معمول. ومن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : / ٢٩٩ «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مَنكَرٍ صَدَقَةٌ<sup>(٢)</sup>». ويدخل في عداد هذا الصفة إذا رفعت الفاعل - على مذهب الأخفش<sup>(٣)</sup> - نحو : قائمُ الزيدان؛ إذ هو لا يشترط الاعتماد. ومه أيضاً قولك : قولُ الخيرِ أحسنُ من قولِ الشرِّ، وإكرامُ زيدٌ عمرًا حسنٌ. وما أشبه ذلك.

وجهُ الإفادة هنا أن النكرة قد حصل لها بالمعمول بعض الاختصاص، كما حصل لها بالصفة، فأشبهت المعرفة بِقُرْبِهَا<sup>(٤)</sup> منها، فأفادت.

والمثال السادس : «عَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ». وهنا نكرة أضيفت إلى نكرة فأفاد الابتداء بها، وأيضاً نكرة لم يرد واحدٌ من جنسها دون غيره، فاحتمل المثال القصدتين.

أما الأول فهو الظاهر لوجود الإضافة، ومنه في القرآن الكريم {وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا<sup>(٥)</sup>}. وفيه<sup>(٦)</sup> أيضاً : {وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ

(١) في الأصل، أ : عامة. والمثبت عن س، ف.

(٢) مسلم، كتاب المسافرين ٤٩٩، وكتاب الزكاة ٦٩٧، ومسنَد الإمام أحمد ١٦٧/٥.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٢٣، والمساعد ٢٠٨/١.

(٤) في الأصل، أ : فقربها. والمثبت عن س، ف.

(٥) الآية ٤٠ من سورة الشورى.

(٦) أ : ومنه.

جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا<sup>(١)</sup>. وفي الحديث : (خَمْسَ صَلَواتٍ كَتَبَهنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ)<sup>(٢)</sup>.

ووجه الإفادة هنا ما في الإضافة من إعطاء الاختصاص المقرب من المعرفة.

وأما الثاني فهو ممكن<sup>(٣)</sup> أن يريده وإن كان فيه إضافة؛ إذ هو في ذلك مرادف لما لا إضافة فيه، وذلك أن قولهم : تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ<sup>(٤)</sup>، ورجلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ. لم يُرِيدُوا فيه واحداً معيناً، ولا أيضاً الجنسَ كُلَّهُ، وإنما أرادوا أَنَّ واحداً من هذا الخبر - أيُّ واحدٍ كان - خَيْرٌ مِنْ واحدٍ من هذا الجنس، أيُّ واحدٍ كان. فالتكرة هنا لما كانت المرادة بغير عينها في القصد الأول، كانت في الإخبار عنها كالمعرفة إذا كانت مرادة بعينها، فحصلت الفائدة. وأيضاً لما لم يكن المراد واحداً بخصوصه، أشبه الاسم العام، فأفاد الإخبار. وكذلك الحكم في مثال الناظم وإن كان مضافاً؛ لأن قوله : «عَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ»، يمكن أن يُرَادَ به : عملٌ بَرٌّ، أيُّ عَمَلٍ كان، كأنه يقول : أيُّ عمل كان من أعمال البرّ اتصف به الرجلُ فهو يَزِينُهُ. وهذا صحيح في هذا القصد.

وقد جعل قولهم : تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ، مما قصد به العموم، وبه قال المؤلف في الشرح<sup>(٥)</sup>، وهو سبب الإفادة، على قوله. وقال غيره. إن<sup>(٦)</sup> سبب

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) الموطأ، كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر ١٢٣.

(٣) س، ف : ممكن.

(٤) نسبه الناظم في شرح التسهيل ٥٨ إلى ابن عباس - والأثر في موطأ مالك، كتاب الحج ٤١٦ منسوباً إلى عمر، رضي الله عنه.

(٥) شرح التسهيل، ورقة ٥٨.

(٦) س، ف : «بل سبب».

الإفادة هنا قصدُ المفاضلة بي نوعين، فهو الموجب لذكر واحدٍ لا يدلُّ على العموم. ولو قال الناظم هنا : «وَعَمَلُ بَرٍّ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ شَرٍّ»، أو شبه ذلك، لكان مثله . فهذه ستة أمثلة مما وقع فيها الابتداء بالنكرة لإفادته، أتى بها ليرشدَ بها إلى مواضع<sup>(١)</sup> الإفادة في الابتداء بالنكرة، ولذلك أتمَّ المسألة بقوله : «وَلْتَقَسُ مَا لَمْ يُقَلَّ». يعنى أن مواضع الإفادة غير محصورة فيما<sup>(٢)</sup> قيل هنا، بل القياس جارٍ في كل نكرة أفاد الابتداء بها، ليس على ما يظهر من كلام هؤلاء المتأخرين الذين يحصرُونَ الإفادة في مواضع<sup>(٣)</sup> توهم أن الإفادة لا تتعداها، وإن كان قصدهم كقصد الناظم فإنهم لم يُصرِّحوا به حتى نتبين مرادهم، كما بين الناظم مراده، وإلا فلو أرادوا ظاهرَ كلامهم لكان غير صحيح، من حيث تحجرت<sup>(٤)</sup> لهم مواضع كثيرة أفاد فيها الابتداء بالنكرة وليست مما عدوا.

وليس فيما عدوا موضعٌ إلا ويتصور فيه<sup>(٥)</sup> عدم الإفادة. ويتبين ذلك

بحول الله، وبه يتم شرح كلام الناظم، أما الذى نَقَصهم فيذكر إثر هذا / ٣٠٠  
وأما أن ما عدوا يتصور فيه عدمُ الإفادة فلأن الموضع الأول مما ذكر الناظم لا يختص بالإفادة، لو قلت : عند الناس درهم، أو في الدنيا رجل، لم يُفد. وهو في القيود<sup>(٦)</sup> مثل : «عند زيدِ نَمْرَةٌ».

(١) ١ : موضع. وقد أضيفت الألف إلى الأصل.

(٢) ٢ : فى صلب الأصل، ١ : فيها. والمثبت عن هامش الأصل.

(٣) ٣ : كذا فى صلب الأصل، ١. وفى غيرهما : «مواضع محصورة». ولاداعى لهذا الوصف.

(٤) ٤ : كذا فى صلب الأصل، ١. وفى غيرهما : عجزت.

(٥) ٥ : فى الأصل ، ١ : فيها. والمثبت عن هامش الأصل.

(٦) ٦ : ١ : والقيود.

والثاني كذلك؛ إذ قلت : هل امرأة في الأرض؟ وهل شخص عاقل؟ ونحو ذلك لم يحصل به فائدة؛ إذ لا يستفهم أحدٌ عن مثل هذا، لضرورة العلم به وكذلك الثالثُ إذا قلتَ : ما حمارٌ<sup>(١)</sup> بِمُتَكَلِّمٍ وما بحر لنا. وما أشبه ذلك.

وكذلك الرابع، قال سيبويه : «لو قلت : كان رجل في قوم عاقلًا، لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل<sup>(٢)</sup>». ومثل هذا لا يُفيد كثير التأنّي والافتراض.

ولو قلت في الموضع الخامس : أكلُ للخبز مفعول، وشربُ للماء معمولٌ به. وما أشبه ذلك، لكان عبثاً<sup>(٣)</sup> من الكلام.

وكذلك السادس إذا قلت : عمَلُ رجلٍ موجود. وخَبَرٌ<sup>(٤)</sup> امرأةٍ سَمِعَ، وغلَام إنسان قائم.

فهذه أمثلةٌ مثلُ الأمثلة التي أتى بها الناظم، ولم يحصل بها فائدة زائدة فبحقِّ<sup>(٥)</sup> ما قال : «مالم يُغْدِ»، وقوله : «وَلَنَقْصُ مَالْمَ يَقْلُ»، أى : اعتبر ما حصلت به الفائدة فأجزز الابتداء به.

وأكثر ما ذكر هؤلاء المتأخرون من ذلك، على ما جمعه بعض شيوخنا، عشرون موضعاً، تقدّم للناظم منها<sup>(٦)</sup> ما ذكر، ومنها :

(١) في هامش الأصل : جماد.

(٢) الكتاب ٥٤/١.

(٣) كذا في الأصل، أ. وفي س، ت : عتبا. والعَتَبُ قديرا وبه الشدة والفسادُ، ولكنى لم أجده إلامستعملا في سياق النفي، يقال مثلا : ما في هذا الأمر رَبْتُ ولا عتب، أى : شدة، ويقال أيضا : ما في طاعة فلان عتب، أى : التواء.

(٤) في الأصل : «خير».

(٥) في أ : «فيجى».

(٦) في الأصل، أ : ماذكر منها. والمثبت عن س، ف.

أن يكون في المبتدأ معنى العموم كقوله تعالى : {كُلُّ لَه قَانِتُون<sup>(١)</sup>}، {قُلْ :  
كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ<sup>(٢)</sup>».

ومنها : أن يكون فيه معنى الحصر، نحو قولهم : شيء ما جاء بك، وشرُّ  
أهرُّ ذا ناب، لأنه مقدَّر بالفاعل، أى : ما جاء بك إلا شيء، وما أهرُّ ذا ناب إلا  
شر<sup>(٣)</sup>.

ومنها : أن يكون فيه معنى الدعاء، نحو قول الله تعالى : {سَلَامٌ عَلَى إِبْرَ  
يَاسِينَ<sup>(٤)</sup>}. وقولهم : سلامٌ عليكم. وقال تعالى : {وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ<sup>(٥)</sup>} {وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ  
لِّلْمُكَذِّبِينَ<sup>(٦)</sup>}.

ومنها أن يكون فيه معنى التعجب، كقولهم : عَجَبٌ لزيد! ومنه عند طائفة :  
ما أحسن زيدا! في مذهب سيبويه<sup>(٧)</sup> وَغَبْرُ<sup>(٨)</sup> عنه ابن مالك : بأن يكون فيه  
معنى<sup>(٩)</sup> الإبهام<sup>(١٠)</sup>. وهو صحيح في : ما أحسن زيدا! كما قال.

ومنها : أن يكون فيه معنى الشرط، نحو : من يكرمني أكرمه. فمن :

(١) الآية ١١٦ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٨٤ من سورة الإسراء.

(٣) الكتاب ٢٢٩/١، ومجمع الأمثال للميدان ١٧٢/٢، واللسان : هـر.

(٤) الآية ١٣٠ من سورة الصافات.

(٥) الآية ١ من سورة المطففين.

(٦) الآية ١٥ من سورة المرسلات.

(٧) قال سيبويه ٧٢/١ في معنى «ما أحسن عبد الله : «زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد  
الله، وبخله معنى التعجب».

(٨) ١ : «وعبر به عنه».

(٩) ١ : «بأن يكون فيه معنى الشرط الإبهام». وهو خطأ سببه انتقال النظر إلى الفقرة التالية.

(١٠) التسهيل ٤٦، وشرحة ورقة ٥٨.

مبتدأ، خبره : يكرمنى.

ومنها : أن يكون فيه معنى الفعل، وهو داخل في تمثيل الناظم بقوله: «ورغبة في الخير خيراً، ويعم معنى الفعل أيضاً ما فيه معنى الدعاء، ومعنى التعجب في قولهم : عَجَبٌ لزيد.

ومنها : أن يكون في جواب من سأل بالهمزة وأم، فقال : أرجل في الدار أم امرأة؟ فإن جواب ذلك أن يقال : رجل، أى : في الدار. لانحصار الجواب بين الاسمين، فلا يكون الجواب إلا بأحدهما.

ومنها : أن يكو مقرونا بواو الحال. وهذا راجع إلى ما قالوه من التنويع، لانه مُثَلَّ بقوله : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ<sup>(١)</sup>).. الآية. وكلاهما راجع إلى النكرة الموصوفة كما مر وقد مثله المؤلف بقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

رَحَلْنَا فَسَلَّمْنَا، فَسَلَّمَ كَارِهًا

عَلَيْنَا، وَتَبَسَّرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقَةٌ

ومنها : أن يكون معطوفاً أو معطوفاً عليه. أما عطفه<sup>(٣)</sup> فهو ما أنشده<sup>(٤)</sup> المؤلف من قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

عِنْدِي اصْطَبَّارٌ يَشْكُو عِنْدَ قَاتِلَتِي

فَهَلْ بَأْعَجِبَ مِنْ هَذَا مَرُوءٌ سَمِعَا؟!

(١) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٢) ابن الرومية، ديوانه ٥٣. والحماسة ٢٧/٢، والمغنى ٤٧١، وشرح شواهد المغنى ٣٥/٧ - ٣٧.

(٣) ١ : «أما عكسه».

(٤) فى غير الأصل : أنشد.

(٥) البيت فى شرح التسهيل، ورقة ٥٨، ومغنى اللبيب ٤٦٨، وشرح شواهد المغنى للبغدادي ٣٢/٧. ولم ينسب.

وأما العطفُ عليه فنحو<sup>(١)</sup> قول الله تعالى : { طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ }<sup>(٢)</sup>. على أن يكون التقدير : طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل. وهو أحدُ تَقْدِيرَي سيبويه<sup>(٣)</sup>. وقالوا : شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى<sup>(٤)</sup>.

ومنها : الجريان مجرى المثل، كقولهم : أمتٌ في الحجر لافيك<sup>(٥)</sup>.

ومنها : أن يكون فيه معنى الأمر، نحو قول الله تعالى : { فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ }<sup>(٦)</sup>.

ومنها : أن يتقدم على النكرة شيء من معمول خبرها، كقولهم : فيها أسدٌ رابضٌ - فأسدٌ : مبتدأ، ورابضٌ هو الخبر، وفيها : متعلق برابض، لقول العرب إن فيها أسدًا رابضًا.

(١) فيما عدا الأصل : «فقول».

(٢) الآية ٢١ من سورة محمد.

(٣) في الكتاب ١٤١/١ : «فإنما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره، كائنه قال : أمرى طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل». وانظر الكتاب ١٣٦/٢.

(٤) الكتاب ٨٦/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٢٦/١ ، ونتائج الفكر للسيهلي ٤٣٧ ، ومجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢.

يقول ابن الشجري : « أي شهر نوثرى ، والثرى : التراب الندى. والثاني حذفوا منه العائد إلى الموصوف وحذفوا معه المفعول، أي : شهر ترى فيه أطراف العشب. والثالث حذفوا منه المضاف، أي : شهر نو مرعى».

وموطن الشاهد هو عطف « شهر ترى » الموصوف بالجملة على « شهر ثرى » حيث لا مسوغ للإبتداء به إلا العطف عليه ، على نحو ما في الآية الكريمة.

ويقول الميداني : « وإنما حذف التوین من ثرى ومرعى في المثل لمكرمة « ترى » الذى هو الفعل ».

(٥) الكتاب ٣٢٩/١ ، والخصائص ٣١٨/١ ، وشرح السيرافي ٩٢/٢ ، ونتائج الفكر للسيهلي ٤١٠ . ويقول ابن جنى : «والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف، قال الله عز وجل : { لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا}، أى : اختلافًا. ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى مما توصف بالخلود والبقاء».

(٦) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.



والذين خَصُّوا الابتداء بالنكرة بمواضع معلومة لم يَرَفَعُوها إلى هذا العدد. وإنما عدّها ابنُ أبي الربيع عشرة مواضع<sup>(١)</sup>، وكذلك ابنُ عصفورٍ في المقرَّب نحوًا من أربعة عشر موضعًا، ومنها أشياء متداخلة، فقد قَصُرَ عدُّهم، واقتضى حيث منع الجائزُ لم يذكره. وأيضًا فقد يفيدُ في المثالِ الأوَّل من أمثلة النازم حيث يكونُ الظرفُ أو المجرور غير مختصٍّ، كقوله عليه السلام : «في أربعين شاة»<sup>(٢)</sup>. وعليه نقول : في خَمْسٍ ذَوْدٍ شاةٌ، وفي عشرٍ شاتان، وفي أربعين دينارًا دينارًا. وما أشبه ذلك. ويفيد أيضًا وإن لم يتقدم الظرف أو<sup>(٣)</sup> المجرور، كقول امرئ القيس<sup>(٤)</sup> :

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ  
بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْتَبًا

وحكي ابن الحاج عن شيخه الشلوبين أنه كان لا يمنع : رجلٌ في الدار - ولكن يقول : الأكثر<sup>(٥)</sup> والأحسن في ذلك التقديم، كأنهم أثروا أن لا يقدّموا إلا موضع الاهتمام والعناية.

فإن قلت : إن «مرسعة» كالخلف من<sup>(٦)</sup> الموصوف.

(١) البسيط ٥٣٧/١ - ٥٤١.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب صدقة الفم ٥٧٧.

(٣) في الأصل : والمجرور.

(٤) ديوانه ١٢٨. ويقول المحقق في ٤١٣ إن الأمدى نسبته إلى امرئ القيس بن مالك الحميري. وانظر اللسان، مادة : يسع وعسم. والمرسعة كالمعاذة، وهي أن يؤخذ سير فيخرق فيدخل فيه سير، فيجعل في أرساغه - وهي ما بين الكف والذراع - دفعا للعين - ويقال : مرسعة ومرسعة والعسم : يئس في المرفق والرسغ تعوج معه اليد والقدم. وكان الحمقى يعلقون كعب الأرنب أيضا كامعاذة. يقول امرؤ القيس لأخته هند : لا تنكحى مثل هذا الرجل.

(٥) في الأصل : «الأكثر الأحسن».

(٦) أ : في.

قيل : الموصوف لم يتخصَّص ولا دلَّ عليه دليل، فلا أثر له في تحسين  
 الابتداء بالنكرة، كما أنه لا أثر للصفة في قولك : رجل من قوم عاقل<sup>(١)</sup>. وأيضاً  
 فإنَّ التقديم عند الشلوبيين لموضع الاهتمام والعناية، كأن المعنى : الدار فيها  
 رجل، لا لمعنى آخر، يدلُّ على ذلك التزامُ تقديمه حيث كان يسوغُ الابتداء بالنكرة  
 باتفاق، وذلك قولك : ما في الدار رجلٌ. فالأحسنُ في هذا تقديم الخبر لأنه الذي  
 أوقع الفائدة الحاصلة بكونه معرفة. ولذلك حكى من كلامهم : ماله سَبَدُولَا  
 لَبْد<sup>(٢)</sup>، وما في الدار أخذ. وفي التنزيل : {مَالَهُمْ مِنْ مُحِيسٍ<sup>(٣)</sup>}، {مَا عَلَيْكَ مِنْ  
 حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ<sup>(٤)</sup>}. وهو كثير جداً ففى الدار رجلٌ، من هذا بلا شك. وهو  
 أحسنُ ما وجَّه به هذا الموضع. وعلى هذا قد يُفيدُ : هل فتى فيكم؟ بغير  
 استفهام، وما خل لنا، بغير نفي، ورجل من الكرام عندنا، بغير صفة. فقد ثبت  
 بهذا كلُّه أن المقصودَ حصولُ الفائدة. وبالجمله ما يفيد وما لا يفيد إنما يرجع  
 الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصة. بشخصٍ شخصٍ وحالٍ حالٍ. وقد  
 يكون ما هو مفيدٌ لشخصٍ ما غير لآخر، وحَصَر<sup>(٥)</sup> ما يختلف بحسب  
 الأشخاص والأحوال والمقاصد صعبٌ عسير. فالحقُّ ما فعل الناظم، وعلى هذا  
 القانون يجرى الكلام في قوله في حدِّ الكلام : «لفظ مفيد». فقد يكون الكلام

(١) ١ : خاقل.

(٢) هذا مثل، اظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٨٨ - ٢٨٩. ومعناه - كما ذكر أبو عبيد - أنه لا شيء له.  
 ثم يقول : «وقد سمعت من يفسر السبد واللبد، قال : هما الشعر والصوف، ولا أدري ممن  
 سمعته». وانظر اللسان، مادة : سبد.

(٣) الآية ٤٨ من سورة فصلت.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) ١ : وخص.

مفيداً في بعض المواضع دون بعض/ كما تقدم، وذلك على إحدى ٣٠١  
الطريقتين المذكورتين هناك.

وبقي من النظر في هذه المسألة النظر في قوله :  
ولايَجُوزُ الابتداءُ بالنكرة مالم يُفدَ... ..  
إلى ماذا يرجع الضمير في «يُفدَ»؟ وهو محتمل وجهين :  
أحدهما : أن يعود إلى الابتداء، أى : مالم يُفدَ الابتداءُ بالنكرة.  
هذا هو الظاهر.

والثاني : أن يعود إلى غير مذكور، لكنه مفهوم من سياق الكلام،  
وهو الكلام المبتدأ فيه بالنكرة، كأنه يقول : لا يجوزُ الإبتداءُ بالنكرة إلا  
إذا أفاد الكلام بذلك.

والفرق بين الأول والثاني : أن الأول يعطى أن الفائدة تحصل من  
جهة النكرة لأنها موصوفة أو عامة، أو على حالة تقوم في الابتداء بها  
مقام المعرفة، كما تبين. فالفائدة منسوبة للنكرة، لا لغيرها. وأما الثاني فلا  
تتقيّد الإفادة بذلك، بل المعنى أن الفائدة إذا حصلت من الكلام كانت  
بسبب تقييد المبتدأ، أو تقييد الخبر لا المبتدأ، فالابتداء بالنكرة جائز.  
وبيهما فرق في الحكم، لأنه قد يكون الابتداء بالنكرة جائزاً لا لمسوغ فيها  
نفسها، بل لمسوغ يعطيه الخبر، إذا قُيّدَ بِقَيْدٍ، لو<sup>(١)</sup> لم يُقَيّدَ به لم يحصل  
من الكلام فائدة، كقولك : «إنسانٌ صَبَرَ على الجوع عشرين يوماً، ثم  
سار أربعة بُرْدٍ في يومه، وفعل كذا، وتصرف في كذا، وهو في سنّ  
الشيخوخة». فهذا لم يُوجِبْ له الفائدة إلا تقييد الخبر لا تقييد المبتدأ.

---

(١) ١ : أو.

وهذا المنزَعُ لابن الحاج في تقييده على «المقرَّب» لابن عصفور، ولم أَره لغيره. وفيه يقول : ما من مثال يمتنع لأجل الابتداء بالنكرة إلا وهو جائز إذا كثرت قيود خبره، وذلك أن امتناعه إنما هو لأنه لا ينكر أن يكون في الدنيا مخبر عنه بمثل ذلك الخبر، قال : فإذا قيِّدت الخبر تقييدات كثيرة وضيقَت عمومُه، صار مفيداً، فجاز لذلك. قال وتمثِّلُ ذلك أن سيبويه قد نصَّ على امتناع : كان إنسانٌ حليماً<sup>(١)</sup>، فلو قيِّدت خبره - كما ذكرتُ - لساغ ذلك وجاز، فكنت تقول : كان إنسانٌ حليماً عند قتل أحبِّ ولده إليه. وأتى على آخر الفصل.

فمثل هذه الفائدة لم يعطها تقييد المبتدأ، ولا كانت من جهته، فلم يكن عودُ الضمير على «الابتداء» بصريح في إعطاء هذا المعنى، بخلاف ما إذا عاد على الكلام. والله أعلم.

[ثم قال<sup>(٢)</sup>] :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ

وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَاضَرَّرَ

لما قدَّم أولاً الأحكام المتعلقة بكلِّ واحد من المبتدأ والخبر على حدِّته، وذلك التعريف بكلِّ واحدٍ منهما، والعال [فيه<sup>(٣)</sup>]، وما يجوز أن يقع مبتدأً أو خبراً - أخذ الآن في ذكر بعض الأحكام المتعلقة بكلِّ واحدٍ منهما بالإضافة إلى الآخر، وذلك التقديم والتأخير، فعرفَ أولاً بقاعدة أصليَّة<sup>(٤)</sup>، وهي أن الأصل في المبتدأ

(١) الكتاب ٤٨/١.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) كذا في هامش الأصل، س. وفي صلب الأصل، أ، ف : أصيلة.

أن يكون مُقدماً على الخبر، والأصل في الخبر التأخيرُ عن المبتدأ.  
ولما كان كل واحد من الحكمين لازماً عن الآخر اقتصر على  
أحدهما فقال : «والأصل في الأخبار أن تُؤخَّرا». ولزم منه أن الأصل في  
المبتدآت أن تقدّم.

وقوله : «أن تُؤخَّر»، يعنى/ عن المبتدآت، فحذفه للعلم به، لأنّ كلامه ٣٠٢  
فيهما.

وما قاله صحيح؛ لأن المبتدأ - حسبما تقدّم - عامل في الخبر،  
ورتبة العامل التقدم على معموله، كالفعل وما أشبهه. وأيضاً فهو الكثير  
في الاستعمال، والكثرة دليل الأصالة؛ وتقرر في الأصول أن الأصالة على  
ثلاثة أقسام : أصالة قياسية فقط. وأصالة استعمالية فقط، وأصالة  
مطلقة، وهى التى عَضَدَ القياسُ فيها الاستعمال<sup>(١)</sup>. والأصالة هنا من  
القسم الثالث؛ لأن القياس قد عَضَدَ فيه الاستعمال؛ فالقياس أن العامل  
مقدم على الم معمول، والاستعمال أن هذا هو الأغلب في الكلام، أعنى تقديم  
المبتدأ وتأخير الخبر ثم أردف بأصل ثانٍ استعماليّ، وهو إجازة تقديم  
الخبر على المبتدأ فقال : «وجوّزوا التقديم». يريد تقديم الخبر على المبتدأ.  
وإنما كان هذا أصلاً استعمالياً، لأن القياس غيرُ عاضدٍ له، بل هو  
معارض، حيث اقتضى لزوم الخبر موضعه من التأخير، فلولا السماعُ لا  
قتصر على الأول. ووجهُ هذا الأصل الاستعمالي أن العامل المتصرفُ في  
نفسه حقّه أن يتصرفَ في معموله بالتقديم والتأخير مالم يعرِضَ عارض،  
والمبتدأ متصرفٌ في نفسه فينبغي أن يتصرفَ في معموله. والتصرفُ في

---

(١) انظر الخصائص لابن جنى ٩٧/١ - ١٠٠.

المبتدأ : هو كونه باقياً على أصل وَضْعِهِ من كونه صالحاً لأن يكون فاعلاً<sup>(١)</sup> أو مفعولاً ومضافاً. هكذا قالوا. والتصرف في العوامل : أن يكون العامل باقياً على أصله لم يتغير عن حاله الذي له بأصل الوضع، كخرج وخارج، وكذلك المبتدأ. فإن لم يكن كذلك لم يُسمَّ متصرفاً، ولم يتصرف في معموله. هذا معنى التصرف عند المحققين كالرّماني وغيره ومحلّ بيان المسألة الأصول.

فإذا كان كذلك جاز في المبتدأ - الذي هو متصرف في نفسه - أن يتصرف في معموله، وهو الخبر، بالتقديم عليه، فنقول : قائم زيد، ومُصلّ أخوك، وضربتُه زيد، وقائمُ أبوه زيد. وما أشبه ذلك.

والضمير في «جَوُزُوا» إما أن يعود على العَرَب، وإما على النحويين. فإن كان عائداً على النحويين فيريدُ بالنحويين أهلَ البصرة، فإنَّ الكوفيين<sup>(٢)</sup> مَنَعُوا تقديم خبر المبتدأ عليه اعتماداً على أن ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قائمُ زيد<sup>(٣)</sup>، كان في قائم ضميرٌ يعودُ على زيد؛ وكذلك إذا قلت : أبوه قائم (زيد<sup>(٤)</sup>)، فالهاء في أبوه عائِد على زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم عليه. والأغلب<sup>(٥)</sup> أن رتبة الضمير العائد على الاسم بعد ذلك الاسم، فوجب أن لا يجوزَ تقديمه عليه<sup>(٦)</sup>. وإن كان عائداً على العرب فهو إشعارٌ بوجودِ ذلك سماعاً؛ وقيام الحجة (به<sup>(٧)</sup>) على الكوفيين، وذلك قد أتى في

(١) ١ : ومفعولاً.

(٢) الإنصاف، المسألة التاسعة ٦٥/١ - ٧٠.

(٣) ١ : زيد قائم. وهو خطأ، وكذلك كان في الأصل، ثم نبه على تأخير زيد وتقديم قائم.

(٤) ليست في ١.

(٥) في هامش الأصل : «ولا خلاف»، وهو نص الإصاف ٦٥.

(٦) ما تقدم من مقالة الكوفيين هو نص صاحب الإنصاف.

(٧) عن الأصل.

النظم والنثر، فقد قالوا : مَشْنُوهُ من يَشْنُوْكَ<sup>(١)</sup> . فَمَشْنُوهُ خبر المبتدأ الذي هو : من يَشْنُوْكَ، وقد عاد [منه]<sup>(٢)</sup> [الضميرُ على متأخر. وكذلك قالوا : تَمِيْمِي أنا. وقال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَيَنَاتُنَا

بَنُوهُنْ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وأيضاً إن مَنَعُوهُ لأجل عود الضمير على ما بعده - على الجملة فذلك الذي يوجب جوازه لما جاء في كلام العرب من ذلك، فقد قالوا : «في بيته يؤتى الحَكَمُ»<sup>(٤)</sup>، «وفي أثوابه يَلْفُ المِيتُ»، وفي التنزيل الكريم (فَأَوْجَسَ فِي / نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)<sup>(٥)</sup>. وقال زهير<sup>(٦)</sup> :

٣٠٣

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا

يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنُّدَى خُلُقًا

وقال الأعشى ميمون<sup>(٧)</sup> :

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَافْنَاهُمْ

وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدْنٍ

(١) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) نسب البيت للفرزدق، ولم أجده في ديوان. والبيت في الإنصاف ٦٦، وابن يعيش على الفصل ١٣٢/٩، ٩٩/١. والخزانة ٤٤٤/١ - ٤٤٥ .

(٤) هذا مثل، انظره في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٥٤ .

(٥) الآية ٦٧ من سورة طه.

(٦) ديوانه ٥٣، والبيت في المقتضب ١٠٣/٤، وأمالى اب الشجرى ٥٩/١، والإنصاف ٦٨، ٢٥١ .

(٧) ديوانه ١٥، والإنصاف ٦٩. ورواية الديوان : أزال أُنْبِيَةَ عَنْ مُلْكِهِ وأخرج من حصنه ذَايَنْزَنَ وَذَوِجَدْنٍ وَذَوِيزَنْ : من ملوك حمير.

وهذا أكثر من أن يُحصَى، فالحق<sup>(١)</sup> جواز المسألة، وهو مارأه الناظم ونقله، وقد نبّه على صحة القياس في عود الضمير على ما بعده هنا بقوله : «إذ لا ضرراً»، أى : في جواز تقدّم الخبر على المبتدأ، وإن عاد فيه الضمير على ما بعده، وذلك أن أصل الضمير عوده على ما قبله وإن كان مفسّره لفظياً، فمرتبته<sup>(٢)</sup> ما اتصل به التقديم، نحو : زيد ضربته، وعمرو قائم<sup>(٣)</sup> أبوه، والزيدان قاما، وأكرمتُ زيداً فأعطيته كذا. لكن قد يتأخّر صاحب الضمير عنه حيث تعيّن له مرتبة التقديم، نحو قولك : ضرب غلامه زيداً، فالهاء في «غلامه» عائدة على زيد، وهو متأخر، ومع ذلك فهو جائز بإجماع من الفريقين البصريين والكوفيين. وإنما أجازوه لأن مرتبة زيد، وهو الفاعل، مقدّمة على رتبة الغلام، وهو المفعول، فزيد متأخّر في اللفظ متقدّم في الأصل، فاعتبر أصله فجازت المسألة كما لو كان في رتبته لفظاً فكذلك يجب أن يكو حال المبتدأ مع خبره، لأن أصل المبتدأ التقديم؛ فإذا كان متأخراً في اللفظ فهو متقدّم في الأصل، لأن رتبته التقديم، فإذا كان له ما يُحرز<sup>(٤)</sup> رتبته فلا ضرر في تأخيرها عن ضميره – وإنما يكون الضرر فيما إذا كان الضمير عائداً على ما بعده، ورتبة صاحبه التأخير فهناك يلزم المحذور ويحصل الضرر القياسي، نحو : ضرب غلامه زيداً، برفع الغلام ونصب زيد؛ فإن هذا غير سائغ في القياس ولا موجود في السماع إلا شاذاً. وعلى أن المؤلف قد حكى الإجماع في جواز نحو : في داره زيد ، وهذا الإجماع قد لا يثبت مع هذا الخلاف المذكور ، نقله ابن الأنباري في «الإنصاف» له – فالخلاف موجود، ودليل السماع بالجواز ناهض، وإنما الذي

(١) في الأصل، ١ : فالجواز. والمثبت عن س، ف.

(٢) «ما» هنا – والله أعلم – مصدريه ظرفيه، أى مدة اتصاله به .

(٣) كذا في الأصل، س. وفي أ، ف : قام.

(٤) فيما عدا الأصل : «يجوز».



يجب منعه هنا ما عاد فيه الضميرُ على ما بعده وهو في مرتبته من التقديم، كما لو قُلْتُ : غلامه في دار زيد، أو مثلها زيدا على التمرة، أو ثوبه على زيد، أو ما أشبه ذلك. ولذلك<sup>(١)</sup> يجب هنا تقديم الخبر، ما سيأتى إن شاء الله. فثبت أن ما ذهب إليه الناظم هو الصحيح. والضررُ : الاسم من قولك : ضره يضره ضرأ، وهو : ضد النفع. والاسم.

الضررُ. وسمى مخالفة القياس أو السماع ضرراً، لأنه مخالفة في اتباع العرب، وخروج عن الصواب، وذلك ضررٌ في اللسان ظاهر. ثم ذكر أن هذا التقديم الجائز قد يمتنع وقد يجب. فأما القسم الأول وهو امتناع التقديم، فهو الذى شرع فيه أولاً فقال :

وَأَمْنَعُهُ حَيْثُ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ  
عُرْفًا وَتُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ  
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرًا<sup>(٢)</sup>  
أَوْ قَصِدَ اسْتِفْمَالُهُ مُنْخَصِرًا  
أَوْ كَانَ مُسْنَدُ الَّذِي لَمْ ابْتَدَأْ  
أَوْ لَزِمَ الصُّدْرَ كَمَنْ لِي مُنْجَدًا

٣٠٤ / فذكر مما يمتنع فيه تقديم الخبر خمسة أنواع :

أحدها : أن يكون المبتدأ والخبر مستويين في التعريف أو في التنكير، وذلك قوله : «وأمّنه حيث يستوى الجزآن» إلى آخره : فالضمير في «أمّنه» عائد على التقديم المذكور، وهو تقديم الخبر.

(١) ١ : «وكذلك».

(٢) كذا في النسخ، وقد أضيفت «ال» إلى صلب الأصل، فأصبح : الخبرا، وهى الرواية المشهورة الآن.

والجزآن هما جزءا الجملة الابتدائية، لأنها من جزأين وهما المبتدأ والخبر.

والعُرفُ : مصدرُ عرفت الرجل مَعْرِفَةً وَعِرفَةً وَعِرفَاناً<sup>(١)</sup> وَعُرفاً أيضاً.  
والنُّكْرُ : ضد العُرف، وقد نَكِرَه (نُكراً)<sup>(٢)</sup> وهما في موضع الحال، كما لو قال :  
حيث : يستوى الجزآن تعريفاً وتنكيراً، أو معرفتين ونكرتين. وعادى بيان :  
حال ثانٍ منهما.

وأراد أن تقديم الخبر ممتنع إذا استويا في التعريف فكانا معاً معرفتين،  
أو استويا في التنكير فكانا معاً نكرتين، فتقول : زيدٌ أخوك، فزيد : مبتدأ،  
وخبره : أخوك. ولا يجوز تقديم أخوك البتة فتقول : أخوك زيد، على أن خبر  
مقدم. وكذلك : صديقي زيد، والقائم زيد، وهذا محمد. وما أشبه ذلك. وكذلك إذا  
قلت : رجل من بنى فلان خير من زيد. لا يجوز تقديم خيرٍ على رجلٍ، على أنه  
خيرٌ على حاله.

وجه المنع هنا التباسُ المبتدأ والخبر بعضهما ببعض، فلو قُدِّمَت الخبر لم  
يكن ثَمَّ دليل على أنه الخبر<sup>(٣)</sup>، بل كان ظاهر الأمر [يدل<sup>(٤)</sup>] على أن المبتدأ، فلو  
كان ثَمَّ دليل على التقديم والتأخير لم يمتنع تقديم الخبر. وهذا مفهوم.  
قوله : عادى بيان، يريد أن المنع المذكور مختص بما إذا لم يَحْصُلُ بيانُ  
أن المقدم هو الخبر، كما مثل، فعلى هذا إذا وُجِدَ البيان جاز التقديم فتقول في

---

(١) يقال أيضاً : «وعِرفاً» بكسرتين وفاء مشددة.

(٢) عن س، ف.

(٣) أ : للخبر.

(٤) عن هامش الأصل.

نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً، وعمرو حاتمٌ جوداً، وبكرٌ عنترةٌ شجاعةً<sup>(١)</sup> : زهيرٌ زيدٌ،  
وحاتمٌ عمروٌ، وعنترةٌ بكرٌ. وغير ذلك مما يكون المبتدأ فيه مشبها بالخبر. ومنه ما  
أنشده النحويون من قوله<sup>(٢)</sup> :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فبنونا : خبر مقدم. وبنو أبنائنا : مبتدأ؛ لأن المعنى : بنو أبنائنا بنونا،  
أى : مثل بينا.

ومما قدّم فيه<sup>(٣)</sup> الخبر أيضاً لوجود البيان ما أنشده المؤلف لحسان بن  
ثابت<sup>(٤)</sup>، رضى الله عنه :

قَبِيلَةُ، أَلَامُ الْأَخْيَاءِ أَكْرَمُهَا

وَأَغْدَرُ النَّاسِ فِي الْجِرَانِ وَأَفْيَاهَا

وأنشد أيضاً<sup>(٥)</sup> :

وَأَغْنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بِنَصِيْبِهِ

وَكُلُّ لَهْ رِزْقٍ مِنَ اللَّهِ وَاجِبُ

فالأُمُ الأحياءِ، وأغناهما : خبران - عنده - مقدّمان. وأكرمها وأرضاها :

مبتدآن مؤخّرا، مع التساوى؛ لأنّ المعنى لا يستقيم إلا بذلك.

---

(١) أ : شجاعا.

(٢) تقدم البيت في ص ٥٦ .

(٣) أ : منه.

(٤) ديوانه ١٤٠. والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٥٩ ، والهمع ٢ / ٣٢ .

(٥) شرح التسهيل، ورقة ٥٩.

و من ذلك أيضا قول الآخر<sup>(١)</sup> :

جَانِيكَ<sup>(٢)</sup> مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ

تُعْدِي الصُّحَا حَ مَبَارِكُ الْجُرْبِ

ومن الأمثلة في تنكيرها وتقديم الخبر لوجود البيان، ما روى في

الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم : «مِسْكِينُ مِسْكِينُ رَجُلٌ لَا زَوْجَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>. فَرَجُلٌ هو المبتدأ عنده، ومسكين خبره.

واعلم أن هذا الحكم الذي قرَّره الناظم مبنًى على قاعدتين :

إحدهما : أَنَّ المَجْعُولَ خَبَرًا لَا يَصَحُّ أَنْ يُعْتَقَدَ كَوْنُهُ مَبْتَدَأً،

وبالعكس، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في

الحالة الأولى؛ فإنه لو كان ذلك عنده صحيحاً لم يمنع تقديم الخبر عند

عدم البيان لإيهام كونه مبتدأ؛ إذ لو فُرِضَ الخبر / المَقْدَمُ مبتدأً لم يفسر ٣٠٥

المعنى بذلك فلما مُنِعَ التقديم مع اللبس دلَّ ذلك على أَنَّ المنع لأجل

اختلاف المعنى عند اختلاف الاعتقادين.

والثانية : مراعاة اللبس، وقد أشار إليها بقوله : «عَادِمِي بَيَانٍ»،

يريد : فلو لم يُعَدَّمِ البَيَانُ لجاز تقديم الخبر؛ إذ لَا محذُورَ فيه، فلما وُجِدَ

اللبس مع فرض التقديم مُنِعَ، لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ.

---

(١) هو نُؤَيْبُ بن كعب بن تميم. والبيت في الأمثال لأبي عبيد ٢٧٣، والمستقصى في الأمثال ٤٩/٢.

وشرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٩، وشرح أبيات المغنى للبغدادي ٨١/٨ عرضاً، واللسان، مادة : جنى.

(٢) أ : جافيك.

(٣) أخرجه البيهقي عن ابن أبي نجيع مرسلاً. انظر منتخب كنز العمال ٢٩٠/٦، ونتائج الفكر في النحو للسهيلى ٥٦.

فأما القاعدة الأولى فإن لعلماء العربية فيها اختلافاً، فأرباب<sup>(١)</sup> علم المعاني يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أن الخبر إذا كان مساوياً للمبتدأ، فإن كل واحدٍ منهما إذا جُعِلَ مبتدأً والآخرَ خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس؛ فإذا قلت : زيدٌ أخوك، فهو لمن يعرف زيداً ويطلبُ له حكماً بأحدٍ من يعرفه بقلبه كأنَّ المخاطبَ قال : من زيدٌ من هؤلاء المعروفين عندي؟ فقليل له : زيد أخوك. وإذا قلت : أخوك زيد. فهو لمن يعرف أنَّ له أخاً، وهو يطلب الحكم عليه بالتعيين من بين معارفه، كأنه قال : من أخى من هؤلاء؟ فقليل : أخوك زيد. وعلى هذا تقولُ : زيد<sup>(٢)</sup> المنطلق، لمن يطلب أن يعرف حكماً لزيد باعتبار تعريف العهد والحقيقة أو استغراقها. وتقول : المنطلق زيد، لمن في ذهنه المنطلق، باعتبار تعريف العهد [أو الحقيقة<sup>(٣)</sup>]، وهو يطلب تعيينه. وعلى هذا النحو تقولُ في تنكيرهما : عَبْدٌ يسكن المسجدَ عَبْدٌ تقيٌّ، أو عبد تقي عَبْدٌ يسكن المسجد. وتقول : مكرمٌ زيدٌ اليومَ مهنيك غداً، ومُهْنِيكٌ غداً مكرمٌ زيدٌ اليوم. وتقول : صلاةٌ بالليل عملٌ مخلصٌ، [وعملٌ مخلصٌ<sup>(٤)</sup>] صلاةٌ بالليل. وهل قائم في الدار مكرمٌ لك؟ وهل مكرمٌ لك قائم في الدار؟ وما أشبه ذلك. فأيُّهما جعلت المسئولَ عنه فهو المبتدأُ المعبرُ تقييداً في القرب من المعرفة، والآخر خبره.

وذهب إلى مذهب أهل المعاني من أهل النحو جماعةٌ كابن خروف والجزولي وابن عصفور<sup>(٥)</sup> وغيرهم، إلا أنهم قدَّروا الخبر تقدير المجهول فقالوا

(١) أ : «فإن باب».

(٢) أ : «المنطلق زيد». وكان مثله في الأصل ثم نبه على تقديم زيد وتأخير المنطلق.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) انظر المقدمة الجزولية ٩٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٣/١.

إذا قلت : زيدٌ أخوك، فزيد معروف عند المخاطب، والأخوة مجهولةٌ عنده، وبالعكس وما قالوه فيه مسامحة؛ إذ لو كان الخبر مجهولاً لم يؤتَ به معرفة، بل كانوا يقولون في الأول : زيدٌ أخٌ لك. وفي الثاني : أخوك مُسمًى زيداً<sup>(١)</sup>، أو نحو ذلك. هذا هو المطابق، فإن استعملت المعرفة في موضع النكرة فعلى خلاف الأصل، اعتباراً بالمثال.

وذهبت طائفة من النحويين إلى أن ذلك ليس بلازم، وأن التقديم والتأخير وإن استويا في التعريف، بناءً على أن المحصول واحد عند فرض المبتدأ خبراً أو بالعكس، فإذا قلت : زيدٌ أخوك. فهو في معنى أخوك زيد، وإذا كان المعنى واحداً فسواءً قدمت الخبر أو جعلته مبتدأً، والحكم واحدٌ، فيصبح في قولك : زيد أخوك، أن يكون زيدٌ مبتدأً في موضعه، أو خبراً مقدماً وكذلك [في<sup>(٢)</sup>] : أخوك زيدٌ. ويحصل من ذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ. وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسي والسيرافي، ونص ابن جنى<sup>(٣)</sup>. بل ذكر الزجاجُ في «معانيه»<sup>(٤)</sup> قول الله تعالى : { فَمَا زَالَ تِكَلِّمُ دَعْوَاهُمْ }<sup>(٥)</sup> يجوز أن / يكون (تلك) في وضع رفع ٣.٦ على اسم (زالت)، وفي موضع نصب على خبر (زالت). قال : ولا اختلاف في هذا بين النحويين في الوجهين.

(١) في غير الأصل : بزيد وكلاهما صواب.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) انظر الكتاب ١٢٧/٢ - ١٢٨، والإيضاح ٥٢، والخصائص ٢٩٩/١، ٣١٧، ٣٨٢/٢. وهذه النصوص في أصل جواز التقديم.

(٤) معاني القرآن ٢٨٦/٣.

(٥) الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

والناظم أن يحبَّ لترجيح مذهبه بأمرين :

أحدهما : أن أهل المعانى قد أطبقوا على اختلاف المعنى عند اختلاف الإعراب، كعبد القاهر، وفخر الدين الرازى، والسكاكى، وابن عميرة<sup>(١)</sup>، وابن الناظم في كتبه.

والثاني : أن لقائل أن يقول : إن النحويين إنما أجازوا الوجهين م حيث الأمر اللفظى، ولا شك أن المعرفتين يجوزُ - على الجملة - أن يجعل كل واحدٍ منهما مبتدأ خبره الآخر. وكذلك النكرتان إذا كان لهما مسوغٌ. وبهذا المعنى تأول ابنُ خروفٍ وغيره ظاهر كلام سيبويه في إجازة الوجهين، فكأنهم تركوا النظر<sup>(٢)</sup> في لحظ المعانى والمقاصد وأحالوه على أهله. وربما وجد هذا للنحويين في مواضع، كما رأيتهم يجيزون في تقديم المفعول على الفاعل والفعل<sup>(٣)</sup> وتأخيره عنهما، ويجيزون في حذف المفعول وإثباته وما أشبه ذلك اعتباراً بالصلاحية<sup>(٤)</sup> اللفظية، فإذا جاء أهل نظر المعانى أوجبوا كثيراً مما يجيزه النحويون أو منعهوه البتة، وذلك بحسب المقاصد ومقتضيات لأحوال في أداء المعانى. فلعلهم فعلوا في مسائلنا كذلك، ويتفق هذا مع قصد الناظم، ولا ينافي من حيث تعرض الناظم لما سكت هؤلاء عنه.

وأما القاعدة الثانية فإن مراعاة اللبس في كلام العرب<sup>(٤)</sup> أو عدم مراعاة

---

(١) هو أحمد بن عبدالله بن عميرة المخزومي البلشى، يكنى أبا المطرف، قرأ على أبي علي الشلوين وأبي محمد بن حوط الله وغيرهما، وكان بصيراً بالعلوم، حسن التصانيف، منها كتاب التنبيهات على ما في التبيان من الترميز، ردَّ به على الزمكاني، انظر الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ١٧٣/١، والديباج المذهب ٢٠٦/١ - ٢٠٧.

(٢) في الأصل : «النظر في لفظ». وفي أ : «الخبر في لحظ».

(٣) سقط من أ.

(٤) في صلب الأصل، أ : «كلام الناظم». والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

يشير إلى أصل ذلك أنَّ وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التي في النفس، فالأصل اجتناب ما لا يحصل معه البيان من لبس أو غيره، ولذلك وصفوا الإعراب في الاسماء لأجل التفرقة بين المعاني، إذا لولم يضعوه لم يحصل الفرقُ ووقع اللبسُ حسبما قرره النحويون. ووضعوا أبنية التصغير والتكسير والسبب، والمبالغة وغير ذلك، ليتبين مرادهم في الاسماء والمسميات؛ إذ لا يتميز المعنى المراد من غيره دونها. ثم إنَّ العرب يعرض لها الإبهام في كلامها واللبس المبعد ع فهم المراد، إما قصدًا منها أولياً حتى يكون البيان مناقضاً لما قصدت، كما في نحو: (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)<sup>(١)</sup>، وكما في قولهم: قام زيدٌ أو عمرو، إذا قصدوا الإبهام على السامع، وكما يُحذف الفاعل في: ضُرِبَ زيدٌ، والمفعول في مثل: أُعْطِيَ، إذا لم ترد الإعلام بالآخذ أو المأخوذ، وما أشبه ذلك. وإما على غير قصد أولى، بل يكون الحكم اللفظي يؤدي إليه، كما إذا استوت الصيغتان لفظاً وهما مختلفتان حكماً، لأجل الإعلال، كالمختار<sup>(٢)</sup> والمنقاد للفاعل والمفعول، أو لغير الإعلال، كالمصطفى للمفعول به والمصدر والزمان والمكان، وكما في تصغير عمرو وعمر وعامر أيضاً في الترخيم، إذا قلت: عمير. وكالنسب إلى أحد وأحد عشر وأحد وعشرين، مُسمًى بها، إذا قلت: أحدي. والنسب إلى عَصِي<sup>(٣)</sup> وعَصَاهُ إذا قلت: عَصِيوِي. وكترك الإشمام في بعتُ وقلْتُ، مَبْنِيَيْنِ للمفعول عند من يقول: بيعَ [قول<sup>(٤)</sup>] وما أشبه ذلك، مما / يقع فيه اللبسُ على غير ٣٠٧

(١) الآية ٧٨ من سورة طه.

(٢) أ: «فالمختار».

(٣) في هامش الأصل: عَصٍ. وهو خطأ. ومثله في س، ف. يقال: «عصى العبد ربه فهو عَصٍ وعَصِي». اللسان.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.



قصد، بل لأنَّ لأحكام اللفظية اضطرَّت إليه.

فأما (الأصل)<sup>(١)</sup> الأوَّل من قصد البيان فلا نزاع فيه على الجملة، وأما قصدُ الإبهام فكذلك<sup>(٢)</sup> لاختلاف المقاصد باختلاف مُقتَضِيَّات الأحوال. وأما عروضه على غير قصدٍ فهو موضع النظر، وقد انقسم بحسب السماع ثلاثة أقسام :

أحدها : [ما<sup>(٣)</sup>] ثبت فيه عدمُ اعتبار اللبس كالأمتثلة المذكورة، فأتكل في بيانها على القرائن أو البيان عند الحاجة إليه. فمن اعتبر اللبس فيه خالف العرب كالناظم في مسألة : قُلْتُ بَعْتُ، مَبْنِيَّينَ للمفعول.

والثاني : ما ثبت فيه اعتباره، فأزيل حتى ظهر المعنى المراد، أو امتنع من الحكم المؤدِّي إليه كالتزام الترخيم على من نَوَّى في نحو «ضاربة» ولم يقولوا فيه : يا ضاربُ، على من لم يَنْوِ، لالتباس المؤنث بالذكر. وكالتزام عُدِّي<sup>(٤)</sup> في تصغير عَدَوِيٍّ، غير مُسمَّى به، فلم يقولوا عُدِّيَّ فيحذفوا يائِي النسب، لالتباسه بتصغير غير المنسوب. وكامتناعهم من النسب إلى اثني عشر، غير مُسمَّى به، خوفا من الالتباس بالنسب إلى اثنين<sup>(٥)</sup>. وكتفرقتهم في الندبة بين نحو : ظهرها وظهره، [وظهرهما<sup>(٦)</sup>]، وظهرهم<sup>(٧)</sup>. وما أشبه ذلك. وهذه جملة متفق عليها، فمن لم يعتبر هنا اللبس فقد خالف العرب والنحويين.

---

(١) عن الأصل.

(٢) أ : «فلذلك الاختلاف».

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) الكتاب ٣/٤٧٤.

(٥) الكتاب ٣/٢٧٥.

(٦) عن هامش الأصل، س، ف.

(٧) الكتاب ٢/٢٢٤.

والثالث : مالم يثبت فيه شيء من ذلك، ولا ظهر من كلامهم ما يدل على الرجوع إلى أحد القسمين، كلزوم تقديم الفاعل على المفعول، أو المبتدأ على الخبر، ولزوم إقامة الأول من مفعولِي ظن مقام الفاعل خوف اللبس، وما أشبه ذلك - فاختلف النحويون في هذا القسم بماذا يُلْحَق؟ فجمهور المتأخرين، وابن السراج من المتقدمين، والسيرافي في بعض المسائل يلحقونه بالأصل الأول، وبالقسم الثاني من هذه الأقسام، فراعوا اللبس، والتزموا من الأحكام ما يرتفع بسببها ومنهم الناظم، حسبما ظهر منه هنا، وفي باب مالم يُسَمَّ فاعله، وفي باب تعدى الفعل ولزومه، وغير ذلك.

والظاهر من المتقدمين عدم مراعاته وإلحاقه بالأول من هذه الأقسام، مثل سيبويه، فإنه لا يكاد يُوجَد في كتابه تعليلٌ به لمثل هذه الأشياء ولا بناءً عليه ولما تكلم في أبواب التصريف على «فُعِلَ» ونحوه من القول أو من البيع، وأنتك تقول : قُولِ وبُيْعِ علل ترك الإدغام بعروض الواو<sup>(١)</sup>، ولم يتعرض للبس بفعلٍ لو قيل : قُولِ وبُيْعِ. ولم يتعرض أيضا لالتزام رتبة الفاعل والمبتدأ وما أشبه ذلك، بل الأظهر عدم اعتباره بذلك، كما تقدّم ذكره. وقد تقدّم أيضا عن الزجاج ما يشير بعدم اعتباره اللبس عند النحويين في مثل هذا القسم، وأنهم متفقون على ذلك. وكأنهم لم يبالوا بهذا الضرب من الالتباس كما لم يبالوا به في التصغير والنسب في الأسماء الأعلام دون غيرها.

وللناظم أن يرجح مذهبه بوجهين :

أحدهما : الوقوف مع الأصل الأول من قصد الإفهام الذي وُضِعَ له الكلام، فإليه ينبغي أن يرجع بالمحتملات، فإنه إذا دار الموضع بين أن

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٢ - ٣٧٣.

يُرَدُّ / إلى ما هو أصلٌ وإلى ما ليس بأصلٍ فردّه إلى ما هو الأصلُ ٣٠٨  
أحقّ.

والثاني : أن البيان ورفع اللبس في كلامهم أكثر وأشهر من  
الإبهام والتعمية، والحمل على الأكثر هو المتعين، ويبقى ما عدا ذلك  
موقوفاً على محله لا يُقاسُ عليه.

وفي القاعدتين بعد هذا نظرٌ يطول، وأولى المواضع به الأصول.  
النوع الثاني من أنواع الخبر اللازم التأخير : أن يكون الخبر فعلاً،  
وذلك قوله : «كَذَا إِذَا مَا الْفَعْلُ كَانَ خَبَرًا»<sup>(١)</sup> يعنى أن المبتدأ إذا أخبر  
عنه بفعل، أو بجملة فعلية، فإن المبتدأ يلزم تقديمه على الخبر، نحو قولك :  
زيد قام، وعمرو خرج، وبكر ضرب عمرًا، وزيد يضرب أخاك، وما  
أشبه ذلك. فلا يجوز هنا أن تقدّم الفعل فتقول : قام<sup>(٢)</sup> زيد، ولا : خرج  
عمرو، ولا : ضرب عمرًا بكرًا، ولا يضرب أخاك زيد، على أن تبقى  
الأسماء على حالها من الابتداء، والأفعال أخبارها. وهذا الحكم كأنه  
متفق عليه بين النحويين إلا أنهم اختلفوا في التعليل.

فذهب المؤلف إلى أن المانع من ذلك إيهام كون المبتدأ فاعلاً بالفعل  
إذا تقدّم، ولذلك لو برز الفاعل لجاز التقديم نحو : قاما الزيدان، وقاموا  
الزيدون، وكذلك : قام أبوه زيد، وضربته زيد، وما أشبه ذلك. فالمانع  
من التقديم على مذهبه اللبس.

وذهب ابن أبي الربيع<sup>(٣)</sup> إلى أن الخبر ههنا إذا تقدم صار المبتدأ  
فاعلاً بلا بُدٍّ، لأنه - أعنى المبتدأ - قد اجتمع عليه عاملان، أحدهما

(١) في الأصل : «الخبر». وكأن الألف واللام ألحقا بالكلمة.

(٢) في الأصل، أ : «ما قام زيد».

(٣) انظر البسيط ٤٥٦، ٤٥٩.

معنوي وهو الابتداء ، والآخر لفظي وهو الفعل المقدم إذ هو طالب [له] <sup>(١)</sup> من جهة المعنى ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ ولأن الفعل إن لم يعمل في ذلك الاسم وقد هيئ له ، لزم التهيئة والقطع ، وذلك ممتنع .

وظاهرُ تعليل ابن أبي الربيع تجويزُ التقديم ، إلا أن المبتدأ يتغير حكمه . بل قد نصَّ على هذا المعنى ، لكن حاصله يرجع إلى أن الخبر لا يكون متقدماً وهو خبر ، فاجتمع في المعنى مع تعليل المؤلف على امتناع التقديم .

وفي كلام الناظم هنا نظر من وجهين :

أحدهما : أن هذا الإطلاق في امتناع التقديم غير صحيح ؛ إذ ليس كل خبر كان فعلاً يمتنع تقديمه ، بل هو على ضربين .

الأول : أن يكون فاعل الفعل ضميراً عائداً على المبتدأ ، كزيد قام ، وعمرو يخرج .

والثاني : أن يكون فاعله غير ذلك ، بأن <sup>(٢)</sup> يكون إما ظاهراً نحو : زيد قام أبوه ، وعمرو خرج أخوك إليه . وإما ضميراً بارزاً ، نحو : زيد ضربته ، والزيدان قاما ، والزيدو قاموا . وإما ضميراً غير بارز لكنه غير عائِدٍ على المبتدأ ، نحو : زيدٌ أضربهُ ، وعمرو أكرمهُ ، وبكرٌ تقوّمُ إليه .

فأما الضربُ الأوّل فهو الذي يصحّ معه كلامُ الناظم للعلة المذكورة ، من إبهام كون المبتدأ فاعلاً . وأما الثاني فلا يصحّ معه ، إذ يجوز أن تقول : قام أبوه [زيد] <sup>(٣)</sup> ، وخرج أخوك إليه عمرو ، وضربته زيدٌ ، وقاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ،

(١) عن س ، ف .

(٢) في جميع النسخ : «بل يكون» ، ولا تقع بل هذا الموقع .

(٣) عن هامش الأصل ، س ، ف .

وَأُضْرِبُهُ زَيْدٌ، وَأَكْرَمُهُ عَمْرُو، وَتَقُومُ إِلَيْهِ زَيْدٌ. وَقَدْ بَيَّنَّ هَذَا الْمَعْنَى فِي التَّسْهِيلِ حَيْثُ قَالَ : «إِنْ»<sup>(١)</sup> لَمْ يَوْهَمِ ابْتِدَائِيَّةُ الْخَبَرِ أَوْ فَاعِلِيَّةُ الْمُبْتَدَأِ»<sup>(٢)</sup> وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : قَامَا الزَّيْدَانِ، أَوْ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، لَمْ يَوْهَمِ التَّقْدِيمُ فَاعِلِيَّةَ الْمُبْتَدَأِ-<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَنْتَهِيَ لِلْمُبْتَدَأِ فَيَرْتَفِعُ بِهِ ، أَوْ يَصْحُ ارْتِفَاعُهُ بِهِ .

وَهَكَذَا تَحَرَّزَ مِنْ ذَلِكَ فِي / «الْفَوَائِدُ الْمُحَوِّيَّةُ» فَقَالَ : «إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لَمْ يَبْرُزْ فَاعِلُهُ»<sup>(٤)</sup> وَلَا يُقَالُ : لَعَلَّهُ قَصْدُ ظَاهِرِ كَلَامِهِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ كُلَّهَا يَمْتَنِعُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ، وَالْعَلَّةُ كَوْنُ الْخَبَرِ فِعْلًا. لِأَنَّا نَقُولُ : لَا يَصَحُّ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا لِمُخَالَفَتِهِ فِي ذَلِكَ لِلنَّحْوِيِّينَ، وَكَأَنَّهُ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ عَنْدهُمْ : قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ<sup>(٥)</sup> : يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. قَالَ : « وَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِيهِ خِلَافًا ». وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصَحَّ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ.

وَلَعَلَّ ابْنَ أَبِي الرَّبِيعِ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ. وَأَمَّا نَحْوُ : الزَّيْدَانِ قَامَا، فَلَا إِجْمَاعَ<sup>(٥)</sup> فِيهِ الْبَيِّنَةُ فَقَدْ حَكِيَ ابْنُ وَلَادٍ فِي سُؤَالَاتِهِ لِأَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَاجَ أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ قَالَ : إِنْ الْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ يَجِيزَانِ : قَامَا الزَّيْدَانِ، عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَبَاقِي الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجِيزُونَهُ . وَبِهَذَا قَدْ يَعْتَزِرُ عَنِ النَّازِمِ فِي نَحْوِ : الزَّيْدَانِ قَامَا، بِأَنْ يُقَالَ : لَعَلَّهُ أَخَذَ فِيهِ بِمَذْهَبِ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى خِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : «إِنْ لَمْ يَوْهَمِ التَّقْدِيمُ...». وَفِي أ : «إِنْ لَمْ يَوْهَمِ التَّقْدِيمُ فَاعِلِيَّةُ الْخَبَرِ». وَالمُثَبَّتُ عَنْ التَّسْهِيلِ ٤٦، س، ف.

(٢) عَنْ س، ف.

(٣) الْفَوَائِدُ الْمُحَوِّيَّةُ وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ : ٢٢.

(٤) انْظُرِ الْبَسِيطَ ٨/٥٨٢.

(٥) أ : اجْتِمَاعٌ.

التسهيل والفوائد.

أما نحو : ضربته زيد ، فلا يمكن الاعتذار عنه ، مع عدم نقل الخلاف.  
فإن قيل : فلعله خالف الإجماع هنا فمنع : ضربته زيد ، ونحوه ، قياساً  
على منع : قاما الزيدان ، والسماع في المسألة معدوم أو كالمعدوم ، وقد قال ابن  
جني : إن مخالفة إجماع النحويين سائغة<sup>(١)</sup>.

فالجواب : أن هذا الاعتذار لا يصح [البتة<sup>(٢)</sup>]؛ إذ مخالفة إجماع  
النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المحدثين ، وكل علم  
اجتمع أربابه على مسألة منه فإجماعهم حجة ، ومخالفهم مخطيء. وهذه المسألة  
محل بيانها أصول النحو ، وقد ذكر طرف منها في الأبواب الآتية من هذا  
الشرح ، والله المستعان فكان الواجب على الناظم أن يقيد هذا الإطلاق ، ولا أجد  
الآن جواباً ارتضيه.

والنظر الثاني : أن قوله : «كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرًا» ، كان من حقه أن  
يقول : كذا إذا ما الخبر كان فعلاً ؛ لأن كلامه إما هو في الخبر بالنسبة إلى  
تقديمه وتأخير ، بحسب ما يعرض فيه ، فهو المبتدأ في المعنى المخبر عنه بما  
يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله ، ومنها كونه فعلاً. فهذا  
الكلام على القلب لفهم المعنى ، وهو جائز في الشعر ، ونحو منه قول خدّاش<sup>(٣)</sup>  
بن زهير ، أنشده سيبيويه<sup>(٤)</sup> :

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ  
أَظُنِّي كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارٌ؟

(١) الخصائص ١٨٩/١.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) أ : خراش. وهو خطأ.

(٤) الكتاب ٤٨/١ ، والمقتضب ٩٣/٤ ، وشرح المفصل لابن بيعش ٩١/٧ ، ٩٤ ، والخزانة ١٩٢/٧.

وَأَنْشَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَوَجَّهَهُ<sup>(١)</sup> بِأَنَّ الْمَعْنَى مِنَ الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup>. وَالْأَمْرُ فِي هَذَا قَرِيبٌ.

النوع الثالث من أنواع الخبر الذي يلزم التأخير : أن يكون والياً لأداة الحصر لفظاً أو معنى، وعبرَ عن ذلك بقوله : «أَوْقُصِدَا اسْتِعْمَالُهُ مُنْجَصِرًا». والضمير في «استعماله» عائدُ على الخبر، يعنى أن الخبر إذا كان محصوراً بأداة من أدوات الحصر، وقُصِدَ ذلك فيه، لزم أن يكون مؤخراً عن المبتدأ. والأصل في وجوب التأخير هنا المحصورُ بإنماء دون المحصور بما وإلا، فتقول : إنما زيدُ قائم، فالمنحصر هنا عنده قائم. وكذلك إذا قلت : إنما أنت كاتبٌ /، وإنما زيد شاعر فالكاتب والشاعر هو ٣١٠ المحصور. وإذا قلت : ما زيدٌ إلا قائم، وما أنت إلا كاتب، فالمنحصر عنده ما بعد إلا فهو الذي يجب تأخيرَه، فلا تقول : إنما قائم زيد، ولا : إنما كاتب أنت. وكذلك لا تقول : ليس إلا قائماً زيد، ولا ما أشبه ذلك وما جاء بخلاف ذلك فظاهر أنه عنده نادر لا يُقَاس عليه، نحو ما أنشده في الشرح<sup>(٣)</sup> من قوله<sup>(٤)</sup> :

فَيَارَبُّ، هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُبْتَغَى  
عَلَيْهِمْ، وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ

الأصل : هل النصر إلا بك، وهل المعولُ إلا عليه.

(١) ينظر كلام سيبويه في ذلك ٤٧/١ - ٤٨.

(٢) في صلب الأصل، أ : «من التأخير» والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٥٩.

(٤) ينسب إلى الكميث بن زيد، ولم أجده في ديوانه والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٩، والهمع ٣٣/٢، والتصريح ١٧٣/١، والأشموني ٢١١/١.

فإنما وجب التأخير هنا لأنه لا يعرف المحصور فيه من المحصور إلا بذلك، أعنى مع الحصر بأنما، فإذا قَصِدَتْ<sup>(١)</sup> حصر القيام في زيد قلت : إنما زيد قائم، ثم حملوا إلا عليها في وجوب التأخير [إن كان المحصور معها ظاهراً معروفاً<sup>(٢)</sup>].

وقد ظهر من هذا أنَّ الذي يجب تأخيرهُ هو المحصورُ، وهو الواقع بعد إلا، والمتأخر مع إنما. وليس كذلك؛ بل قيل إلا هو المحصور فيما بعدها، فإذا قُلْتُ : ما زيد إلا قائم، فالمعنى أن زيدا مقصوراً على الانتصاف بالقيام لم يتصف بغيره، قالوا : وهو ردُّ على من زعم أن زيدا اتصف بغير القيام.

ويمكن أن يكون غير زيد قد قام. وإذا قلت : ما قائم إلا زيد، انقلب<sup>(٣)</sup> المعنى فصار القيام مقصوراً على زيد، فلم يقم أحد غيره، وهو ردُّ على من زعم أن غير زيد قائم، ويمكن أن يكون زيد متصفاً بغير القيام. وكذلك حكم إنما، لأنها في معنى ما وإلا.

فإذا قلت : (٤) إنما زيد كريم، فزيد مقصور على الاتصاف بالكرم، لم يتصف بغيره. وإذا قلت : - (٤) إنما الكريم زيد، وإنما كريم زيد، صار المعنى أن الكرم ليس بمتصف به إلا زيد، ويَحْتَمِلُ هنا أن يكون لزيد أوصاف أخرى، كما<sup>(٤)</sup> يَحْتَمِلُ في الأول أن يكون غير زيد متصفاً بالكرم.

فقد حَصَلَ أنَّ المتأخر هو المحصور فيه لا المحصور، وهو قد قال : إن المنحصر يلزم تأخيرهُ، فهو مناقض لقولهم : إن المنحصر يلزم تقديمه. وهو

(١) أ : «مع الحصر، فإنما قصدت القيام».

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) أ : فقبلت.

(٤) سقط من أ.



معنى ماذكر أنفا. وقد ردَّ على الناظم بهذا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخَّار - رحمه الله - وقرَّر أن الحق ما ذكره الناس.

واعتذر عنه بعض تلامذته بأنه أراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر لا المحصور من جهة المعنى، فإنَّه محصور فيه لا محصور، فكأنَّه أطلق عليه هذا اللفظ من جهة اقتران الأداة به وملابستها له. أو يكون أراد المنحصر فيه، لكنه حذف الجار، فاستتر الضمير، كما سَمَّى الفخر<sup>(١)</sup> بن الخطيب كتابه «المحصول»، والمراد المحصولُ فيه.

وهذا الثاني اعتذارٌ ضعيف، وهذا السؤالُ واردٌ عليه في قوله في الفصل الذى يلى هذا : «وَحَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ أَبْدًا». والاعتذارُ هناك مثله هنا. وقد ظهر من موافقة كلامه هنا لكلامه هناك وفي باب الفاعل :

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ آخَرٌ ... ..

أنه قصد هذا الإطلاق، وأنه يُسَمَّى المحصور فيه محصوراً أو منحصرًا. وهى عادته «في التسهيل»<sup>(٢)</sup> مع أنه فسَّر الحصر في الشَّرْح على المعنى الصحيح.

فتلخص أن هذا اصطلاح له خالف به<sup>(٣)</sup> اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان، وهذا قريب، غير<sup>(٤)</sup> أنه يُوهَم المخالفة، والله أعلم.

---

(١) هو الإمام محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري، ابن خطيب الري، فخر الدين الرازي، ولد سنة ٥٤٣ هـ، كان إماماً في غير علم. وكتابه الحصول في أصول الفقه. توفي رحمه الله بهراه سنة ٦٠٨. انظر طبقات الشافعية الكبرى ٨١/٨ - ٩٦.

(٢) ينظر التسهيل ١٠.

(٣) أ : «فيه».

(٤) في صلب الأصل : «مع أنه».

النوع الرابع / من أنواع الخبر اللازم للتأخير : أن يكون خبر ٣١١  
مبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، وهو المراد بقوله : «أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي  
لَامِ ابْتِدَاءٍ». فالضمير في «كان» عائد على الخبر، ومدلول (ذی) هو المبتدأ،  
أى : صاحب لام ابتداء فكأنه يقول : ويجب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا  
كان الخبر مسنداً لمبتدأ صاحب لام ابتدائية دخلت عليه، وذلك قولك :  
لَزِيدٌ قائمٌ، ولأنت كريم. وقال تعالى : {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ<sup>(١)</sup>}،  
وما أشبه ذلك. فمثل هذا يلزم فيه تأخير الخبر، لأن لام الابتداء لها صدر  
الكلام فدخولها على المبتدأ يؤكد الاهتمام بأوليته<sup>(٢)</sup>، فلو قَدِّمْتَ هنا الخبر  
فقلت : قائمٌ لزيدٌ، وكريمٌ لأنت، لم يسغ، لمنافاته لما قصد بها من  
التصدير. ولأجل أن لها صدرَ الكلام امتنع تأثر<sup>(٣)</sup> ما دخلت عليه  
للعوامل<sup>(٤)</sup> القلبية نحو : علمت لزيد قائم، فإن جاء ما ظاهرة تقديم الخبر  
فشادُّ لا يقاس عليه، نحو قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ عُوِيْفُ خَالِهِ

يَنْلِ الْعَلَاءَ، وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

وعلى أنه لا يتعين أن يكون «خالي» خبراً، لإمكان تأويله على أحد

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٢) في هامش الأصل : «بابتدائية».

(٣) في صلب الأصل، أ : «تأخره».

(٤) في غير س : «العوامل».

(٥) البيت في التصريح ١٧٤/١، والأشْمُونِي ٢١١/١، واللسان، مادة : شهرب. غير مسوب،  
وفيها : «ومن جرير خاله». وذكر اللسان أن البيت من الرجز. وهو من الكامل. وانظر العيني ٥٥٦/١.

وجهين : إما على زيادة اللام، كما زيدت في قوله<sup>(١)</sup> :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

على رأى طائفةٍ فيه، وكما في قول الآخر<sup>(٢)</sup> :

مَرَوْا عَجَالًا فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ

فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا : أُمِّيسَى لَمَجْهُودًا

وإما على أن يكون «أنت» خبر مبتدأ محذوف تقديره : خالى لهو أنت، فكان اللام إنما دخلت على المبتدأ لا على الخبر، فتكون على أصلها في التقدير. وقد قيل ذلك في قوله :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

النوع الخامس : أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ لازم لصدر الكلام، لعلّة اقتضت ذلك، وهو قوله : «أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ»، فلازم مجرورٌ عطفاً على «ذى»، كأنه قال : أو كان مسنداً لل لازم الصدر.

وهو على حذف الموصوف، أى : أو مبتدأ لازم الصَّدْرِ. والصدر : هو صدرُ الكلام.

يريد أن الخبر إذا كان مبتدؤه ممن له صدرُ الكلام فيلزم تأخيرُهُ، لأنَّ

---

(١) هو رؤية أو عنترة بن عروس. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٣، ٥٧/٧، والخزانة. / ٣٦٣، ٣٢٢.

(٢) مجالس ثعلب ١٥٥/١، والخصائص ٢١٦/١، ٢٨٣/٢، وابن يعيش ٦٤١٨، ٨٧، والخزانة ٣٢٧/١٠ - ٣٢٨. ويقول البغدادي : «وهذا البيت شائع في كتب النحو، ذكره أبو علي في غالب كتبه وابن جنى كذلك، وكلهم يرويه عن ثعلب، وثعلب أنشده غير معزو إلى أحد».

وفي الخزانة أيضاً : «عجلاً : جمع عجل - بضم الجيم - كرجال جمع رجل. ورواه العيني عجالي. وقال هو جمع عجلائ كسكارى جمع سكران. ورواه أبو علي في كتاب الشعر : مروا سراعاً.

المبتدأ إذا كان كذلك لم يصح أن يتقدم عليه مما في جهته شيء من معمول أو غيره.

والمبتدأ الذي هو لازم للصدر على سبعة أضرب:

أحدها : اسم الشرط نحو قولك : مَنْ يَكْرِمُنِي أَكْرِمَهُ. فمن : مبتدأ، خبره : يكرمني. وكذلك : ما تصنعه أصنع مثله. وأيُّهم يأتيني آية. وفي التنزيل الكريم : { وَقَالُوا : مَهْمَ تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ <sup>(١)</sup> }. فهو لازم للصدر لأنه تضمن حرفاً له صدر الكلام، وهو حرف الشرط، ولذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله.

والثاني : اسم الاستفهام، نحو قولك : ما عندك؟ ومن يأتيك؟ وأيُّهم قائم؟ وكم مالك؟ على مذهب سيبويه <sup>(٢)</sup>، وأتى الناظم بمثال هذا الضرب وهو قوله : «مَنْ لِي مُنْجِدٍ؟». فمن : مبتدأ خبره المجرور، ومنجداً : حال من الضمير في «لي».

والمنجد : المغيث والناصر والمعين، يقال : استنجدني فأنجذته، أي : استعان بي فأعنته.

والثالث : كم الخبرية نحو قولك : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ! وَكَمْ رَجُلٍ لِي <sup>(٣)</sup>! وإنما لازمت الصدر هنا لأحد وجهين، إما بالحمل على الاستفهامية، لمساواتها لها في كثير / من أحكامها وفي لفظها، وإذا ٣١٢

---

(١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٢) الكتاب ١٥٦/٢.

(٣) أجاز الأخفش قياساً لا سماعاً جواز وقوع كم الخبرية حشواً، وقد عقب ابن عصفور على ذلك بقوله : «وهذا فاسد، لأن العرب لم يسمع منها...» انظر شرح الجمل له ٥٠/٢.

كانت الاستفهامية لازمة للصدر لتضمنها حرف الصدر، وهو حرف الاستفهام الهمزة أو غيرها، فكذلك ما جرى مجراها. وإما بالحمل (على<sup>(١)</sup>) رُبَّ التي هي حرف لمساواتها لها في المعنى إن قيل بأن معناها التكثر، أو لأنها، مقابلتها إن قيل : إنها للتعليل. وقد مرَّت الإشارةُ إلى هذا الخلاف في سبب بنائها، وموضع استيعابه بابُ كم. وعلى كلا القولين فهي لازمة صدرَ الكلام، فلزمت الصدر كم بالحمل عليها.

والرابع : ما أُضيف إلى أحد هذه الثلاثة، نحو : غلامٌ من يَقمُ أقمُ معه<sup>(٢)</sup>. وغلامٌ من يأتيني أكرمه. وغلامٌ أيهم أتاك؟ وغلامٌ كم رجل جاك! فهذا حكمه أن يكون في صدر الكلام مثلُ ما أُضيف إليه إذا لم يضيف إليه، وذلك لمصاحبته لما له صدرُ الكلام.

والخامس : ضمير الشأن فإنه يلزم صدر الكلام، وتكون الجملة التي تقع خبره بعده، فتقول : هو زيد منطلق. هي قام زيد<sup>(٣)</sup>. ولا يجوز أن تتقدم الجملة عليه وإن جاز تقدمها على غيره، إذ لو قدّمت عليه فقليل : زيد منطلق هو، أو قامت هند هي، لم يعلم كونه ضمير الشأن، لتَوَهُّم<sup>(٣)</sup> أن يكون توكيدا للضمير أو الظاهر أو بدلا، فالتزموا تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لذلك.

فإن قلت : كيف يكون ضميرُ الشأن من الأسماء اللازمة للصدر، وأنت تُدخل عليه العوامل نحو كان وإن، فإنك تقول : كان زيدٌ قائم، أي : كان الأمر

(١) عن الأصل.

(٢) يجوز تأنيث ضمير الشأن مع المذكر، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٤، والهمع ٢٣٣/١ - ٢٣٤.

(٣) أ : «ولتوهم».

زيدٌ قائمٌ. وإنه زيدٌ قائمٌ.

وأدوات الصدور إذا كانت أسماءً لا تدخل عليها العوامل إلا متأخرةً،  
حيث يمكن تأخرها؟

فالجواب : أن ملازمة الصدر في كلامه محتملةٌ لأن يريد بها امتناع  
سبقيّة العامل لها، كأسماء الشرط والاستفهام، وأن يريد ما يلزم الصدر  
بالنسبة إلى جُزْءِ الجملة خاصة، أي هو معروفٌ بذلك على الجملة، وعلى هذا  
الثاني يدخل ضمير الشأن.

لا يقال : إن حمله على هذا الثاني غير مستقيم؛ إذ يدخل (فيه) <sup>(١)</sup> على  
هذا المعنى جميع ما تقدم من قوله : «وَأَمْنَعُهُ حَيْثُ يَسْتَوِي الْجُرَّانُ» إلى هنا، لأنَّ  
المبتدأ فيها لازم للصدر على الجملة فكان الأولى الاقتصارُ على هذه اللفظية،  
وحينئذٍ لا يكون في كلامه بيان لما هو من أسماء الصدر ولكنه لم يفعل؛ فدلَّ  
على كون <sup>(٢)</sup> مراده لزوماً مخصوصاً مشهوراً، وما ذاك إلا أسماء الشرط  
والاستفهام.

لأننا نقول : ضمير الشأن مما لازم الصدر لزوماً مخصوصاً مشهوراً  
بوضع أولى، لأن وضعه أن يكون صدر <sup>(٣)</sup> الجملة كأسماء الشرط والاستفهام،  
ولم يكن التقديم له يعارض عرض له كسائر ما تقدم، فإن تقديم المبتدأ في :  
زيدٌ أخوك، أو زيدٌ قام، أو ما زيدٌ إلا قائم، أو لزيدٌ قائم.

ليس بالوضع الأول، بل لعارض أوجب له التقديم، وهو في الأصل غير

---

(١) عن الأصل.

(٢) في هامش الأصل عن نسخة : فدلَّ على أن مراده لزوماً مخصوص مشهور.

(٣) في هامش الأصل عن نسخة : «أول».

ثم نقول : إن دخول العوامل سابقةً عليه غيرٌ مزيلٍ له عن استحقاق/ الصدر على الجملة من جهة أن بعض العوامل قد تسبق أسماء الشرط والاستفهام، ولا يكون ذلك مزيلاً لها عن استحقاق الصدر، وذلك عامل الجر، فلا شتراك ضمير الشأن معها في هذا الاعتبار عدته في جملة الأسماء اللازمة للصدر، وبالله التوفيق.

والسادس : ما التى للتعجب في نحو قولك : ما أحسن زيداً! فإن «ما» مبتدأ يلزم صدر الجملة، وهو أولى باستحقاق الصدريّة من ضمير الشأن، إذ لا يدخل عليه ناسخُ البتة، فلا يجوز تأخيرها هنا، لأن العرب وضعت صيغة التعجب هكذا وألزمته طريقةً واحدةً، فجرت مجرى المثل، فترك المبتدأ على حاله من التقديم، والخبر على حاله من التأخير.

فإن قلت : إما امتنع تقديم الخبر هنا من جهةٍ أخرى، وهى كونه فعلاً فاعله ضمير المبتدأ، فهو بالتقديم يوهم الفاعلية، وقد مرّ ذلك، فكيف يُعدُّ هنا امتناع التقديم من جهة كونه لازم الصدر؟

فالجواب : أن امتناع التقديم لأجل كون الخبر فعلاً إنما يستقيم يصحُّ التقديم الموهم، فيمنع لأجل الإيهام، نحو : زيد قام لا تقدم هنا وأنت تريد بقاء حكم الابتداء، لإيهام التقديم زوال ذلك الحكم، وصيرورة المبتدأ فاعلاً؛ فهذا إنما يَصُور حيث يسوغ على الجملة أن تقول : قام زيد - وليس قولهم هنالك : إن الخبر لا يجوز تقديمه، بمعنى أنه لا يجوز تقديمه بحال، بل بمعنى<sup>(١)</sup> أنه لا يبقى على إعرابه الأول، أى : لا يحكم له

(١) أ : «معنى».

بالابتداء والخبر إذا تقدم الفعل، بل يحكم له بحكم الفعل والفاعل. هذا معنى امتناع هنالك، وأما هنا فلا يجوز التقديم البتة، سواء اعتقدت كون «ما» فاعلاً أو مبتدأً، فليس مثله، وإذا لم يكن مثله تعين أن يكون امتناع التقديم لأمرٍ آخر، وما هو إلا كون «ما» لازمةً للصدر، لجريان الكلام مجري المثل، فبقيت «ما» على أصلها من التصدير، فدخلت في حكم الواجب التصدير الذي ذكر الناظم، والله أعلم.

والسابع : المبتدأ الذي دخلت الفاء في خبره، نحو قولك : الذي يأتيني فله درهم، [وكلُّ رجلٍ يأتيني فله درهم<sup>(١)</sup>]؛ لأنَّ المبتدأ هنا مُشْرَبٌ معنى الشرط، ولذلك تنافي الفاء الأحكامَ المنافية للشرط، وإنما تدخل في خبر المبتدأ حيث لا يكون ثمَّ حكمٌ منافٍ؛ ألا ترى أنهم اشترطوا في صحة دخولها أن يكون المبتدأ موصولاً ولا يكون مراداً به شخصٌ بعينه، وألاً يدخل عليه ما ينافي الشرط كالنفي والاستفهام؛ لأنَّ استحقاق الدرهم بالإتيان إذا قلَّتْ : الذي يأتيني فله درهم. وهذا<sup>(٢)</sup> المعنى الذي يقربه من الشرط مفقودٌ هنا، قاله ابن الحاج. وإذا كان كذلك فلم تدخل الفاء في الخبر حتى وجد في المبتدأ معنى الشرط، فالفاء هي العَلَمُ عليه. وما فيه معنى الشرط، ولو في حال، قد صار مستحقاً لصدر الكلام، فلحق بأسماء الصدر من تلك الجهة، فلا يجوز إذا تقدَّم خبره عليه، لأنه في معنى جواب الشرط، وجواب الشرط لا يتقدم / على الشرط، فكذلك ٣١٤ [مافي<sup>(٣)</sup>] معناه.

(١) سقط من الأصل.

(٢) في جميع النسخ : «وهو». ويريد بالمعنى ترتَّبَ الجواب على الشرط، فهو مفقود إذا دخل على الشرط النفي والاستفهام. انظر الهمع ٥٦/٢ - ٥٧.

(٣) سقط من الأصل.



فهذه أضرب سبعة تضمنها قوله : «أَوْ لَازِمُ الصَّدْرِ» بِالطَّف (١) إشارة ،  
وحصل من هذا كله استيفاء ما ذكره الناس من هذه المواضع فى هذا الفصل ،  
وَلَمْ يَفْتِهِ مِنْهَا إِلَّا مَا لَا بَالَ لَهُ .

وأما القسم الثانى وهو وجوب تقديم الخبر على المبتدأ فهو الذى شرع الآ  
فيه فقال :

وَنَحْوُ : عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرٌ  
مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ  
كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ (٢) مُضْمَرٌ  
مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيِّنًا يُخْبَرُ  
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ  
كَأَيُّنَ مَنْ عِلْمَتُهُ نَصِيرًا؟  
وَخَبَرُ الْمَحْصُورِ قَدُّمٌ أَبَدًا  
كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ

فذكر لهذا القسم أربعة أضرب :

أحدها : الخبر الذى يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة ، وذلك قوله :  
«وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ» .. إلى آخره ، فأشار بالمثاليه إلى النوع الذى  
يُصَحِّحُ تَقْدِيمُهُ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكْرَةِ ، وهو كون الخبر ظرفاً أو مجروراً مقدماً على  
المبتدأ ، فعندى درهم ، مما الخبر فيه ظرف ، ولى وطَرٌ ، مما خبره مجرور ،

(١) فى صلب الأصل : بأنظرف. وفى أ : بالطرف. والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) كذا فى الأصل، ف، وفى غيرهما : عليه.

فكلما كان الخبر فيه مصححاً للابتداء بالنكرة فذلك المصحح لازم<sup>(١)</sup> له لبطلان  
فائدة الجملة بزواله . وقد تقدم الكلام في المسألة عند قوله :

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ

مَا لَمْ يَفِدْ ، كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً

وقوله : «ملتزم فيه تقدم الخبر» . تقدم الخبر : مبتدأ ، خبره : ملتزم .  
والضمير في «فيه» عائد على «نحو» . والتقدير : تقدم الخبر ملتزم في نحو  
عندي درهم ولى وطراً .

وَالْوَطْرُ : الحاجة ، والجمع : الأوطار . ولا يبنى منه فعل ، قاله<sup>(٢)</sup>  
الجوهرى .

واعلم أن هذا الالتزام المذكور هو القياسى لا السماعى ، فإنه قد جاء فى  
كلام العرب نحو : رَجُلٌ فى الدار ، قال امرؤ القيس<sup>(٣)</sup> :

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ

.....

البيت . لكنه قليل ، فلذلك ألزم التقديم ، وعلى هذا جماعة من المتأخرين .  
وقد ذكّر عن الشلوين أنه كان لا يمنع وقوع الخبر مؤخراً فتقول<sup>(٤)</sup> : درهم  
عندى ، ووطراً لى ، ورجل فى الدار ولكن الأحسن عنده التقديم ، فهو من  
الأخبار التى لا<sup>(٥)</sup> يلزم تقديمها .

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الصحاح ٨٤٦.

(٣) تقدم البيت في ص ٥٠٠ .

(٤) لم يخرج الشلوين في التوطئة عن المعهود بين النجاة من الابتداء بالنكرة بشروط، انظر ٢٠٣.

(٥) أضيفت «لا» إلى صلب الأصل، وهى غير ثابتة في النسخ الأخرى.

وحجة الناظم ومن قال بقوله ماتقدم من أنه المسوغ للابتداء بالنكرة ، فلو بقى مؤخراً لأوهم كونه صفة للنكرة ]<sup>(١)</sup> فلا تحصل الفائدة. وأما الشلوبين فليس التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة<sup>(٢)</sup> [ عنده ، بل لأنك إذا قلت : فى الدار رجل ]<sup>(٣)</sup> فالْمَعْنَى به فى هذا الخبر إنما هو أن حصل فى الدار المعهودة رجل<sup>(٤)</sup> وهذا مفيد ، فموضع العناية هنا الدار ، فحسن تقديمها لمكان العناية الموجبة للتقديم فى كلامهم . فالموجب للجواز إذا حصول الفائدة بتعريف الدار ، بدليل أنك لو قلت : فى دار رجل ، لم يَجْزُ باتفاق. فتقديم ما حصلت به الفائدة لا ينكر. فإذا اشترط التقديم هنا إنما لأجل كونه علماً على المعنى المقصود الموجب للفائدة.

ويدل على أن التقديم ليس لتحصيل الابتداء بالنكرة تقديمه حيث يكون ثم مسوغ آخر ، بحيث لو لم يقدم لجاز الابتداء بالنكرة باتفاق ، نحو : ما فى الدار رجل ، فالأحسن هنا تقديم الخبر عناية به ، لأنه الذى أوقع الفائدة بتعريفه ، ولذلك كثر فى كلامهم نحو : ماله سبد ولا لبد ، وماله ثاغية / ولا راغية<sup>(٥)</sup> ، وما فى السماء موضع راحة سحاباً ، وما<sup>٣١٥</sup> فى الدار أرم<sup>(٦)</sup> . وفى القرآن العزيز : ( مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ، وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ )<sup>(٧)</sup> . وفيه : ( مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ )<sup>(٨)</sup> ، ( مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ )<sup>(٩)</sup>

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) أمثال الميداني ٢٨١/٣. والثاغية : النعجة. والداغية : الناقة، أى : ماله شىء..

(٣) أى : ما بها أحد.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٤٨ من سورة فصلت.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الشورى.

(مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ)<sup>(١)</sup> .. الآية. وهو كثير جداً. فقولهم فى الدار رجل ، من هذا القبيل . وإذا كان المسوّغ غير التقديم لم يلزم التقديم ، ولذلك أفاد قول امرئ القيس :

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ .....

فإن التقديم للعناية أكثرى وليس بلازم ، وظاهر السماع مع الناظم ، أعنى السماع الذى يقاس عليه ، فلذلك اختاره ، والله أعلم.

والضرب الثانى : الخبر الذى عاد إليه من المبتدأ فى نفسه ضمير ، وذلك قوله : «كَذَّأَ إِذَا عَادَ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> مُضْمَرٌ» .. إلى آخره. الضمير فى «إليه»<sup>(٢)</sup> عائد على الخبر ، وكذلك فى «به» ، عائد عليه أيضاً. والضمير فى «عنه» عائد على مدلول «ما» وهو المبتدأ ، والتقدير : كذلك إذا عاد إلى<sup>(٣)</sup> الخبر مضمّر من الأسم المبتدأ الذى أخبر عنه بذلك الخبر. ويريد أن الخبر يلتزم أيضاً تقديمه إذا عاد إليه<sup>(٢)</sup> من المبتدأ ضمير ، نحو قولهم : على التمرة مثلاً زبداً . فعلى التمرة : خبرٌ مثلاً ، وقد عاد إليه الهاء من مثلاً. وكذلك قولك : فى الدار ساكنها ، وعند زيد ماله ، وفى ملك عمرو غلامه.

وفى الشعر قول الشاعر:<sup>(٤)</sup>

أَهَابَكَ إِجْلالاً وَمَهابِكَ قُدْرَةً

عَلَى، وَلَكِنْ مِلْءٌ عَنِ حَبِيبُهَا

(١) الآية ١٨ من سورة غافر.

(٢) فى هامش الأصل : «عليه».

(٣) فى هامش الأصل : «على».

(٤) هو نصيب بن رباح، انظر شعره ٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦٣، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٠، والتصريح ١٧٦، والأشمونى ٢١٣/١، وفى العيني ٥٣٧/١.

ووجهُ هذا اللزومُ عودُ الضمير على ما قبله لفظاً وإن لم يك في مرتبته ، فلو بقى الخبر مؤخراً لعاد الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبةً ، لأن مرتبة صاحب الضمير - الذى هو المبتدأ - التقديم على مفسره - الذى هو الخبر - وعودُ الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبةً ممتنع فى مثل هذا .

ومبيناً : حال يحتمل وجهين :

أحدهما: أن يكون بمعنى بَيِّنٍ ، فإنك تقول : أبان الشئ عن نفسه فهو مبين، بمعنى بان فهو بَيِّنٌ ، أى : ظهر. ومنه فى التنزيل الكريم : (فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ)<sup>(١)</sup> ، فمعناه : بَيِّنٌ ، بدليل الآية الأخرى : (لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ)<sup>(٢)</sup> .

والثانى : أن يكون بمعنى مُبَيِّنٍ غَيْرِهِ ، ومنه فى التنزيل / : (إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ)<sup>(٣)</sup> ، فهذا<sup>(٤)</sup> بمعنى مُبَيِّنٍ ، كقول الله تعالى : (لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)<sup>(٥)</sup> . فقولهم : أبان<sup>(٦)</sup> يتعدى ولا يتعدى ، كَبَيَّنَّ وتبين استبان<sup>(٧)</sup> .

وهذا الثانى هو مراد الناظم ، والله أعلم. فهو حالٌ من الضمير

(١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(٢) الآية ١٥ من سورة الكهف.

(٣) الآية ١٨٤ من سورة الأعراف.

(٤) فى صلب الأصل، أ : «فهو». والمثبت عن س، ف، وهامش الأصل.

(٥) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٦) فى صلب، س، ف : «بَيَّنَّ». والمثبت عن أ، وهامش الأصل.

(٧) أنظر لسان العرب، مادة : بين.

فى «به» ، وفصل بينهما [ <sup>(١)</sup> بعنه، وذلك جائز، إذ ليس بأجنبى، أى :  
يخبر عنه به فى حال كونه مبيناً <sup>(١)</sup> ] وأراد بكونه مفسراً للضمير الذى  
عاد إليه من المبتدأ نحو ما تقدّم من الأمثلة، وتحرز بذلك من أن <sup>(٢)</sup> يكون  
العائد من المبتدأ إلى الخبر لا يفسرُ الخبر بفسه، بل يكون مفسرُ  
ما يتعلق بالخبر، من معمول له ومن مثله قولك: محرزٌ زيداً أجلُّه، ونافعٌ  
عمرأ علمه، وساترٌ خالداً ثوبه؛ فإن مفسرَ الضمير هنا ليس نفس الخبر،  
بل معموله، وهو: زيدٌ، وعمرو، وخالد. وإذا كان كذلك فمفهوم هذا القيد  
أن لا يلزم تقدم الخبر، وإنما يتقدم المفسرُ فقط ويبقى الخبر على الجواز  
الأصلى فى التقديم والتأخير، فتقول/ على هذا : زيداً أجلُّه محرزٌ، وعمرأ ٣١٧  
علمه نافعٌ، وخالدأ ثوبه ساترٌ. وكذلك جميع ما جاء من هذا. والفصل بين  
العامل والمعمول فى هذا مُغتفر، إذ ليس الفاصلُ بأجنبىً. وكذلك تقول  
على هذا : زيداً أجلُّه أحرزَ، وزيداً غلامه ضرب: فتؤخّر الخبر وتُقدّم  
المفسرُ، وهو معمولُ الخبر، وهذا جائز عند المؤلف، <sup>(٣)</sup> وفى نظمه هذا  
استعمالٌ مثل : زيداً أجلُّه أحرزَ. وقد تقدّم منه مواضعُ.

والضرب الثالث : الخبر الواجبُ التصدير، وهو الذى نُبّه عليه قوله:

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) فى الأصل : «يكون الضمير العائد». وكلمة «الضمير» ملحقة بالنص.

(٣) لابن مالك فى شرح التسهيل كلام جيد فى نحو «زيداً أجلُّه أحرزَ». انتصر فيه لإجازة هذا التركيب  
بالقياس والسماع، راداً على من منع ذلك، ويبدو أنه أبو علي الفارسي، ثم يقول : «الصحيح ما ذهب إليه  
البصريون من التسوية بالجواز بين : زيداً أجلُّه محرز، وزيداً أجلُّه أحرز، بل الأخير أولى بالجواز، لأن  
العامل فيه فعلٌ، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجحَ فرعاً على أصل، ومن  
منعهما فقد ضيق رحباً، وبعد قريباً. ومن حجج البصريين قول الشاعر :

خيراً المبتغى حاز، وإن لم يقض فالسعى فى الرشاد رشادُ

انظر شرح التسهيل، ورقة ٦٠.

«كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرُ».

الضميرُ في «يستوجبُ» عائدُ على الخبر، يعنى أَنَّهُ يلزمُ أيضاً تقديمُ الخبرِ إذا استحقَّ أن يكون صدرَ الجملة لموجب أوْجب له ذلك، مثل أن يكون فيه معنى الاستفهام، كآين في مثال الناظم، فمن : موصولة، صلتها «علمته نصيراً»، وهى مُبتدأ، خبره آين. فلا يجوز على هذا أن تقول :

من علمته نصيراً آين؟ وكذلك يجب أن تقول عنده : كيف زيد؟ ومتى قيامك؟ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ : أَيَّانَ مُرْسَاهَا؟} <sup>(١)</sup> ولا يجوز أن تقول : زيدٌ كيف؟ ولا قيامك متى؟ ولا مرساها أيَّان؟ لو فرضته في غير القرآن. وكذلك قولهم : كم مالك؟ وكم جريباً أرضك؟ على رأى الفارسي، حيث جعل «كم» خبراً لا مبتدأً، نقله عنه ابن خروف في شرح «الكتاب» <sup>(٢)</sup>. وهذا الذى قرر هو رأى الجمهور. وأجاز الأخفش والمازني : زيدٌ كيف؟ وعمرو آين؟ فلم يريا وجوبَ التقديم هنا. ولا أدرى ما مستندهما في ذلك إن كان النقل عنهما على ما هو الظاهر؟ وإلا فوجوبُ التصدير لأسماء الاستفهام غيرُ خافٍ قياساً وسماعاً. وقد جاء ما يؤهم عدمَ التصدير على الجملة في أسماء الاستفهام كقولهم : ضرب مَنْ مَنْنا <sup>(٣)</sup>؟ وقولهم : كان ماذا؟ وألِفَافُ مَنْ هذا النَمَطُ لا تثبت بها إجازة ما أجازوه، وسيأتى ذكر شيء من ذلك في مواضعه، إن شاء الله، فالحق رأى الجماعة في ذلك. ومثُلُ ذلك المضافُ إلى اسم

(١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف.

(٢) في الارتشاف ٥١٣ - ٥١٤ : «أجاز سيبويه الابتداء بكم في نحو : كم مالك؟.. كم الخبرية عنده مثل الاستفهام [؟]، وردَ الفارسي قول سيبويه في : كم جريباً أرضك؟ ولم يجوز أن يكون (أرضك) إلا مبتدأ». وانظر الكتاب ٢/١٦٠، والمساعد ١/٢٢٠.

(٣) في أ : «ضربَ زمنًا». وهو تحريف. وانظر الكتاب ٢/٤١١، والسيرافي ٣/١٧٧.

الاستفهام نحو : غلامٌ أَى رجلٍ غلامك؟ وصباحةٌ أَى يومٍ سفرك؟ وعشيةٌ أَى يومٍ قدومٍ زيد. وما أشبه ذلك.

والنصير بمعنى الناصر، والجمع : الأنصار، مثل شريف وأشراف.  
والضرب الرابع : الخبر الذى وقع مبتدؤه محصوراً، وهو الذى قال فيه : «وَخَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ أَبْدَأَ».. إلى آخره.  
خَبَرَ : مفعول مُقَدَّم، أى : قَدَّمَ خبر المبتدأ المحصور أبداً، فلا تؤخره البتة نحو قولك : إنما في الدار أخوك، وما عندى إلا زيد. ومن أبيات الكتاب<sup>(١)</sup>:

ومالى إلا الله لا ربَّ غيره

وهو كثير. وسبب تقديم الخبر هنا قد مرَّ مثله. وعبر هنا بالمحصور عن المحصور فيه ، وقد تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه في المسألة التى قبلها .

وقوله : «مَالَنَا إِلَّا اتَّبَاعُ أَحْمَدَا»، مثال من ذلك. وأحمد : هو رسول الله، صلى الله عليه وسلم. أى : إِنَّ اتَّبَاعَا فِي الدِّينِ وَالنَّحْلَةِ مُحْصُورَانِ فِي اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد نَقَصَ النَّاظِمُ مِمَّا ذَكَرَ فِي التَّسْيِيلِ ضَرْبَانِ:

/ أحدهما : الخبرُ الدالُّ عند تقديمه على ما لا يدلُّ عليه عند تأخره، ٣١٨

---

(١) نُسِبَ فِي الْكِتَابِ ٢/٣٣٩ إِلَى الْكَمِيتِ، وَعَجَزَهُ:

ومالى إلا الله غيرك ناصر

انظر المقتضب ٤/٤٢٤، وشعر الكميث بن زيد ١/١٦٧.



ومثَّلَ ذلك بقولهم : لِّلَّ دَرْكُ! وَلِلَّ أَنْت! فَإِنَّهُ يَدُلُّ مع<sup>(١)</sup> التقديم على معنى التعجب، ولو قلت : دَرَكُ للهِ، وَأَنْتَ للهِ، لم يدلَّ على ذلك. وكذلك قولهم : سواء على أَقَمْتُ أم قَعَدْتُ، فقولهم : «أَقَمْتُ أم قَعَدْتُ» هو المبتدأ م جهة المعنى، والتقدير : سواءٌ على قيامك وقعودك. ولو قلت : أَقَمْتُ أم قَعَدْتُ سواء على، لتوهَّم السامعُ أَنَّكَ مستفهمٌ حقيقةً، وذلك غير متوهم مع تقديم<sup>(٢)</sup> الخبر الذى هو سواءً.

والثاني : الخبر الذى مبتدؤه أَنَّ المفتوحة المشددة ومعمولاها، نحو قولك : فى علمي أَنَّكَ صادق، وعندي أَنَّ زيدا قائم. ولا تقول : أَنَّكَ صادق فى علمي، ولا أَنَّ زيدا قائم عندي<sup>(٣)</sup>.

وجه ذلك عنده<sup>(٤)</sup> إما خوفُ التباسِ المفتوحة لو قدمت بالمكسورة، وإما خوفُ التباسِ المصدرية بالتي بمعنى لعل، وإما تعريضها لدخولِ إِنَّ المكسورة عليها مباشرة. وهو نحو تعليل سيبويه<sup>(٥)</sup>.

وإما يلزم تأخير «أَنَّ» وتقديم الخبر إذا لم يتقدم الكلام أمَّا، فإن تقدمت لم يلزم تقديم الخبر، نحو : أمَّا أَنَّ زيدا قائمٌ ففى علمي.

فإذا حَصُرَ الناظم لموضع وجوب التقديم يقتضى ألا يلزم إلا فيما ذكر، فعلى هذا يجوز تأخير الخبر فى هذين الموضعين وما أشبههما مما لم يذكره، وذلك غير صحيح.

(١) أ : «على التقديم».

(٢) فى صلب الأصل : تقدير، ومثله فى س.

(٣) انظر مع الهوامع ٣٥/٢ - ٣٦.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٠.

(٥) الكتاب ١٢٤/٣.

وقد يُجَابُ عن هذا بأنه لم يقصد حصر المواضع كلّها، بل نبّه على جملةٍ منها يُلْحَقُ بها ما عداها مما لم يذكره. وأيضاً فإنّ الموضع الأول قليل جداً، ومما لا يَعتَبَرُ مثله الناظمُ لأنه سماعيٌّ وجاري مجرى المثل الذي شأنه أن لا يُغَيَّرَ، والموضع الثاني ليس المبتدأ فيه بصريح، فلم تَعيَّنْ به كلّ الاعتناء. والله أعلم.

(ثم قال<sup>(١)</sup>) :

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا

تَقُولُ : زَيْدٌ. بَعْدَ : مَنْ عِنْدَكُمْ؟

وَفِي جَوَابٍ : كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ : دَنِفُ

فَزَيْدٌ اسْتَفْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

لما تَكَلَّمَ على أحكام المبتدأ والخبر مثبتين، أخذ في الكلام على عروض الحذف فيهما. والقاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دلّ عليه دليلٌ من قرينة لفظية أن معنوية، لأنه لو لم يكن عليه دليل لاخْتُلِ المقصودُ من الإفهام، فإنك لو قلت ابتداءً : زيدٌ، وأنت تريد : قائم أو خارج، ولم يكن ثمّ مما يدلّ عليه، لم يقع بما تكلمت به فائدة، وكذلك لو قلت : قائم أو خارج، وأنت تريد الإسناد إلى زيد، ولم يكن ثمّ قرينة تدلّ - لم يكن في الكلام فائدة، وهذا حيث يكون ثمّ دليلٌ على محذوف، لكنه لا دليل على تعيينه، وأما لم يكن في الكلام دليل على محذوف، فأحرى أن لا يُحذف. وقصّارنا أن نقولَ هنا : إنّ الكلام لم يحذف منه شيءُ البتّة، كما إذا قلنا : زيدٌ قائم، فأنت لا يصح لك أن تقول : إن هذا الكلام محذوفٌ منه؛ إذ هذه دعوى [ليست بأولى من دعوى<sup>(٢)</sup>] عدم الحذف،

(١) عن الأصل.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

بل دعوى عدم الحذف مستندة إلى الظاهر، وهو دليل في نفسه، والحمل على الظاهر مطلوب وإن أمكن أن يكون المراد غيره.

فالحاصل أن الحذف لا يدعى إلا مع الدليل، والناظم ابتداءً بهذه القاعدة الكلية الجارية في أبواب العربية؛ إذ لم يُقَيِّدْها / بهذا الباب، بل ٣١٩ قال : «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ»، فأتى بـ «ما» العامة ولم يفيدها، فإن أراد هذا فهو صحيح، ويدخل في العموم بابه من باب أولى. ويحتمل أن يريد التقييد ودل عليه السياق، كانه قال : وحذف ما يُعْلَمُ من المبتدأ والخبر جائز. وعلى هذا يدل ما مثل به.

وقوله : «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ» فيه إشكال من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن العلم بأحد الجزأين قد يكون علماً مطلقاً كالأمثلة التي مثل، وهو العلم الذي يُعَيَّنُ الجزء، والحذف مع هذا العلم جائز بلا إشكال؛ إذ المحذوف معه كالمثبت، وعبرة الناظم منطبقة عليه. وقد يكون علماً لا مطلقاً، بل يكون الخبر معلوماً على وجه وغير معلوم على وجه، كما إذا قلت : زيد، وحذفت الخبر، أو قلت : قائم، وحذفت المبتدأ. فهذا وما كان مثله يطلق عليه أنه معلوم، لكن علماً إجمالياً دل عليه الكلام، لأن المبتدأ يقتضى خبراً على الجملة، والخبر يقتضى مبتدأ على الجملة، فالقرينة معرفة بالمحذوف. فهو من هذا الوجه معلوم، ومن جهة التعيين مجهول. لكن العرب لا تراعي جهة العلم هنا ولا تعتبره، بل تُغْلِبُ جهة الجهل فلا تجيز الحذف البتة، ومع هذا فيصدق أنه معلوم. والناظم لم يقيد العلم، فليس له ما يمنع دخول مثله تحت قوله : «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ»، وعند ذلك يقتضى جواز الحذف في مثل : زيد قائم، إذا لم يدل دليل على التعيين لكن هذا غير صحيح وغير جائز باتفاق، فأطلاقه غير مستقيم.

والثاني - على تسليم أنه أراد العلم بالتعيين - فحكمه بأنه جائز على الإطلاق، من غير تقييد، غير صحيح؛ فإن حذف ما يعلم على وجهين : أحدهما : جائز كالأمثلة المذكورة.

والثاني : واجب لاجاز، كالحذف بعد لولا، وبعد الواو التي بمعنى «مع»، وسائر ما ذكر بعد. فإذا ليس كل ما يعلم فيحذف يكون جائز الحذف، بل قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً.

والثالث : أنه أطلق القول بجواز الحذف في كل ما يكون معلوماً من الجزأين، وذلك ليس على إطلاقه، فإن للإثبات مقاصد في كلام العرب لا تنكر، كما أن للحذف مقاصد، فقد يكون الجزء معلوماً ولا يجوز مع ذلك الحذف بحسب قصد المتكلم؛ ألا تراهم جعلوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة، ومثلها يلزم في إثباته؛ إذ لا فرق في المقاصد البيانية بين الحذف والإثبات. ومن أنكر هذا فهو صائم عن فهم كلام العرب. فإن لم يسامح في عدم اعتبار المقاصد البيانية، سردنا عليه مقاصد الإثبات التي لا يسوغ معها الحذف وإن كان الجزء معلوماً، فيتكسر عليه قوله : «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ». وهي مبسوسة في كتب أهل البيان. وإن سامحناه في ذلك. وقد كان الأولى أن لا يسامح، لاعتباره المقاصد البيانية في مواضع كما مر في فصل «التقديم والتأخير» - ورد عليه أيضاً بحسب النظر النحوي مواضع يوجد فيها العلم ويمتنع الحذف، فمنها : خبر ما التعجبية لا يجوز حذفه وإن كان معلوماً؛ قال ابن الحاج : لأن القصد من التعجب كانه مناف للاختصار. قال ومثل التعجب في هذا خبر المقصود<sup>(١)</sup> في

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي هامش الأصل : المخصوص.

باب نعم وبئس / إذا أعربناه مبتدأ وخبره نعم وبئس قال : ومنه أيضا ٣٢٠  
 خبر ضمير الأمر والشأن، كقولك : هو زيد قائم، وكذلك المبتدآت في هذه  
 المواضع لا يجوز حذفها وإن كانت معلومة. ومثل ذلك المبتدأ المحصور،  
 والخبر المحصور لا يجوز حذف واحدٍ منهما مع الحصر وإن كان معلوما.  
 وقد نصَّ أبو الحسن على ضعف قولك لحقُّ أنَّه ذاهب : إنه على حذف  
 الخبر عند سيبويه. وإنما استقبحه الأخفش من جهة<sup>(١)</sup> [حذف الخبر]  
 خاصَّة، قال : ألا ترى أنك لو قلت : لَعَبْدُ اللَّهِ، ثم أضمرت الخبر، لم  
 يحسن - يعنى مع العلم، وإلا فلا يجوز<sup>(٢)</sup> حذفه إذا لم يعلم فكذلك لحقُّ  
 أنَّه ذاهب بالإضافة، وهو على تقدير : ليقين ذاك أمرك. فهذا نصُّ على  
 ضعف حذف الخبر هنا وقبحه، وقد علل استقبحه بأن لما أكد بالكلام<sup>(٣)</sup>  
 صار مع الحذف كالمندافعين. ونظيره ما قال ابن جني في نحو : الذى  
 ضربته نفسه زيد، من أن لا يجوز حذف ضمير الموصول هنا لأنه مؤكَّد،  
 والحذف منافٍ للتوكيد<sup>(٤)</sup>. وعلى ما قال الأخفش يقبح أيضا حذف المبتدأ  
 مع اللام المؤكدة، ولذلك قلَّ نحو :

أَمْ الْحَلِيسُ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ

على رأى من جعله على حذف المبتدأ، وقول الآخر :

خَالِي لَأَنْتَ ... ..

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في أ : وإلا فيجوز حذفه. وما أثبتناه عن الأصل وهامش، س، ف.

(٣) انظر كتاب سيبويه ١٥٧/٣، مع تعليق المحقق.

(٤) أول من ذكر هذا هو الأخفش، انظر معنى اللبيب، الباب الخامس في ذكر الجهات ٦٠٨.

وقد تقدم<sup>(١)</sup>. فقد اجتمع لك خمسة مواضع لا يجوز فيها حذف واحد من الجزأين وإن كان معلوماً، فكيف يقول : «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ» قولاً مطلقاً؟! والجواب عن الإشكال الأول : أن المراد بالعلم العلم بالتعيين، وهو الذي عيَّنه المثال في قوله :

كما تَقُولُ : زَيْدٌ، بَعْدَ : مَنْ عِنْدَ كَمَا؟». فكأنَّ المثالَ قيدٌ يُعيِّنُ العلمَ، ماهو؟ وعلى أى وجه هو وأيضاً فإنَّ المعلومَ من وجهٍ دون وجهٍ يُطْلَقُ عليه أنه غير معلوم، وإذا صح فيه هذا الإطلاق اقتضى مفهوم الكلام أن لا يحذف، لأنه غير معلوم. فليس إدخاله في المعلوم بأولى من إدخاله في غير المعلوم، فلا يصح الاعتراض به.

والجواب عن الثاني من وجهين :

أحدهما : أن لفظ الجائز يطلق على ما استوى فعله وتركه - وعلى هذا المعنى حمله المعارض - ويطلق أيضاً على ما لا يمتنع مطلقاً، فيدخل فيه الجائز بالمعنى الأول، ويدخل فيه أيضاً الواجب، وما كان من باب الأولى في الفعل أو في الترك، لأن الجميع غير ممتنع. ويطلق أيضاً باعتبار آخر لا حاجة بنا إلى ذكرها. وقد ذكر ذلك أهل أصول الفقه.

فعلى الإطلاق الثاني قد دخل الواجب الحذف تحت لفظ الجائز، فكأنَّ الناظم قال : «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ عَلَى الْجُمْلَةِ». ولو عبّر بهذه العبارة لصحَّ كلامه لشمولها الوجهين : الواجب الحذف والجائز الحذف والإثبات، ولا يبقى بعد ذلك إشكال.

---

(١) انظر : ٧٥ .

والثاني : - على تسليم أنه أراد الجائز بالإطلاق الأول - فإنما معنى كلامه : أن ما يعلم منه جائز فالأمثلة المذكورة، ومه واجب كالحذف بعد لولا وما أشبه ذلك، فيكون قوله : «جائز»، ليس غير المبتدأ الأول، بل هو مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال : «وحذف ما يُعْلَمُ منه جائز. ويجبُ بعد ولا، وكذا، وكذا. وهذا أيضا صحيح في نفسه، فلا إشكال.

واما الثالث فالظاهر وروده / إلا أن يقال : إن مثل هذه الأشياء ٣٢١ مما لم يذكرها الجمهور في الكتب المطولة، فهو حين تركها أعذر منهم، لاختصاره. وإنما يتمكن الاعتراض بها على التسهيل.

ثم رجع <sup>(١)</sup> إلى قصد ذكره، فقال <sup>(٢)</sup> : «وحذف ما يعلم جائز» إلى آخره، يعنى أن كل جزءٍ من جزءٍ الجملة يجوز حذفه إن كان معلوماً عند السامع حتى كأنه في حكم المذكور. وهذا الحذف لم يقيده بجزءٍ دون غيره، فاحتمل كلامه ثلاثة أضربٍ من الحذف، أشار إلى ضربين بمثاليين، وترك الثالث اعتماداً على الكليّة :

الضرب الأول : حذف الخبر، وهو الذى أشار إليه بقوله : كما تقولُ زيد. بعد : مَنْ عِنْدَكُمَا؟ فإذا سئِلْتَ هذا السؤالَ فقل لك ولصاحبك : من عندكما؟ فقلت : زيد فزيدٌ مبتدأٌ حُذِفَ خبره لدلالة الكلام الأول عليه. وأصل الجواب : زيدٌ عندنا. لكن حُذِفَ الظرف اختصاراً.

وقوله : «بعد مَنْ عِنْدَكُمَا؟». أراد بعد هذا الكلام المقول فيه عن الشخص الذى استقرّ في هذا الظرف.

---

(١) في الأصل : «نرجع».

(٢) كذا في س. وفي غيرها : «فقوله».

وهذا مثال واحد من عددٍ كثيرٍ يشتملُ على قرائنٍ يجوز معها حذف الخبر، فمن ذلك : زيدٌ قائمٌ وعمرو. فالتقرير : وعمرو قائم. ومنه : خرجت فإذا الأسد. تقديره : فإذا الأسدُ حاضرٌ أو موجود أو نحو ذلك.

وهذا ليس كإثبات في الكثرة. ومن ذلك قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

نَحْنُ بِمِمَّا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا  
عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

فحذف خبر نحن، وهو : راضون، لدلالة «راض» عليه.

والضرب الثاني : حذف المبتدأ، وهو الذي عنى بمثاله الذي قال فيه : «وفي جواب : كيف زيد؟ قل : دَنَفٌ». يعنى أنك إذا سئلت ف قيل لك : كيف زيد؟ فلك أن تحذف المبتدأ<sup>(٢)</sup> فتقول دَنَفٌ.

وأصل الجواب أن تقول : زيدٌ دَنَفٌ، ثم تحذف.

وليس في قوله : «قُلْ : دَنَفٌ» القطع على الحذف، بل ذلك إلى خِيَرَةِ المتكلم، دلَّ على ذلك قوله قبل : «وَحَذَفُ مَا يَعْلَمُ جَائِزٌ».

وقوله : «في جوابٍ متعلِّقٍ بـ «قُلْ». وهو على الحكاية، أعنى : كيف زيد؟ كأنَّ المعنى : «وفي جواب سؤالك بهذا الكلام<sup>(٣)</sup> قل كذا».

والدَّنَفُ – بكسر النون – : المريض، يقال : دَنَفَ المريض دَنَفًا : إذا ثَقُلَ في مرضه. وقال الجوهري : الدَّنَفُ : المرضُ الملازم، واسم الفاعل : دَنَفٌ،

(١) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي. وينسب إلى قيس بن الخطيم، والصحيح – كما يقول محقق ديوان قيس ٦٢ – أنه لعمرو. والبيت من شواهد الكتاب ٧٥/١، والمقتضب ١١٢/٣، ٧٣/٤، وأمالى ابن الشجري ٩٦/١، ٣١٠، والإنصاف ٩٥. وانظر خزانة الأدب ٢٧٥/٤.

(٢) في صلب الأصل، أ : «الخبر». وما أثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) في الأصل : « بهذا المعنى ».



وامرأة دَنَفَةٌ، ورجلان دَنَفَان، فتثنى وتجمع وتؤنث، وقد يوصف بالمصدر فتقول : رَجُلٌ دَنَفٌ، بالفتح، وامرأة دَنَفٌ، ورجلان دَنَفٌ. وهكذا في الجمع والتانيث يكون على حالة واحدة<sup>(١)</sup>.

ومثل ما مثل به الناظم قولك : في الدار، لمن قال : أين زيد؟ وأين قُعودُك؟ والتقدير : زيدٌ في الدار، وقُعودى في الدار. ومنه أن تقول إذا شِمَتَ طيباً : مسكٌ والله. أى : هذا مسكٌ، أو هو مسكٌ. وكذلك تقول إذا سَمِعْتَ هينمةً<sup>(٢)</sup> : قراءةً، أى : هى قراءة. ومنه قول الله - عز وجل - : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ<sup>(٣)</sup>)، أى فعله [لنفسه<sup>(٤)</sup>] أو صلاحه لنفسه، (ومن أساءَ فعليها)، أى : فإساعته عليها.

والضربُ الثالث : حذفهما معاً. ولم يُشَرِّ الناظم إليه بمثال، ولفظه محتمل له، لكنه ليس في كثرة الضربين قبله، ومثاله قوله<sup>(٥)</sup> : أين زيد جالسٌ؟ فتقول : في الدار، أو عندي. فالتقدير : زيدٌ جالسٌ في الدار أو عندي. ومثله : متى عَمَرُو سائر؟ فتقول : بعد غدٍ. وأى موضع أنت ساكن؟ فتقول : مكان كذا. وما أشبه ذلك.

ومنه ما عَوَّضَ / منه حرف الإيجاب، نحو نعم، ولا، إن قيل : إن ٣٢٢ الجواب بعدهما مقدراً، كما رآه ابن عصفور<sup>(٦)</sup>، كما إذا قيل : زيدٌ عندك؟

(١) انظر الصحاح ١٣٦٠ - ١٣٦١.

(٢) الهينمة : الصوت الخفي.

(٣) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) سقط «قوله» من أ. وفي س، ف : «قولك».

(٦) ينظر المقرَّب ٢٩٤ - ٢٩٥، ومغنى اللبيب ٦٤٨ - ٦٤٩.

أو قيل : أعمرو منطلق؟ فتقول : نعم، أو : لا وقد عدَّ ابنُ الناظم<sup>(١)</sup> من هذا الضرب قول الله سبحانه : {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ<sup>(٢)</sup>}، أى : فعدتْهن ثلاثة أشهر، وأصلُ ذلك للفارسيّ. وذلك لا يتعيّن في الآية لوجهين، أحدهما إمكان تقدير المفرد مكان تلك الجملة، كأنه قيل : واللّائى لم يحِضن كذلك، أو جاريات مجراهن، أو ما أشبه ذلك. والثاني : أن الجملة إن سلّم أنها المقدرة فلأنها هي الخبر، قلنا أن ننقول : لم تُحذفْ هنا الجملة من حيث هي مبتدأ وخبرٌ، بل من حيث هي خبر المبتدأ الذى تقدم وعند ذلك لا يكون فيها دليل على جواز حذف المبتدأ والخبر بإطلاق، وهو المحتاج إليه هنا. هذا كله إن جعل {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ} في موضع رفع، وأما إن جعلته في موضع خفض عطفا على (هُنَّ) من قوله : {فعدتْهن} فالآية بمعزل عن هذا الضرب الذى ذكر، وإنما يرجع إلى الضرب الأول<sup>(٣)</sup>، فتأمل، والله أعلم.

وقول الناظم : « فَرِيدٌ اسْتَفْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ »، أراد بزيد هنا المذكور في المثال الثاني، وهو كيف زيد؟ فقولك في الجواب : دَنَفَ، استغنيت فيه<sup>(٤)</sup> عن إعادة ذكر زيد، لتقدم ذكره في السؤال، فحصلت المعرفة به، فاختَصِرَ<sup>(٥)</sup>. هذا ذكر الحذف الجائز، ثم شرع في ذكر الحذف الواجب فقال :

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٢٠، وانظر البحر المحيط ٢٨٤/٨.

(٢) الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٣) وذلك على حذف مضاف يكون مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير : وعدة اللاتي لم يحضن ثلاثة أشهر، نحو ما مثل به المؤلف من قولهم : زيد قائم وعمرو.

(٤) في الأصل، أ : «به». والمثبت عن س، ف.

(٥) في الأصل، أ : «فاختص». والمثبت عن س، ف.

وَيَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ  
 حَثْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ  
 وَيَعْدَ وَارِ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعَ  
 كَمِثْلُ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ  
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا  
 عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ  
 كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا وَأَتَمَّ  
 تَبْيِيْنِي الْحَقِّ مَنْوُطًا بِالْحِكْمِ

اعلم أن الحذف قد يجب في أحد الجزأين، فلا ينطق به البتة، أو ينطق به لكن قليلا، وليس ذلك بمقتصر به على أحدهما دون الآخر، بل قد يحذف المبتدأ وجوبا، وقد يحذف الخبر كذلك. والناظم اقتصر هنا على حذف الخبر ولم يتعرض لحذف المبتدأ، فقد يقال : إن كلامه يؤهم أ الحذف الواجب يختص بالخبر، ويشعر بذلك ذكره جواز الحذف في الجزأين، فلما ذكر وجوب ترك التنبيه على ذلك [في المبتدأ<sup>(١)</sup>]، فأوهم هذا أن المبتدأ لا يُحذف وجوبا، بل جوازا. وليس كذلك بل يحذف وجوبا في مواضع جملة، منها: في النعت المقطوع إلى الرفع إذا كان للمدح أو الذم أو الترحم، نحو قولهم : الحمد لله الحميد، والحمد لله أهل الحمد. وكذا في الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وفي الترحم نحو : مررت به المسكين.

قال المؤلف : لأنهم قصدوا إنشاء المدح، يعنى في قطع النعت، فجعلوا إضمار الناصب أمانة على ذلك، يعنى حين قطعوا إلى النصب، كما فعلوا في

(١) في جميع النسخ : «في الخبر». والمثبت عن هامش الأصل.

النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبراً مستأنفاً / في المعنى. قال : فلما التزم الإضمار في النصب التزم في ٣٢٣ الرفع، ليجري الوجهان على سنن واحد.  
ومنها : الحذف لكون الخبر مصدرًا جيء به بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو ما أنشد سيبويه<sup>(١)</sup> :

فَقَالَتْ : حَنَانُ، مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا

أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟

التقدير : أمرى خنان. وقالوا : سمع وطاعة، وصبرٌ جميل. وفي التنزيل (قال : سلّم<sup>(٢)</sup>)، على تقدير: أمرى، في الجميع. والأصل في هذا النوع النصب لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه، لئلا يجتمع البديل والمبدل منه، ثم حمل المرفوع في التزام إضمار العامل على المنصوب، وعامل الرفع هنا هو المبتدأ.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، قال سيبويه : «والذي رُفِعَ عليه حَنَانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه<sup>(٣)</sup>». ثم علل ذلك بما تقدم، وبأن معنى الرفع على معنى النصب، وقد كان في النصب بدلاً من اللفظ بالفعل، فكذلك في الرفع.

(١) الكتاب ١/٣٢٠، ٣٤٩، والمقتضب ٣/٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٨، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣١. والبيت للمنذر بن درهم الكلبى كما في خزانة الأدب ٢/١١٣.

(٢) الآية ٦٩ من سورة هود. و«سلّم» - بكسر فسكو - هى قراءة حمزة والكسائي هنا وفي سورة الذاريات، كما في السبعة لابن مجاهد ٣٣٧ - ٣٣٨. وفي ١ : «سلام». وهى قراءة غير الأخوين من السبعة.

(٣) الكتاب ١/٣٢١.

ومنها : المخبر عنه بممدوح نعم ومذموم بُس، عند من يقول : إن  
المخصوص هناك خبر مبتدأ، حسبما يذكر في بابه، إن شاء الله، إلى أشياء  
من هذا القبيل.

ومنها : ما جرى من الأسماء مجرى المصادر نحو : سُبُوح قُنُوس، رب  
الملائكة والروح<sup>(١)</sup>، وكذلك خَيْرُ مَارِدٍ في أهل ومال<sup>(٢)</sup>، وما أشبه ذلك.

فكان الأولى أن يذكر هذا النوع كما ذكر الآخر، من جهة إيهام كلامه  
خلاف الحكم المستقيم، ومن جهة أن المسألة من جلائل النحو، لامن غرائبه. وقد  
يعتذر عنه بأن الحذف في النعت المقطوع قد ذكره في باب النعت فقال :

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا  
مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

وفي باب نعم ويُس ذكر حذف المبتدأ المخبر عنه بالمخصوص، فقال  
هناك :

وَيُذَكِّرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ  
أَوْ خَبَرٍ اسْمٌ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

وماعدا هذين فهو من القليل؛ إذ الرفع فيها ليس لكل العرب، فلما كان  
كذلك تَرَكَ ذكره، كعادته في ترك كثير مما يقلُّ في كلام العرب، ولا يبلغ مبلغ  
الشائع المطرد، وإن كان له قياسٌ ما؛ ألا ترى أنه لم ينبّه في باب المصدر على  
جواز الرفع في تلك الأشياء لما كانت أَقْلِيَّةً بالنسبة إلى النصب. فإذا ثبت هذا

(١) مسند الإمام أحمد ٦/٣٥، وانظر الكتاب ١/٣٢٧.

(٢) مثل، يقال للقاد من سفر، ويروى بنصب خبر، يقول أبو عبيدة : أى جعل الله ما جئت به خير ما  
رجع به الغائب. انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٦٨، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٢٧.

لم يبق له مما يتعين ذكره في الحذف الواجب إلا حذف الخبر، فهو الذي  
تعرض له، وذكر له أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا، فقال :

وَيَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ

حَتَّمُ ... ..

حذف الخبر : مبتدأ، خبره : حَتَّمُ. وبعد لولا متعلق بحتم، لأنه في  
معنى محتوم، كخلق بمعنى مخلوق في قول الله : { هَذَا خَلْقُ اللَّهِ <sup>(١)</sup> }.

والحتم : الإيجاب، يقال : حَتَّمَ اللَّهُ كَذَا وكَذَا، بمعنى : أوجبه حَتِّمَا.

والحَتَّمُ أيضا : القضاء، وليس في هذا المعنى (يريد أن خبر المبتدأ يجب

حذفه بعد لولا ، فلا يتكلم به غالباً ) لأنه مفهوم بنفسه، فإذا قلت : لولا

زيد لأكرمك، فمعناه : لولا زيدُ ثابت أو موجود، أو هنا، أو نحو ذلك، فلما

كان مفهوماً اسم الفاعل أو الفعل المتعلق به الظروف المجرور الحذف في

نمو زيدا في الدار ، وجاعني / الذي عندك ، لما كان مفهوماً بنفسه الزموه ٣٢٤

الحذف ، كما ألزم من الكلام. وأيضا فلكثر الاستعمال؛ قال سيبويه :

«وَكُنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ - يَعْنِي عَلَى الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ لَوْلَا - الَّتِي فِي الْإِضْمَارِ - يَعْنِي

الخبر - كَانَ فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، فَكَانَتْهُ قَالَ : لَوْلَا عَبْدُ اللَّهِ كَذَا بِذَلِكَ الْمَكَانِ،

وَلَوْلَا الْقِتَالُ وَكَانَ فِي زَمَانٍ كَذَا. ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم

إياه في الكلام، كما حُذِفَ فِي إِمَاءٍ <sup>(٢)</sup>». ثم أتى بنظائر، وهذا هو الأصلُ

في لزوم حذف كل خبر ذكره الناظم وفرضه حذف الخبر هنا ظاهراً في

أن ما بعد لولا مبتدأ، وهو مذهب البصريين خلافاً لمن زعم (خلاف <sup>(٣)</sup>)

(١) الآية ١١ من سورة لقمان.

(٢) الكتاب ١٢٩/٢.

(٣) ليست في أ.

ذلك، حسبما يأتى، حيث تعرض الناظم للمسألة، وإن شاء الله.

وقوله : «غالبًا»، قيدٌ في الحذف الواجب، يريد أن الخبر بعد لولا - في الغالب - واجب، أى : في غالب الكلام، ومفهومه أنه في النادر غير واجب، وإذا كان غير واجب فهو إما جائز وإما ممتنع، فالمتنع الحذف هو الذى لا يعلم إن حذف، والجائز الحذف : هو الكون المقيد الذى عليه دليل. وهذا القسمان مفهوم حكمهما مما تقدم في القاعدة الأولى، فقد تصوّر في حذف الخبر بعد لولا أقسام ثلاثة :

واجب الحذف، وهو : الكون المطلق نحو : لولا زيد لأكرمتك. وإما وجب هنا الحذف لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هى دالة على الامتناع لوجود، والمداول على امتناعه هو الجواب، فقوك : لولا زيد لأكرمتك، يعلم منه أن وجود زيد مانع من الإكرام، فصَحَّ الحذف ووجب لسدّ الجواب مسدّه وممتنع الحذف وهو : الكون المقيد الذى لا دليل عليه، كقوك : لولا زيد سالمتنا ما سلم، فسالما : خبر زيد، ولو حذف لم يعلم، فامتنع حذفه. وكذلك : لولا زيد (عندنا<sup>(١)</sup>) لهلك. وفي صحيح الحديث : لولا قومك حديثٌ عهدُهم<sup>(٢)</sup> بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم<sup>(٣)</sup>.

وجائز الحذف وهو : الكون المقيّد الذى دلّ عليه الدليل، نحو قوك : لولا أنصارُ زيدٍ حمّوه لم يَنْجُ، فلو حذف الخبر هنا، وهو حمّوه، لجاز للعلم به. ومنه عند المؤلف قول أبي عطاء السندى<sup>(٤)</sup> :

(١) عن هامش الأصل، ولابد من أبيات «عندنا» لأنه الخبر الذى لا دليل عليه. واظر شرح المؤلف للتسهيل، ورقة.

(٢) في الأصل : «حديث عهد بكفر» وما أثبتناه يوافق التخرّيج الثانى الذى يذكره بعد.

(٣) البخارى، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار ٤٣/١ - ٤٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥، والمساعد ٢٠٩/١، والمعيني ٥٦٠/١. وأبو عطاء السندى اسمه : مرزوق. وقيل : أفلح. مولى بني أسد. نشأ بالكوفة. وهو من مخضرمي الدولتين.

لَوْلَا أَبُوكَ، وَلَوْلَا بَعْدَهُ عُمَرُ  
أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالْمَقَالِيدِ  
وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَغَلِمَتِي  
لَكَانَ لَهُمْ يَوْمٌ مِنَ الشُّرَرِ أَيُّومٌ  
قال ابن الحاج : وَأَقْدَرُ أَنِّي وَقَفْتُ مِنْ كَلَامِهِمْ عَلَى نَحْوِ : لَوْلَا زَيْدٌ ثُمَّ أَوْ  
هَنَالِكَ وَشَبَّهَهُ. وَقَالَ عُلُقَمَةُ<sup>(٢)</sup>:

فَوَاللَّهِ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ  
لَأَبُوءَا خَرَايَا، وَالْإِيَابُ جَبِيبُ  
وعلى هذا النادر يجري قول المعري في صفة السيف<sup>(٣)</sup>:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ  
فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُفْسِكُهُ لَسَالَا  
ولكن هذا كله عند الناظم نادرٌ، والغالبُ انحتمامُ الحذفِ. ويبقى بعدُ نظرُ  
في هذا النادر هل هو مما يُقَيَّدُ به عنده أم لا؟ فهو يحتمل وجهين :  
أحدهما : ما هو الظاهر من عَدَمِ الغلبة، وأنه قليل لا يعتدُّ به.  
والثاني : أن يُرِيدَ أنه مقيس<sup>(٤)</sup> معْتَدُّ به؛ إذ ليس في الإشعار بقلته ما  
يشعر بعدم القياس فيه.

(١) الشطر الأول في المغنى لابن فلاح، ولم أعثر على قائله.

(٢) ديوانه ٤٣.

(٣) شروح سقط الزند ١٠٤/١. والبيت في المغنى ٢٧٣، ٥٤٢، والتصريح ١٧٩/١، والهمع ٤٢/٢.

(٤) ١ : مفسر.



فإن أراد الأول فهو راجع إلى مذهب طائفة من النحويين في التزام الحذف مطلقاً، وأنه لا يجوز ذكره / وحيث فُرضَ خبر لا يعلم لكونه ليس ٣٢٥ يكون مطلق، صاغوا منه مصدراً وأضافوه إلى المبتدأ فيقولون : لولا مسالة زيد لنا ما سلم، ولولا استقرار زيد عندنا لهلك، ولولا حماية أنصار زيد له لم ينج. وكذلك سائر المثل . فإن جاء في السماع ما يخالف هذا فاما أن يُعَدَّ شاذاً، وإما أن يُؤوَّلَ إن أمكن تأويله. وإلى هذا المذهب ذهب الفارسي<sup>(١)</sup> وغيره. واعتمده ابن أبي الربيع<sup>(٢)</sup> وابن عصفور وغيرهما من المتأخرين، لأن العرب عندهم لا تقول مثل : لولا زيد سالمنا ما سلم، وإنما تقول : لولا مسالة زيد لنا والاستشهاد بالحديث فيه ما فيه، مع أنه محتمل لأن يكون قوله : «حديث عهدهم بكفر» جملة اعتراض بين لولا وجوابها. وقد تُؤوَّلُ قوله : «فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ» أن الظرف يتعلق بما في السلاح من معنى الشدة. وعلى هذا يكون قول الآخر : «وَلَوْلَا بَعْدَهُ عُمُرٌ» فيتعلق<sup>(٣)</sup> فيه الظرف بمعنى عُمُر، إذ هو الخليفة، فكأنه انتزع من العَلَمِ معنى الوصف، فعلق به الظرف، كما قال الآخر<sup>(٤)</sup> :

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ

وهو باب واسع بوبَّ عليه ابن جني في الخصائص<sup>(٤)</sup>. وكذلك يكون

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٤٦٤ - ٤٦٧.

(٢) محيت من الأصل الفاء من قوله «فيتعلق»، ولا مانع من إثباتها.

(٣) هو أبو عيينة بن المهلب، وكنيته أبو المنهال، كما نقله البغدادي في شراح أبيات المغنى ٣١٩/٦ - ٣٢٠، عن ابن برى، وابن السَّيِّد، والبيت في الخصائص ٢٧٠/٣، والمغنى ٤٣٤، ٥١٤. واللسان، مادة صال، أين.

(٤) هو باب الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف، انظر الخصائص ٢٧٠/٣.

«فارس الجون» قد تعلّق «منهم» بمعنى فارس الجون، أى : المعروف منهم، أو المشهور منهم.

وعلى رأى الناظم في هذا الوجه حاجة إلى التأويل، إذا كان ما جاء من ذلك بحيث لا يبلغ أن يُقاسَ عليه. وظاهر الكتاب مع هذا الوجه، وقد مرّ نصّه<sup>(١)</sup> في ذلك، ولا يبقى على الناظم فيه إلا أنه مخالف لمذهبه في غير هذا الكتاب. وهذا قريب، فإنه في العربية متصدّ للاجتهاد، مُعلن بمخالفة من لم ينهض دليله<sup>(٢)</sup> عنده، لا يتحاشى من الخليل فما دونه، سيرة أهل الاجتهاد المطلق، وله في مخالفة الجمهور مسائل مشهورة، مُنبّة عليها في مواضعها، وقد تقدم منها بعض، وسيأتى من ذلك أشياء، إن شاء الله.

وإن أراد الاحتمال الثاني فهو الموافق لما له في التسهيل وشرحه، وذلك أنه قال في التسهيل : «ويحذف الخبر جوازاً في كذا»<sup>(٣)</sup>، ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً<sup>(٤)</sup>، ثم فسّره في الشرح<sup>(٥)</sup> فقسم الخبر ثلاثة أقسام كما تقدم، وأجرى القياس في جميعها، ولفظه في التسهيل موافق للفظه هنا، وقد فسّره في الشرح بما ذكر، وكذلك فسّره ابنه في هذا النظم<sup>(٦)</sup>. فالظاهر أن مراده هذا الثاني، وهو رأى طائفة منهم الرمانى، ودريود<sup>(٧)</sup>

(١) ١ : «وقد نصه».

(٢) في الأصل : «دليله عليه عنده».

(٣) في التسهيل : «جوازاً لقرينة».

(٤) التسهيل ٤٤.

(٥) انظر شرح التسهيل، ورقة ٥٤ - ٥٥.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ١٢١.

(٧) هو عبدالله بن سليمان، أندلسي من قرطبة، كان يلقب بدريود - بفتح الدال والواو بينهما راء ساكنة - وربما صُغّر فقيلاً : دريود.. قال عنه الزبيدي : وكان له حظ جزيل من العربية، وكان يقرض الشعر - توفي سنة ٣٢٤هـ - انظر طبقات النحويين واللفويين للزبيدي ٢٩٨، وفيه الوعاة ٤٤/٢ - ٤٥.

وأبو بكر خطّاب<sup>(١)</sup>، والشلوّيين، وابن الحاج، والأبّذي، وغيرهم. وكأنّهم اعتدّوا بما وجدوا في السماع من ذلك، ورأوا أنّ التّأويل فيه تعسفٌ، وأنّ القياس لا ينفي ذلك، وأنّ من لَحْنِ المعرّي في قوله :

فَلَوْلَا الغمدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

غير مُصِيبٍ. نَعَمْ، لا يَنَازِعُ هؤلاء في أنّ التّزام الحذف أكثر.

فإن قيل : إنّ الناظم قد أطلق العبارة في لولا وهى على ضربين : امتناعية وتحضيضية، <sup>(٢)</sup> فأمّا الامتناعية فهي التي يقع بعدها المبتدأ محذوف الخبر، وأمّا التحضيضية <sup>(٣)</sup> فلا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مقدّراً، فهي بمعزل عن هذه المسألة، فكان الأولى به أن يقيدها بالامتناعية كما فعل في التسهيل، وإلّا أُوهم كلامه جريانَ / الحكم فيها على ٣٢٥ معنيها، وذلك غير صحيح.

فالجواب : أن كلامه ههنا إنّما هو في حذف الخبر بعدها، وحذف الخبر وإثباته لا يتصوّر إلا حيث يقع المبتدأ ضرورةً، فالكلام في قوّة أن لو قال : «وبعد لولا التي يقع بعدها المبتدأ والخبر يُحذف الخبر». وهذا كلامٌ لا إشكال فيه، وإنّما فيه إحالةٌ على لولا الواقع بعدها المبتدأ والخبر. وليس هذا موضع بيان، وقد بيّنه في موضعه وقال فيه :

لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَا

إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا

(١) هو : أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، كان م محققي النجاة، والمتقدمين في علوم اللسان، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً، وهو صاحب الترشيع، توفي بعد ٤٥٠ هـ. انظر بغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٢) عن الأهمل.

وإذا كان كذلك لم يلزمه تقييدها هنا.

والموضع الثاني من مواضع لزوم حذف الخبر : اليمين الصريحة، وذلك قوله : «في نصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَ».

ذا : إشارة إلى ما تَقَدَّمَ ذكره قريباً من حذف الخبر حتماً. يريد أن هذا الحكم المذكور قد اسْتَقَرَّ في نصِّ اليمين، يعنى إذا كانت اليمين جُمْلَةً من مبتدأ وخبر، لكنه تَرَكَ ذلك للعلم بأن الخبر لا يُحذف ولا يحكم عليه إلا حيث تكون الجملة من مبتدأ وخبر، ولذلك لم يحتج إلى تقييد لولا كما تقدم، ويلزم المؤلف (١) [في التسهيل (٢)] حين قَيَّد لولا أن يقيد القسم الصريح بكونه من جملة ابتدائية [١-] (٣) فيتحرز من الجملة الفعلية، فالأحسن ما فعل هنا.

ومثال ذلك : أَيْمَنُ الله، فإن هذا مبتدأ خبره محذوف، تقديره : قسمي، أو : ما أحلف به وكذلك : لعمرى الله، يلزم [فيه (١)] حذف الخبر أيضاً، فلا تقول: أَيْمَنُ الله قَسَمِي لأفعلن، ولا : لعمرى الله مَا أَحْلَفُ بِهِ لأفعلن. وإنما لزم حذفه لأن فيه ما في الخبر بعد لولا من كوه معلوماً مع سدِّ الجواب مَسَدُهُ، وأيضاً لكثرة استعمالهم إياه، قال سييويه : «فكانه قال : لعمرى الله المَقْسَمُ به. وكذلك أَيْمُ وَأَيْمَنُ، إلا أن ذا أَكْثَرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره (٢)».

وقيد اليمين بكونها نصّاً، لأن هذا الحكم إنما هو إذا كان القسم نصّاً في معناه، لا يحتمل غير ذلك، فإن الخبر لا يعلم إلا إذا كان القسم كذلك، فإن كان غير نصٍّ فلا يلزم حذف الخبر، كقولك : عَهْدُ اللهِ؛ فإنه ليس بصريح في القسم،

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) قال في التسهيل ٤٤ : «ووجبوا بعد لولا الامتناعية غالباً».

(٣) الكتاب ٥٠٢/٣ - ٥٠٣.

بل هو محتمل قبل الإتيان بالجواب [لأن يكون غير قسم فليس لحذفه سبيل<sup>(١)</sup>] إلا مع قرينة تحمل على المراد، بخلاف لعمرو الله، فإنه قبل الاتيان بالجواب<sup>(٢)</sup> ظاهر المعنى في القسم، فلذلك لم يلزم الحذف في «عهد الله» وما أشبهه، بل لك أن تقول : على عهد الله لأفعلن، وعلى ميثاق الله لأفعلن، وما أشبهه.

والموضع الثالث من مواضع لزوم حذف الخبر : بعد الواو التي بمعنى مع، وهو الذي قال فيه : «وبعد وأوعيت مفهوم مع». يعنى أن حذف الخبر أيضا لازم بعد الواو التي تؤدي معنى مع، بشرط أن يكون ذلك المعنى بيّنا ظاهرا فيها، بحيث يتعين فيها فلا يحتمل العطف. وهذا الشرط المراد بقوله : «عيت»، وذلك قولك : أنت ورأيك، وكل عمل جزأؤه، وكل ثوب بقيمته، وكل رجل وضيعته. ومنه قول عنتره<sup>(٣)</sup> :

مِنْ يَكُ سَاسًا لَأَعْنَى فَاِنِّى  
وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ لَهُ وَلَا تَعَارُ  
وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٤)</sup> :  
فَكَانَ تَنَادِينَا وَعَقْدُ عِذَارِهِ  
وَقَالَ صَحَابِي : قَدْ شَأَوْنَاكَ فَاطْلُبِ  
وَمِثْلَ ذَلِكَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ : كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ.

(١) كلمة «سبيل» لم يظهر منها من هامش الأصل إلا السين وحدها، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) عن هامش الأصل وحده.

(٣) ديوانه ٣٠٩. ويقال : لشداد بن معاوية. والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٢/١، واللسان، مادة : جرا.

جروة : فرسه. لا ترود، أى : هى مرتبطة لكرمها، غير مهملة ولا معارة.

(٤) ديوانه ٥٠. وشاؤوك : سبقتك.

فالواو في هذه الأمثلة كلها صريحٌ فيها معنى مع، فهي مما يلزم فيه حذف الخبر، لأن الواو وما بعدها قاما مقامَ مع وما يتجرُّ بها، مع ظهور المعنى، بحيث حصل الاستغناء بالواو مع ما بعدها، فتتزلّفي الاستغناء بهما عن الخبر منزلة / «عجبا» وأمثاله في الاستغناء بها عن ٣٢٧ الأفعال، فكما لزم هنالك لزم هنا.

والتقدير في هذه الأمثلة : أنت ورأيك مقترنان، وكلّ عمل وجزاؤه مقترنان. وكذلك سائرهما وهذا هو الجارى على رأى الناظم حيث جعل الخبر محذوفاً، والواو بمعنى مع.

وبعض النحويين يخالف في المسألتين؛ فأما ابن خروف فلا يقدر خبراً لتام الكلام وصحة معناه، من غير افتقار إلى تقدير شيء (كما لم يقدره<sup>(١)</sup>) في نحو: أقام الزيدان شيء لا استقلال الكلام، فهذا كأن الناظم لم يره لما يلزم عليه من أن يكون الأمر كذلك في كلّ موضع التزم فيه حذف الخبر. بهذا ردّ عليه المؤلف في الشرح<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن أبي الربيع وبعض من تقدم فإن الواو عندهم ليست بمعنى «مع»، بل على أصلها من العطف، وحكى هذا عن الأخفش، وأن المعطوف في موضع الخبر. (ويقول<sup>(٣)</sup>) ابن أبي الربيع : إن الأصل في قولهم : كلّ رجلٍ وضيعته : كلّ رجلٍ مع ضيعته، وضيعته معه، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، ففيل : كلّ

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥.

(٣) مكانة في أ : «وهو». وانظر نص ابن أبي الربيع في البسيط ٤٣١.

رجلٍ وضيعة.

والناظم لم ير إلا أن الواو بمعنى مع، ووجودها هو الذي يسوّغ التزام حذف الخبر، لأنها كالتائبة مع بعدها عن مع ومجرورها، ولو كانت الواو للعطف لم يصلح فيما بعدها أن ينوب مناب الخبر. وأيضاً لا يحذف الخبر في العطف الصريح لأنه لا دليل عليه، ولهذا شرط الناظم في الواو أن تكون مُعَيَّنَةً لمعنى مع، فإنها إن لم تعينه لم يلزم الحذف، بل يصير إما جائزاً وإما ممتنعاً، فإذا قلت : زيد عمرو، وأنت تريد : مع عمرو، كان لك أن تأتي بالخبر فتقول : زيد وعمرو مقترنان أو متلازمان، ولك أن تستغنى اتكالا على أن السامع يفهم معنى الاقتران ، لأن معنى المصاحبة وإن دلت الواو عليه غير متعين، لإمكان معنى العطف ولو قلت : زيد وعمرو يلتقيان أو يصطرعان أو يتفرقان، وما أشبه ذلك - لم يجز هنا حذف الخبر، لانتفاء احتمال معنى «مع» في الواو، وتعين كونها عاطفةً لمجرد الجمع، فلا بد من الإتيان به. ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَكُلُّ أَمْرٍ مِّمَّا وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

فهذا كله من أول الدليل على أن الواو هي التي بمعنى مع، لا العاطفة، إذ لا دلالة للعاطفة على الخبر.

قال ابن خروف : لو قلت : ما كلُّ رجلٍ إلا وضيعة، لجاز ، لكون الواو بمعنى مع وفي موضعها. قال: ولا يجوز ذلك في العطف<sup>(٢)</sup>، فقد ظهر وجه ما ذهب إليه الناظم في المسألتين، والله أعلم.

(١) ينسب إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه. والبيت في التصريح ١٨٠/١، والأشموني ٢١٧/١، والعيني ٥٤٣/١. وصدره :

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى

(٢) هذا تقدير البصريين عدا الأخفش، يقولون : إن الوصف حالٌ من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعامل في الحال محنوف، أى : ضربى زيداً حاصل إذا كان قائماً.

والموضع الرابع من مواضع لزوم حذف الخبر : قبل الحال التي لا يصح وقوعها خبراً عن المبتدأ، وذلك قوله :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا

عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَا

يعنى أن الخبر يلتزم حذفه أيضاً قبل حال لا يصح فيها أن تقع خبراً عن المبتدأ، وهو الذى أضمّر خبره، أى : لا يصح جعل تلك الحال خبراً عن المبتدأ. ومثل ذلك بمثالين :

أحدهما : «ضربي العبد مُسيئاً». فضربي : مصدر، وهو مبتدأ، ومسيئاً : حال لا يصح الإخبار بها عن ضربي. والخبر محذوف تقديره / ٣٢٨ : إذا كان مُسيئاً<sup>(١)</sup>، أو ضربه مُسيئاً<sup>(٢)</sup>.

ومثل ذلك : ضربي زيداً قائماً، وأكلى التفاحة نضيجاً، وقيامي ضاحكاً، وخروج زيد محتاجاً. وما أشبه ذلك. فكل هذا لا يصح أن تقع الحال فيه<sup>(٣)</sup> خبراً، فهو مما عَنِ النّاظِم.

والثاني : «أَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مُنَوِّطًا بِالْحَكْمِ». فاتَمَّ : أفعل تفضيل مضاف إلى مصدر، وهو مبتدأ، ومنوِّطاً : حال لا يصح الإخبار به أتم. والخبر محذوف تقديره : إذا كان أو إن كان، أو بيّنه منوطاً بالحكم.

---

(١) هذا تقدير البصريين عدا الأخفش، يقولون : إن الوصف حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعامل في الحال محذوف، أى : ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً.

(٢) هذا مذهب الأخفش، فهو يرى أن الخبر الذى سدّت الحال مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أى : ضربي زيداً ضربه قائماً، أى : ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد.

انظر شرح الكافية للرضي<sup>١</sup>/٢٧٢، وانظر شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥.

(٣) في جميع النسخ - ماعدا هامش الأصل - : «فيها».



ومثله (قولك<sup>(١)</sup>) : أَكْثَرُ شَرِبِي السُّوَيْقِ مَلْتَوِيَا، وَأَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا، وَأَرْخَصُ مَا يَكُونُ الْبَرُّ قَفِيزِينَ بِدَرْهَمٍ، وَأَبْغَضُ ضَرْبَ زَيْدٍ إِلَى قَائِمًا. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ، ثُمَّ نَقُولُ : إِنَّ قَوْلَهُ «لَا تَكُونُ خَبْرًا» إِنَّمَا يَعْنِي الْخَبَرَ الْإِصْطِلَاحِيَّ يَرِيدُ بِذَلِكَ التَّحَرُّزَ مِنَ الْحَالِ الَّتِي يَصِحُّ جَعْلُهَا خَبْرًا عَنْ الْمُبْتَدَأِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَتَى صَحَّ لَمْ يَلْزَمْ حَذْفُ الْخَبَرِ وَسَدُّ الْحَالِ مَسْدَهُ، بَلْ إِنْ كَانَ فَعَلَى الْجَوَانِ، كَمَا ذُكِّرَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنْ هَكَى : زَيْدٌ قَائِمًا، وَخَرَجْتَ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا. وَعَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : (وَنَحْنُ عُصْبَةُ<sup>(٢)</sup>)، تَقْدِيرُهُ : زَيْدٌ مَوْجُودٌ قَائِمًا، أَوْ ثَابِتٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمُثَلِّ. فَالْحَالُ فِي مِثْلِ هَذَا لَا تُسَدُّ مَسْدَ الْخَبَرِ فَيُحْذَفُ لَزُومًا، لِإِمْكَانِهِ جَعْلُهُ خَبْرًا بِنَفْسِهِ، مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى وَقْفِهِ عَلَى السَّمَاعِ لِقُلَّتِهِ، وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ فَالْحَذْفُ غَيْرُ لَازِمٍ. وَإِنَّمَا يَكُونُ لَازِمًا فِي نَحْوِ مَا ذَكَرَ. وَمِثْلُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْذَفُ مَعَهُ الْخَبَرُ قَوْلُكَ : ضَرْبِي زَيْدًا شَدِيدًا، هَذَا لَا يَلْزَمُ مَعَهُ حَذْفُ الْخَبَرِ، بَلْ ذَلِكَ مَفْتَقَرٌ فِي جَوَازِهِ إِلَى السَّمَاعِ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ الرِّفْعُ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، لِإِمْكَانِهِ فَلَا يَعْدَلُ عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ : إِنْ تَمَثَّلَ الْمُبْتَدَأُ بِمَصْدَرٍ، أَوْ بِمَا أَضْيَفَ إِلَى الْمَصْدَرِ مُعَيَّنٌ لِمَوْضِعِ الْحَذْفِ، فَإِنْ نَحْوُ : «ضَرْبِي الْعَبْدَ مَسِيئًا» وَ«أَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوطًا» هُوَ الْمَوْجُودُ فِي السَّمَاعِ (فِي الْمَسْأَلَةِ<sup>(٣)</sup>)، وَالَّذِي يَصِحُّ الْقِيَاسُ فِيهِ، بِخِلَافِ :

(١) عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ، س، ف.

(٢) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٥/٢٨٣.

(٣) عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ، س، ف.

زيدٌ قائماً، ونحوه، ولذلك قال في التسهيل<sup>(١)</sup> : إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها . ولم يطلق القول في ذلك، وإذا تقرر هذا بقي على الناظم تركُّ من وجهين :

أحدهما : أن مثاليه اللذين مثل بهما وما أشبههما يستعمل على وجهين، فأحد الوجهين أن تكون على ما قال من التزام حذف الخبر، وذلك إذا لم يكن الحال معمولاً للمصدر الواقع مبتدأ، وإنما يكون معمولاً للخبر المحذوف، فإنه إن كان معمولاً للمصدر فلا بدُّ من الإتيان بالخبر، وهو الوجه الثاني؛ فإذا قلت : ضربني زيداً قائماً، فجعلت العامل في «قائم»، ضربي، فلا بدُّ من الإتيان بالخبر، فتقول : حسنٌ، أو قبيحٌ أو شديدٌ، ونحو ذلك، إلا أن يدلَّ عليه من الكلام دليل، فيجوز إذ ذاك حذفه، كما إذا قيل لك : أيُّ شيءٍ أعجب إليك؟ فتقول : ضربي زيداً قائماً، أو ضربني السويق ملتوياً، أو ما أشبه ذلك أما إذا كان العامل في الحال غير المبتدأ، وهو الخبر مثلاً في المسألة، حيث تقدَّر : إذا كان قائماً، أو إذ كان قائماً، أو ضربته قائماً – فهناك يلتزم الحذف.

فالمسألة ذات وجهين لا ذات وجه واحد، والناظم / أطلق هنا القول ٣٢٩

في التزام حذف الخبر، فكان إطلاق غير صحيح، وإنما الصحيح ما فعله في التسهيل حيث شرط أن يكون المصدر عاملاً في مفسر صاحب الحال، وقال : تحررتُ بذلك من مصدرٍ لا يكون كذلك، كقولك : ضربني زيداً قائماً شديدٌ، قال : فالمبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها، فلم يصلح أن تُغْنَى عن خبره، لأنها من صِلَتِهِ<sup>(٢)</sup> . انتهى

(١) التسهيل ٤٥ .

(٢) شرح التسهيل، ورقة ٥٥ .

وقد مثل الأخفش في «الأوسط» بقولك سمعُ أذنَى زيداً يقول ذاك حسن<sup>(١)</sup>. فهذا فيه ما ترى.

والثاني : أن تقييده الحال بعدم كَوْنِها خبراً عن المبتدأ، أى بَعْدَ صلاحيتها لذلك، يقتضى أنها لا تنوبُ عن الخبر إلا كذلك. وهذا ظاهر في نحو مثاليه. أمّا إذا كان المبتدأ مضافاً إلى غير مصدر صريح، بل إلى ما الموصولة بكان، فإن الحال تكون خبراً هنالك، وتصلح للخبرية مع أنها تنوبُ عن الخبر ويحذف لزوماً، فتقول : أخطب ما يكون الأمير قائماً، مع أنه يجوز رفعُ قائم فتقول : أخطب ما يكون الأمير قائمٌ، أجاز ذلك الأخفش، وكان يقول فيه : أَضَفْتُ «أخطب» إلى أحوال قائمٌ أحدها. وقاس المبرد على ذلك : «أحسن ما يكون زيدٌ قائمٌ»<sup>(٢)</sup>. وأجاز يونس أيضاً - فيما حكى السيرافي عنه<sup>(٣)</sup> - : «أحسن ما يكون زيدٌ قائمٌ»، أى : ثابتٌ، وهو رأى المؤلف. فمثلُ هذا وإن كان مجازاً جائز. فالحال - على الجملة - هنا مما يصلح وقوعها خبراً، فيجىءُ من أها لا تسدُّ مسدَّ الخبر، لكنها تسدُّ مسدَّه باتقان الأئمة، فكان هذا الشرطُ بإطلاق غير صحيح، وإنما هو صحيح فيما كان فيه أفعل مضافاً إلى مصدر صريح لامؤول. والفرقُ بينهما أن الأصل (الحقيقة<sup>(٤)</sup>) فالإخبار عن ضربَي بقائم

(١) انظر الكتاب ١٩١/١، والرضي على الكافية ٢٧٦/١، والهمع ٦٨/٥، والاشموني ٢٨٦/٢.

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب ١٣٠/٢ : «كان الأخفش يجيز رفع «قائم»، وأجازه المبرد، كان التقدير إذا قلت : أحسن ما يكون، فقد قلت : أحسن أحواله، وأحسن أحواله هو عبدالله، ويكون «قائماً» خبراً له. وعلى مذهب سيبويه، إذا قلت : أحسن ما يكون، فمعناه أحسن أحواله، وأحواله ليست إياه، وقائم هو عبدالله، ولا يجوز أن يكون خبراً لأحسن، وهو اختيار الزجاج، وهو الصحيح». وانظر شرح الكافية للرضي ٢٨٢/١.

(٣) ليس في أ.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

لا يصح، لأنه غيره، فامتنع «ضربي زيداً قائم»، وكذلك : «أشد ضربي زيداً قائم». وأما في نحو : «أخطب ما يكون الأمير قائم»، فإنهم لما تجوزوا أول الكلام بإضافة «أخطب»، وهو من صفات الأعيان إلى الأكوان، وليس بعضها، استجازوا التجوز آخرًا بالإخبار أخبار الأعيان عن الأكوان، وأنس بذلك في اللفظ كونُ أخطب وقائم – وهما المبتدأ والخبر – متناسبان في الأصل، لأنهما للأعيان، بخلاف ضربي مع قائم. فالحاصل أن كلام الناظم معترض الإطلاق.

وجه ثالث، وهو أن هذا التمثيل الذي مثل به إما أن يشير به إلى قيودٍ معتبرة في المسألة أو لا، فإن كان يشير إلى قيود لزم أن يؤخذ له منه اشتراط الأفراد في الحال (فلا تقول على هذا : ضربي زيداً وهو قائم، على أن يكون محذوف الخبر قبل هذه الحال -<sup>(١)</sup>)، لأنها ليست بمفردة منصوبة. لكن هذا جائز عند الأئمة، فالحال كيفما وقعت الحكم معها واحدٌ، فيجوز : ضربي العبد وهو مُسِيءٌ، وأتم تبيني الحق وهو منوطٌ بالحكم. ومن هذا ما جاء في الحديث، من قوله صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجد<sup>(٢)</sup>». ومنه قول الشاعر، أنشده في شرح التسهيل<sup>(٣)</sup>:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضَا

وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

ويجوز أن تقول : ضربي العبد يُسِيءٌ، وأتم تبيني الحق يُنَاطُ بالحكم.

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود ٣٥٠.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٥٥، والهمع ٥٠/٢، والأشمونى ٢١٩/١. وقائله مجهول.

وكذلك : ضربى العبد قد أساء، وأتم تبينى الحق قد أنيط بالحكم. ومن هذا / ما أنشده سيبويه من قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

٣٣.

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ

يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وإن كان التمثيل غير مشير إلى قيد لزم أن لا يؤخذ له منه كون المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر، مع أن ذلك معتبر عنده. فظهر أن الناظم لم يضبط هذه المسألة على عادته.

والجواب أن يقال : أما الأول فظاهر اللزوم، إلا أن يكون قوله : «وقبل حال» محرزاً لما قصد، وهو مراده غير<sup>(٢)</sup> شك، وذلك أنه ذكر أن الحذف للخبر إنما هو قبل الحال، وكون الخبر قبل الحال يشعر بأن الحال مقطوعة عن عمل المبتدأ فيها، إذ لو كان عاملاً فيها لكانت من تمامه لأن المبتدأ مصدر موصول، فكل معمول له من صلتة، وإذا كان كذلك لم يصح أن يكون موضع خبره قبل الحال، وإما يصح تقديره بعده؛ إذ لا يقع الخبر بين أثناء المبتدأ، فلما قال : «وقبل حال» دل على أن العامل في الحال غير المبتدأ، وأنها معمولة للخبر المضمر، وإذا كان تعين موضع حاجته من الوجهين، وصح كلامه فيه، ووافق ما قيد به في التسهيل، على اختصار بديع، وإشارة حسنة.

وأما الثاني فإن الرفع في نحو «أخطب ما يكون الأمير قائماً» مختلف (فيه)<sup>(٣)</sup>، فقد زعم سيبويه أنه لا يكون فيه إلا

(١) رجز منسوب لرؤية، انظر ملحقات ديوانه ١٨١، وهو من شواهد الكتاب ١٩١/١، والهمع ٤٩/٢.

(٢) في هامش الأصل عن نسخة : «بلاء».

(٣) سقط من أ.

النصب<sup>(١)</sup>، قال : «وأما عبدالله أحسن ما يكون قائماً، فلا يكون فيه إلاّ النصب»، قال : «لأنه لا يجوز أن تجعل أحسن أحواله «قائم»<sup>(٢)</sup> على وجه من الوجوه<sup>(٣)</sup>». يعنى بأنّ الأحوال ليست إياه. وقائم هو عبدالله، فلا تخبر عن الشيء بغيره. وإلى هذا ذهب الزجاج والفارسي والجمهور. وإليه رجع المبرد، ونقل عنه ابن ولّاد أنه لا خلاف في ذلك. وليس بصحيح» بل الخلاف فيه عن يونس والأخفش موجود، نعم عليه الجمهور منهم، قال السيرافي : وهو الصحيح عندي، لأنّ قولك : أحسن أفعاله<sup>(٤)</sup> قائم، لا يجوز.

قال : فإن قيل : يكون كقولنا : أحسن صفاته قائم.

فالجواب : أن «ما يكون» مصدر، وحق المصدر أن يكون مصدر الفعل، (فصار<sup>(٥)</sup>) بمنزلة قولك : أحسن أفعاله، وأما صفاته فهي : قائم وقاعد، وقائم بعض صفاته.

وقد ردّ الفارسيّ مذهب الأخفش بأنّه قبيح وقريب من الامتناع، لأنّ<sup>(٦)</sup> أخطب قد أخرج عن أصله، وألزم ما دل على ذلك من الإضافة، فإذا رفعت، يعنى «قائم» فقد نقضت ذلك الغرض مع إلزامهم ما يدل على إخراجه عن الأصل. قال : فالرفع في الخبر مع إضافته إلى ما يجعله حدثاً لا يستقيم، لأنك

(١) في الأصل، أ : «إلا المصدر». والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في الكتاب «قائماً». وما هنا على الحكاية.

(٣) الكتاب ٤٠٢/١.

(٤) في شرح السيرافي على الكتاب ١٣٠/٢ : «أحسن أحواله» وهو خطأ، بدليل قوله بعد : «لأنّ قائماً ليس من أفعاله».

(٥) عن س، ف.

(٦) في الأصل : «أن».

كأنك الآن تخبر عن الحال بالقيام، والحال لا تقوم، فتعيده بذلك إلى ما قد أخرج عنه. ذكر هذا في الجزء السادس والعشرين من التذكرة.

فإذا كان كذلك فالناظم هنا ذاهبٌ مذهب سيبويه والجمهور، وهو أولى مما ذهب إليه في التسهيل<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما الثالث فإنه يمكن أن يقول : إنه قدم أن الخبر يحذف قبل حال<sup>(٢)</sup> لا يصلح أن تقع خبراً للمبتدأ، فقد قيد الحال الواقع قبلها الخبر، فلا يؤخذ له م التمثيل تقييد آخر فيه، فيحصل أن الحال التي لا تصلح خبراً للمبتدأ كيف وقعت هي سادة / مسد الخبر، وهي تكون مفرداً ٣٣١ كمثاليه، وجملة اسمية وفعلية، فالجميع إذا مراد. والمثال لم يقصد به الدلالة على خلاف ذلك، وكثيراً ما يأتي بقواعد تشتمل على مثل كثيرة مختلفة الوضع، ثم يمثل ببعض ذلك، فلا يكون التمثيل المعين مقيداً، بل مبيناً لبعض ما اشتملت عليه، ولذلك نقول : إن تمثيله هنا يقبل كون المصدر مصرحاً به أو مؤولاً، وحينئذ يدخل له : أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأشباهه، بسبب أن المصدر الصريح والمؤول سواء في الحكم، ولذلك يقعان فاعلية ومبتدأين، وغير ذلك. فالأمر في هذا قريب. ويمكن أن يكون قصد التقييد بالمثال، ويكون ذلك وفقاً لرأى سيبويه، فإنه يرى أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى، فإن كانت جملة قدر للمبتدأ خبراً، وهو ثابت أو موجود<sup>(٣)</sup>، ومذهب الأخفش

(١) قال في التسهيل ٤٥ : « ورفعها خبراً بعد أفعل مضاف إلى ما موصولة بكان أو يكون جائزه.

(٢) في الأصل ، أ : « الحال ».

(٣) انظر الهمع ٤٨/٢ - ٤٩ .

جوازُ كونها فعلاً تسدّ، وكذلك الفراء<sup>(١)</sup>، وذهب السيرافي إلى جواز وقوع الحال جملة بالواو سادّةً، ومال إليه ابن خروف .

والمَنُوطُ، من قولك : ناط الشيء ينوطه نوطاً : علّقه. ويطلق في التعليق المعنوي مجازاً، ومنه هذا، فتقول : كلامُ زيدٍ منوطٌ بالحكم : إذا لصقَ بها وعلّقَ بها.

ثم يتعلق بهذه المسألة نظران :

أحدهما : الكلام في مواضع الخلاف منها وهي أربعة :

أحدها : ما تقدّم من عدَم جواز الرفع في الحال ليقع خبراً عن المبتدأ؛ فقد مرَّ أنَّ ذلك هو المشهور المعروف، وأن يونس والأخفش والمبرد - في أحد قوايه - أجازوا الرفع حيث كان المصدر مؤولاً، ومر<sup>(٢)</sup> الاحتجاج على ما ذهب إليه الناظم.

والثاني : أن كونَ الخبرٍ مقدّرَ الحذف معتبراً في المعنى - وإن كان حذفه لازماً - هو رأي الجمهور، وهو أحد المذاهب الثلاثة.

والثاني : أن (هذا)<sup>(٣)</sup> مبتدأ لا خبر له، بل أغنى عنه فاعل المصدر، كما أغنى عن الخبر فاعل الصفة في نحو : أقائم الزيدان؟ فكما لا يحتاج هنا إلى تقدير خبرٍ، لأن معناه معنى الكلام المستقبل، وهو : أيقوم الزيدان؟ فكذلك لا يُحتاج في مسألتنا إلى تقدير خبرٍ، لأن معنى الكلام : ضربت العبد مسيئاً<sup>(٤)</sup>.

(١) الذي في الهمع ٤٨/٢ أنه يوافق سيبويه في المنع، وسيأتي في الموضع الرابع من مواضع الخلاف أن الفراء يمنع وقوع الفعل موقع الحال. ولعله يريد الكسائي فسبق قلّمه إلى الفراء.

(٢) ينظر من.

(٣) تسقط من أ.

(٤) هذا مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ، ينظر شرح الكافية للرضي ٢٧٦/١.



والثالث : أن الحال هي المغنية عن الخبر إغناء الظرف عن الخبر. وهو رأى ابن كيسان<sup>(١)</sup>، قال : «وقد يجعلون الحال خبراً للمصدر كالوقت، فيقولون : ضَرْبُكَ زَيْدًا قائماً، وخروجك معي راكباً»، قال : «وقد يجعلون الواو خبراً للمصدر لأنها تكون بمعنى الحال»<sup>(٢)</sup> - [والوقت، كقولك : قيامُك والناسُ قُعودٌ. وقال : إن المصدر يكون خبره الحال] -<sup>(٢)</sup>، كقولك : قيامُك محسناً، أى : قيامك في إحسانك.

فأما مذهب الجمهور فهو ظاهر المعنى، لأن المعنى، على قولك : إذا كان قائماً، أو إذا كان قائماً، أو ضَرْبُهُ قائماً. فالخبر مرادٌ بلا بد، وغير مستغنى عنه. فإذا كان كذلك تعين تقديره. ولا سيما مع وجود بعض معمولاته وهو الحال؛ إذ لا يصح أن يكون معمولاً للمبتدأ أصلاً، كما نبه عليه، وكما يأتى.

وأما الثاني فضعفه المؤلف بأنه لو صحَّ الاختصار في التقدير لصحَّ الاختصار على المصدر وفاعله دون الحال، كما صحَّ الاختصار على الصفة وفاعلها، فكنت تقول ضربى زيداً، كما تقول : أقائم الزيدان؟ لأن فيه معنى ضربت / ، كما في الآخر معنى : أيقوم الزيدان؟ لكن ٣٣٢ ذلك ممنوعٌ ففي امتناعه مع جوازه مع الصفة دليلٌ على انهما غير متساويين.

وأما الثالث فغير صحيح؛ لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر فأما أن لا يُقدَّر لها عامل أو يُقدَّر، فإن لم يُقدَّر لها عاملُ لزم من ذلك أمران، أحدهما : وجود نَصْبٍ من غير ناصب، وذلك معلوم في الأحكام

(١) الهمع ٤٥/٢.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

الصناعية، ولو جاز ذلك مع غير المصدر، فكنتَ تقولُ : زيدٌ قائماً، لأن معناه : في حال قيام. والثاني : أن الحال عنده مُشَبَّهَةٌ بالظرف في إقامتها مقام الخبر، والظرف لابدٌ له من عامل فيه هو مفتقرٌ إليه، وهو أصل، فالحال التي هي فرع أولى أن تكون مفتقرةٌ إليه، لِئُبْعَدَ أن يكون الفرعُ مستغنياً عما لا يستغنى عنه الأصل. وإن قدر لها عامل لم يكن إلا مثل المقدّر للظرف، فكما تقول في قولك : زيدٌ في حال قيام، إن تقديره : ضربي زيداً مستقراً قائماً. وهذا إخبار عن الضرب بما هو للضارب، وهو محال. فظهر أن هذا المذهب غير صحيح، وصح ما قاله الناظم.

والثالث من مواضع الخلاف : كون الحال غير معمولة لضربي الذي هو المبتدأ. فقد تبينَ ذلك من قوله : «وقبل حال»، بل هي معمولةٌ لشيءٍ آخر، وهو رأيٌ من قال بتقدير الخبر، إلا ما ألزمه الفارسيُّ المؤلفُ في مسألة : أولُ ما أقول : إني أحمد الله؛ إذ أجاز أن تكون إن المكسورة محكية بالقول، فتكون من صلتها والخبر محذوف، أعنى خبر «أولُ ما أقول» وهو ثابت أو موجود – قال ابن مالك : فكما جاز أن يُحذف الخبرُ هناك<sup>(١)</sup> بلا دليل زائد على الحاجة إليه، كذلك يلزمه تجويز حذف الخبرِ ها وتقديره بمثل ما قدره هناك، لأن الحاجة إليها سواء، والمخبرُ عنه في الصورتين مصدر، لأن (أولُ)<sup>(٢)</sup> القول قول<sup>(٣)</sup>. وما قاله الفارسيُّ – إن كان يلزمه عنه ما ألزمه ابنُ مالك – فقد ردّه الناس بأن معنى قولك : أولُ ما أقول : إني أحمد الله ثابت أو موجود، أولُ هذا الكلام ثابت أو

(١) أي في مسألة : أول ما أقول : إني أحمد الله، بالكسر.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ٥٥ : «والتقدير عنده : أول ما أقول : إني أحمد الله، ثابت. وكذلك يكون التقدير في هذه المسألة المشار إليها : ضربي زيداً قائماً ثابت».

(٣) سقط من أ.

موجود، لأن القول هو متعلقه، فالإختبار بثابت أو موجود [ <sup>(١)</sup> - إنما وقع عن أول «إنى أحمد الله»، وأوله باعتبار الحروف الهمزة، وباعتبار الكلمات «إنى»، فيكون الإخبار بثابت أو موجود - <sup>(١)</sup> ] أن الهمزة أو إنى. وهذا فاسدٌ من وجهين، أحدهما : الإخبار عن أول الكلام بالوجود مع العلم بذلك كون تقدير هذا الخبر، والخبر لا يكون مؤكّداً. والثاني إيهام انتفاء وجود سائر الكلام مع العلم بوجوده بنفس نطق الناطق به. وأيضاً فإن تقديره «ثابت» أو «موجود» خبراً بعد «إنى أحمد الله» تقديرٌ مالا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان في حذفه كذلك ممنوع <sup>(٢)</sup>. وهذا يلزم في قولك : ضربى <sup>(١)</sup> - العبد مسيئاً، لو قدّرت معه «ثابت» أو «مستقر»، وأيضاً لا مانع يمتنع من قولك : ضربى <sup>(١)</sup> ] زيدا قائماً حسناً، بإظهار الخبر، - الخبر، فكيف يُجعل ملتزم الحذف. هذا خلاف كلام العرب.

والرابع من مواضع الخلاف : الحال إذا كانت غير مُفردة، فهل يجوز وقوعها هنا سادة مسدّ الخبر أم لا؟ فمنهم من أجاز ذلك على الجملة، كالكسائي والفراء والأخفش والسيرافي، ومال إليه ابن خروف، ومنع من ذلك سيبويه كما تقدم أولاً. وحجة من أجاز السماع المتقدم /، ٣٣٣ والقياس على المفرد. وحجة من منع نور ذلك السماع مع أن نيابة الحال هنا عن الخبر، على خلاف القياس، فلا يتعدّى موضع السماع. وإذا قلنا بجواز وقوع الحال غير مفرد ففيها الخلاف من جهتين :

(١) عن هامش الأصل ، س، ف.

(٢) تنظر هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٦٤ - ٤٦٥، والأرتشاف ٥٩٠، والهمع ١٦٩/٢.

إحداهما : إذا وقعت جملة اسمية، فهل يصح خلوها من الواو أم لا<sup>(١)</sup>؟  
نقل المؤلف عن الكسائي جواز خلوها منها، فأجاز أن تقول : مَسَرَّتْكَ أَخَاكَ هُوَ  
قَائِمٌ، وإكرامك زيدا أبوه مطلقاً - وما أشبه ذلك. وذلك أن المشهور عند النحويين  
غير الكسائي أنها لا تستغنى عنها، قال : وحملهم على ذلك أن الاستعمال لم  
يرد بخلاف ثم رجح مذهب الكسائي وقال : مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا  
أولى، لأنه موضع اختصار لكن الواقع خلاف ذلك، قال : وباب القياس مفتوح.  
فيظهر أن رأيه هنا كراهيه هنالك، إذ لم يُقَيَّد الحال بشيء من هذا.

والثانية : إذا وقعت الحال جملة فعلية منع ذلك الفراء فراراً من كثرة  
مخالفة الأصل، لأنَّ سَدَّ الحال مَسَدُّ الخبر على خلاف الأصل، ووقوع الفعل  
موقع الحال على خلاف الأصل، فلا يُحْكَمُ بجواز ذلك هنا، فإنه مخالفة بعد  
أخرى. قال ابن مالك : وهذا<sup>(٢)</sup> الذي اعتبره قد دلت العرب على أنه غير مُعْتَبَرٍ،  
بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع  
الحال المذكورة نقلاً لجاز وقوعها قياساً على الجملة الاسمية ومع ذلك فقد جاء  
السماع بخلاف ما قال. ثم أنشد ما تقدم<sup>(٣)</sup> :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ

يُعْطِي الْجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ

النظر الثاني : أن الحال لاشك أنها تعلق بالخبر؛ إذ قد نفي أن تعلق  
بالمبتدأ بقوله : «وقبل حال». لكن بقي النظر في تقدير الخبر، وما الذي يقدر؟ لم  
يتعرض لتعيينه، بل اكتفى بالإشارة إلى أن لابد من تقديره وترك تعيينه للنظر

(١) انظر الهمع ٥٠/٢.

(٢) في الأصل : «وهو».

(٣) شرح التسهيل ورقة ٥٧. وقد تقدم البيت مخرباً في ص ١١٨.

في كتابه.. وللنحويين فيه مذهبان :

أحدهما : أن يُقدَّر «إذا كان»، أو «إذ كان»، وهى التامة لا الناقصة، فكأنه قال : ضربى زيداً ثابت إذا كان قائماً. ثم ناب الظرف عن الخبر، فصَار هو الخبر، ثم حذف لَسَدَ الحال مَسَدَهُ. وهذا تقديرُ الجمهور من البصريين.

والثاني : أن يُقدَّر مصدرُ مضاف إلى صاحب الحال، كأنه قال : ضربى زيداً ضَرْبُهُ قائماً. وهذا منقولٌ عن الأخفش<sup>(١)</sup>، وهو الذى ارتضى المؤلفُ في التسهيل<sup>(٢)</sup>، وشرَّحه : واحتج على رجحانه على مذهب الجمهور، وجَلَّب ذلك<sup>(٣)</sup>. والترجيح بين المذهبين لا داعى إلى ذكره هنا؛ إذ ليس من ضروريات شرح هذا النظم، لأنَّه لم يتعرَّض لذلك، فلا تعرض له. وقد تحصل للناظم أربعة مواضع مما يلزم فيه حَذْفُ الخبر، وهى التى ذكر في التسهيل وغيره، وهى التى اشتهر ذكرها وثبت قياسُها. وثمُّ أشياء أُخر غير قياسية لم يتعرض لها من حيث لم تكن من قصده، كقولهم : حَسْبُكَ يَنْمُ الس. فحسبك : مبتدأ، ناب ع خبره الجواب. وقد قال الأخفش : إنَّ لا خبر له لتأوله باكفف. وقالوا<sup>(٤)</sup> : لحقُّ أنه ذاهب، تقديره : لحقُّ ذلك أمرُك إلا أنهم حذفوا الخبر. وقالوا : كلاهما وتمراً. وكل شيءٍ ولا شَتِيمةً حُرٌّ. وما كان نحو هذا من القليل (الذى ينقل ولا يقاس عليه)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢٧٧/٨، والهمع ٤٧/٢.

(٢) التسهيل ٤٥.

(٣) قال لابن مالك فى شرح التسهيل، ورقة ٥٥ - ٥٦ : «وأجود هذه الأقوال الأول والثانى [يعنى بالأول القول المشهور عن البصريين، والثانى رأى الأخفش]، ثم قال : «والثانى أقل حذفاً مع صحة المعنى، فكان أولى...».

(٤) فى الأصل، أ : «وقال والحق». ف : «وقالوا الحق». والمثبت عن س.

(٥) مكانه فى أ : «فتنقل ولا قياس». وقد كان مثله فى الأصل ثم عدل إلى ما أثبتنا، وهو نص س، ف.

/ وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ  
عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاءُ شُعْرًا

هذه مسألة من مسائل المبتدأ والخبر، وهى : هل يقتضى المبتدأ الواحد أكثر من خبر واحد أم لا؟ ولا بدُّ قَبْلَ النظر في كلامه من تعيين مَحَلِّ السؤال. وذلك أن المبتدأ إذا كان واحداً وأُخْبِرَ عنه بأكثر من خَبَرٍ واحدٍ فَهُوَ على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدَّدَ لفظاً ومعنى لتعدُّدِ المبتدأ في نفسه حقيقةً، نحو قولك : بنو فلانٍ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرون وأخوأك صالح وعالم. ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَدَاكَ يَدُ خَـيـرَها يُرْتَجَى  
وَأُخْرَى لِأَعْدَائِها غَائِظَةٌ

وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

كَفَّاكَ كَفًّا لَا تُلِيقُ بِهِمَا  
جُودًا، وَأُخْرَى تُغَطِّ بِالسَّيْفِ الْأَمَّا

(١) عن الأصل.

(٢) شواهد العيني ٧٢/١ هـ، وقال : « قيل : إن قائله طرفة بن العبد البكرى ». وليس في ديوانه. والبيت من شواهد التصريح ١٨٢/١، والأشمونى ٢٢٣/١.

(٣) المنصف ٧٤/٢، وأمالى ابن السجرى ٧٢/٢، والإنصاف ٣٨٧، واللسان : ليق. والبيت مجهول القائل.

أو حكما، نحو قول الله تعالى : { أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ وَزِينَتُهُمْ وَتَفَاخُرُ بَيْنَكُمْ، وَتَكَاتُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ } (١).

وقال الشاعر (٢):

وَالْمَرْءُ سَاعٍ لِأَمْرِ لَيْسَ يُدْرِكُهُ

وَالْعَيْشُ شَحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ

وهذا القسم ليس مما نحنُ بصددِ الكلامِ عليه؛ لأن الإخبار فيه إنما وقع بواحد عن واحد؛ لأن قولك : بنو فلان فقيه وكاتب وشاعر، بمنزلة أن تقول : فلان فقيه، وفلان كاتب، وفلان شاعر. وكذلك قوله :

وَالْعَيْشُ شَحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ

بمنزلة أن لو قال : بعضُ العيش شحٌّ، وبعضُهُ إشفاقٌ، وبعضُهُ تأميلٌ. وكذلك سائر الأمثلة، فهو راجعٌ إلى الإخبار بمفرد عن مفرد، فليس مما يدخلُ تحت كلام الناظم، لأن قال : وأخبروا بكذا عن واحد. وهذا ليس الإخبار فيه عن واحد.

والثاني : أن يتعدّد الخبر لفظاً دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد لفظاً ومعنى، كقولهم : هذا حلٌّ حامضٌ، بمعنى : مُزّ. وهذا أعسرُ يسرُ، بمعنى : أضبط وهو العامل بكلا يديه.

فهذا القسم يصح دخوله تحت لفظ الناظم من باب أخرى؛ لأن المبتدأ هنا لا يستغلّ بأحد الخبرين دون الآخر، وقد يستغلّ في نحو قوله : «هم سرّاء»

(١) الآية ٢٠ م سورة الحديد.

(٢) قائله عبدة بن الطبيب، انظر شعره ٧٥. والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٥. والمفضليات ١٤٢/١، والبيان والتبيين ٢٤٠/١.

شُعْرَاءُ». على أن المؤلف جعل هذا الضربَ خارجاً عن المسألة من جهة عدم الاستقلال بأحد الخبرين، فصارا معاً في معنى الخبر الواحد، فهما في الحقيقة خبر واحد، وإنما تعدد في اللفظ خاصة. والأمر في هذا قريب. وقد عد<sup>(١)</sup> الجمهور هذا من الإخبار بخبرين لا بخبر واحد. وهما مما يشمله كلامه. فالأظهر أنه مراد له، وإذا كان كذلك ظهر موافقته للناس في أن الثاني من اللفظين خبر ثانٍ. وقد نُقِلَ عن الأخفش<sup>(٢)</sup> خلاف هذا، وأن الثاني صفة للأول لا خبر. وهذا عندهم ضعيف؛ وقد أبطل الفارسي في «التذكرة» أن يكون الثاني أحد التوابع، فقال : إن قلت : إن الثاني تابع للأول، فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأن الأول مراد كما أن الثاني كذلك، قال : ومن هنا لا يجوز أن يكون الثاني صفة للأول، قال : والصفة أظهر أن لا تجوز، لأنك لا تصف الحلوب أنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين، يعنى في قولك : هذا حلو حامض. ولا مدخل لشيء من باقي<sup>(٣)</sup> التوابع هنا، فالوجه ما عليه الجمهور.

والثالث : أن يتعدّد الخبر لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدأ، كقولك :  
زيد كاتبٌ شاعرٌ، وأخوك قائمٌ / ضاحك. وما أشبه ذلك. ومنه مثال ٣٣٥  
الناظم : هُم سرّاءٌ شعراءُ. فسرّاء راجع للجميع وكذلك شعراء، فليس من

(١) أ : «وقدر المجهول». وقد كان كذلك في الأصل ثم عدل إلى : «وقد عدّد». ومثله في س، ف. ولم

أجد «عدّد» مناسباً، فإنه يقال : عدّد الشيء : أحصاه، وجعله ذا عدد. وهذا غير مراد هنا.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧، والأرتشاف ٥٣٤، والهمع ٥٣/٢.

(٣) في الأصل : «باب».



الضرب الأول، ولذلك لم يعطف بالواو؛ فإن العطف بالواو يلزم في الأول؛ إذ لا يقال : بنوك فقيه كاتب شاعر، كما أنه لا يجوز في الثاني العطف، فلا تقول هذا حلوٌ وحامض<sup>(١)</sup>.

والسُّرَاة : جميع سَرِيٍّ، على غير قياسٍ . والسَّرِيُّ : الرجلُ ذو المروعة، ويقال : هو الذي جمع السخاء والمروعة. ويقال منه : سَرَأَ يَسْرُو، وسرى يسرى، وسرُو يَسْرُو : سَرَوُا وَسَرَاوَةً. وليس السُّرَاةُ بجميع عند السهيلي، وإنما هو اسم مفردٌ مستعارٌ من السراة، وهو الوسط والأعلى، كما يقال : هم الذُّرَّةُ والسَّنَامُ، أى : الأشراف في قولهم.

وهذا الضربُ أيضاً من تعدد الخبر، عليه الجمهور من الأئمة كالخليل وسيبويه وابن السراج والفارسي وابن جنى، وغيرهم؛ قال سيبويه في قولهم : هذا زيد منطلق : «زعم الخليل أن رفعه - يعنى المنطلق - يكون على وجهين : فَوَجْهٌ أَنتَ حين قلت : هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت : هذا منطلقٌ، أو هو منطلق<sup>(٢)</sup>». قال : «والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك : هذا حلوٌ حامضٌ، لا تُريد أن تنقُضَ الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمَع الطُعْمَيْنِ<sup>(٣)</sup>». فهذا ما رأى الناظم، ولم يخالف فيه - فيما أعلم - إلا ابن الطراوة، فإنه قصر جواز الإخبار بخبرين على نحو : حلو حامض، مما لا يستقل أحدهما بالإخبار دون صاحبه؛ لا يريد أن يخبر عنه بأنه حلو، وبأنه حامض، بل يريد :

---

(١) أجاز الفارسي ذلك، قال ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ٦٥ : «وقد أجاز العطف أبو علي، فعنده أن قول القائل : هذا حلو وحامض، جائز، وليس كذلك».

(٢) الكتاب ٨٣/٢.

مُرَّ. بخلاف : هذا زيدٌ منطلق، فإن الإخبار عن هذا بزيد غير الإخبار عنه بمنطلق، وتبعه ابن عصفور على هذا المذهب<sup>(١)</sup>.

فيكون الناظم بإتيانه بهذا المثال مُنَكِّتاً عليهما ومخالفاً لهما؛ إذ لا مانع من حمل مثل هذا على أنه من تعدّد الخبر، فكما يخبر عن المبتدأ بخبرين لا يصدق الكلام بأحدهما دون الآخر، كذلك يخبر عنه بخبرين يصدق الكلام بأحدهما دون الآخر.

ثم إننا ننظر في القصد بالإخبار بخبرين فأكثر، على أى معنى يكون؟ فيحتمل أن يكون الإخبار بكل واحد على انفراده، وأن يكون القصدُ الإخبار بمجموعهما، أما الأول فظاهر أنه إنما يصلح مع تقدير مبتدأ للخبر الثاني، كأنك قلت : هم سرّاءٌ، وهم شعراءٌ. فهذا المعنى هو الذى يعطيه قصد الانفراد، بخلاف ما إذا قصدت الإخبار بالمجموع فإنّ ذاك يصح أن يكونا معاً خبرين عن الأول حقيقة، وإذا كان كذلك ظهر أن الخبرين في القصد في معنى خبر واحد، كأنه قال : هم جامعون للوصفين. وعلى هذا المعنى نصّ الفارسي في التذكرة، وأنت إذ قلت : زيدٌ ظريفٌ كاتب، فكأنك جامعٌ لهذين الوصفين. وذكر ذلك ابن جني أيضاً في «التنبيه»<sup>(٢)</sup> وحمل قولك : زيد قائم أخوه قاعدةً جاريتة، على أنهما خبران لزيد. وذكر أنه تخلص بينه وبين أبي على أن الضمير الرابط بين المبتدأ وخبره عائد من المجموع، ولكن في كلّ واحد منهما ضمير، وهو الذى يقتضيه الاشتقاق بدليل رفعه للظاهر.

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٩/١ - ٣٦٠ .

(٢) انظر التنبيه لابن جني ، ورقة ٥٩ ، عند شرحه بيت الأعرج المعنى :  
لاجزع اليوم على قرب الأجل

وقد استدَلَّ ابنُ خروفٍ على أنهما / ليسا خبراً بعد خبر، بل مجموعها هو الخبر، بأنَّ المبتدأ هو العامل فيهما معاً، ولا يرفع رافع مرفوعين غير التوابع، فزَيْدٌ قائم كاتب، بمنزلة حلو حامض، لأنه لم يخلص لواحد منهما، فالمعنى في مجموعهما. وإذا كان الأمر كذلك فمخالفة ابن الطراوة وابن عصفور في : زيد كاتب قائم، بحسب القصد بمنزلة : حلو حامض، لا يستغنى بأحدهما في الإخبار دون الآخر إلا من حيث الصلاحية للاستقلال خاصة.

وقد يحتمل أن يكون قصدُ الناظم بذلك المثال التَّحرُّزَ من نحو : هذا حلوٌ حامض، فلا يدخل له إلا ما كان مثل : هم سرَّاءُ شعراء، مما يصحُّ فيه أحد الخبرين للاستقلال، وهو الذي يجوز معه عطفُ أحدهما على الآخر، وعليه نُبِّه في التسهيل بقوله : «وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، بعطفٍ وغير عطف<sup>(١)</sup>». فلو قلت هنا : هم سرَّاء وشعراء، لكان بخلاف القسم الأول والثاني؛ فإنَّ الأول لا بدَّ فيه من العطف، والثاني لا يجوز فيه العطف. ووجه إخراجه للأوَّل ظاهرٌ، والثاني أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما - أعنى من الخبرين - كـبعض كلمة، فلا يسوغ أن يقال فيهما : خبران، إلا مجازاً، وفي الحقيقة هما خبرٌ واحدٌ، كما كان الحالان في قولهم : بَيَّنْتُ له حسابه بَاباً باباً، وتصدَّقت بمالي درهمًا درهمًا، في معنى الحال الواحدة. والناسُ على خلافِ رأيهِ في هذا القسم. ولكن الخطب في ذلك يسير، لأنه خلاف في اصطلاح، وهم في الحقيقة متفقون، فلا معنى للاحتجاج للناظم ولا لغيره.

ثم نرجع إلى تفسير كلامه، فقوله : «وَأَخْبَرُوا باثنين أو بأكثراً». إلى آخره، يعنى أن العربَ أَخبرت عن المبتدأ الواحد بخبرين وبأكثر من خبرين،

---

(١) التسهيل ٥٠

فالإخبار بخبرين نحو قولهم : هذا حَلَوٌ حَامِضٌ. وفي قراءة عبدالله :  
(وَهَذَا بَعْلَى شَيْخٌ<sup>(١)</sup>). وفي القرآن أيضا : {كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَىٰ نَزَاعَةٌ  
لِّلشَّوَىٰ<sup>(٢)</sup>، على قراءة الرفع، وهى لمن عدا حفصاً. وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يَنَامُ بِإِحْدَىٰ مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي      بَأْخَرَىٰ الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِع  
ومن الإخبار بأكثر من خبرين ما أنشده سيبويه من قول الراجز :

مُقَيِّظٌ مُّصَيِّفٌ مُّشْتَىٰ

وفي القرآن الكريم : {وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ. ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ. فَعَالٌ  
لِّمَا يُرِيدُ<sup>(٤)</sup>}. وقد يكون من هذا قوله : {إِنَّهَا لَأُظَىٰ. نَزَاعَةٌ لِّلشَّوَىٰ<sup>(٥)</sup>}. على  
عدّ : {تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى<sup>(٦)</sup>} خبراً ثالثاً.

وحين أخبر الناظم عن العرب أنهم فعلوا ذلك، وأتى بمثال من غير  
ما سمع، دلّ على أن ذلك غير موقوف على السماع وأنه قياس، وذلك  
مستقيم؛ فإنه كذلك عند النحويين.

ولما أطلق القول في الخبرين فصاعداً، وعلم من قصده بالتمثيل أنه  
يُبين عدم الانقياد لمذهب ابن الطراوة وابن عصفور، كان تمثيله مطلقاً في  
غير ذلك القصد، فإنه حين قدم قبل ذلك أن الخبر ينقسم إلى مفرد

(١) الآية ٧٢ من سورة هود. وانظر البحر المحيط ٢٤٤/٥.

(٢) سورة المعارج، الآية ١٥، ١٦، وانظر السبعة لابن مجاهد ٦٥٠.

(٣) هو حميد بن ثور، ديوانه ١٠٥. والبيت في الحيوان ٤٦٧/٦، والشعر والشعراء ٣٩١، والأشمونى  
٢٢٢/١، وقافيته فيه : نائم، مكان هاجع. والعينى ٥٦٢/١.

(٤) الكتاب ٨٤/٢. وهو من شواهد من الإنصاف ٧٢٥، وابن يعيش على المفصل ٩٩/١، وفي العينى  
٥٦/١ ونسبه إلى رؤية، وانظر ملحقات ديوانه ١٨٩.

(٥) الآيات ١٤ - ١٦ من سورة البروج.

(٦) الآيات ١٥ - ١٧ من سورة المعارج.

وجملة، وظرف ومجرور، كان من الجائز أن يقع ذلك هنا، فيكون الخبران مفردين، أو جملتين /، أو ظرفين، أو مجرورين، أو يكونا متخالفين، ٣٣٧ أحدهما مفرد [١<sup>-</sup>] والآخر جملة وشبه ذلك، وكذلك يقتضى أن يقع أحدهما إن كانا مفردين نكرة<sup>-</sup> [١<sup>-</sup>] والآخر معرفة .

أما وقوعهما مفردين فلا إشكال فيه، وكذلك إن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، ومنه<sup>(٢)</sup> مثال سيبويه: هذا زيد منطلق. وهو مسموع، وكذلك : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ<sup>(٣)</sup>) و {كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى<sup>(٤)</sup>}.. الآية. وقوله «فَهَذَا بَنِي، مُقْبِظٌ... البيت. وهو كثير. على أن ابن الحاج قال فيما قيد على مُقَرَّب ابن عصفور : وينبغي أن يُنظر في الإخبار بخبرين : أحدهما معرفة، والآخر نكرة، فلم أسمع من ذلك شيئاً. قال : وهو نحو : زيد ضاحك أخوك، ونحوه». فإن أراد ظاهر لفظه فالسمع بذلك شهير، وإن أراد ما مثَّل به من تأخير المعرفة فيقرب أن يكون كما قال، ولكن لا معنى للاختصار بتأخير المعرفة.

وأما وقوعهما جملتين، أو أحدهما فيمكن؛ قال ابن الحاج : أكثر ماورد ذلك في المفردات، وذلك أن الجملة يجوز فيها أن تقدَّر في موضع الحال، ومن ذلك قولُ الله تعالى : {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ، لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ<sup>(٥)</sup>}. قال : فظاهر

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) أ : «ومثله». وقد كان كذلك في صلب الأصل ثم نبه في هامش إلى ما أثبتناه.

(٣) سورة هود ، الآية ٧٢.

(٤) سورة الماعرج، الآية ١٥.

(٥) سورة البقرة ، الآية ٢٥٥.

الآية أنها أخبارٌ. ويمكن أن يكون من ذلك : { أَلَمْ. ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى  
لِّلْمُتَّقِينَ }<sup>(١)</sup>.

ومثل هذا الظرفُ والمجرور إذا قُلْتَ : زيد عند زيدٍ مكان عمرو، وزيد  
عندك في الدار، وما أشبه ذلك.

هذا كلُّه سائغٌ قياساً، وصالح الدخول تحت إطلاق التمثيل، فلا إشكال  
(فيه)<sup>(٢)</sup> إلا في مسألة واحدة، وهى إذا كان أحدُ الخبرين إنشائياً، نحو : أين  
زيد قائم؟ فإنه لا يجوز أن يكون «أين» «وقائماً» معا خبرين عن زيد، وكذلك ما  
كان مثله. وقد نصَّ على امتناع هذا ابن جنى في «التمام»، وذكر أنه وَقَفَ  
الفارسيُّ عليه، فسَلَّم قوله فيه.

قال ابن الحاج : ومثل ذلك عندي : زيد قائم اضربه، وزيد هل ضربته؟  
خارجٌ. ومثله كثير. فعلى هذا يشكل كلامُ الناظم في إطلاق التمثيل، إلا أن  
يُجَابَ عن ذلك بأن ترك ذكر ذلك اتكالاً على أن تقدير جمعهما في خبر واحدٍ  
غير متأتٍ، كما تَأْتى في جميع ما تقدّم، إذ لا بُدَّ من الخبرين أن يُوْتَى بهما على  
معنى الاجتماع في خبر واحدٍ كما مرَّ، وذلك غير جائز مع كون أحدهما  
إنشائياً. والله أعلم.

---

(١) سورة البقرة ، الآيتان ١ - ٢ .

(٢) ليست في أ .

## كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

هنا ابتداء الناظم - رحمه الله - بذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتتسخ حكم الابتداء إلى أحكام أُخَر، وتُسمى لأجل ذلك النواسخ؛ لأنها نسخت عمل الابتداء في الاسمين اللذين كانا قیل دُخُلها مبتدأ وخبراً، وهی <sup>(١)</sup> سبعة أنواع: كان وأخواتها، وما وأخواتها، وعسى وأخواتها - وهی أفعال المقاربة - وإن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وابتداء بذكر كان وأخواتها فقال:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ

تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

يعنى أن هذا الفعل - الذى هو كان - يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ فيصير اسماً لها - ويُسمى بذلك - وينصب خبر المبتدأ بعد ذلك. ولما لم يذكر ما يصير إليه الخبر بعد ذلك احتمل وجهين:

/ أحدهما: ينصبه على أنه خبرٌ لكان، وكأنه لما لم يحدث للخبر ٣٣٨ اسم آخر بالنسبة إلى ما عمل فيه، كما حدث للمبتدأ فسمى اسماً لكان، تَرَكَ [ذِكْرُ<sup>(٢)</sup>] ذلك، تنبيهاً على بقاء الاسم الأول، لكن بالإضافة إلى كان لمكان عملها فيه، فيُسمى خبرٌ كان. وهذا هو الظاهر من قصده، وهو مراده بلا شك، غير أن اللفظ لا يعينه.

(١) أ: «وهو».

(٢) ليست فى الأصل.

والثاني - وهو بعيدٌ من قصدٍ - أن يُريدَ ما دلُّ عليه ظاهر لفظه من أن خبر المبتدأ تنصبه كان إذا دخلت عليه، ولم يبين وجه نصبه، أهو على أن يصير خبر كان، أم على غير ذلك؟ لَمَّا كان وجهُ نصبه مُختلفاً فيه بين البصريين والكوفيين؛ فذهب البصريون إلى أنه منصوب خبراً لها، فالمبتدأ والخبر معها كالفاعل والمفعول. وذهب الكوفيون إلى أنه ينصبُ على الحال<sup>(١)</sup>.

والراجع في مراد الناظم هو الاحتمال الأول، ويدلُّ عليه من كلامه قوله في باب «إن» :

إِنْ، أَنْ، [لَيْتَ<sup>(٢)</sup>]، لَكِنْ، لَعَلَّ

كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ

إذ لم يقل أحدٌ : إن المنصوب في باب «إن» حالٌ. وإذا ثبت هذا ظهر أنه مخالف للكوفيين وموافق للبصريين. والدليل على صحة ما ذهب إليه أمران :

أحدهما : أن الخبر يأتى علماً نحو : كان أخوك زيداً، وضميراً نحو : ما كان أخوك إلا إِيَّايَ، واسم إشارة نحو : كان أخوك هذا، ومضافاً نحو : كان زيدٌ غلامك، وبالألف واللام نحو : كان زيدٌ العاقلَ الكريم، كما أنه يأتى أيضاً نكرة نحو : كان زيدٌ قائماً. وليس وقوعه أحد المعارف بأقل من وقوعه<sup>(٣)</sup> نكرة، بل وقوعه معرفةً كثيرُجداً بحيث لا يُحصَى. ولو كان حالاً لم يجز البتة وقوعه معرفةً قياساً، بل كان يكونُ ذلك مسموعاً، فلا يقال : إن الحال أيضاً تأتي

(١) انظر الارتشاف ٥٣٩، أول باب كان.

(٢) ليست في أ.

(٣) ١ : مرفوعة.



معرفة نحو : طلبته جهْدَكَ وطاقتك، ورجع عَوْدَه على بَدْنِه، ومررتُ به وَحْدَه، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ - لأننا نقول : هذا كله من النادر<sup>(١)</sup> المسموع الذي لا يُقَاس عليه. وأيضاً ليست أحوالاً بأنفسها بل هي أسماءٌ موضوعةٌ مواضع الأحوال، فليست مما يستدلُّ به على وقوع الحال معرفة، [وذلك<sup>(٢)</sup> مُبَيَّن] في بابه.

والثاني : أن الحال من شأنها أن لا تلزم في الكلام، بل قد تأتي، وقد لا تأتي، وذلك بحسب مقاصد الكلام، فتقول تارةً : جاء زيدٌ ضاحكاً، إذا أردت الإخبار عن مجيئه على خاصة. فلو كان المنصوب بعد «كان» حالاً لساغ الاختصار معها على المرفوع مع اعتقاد النقص فيها، فكنت تقول : كان زيدٌ، وتقتصر. لكن هذا غير جائز، فدلَّ على أن المنصوب ليس بحالٍ، وإذا لم تكن حالاً لم يبق مما يدعى إلا ما قاله البصريون للاتفاق على أن لا قولَ في المسألة غير هذين.

فإن قال قائل : فإن «كان» قد يُقتصر معها على المرفوع، فإنك (تقول<sup>(٣)</sup>) : كان زيدٌ يا فتى، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي

وهذا كثير، فهذا الاختصارُ يدلُّك على أن المنصوبَ حالٌ.

فالجواب : أن ذلك إن<sup>(٥)</sup> تَأْتَى في كان وما أشبهها من الأفعال المستعملة

---

(١) في هامش الأصل عن نسخة : «النادر المسموعة التي لا يقاس عليها».

(٢) عن هامش الأصل. وفي س، ف : «يتبين»

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) هو الربيع بن ضبع، والبيت في الهمع ٨٢/٢، وشذور الذهب ٣٥٤، وعجزه : فإن الشيخ يهرمه الشتاء.

(٥) في الأصل : «قد تأتي».

تامةً وناقصة، فلا يتأتى فيما لم يستعمل إلا ناقصاً، وذلك : فِتْيَءٌ يزال  
 ماض يزال / فإنها لا يقتصر فيها على المرفوع البتة، فلا تقول : ما فِتْيَءٌ ٣٣٩  
 زيدٌ، على هذا، ولا لم يَزَلْ عُمَرُ، وتقتصر. فلو كان التمام دالاً على ما  
 قالوا لساغ التمام في هذين، لكن ذلك غير جائز، فدلّ على أنّ التمام في  
 «كان» وأخواتها استعمال آخر مباين لهذا الاستعمال المببوء عليه. وهذا  
 المقدار كافٍ، إن شاء الله - وقوله : «والخبر» : يحتمل الرفع على  
 الابتداء، والخبر «تنصبه»، والجملة معطوفة على الجملة الأولى. ويحتمل  
 النصب على إضمار فعلٍ، من باب الاشتغال. وهو أولى لمناسبة الجملة  
 الأولى. والضمير المرفوع في «تنصبه» عائد على «كان». وأتى بمثال من  
 ذلك وهو : كان سيِّداً عُمَرُ. وسيِّداً : هو الخبر، وعُمَرُ هو المبتدأ، ولكنه  
 قَدِّمَ وأخر لضرورة الوزن. وهو مع ذلك جائز، حسبما يذكره. وعلى ذلك  
 تقول : كان زيدٌ أخاك، وكان بشرٌ قائماً. وما أشبه ذلك.

ثم ذكر ما يشترك مع «كان» في هذا الحكم من الأفعال فقال :

كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا

أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَا

فِتْيَءٌ وَأَنْفَكَ، وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ

لِشِبِّهِ نَفَرٍ أَوْ لِنَفَرٍ مُتَّبَعَةٍ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقَايِمَا

كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا بِرَهْمَا

أراد ككان : ظَلٌّ، وبَاتَ، وَأَضْحَى، وَأَصْبَحَ. وكذا سائرهما، بالعطف

بالواو غير أنّه اضْطُرَّ فحذف العاطف. ويعنى أن هذه الأفعال - وعددها

اثنا عشر فعلا - حكمها حكمُ كان - وهو الثالثُ عَشَرَ - فيما ذكر من نصب الخبر ورفع الاسم، فتقول : ظل زيد قائما، ومنه : (ظَلُّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا<sup>(١)</sup>). وبات زيدٌ ساهرا، ومنه<sup>(٢)</sup>:

بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمْ  
وَأَضْحَى عَمْرٌ سَاهِرًا، ومنه<sup>(٣)</sup>:

وَيُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا  
وَأَصْبَحَ زَيْدٌ مُقِيمًا، ومنه : {فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا<sup>(٤)</sup>}. وأمسى زيدٌ قائما. ومنه<sup>(٥)</sup>:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا  
وصار زيد عالماً. وليس أخوك منطلقا، ومنه : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ<sup>(٦)</sup>)

(١) الآية ١٧ من سورة الزخرف.

(٢) هو ساعدة بن جؤية. والبيت من شواهد الكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، والمفنى ٤٣٥، والخزانة ١٥٥/٨، وديوانه الهذليين ١٩٨/١. وصدره: حتى شأها كميل موهنا عمل.

(٣) لامرئ القيس، ديوانه ١٧، وعجزه :

نؤوم الضحى لم تتلق عن تفضل

(٤) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٥) للناطقة، ديوانه ١٦، وعجزه :

أختى عليها الذى أختى على أئيد

والبيت فى شرح الكافية للرضى ١٤٣/٢، والهمع ٧٦/٢، والخزانة ٥/٤.

(٦) الآية ٨ من سورة هود.

وما زال زيدٌ منتظراً لك. ومنه<sup>(١)</sup>:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً

وما بَرِحَ أخوك قائماً، ومنه<sup>(٢)</sup>:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

وما فُتِيَ زيدٌ مقيماً. ومنه [قَالُوا : تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ<sup>(٣)</sup>] .. الآية. وما

أَنْفَكَ زيدٌ طالباً<sup>(٤)</sup>، ومنه<sup>(٥)</sup>:

حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً

ولا أَكَلَمَكَ مَا دُمْتَ قَائِماً، ومنه : (إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً<sup>(٦)</sup>).

فهذه كلها تعملُ عملَ كان كما ترى، إلا أنه جعلها قسمين :

قسم يعمل بلا شرط، وذلك ثمانيه أفعال : كان، وظل، وبات، وأضحى،

وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.

---

(١) لإبراهيم بن هرمة، ديوانه ٥٦، وعجزه :

تحدث لي فرحة وتنكؤها

والبيت في معاني القرآن ٥٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧، والمغني ٣٩٣، والهمع ٦٦/٢.

(٢) لامرئ القيس، ديوانه ٣٢، وعجزه:

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

والبيت من شواهد الكتاب ٥٠٤/٣، والمقتضب ٣٢٥/٢، والمغني ٦٣٧، وشرح الكافية للرضي  
٣١٥/٤، والخزانة ٤٣/١٠.

(٣) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٤) في الأصل وحده : « علما ».

(٥) لذي الرمة ، ديوانه ١٤١٩ . وعجزه :

على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا

والبيت من شواهد الكتاب ٤٨/٣، والمغني ٧٣، وفي الخزانة ٢٧٤/٩.

نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

(٦) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

وقسم اشترط في عمله شرطاً ، وهو ما سوى ذلك ، لكنها على ضريين ، ضرب اشترط في عمله تقدّم نفي أو شبهه على الأفعال ، وهي الأربعة التي أشار إليها إشارة القريب بقوله : " وهذي الأربعة إلى آخره ، يعني أن هذه الأفعال القريبة الذكر ، وهي : زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك إنما تدخل في هذا الباب إذا أتبع نفياً أو ما أشبه النفي ، يريد أن يكون النفي أو شبهه متقدماً عليها ووالياً لها ، فأما النفي فنحو : <sup>(١)</sup> - ما زال زيد قائماً ، وكذلك لا ، نحو : { وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ } <sup>(٢)</sup> ، ولن ، نحو ما أنشده الخليل - ] :

لن يزال قومنا مخصبين / صالحين ما اتقوا واستقاموا <sup>(٣)</sup> ٣٤٠

ولم ، نحو : لم يزل أخوك شاخصاً ، ولما ، نحو : لما يزل أخوك مقبلاً ، وسائر حروف النفي كذلك . وكذلك القول في برح وفتئ وانفك ، لا تأتي إلا بعد نفي ، نحو : ما برح زيد قائماً ، وما فتئ سائراً ، وما انفك مسروراً .

(١) سقط من ( أ ) ، وما أثبت من هامش الأصل و ( س ) .

(٢) من الآيتين ١١٨ ، ١١٩ من سورة هود .

(٣) البيت في العقد الفريد ٤٧٨/٥ ، والمعيار في أوزان الأشعار ، ص ٣٥ ، والعيون الغامزة ، ص ١٥٣ .

وهذا النفي قد يكون ظاهراً كما تقدّم ، وقد يكون مقدّراً -  
ويُنْتَظَمه كلامُ الناظم ؛ إذ لم يُعَيَّن أحدهما دون الآخر - ، ومثاله في  
القسم : { قَالُوا تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ }<sup>(١)</sup> ، أي : لا تفتأ ، وفي الشعر قولُ  
الكندي<sup>(٢)</sup> :

فقلتُ : يمينُ الله أبرحُ قاعِداً

ولو قَطَعُوا رأسيَ لَدَيْكَ وأوصالي

وقال الآخر<sup>(٣)</sup> :

تتفكُّ تسمعُ ما حَيَّيتَ بِهِالِكَ حَتَّى تَكُونَةَ

وأما شبه النفي فالنهي ، نحو : لا تَزَلْ قائماً ، وأنشد في الشرح<sup>(٤)</sup> :

صاح شَمْرٌ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْتِ فَنسيانُهُ ضلالٌ مبينٌ

وكذلك : لا تَبْرُخْ سائراً ، ولا تَتَفَكَّ ضاحِكاً ، ولا تَفْتَأُ مسروراً ، وما

أشبه ذلك .

والضرب الثاني : اشترط في عمله تقدّم ما المصدرية الظرفية عليه ،  
وذلك قوله : (ومثلُ كان دَامَ مَسْنُوقاً بما) كائنةً على هذه الصفة التي يَبَيِّنُها المثال ،  
وهو : (أعطِ ما دُمْتَ مُصِيباً درهماً) فقَيِّدْ (ما) بأن تكون مصدرية تَحَرُّزاً من

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ، ص ٣٢ ، واللباب ٥٠٣/٣ ، ومعاني القرآن ٥٤/٢ .

(٣) البيت في الإنصاف ٨٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٩/٧ ، وخزانة الألب ٤٧/٤ .

(٤) شرح التسهيل ق ٦٩ ، والبيت في شرح ابن الناظم ، ص ٢٣٠ ، والأشُموني ٢٢٨/١ ، والعيني ١٤/٢ .

النافية والموصولة والنكرة الموصوفة ، وغير ذلك من أنواعها ، فلا تقول :  
 ما دام أحدٌ أخاك ، ولا : ما دام انتفاعك به الفرس ، ولا ما كان نحو ذلك .  
 وأن تكون المصدرية ظرفية ، فلو كانت غير ظرفية لم تعمل (دام) معها ،  
 نحو : يُعجبني ما دُمت فاضلاً ، أي دوامك ، فلا يكون (فاضلاً) هنا خبر .  
 وكذلك : فرحتُ بما دمت فاضلاً ؛ لأنّ التقدير : بدوامك فاضلاً ، فلا يقال  
 [هذا كما لا يقال<sup>(١)</sup>] : دام زيدٌ فاضلاً ، على الخبر ، ولا دام زيدٌ  
 صاحبك .

فإذا اجتمع الشرطان صحّ دخولها هنا ، فنقول : لا أكلمك ما دمتَ  
 قائماً ، وأنا قائم ما دام زيدٌ قائماً ، فالتقدير هنا : مُدَّةَ دوامك قائماً ، ومُدَّةَ  
 دوام زيدٍ قائماً . ومنه قول الله تعالى : { لَا يُؤْذِهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ  
 قائماً }<sup>(٢)</sup> . ويحتمل المثال غير ذلك .

ومعنى (أعطِ ما دُمتَ مصيباً درهماً) : أعطِ الناسَ المالَ ، وهبْ لهم ،  
 ولا تقطع ذلك عنهم ، ما أصبتَ درهماً فما زاد ، فإن الخير خيرٌ .

ويتعلق بهذا الكلام مسائل :

إحداها : في معاني ما ذكر من الأفعال الناقصة ، وسيأتي ذكر  
 معاني التامة - بحول الله - ، وهي على الجملة مُجرّدة للدلالة  
 على الزمان عند المحققين ، وكان أصلها التمام ، فجرّدت عن دلالتها  
 على الحدث ، فصارت تدلّ على الزمان بحسب ما كانت تدلّ عليه  
 قبل ذلك ، فهي دالة إمّا على زمان مُحصّل ليس إلّا ، أو

(١) ليست في (أ) .

(٢) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

مع انتقال ، أو دوام .

فأما (كان) فجاءت لتجعل الحديث فيما مضى إما منقطعاً أو غير منقطع ، نحو : كان زيد الشيخ شاباً ، و {كَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً} <sup>(١)</sup> .  
وأما ظلّ فلتجعله ثابتاً في النهار ، نحو : ظلّ زيد منطلقاً ، أي : أتى عليه النهار وهو منطلق .

وأما بات وأضحى وأصبح وأمسى ، فلتجعله ثابتاً في هذه الأوقات إلى وقت إخبارك ، والفرق بين كان وهذه ، أنّ هذه تقتضي الدوام إلى وقت الإخبار ، وكان تقتضي الانقطاع . كذا قال السيرافي . قال : " وربما توسّعت العربُ في بعض هذه <sup>(٢)</sup> ، فاستعملوه / في معنى كان وصار <sup>(٣)</sup> . " ٣٤١

فأصل بات لزمان الليل ، وأضحى لوقت الضحى - قال ابن خروف : وتُسْتَعْمَلُ للصباح ؛ لقرب الوقتين - ، وأصبح لوقت الصباح ، وأمسى لوقت المساء .

وأما صار فلزمان الانتقال من حالٍ إلى حالٍ ، نحو : صار الطين خزفاً ، وصار زيد عالماً .

وأما ليس فأداة نفي تنفي ما هو حَالٌ ، [نقول <sup>(٤)</sup>] : ليس زيد قائماً ،

---

(١) الآية ١٧ من سورة النساء ، وآيات أخر .

(٢) في شرح السيرافي (هذه الأفعال) .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٦/٢-٣٥٧ .

(٤) ليست في (١) .



أي : ما هو في هذه الحال قائماً .

وأما [إما<sup>(١)</sup>] زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح - فهي مع النفي تعطي معنى كان الدوامية - ، ومن هنا لزمها النفي ليصح تجرُّدها للزمان ، فقولك : لم يزل الله عالماً ، وكان الله عالماً ، بمعنى واحد ، وكذا البواقي على هذا المعنى تُستعمل<sup>(٢)</sup> إذا قلت : ما برح زيد قائماً ، وما انفك قائماً ، وما فتى قائماً .

وأما ما دام فكذلك إذا لحقتها ما المذكورة رادفت كان الدوامية ، فقولك : لا أكلمك ما دام زيد قائماً ، مرادف لقولك : لا أكلمك ما كان زيد قائماً .

فقد تبين أنها كلها مجردة للدلالة على الزمان ، إما مطلقاً وإما مصدرأ ، ما عدا ليس ، فإنها لا تدلّ على زمان ؛ لعدم تصرفها .

والثانية : أنه أتى من هذه الأفعال بثلاثة عشر فعلاً ، وترك مما ذكر الجمهور تمام العشرين ، ومما ذكره هو في التسهيل<sup>(٣)</sup> ، تمام اثنتين وثلاثين ، فقد ذكر الناس منها : غداً ، نحو : غداً زيد عالماً ، ومنه قول ابن مسعود - رضي الله عنه - : " اغدُ عالماً أو متعلماً ، ولا تكن إمعة " <sup>(٤)</sup> .

وراح ، نحو : راح زيد فرحاً . وفي الحديث : « لو توكلتم على الله حقّ توكله لرزقكم كما يرزق [الطير] تغدو خماساً وترؤح بطاناً » <sup>(٥)</sup> .

وآض ، نحو : آض زيد عالماً ، أي : صار كذلك . ومنه قول طرفة<sup>(٦)</sup> :

---

(١) ليست في (١) .

(٢) في (١) : (فتستعمل) .

(٣) ...

(٤) الحديث في النهاية ٦٧/١ ، وسقطت كلمة الطير من (١) .

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد ٣٣٢/١ .

(٦) ديوانه ، ص ٩٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٦٨/٢ .

لَهُ شَرِبَتَانِ بِالْعَشِيِّ وَأَرْبَعٌ

مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى آضَ سُخْداً مُورَماً

وعاد ، نحو : عاد زيداً فاضلاً ، أي : صار . ومنه : { حَتَّى عَادَ  
كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ }<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

تَعُدُّ فِيكُمْ جَزَرَ الْجَزُورِ رَمَاحُنَا

وجاء في قولهم : ما جاءت حاجتك ، أي : صارت .

وقَعَدَ في قولهم : شحذ شفرته حتى قَعَدَتْ كأنها حربَةٌ<sup>(٣)</sup> ، أي : صارت .  
وحكى الكسائي : " قعد لا يسأل حاجةً إلا قضاهَا " <sup>(٤)</sup> .

وآل ، نحو : آل زيد عالماً ، أي : صار .

فهذه هي التي ذكر الناسُ زيادةً على ما ذكره الناظم .

والتي زاد الناظم هي : فَتَأَ ، وَأَفْتَأَ ، وَوَنَى ، وَرَامَ - وهي مرادفة : فَتَى -  
ورجع ، وحار<sup>(٤)</sup> ، وارتد ، واستحال ، وتحوّل ، وهي مرادفة : صار . وأسحر من  
السَّحَرِ ، وأفجر من الفَجَرِ ، وأظهر من الظهيرة ، وهي اثنا عشر فعلاً . فالجميع  
اثنان وثلاثون فعلاً لم يذكر منها إلا أقلّ من النصف ، فكان الوجه أن يذكر ذلك ،  
أو يكون حين أراد الاختصار على المشهور يذكر المشهور عند الناس ، أو يكون

(١) الآية ٣٩ من سورة يس .

(٢) تمامه : \* وَيُمْنِبِكُنْ بِالْأَكْبَادِ مَنَكْسِرَاتِ \* . وهو لامرأة من بني عامر . الحماسة ٢/٣٨٢ ، وشرحها

للمرزوقي ٢/٧٤٩ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٦٦ .

(٤) التسهيل ، ص ٥٢ .

حين لم يرد الاستيفاء ينبّه على أن ثَمَّ أشياء أخرى ، فيقول : هي كذا وكذا ، وما كان نحو ذلك ، كما فعل سيبويه<sup>(١)</sup> ؛ فإنَّ الحصر لا يفيد ، وعدم التنبيه على ما بقي يوهم أن لا زائد على ما ذكر ، فالاعتراض من وجهين : الاستفاء لما ذكره الناس ، والثاني : أنه لم يبقَ بعدما ذكره شيء . وفي ذلك ما فيه .

والجواب : أن ما ذكره المؤلف وغيره هو أقصى ما وجد في كلام العرب بعد البحث والتفتيش ، وعلى طول الأزمنة وكثرة الباحثين ، فالغالب على الظن أنه لم يبقَ بعد ذلك منه إلا / ما لا بال له ، ثم إن ما ٣٤٢ ذَكَرَ في التسهيل زائداً على ما نقله الناس نوادر لا يُعتدّ بذكرها في مثل هذا النظم مع احتمالها ؛ لأنَّ جملة<sup>(٢)</sup> منها لا يَتَعَيَّن<sup>(٣)</sup> دخولها في هذا الباب ، في بعضها خلاف ، فبَعُدَ رثباتها فيه . وأما السبعة التي زادها الناس فإن منها ما لم يأت إلا في مَثَلٍ أو شَبْهه ، وذلك : جاء وَقَعَدَ - ومنها ما خالف فيه ابن مالك فلم يثبتته ، وذلك : آل وغدا وراح ، ونصّ [على ذلك]<sup>(٤)</sup> في التسهيل<sup>(٥)</sup> . وأما عاد فاعترض ابن خروف على مثبتته بقوله :

تَعَذُّفِيكُمْ جَزَرَ الْجَزُورِ رِمَاخُنَا

بأن<sup>(٦)</sup> الحال أحسن ، على حذف المضاف ، أي : مثل جزر الجزور .

(١) قال سيبويه ٤٥/١ وهو يذكر أفعال هذا الباب : " وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر " .

(٢) ( ١ ) : ( جملة الناس منها ) ، وقد ضرب على كلمة ( الناس ) في صلب الأصل .

(٣) في صلب الأصل ( ١ ) : ( يَتَبَيَّن ) ، والمثبت عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٥) في التسهيل ٥٤ : " والأصح أن لا يلحق بها آل ولا قعد مطلقاً ، وأن لا يجعل من هذا الباب غدا وراح ، ولا أسحر وأفجر وأظهر " .

(٦) في جميع النسخ : ( فإن ) .

وأما آض فهو قليل ليس في نمط غيره، وأيضاً فإن ذكره لصار قد انتظم في ما كان بمعناها، ومن ذلك آص، وكذلك آل، وجاء، وقعد، وعاد، وحال واستحال وتحول وارثورجج. وأما فتاً وأفتاً فلفغان في فتى، فانتظمهما فتى. ولم يبق بعد هذا إلا أسحر وأفجر وأظهر، ولم تثبت عنده، وغدا وراح. وقد ردّ كونهما من هذا الباب بأن المنصوب بعدهما لا يكون إلا نكرة فهو حال لا خبر. وونى ورام - ماضى يريم - وهما كما قال : « لا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عنى باستقراء الغريب<sup>(١)</sup> »، ويكفى مثل هذا عذراً للناظم في نظمه.

والثالثة : أن قول الناظم : « تَرَفَّعُ كَانَ الْمَبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ... » إلى آخره، ليست الألف واللام فيه لتعريف الجنس الذى يشمل كل مبتدأ بحيث يرادفه كل، بل أراد بالآلف واللام العهد في الحقيقة المتقدمة، فلا يعترض عليه بأن يقال : إن كلامه يقتضى أن كان وأخواتها تدخل على كل مبتدأ وخبر، وذلك غير صحيح؛ فإن من المبتدآت ما لا يصح لذلك؛ فقد ذكر في التسهيل من / ذلك ستة أنواع<sup>(٢)</sup> :

٣٤٣

المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو : زيدٌ اضربْ، وعمرو هل أكرمته؟ والمتضمن معنى الاستفهام نحو : أى القوم أفضل؟ أو الشرط نحو : أيهم يأت أكرمه، أو غير ذلك من مقتضيات تصدير المبتدأ. والمبتدأ اللازم الحذف، كالمقدر في النعت المقطوع وشبهه، والقديم التصرف نحو :

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٦٧.

(٢) التسهيل ٥٢.

طوبى لهم، وسلام عليكم، وما لزم الابتدائية بنفسه نحو : نَوَّلَكَ<sup>(١)</sup> أن تَفْعَلَ، أى : ينبغي لك أن تفعل. وأقلَّ رجل يقول ذلك إلاَّ زيد<sup>(٢)</sup>. وما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي، كالوقوع بعد لولا وإذا المفاجأة أو المصحوب معنوي، نحو ما أحسنَ زيداً! والله درُّه!

فهذه أنواع لا يصحُّ معها دخول كان وأخواتها؛ لأننا نقول : إنما قصد الكلام على عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر - على الجملة - ولم يتعرض لتعميم جميع المبتدآت في هذا الحكم، فكلامه - على الجملة صحيح. وإلى هذا فإن المؤلف قد ذكر في الشرح أن النحويين جرت عادتهم بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر، ولايبالون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليه، فإن / كان كما قال ٣٤٤ فهو عذرٌ له في هذا النظم، والله أعلم.

والرابعة : أنه لم يتعرَّض هنا لهذه الكلم، من أى الأنواع الثلاثة هي؟ لتقدم ذلك الباب في الكلام والكلم، وأنها لما ذكر من خواص كل قسم أفعال، وليس فيها خلاف فيما أعلم - إلا في ليس<sup>(٣)</sup>. والخلاف فيها مشهور بين البصريين والبلغاديين، وهو راجع في الحقيقة إلى الوفاق إذا تأملت مقاصدهم، وإلا في كان، فإنَّ العَبْدِيَّ<sup>(٤)</sup> نقل عن المبرد أنها حرف، اعتباراً بعدم دلالتها على الحدث . وهو قريب.

(١) في جميع النسخ : «نحو قولك». وفي الكتاب ٣١١/٤ : «تقول : نَوَّلَكَ أن تفعل كذا وكذا ، أى : ينبغي لك فعل كذا وكذا».

(٢) قال في شرح التسهيل، ورقة ٦٧ بعد هذا المثال : «أقاموه مقام : مايقول ذلك رجل إلا زيد، فعاملوه معاملته في امتناع دخول الفعل عليه».

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٨/١، والرد على النحاة : ٩٨، والمغنى ٢٩٣.

(٤) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيَّة، من أئمة النحاة، قرأ على السيرافي والروماني والفارسي. وشرح الإيضاح وغيره. وتوفى سنة ٤٠٦هـ. انظر الإنباه : ٣٨٦/٢، وبقية الوعاة : ٢٩٨/١.

[ثم قال<sup>(١)</sup>]:

وغير ماضٍ مثله قد عملاً

إن كان غير الماضي منه استغفلاً

نبه في هذا الكلام على أن هذه الأفعال لا يختص عملها بالماضي، وهو الذي ذكر، بل يعمل أيضاً المضارع منها والأمر. وكذلك اسم الفاعل والمصدر، فتقول: يكون زيد قائماً وكُنْ - يازيدُ - عاقلاً، وفي الحديث: «كُنْ أبا خَيْثَمَةَ، فَكَانَهُ<sup>(٢)</sup>». «وكُنْ عبدالله المقتول، ولاتكن عبدالله القاتل»<sup>(٣)</sup>. وفي القرآن الكريم: {قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً<sup>(٤)</sup>} وكذلك اسم الفاعل نحو: هو كائن أخاك، والمصدر نحو: أعجبني كون أخيك في الدار، وما أشبه ذلك. وهكذا سائر الأفعال نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

ويُضْحِي فتيت المسك فوق فراشها

ويُصْبِحُ ملقى بالفناء إهابها<sup>(٦)</sup>

وأضح - يازيدُ - سائراً، أو أصبح مفطراً. وكذلك صار وأمسى وظلُّ

(١) عن الأصل.

(٢) لم يقع لنا الحديث بلفظة، انظر مسند الإمام أحمد ٢٨٧/٦، والخصائص للسيوطي ١٠٠/٢، ولفظهما: «كن أبا خيثمة، فإذا هو أبو خيثمة». وأبو خيثمة هو مالك بن قيس الأنصري السامي، انظر أسد الغابة ٩٣/٦.

(٣) مسند الإمام أحمد ١١٠/٥، ع خباب مرفوعاً.

(٤) الآية ٥٠ من سورة الإسراء.

(٥) تقدم البيت في ص ١٤٠.

(٦) هذا البيت لرجل من دارم، وصدره:

كأنك لم تذبح لأمك نعجةً

انظر الكتاب ٢٥/١، والمقتضب ١٧/٢.

وغيرها، يعملُ منها المضارعُ والأمرُ واسمُ الفاعل، وغير ذلك.

وشرَطُ في عمل غير الماضي أن يكون قد استعملته العربُ، تحرُّزاً مما لم يُستعمل فإنه لا يصحُّ إعماله، من جهة أنه لا يجوز لنا استعماله، لوجوب الوقوف في الاستعمال عند الحدِّ الذي وقفت العرب عنده، أو لأنَّ ثَمَّ مانعاً من الاستعمال. والذي هو كذلك: ليس ودام، وما دخل عليه أداة النفي شرطاً<sup>(١)</sup> فيه. فأمَّا ليس فلعدم تصرفها وشبهها بالحروف، لم تستعمل العرب منها<sup>(٢)</sup> مضارعاً ولا أمراً ولا مصدرًا، ولا اسم فاعل، بل بَنَتْه هكذا بناءً ليت. فهو راجع (بالشبه<sup>(٣)</sup>) إلى الماضي، فاقْتَصَرَ في هذا العمل عليه.

وأما دام فإنها - وإن كانت في الأصل متصرفة - لما لحقتها ما الظرفية، قصرت استعمالها على هذه الصيغة، فلم يستعمل لها مضارعٌ وإن ساغ قياساً، فلا تقول : أكلتك ما يوم زيدٌ قائماً. وأحرى لا يستعمل منها الأمرُ، ولا اسمُ الفاعل، ولا المصدر.

وأما ما دخل عليه أداة النفي فإن الأمر منها غير مستعمل، لعدم تأتى حرف النفي معه، بخلاف المضارع منفياً فإنه مُتَّأْتٍ، فقالوا : لا تَنْفَكُ تفعلُ كذا. وكذلك إذا دخل عليه حرف النهي، نحو : لا تَنْفَكُ - يازيدُ - تَفْعَلُ كذا. وكأنه عَوَّضَ من الأمر فيها.

فهذا هو الذي تحرَّزَ منه بقوله : « إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَ ».

وحذف الياء من « الماضي » ضرورة، وقد قرئ بمثله في غير الفواصل،

(١) ١ : « شرط ».

(٢) ٢ : في الأصل، ١ : « منه ».

(٣) ٣ : عن الأصل، س، ف.

نحو : (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ<sup>(١)</sup>) - وهو في الشعر يكثر، أنشد سيبويه لخفاف  
ابن نُدْبَةَ<sup>(٢)</sup> :

كَنُوحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ  
وَمَسَحَتْ بِاللُّثَّتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ  
وأنشد الأعشى<sup>(٣)</sup> :

٣٤٥ / وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ تَصْرُ مِنْهُ

وَيَعْدُنْ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ  
أراد ذاك<sup>(٤)</sup> : كنواحي ريش حمامة. وأراد هذا<sup>(٥)</sup> : وأخو الغواني.  
فحذف الياء اضطراراً فإن قيل : إطلاق الناظم في قوله : «إِنْ كَانَ غَيْرُ  
الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَلًا» مشكل؛ فإن الاستعمال المراد إنما هو استعمال  
العرب، فكأنه في ظاهر كلامه يقول : إنما يعمل غير الماضي إذا كانت  
العرب قد استعملته ونطقت به، وإلا فلا. وهذا الكلام يقتضى أنك لا تقول  
مثلاً : يكون زيد قائماً، فتأتى بالمضارع حتى تعلم أن العرب تكلمت به،  
وكذلك الأمر والمصدر واسم الفاعل. وهكذا في سائر الأفعال المذكورة.  
وهذا المفهوم غير صحيح ، بل يجوز لنا استعمال المضارع والأمر  
وغيرهما منها، سمعنا ذلك أو لم نسمعه، لا نتوقف على السماع في مثل  
هذا إلا في موضعين :

- 
- (١) الآية ٦ من سورة القمر.  
(٢) الكتاب ٢٧/١، وابن يعيش ١٤٠/٣، والإنصاف ٥٤٦، والمغنى ١٠٥.  
(٣) ديوانه ١٢٩، والبيت في الكتاب ٢٨/١، والمنصف ٧٣/٢، والإنصاف ٢٨٧، ٥٤٥، والهمع ٣٤٤/٥.  
(٤) في هامش الأصل عن نسخة بدل «ذاك» : الأول.  
(٥) في هامش الأصل عن نسخة بدل «هذا» الثاني.



أحدهما : أن يكون الفعلُ غير متصرف كليس، فإنه موضع وضع الحرف.  
هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه، فلذلك لا نتصرف نحن فيه. ومن هذا  
أن نفهم من العرب الاستغناء كدام مثلا، فإنها استغنت بالماضي عن المضارع،  
فلم تستعمله مع الحاجة إليه، فهمنا ذلك منها كما فهمنا استغناصهم عن وَذَرَ  
وَذَرَعَ، وواذر ووادع بترك وتارك.

وهذا الاستغناء جارٍ في الحكم مجرى عدم التصرف، بل هو ضرب من  
ضروب عدم التصرف؛ فلذلك عدته مع عدم المتصرف ضرباً واحداً.

والثاني : أن يمنع مانع صناعى من استعماله، كما منع النفي في مازال  
وأخواتها من استعمال فعل الأمر؛ لأن النفي لا يصلح مع الأمر، كما أن  
الاستفهام والشرط ونحوهما لا تصلح معه.

ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن  
تكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف. لكن ظاهر كلام الناظم (يُشعر<sup>(١)</sup>)  
بالتوقف مطلقاً، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة، بل لاستلزامه إبطال القياس  
الذى انبنى عليه هذا العلم.

فالاعتذار عنه بأن مراده - غَيْرَ شكٍّ - التثنية على مثل دام وليس،  
وما ذكر ممّا له له مانع من جريان القياس فيه؛ فإن التوقف هناك واجب.  
وأما ما عدا ذلك فهو في حيز المسموع وإن لم يسمع، لأننا نقطع بأن العرب  
لو احتاجت إلى الكلام به لما تعدّت استعمالنا فيه، فكأنه مسموع منها. هذا  
أقصى ما وجدته في الاعتذار عنه، وهو كما تراه، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيب.

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(ثم قال<sup>(١)</sup>) :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرِ  
أَجْزُ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ  
كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَةِ  
فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهُ لَا تَلِيَةَ

كلامه في هذا الفصل في تَصَرُّفِ هذه الأفعال في معمولاتها،  
بالتقديم عليها، والتوسط بينها بعض المعمولات. وهذا إنما تكلم فيه  
بالنسبة إلى الخبر فقط، وأما الاسم فإنه تنزيل من منزلة الفاعل من  
فعله<sup>(٢)</sup>، ولذلك يجوز أن يُطْلَقَ عليه أنه فاعلٌ، وقد أخبر المؤلف بذلك  
التسهيل<sup>(٣)</sup> /، وأصل ذلك الإطلاق لسيبويه<sup>(٤)</sup>، حيث جعل هذه الأفعال ٣٤٦  
مما يَتَعَدَّى الفاعلَ إلى المفعول به، الفاعل أنه لا يتقدم على فعله، كما  
سيأتى، فكَذَلِكَ ما تنزل منزلته. فلما تنزل الخبر منزلة، والمفعول يصحُّ  
تقديمه وتأخيرهِ والتصرُّفُ فيه، تَصَرَّفُوا أيضا في الخبر كذلك.  
فأخبر أولاً أن توسط الخبر في جميع هذه الأفعال بينها وبين  
مرفوعاتِها جائز، يقول : «وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرِ»، فتوسط : منصوبٌ  
بأجر. وفي جَمِيعِهَا : يتعلق بأجر أيضا. والتقدير : أجز توسط الخبر في  
جميع هذه الأفعال .

(١) عن الأصل .

(٢) في الأصل : «من ذلك».

(٣) قال في التسهيل ٥٢ : «فترفعه ويسمى اسماً وفاعلاً».

(٤) قال سيبويه ٤٥/١ : «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل  
والمفعول لشئ واحد».

ولم يذكر بين أى الأشياء يتوسط؛ علما بأن ليس إلا الفعل ومرفوعه.  
 فتقول على هذا : كان قائما زيدا ، وأصبح منطلقا أخوك، وما زال راشدا أبوك. وما  
 أشبه ذلك. ومنه قول الله تعالى : { وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ <sup>(١)</sup> }  
 وفي قوله : - وفي جميعها - فَعَمَّ بالنصِّ وقَدَّمَ - تنبيهٌ وتنكيثٌ :  
 فأما التنبيهُ فهو لما فيها من الأفعال غير المتصرفة، فإن الوهم قد يسبق  
 إلى أن ما لا يتصرف منه <sup>(٢)</sup> - وذلك ليس ومادام - يقصر عن أن يتصرف في  
 معموله، فرفع الإيهام بتعميم (جميع) <sup>(٣)</sup> الأفعال، تنبيهها على إدخالها قصداً في  
 هذا الحكم، فتقول على هذا : ليس قائماً زيدا، ولا أكلّمك مادام صديقك زيدا من  
 ذلك ما أنشده في الشرح <sup>(٤)</sup> :

سَلَى - إِنْ جَهِلَتْ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ  
 فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجَاهُـوْلٌ  
 وأنشد في دام <sup>(٥)</sup> :

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْقَصَةً  
 لَذَاتُهُ بِأَدْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ  
 وأما التنكيث فعلى من خالف ما قرّر، وذلك أن منهم من ذهب في جواز

(١) الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) في جيع النسخ عدا الأصل : «معها». وقد كان الأصل كذلك ثم عدل إلى : «منها».

(٣) سقط من أ.

(٤) البيت للسمو آل بن عاديا، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٣، وشرح التسهيل

. لابن مالك ، ورقة ٧٠، والاشمونى ٢٣٢/١، والعينى ٧٦/٢.

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٧٠، والبيت في الهمع ٨٧/٢، والتصريح ١٨٧/١، والاشمونى ٢٣٢/١،

والمقاصد النحوية للعينى ٢٠/٢، وقال : «لم أقف على اسمه».

التوسيط إلى التفصيل لا إلى الجواز مطلقاً في جميع الأفعال وذلك أبو زكريا يحيى بن معطر، فمنع التوسط في دام وحدها، وأجازه في غيرها، وذلك في ألفتته التي هذا ابن مالك حذوها<sup>(١)</sup>:

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ الْخَبَرُ

عَلَى اسْمِ مَادَامَ، وَجَازَ فِي الْآخَرِ

ولا أعلم له في هذا القول سلفاً. وكذا قال الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار شيخنا - رحمه الله - : إنه لا يعرف له فيه سلفاً. قال : وأرى أنه وهم. والله أعلم.

وحكى بعض من<sup>(٢)</sup> يَخْتَلِفُ إلى دمشق عَرْضَ على الناظم هذا الموضع فقال : أفكر في ذلك. فذكر له ذلك مرة حتى قال له : لا تنقل عني فيه شيئاً.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل، لما استشهد على التوسط مع ليس ومادام - وقال : «إِنَّمَا خَصَصْنَاهُمَا بِالْإِسْتِشْهَادِ»<sup>(٣)</sup> أنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقاً»، قال : وقد وقع في ذلك ابن معطر - رحمه الله - فضمن ألفتته منع توسيط خبر<sup>(٤)</sup> مادام. ثم ذكر أنه مخالف للقياس والمسموع؛ أما مخالفته للقياس فبيّنة، لأن توسيط خبر ليس جائز مع أن فيها ما في دام من عدم التصرف، وتفوقها

(١) انظر مقدمة «الفصول الخمسون» ٥٥ - ٦٠، والفصول ١٨١.

(٢) ذكر ابن إياز في المحصول شرح الفصول، ورقة ٩٣ أ هذه القصة عن ابن الخباز، وذكرها ابن الخباز في شرحه لألفية ابن معطر، ولم يصرح ابن الخباز باسم من سأل ابن معطر ثم يقول ابن إياز : «وأخبرني صاحب بهاء الدين علي بن عيسى الإريلى أن الذي أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضي الدين الإريلى النحوي». نقلت هذا كله من مقدمة الفصول ٥٥ - ٥٦.

(٣) في شرح التسهيل : «على توسيط خبرهما لأنهما...».

(٤) في شرح التسهيل : «منع توسيط خبر ليس ومادام». وهو خطأ.

ضعفا بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف دام عارض، لأن «ليس» تشبه ما النافية معنى، وتشبه ليت لفظاً، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعفها على دام، وتوسيط غير/ ليس لم يمتنع، فإلاً يمتنع توسيط خبر دام أولى. وأما السماع فقد ٣٤٧ تقدم، فالصحيح إذا ما عليه الناس<sup>(١)</sup>. وقد نكت أيضاً عليه في موضع آخر، وسيأتى ذلك في موضعه إن شاء الله.

وجه هذا التوسيط، وكذلك التقديم الالى : أن هذه الأفعال متصرفة في نفسها، والقاعدة كل عامل تصرف في نفسه يتصرف في معموله. وهذا ظاهر فيما عدا ليس ومادام. وأما مادام فإن عدم التصرف طارئاً عليها، ولذلك لم يؤثر فيها عدم التصرف سلب الدلالة على الزمان، وإذا كان عارضاً لم يعتد به. وأما ليس فهي وإن كانت غير متصرفة في اللفظ في تصرفت من جهة المعنى؛ إذ يصح تقييد خبرها بالزمان الماضي وغيره فتقول : ليس زيد قائماً أمس، وليس قاعداً غداً، ونحو ذلك. وهي لو تصرفت حقيقة لم يكن معناها إلا الدلالة على الأزمنة؛ فقد ناب تقييد خبرها عن ذلك، فصح لها معنى التصرف، تصرفت في معمولها. بهذا النحو استدل الفارسي على تصرفها، وسيأتى من ذلك شيء بعيد هذا إن شاء الله.

هذا ما قال في توسيط الخبر، وأما تقديمه عليها فقسّم الناظم الأفعال بحسب ذلك ثلاثة أقسام

أحدها : ما يمتنع فيه التقديم باتفاق، وهو : دام وحدها، وعليه نبّه

(١) انظر شرح التسهيل، ورقة ٧٠.

بقوله : «وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرَ».

كُلُّ : مبتدأ، وهو مقطوع عن الإضافة للعلم بالمضاف إليه، وهم النحويون.  
وسَبْقَهُ : مفعول حَظَرَ - بالظاء المعجمة - وهو الخبر. وضمير «سَبْقَهُ» عائد على الخبر وهو فاعل «سبقه»، ودام مفعوله. والتقدير: وكلُّ النحويين حَظَرَ أَنْ يَسْبِقَ الخبرُ دَامَ.

وحَظَرَ، معناه : منع. ومنه قول الله تعالى : {وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا} <sup>(١)</sup>.

ويعنى أن جميع النحويين منعوا من تقديم خبر دام عليها، فلا يجوز أن تقول : لا أكلّمك قائماً مادام زيدٌ. وهذا الإجماع ذكره ابنُ الأنباري <sup>(٢)</sup>؛ وسبب ذلك أنها لازمة لما كما تقدم، «وما» هي المصدرية، وهي موصولة صلتها مايليها من فعلٍ وما تعلق به، فالخبر هنا من صلتها. والقاعدة المطردة أن بعض الصلة لا يتقدم على الموصول، فلم يصحّ تقدّم الخبر هنا على ما.

فإن قيل : فهل يتقدّم على «دام» دون «ما»، ولا يلغى في ذلك المحذور؟

فالجواب : أن ذلك يمتنع أيضاً لأنّ مامع الفعل كالشيء الواحد، باتصال الفعل بما صار من هذا الباب، وعَدِمَ التصرف الذي كان له في الأصل. فالصواب عدم الجواز، وهو رأى شيخنا، رحمه الله عليه. والمسألة عند النحويين مفروضة في تقدّم الخبر على ما، لا على الفعل دون ما.

فإن قلت : فعبرة الناظم إذاً مشكلة لأنه قال : «وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرَ». ولم يقل : سبقه دَامَ وما، فهو يقتضى أن الإجماع المنقول إما هو في سَبْقِ

(١) الآية ٣٠ من سورة الإسراء.

(٢) الإنصاف، المسألة ١٧/١٥٥، ١٦٠.

الخبر لدام وحدها، ولا مع ما.

وهذا غير مستقيم، بل الإجماع في سبقه لما، وعللوا المنع بما تقدم من منع تقدم ما في حيز الصلة على الموصول. وهذا الإشكال موجود في التسهيل لأنه قال فيه : «ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً<sup>(١)</sup>»، فالاعتراض وارد على الكتابين.

فالجواب : أن العبارة وقعت على غير تحرير، بل / على تسامح ٣٤٨ وتساهل، وهكذا يفعل كثير من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حقق العبارة لكان أحسن . ومثل هذا التساهل ماتقدم من قوله : «إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا».

والقسم الثاني : ما يمتنع فيه التقديم باختلاف، وذلك ليس على الخصوص، وسنذكرها في البيت الذي يلي هذا. وما دخلت عليه ما النافية من هذه الأفعال على العموم، وهو الذي قال فيه : «كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَةِ».

ما النافية : مفعول بِسَبَقُ، وسَبَقُ : مصدر مضاف إلى الفاعل. ويعنى أن سَبَقُ الخبر وتقديمه على ما النافية محظور أيضاً لا يجوز، وحكمه في ذلك حكمُ سَبَقِهِ لِمَادَامَ، وهو معنى : كذاك، فالإشارة بذلك إلى سَبَقُ في قوله : «وَكُلُّ سَبَقِهِ دَامَ حَظَرٌ».

والذي تتقدم عليه ما من هذه الأفعال جميعها إلا مادام. فما زال، وما انفك، وما فتى، وما برح : لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا نقول : قائماً ما زال زيد، ولا سائراً ما زال بكر، ولا مطلقاً ما انفك أخوك، ولا ما

---

(١) التسهيل ٥٤.

أشبه ذلك. وكذلك إذا دخلت «ما على» سائر هذه الأفعال، الحكم فيها واحد، فلا يجوز أن تقول : قائماً ماكان زيد، ولا سائراً ماأصبح عمرو، ولا عالماً ما صار أخوك. ولا ماكان نحو ذلك.

وأما امتنع التقديم مع ما؛ لأن لها صدرَ الكلام، كأنوات الاستفهام والشرط، ولذلك كانت من أدوات التعليق حسبما يأتي، إن شاء الله.

ودلّ هذا الكلام على أن غير «ما» من أدوات النفي ليس لها ذلك الحكم، بل يجوز تقديم الأخبار عليها، كلا، ولَنْ، وَلَمْ، فتقول : قائماً لا يكون زيد، وفاضلاً لم يزل أخوك، وعالماً لن يصير زيد. وكذلك سائرهما، لأنك تقول : زيداً لن أضرب، وعمراً لم أكرم، وأما زيداً فلن أضرب. نصّ على ذلك السيرافي<sup>(١)</sup> وغيره. وهو صحيح؛ فإن هذه الحروف - ماعدا ما - لم تستحق أن يكون لها صدرُ الكلام.

والسبب في ذلك مبني على قاعدة، وهي أن العامل إذا تغيّر معناه تغيّر حكمه، وإذا لم يتغيّر معناه لم يتغيّر حكمه. وبيان ذلك أن لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه، لأن لم يفعلَ جواب : فَعَلَ، ولن يفعلَ جواب سيفعلُ، كما ذكره سيبويه<sup>(٢)</sup> وغيره، وكان الأصل أن يكون النفي داخلاً على الإيجاب، فكنت تقول : لَمْ فَعَلَ، ولن سيفعلُ، كما كان ذلك في «ما» حين قلت في جواب فَعَلَ : ما فَعَلَ، وفي جواب يفعل : مايفعلُ، فأدخلت حَرْفَ النفي على الكلام الموجبَ نَفْسِهِ لتردُّه على المتكلم به. وإذا قلت ذلك تَغْيِيراً معنى الفعل من الإيجاب إلى النفي، فجاء ذلك فيما تَغْيِيراً حُكْمَهُ حين تَغْيِيراً معناه، فكان التقديم جائزاً قبل ورود النفي، فلما

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٢٤٦/١.

(٢) الكتاب ١٣٥/١ - ١٣٦.



وَرَدَّ امْتَنَعَ التَّقْدِيمَ. وَلَوْ فَعَلْتَ الْعَرَبُ ذَلِكَ فِي سَيَفْعَلُ وَفَعَلَ فَأَدْخَلْتَ عَلَيْهِمَا  
 لَمْ وَلِنْ، لِتَغْيِيرِ<sup>(١)</sup> الْحُكْمِ فَاِمْتَنَعَ التَّقْدِيمُ، لَكَ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ، بَلْ أَتَتْ بِـ «لَنْ  
 أَفْعَلُ» كُلُّهُ جَوَابًا عَنْ : سَيَفْعَلُ، وَبِـ «لَمْ يَفْعَلُ» كُلُّهُ جَوَابًا عَنْ : فَعَلَ،  
 وَسَيَفْعَلُ كَالْكَلِمَةِ، فَكَذَلِكَ : لَنْ أَفْعَلُ، وَفَعَلَ كَلِمَةً وَاحِدَةً، فَلَمْ يَفْعَلْ بِمَنْزِلَتِهِ،  
 وَمَا وَضَعَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَهُوَ عَلَى أَصْلٍ مَعْنَاهُ الَّذِي وَضَعَ لِلدَّلَالَةِ / ٣٤٩  
 عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِي إِذَا، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ حُكْمُهُ. بِخِلَافِ مَا،  
 فَإِنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ أَوَّلًا مَعَ الْفَعْلِ، بَلْ وَضَعَ الْفَعْلُ مُوجِبًا، ثُمَّ غَيَّرَ بِدُخُولِ مَا  
 عَلَيْهِ، فَوَجِبَ تَغْيِيرُ حُكْمِهِ.

فهذا فرق ما بين ما وبين غيرها في جواز التقديم عليها ومنعه.  
 وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال : «وإذا قلت : زيدا لم  
 أضرب، وزيدا لن أضرب - لم يكن فيه إلا النصب، لأنك لم توقع بعد لم  
 ولن شيئا يجوز [لك]<sup>(٢)</sup> أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما».  
 قال : ولن أضرب : نفى لقوله : سأضرب، كما أن لم أضرب نفى :  
 ضربت<sup>(٣)</sup>». وهو تفسير ابن عصفور وابن الضائع لكلام الإمام، وهو أولى  
 ما يتعتبر به. وقد فسّر السيرافي<sup>(٤)</sup> والفارسي وابن خروف والشلوبين  
 على غير ذلك، فعليك به في الشروح. ولكن القاعدة في نفسها صحيحة،  
 وهي مُبَيَّنَةٌ فِي الْأَصُولِ.

(١) فِي الْأَصْلِ، أ : «لَتَعْيِنَ». وَالصَّوَابُ عَنْ س، ف.

(٢) عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ، وَالْكِتَابِ

(٣) الْكِتَابِ ١٣٥/١ - ١٣٦.

(٤) شَرْحُ السِّرَافِيِّ عَلَى الْكِتَابِ ١٤٦/١.

وقد دلّ كلامُ الناظم أيضاً على جواز التقديم على لا، فتقول : قائماً لا يزال زيد، وشاخصاً لا يكون أخوك، ونحو ذلك. وكذلك التقديم على إن نحو : قائماً إن يزال زيد وشاخصاً إن كان زيد.

وهذا فيه نظرٌ من جهة النقل والقاعدة؛ أما النقلُ فإن النحويين قالوا في إن : حكمها حكمُ ما، وهى من أدوات الصدور [١] - لأنها بمنزلة ما، فكما لا يتقدم الخبر على ما كذلك لا يتقدم على إن - ١]. ونصّوا في لا على مذهبين :

أحدهما : التفرقة بين أن تقع جواباً للقسم أولاً، فإن وقعت جواباً للقسم لم يجز التقديم، فلا تقول : والله قائماً لا يزال زيد. وإن لم تقع جواباً له جاز فتقول : قائماً لا يزال زيد. وهو قولُ ابن أبي الربيع.

والثاني : أن الفارسيّ نصّ في التذكرة على امتناع : زيدا لا أضرب. ذكره في الجزء التاسع عشر. وهو لازم في هذه الأفعال بلا بدّ، فيمتنع فيها عنده.

فالناظم لم يذهب إلى واحدٍ من المذهبين. وأما القاعدة فإنها تقتضى المنع مع «لا» و«أن» كما تقتضيه مع «ما»؛ لأن كل واحد منهما داخل على مُوجِبِهِ؛ إذ هما جواب لقولك : يقوم زيد، وقام زيد، ولا يقوم زيد، وإن قام زيد. وإذا كان كذلك فقد غيّراً معنى الفعل الذى دخلا عليه، فوجب أن يُغيّرَا حكمه.

وجواب هذا أن السيرافي وابن الأنباري<sup>(٢)</sup> قد نصّا على جواز التقديم على لا مطلقاً، فلعله اتبعهما في ذلك. ووجه<sup>(٣)</sup> ذلك أن لا حرف متصرف يعمل ما قبله فيما بعده، كقولك : جئت بلا شيء، وأعجبني أن لا تقوم، ونحو ذلك.

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الإنصاف، المسألة ١٧٣/٢٠.

(٣) هذا كلام أبي البركات الأنباري.

فصار لها بهذا حكم آخر سوى ما كان الأصل فيه. وأما إن فالظاهر أنه لم يتكلم على حكمها لقلتها في النفي بالإضافة إلى غيرها.

ودلّ كلامه أيضاً على أن هذا التقديم الممنوع إنما التقديم على ما. وهو نصّه بقوله : «كَذَلِكَ سَبَقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةُ». فقد يشعر هذا بأن تقدم الخبر متأخراً عن ما خارج عن المنع. وقد نصّ ابن الناطم في شرحه على الجواز، وأنت تقول : ما قائماً كان زيد<sup>(١)</sup>. واستدلّ على صحة ذلك بما في الحديث، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : «قَوْلُ اللَّهِ مَا / الْفَقْرَ أَخْشَى ٣٥٠ عَلَيْكُمْ<sup>(٢)</sup>». والمفعول وخبر كان متضاربين.

وما قال قد صحّ في غير المقيّد بالنفي، وأما ما كان النفي من شرط دخوله في هذا الباب، فالجواز فيه غير مسلم؛ قال شيخنا - رحمه الله عليه - : ويمتنع عند الكل توسيطه بين الفعل وحرف النفي، لأنهما لما تلازما صارا كالشيء الواحد. انتهى. وهذا ليس بخاص بما وحدها، بل هو عام في سائر حروف النفي، فلا يصح أن يقال : لا قائماً يزال زيد. وما خارجاً انك عمرو.

فإن قال : إن الفصل بين حرف النفي والفعل هنا قد جاء نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً

(١) شرح الألفية لابن الاظم ١٣٤.

(٢) البخارى ، كتاب المغازى ١٠٨/٥ ، ومسلم ، كتاب الزهد ٢٢٧٤.

(٣) تقدم البيت فى ص ١٤١ .

وقوله<sup>(١)</sup>:

ما خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمَنًا

وإذا جاز ذلك جاز هذا

قيل : قد اعتدُّ به في التسهيلِ حتَّى أطلق العبارة في (أن)<sup>(٢)</sup> الاتصال بين  
النفي والفعل غير لازم<sup>(٣)</sup>، فيدخل تحت إطلاقه مثلُ هذا.

فهذا ممكن أن يقال، لولا أن ظاهر نَقْلِ شيخنا الاستاذ - رحمه الله -  
أنهم اتفقوا على المنع. والأولى في جواب هذا أن يقال : إن الناظم لم يتعرضْ  
للتنبية على المسألة، وإنما قصد التنبيه على فرق ما بين ما وبين غيرها من  
أدوات النفي، وتبقي هذه المسألة مسكوتاً في نظمه، كما سكت عنها في  
التسهيل وشرحه. والله أعلم.

وقوله : «فَجِيءَ بِهَا مَثْلُوهٌ لِاتَالِيَةِ». معنى مثْلُوهٌ : متبوعة. لا تالية : لا  
تابعة. يعنى أن الخبر إنما يقع بعدها يتبعها، لا قبلها بحيث تتبعه. وليس في  
هذا دلالة على ما قال ابن الناظم من جواز ما قائماً زال زيدٌ. وما أشبهه، ولا  
على غير ذلك من الأفعال، بل قصده نفغي التقديم على ما. وفي العبارة تأكيدٌ  
لهذا المعنى.

---

(١) البيت في شرح التسهيل، ورقة ٦٧، والعينى ٢٨٦/٢، والتصريح ٢٤٩/١، واللسان : ضمن،  
وحما. وعجزه :

أشكو إليكم حُمُوهَ الألم

ورجل ضَمِنَ : به زمانه أو بلاء أو كسر. وحُمُوهُ الألم: سواء

(٢) عن الأصل.

(٣) قال في التسهيل ٥٢ عما شرطه تقدم نفى أو شبهه : «ومنفية بثابت النفي مذكور غالباً متصل  
لفظاً أو تقديرًا».

فإن قيل : إن هذا الكلام مُعْتَرَض عليه من وجهين، زيادة على ما تقدم :

أحدهما قيل : إن ظاهر سياقه يدلُّ على أنَّ هذه المسألة متفق عليها من النحويين، لأنه قدَّم في دأَم أن منع التقديم متفق عليه أن هذا أيضاً متفق عليه. وهذا أيضاً متفق عليه. وهذا غير صحيح، لشبهة الخلاف فيها :

أما مازال وأخواتها فحكى ابن الأنباري أن الكوفيين غير الفراء، وابن كيسان من البصريين يجيزون تقدم أخبارها على ما<sup>(١)</sup>. وذكر النحاس أن التقديم جيد بالغ عند البصريين. وحكى ابن خروف الجواز أيضاً عن البصريين والكسائي، والمنع عن الفراء. والمنع هو الذي اشتهر عند البصريين وهو الذي اعتمد ابن الأنباري، وهو المعروف من مذاهبهم. وقد ذكر ابن مالك الخلاف في التسهيل<sup>(٢)</sup>. وأما غير هذه الأربعة فالخلاف فيها يتخرَّج على ما نقله في شرح التسهيل عن الكوفيين، لأنهم يجيزون التقديم على «ما» في سائر الأفعال، إلا الفراء فإنه على أصله في المنع. وأصلهم في ذلك أن «ما» لم تستحق التصدير، كما لم تستحقه لم ولن ولا؛ ولذلك أجازوا : طعامك مازيداً أكلاً<sup>(٣)</sup>. وباب «مامع» باب كان واحد في الحكم. وأيضاً قد أجاز الفارسي في التذكرة : زيداً / ما ٣٥١ أضرب. فنحنا في ذلك نحو الكوفيين، ولا فرق بين الفعل التام والناقص في ذلك. وإذا كان الخلاف موجوداً وعدم الإجماع مشهوراً، فكيف يقول :

(١) الإنصاف، المسألة ١٧/١٥٥.

(٢) التسهيل ٥٤.

(٣) الإنصاف، المسألة ١٧٢/٢٠ - ١٧٣.

«كَذَّاكَ سَبَقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ»؟

والثاني : أن قوله : «فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهٌ لَاتَالِيَةٍ» تكرر لما تقدم، وفضلٌ غير محتاج إليه؛ لأن قوله : «كَذَّاكَ سَبَقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ»، معناه : لا يجوز أن تكون ما تاليةً، بل مثَلُوهٌ، أى يمتنع تقديم الخبر على ما . ومن عادة الناظم - رحمه الله تعالى - أن لا يأتى في هذا النظم بحشو ولا تكرر، كيف وهو من شُحِّه بالالفاظ فيه يلتزم في أكثره الشذوذات، حتى إنه ليكاد أن يكون حرف العطف عنده مجتنباً، فكيف يأتى بما لايزيدُ فائدةً فيه؟

فالجواب عن السؤالين معاً : أنه حكى أولاً في دام الإجماع على منع تقديم خبرها عليها، ثم أراد أن يحيل على حكم المنع ولا يكرره فقال : كذا كذا وكذا، وإيثاراً للاختصار، لكن لما عارضه فيه الإشكال الأول وهو إيهام الإجماع على المنع، وهو غير صحيح، عيَّن ما أحال عليه بقوله : «فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهٌ لَاتَالِيَةٍ» تنبيهاً على أن الإحالة على ما تقدم، ليست على منع التقديم خاصةً، فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهٌ لَاتَالِيَةٍ، كما فعلت ذلك في دام. فخرج بهذه الجملة التى بينت المراد توهم الاشتراك في حكم الإجماع. وهذا كما تقول أعطى الأمير زيدا جُبَّةً وعمامة [١] - وكذلك عمرو أعطاه عمامة، فلو سكت عن قولك «أعطاه عمامة لأوهمت أن الذى أعطى عمراً جُبَّةً وعمامة» [١] لقولك : وكذلك عمرو. فلما جئت بالبيان ظهر أن الإشارة بـ «كذا» إلى بعض ما تقدم لا إلى جميعه. وهذا بين فخرجت المسألة عن الحكم عليها بالإجماع، وبقي حكمه بما يرتضيه مذهباً لنفسه. فعم بالمنع جميع ما تقدمه ما النافية، مُنْكَتًا على خلاف من خالف في شىء من تلك الجملة بقوله : «لاتاليه». فإنه كان يُجزئه أن يقول : «فَجِيءَ بِهَا

(١) عن هامش الاصل، س، ف.

متلوّة» من غير زيادةٍ، لكنه أتى بالزيادة تنبيهاً، كأنه قال : لا تاليةٌ كما يزعمه من خالف.

فإن قيل : هذا كله تشغيب وتطويل، مع أنه قادر على إزالته بحكاية الخلاف!

فالجواب : أن حكاية الخلاف ثانيةً عن ثبوت الخلاف في كل ما تقدّمه «ما» من هذه الأفعال. والخلاف في الجميع غير ثابت. أما في مازال وأخواتها فتأبّت<sup>(١)</sup>، وأما في نحو : ما كان أخوك منطلقاً، وما أشبهه - فلم يثبت فيه نصٌ خلاف، وإنما هو مخرجٌ على قول الكوفيين والفارسيّ من مسألةٍ أخرى، وإذا لم يكن منصوحاً عليه لم يسعّه أن يحكي الخلاف في الجميع، لإمكان أن لا يسلم ذلك التخريجُ لوجود فرقٍ مؤثّر لم نطّلع عليه، ولا أن يحكي الخلاف في «مازال» وأخواتها خاصة والوفاق فيما عداها، لأنه يمكن أن يكون التخريج صحيحاً فيجربى الخلاف، وأيضاً يكون أطول مما أتى به من العبارة، فرأى السكوت عن الخلاف وعدم الإشارة ، مع إخراج المسألة عن الوفاق المتقدم في مادام أولى، وأبرأ في التقصّي عن عهدة النقل. وهذا حسن من القصد إن كان أرادته، والله أعلم.

ولم يبق في المسألة إلا الاحتجاج لما نقله من المنع والتزامه. فأما الاحتجاج على الكوفيين في تجويرهم : طعامك ما زيدٌ أكلا، وعلى الفارسيّ في تجويزه : زيدا ما ضربتُ / - فظاهر من القاعدة المتقدمة، ٣٥٢ وأيضاً فقد ثبت أن ما لها صدرُ الكلام في كلام العرب، فلا محيد عن

---

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٧/١٥٥ - ١٥٦.

ذلك، وقياسهم على لم ولن غير صحيح لما تقدم من الفرق. وأما الاحتجاج عليهم في «ما زال» وأخواتها فهذا الذي تقدم. ويخص ابن كيسان شياً آخر، وذلك أنه سلم أن «ما» لها صدر الكلام، إلا أنها دخلت على أفعال معناها النفي، وهي: زال وأخواتها، والنفي إذا انتفى صار إيجاباً، وإذا كان كذلك صار «ما زال» بمنزلة كان في أنه إيجاب، فكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها، فكذلك ما في معناها؛ من حيث لم يبق للنفي حكم في ما زال وأخواتها، وإنما يعتبر النفي إذا كان معناه ثابتاً، وليس هنا بثابت؛ يدل على ذلك أن العرب لا تدخل معها «إلا» التي هي إيجاب بعد النفي، فنظيرها: كان زيد إلا قائماً، وهذا غير جائز إذ لا نفي فيه، وكذلك مسألتنا؛ فإذا كانا في معنى واحد، فليكن حكمهما في جواز التقديم واحداً.

والجواب عن ذلك أنا قد أجمعنا على أن ما للنفي في هذا الموضع، ولذلك صار الكلام إيجاباً، وإلا فلولم تكن للنفي - وقد فرضنا أن زال وأخواتها نفي - لما صار الكلام بها إيجاباً، وإذا كان معنى النفي ثابتاً فيها، وهي دالة عليه، فقد استوت مع «ما» الداخلة على «كان» وما أشبهها. وإذا استوت في الموضعين وهي في أحدهما مستحقة للصدر فيجب أن تكون كذلك في المسألة المتنازع فيها. وإذا سلمنا أن معنى النفي غير معتبر فيها فذلك لا يمنع استحقاقها للصدر، اعتباراً بالأصل، كما لم يمنع استحقاق الاستفهام للصدر زوال معناه إذا قلت: علمت أيهم قائم، وعلمت أزيد<sup>(١)</sup> في الدار أم عمرو. ولذلك لما قيل في قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»<sup>(٢)</sup>، إنه وضعها غير مشير بها، واعترض عليه بأن لو كان كذلك لأعرب اسم الإشارة، لزوال

(١) في الأصل، أ: «علمت أن زيد». والصواب عن س، ف.

(٢) الكتاب ١٢/٨.



موجب البناء - أجاب بعض المحققين عن ذلك بأنه لا يلزم الإعراب اعتباراً بالأصل، كما لم تعمل «علمت» في الاستفهام اعتباراً بالأصل.

\* \* \*

ثم قال :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِي  
وَنُؤْ تَمَامَ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي  
وَمَاسِيَوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي  
فَتَيَّ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قَفِي

هذه المسألة من مسائل القسم الثاني، وهو الممنوع التقديم باختلاف. ويعني أن المختار وفي خبر ليس منع تقديمه على ليس، فلا يجوز أن يقال : قائماً ليس زيد، ولا أخاك ليس بكر.

ومعنى «اصطفي» : اختير. وهو مأخوذ من صَفَوِ الشَّيْءِ وَصَفَوْتَهُ.

ويبقى النظر في المصْطَفَى، من هو؟ وهو يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يريد مَنْ اختار المنع من النحويين، وهم الكوفيون.

وحكاه ابن الأنباري وابنُ جني عن المبرد<sup>(١)</sup> / . ووافق المبرد أيضاً على ٣٥٣ المنع ابنُ السراج والفارسيُّ في الحليبات، خلافاً لما اختاره في الإيضاح من الجواز<sup>(٢)</sup>.

ويُحْتَمَلُ أن يريد نفسه، أي : إنى اخترتُ هنا مذهب المانعين، لما قام على صحته من الدليل، وإن كنت في ذلك مخالفاً لجمهور البصريين.

---

(١) الإنصاف، المسألة ١٨/١٦٠.

(٢) الإيضاح ١٠١.

وذلك أن ابن مالك بنى في هذا العلم على الاجتهاد، ولم يُخلد فيه إلى حضيض التقليد، فتراه موافقاً للكوفيين حرباً على البصريين تارةً، وتارةً موافقاً للبصريين مخالفاً لمن عداهم، فعلاً المجتهدين المبرزين. وهو الواجب على من بلغ رتبة الاجتهاد، لامتناع التقليد عليه عند جمهور الأصوليين. وابن مالك مشهود له بالإمامة والتبريز في هذا العلم، فبحق ما اتبع اجتهاده، ولم يتبع قول غيره بغير دليل، إلا أنه في العربية ينحو نحو الظاهرية<sup>(١)</sup>، ولا يحكم القياس تحكيم غيره، فهذه طريقته.

والأظهر أن فاعل «اصطفى» هو الناظم، فإنه قد أشار لذلك في التسهيل حيث قال : «ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً، ولا خبر ليس على الأصح»<sup>(٢)</sup>. فنبتة على أن المنع هو الأصح عنده.

والى المنع أيضاً ذهب ابن الأنباري في الإنصاف<sup>(٣)</sup>؛ ودليله : أن «ليس» فعلٌ غير متصرف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف، كما أُجريت كان مجراه، لأن كان فعل متصرف فتصرف في معموله، وليس غير متصرف فلا يتصرف في معموله، كعسى ونعم وبئس، وفعل التعجب - وأيضاً فإن ليس أشبه شئ بـ «ما» في المعنى والعمل، ولذلك زعم البغداديون أنها حرف، ووافق على ذلك طائفة من أهل النظر من البصريين<sup>(٤)</sup>؛ وإذا كان كذلك، وكانت ما لا يصح تقدم خبرها عليها، فمن الواجب أن تكون ليس أختها كذلك. وأيضاً لما أشبهت ليس

(١) في صلب الأصل، أ : «الظاهر».

(٢) التسهيل ٥٤.

(٣) انظر الإنصاف ١٦١.

(٤) نسب هذا القول إلى ابن السراج، والفارسي، وابن شقير، وغيرهما. انظر المغنى ٢٩٣، والرد على النحاة : ٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١.

ماله صدر الكلام - وذلك ما - كان من الواجب أن يحكم عليه<sup>(١)</sup> بالصدرية.

فإن قيل : الدليل على جواز التقديم أوجه :

أحدهما : أن الدليل قد قام على أن ليس فعلٌ، وإذا ثبت أنها فعل - والأصل في العمل للأفعال - فالعمل لها بحق الأصل، وإذا كان كذلك فينبغي أن تتصرف في معمولاتها كسائر الأفعال، وإن فاتها تصرف الأفعال فقد وُجد فيها وجهان من التصرف، أحدهما : التصرف المعنوي، وهو صحة تقييد خبرها بالماضي وغيره، وقد تقدّم ذكره. والثاني : أنها تعمل في المعرفة والنكرة، [والظاهر<sup>(٢)</sup>] والمضمر، وهذا تصرف صحيح.

ووجه آخر من التصرف، وهو خاص بمسألتنا : تقدم خبرها على اسمها، فوجب بهذا حين شاركت الأفعال المتصرفة أن تتصرف في معمولاتها، وقد خرجت نِعْمَ وبِئْسَ وعسى وفعل التعجب عن هذا الحكم، لأجل ما فقد فيها من هذا التصرف الذي وُجد في ليس. (فلا يعملان في نكرة ولا علم ولا في ضمير، وأما عسى<sup>(٣)</sup>) فإنها إنما تعملُ النصب في موضع الفعل، فلا يكون خبرها اسماً مصرحاً به إلا شاذاً. وأما فعل التعجب فيلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضميراً مع ما، وفي «أفعل» كذلك عند قوم، أو مجروراً بالباء عند آخرين، وحَبْذاً مثلُ نِعْمَ وبِئْسَ، بل أقلُّ تصرفاً؛ إذ يقتصر بفاعلها على ذا فلا يكون غيره.

فالحاصل من هذا أن ليس ظهر تصرفها في نفسها، فَلْيَجْزُ تصرفها في

معمولها.

---

(١) في الأصل : «لها».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من أ.

والوجه الثاني : أن ليس قد صحَّ تصرفها في معمولها بتقدمه إذا كان المنصوب<sup>(١)</sup> على اسمها المرفوع، وإذا كان ذلك جائزاً باتفاق فليجز التقديم على ليس قياساً<sup>(٢)</sup>، وإلا فلا يخلو أن يكون تقدّم منصوبها على مرفوعها - مع أن أصله<sup>(٣)</sup> التأخير - تصرفاً أولاً، ولا يمكن أن يقال إنه ليس بتصرف، بل هو تصرف في / معمولها، وأنتم قلتم : إن مالا ٣٥٤ يتصرف في نفسه لا يتصرف في معمولها، فيجب إذاً أن لا يجوز عندكم تقدّم المنصوب على المرفوع، لأنه تصرف في الم معمول، لكنكم قد أجزّتم ذلك، فلتجيزوا هذا التصرف الآخر، وهو التقدم على ليس.

والوجه الثالث : أن ليس قد تقدّم معمول خبرها في قول الله تعالى : {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ<sup>(٤)</sup>}. فيومَ يأتيهم : ظرف متعلق بمصرف. وتقدم معمول لا يصح إلا حيث يصحّ تقديم العامل. هذه قاعدة مسلمة عند القدماء كالفارسي وابن جني وغيرهما وإذا كان كذلك ثبت بالآية جواز تقدم الخبر، وهو المطلوب.

والوجه الرابع : أن سيبويه قد ظهر منه أنه قائل بجواز التقديم؛ لأنه أجاز أن تقول : أزيداً لست مثله<sup>(٥)</sup>؟ بنصب زيد، بإضمار ليس، من باب الاشتغال. والقاعدة أن المفسر من شرطه صحة عمله في الأول لولا شغله بالضمير أو السبب، فلولا أن ليس عنده مما يصحّ تقدم خبرها عليها لم

(١) ١ : «بتقدمها إذا المنصوب».

(٢) ١ : «فيها».

(٣) ١ : «أصلها».

(٤) الآية ٨ من سورة هود.

(٥) الكتاب ١/١٠٢.

تَجَزُّ هذه المسألة، كما لا يجوز النصب في نحو : أزيدُ أنت الضاربه<sup>(١)</sup>؟ وأزيدُ ما أنت ضاربه؟ وأذكرُ أن تَلِدَه ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى<sup>(٢)</sup>؟ وما أشبه ذلك. فأجازته المسألة دليل على ما قلناه.

فالجواب عن الأول : أن كون «ليس» فعلاً يدلُّ على جوازِ إعمالها عمَل الأفعال، ولا يدلُّ على تصرّف في معموله بالتقديم، بل الذي يدل على ذلك تَصَرُّفه في نفسه. وقد عُلِمَ أن ليس غير متصّرّف في نفسه فلا يتصرف في معموله. فنحن أعملنا فيه الدليلين، فاثبتنا له أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناه وصف العمل - وهو التقديم - لفقد وصف الفعلية -

وهو التصرّف - فاعتبرنا الأصل بالأصل، والوصف بالوصف. والدليل على ما قلناه وجودُ ذلك استقراءً؛ فإن الأفعال المتصرفة ثبت لها أصل العمل لما ثبت لها أصل الفعلية، وثبت لها وصفُ العمل - وهو التصرف - بالتقديم لما ثبت لها وصف الفعلية، وهو التصرّف للأزمة، فقلت: عمراً ضربَ زيدٌ، وقائماً كان عمرو .

والأفعال غير المتصرفة نحو : نَعَمْ وبِئْسَ، وفعل التعجب، وعسى، ثَبَّتَ لها أصل العمل لما ثبت لها أصل الفعلية، فعملت الرفع والنصب، وسُلبت وصفُ العمل، فلم يجز تقدمُ معمولاتها (عليها<sup>(٣)</sup>) لما سُلِّيت وصفُ الفعلية - وهو التصرف للأزمة - لما كانت من القبييل الثاني - وجب لها حكمه. وما ذكر من أوصاف التصرّف لا يخرجها عن عدم التصرّف الذي هو المعتبر، وهو اختلاف

---

(١) الكتاب ١/١٠٣.

(٢) الكتاب ١/١٣١. وفي الكتاب : «أن تَلِدَه»، بون هاء، ولا بدّ منه حتى يتحقق حدّ الاشتغال في المسألة.

(٣) عن الأصل.

الأبنية لاختلاف الأزمنة. وإذا سلمنا أن ذلك القدر مُعتبرٌ ففي<sup>(١)</sup> مقدار ما من التصرف، لا في مطلق التصرف وذلك المقدار هو جواز توسط الخبر / بينها وبين الاسم، فلا توازنُ المتصرف بإطلاق، ولا غير المتصرف ٣٥٥ بإطلاق. وبهذا يجاب عن الوجه الثاني.

وأما الثالث فإن تلك القاعدة منازعٌ فيها لأنها لا تطرد كل الاطراد؛ ألا ترى أنك تقول أما زيداً فاضرب، وفي القرآن : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ<sup>(٢)</sup>}، فقد تقدم هنا مفعولُ الفعل ولا يصح وقوعُ الفعل والياً لأمّاً. وكذلك تقول : ما اليوم زيدُ ذاهباً - في اللغة الحجازية - ولا يجوز تقديمُ الخبر إلى موضع المفعول، وهو متفق عليه<sup>(٣)</sup>. وأجاز الكوفيون : هذا طعامك رجلُ يأكلُ، وزيداً ضربي فأكربت. فقدموا مفعول يأكل - وهو نعت لرجل - على المنعوت، ومفعول أكرمت - وهو معطوف على ضربي، وهو معطوف عليه - والمعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه، ولا النعت على المنعوت. وقد حمل الزمخشري قول الله تعالى : {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا<sup>(٤)</sup>} [فجعل (في أنفسهم) مفعول (بليغاً)<sup>(٥)</sup>]، فلم يعتبر تلك القاعدة. والمنازعُ فيه لا يبيّن عليه.

وإذا سلمنا صحة القاعدة فالمتقدم في الآية هو الظرف، وهم مما يتسعون في الظروف والمجرورات كثيراً ما لا يتسعون في غيرها، فلعل

(١) ١ : «في».

(٢) الايتان ٩ - ١٠ من سورة الضحى.

(٣) لم يسلمه هذا من الخلاف، انظر شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢.

(٤) الآية ٦٣ من سورة النساء. وانظر الكشف ٢٧٦/١ - ٢٧٧.

(٥) عن الاصل.

هذا من جملة ما اتَّسَعَ فيه؛ ألا ترى أنهم يقولون : إن بك زيدا مأخوذاً، وإن غداً أخاك راحلًا، فتقدّم الظرف والمجرور - وهما معمول الخبر - على الاسم، مع أن الخبر لا يجوز تقديمه تقديمه البتة.

وإن سلّمنا ذلك فلا يتعين في الآية دليلٌ لاحتمالها أمرين غير ذكر : أحدهما : أن يكون (يَوْمٌ) مبيّناً على الفتح لإضافته إلى الفعل. وهو رأى الناظم في قوله تعالى: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ} <sup>(١)</sup> فيومٌ : مبتدأ، خبره : ليس وما بعدها، على حذف الضمير من الخبر، وهو فيه، [وذلك] <sup>(٢)</sup> جائز على قلة.

والثاني : أن يكون (يَوْمٌ) منصوباً لكن بفعل من معنى ما بعدُ، كما يقدِّرون ذلك في كثير من المواضع <sup>(٣)</sup>، نحو {وَكَاْنُوا فِيْهِ مِنَ الزّٰهِيْدِيْنَ} <sup>(٤)</sup> و {إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِيْنَ} <sup>(٥)</sup>. أو بفعل من معنى ما قبلُ، كأنه على تقدير : يَعْرِفُونَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ، و (لَيْسَ مَصْرُوفًا) جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة. وهذا تقدير المؤلف <sup>(٦)</sup>.

وإذا أمكن في الآية هذا كله سقط الاستدلال بها.

وأما الرابع فإنّ المحققين لا يُعَيِّنُونَ لسيبويه من ذلك مذهباً، ولا دليل فيه؛ إذ قد يفسر ما لا يعمل، وذلك كثيرٌ، نحو قواك : زيدا عليك. ومنه : {كِتَابَ اللّٰهِ

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة. وهي قرارة نافع، انظر السبعة ٢٥٠.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) انظر هذين التوجيهين في الإنصاف، المسألة ١٨/١٦٣.

(٤) الآية ٢٠ من سورة يوسف.

(٥) الآية ١٦٨ من سورة الشعراء.

(٦) شرح التسهيل، الورقة ٧١.

عَلَيْكُمْ<sup>(١)</sup>، على تسليم أن (عَلَيْكُمْ) اسمُ فِعْلٍ<sup>(٢)</sup>. وكذلك إن زيد قام أكرمه، ومنه : (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَاهِدِينَ<sup>(٣)</sup>). وأشباهه.

وقد أخذ بعضهم جواز التقديم، وأنه مذهب سيبويه من هذه المسألة، وليس دليل، والإمام لم يتعرض لها في غير هذا الموضع. ومن العجيب أن الفارسي ذكر في التذكرة عن ابن كيسان أنه حكى أن سيبويه يجيز : منطلقا ليس زيد. قال الفارسي : وليست هذه المسألة في الكتاب، فلا أدري من أين له هذا؟

فالذي ظهر من هذا أن الأصح ما ذهب إليه الناظم.

ولَمَّا تَبَيَّنَ ما يمتنع تصريحه / وفاقاً، وما يمتنع على خلاف فيه - ٣٥٦  
فَهُمْ أَنْ (ما<sup>(٤)</sup>) عدا ما تَقَدَّمَ جائز فيه التقديم مطلقاً، وهو القسم الثالث من التقسيم الأول، ولا أعلم في ذلك خلافاً يعتدُّ به<sup>(٥)</sup> إلا ما حكى ابنُ السَّراج عن بعض النحويين أنه يمنع تقديم الخبر أو توسيطه إن كان جملة، فلا يجوز عند هؤلاء : أبوه قائمٌ كان زيد، ولا كان أبوه قائمٌ زيد. قال ابن السراج : والقياس جوازه وإن لم يُسْمَعْ<sup>(٦)</sup>.

قال المؤلف في الشرح : وهو الصحيح، فإنه إن لم يُسْمَعْ مع<sup>(٧)</sup>

---

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) سيبويه ٢٨٢/١.

(٣) الآية ٢٠ من سورة هود.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) انظر هذين التوجيهين في الإنصاف، المسألة ١٨/١٦٣.

(٦) انظر الأصول ١٠١/١.

(٧) ١ : «لم يسمع ما كان».



كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

إلى مَلِكٍ ما أُمُّه من مُحَارِبٍ

أبوه، وَلَا كَانَتْ كَلِيبُ تُصَاهِرُهُ

أراد : أبوه ما أُمُّه من مُحَارِبٍ. فأبوه : مبتدأ، وأُمُّه : مبتدأ ثان. ومن مُحَارِبٍ : خبره والجملة خبرُ الأول. فلو دخلت «كان» لم يمتنع التقديم ولا التوسيط من باب أولى<sup>(٢)</sup>.

فإن قبل : إن المؤلف لم يُبين ما يلزم فيه تقديم الخبر أو توسيطه أو تأخيريه، وكان من حقّه ذلك، وكذلك لم يُبين ما يمتنع تقديمه أو تأخيريه أو توسيطه، وذلك من الأمور الضرورية في النحو، ولاسيما وقد ظهر من كلامه إطلاق الجواز فيما سوى ما ذكر، فكان مُوهماً، وقد حرّر في التسهيل عبارته حيث قال في التوسيط : «مالم يعرض مانع أو موجب<sup>(٣)</sup>». وكذلك قال في التقديم : «وكذا تقديم خبر صار وما قبلها جوازا ومنعاً ووجوباً<sup>(٤)</sup>».

فالجواب من جهتين، إحداهما : أن ما ذكره هو الأصل في الباب مع قطع النظر إلى عروض العوارض. وأما إذا نظرنا إلى ما يعرض فحينئذ يردُّ السؤال. و[الظاهر أن<sup>(٥)</sup>] الناظم لم يتعرض لها.

والثانية : أن وجوب التقديم أو التأخير أو التوسيط، أو امتناع ذلك، يستفيده الناظر<sup>(٥)</sup> في نظمه من باب الابتداء، ومن باب الفاعل، والمفعول الذي

(١) ديوانه ٢٥٠. والبيت في الخصائص ٣٩٤/٢، والمفنى ١١٦، والهمع ٩١/٢. وديوانه الديوان : «أبوما».

(٢) انظر شرح التسهيل، ورقة ٧١.

(٣) التسهيل ٥٤.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) ١ : «الناظم»

لم يُسَمَّ فاعله. فمن حصل ما ذكره وأشار إليه في تلك المواضع، قدر على استخراج مثل ذلك هنا من غير كلفة. ولأجل هذا لم يبين في التسهيل المنع والوجوب، بل أحال على العلم بذلك مما ذكره في نظائره وهذا ظاهر.

ثم قال :

وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي

وَمَاسِـوَاهُ نَاقِصٌ ... ..

لما كانت هذه الأفعال تستعمل استعمالين، وتلقب بحسب كل استعمالٍ منهما بلقب، أخذ يذكر السبب الذي تُسمى لأجله ناقصةً أو تامة، وما يستعمل منها الاستعمالية معاً، وما يقتضى به على أحدهما وهو النقص. فذكر أولاً السبب في التسمية، وأن ما شأنه أن يكتفي بمرفوع فهو المسمى تاماً، وما لم يكتف به دون المنصوب فهو المسمى ناقصاً.

فقوله : «وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي»، ما : موصولة، وهى مبتدأ خبره : ذو تمام، أى : إنه يُسمى ذا التمام، وهو التام، وما سواه ناقص.

وقوله : ما برفع، هو على حذف المضاف، أى : بذى رفع، وهو المرفوع. ويحتمل أن يريد الرفع على حقيقته، ويكون راجعاً إلى العمل، كانه يقول : ما اكتفي بعمل الرفع فهو التام، وما سواه مما يعمل النصب مع الرفع، ولا يكتفي بعمل الرفع، فهو الناقص.

وقصد الناظم بيان مذهبه في تسمية هذه الأفعال نواقص. والمشهور - في ذلك - أنه إنما سُميت نواقص لنقصان دلالتها، وذلك أن الفعل أصله أن يدل على أصله، وهو المصدر، وذلك معنى دلالة على الحدث، وأن يدل

على / الزمان الذى وضع له الفعل، كضرب مثلاً : دالٌّ على الحدث الذى ٣٥٧ هو الضربُ، وعلى زمانه وهو الماضى. (ثم<sup>(١)</sup>) إن هذه الأفعال تجرّدت عن الدلالة على الحدث وصارت تدلّ على الزمان منفرداً، فصارت ناقصة الدلالة، فَسُمِّيتْ نواقصَ والناظم لم يرتضِ هذا الرأى من تجرّدها عن الدلالة على الحدث، بل ذهب فيها مذهب ابن خروف أنّها دالة على الحدث كما هي دالة على الزمان ، إلاّ ليس فلا تدل على حدث كما لا تدل على الزمان. وإنما سُمِّيتْ نواقصَ لعدم اكتفائها بمرفوع.

قال في شرح التسهيل : وإنما لم تكف بمرفوع لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التى بين معموليها، [<sup>(٢)</sup> فمعنى قولك : كان زيد عالماً، وجد اتصاف زيد بالعلم<sup>(٣)</sup>]، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك، فلذلك لم يستغن<sup>(٣)</sup> عن الخبر، وكان الفعل جديراً أن ينشأ إلى النقصان، قال : «وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله : «تقول : كان عبدالله أخاك، فإنما<sup>(٤)</sup> أردت أن تخبر<sup>(٥)</sup> عن الأخوة<sup>(٥)</sup>». فبيّن أن «كان» مسندةٌ إلى النسبة». (ثم) قال : فمن ثمّ [بيّنًا<sup>(٦)</sup>] عدم الاكتفاء

(١) عن الأصل.

(٢) سقط من الأصل، أ. والمثبت عن س، ف، وشرح التسهيل.

(٣) فى شرح التسهيل : «لم يستغن به عن الخير الثانى»

(٤) أ : «قائماً».

(٥) الكتاب ١/ ٤٥.

(٦) عن س، ف، وشرح التسهيل.

## بالمرفوع<sup>(١)</sup>.

ثم استدلّ على بطلان مذهب الجمهور من أوجه عشرة :

أحدهما : أن مدعى تجرّدها عن الحدث مقررٌ بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدالّ على الحدث وحده مصدرٌ، والدالّ على الزمان وحده اسم زمان. وهذه العوامل ليست بمعان ولا أسماء زمان، فبطل أن تكون دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

والثاني : أن مدعى ذلك معترف بأن الأصل في كل فعلٍ الدلالة على المعنيين، فأخراجه [لها<sup>(٢)</sup>] عن ذلك إخراج عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

والثالث : أنها لو كانت دلالتها مخصوصةً بالزمان لجاز أن ينعقد من بعضها ومن اسم معنى جملةً تامة، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي جواز ذلك وامتناع هذا دليل على بطلان دعواه.

والرابع : أن الأفعال كلّها إذا كانت على صيغة مختصةً بزمان معين، فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، كضرب وقعد، فإذا فرض زوال ما به الامتياز، وبقاء ما به التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال فرق، فلا يكون بين قولك : زيد غنياً، وصار زيد غنياً - فرقٌ، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه. وأيضاً لو كان كذلك لزم التناقض من قال : أصبح زيدٌ ظاعناً وأمسى مقيماً، لأنه على ذلك التقدير (بمنزلة<sup>(٣)</sup>) : زيد قبل وقتنا ظاعناً، (وإنما<sup>(٤)</sup>) يزول

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ .

(٢) سقط من ١ . وفي الأصل : «له» .

(٣) عن الأصل ، س ، ف . وفي شرح التسهيل : «بمنزلة قوله» .

(٤) عن الأصل ، س ، ف .

التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

والخامس : أن من جملتها انفك، فلولم تدل<sup>(١)</sup> إلا على زمان الخبر، لزم أن يكون معنى : ما انفك زيد غنيا : ما زيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

والسادس : أن من جملتها دام، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، نحو : جُدْ مادُمْتَ وأجِداً، أى : مدة دوامك وأجداً، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقيم مقامها اسم الحدث.

والسابع : أنها لو لم / يكن لها مصدر لم يدخل عليها أن، لأنها ٣٥٧ وما وصلت به في تأويل المصدر. وأيضاً قد جاء مصدر كان صريحاً نحو قوله<sup>(٢)</sup>:

يَبْدُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى

وَكُونُكَ إِيَّانُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وحكى أبو زيد مصدر فتى<sup>(٣)</sup>، وحكى غيره : ظَلَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا ظَلُولاً. وقالوا في كاد - وهى فعل ناقص ككان - : لا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا، أى : ولا أَكَادُ كَيْدًا. هذا مع أنها أضعف من كان؛ إذ لا يُستعمل لها اسم

(١) فى صلب الأصل وبقية النسخ : «فلولم تدخل». والمثبت ح هامش الأصل.

(٢) البيت فى شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ ، والعينى ١٥/٢ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ٧٤/٢ . ولا يعرف قائله.

(٣) فى اللسان عن أبى زيد : «وما قُتِلْتُ أَنْكَرُهُ أَفْتًا قَتًا».

فاعل بخلاف كان، فاستعمال مصدر كان التى هى أقوى أخرى.

والثامن : أنها لو كانت لمجرد الزمان لم يُقنَ عنها اسمُ الفاعلِ، كما في الحديث : «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ كَانَتْ لَكُمْ أَجْرًا، وَكَانَتْ عَلَيْكُمْ وَزْرًا»<sup>(١)</sup>. وحكى سيبويه عن العرب : هو كائنٌ أخيك<sup>(٢)</sup>؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان، وإنما يدل على الحدث، وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

قَضَى اللَّهُ - يَا أَسْمَاءُ - أَنْ لَسْتُ زَايِلًا

أَحِبُّكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضٌ

والتاسع : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان، لأن دلالة على الحدث لا تتعين بقرائن، ودلالة على الزمان تتعين بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالة على الزمان.

والعاشر : أن هذه الأفعال لتجردت عن الحدث لم يَتَنَّ منها أمرٌ؛ لأن الأمر لا يَتَنَّى مما لا دلالة فيه على الحدث<sup>(٤)</sup>.

هذا ما استدلل به المؤلف<sup>(٥)</sup>. ثم ذكر [أن<sup>(٦)</sup>] كَوْنُ هذه الأفعال دالة على مصادرها هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافى أجاز الجمع بين كان ومصدرها تأكيداً. وقد استدلل ابنُ خروف على ذلك بأنها مشتقة من المصادر،

(١) سنن الدارمى ، فضائل القرآن ٤٣٤/٢.

(٢) فى الكتاب ١٦٦/١ : «وقال الخليل : هو كائنٌ أخيك ، على الاستخفاف ، والمعنى : هو كائنٌ أخاك». وكذلك ساق ابن مالك النص فى شرحه.

(٣) هو الحسين ب مطر الأسدى ، مخضرم . والبيت فى مجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، والمعنى ١٨،٢ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ٧٨/٢.

(٤) مثل الناظم فى شرحه على التسهيل بقوله تعالى (كونوا قوامين بالقسط).

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٦٨.

(٦) عن هامش الأصل ، س ، ف.

ويقولك : أعجبني [كون<sup>(١)</sup>] زيد قائماً. وهو كثير الاستعمال، وبأن كائناً في نحو : زيد كائن أخاك لا يخص زماناً، قال : فلو لم تدل على حدث لم يكن لها معنى، وإن أردت فيها تخصيص الزمان جئت بالظرف المختص.

واعلم أن هذه الأدلة كلها قابلة للنظر، ومحملة للبحث، وغالبها أو جميعها لاثبتت عند التحقيق الذي حققه الجمهور، وقد بينت ذلك في غير هذا. ولولا أن القصد توجيه ماذهب إليه في هذا النظم المتعرض<sup>(٢)</sup> لشرح مقاصده بون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق، لبيت ذلك، ولكني التزمت الانتصار لمذاهبه والترجيح لها على غيرها ما قدرت على ذلك. فإذا لم أجد في انتحاله للإصابة مذهبا صرحت بما هو الحق عندي وعند أئمة هذا الشأن. فهذا هو القصد هنا، والله المستعان.

فإن قيل : كيف قال : «وذو تمام ما برقع يكتفى». وهذا إنما يصدق على ماكان منها غير متعد، وأما ما تعدى منها إلى مفعول به، فهو من جهة معناه غير مكثف بالمرفوع بون أن ينصب ما يقتضيه من المفعول، كصار ضم أو قطع<sup>(٣)</sup>، وكان بمعنى غزل، وشبه ذلك؟

فالجواب أن معنى الاكتفاء بالمرفوع أن يستقل به الكلام حتى يكون جملة من فعل وفاعل يصح السكوت عليها، ويستفيد بها المخاطب كضرب زيد، وأكرم عمرو، [و<sup>(٤)</sup>] عند النحويين أن الفعل إذا أخذ فاعله فقد تم الكلام لوجود المسند

(١) عن هامش الأصل فقط.

(٢) أ : «المعرض»

(٣) في اللسان ، مادة صير : «صيرت الشيء : قطعته .. وفي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي جعفر المدني : (فصير من إليك) - بالكسر ، أى : قطعته وشققته». وقال قبل ذلك : «وصاره يصره : لغة في صارته يصوره ، أى : قطعه ، وكذلك أماله». وانظر اللسان ، مادة : صور.

(٤) عن س ، ف .

والمسند إليه، وأما المفعول / فضله - لعدم الاحتياج إليه في الإسناد، ٣٥٩  
فإنما جرى كلامه على معهود الاصطلاح.

ثم نبّه على ما استعمل تاماً أيضاً فقال :

... .. وَالنَّقْصُ فِي

فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة النقص لها لازم دائم، لا يستعمل واحد  
منها تاماً البتة؛ فأما فتى وليس فما قاله فيهما صحيح. وأما زال فإنها  
على وجهين :

أحدهما : أن يكون مضارعها يزول أو يزيل، وهذا لم يتكلم فيه  
الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص، بل تقول : زال الشيء يزيله  
زيلاً : إذا ميّزه منه وفرّقه. ويقال : أزلته فلم ينزل - على ينفع - . فهذان  
على فعل بفعل، وفعل بفعل، لا يكونان ناقصين.

والثاني : الذى على فعل بفعل، وهو الذى قصد ذكره، والذى لا  
يستعمل عنده إلا ناقصاً.

فإن قيل : كيف زعم ذلك وقال : إن النقص فيها دائماً تفى - أى :  
تُبّع، يقال قفوت أثره، أى : تبعته - فالمعنى أن السماع تُتبع فوجد كذلك،  
ونحن نجد الأمر بخلاف ما قال، ففي الحماسة من قول عبدالله بن ثعلبة  
الحنفى<sup>(١)</sup> :

لِكُلِّ أَنْاسٍ مَقْبَرٌ بِفَنَائِهِمْ

فَهُمْ يَنْقُصُونَ وَالْقُبُورُ تَزِيدُ

(١) الحماسة ٤٣١/١ . رواية الديوان للبيت الثانى : «وقبر لميت».



وَمَا إِنْ يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ اخْلَقَتْ

وَبَيْتٌ لَمِيتٌ بِالْفَنَاءِ جَدِيدٌ

فيزال - هنا - لاخبر له، والكلام قد تم. وكذلك قول الآخر، أنشده

المؤلف<sup>(١)</sup>:

وَلَا يَزَالُ وَهُوَ أَلَيْسُ

كأنه قال : ولا يبرح في هذه الحال. فقد وجدت زال - التي على فعل يفعل

- تامة لغواً؟

فالجواب : أن هذا محتمل للنقصان على حذف الخبر، أما بيت الحماسة

فإن ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف دل عليه المجرور المتقدم، وأراد :

وَمَا إِنْ يَزَالُ بِهَا رَسْمُ دَارٍ. وأعاد الضمير على البلدة أو البقية. وأما البيت

الآخر فقد تأوله المؤلف على حذف الخبر كذلك، فانظر فيه في الشرح<sup>(٢)</sup>. وإذا

كان ذلك يحتمل النقصان لم يثبت التمام إلا بأمر بين وشاهد ظاهر، وإلا

فالأصل الرجوع إلى ما ثبت وهو النقصان؛ فلذلك جزم الناظم بلزوم النقص،

وأكدته تنبيهها على أن ما يتوهم فيه التمام ليس بمتعين له، وعلى أن ما أجازته

الفارسي في «الطليات»<sup>(٣)</sup> من وقوع زال تامة لا يثبت.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٦٨ . والبيت في المنصف ٨٢/٣ في خمسة أبيات من مشطور الرجز ، ولا يعرف قائله . وقبله :

وفي حميا بفيه تفجس

والأوى : الشديد من الرجال وغيرهم . والأليس : الشجاع .

(٢) قال في شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ بعد البيت : «فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر. ولنا أن نقول : الخبر محذوف ، والتقدير : ولا يزال متفحساً وهو الأوى أليس» .

(٣) الطليات ٢٧٣ .

ولما عَيِّنَ للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دلَّ على أنَّ ماعداها قد يأتى تاماً، وذلك صحيح.

فأما كان فتأتى بمعنى ثَبَّتْ أو وُجِدَ أو وَقَعَ، أو نحو ذلك، ومنه ما أنشده سيبويه، من قول مَقَّاسِ العائِذِي (١):

فِدَى لِبْنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي  
إِذَا كَانَ يَوْمٌ نُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ  
وأنشد ابن خروف (٢):

كَانُوا وَكُنَّا فَمَا نَدْرِي عَلَى وَهْمٍ  
أُنْحَنُ فِيهَا لِبِئْنَا أَمْ هُمْ عَجَلُوا  
فالمعنى : أقاموا ودمنا، ولها معانٍ [أخر (٣)] غير هذا المعنى.  
وأما ظَلَّ فتكون تامة بمعنى : دام وطال، وهو فَعَلَ يَفْعَلُ كالناقص،  
تقول : ظَلَلْتُ، بالكسر.

وأما بات فتكون بمعنى : عَرُسَ، وهو التَّزْوُلُ ليلاً، ومنه في أحدِ  
الاحتمالين قول ابن عُمر - رضي الله عنه - : / «أما رسولُ الله - صلى ٣٦.  
الله عليه وسلم - فقد بات بمعنى وظل (٤)». قال ابن خروف : يجوزُ فيهما

(١) الحلييات ٢٧٣.

(٢) البيت لعبد الله بن عبد الأعلى الشيباني ، كما في كتاب الشعر لأبي علي ، باب من حذف خبر المبتداء . وفيه يُروى : «أنحن فيما لبثنا» ، وجعل أبو علي «ما» مصدرية ، وقال : «قوله : فيما لبثنا ، إنما هو في لبثا ، ومعنى في لبثنا : في زمان لبثنا ، مثل مقدم الحاج ، ولا يكون اسم الزمان خيراً عن العين» وقدر الخير : أنحن فيما لبثنا إبطائنا أم هم عجلوا . وذكر قبل البيت : ياليت ذا خبر عنهم يخبرنا بل ليت شعري ماذا بعدنا فعلوا .

(٣) سقطت من أ ، وألحقت بصر الأصل.

(٤) سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب يبيت بمكة ليالى منى ١٩٩/٢ .

النقصانُ والتمام. وأنشد القالى<sup>(١)</sup>:

بِحَاجَةٍ مَحْزُونٍ يَظَلُّ وَقَلْبُهُ  
رَهِينٌ بِبَيْضَاتِ الْحِجَالِ صَدِيقُ  
وقال امرؤ القيس<sup>(٢)</sup>:

وَيَّاتَ وَيَّاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ  
كَلَيْلَةٍ [ذِي<sup>(٣)</sup>] الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وأما أضحى فتكون تامةً بمعنى : دخل في الضحى، تقول : أقمتُ بالمكان حتى أضحيْتُ ومنه قولُ عُمَرُ بن الخطاب - رضى الله عنه - : «أضحوا بصلاة الضحى»، يعنى : لاتصلوها إلى ارتفاع الضحى.

وأما أصبح فتكون بمعنى : دخل في الصباح، ومنه تقول : أقمتُ بالمكان حتى أصبحْتُ.

وأما أمسى فتكون بمعنى دخل في المساء. والشاهد عليهما معاً قولُ الله - سبحانه - : { فَسَبِّحْهُنَّ اللَّيْلَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ }<sup>(٤)</sup>.

وأما صار فتكون بمعنى رجع، تقول : صرْتُ إلى كذا. ومنه في القرآن : { أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ }<sup>(٥)</sup>. وتكون بمعنى أمالَ، ويمعنى قطع. ومنه في

---

(١) الأمالى ١١٧/١ ، منسوباً إلى أعرابى. وفي نسخنا، وإحدى نسخ الأمانى : «بيضات». والمثبت عما فى صلب الأمالى ، وهو ما نراه مناسباً. والحجال : جمع حجل - بفتح أو بكسر فسكون - وهو الخلال. يصف موضع الخلال بالبضاضة ، وهى النعومة والنضاعة.

(٢) ديوانه ١٨٥ ، والبيت فى شرح الشواهد للعينى ٣٠/٢ ، والتصريح ١٩١/١ ، والأشمونى ٢٣٦/١.

(٣) سقط من الأصل ، أ.

(٤) الآية ١٧ من سورة الروم.

(٥) الآية ٥٣ من سورة الشورى.

القرآن : {فَصِرْهُنَّ إِيَّكَ} <sup>(١)</sup>، فقد فُسِّرَت قراءة الكسرة بالوجهين، وهى قراءة حمزة <sup>(٢)</sup>، أى : ضُمَّهُنَّ وَأَمِلَهُنَّ إِلَيْكَ. أو قَطَّعُهُنَّ، و (إِلَيْكَ) تتعلّق بـ (خُذْ). ومن الإمالة قولُ الشاعر <sup>(٣)</sup>:

وَقَرَعَ يَصِيرُ الْجِيدَ وَحَفَّ كَأَنَّهُ  
عَلَى اللَّيْتِ قِنُونُ الْكُرُومِ الدَّوَالِحِ  
وَأُنْشِدْ قَطْرُبُ <sup>(٤)</sup>:

وَكُنْتُ - إِذَا لَمْ يَصِيرْنِي الْهَوَى  
وَلَا حُبُّهَا كَانَ مِنِّى - نَفُورًا  
وعلى قراءة الضمّ لا مدخل لها في هذا المعنى المقصود من بيان التامّ، لأنها من صاره يصوره، فلا اشتراك بين هذا وصار الناقصة؛ لأن الناقصة من الياء، وهذا من الواو.

وأما بَرِحَ فتكون بمعنى : ذهب، نحو { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ : لَا أَبْرَحَ <sup>(٥)</sup> }.. الآية وتقول : ما بَرَحْتُ من مكانى. وبمعنى : ظَهر، ومنه قولهم : بَرِحَ <sup>(٦)</sup> الخفاء.

وأما انفك فتكون بمعنى انفصل، نحو فَكَكْتُ الخاتم فانفك. وهو أحد

(١) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) السبعة ١٩٠. وانظر ماتقدم من قريب.

(٣) من بنى سليم ، كما ذكر الفراء عن الكسائى ، انظر معانى القرآن للفراء ١٧٤/٨ والأفعال للسرقسطى ٢٨٢/٣ واللسان : صير والوحف : الأسود . واللّيت : العنق . ويريد بقنوان الكروم : عنا قيد العنب ، والدوالح المثقلات بحملها ، ومنه سحب دوالح ، أى : مثقله بالماء.

(٤) لم نهت إلى البيت فيما أتيت لنا.

(٥) الآية ٦٠ من سورة الكهف.

(٦) مثل ، ويردّى : بَرَحَ ، بالفتح. انظر اللسان ، والأمثال لأبى عبيد ٦٠.

التأويلان في قول ذي الرمة<sup>(١)</sup>:

حَرَّاجِيحٌ، مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الْخَسْفِ، أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

قال ابن خروف : لم تدخل «إلا» إلا وقد نوى التمام.

وأما دام فتكون بمعنى : بقي، كقوله تعالى : {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ  
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ<sup>(٢)</sup>}.  
وقال امرؤ القيس<sup>(٣)</sup>:

وَمَا الْمَرْءُ - مَا دَامَتْ حَشَاشَةُ نَفْسِهِ

بِمُذْرِكٍ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلَا آلِ.

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ

إِلَّا إِذَا ظَرَفْنَا أَنَّى أَوْحَرْفَ جَرٍ

وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ

مُؤْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

هذه مسألة من مسائل التقديم والتأخير، وذلك تقديم معمول الخبر على  
الخبر، (٤-) وتقديم معمول الخبر على الخبر-<sup>(٤)</sup>) جائز - على الجملة - إذا كان  
متصرفا في نفسه، على الأصل في أن كل عامل متصرف في نفسه يتصرف في

(١) تقدم البيت ، انظر: ص ١٤١.

(٢) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٣) ديوانه ٣٩.

(٤) سقط من أ.

معموله؛ فإذا كان الخبر عاملاً متصرفاً تُصوّر في تقديم معموله عليه في باب كان صوراً ثلاث : تقديمه على الخبر خاصة، وعلى المبتدأ والخبر - ومن كان - وعلى الجميع. ومقتضى كلامه جواز ذلك كله إلا تقديمه على الخبر والمبتدأ نون كان بحيث يكون والياً لها؛ فإن ذلك غير جائز ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً، وذلك قوله : «وَلَا يَلِي الْعَامِلَ معمولُ الْخَبَرِ»... إلى آخره.

يعنى أنه لا يجوز تقديم معمول الخبر بحيث يصير والياً للعامل - الذى [هو<sup>(١)</sup>] : كان، أو واحداً مما جرى مجراها - إلا إذا كان ذلك المعمول ظرفاً زمانياً أو مكانياً، أو حرف جرّ مع مجروره /، فإن ذلك ٣٦١ جائز مثال ذلك : ما كان طعامك زيداً أكلأ، فطعامك معمول أكلأ، وقد ولى كان، وليس بظرف ولا مجرور، فلا يجوز إذاً. وكذلك إذا قلت : كانت زيداً الحمى تأخذ، وكان أخاك زيداً مكرماً. وما أشبه ذلك.

ومثله في المنع، إذا قدّمت الخبر على الاسم فقلت: كان طعامك أكلأ زيداً، وما كان أخاك مكرماً زيداً، لأن المعمول قد ولى كان. ووجه المنع هنا هو ما نقل عن سيبويه - وهو رأى الزجاجى في التعليل<sup>(٢)</sup> - أنك أوليت كان ما ليس معمولاً لها. ونص سيبويه في المسألة أنه لما أنشد قول حميد الأرقط<sup>(٣)</sup>:

فَأَصْنَبْحُوا وَالنُّوَى عَالِي مُعْرِسِهِمْ  
وَلَيْسَ كُلُّ النُّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الجمل ٥٧، وشرحها لابن عصفور ٣٩٢/١.

(٣) الكتاب ٧٠/١، ١٤٧، والمقتضب ١٠٠/٤، وأمالى ابن الشجرى ٢٠٣/٢ - ٢٠٤.

قال : «ولا يجوز أن تحمل «المساكين» على ليس وقد قدّمت فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول»، قال : «وهذا لا يحسن ولا يجوز، لو قلت : كانت زيدا الحُمى تأخذ، أو تأخذ الحُمى، لم يجز، وكان قبيحا<sup>(١)</sup>». وهذا معنى مانقلوا، وهو الذى اعتمد الناظم.

فالحاصل : أن الناظم منع هنا مسألتين :

إحدهما : كان طعامك زيدا أكلا. وهو مذهب الجمهور فيها، وقد نقل ابن أبي الربيع<sup>(٢)</sup> أن ذلك لا خلاف فيه. وليس كما قال، بل ذكر السيرافي الخلاف، وأن بعض من يجيز المسألة احتجّ على الجواز بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَنَافِذُ هَذَا جَوْنٌ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

ثم قال : ولا حجة فيه لأمرين : إِمكانُ حَمَلٍ كان على أن فيها ضمير الشأن - كما ذكر الناظم - وإمكانُ زيادةٍ كان<sup>(٤)</sup>.

والثانية : كان طعامك أكلاً زيدا. وهو ظاهر كلام سيبويه وتعليقه. وقد علّل أبو على الفارسيُّ المسألة الأولى بأن المنع لأجل الفصل بين كان واسمها بأجنبى منهما.

وجرى على التعليل بهذا بعض. وهو يقتضى جوازه هذه المسألة. والوجه مارأه الناظم من المنع كالمسألة الأولى؛ إذ لافرق بينهما في الحقيقة؛ قاله : فإن

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) البسيط ٥٧٣.

(٣) هو الفرزدق. والبيت فى ديوانه ١٨١/١، والمقتضب ١٠١/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/٤، والمغنى ٦١٠ والهمع ٩٢/٢، والخزانة ٢٦٨/٩.

(٤) شرح السيرافي ١٨٤/١.

قيل : فإن قيل : النية فيه التأخيرُ فكذلك هو في الوجه الآخر، قال : ولا تأثير بكونه قد ولىَ عامله قريباً أو بعيداً، وإذا كان أولى غير عامله، ولم يرد به سماع.

ثم استثنى الظرف والمجرور من المنع فقال : «إلا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرٍّ». يعنى أنهم أجازوا تقديم معمول الخبر، وإن ولى كان، إذا كان ظرفاً. نحو : كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان مكانك زيدٌ قاعداً، أو حرف جر، نحو : كان في الدار زيدٌ قاعداً، وكان إليك عمرو سائراً. وما أشبه ذلك.

قال ابن أبي الربيع : ولا أعلم في جَوَازِهِ خلافاً<sup>(١)</sup>، ومنه في القرآن المجيد : {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}<sup>(٢)</sup>.  
وأنشد سيبويه<sup>(٣)</sup> :

لَتَقْرُبُنْ قَرِيْبًا جُلْدِيًّا

مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيْلُ حَيٍّ

ولمَّا تَقَرَّرْ ما يمتنع في هذا التقديم دلٌّ على أن ما عدا ذلك جائز، نحو قولك : كان زيدٌ طَعَامَكَ أَكَلًا، وكان أَكَلًا طَعَامَكَ زيدٌ، وطَعَامَكَ كان أَكَلًا زيدٌ، وطَعَامَكَ كان زيدٌ أَكَلًا. وما أشبه ذلك.

ولمَّا كان في السماع ما يظهر منه جوازُ ما منع<sup>(٤)</sup> نبه على أن ذلك على

(١) البسيط ٥٧٣هـ.

(٢) الآية ٤ من سورة الإخلاص.

(٣) الكتاب ٥٦/١ هـ، والمقتضب ٩٤/١، وابن يعيش ٣٣/٤، ٩٦/٧، ١١٥، والخزانة ٢٧٢/٩.

لتقرين : لتردين، وليلة القرب : ليلة الورد. والجلدى : السير السريع.

(٤) في جميع النسخ «جواز خامسة». وقد ضرب في الأمل على كلمة «خامسة» واستبدل به في الهامش ما أثبتناه.



غير ظاهره، بل هو متأول فقال: «وَمُضْمَرُ الشَّانِ / اسْمًا اِنْو».

مضممر : مفعول بأنو. واسمًا : حال من مضممر الشأن.

ويعنى أنه إِنْ وَقَعَ من كلام العرب ما يُؤهِمُ جَوَازَ ما ذَكَرْتُ امْتِنَاعَهُ، فليس بمخالف في الحقيقة، ما هو راجعُ إلى ما يجوز، وذلك إذا أُضْمِرَت في كان ضمير الأمر والشأن. والذي نَبَّه عليه قول الشاعر، أنشده السيرافي وغيره :

قَنَافِدُ هَذَا جَوْنِ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

فهذا مثل قولك : كان طعامك زيدُ أَكَلَا، وكانت زيدُ الحُمَّى تَأْخُذُ. وقد تَقَدَّمَ منعه، حملُه على أَنْ في كان ضمير الشأن، أى : بما كان الأمر إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا. وإذا أمكن هذا التقديرُ صارتِ الجملةُ بعد كانَ على وجهِ جائزٍ؛ لأنك تقولُ : أخاك زيدُ ضارب، وأخاك زيدُ ضَرَبَ إذا ثبت هذا فقد وقعت الجملةُ مستقلةً، وهى <sup>(١)</sup> مفسرةٌ ضمير الأمر والشأن، ولم يل معمولُ الخبر فيها العامل الذى كان، فلم يَبْقَ إشكالٌ. وإنما احتاج إلى هذا الاعتذار لأن الكوفيين أجازوا ما منعه من المسالتين بهذا البيت.

وقد تَقَدَّمَ عن السيرافي اعتذارُ ثانٍ، وهو الحملُ على زيادة كان. وأيضاً فهو من النوادر التى لا تكاد توجدُ إلا ضرورة، ولو كَثُرَ في السماعِ لأَجِيزَ، بل تقديمُ المجرور الذى هو جائزٌ عند الجميع قليلُ لسمع حتى إِنْ الفارسيّ قال : لم أعلم شيئاً من ذلك مَرَبَى في كلامهم – يعنى – والله أعلم – مُتَعِينًا للتقديم وإلا فقد أتى سيبويه بالآية والبيت المتقدمين،

(١) فى الأصل : «فهى». وفى أ : «وهى» والمثبت ع س ، ف.

لكنهما محتملان - قال : إلا أني رأيتُ أبا الحسن في «المسائل الصغير» يجيز ذلك في مسائل له يفصل بينها بالظرف (المتعلق<sup>(١)</sup>) بالخبر، قال : (وقد<sup>(٢)</sup>) وقفنا بعدُ على قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنْ حُبُّهَا

أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

فالباء : من صلة الخبر؛ ألا ترى أن التقدير : مصابُ القلب حبُّها . ثم ذكر أنهم أجازوا ذلك لاتساعهم في الظروف والمجرووات؛ إذ قد يُفَضَّلُ بها في موضع لا يفصل بغيرها، كفصلهم بها بين المضاف والمضاف إليه، وبين إن واسمها . ولم يستجيزوا ذلك في غيرها، فكذاك استجيز فيها هذا الضرب .  
ذكر ذلك في «التذكرة» في مسألة : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، من مسائل الكتاب<sup>(٤)</sup> .

فنبه - كما ترى - على قلة وجود مثل ذلك في السماع، حتى استشهد بمسألة «إن» على مسألة «كان»، من حيث كان الحكم فيها واحداً إذ ما يجوز من ذلك في «كان» يجوز في «إن» وظننت وسائر النواسخ . وقد فرُع سييويه مسائل البابين - كان وإن - تفريعاً واحداً، وقال ابن خَرُوف : لو قلت : رأى عمرُ زيدُ رجلاً ضارباً . تريد رأى زيدُ رجلاً ضارباً عمراً - لم يجز . وقال : إن هذا

(١) لأبي الحسن الأخفش من كتب النحو : المسائل الكبير ، والصغير ، وعلى الأول عول ابن السراج في كتابه الأصول ، ومن الثاني نقول في الأشباه والنظائر ، وخزانة الأدب ، انظر منهج الأخفش الأوسط في النحو ١٥٨ ، ١٦٨ .

(٢) عن الأصل ، س ، ف .

(٣) مجهول القائل . والبيت في الكتاب ١٣٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٦/٤ ، والمفنى ٦٩٣ ، والهمع ١٦٠/٢ ، والخزانة ٤٥٢/٨ .

(٤) الكتاب ٥٥/١ .

لا يختص بكان وأخواتها. ولعل الناظم رمز القاعدة هنا بقوله : «وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ»، ولم يقل : ولا يلي كان، أو ذا الفعل، أو نحو ذلك مما يعطى الاختصاص بكان وأخواتها، بل أتى بلفظ يَعْمُ عوامل المبتدأ والخبر، تنبيها على اتحاد الحكم في الجميع.

فإن قلت : لو كان كذلك لم ينبَ على المسألة في باب «ما»، بل كان يكتفي بعموم المسألة هنا.

قيل : ولولم يكن كذلك لنبه عليها / في باب «إن». فقد يظهر أن ٣٦٣ المسألة هنا عامة، وإنما ذكرها في باب «ما» لحكم آخر ضروري يختص بـ «ما» حسب ما يذكر في بابه، إن شاء الله.

واستبان الشيء، وتبين، وأبان : كلها بمعنى واحد، وهو هنا غير متعَدٍ. وقد يستعمل متعدياً فيقال: استَبَيْتُ الشيءَ، كما يقال : تَبَيَّنْتُه، وأنبَتَه. وكذلك : بَيَّن الشيءَ وَبَيَّنْتُهُ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا

كَانَ أَصَحُّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

يعنى أن كان – من بين سائر أخواتها – تكون في الكلام زائدة، لكن ذلك قليل، ولأجل ذلك أتى بقدر المفيدة للتقليل. ومعنى زيادتها أن تكون دخولها كخروجها بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى؛ فإنها إما تَزَادُ لمعنى وهو الدلالة على الزمان الماضي، كما هي في أصلها، وإنما الزيادة من حيث إنها تجيء غير عاملة في معمول، فكانها ملغاة

---

(١) في الصحاح : «والتبيين : الإيضاح . والتبيين أيضا : الوضوح. وفي المثل : قد بَيَّنَ الصبح لذي عينين ، أى : تبين».

أتى بها استدراكاً للدلالة على الزمان، كما يؤتى بأفعال القلوب استدراكاً للدلالة على وجه حصول الخبر من العلم أو الظن. ويقع النظر هنا في ست مسائل :

إحدها : في تخصيصه كان من بين سائر أخواتها؛ إذ لم يذكر ذلك في غيرها، وذلك في مشهور الكلام صحيح؛ لأن كان أصل لكل فعلٍ وحدثٍ، وأصل في هذا الباب لسائر أفعاله، فتصرفوا فيها لذلك ما لم يتصرفوا في غيرها. فأما أصل لكل فعلٍ وحدثٍ فلأنه يصح أن يُعبر بالكون عن كل فعل، فتقول في ضرب وقام وخرج وذهب وأكل : ضرب، أو قيام، أو خروج، أو ذهاب، أو أكل. وكذلك ما أشبهه. وأما أنها أصل في هذا الباب فلأن كل فعل فيه يصح تعويض «كان» منه، بخلاف سائر الأفعال، فإنها ليست كذلك – فتصرفوا في كان بالزيادة والحذف. وجملة ماتصرفوا به فيها : الزيادة – وهامى ذى – والحذف جملة، وحذف لامها. وكل قد ذكره الناظم.

وقد أتى في النادر زيادة غيرها من أفعال هذا الباب، وذلك : أصبح وأمسى، في قولهم : ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفأها! ثبت في الكتاب وليس من كلام سيبويه<sup>(١)</sup>. وهو من الشاذ، فلم يعبأ به.

والثانية : أنه خص «كان» بون «يكون»، فدل ذلك على اختصاص الزيادة بها، وإلا فكان يقول : وقد يزداد فعل الكون، أو ما يعطى هذا المعنى، وهذا صحيح. وسبب الاختصاص تعيين الزمان في «كان» بون المضارع. وشذ زيادة المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب، أنشده المؤلف<sup>(٢)</sup> :

---

(١) لم أجده فيما طبع من نسخ الكتاب. يريد أن هذا من زيادات الأخفش، ففي البسيط لابن أبي الربيع ٦٢١ : «وحكى الأخفش : ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها».

(٢) شرح التسهيل، ورقة ٧٣. والرجز لأم عقيل فاطمة بنت أسد، وعقيل بن أبي طالب، كانت تقوله وهي ترقصه. وهو في التصريح ١٩١/١، والأشموى ٢٤١/١، والعيني ٣٩/٢.

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِئَ نَبِيلُ

إِذَا تَهَبُّ شَمْسُ مَالُ بَلِيلُ

والثالثة : أنه خصّ كان بالزيادة فدلّ على أنها لا معمول لها، وإلاّ فلو كان لها معمول لم يكن الزائدُ كان وحدها، بل الجملة كلّها. وهذا رأى جماعة، وإليه ذهب ابن السراج والشلوبين. ووَجَّه في الشرقية<sup>(١)</sup> هذا المعنى، وأن كان الزائدة لا تعمل شيئاً. ذكر ذلك في التعجب، ووجه ذلك أن فائدة الزيادة إنما هي الدلالة على الزمان، وذلك حاصل مع الاختصار على الفعل، فلو لزمّت زيادة مرفوعٍ لكان ذلك لغير فائدة زائدة، مع أن السماع موافق لذلك.

فإن قيل : يلزم من ذلك تجرّد فعلٍ عن مرفوع، وذلك غير موجود /: ٣٦٤  
وبأن ذلك قد جاء سماعاً، وأنشد الزجاجي وغيره<sup>(٢)</sup>:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ

وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كَرَامِ

ويهذين يحتج من يزعم أن فيها ضميراً، كالسيراقي<sup>(٣)</sup> وابن خروف، وطائفة.

فالجواب عن الأول أن كان المحكومَ زيادتها تُشبه الحرف الزائد،

---

(١) يعنى النسخة الشرقية من كتاب سيبويه ، وقد أكثر أبْن خروف فى شرحه للكتاب من التنبيه عليها ، ويبدو أن زيادتها من صنع الشراح ، ففى شرح ابن خروف نصّ عن المبردّ يفيد أنه زاد إحدى الآيات على الكتاب ، انظر ص ١٩ .

(٢) الجمل ٦٢ ، والبيت للفرزدق ، ديوانه ٢٩٠/٢ . وهو من شواهد الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، للرضى ١٩٢/٤ ، وفى الخزانة ٢١٧/٩ . وشرح شواهد المغنى للبغدادي ١٦٩/٥

(٣) شرح الكتاب ١٤/٣ - ١٥ .

فلا مبالاة بخلوها من الإسناد، كما أن «قَلَّ» في : قَلَّمَا يقوم زيد، لما أشبهت ما النافية عَرِيَتْ عن الإسناد فلم تفتقر إليه، وكالفصل لما قَصِدَ به قَصْدَ الحروف لم يكن له موضع من الإعراب، وكان عارياً من الاسناد إليه أو إسناده. وأيضاً فإنها قد زيدت بين الجار والمجرور، فلو نُوي معها فاعلُ لزم الفصلُ بين الجار والمجرور بجُملة، وذلك معدومُ النظر، وإذا نُوي الفصلُ بها وحدها كان فصلاً بكلمة واحدة، ولذلك نظائر، وما له نظير أولى بالالتزام مما لا نظير له<sup>(١)</sup>.

وأما قوله : «كَانُوا كِرَامَ». فإنه نادرٌ، وأيضاً فقد تأوله الناس على أحد وجهين : إما على أن كان ناقصة، والخبر : لنا. وهو رأيُ المبرد<sup>(٢)</sup>. وإما على أن أصل الضمير تأكيد للضمير في «لنا»، والتقدير : وجيران لنا هم كرام، فلما زِيدَتْ كان كرهوا كون التوكيد بعدها بصورة الضمير المنفصل من غير داعية، فوصلوه بها إصلاحاً للفظ<sup>(٣)</sup>.

وقد احتجوا بظننت وأخواتها فإنها زِيدَتْ مع فاعلها باتفاق ولم يكن محنوراً، فكذلك هنا.

وللناظم أن يجيب بأنهم قالوه حيث تعين، إذ لا بد من القول به، ولم يتعين ذلك هنا، فلا ينبغي أن يقال به مع إمكان العدول عنه. فالقياسُ على باب ظننت غيرُ ناهضٍ مع وجود الفارق.

والرابعة : أنه عينٌ للزيادة موضعاً واحداً، وهو الحشو، فقال : وَقَدْ تَزَادُ فِي حَشْوٍ، وَحَشْوُ الكلام : أثناؤه ووسطه، فهذا عنده من شرط الزيادة، فإذا لاتزاد في أول الكلام ولا في آخره. أما أوله فإنه محلُّ الاعتماد، وتقديم الشيءِ

(١) سقط من أ.

(٢) المقتضب ١١٧/٤، وشرح السيرافي ١٤/٣ - ١٥.

(٣) نسب هذا التوجيه إلى أبي على الفارسي، انظر الخزائن ٢١٩.

دليلٌ على الاعتناء به، وكان ملغاةً في الحكم فلا يصحُّ التقديمُ مع الزيادة، كما لم يصحَّ إلغاء ظُنٍّ وأخواتها مع التقديم.

قال الفارسي في التذكرة : حكم ما تلغيه أن توسطه ولا تبتدئ به قياساً على «هو» [الفصل<sup>(١)</sup>]، ولا تبتدئ به، لأن الملقى غير معتد به، وإذا كان غير معتد به، وكان القصدُ في باب الإفادة غيره، قبح أن تؤخر ما الاهتمام به أكثر، وتقدم ما الاهتمام به أقل.

وقد خالف ابنُ الطراوة في هذا، فأجاز إلغاءً كان متقدمة<sup>(٢)</sup>. وهو غيرُ صحيح لما تقدّم ولأن السماعَ به معلومٌ.

وأما آخر الكلام فإنه معلومُ الاستعمال أيضاً، ولأن الزيادة على خلافِ الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة. وقد خالف بعضهم في هذا – ومنهم الشلوبيين – فأجازوا وقوعَ كان آخرًا قياساً على الإلغاء في باب ظننت. ولا قياسَ مع مخالفة السماع<sup>(٣)</sup>؛ إذ لولا السماعُ لما قيل بالزيادة، فكيف نلحقُ ما لم يُسمعَ منها بما سُمع.

والخامسة : أنه أشار إلى قلة وجود الزيادة فيها لكن بما لا ينافي القياس؛ إذ قال : «وَقَدْ تَزَادُ». وهذه العبارة (يطلقها<sup>(٤)</sup>) مريداً بها القياسَ على قلة وضعف، كما قال في الضمائر :

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً

(١) سقط من أ.

(٢) الهمع ٦٤/٢ – ٦٥.

(٣) في صلب الأصل ، ١ ، ف : «مع مخالفة القياس». والمثبت عن هامش الأصل ، ف.

(٤) سقط من أ.

... وَقَدْ

يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْ لَوْ الرُّشْدُ

ومواضع كثيرة من هذا النوع.

ثم مثل بباب التعجب، وذلك قوله : «مَا كَانَ أَصَحُّ عِلْمٍ مِنْ تَقَدُّمٍ، إِلَّا أَنْ فَعَلَ التَّعَجُّبُ مَسْلُوبٌ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى، فَاتَى بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. وَبَابُ التَّعَجُّبِ أَكْثَرُ مَا تَزَادَ فِيهِ كَانَ، وَمَا سِوَاهُ لَوْنِهِ، فَلِذَلِكَ مِثْلُ بِهِ. وَقَدْ شَدَّتْ زِيَادَتُهَا بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. وَلَمْ يَعْغِهِ النَّازِمُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>.

سَرَاةُ بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا

عَلَى كَانَ الْمُسُومَةِ الْعِرَابِ

وقد نبه بمثاله على مراده من مواضع الزيادة، وجملة المواضع التي

تزداد فيها موضعان، وهى المسألة السادسة :

أحدهما : بين مسند ومسند إليه، نحو قولك : زيدٌ كان قائمٌ، وهذا كان صاحبك. وقد حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : {قَالُوا : كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا<sup>(٢)</sup>}، ومنه أيضاً باب التعجب، نحو : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا. وقد ذكر المؤلف من هذا قول العرب : «لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup>».

(١) مجهول ، وأشد البيت الفراء. والبيت من شواهد ابن يعيش ٩٨/٧ ، ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ورقة ٧٣ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٠/٤ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والهمع ١٠١/٢ والخزانة ٢٠٧/٩.

(٢) الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٣) انظر هذا القول في المختضب ١١٦/٤.



والثاني : بين صفة وموصوف، نحو مررتُ برجلٍ كان فاضلٍ. ومنه قوله :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ  
وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كَرَامِ

ثم ذكر حذفها فقال :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ  
وَيَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ  
وَيَعْدَ أَنْ تَعْوِضُ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ  
كَمِثْلٍ : أَمَا أَنْتَ بَرَاءٌ فَأَقْتَرِبْ

قوله : «وَيَحْذِفُونَهَا» : جملة معطوفة على ما بعد «قد» في قوله : «وَقَدْ تَزَادَ  
كَانَ».

فتدخل معها تحت التقليل بقدر؛ فإن حذفها أيضاً قليل، لكنه قياسٌ. ولا  
يناقضُ إخباره بالتقليل قوله : «وَيَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ» لصحة الجمع  
بينهما، فيكون المعنى : إن ذلك الحذف القليل اشتهر في هذين الموضعين.

ويحتمل أن تكون الجملة معطوفةً على الأخرى من غير إدخالٍ لها في  
حكم التقليل، فيكون المعنى : إن العرب تفعلُ هذا بكان، ولا إشكال على هذا في  
كون الحذف قياساً. لكنه قسم الحذف قسمين : أحدهما : جائز غير لازم،  
والآخر لازم البتة.

فأما الحذف الجائز فهو الذي أخبر به أولاً في قوله : «وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ  
الْخَبَرَ»، يعنى أن العرب من شأنهم أن يحذفوا كان مع اسمها لا وحدها،  
ويبقون الخبر دالاً عليها، كقولك : المرء مجزئٌ، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ.  
والمرء مقتولٌ بما قتل به، إن سيفاً فسيفٌ، وإن خنجراً فخنجرٌ. تقديره : إن

كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ، وإن كان شراً فجزاؤه شرٌّ. وكذلك : إن كان ماقتل به سيفاً فالمقتول به سيفٌ، وإن كان خنجراً فهو خنجرٌ. قال سيبويه : « وإن شئت أظهرت الفعلَ - يعنى كان - فقلت : إن كان خنجراً، وإن كان شراً فشرٌّ<sup>(١)</sup> ». ومثل ذلك : مررت برجل إن لا صالحاً فطالح. ومررت برجل إن زيدا وإن عمراً<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك قول النابغة، أنشده سيبويه<sup>(٣)</sup> :

حَدَيْتُ عَلَى بَطُونٍ ضِبَّةٌ كُلُّهَا

إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

أَيُّ : إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً. وأنشد أيضاً لليلى الأخيلية<sup>(٤)</sup> :

لَا تَقْـرِـيَنَّ الدُّفْرَ آلَ مُطَرِّفٍ

إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وأنشد قول ابن همام<sup>(٥)</sup> :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي، عَلَيْهِ الشُّهُو

دُ، إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

(١) الكتاب ٢٥٨/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٦٢/١ - ٢٦٣.

(٣) للنابغة ، ديوانه ١٠٣. والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٢/١ ، والهمع ١٠٢/٢ ، والأشعوني ٢٤٢/١. وخسنة - بالنون - من قضاة ثم من عذرة.

(٤) ديوانها ١٠٩. والبيت من شواهد الكتاب ٢٦١/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٤١/١ ، ٢٤٧/٢ ، والتصريح ١٩٣/١ ، والهمع ١٠٢/٢. وانظر العيني ٤٧/٢.

(٥) الكتاب ٢٦٢/١. وعبد الله بن همام السلولى ، له صحبة ، وله ترجمة فى الشعر والشعراء ٦٥١.

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ، إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتَذَرَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا

وقوله : «وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ»، ذَا : إشارة إلى الحذف المفهوم من قوله : «وَيَحْذَرُونَهَا». يريد أن كثرة هذا الحذف إنما جاءت بعد إِنْ المكسوة الخفيفة - وهى الشرطية - ولو الشرطية أيضا. فاما بعد إِنْ فقد تقدم تمثيله، وأما بعد لو فنحو قولك : أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا؟ قال سيبويه : «كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَلَوْ كَانَ تَمَرًا<sup>(٢)</sup>». وَأَتَيْتِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حَمَارًا، وادفع الشرَّ وَلَوْ إِرْصَبَعًا، وَأَتَيْتِي بِمَاءٍ وَلَوْ بَارِدًا، وَأَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا<sup>(٣)</sup>؟ وأنشد في شرح التسهيل<sup>(٤)</sup>:

لَا يَأْمَنُ الدُّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا

جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السُّهْلُ وَالْجَبَلُ

وقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ

نَذَاكَ، وَلَوْ غَرَّتْكَ نَظْمَانٌ عَارِيَا

(١) الكتاب ٢٦٠/١ ، وأما إلى ابن الشجرى ٣٤١/١ ، ٣٤٧/٢ ، وابن يعيش ٩٦/٢ - ٩٧ ، ١٠١/٨ وشرح الكافية للرضى ١٤٦/٢ والخزانة ١٠/٤ ، والمفنى ٦١/١ ، والهمع ١٠٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .

(٣) انظر هذه الأمثلة فى الكتاب ٢٦٩/١ - ٢٧٠ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣ . والبيت للعين المنقرى ، وهو أبو أكيدر متأزل بن رمعة ، شاعر أموى . وهو فى المفنى ٢٦٨/١ ، والهمع ١٠٣/٢ ، والعينى ٥٠/٢ .

(٥) وشرح التسهيل ، ورقة ٧٣ ، والهمع ١٠٣/٢ ، والأشمونى ٢١/٢ .

ووجه كثرة إضمار كان بعد هذين الحرفين أنهما من الأدوات الطالبة للفعل<sup>(١)</sup>، لأنهما شرطان فلا بدّ لهما من إضمار الفعل؛ ففي النصب كان الناقصة، وهو الذى تَكَلَّم عليه الناظم، لأنه قال : «وَيَبْقُونَ الْخَبَرَ»، وذات الخبر هى الناقصة. وفي الرفع ما يصلح من كان التامة أو غيرها، إذا قلت :  
 إِنَّ صَالِحَ فَصَالِحٍ، ولو باردٌ. وهذا لم يتكلم عليه.

وتحرز بقوله : «وَيَعْدَ إِنَّ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اسْتَهَرَ»، مما جاء منها محذوفاً بعد غيرهما، فإنه لم يشتهر بل وقع نادرا، وذلك بعد لَدُنْ فيما أنشد سيبويه من قوله<sup>(٢)</sup>:

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا

نصب «شولاً» على إضمار كان، تقديره : من لَدُنْ كانت شولاً؛ فإن لدن تضاف إلى الجملة، ولا يجوز أن تضاف إلى مفرد ليس بزمان ولا مكان إذا اقترنت بها «إلى»، تقول<sup>(٣)</sup> : جلستُ من لَدُنْ صلاةِ العصر إلى وقت المغرب، وذرعت<sup>(٤)</sup> من لَدُنْ مقعدك إلى الأسطوانة. والشولُ : جمع الناقة الشائلة، فلا زمان ثم ولا مكان، فلا بدّ من تقديره، أو تقدير ما يعطى معناه ؛ إذ لا يقال : من لد زيد إلى دخول الدار. والذى يصح تقديره بينهما كان. وقدره سيبويه : من لَدُنْ أَنْ كانت شولاً<sup>(٥)</sup>. وهو تقديرٌ معنويٌّ لا إعرابى؛ لأن شولاً يصير على ذلك

(١) فى الأصل ، أ : «بالفعل». والمثبت عن س ، ف.

(٢) الكتاب ٢٦٤/١ ، وأمالى ابن السجرى ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١٠١/٤ ، ٢٥/٨ ، والمغنى ٤٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٢/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ . وانظره فى الخزانة ٢٤/٤ . ولا يعرف قائله . والشول : اسم جمع شائلة ، وهى الناقة التى ارتفع لبنها وجفّ ضرعها . وإتلاها : مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدا ، أى : تبمها .

(٣) ماعدا ف : «بل تقول».

(٤) أى : قِسْتُ ، يقال : ذرع الثوب وغيره : قاسه بالذراع .

(٥) الكتاب ٢٦٥/١ .

التقدير من صلة أن، والموصول لا يُحذف ويبقى بعض الصلة نصً عليه سيبويه في باب الاستثناء في قوله<sup>(١)</sup>:

... إلّا الفرقدان

وإنما التقدير : من لدُ كانت، أى : من لدُ كونها شولاً؛ لأن الجملة تقدّر بالمصدر إذا أضيف إليها الظرف. هذا مأخذُ ابن خَرُوفِ وابن الضائع وابن عصفور، وهو رأى الناظم.

وظاهرُ السيرافى وجماعة أنه تقدير إعرابي، لأنه قدرها بأن كما قدرها سيبويه : «من لدُ أن كانت شولاً»، أى : من لدُ كونها. قال : والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة نحو : مقدم الحاج، وخلافةُ المقتدر، وصلاة العصر<sup>(٢)</sup>. وهذا رأى الشلوبين وابن أبي غالب.

قال ابن مالك : وعندى أن تقدير أن مستغنى عنها، كما يستغنى عنها بعد مذ<sup>(٣)</sup>.

وهنا نظر، وذلك أنه قال : «وَيَحْذِفُونَهَا»، فأعاد الضمير على كان المتقدمة. وقد مرَّ أن كان المتقدمة هي التي على صيغة الماضي، وأن المضارع

---

(١) هو عمرو بن معد يكرب ، أو حضرمي بن عامر ، والبيت هو :

وكل أخ مفارقة أخوه      لعمرو أبيك إلا الفرقدان

قال سيبويه : «كانه قال : وكلّ أخ غير الفرقدان مفارقة أخوه ، إذا وصفت به كلاً» ثم قال : ولا يجوز رفع زيد على : إلا أن يكون الفرقدان ، لأنك لاتضمّر الاسم الذى هذا من تمامه ، لأن أن يكون اسماً» وقال أبو على فى الإيضاح الشعرى : «وإنما لم يجز هذا لأنك لاتحذف الموصول وتدع الصلة ...». إنظر الكتاب ٢/٣٣٤ - ٣٣٥ . والبيت فى المقتضب ٤/٤٠٩ ، والإنصاف ٢٦٨ ، وابن يعيش ٢/٨٩ ، وشرح الكافية للرضى ٢/١٢٩ ، ١٣١ ، ٤/٢١٦ ، والمغنى ٧٢ ، والهمع ٢٧٣/٣ . والخزانة ٣/٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٢) شرح الكتاب ٢/٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣ .

غير داخل في مراده، فكذلك يكون الحكم هنا مقيداً بالماضي، لأنه على ذلك أحوال، فاقترضى / أن المضارع لا يدخل في هذا الحكم. لكن هذا ٣٦٧ الاقتضاء مشكل؛ لأن المضارع أيضاً يقدر هنا؛ ألا ترى أن ما كان فيه نفي لا يصح أن يقدر فيه إلا المضارع، نحو: مررتُ برجلٍ إلا صالحاً فطالع. وفي المثل : إلا حظيَّةً فلا أليَّة<sup>(١)</sup>، فالتقدير : إلا يكون صالحاً، وإلا أكنُ خطيئةً - ولا يستقيم تقدير الماضي، لأنك لو أظهرت الفعل على الوجه الآخر الجائز في المسألة لقلت : إلا يكن صالحاً، وإلا أكنُ حظيَّةً. ولا تقول : إلا كان صالحاً، وإلا كنت حظيَّةً. وكذلك ما أشبهه.

ولا يقال : إن تقدير المضارع قليل، بل هو كثير، بل نقول : إن الماضي هنا واقع مع إن موقع المضارع، فجائز لك تقديره ابتداءً وإن لم يكن ثم نفى. فقولك : إن خيراً فخير، يصح فيه تقدير : إن يكن خيراً فخير، كما يجوز لك إظهاره، ولا نزاع في ذلك.

ولا جواب لي عن ذلك إلا أن يكون لم يقصد تقييد كان المتقدمة بالماضي، فقله : «وقد تزايد كان»، يريد به الفعل من الكون على الجملة، ثم عطف على ذلك حذفها من غير تعيين أيضاً. وهذا كما يقال : كان كذا وكذا، والمراد الفعل من الكون لا خصوصها ويبقى تعيين المزيد ماهو؟ والمحذوف ماهو؟ محالاً به على السماع؛ لأنه ساق المسألتين مساق السماع فقال : «وقد تَزَادُ كَانُ»، فالفاعل العرب، وقال : «وَيَحْذِفُونَهَا» - يعنى العرب - فترك النظر في التعيين إلى الناظر، فهو الذى يأخذه من

(١) الأمثال لأبى عبيد ١٥٧.

الآلية : من الألو، وهو التقصير. وأصل هذا المثل فى المرأة يُفْضِها زوجها، تقول : إن احظ فلا أزال أطلب ذلك وأتعمل له، وأجهد نفسى فيه.

السماع. وهذا جواب ضعيف لا يليق بابن مالك.

وقد تم<sup>(١)</sup> القسم الذي تضرع فيه كان ويجوز إظهارها. وأما القسم الذي يمتنع فيه إظهار كان فهو الذي قال فيه : «وَيَعْدُ أَنْ تَعْوِضَ مَا عَنْهَا ارْتُكِبَ». يعنى أنهم حذفوا أيضا كان بعد أن المفتوحة وَعَوَّضُوا منها ما، فصارت أَنْ أَمَا، وحكم المعوض أن لا يجمع مع المعوض منه. فيريد أَنْ كان مع ما لا يجوز إظهارها. وما قاله هو نص سيبويه، قال : «فإنما هي أَنْ ضُمَّتْ إِلَيْهَا ما، وهى ما التوكيد». قال : «ولزمت كراهية أَنْ يُجْحِفُوا بها، ولتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والالف في الزنادقة واليماني عوضاً من الياء<sup>(٢)</sup>». يعنى الياء في زناديق، وياء النسب في يَمَنَى، فالياء لا تظهر مع الهاء في زنادقة، ولا مع الالف<sup>(٣)</sup> في يمان، فكذاك الفعل مع وجود ما، فإذا لم تأت بما ظهر الفعل فتقول : لأن كنت منطلقا انطلقت معك. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب المبرد إلى جواز إظهار الفعل مع ما<sup>(٤)</sup>، وكأنه جعل ما زائدة كزيادتها في نحو : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ<sup>(٥)</sup>)، قالوا : ولا دليل له على ما زعم، لأنها - وإن كانت زائدة - قد لزمت عوضاً ولم تستعمل إلا على ذلك، فلا سبيل إلى تسويغ ما لم تسوغه العرب.

وإنما حَسَّنْ حذف الفعل / هنا لأن أَنْ هذه لا يقع بعدها الاسم ٣٦٨

(١) أ : «وقد تقدم».

(٢) الكتاب ٢٩٣/١ - ٢٩٤.

(٣) فى صلب الأصل وبقيّة النسخ «مع الياء». والمثبت عن هامش الأصل.

(٤) شرح الكتاب للسيرافى ٧٧/٢.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء.

مبتدأً، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ فَعَلٍ مُحْذَوْفٍ لِحْضُورِ مَا يُدُلُّ عَلَيْهِ.

[وَمَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فالتقدير : لَأَنْ كُنْتَ بَرًّا اقْتَرِبْ،

أى : لأجل هذا المعنى الذي كان منك في الماضي أطلب منك القرب مني. فأنَّ على أصلها من المصدرية، وإذا وَلِيَ أَنْ الماضي فهو ماضٍ ليس إلا. وقد شَبَّهَهَا سيبويه بِإِذْنِ لَا شَتْرَاكُهُمَا فِي الْمَعْنَى<sup>(١)</sup>. ودخلت الفاء في قوله : فَاقْتَرِبْ، لأنَّ الثاني مُسْتَحَقٌّ بِالْأَوَّلِ، فهو مُسَبَّبٌ عَنْهُ، والأول سبب فيه، فأشبهه الشرط والجزاء.

ومثل ذلك : أما أَنْتَ منطلقاً انطلقتُ معك، وأما زَيْدٌ ذَاهِبًا<sup>(٢)</sup> ذهبتُ معه.

وأنشد سيبويه لعباس بن مرداس<sup>(٣)</sup> :

أَبَا خُرَاشَةَ، أَمَّا أَنْتَ ذَانْفَرٌ

فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ

أى : لأجل أن كنت ذانفر.

فالمعنى في الجميع على المضي، وهو تفسير البصريين. وذهب

الكوفيون إلى أَنَّ هُنَا جَزَائِيَّةٌ، بِمَعْنَى إِنْ، ولذلك دخلت الفاء، والمعنى : إِنْ كُنْتَ مِنْطَلِقًا انطلقتُ معك، وعليه قراءة غير حمزة : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى<sup>(٤)</sup>). وقرأ حمزة : (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا

(١) لم يقع لي ذلك في الكتاب، وقد نسب السهيلي في نتائج الفكر ١٢٤ إلى سيبويه أنه جعل «إِذْ» في قوله تعالى (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ كَلِمَتُمْ) حَزْمًا بِمَنْزِلَةِ أَنْ، ولم أجده أيضاً.

(٢) في جميع النسخ : «ذهب». والمثبت عن الكتاب ٢٩٣/١.

(٣) الكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٢٨١/٢، وابن الشجرى ٣٤/١، ٣٥٣، ٣٥٠/٢، والأنصاف ٧١، وشرح الكافية للرضي ١٤٩/٢، ٣٩٤/٤، والخزانة ١٣/٤. والضبع هنا السنة الشديدة.

(٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.



فَتَذَكَّرُ<sup>(١)</sup>، والمعنى عندهم في القراءتين سواء. وليس الناظم هنا إشارة إلى هذا الخلاف، ولا تَعَرُّضٌ لمعنى المسألة، لكن قد يُعلم أن مذهبه مذهب البصريين من باب الجزاء، حيث لم يعد أن من أنوات الجزاء. والترجيح بين المذهبين لا يليق بهذا الموضع، ويكفي من ذلك عدم (ثبوت) كون أن المفتوحة تقع بمعنى إنْ المكسورة.

ثم اعلم أن الناظم هنا لم يُحرِّرْ عبارته في المحنوف ماهو؟ فإنه قد ذكر أن المحنوف مع إنْ ولو كان واسمها، لا كان وحدها، ثم عقب ذلك بأن ما تأتي عوضاً من كان مع أنْ، ولم يشعر بأن الاسم ثابت، فيُوهم أنه يُحذفُ أيضاً معها. وذلك غير صحيح، بل «أنت» في قوله : «أما أنتَ برأ» وهو اسمُ كان، وبرأ وخبرها. وعلى هذا يجرى حكم سائر المُثُل، وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته مُوهمة.

وقد يُعْتَذَرُ عنه بأنه لما ذكر هنا التَّعْوِيزُ مخصوصاً بكان وحدها، وذلك قوله : «وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيزُ مَا عَنَّا ارْتُكِبُ»، فضمير عنها عائدٌ إلى كان وحدها – أشعر بأن المحنوف كان وحدها، إذ لا يحذف شيئان فيعوضُ من أحدهما دون الآخر. ولم نجد ذلك مقولاً ولا منبهاً عليه هنا إلا في كان دون اسمها، وإذا كان كذلك لم يبق إلا أن يعتقد اختصاصُ كان بالحذف دون اسمها وخبرها. والله أعلم.

والْبُرُّ : ضد الفاجر؛ يقال : رجلٌ بُرٌّ وبارٌّ. وقد تقدّم.  
والاقتراب والقرب، بمعنى.

---

(١) السبعة لابن مجاهد ١٩٣ - ١٩٤.

(ثم قال<sup>(١)</sup>) :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ

تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّزِمَ

من مضارع : متعلق بتُحَذَفُ. ولكان : في موضع الصفة لمضارع.

ومنجزم : مجرور أيضا صفة لمضارع. يعنى أن يكون - مضارع كان -

إذا كان منجزماً حُذِفَتْ نُونُهُ، فنقول في لم يكن : لم يَكْ. وفي لاتكن / : ٣٦٩  
لَاتَكْ. ومنه في القرآن : [وَلَاتَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ<sup>(٢)</sup>]، [قَالُوا : لَمْ تَكْ  
مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَلَمْ تَكْ نَطْعِمِ الْمَسْكِينِ<sup>(٣)</sup>]، [وَلَمْ يَكْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ<sup>(٤)</sup>]، [إِنَّهَا  
إِنْ تَكْ مِنْقَالَ حَبَّةٍ<sup>(٥)</sup>] . وهو كثير.

وهذا الحذف جائز لا لازم، فلذلك قيده بقوله : «وَهُوَ حَذَفُ

مَا التَّزِمَ»، أى : إن هذا الحذف جائز إن شئتَ حذفته، وإن شئتَ أتيته  
بالفعل على أصله فقلت : لم يكن، ولَاتَكُنْ، وإن يَكُنْ كذا يَكُنْ كذا.

ووجهُ هذا الحذف أنها<sup>(٦)</sup> لما كثر استعمالهم لها؛ إذ هي أصل لكل

فعل وحدث، وجرت في كلامهم، وكانت النون تشبه حرف اللين إذا كانت  
ساكنة، لأنها غنة في الخيشوم، عاملوها معاملة حرف اللين، فحذفوها مع  
الجازم تشبيها لها به. فالعلّة أمران : كثرة الاستعمال، والتشبيه بحرف

(١) عن الأصل.

(٢) الآية ١٢٧ من سورة النحل . وفي جميع النسخ : «فلاتك» . وهو خطأ.

(٣) الأيتان ٤٣ ، ٤٤ من سورة المدثر.

(٤) الآية ١٢٠ من سورة النحل.

(٥) الآية ١٦ من سورة لقمان.

(٦) في الأصل ، س : «أنهما».

اللين؛ ولذلك لم تحذف نون : لم يَضُنْ، ولم يَهْنُ، ولم يَبِينُ؛ لأنها لم يكثر استعمالها كثرة استعمال لم يكن. وكان المؤلف لم يعتمد إلا على كثرة الاستعمال، فبنى عليه التعليل بالاستثقال ولم يراع الشبه بحرف اللين لأجل السماع في زعمه.

وأطلق القول في حذف هذه النون، ولم يقيد ذلك بشيء، فدلّ على أن الحذف عنده مطلق، كان بعدها ساكن أو لا، فكما تقول : لم يك زيد قائما، كذلك تقول: لم يك الرجل قائما. وهذا مذهب يونس، وبموافقته صرح في التسهيل وشرحه<sup>(١)</sup>. وأما سيبويه فاستثنى من ذلك ما إذا لقي النون ساكن فثبت عنده النون فيه فتقول : لم يكن الرجل قائما. ولا يجوز الحذف، لأن الوجه الذي لأجله جاز الحذف عنده لم يتم؛ ألا ترى أن الساكن قد زال من النون لأجل الساكن، فضعف شبه النون بحرف اللين، حيث قويت النون بالحركة، فلم يجز حذفها<sup>(٢)</sup>. واحتج ابن مالك لما ذهب إليه بأن النون لم يحذف لما ذكر من شبهها بحرف اللين على الإطلاق؛ بل لأجل التخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. ولا يقال : إن السماع مع سيبويه؛ ألا ترى كيف جاءت النون فيه محنوفة دون الساكن، وثابتة البتة مع لقائه، فجاء : {وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ<sup>(٣)</sup>} {وَلَمْ تَكُ نَاطِعِ الْمُسْكِينِ<sup>(٤)</sup>}. وجاء {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ<sup>(٥)</sup>}. {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(٦)</sup>}. ولم يأت فيه الحذف مع الساكن أصلا، فدلّ

(١) التسهيل ٥٦ ، وشرحه ، ورقة ٧٤.

(٢) الكتاب ١٨٤/٤.

(٣) الآية ١٢٧ من سورة النحل.

(٤) الآية ٤٤ من سورة المدثر.

(٥) الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٦) الآية ١ من سورة البينة.

على أن ذلك لقوة النون بالحركة وضعف شبهها بحرف اللين - لأننا نقول :

الثبوت نون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف على الجملة، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن. وقد استعملت العرب الحذف معه كثيراً، ثم أنشد ما أنشده أبو زيد لحسيل بن عرقطة، وقال أبو حاتم : حسين بن عرقطة<sup>(١)</sup> :

لم يك الحق على أن هاجه

رسم دار قد تعفى بالشمر

وقال الخنجر بن صخر الأسدي<sup>(٢)</sup> :

فإن لاتك المرأة أبدت وسامة

فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

وأنشد / أيضاً بيتاً آخر صدره<sup>(٣)</sup> :

٣٧٠

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى

---

(١) في النوار ٢٩٥ - ٢٩٦ : «قال أبو حاتم : هو حسين وأخطأ . وروى أبو العباس حسيل بفتح الحاء وكسر السين»

والبيت في شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ . والخصائص ٩٠/١ ، وشرح الكافية للرخي ٢١٠/٤ ، والهمع ١٠٨/٢ ، والخزانة ٣٠٤/٩٠٢ .

والسرر : راد على أربعة أميال من مكة ؛ رويت السنين بالحركات الثلاث .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ ، والتصريح ١٩٦/١ ، والهمع ١٠٨/٢ ، والعيني ٦٣/٢ ، وفي تعليق على المقتضب ١٦٧/٣ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ ، وعجزه فيه :

فليس بمعن عنه عقدا الرثائم

وصدر البيت في الهمع ١٠٨/٢ .

والرثائم : جمع رثيمة ، وهي الخيط يعقد على إصبع والخاتم للتذكر .

قال : ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول : «لم يكن حَقُّ سوى أن هاجه». وفي الثاني : «فإن تكن المرأة أخفت وسامة». وفي الثالث : «إذا لم يكن من همة المرء مانوى».

هذا ما احتج به. أما التعليل بالاستتقال فكان ينهض لو ساعده السماع، وأما ما أتى به من الشواهد فالاحتجاج بها مبني على أن من شرط الحكم بالضرورة أنها ضرورة أن لا يمكن في الموضع خلافها<sup>(١)</sup>. وهي قاعدة واهية، وقد تقدم ما فيها.

(ثم قال<sup>(٢)</sup>) :

---

(١) مذهب ابن مالك في الضرورة أنه مالم يس للشاعر عنه مندوحة . انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٦/١ ، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٥٤٩/٢ ، وابن كسيان النحوي ١٦٦ .

(٢) عن الأصل.

## «مَ» و «لَا» و «إِنْ» المشبهاتُ بِلَيْسَ

هذا هو النوع الثاني من نواسخ الابتداء، وهو ما عمل في المبتدأ والخبر عمل ليس بالشبه (بها<sup>(١)</sup>)، وذلك ثلاثة أخرى من حروف النفي [هي<sup>(٢)</sup>] : ما ولا وإن. ونبه في الترجمة على علة عملها، وهو الشبه بليس، إشارة إلى أن عملها ليس بحق الأصالة لفقدان شرطه، وذلك أنه ثبت في الأصول أن الطلب الاختصاصي أصل العمل، فكل شيء طلب شيئاً طلباً غير اختصاصي، فلا عمل له فيه، كحروف الاستفهام، لأنها يقع بعدها الاسم والفعل فلا تختص بأحدهما دون الآخر. فإن طلبه طلباً اختصاصياً فحينئذ يصح له العمل فيه، لكن بشروط معتبرة لابد منها. وهذه الحروف قد فقد منها أصل العمل، وهو الطلب الاختصاصي؛ إذ كانت تدخل على الاسم والفعل، فنقول : ما قام زيد، ولا يقوم زيد، وإن يقوم زيد؛ وفي القرآن : {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا<sup>(٣)</sup>}، وكذلك تقول : ما زيد قائم ولا زيد قائم ولا عمرو، وإن زيد إلا قائم، وفي القرآن : {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ<sup>(٤)</sup>}، {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ<sup>(٥)</sup>}؛ فكان الأصل أن لا تعمل كما لم تعمل حروف الاستفهام ولأم الابتداء وحروف العطف، وما أشبه ذلك. فأما بنو

(١) عن الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٤) الآية ١٥ من سورة يس.

(٥) الآية ٤٧ من سورة يس.

تميم من العرب فَرَاعُوا هذا الأصل فلم يُعملوا هذه الحروف، فيقولون :  
مازیدُ قائم، وإن زیدُ قائم، ولا رجلُ قائم وما أشبه ذلك؛ قال سيبويه :  
«وهو القياس<sup>(١)</sup>». وأما أهل الحجاز فأعملوا ما - وإن كانت غير مختصة  
- مراعاةً للشبه بما هو مختص، وذلك ليس، ما أشبهها من ثلاثة أوجه :  
أحدهما : إن كل واحدة منهما أداة نفی.

والثاني : أن النفي بهما محمول على الحال مالم يقترن بالكلام  
مايخرجهما عن ذلك؛ فإذا قلت : مازیدُ قائمًا، أو ليس زیدُ قائمًا - فهما  
محمولان على النفي في الحال حتى تقول : أمس، أو غدًا، أو نحو ذلك.  
والثالث : دخولهما على المبتدأ والخبر.

فلما حَصَلَ لما الشبهُ المذكورُ أثرُ الإعمال؛ فإن للشبه تأثيراً؛ ألا  
ترى أن الاسم يُمتنع الجرُّ والتنوينُ لشبهه بالفعل الذي لا يدخله جرٌّ ولا  
تنوين. وَيَعْمَلُ عَمَلَ الفعل لشبهه به، وَيُبْنَى كما يبنى الحرف، ولا أصلُ  
للإسم في شيءٍ من ذلك. فكذلك عملت ماحملاً على ليس للشبه المذكور،  
ثم ألحق بما : لا، وإن، لوجود الشبه بينهما وبين ليس في كونها أنواتٍ  
للنفي /، لكن لما لم يتمكّن الشبه فيهما تَمَكَّنَا تاماً. كان إعمالهما قليلاً؛ ٣٧١  
ألا ترى أن «لا» لاتنفى الحال عند سيبويه والجمهور، وكذلك إن عند  
الفارسيّ في التذكرة - وإن كان فيه نظر فقد قيل ذلك - والأظهر أن إن  
كما، لأنها تقع موقعها، كقوله الله تعالى : {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا<sup>(٢)</sup>}، {إِنْ  
يَدْعُونَ مِنْ نُونِهِ إِلَّا إِنْأَاءً<sup>(٣)</sup>}. وما أشبه ذلك. وقد زعم المؤلف أن لا تنفي

(١) الكتاب ٥٧/١.

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٣) الآية ١١٧ من سورة النساء.

الحال، واستشهد بآيات، كقوله : {وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ<sup>(١)</sup>}، {وَمَا لَكُمْ لَا تُرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا<sup>(٢)</sup>}، وذلك كثير. فعلى هذا تُلْحَق لا وإن بما في الشبه المذكور على مذهب ابن مالك.

وأوسع هذه الحروف عملاً ما، فلذلك قَدَّمَ الكلام فيها، ولأن ما يشترط في ما يُشترط في غيرها وتزيد الآخر شروطاً، فكان ما هي أم هذا الباب، فذكرها أولاً فقال :

إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتَ مَا تُونَ إِنَّ

مَعَ بَقَا النُّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

إِعْمَالٌ : منصوب على المصدرية بأعملت، وهو مصدرٌ مُشَبَّه به، كأنه قال : أَعْمِلْتَ ما إعمالاً مثل إعمال ليس. وهذا في لغةِ الحجازيين كما تقدم، وظاهر كلام الناظم أن الإعمال فيها لجميع العرب لقوله : «أَعْمِلْتَ ما»، فكان من حقه تبين أن ذلك لغة قوم، أو أن ذلك على الجواز لا على اللزوم؛ فإنه المستقر من جَمْع<sup>(٣)</sup> اللغتين. لكنه لم يفعل ذلك، فصارت عبارته موهمة لشيء لا يصح.

وقد يعتذر عنه بأن هذه اللغة لما كانت هي التي نزل بها القرآن فهي أشهر - وإن كانت الأخرى أقيس - اقتصر على ذكرها، ولم ينبّه على سواها. والحق أنه ترك التحرز من الإيهام.

ولما كان قد تقدم أن ليس تعملُ الرفع والنصب، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأحال عليها بعمل ما، كان كالتصريح بأن ما ترفع المبتدأ اسماً لها،

(١) الآية ٨ من سورة الحديد.

(٢) الآية ١٣ م سورة نوح.

(٣) ف : «من جميع».



وتنصب الخبر خبراً لها. وهذا مذهب أهل البصرة. وذهب الكوفيون إلى أنها إنما تعمل في المبتدأ خاصة الرفع، وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض. والأصح ما ذهب إليه الناظم والبصريون، لأن الشبه الحاصل بين ما وليس إذا كان متمكناً فلا مانع من إعطائه حقه من الإعمال، كما أن كان وأخواتها لما أشبهت الفعل المتعدى أعطيت عمله كله بحق ذلك الشبه. وكذلك اسم الفاعل لم ينتقص من عمل فعله الذي أشبهه شيئاً، بل عمله تاماً، إعمالاً للشبه الحاصل بينهما.

فإن قيل : فالقاعدة أن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به، فلو أعطى العمل تاماً لم يكن بين الأصل المشبه به، والفرع المشبه، فرق. لكنهم يفرقون بينهما، فيكون للأصل من القوة في العمل ما لا يكون للفرع، فأين ذلك هنا؟

فالجواب : أن تفاوت ما بينهما ظاهر؛ ألا ترى أن «ما» لاتعمل إلا بشروط ثلاثة، بخلاف ليس، فإنها تعمل دون شرط منها، فالأصل أقوى تصرفاً من الفرع إذاً. وأيضاً لو كان عمل «ما» الرفع خاصة لم يتقرر للشبه تأثير، ولا كان عليه دليل؛ إذ ليست دعوى أن الشبه إنما أثر في عمل الرفع خاصة بأولى من دعوى أن «ما» لم تعمل البتة، أو عملت الرفع<sup>(١)</sup> لا لأجل الشبه؛ إذ لا مناسبة في ذلك، وإذا ذلك يلزم خلاف الإجماع.

فإن قيل : الدليل على أن النصب على إسقاط الجار أن من شأنه أن يوجب النصب كالظروف والمجرورات، فإن أصل قولك : قعد زيد أمامك : قعد في أمامك. وتقول : مررتُ بزيد، فإن حذفت الجار نصبت. ومن ذلك كثير، فكذلك هذا. وأيضاً مما يدل على ذلك هنا أن النصب لا يكون إلا حيث يصح دخول

(١) سقطت ورقة ٢٧٠ - ٢٧١ من مصورة الأصل.

الباء، فتقول : مازيد قائماً، لجواز مازيد بقائهم، ولا يجوز : ماقائماً زيد، ولا مازيداً إلا قائماً؛ إذ لا يجوز : مابقائهم زيد، وما زيد إلا بقائهم.

فالجواب : أن إسقاط الجار ليس من شأنه ذلك، بدليل وجود الرفع عند إسقاطه، كقولك : بحسبك زيد، وحسبك زيد، وما في الدار من رجل، وما في الدار رجل. وكثير من ذلك؛ فإنما النصب والرفع عند إسقاطه لمقتضى آخر لا لنفس الإسقاط. وهذا الموضع لو لم تكن «ما» فيه عاملة في الخبر، لكان النصب لغير مقتضى، وهذا لا نظير له. وبعض هذا المعنى للغارسي في التذكرة، وبعضه لابن الأنباري<sup>(١)</sup>.

وأما كون النصب حيث تدخل الباء، وعدمه حيث لا تدخل، فمنتقض بما التي دخلت إن؛ فإنك تقول : ما إن زيد بقائهم، ولا مانع من هذا، ولا تقول : ما إن زيد قائماً، فلا حجة فيما زعموا. وأيضاً فإن النصب مختص ببلغة أهل الحجاز كما تقدم، والباء في الخبر لاتختص بهم دون بني تميم، فلو كان إسقاط الخافض يوجب النصب لكان موجوداً في اللفتين، لكن ذلك باطل بالإجماع، فبطل ما أدنى إليه. وسيأتي ذكر دخول الباء في الخبر، إن شاء الله.

ثم أخذ في ذكر شروط إعمال ما عمل بقوله : «نُونُ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ».. إلى آخره،

فاشترط ثلاثة شروط :

أحدها : أن لا يكون معها إِنْ، وذلك قوله : «نُونُ إِنْ». وهو ظرف متعلق بأَعْمَلْتُ أَيْ : أَعْمَلْتُ مَا إِذَا كَانَتْ مَنْفَرَدَةً عَنْ «إِنْ»، فلو كان معها إِنْ لم تعمل.

---

(١) انظر الإنصاف ، المسألة ١٦٥/١٩ - ١٧٢.

نحو ما أنشدوا من قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنُ، وَلَكِنْ  
مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ أَخْ—رِينَا

وقول الآخر، أنشده ابن السكيت<sup>(٢)</sup>:

بَنِي عُـدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ  
وَلَا صَـرِيفُ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفُ

ولا أتقَلَّدُ<sup>(٣)</sup> أن قائلِي البيتين من عرب الحجاز. على أن بعضهم قد استشهد بالأول على المسألة، وإنما بطل العمل لأن «إن» كافة لها عن العمل، كما وقعت «ما» كافة نحو: إنما زيد قائمٌ. ولا يصح أن يقال: إنها نافية، إذ لو كانت كذلك لكان الكلام بها إيجاباً، لأن نفي النفي إيجاب. ووجه المؤلف بطلان العمل معها بأن دخولها أبطل شبه «ما» بليس، لأن ليس لا تدخل معها إن، فإذا دخلت مع ما نَقَصَ الشبه، لتباينيهما<sup>(٤)</sup> في الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضي لا يعمل لنقص شبهه بالمضارع. وهذا ظاهر.

والشرط الثاني: أن يكون النفي باقياً لم يُصَرَّفَ إلى الإيجاب، وذلك قوله: «مع النفي، يريد: بقاءه على الخبر الذي هو تمُّ فائدة الكلام، فلو بطل

---

(١) هو فروة بن مُسَيْك. والبيت من شواهد الكتاب ١٥٣/٣، والمقتضب ١٩٠/١، ٣٦١/٢، والخصائص ١٠٨/٣، وشرح الكافية للرضي ١٨٥/٢، ٤٣٣/٤. وفي الخزانة ١١٢/٤.

(٢) مجهول القاتل. والبيت في التصريح ١٩٦/١، والهمع ١١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٦/٢، والخزانة ١١٩/٤.

(٣) كذا، ولعله يعنى: ولا ألتزم؛ لأن من تقلد أمراً التزمه.

(٤) س: «لتبايتها». وهو خطأ، ونص ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ٧٤: «لأن مقارنتها [أى: إن] لما يزيل شبهها بليس، لأليس لا تليها إن، فإذا وليت ما تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال بـ«خلاف».

النفي لبطل العمل؛ فإذا قلت : ما زيد إلا قائم، رفعت لأن «ما» إنما اشبهت ليس في حصول النفي بها، فإذا زال النفي زال أصل الشبه، فرجعت ما إلى أصلها من عدم العمل. هذا معنى تعليل سيبويه<sup>(١)</sup>، ومنه في القرآن : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ<sup>(٢)</sup>)، {وَمَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا<sup>(٣)</sup>}.

قال المؤلف : وروى عن يونس - من غير طريق سيبويه - إعمال ما في الموجب بإلّا، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر<sup>(٤)</sup>.

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ  
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

وهذا شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه.

وخالف بعض الكوفيين هذا الشرط في مسألة، فأجاز : ما ما زيد قائما، بإدخال ما على ما.

قال الفارسي : وهذا ينبغي أن لا يجوز، لأن النفي قد انتقض وهو أعظم السببين - يعنى في إعمالها - قال : وكما لا يجوز ذلك مع إلّا كذلك لا يجوز في ما.

فإن قال : أدخلت الأولى على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم أُغَيَّر. قيل له : فإنك أيضا قد أدخلت إلّا على ذلك، فأجره مجرى ليس، فكما لا يجوز

(١) الكتاب ٥٩/١.

(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٥ من سورة يس.

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٧٥ ، والمغنى ٧٣ ، والتصريح ١٩٧/١ . وهو في المحتسب ٣٢٨/١ برواية : «إلا معللاً ، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢ ، وانظر الخزانة ١٣٠/٤ ، ونقل البغدادي عن ابن جني أنه لبعض العرب.

هذا في إلّا لنقص النفي كذلك لا يجوز في ما إذا أدخلت على ما. انتهى  
ويلزم على قول من قال : إنَّ إنَّ في نحو : ما إن زيد قائمٌ، للنفي، أن  
يكون إبطال العمل لإبطال النفي، لأن نفي النفي إيجاب. ولكنه لا يقول ذلك، بل  
هما معاً أداتان تنفيان مابعدهما. وإنما هو إلزام لهم.

والشرط الثالث : بقاء الترتيب الأصليّ المعلوم، وذلك قوله : «وَتَرْتَبِ زَكْنٌ».  
وهو جرٌّ بالعطف على نفي، كأنه قال : مع بقاء النفي ومع بقاء الترتيب تحرُّراً  
من زواله، وذلك أن الترتيب المعلوم في ذلك تقديم اسم ما على خبرها، وخبرها  
على معموله، نحو: ما زيدٌ ضارباً عمرًا. فإذا اختلف هذا الترتيب بطل العمل،  
قولاك : ما قائم زيدٌ، بتقديم الخبر على الاسم. وما جاء بخلاف ذلك فقليل.

حكى الفارسيّ عن الجرّميّ أن ناساً قد روّوا عن العرب نصب خبر ما  
مقدماً، نحو : ما منطلقاً زيدٌ. قال : وليس ذلك بكثير، والأجودُ الرفع. وأنشد  
سيبويه للفرزدق<sup>(١)</sup>

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ  
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ  
وقال سيبويه<sup>(٢)</sup> : «وهذا لا يكاد يعرف».

واستدل الفارسيّ في التذكرة على جواز نصب الخبر مقدماً، بدخول الباء  
عليه مقدماً، في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

---

(١) الكتاب ٦٠/١. وهو في المقتضب ١٩١/٤، والمعنى ٨٢، ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠، شرح الكافية  
لرخصي ١٨٨/٢ والهمع ١١٢/٢، والخزانة ١٣٣/٤: والبيت في ديوانه ١٨٥/١.  
(٢) البيتان في الإنصاف ٢٠٠، والمعنى ٣٣، والتصريح ٢٣٣/٢، والخزانة ١٤٠/٤، وقال  
البغدادى : «وهذان البيتان لم أعرف قائلها».

أَمَّا وَاللَّهِ عَالِمُ كُلِّ غَيْبٍ  
وَرَبُّ الْحِجْرِ وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ  
لَوْ أَنَّكَ - يَاحُسَيْنُ - خُلِقْتَ حُرّاً  
وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ

وهذا منه بناءً على أن الباء إنما تدخل في خبر الحجازية لا التميمية. ولم يوافق على ذلك وسيبين بعيد هذا بحول الله.

وكذلك إذا عُدَّ الترتيب بسبب تقديم معمول الخبر، فإن العمل يبطل، فلا نقول: ما زيدا أنا ضارياً، وماطعامك زيداً أكلاً. ومن إبطال العمل قول مزامح العقيلي، وأنشده سيبويه<sup>(١)</sup>:

وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنْى

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنْى أَنَا عَارِفٌ

على رواية نصب «كل». وأما من روى رَفَعَ كلَّ فهو على الحجازية، والجملة في موضع نصب على خبر ما. قاله في الكتاب.

هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فله حكم يذكره.

وسبب إبطال عملها عند فَقْدِ هذا الشرط أن تقديم الخبر على الاسم تصرّف في المعمول، ولم يبلغ من قُوَّة ما أن تتصرّف في المعمول، ولم يبلغ من قُوَّة ما أن تتصرّف في معمولها. وأما إبطال عملها عند تقديم معمول الخبر فراجع إلى القاعدة المتقدمة في قوله: «وَلَا يَلِي الْعَامِلَ معمولُ الْخَبَرِ»؛ فإن ما إذا كانت عاملة استوت مع كان في الحكم. فإن قُدِّرَتْ ما تميمية صحَّ التقديم،

(١) الكتاب ٧٢/١، ١٤٦. وهو في المغنى ٦٩٤، والتصريح ١٩٨/١، والعينى ٩٨/٢.

وكانت الجملة مفردةً عن ما، فكما يجوز لك<sup>(١)</sup> [ أن تقول : طعامك زيد أكل، كذلك إذا دخلت ما وهى غير عاملة؛ قال سيبويه في هذه المسألة : «فإن رفعت الخبر حسن حملهُ على اللغة التميمية، كما قلت : أماً زيداً فإننا ضاربٌ، كأنك لم تذكر أماً، وكأنك لم تذكر ما، وكأنك قلت : زيداً أنا ضاربٌ»<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل : فتفسرُ مرادِ الناظم في الترتيب أنه أرادَ ترتيبَ معمولِ الخبر على الخبر، كما أرادَ ترتيبَ الخبر على الاسم - غيرُ فحتاج إليه لتقدم ذكره في القاعدة المتقدمة. وأيضاً ليس التقديم مبطلاً للعمل، بل العمل هو المانعُ من التقديم في كان وإن، بخلاف تقديم الخبر على الاسم. والدليل على ذلك قول سيبويه : «فإن رفعت الخبر حسن حملهُ على اللغة التميمية»، ولم يقلْ إن ذلك مما يستعملهُ أهلُ الحجاز، بخلاف تقديم الخبر، فإن أهل الحجاز يقدمون ولا يعملون، كما أنهم ينسخون النفي فلا يعملون، فأهل الحجاز يقولون : مازيدٌ إلا قائم، وما قائم زيد، ولا يقولون : ماطعامك زيد أكل، ولا أكلاً، بمقتضى قول سيبويه المتقدم. وأيضاً قال بعد إنشاء البيت : «وقال بعضهم :

وما كلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي ... ..

لزم اللغة الحجازية<sup>(٣)</sup>». قال الشلوّيين : إنما هو أن بعض أهل الحجاز أنشد هذا البيت فاضطر إلى الرفع، أى لما لزم اللغة الحجازية رفع. وأيضاً فإن هذا على الحجازية أولى، لأن التميمي لا يضطر إلى الرفع لإمكان النصب، ولا يمكن لأهل الحجاز إلا الرفع. فالحاصل أن تقديم معمول الخبر

(١) انتهى السقط الذي نهىنا عليه في مصورة الأصل ، والذي يحمل ورقة ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

(٣) الكتاب ٧٢/١.

لايصح في لغة أهل الحجاز البتة، أعملوا أو لا. فالظاهر أنه غير محتاج إليه إن كان قصده.

فالجواب : أنه يحتمل أن يقصد ذلك، لكن من حيث إن أهل الحجاز لا يتكلمون بنحو : ما طعامك زيد أكلاً، من غير نظر إلى سبب المنع، بل بالنظر إلى محصول الحكم. ولاشك أن الحكم كذلك.

ويُحتمل أن لم يقصد إلا التنبيه على ترتيب الخبر على المبتدأ خاصة، وأما معمول الخبر فقد نبّه عليه قبل، وإنما ذكر معمول الخبر - إذا كان ظرفاً أو مجروراً - لجوازه على الجملة، ولما سيذكر على أثر هذا إن شاء الله. أو يكون إنما نبّه في باب كان على تقديم معمول المختصّ بالباب، ثم ذكر في باب «ما» ما يختص بالباب من ذلك، وترك ذكر ذلك إن إحالة على استعمال القياس. والله أعلم.

فإذا اجتمعت<sup>(١)</sup> هذه الشروط فحينئذ تعمل ما عند الحجازيين<sup>(٢)</sup> فتقول : [مازيدٌ منطلقاً، ومازيد ضارباً عمراً<sup>(٣)</sup>] ومنه في القرآن : { مَا هَذَا بَشَرًا <sup>(٤)</sup> } و { مَا هُنَّ أُمّهَاتِهِمْ <sup>(٥)</sup> }. وأكثر ما وجد [مجروراً بالباء<sup>(٦)</sup>]، قال الأصمعي :

(١) س، ف : «فإذا اشترطت هذه الشروط».

(٢) في صلب الأصل : «عنده» بون ذكراً لمجازيين ، وفي باقى النسخ : «عنده» . والمثبت ع هامش الأصل.

(٣) عن هامش الأصل ، وفي صلب الأصل وباقى النسخ : «فتقول : ضربت ، وما أنت ضارب بازيداً».

(٤) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٦) عن س ، ف ، وفي صلب الأصل مع هامشه : «وأكثر ما وجد ذلك في القرآن». وفي أ : « وأكثر ما وجد ذلك في » ثم بياض بعده.



ماسمعت نصب خبر ما في شيء من أشعار العرب<sup>(١)</sup>.

قال السيرافي<sup>(١)</sup>: وأنشدنا ابن دريد في معاني الأشنانداني<sup>(٢)</sup>:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَزْرَةٍ مُسْنُودَةٍ

تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ

حَنَقُوا الصَّدُورَ، وَمَاهَمُ أَوْلَادَهَا

وقوله: «وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ»، معنى زُكْنٍ: عِلْمٌ، أى: ترتيب عِلْمٍ؛ يقال: زَكَنْتُ

الأمْرَ - بالكسر - أَزَكَنْتُهُ زَكْنًا، أى علمته، ذكر ذلك الزبيدي<sup>(٣)</sup> والجوهري وابن

القوطية<sup>(٤)</sup>. وأنشد الجوهري لِقَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبٍ<sup>(٥)</sup>:

وَلَنْ يُرَاجَعَ قَلْبِي وَدُهُمْ أَبَدًا

إِنْ كُنْتُ مِنْ أَمْرِهِمْ مِثْلَ الَّذِي زَكْنُوا

---

(١) شرح السيرافي ١٦٧/٨. والبيتان في معاني الشعر للأشنانداني، ٨٢، والعيني ١٣٧/٢. يقول

الأشنانداني: «يصنف كتيبة وجيشًا، فشبهه بالحزبة لسوادها. والأقواد: واحدها قَوْدٌ، وهى من الخيل» وفى المعاني: «يصل الأعم» بدل: يتصل الجيوش». وفسر الأعم بالكلأ الكثير، وقال: «قد كثر الكلا فقد وصل إليكم أقواد الخيل التى ترعى فتسمى وتقرب على الغزو» ويريد بالأباء رجال الكتيبة.

(٢) هو سعيد بن هارون، أبو عثمان، لقوى كثير، وتوفى سنة ٢٨٨هـ. روى عنه ابن دريد. انظر بغية الوعاة: ٥٩١/٨، ١٣٧/٢.

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن، أحد أئمة اللغة والنحو فى الأندلس. أخذ عن أبي على القالى، وأبى عبد الله الرباحى. وهو صاحب طبقات النحويين، ومختصر العين. توفى نحو سنة ٢٨٠هـ. انظر الإنباه: ١٠٨/٣ - ١٠٩، وبغية الوعاة: ٨٤/٨ - ٨٥.

(٤) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبي. كان إماماً فى العربية، وصاحب القالى، وله كتاب الأفعال وغيره. وتوفى سنة ٣٦٧. انظر الإنباه: ١٧٨/٣، وبغية الوعاة: ١٩٨/٨.

(٥) البيت فى شرح ابن يعيش ١١٢/٨، واللسا: زكن.

ويقال أيضا : زكنت الأمر أزكنه زكنا : إذا ظننته وقدرته وتفرسته.

وقد أنكر ابن درستويه زكنت بمعنى علمت، وقصر اللغة على الاستعمال الثاني. ونقل أهل اللغة حجة عليه<sup>(١)</sup>.

ثم / أخرج الظرف والمجرور إذا كانا مَعْمُولَي الخبر وتقدما عن ٣٧٢ حكم إبطال العمل، فقال :

وَسَبَقَ حَرْفٍ جَرَّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا

بَيَّ أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

سَبَقَ : مفعول مقدم بأجاز. وكما : متعلق باسم فاعل حال من «حَرْفٍ جَرَّ أَوْ ظَرْفٍ»، والعامل في [الحال<sup>(٢)</sup>] «سَبَقَ»، لأنه مصدرٌ مقدرٌ بأن والفعل مضافٌ إلى الفاعل.

يُرِيدُ أَنْ الْعُلَمَاءُ أَجَازُوا فِي مَا الْحَاجِزِيَّةُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ حَرْفٍ جَرَّ، يَعْنِي مَعَ مَجْرُورِهِ، فَتَقُولُ : مَا بَيَّ أَنْتَ مَعْنِيًا. فَأَنْتَ : هُوَ اسْمُهَا، وَخَبَرُهَا : مَعْنِيًا. وَبَيَّ : مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا أَنْتَ مَعْنِيًا بَيَّ. وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ : مَا عِنْدَ زَيْدٍ مُقِيمًا، وَمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا. كُلُّ هَذَا جَائِزٌ.

وَعَبَّرَ بِالسَّبْقِ - وَحَقِيقَةُ السَّبْقِ هُوَ : التَّحْدِيدُ عَلَى مَا - وَهُوَ لَا يُرِيدُهُ وَإِنَّمَا يُرِيدُ السَّبْقَ عَلَى الْإِسْمِ وَالْخَبَرِ فَقَطْ، اتِّكَالًا عَلَى أَنَّ التَّحْدِيدَ عَلَى مَا غَيْرِ جَائِزٍ، حَسْبَمَا مَرَّ فِي بَابِ كَانَ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السَّبْقُ عَلَى الْإِسْمِ وَالْخَبَرِ. وَأَيْضًا قَدْ عَيَّنَ مِثَالُهُ السَّبْقَ الْمُرَادَ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى

(١) أ : «عليهم».

(٢) عن هامش الأصل ، س ، ف .

تقييده بِسَبْقِ ما بعد «ما».

وَمَعْنَى : اسمُ مفعولٍ من العناية، وهى الاهتمامُ بالشئ، من قولهم : عَنَيْتُ بِحَاجَتِكَ أَعْنَى بها فأننا معْنَى بها، وهو لازم للبناء للمفعول في اللغة الشهيرة<sup>(١)</sup>.  
ولمّا أتى الناظم بهذه المسألة - وقد تقدّمت - تنبيهاً على أن تقديم هذا المفعول لا يضير جواز الأعمال، بل يصحّ الأعمال مع تقديمه، وليس مثل تقديم الخبر، ولا مثل تقديم معموله إذا لم يكن ظرفاً ولا مجروراً.

فإن قيل : فالقاعدة أن المفعول لا يتقدّم إلاّ حيث يصحّ تقدم العامل، وإذا كان كذلك فالخبر هنا مقدّر التقديم، وعند فرض تقديمه يبطل عمل ما، فذلك ينبغي أن يكون الحكم إذا تقدّم معموله، لأنّه نائبه في التقديم فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن هذه القاعدة غيرُ مسلّمة عند ابن مالك، فقد نازع فيها في شرح التسهيل، ومرّ ذلك هنا في مسألة تقديم خبر ليس عليها<sup>١</sup> ، وإذا لم تكن مسلّمة عنده فلا يصحّ بناؤه عليها، وإذا لم يبيّن عليها لم يكن تقديم ذلك المفعول مؤذناً بتقديم العامل، وإذا لم يؤذّن به فتأخيره حاصل، وهو شرطُ أعمال ما، فالإعمال مع تقديم ذلك المفعول صحيح.

والثاني - على تسليم صحة القاعدة - فقد نبّه هو على أن ذلك التقديم ملغى عند العلماء، لقوله : إن العلماء أجازوا الإعمال في المسألة مع وجود التقديم، وكثير ممّن يجيزها يصحّ القاعدة، وما ذلك إلا لعدم اعتبارهم لها في

---

(١) روى عن ابن الأعرابي روايتان في هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، قال عَنَيْتُ بأمرك ، بفتح عين الفعل وكسره ، ومضارع الأول : أعْنَى ، بالفتح ، والثاني : أعْنَى ، بالكسر . انظر اللسان.

هذا الموضع. والسُّرُّ في ذلك أنَّ التقديم المعتبر في إبطال عمل ما هو تقديم الخبر نفسه، لا تقديم معموله، فثبت أنَّ تقديم الم معمول مؤذنٌ بتقديم العامل، فالعامل بعدُ لم يتقدَّم، وإذا لم يكن متقدِّماً فكيف يبطل العمل مع وجود شرطه. وأيضاً فالمتقد هنا من معمولات الخبر، إنما هو الظرف أو المجرور، وهما مما يُتَّسع فيها؛ ألا ترى أن الم معمول إذا كان غير ذلك لم يتقدَّم، فلا تقول: ما طعماك زيدٌ أكلا - وقد مرَّ ذلك - فأخبرك الناظم أن هذا التقديم مُغْتَفَرٌ غيرُ قادِحٍ في صِحَّةِ عَمَلٍ ما.

وَنَسَبَ جَوَازَ المسألة للعلماء، ولم ينسُبْ ذلك للعرب، ولا أَطْلَقَ القول، لِيُنْبَهَ - والله أعلم.

/ على أنَّ السماعَ في مثل هذا معدومٌ، أو في حكم المعدوم. على ٣٧٣  
أنَّه أنشد في الشرح بيتاً عَجْزُهُ<sup>(١)</sup>:

فَمَا كُلُّ حِينَ مَنْ تُوَالَى مُوَالِيَا

وذلك في السماع قليلٌ، إلا أنَّ القياس قابلٌ له؛ إذ لا فَرْقَ بين كان وما في هذا المعنى، فكما جازَ ذلك في كان، كذلك يجبُ أن يجوزَ في ما. وهو قياسٌ صحيحٌ. والله أعلم.

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بَلِكِنْ أَوْ يَبَلْ

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَ حَيْثُ حَلْ

(١) شرح التسهيل، ورقة ٧٤. وهو في المساعد ٧٨/١، والتصريح ١٩٩/١، والعيني ١٠١/٢، وقال: «لم أقف على اسم قائده»، وصدره:

بَاهِيَةِ حَرَمٍ لَأَنَّ كُنْتُ أَمِينَا

اعلم أن عادة الناظم - رحمه الله - أن يتكلم في بعض الأبواب على جملة من أحكام التوابع، كما فعل هنا، وفي باب إن ولا، وباب اسم الفاعل، والمصدر، والنداء. وغير ذلك من الأبواب. ويرد عليه في بادئ الرأي سؤال، وهو أن يقال : إن باب التوابع قد ذكره، وبين أحكام التوابع وما يختص بكل واحد منها، فكان من الواجب أن يقتصر على ما ذكره هناك، وعليه يجري الحكم هنا وفي كل باب، فلم فعل من ذلك ما فعل؟

والجواب : أن هذا المنزَع هو شأن أئمة هذا الشأن، وإنما سلكوا في طريقه لأن الأحكام المتعلقة بالتوابع على ضربين :

أحدهما : الأحكام العامة التي لا تختص بمسألة دون أخرى.

والثاني : ما يختص منها ببعض الأبواب دون بعض.

فالأول لم يذكر منه في هذه الأبواب شيئاً. وأما الثاني فهو الذي ذكره في مواضعه حيث احتاج إليه؛ إذ هو متعلق به، كمسألتنا هذه؛ فإن مطلق العطف لا يمشى هنا، لاقتضائه النصب في العطف على المنصوب مطلقاً بأي حرف كان، فكنت تقول : مازيد قائماً بل قاعداً، ومازید باکیا ولكن ضاحكاً. وهذا لا يصح، فلم يكن بد من التنبيه على العطف هنا بهذين الحرفين خاصة، لتعلم مخالفتها لسائر حروف العطف. وترك ذكر سائر التوابع إذ لا يتعلق بهذا الباب فيها خاص، كما أنه لم يذكر باقي حروف العطف؛ إذ لا مزيد على الحكم المطلق فيها، وكذلك سائر الأبواب التي ذكر فيها حكم من أحكام التوابع ثم نرجع إلى كلامه فقوله : «رَفَعَ مَعْطُوفٍ». رَفَعَ : منصوب بالزم. ولكن : متعلق بمعطوف. ومن بَعْدٍ : متعلق باسم فاعل هو صفة لمعطوف<sup>(١)</sup> والعامل فيه رَفَعَ. وبِمَا :

---

(١) ١ : «المعطوف».

متعلق بمنصوب.

وأراد : أن المعطوف على المنصوب بما الحجازية إما أن يكون معطوفاً بحرف من هذين الحرفين، وهما : بل ولكن، أو بغيرهما من حروف العطف. فإن كان معطوفاً بأحدهما فالرفع في المعطوف لازم بلائد، فتقول : مازيد قائماً بل قاعد، ومازیدُ عالماً لكن جاهلاً. ولا تقول : بل قاعد، ولا : لكن جاهلاً؛ لأن بل تُوجب للثاني ما نُفي عن الأول، وإذا كان كذلك فالمعطوف لا بُدَّ أن يقدر حلوله في محل المعطوف عليه.

هذا هو الشائع في كلام، ولو جعلت الاسم الواقع بعد بل خبراً لم يصحّ النصب؛ لأن النفي المشروط بقاؤه قد زال، فحكمه حكم ما بعد إلا في قولك : مازيد إلا قائم. وكذلك لكن حكمها هذا الحكم من غير فرق، فلذلك وجب الرفع في المعطوف / بهما.

٣٧٤

ويلزم في هذين الحرفين النصب بعدهما على رأيين، أحدهما : رأى يونسَ الحاكي نصب الخبر بعد إلا، فيقول على قياس ذلك : مازيد قائماً بل قاعد. ومازیدُ قائماً لكن قاعد. والثاني : رأى المبرد، وهو مختص ببِل؛ إذ يقول فيما بعد : بل إنه محتمل لتسلط النفي عليه، فيقول : مازيد قائماً بل قاعد، على معنى : بل ما هو قاعد، والعرب لا تقول هذا، فهو حجةٌ عليهما فيما ذهباً إليه.

وقوله : «حيث حلّ»، الضمير في «حلّ» يحتمل أن يعود على العطف المذكور، أى حيث حلّ هذا العطف المذكور. ويَحْتَمِلُ أن يعود إلى المعطوف بأحد الحرفين، كأنه يقول : ذلك حكمه، سواء كان في موضع يتبع فيه

منصوباً لفظاً [أو<sup>(١)</sup>] محلاً، أو مجروراً لفظاً منصوباً محلاً؛ فإذا قلت : بل قاعدٌ بالرفع خاصة، فلا تُتبعُ هنا على اللفظ فتقول : بل قاعدٍ جرّاً، ولا على الموضع فتقول : قاعداً نصباً. وكذلك يجب أن تقول : مازيدٌ بقائم لكن قاعداً بالرفع، ولا تقول : لكن قاعدٍ على اللفظ، و [لا<sup>(١)</sup>] لكن قاعداً على الموضع؛ فإن الإيجاب يمتنعُ النصب لإبطال النفي، ويمنع الجر لأن الباء في تقدير الثبوت في المعطوف، والباء لا تزداد في الإيجاب وإنما تزداد تأكيداً للنفي، فوجب الرفع. ويكون قوله : «من بعد منصوب» على هذا التفسير، يريد به المنصوبَ لفظاً أو موضعاً؛ فالمجرور بالباء في موضع نصب.

وإن كان المعطوف على الخبر معطوفاً بغير بل ولكن، فلا يُرفعُ البتة لزوماً. وهذا هو المفهوم من قوله : وَرَفَعَ معطوفٌ بكذا الزم، فقيّد لزوم رفع المعطوف بقيد، وهو كونه معطوفاً بأحد الحرفين، فمفهومه أنه إن لم يكن معطوفاً بواحدٍ منهما فلا يلزم الرفع، وعدم اللزوم هو الجواز. فالرفعُ إذاً بعد المعطوف على المنصوب بواو أو فاء أو ثم، أو غيرها جائزٌ لا لازم. ولا بدّ إذ ذاك من وجهٍ آخر غير الرفع، وهو النصب عطفاً على الخبر، ولما كان المنصوبُ ضربين: منصوبٌ لفظاً ومنصوبٌ محلاً مجرّداً لفظاً، كان في المسألة أوجه؛ فإذا قلت : مازيدٌ قائماً ولا قاعداً، كان لك في قاعدٍ الرفع على إضمار مبتدأ - وكذا في كلّ وجه يكون الرفع واجباً أو جائزاً، كأنه قال : ولا هو قاعدٌ. والنصب عطفاً على قائم. وإذا قلت : مازيدٌ بقائم ولا قاعدٍ - وهي الحجازية - كان لك في قاعدٍ ثلاثَةٌ أوجه : الرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على الموضع، والجرّ على اللفظ. وكذلك إذا قلت : مازيدٌ قائماً ولا قاعداً أبوه، يجوز لك في قاعدٍ النصب عطفاً

(١) عن هامش الأصل

على قائم، وأبوه فاعلٌ به، والرفع من وجهين، أحدهما : أن تجعل أبوه مبتدأ خبره قائم، وهو متقدّم عليه. والثاني أن يكون مبتدأ وأبوه فاعلٌ به سدُّ مسدِّ الخبر وجاز ذلك لاعتماد الصِّفَةِ على النفي. وإذا قلّت : ما زيدٌ بقائم ولا قاعد أبوه - وهى الحجازية - جاز في قاعدِ الرفعُ على الوجهين، والنصب على موضع الباء، كما في قوله<sup>(١)</sup>

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

والجرُّ على اللفظ. وعلى هذا يجرى / الحكمُ في سائر حروف ٣٧٥ العطف. وأما مع التيمية فلا حاجة بنا إلى الكلام فيه، لأنه لم يتعرّض له في النظم.

(ثم قال<sup>(٢)</sup>)

وَيَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرُّ الْبَا الْخَبَرُ

وَيَعْدَ لَا وَنَفَى كَانَ قَدْ يُجَرُّ

يعني أن الباء تدخل في خبر أربعة أشياء، وهى: ما، وليس، ولا، وكان المنفية، لكن دخولها في خبر ما وليس كثير، دلّ على ذلك عدم تقييد الناظم لها بقلّة، ودخوله في خبر لا وكان قليل، بقوله : «قد يُجَرُّ». والضمير في «يجرّ» عائد على الخبر. فأما دخولها في خبر ما فنحو : ما زيد. وفي القرآن المجيد : {وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ<sup>(٣)</sup> }، {وَمَا أَنْتَ

(١) هو عُنَيْبَةُ بن مُبِيرَةَ الأسديّ. شاعر جاهليّ إسلاميّ. والبيت في الكتاب ٦٧/١، ٢٩٢/٢، ٣٤٤، ٩١/٣. والمقتضب ٢٣٧/٢، ١١٢/٤، ٣٧١، وشرح الكافية للرضي ٢٨٠/١، ١٩١/٢ والخزانة ٢٦٠/٢، ١٦٥/٤ وصدره :

معاوى ، إننا بشر فأسجج.

(٢) عن الأصل.

(٣) الآية ١٤٤ من سورة البقرة.



بِمُؤْمِنٍ لَّنَا<sup>(١)</sup> .

وما هذه التى ذَكَرَ تحملُ أمرين :

أحدهما : أن يُريدَ بها الحجازية، وهى التى تكلمَ فيها في الباب؛ إذ لم يتعرَّضَ للتميمية، فتكون التميمية عنده غير متعرَّضٍ لها في هذا الحكم. ولا شك أن الباء تدخل في خبر الحجازية باتفاق، وهو قد جاء في القرآن المنزل بلغة الحجاز.

والثاني : أن يُريدَ ما النافية على الإطلاق في اللغتين معا. ويدل على أن هذا مراده، إطلاقه لفظ ما ولم يقيدَها بالحجازية، ولا أعاد الضمير عليها فيقول : وبعدها وفي ذلك تنبيهٌ على خلاف من خالف في المسألة، وأن الباء لا تدخل في خبر التميمية، وإنما تختص بالحجازية. وهو مذهب طائفة كابن السراج والفارسي؛ فقد تقدَّم استشهادُ الفارسي بقوله<sup>(٢)</sup> :

وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ

على صحة نصب الخبر مع<sup>(٣)</sup> التقدم. فلم ير الناظم هذا المذهب، بل اعتمد رأى من رأى أنها تدخل في خبر ما على اللغتين معا، قالوا : وهو ظاهر كلام سيبويه، أشار إلى ذلك في أبواب الاستثناء في مسألة : ما زيدُ بِشئٍ إِلَّا شئٌ لا يُعْبَأُ<sup>(٤)</sup> به. والأصح ما ذهب إليه من أوجه :

أحدها : أن بني تميم يدخلونها في الخبر فيقولون : ما زيد بقائم، فإذا لم يدخلوها رفعوا؛ قال ابن خروف : إن بني تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٢) انظر ص . وفى الأصل : «ولا بالحر»

(٣) فى الأصل : «على».

(٤) الكتاب ٣١٦/٢.

والخبر، ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي، ثم حكي عن الفراء أنه قال :  
أنشدتني امرأة<sup>(١)</sup> :

أما والله أن لو كنت حُرّاً  
وما بالحر أنت ولا العتقيق  
قال : فأدخلت الباء فيما يلي ما، فإن ألقته رفعت. أنتهى  
وقد أنشد سيبويه للفرزدق، وهو تميمي<sup>(٢)</sup> :  
لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَّارِكِ حَقُّهُ  
ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مَتَّيْسِرٌ  
وهو كثير في أشعارهم لمن بحث عنه.

والثاني : أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيًا، لا لكونه  
خبراً منصوباً، ولذلك دخلت في خبر «لم أكن»، ولم تدخل في «كنت». وإذا ثبت  
أن المسوغ لدخولها إنما هو النفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي  
مرفوع المحل.

والثالث : أنه قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل، ومع أداة لا عمل لها  
البتة، نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبَوْ مَالِكٍ  
بِوَاهٍ وَلَا بَضْمٍ وَيَفْ قُـوَاهِ

(١) انظر ص ، وفي الأصل : «ولا بالحر»

(٢) الكتاب ٦٣/١ . والبيت في شرح الكافية للوضي ٢٤١/١ ، والهمع ١٣٠/٢ ، والخزانة ٣٧٥/١ .  
وانظر ديوانه ٣١٠/١ .

(٣) هو المتنخل الهذلي . والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ١٨٨/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، وانظر  
الخزانة ١٤٦/٤ . هذا وفي جميع النسخ : «يضعِف القوي» .

وأنشد الفارسيّ في التذكرة للغرزدق<sup>(١)</sup>:

يَقُولُ - إِذَا قُلُوبِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ - : أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَزِيدٍ بِدَائِمِ

وإنما دخلت بعد هل لشبهها بحرف نفي، فدخلوها بعد النفي

المحض - وهو ما التميمية - أحق؛ قال ابن مالك : لَأَنْ شَبَّهَ مَا بِهَا أَكْمَلُ  
من شبه هل بها<sup>(٢)</sup>. ثم ذكر ما حكى الفراء عن كثير من أهل نجد أنهم

يجرّون الخبر / بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا. قال ابن مالك : ٣٧٦

وهذا دليل واضح على أن وجودَ الباء جارةٌ للخبر بعد ما لا يلزم كونُ

الخبر منصوبَ المحلّ، بل جائزُ أن يقال : هو منصوبُ المحلّ، وأن يقال :

هو مرفوعُ المحلّ، وإن كان المتكلم به حجازياً فإنَّ الحجازيَّ قد يتكلّم

بلغته، وغيره يتكلّم بلغته؛ إلا أن الظاهر أن محلَّ المجرور نصبٌ إن كان

المتكلم حجازياً، ورفعٌ إن كان تميمياً أو نجدياً. قال : فمن دخولِ اللغةِ

التميمية في الحجازية كسرُ هاءِ الغائب بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنةٍ، وإدغام

نحو : (وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ<sup>(٣)</sup>)، ورفع الله من قوله : (قُلْ : لَا يَعْلَمُ

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(٤)</sup>)؛ لأن اللغة الحجازية : بهو،

وفيه، بالضم<sup>(٥)</sup>. ولا يضارُّ، بالفتح، وإلا الله، بالنصب؛ لأن الاستثناء

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٧ ، وفي المنصف ٦٧/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٦٧/١ ،  
والمفنى ٣٥١ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، والهمع ١٢٨/٢ ، ٣٩٢/٤ ، وفى العينى ١٣٥/٢ ، ١٤٩ . ولم  
أجده فى ديوان الغرزدق .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٧ . ونصه : «لأن شبه ما بما أكمل من شبه هل بما» . ولا فرق بين  
العبارتين .

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٦٥ من سورة النمل .

(٥) الكتاب ١٩٥/٤ .

منقطع.

قال : وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التميمية جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية، بل التميمي بذلك أولى لوجهين، أحدهما : أن الحجازية أفصح، وانقياد غير الأفصح لموافقة الأفصح أكثر وقوعاً من العكس. والثاني : أن معظم القرآن حجازي، والتميميون متعبدون بتلاوته كما أنزل، ولذلك لا يقرأ أحد منهم : (ماهَذَا بَشَرًا<sup>(١)</sup>) إلا من جهل كونه منزلاً بالنصب<sup>(٢)</sup>.

هذا ما قال، وفيه نظرٌ لا يليق بهذا الموضع. وقد استدل على صحة دعوى الناظم بغير هذا مما يكفي منه ما ذكر.

وأما دخول الباء في خبر ليس فنحو قولك : ليس زيدٌ بجبان، وفي القرآن : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ<sup>(٣)</sup>)، (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ<sup>(٤)</sup>).

وأما دخولها في خبر لا فإن ذلك قليل، كما أشار إليه، لكن يحتمل أن يريد لا التي للتبرئة. وهو الذي نص عليه في التسهيل<sup>(٥)</sup>. ويحتمل أن يريد التي كليس أو ماهو أعم من ذلك.

وهذا أولى؛ إذ ليس في لفظه ما يقيد ضرباً من تلك الأضرِب، بل قال : «وبَعْدَ لَا». وهذا اللفظ يعطى ماهو أعم من كونها عاملة أو غير عاملة. وهذا صحيح. ففي السماع ما يدخل في ثلاثة الأضرِب، فقد قال الفارسي - في قولهم

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٧.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٤) الآية ٨ من سورة التين.

(٥) التسهيل ٥٧.

: «لاخير بخير بعده النار، ولاشر بشر بعده الجنة»<sup>(١)</sup> - : «يجوز أن تكون لا التي لنفي لجنس، وأن تكون العاملة عمل ليس، والباء في الخبر فيهما زائدة، كانه قال : لاخير خير بعده النار، أو : لاخير خيراً بعده النار. وكذلك الآخر ومن دخولها في خبر التي كليس قول سواد بن قارب<sup>(٢)</sup>، رحمه الله :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا نُوشَفَاعَةُ

بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

ومما هو محتل قول المرقش<sup>(٣)</sup>:

وَكَيْدَاكَ لَا خَيْرَ وَلَا

شَرٍّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمٍ

وأما دخولها بعد نفي كان، أى : بعد كان المنفية، فمثاله : ماكان زيد

بقائم. ومنه قول سواد بن قارب<sup>(٤)</sup>:

أَتَانَا فحياً بَعْدَ هَذِهِ وَرَقْدَةٍ

وَلَمْ يَكُ فِيمَا قَدْ عَاهَدْتُ بِكَاذِبٍ

ثَلَاثَ لَيَالٍ قَوْلُهُ كُلُّ لَيْلَةٍ

أَتَاكَ نَبِيٌّ مِنْ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ

(١) هذا مما نسب إلى الإمام على رضى الله عنه ، وهو فى نهج البلاغة ٤١٦ بتحقيقنا وفيه يروى :

«ماخير ، وماشر». وفى شرح الكافية للرضى ١٨٩/٢ ، ٢٨٢/٤ .

(٢) البيت فى المغنى ٤١٩ ، ٥٨٢ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، ٤١/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والعينى ١١٤/٢ . وسواد بن قارب صحابى .

(٣) البيت للمرقش السدوسى ، انظره فى التهذيب ٤٥٠/٤ ، واللسان ، مادة حتم .

(٤) سواد بن قارب ، صحابى ، من الأزد . والبيتان فى دلائل النبوة للبيهقى ٣١/٢ ، والعينى ١١٥/٢ . مع اختلاف يسير .

وقال الراجز<sup>(١)</sup>:

لو كنت ماءً كنتَ غَيْرَ عَذْبٍ  
أو كنتَ لَحْمًا كنتَ لَحْمَ كَلْبٍ  
أو كنتَ سَيْفًا لم تكن بِعَضْبٍ

وكلامه هنا يدلُّ على أن زيادة الباء في هذه المواضع الأربعة قياس؛ أمَّا في ما وليس فذلك ظاهر من كلامه. وأمَّا في لا ونقي كان فإنَّ عاداته إذا أخبر بالقلَّة نصًّا أو إشعاراً أنَّ ذلك قياسٌ عنده، وهو صحيح في مثل هذا. وحين لم يذكر خلاف هذه المواضع أشعر بأنَّ زيادة الباء / ٣٧٧ فيما سواها غير قياس؛ فقد زيدت في ثاني مفعولى وجدت، وذلك في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ  
فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَرٍ  
وزيدت بعد «أولم يروا أن»، كقول الله تعالى: {أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض، ولم يعنِ بخلقهنَّ، بقادرٍ على أن يحيى الموتى<sup>(٣)</sup>}. وإما زيدت هنا لأن المعنى: أو ليس الله بقادر، أو: لم يروا الله بقادر؛ لأن رأى علميةً فزيدت في ثاني مفعوليهما، من جهة المعنى، كما في «وجدت» المذكورة. وزيدت أيضاً بعد هل، وأنشد الفارسي في

(١) لم نعثر على قائل لهذا الرجز، والابيات في الكامل ٢٧/٣، مع اختلاف يسير، ومع تقديم لبعض الابيات على بعض، ويعداها فيه:

أو كنت عيراً كنت غير ندب

(٢) هو دريد بن الصمة، ديوانه ٤٨. والبيت من شواهد الهمع ١٢٧/٢، وفي العيني ١٢١/٢.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الاحقاق.

التذكرة، والجوهري عن الأحمر، للفرزدق<sup>(١)</sup>:

تَقُولُ - إِذَا قَلَوَلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ -:

أَلَا هَلْ أَخْوَ عَيشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

وزيدت في خبر إن، قال امرؤ القيس<sup>(٢)</sup>:

فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا

فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتُ بِالْمَجْرَبِ

وزيدت في خبر لكن، وأنشد المؤلف<sup>(٣)</sup>:

ولكن أجراً لوفعلت [بِهَيْنٍ]

وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

وزيدت أيضا في المفعول، نحو قوله تعالى: {وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

التَّهْلُكَةِ<sup>(٤)</sup>}.

وزيدت في الفاعل في قوله<sup>(٥)</sup>:

---

(١) انظر ص ٢٣٦.

(٢) ديوانه . والبيت من شواهد التصريح ٢٠٢/١ ، والهمع ٣٠٥/١ ، ١٢٨/٢ . وفي العينى ١٢٦/٢ .

(٣) البيت مجهول القاتل . وهو من شواهد ابن يعيش ١٣٩/٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢٨٣/٤ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، واللسان : كفى . وفي الخزانة ٥٢٣/٩ .

وما بين القوسين سقط من صلب الأصل ، وفي هامشه : «بصين» .

(٤) الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٥) هو قيس بن زهير ، شعره : ٢٩ . والبيت من شواهد الكتاب ٣١٥/٣ - ٣١٦ ، والخصائص ٣٣٢/١ ، ٣٣٦ ، والمفنى ١٠٨/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٦/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، والإنصاف ٢٠ ، وابن يعيش على الفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والخزانة ٣٥٩/٨ ، ٣٦١ .

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

بِمَا لَأَقْتُ لِبُنَى بَنِي زِيَادٍ

وفي المبتدأ في قولهم : بحسبك زيد. وفي خبر المبتدأ من غير نفي، في قول الله تعالى : { جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا <sup>(١)</sup> }، فهذه المواضع مما يوقف زيادة الباء فيه على السماع؛ فلذلك اقتصر على المواضع الأربعة لأنها مقيسة، لكن يُعْتَرَضُ عليه بأنه ترك بعض مواضع مما الزيادة فيها قياساً. والحاضر منها الآن موضعان :

أحدهما : فاعل كفي، فإنك تقول : كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً، على معنى : كفى الله شهيداً، وأنت <sup>(٢)</sup> تقول : كفى زيداً فاضلاً، وكفى بزيد فاضلاً. ومن إسقاط الباء قول الشاعر <sup>(٣)</sup> :

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فهذه الزيادة مما عدّها الناس قياساً.

والثاني : زيادة الباء في فاعل أَفْعَلَ في التعجب، نحو : أكرم بزيد؛ فإنها زائدة أيضاً، وزيادتها قياس. ولم يذكر ذلك، فيوهم اقتصراره على الزيادة القياسية فيما ذكر أنها في مثل هذين الموضعين موقوفة على السماع. وليس كذلك.

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) في النسخ : «فانت» . واستبدلنا بالفاء الواو ليستقيم السياق.

(٣) هو سحيم عبد بنى الحساس ، ديوانه ١٦ . ومصدره :

عميرة ودّح إن تجهزت غازيا

والبيت من شواهد الكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، والخصائص ٤٨٨/٢ ، وابن يميّش ١١٥/٢ ،

٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٢٨ ، والمغنى ١٠٦ .



والجوابُ أن الزيادة في فاعل كفى راجعة في الحقيقة إلى السماع، لأنها مخصوصة بهذا اللفظ بعينه، فلا تتعدى إلى غيره، ولا إلى ما هو من مادته كالمضارع؛ إذ لا تقول : يكفي بالله شهيدا، إنما تقول يكفي الله شهيدا. ولا معنى لوقفها على السماع إلا هذا.

وأما الباءُ في أَفْعَلْ به فينازع في زيادتها؛ ليس بمتفق عليه، والناظم لا إشعار له في نظمه بزيادتها حيث تكلم عليها في التعجب. ولو فُرضَ أنها عنده زائدة فذلك مما يذكر في بابه، فلا اعتراض عليه بذلك. والله أعلم.

ثم ذكر باقي حروف الباب فقال :

فِي النُّكِرَاتِ أَعْمِلْتُ كَلَيْسَ لَا

وَقَدْ يَلِي<sup>(١)</sup> لَا تَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ

وَمَا لَلَّتْ فِي سِوَى حِيَزٍ عَمَلٍ

وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

يعنى أن لا النافية أَعْمِلْتُ أيضاً عَمَلٌ ليس، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لأنها أشبهت ليس لاجتماعهما في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، لكن لم تتمكن في الشَّبَهِ تَمَكُّنَ ما، لكونها في العالب إنما تنفي المستقبل / عند الجمهور. بخلاف ليس فإنها لنفي الحال مالم تقترن بها ٣٧٨ قرينة مثل ما، فنقصت عن ما درجة، فلذلك لم تعمل قياساً إلا بشرط أن يكون معمولها نكرة، وهو قوله : «فِي النُّكِرَاتِ أَعْمِلْتُ كَلَيْسَ لَا»، فلا تعمل

---

(١) كذا في النسخ بالياء ، وقد ألحق بالحرف في الأصل نقطتان من فوق ، فأصبح صالحاً لأن يقرأ ياء وياء.

عنده في المعارف، وإن جاء شيء من ذلك فهو شاذٌ محفوظ، نحو قول النابغة الجعدي<sup>(١)</sup>:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا  
سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْبَاغِيَا  
وَمِنْ مُثُلِ إِعْمَالِهَا الْقِيَاسِي مَا أَنْشَدَهُ فِي الشَّرْحِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:  
تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا  
وَلَا وَزَرْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا  
وَأَنْشَدَ سَيَّبُوبَةُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ الْقَيْسِيِّ<sup>(٣)</sup>:  
مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَرَانِهَا  
فَلَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

كأنه قال : لا براحٌ موجوداً. فحذف الخبر.

وقوله : «أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ». على حذف المضاف، كأنه قال : أَعْمَلْتُ كإِعمالِ  
ليس. وكونه أخبر أن العرب أعملتها ولم يقيد ذلك بِنُورٍ ولا وَقَفٍ على السماع  
يدلّ على أن ذلك عنده قياس، كما قال في الابتداء :  
وَأَخْبَرُوا بَاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ  
عَنْ وَأَحَدٍ ... ..

(١) ديوانه ١٧١ ، وفيه : «متراخياً بدل «متباغياً». والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٦ ،  
وأمالى ابن الشجرى ٢٨٢/١ ، والمفنى ٢٤٠ ، والمساعد ٢٨٢/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع  
١٢٠/٢ .

(٢) قائله مجهول . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٦ ، والمفنى ٢٤٠ ، والهمع ١١٩/٢ ،  
والعيني ٢٠٢/٢ .

(٣) الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ . وهو في المقتضب ٣٦٠/٤ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٠٨/١ .  
٣٩٠/٤ ، ٤٦٧/٢ .

وكذا قال في الشرح : «والقياس على هذا سائغ عندي<sup>(١)</sup>». وَحَكِيَ عن المتنبي أنه استعمله في شعره<sup>(٢)</sup>. وما قاله صريح في مخالفته لأبي الحسن القائل بأن «لا» غيرُ عاملة. نصُّ على ذلك في لات. وَحُمِلَ عليه في «لا» دون تاءٍ، وللزجاج وابن السَّراج القائلين بجواز الإعمال وَعَدَمَه إذا توفَّرت الشروط. وتابعهما ابنُ خروف، ولابن الباذش في أنها إنما تعمل في الاسم خاصَّة، ثم هي واسمها في موضع مبتدأ. أما الأخفش فعنده أنها في القياس لاتعمل شيئاً – يعني لات – لأنها حرف وليست بفعل، فالرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب على الظرف، والمبتدأ يُقدَّر له خبراً، والظرف لايقدر له شيئاً، إلا ما يتعلق به الظرفُ. وكذلك يقول في لا دون تاءٍ، فالرفع بعدها على الابتداء، والنصب على إضمار فعلٍ. وهذا كُلُّه بناءٌ على أن خبرها لايجتمع مع المبتدأ الذي يقع اسماً لها؛ فإن القدماء لم يحكوا إظهارهما معاً بعد لا ولا بعد لات.

وماذهب إليه الأخفشُ مرجوعُ أمور :

أحدها : أن كونها حرفاً غيرُ مانع من العمل، كما لم يكن مانعاً في ما التى هو موافقٌ عليها. بهذا المعنى ردَّ السيرافيُّ قول الأخفش<sup>(٣)</sup>. والذي قاله الأخفش صحيح، وما قاله السيرافيُّ صحيح. وموضع النكتة في المسألة أن النصب بعد لا قليلٌ، ومختصٌّ في لات بالحين، ولم يثبت عندهما عملها في اسمين ظاهرين، فهي بعدُ في العمل وعدمه على الاحتمال. فأما سيبويه فحملها

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٧٦.

(٢) قال ابن مالك : وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا المجد مكسباً ولا المال باقياً.

أما التابعة فهو الجعدي ، وقد ساق الشارح بيته .

(٣) انظر شرح السيرافي على الكتاب ١/١٦٨ - ١٦٩.

على الظاهر من الحال، ويُعَضِّدُه القياسُ على ما . وهو الذى قال السيرافي. وأما الأخفش فَبَقِيَ مع الأصل من عدم الإعمال، وعَضِّدُه احتمال الرفع والنصب بعدها أن يكونَ على غير إعمالها. وتعارضُ النظران عند الزجاج وابن السراج ومن تبعهما، فجَوَّزوا الوجهين ولم يَحْتُمُوا بأحدهما كما حَتَمَ الناظمُ بالإعمال، والأخفش بعدمه.

والثاني : أن السماع بإظهار الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً كأنه يُعَيِّنُ الإعمال، وذلك فيما أنشده المؤلف من قول الشاعر :

تَعَزُّ، فلاشئٌ على الأرض باقيا

ولا وَزَرَ مما قَضَى الله واقيا

/ إذ لا يمكن فيه تقدير خبر المبتدأ إلا على تكلف لا حاجة إليه. ٣٧٩

والثالث : على تسليم أن هذا لم يسمع فإن عدم تكرير لا دالٌّ، فهو الذى بَيَّنَّ لهم أنها كليس؛ لأنها لو كانت غير معملة للزم تكريرها مع النكرات، كما يلزم التكرير مع المعارف، فكما تقول : لازيد في الدار ولا عَمَرُو، كذلك تقول : لارجل في الدار ولا امرأة. وعدمُ التكرير نادر. فإن فُرِّقَ في لزوم التكرير بين النكرات والمعارف، فالتزم في المعارف دون النكرات. فذلك ممكن، إلا أن الأظهر التساوى، والله أعلم.

وقد ظهر بهذا كلُّه وجهُ مخالفة الناظم لابن السراج ومن على مذهبه، فلا معنى لتكرير الاحتجاج.

وأما ابن الباذش فرأى أن الذى يقتضيه مذهبُ سيبويه أن «لا» تعملُ عملَ إنَّ وعملَ ليس في الاسم خاصة دون الخبر، وأن موضعها مع ما تعملُ فيه في الحالين رفع بالابتداء، قال : لأنها في الموضعين جواب

لشيء واحد نحو قواك : هل من رجل في الدار؟ ولما كان مُوجِبُها قد عملت فيه من وحده، فإنْ زالت عمل الابتداء، وهى مع الاسم في موضع رفع، كذلك عملت لا فيه الرفع كليس والنصب كإن، وكانت مع معمولها في موضع رفع.

وماقاله غير ظاهر؛ أما أنها لاتعمل في الخبر وإنما تعمل في الاسم وحده، فغير بَيِّن لما سيذكر إن شاء الله في باب «لا» بعد هذا. وأيضاً قد جاء الخبر منصوباً بعد ذكر الاسم في قوله :

تَعَزَّ، فلاشَىء على الأرض باقيا

وأما الحملُ على موجبها فذلك ليس بدليل قاطع؛ إذ لايلزم أن يكون جواب الكلام في العمل أو غيره مثل الكلام، بل قد يكون الكلام على وجه، وجوابه على وجه آخر. فأنْتَ ترى أنْ لن يقوم جواب : سيقوم، ولم يتوافقا في العمل ولا في جعل الاداة مع الفعل كالجزء. وأيضاً قالوا : لم يقم، (في<sup>(١)</sup>) جواب : قام، ولَمَّا يَقمُ في جواب : قد قام. فخالفوا بين الأفعال، وكثير من ذلك. وأما أنْ ماذكر هو مقتضى مذهب سيبويه فإنْ ذلك ظاهراً في لا الناصبة للاسم، فكذلك يظهر في الرافعة له، إلا أنْ مالك لا يُسلمُ فيها ماقال، وذلك أنه قال في باب من أبواب لا : «وقد جُعِلَتْ - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة ليس»، قال : «فإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالُّها كحال لا في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة». ثم أنشد :

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانها

البيت. وقال آخر الباب : «وإن شئت قلت : لا أحدٌ أفضلَ منك، في قول من جعلها كليس ويجريها مجراها ناصبة في المواضع، وفيما يجوز أن يُحمل

---

(١) ليست في الأصل.

عليها<sup>(١)</sup>». فهذا الكلام الثاني كالاول، إلا أن ابن خروف والسيرافي إنما حملاه على إعمال ليس في الرفع والنصب، ودلّ على ذلك من كلام سيبويه نصبه «أفضل» في قوله : لا أحدُ أفضلَ منك.

وذكر ابن الباذش أن الضبط فيه «أفضل»، بالرفع. وردّ عليه الأُبْدِيُّ هذا الضبط وقال : إنه تعصّبٌ لنصرة ما فهمه ومكابرةٌ للجمهور في الرواية. وليس كما قال الأُبْدِيُّ. بل هما روايتان ثابتتان في الكتاب، فرواية النصب للرباحي<sup>(٢)</sup>، ورواية الرفع في النسخة / الشرقية. هكذا ٣٨٠ رأيت في نسختي وكانت مقابلةً بنسخة ابن خروف التي أثبت فيها رواية النسخة الشرقية، وهو مما يعتمدها ويُفسّر عليها، ويذكر في شرحه الكتاب - واياتها وزيادتها. وإذا ثبت ذلك لم يكن اعتمادُ ابن الباذش على رفع «أفضل» تعصّباً، وإنما يبقى ترجيحُ أحدهما على الأخرى. ولا شك أن الجمهور على رواية النصب، فهي أولى، وسيأتي ما في كلام سيبويه ورأيت في باب لا، إن شاء الله. فالأظهر ماذهب إليه الناظم.

واعلم أنه لما قدّم أن «ما» لاتعمل عمل ليس إلا بشروطٍ ذكرها، وأخبر هنا أن لا أعملت أيضاً عمل ليس، لزم من ذلك - ولا بد - أن يكون حكمها في اشتراط تلك الشروط حكم - ما، ولم ينصّ على ذلك في لا، ولا مابعداها، علماً بأن الفرع لا يقوى قوّة الأصل، والمشبّه لا يكون في درجة المشبّه به، وقدّم ذلك في «ما»، فظهر بذلك جريان حكم الاشتراط في غير

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٦، ٣٠٠.

(٢) كذا في أ، س : الرياحي . ومثله كان في الأصل ثم عدل إلى «الزجاجي». والرياحي هو : أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي ، أصله من جيان . رحل الى المشرق وحمل الكتاب عن أبي جعفر النحاس وأخذ الناس في الأندلس عنه . توفي سنة ٣٥٨ هـ . انظر طبقات الزبيدي ٣١٠ - ٣١٤ ، والإنباه ٣/ ٣٢٩ - ٣٣٠.

ما إذ كان المشبه به واحداً في الجميع وهو ليس. فيشترط إذاً في لا تلك الشروط الثلاثة، وهى : فَقْدَانُ إِنْ، وبقاء النفي، والترتيب. فَإِنْ وَجِدَ إِنْ مَعَ لا لم تعمل، فلا يقال : لا إِنْ أَحَدُ قَائِمًا، وَإِنَّمَا يقال : لا إِنْ أَحَدُ قَائِمٌ. وكذلك إذا دخلت إِلَّا، فلا تقول : لا رَجُلٌ إِلَّا قَائِمًا، وكذلك لا تقول : لا قَائِمًا أَحَدٌ. وما زشبه ذلك. وهو جارٍ أيضاً في إِنْ، إلا أنها لا يتأتى معها دخول إِنْ في القياس، وإن دخلت فالحكم الإهمال. وكذلك إِنْ وجب خبرها بإلّا نحو : إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، أو تقدم الخبر نحو : إِنْ قَائِمٌ زَيْدٌ. وهذا كله ظاهر.

وقد نَصَّ الْجَزُولَى على هذا الاشتراط في لا، فقال<sup>(١)</sup> : «عَمَلُ ما ولا المشبهتين بليس مشروطٌ بكذا. وعدُّ الشروط المذكورة، ثم قال : «ويفترقان في أَنْ «لا» لا تعملُ إلا في نكرة اسمًا وخبرًا». فلم يجعل بينهما فرقاً في الحكم إلا تنكير الاسم والخبر الذى نَصَّ عليه الناظم. وهكذا يجرى الحكم في لات أيضاً، إلا أنها لا يُجْمَعُ فيها بين الاسم والخبر في اللفظ.

ووجه اشتراط التنكير أنها جواب لمن قال : هل من رَجُلٍ؟ فيجب أن يكون الجواب على حسب السؤال - وكذلك العامل عمل إِنْ إنما عملت في النكرة خاصةً اعتباراً بجوابها، كما سيأتى، إن شاء الله.

ثم قال : «وَقَدْ يَلِى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَاءَ»؛ يلى هنا من الولاية، كالإمامة وشبهها لامن ولى بمعنى قَرُب؛ يعنى أَنْ لات وَإِنْ النافية قد يحصل لهما هذا العمل الحاصل للامن رفع المبتدأ ونصب الخبر. فقوله : ذَا العمل، إشارة إلى أقرب مذكور، وهو لا، وقد مرَّ أَنَّ «لا» تعملُ بأربعة شروط، منها الثلاثة العامة في الكل، والرابع كونُ معموليها نكرتين، فكَذَلِكَ لات وَإِنْ، فلا تعملُ واحدةً منهما

(١) انظر الجزولية ، باب عمل ما ولا المشبهتين بليس.

إلا في نكرة. وهذا في لات صحيح، وأما في إن فلا، لأنها كما في الحكم، وما لاتختص بنكرة دون معرفة، كما مر، فهذا مُعْتَرَضٌ.

فإن قيل : لم يُشِرْ بذا إلا إلى العمل المذكور على الجملة دون اختصاصٍ بلا دون غيرها، قيل : فيقتضى إذاً عدم الاشتراط في لات - وليس كذلك؛ فإنها لا تعمل في معرفة كما ستراه. ولم يشترط في التسهيل تنكير معمول إن، وهو صحيح، ولا تنكير معمول لات، وفيه ما رأيت. فالاعتراض وارد على الكتابين.

٢٨١ / وقد يجاب عن ذلك بأن لات هي لا، أثبت بالتاء، فإذا كان أصلها يشترط في معموله التنكير فكذلك باقٍ في الفرع الذي هو لات، بلا بد. وهذا ظاهر في الجواب عن التسهيل؛ إذ أشار إلى أن لا هي الأصل بقوله : « وَتُكْسَعُ بِالتَّاءِ فَتَخْتَصُ بِالْحَيْنِ أَوْ مُرَادِفِهِ <sup>(١)</sup> ». وأما هنا فالجواب المذكور مبني على أن لات هي لا، وكلامه محتمل فيها، وعلى أن الإشارة بذا لا تختص بعمل لا وحدها.

وعلى <sup>(٢)</sup> الجملة فكان الأولى به أن يحرر كلامه؛ فلو قال مثلاً :

فِي النِّكَرَاتِ أَعْمِلْتُ كَلَيْسَ لَا

لات، وَمِثْلَ مَا أَتَى إِنْ مُعْمَلًا

لحصل مراده من التحرير.

واعترض ثانٍ، وهو : أنه أطلق القول في إعمال لا ولم يقيد بقلّة، وقيد بها لات وإن؛ فاشعر أن لا من الكثرة في درجة ما أو نحوها. وليس

(١) التسهيل ٥٧.

(٢) في الأصل : « بل على الجملة ».



كذلك؛ بل الأحرف الثلاثة في نَمَطٍ متقارب من القلة، بحيث لا تبلغ أن تُقَرَّبَ من ما؛ ألا ترى أن سيبويه قال : «وقد جعلت لا - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة ليس<sup>(١)</sup>». وكذلك قال السيرافي - وأيضاً إطلاقه على لات القلة، ليس على حَدِّ القلة في إن مثلاً، بل هي مختصة بالحين، فلا تعمل إلا فيه، ودخولها عليه واستعمالها فيه كثير. ولذلك لم يُقَيِّده سيبويه بقلة، وإنما ذكر أنها لم تصرف تصرفَ ليس<sup>(٢)</sup>. يعنى في أن استعملت في غير الحين، بل اقتصر بها على الحين خاصة، وذلك لا يقضى بقلتها في الاستعمال إذا كانت تُستعمل كثيراً مع الحين.

وإذا كان كذلك لم تستحق أن تجعل من القليل في الكلام، بل من الكثير، وقد قال هو فيها : «وحذف ذى الرفع فشا»، أى : كثر وشاع. وما كان قليلاً لا يقال فيه : إنه فشا في الاستعمال. فهذا يشبه التناقض في كلامه. وأيضاً قلة استعمال إن مثل ما لا يدلُّ على ضعف في القياس، ولاي قال في مثله : إنه قليل؛ لكون ما جاء فيها مقبولاً قياساً، وهذا من السماع الذى يقاسُ عليه، كما يقاس على الكثير الشائع. ونظيره : شنوءة - في باب فعولة، في النسب - إذ قيل فيه : شَنَنْتِي. ولم يسمع فعلى في فعولة إلا في هذا اللفظ خاصة، ثم إنهم أطلقوا القياس في فعولة إطلاقاً، ولم يقيدوه بقلة، أولهم سيبويه<sup>(٣)</sup> إلى هلمَّ جرأ، ومنهم النازم فلم يقيدوه بقلة كما قيد هنا إن. ولو فعل ذلك هناك لكان مخطئاً، لأن ذلك السماع هو البابُ كُلُّه، كذلك قال أبو الحسن<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لقاعدة في

(١) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٢) قال سيبويه ٥٨/١ : «ولا يجاوز بها هذا الحين، رفعت أو نصبت، ولا تَمَكَّنُ في الكلام كتمكن ليس».

(٣) الكتاب ٣/٣٣٩، ٢٤٥.

(٤) الخصائص ١/١١٦.

الأصول العربية صحيحة. وهى أن الشيء إذا قلّ في السماع فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أولاً، فإن كان مقبولاً في القياس ولا معارض له، استوى مع ماكثر في القياس عليه مطلقاً، كما في مسألة شَنَنْيَ. وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ماينتقضه ويعارضه فهذا هو الذى قد يُوقَف على السماع في بعض المواضع. وقد يطلق القياسُ فيه على استضعاف، وذلك بحسب قوّة المعارضِ وضعفه. وإذا ثبت ذلك ونظرت عامة ما يطلق الناظم فيه القياس على قلة وجدته معارضاً بما يضعف قياسه، وكذلك عادة غيره من النحويين، فإذا نظرنا إلى إن في هذا الباب وجدناها تساوى ما في صريح القياس، لأنها مرادفتها، وهب<sup>(١)</sup> أن السماع قلّ فيها، فذلك لا يُخرجُها عن الأحاق بما إذا لم يعارضها / في ٣٨٢ هذا القياس معارضٌ يُضعف جريانه فيه، فكيف يسوغ لنا تضعيفه؟! بل نقول: لو فرضنا عدم السماع في إن، وثبت لنا مساواتها لما، لم يمنع مانع من إجراء القياس، كما قاس هو ترك الإلغاء في كأنما ولعلما ولكنما، فأنعملها مع وجود ما قياساً على ليتما وإنما. وهذا أيضاً مما يقوى إطلاق القياس فيه لا؛ لأنها عند الجمهور مختصةٌ بنفي المستقبل، فخالفت «ما» فَضَعُفُ القياسُ عليها، والسماعُ قليلٌ، فاستحقت أن يطلق فيها لفظ القلة. فالعجب من الناظم كيف عكس القضية، فعَلَّلَ ما لا يستحقّ التعليل، وترك ما يستحقه؟!

والجواب : أن لا عنده من قبيل ما يسمع فيه الأعمال كثيراً. وكذلك قال في التسهيل : «وتلحق بها - يعني بما - إن النافية قليلاً، ولا

(١) فى الاصل : «وثبت أن»

كثيراً<sup>(١)</sup>». وإذا كان السماع فيها كثيراً عنده، فهي في درجة ما أو قريباً منها، فكما صحّ القياس في ما لكثرة السماع، صحّ في لا. وأما لا فإن القلة فيها ثابتة على الجملة، لأنها لما اختصّ عملها بموضع واحد - وهو الحين - كان ذلك بالنسبة إلى ما احتمله في القياس قليلاً، وإن كان في موضعه المختصّ كثيراً. وعلى الاعتبارين يُحمَلُ كلامه في الموضعين. ولا يتناقض؛ فقلوه: «وَقَدْ يَلِي لَاتَ» باعتبار أن لها موضعاً واحداً من كثير. وقلوه: «فَشَأَ» باعتبار كثرتها في ذلك الموضع الواحد. وأما القاعدة الأصولية فصحيحة، ولا يلزم من صحتها اعتراض؛ وذلك لأن إن مخالفة للقياس معارضة به، وهو كونُ الإعمال على خلاف القاعدة لعدم الاختصاص. فالأصل في ما لا وغيرهما أن لاتعمل؛ لكن جاء ذلك في ما كثيراً شائعاً ثابتاً لغةً، فلم يكن بدّ من إطلاق القياس فيها وإلاّ خالفنا أهل الحجاز كلّهم. وأما إن فلم يأت فيها من السماع ما يخرجها عن الأصل الأول من عدم الإعمال حتى تكون في درجة ما، فأخذها الناظم في القياس من حيث قلة السماع، فلم يطلقه فيها، ولمعارضة الأصل الأول. ولم يقفها على السماع لمجيئها في القرآن (في قراءة<sup>(٢)</sup>)، ولا اعتبار الشبه بما. ومن هنا يفهم قصده في لا، حيث لم يُقيدها بقلة لما كثر عنده من السماع فيها، فألغى المعارض كما ألغى في ما باتفاق؛ فإذا لا يصحّ قياسها في إطلاق الإعمال على ما؛ لأن في «ما» ماضعّف المعارض وهو كثرة السماع، وليس كذلك في إن، فبقي المعارض على قوته. وإذا فهم هذا ظهر أن القياس على ما لا يصحّ في إن، على فرض عدم السماع البتّة، لعدم قبول القياس الأول له، (فنفهم هذا

(١) التسهيل ٥٧.

(٢) عن الأصل . وستأتى هذه الآية بعد قليل.

الأصل<sup>(١)</sup> فهو نافع جداً يطلعك على سرِّ ما قاس المتقدمون عليه من كلام العرب، ومالم يقيسوا عليه، وما قاسوا عليه على ضَعْفٍ أو بإطلاقٍ. وقد بَوَّبَ ابن جني على القاعدة في الخصائص<sup>(٢)</sup>، وهذا شرحه وبه ظهر أن كلام الناظم صحيح في نفسه، لا اعتراض عليه فيه، وإنما يبقى فيه إثبات أن السماع في لا كثير، فهو الذي تَضَمَّنَ عَهْدَتَهُ، وعليه بنيتُ الجواب، وبالله التوفيق.

ثم نعودُ إلى كلامه /، فقلوه : «وَقَدْ يَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ». أما ٣٨٣ «لات، فَسَيُذَكَّرُ. وَأَمَّا إِنْ فَإِنَّ سَيَبُويْه لَمْ يُثَبِّتْ لَهَا عَمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ فِيهَا شَيْئًا. وَنَعْمًا فَعَلَ! وَأَمَّا غَيْرُهُ فَاتَّبَعَتْ لَهَا الْإِعْمَالُ؛ ذَكَرَ ذَلِكَ الْمُبْرَدُ، وَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>»:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمَجَانِينِ

وتابعه على ذلك الفارسي وابن جني، وحكى في المحتسب عن سعيد بن جبیر أنه قرأ : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَالَكُمْ<sup>(٤)</sup>) - بتخفيف «إِنْ» ونَصَبِ «عباداً أمثالكم»، على تقدير : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، أى : إنما هى حجارة وخشب، وليسوا عقلاء مخاطبين مثلكم، فهم أقل منكم، فكيف تعبدون ما هو أقل منكم.

(١) عن الأصل.

(٢) انظر الخصائص ، باب فى تعارض السماع والقياس ١١٧/١ - ١٣٣.

(٣) مجهول القائل . والبيت فى شرح الكافية للرضى ١٩٦/٢ ، والهمع ١١٦/٢ ، والتصريح ١٣/٢ ، والعين ١١٣/٢ ، والخزانة ١٦٦/٤.

(٤) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف ، وانظر المحتسب ٢٧٠/٨ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٤.

ثم عَيَّن موضع عمل لات فقال : «وَمَا لَلَاتِ فِي سِوَى حَيْنٍ عَمَلٌ». يعنى أن عَمَلَ لات مختص بالحين لايتجاوزه، يريدُ قياساً، فإنه قد جاء شاذاً عمله في غير الحين، ففي الحماسة من قول التميمي<sup>(١)</sup>:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ

يبغي جواركَ حين لات مجيرُ

فمجير هنا ليس بحين، والحين : الوقت، فهذا شاذٌ، والشائع عمله في الحين، نحو قول الله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ<sup>(٢)</sup>). وأنشد الفراء قال : أنشدني المفضل<sup>(٣)</sup>:

تَذَكَّرْ حُبُّ لَيْلَى لَاتَ حِينَا

وأضحى الشيبُ قد قَطَعَ الْقَرِينَا

ولا يريد خصوصاً لفظ الحين، بل الزمان مطلقاً. وعلى ذلك حُمِلَ قولُ سيبيويه : «وذلك مع الحين خاصة<sup>(٤)</sup>». وقال ابن عصفور : «من حَمَلَهُ على أنه يريدُ بقوله «لايكون إلا مع الحين» : - الحاء، والياء، والنون - فخطأ؛ فقد جاء عملها في غيره؛ أنشد الفراء<sup>(٥)</sup>:

طَلَبُـــــــواصُلُحْنَا وَلَاتَ أُوَانٍ

فأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

(١) الحماسة بشرح المرزوقي ٩٥٠. وهو عبد الله بن أيوب التميمي .

(٢) الآية ٢ من سورة ص.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢. والبيت في المساعد ٢٨٤/١، والهمع ١٢٤/٢.

(٤) نضّ سيبيويه ٥٨/١ : «ولايجاوز بها هذا الحي».

(٥) معاني القرآن ٣٩٨/٢. والبيت لأبي زيد الطائي، ديوانه ٢٠. وهو في الخصائص ٣٧٧/٢.

والإنصاف ١٠٩، وابن يعيش ٣٢/٩، والمفنى ٢٥٥، ٦٨١، والهمع ١٢٤/٢. وانظر الخزانة ١٨٣/٤.

وأنشد أيضا قال : أنشد المفضل<sup>(١)</sup> :

وَلَتَعْرِفُنَّ خَلَانِقًا مَشْمُولَةً

وَلَتَتَنَدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةً مَنُودِمٍ

وعلى هذا تقول : خرجوا ولات يومُ خروجٍ ، وقدم زيدُ ولات وقتُ قدومٍ ، ودعوا ولات ليلةُ إجابةٍ ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : قد تقدّم أن من شرطها أن لاتعمل في معرفة ، وقد وقعت بعدها «هنا» وهي اسمُ إشارةٍ ، واسم الإشارة معرفة . وتقدّم أنها لاتعمل إلا في الزمان و«هنا» اسم إشارة للمكان البعيد عند الناظم ، أو القريب عند غيره ، وذلك نحو قول الأعشى<sup>(٢)</sup> :

لَاتَ هُنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أُمِّ مَنْ

جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ !

وقال جحل<sup>(٣)</sup> بن نُضَلَّةَ الباهلي<sup>(٤)</sup> :

حَنُتْ نَوَارَ وَلَاتَ هَنَا حَنُتْ

وبدا الذي كـانـت نوار أجنت

---

(١) عجزه في معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ ، وقال : « لا أحفظ صدره » . والبيت في الخزانة ١٧٤/٤ . وقد تعقب البغدادى الشاطى في قوله إن البيت برمته رواه الفراء عن المفضل ، وإنما الذى رواه عنه هو البيت المتقدم :

تذكر حبّ ليلي لات حينا وأضحى الشيب قد قطع القرنيا

(٢) ديوانه ٢ . والبيت في الخصائص ٤٧٤/٢ ، وابن يعيش على المفضل ١٧/٣ ، والتصريح ٢٠٠/١ ، والهمع ١٢٣/٢ ، والعينى ١٠٦/٢ .

(٣) في النسخ : جحل . وفي الأصل أيضا : بن فضلة .

(٤) انظر البيت في شرح ابن يعيش ١٥/٣ ، ١٧ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٩/٢ ، ٤٨٤ ، والمغنى ٥٩٢ ، والهمع ٢٧٠/١ ، ١٢٣/٢ . والخزانة ١٩٥/٤ . وقد ذكر البغدادى أيضا عن الأمدى أنه ينسب إلى شبيب بن جعيل التغلبى .

وقال الطرمّاح<sup>(١)</sup>:

لَا هَذَا ذِكْرِي بِلَهْنِيَةِ الدَّهْرِ

وَأَتَى ذِكْرِي السِّنِينَ الْمَوَاضِي!

فكيف هذا؟

فالجواب : أن هَذَا لا تختص بالإشارة إلى المكان، بل قد يراد بها الزمان، ومن ذلك هذه المواضع، فإن معناها الإشارة إلى الزمان بلبد، أي ذكرى جبرة ليس في هذا الزمان، وحينئذ ليس هذا الوقت. وكذلك ما بقي. وأما عملها في المعرفة فإنها عند ابن مالك غير عاملة في هذه المواضع، بل هَذَا منصوبٌ على الظرفية، وما بعدها إن كان اسماً فهو مبتدأٌ خبره هَذَا، وإن كان فعلاً فهو على تقدير «أن» محنوفة، وأن وصلتها في موضع مبتدأ خبره هَذَا؛ كأنه قال / : لا هناك ذكرى كذا، أو لاهناك ٣٨٤ حين. نَقَلَ هذا المعنى عن الفارسيّ. قال : «وزعم ابن عصفور أن هَذَا اسم لات. وما قاله غير صحيح، لأن هَذَا ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى في<sup>(٢)</sup>»؛ فقد ظهرت صِحَّة ما اشترط من عمل لات في النكرة وفي الحين.

ثم قال : «وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلٌّ». يعني أن المرفوع الذي رفعته لات فشا حذفه وشاح وكثر، وعليه القراءة المشهورة : (ولات حين مناص<sup>(٣)</sup>). وجميع مامر من الأبيات فإنما وقعت أسماء الزمان

(١) ديوانه ٢٦٤ ، وخزانة الأدب ، عرضا ١٩٨/٤ . وراجع في هذا الموضع من الخزانة ردّاً للبغدادى على الشاطبي.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٦ .

(٣) الآية ٣ من سورة ص.

بعدها منصوبةً، فالمرفوع محذوف تقديره : ولات حينٌ ينانونٌ فيه حينٌ مناصٍ. وكذلك يقدَّر في سائر المواضع. وأما العكس، وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع، فقليلٌ كما قال: فحكى سيبويه أن بعضهم قرأ : (ولاتٌ حينٌ مناصٍ<sup>(١)</sup>)، برفع الحين؛ قال سيبويه: «وهي قليلة<sup>(٢)</sup>». وعلى هذا يكون الخبر محذوفاً، أى: ولاتٌ حينٌ مناصٍ حيناً ينانونٌ فيه. وكذلك يجوز رفع ما بعد لات في الأبيات على ذا القليل<sup>(٣)</sup>. وإنما جاز حذف المرفوع هنا - وإن كان الأصل ألا يحذف؛ إذ هو بارتفاعه بلات يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف - لأن أصل الكلام بعد لا الابتداء والخبر، فكما جاز حذف المبتدأ جاز حذف هذا. ولا يشبه هذا ما يرتفع بكان؛ لأن مرفوع كان بمنزلة ما يرتفع بالفعل الصريح؛ لأن تصرفها كتصرفه، بخلاف لات فإن المبتدأ معها كائنه غير معمول لها، لما لم يصح إضماره فيها؛ ألا ترى أنك لا تقول : زمانك لات زماناً صالحاً، كما تقول : كان زماناً صالحاً، فكانهم اعتبروا فيها هذا المعنى، فأجازوا حذف اسمها. وهذا تعليلٌ بعلّةٍ قاصرة؛ إذ يلزم جواز الحذف في اسم ما ولا وإن. وأما حذف الخبر دون الاسم فللشبه بالفضلة. وهذا أيضاً تعليل قاصر. وأما وجهُ كثرةِ حذفِ المرفوع وقلةِ حذفِ المنصوب؛ فلأن هذا الباب محمولٌ على بابِ كان، وقد ثبت أن المنصوب في بابِ كان قائمٌ مقامَ معنى المصدر، فهو كالجزء من الفعل، بخلاف الاسم؛ ولأن الخبر به تمام الفائدة كما تقدّم، فلم يسُخ<sup>(٤)</sup> حذفه في بابِ كان، وحُمِلَ لات على بابِ كان في ذلك.

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) الكتاب ٥٨/١.

(٣) في هامش الأصل من نسخة : «القبيل».

(٤) ١ : «يمنع» وهو خطأ.



فإن قيل : فكذلك ما ولا وإن.

قيل : نعم، ولكن لات أقرب شبهاً بليس من أخوات كان من غيرها؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم، فهي قرب. وهي أيضاً شبيهة بليس في اللفظ إذ صارت بالتاء على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس؛ إلا أن الاستعمال خالف هذا القياس، ولكن بقي فيه لفظ الحمل، فتحاموا في الأكثر حذف الخبر لما أشبه الخبر الذي هو عَوْضٌ من حدث الفعل. وهذا تعليلٌ أجلب عليه من مكان بعيد، وقُلِّمًا تجدُ من تُعَلِّلُ هذا الموضع، فإن وجدت أقرب منه فخذْه وقد حصل من كلام الناظم أن حذف اسم لات شائع، وحذف قليل. وليس في كلامه ما يدل على عدم اجتماعهما في اللفظ، وفيه دليل على عدم اجتماعهما في الحذف؛ إذ معنى قوله : «وحذف ذى الرفع فشا» يعنى دون ذى النصب، وكذلك في العكس - أما عدم اجتماعهما في اللفظ فمسكوتٌ عنه، وعند ذاك يعترض عليه؛ لأن السابق إلى الفهم إثباتهما، فلذلك لم ينبّه عليه في الثابت منهما. ونبه على الحذف - لكن اجتماعهما في لات غير موجود في كلام العرب ولا شائع في القياس، وقد نصّوا على ذلك. وإذا ثبت هذا / فمن ٣٨٥ أين يؤخذ له هذا الحكم؟ ويعتذر عنه بأن قوله : «والعكس قل» يفهم منه بأول النظر أن القلة هي مقابلة الكثرة المذكورة قبل، وإذا فهم ذلك لم يبق لحالةِ الثالثة موضع؛ فإنه إذا قال : وحذف المرفوع دون المنصوب هو الكثير ردّ عليه سؤالٌ من يقول له : فما القليل؟ فأجاب بقوله : إن القليل هو حذف المنصوب دون المرفوع. فأنحصر الاستعمال في هذين الطرفين، فلا سبيل إلى فرض أمرٍ ثالثٍ هو إثباتهما مثلاً، فاقضى أنه غير

موجود، وذلك هو المراد، فَتَفْهَمُهُ.

فإن قيل : فكيف تحقيقُ العكس في كلام الناظم، فإنَّ الظاهر أنه لا يتصور في قوله : «وحذف ذى الرفع» خاصة؟

فالجواب : أن العكس ليس في هذا وحده، بل في أصل ذلك الكلام، وأصله : وحذف ذى الرفع وإثبات ذى النصب - أو : وحذف ذى الرفع دون ذى النصب - فشا. ولكن الناظم اختصره للعلم به. والعكس في هذا الكلام صحيح، فتقول : وحذف ذى النصب دون ذى الرفع قل.

وبقي في لات أنه لم يُبين معناها، ولا ما أصلها؟ والنحويون فيها مختلفون على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا زِيدَتْ عليها التاء لمجرد تأنيث الحرف، كُثِمَتْ ورُبِّتْ، لأنها كلمة. وإما مبالغة في المعنى المراد من نَفَرٍ أو غيره.

والثاني : أنها حرف مستقل بنفسه، ليس أصلها لا.

والثالث : أنها ليس بعينها، لكن غُيِّرَتْ وأبدلت سينها تاء - كما قالوا : سِتٌّ وأصله : سِدْسٌ<sup>(١)</sup>، بدليل التصغير على سُدَيْس، والتكسير على أسداس - فصارت ليت، ثم انقلبت الياء ألفاً لتحركها في الأصل - إذ أصلها عندهم لَيْس - وانفتاح ما قبلها، فصارت لات، فلما تغيرت اختصت بالحين<sup>(٢)</sup>.

ومذهب الناظم منافٍ لهذا الرأي هنا بدليل قوله : «وحذف ذى الرفع فشا» فجعله محذوفاً كما يُحذف خبراً المبتدأ أو المبتدأ، ولو كنت لات عنده هي ليس لم يصح هذا، لأن مرفوعها الضمير فيها ولا يحذف كما لا يحذف من

(١) الكتاب ٢٣٩/٤.

(٢) انظر الأقوال في معنى اللبيب ٢٥٣/١ - ٢٥٤.

ليس. وقد يظهر من سيبويه هذا المذهب<sup>(١)</sup>، حيث أطلق لفظ الإضممار عوضَ الحذف. وحمله ابن خروف على التجوز لا على حقيقة الإضممار، بناءً على أنها عنده حرف لافعل.

وأما المذهبان الأولان فَيَحْتَمِلُ أن يكون الناظمُ ذهبُ إلى الأول منهما، لأن لما ترجم على الباب ذكر لا وما وإن، ولم يذكر لات، فأشعر أن لات عنده هي لا كُسِعَتْ بالتاء، أى : ضُرِبَ في عَجْزِها بها. ويحتملُ أن يكون مذهب الثاني، لأنه لما ذكر حكمها ذكرها كالمستقلة بنفسها، ولم يبين أنها هي لا، كما قال في التسهيل : «وتكسع بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه<sup>(٢)</sup>».

---

(١) قال سيبويه ٥٧/١ : «ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه ليس ولا يكون في الاستثناء».

(٢) التسهيل ٥٧.

## أَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ

هذا هو النوع الثالث من نواسخ الابتداء، وذلك أفعال المقاربة. وإنما سُميت أفعال المقاربة لأنها جِيءَ بها لتدلُّ على تقريب الخبر من المخبر عنه، فإنما أتت لمعنى في المبتدأ والخبر، كما جاءت كان وأخواتها لمعنى فيهما، وهو كون ذلك في الزمان المعين؛ فلذلك عدت من النواسخ. وكان الأصل فيها أن تدخل في باب كان، إلا أنها / اختصت ٣٨٦ عن<sup>(١)</sup> كان وأخواتها بحكم لا يكون فيها، فلذلك أخرجوها عنها.

وأفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام : قسم يقتضى الشروع في الفعل. وقسم يقتضى مقارنة الفعل والدنو من وقوعه حقيقةً. وقسم للإعلان بالمقاربة في الرجاء والطمع لا في الوجود. وكل واحد منها حكم يختص به. والناظم خلط القسمين الأخيرين فجعلهما قسمًا واحدًا، وبه ابتداء لإشكاله في هذا الباب حتى اختلف فيه فقال :

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرَ

غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ خَبَرُ

وَكُونُهُ يَدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى

نَزَرُ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

فأخبر أولاً أن هذين الفعلين - هما : كاد وعسى - مثل كان، يريد في العمل والدخول على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ كل واحد منهما

(١) في صلب الأصل ، ١ : «على» . والمثبت عن هامش الأصل ، س .

وينصب الخبر مكان، إلا أنهما فارقا باب كان بحكم يختصان به هما وما جرى مجراهما، وهو كون المضارع يلزم أن يكون هو خبر المبتدأ الذي تدخل عليه، فلا يجوز أن تدخل على جملة يكون خبر المبتدأ فيها مفرداً، ولا جملة اسمية، ولا فعلية مصدرية بماضٍ ولا أمر. وهذا قد تبين في باب كان؛ فلانقول: عسى زيد قائماً، إلا ما أشار إليه بقوله :

... لـكـن نـدـر

غـيـرُ مُضـارِعٍ لِهـذَينِ خـبـرُ

يعنى أن عسى وكاد ندر فيهما وقوع الخبر غير فعل مضارع؛ مثال ذلك في عسى قول العرب : عسى الغوير أبوساً<sup>(١)</sup>. فأبوساً خبر عسى، وهو مصدرٌ جمع لاختلاف أنواعه، وكأنه قال : عسى الغوير أن يئس. فوضع بؤساً موضعه ثم جمعه. وهذا رأى الفارسي في هذا المثل، ومنهم من ذهب إلى أن أبوساً هنا بمنزلة ما أنشده الفارسي وغيره<sup>(٢)</sup>:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً

لا تكثرن، إننى عسيت صائماً

فقد وقع هنا الخبر اسم فاعل، فكذاك أبوساً على هذا الرأى، أى : ذا

أبوس.

(١) الكتاب ٥١/١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨ . والأمثال لأبي عبيد ٣٠٠ .

الغوير : تصغير غار ، والأبوس : جمع البأس ، وهو الشدة . انظر مضرب المثل فيما تقدم ، وفى اللسان : بأس ، وغور .

(٢) الرجز منسوب لرؤية ، انظر ملحقات ديوانه ١٨٥ . وهو فى الخصائص ٩٨/١ ، ويرواه ابن جنى عن أبي علي . والمغنى ١٥٢ ، وشرح الرضى على الكافية ١١٥/٤ ، والهمع ١٤١/٢ ، والخزانة ٣١٦/٩ . ويقول البغدادى ٣٢٢/٩ : «وقد نسب إلى رؤية بن العجاج ، ولم أجده فى ديوان رجزه» .

فإلى هذين الشاهدين أشار في عسى، وأما في كاد فلاتقول : كاد زيد قائماً، إلا نادراً، نحو قول تأبط شراً<sup>(١)</sup>:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيْبَا  
وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ  
وهذه هي الرواية الصحيحة. وروى وما كنت آيباً - ولا شاهد فيه.

وكذلك لاتقول : عسى زيد أبوه منطلق، ولا عسى زيد قام. ولا ما أشبه ذلك. وعلى ذلك حكم كاد زيد أبوه منطلق ولا كاد زيد في الدار. ولا ما أشبه ذلك.

وهذا الكلام صريح في أن كاد وعسى من نواسخ الابتداء على الإطلاق لأنه قال : «ككان كاد وعسى» إلى آخره. والمسألة مختلف فيها على أقوال ثلاثة :

أحدها : هذا، فإذا جاء الخبر دون أن فظاهر، وإن جاء بأن فليس الفعل معها بتأويل المصدر، بل دخلت دأله على التراخي والاستقبال خاصة. هذا في عسى، وأما في كاد فتشبيها بعسى، ودخولها فيهما كدخولها مع لعل في قولهم : لعل زيداً أن يقوم. فأن يقوم هنا ليس في معنى المصدر ولا يتصور ذلك فيه، قال العدلي بن الفرخ<sup>(٢)</sup>:

(١) الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش على المفصل ١٣/٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، والخزانة ٣٧٤/٨ ، ٣٤٦/٩ ،  
والتمهيد ٢٠٣/١ ، والهمع ١٤١/٢ .

(٢) لم أجده في شعره ، انظر «شعراء أمويين» ، القسم الأول ٢٩٥ - ٢٩٧ ، فللعديل قصيده من  
البحر والقافية ليس فيها هذا البيت.

لَعَلَّ الَّذِي قَادَ النُّوَى أَنْ يَرُدُّهَا

إِلَيْنَا، وَقَدْ يُدْنِي الْبَعِيدَ مِنَ الْبُعْدِ

وقال متمم بن نويرة<sup>(١)</sup>:

٣٨٧

/ لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَ مُلِمَةً

عليك من اللائي يدعنك أجْدَعَا

فلا يمكن هنا أن يقال: «إِلَّا أَنْ «يَرُدُّهَا» و «تُلِمَ» هو الخبر، و «أَنْ»

غيرُ معتبرة في معنى المصدرية. فكَذَلِكَ هِيَ فِي: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ،  
وكاد أَنْ يَخْرُجَ.

والدليل على صحة هذا القصيد أنهم لما أتوا بالاسم الصريح لم

يأتوا به مصدرًا، وإنما أتوا به اسم فاعلٍ، نحو:

... إِنْ عَسَيْتُ صَائِمًا

وأما عسى الغوبرُ أبوسًا، فعلى حذف المضاف، كما تقدم. ويمكن

أَنْ يَكُونَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّة، لَكِنْ تَكُونُ مَعَ مَا بَعْدَهَا (بَدَلًا مِنَ الْاسْمِ: إِذ<sup>(٢)</sup>)

الْقَائِلُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ فِي قُوَّةٍ: عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ. وَإِلَى هَذَا

ذَهَبَ فِي الشَّرْحِ<sup>(٣)</sup>.

(١) ديوان ما لك ومتمم ابنا نويرة ١١٩. والبيت في المقتضب ٧٤/٢، وابن يعيش ٨٦/٨، والرضي  
على الكافية ٤٤٦/٢، والمفني ٢٨٨، والخزانة ٣٤٥/٥.

(٢) عن هامش الأصل، س.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ٧٥: «ويوجه نحو عسى الله أن يأتي بالفتح بأن المرفوع  
اسم عسى، وأن والفعل بدل سد مسد جزأى الإسناد، كما كان يسد مسدًا لو لم يوجد المبدل  
منه» يريد نحو: عسى أن تقوم.

فإن قيل : فما يُصنَع بقولهم : عسى أن يقوم زيد؟ فيأتى ذلك بُعيد هذا،  
إن شاء الله.

وهذا المذهبُ ذهبُ ابنِ عصفور وابنِ الضائع.

والقول الثاني : أن كاد وعسى ليسا من نواسخ الابتداء على الإطلاق. أما  
عسى فذلك فيها ظاهر لِقَلْبَةِ أَنْ على ما جعل خبراً لها، وأن مصدرية، وتقدير  
المصدر لا يصح. فإن قلت : عسى أن يقوم زيد، فهو أوضح في خروجها عن  
النواسخ؛ إذ لا خبر لها. وأما عسى زيد يقوم، وعسى الغواير أبوساً، فنادرٌ لا  
حكم له. على أن أبوساً ليس بمعارضٍ لأنه مصدر<sup>(١)</sup>. وأما كاد فإن قولهم<sup>(٢)</sup>:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

يدلُّ على أنه غير ناسخ، لأنه هنا قد استغنى عن الخبر؛ إذ قوله «أن  
يمصحا» لا يصح وقوعه خبراً، فبقيت كاد بلا خبر. فلو مان مثل «كان» للزمه ولم  
يفارقه.

وهذا مذهب الفارسي، صرح به في التذكرة، ويظهر منه في  
الإيضاح<sup>(٣)</sup>.

والقول الثالث للجمهور : التفرقة؛ فإذا وقع الخبر بعدهما مصرحاً به  
كقوله : «وما كدتُ أيبأ»، و«إني عسيت صائماً»، فمن باب كان. وكذلك إذا وقع

(١) أى : جع مصدر ، وهو بآس . وقد تقدّم من قريب.

(٢) لرؤية ، ملحقات ديوانه ١٧٢ ، وقال البغدادي في الخزانة ٢٥٠/٩ : «ولم أر هذا الرجز  
في ديوان رؤية . والبيت من شواهد الكتاب ١٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والإنصاف  
٥٦٦ ، وابن يعميش ١٢١/٧ ، والرضى على الكافية ٢٢٢/٤ ، والهمع ١٣٩/٢ ، والخزانة  
٢٥٠/٩ .

(٣) انظر الإيضاح ٧٥ - ٨٠ . إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرها أنه . وقد كرر الحديث عن الخبرية  
في هذا الباب .



بعدهما الفعل دون أن نحو<sup>(١)</sup>:

عَسَى يَفْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَنِيْمٌ

وكاد زيدٌ يقومُ. وأما إذا وقع بعدهما أن فهما خارجان عن باب النواسخ وداخلان في حكم ما يرفع الفاعل وينصب المفعول من الأفعال. وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(٢)</sup>، ونص المبرد<sup>(٣)</sup> وغيره؛ إلا أن لهم في وقوع أن بعد عسى تفصيلاً سيأتى إن شاء الله.

واللناظم أن يرجح مذهبه بأنه قد ثبت في هذين الفعلين وقوعهما ناسخين، وذلك حيث صرح بالإخبار فيها، وإن كان نادراً، فإنه منبهة على الأصل المرفوض، كما كان قوله، أنشده سيبويه<sup>(٤)</sup>:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا

وصالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَوْمٌ

لأن قاعدة الضرائر أنها ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيهه غير جائز بجائز. فهذا من الأول. وكذلك أيضاً ثبت كونهما من النواسخ حيث أسقطت أن، كما ثبت ذلك فيما كان من أفعال هذا الباب للشرح، نحو جعل وأخذ؛ فإنك تقول: عسى زيدٌ يقومُ، وكاد زيدٌ يقومُ، كما تقول: جعل زيدٌ يقول، وأخذ يقول. فمن

(١) البيت مجهول القائل، وصدره:

فأما ما كَيْسُ فَنَجَا وَلَكِنْ

وهو من شواهد الكتاب ١٥٩/٣، والمحتسب ١١٩/١. وفي الخزانة ٣٢٨/٩ نقلًا عن سيبويه.

(٢) انظر الكتاب ١٥٧/٣ - ١٥٨.

(٣) انظر المقتضب ٦٨/٣ - ٦٩ مع تعليق المحقق.

(٤) الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، وهو من شواهد المقتضب ٢٢٢/١، والمنصف ١٩١/١، ٦٩/٢،

والإنصاف ١٤٤، والرضى على الكافية ٣٢٩/٤. وفي الخزانة ٢٢٦/١٠. والبيت في شعر المزار

الفقسي، انظر «شعراء أمويون» القسم الثاني ٤٨٠. ونسب إلى عمر بن أبي ربيعة أيضاً.

فرق بين الفعلين فقد تعسف! ولذلك أقرَّ سيبويه بذلك فاحتاج إلى التفصيل المذكور حملاً على النظر ووقوفاً مع الظاهر. وعند ذلك يقال للفارسي : ماتقول في نحو : كاد زيد يقول؟ هل كاد هنا داخلةً على المبتدأ والخبر أم لا؟ فإن / قال : نعم، فقد أقرَّ على الجملة بما أنكر من ٣٨٨ قبل. وإن قال : لا، قيل له : فما الفرق بين ذلك وبين جعل زيد يقول في أن أقررت بأن هذا من النواسخ والآخر ليس كذلك، بل الحكم في الجميع واحد وإنما يبقى الاعتراض بدخول أن، وقد تقدّم تأويلها على وجه سائغ لا إشكال فيه<sup>(١)</sup>، وعند ذلك لا يبقى ما يمنع الاطراد في دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، فهو أولى من تقسيمها إلى قسمين وكلُّ ما كان في معنى عسى وكاد جارٍ مجراها فيما ذكر.

ولنرجع إلى كلامه. ثم قال : لكن ندرَ كذا، يعنى أن الغالب والشائع في كلام العرب أن يكون خبرهما فعلاً مضارعاً فتقول : عسى زيد أن يقوم، وكاد زيد يقوم. وإنما التزموا ذلك في خبرهما لأن معانيهما ومعاني سائر أفعال الباب التقريب، وذلك لا يكون إلا في الأفعال، فالتزموا في خبرها ذكر الأفعال، تنبيهاً على معانيها.

وتنبيهه على اختصاص هذين الفعلين بما ذكر من الحكم - وإن كان سائر الأفعال كذلك - بيان أنهما هما المختصان ب ورود خبرهما غير فعل، لأن غيرهما لا يكون فيه ذلك، بل المضارع فيها<sup>(٢)</sup> لازم. على لأنه قد

(١) انظر القول الأول من الأقوال الثلاثة.

(٢) ١ : «معها».

جاء في «جعل» الخبرُ جملة اسمية؛ أنشد ابن خروف<sup>(١)</sup>:

وقَدْ جَعَلْتَ قَلْوَصُ ابْنِي سُهَيْلٍ  
من الأكوار مرتعها قريبُ

ولكنه من الشنوذ بمكان مكين.

ومعنى كاد في اللغة : قارب؛ قال الجوهري : «كاد يفعلُ كذا كوداً ومكادَةً، أى : قارب ولم يفعلْ. قال : وزعم الأصمعي أن من العرب من يقول : لا أفعل ذاك ولا كوداً. فجعلها من الواو<sup>(٢)</sup>» وذكر ابن سيده : كاد يفعلُ كذا كيدا : قاربَ وهمَّ. ثم قال : ولا أفعل ذاك ولا كيداً ولا همّاً. فجعلها من الياء. وقد يقال : كَيْدٌ بفعلٍ. وليس بمبنى للمفعول، قال أبو خراش الهذلي<sup>(٣)</sup>:

وكيد ضباع القف يأكلن جثتى

وكيد خراس يوم ذلك تَيْتَمُ

وأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق، كَلَعْلُ، فورودها للطمع هو الكثير. وورودها للإشفاق نحو قول الله تعالى<sup>(٤)</sup>: (لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ<sup>(٥)</sup>)، (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ

---

(١) البيت في شرح الرضى على الكافية ٢٢٦/٤ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، وفي الخزانة ٣٥٢/٩ . وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ . وهو مجهول القائل.

والأكوار : جمع كؤر - بالضم - وهو الرحل بأداته . يقول : إذا سرحت هذه النوق لم تبعد في المرعى ، لشده كلالها .

(٢) الصحاح ٥٣٢.

(٣) شرح أشعار الهذليين ١٢٢٠ . وقد ذكر البيت فيه برواية أخرى انظرها أيضا في ديوانه الهذليين ١٤٨/٢ ، والبيت في المنصف ٢٥٢/١ ، وابن يعيش على المفضل ٧٢/١٠.

(٤) الحديث عن عسى لا عن لعل ، يقول ابن مالك في شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ : «ورود عسى الرجاء كثير ، وورودها في الإشفاق قليل ، وقد اجتمعا في قول الله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم).

(٥) الآية ٣ من سورة الشعراء.

بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ<sup>(١)</sup>.

ثم قال : «وَكُونَهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى».. إلى آخره. الضمير في «كونه» عائدا إلى المضارع الواقع خبراً و«بدون أن» : خبر الكون. يعني أن كون الفعل المضارع واقعاً بعد عسى غير مصاحب لأن قليل، والكثير مصاحبه لأن، فقولك : عسى زيد أن يقوم، كثير شهير، وكذلك جاء في القرآن، كقول الله تعالى : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup>)، (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ<sup>(٣)</sup>)، (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً<sup>(٤)</sup>). وقولك : عسى زيد يقوم، نذر قليل. ومنه ما أنشد سيبويه لهدبة بن خشرم العذري<sup>(٥)</sup> :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ  
يَكُونُ ذِئَابُهُ فَـرَجٌ قَرِيبٌ

وأنشد أيضاً<sup>(٦)</sup> :

فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَجَا وَلَكِنْ  
عَسَى يَفْتَرُّ بِي حِمِقٌ لَيْمٌ

وقال مالك بن الرئب<sup>(٧)</sup> :

- 
- (١) الآية ١٢ من سورة هود .  
(٢) الآية ٥٢ من سورة المائدة .  
(٣) الآية ٨ من سورة الإسراء .  
(٤) الآية ٨٢ من سورة يوسف .  
(٥) شعره : ٥٤ . وهو من شواهد الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ١٢١ ،  
والرعي على الكافية ٦٩/٤ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ ، والتصريح ٣٥١/٢ .  
(٦) تقدم البيت من قريب ، انظر ص ٢٦٦ .  
(٧) انظر «شعراء أمويين» القسم الأول ٥١ من الشعر المنسوب إلى مالك . والبيت في الشعر  
والشعراء ٣٥٤ ، والخزانة ٢١١/٢ .

وَمَاذَا عَسَى الْحَاجُّ يَبْلُغُ جَهْدَهُ

إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

وجه / غَلَبَ استعمال أَنْ ههنا وقِلَّةُ عددها أن الأفعال كما مرُّ على ٣٨٩  
ثلاثة أقسام : منها ما تلبس [به] بالفعل<sup>(١)</sup>. وهذا لا يليقُ به أن، لأنها  
تخلّص للاستقبال، والفعلُ حال، فهما متنافيان. وذلك جعل وأخواته.  
ومنها ما قَرُبَ من التلبس بالفعل ولم يُفعلْ، لكنه على تَهَيُّة أَنْ يُفعلْ.  
وهذا القربُ معناه من الوقوع حُكْمٍ له بحكمه، فلم تَلَحَّقه أَنْ، لأنهم قصدوا  
التقريب من الحال، وَأَنْ تنافي هذا القصد، لكنهم اعتبروا في القليل  
حقيقة عدم وقوعه فالحقوها؛ إهمالاً للقصد، ونظراً لحقيقة الأمر من عدم  
الوقوع بعدُ. وهذا كاد وما جرى مجراه.

ومنها ما لم يقع ولا يجرى مجرى الواقع؛ إذ لم يقرب من الوقوع  
لكنه منتظر في الرجاء، فهذا هو الذي يستحقُّ أَنْ، لأن الفعل مستقبل  
تحقيقاً، فدخلت هناك لتخلّص الفعل للاستقبال. وقد اعتبروه - في القليل  
- اعتبار كاد - فلم يلحقوا أَنْ؛ إذ الفعل في الرجاء مع هذا النوع كالفعل  
مع الوقوف في النوع قبله، كأنهم قربه في رجائهم فصار بمنزلة ما قَرُبُ  
وقوعه. وذلك عسى وأمثاله.

هذا هو التعليل اللائق بمذهب الناظم. وقد علل ذلك بما يرجع إلى  
المذاهب الأخر.

ويقال : نَزَرَ الشيء - بالضم - يَنْزُرُ نَزَارَةً، فهو نَزْرٌ، أَيْ : قَلٌّ.

(١) هذا نصُّ س ، ف . وفي الأصل : « تلبس وقوع الفعل ». وفي هامشه عن نسخة : تلبس به م  
الفعل، وفي أ : « تلبس ... الفصل » مع بياض.

والنزر : التاف القليل، وعطاءً منزور. وإنما قال : نَزَرُ، ولم يقل : شَذُّ؛ لأن سيبيويه يظهر منه أنَّ عدم اللحاق في عسى لغة قليلة؛ ألا تراه قال : «واعلم أنَّ من العرب من يقول : عسى زيد يَفْعَلُ، تشبيها بكاد<sup>(١)</sup>». فقد يمكن أن يُصَرَّف إلى ما جاء في الشعر من ذلك. ولكن الأظهر الآخر. وبه جزم ابن خروف، فردَّ على الأعلام حيث جعل حذف أنَّ في الشواهد المذكورة ضرورة. فلهذا - والله أعلم - عبَّر بالنزَر لا بالشاذَّ.

واستعمل «دون» متصرفةً فجرَّها بالباء؛ لأنها عند سيبيويه وغيره تتصرف - وأنشد المؤلف<sup>(٢)</sup>

وباشرتُ حدُّ الموتِ والموتُ دونها

برفع دون.

ثم قال : «وكاد الأمرُ فيه عكسًا». يعني أن الحكم المقرَّر في عسى هو معكوسٌ في كاد، والذي في عسى أنَّ لحاق أنَّ في خبرها هو الشهيرُ، وعدمُها نادرٌ، فعكسُ هذا، وهو أنَّ عدم لحاق أنَّ هو الشهير، وثبوتها نادرٌ حاصل لكاد. فالكثير قولك : كاد زيد يقوم، وكاد العروسُ يكونُ أميراً، وكاد الفقر يكون كفوًّا. وفي التنزيل (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ<sup>(٣)</sup>). والنادر قولك : كاد زيدُ أن يقوم. ومنه قول كعب بن مالك - رضي الله عنه - يردُّ على ضرار بن الخطاب<sup>(٤)</sup>:

(١) الكتاب ١٥٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، باب المفعول المسمى ظرفاً ، ورقة ١٢٩ ، وصدره فيه :

ألم تريا أنى حميتُ حقيقتي

وهو لموسى بن جابر الحنفى السحيمى ، جاهلى أدرك الإسلام ، كما فى الأغانى ٣١٧/١١ .

والبيت فى شرح الحماسة للمرزوقى ٣٧١ ، وهو شواهد الهمع ٢٠٩/٣ ، والتصريح ٢٩٠/١ .

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٤) ديوان كعب بن مالك ٢٨٠ . والبيت فى سيرة ابن هشام ٢٥٦/٢ . والدامون : الها لكون.

خَزَايَا لَمْ تَنَالُوا ثُمَّ خَيْرًا  
وَكِدْتُمْ أَنْ تَكُونُوا دَامِرِينَ  
وَأُنْشِدْ سَيَبُويَه<sup>(١)</sup> لِرُؤْيَا - قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : وَلَمْ يَثْبُتْ فِي دِيْوَانِ  
شَعْرِهِ :-

قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا  
وَأُنْشِدِ الْمَوْلَفَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ<sup>(٢)</sup> :  
أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ

لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُقْتُلُوا السَّيْفَ عَنِ السَّلَا  
وَيَقْتَضِي قَوْلُ النَّازِمِ : «وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا» أَنْ يَكُونَ دُخُولُ أَنْ  
هَذَا غَيْرُ شَاذٍ، كَمَا كَانَ إِسْقَاطُهَا فِي عَسَى كَذَلِكَ، وَسَيَبُويَه خَصَّ هَذَا  
بِالشَّعْرِ وَلَمْ يَجْعَلْهُ لَفَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ<sup>(٣)</sup>. لَكِنْ بَنَى النَّازِمُ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي  
الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ فَلَمْ يَجْعَلْهُ مَخْتَصًّا بِالشَّعْرِ، لِأَنَّهُ جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «مَا كَدْتُ / أَنْ أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ  
تَغْرُبَ»<sup>(٤)</sup> - وَسَيَبُويَه لَمْ يَبْنِ عَلَى ذَلِكَ. وَالْحَقُّ مَعَ سَيَبُويَه، وَمَا بَنَى عَلَيْهِ  
النَّازِمُ لَا يَثْبُتُ! وَلَعَلَّ لِلْكَلامِ مَعَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَوْضِعًا هُوَ أَلْيَقُ بِهِ مِنْ  
هَذَا الْمَوْضِعِ، قِيَّتَقَرَّرَ الصَّوَابُ فِي الْمَسْأَلَةِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر ص : ٢٦٥ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . والبيت في الأشموني ٢٦١/١ ، والعيني ٢٠٨/٢ ، وقال : « ولم أر  
أحدًا عزاه إلى قائله » .

(٣) الكتاب ١٥٩/٣ - ١٦٠ .

(٤) البخاري ، كتاب الخوف ، باب الصلاة عند مناهضة الحصون ١٨/٢ - ١٩ . ومسنَد الإمام أحمد  
١٢٢/١ .

وضمير : «فيه» يعود على كاد باعتبار اللفظ.

ثم أخذ يلحق بكل واحد من الفعلين نظيره في عمله ورتبته وحكمه، فقال :

وَكَعَسَى حَرَى، ولكن جُعِلَ  
خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا  
وَالزُّمُوا اخْلُوقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى  
وَيَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزْرًا  
فابتدأ بقسم عسى، وعد لها ثلاث أخوات، وهن : حَرَى، وَاخْلُوقَ، وَأَوْشَكَ.

فأما حَرَى فمعناه عسى؛ قال ابن القوطية : «حَرَى أَنْ يكون ذلك، بمعنى عسى، فعلٌ غير متصرف<sup>(١)</sup>». انتهى. وكأنه من قولهم : هو حَرَى بكذا، وحر به، وحرى، أى : حقيق به وجدير. وأخرى به، قال<sup>(٢)</sup>:

فَأَجِرْ بِهِ لَطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا  
وأما اخلوق فبمعنى : قارب، أو قَرُب. يقال : اخلوقت السماء أن تمطر.  
وفيه قولهم : هو خليقٌ بكذا، أى جديرٌ به، وأخلق به.

---

(١) نص ابن القرطبة في الأفعال للسرقسطى ٤٢١/١.

(٢) صدره :

ومستبدل من بعد غَضِيًا صَرِيْمَةً

والبيت في المغنى ٣٣٩، والهمع ٤٠٠/٤، والأشعوى ٢٢١/٣، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٣٩/٦، ويقول البغدادى : «لم يعرف قائله».

غَضِيًا، معرفة مقصور : مائة من الإبل. والصريمة : تصغير الصرمة، وهى القطيع من الإبل، من العشرين إلى الثلاثين والأربعين.



وأما أوشكَ فقال الجوهرى : «أوشك يوشك إشاكًا، أى : أسرع السير.  
قال : ومنه قولهم : يوشك أن يكون كذا<sup>(١)</sup>». انتهى. وكأنه - فيما يُخَال - حقيقٌ  
أن يقع. هذا محصل معناه.

فهي كلّها راجعة إلى قرب الوقوع في الرجاء أو في المخيلة.  
ثم نقول : قوله «وكعسى حرى». يعنى أن حرى موافقة لعسى في أصل  
المعنى وفي العمل في المبتدأ الرفع، وفي الخبر النصب.

وأشعر قوله : «ولكن جُعِلَا» إلى آخره بأن الخبر بلزم أن يكون فعلًا  
مضارعًا؛ لأن بناء الحكم بدخول أن عليه يستلزم ذلك. فهو ثالث بني عليه،  
ودخل تحت قوله : «وكعسى حرى» أيضا، وإلا أنه لو سكت هنا لأوهم حكيمين  
غير صحيحين، أحدهما : مجيء الخبر اسماً، كما جاء في عسى، حسبما تقدّم  
والثاني : جوادُ إسقاط أن من الخبر إذا كان مضارعاً، فاستدرك قوله : «ولكن  
جُعِلَا خبرها».. إلى آخره. يعنى : أن حرى خالفت عسى بأن جاء خبرها  
متصلاً بأن حتماً، لا يفارقها البتة؛ فحصل أنك لاتقول : حرى زيدٌ فاعلاً،  
لاقياسٌ ولا سمعاً، وأنك لاتقول : حرى زيدٌ بفعل، لاقياساً ولا سمعاً. وإنما تقول  
: حرى زيدٌ أن يفعل.

فالتزمت طريقة واحدة.

وهذا الفعل من نواذر هذا الباب، وقلّ من يذكره من النحاة.  
وحتماً : مصدر في موضع الحال من الضمير في «متصلاً»، وهو ضمير  
الخير.

والحتمُ : الواجب واللازم. والحتم أيضا : القضاء. وحتمت عليه الأمر :

---

(١) الصحاح ١٦١٥.

أوجبته «وألزموا اخلوقَ أَنْ مثْلَ حرى»، الضمير في «ألزموا» عائد على العرب. واخلوق على حذف المضاف، أراد : خَبَّرَ اخلوق. يريد أن العرب أتو بأن في خبر هذا الفعل. وهذا الحكم مبنى على أن اخلوق من أفعالِ هذا الباب، وأن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً. لكن تُرك ذكر ذلك للعلم / به من جهة سياق الكلام، وما ذُكر في حرى، وكونه قرن هذا الفعل بما ٣٩١ هو مثل عسى في المعنى دلّ أنه من أخوات عسى - ومثال ذلك اخلوق زيدٌ أن يفعل، واخلولقت السماء أن تُمطرَ. ولا يجوز أن تقول : اخلولقت السماء تُمطرُ، ولا اخلولقت السماء ماطرةً. ولا ما أشبه ذلك.

وما زعمه الناظم في اخلوق من كونه من هذا الباب، فيه نظر؛ فإن سيبويه وغيره جعلوه خارجاً من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى، وكذلك قاربَ، لأنك تقول : قارب زيدٌ أن يفعل؛ قال سيبويه : «تقول : عَسَيْتَ أن تفعل. فَأَنْ هُنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تَفْعَلَ، أى : قاربت ذلك. وبمنزلة دنوتُ أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أى لأن تمطر<sup>(١)</sup>». فإذا اخلوق على حكم تعدى الأفعال يقتضى فاعلاً ومفعولاً بحرف الجرّ، لأنك تقول : اخلولقت السماء للمطر. فقواك : أن تمطر، على إسقاط الخافض، بمنزلة إذا قلت : دنوت أن تَفْعَلَ، أى : من الفِعْلِ؛ فلو جاز أن يعدّ مثل هذا في أفعال المقاربة لجاز أن يعدّ منها : دنا وقرب وقارب، وما كان نحوها، مما اتفق على أنه ليس منها. وهكذا يجرى القول في حرى، لأنك تقول : هو حرٌّ بكذا، فتعدّيه كما تقول من اخلوق : هو خليفٌ بكذا. ويلزم ذلك أيضاً في نحو خليف وجدير وحقيق وقمن، وشبهه

(١) الكتاب ١٥٧/٣.

ذلك؛ صفة مشتقة من فعلٍ يستحقّ الدخول في الباب. وهذا كله بُعدٌ عن الإصابة في المسألة. والحقّ أنه لا يثبت حكم للكلمة حتى يتعيّن فيها كما تعيّن في عسى وأوشك.

ثم قال : «وبعد أوشك انتفا أن نَزَرَا». هذا أيضا بناءً منه على أن أوشك من أفعال هذا الباب، وأن خبرها يقع بالفعل المضارع لا يغيره، فيريد أن الخبر الواقع بعد أوشك الغالب فيه أن يقع مقارناً لأن، فتقول : أوشك زيد أن يقوم، ويوشك عبدالله أن يسافر. ومنه قول جرير بن الخطّفي<sup>(١)</sup> :

إذا جهل الشقي فلم يُقدّر

ببعض الأمر يوشك أن يصابا

وأنشد ثعلب<sup>(٢)</sup> :

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأوشكوا

إذا قيل : هاتوا - أن يملّوا ويمنعوا

وجاء إسقاط أن نَزَرَا، فتقول في قليلٍ من الكلام : يوشك زيد يقوم. وليس بمختصّ بالشعر، فلذلك لم يقل : شدّ؛ قال سيبويه : «وقد يجوز : يوشك تجيء، بمنزلة : عسى يجيء»<sup>(٣)</sup>. وأنشد لامية بن أبي الصلت<sup>(٤)</sup> :

(١) ديوانه ٥٦ ، والرواية فيه :

إذا جهل اللّيم ولم يقدّر      لبعض الأمر أوشك أن يصابا

(٢) أنشده ثعلب عن ابن الأعرابي ، انظر المجالس ٣٦٥ . والبيت في التصريح ٢٠٦/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، وفي العينى ١٨٧/٢ .

(٣) الكتاب ١٦٠/٣ .

(٤) ديوانه ٤٢١ . والبيت من شواهد ١٦١/٣ ، وابن يعيش ١٢٦/٧ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، وفي العينى ١٨٧/٢ .

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِئِبَتِهِ

في بعض غُرَّاته يوافقها

وقوله : «وبعد» متعلق بانتقاء، وهو مبتدأ خبره «نَزَرَ»، وقدم الظرف على المصدر الموصول وهو ممنوع، لكن يجيء مثله. ويحتمل أن يتعلّق باسم فاعلٍ حالٍ من فاعل نَزَرَ فيكون من معمولات الخبر، فيسهل الأمر في ذلك.

وبعدُ فقد خالف رأيه في التسهيل في أوشك، فجعلها هنا في قسم عسى، فهي إذاً عنده من أفعال مقاربة الفعل في المخيلة والرجاء. وجعلها في التسهيل في قسم كاد<sup>(١)</sup>، فهي عنده هناك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود. والمعنيان متباينان، والاتفاق على أنها لم يثبت لها الاستعمالات معاً، فلا بد إذاً من صدق<sup>(٢)</sup> أحد الرأيين، فإما أن يكون رأيه هنا صحيحاً فرأيه في التسهيل غير صحيح. وإما أن يكون / بالعكس، فالاعتراض ٣٩٢ عليه واردٌ لامحالة.

والجواب أن ما قاله هنا هو الصحيحُ الموافق لما ذكره الناس؛ فقد ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبذي، وابن أبي الربيع : أن أوشك ومن قسم عسى الذي هو للمقاربة في الرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن يحجَّ، ويوشك زيد أن يحجَّ - ولم يبرح من بلده - ولا تقول : كاد زيد يحجَّ إلا وقد أشرف عليه، فلا يقال ذلك وهو ببلدة<sup>(٣)</sup>.

(١) التسهيل ٥٩.

(٢) أ : «حَنَف».

(٣) شرح الجمل لابن الضائع، ورقة ٢١.

ويظهر من بعض المتأخرين أن أوْشك من قسم الشروع كأخذ. وليس  
بصحيح لما ذكر.

وقد وافق المؤلف ابنه في شرح هذا النظم على ما قاله في التسهيل، وكأنه  
يفسر معنى نظمه. وهنا. وما فسّرت به من أن أوْشك من قسم عسى هو الأظهر  
منه؛ وبيان ذلك أنه ذكر أولاً فعلين من قسمين ثم ألحق بعد ذلك بكل فعل ما  
أشبهه فقال : وكعسى كذا، وأردفه بحرّى وأخلوق وأوشك. ثم رجع إلى كاد  
فقال : «وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا». فهذا المساق ظاهرٌ جداً في أوْشك من  
قسم عسى دون قسم كاد، مع أن هذا التفسير موافقٌ لكلام الناس.

فإن قيل : إن تفسير الجوهرى لأوشك يؤذن بمعنى كاد؛ إذ قال : إن  
معناه معنى أسرع.

قيل : ذلك ليس على حقيقته، وإلا لزم أن يكون من أفعال الشروع إذا  
أخذنا بظاهر هذا التفسير، وإنما معناه المقاربة في الرجاء وفي التوقع لا في  
الوقع. فالصواب إذا ما أعطاه ظاهر النظم من موافقة الناس.

ثم رجع إلى قسم كاد وما يلحق به من الأفعال فقال :

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا

وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْلُو وَطْفِقُ

كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

يعنى أن كَرَبَ لاحقٌ بكاد ومماثلة لها في هذا الباب من جهة المعنى  
والاستعمال :

أما جهة المعنى فإن كَرَبَ معناها مقاربة الفعل في الوقوع لا في الرجاء

ولا في الشروع، وبذلك فسرها الجوهرى فقال : «وَكَرَبَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، أَى : كَادَ يَفْعَلُ. وأصل الفعل من قولهم : كَرَبَ الشَّيْءُ أَى : دَنَا، وإثاءً كَرَبَان : إِذَا كَرَبَ أَنْ يَمْتَلَى، وكربت الشمس، أَى : دنت للغروب<sup>(١)</sup>». وهذا كله فسر معنى كاد.

وأما جهة اللفظ فقد تقدّم أن كاد إنما يقع خبرها في الغالب فعلاً مضارعاً غير مقرون بأن إلا في النادر، فكذاك كرب، فإنك تقول : كرب زيدٌ يفعلُ، دون أن قال سيبويه : «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن»، قال : «وكذلك كرب، ومعناها واحدٌ، تقول : كرب يفعل<sup>(٢)</sup>». وهذا من سيبويه نصٌّ على صحّة ما قال الناظم من أن كرب مثل كاد في المعنى وحكم اللفظ. ويدلّ على ذلك أيضاً من جهة السماع قول أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب يرثى رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>:

وَذَاكَ أَحَقُّ مَا سَأَلْتُ عَلَيْهِ

نَفْسُ الْقَوْمِ أَوْ كَرَبَتْ تَسِيلُ

فالمعنى ههنا معنى كاد بلائدٌ. ومثله مما استعمل بغير أن على

المشهور في / الاستعمال قولُ الكمي<sup>(٤)</sup> :

٣٩٣

(١) الصحاح ٢١١ ، وما بين القوسين لم أجده فيه.

(٢) الكتاب ١٥٩/٣.

(٣) البيت في أسد الغابة لابن الأثير ١٤٧/٦ ، والرواية فيه : كادت تسيل . وفي عيون الأثر في فنون المغازي والشماثل والسير ٣٤١/٢.

(٤) ديوانه ٢٩/٢ . والبيت في شرح الرضى على الكافية ٥٨/٢ ، والهمع ٧٨/٤ ، والخزانة ٧٨/٤ . ورواية الهمع :

وسترك قد قاربت تكمل

ورواية الديوان :

وستك قد قاربت تكمل.

وما أنت أم مارسوم الديار  
وسئوك قد كريت تكمل!  
وأنشد المؤلف<sup>(١)</sup>:

كرب القلب من جواه ينوب  
حين قال الوشاة : هند غضوب  
وقد جاء خبرها بأن، كما أتى في خبر كاد. ومنه قول أبي زيد  
الأسلمي<sup>(٢)</sup>:

سقاها ذؤو الأحلام سجلا على الظما  
وقد كريت أعناقها أن تقطعا  
وأنشد المؤلف<sup>(٣)</sup>:

قد برت أو كريت أن تبورا  
وجه دخول أن هنا أو عدم دخولها قد مر في كاد.  
وقوله : على الأصح، أو : «في الأصح»، أراد في القول الأصح والرأى  
الأصوب - وهذا منه تنبيه على خلاف في المسألة لم يذكره في التسهيل ولا  
شرحه، ولا في الفوائد، ولا (هو)<sup>(٤)</sup> في الكتب التي بأيدينا، وإنما وجدت في ذلك

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . والبيت في الهمع ١٣٩/٢ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والعين ١٨٩/٢ .  
وينسب إلى الكلبة العريني ، وقيل : لرجل من طيء.

(٢) البيت في المقرب لابن عصفور ٩٩/١ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والأشمونى ٢٦٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الأشمونى ٢٦٢/١ . ويعدده :

لما رأيت بيها مثبورا

وذكر العينى ٢١٠/٢ أنه للعجاج . ولم أجده في ديوانه .

(٤) عن الأصل ، ف .

ما ألقى إليك :

فأما الخلاف في المعنى فإن ابن الحاجب في مُقَدِّمته النحوية جعلها من أفعال الشروع، فقال في أفعال المقاربة : هي ما وُضِعَ لدُنُوِّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه<sup>(١)</sup>. « ثُمَّ لَمَّا عُدَّ أفعال الأخذ فيه عَدَّ في جملتها كَرَبَ. وهذا نص فيما قلته، وأحسب أنه ليس بمذهبٍ اخترعه، بل هو ناقلٌ أو أخذ بمذهب غيره. وللزمخشري عبارة تشعر بما نصَّ عليه ابن الحاجب فقال في الفصل : «ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق<sup>(٢)</sup>». فلعلَّ الناظم أشار إلى هذا الخلاف المعنوي.

وأما الخلاف في حكم اللفظ فإن شيخنا - رحمة الله عليه - رأيت بخطه عند هذا الموضع تنبيهاً على وجود الخلاف، وأنَّ ثَمَّ من يقول : إن كَرَبَ مخالفة لكاد؛ فإنَّ الأكثر في كاد عدم لحاق أنْ، وفي كرب اللحاق وعدمه سيَّانٍ، لامرئية لأحدهما على الآخر. وهذا المذهب ظاهر - لَعَمْرِي - من نصِّ التسهيل<sup>(٣)</sup> والفوائد للمؤلف، وما ذهب إليه هنا موافق لجمهور الناس، حيث جعلوا لحاق أنْ مع كرب نادراً، والذي شرح فيه ابنُ الناظم هذا الموضع غيرُ ماتقدِّم، بل قال : ولم يذكر سيبويه في كَرَبَ إلا تجريد خبرها من أنْ، لذلك قال الشيخ - يعنى أباه - : «وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا<sup>(٤)</sup>» انتهى. وكأنه بنى على أن الناظم خالف سيبويه حين لم يذكر في كَرَبَ دخول أنْ؛ إذ لم يحفظه، بخلاف كاد عنده فإن حكى فيها دخول أنْ، فكأنه يقول : الأصحُّ كونُ كرب أختُ كاد في صحة

(١) شرح الكافية للرضي ٣٠١/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٧.

(٣) نصُّ التسهيل ٥٩ : «والتجريد مع كاد وكرب أعرف». ومنه يتضح أنه يرى بين كاد وكرب في أن الغالب تجريد الخبر من أن ، وذلك واضح أيضاً من شرحه للتسهيل ، ورقة ٧٨ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ١٥٧.



الوجهين، وإن كان أحدهما نزاراً والآخر شائعاً، لا أن تنفرد به بوجه واحد وهو ترك أن جملة؛ لأن السماع فيها موجود بالوجه الآخر. والذي يغلب الظن أن الناظم لم يُرد هذا، لأن سيبويه لما لم يسمع فيها دخول أن اقتصر على وجه واحد، لم ينف الآخر ولا تعرض له، فجاء من بعده فسمع لحاق أن فاستدركه عليه، ولم يعد سيبويه مخالفاً؛ بأنه لو سمعه لنقله في كاد أختها، وإنما ينبغي أن ينبّه على المخالفة أن لو نفى جواز لحاقها، ولم يفعل ذلك، فكيف يسوغ أن ينتقل عن سيبويه أنه مخالف في المسألة؟! هذا ما لا ينبغي، بل لو قد نفى بناءً على عدم سماعة عنده لم يكن عن بعده حسناً إن بعده مخالفاً. وكثير من المسائل تقع في على هذا السبيل لسيبويه / وغيره ولا تعد من مسائل الخلاف، اللهم إلا أن يحتج للنفي ٣٩٤ ويناضل عنه البتة فريماً يسوغ للمثبت أن ينقله خلافاً، كما يحتج للإثبات، فيصح للنافي نقله خلافاً؛ فإذا هذه المسألة بعيد أن يعيها الناظم بالأصح. والأظهر ماتقدم نقله عن شيخنا رحمه الله.

إلا أنه على الناظم في إحالته على كاد شيء، وهو أنه حكى في كاد زيادة على الوجهين أن خبرها جاء غير مضارع نادراً، وهو قد أحال في حكم كرب عليها، فاقترض أن خبرها جاء غير مضارع أيضاً، كما اقتضى الوجه النادر في لحاق أ، لكن ذلك غير موجود في القل، فإطلاق الإحالة غير سديد.

والجواب : أن الناظم قد نصّ على أن غير المضارع لا يقع في هذا الباب خبراً إلا لكاد وعسى خاصة، وذلك حيث قال أول الباب :

... لـكـن نـدـر

غَيرُ مُضَارِعٍ لَهَذِينَ خَبَرُ

يعنى كاد وعسى، فخرج غيرهما عن أن يقع غير المضارع خبراً لواحدٍ من البواقي، فلم يبق ما يحيل عليه في كاد إلا الوجهان الباقيان. وهذا ظاهر.  
وسؤال ثانٍ، وهو : أنه اقتصر هنا على نقلِ فعلين من هذا القسم، وقد علم أن له أفعالاً آخر لم يحكما ولا أشار إليها، وفي التسهيل ثلاثة منها، وهى : هَلَلْ، وأوَلَى، وأوشك<sup>(١)</sup>. أما أوشك فقد مرّ مافيهما، فبقي اثنان، وعدّ الشلوّيين وغيره منها : قارب.

فأما هَلَلْ فقال الجوهري : يقال : هَلَلْتُ أدركه، كما يقال : كِدْتُ أدركه. وأنشد<sup>(٢)</sup>:

هَلَلْتُ أَثَارَ مَالِكَا أَوْ صَنِيلًا

وأما أوَلَى، فتقول : أولى زيد أن يقوم، بمعنى : قارب أن يقوم. وأنشد الأصمعي<sup>(٣)</sup>:

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا

وأولى أن يزيد على الثلاث

(١) التسهيل ٥٩ . وما ثبت من هذا الباب في بعض النسخ : «ألم».

(٢) البيت لزهير بن جناب القضاعى ، شاعر جاهلى ، وصدره :

لما تَوَعَّرَ فى الكُرَاعِ هَجِينُهُم

وتَوَعَّرَ : أخذ فى مكانٍ وعَر . والكُرَاع : ركن من الجبل يعرض فى الطريق ، وكُرَاع كل شئ : طرفه . والهجين من الخيل : مائلده برنونة من حصانٍ عربى .

انظر الصحاح ، مادة : هَلَل ، واللسان ، مادة : هَلل .

(٣) الصحاح ، مادة : ولى .

أى : «قارب أن يزيد<sup>(١)</sup>».

وأما قارب فتقول : قارب أن يفعل، كما تقول : كاد أن يفعل.

والجواب أن يقال : لعلّه ترك ذلك لِعَلَّةٍ؛ فهلهل من النواد التي لا يذكرها النحويون، وهذا لاينجيّه، فقد ذكر حري، وهى نادرة أيضا. وأمّا أولى فهى محتملة أن تكون اسماً أو فعلاً؛ قال الأصمعيّ في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَأُولَى ثُمَّ أُولَى ثُمَّ أُولَى

وهل للدُّرِّ يحلبُ من مَـرْدٍّ

«معناه : قاربه ما يهلكه، أى : نزل به<sup>(١)</sup>». وأنشد : فعادى ... البيت.

فهذا يحتمل أن يكون تفسير معنًى، لأنهم يفسرون<sup>(٢)</sup> «أولى لك» بذلك، وهو اسم لا فعل، قال مكى<sup>(٣)</sup>: «العرب تقول لكلّ من قارب الهلكة ثم أفلت منها : أولى لك، أى : كدت تهلك». فإذا ثبت هذا لم يسُغ إثبات ولى مع وجود هذا الاحتمال.

وأما قارب فليس منها إلا من جهة المعنى فقط، ولم يذكره سيبويه على أن من الباب، بل على موافقة المعنى<sup>(٤)</sup>، وهو بعد ذلك فعل متعديّ تعدّى سائر الأفعال. فالصواب عدم عدّه منها.

ثم شرع في القسم الثالث، وهو قسم الشروع في الفعل فقال : «وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا»، يعنى أن ما كَانَ من هذه الأفعال لمعنى الشُّرُوعِ في

(١) الصحاح ، مادة : ولى.

(٢) فى الأصل وحده : «يُعْبَرُونَ».

(٣) هذا المعنى المنسوب إلى مكى تجده فى المعاجم ، انظر اللسان ، مادة : ولى.

(٤) قال سيبويه ١٥٧/٣ : «وتقول عَسَيْتَ أَنْ تفعل ، فان ههنا بمنزلتها فى قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذاك».

الفِعْلِ فتركُ أن فيها / هو الواجب، فلا يجوز أن تدخلَ على أخبارها. ٣٩٥  
وهذا الكلام بيان أن أخبارها أفعال مضارعٌ كما تقدم، فنقول : جعل  
زيدٌ يقومُ، ولانقول : جعل زيدٌ أن يقومَ، للتنافى الذى بين أن وهذه الأفعال  
حسبما تقدم. وأتى الناظم بأفعال خمسة :

أحدها : أنشأ، ضمَّنهُ مثلاً هو قوله : «أنشأ السائقُ حدو». فأنشأ  
بمعنى شرع وابتدأ، ولذلك أطلق عليها أفعال الشروع، لأن ذلك معناها .  
والسائق، من ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً : إذا قدمها بين  
يديه، ومنه قوله تعالى : {وجاءت كلُّ نفسٍ معها سائقٌ وشهيدٌ<sup>(١)</sup>}.  
والحادي : سائقُ الإبل بالغناء لها، وقد حدوثُ الأبلُ حدواً وحداءً.  
ومثال ذلك في الشعر ما أنشد المؤلف<sup>(٢)</sup> :

لما تبَيَّنَ مِنْ الكاشحينَ لَكُمْ

أنشأتُ أعربُ عما كان مكتوماً

وأنشد الجوهري<sup>(٣)</sup> :

أنشأتُ أسأله : ما بال رفقتَه

حَى الحُمُولِ فَإِنَّ الركبَ قد ذهباً

والثاني : طفق، يقال زيدٌ يفعلُ كذا يطفقُ طَفَقاً، أى جعل  
يَفْعَل. منه قولُ الله تعالى : {وطفقا يَخْصِفَانِ عليهما من ورقِ

(١) الآية ٢١ من سورة ق.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . والبيت من شواهد الهمع ١٣٣/٢ . وهو مجهول القائل.

(٣) كذا ، ولم أجده فى الصحاح ، وهو فى التهذيب ٢٨٢/٥ . وهو لعمر بن أحمد ، مخضرم ، شارك  
فى مغازى الروم ، وتوفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه . والبيت فى شرح المفصل لابن يعيش  
٣٧/٤ ، والرضى على الكافية ١٨/٣ ، والخزانة ٢٥١/٦ .

الجنة<sup>(١)</sup>؛ قال الأخفش : وبعضهم (يقول<sup>(٢)</sup>) : طَفَقَ - بالفتح - يطفقُ طفوقاً<sup>(٣)</sup> .  
وأنشد المؤلف في طَفَقَ بيتاً لم أُقَيِّدهُ كما أحبُّ<sup>(٤)</sup> .

والثالث : جعل، نحو قولك : جعل زيدُ يقرأ، بمعنى أخذ في القراءة.  
وأنشد الفارسي وغيره<sup>(٥)</sup> :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي  
تُوبِي فَأَهْضُ نَهْضَ الشَّارِبِ التَّمْلِ  
وأنشده سيبويه<sup>(٦)</sup> :

وقد جَعَلْتُ نفسي تطيبُ لضغمةٍ  
لِضْغَمَها مَا يقرعُ العظمَ نابها  
وأنشد ابن جني<sup>(٧)</sup> :

(١) الآية ٢٢ من سورة الأعراف.

(٢) عن الأصل.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش الأوسط ٢٩٦ ، والمحكم لابن سيده : ١٧٦/٦ ، واللسان ٢٢٥/١٠ .

(٤) البيت في شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ ، وهو :

طَفَقَ الْخَلَى بِقَسْوَةِ يَلْحَى الشَّجَى وَنَصِيحَةُ الْلاخَى الْخَلَى عَنَاءً .

(٥) البيت لعمر بن أحمد الباهلي ، من قصيدة رائية ، وقافية البيت : السكر . وينسب إلى أبي حية

التمري . انظر للجاحظ ٤٥٢/٦ ، والموشح ١١٨ . وهو من شواهد الرضى على الكافية ٢٢٦/٤  
والمغنى ٥٧٩ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، ٢٠٦ ، والهمع ١٣٢/٢ ، ١٤٤ . وفي الخزائن ٢٥٥/٩ .

(٦) الكتاب ٣٦٥/٢ ، وهو لمفلس به لقيط . والبيت من شواهد الشجرى ٨٩/١ ، ٢٠١/٢ ، وابن

يعيش ١٠٥/٣ ، والرضى ٤٤١/٢ ، وفي الخزائن ٣٠١/٥ .

(٧) الخصائص ٢٥٨/٢ ، ويده :

أدفعه عني ويسرنديني

غير معزوِّ هذا الرجز . وهو من شواهد المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، والمغنى ٥٢٠ ، والتصريح

شرح شواهد الشافية ٤٧ ، واللسان : سرد ، وغرند . واغرندي واسرندي : علا وغلب .

قد جعلَ الناسُ يَغَرِّدِينِي

والرابع : أخذ، كقولك : أخذ زيد يقرأ

وأما عَلِقَ فنحو : عَلِقَ زيدٌ يقرأ، بمعنى أخذ وجعل، وأنشد صاحب  
الصحاح<sup>(١)</sup>:

عَلِقَ حَـوْضِي نُفْرَ مُكِبٌ

إِذَا غَفَلْتُ غَفْلَةَ لِعُبٍ

قال : أَيْ طَفِقَ. وأنشد المؤلف<sup>(٢)</sup>:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلَمُ مَنْ أَجَرْنَا

وظلمُ الجارِ إِذْ لالَ المَجِيرَ

فكل هذه الأفعال لا تلحق أخبارها أَنْ البتة.

وفي قوله : «كانشأ السائق يحنو».. إلى آخره ما يشعرُ بأنَّ ثَمَّ أفعالاً

أُخْرَ لم يذكرها تدخل في هذا القسم، لأنه أتى بأداة التشبيه ولم يحصر. وقد

زاد في التسهيل<sup>(٣)</sup>: طَبِقَ، بالباء أخت التاعمكسورة، فنقول على هذا : طبق زيدٌ

يقرأ. ولم يأت عليه بشاهد. وزاد : هَبَّ، وقد حكاه الجوهري<sup>(٤)</sup> فقال : وهبٌ

فلان يفعلُ كذا، كما تقول : طَفِقَ يفعلُ. وأنشد المؤلف<sup>(٥)</sup>:

هَبَبْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى

(١) الصحاح ، مادة : نقر . والنقرة : واحدة النُقَر ، وهي طير كالعصافير حُمِر المناقير.

(٢) شرح التسهيل ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الهمع ١٣٢/٢ ، والأشمونى ٢٦٣/١ . وهو مجهول القائل.

(٣) التسهيل ٥٩ .

(٤) الصحاح ٢٣٦ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الهمع ١٣٣/٢ .

فَلَجٌ، كَأَنى كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُفْرِياً

وقوله : «كذا جعلت وأخذت وعلقت». يعنى أنها مثل ما تقدم من أفعال

الشروع في المعنى والحكم المذكور.

ثم ذكر ما تصرف منها وما لم يتصرف، خوفاً أن تحمل كلها محملاً واحداً، ظناً أن هذه الأفعال في التصرف مثل كان وأخواتها، فيتوهم أن لها أفعالاً مضارعة، وأسماء فاعلين، ونحو ذلك تعمل عملها، فقال في ذلك :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لِّأَوْشَكَ

وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادَ وَأَوْشَكَ

حقيقة هذا الكلام أن أكثر هذه الأفعال لم تتصرف تصرف

الأفعال، فلم يستعمل لها مضارع ولا أمر / ولا بُنى منها اسم فاعل ولا ٣٩٦ مفعول. وإنما اقتصر بها على حالة واحدة لكن بحيث فهم منها قصد الاقتصار؛ فإن عدم استعمال المضارع والأمر وغيرهما. بمجرد لا يدل على عدم التصرف، والإلزام أن يقف في كل فعل من الأفعال على السماع. وكذلك في كل اسم فاعل أو اسم مفعول. وليس الحكم كذلك، بل إذا سمعنا بعض أنواع الفعل قسنا عليه سائر الأنواع<sup>(١)</sup>، بخلاف ما إذا فهمنا الاقتصار على ما استعمل فهذا هو الذي لانستعمل منه إلا ما استعملته العرب. وأفعال هذا الباب من ذلك؛ فالغالب فيها عدم التصرف، إلا أنهم استعملوا المضارع وحده من فعلين منها، واسم الفعل من واحد، وذلك قول الناظم :

---

(١) في الأصل : «الأفعال» .

وَاسْتَعْمَلُوا مِضَارِعًا لِأَوْشِكَا

وَكَادَ لَاغْيِيرُ ... ..

يعنى أن العربَ صاغت لأوشك وكاد المضارع فتكلمت به على معنى المقاربة الداخلة في هذا الباب؛ فأما أوشك فإنهم قالوا : يوشكُ زيدٌ أن يقومَ، ويوشك أن يكون كذا. وفي الحديث : «كالرائع حول الحمى يوشك أن يقع فيه<sup>(١)</sup>». وأنشد سيبويه<sup>(٢)</sup>:

يُوشِكُ مِنْ قَرٍّ مِنْ مَنِيتِهِ

فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَفِّقُهَا

واستعملهم للمضارع هنا أكثر من استعمالهم للماضى، ولذلك تجد أكثر النحويين إنما يذكره في هذا الباب مضارعاً. وأما كاد فإنهم قالوا فيه : يكادُ زيدٌ يقومُ. وفي التنزيل المقدس : {يَكَادُ سَنَّا بَرَقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ<sup>(٣)</sup>}، {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَيُّءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ، نُورٌ<sup>(٤)</sup>} {يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرُنَّ مِنْهُ<sup>(٥)</sup>}. وهو كثير.

وأما غير هذين الفعلين فلم يستعمل له مضارع، كما لم يستعمل لواحد منها أمر، فلا تقول : يطفى زيدٌ يقومُ، ولا يجعل يخرج، كما أنه لا يقال : أَوْشِكُ

(١) البخارى كتاب البيوع ، باب الحلال والحرام بين ٧٠/٣ ، ومسلم ، كتاب المساقاة ١٢٢٠ ، ومسنده أحمد ٢٧٠/٤ ، ٢٧٥ .

(٢) تقدم البيت من قريب ، انظر : ٢٧٧

(٣) الآية ٤٣ من سورة النور .

(٤) الآية ٣٥ من سورة النور .

(٥) الآية ٥ من سورة الشورى . و {يكاد} هكذا بالياء فى جميع النسخ - وهى قراءة نافع والكسائى . انظر السبعة ٥٨٠ .



يَازِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَلَا كَذَّ تَقُومَ. وإلى ذلك أشار بقوله : «لاغيرُ»، أى إنَّ المضارع لا يستعملُ من غيرهما البته.

وقوله : «وَزَانُوا مُوشِكَا»، يعنى أنهم زاندوا في أوشك على استعمال المضارع استعمال اسم الفاعل، فقالوا نحو : زِيدُ موشكُ أن يقوم. ومنه قول أسامة بن الحارث الهذلي<sup>(١)</sup>:

فمـوشكُ أرضنا أن تعودَ  
خلافَ الأنيسِ وحوشًا يَبَابًا  
وقال كُثير<sup>(٢)</sup>:

فإنك مـوشكُ أن لاتراها  
وتعدو نونَ غاضرة العوادي  
وأرادها التقييد بلاغيرُ، إلا أنه تركه للعلم به، فكأنه قال : وزاندوا في أوشك - لاغير - موشكا. والله أعلم.  
(ثم قال<sup>(٣)</sup>) :

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ  
غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ  
يعنى أنْ أَنْ والفعل المضارعُ، وهو الذى عَبَّرَ عنه بِأَنْ يَفْعَلَ، قد يقع بعد هذه الافعال الثلاثة، وهى عسى واخلوق وأوشك، فيستغنى به عن الإتيان

---

(١) ديوان الهذليين ١٩٩/٢. والبيت فى الهمع ١٣٥/٢، والأشمونى ٢٦٤/١، والعينى ٢١٢/٢.  
(٢) ديوانه ٢٢١. والبيت من شواهد التصريح ٢٠٨/١، والهمع ١٣٥/٢، والأشمونى ٢٦٥/١، والعينى ٢٥٠/٢.  
(٣) عن الأصل.

بالمعمول الثاني، وهو الخبر المفقود من الكلام، فنقول: عسى أن يقوم زيد،  
واخلوق أن يقوم زيد، وأوشك أن يقوم زيد.

ويعطى هذا الكلام أن أن مع الفعل في موضع رفع اسماً لعسى،  
فإن المفقود من المعمولين هو الثاني، قال، فالأول إذاً غير مفقود، وإذا كان  
موجوداً وليس ثم مع الفعل إلا أن والفعل، وذلك الاسم، فهما إذاً في  
موضع رفع الفعل، وقد قرّر أن هذه الأفعال الثلاثة من النواسخ، فالرفع  
على أن المرفوع اسمها، وصار لما كان في قوة الجملة وفي معناها ساداً  
مسدّ الخبر، لأنه مذكور. وفي القرآن من هذا : {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا  
وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ} <sup>(١)</sup> و {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ  
رَبُّكَ مقاماً محموداً} <sup>(٢)</sup>. ومثل ذلك يلزم في الفعلين الباقيين.

وما قاله الناظم ها هو أحد المذاهب الأربعة في المسألة.

والثاني /: أن أن وما بعدها في موضع الرفع على الفاعلية بمنزلة ٣٩٧  
قربُ ودنا، فكما تقول أن يقوم زيد، ويكون «أن يقوم» فاعلاً، فكذلك هنا  
إذا قلت : عسى أن يقوم. وهو في اخلوق وأوشك ظاهر.

والثالث : أن أن وما بعدها في موضع نصب المفعولية، والاسم  
الظاهر بعد الفعل والفاعل، وهي بمنزلة قارب، فإذا قلت : عسى أن يقوم  
زيد، أو اخلوق أن يقوم؛ فأن يقوم في موضع المفعول، وزيد فاعل، كأنك  
قلت : قارب أن يقوم زيد، أي : القيام زيد.

وهذان المذهبان بناءً على هذه الأفعال هنا غير نواسخ، وأن أن

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

مصدرية والرابع : يتخرج على قول من جعل أن غير مصدرية، وهو أن يكون «أن يقوم» هو الخبر، وزيدٌ هو الاسم، لك تنازعه مع فعل المقاربة الفعلُ الواقع خبراً، فصار بمنزلة : عسى يقومُ زيد، والبناءُ هنا على أنها ناقصة كما كانت في الاصل.

فأما رأى الناظم فقد مرَّ أنه إذا ثبت أن هذه الافعال تكون نواقص في بعض المواضع بلا نزاع، فالاولى أن يردَّ سائر المواضع إلى ذلك. ونحن ههنا قادرون على ردِّها، فهو الذي ينبغي، فإذا أسندت هذه الافعال الثلاثة إلى أن والفعل وجهت بما يوجه به «حسب» إذا وقع أن الفعل في موضع مفعولها نحو قول الله تعالى : {أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا<sup>(١)</sup>}، وقوله : {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا<sup>(٢)</sup>}، وما أشبه ذلك. فلما لم تَخْرُجْ «حَسِب» بذلك عن أن صلها، كذلك لاتخرج عسى وأختاها عن أصلها. ووجه ذلك في حسب ونحوها أن أن والفعل سداً مسدَّ الجزأين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، وإن كانا مؤولين بمفرد؛ فإنَّ ذلك قد تضمن المبتدأ والخبر ملفوظاً بهما؛ وإذ ضمير «يُتْرَكُوا» هو المبتدأ، و«يترك» هو الخبر، والتقدير : أحسب الناس أنفسهم متروكين. فكذلك تقول : عسى أن يقوم زيد، أن يقوم في تأويل مفرد، وهو يتضمن الجملة، فزيدٌ هو المبتدأ في المعنى، ويقوم الخبر. وهذا لا إشكال فيه على الجملة. قال ابن الضائع : «لما كان هذا المرفوع - يعنى أن والفعل - يتضمن الخبر والمخبر عنه ملفوظاً بهما، سدَّ مسدَّهما، كما سدَّ - في : أقائم أخواك؟ - المرفوع الفاعل عن الخبر؛ ألا ترى أنه يجوز على مذهب الأخفش : كان قائمٌ أخواك، وكان ناقصة قال: «وينبغي على قياس قول سيبويه أن يجوز : ماكان قائم أخواك؛ لأن النفي

(١) الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٢) الآية ١٦ من سورة التوبة .

يُجوزُ الابتداء بالنكرة، وقد اعتمد اسم الفاعل على كان». قال : «ومن هذا قولهم : ظننتُ أن زيدا قائم، فإنْ مع بعدها في تقدير اسم مفرد، وجازَ ذلك في ظننتُ، وإن كان لايجوزُ : ظننتُ قيامَ زيدٍ، بالنظم إلى ذِكْرِ الْخَبَرِ والمخبر عنه في الكلام خبراً ومخبراً عنه» - قال : «واحتَرِزَ بهذا التقييد من إلزام ظننتُ قيامَ زيد<sup>(١)</sup>».

هذا ما قال، وهو ظاهر كما ترى؛ إلا أن الفارسي ردُّ هذا في التذكرة، ومنعه جملة، لأنَّ أنْ في عسى واقعة موقع الفاعل، ولا يصلح أن تقع جملة موقع الفاعل، لأن الفاعل لا يكون جملة، لأنه يُضْمَرُ، ويكنى عنه، ويثنى ويجمع. ولا يجوز شيءٌ من ذلك في الجمل، ولا يجوز أن تكون أنْ واقعة موقع الجُمْلَة بعد الفعل، ولا أن تُسَدَّ مسدُّ الجملة هنا لأنها في معنى المفرد، وفي موضع مفرد مرفوع، وإلا فأين مرفوع الفعل في عسى أن يقوم زيد؟ فلا بُدَّ أن يقال / : أنْ والفعل، وأنْ والفعل مفردٌ، كما في ٣٩٨ نحو : أعجبنى أن تقوم.

فإن قيل : فقد وقعت أنْ وأنْ موقع الجملة في : ظننتُ أنْ يَقُومَ زيدٌ، وأنْ زيدا يقوم، فكذلك هنا.

فالجواب : أنهما لم يقعا موقع البتة، وإنما وقعا موقع المفرد، وإنما سدَّ ماجرى في الصلة من ذكر الخبر والمخبر عنه في المعنى مسدَّهما، كما سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر في : أقائم الزيدان؟ فاستغنى معه عن خبر المبتدأ، كذلك استغنى بذكر الخبر والمخبر عنه عن أن يعدى الفعل؛ قال الفارسي : ولم يقع الأفرادُ موقع الجملة في شيء علمناه.

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع ، ورقة ٨٢ .

هذا كلامه على بسط بعض ما فيه مع تحرّري معناه، وهو كما ترى وارد  
ويصعبُ الجواب عنه، ولكن نجيب بأن نقول : إنَّ أنْ والفعل وقعت في اللفظ مع  
عسى موقع الاسم المرفوع، فإنه مفرد في التقدير، لكن لما كان الخبر في المعنى  
واقعاً في صلة أنْ، وهو الفعل الموالى لأناستغنى به عن ذكره؛ إذ لا يحتاج إليه  
من جهة المعنى مع وجوده، فلم يقع المفرد موقع الجملة، وإما وقع المفرد موقع  
المفرد، واتفق أن ما في صلة المفرد سدّ مسدّ الخبر، كما اتفق الفارسيُّ معنا  
على أنْ «أنْ» مع ظنت واقع موقع المفرد، وسدّ ما في صِلَتِهِ مَسَدُّ المفعولِ  
الثاني، وهو خبرُ المبتدأ في الأصل، فمسألة حَسِبَ نظيرة مسأة عسى، وهو  
ما تقدّم ذكره، ولا يبقى بعد ذلك أشكال.

والمذهب الثاني مرجوع؛ فإنه إخراجٌ لهذه الافعال عما ثبت فيها إلى أمر  
محتمل، وأيضاً فإن أمكن ذلك في غير عسى فلا يمكن في عسى لأنها غير  
متصرّفة، ولادالة على حدث ولا زمان، فكيف تعدّى [تعدية<sup>(١)</sup>] الفعل المتصرف  
وتجعل دالةً على معناه من الحدث والزمان؟ هذا خلاف المقرر فيها؛ فإنَّ جعلَ  
ذلك أمراً معنوياً لم تخرج به عسى [عن<sup>(١)</sup>] أن تكون من النواسخ؛ لأن الأدوات  
قد تتحمّل معاني الافعال الصحيحة، ولا تخرج بذلك عن حكمها المستقرّ فيها،  
كليت وكأنَّ وأسماء الإشارة ونحوها.

والمذهب الثالث أيضاً، فيه ما في الثاني ويزيد محذوراً آخر، وهو أنه لو  
كان كما قال للزم إبرازُ الضمير مطلقاً واتصاله بعسى إذا كان ضمير مخاطب،  
فكنت تقول : عسيت أن تقوم، ولا يجوز على ذلك أن تقول : عسى أن تقوم، إلا

(١) عن هامش الأصل ، س .

أن هذا باطل، لقول الله تعالى : {وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم،  
وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم<sup>(١)</sup>}. وكذلك كان يلزم الإبراز في الفعل  
الثاني إذا كان الاسم مثنى أو مجموعاً، فكنت تقول : عسى أن يقوموا<sup>(٢)</sup>  
الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون. ولو أعمل الثاني لزم أن تقول : عسيا  
أن يقوم الزيدان، وعسوا أن يقوم الزيدون؛ فلا يقال : عسى أن يقوم  
الزيدان، ولا عسى أن يقوم الزيدون. وهذا فاسدٌ، فإن العرب تقوله.  
وأما المذهبُ الرابعُ فلا ينبغي الحمل عليه ما وجدت عنه مندوحةً.  
فالأولى ماذهب إليه الناظم.

واعلم أنه حين بين أن أن والفعل في موضع رفع بعسى أو واحدٍ / ٣٩٩  
من أخواتها، أشعر ذلك بأن لفظ الفعل لا يختلف بحسب اختلاف أحوال  
الاسم بعده، إلا بحسب ما يختلف الفعل لاختلاف فاعله فتقول : عسى أن  
يقوم الزيدان والزيدون، وعسى أن تقوم هند والهندان والهندات، وكذلك :  
الهنود، في أحد الوجهين<sup>(٣)</sup>. وعسى أيضاً لا تختلف.  
فالحاصل من كلامه من أول الباب إلى هنا يدور على مسألتين  
إحدهما:

عسى زيد أن يقوم. وهذه يشترك فيها جميع أفعال الباب. والثانية :  
عسى أن يقوم زيد. وهذه مختصة بثلاثة الأفعال المذكورة. وذلك كله عند  
عدم اسم يذكر قبلها، فأما إن ذكر اسم قبلها فإن ذلك يتفرع على هاتين  
المسألتين، وهو الذي قال فيه :

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) أ « يقوم » . وهو خطأ .

(٣) يريد : أن يجوز أن تقول : عسى أن تقوم الهنود ، ويقوم الهنود . بالتذكير والتأنيث ، لأنه في تفسير .

وَجَرَدْنُ عَسَى، أَوْ أَرْقَعَ مُضْمَرًا

بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ

فيعنى أَنَّ عَسَى إِذَا تَقَدَّمَهَا اسْمٌ مَذْكُورٌ قَبْلَهَا، فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا أَنَّ تُجْرَدَ عَسَى - يَغْنَى عَنِ الضَّمِيرِ جَمْلَةً - وَتَجْعَلُ «أَنْ يَفْعَلَ»

هُوَ الْمَرْفُوعُ بِهَا، وَتَسُدُّ إِذْ ذَاكَ مَسَدَّ الْمَنْصُوبِ، حَسْبَمَا تَقْدُمُ أَنْفَاءً، فَتَقُولُ : زَيْدٌ

عَسَى أَنْ يَقُومَ. وَالزَّيْدَانِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ <sup>(١)</sup> الذَّكْرَ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ يَضْمَرَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَكُونُ مَرْفُوعًا بِهَا، وَالْخَبَرُ : أَنْ

وَالْفِعْلُ. وَذَلِكَ الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ، فَيَطَابِقُهُ فِي إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيهِ

وَجَمْعِهِ، وَتَذَكُّرِهِ وَتَأْنِيثِهِ؛ فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَا أَنْ

يَقُومُوا، وَهَذَا عَسَتْ أَنْ تَقُومَ، وَالْهِنْدَانِ عَسْتَا أَنْ تَقُومَا، وَالْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ

يَقْمْنَ. فَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي هَذَا الْوَجْهِ اسْمَ عَسَى، وَأَنْ وَالْفِعْلُ الْخَبَرُ، كَمَا تَقُولُ :

زَيْدٌ كَانَ يَقُومُ، وَالزَّيْدَانِ كَانَا يَقُومَانِ، وَالزَّيْدُونَ كَانُوا يَقُومُونَ، وَنَحْوَهُ. وَهَذِهِ هِيَ

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

وَقَوْلُ النَّازِمِ : «إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ»، لَمْ يَعْيَّنْ هَهُنَا حَالُ هَذَا الْاسْمِ،

مِنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ صَحَّةَ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ مِنْ عَسَى؛

وَإِذَا قُلْتَ زَيْدٌ الْمَرِيضُ وَعَسَى أَنْ يَفِيقَ، وَجَاءَ زَيْدٌ فَعَسَى أَنْ يَقْرَأَ. وَمَا أَشْبَهَ

ذَلِكَ - [فَهُوَ <sup>(٢)</sup>] دَاخِلٌ فِي مَقْتَضَى إِطْلَاقِهِ. وَتَخْيِيرُ بَيْنِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ هُوَ تَخْيِيرُ

---

(١) فِي الْأَصْلِ : «الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ الذَّكْرَ» ، وَقَبِيحُ رَفْعِ الذَّكْرِ ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ رَافِعٌ لِلْسَّبَبِيِّ الْمَحَلِّيِّ بِالْ ، وَالْوَجْهَ يَجْرُ بِالإِضَافَةِ .

(٢) زَيْنًا مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ ، لِأَنَّهُ جَوَابُ إِذَا ، وَلابدُّ مِنَ الْفَاءِ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ .

بين لغتين للعرب حكاهما الإمام فقال : «ويقولون عسى أن يفعل،  
وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعل<sup>(١)</sup>».. إلى آخر ما قال، ثم قال :  
«ومن العرب من يقول : عسى، وعسيا، وعسوا، وعست وعستا،  
وعسين<sup>(٢)</sup>»... إلى آخره.

وإذا تقرّر هذا بقى على الناظم درك من وجهين أو ثلاثة؛ فإنه قصر  
هذا الحكم على عسى وحدها دون اخلولق وأوشك، فاقترضى أنهما غير  
داخلين معها. وهذا غير مستقيم، بل هما داخلان مع عسى في الحكم؛  
لأنك تقول : الزيدان أوشك أن يقوما، وأوشكا أن يقوما، والزيدون أوشك  
أن يقوما، وأوشكوا / أن يقوما. وكذلك التانيث في الأفراد وغيره. . .  
وهذا منصوص عليه للمؤلف وغيره. وكذلك اخلولق على القول بإلحاقها  
بأفعال المقاربة. وقد نصّ على ذلك في التسهيل<sup>(٣)</sup>، فاقترضه على عسى  
إيهام يقتضى إخراج غيرها، فلو قال عوضاً من ذلك :

وَجَرَدْنَهُنَّ أَوْ أَرْفَعَ مُضْمَرًا

فيعود الضمير على ثلاثة الأفعال المذكورة قبل - لاستقام كلامه  
وجرى على ما ينبغي، لكنه لم يفعل، فكان معترضاً. هذا وجه .

والثاني : أنه أتى بالمسألة قاصرة؛ فإنه قصرها على ما إذا تقدم  
عسى اسم، ضمير متكلم أو مخاطب فإن الوجهين سائغان، واللغتان  
ثابت، فتقول : عسى أن تقوم يا زيد، وعسيت أن تقوم، وعسى أن أقوم،

(١) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٢) التسهيل ٦٠ .



وعسيتُ أن أقوم. ومن ذلك في القرآن : {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ<sup>(١)</sup>}. وفي موضع آخر قال: {هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَنْ لَا تُقَاتِلُوا<sup>(٢)</sup>}، فكان من حقه أن يأتي بالمسألة مُكْمَلَةً، وإلا أُوهم أن الوجهين مختصان بما إذا ذكر قبل عسى اسمٌ. وذلك غير صحيح.

والثالث : أنه نَقَصَه وجه ثالثٌ جائز، وهو أن تنصب عسى ذلك المضمَر ولا ترفعه، وذلك في لغة من يقول : عساك أن تقوم، وعساني أن أخرج، وعساه أن يركب. وأنشد سيبويه لرؤبة<sup>(٣)</sup> :

يَا أَبَتَا عَلْكَأَوْعَسَاكََا

وأنشد لعمران بن حِطَّان<sup>(٤)</sup> :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا

تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْعَسَسَانِي

وليس ذلك بِمَقْصُورٍ عَلَى السَّمَاعِ، بل هي لغة للعرب حكاهما الناسُ. ووجهها أنهم حملوا عسى محمَل لعلّ، فأعملوها إعمالها لما اجتمعت معها في

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٣) ملحقات ديوانه ١٨١. والبيت من شواهد الكتاب ٢/٣٧٥ ، ٤/٢٠٧ ، والمقتضب ٣/٧٣ ، والخصائص ٢/٩٦ ، وابن الشجري ٢/٧٦ ، ١٠٤ ، والرضى على الكافية ٢/٤٤٧ - ٤٤٨ ، والمغنى ١٥١ ، ١٥٣ ، ٦٩٩ ، والهمع ٢/١٤٥ . وفي الخزانة ٥/٣٦٢ .

(٤) شعر الخوارج ١٥٨ . والبيت من شواهد الكتاب ٢/٣٧٥ ، والمقتضب ٣/٧٢ ، والخصائص ٣/٢٥ ، وابن يعيش ٣/١٠ ، ١١٨ ، ١٢٠ - ١٢٢ ، ٧/١٢٣ ، والرضى على الكافية ٢/٤٤٧ ، وفي الخزانة ٥/٣٤٩ .

معنى الرجاء والإشفاق، كما حَمَلُوا لعلَّ على عسى في إدخال أن في الخبر، نحو لعلَّ زيداً أن يَقُومَ، كما جاء في الحديث : «ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض<sup>(١)</sup>». فكان ينبغى له أن ينبّه على هذه اللغة الثالثة.

والجواب : أن<sup>(٢)</sup> الأول لازمٌ، لأجدُ الآن عنه جواباً.

وأما الثاني فإنه لم يحتج إلى التنبيه على ما ذكر لأنه<sup>(٣)</sup> داخل في مسألتى الباب الأولين، لأنك إذا اجتزأت بأن والفعل فلا إشكال، وإلا فلا بدُّ من مبتدأ وخبر، وقد يكون ظاهراً وضميراً، فإذا كان ضمير متكلم أو مخاطب فلا بدَّ من ذكره على إحدى اللغتين. فلما كان حكم ضمير المتكلم والمخاطب داخلاً فيما تقدم، لم يحتج إلى ذكره.

فإن قيل : فكذلك أيضاً إذا تقدم الاسمُ عسى فلا فرق، فإذا قلت : زيد عسى أن يقوم - ولا ضمير في عسى - فهي قد اجتزأت بأن والفعل عن ذكر الخبر، وإذا كان فيها ضمير فهي لم تجتزئ بل دخلت على المبتدأ والخبر، فلم يزد تقديم الاسم شيئاً.

والجواب : أنه إن لم يزد شيئاً فقد أوهم أمراً محتاجاً إلى زواله، لأنه إذا تأخر الفعل عن الاسم، وهو يطلبه من جهة المعنى، فالسابق إلى الوهم الإضمار / فيه، كقولك : زيدٌ ضرب عمراً، بل (هو)<sup>(٤)</sup> الواجب في ٤.١ مثل هذا - وكذلك قولك : زيدٌ عسى أن يَقُومَ، عسى فيه طالبةٌ لضمير زيد، وصالحة له، فقد يتوهم أن حكمها حكمُ سائر الافعال في وجوب الإضمار والتزام وجه واحدٍ من الوجهين؛ فيبين أن الوجهين معاً سائغان

(١) مسلم ، كتاب الأقضية ، باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة ١٣٣٧ . والبخارى ، كتاب الأقضية ، باب من قضى له بحق أخيه ٨٩/٩ ، وباب القضاء فى كثير المال وقليله ٩٠/٩ - ٩١ ، برواية (( أن يكون أبلغ من بعض )) .

(٢) فى الأصل : (( عن الأول )) .

(٣) فى الأصل : (( إلا أنه )) .

(٤) عن الأصل .

في المسألة ليرتفع الإيهام. والله أعلم.

وأما الثالث فالجواب عنه من وجهين، أحدهما : أن تلك اللغة قليلة، نصوا على ضعفها، وضعفها من جهة السماع، فإنها لم تكثر في الكلام، ومن جهة القياس لإخراج عسى - وهي فعل - من بابها، وهو باب كان إلى باب إن. والثاني : أن هذه اللغة في التحصيل راجعة إلى إحدى اللغتين المذكورتين؛ فإن الضمير - وإن كان بلفظ المنصوب - هو في موضع رفع على رأى الأخفش<sup>(١)</sup>؛ فإن بعض الضمائر قد توضع موضع بعض، كقولهم : ما أنا كأنت. وعلى ذلك حمل بعضهم قول العرب : كن كما أنت<sup>(٢)</sup>. فأنت في موضع جر بالكاف ومازائدة. وزعم الفراء أن من العرب من يقول : مررت بياك. وأنشد الكسائي<sup>(٣)</sup> :

فأحسن وأجمل في أسيرك، إنّه

ضعيف، ولم يأسر كإياك أسير

ولذلك يقول الأخفش أيضاً في لولاك ولولاه ولولاي : إن الضمائر في موضع رفع، وضعوا ضمير النصب موضع ضمير الرفع، والباب باقٍ على أصله<sup>(٤)</sup>، فكذاك هنا في عسى الكاف والباء والهاء في موضع رفع، والخبر منصوب.

(١) شرح السيرافي على الكتاب ١٥٤/٣.

(٢) في الحديث أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال لأبي بكر : «أن كما أنت» ، انظر البخاري ، كتاب الصلاة ٧٤/١ ، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي ١٨٧ . وقد جعل السهيلي «ما» كافة ، وأنت مبتدأ والخبر محذوف . هذا وانظر شرح الكافية للرضي ٣٢٧/٤ - ٣٢٨ .

(٣) مجالس ثعلب ١٣٣ ، والرضي على الكافية ٣٢٦/٤ ، والضرائر لابن عصفور ، ٢٦ ، والهمع ١٩٧/٤ ، والخزانة ١٩٤/١٠ ، ويقول البغدادي : «لم أطلع على قائمه» .

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ١٥٣/٣ .

## والمسألة ذات أقوال ثلاثة :

أحدها : أنها - أعنى عسى - حُمِلت على لعل، فنصببت الاسم ورفعت الخبر<sup>(١)</sup> :

والثاني : أنها باقية على أصلها، إلا أن الضمير خيرٌ مقدّم، والاسم أن والفعل. وهذا رأى المبرد<sup>(٢)</sup>، والأول رأى سيبويه.

والثالث : ماتقدم للأخفش. قال المؤلف : «وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظر؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له؛ وذلك موجودٌ لقول الراجز<sup>(٣)</sup> :

يا ابنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا

أراد : ماعصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء؛ ولأن نيابه غيره عنه؛ ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصبٍ لزم مه الاستغناء بفعلٍ ومنصوبه عن مرفوعه، ولانظير لذلك،#بخلاف كونه في موضع رفع؛ فإن الاستغناء به نظيرٌ بمرفوعٍ كاد في نحو : من تَأْتَى أَصَابُ أوكاد، ومن تعجل أخطاء أو كاد<sup>(٤)</sup>». قال : «ولأن قول سيبويه يلزم مه حملُ فعلٍ على حرفٍ في العمل، ولانظير له<sup>(٥)</sup>». ويلزم المبردُ الاكتفاء بالمنصوب أيضاً في نحو: عساك

(١) انظر رأى المبرد في المقتضب ٧٢/٣ ، مع تعليق المحقق ، وشرح الكتاب للسيراfi ١٥٤/٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ . والبيت في نوادر أبي زيد ٣٤٧ ، ونسبه لراجز من حمير ، والمسائل ملزمة ١٥٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٦٤ ، والمغنى ١٥٣ ، والخزانة ٤/٤٢٨ ، وقال البغدادي : «وهذا الشعر من مشطور السريع» .

(٣) ليست في الأصل .

(٤) هذا القول في مغنى اللبيب ، عند حديثه عن حذف الخبر ٧٠٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ .

تقوم - بغير أن، والإخبار باسم عين<sup>(١)</sup> جامدٍ عن اسم معنى، ووقوع الخبر في غير موضعه بصورةٍ لاتجوز فيه إذا وقع موقعه؛ لأنك إذا قلت في عساك أن تفعل : عسى أن تفعل إياك، لم يجز، ومالم يَجُزْ في الحالة الاصلية حقيق بأن لايجوز في الحالة الفرعية فثبت أن رأى الأخفش أولى الأقوال / بالصواب<sup>(٢)</sup>. وعند ذلك يكون قولك : عساك أن تقوم، وزيد ٤٠٢ عساه أن يخرج بمنزلة : زيد عسى أن يخرج - والضمير في عسى - غير أنه يبقى بيان هذا الاختلاف، وذلك موكل إلى نظر الناظر أو الكتب المطولة.

واعلم أن وقوع الضمير المنصوب (في<sup>(٣)</sup>) موقع المرفوع مختص بعسى دون اخلولق وأوشك؛ لأن عسى هي المرافقة للعل في المعنى، فعولمت في اللفظ معاملتها، بخلاف الفعلين الآخرين.

ثم قال الناظم :

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ

نَحْوِ عَسَيْتُ، وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زَكْنُ

هذه تنتمة القول في إحدى المسألتين في هذا الباب، وهي أن الفعل المذكور الذي هو عسى، إذا أسند إلى ضمير متكلم أو نحوه، وهو ضمير المخاطب، فإن لك في سين عسى وجهين :

أحدهما : فتقول : عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ، مثل : عَنَيْتُ.

(١) : «غير جامد».

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ .

(٣) عن الأصل .

والثاني : الكسر، فتقول : عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ، مثل : نَسَيْتُ.

وكذلك ماكان نحو عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ، مثل : نَسَيْتُ. وكذلك ماكان نحو عَسَيْتُ، مثل عَسِينَا، وَعَسَيْتِ، وَعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنْ في ذلك كله الوجهان.

والضابطُ الذي أشار إليه بالمثل هو أن تُسندَ عسى إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل؛ فقوله :

من نحو كذا، إخبارٌ عن كل موضع كانت فيه مسندةٌ إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل، فيدخل كل مسند في التاء وحدها نحو عَسَيْتِ، أو مع غيرها نحو عَسَيْتُمْ، أو النون : الهندات عَسَيْنَ، أونا نحو عَسِيَا. فهذا كله فيه الوجهان. وقد قرئ قولُ الله تعالى : {قَالَ : هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَنْ لَا تُقَاتِلُوا<sup>(١)</sup>}، وقوله : {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ<sup>(٢)</sup>}، بالوجهين<sup>(٣)</sup>.

وقوله : «والفتح والكسر»، منصوبٌ بأجزء. و«في السين»، متعلقة به. و«من نحو» متعلق باسم فاعل محذوف ثم نُبّه على اختيار الفتح بقوله : «وانتقاء الفتح زكّن»، الانتقاء بالمدّ فقصره ضرورة، معناه : الاختيار؛ يقال : انتقيت كذا، أي : اخترته. ومعنى زكّن : علم. يريدُ أن اختيار الفتح هو المعروف المعلوم. قال في الشرح : ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع. وإنما كان المختار لأنه اللغة الفاشية الشهيرة، قال مكي في

(١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٢ من سورة محمد .

(٣) قال ابن مجاهد في السبعة ١٨٦ : «قرأ نافع «عَسَيْتُمْ» بكسر السين في الموضعين ، وفتح السين الباقيون .

اختصار الحجة<sup>(١)</sup> للفارسي : «حجة من كسر أنها لغة في هذا الفعل إذا اتصل بمضمر خاصة، ويدلّ على ذلك ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : هو عَسٍ بكذا، مثل : شَجٍ وحرٍ، قال : فهو إذاً فَعْلٌ مثل شَجِي». قال : «حجة من فتح أنها اللغة الفاشية المستعملة مع المضمر والمظهر، ويقوى ذلك أنه قد أُجمِعَ على فتح السين مع المظهر، فواجب أن يكون مع المضمر كذلك؛ لأن المضمر يصيبُ المظهر». وذكر أن قياس لغة الكسر إذا أُسندَ الفعلُ إلى ظاهر أن يكون : عَسِي زِيدٌ، الكسر مثل رَضِي، إلا أن نافعاً أخذ بالأمرين فكسر مع المضمر وفتح مع المظهر. وقد قال بن دَرَسْتُويه : إن الكسر لغة رديئة شاذة.

/ فالحاصل أن سبب الاختيار لفتح وجهان : كونه اللغة الفاشية، ٤.٣ بخلاف الكسر. وكونه جارٍ على القياس لعدم اختلافه مع الظاهر والمضمر، بخلاف الكسر فإنه يختلف الأمر فيه، فيكون موجوداً مع المضمر، ولا مع كل مُضْمَرٍ، ومعدوماً إلى الرجوع إلى الفتح مع الظاهر. فهي لغة مضطربة في القياس. فاختياره الفتح للسمع والقياس معاً.

(١) انظر كلام أبي على في الحجة عند آية البقرة ٢٤٦ .

## إِنْ وَأَخَوَاتِهَا

هذا هو النوع الرابع من نواسخ الابتداء، وذلك إِنْ وَأَخَوَاتِهَا. وكان الأصل في الحرف - إذا اختصّ بما يدخل عليه من الأسماء، ولم يكن كالجزء منه، ولا شبيها بغير المختص - أن يعمل الجرّ حسبما بيّن في الأصول. وإنما يخرج عن أصله لشبّهه بغيره، فأشبهت هذه الحروف كان وأخواتها من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما، فلم تكن كالأول وأما الاستفتاحيتين في عدم الاختصاص، ولا مثل لو ولولا في عدم الاستغناء بهما عن الجواب؛ إذ كانتا امتناعيتين، وكذلك إذا المفاجأة لافتقارها إلى كلام سابق. وهذا وجه الشبه عند ابن مالك<sup>(١)</sup>.

وعند الزجاجي - رحمه الله - أنها أشبهت الفعل المتعدّي إلى واحد من خمسة أوجه:

أحدها : أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد والمنى والترجي والتشبيه والاستدراك ولذلك عمِلَتْ كَأَنَّ - بما فيها من معنى التشبيه - عمَلَ الفعل في نحو قول النابغة<sup>(٢)</sup>:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

والثاني : أن عددها كعدد الأفعال، : لأن منها ثلاثيا، ورباعيا، وخماسيا.

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٨١ .

(٢) ديوانه ١٩ . وهو من شواهد الخصائص ٢٧٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ .  
والرضى على الكافية ١٠/٢ ، ١٣ . وفى الخزائن ١٨٥/٣ . وحجّره :  
سَقَوْدُ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُقْتَادِ



والثالث : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الماضي.

والرابع : أنها تطلب اسمين من وجهين مختلفين، وذلك أنها تطلب الخبر، لأنها إنما سيقّت لتوكيده أو تَمْنِيهِ أو تَرْجِيهِ أو غير ذلك من المعاني المذكورة. وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر لأنه مطلوبه لا على اللزوم.

والخامس : أنها يتّصل بها ضمير المنصوب كما يتّصل بالفعل، فتقول : إنك، وإنّه، وإننى. كما تقول : ضربه، وضربه، وضربنى<sup>(١)</sup>.

ونقضها السهيلي كلّها إلا الرابع، قال : أما اتصال الضمير المنصوب بها فلم يكن إلا بعد حصول الشبه الموجب للعمل، ولولا ذلك لم يتّصل بها، فلا فرق في ذلك بين الضمير والظاهر في أن كلّ واحدٍ منهما ثانٍ عن الوجه الأول الذى أوجب لها العمل. وأما الثلاثة الباقية فموجودة في حرف ثم، ولم يوجب لها ذلك شيئاً من العمل.

هذا ما قال<sup>(٢)</sup>، وهو في الخامس صحيح، وفي غيره غير صحيح. فتأمل.

قال شيخنا - رحمه الله - : وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - : أن اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذى أوجب لها العمل، وأما الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئاً من العمل، وإنما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها.

ولنرجع إلى كلامه / :

(١) انظر الجمل للزجاجي ٦٥ .

(٢) انظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي ٣٤٢ - ٣٤٣ .

لَإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلَّ  
كَانَ عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ  
كَإِنْ زَيْدًا عَالِمٌ بِأُنَى  
كُفٍّ، وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضِرْفَيْنِ

لِإِنْ : متعلق بمحذوف هو خبر للمبتدأ، الذي هو عكس - وأراد : لِإِنْ، وَأَنْ، وليت، ولك، ولعل، وكان. فحذف العاطف على عادته.

ويعنى أن هذه الأدوات لها من العمل في المبتدأ والخبر عكس ما ثبتت لكان فيها، وقد تقدم أن كان ترفع المبتدأ وتتصب الخبر، فعكس هذا - الذي هو نصب المبتدأ ورفع الخبر - ثابت لِإِنْ وأخواتها. والذي دل على أنها تعمل في المبتدأ والخبر إحالته على [عمل كان، فقد ثبت ذلك فيها، فكذا في هذا ووجه ثبت عكس العمل هنا أنْ إِنْ وأخواتها لما ساوت كان في العمل، و<sup>(١)</sup>] أرادوا أن ينبهوا على فرعية العمل فيها - عكسوه، فجعلوا النصب في الاسم والرفع في الخبر، ليكون معها كمفعول قَدَّم وفاعل أُخِر.

فإن قيل : فلم لم يكن مثل هذا في ما وأخواتها؟ فالجواب : أنهم أرادوا أن يفصلوا بين ما يشبه الفعل ولفظه لفظ الفعل، وبين ما يشبه الفعل وليس لفظه لفظ الفعل، قاله الزجاج؛ وذلك أن لفظ هذه الحروف كلفظ الفعل لكونها ثلاثية فما زاد، وكونها مفتوحة الأواخر، فأرادوا أن يفرقوا بينهما ليتبين الحرف من الفعل، بخلاف ما وأخواتها فإنها متميزة الألفاظ من ألفاظ الفعل، فلم يحتاجوا إلى تفرقة. وأيضا الفرعية فيها تظهر في جهة أخرى، وذلك في إبطال العمل عند تقديم الخبر ودخول إلا ونحو ذلك. وهذا كله تعليل بعد

(١) زدنا الواو ليستقيم السياق .

السماع<sup>(١)</sup>.

ولما ظهر من كلامه أن هذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر<sup>(٢)</sup>،  
ظهرت مخالفته للكوفيين في مسألتين:

إحدهما : مازعموه من أن هذه الأحرف لا ترفع الخبر البتة، وإنما  
اقتصر بها على عمل النصب<sup>(٣)</sup>. والدليل على صحة ماقاله الناظم أنا لم  
نجد في عوامل الأسماء مايعمل نصباً بون رفع البتة، وقد وجدنا عمل  
الجرّ وحده، وذلك حروف الجرّ، وما يعمل الرفع وحده، وذلك الابتداء  
والمبتدأ، أو الخبر، العائد على المبتدأ؛ فقولُ من قال : إن هذه الأحرف  
تعمل النصب وحده - مُصَيِّرٌ إلى ما لا نظير. وهذا أبعد من قولهم في  
«ما» : إنها تعمل الرفع فقط؛ لأنّ لما قالوه هناك نظيراً بخلاف.

فإن قيل : إن لهذا نظيراً أيضاً على مذهبكم، وذلك المنادى، فإنه  
منصوب بيا وأخوتها، وكذلك التي لنفي الجنس عند سيبويه، هي ناصبةٌ  
غير رافعة.

فالجواب : أن المنادى ليس بمنصوب بيا لاعدكم ولا عندنا، أما  
عندكم فهو منصوبٌ للكثرة استعمال، وأما عندنا فبفعل مُقَدَّر. فالاتفاقُ  
على أن حرف النداء غير ناصب. وأما لا فإن الاقتصار بها على النصب  
مذهباً لكم فالصحيح عند الناظم خلافه، وإن لم يكن مذهباً لكم فبناؤكم  
عليه صحيح؛ / فإن القياسَ على أصل يُعْتَقَدُ فسادُه فاسدٌ. وأيضاً ٤٠٥

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٣٩ .

(٢) في جميع النسخ : «ترفع الاسم وتنصب الخبر» . وقد عدل في الأصل إلى : «ترفع الخبر وتنصب  
الاسم» .

(٣) هذا رأى الكوفيين . انظر الإنصاف ، المسألة ١٧٦/٢٢ - ١٨٥ .

فالخبرُ إذا لم يرتفع بالحروف - ولا بُدُّ له رافع - فلا يخلو أن يكون المبتدأ أو غيره، فإن كان المبتدأ لم يَصِحْ لأنه الآن غير مبتدأ. فإن : إن الأصل فيه المبتدأ، والأصل معتبر، لزمهم أن يُعْمَلُوا الخبر في المبتدأ من تلك الجهة، أو الضمير من الخبر، وذلك لا يصح.

فإن<sup>(١)</sup> قيل : إن الخبر إنما يعمل في المبتدأ بشرط ألا يكون عاملٍ آخر.

قيل لهم : وكذلك دُعِيَ أن المبتدأ لا يعمل في الخبر إلا بشرط أن يكون العامل في المبتدأ الابتداء. فجوابهم على هذا نُجِيبُ به على ما قالوه. فإن قيل : إن هذه الحروف إنما عملت بالشبّه اتفاقاً، وإذا كان كذلك فينبغي ألا تعمل في الخبر، لأن ذلك يؤدّي إلى التسوية بين الأصل الذي هو الفعل، والفرع الذي هو الحرف.

فالجواب : أن الشبه هو الذي يقتضى العمل في الأمرين، وضعف الفرع موجود في جهة أخرى، وذلك في منع تقدّم مرفوعها على منصوبها وغير ذلك من الأحكام.

وهنا أدلةٌ أخرى من الجانبين تكفي هذا منها.

والثانية : أن الناظم من حيث قَصَرَ هذه الحروف على عمل الرفع في الخبر مع نصب المبتدأ، دلٌّ ذلك على مخالفته لمن أجاز في الخبر النصب، فأما الفراء فأجاز نصب خبر ليت وحدها، ووافقه الكسائي على ذلك فيما أنشدوه من

---

(١) في جميع النسخ قبل هذا : «فإن قيل : إن العامل اللفظي استحقّ العمل في المبتدأ ، فلم لم يستحقّ أيضا العمل في الخبر ، كما استحقته كان حسبا بينه الدليل؟» . ذلك لاتقبضه سياق الكلام قبله ويَعْدُه .

قول رؤية، وأنشده سييويه أيضا<sup>(١)</sup>:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وأنشدوا أيضا<sup>(٢)</sup>:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرُّجِيعَ عَلَى الْفَتَى

والشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ

وباقى الكوفيين أجازوا ذلك [أيضاً<sup>(٣)</sup>] في سائر أخوات لیت، فيجوزُ عندهم : إنَّ زیداً قائماً، ولكن زیداً قائماً، وكان زیداً قائماً، ومن حجتهم على ذلك في «إن» ما في الحديث من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إن قَعَرَ جهنم لسبعين خريقاً<sup>(٤)</sup>»، وفي الشعر قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبُّهُ جَرُوزًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفْفِيْرًا

وقال الآخر<sup>(٦)</sup>:

---

(١) الكتاب ١٤٢/٢ . ولم أجده في ديوان رؤية . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، والمغني ٢٨٥ ، والرضى على الكافية ٣٣٤/٤ ، وفي الخزانة ٢٣٤/١٠ . ويقول البغدادي «والبيت الشاهد من الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلدها» .

(٢) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمساعد ٣٠٧/١ ، دون نسبة .

(٣) ليست في الأصل .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ . والحديث في مسلم ، كتاب الإيمان ١٨٧ ، برواية : لسبعون .

(٥) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، ونوادر أبي زيد ٤٧٤ ، والهمع ١٥٦/٢ . دون نسبة . وهو من بحر السريع .

والجروز : التي لاتبقى شيئاً في الإثناء . والخبة : الخداعة .

(٦) ينسب إلى عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ ، ولم أجده في ديوانه . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمغني ٣٧ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والأشمونى ٢٦٩/١ . وفي الخزانة ١٤٤/٢ عرضاً .

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ  
خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا  
وفي كَأَنَّ قولُ الشاعر<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا  
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وقد زعم ابنُ السَّيِّدِ أَنَّ نَصَبَ الخبرِ مع هذه الأحرفِ لغةٌ لبعض العرب<sup>(٢)</sup>. فإن ثبت ما قال بغير هذه الشواهد، بل بنقلٍ لاتأويل فيه، أو بمشاهدة لأهلها من غير احتمالٍ فذاك، ولا يعترض على الناظم لأنها قليلة نادرة، فلم يقيدُ بذكرها. وإن لم يثبت إلا بهذه الشواهد فهي محتملةٌ لغير ما التزمت الكوفيون. فأما بيت رؤية فرواجع فيه حال، عاملها الخبر المحنوف، كأنه قال : ياليت أيام الصَّبَا لنا رَوَّاجِعٌ، أو أَقْبَلَتْ رَوَّاجِعٌ، كما قال، أنشده سيبويه<sup>(٣)</sup>:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا

أى : إن لنا كذا. وأما قوله : ليت الشباب هو الرجيع / وقوله : ٤٠٦  
كَأَنَّ أَذُنَيْهِ، فقد رواه أهلُ البصرة على الرفع في الرجيع وما بعده. وقادمتا  
أو قلما، على التثنية. وحذفت النون ضرورة - وهذا كله ردُّ لرواية العدل.

(١) هو محمد بن نُوَيْبِ العَمَانِي. والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٨١، والمغنى ١٩٣، والرضى على الكافية ٢٣٥/٤، والهمع ١٥٦/٢، والخزانة ٢٢٧/١٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٨٢.

(٣) الكتاب ١٤١/٢. والبيت للأعشى، ديوانه ٢٢٢، وعجزة:

وإن في السفر إذ مضى مهلاً

وهو من الشواهد الشائعة في غير كتاب، وانظره في الرضى على الكافية ٢٧٦/٤، والخزانة ٤٥٢/١٠.

أو يكون الرجيع على إضمار كان؛ فإن كان تُستعمل بعيد هذه الأحرف كثيراً فجاز<sup>(١)</sup> إضمارها، وقادمةً : مصوب بإضمار فعل، أى يلحقان قادمةً.

أما : إن العجز خُبةً، فالخبر «تأكل» لا «خُبة». وأما : إن حُرَّاسنا أُسداً، فعلى إضمار فعل أيضاً تقديره : يشبهون أُسداً، أو تجدهم أُسداً، أو نحو هذا. وأما الحديثُ فحملة الناظم في شرح التسهيل على أن «قعر» مصدرُ قَعَرْتُ الشيء، أى : جعلته في القعر، وسبعين<sup>(٢)</sup> ظرفٌ، والمعنى على هذا صحيح، والإخبار بالزمان عن المعنى جائز. وهذا كله تكلف، والوجه في هذا أن يُردَّ بندوره وقَلَّتْه إن لم يكن له تأويل سائغٌ.

وعَدَّ الناظم هذه الأحرف وهى : إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولكن. أما إن وأن فالتوكيد، وليت للتمني، ولكن للاستدراك، ولعل للترجى ويدخلها معنى الإشفاق، وعند الأخفش قد تكون للتعليل، وعلى ذلك حمَل قول الله - تعالى - : {لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى<sup>(٣)</sup>}، أى : ليتذكر أو يخشى<sup>(٤)</sup>. وقال المؤلف : إنها تكون للاستفهام<sup>(٥)</sup>. وحمَل على ذلك قول الله - تعالى - : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزَكَّى؟<sup>(٦)</sup>} وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لبعض الأنصار وقد دعاه فخرج إليه مستعجلاً : «لعلنا أعجلناك؟»<sup>(٧)</sup>. وهذا فيه نظر<sup>(٨)</sup>.

(١) فى الأصل ، أ : «فجاء» . والمثبت عن س ، ف .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٢ .

(٣) الآية ٤٤ من سورة طه .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٤٠٧ .

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٨١ . وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين . انظر المغنى ٢٨٨/١ ، والجمع ١٥٣/٢ .

(٦) الآية ٣/من سورة عبس .

(٧) البخارى ، كتاب الوضوء ٥٦/١ ، ومسلم ، كتاب الحيض ، باب إنما الماء من الماء ٢٧٠ .

(٨) انظر عمدة القارى ٥٨/٣ .

وكأن معناها التشبيه المؤكد، وأصلها عندهم : إن والكاف، فقواك : كأن  
زيداً أشد، أصله : إن زيداً كاسد، لكنهم قدموا الكاف على إن ، ثم فتحوها  
إصلاحاً للفظ، فصار الحرفان واحداً، وقد قيل : إنها تأتي للتحقيق، واستدل  
عليه بقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

فأصبح بطن مَكَّةَ مقشوراً

كأن الأرض ليس بها هشام

وعده لها ستة ذهاب إلى ما فعل غيره كالزجاج وغيره. والمتقدمون يعدونها  
خمسة، ويؤب عليها سيبويه : «هذا باب الأحرف الخمسة»، ولم يعد أن المفتوحة.  
وكذلك فعل المبرد وابن السراج وغيرهم<sup>(٢)</sup>،

لأن المفتوحة فرع عن المكسورة، من جهة أنها إذا وقعت موقع مفرد لم  
يمكن أن تبقى مكسورة، لما يلزم فيها من وقوعها مبتدأة وبعدها جملة، ففتحوها  
لأن تصير مقدرة بمفرد، ويصح لهم ما قصدوه من التوكيد. وقد غمز في شرح  
التسهيل عد من عدّها ستة، وقال : إن ذلك لاجابة إليه لأجل الفرعية<sup>(٣)</sup>. فكان  
الأخلق به أن يعدّها خمسة فقط. والعذر عنه أنه إنما اعتبر صورها خاصة ولم  
يعتبر الأصل، كما لم يعتبر هو ولا غيره الأصل في كأن، إذ أصلها إن والكاف،  
والأقلو لزم أن يعتبر أصلها لعدت أربعة.

(١) هو الحارث بن خالد بن العاص ، شعره : ٩٣ . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ،  
والمنفى ١٩٢ ، ولتصريح ٢١٢/٨ ، والهمع ١٥٠/٢ ، واللسان ، مادة : قثم .

(٢) الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٧/٤ ، والأصول ٢٧٧/٨ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٠ - ٨١ .



فإن قيل : الفرقُ بينهما أن أصلَ كأن منسوخ، ولذلك لم تفتقر  
الكاف إلى مُتعلّق، بخلاف أن فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف  
/ بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد المكسورة، فاعتبرت ٤٧.  
فرعية أن دون كأن لذلك.

فالجواب : أن اعتبار الابتداء في أن إنما كان من وجهٍ دون وجه؛  
ألا ترى أنه من جهة التأويل بالمفرد غير معتبر، كما أن التوكيد في كأن  
معتبرٌ أيضاً، فليس أصلها بمنسوخٍ من كل وجه. والذي منع من اعتبار  
الابتداء معها إنشاء التشبيه، فإنه معنى مخالف لمعنى الابتداء الذي هو  
إخبار. وأيضاً إن كان قد عدّها هنا ستة فقد نبّه على فرعية أن بعد  
هذا في قوله :

وَهَمْزٌ <sup>(١)</sup> إِنْ افْتَحَ لِسَدُ مَصْنَدٍ

مَسْـَـدُّهَا ... ..

فجمع بين الطريقتين، طريقة من عدّها خمسة فبيّن فرعية أن.  
ثم مثل ذلك بقوله : «كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ...» إلى آخره، فأتى بثلاثة أمثلةٍ  
لأحرف ثلاثة، فإن زيدا عالماً، مثالٌ لأن المكسورة. و«بَأْنَى كُفَّ» مثال  
للمفتوحة. و«بَلَكْنَ ابْنَهُ نَوْضِغْنَ مِثَالُ الْكَنْ» وتجري البواقي نحوها، نحو :  
ليت هذا الليل شهرٌ، ولعل زيدا قائمٌ، وكأنّه بدرٌ.

وَالْكَفَّ، وَالْكَفُو، وَالْكَفُوْءُ - عَلَى فَعُولٍ، كَذَا فِي الصَّحَاحِ <sup>(٢)</sup> -  
وَالْكَفِيُّ : النَّظِيرُ. وَالْمَصْدَرُ الْكَفَاءَةُ، بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ. وَيُقَالُ : فَلَانٌ لَكِفَاءٌ لَهُ -

(٢) في جميع النسخ : «وكسر إن» .

(٢) الصحاح : ٦٨ .

بالكسر - وهو في الأصل مصدر، أى : لانظير له. والضغْنُ والضغِيْنَةُ : الحِقْدُ،  
وقد ضَغِنَ عليه - بالكسر - ضَغْنًا : إذا أضمر عداوته (ثم قال<sup>(١)</sup>) :

وَرَأَى ذَا النُّثْرِ ثَيْبٌ إِلَّا فِي الَّذِي

كَانَتْ فِيهَا أَوْهْنَا غَيْرَ الْبَذَى

الترتيبُ الذى أشار إليه هو كونُ الاسمِ يلى الحرفَ العاملَ، والخبرُ بعد ذلك، حَسْبَمَا أشار إليه في الأمثلة المذكورة، يعنى أنه لايجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها، فلا تقول : قائمٌ إنَّ زيدًا، ولا توسيطه وهو غير ظرفٍ ولا مجرور، فلا تقول : إن قائمٌ زيدًا، ولا ليت صاحبٌ لك عَمْرًا، ولا إنَّ يقومُ زيدًا. ولا ما أشبه ذلك.

وانما لم تتقدَّم أخبارها عليها لعدمَ تصرفها، وكذلك لا تتوسطُ لأجل عدم التصرف في نفسها فلا تتصرفُ في معمولها، ولأمرٍ (آخر<sup>(٢)</sup>) وهو أهم قصدوا أولًا في إنَّ عكس عمل كان، من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع، فلو وَسَطُوا الخبر كان ذلك بصورة ما أرادوا الخروج عنه، فكانه عودٌ إليه. ومن سجاياهم<sup>(٣)</sup> :

إِذَا انصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُنْ

عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ أَخِيرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

فالتزموا التأخير في الخبر لذلك. وأما الظرف والمجرور فشأهما في كلام العرب أن يتوسَّعَ فيهما ما لا يتوسَّعُ في غيرهما، فجاز التوسيط فيهما إذا وقعا

(١) عن الأصل .

(٢) ليست فى أ .

(٣) البيت لمعن بن أوس ، ديوانه ٩٤ . وانظره فى شرح الحماسة للمرزوقى ١١٣١ .

في هذا الباب خبرين، فلذلك استثناهما الناظم بقوله : «إلا في الذي كليت فيها»... إلى آخره، فأشار إلى أن الترتيب المذكور لا يلتزم فيما كان مثل هذين المثالين، بل يجوز أن تخالف في الترتيب المذكور، فتقدم الخبر على الاسم فتقول : ليت فيها غير البذيء، وليت هنا غير البذيء. وَلَفُ المثالين في مثال واحد، لَفَهُمْ ذلك، وكأنه قال : راع / الترتيب المذكور إلا إذا كان ٤٠٨ الخبرَ ظرفاً كليت هنا غير البذيء، أو مجروراً كليت فيها غير البذيء، فإن ذلك أن تأتي بالكلام على هذا الوجه من توسط الخبر.

وهذا التمثيل أعطى موضع مخالفة الترتيب، لأنه أتى بالخبر متوسطاً بين الحرف واسمه، فَيُنْقِئُ بما عيّن، فلا يجوز أن يتقدم الخبر عليهما معاً فلا تقول : فيها ليت غير البذيء، ولا : هنا ليت غير البذيء. فالمثال إذاً أعطى قيديّن : قيّداً في الخبر المتصرف فيه، وهو كونه ظرفاً أو مجروراً، وقيّداً في صورة التصرف، وهو التوسيط خاصة. وهذا ظاهر، وأما تقديم معمول الخبر فلم يجر له هنا ذِكْرٌ، ولعلّه تركه لأنه ذكر في باب كان قاعدة تشمل هذا الباب وغيره في قوله :

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ

إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍ

فاستغنى بذلك عن الإعادة هنا، أو ترك ذلك اتكالا على القياس؛ لأن العلة واحدة في الجميع.

وتقول على ما تقتضيه القاعدة : إن في الدار زيدا قاعداً، وإن مكانك زيدا قاعداً. ومنه ما أنشد سيبويه، من قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

(١) الكتاب ١٣٣/٢. والبيت في المغني ٦٩٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٦/٤، والهمع ١٦٠/٢، والخزانة ٤٥٢/٨. وهو مجهول القائل.

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بُحِبُّهَا

أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَا بِلَّةُ

وتقول أيضاً : إن زيدا طعامك أكل، ولا تقول : إن طعامك زيدا أكل. وما أشبه مما تقدم ذكر تمثيله.

والبَّذِي : أصله البَّذِيءُ، بالهمز، إلا أنه حذَفَ الهمزة على غير قياس، أو سهَّلها بإبدالها ياءً كالنَّسِي<sup>(١)</sup>، ثم حذفها للساكنين. ومعناه الفاحش السيء القول. وهذا التوجيه على أنه من المهموز، لأنه يقال : بَذُو الرجل بذاعة : إذا سَفِه، على مثال : بذع بذاعة وبذاعا<sup>(٢)</sup>.

وهى لغة. وإن جعلته البَّذِي، من المعتل بالواو، فالأمر أسهل، فإنه يقال : بَذَوْتُ على القوم وأبذيت عليهم، وبَذُو (الرجل يبذو)<sup>(٣)</sup> بذاء لاغير<sup>(٤)</sup>. وفلان بذِي اللسان، وامرأة بذِيَّة. وهذه اللغة الشهيرة.

وَهَمَزَ إِنْ افْتَحَ لِسَدُ مَصْنَدٍ

مَسَدُهَا، وَفِي سِوَى ذَلِكَ الْخُسِيرِ

مقصوده في هذا الفصل أن يبين المواضع التي تقع فيها أن المفتوحة وإن المكسورة؛ فإن لكل واحدة منهما موضعاً يخصها، وحكما يلزمها. وقد ظهر من هنا أن الكسورة أصل للمفتوحة وأن المفتوحة فرع عنها بقوله : «وهمز إن افتتح». ولو كانت أصلا بنفسها لقال إن المفتوح تقع مواقع المصدر، أو ما يعطى

(١) في الأصل : «وكالنبى». وانظر النشر ٤٧٥/١ .

(٢) تمثيل الهمزة بالعين للدلالة على تحقيقها . وانظر هذه اللغة فى التهذيب ٢٥/١٥ ، والأفعال للسرقسطنى ١٢٢/٤ .

(٣) سقط من ١ .

(٤) فى الصحاح ، مادة بذو : «وقد بذو الرجل يبيو بذاء ، وأصله : بذاعة ، فحذفت الهاء» . انظر ص ٢٢٧٩ .

هذا المعنى. وهذه الإشارة مقصودة له، ووجه ذلك : أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤول بمفرد، وأما المفتوحة فالكلام بعدها مؤول بالمفرد، وكون المنطوق جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه، أصل لكونه جملة من وجه أو مفرداً من وجه. وأيضاً المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه. وأيضاً فإن الفتحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّق به كقولك في عرفت أنك برّ : إنك برّ، ولاتصير المكسورة مفتوحة إلاّ برده، كقولك في إنك برّ : عرفت أنك برّ. والمرجوع إليه بحذف / الزيادة أصل ٤.٩ للمتوصل إليه بزيادة.

هذا توجيه المؤلف في الشرح<sup>(١)</sup>. واستدل ابن خروف على ذلك بوقوع المكسورة في موضع المفتوحة، ولاتقع المفتوحة في موضعها، تقول : ظننت أن زيدا قائم، فإذا دخلت اللام لم يصحّ منه إلا المكسورة، فتقول : ظننت إن زيدا لقائم.

ثم قوله : «وهمز إن افتح»... إلى آخره، يعنى أن الموضع إذا كان المصدر يسدّ فيه مسدّ إن واسمها وخبرها، فافتح همزتها، وإذا كان المصدر لايسدّ فيه مسدّها فأبقها على أصلها من الكسر. وفي ضمن هذين القسمين قسم ثالث، أنه إذا كان الموضع محتملاً للوجهين ساغ في إن الكسر والفتح، وقد نبّه عليه بعد ذلك. وهذه قاعدة الفصل، وضابط المسألة، لكن عادتهم أن يحصروا مواضع الكسر، ومواضع الفتح، ومواضع جواز الوجهين زيادة في البيان، ورفعاً لإشكال الحال<sup>(٢)</sup> في

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٨٤ .

(٢) في هامش الاصل عن نسخة : «يعرض» بدل كلمة «الحال» .

بعض المواضع.

ويردُّ على الناظم هنا سؤال، وهو أنه علَّل فتحَ هَمْزَةٍ إنَّ بسدِّ المصدر مسدَّها، وهذا يقتضى صحة وقوع المصدر موقعها، وهذا لا يطردُّ له في جميع ما تفتَّح فيه، أمَّا أنَّ المصدر يقع موقعها على الجملة من غير حصرٍ فصحيح، وأما أنَّ ذلك يصحُّ في كلِّ موضع فلا؛ ألا ترى أنَّ أنَّ تفتَّح بعد لو - وقد نصُّ هو على ذلك في بابها<sup>(١)</sup> - مع أنَّ المصدر لا يصحُّ في موضعها؛ فلا تقول : لو ذهابُ زيدٍ لأكرمته، وأنت تقول : لو أنَّ زيداُ ذاهبٌ لأكرمته. فإذا ثبت هذا فإطلاقه القولَ في سدِّ المصدر مسدَّها مُشكَلٌ.

والجواب : أنَّ سدَّ المصدر مسدٌّ إنَّ صحيح باتفاق، ولذلك سميت مصدرية، والشاهد لذلك اطرادُه في مواضع الفتح، غير أنَّ لو اختصَّت بهذا الحكم - أعنى بعدم النطق بالمصدر بعدها - استقباحاً لوقوع الاسم بعدها يليها؛ إذ خصَّوها بدخولها على الفعل، مع أنَّ المصدر سائغٌ في التقدير [على<sup>(٢)</sup>] القياس، وقد جعلَ وقوعُ أنَّ بعدها لزوماً استغناءً عن وقوع المصدر بعدها فذكروا<sup>(٣)</sup> أنهم استغنوا عن : لو ذهابه، بلو أنَّه ذاهب. وإذا كان ذلك على الاستغناء لم يكن قادحاً في إطلاق سدِّ المصدر مسدَّها، لأنَّه حاصل في القياس أو في الاستعمال. والله أعلم.

ثم أخذ في تعديد مواضع الكسر، وهو أحد الأقسام الثلاثة فقال :

---

(١) يريد قوله في الألفية في فصل لو :

لكنَّ لو أنَّ بها قد تَقْتَرِنُ.

وهي في الاختصاص بالفعل كَأَنَّ

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) في غير الأصل : «فذكر» .

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ  
وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً  
أَوْحَكَيْتَ بِالْقَوْلِ، أَوْحَلْتَ مَحَلَّ  
حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَلَرَأَيْتُ نُوْ أَمَلٍ  
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَّقَا  
بِاللَّامِ، كَمَا عَلِمَ إِنَّهُ لَنُؤْتَقَى

قوله : «فاكسر» ، أراد الكسر اللازم، بدليل أنه ذكر بعد ذلك قسماً آخر في جواز الوجهين؛ فإذا لابد أن يكون الكسر هنا حتماً، وذكر لذلك ستة مواضع :

أحدهما : الابتداء، وهو قوله : «فاكسر في الابتداء». في الابتداء : معمول فاعلٍ [هو حال<sup>(١)</sup>] من ضمير<sup>(٢)</sup> «إِنَّ»، وحذفه للعلم به، وكأنه قال : فاكسره كائنًا في الابتداء، أى : في ابتداء الكلام إذا وقع هنالك، نحو / قولك : إن زيداً أخوك، و(إنَّ الله يفصل بينهم يومَ القيامة، إنَّ الله على ٤١٠ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ<sup>(٣)</sup>).

ووقوع إن في الابتداء تارة يكون لفظاً ومعنى، كالأمثلة المذكورة، وتارة يكون معنى لا لفظاً، ولفظ الابتداء يشمل الوجهين. ومثال ذلك إنَّ الواقعة بعد ألا الاستفتاحية، نحو قول الله سبحانه : (أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِئَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ، أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ<sup>(٤)</sup>). هذا على تفسير المؤلف في

(١) في غير الأصل : «فذكر» .

(٢) في جميع النسخ : «من همز إن» . وهو خطأ .

(٣) الآية ١٧ من سورة الحج .

(٤) الآية ٨٤ من سورة هود .

شَرَحَ التسهيل<sup>(١)</sup>، فإنه أدخل تحت الواقعة مبتدأة نحو : ألا إن زيدا قائم، وكذلك نحو : كلاً إن الإنسان ليطغى<sup>(٢)</sup>. وسائر الأدوات التي يبتدأ بعدها الكلام. ويحتمل أن يريد الواقعة مبتدأ لفظاً ومعنى خاصة، كأنه قال : فأكسرهما إذا صدر الكلام المبتدأ بها حقيقةً وحكماً، فإنما إن فرجنا بها عن هذا إلى نحو آخرَ لزمنا أمرُ يصعبُ الجواب عنه أو يضعفُ :

أما أولاً فإن إن الواقعة بعد إذا التي للمفاجأة فيها وجهان، مع أن إذا من أدوات الابتداء، إذا دخلت لاتغير معناه.

وأما ثانياً فيقال : كما تدخل إن المبتدأ بها معنى لالفظاً في إطلاق لفظه، فالمبتدأ بها لفظاً لا معنى أخرى، نحو : أنك كريم جنتك<sup>(٣)</sup>، أي لأنك كريم. وأيضاً يدخل له تحت المبتدأ بها معنى لا لفظاً نحو : عندي أنك كريم؛ فإن أنك كريم بابه في الأصل التقديم، لأنه المبتدأ وما قبله خبره، فيقتضى أن أن في هذه المواضع كلها يجب كسرهما. وهو غير مستقيم، بل منها ما يجب فتحه، ومنها مافيه الوجهان؛ فالأولى أن يحمل قوله : «فاكسر في الابتداء» على أنه يريد الابتداء حقيقةً وحكماً؛ وذلك نحو : إن زيدا قائم، خاصةً.

فإن قلت : فإن هذا المحمل أيضاً يلزم عليه مثل هذا الاعتراض. فسيأتي في موضعه بيانه، إن شاء الله.

والثاني من مواضع الكسر : مبتدأ صلة الموصول، وذلك قوله : «وفي بدء صلة». ويعنى أن تقع إن مُبتدأ بها في الصلة، نحو قولك : أعجبنى الذي إنه قائم، فالكسر هنا واجب كما وجب في الأول؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، وأن

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٨٤ .

(٢) الآية ٦ من سورة العلق .

(٣) انظر الكتاب ١٢٧/٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٨٧ .



المفتوحة في تأويل المفرد، والمفرد لا يقع صلةً للذى وأخواتها.

كما أنك إذا جعلتها في أول الكلام لزم الكسر، لأنَّ المفتوحة في حكم المفرد، والمفرد لا يستقلُّ به الكلام. ومن مُثِّل هذا الموضع قولُ الله تعالى :  
«وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ<sup>(١)</sup>».. الآية. ومن أمثلة الكتاب :  
«أعطيته ما إنَّ شره خيرٌ من جَيْدِ مامعك، وهؤلاء الذين إنَّ أَحَبَّنْهُمْ لَأَشْجَعُ مِنْ شُجْعَانِكُمْ<sup>(٢)</sup>».

وإنما قال : «في بَدْءِ صَلَاةٍ»، ولم يقلُ : في الصلاة؛ لأنها إنما تكسر حتماً إذا ابْتَدِئْتُ فَإِنْ كَانَتْ فِي حَشْوِهَا فَلَا يَجِبُ الْكَسْرُ، بل قد تكون مكسورةً نحو قولك : أعجبنى الذى أبوه إنه منطلق. وتكون مفتوحة نحو : أعجبنى الذى ذكرت أنه فاضلٌ. فالفتح هنا واجب لكونِ أنْ منصوبة المحلِّ بذكرت، كما وجب الكسر في : أبوه إنه منطلق، لكونِ إنَّ خبراً عن عَيْنٍ.

والثالث : أن تقع إنَّ في جواب القسم، وذلك قوله : «وحيثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً»، يريد أنها تكسرُ إذا وقعت مكملةً للقسم، وتكميله إنما هو بجوابه، فكأنه قال : وحيثُ إنَّ جوابُ القسم، وذلك نحو : والله إنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وفي التنزيل :  
«إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا<sup>(٣)</sup>».. الآية، بعد قوله : (حم. وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ<sup>(٤)</sup>). وكذلك :  
«إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ<sup>(٥)</sup>».

(١) الآية ٧٦ من سورة القصص .

(٢) الكتاب ١٤٦/٣ .

(٣) الآية ٢ من سورة الزخرف .

(٤) الأيتان ١ ، ٢ من سورة الزخرف ، وسورة الدخان .

(٥) الآية ٢ من سورة الدخان .

/ ووجهُ ذلك أن جواب القسم لا يكون بالمفرد، وإنما يكون جملة، ٤١١  
فوجب أن لا تفتح إن هناك لتأولها بالمفرد.

وإطلاق الناظم ههنا مرادُ به التقييد، وذلك أنه حكم بلزوم الكسر  
ولم يفرّق بين أن تكون إن (بعدها اللام<sup>(١)</sup>). وكونها لا لام معها، وحكمها  
مختلف، فقد قال في قسم الوجهين :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمَ

لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمَى

فإذا جمعنا بين كلاميه صار ماهاك مُقَيِّدًا لما أُطلقَ هنا، فيكون  
مراده إن الواقع بعدها اللام ولا عليه من هذا؛ فإن العرب تُطلق في  
موضع وتقيّد في آخر، بناءً على أن مرادها بالمطلق ما أرادت بالمقيّد.

والرابع : إذا وقعت إن محكيّة بالقول، وذلك قوله: «أُحكيت  
بالقول»، فالضمير في حُكيت راجع إلى إن، ومراده مع معموليها، ويزيد  
أنها إذا وقعت بعد القول محكيّة به وجب الكسر أيضاً، نحو قلتُ : إن  
زيداً منطلقاً. ولا يجوز الفتح، لأن الحكاية بالقول تقتضى الجملة لا المفرد،  
وإنما تقتضى المفرد إذا لم يحك به. ومن مثله قول الله تعالى : (قَالَ : إِنِّي  
عَبْدُ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>)، (وقال : إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّهْدِينَ<sup>(٣)</sup>).

وهذه العبارة التي عبّر بها الناظم (عبارة<sup>(١)</sup>) مختصرٌ حسنٌ سليمةٌ  
من النقد الذي يلزم غيره؛ فإن الجزولى وغيره يقولون هنا : وبعد القول

(١) سقط من أ .

(٢) الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) الآية ٩٩ من سورة الصافات .

المجرد من معنى الظن. وتحزّروا بذلك مما يكون القول فيه غير مجردٍ من معنى الظن، فإنّه إذ ذاك يعمل كما يعملُ الظنُّ، فتكون فيه أن مفتوحة على الوجوب، لوقوعها موقع المفرد. وهذا الذي قرّروه ليس بسالم عن النقد، لأنّ القول إذا أُشرب معنى الظن (لم<sup>(١)</sup>) يعمل عمَلُ الظنِّ مطلقاً؛ إذ من العرب من يلزم الحكاية به وإن أُشرب معنى الظن، حسبما يأتي في موضعه إن شاء الله؛ فلا يسوغ أن يُستثنى القولُ المشربُ معنى الظنِّ على الإطلاق، لاختلاف العرب فيه. فأنما قول الناظم : «أوحِيتَ بالقول» فقد أراح الإشكال؛ لأنّ قصد الحكاية يضبط اختلاف اللغات إلى ضابطٍ لأمّحيد عنه؛ فإنّ من أشربه معنى الظن فاعمل إذا أراد الحكاية كسر إن، كما أنّ من لم يعمل هو قاصدٌ أبداً للحكاية فيكسرها، فلا يبقى على المسألة غبارٌ. والله أعلم.

والخامس : إذا حَلَّتْ إنُّ محلَّ الحال ووقعت موقعه، وذلك قوله : «أو حَلَّتْ محلَّ حالٍ يعنى أن تقع مع مابعدا جملةً في موضع الحال، نحو قوله : «زُرْتَهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ»، أى : زُرْتَهُ أَمَلًا. فالمفتوحة لاتقع هنا، لأن الحال بالمفرد لاتصاحب الواو. ومنه في التنزيل : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ. يُجَادِلُونَكَ<sup>(٢)</sup>).. الآية. وأنشد سيبويه لكثير<sup>(٣)</sup> :

مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتَهُمَا

إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرَمِي

(١) سقط من أ .

(٢) الآيةان ٥ ، ٦ من سورة الأنفال .

(٣) ديوانه ٢٧٣ . والبيت من شواهد الكتاب ١٤٥/٣ ، والمقتضب ٣٤٥/٢ ، والهمع ٤٤/٤ ، وفي العينى ٣٠٨/٢ .

والسادس : إذا كات بعد فعلٍ علّق باللام، وذلك قوله : «وَكَسَرُوا - يعنى العرب - من بَعْدِ فِعْلٍ علّق باللام». يريد تعليق الفعل عن عمله فيما طلبه من معمولٍ، واللام المعلقة هى لام الابتداء. وسيأتى بيان التعليق بعدُ إن الله. فإذا كان الفعل مُعلّقًا باللام لم يكن للفعل في إنَّ عملٌ، فبقيت على حالها من الكسر. ومثال ذلك قوله : «اعلم إنَّه لنو تَقَى»، فاعلم : معلق باللام في قوله : لنو تَقَى؛ لأنَّ / أصلها التقديم، فأصل الكلام : ٤١٢ اعلم لهو ذو تَقَى، فلما دخلت إنَّ أخرُوا اللام إلى الخبر، لما سيذكر. ومن مُثَل ذلك في الكلام قولُ الله : (قد نعلمُ إنَّه ليحزنك الذين يقولون<sup>(١)</sup>)، وقوله : (والله يعلمُ إنَّك لرسولهُ، والله يشهدُ إنَّ المنافقون لكاذبون<sup>(٢)</sup>). وم الشعر قولُ الشاعر؛ أنشده سيبويه<sup>(٣)</sup>:

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنُ أَسْنُودَ لَيْلَةٍ

لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

وأنشد ابن جنى في المحتسب<sup>(٤)</sup>:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا

لِلأُمْتَشَابِهَا نِ وَلَا سَوَاءُ

فلو زالت اللام لتسلط الفعل على إنَّ فانفتحت، نحو : (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ

(١) الآية ٣٣ من سورة الأنعام .

(٢) الآية ١ من سورة المنافقون .

(٣) الكتاب ١٤٩/٣ . والبيت في الأشموني ٢٧٥/١ ، والعيني ٢٢٢/٢ ، واللسان : سنا .

(٤) المحتسب ٤٣/١ . ونسبه ابن جنى في سر الصناعة إلى أبي حزام العكلى ، وهو غالب بن الحارث . كذا قال البغدادي في الخزانة ٣٣١/١٠ . والبيت من شواهد الرضى على الكافية ٣٦٠/٤ ، والمساعد ١ ، ٣٢٢ ، والهمع ١٧٥/٢ ، والتصريح ٢٢٢/١ ، والأشموني ٢٨١/١ .

سَتَذَكُرُونَهُنَّ<sup>(١)</sup>، (شهد الله أنه لا إله إلا هو<sup>(٢)</sup>)، (ألم تر أن الله يسبح له<sup>(٣)</sup>)..  
الآية.

هذا تمام ما ذكر من مواضع لزوم الكسر، وقد بقي عليه فيها درك من وجهين :

أحدهما : أن إتيانه بهذه المواضع فضل غير محتاج إليه؛ لأن العقد الأول كان كافياً، وذلك قوله : «وهمز إن أفتح لسد مصدر مسدداً» فإنه أتى به ظاهر المعنى، بين المأخذ. فإذا اعتبرت به المواضع كلها في الأقسام الثلاثة ظهر ما يلزم فيه كسر إن كالواقعة مبتدأة وفي بدء الصلة ونحو، حسبما فسر، وما يسوغ فيه الوجهان كالواقعة بعد إذا فجأة أو قسم، أو نحو ذلك، وما يلزم فيه الفتح كالواقعة في موضع الفاعل أو المفعول أو المجرور. وإذا كان كذلك لم يكن في تعداد هذه المواضع كبير فائدة.

والثاني : على تسليم أنه ذكرها للحاجة إليها، فإنه لم يستوفها بل نقصه مواضع ذكرها غيره، فمنها :

أن تقع خبراً لاسم عين، نحو : زيد إنه قائم. فالكسر هنا لازم، لأن المفتوحة في تقدير المصدر، والمصدر لا يُخبر به عن الجئة إلا على معنى الوصف، والوصف بأن معدوم.

ومنها : أن تقع في خبرها اللام نحو : إن زيدا قائم، عدّه الناس موضعاً زائداً على وقوع إن في الابتداء، ولم يفعلوا ذلك إلا لما بينهما من المباينة.

(١) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ٤١ من سورة النور .

ومنها : أن تقع بعد ألا الاستفتاحية، نحو : ألا إ أخاك منطلقاً. وفي القرآن : (أَلَا إِهِمْ يَكْفُرُونَ صُدُّوا عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>) ، (أَلَا إِنْهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ<sup>(٢)</sup>) ؛ لأنَّ أَلَا من حروف الابتداء، فإنَّ بعدها مبتدأة في المعنى.

ومنها : أن تقع بعد كَلَّا، نحو قول الله تعالى : (كَلَّا إِنْهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ<sup>(٣)</sup>) ، (كَلَّا إِنْهَا تَذَكُّرَةٌ<sup>(٤)</sup>) . وما أشبه ذلك. فلا تقع هنا المفتوحة لأنَّ ما بعد كَلَّا كلامٌ مبتدأ ومنها : أن تقع بعد حتى الابتدائية، نحو : قام القومُ حتى إنَّ زيذاً قائمٌ؛ لا يجوزُ هنا فتحُ إنَّ لتعذر تأويلها بالمصدر.

فهذه مواضعُ خمسة زائدة على الستة التي ذكرها، فكان عدُّه قاصراً.

والجوابُ عن الأولِ : أن مجرد الضابط المتقدم غيرُ كافٍ في بيان المقصود، وذلك أنه ليس كلُّ ما يصحَّ تأويله بالمصدر يكون مفتوحاً الهمزة عند العرب لزوماً أو جوازاً، بل قد يلزم الكسر ولا يراعى فيه صحَّةُ التأويل بالمصدر؛ ألا ترى أنَّ حتى الابتدائية قد يصحُّ / قياساً فتح أن ٤١٣ بعدها على تأويل المصدر، ويكون خبر مبتدأ محذوف للعلم به، فنقول : أسرع القومُ حتَّى أنهم لا ينامون، أى : حتَّى أمرهم عدمُ النوم. فهذا ممكن كما أمكن بعد إذا الفجائية، وفاءِ الجزاء، والقسم لالام بعده، وما أشبه ذلك؛ إلا أنَّ العرب اقتصرَت في حتى على الكسر، اعتباراً بعدم التأويل

(١) الآية ٥ من سورة هود .

(٢) الآية ٥٤ من سورة فصلت .

(٣) الآية ١٥ من سورة المطففين .

(٤) الآية ١١ من سورة عبس .

بالمصدر، ولم يقتصر في إذا وفاء الجزاء وغيرهما على ذلك. فالحاصل أن ما أمكن تقديره قياساً لا يستلزم أن يكون منطوقاً به، فثبت أن معنى سدّ المصدر أن، أو عدم ذلك، كونه موجوداً في السماع كذلك، إلا أنك تقيس على مواضع الفتح أو الكسر ما كان في معناها.

والجواب عن الثاني أن يقال : إن هذه المواضع قد ترجع إلى ما ذكر :  
أما نحو : زيد إنّه قائم، فإن الخبر هنا وقع جملة، فأصله الأول جملة الخبر، وجملة الخبر في الأصل مستقلة، ووقعها خبراً عارضاً، وإذا كان كذلك فلم تقع إن إلا في الابتداء، فوجب الكسر.

وأما إن زيدا لقائم، فهو الذي قال فيه : « وكسروا من بعد فعل علقا .. باللام »، لأن إن إذ وقع اللام في خبرها فإما أن يتقدمها فعل يطلبها أولاً، فإن تقدم فهو الذي قال، إذ لا يكون إلا من أفعال التعليق، وإلا فإن مكسورة كان معها اللام أم لا. فما فعله الناظم هنا أولى من عدده موضعاً ثانياً لوقوعها في الابتداء، وهو كون اللام في خبرها، فإنه كلام متداخل غير محرر. وأما ألا فهي كلمة تدخل على الكلام لتنبيه المخاطب لسماعه، فهي بمنزلة قولك : اسمع، أو تنبه، أو نحو ذلك، ثم يقع بعدها الكلام المبتدأ، فلما أن قولك : إن زيدا قائم، بعد تنبّع كلام وإن فيه في الابتداء فكذلك ما في معنى ذلك، وهو ألا.

وأما كلاً فهي أداة زجر عما تقدم من الكلام، فهي رد لهو زجر عنه، وما بعدها مستأنف، فإن بعدها في محل الابتداء.

وأما حتى فبمنزلة ألا؛ من حيث إن كل واحدة منهما يقع بعدها الكلام المبتدأ، فإن بعدها واقعة في الابتداء بهذا المعنى.

وقد يُقالُ : لعلَّ الناظم رأي هذه المواضع مما يقعُ فيها النظر، فلا تكون إنَّ فيها من قسم المبتدأة إلا بعد تأمل، فترك التنبيه عليها، اتكالا على نظر الناظر في كتابه. والله أعلم.

ثم ذكر مواضع الوجهين فقال :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمَ

لَا لَمْ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نَمَى

مَعَ تَلَوِّ فَالْحَزَا وَذَا يَطْرُدُ

فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

الوجهان هنا هما : فتح (همزة<sup>(١)</sup>) إنَّ وكسرهما ، وذلك يكون باعتبارين، فباعتبار سدَّ المصدر مسدَّها تَفْتَحُ، وباعتبار عدم ذلك تُكْسَرُ. ولا يكون ذلك إلَّا من وجهين مختلفين. وأتى لهذا القسم بأربعة مواضع :

أحدها : أن تقع بعد إذا التي للمفاجأة نحو : مررت به فإذا إنه عبدٌ. يجوز في إنَّ الكسر، وهو الأصل، لأنَّ إذا المفاجأة مختصة بالدخول على الجملة الاسميَّة، فإذا وقعت بعدها إنَّ فهي داخلة على جملة، فيحتاج إلى كسرهما، كأنه قال : فإذا هو عبدٌ. ويجوز الفتح، وهو خلاف الأصل، ولكنه / جائز، على أن تكون أن وما بعدها في موضع خَبَرٍ مبتدأ محذوف، كأنه قال : فإذا أمره أنه عبدٌ؛ قال ٤١٤ سيبويه : « ولو قلت : مررت فإذا أنه عبدٌ، تريد : مررت فإذا العبوديَّة واللوم، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبوديَّة واللوم. ثم وضعت أن في

---

(١) سقط من ١ .



هذا الموضع جاز<sup>(١)</sup>، ومثل [ذلك]<sup>(٢)</sup> ما أنشده سيبويه من قوله<sup>(٣)</sup>:

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

والثاني : بعد القسم الذي لا لام بعده، وذلك قوله : « أَوْ قَسَمَ .. لَا لَامَ بَعْدَهُ ». وهو معطوفٌ على مخفوض « بعد » ، لا مخفوضٍ « إذا » ، إذ ليس للقسم لفظ إذا. وقوله : « لَا لَامَ بَعْدَهُ » في موضع الصفة لقسم فالضمير في «بعده» عائد على القسم. ويريد القَسَمَ الذي في جوابه إِنَّ. وضمير «نُمي» عائد على همز إن. ويعنى أَنَّ إِنَّ إذا وقعت جوابا للقسم وليس معها اللام فإنَّ في همزها وجهين، وهما : الكسر والفتح ودلَّ عليهما تَقَدُّمُهُمَا قَبْلُ. فَأَمَّا الكسر فنحو : واللّه إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وأقسم إِنَّكَ كريم. وأما الفتح فنحو : أقسمتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ. ومن الأول قولُ الله تعالى : { حم. والكتابِ المبين \* إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ }<sup>(٤)</sup>. وفي الآخر : { إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا }<sup>(٥)</sup>. ومن الثاني قولُ الراجز<sup>(٦)</sup>:

أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلَى

أُنَى أَبُو ذِيَا لِكَ الصُّبْبَى

(١) الكتاب ١٤٤/٣ .

(٢) عن س ، ف .

(٣) الكتاب ١٤٤/٣ . والبيت في المقتضب ٢/٣٥٠ ، والخصائص ٢/٣٩٩ ، وابن يعيش ٤/٩٧ ، ٨/٦١ ، والرضى على الكافية ٤/٣٤٤ ، والخزانة ١٠/٢٦٥ .

(٤) الآيات ١ - ٣ من سورة البخان .

(٥) الآية ٣ من سورة الزخرف .

(٦) هو رؤية ، ديوانه ١٨٨ . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥ . والتصريح ١/٢١٩ ، والأشمونى ١/٢٧٦ ، والعينى ٢/٢٣٢ .

وتحرز بقوله : « لَا أَبْعَدُهُ » من القسم الذي بعده اللام، وتقع في خبر إن، فإن هذا لا وجهين فيه، وإنما فيه وجه واحد وهو الكسر، نحو قول الله تعالى : { وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولُهُ }<sup>(١)</sup> .. الآية. بل<sup>(٢)</sup> كقوله : { قُلْ : إِيَّيَّيْ إِنَّهُ لِحَقٌّ }<sup>(٣)</sup>، { فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لِحَقٌّ }<sup>(٤)</sup> فوجه الكسر أن القسم إذا كان جوابه جملة اسمية فلا بد أن يتلقى - إذا كانت موجبة - بـ «بِ» واللام، أو بأحدهما، ولا يستغنى عن واحد منهما. هذا هو الأصل، ولذلك لا تقول : والله أنت ذاهب. ولو فتحت إن لكان بتلك المنزلة، فكان الكسر أولى. ووجه الفتح أن يقال : لعل الفتح على إضمار الجار<sup>(٥)</sup> إذا قلت أقسم أنك قائم، أى : على أنك قائم. وكذلك يكون قوله :

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ

أَنْتِ أَبُو ذِيَا لِكَ الصُّبْحِيِّ

ثم يحمل على ذلك ما كان الفعل فيه غير مصرح به، نحو : والله إن زيدا قائم.

وما أجاز هنا من الوجهين ليس بمذهب البصريين، وإنما هو رأي الكوفيين على ما حكاه ابن كيسان<sup>(٦)</sup>، ونحا نحوهم الزجاجي إذ قال : « وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر

(١) الآية ١ من سورة المنافقون .

(٢) عدلت «بل» في الأصل إلى الواو ، فأصبح النص : «وكقواك» . وهو خطأ ، إذ المؤلف قد عدل عن الاستشهاد بالآية السابقة ، فأضرب عنها .

(٣) الآية ٥٣ من سورة يونس .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٥) في صلب الأصل وسائر النسخ : إضمار المجرور . والمثبت عن هامش الأصل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥ .

أجودُ وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً<sup>(١)</sup>، فجعل أبو القاسم  
الفتح قياساً، وإن كان الأجود الكسر.

وذهب ابن أبي الربيع مذهب أيضاً<sup>(٢)</sup>.

فالناظم كوفى في أصل المسألة وزجّاجي، إلا أن الأجود عند  
الكوفيين الفتح، وعند الزجّاجي الكسر. وأطلق الناظم القول في  
جوازهما فالظاهر التساوي عنده، وإذا ذاك يكون قد اختار القول بمذهب  
ثالث مخالف لما تقدم نقله، ومخالف لما رآه في شرح التسهيل من كون  
الفتح غير قياس. فأما كونه مخالفاً لما رآه في شرح التسهيل فاضطراب  
في المذهب، وأما / مخالفته للناس فاختراع لقول لم يره أحد من ٤١٥  
النحويين، فهو مخالف للإجماع. ولا يقال : لعل قوله : «بوجهين نُمى»  
أراد به وجهين على الجملة، فيكون أحدهما قليلاً، فيتفق له القولان، إن  
أراد أنه غير مقيس؛ إذ الفتح نادر، أو يكون موافقاً للزجّاجي إن أراد  
أنه مقيس<sup>(٣)</sup>. وقد رأى هنا غير ما رآه في شرح التسهيل، ولا بُعد في  
هذا، إذ المجتهدون تختلف آراؤهم في الأوقات المختلفة، فيكون له قولان  
هنا - لأننا نقول : أما اختلاف القولين للعالم فممكن في نفسه إلا أنه غير  
ظاهر هنا من وجهين:

أحدهما : أن من عادته إذا كان أحد الوجهين نادراً أو شاذاً أو  
قليلاً أو يُنبّه على القلة أو الشذوذ، أو الشيع والكثرة، وهنا لم يفعل ذلك.

---

(١) الجمل ٧٠ - ٧١ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ ، وشرح التسهيل  
لابن مالك ، ورقة ٨٥ .

(٢) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٧٠٤ .

(٣) في س ، ف ، وهامش الأصل : «ويكون قد ...» .

والثاني : / أنه قال : « بوجهين نُمى » ، إنه نُقل عن العرب؛ فإن ٤١٦  
 عنى قياساً فلازمٌ في الجميع، أو غير قياس فكذلك، ويبيّن ذلك أنه  
 شرك<sup>(١)</sup> في المسألة ما بعد إذا الفجائية لقوله : «بَعْدَ إِذَا فِجَاءَةً أَوْ  
 قَسَمٍ».. إلى آخره، وهما في إذا وجهان جيّدان لأنّوَر في أحدهما ولا  
 قَلّة، فكذلك يلزم في القَسَم لا محالة وإنّ ذاك يكون مخالفاً لأهل البصرة  
 والكوفة معاً.

ويجاب عن ذلك أنّ إحداث قول ثالث إذا أجمع الناس على قولين لا  
 يكون خرقاً للإجماع عند جماعة من أهل الأصول، فلا عتَبَ عليه. والحقُّ  
 أن كلامه غير مقتضٍ لتساوي لوجهين، وإنما يقتضى قياسهما، ومعتدّه  
 في ذلك السماع، ولا شك أن السماع بذلك نادر، لكن قول الشاعر:

أَنْى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

قد يلتحق على مذهبه<sup>(٢)</sup> بالنثر؛ إذ لا مانع ولا ضرورة تمنع من  
 الكسر، فهو بمنزلته في غير الشعر، والقياس قابلٌ لما قال. وأيضاً  
 الكوفيون قد اختاروا الفتح على ما نقل عنهم ابن كيسان، وذلك لا يكون  
 إلا مع السماع، لأن ما لاسماع فيه - وإنما أُجيزَ بالقياس - لا يقال فيه  
 : إنه أكثر من غيره، وقد قالوا : إنّ الفتح أكثر من السكر؛ فقد انتظم  
 القياس مع السماع، وذلك ما أردنا، فلذلك - والله أعلم - اختيار  
 الناظم هذا ما اختار. إلا أنّ فيه نظراً من جهة أن إطلاقه في جواز  
 الوجهين في القَسَم اقتضى أن المفتوحة تقع جواباً للقسم مطلقاً، لأنه

(١) في صلب الأصل : شرط . والمثبت عن الهامش وبقية النسخ .

(٢) تقدّم التعريف بمذهب ابن مالك في الضرورة .

قال : بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمَ ... إلى آخره، وإذا وقعت بعده فذلك على أنه جوابٌ له ، سواءً أكان فعل القسم مصرحاً به أو غير مُصرَّح به .  
وليس كذلك، بل الوجهان إنما ذكرا مع التصريح بالفعل والقسم، نحو قوله :

أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ

أُنَى أَبُو ذِيَالِكِ الصُّبْيَى

وأما كونُ الفعل غير مُصرَّح به فلم أر من ذكر فيه نقلاً، نحو :  
والله أنك قائم. والظاهر المنع من الفتح والتزام الكسر؛ لأن المفتوحة مؤوَّلةٌ باسم يقع مبتدأ، أو خبر مُبتدأ، والجملة الابتدائية لا تقع بنفسها جواباً للقسم؛ لا تقول : والله زيدٌ قائم، فكذلك لا تقول : والله أنك قائم؛ إذ هو في تأويل : والله أمرك القيام. أما جواز الفتح مع التصريح بفعل القسم فظاهر على تعلُّو أن به، لا على أنه جواب، فقولك : حلفت أنك قائم، على تقدير : حلفتُ على أنك قائم<sup>(١)</sup>. وهذا بيِّن، فإطلاق الناظم القول في جواز الوجهين فيه ما ترى.

والجواب : بأن كثيراً من المتأخرين يطلقون القول في جواز الوجهين من غير تفصيل، فكان الناظم أتبعهم. وأيضا الذي حكى عن الكوفيين في الشرح / مماثل لما ذكر هنا من عدم التفصيل، والمسألة - كما تقدَّم ٤١٧ - إنما تصح على التفصيل المذكور، فالسؤال واردٌ على الجميع، والله أعلم.

ويقال فيه : نَمَيْتُ إليه الحديث ونموته فإنا أنميه وأنموه : إذا رفعت

(١) في صلب الأصل وسائر النسخ: منطلق . والمثبت عن هامش الأصل .

إليه فَنَمِي مَبْنَى من أحد الفعلين.

ثم قال : « مَعَ تَلَوِّهَا الْجَزَا » . هذا هو الموضع الثالث من مواضع جواز الوجهين في إن. وذلك إذا كان تَلَوًّا - أي : تالياً - لفاء الجزاء، وفاء الجزاء هي الواقعة في جواب الشرط.

ومع : متعلقة باسم فاعل محذوف هو حال من الضمير في نَمِي، أي : نُقِلَ إن<sup>(١)</sup> بوجهين حالة كونه مصاحباً إن التالي فاء الجزاء. ويريد مصاحبته في الحكم بجواز الوجهين.

يعنى أن إن<sup>(٢)</sup> إذا وقعت بعد فاء الجزاء فإن للعرب فيها وجهين أيضاً : الكسر والفتح. فالكسر نحو قول الله تعالى : {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ<sup>(٣)</sup>}، وقال سبحانه : {إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ<sup>(٤)</sup>} . وهو كثير. وأما الفتح فنحو قوله : {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يَحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ<sup>(٥)</sup>} .. الآية. وقال تعالى : {كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ<sup>(٦)</sup>} .. الآية.

ومما قُرِئَ بالوجهين قولُ الله تعالى : {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ<sup>(٧)</sup>} . فقرأ

(١) انظر الصبان على الأشموني ٢٧٥/١ .

(٢) في الأصل ، أ : «يعنى أن وأن» . والمثبت عن س ، ف .

(٣) الآية ٩٠ من سورة يونس .

(٤) الآية ٧ من سورة الزمر .

(٥) الآية ٦٣ من سورة التوبة .

(٦) الآية ٤ من سورة الحج .

(٧) الآية ٥٤ من سورة الأنعام .

نافعٌ وغيره - إلا عاصماً وابن عامر - بكسر إنْ بعد الفاء، وقرأ عاصم وابن عامر بفتحها. ووجه الفتح أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منوياً التقديم، أى : فله أنه غفورٌ رحيمٌ، أى : فله غفرانُ الله ورحمته. ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ، تقديره : فأمره أنه غفور رحيم. وهذا النحو يجرى سائر ما ذكر من الشواهد.

وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكلف شيءٍ من ذلك؛ لأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء؛ قال الفارسي : ومن ثمَّ حُمِلَ قوله : {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ} <sup>(١)</sup>، على أن بعد الفاء مبتدأ محذوفاً، أى : فهو ينتقم الله منه <sup>(٢)</sup>.

فإن قيل : هذا الإطلاق من الناظم غير مستقيم؛ وذلك لأن الشاهد عليه إنما جاء مع تقدّم أن المفتوحة، كما مر في الأمثلة، وأن بعد الفاء (في الأمثلة <sup>(٣)</sup>) يحتمل وجهين : أحدهما ما تقدّم من كونها خبراً أو مبتدأ. والثاني : أن يكون تكرراً لأن المتقدمة، إما تأكيداً مجرداً - وهو مذهب الفراء والمبرد وغيرهما - وإما بدلاً على جهة التأكيد من الأولى. والمعنى في القولين واحدٌ إلا أن العبارة مختلف، والأظهر من سيبويه هذا الثاني، وهو أن تكون الثانية بدلاً من الأولى، كقوله تعالى : {أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ} <sup>(٤)</sup>، لأن المعنى : أيعِدكم أنكم مخرجون إذا متم، لكن قدّمت أن الأولى وما بعدها من الظرف ليعلم بعد أى شيءٍ الإخراج. هذا معنى سيبويه <sup>(٥)</sup>.

(١) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٢) انظر البحر المحيط ٢٢/٤ .

(٣) ليس في ١ .

(٤) الآية ٢٥ من سورة المؤمنون .

(٥) الكتاب ١٣٢/٣ - ١٣٣ .

ثم قال : «زعم الخليل - رحمه الله - أن مثل ذلك قوله تعالى : / أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ<sup>(١)</sup>}. فظاهر هذا الحمل على التكرير / قال السيرافي : «ولولم تكن مكررة لكسرت، لأنها في ٤١٩ موضع ابتداء بعد الفاء<sup>(٢)</sup>». فإذا كان كذلك لم يكن في فتحها بعد الفاء في هذه المواضع شاهد على فتحها بعد الفاء مطلقا، ولا بد أن يثبت من كلام العرب مثل : من تكْرِمْنِي فَأَنْى أكرمُهُ. وهذا ربما لاتجده، وإذا كان معدوما كان الناظم غير صحيح، لاقتضائه جواز : من يكرمني فَأَنْى أكرمهُ.

فالجواب : أن الناظم جرى في هذا الكلام على طريقة (أبى)<sup>(٣)</sup> الحسن الأخفش في الآية، من تعيين الاحتمال الأول، أن يكون ما بعد الفاء محمولاً على الابتداء والخبر، كما مر تفسيره، وتكون هذه الآيات مثل قول الله تعالى : {وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا<sup>(٤)</sup>} تقديره : أمرهم جزاء سَيِّئَةٍ، أو جزاؤهم. وكذلك قوله : {قُلْنَا<sup>(٥)</sup> : يَا أَيُّهَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ نُعْذِّبَ إِمَّا أَنْ نَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا<sup>(٦)</sup>}، أى : إما أمرهم كذا وإما أمرهم كذا. وهو في الكلام كثير. وهذا الذى قاله الأخفش ارتضاه ابن خروف، وقال : إذا حُمِلَ على هذا صلح اللفظ والمعنى، قال : ولا وجه للتأكيد في الآية ولا للبدل. وتأول كلام سيبويه على هذا المعنى، وأن قوله : «وزعم

(١) الكتاب ١٣٣/٣.

(٢) شرح السيرافي ٢٨/٣، ونصه : «ولولا أنها مكررة ...».

(٣) سقط من أ.

(٤) الآية ٣٧ من سورة يونس .

(٥) فى جميع النسخ : «قالوا». وصواب الآية ما أثبتناه .

(٦) الآية ٨٦ من سورة الكهف .



الخليل أن مثل ذلك» يريد به مثل قوله : قد علمت زيدا أبوه خير منك، وقد رأيت زيدا يقول أبوه ذاك<sup>(١)</sup> - قوله تعالى : {أَلَمْ يَعْلَمُوا}.. الآية، يشير إلى المسائل التي يبتدأ فيها، لا إلى أنها على التأكيد ولا البدل. فعلى هذه الطريقة تكون الآيات شواهد على جواز نحو : من يكرمني فأني أكرمه، على معنى : فأمرى أنني أكرمه، أو قلّه أنني أكرمه، أو ما أشبه ذلك. ويظهر أن هذه الطريقة أولى، لوجود نظائرها في كلام العرب، ولأن البدل والتأكيد لا يكونان جوابا، وقد وقع ذلك الجواب على الطريقة الأخرى. فما ارتضى الناظم أحسن في القياس الصناعي، وبه يصح الإطلاق في القاعدة.

ثم قال : «وذا يطرُد»، ذا : إشارة إلى الحكم المذكور، وهو جواز الوجهين في إن، ويطرد معناه : يجرى قياساً لا ينكسر، وأصله من قولهم : اطرُد الخبر أو الشر : إذا اتبع بعضه بعضاً، وجرى من غير توقُّف، وقولهم : اطرُد الأمر : إذا جرى واستقام. واطرُد النهر : جرى.

يقول : وهذا الحكم يجرى فيما [كان<sup>(٢)</sup>] نحو قولهم : خير القول إنني أحمد، وهو الرابع من مواضع جواز الوجهين، فيجوز، فيجوز لك في إن الفتح فتقول : خير القول أني أحمد الله، على تقدير المصور، أي : خير القول حمد الله. ويصدق في هذا الوجه على كل حمد، بأي عبارة كان. ويجوز الكسر فتقول : خير القول إنني أحمد الله، على تقدير : خير القول هذا القول المعين المفتتح بإن. فهو في التقدير على ما هو في اللفظ ولا تصدق هذه العبارة إلا على الحمد بهذا اللفظ المذكور. ومثل ذلك ما مثل به سيبويه حيث قال : «وتقول : أول ما

(١) الكتاب ١٣٢/٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَأَنْ فِي مَوْضِعِهِ<sup>(١)</sup>». قَالَ : «وَأِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ قُلْتَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ<sup>(٢)</sup>». يَعْنِي بِالْحِكَايَةِ الْحَمْلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. وَمِثْلُهُ : كَلَامُ زَيْدٍ إِنَّهُ يَقُولُ كَذَا كَذَا، وَجَوَابُهُ إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، وَسَوَالِي إِنِّي أَسْأَلُ اللَّهَ كَذَا وَكَذَا، وَخَبَرِي عَنْ حَالِ زَيْدٍ إِنَّهُ مُتَّكِيٌّ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَيَّدَ مِثَالَهُ الْمَسْأَلَةَ بِشَرْطٍ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهُوَ : أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الْكَلَامِ مِمَّا يَقْتَضِي الْحِكَايَةَ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ : «فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup>»، وَالْقَوْلُ يَقْتَضِي الْحِكَايَةَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ سَاغَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَسَاغَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى غَيْرِ الْحِكَايَةِ، وَمَنْ ثَمَّ جَازَ الْوَجْهَانِ فِي إِنْ هَذِهِ. وَلَا حَصَرَ مَوَاضِعَ الْقَسْمِينَ وَاسْتَوْفَى عَدَّهَا، دَلَّ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ فَهِيَ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ، وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَقْسَامِ إِنْ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَكْلُفٍ عَدَّهَا. وَقَدْ ذَكَرَ النَّاسُ لِفَتْحِهَا عَشْرَةَ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَقَعَ فَاعِلَةٌ، أَيْ : مُؤَوَّلَةٌ مَعَ مَعْمُولِيهَا بِالْفَاعِلِ، لِأَنَّهَا مُصَدَّرِيَّةٌ، نَحْوُ : أَعْجَبَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ : أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ.  
وَالثَّانِي : أَنْ تَقَعَ مَفْعُولَةٌ نَحْوُ : كَرِهْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ، تَقْدِيرُهُ : كَرِهْتُ قِيَامَكَ.  
وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَقَعَ مَجْرُورَةٌ لَفْظًا، نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ : {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا...} الْآيَةِ. (أَيْ<sup>(٤)</sup>) : وَلِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ.  
وَالرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ مُبْتَدَأَةٌ، نَحْوُ : عِنْدِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ.

(١) الْكِتَابُ ١٤٣/٣ .

(٢) نَفْسُهُ .

(٣) بَعْدَهُ فِي أَيْبَاضٍ ثُمَّ كَلِمَةُ «قَوْلٍ» . وَالْكَلَامُ تَامٌ ، وَلَا يَقْتَضِي لِهَذِهِ الْكَلِمَةُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ أ .

والخامس : أن تقع خَبَرٌ مبتدأ، الكرمُ أنك تفعلُ كذا.

والسادس : أن تقع بَدَلٌ شيء من شيء، نحو : أعجبتني قصُّكَ أنك أعطيتَ فلاناً.

والسابع : أن تقع بَدَلٌ اشتغال، نحو قول الله تعالى : {وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ<sup>(١)</sup>}.  
والثامن : أن تقع بعد لو نحو قول الله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا

أَنْفُسَهُمْ جَآؤُكَ<sup>(٢)</sup>، {وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ<sup>(٣)</sup>}.. الآية.

والتاسع : أن تقع بعد لولا، نحو : لولا أنك قائمٌ لأكرمْتُكَ.

والعاشر : أن تقع بعد مَدٌّ، نحو : مارأيتُهُ مَدٌّ أن الله خلقني.

وما أشبه هذه المواضع فهي في معناها.

واعلم أن اقتصاره فيما يجوز فيه الوجهان على أربعة مواضع يُدْخِلُ عليه في هذا القسم خَلَّاءٌ؛ لأن الناس قد ذكروا الجواز الوجهين مواضع أخر لم يذكرها الناطم، فاقترضى ذلك فيها لزومَ الفتح، وليس كذلك.

منها : ما بعد حتى إذا كانت ابتدائية كسرت إن بعدها - وقد تقدم - وإذا كانت عاطفة فُتِحَتْ، نحو : أعجبنى أمرُك كُلُّه حتى أنك متواضع.

ومنها : ما تقع بعد أما، نحو : أما إنك منطلق، بالفتح والكسر، فإذا فتحت كانت أما ظرفاً بمعنى حقاً، كأنك قلت : حقاً أنك ذاهب. وإذا كسرت كانت حرف تنبيه كالأ.

ومنها : أن تقع بعد حرف تنبيه كالأ.

(١) الآية ٧ من سورة الأنفال .

(٢) الآية ٦٤ من سورة النساء .

(٣) الآية ٦٦ من سورة النساء .

ومنها : أن تقع بعد حرف العطف، نحو : عرفتُ أنك ذاهبٌ وأنت مُعْجَلٌ. يجوز الوجهان، فالفتح عطف على أن الأولى، والكسر استئناف. وكذلك مع تُم إذا قلت عرفتُ أنك ذاهبٌ ثم أنك مُعْجَلٌ. ومن ذلك في القرآن. {إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى. وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى<sup>(١)</sup>}، قُرِئْتُ بالكسر، وهو لنافع وأبي بكر. وفتح الباقون<sup>(٢)</sup>.

ومنها : أن تقع بعد الواو لكن مع اسم الإشارة، نحو : ذاك وأنت قائم، فالفتح - على معنى : الأمر ذاك وأنت قائم، والكسر على الاستئناف. ومن الكسر قولُ تعالى : {هَذَا وَلِئِنْ لِلطَّاعِينَ لَشَرٌّ مَابٍ<sup>(٣)</sup>}. ومن الفتح قوله تعالى : {ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ<sup>(٤)</sup>}، / {ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ ٤٢٠ مُهِينٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ<sup>(٥)</sup>}.

ومنها : أن تقع بعد القول المُشْرَبِ معنى الظن، نحو : أتقول إن زيدا قائم؟ وأقول : أن زيدا قائم.

إلى غير ذلك من المواضع التي يجوز فيها الوجهان، زيادةً إلى ما تقدم من المواضع التي تُلزَم الكسر، فجميعها ينقضُ عليه هذا التقسيم فلا يتَّخِصُ للقسم الأخير شيءٌ بعينه.

والذي يقال في هذا - والله أعلم - أنه لم يقصد الحصر التام

(١) الأيتان ١١٨ ، ١١٩ من سورة طه .

(٢) السبعة ٤٢٤ . وأبو بكر هوشعبتين عياش الحنات ، روي عاصم . انظر غاية النهاية للجزري ٣٢٥/١ - ٣٢٦ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة ص .

(٤) الآية ١٤ من سورة الأنفال .

(٥) الآية ١٨ من سورة الأنفال .

لسائر الأقسام، وإنما قصد التنبيه على بعض المواضع المشهورة في القسمين الأولين، وترك الثالث غفلاً لئلاً يفهم منه لزوم الفتح في جميع ما لم يذكر. وكأنه ذكر ضابط الفتح. وهو سدُّ المصدر مسدده، فاكتفى به على الجملة، ثم نبه على شيء مما خرج عنه إلى لزوم الكسر أو جواز الوجهين، وترك سائر المواضع لينتظر فيها الناظر في كتابه، بناءً على ما ذكر له، وذلك كافٍ في مثل هذا المختصر.

(ثم قال<sup>(١)</sup>) :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ  
لَا مَ ابْتِدَاءً، نَحْوُ : إِنْ لَوْزَنْ  
وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيَا  
وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا  
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَأَنَّ ذَا  
لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَذَا  
(٢) وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَفْعُولَ الْخَبَرِ  
وَالْفَصْلَ، وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ خَبَرُ<sup>(٣)</sup>)

أخذ الآن يبين ما يتعلق بهذه الحروف أو ببعضها من الأحكام، زائداً إلى ما لها من ذلك في أنفسها. وابتدأ بذكر إن المكسورة، فذكر أن لام الابتداء تدخل مع إن على الخبر وغيره. وذلك أن لام الابتداء أصلها أن تدخل على المبتدأ

(١) عن الأصل .

(٢) انفردت أ بذكر هذين البيتين . وفيها في قافية البيت الثاني : «الخبر» ، بالالف واللام . وما أثبتناه قد نص عليه الشاطبي في نهاية الشرح .

والخبر لتؤكد الكلام، فتقول : لَزِيدُ قَائِمٌ، و {لَعَبْدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ} <sup>(١)</sup>. ثم إنَّ إنَّ تدخل على المبتدأ والخبر أيضاً للمعنى الذى تدخله اللام من التوكيد، ويبقى معها معنى الابتداء، كما كان باقياً مع اللام، فلما لم يتناقضا جاز اجتماعهما زيادةً في التوكيد، وحسن اجتماع توكيدين بحرفين، كما حسن اجتماعهما باسمين، نحو : {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} <sup>(٢)</sup>، وموضع كل واحدٍ من الحرفين صدرُ الكلام، لكن لما اجتماعا كرهوا ذلك، وأن يجتمعا ويتلاحقا، ولذلك لما جمعوا بينهما في الشعر غَيَّرُوا أَنْ بِإِبْدَالِ هَمْزَتِهَا هَاءٌ، فقالوا، أنشده عامة النحاة <sup>(٣)</sup>:

أَلَا يَاسَنَّا بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْحَمِي  
لَهْنُكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرِيمٍ

والأصل عندهم : لِإِنَّكَ. فأبدلوا كما أبدلوا أَلَفَ مَا حِينَ اجْتَمَعَتْ مَعِ مِثْلَهَا في قوله، أنشده ابن جني <sup>(٤)</sup>:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَّةٍ

فلما كان اجتماعهما مكروها أخرجوا اللام وأبقوا إنَّ في موضعها اعتباراً

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الحجر .

(٣) هو لرجل من نمير ، كما في الخزائن ٣٥١/١٠ . وانظر البيت في الخصائص ٣٥١/١ ، ١٩٥/٢ . وابن يعيش ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، والرخصى على الكافية ٣٦٢/٤ ، والمغنى ٢٣١ ، والهمع ١٧٩/٢ ، واللسان : لهن ، قذى .

(٤) البيت لعمر بن ملقط الطائي ، وعجزه :

أودى بنعلَى وسربالِيَّةٍ

وهو في نوادر أبي زيد ٢٦٧ ، وابن يعيش ٤٤/٧ ، والرخصى على الكافية ٨٨/٤ ، والمغنى ١٠٨ ، ٣٣٢ ، والهمع ٣١٩/٤ ، والخزائن ١٨/٩ .

باختصاص إنَّ بالمبتدأ وعملها فيه نون اللام، فإنها لاتختص ولا تعمل، فقالوا: إنَّ زيدا لقائم. ومع هذا فاللام في نية التقديم ولذلك عَمِلَتْ [إنَّ<sup>(١)</sup>]، ولولا ذلك لعلقتها عن العمل، كما علقت أفعال القلوب. فإذا أَخْرَوْهَا فَلابُدُّ أن يقع بين إنَّ وبينها فاصلٌ، وإلَّا كان المحنوف باقيا. فلا تدخل إلا حيث يحصلُ هذا الشرط. وذكر الناظم لدخولها أربعة مواضع، وهى : الخبر، ومعموله، والفعل، والاسم<sup>(٢)</sup>.

فأما دخولها على الخبر فذلك قوله : «وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحُّتُ الخبر بعد إنَّ المكسورة.

وإنما قال : «وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ» بيانا أن هذه اللام مختصة باللاحق

بأن لا يغيرها من الحروف المذكورة؛ فلا / تدخل في خبر المفتوحة، فلا ٤٢١ تقول : أعجبني أن زيدا لقائم. وما جاء من ذلك في السماع فشاد لا يقاس عليه، كقراءة من قرأ<sup>(٣)</sup> : {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنْهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ<sup>(٤)</sup>}، بفتح (أنهم) مع اللام ولا تدخل أيضا في خبر غير أن، فلا تقول : كأن زيدا لقائم، ولا لعل زيدا لقائم، ولا ليت زيدا لقائم. وهذه متفقٌ عليها. ولا تقول أيضا : لكن زيدا لقائم. عند البصريين وهو رأى الناظم. وذهب الكوفيون إلى جوازه. والصحيح مذهب أهل البصرة للقياس والسماع أما القياسُ فلأنَّ هذه اللام إما لام الابتداء وإما لام

(١) سقط من الأصل .

(٢) بعده في جميع النسخ كلمة «إن» ، بعدها بياض فيما عدا الأصل . وقد أشير في الأصل إلى أن كلمة «إن» زائدة .

(٣) هو سعيد بن جبير كما في شرح الكافية للرضي ٢٥٩/٤ .

(٤) الآية ٢٠ من سورة الفرقان .

اختلاف المذهبين، وأى ذلك كان فلا يستقيم دخولها في خبر لکن، وذلك لأنها إن كانت لام الابتداء فإنما حسن دخولها مع إن لموافقتها لها في المعنى؛ إذ كل منهما للتأكيد، وأما لکن فمخالفة لها في المعنى. وإن كانت لام القسم فإنما حسن دخولها مع إن لأن كل واحدة منهما تقع جواباً للقسم، ولكن مخالفة للام في ذلك لأنها لاتقع في جواب القسم، فكان الواجب أن لاتدخل في خبر لکن البتة. وأما السماع فمعدوم، فلا مستند لجواز لحاقها مع لکن.

واحتج الكوفيون على صحة مذهبهم أيضا بالقياس والسماع، أما القياس فمن وجهين، أحدهما : بقاء معنى الابتداء مع لکن كما كان باقياً مع إن، وبقاء معنى الابتداء في إن هو المسووغ لدخولها مع إن، فلتدخل مع لکن لوجود ذلك المعنى الجامع بين إن ولکن. وأيضاً فإن أصل لکن إن، زيدت عليها اللام والكاف، كما زيدت عليها اللام والهاء في نحو<sup>(١)</sup>:

لَهْكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ

والحرف قد يزداد عليه في أوله نحو لَعْلُ، وفي آخره نحو : (فَإِذَا تَرَيْنَ<sup>(٢)</sup>).  
إلا أن الهمزة حذفت تخفيفاً، كما حذفت عندكم في لن<sup>(٣)</sup>؛ إذ أصلها - على قول الخليل - : لا أن. وإذا كان كذلك فلکن هي إن في الحقيقة، فكما جاز دخول

(١) تقدم في ٣٤٣/١ .

(٢) الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) في جميع النسخ ما عدا ف : «أن» . وهو خطأ .



اللام مع إنَّ جازَ مع لكنْ. وأما السماعُ فقد قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

ولا يقال : لو كان قياساً لوجد في السماع كثيراً، لكنه لم يوجد منه إلا هذا الشطر، فدلَّ على أنه عند العرب مهجورٌ - لأننا نقول : لاتعتبر القلَّة والكثرة في السماع إلا إذا كان القياس بدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جارياً على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلَّة. واعتبر ذلك بمسألة أبي الحسن في شنوءة، في باب النسب، حيث قال فيه شَنَنْيَ - ولم يسمع غيره - : هو البابُ كُلُّهُ<sup>(٢)</sup> - فكذاك مسألتنا قد تقدم وجهُ القياس فيها، ولا معارض لذلك، فصَحَّ القياسُ على ماسمِعَ فيها وإن قلَّ.

والجواب عن الأول : أنَّ معنى الابتداء فحسبُ، بل لأنها مثلها في التوكيد، ولكنَّ بخلاف ذلك. وأيضاً فإنَّ معنى الابتداء مع لكنْ لم يبق كبقائه مع إنَّ؛ لأنَّ الكلام الذي فيه إنَّ غير مفتقرٍ إلى شيءٍ قبله، بخلاف الذي فيه لكنْ فإنه مفتقرٌ إلى ما قبله، فاشبهت أنَّ المفتوحة التي أجمع على امتناع دخول اللام بعدها.

وعن الثاني : أنَّ ما قلتم من أنَّ أصلها «إنَّ» زيدت عليه اللام والكاف فدعوى لا تسمع من غير / دليل. وأما النَّظَرُ بقوله : «لَهْنِكَ مِنْ ٤٢٢ بَرَقٍ» فيحتمل أن يكون الأصلُ لِأَنَّكَ، فَأَبْدَلْتَ الهمزة هاء. وهذا الذي يدعيه

(١) مجهول القائل . وقد ذكر ابن هشام في المغنى أنه لاتعرف له تنمة . على أنَّ ابن عقيل في شرحه على الألفية ١٣٤/١ ذكر له صدرا ، وهو :

يلوموننى فى حب لىلى عواذلى .

وشطر الشاهد في معاني القرآن ٤٦٥/١ ، الإنباف ٢٠٩ ، وابن يعيش ٦٢/٨ ، ٦٤ ، والرضى على الكافية ٣٦٣/٤ ، والمغنى ٣٣٣ ، ٢٩٢ ، والهمع ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٦١/١٠ .

(٢) الخصائص ١١٦/١ .

البصريون. ويحتمل أن يكون الأصل : **لَّهِ إِنَّكَ** <sup>(١)</sup>. فاخْتُصِرْ كما اخْتُصِرَ في نحو : لا ه أبوك، وَلَهُ أبوك، وله أبوك <sup>(٢)</sup>. وهذا أولى من قول الكوفيين لثبوت تصَرَّف العرب في لفظ الله في القسم. وهذا تأويل السَّهيلي فيما أحسب؛ فإذا لم يتعيَّن وجهُ التنظير، ولو سلَّم أن أصلها إن فلا يلزم أن يبقى بعد التركيب حكمٌ ماقيل التركيب، بل يختلف كثيراً. كما اختلف عند الخليل في لن، حيث جاز : زيداً لن اضرب، ولك يجر : زيداً لا أن اضرب؛ وكما اختلف في إمّا، فلزمت فعل الشرط النون، ولم تلزم بون <sup>(٣)</sup> ما. وكما قلتم أنتم في «اللهم» ونظائر ذلك كثيرة؛ فإذا كان كذلك لم يستتب القياس مع جواز المخالفة بعد التركيب، بل مع ثبوتها كما تقدّم في جواب الوجه الأول.

وأما السماعُ فقال ابن مالك <sup>(٤)</sup> : **لَا حُجَّةَ فِيهِ لَشَنُوذِهِ**؛ إذ لا يُعَلِّمُ له تَمَمٌ ولا قائلٌ ولا رايٌ عدلٌ يقول : سمعته مِن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف. قال : ولو صحَّ إسنادُه إلى من يوثق بعربيته لوجَّه بجعل أصله : «ولكن إنني». ثم <sup>(٥)</sup> حُذِفَتْ همزة إن ونون لكن، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر إن، أو حُمِلَ على أن اللام زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ

(١) هذا قول المفضل بن سلمة ، انظر الإنصاف ، المسألة ٢٥/٢١٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/١١٥ ، ١٦٢ ، ٤٩٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٢٣١ - ٢٣٢ ، واللسان ، مادة آل ، لها .

(٣) في جميع النسخ : «نونها» . والقول بوجوب إلحاق النون مع إمّا منسوب إلى المبرد والزجاج في الهمع ٤/٣٩٩ ، ولم يقع في القرآن الكريم إلا كذلك . وقال الجمهور : إن اقتران المضارع بالنون بعد إمّا كثير لكثرة حذفها في الشعر . وانظر المقتضب ٣/١٣ - ١٤ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

(٥) في صلب الأصل ، أ : فحذفت ، والمثبت عن هامش الأصل ، ف ، س .

الابتداء، كقوله، أنشده عامة النحويين<sup>(١)</sup> :

أَمْ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ

ولا يصحُّ عَضْدُهُ بموافقته للقياس؛ فقد مرَّ القَدْحُ في ذلك القياس، فلم يبق إلا الوقف على السماع.

وقول الناظم : «لَمْ ابتداء» تعينُ لِلَّامِ الداخلة ما هي؛ وأنها لَمْ الابتداءِ الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو : لزيدٌ قائمٌ، ليست غيرها. وهذا الذي أشار إليه هو مذهب أهل البصرة. وقد تقدّمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك. والدليل على صحة مذهب الناظم أن هذه اللام مستغنية عن نون التوكيد إذا دخلت على المضارع نحو : إن زيدا يقوم، و[إن ربكم ليحكم بينهم]<sup>(٢)</sup>؛ ولو كانت لام القسم لم تستغن عن النون، فكنت تقول : إن زيدا يقوم، كما تقول : والله يقوم. فإن لم يقولوا ذلك مع كثرة دخول النون مع لام القسم وندور خلافه [فهو]<sup>(٣)</sup> اليل واضعٌ على أنها ليست لام القسم، وإنما هي لام الابتداء التي لا تلزمها نون. ومثال دخولها على الخبر قولُ الله تعالى : [إن الله لئوفٌ فضيلٌ على الناس]<sup>(٤)</sup>، و[إن ربك لئوفٌ مغفرٌ للناس على ظلمهم]<sup>(٥)</sup>. وهو كثير. [والوَزْرُ : الملجأ]<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت لرؤية ، ملحقات ديوانه ١٧٠ . وهو في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٦ ، والمغنى ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، والتصريح ١٧٤/١ ، والهمع ١٧٧/٢ ، واللسان ، مادة : شهرية .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٦ من سورة الرعد .

(٦) عن ١ .

ثم أخذ يشترط في جواز دخول هذه اللام على الخبر شروطاً ضرورية، وهي ثلاثة :

أحدها : أشار إليه مثاله، وهو قوله : «إِنِّي لَوَزِرٌ». وهو الفصل بين إن والخبر، فإنه لو لم يكن مفصلاً من إن لم تدخل اللام عليه، نحو : إن في الدار زيداً، فلا يقال : إن لفي الدار زيداً. ووجه ذلك ما تقدم.

والثاني : أن لا يكون الخبر منفيّاً، وهو المصرح به في قوله : «وَلَا يَلِي» ذى اللام ما قد نُفِيَ». ذى : مفعول بيلى، وما هو الفاعل، كأنه قال : ولا يلى الخبر المنفى اللام المذكورة. وقوله : «ما قد نُفِيَ» - وإن كان الخبر غير مصرح به فيه - فهو / المراد، لأن كلامه فيه، فمعنى الكلام : ولا يلى ٤٢٣ هذه اللام ما قد نُفِيَ من الأخبار.

والخبر المنفى : هو الذى دخلت عليه أداة نفي، فيريد أن نحو : إن زيداً ما أبوه قائم، لا تدخل اللام عليه، فلا تقول : إن زيداً لما أبوه قائم. وكذلك غير مامن أدوات النفي، فلا تقول : إن زيداً لا يقول، ولا : إن زيداً إن تقول إلا خيراً. وما أشبه ذلك. ومثل ذلك في الامتناع : إن زيداً لَمْ يَقُمْ، وإنه لَنْ يَقوم.

وجه امتناع اللام هنا عند المؤلف أن أكثر أدوات النفي أولها لامٌ مثل : لا، ولم، ولن، فكروا اجتماع حرفين مثلين لما فيه من الثقل على اللسان، ثم أجروا سائر أدوات النفي على ذلك ليُنْسَقَ الباب، كما حملوا يُكْرِمُ وتُكْرِمُ على أَكْرِمُ في حذف همزة أَكْرِمَ. ولذلك نظائر في القياس العربي. وقد شذ دخولها على «لا» في الشعر؛ أنشد

ابن جني (١):

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا  
لِلْمُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

وهذا محفوظٌ عند الناظم، فلذلك لم يبين عليه.

والثالث من الشروط : أن لا يكون الخبرُ فعلاً يشبه رَضِيَ، وذلك قوله :  
«وَلَا مِّنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا؛ فإذا اجتمع في الفعل الوصفان  
معاً لم تلحقه اللامُ، فلا تقول : إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ، وكذلك لا تقول : إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ،  
وإن لأعطاني كذا، ونحو ذلك.

فإن تخلف شرطٌ من هذين جاز لحاقها؛ أما تخلف كونه ماضياً، فنحو :  
إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ، فَتَلْحَقُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُضَارِعٌ، فتقول : إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ، ومنه :  
(إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٢) .. الآية. وأما تخلف كونه متصرفاً، فنحو :  
إِنَّ زَيْدًا نِعَمَ الرَّجُلُ، فتلحق اللام هنا فتقول : إِنَّ زَيْدًا لَنِعَمَ الرَّجُلُ، لفقد  
التصرف. ووجهُ هذا كُلُّهُ أَنَّ أَصْلَ اللَّامِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْاسْمِ لَا عَلَى الْفِعْلِ،  
وإنما دخلت على الفعل المضارع لشبَّهه بالاسم الشبه المذكور قبل، وأمَّا الماضي  
فليس شبيهاً بالاسم فلم تدخل عليه اللام، وإنما جاز دخولها على غير المتصرف  
لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شَبَّهه بالمضارع،  
فتدخل اللام. ولهذه العلة إذا دخلت على الفعل الماضي المتصرف [المفترن

(١) البيت لأبي حزام العكلى، واسمه غالب بن الحارث. وهو من شواهد المحتسب ٤٣/١، والرضى  
على الكافية ٣٦٠/٤، والهمع ١٧٥/٢، والتصريح ٢٢٢/١، والأشمونى ٢٨١/١. وفي الخزانة  
٣٣٠/١.

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

بقَد<sup>(١)</sup> [استُبيحَ دخولُ اللامِ عليه؛ لأنَّ قد تَقَرَّبَ الماضي من الحال ومن هنا استثنى الناظمُ ذلك من الحكم بالمنع فقال : وقد يليها مع قد، يعنى : أنها قد تدخل على الماضي المتصرف إذا كان مصحوباً بقَد، نحو مامثل به من قوله : «إنَّ ذَا.. لقد سَمَا على العِدَا مُسْتَحْوِذَاً، فأدخل اللام على «سما» لما اقترن بقَد.

ثم يتعلَّق النظر في كلامه بمسألتين :

الأولى : أنَّ التصرف المختصَّ بالأفعال يطلق على وجهين :

أحدهما : أن يُراد به ما استُعْمِلَ على وجه واحدٍ من وجوه التصرف الثلاثة، إمَّا ماضياً أو أمراً أو مضارعاً مع بقاء دلالة على الزمان وعدم انتقاله إلى الإنشاء كأفعال المقاربة ماعدا كاد وأوشك، وكذا تَعَلَّمَ بمعنى اعلَمَ، وتبارك، وسُقِطَ في يده، وينبغي، ونحوها مما لا يستعمل إلا على وجه واحدٍ وإن كان دالاً على الزمان - فهذا ليس بِمُرَادٍ للناظم، لأنه جارٍ هنا مجرى المتصرف؛ / فإنك لاتقول : إنَّ زِيداً لجعلَ يقوم، ولا : ٤٢٤ إنَّ زِيداً لسُقِطَ في يده، كما لا تقول : إنَّ زِيداً لرضيَ. ويجوز ذلك إذا أدخلت قد فتقول : إنَّ زِيداً لقد جعلَ يقوم، وإنَّ زِيداً لقد سُقِطَ في يده، وإنَّ زِيداً لقد سما على العدا. وما أشبه ذلك. ويُشعرُ بهذا من كلامه تمثيلاً برضى من حيث كان ماضياً دالاً على الحدث والزمان، فما<sup>(٢)</sup> كان مثله امتنع أن تدخلَ عليه اللام.

والثاني : أن يُريدَ به ماكان من الأفعال شبيهاً بالحرف في عدم

(١) زيادة يستقيم بها السياق . ومكانها في جميع النسخ : قد .

(٢) في الأصل ، أ : «كما كان» . والمثبت عن ف ، س .

دلالته على الحدث والزمان وعدم تصرفه، كنعم وبئس، فهذا هو المراد للناظم فأخرجه بالقييد من حكم المنع من دخول اللام عليه، فدخل في حكم الجواز، فتقول على هذا : إن زيدا النعم الرجل، وإن عمراً لبئس الغلام. وما أشبه ذلك وقد تبين وجهه. واقتضى ذلك جواز دخول اللام على ليس، وأن تقول : إن زيدا ليس بقائم. وهذا ألا يسوغ لكرهية اجتماع لامين في اللفظ. ولعله لم يعين بالتحرز منه اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي، أو لأنه - وإن لم يدل على الحدث والزمان - في حكم المتصرف، كما يقول فيه ابن أبي الربيع وغيره<sup>(١)</sup>، أو لغير ذلك.

والثانية : أنه لما أخرج عن الحكم بدخول اللام على الخبر الخبر الوالى لأن، والمنفي، والواقع فعلاً ماضياً، كان ذلك ظاهراً في أن سائر مايقع خبراً لأن يجوز دخول اللام عليه، فتقول : إن زيدا لقائم، وإن زيدا لفي الدار، وإن زيدا ليخرج اليوم. ونحو ذلك. ويقضى ذلك أن تدخل على الخبر إذا كان شرطاً وجزاءً، وعلى واو المصاحبة المغنية عن الخبر، وعلى الخبر إذا تقدمته أداة التنفيس، وكذا إذا كان قسماً وجواباً، أو جملة اسمية.

أما الشرط والجزاء فقد منع في التسهيل دخول اللام عليه؛ قال في الشرح : «والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، نحو : {لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}»<sup>(٢)</sup>. فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير مؤكد<sup>(٣)</sup>، وذكر أيضاً أن ذلك غير

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٥٤٥ - ٦٤٦ ، ٦٦٥ .

(٢) الآية ١٤٩ من سورة الاعراف .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

مستعمل في كلام العرب فتأكد المنع. ومنع ذلك غَيْرُهُ أيضاً من النحويين واعتلوا بالمنع بأن هذه اللام تطلب المبتدأ؛ ألا ترى أنك لا تقدم الخبر في قولك : لزيد قائم فتقول : لقائم زيد؛ لأن اللام لا تدخل على الخبر، وإنما دخلت في خبر إن للضرورة من اجتماع حرفين مؤكدين، وإنما دخلت على الخبر لشبهه المبتدأ، وذلك إذا كان مفرداً، أو ظرفاً، أو مجروراً، أو فعلاً مضارعاً. فإن كان الخبر على غير ذلك لم تدخل إلا بنظر وشغب<sup>(١)</sup>؛ فإذا إطلاق الناظم الجواز فيه ماترى.

وقديجاب عن هذا بأن يقال : المسألة نظرية - ولعل الناظم ذهب هنا في الشرط مذهب ابن الأنباري<sup>(٢)</sup> القائل بالجواز في الجواب، لا اعتباراً بعدم التباسها بالموطئة لأنها لا تدخل في الجواب، بل قاس الجواب<sup>(٣)</sup> على الجملة الفعلية أو الاسمية إذا قلت : إن زيدا / لأبوه قائم، ٤٢٥ حسبما يذكر بحول الله.

وأما واو المصاحبة المُغْنِيَّة عن الخبر فقد منع في التسهيل<sup>(٤)</sup> دخول اللام عليها، فلا يقال، : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ لَوْضِيعَتُهُ، ولا يدخل هذا عليه هنا، لأن واو المصاحبة وما صاحبت ليست بخبر، وإنما هي نائبه منابه، فلم تدخل تحت قوله : «وبعد ذات الكسر تصحب الخبر.. لام ابتداء». فلا درك عليه

(١) كذا ، ولعله يعني بالشغب : المحاولة .

(٢) هو أبو بكر بن الأنباري ، ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ . وفي الهمع ١٧٤/٢ : «جوز ابن الأنباري دخولها على جوابه ، لأنه غير صالح للتوطئة ، نحو : إن زيدا من ياته ليحسن إليه».

(٣) كذا في ١ ، وفي سائر النسخ : «الجواز» .

(٤) التسهيل ٦٤ .



بذلك هنا. وعلى أن المؤلف حكى عن الكسائي جواز المسألة محتجاً بما حكى من قولهم : إن كل ثوبٍ لو ثمنه<sup>(١)</sup>. وأما الخبرُ المصدرُ بأداة التنفيسِ ففي جواز اللام عليها خلافٌ بين الكوفيين والبصريين، نقله المؤلف في الشرح، فذهب البصريون إلى ما اقتضاه كلامه هنا من الجواز، وذهب الكوفيون إلى المنع، فلا يجوز عندهم أن يقال : إن زيدا لسوفَ يقوم. وأجازه البصريون، قال المؤلف : «ولا مانع من ذلك، فجوازه أولى<sup>(٢)</sup>».

وأما القسم والجواب فقد مَنَعُوا دخول هذه اللام عليه، فلا تقول : إن زيدا لو الله قد قام، ولا ما أشبه ذلك. وظاهر إطلاق النازم جواز ذلك.

قوله : «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ»، فاعل يلي الفعل الماضي المتصرف. وها : عائدة على اللام المذكورة؛ يعنى أن اللام قد تدخل قليلا على الفعل الماضي المشبه لرضى، إذا كان بعد، نحو مامثل به من قوله : «إنَّ ذا.. لقد سَمَا على العِدَا مُسْتَحْوِذاً». فدخلت اللام على سما لما اقترن بعد. والعدا : الأعداء.

والمستحوذ على الشيء : هو الغالب عليه؛ {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ<sup>(٣)</sup>}، أى : غَلَبَتْ على قلوبهم فأنسأهم ذكر الله.

وأما دخول اللام على معمول الخبر، فذلك قوله : «وتصحبُ الواسِطُ مَعْمُولَ الْخَبَرِ». يعنى أن اللام تصحبُ أيضاً معمول الخبر إذا كان متوسطاً، يريد: بين الاسم والخبر، فتقول : إن زيدا لَفِي الدار قائمٌ، وإنك لَعِنْدِي خطيٌّ،

(١) في جميع النسخ : « ولثمه ». والمثبت عن شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٦ ، والهمع ١٧٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

(٣) الآية ١٩ من سورة المجادلة .

وإن زيدا لطعامك أكل. ومنه قول أبي زبيد الطائي<sup>(١)</sup>:  
إن امرأ خصني عمداً مودتة

على الثنائي لعندي غير مكفور

وإنما جاز هذا لأن المعمول كالجزء من عامله، فإذا قدم كان  
كالجزء المتقدم، وإذا أخر كان كالجزء المتأخر. وأيضاً تقدم المعمول يؤذن  
بتقدم العامل، فالمعمول إذا تقدم في محل عامله، فكان اللام وإنما دخلت  
على العامل، وهو الخبر.

واقترضى كلامه في معمول الخبر شرطاً، وهو أن يكون واسطاً، أى  
: متوسطاً بين المبتدأ والخبر، تحرراً من أن يكون متأخراً عن الخبر، أو  
متقدماً على المبتدأ، فإن اللام لا تلحقه هناك؛ فإذا قلت : إن عليك زيدا  
نازلاً، لم يجز لحاق اللام في عليك، لقبح اجتماع إن واللام، كما تقدم،  
فلاتقول : إن لعلك زيدا نازلاً. وإذا قلت : إن زيدا نازلاً عليك، لم يجز  
دخول اللام على معمول الخبر، فلاتقول : إن زيدا نازلاً لعلك، لاستحقاق  
الخبر لها.

و«معمول الخبر» : يحتمل أن يكون بدلاً من «الواسط»، ويحتمل أن  
يكون حالاً منه تقديره : وتصحب الواسط حال كونه معمولاً / للخبر، أو ٤٢٦  
صفة على ذلك المعنى. ويكون ذلك تحرراً من أن لا يكون معمولاً بل صفة  
للإسم، نحو : إن زيدا الفاضل لقائماً، فلا تلحق هنا المتوسط بين الاسم  
والخبر لأنه من تمام الاسم. وكذلك إن توسط معطوف أو بدل أو توكيد،

(١) ديوانه ٧٨. وهو من شواهد الكتاب ١٣٤/٢، والإنصاف ٤٠٤، وابن يعيش ٦٥/٨، والمغنى  
٦٧٦، والهمع ١٧٣/٢، ٢٧٨/٤، والأشمونى ٢٨٠/٢.

نحو : **إِنْ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ**، **وَمَا زَيْدًا أَبَاكَ قَائِمًا**، **وَمَا زَيْدًا نَفْسَهُ قَائِمًا**؛ لأن ذلك كله راجع إلى تمام الأول، كما أن معمول الخبر من تمام الخبر، فلذلك لحقت معمول الخبر متوسطاً وإن تقدّم قبله نعت الأول، فيما أنشد سيبويه من قول أبي زيد<sup>(١)</sup> :

**إِنْ أَمْرًا خَضِنِي عَمْدًا مَوْدَّةً**

**عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ**

وكذلك إذا كان الواسط معمولات لغير الخبر، نحو : **إِنْ عِنْدِي لَفَى الدَّارِ زَيْدًا**، وإن هذا لقائماً صاحبك؛ فنحو هذا غير جائز؛ قال ابن خروف : لتعلق الظرف والحال بما قبل الاسم والخبر.

وهذا تُحرز حسن؛ إلا أنه يلقاه فيه منعٌ نحو : **إِنْ غَدًا لَعَلَّكَ زَيْدًا نَازِلًا**، وإن اليوم لفيك زيداً راغب؛ إذ ليس معمول الخبر هنا متوسطاً بين الاسم والخبر، بل بين معمول الخبر والاسم. ويمكن أن يريد الواسط بين شيئين أعم من أن يكونا اسماً وخبراً، أو غير ذلك، كمسألتنا، فتدخل له في حيز الجواز، ويصح كلامه على هذا التنزيل. والله أعلم.

واعلم أن كلامه لا يمنع أن تدخل اللام على الخبر مع توسط معمول، بل يصلح أن يدخل تحته نحو : **إِنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ لِقَائِمًا**؛ لأن إنما ذكر أن دخولها على الخبر أو على معموله بشروطها جائز، فإذا اجتمعت هذه الشروط في كل واحدٍ فيهما كنت مخيراً ففتول : **إِنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ قَائِمًا**، كما تقول : **إِنْ زَيْدًا لَفَى الدَّارِ قَائِمًا**، ومن ذلك قول الله تعالى : { **إِنْ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّوْفٌ رَحِيمٌ** }<sup>(٢)</sup>، وقوله :

(١) تقدم في ص ٣٥٥ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

{قَالُوا : رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ<sup>(١)</sup>}. وما أشبه ذلك. ومن أجل التخيير أجاز الزجاج أن تلحق الخبر ومعموله معاً توكيداً فتقول : إن زيداً لفي الدار القائم، وشبهه بقولهم : مررت بالقوم كلهم أجمعين أكتعين.

فإن قلت : إن كان المراد التخيير اقتضى كلام الناظم أيّاً أن تقول : إن فيها زيداً لقائم، كما تقول : إن فيها لزيداً قائم.

قيل : أجل، ذلك جائز، وقد نص عليه سيبويه<sup>(٢)</sup>.

وأما دخول اللام على الفصل فهو قوله : « والفصل »، هو معوطف على « الواسط ». أو على « الواسط »، أو على « معمول الخبر »، تقديره : وتصحب الفصل.

والفصل : هو الضمير المسمى عند أهل البصرة فصلاً، وعند الكوفيين عماداً. ولم يذكره في هذا النظم ولا عرج على حكمه، وكان من حقه ذلك، وهو ضمير رفع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، على شروطٍ مذكورة في مواضعها، نحو : إن زيداً هو القائم، فمثل هذا تدخل اللام فيه في الفصل، فتقول : إن زيداً لهو القائم، ومنه في القرآن الكريم : {إن هذا لهو القصص الحق}، وإن الله لهو العزيز الحكيم<sup>(٣)</sup>. وإنما فعلوا ذلك لأن الفصل مقو للخبر، من حيث كان رافعاً لتوهم كونه تابعاً، فتنزّل منزلة الجزء الأول من الخبر، فدخلت اللام عليه لذلك.

---

(١) الآية ١٦ من سورة يس .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ ، ومثاله : «إن فيك زيداً الراغب» .

(٣) الآية ٦٢ من سورة آل عمران .

وأما دخول اللام على الاسم <sup>(١)</sup> فقال فيه : « اسماً حل / قبله ٤٢٧  
 خَبَرٌ <sup>(٢)</sup> » ، واسماً « معطوف على « الفصل » يعنى أن اللام تصحب أيضاً  
 اسم إن بشرط أن يتقدم الخبر على الاسم <sup>(٣)</sup> ، وذلك نحو : إن في الدار  
 لزيداً ، وفي القرآن : ( إن في ذلك لآية <sup>(٤)</sup> ) ، { إن في ذلك لعبرة لأولي  
 الأبصار <sup>(٥)</sup> } . وقد تقدم أن الخبر لا يتقدم على الاسم في هذا الباب إلا  
 إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، وتقدم أن الخبر لا يتقدم على الاسم في هذا  
 الباب إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، وتقدم أيضاً أن أصل اللام أن لا  
 تدخل إلا على الاسم ، لكن لما كان دخولها عليه مع عدم الفصل يؤدي إلى  
 محذور صناعي عربي ، أُخِرت إلى الخبر ، فحين زال المحذور بوجود  
 الفصل بين إن واسمها دخلت عليه .

واعلم أن اشتراط تقدم الخبر قد يظهر لبادئ الرأي أنه اشتراط  
 قاصر ، لأن دخول اللام على الاسم إنما شرط جوازه مرد الفصل بينه  
 وبـي إن ، كان الفصل خبراً أو غير خبر ، فكما يجوز أن تقول : إن عندك  
 لزيداً ، وإن في الدار لعمراً ، كذلك يجوز أن تقول : إن فيك لزيداً راغباً ،  
 وإن بك لزيداً مأخوذاً . وما أشبه ذلك مما يقع فيه الفصل بغير خبر ، ولا  
 ما يمكن أن يكون خبراً . ثم هو مُخِلٌّ - من حيث المفهوم - لأنه لما  
 وصف الاسم بحلول الخبر قبله ، اقتضى مفهوم الصفة أنه إذا لم يحل  
 قبله الخبر لم تلحقه اللام وإن وقع الفصل بغير الخبر ، وذلك غير صحيح .

(١) سقط من ١ .

(٢) نبهنا من قبل إلى أن كلمة « خبر » منكورة في رواية الشاطبي ، وقد كانت كذلك في صلب النص في  
 الأصل ، ثم ألحق بها الألف واللام على الرواية المشهورة الآن . وما ثبتناه هو نص ف ، س .

(٣) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

ولا أجدُ الآن جواباً عنه.

وهذان البيتان كرّر الناظمُ في رَوِيَّهما كلمة الخبر، إلا أنه جعلها في الأول معرفة وفي الثاني نكرة. وهذا القدر من الاختلاف يخرج القافية عن عيب الإيطاء عند الأخفش<sup>(١)</sup>، وقد تقدم له مثل هذا، ومرّ الاستشهاد عليه.

\* \* \*

( ثم قال <sup>(٢)</sup> )

وَوَصَلَ «ما» بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ

إِعْمَالُهَا، وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ

ما هذه تسمى الكافة، لأنها تكفّ ما دَخَلَتْ عليه عن العمل، فتصيّره من حروف الابتداء، أي : الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام، ومن جملة ما تدخل عليه هذه الحروف، فنقول : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، فَتُصَيِّرُهَا حُرُوفَ ابتداء، إِنَّ أَبْطَلَتِ الْعَمَلُ، وإلا فهي من أدوات التوكيد. ويعنى أَنَّ هذه الحروف الخمسة إذا وصلت بما فلها<sup>(٣)</sup> في كلام العرب وجهان.

أحدهما : أن يبطلا بذلك عملها جُمْلَةً في المبتدأ والخبر، بل تصير مع ما كحروف الابتداء التي يُبْتَدَأُ بها الجمل، وذلك قوله : « وَوَصَلَ ما بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلٌ .. إِعْمَالُهَا ». وإبطال عملها يستلزم عدم اختصاصها بالمبتدأ والخبر، فعلى هذا تكون عند إبطال عملها على وجهين :

أحدهما : أن يبقى دخولها على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى :

---

(١) القوافي للأخفش ٦٢ - ٦٣ .

(٢) عن الأصل .

(٣) في الأصل ، أ : « بما قبلها » . والصواب عن ف ، س .

{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ <sup>(١)</sup> } ، { اَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ <sup>(٢)</sup> } .. ٤٢٨ الآية . وقال النابغة الذبياني: أنشده سيبويه <sup>(٣)</sup> :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدْ

بَرَفَعَ الْحَمَامَ وَنِصْفَهُ . وأنشد أيضا لابن كراع <sup>(٤)</sup> :

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانظُرْ

أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

والثاني : أن تدخل على الجملة الفعلية فتقول : إنما يقدم زيد .

ومنه قول الله سبحانه / { إِنَّمَا يُوفِي الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ <sup>(٥)</sup> } وقال امرؤ القيس <sup>(٦)</sup> :

وَلَكِنَّمَا أَسْنَعَى لِجَدٍ مُؤْتِلٍ

وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتِلُ أُمْنَالِي

(١) الآية ٥٥ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الحديد .

(٣) الكتاب ١٣٧/٢ ، وديوان النابغة ٢٤ . وهو في الخصائص ٤٦٠/٢ ، وأمالى ابن الشجري ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعيش على المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، والمغنى ٦٣ ، ٢٧٦ ، ٣٠٨ ، والرضى على الكافية ٣٣٨/٤ ، والهمع ٢٢٨/١ ، ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٤) الكتاب ١٣٨/٢ . وابن كراع هو سويد ، شاعر مخضرم . والبيت في أمالى ابن الشجري ٢٤١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، ١٣٦ .

(٥) الآية ١٠ من سورة الزمر .

(٦) ديوانه ٣٩ . والبيت في الإنصاف ٩٣ ، وابن يعيش على المفصل ٧٩/١ ، ٥٧/٨ ، والمغنى ٢٥٦ ، والتصريح ٢٢٥/١ ، والهمع ١٩٠/٢ .

وقال الرجز <sup>(١)</sup> :

أَعِدْ نَظْرًا - ياعبد قيس - لَعَلَّما

أَضَاءَ تَ لَكَ النَّارُ الْحِمَارِ الْمُقِيدَا

وفى كلا الوجهين عمل هذه الحروف قد بَطَلُ لِلْحَاقِ ما ، وهذا هو الغالب فى الاستعمال ، والكثيرُ فى الكلام ، ودَل على ذلك من كلامه إطلاقه القول بالإبطال حيث قال : «ووصل ما بذى الحروف مبطل .. إعمالها» ، وقطعه بذلك ، وأنه لما استدرك الوجه الثانى - وهو بقاء العمل - نبّه على قِلَّتِهِ بِقَدُ ، فى قوله : «وقد يُبْقَى العملُ» . يعنى أن عمل هذه الحروف قد يبقى مع دخول ما فلا يبطل ، ولا يكون إذ ذاك إلا داخله على المبتدأ والخبر كما كانت قبل دخول ما ؛ فالمعنى أن ما زائدة كما زيدت بين الجار والمجرور فى نحو : (فِيمَا نَقْضِهِمْ) <sup>(٢)</sup> ، فتقول : لعلما زيدا قائمٌ . ويروى بيت النابغة هكذا :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ

بنصب الحمام ونصفه . وحكى المؤلف فى شرح التسهيل عن الأخفش أنه روى عن العرب : إنما زيدا قائمٌ ، ونَسَبَ مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب <sup>(٣)</sup> . فأعمل عمل <sup>(٤)</sup> إنْ مع ما . والسماعُ فى غير هذى معدومٌ ، ولكن الناظم أطلق القول فى جواز إبقاء العمل على قلة ، فدَل على أنه عنده قياس ، ولم يقيد ذلك

(١) هو الفرزدق ، ديوانه ١٨٠/١ ، وفيه : «فريما» بدل «لعلما» . والبيت من شواهد ابن الشجرى

٤٢١/٢ ، وابن يمشى ٥٤/٨ ، ٥٧ ، والمغنى ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والأشمونى ٢٨٤/١ .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٨ .

(٤) فى الأصل ، أ : «فإعمال» . والمثبت عن ف ، س .



بموضع السماع ، وهو : إنما وليتما ، فدلّ على إجازته الأعمال في الجميع ، فتقول : كأنما زيداً قائماً ، ولكنّما زيداً قائماً ، ولعلّما زيداً قائماً . وإلى ذلك ذهب في التسهيل <sup>(١)</sup> . وهو مذهب ابن السراج ؛ إذ قاس على ليتما سائر أخواتها ، خلاف ما ذهب إليه الجمهور من اختصاص الأعمال مع ما بليت وحدها متابعاً للسماع . وأما ابن السراج فرأى القياس لآمانع منه ، فأجاز مقتضاه من الأعمال .

قال المؤلف : وما ذكره ابن برّهان <sup>(٢)</sup> من النقل في إنما يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحدٍ قياساً . وإن لم يثبت سماع في أعمال جميعها ، فإنما قال هنا : «وقد يُبْقَى العمل» تنبيهاً على القياس ، إلا أنه جعله مرجوحاً مع فُسُوْءِ إبطاله بما ، ولذلك قال : «وقد يُبْقَى العمل» ، فأتى بالفعل المضارع ولم يقل : وقد بُقِيَ العمل ، فيكون تنبيهاً على ما سمع من ذلك . وحمل ابن الناظم كلامه على أنه يشير إلى ماسمّع من ذلك فقال : «وفي قوله : «وقد يُبْقَى العمل» - بدون تقييدٍ - تنبيهٌ على مجيئ مثله» <sup>(٣)</sup> : يريد مثل ما حكى ابن برّهان . والظاهر أن مراده إجراء القياس في الجميع كما قال في التسهيل : «والقياس سائغ» ، إلا أنه قلّله هنا تنبيهاً - والله أعلم - على ما فيه من الضعف ؛ إذ عُدِمَ السماع في كأنما ولكما ولعلّما جملةً ، وندوره في إنّما ، مما يُبَيِّنُ أن العرب إنما أرادت بما الداخلة عليها الكافة لا

(١) التسهيل ٦٥ ، وقال في الشرح ، ورقة ٨٨ : «رأجى ابن السراج غير ليتما مجراها قياساً» . وانظر الأصول ٢٨١/٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٣/١ .

(٢) ابن برّهان هو الذي ذكر عن الأخفش روايته عن العرب : إنما زيداً قائماً . انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٤ .

التوكيدية<sup>(١)</sup> ... .. فى الفوائد المجوية<sup>(٢)</sup> ، لما ذكر فى البيت الوجهين وفى<sup>(١)</sup> ... ..

فإن قيل : فهذا يدل على ما قاله ابنه لاسيما وعادته<sup>(٣)</sup> ... ..  
التسهيل .

فالجواب : أن عبارته بعيدة عن ذلك القصيد إن<sup>(٤)</sup> .. .. (و)<sup>(٣)</sup>  
عادته / إذا أتى بقدر أن يشير إلى ما قد يلحقه القياس ، وأيضاً لو لم ٤٢٩  
يكن مقصوده القياس لأوهم أن الأعمال فى ليت مقصور على السماع ،  
وذلك غير صحيح باتفاق ، فدل على أن مراده القياس بلا بد ، والله  
أعلم .

ثم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه قال : «ووصل ما» . ولم يبين أهى ما الحرفية أم لا ؟  
ولا شك أنها الحرفية ، فتكون مع إعمالها الزائدة التوكيدية ، وفى الوجه  
الآخر الكافة . وأما الاسمية فلا مدخل لها هنا إلا أن تكون هى الاسم ،  
وذلك عد الأعمال خاصة ، نحو : (إنما تُوعَدُونَ لَاتٍ<sup>(٤)</sup>) (إنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ  
خَيْرٌ لَّكُمْ<sup>(٥)</sup>) ، وما أشبه ذلك فكان ينبغي أن ينبّه على أنها الحرفية .

والجواب : أنه ترك ذلك اتكالا على الناظر فى المسألة ، لأن دخولها  
إنما يكون تقديراً بعد توفية الاسم والخبر أو ما يقوم مقام ذلك ؛ وإذا

---

(١) بياض فى النسخ .

(٢) نص الفوائد المحوية ٢٩ : «وتقترن ما بهذه الحروف فتكلمها غالباً عن العمل ، إلا ليت ففيها وجهان ، وفى القياس عليها نظراً» .

(٣) عن الأصل .

(٤) الآية ١٣٤ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٩٥ من سورة النحل .

كان كذلك فلا حاجة إليها لزيادة الاسمىة، وإنما تعقل الزيادة إذا قصد بها قصد الأوت، وهي الحروف للزيادة، فلم يكن في تركها البيان كبير إشكال.

والثاني : أن القول : «قَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ مُشْعِرٌ بِالتَّقْلِيلِ ، كما مر ، ومن جملة هذه الحروف ليت فأقتضى أن إعمالها مع ماقليل أو مقيس على قلة . وذلك غير صحيح بل إعمالها كثير، مشهور ، بل هو المتحقق فيها . وأما إبطال العمل فغير متعين ؛ قال سيبويه : «وأما ليثما زيد منطلق ، فإن الإلغاء فيه حسن» . قال : «وقد كان رؤية بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً :

قَالَتْ : أَلَايْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصَفُهُ فَقَدْ

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : «مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ»<sup>(١)</sup> أو يكون بمنزلة قوله : (إنما زيد منطلق)<sup>(٢)</sup> . هذا ما قال ، والوجهان جاريان فيما يفرض من هذه المسائل . وإذا كان كذلك لم يصح أن يقال : إن الإعمال في ليت قليل ، ولاسيما على مذهبه في الشرح ؛ فإنه لما قرأ ما أجازته سيبويه من الوجهين قال : «وليت - بهذا التوجيه - عاملة في الروايتين ، وهي حقيقة بذلك ، لأن اتصال ما بها ، لم يُزَلْ اختصاصها بالأسماء ، (بخلاف أخواتها فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء)<sup>(٣)</sup> ، فاستحقت ليثما بقاء العمل دون إنما ، وكأنما ، ولكنما ، ولعلما ، وهذا هو مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> . انتهى ما قال .

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة . والرفع قراءة رؤية كما في المحتسب ٦٤/١ ، والكشاف ٥٦/١ .

(٢) الكتاب ١٣٧/٢ - ١٣٨ .

(٣) سقط من أ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٨٨ .

فإطلاق الناظم مشكّل ، ولا أجد الآن جواباً عنه ، وليس كلُّ داءٍ  
يعالجه الطبيب .

ثم أخذ في فصلٍ آخر فقال :

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنْصُوبٍ «إِنْ» بَعْدَ أَنْ يَسْتَكْمِلَا<sup>(١)</sup>

وَالْحِجَّتْ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ

مِنْ نُونٍ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

هذه مسألة العطف على موضع إن ، وتفصيل القول فيها على  
ما ارتضى كم مذهب البصريين ، وذلك أن العطف على اسم إن قد يكون  
باعتبار اللفظ ، وقد يكون باعتبار الموضع ؛ فاعتبار اللفظ جاز على  
الإطلاق سواء أ جاء المعطوف بعد الخبر أم قبله ، فمثال مجيئه قبل الخبر  
قولك : إن زيدا وعمرا<sup>(٢)</sup> في الدار ، وفي القرآن الكريم : {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ  
وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ<sup>(٣)</sup>} / إلى آخر الآية ٤٣ .  
ومثال مجيئه بعد الخبر قولك : إن زيدا في الدار وعمرا ، وقرأ ابن أبي  
إسحاق وعيسى بن عمر : {أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ<sup>(٤)</sup>} ،  
بالنصب . وأنشد سيبويه لرؤبة<sup>(٥)</sup> :

(١) كذا في الأصل يستكملا ، بالياء ، انظر فيما يأتي شرح المؤلف .

(٢) في الأصل : «إن زيدا في الدار وعمرا» .

(٣) الآية ٢٥ من سورة الأحزاب .

(٤) الآية ٣ من سورة التوبة ، وانظر البحر المحيط ٦/٥ .

(٥) الكتاب ١٤٥/٢ . وهو من شواهد المقتضب ١١١/٤ ، والتصريح ٢٢٦/١ ، والهمع ٢٨٩/٥ .

والبيت في ملحقات ديوانه رؤية ١٧٩ .

إِنَّ الرِّبْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا

يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

ولا خلاف في هذا القسم ، ولم يُنَبَّه الناظم عليه لأنه حكمٌ تقرر في بابه ، وإنما ينبّه في الأبواب من أحكام التوابع على ما لم يدخل تحت ضوابط بابه .

وأما العطف باعتبار الموضع - وأعني موضع أسم إن ، أو موضع إن واسمها - فلا يخلو أن يكون المعطوف واقعاً قبل الخبر أو بعده ، فإن كان بعده فجائز أيضاً بغير خلاف عند النحويين على الجملة ، نحو قولك : إن زيدا قائمٌ وعمرو . ومنه قولُ الله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ<sup>(١)</sup>} ، في قراءة ابن محيصن بكسر إن . ومنه ما أنشدته سيبويه لجريز<sup>(٢)</sup> :

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ

وَالْمَكْرُمَاتُ ، وَسَادَةُ أَطْهَارُ

لكنهم اختلفوا في وجه هذا العطف اختلافاً كثيراً ، فمنهم من جعل ذلك عطفًا حقيقياً ، من باب عطف المفردات ، وأن قولك : إن زيدا قائمٌ وعمرو ، عطف فيه عمرو على موضع زيد ، وهو الرفع ، كما عطف على موضع خبر ليس في نحو<sup>(٣)</sup>:

---

(١) الآية ٢ من سورة التوبة . وهذه القراءة في الكشاف ١٣٩/٢ بون نسبة ، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٦/٥ إلى الحسن والأعرج .

(٢) الكتاب ١٤٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٦٦/٨ ، والعيني ٢٦٣/٢ . ولم أجده في ديوان جريز .

(٣) الكتاب ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، ٩١/٣ . وصدره :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَتَسْجَعُ

وينسب إلى عقيبة بن هبيرة الأسدي ، أو عبد الله بن الزبير الأسدي . وهو في الشعر والشعراء ٩٩ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ . والرضي على الكافية ٢٨٠/١ ، ١٩١/٢ ، والخزانة ١٢٤/٢ ، ١٦٥/٤ .

## فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

وإليه ذهب الشلوبين في أول قوليّه ، وابن أبي الربيع<sup>(١)</sup> . وهو ظاهر إيضاح الفارسي<sup>(٢)</sup> وجُمِلَ الزجاجي . ومال إليه بعض من شرح كلامهما أخذاً بالظاهر من كلامهما . وتأوّل بعضهم عليه كلام سيبويه .

والذي عليه الأكثر أنّ الرفع في المعطوف على الابتداء واستئناف جملة معطوفة على أخرى ، وهو الأظهر من كلام سيبويه ، ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي - في غير الإيضاح - وابن أبي العافية ، والشلوبين - في آخر قوليّه - وجماعة من أصحابه - ومنهم من يتأوّل على المبرد أنّه يقول بالعطف على الموضع ، لكن على وجه التوهم ، لاعلى حقيقة مقتضى الموضع ؛ إذ الحمل على التوهم عنده مقيس ، وهو أصل الكوفيين في جواز الرفع قبل مجئ الخبر .

وكلام الناظم هنا محتمل للمذهبين ؛ إذ معنى كلامهم أنّ المنصوب بالعطف على اسم إنّ يجوز رفعه ، ولم يذكر : علام يُرفع؟ فيتحمل أن يكون قائلًا بالأول أو بالثاني ؛ فإن كان رأيه هذا الثاني فهو أولى لوجهين :

أحدهما : أنّه<sup>(٣)</sup> الذي ذهب إليه في شرح التسهيل ونصره وزيف غيره .

والثاني : أنّه الصحيح من المذهبين ، والمعتمد المعضود بالدليل . وقد تصدّى ابن أبي العافية لنصره في مسألة أفردّها ، وابن الزبير من شيوخ شيوخوا فتلقيناه عنهم ، فمن أراد الترجيح بين المذهبين فعليه بكلام ابن الزبير ، ففيه غاية الشفاء في المسألة .

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٧٦ .

(٢) الإيضاح ١١٦ .

(٣) في الأصل : «أن» .

وقد أحتج له المؤلف بأنهم اقتصروا فى هذا العطف على الإيتان به بعد تمام الجملة ، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ، لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله وأيضاً لو كان كذلك لجاز رفع غيره من التوابع ، ولم يَحْتَجْ سيبويه فى / قوله تعالى ٤٣١ {قُلْ : إِنْ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَـمُ الْغُيُوبِ<sup>(١)</sup>} إلى أن يجعله خبر مبتدأ أو بدلاً من فاعل يقذف<sup>(٢)</sup> . واستدل بغير ذلك مما يطول فيه الكلام .

وإن كان مراده الأول ، وكان هو مذهبه فيترجح بأمرين :

أحدهما : أن جعله من باب عطف الجمل يؤدى إلى مخالفة الظاهر من ادعاء حذف الخبر مع إمكان الاستغناء عنه كما فى المنصوب ، لأن المسألتين وإن كانتا تحتاجان إلى تقدير فالتقدير مع المنصوب كالمطروح<sup>(٣)</sup> ، ولذلك جاز العطف فيه ، فلا تقول : إن زيدا قائم لا عمراً ، فكذلك (تقول<sup>(٤)</sup>) فى الرفع : (إن زيدا قائم<sup>(٤)</sup>) لا عمرو . فهذا من عطف المفردات ، لأن «لا» لا يعطف بها الجمل إلا مع التكرار ، نحو : لا عمرو خارج ولا بكر مقيم . وأما جعل هذه المسألة من عطف الجمل ، والمقدر كالمنطوق به ، فهو ادعاء ما لا دليل عليه ، وذلك ممنوع .

(١) الآية ٤٨ من سورة سبأ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٠ . وانظر كتاب سيبويه ١٤٧/٢ .

(٣) فى صلب الأصل ، أ : «كالمطرد» . وما أثبتناه عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) مكانه بياض فى أ .

والثاني : أنه قد ( جاء في كلام العرب<sup>(١)</sup> ) ما يعضده ، ( إذ هو على تقدير التوهم<sup>(٢)</sup> ) وهو كثير في كلام العرب ( ويعبر عنه بعض شيوخنا بالرفع على المرادف<sup>(٣)</sup> ) ، ومنه ما أنشده سييويه<sup>(٤)</sup> :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى

وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

لأن الباء من شأنها أن تدخل هنا . ومثله ما أنشده من قول الأخوص الرياحي<sup>(٥)</sup> :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَبْنِينَ غُرَابُهَا

على توهم<sup>(٦)</sup> : لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ عَشِيرَةً . ومنه في القرآن : { فَأَصْدُقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ<sup>(٧)</sup> } ، على قراءة غير أبي عمرو . فهذا متعين فينبغي أن يحمل هذا الموضع على ذلك .

(١) مكانه بياض في ١ . وقد كان مثله في الأصل ثم كمل بخط مخالف . وهذا السقط ثابت في س ، ف .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤ . وهو لزهير ، ديوانه ٦٨٧ . وهو من شواهد الخصائص ٢٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، وابن يعيش على الفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٦ ، والرضى على الكافية ١٢١/٤ ، والمغنى ٩٦ ، ٢٨٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥١ ، ٦٧٨ ، والهمع ٢٧٨/٥ . وفي الخزانة ١٠٢/٩ .

(٣) في جميع النسخ : أبى الأحوص . وما أثبتناه عن الخزانة ١٦٤/٤ ، وفرحة الأديب ٣٢ . ..والأخوص اسمه : زيد بن عمرو ينتهي نسبه الى رياح بن يربوع من تميم . والبيت في الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ . والخصائص ٢٥٤/٢ والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، وابن يعيش على الفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٥ ، ٦٨/٧ ، ٦٩/٨ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، والرضى على الكافية ١٩١/٢ .

(٤) في هامش الأصل عن نسخة : كانه قال .

(٥) الآية ١٠ من سورة المنافقين . وانظر السبعة لابن مجاهد ٦٣٧ .



وهذا الرأي أسعد بكلام الناظم، لأنه قد أجاز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل، وليس إلّا من باب التوهم، وسيأتى ذكره في باب إن شاء الله تعالى.

وهذا الموضع - أعنى الحمل على التوهم - خالف فيه البصريون البغداديين في موضع، ووافقوهم في موضع. فأما موضع المخالفة فحيث كان من باب اعتبار الفاء نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً<sup>(١)</sup>. وليس هذا الموضع من ذلك، وأما موضع الموافقة فحيث كان من باب اعتبار الأصل نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً<sup>(٢)</sup>. فهذا الموضع من ذلك؛ لأن الأصل الابتداء، وإنما اختلفوا هناك واتفقوا هنا، لكثرة هذا وقلة ذاك.

وهذا كله إما هو فيما إذا استكمل العامل معموليه، وهو قول الناظم: «بَعْدَ أَنْ يَسْتَكْمِلَ»<sup>(٢)</sup> فالضمير في «يستكمل»<sup>(٢)</sup> عائد إما على إن، كأنه قال: بعد أن يستكمل العامل ما يحتاج إليه من معمولاته التي يكمل بها الكلام، وذلك الخبر، أي: بعد أن يؤتى بالخبر، وإما على منصوب إن كأنها راد: بعد أن يستكمل الاسم ما يطلبه من جهة معناه من الخبر؛ إذ لا يستقل به الكلام دون الخبر. وأما إذا لم يستكمل العامل عمله، أو الاسم خبره، فليس إلا النصب على ما يفهم من اشتراطه الاستكمال. وما ارتضاه من ذلك هو رأي البصريين، فإذا قلت: إن الزيدين وعمراً قائمون - ومنه قوله تعالى: {إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبين والنصارى والمجوس والذين أشركوا، إن

---

(١) انظر مغنى اللبيب، أقسام العطف، العطف على المحل، الشرط الثاني ٤٧٤. والشرط الثالث، المسألة الثالثة ٤٧٥. والهمع ٢٧٧/٥ - ٢٨٠.

(٢) كذا بالياء في س، ف. وكلام الشارح يدل عليه.

اللَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup> - فلا يجوز الرفع عندهم البتة، بل يلزم  
النصب. وذهب الكوفيون إلى جواز الرفع كما جاز مع تأخير المعطوف،  
إلا أنهم اختلفوا، فذهب الكسائي إلى الجواز / بإطلاق، ظهر في ٤٣٢  
المعطوف عليه النصب أو لم يظهر، فنقول: إن زيدا وعمرو قائمان، وإنك  
ويكر ذاهبان. وذهب الفراء إلى التفرقة بين ما لم يظهر فيه الإعراب  
فيجوز الرفع في المعطوف عليه، وبين ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا  
النصب، فنقول على مذهبه: إنك وزيد ذاهبان، وأنهم وزيد قائمون،  
ولاتقولا إن زيدا وعمرو قائمان والصحيح ما ذهب إليه الناظم للقياس  
والسماع: أما القياس فمن وجهين:

أحدهما: أنك إذا قلت: إن زيدا وعمرو قائمان، وإنك وزيد  
ذاهبان، وجب أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء، ووجب أن يكون زيد عاملاً  
في الخبر أيضاً فيؤدي ذلك إلى أن يعمل عاملان معاً في معمول واحد  
عملاً واحداً، وذلك فاسد.

وقد يجيب أهل الكوفة عن هذا بأن العامل في خبر أن عندهم  
الابتداء، لأن، وهو العامل أيضاً في زيد على رأيهم، فيجب - على  
رأيهم - أن يكون الابتداء أيضاً هو العامل في الخبر من تلك الجهة،  
فاتخذ العامل في الخبر إذاً، وهو الابتداء.

وهذا الجواب لا (ينهض)<sup>(٢)</sup> فإن زيدا على مذهبهم إنما يرتفع  
بالخبر، والخبر يرتفع في باب الابتداء بالمبتدأ وهو زيد هنا، وبالابتداء

(١) الآية ١٧ من سورة الحج .

(٢) مكانه بياض في ١ .

في باب إنَّ، فقد اجتمع على الخبرها عاملان، وذلك غير صحيح، كما مرَّ.

والثاني: ما قاله المؤلف من أنَّ إنَّ وأخواتها قد ثبتت قوَّة شبيهها بكان وأخواتها، فكما امتنع في كان العطفُ على موضعها منصوبها<sup>(١)</sup> باتفاق، فكذلك يمتنع في إنَّ، ولوجاز أن يكون اسمُ إنَّ مرفوعاً محلُّ باعتبار عروض العاملِ لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحلُّ بذلك الاعتبار، لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب. وفيه نظر.

وأما السماع فموافق لما قاله البصريون، وما جاء مما ظاهره المذهب الآخر فغير مُتَعَيِّن له، لاحتمال أمرٍ آخر فيه؛ فمن ذلك قول الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى} (٢) .. الآية، فعطف (الصَّابِئُونَ) على موضع (الَّذِينَ) قبل الإتيان بالخبر، وهو قوله: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) .. إلى آخرها. وروى الثقاتُ عن العرب: إِنَّكَ وَزِيدٌ ذَاهِبَانِ (٣)، وأنشد سيبويه لبشر بن أبي خازم<sup>(٤)</sup>:

وَلَا فَاعِلْمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ

بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

---

(١) في جميع النسخ: «مرفوعها». ولا يستقيم المعنى عليه. وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ورقة ٩٠: «لأنَّ إنَّ وأخواتها قد ثبتت قوَّة شبيهها بكان وأخواتها، فكما امتنع بكنَّ أن يكون للجزأين إعراب في المحلِّ يخالف إعراب (اللفظ يمتنع بأنَّ). ومنها يتبين أن إعراب الم[ال] الذي يخالف إعراب اللفظ إنما يكون مع منصوب ككن لامع مرفوعها.

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة.

(٣) الكتاب ١٥٥/٢.

(٤) الكتاب ١٥٦/٢، والبيت في ديوان بشر ١٦٥، وفيه ما حيينا. وهو من شواهد الإنصاف ١٩٠، وابن يعيش على المفصل ٦٩/٨ - ٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٩٠، والرضي على الكافية ٢٥١/٤ - ٢٥٢، والتصريح ٢٢٨/١، وفي الخزانة ٢٩٣/١٠.

فلو كان المعطوف منصوباً لقال : إِنَّا وَإِيَّاكُمْ بُغَاءٌ. وهذا كُلُّهُ قليلٌ لا يعتمد عليه، مع مخالفته الوجه الشائع. وقد تكلَّم في ذلك أيضاً بناءً على كونه قليلاً: فأما الآيةُ فجعلها سيبويه وغيره على التقديم والتأخير، قال فيها: « كأنه ابتدأ على قوله : (والصائبُونَ) ( بعدما يمضى الخبرُ<sup>(١)</sup> ) يريدُ أنْ تقديمها: إن الذين آمنوا والذي هابوا من آمن بالله واليوم الآخر، ثم ابتدأ فقال : والصائبُونَ والنصارى كذلك. وأجاز السيرافي<sup>(٢)</sup> أن يكون خبر (الذين) محذوفاً لدلالة خبر(والصائبُونَ والنصارى) عليه، وهو قوله: { من آمن بالله } .. الآية. فيكون على حدِّ قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

أراد : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض. والآية على رأي

سيبويه مثل قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فَأِنِّي وَقِيَّارُهَا لَفَرِيبٌ

(١) كذا في جميع النسخ . وفي الكتاب ١٥٥/٢ : مضى .

(٢) شرح الكتاب ، ٣ ورقة ١٦ .

(٣) ينسب إلى درهم بن زيد الأنصاري ، وإلى قيس بن الخطيم . وهو في ملحقات ديوان قيس ١٧٣ . والبيت من شواهد الكتاب ٧٥/١ ، والمقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ ، وأماليا بن الشجري ٢٩٦/١ ، ٣١٠ ، والإنصاف ٩٥ ، والمغنى ٦٢٢ ، والهمع ١٣٩/٥ ، والعيني ٥٥٧/١ ، والأشمونى ١٥٢/٣ .

(٤) هو ضابئ بن الحارث البرجمي . والبيت في الكتاب ٧٥/١ ، والإنصاف ٩٤ ، وابن يعيش الفصل ٦٨/٨ ، والرضى على الكافية ٣٥٥/٤ ، والمغنى ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، والتصريح ٢٢٨/١ ، والهمع ٢٩٠ ، والخزانة ٣١٢/١٠ . الكتاب ١٥٥/٢ شرح التسهيل ، ورقة ٩٠ . والبيت في المغنى ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، والتصريح ٢٢٩/١ ، والأشمونى ٢٨٦/١ ، والعيني ٢٧٤/٢ .

فيمن رواه برفع « قَيَّار » ، فلا يكون « قَيَّار » على غير الابتداء ، والخبر محذوف إلابتكلف.

وأما قولهم : إنك وزيدُ / ذاهبان ، فحمله سيبويه على الغلط فقال : « وأعلم أنهم يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدُ ذاهبان. وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أن قال : هم، كما قال :

\* وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَاءِيَا \*

على ما ذكرتُ لك .»

يعنى أنهم توهّموا أن ليس ثمَّ إنَّ، حتى كأنهم قالوا : هم أجمعون ذاهبون، وأنت وزيد ذاهبان، وأنَّس بهذا عدمُ ظهور الإعراب في اسم إنَّ في الموضعين. والدليل على صحة هذا أن لم يَجِءَ فيما ظهر فيه الإعراب حو : إن زيدا وعمر قائمان؛ إذ لو كان الرفع في المعطوف على غير التوهّم لكان خليقاً أن يَجِءَ مع ظهوره، فلما لم يكن كذلك دلَّ على أنهم اعتقدوا أنَّ المنصوب مرفوع فعطفوا على اللفظ، كما قال الشاعر : « ولا سابقَ شيئاً»، بالخفض متوهّماً أه قال : « لستُ بمدرِكٍ ما مضى»، فلذلك جعله سيبويه من باب الغلط، والله أعلم.

وأنشد المؤلف في الشرح :

خَلِيلِي، هَلْ طِبُّ؟ فَإِنِّي، وَأَنْتُمَا

وَلَرَنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَنْفَانِ

وعلى كلام الناظم بعدُ سؤالان :

أحدهما : أنه ذكر مسألة العطف على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر ومنعها جملة، فعنده أنه لا يقال : إن زيداً وعمرو في الدار، ولا : إنك وعمرو في الدار، بوجه من الوجوه، حسبما اقتضاه مفهوم شرطه؛ لأنه أجاز العطف على موضع اسم إن بشرط أن يستكمل، فاقترضى منع العطف عند فقدان الشرط بإطلاق، وهذا لم يقله البصريون لا يقتضيه كلام سيبويه على الجملة. بل الوجه في ذلك أن يقال : إذا كان العطف قبل الخبر فلا يخلو أن يكون الخبر مطابقاً لهما جميعاً نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان، أو لأحدهما نحو : إنك وزيدٌ ذاهب. فإن كان مطابقاً لأحدهما جاز في المعطوف الرفع والنصب؛ فالنصب على وجهين : على أن يكون الخبر الثاني، وحذف خبر الأول، أو يكون خبراً للأول، على التقديم والتأخير، وحذف خبر الثاني. والرفع أيضاً على وجهين، وهما المذكوران في النصب، فالأول مثل :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ... ..  
والثاني مثل :

\* فَإِنِّي وَقَيَّارُ بِهَا لَغَرِيبٌ \*

وإن كان الخبر مطابقاً لهما لم يَجْزُ إلا النصب عند سيبويه والبصريين<sup>(١)</sup>. وأما الرفع فعلى جهة الغلط كما قال سيبويه، وجاز عند الكوفيين كما تقدم.

فالحاصل : أن الرفع في المعطوف قبل الإتيان بالخبر لا يقال فيه : جائز، بإطلاق، ولا ممتنع بإطلاق، بل هو في حال يجوز بإطلاق من غير

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٨٢ .

حكاية خلاف، وفي حال ممتنع على الخلاف. فمفهوم شرط الناظم إذا غير صحيح. ولا يقال : إنه لم ير العمل بالمفهوم، لأننا نقول : هو عمدته في هذا النظم، وعليه اعتمد في نقل المسائل الكثيرة، ولولا هو لافتقر إلى العبارة الطويلة في المسألة الواحدة، حسبما تراه في هذا الشرح، بحول الله. فإذا هذا الموضع مشكلاً.

والثاني : أه لما اقتصر هنا على ذكر عطف النسق أوهم أن غير / ٤٣٤ من التوابع لامخالفة فيه هنا لما ذكره في التوابع، وليس كذلك؛ فالتوكيد وعطف البيان والنعت حكُهما عند الجرمي والزجاج والفراء (١) حكم العطف النسقي، فتقول : إن زيدا قائم الظريف والظريف، وإن زيدا قائم نفسه ونفسه. ومنه (٢) : [قُلْ : إن الأمر كله لله (٣)] في قراءة رَفَعَ كُلَّ، وهي لأي عمرو بن العلاء، وإن زيدا قائم أخوك وأخاك. وجعلوا من النوع قول الله سبحانه : [قُلْ : إن ربي يقذف بالحقّ علّام الغيوب (٤)] و {علّام الغيوب}. والرفع قراءة السبعة، والنصب لابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر (٥). وإذا كان كذلك كان (٦) ينبغي له أن لا تخصّ العطف بالحرف هنا. والجواب عن الأول لا يحضرني الآن إلا أن يعدّ ما جاء من مطابقة الخبر لأحدهما غير مقيس، فإنه قليل، فكأنه لم يعتدّ به.

(١) شرح الكافية للرضي ٣٥٣/٤ - ٣٥٤ .

(٢) كذا ! وهذا من الإتيان قبل الخبر .

(٣) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران . وانظر السبعة ٢١٧ .

(٤) الآية ٤٨ من سورة سبأ .

(٥) انظر الكشف ٢٦٤/٣ ، والبحر المحيط ٢٩٢/٧ .

(٦) في الأصل : فكان .

وعن الثاني أن النحويين - غير من ذكر - لم يجيزوا هذا ولا اعتمدوه، وحملوا الآية على غير ذلك؛ إذ تحتل أن تكون جملة مستقلة وقعت موقع البيان لما قبلها، والمبتدأ منها محذوف، كأنه قال : هو علام الغيوب، أو على أن يكون خبراً ثانياً لرَبِّي. وكذلك قوله : (كلُّه لله) جملة هي خبرٌ إنَّ، كذلك ندعى فيها الاحتمال ذلك فيها، وإذا احتمل ذلك لم يكن فيه دليل على ما قالوا؛ فكان الناظم لم يرتضِ مذهب الجرمي ومن قال بقوله، ووجهُ المنع في النعت أن الغرض به بيان المنعوت ليصح الإخبارُ عنه، فوضعه أن يكون قبل الخبر، فإن جاء بعده<sup>(١)</sup> فعلى نية التقديم، والحمل على الموضع لا يكون إلا بعد تمام الكلام، ولذلك لم يجز العطف على الموضع قبل الخبر، كما تقدم.

وهذه المسألة كانت سبب عمى «الأعلم» /؛ حدثنا سابقا الأستاذ - ٤٣٥  
رحمة الله عليه - أنه سأل الأَعلمَ بعضُ نحاة عصره : لمَ جاز اعتبار  
الموضع في العطف دن النعت؟ فكلف إيراداً - وكان رَمَدَ العينين - فنزل  
الماء فيهما فَعَمِيَ.

فإن قيل : قد جَوِزَتم النعت على الموضع في باب لا، وفي باب :  
{مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>}. {

قيل : أمّا «لَارَجُلَ» فكالشيء الواحد، وأمّا «من» فزائدة، وذاذك  
ليس في إنَّ، فافترقا.

(١) في أ : قبله . وقد كان مثله في صلب الأصل ثم صوب في الهامش .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأعراف .



وأما التوكيد والعطف البياني فكانت<sup>(١)</sup>، وكذلك البدل؛ إذ هو في التقدير حالٌ محلّ اسم إن، واسم إن لا يكون إلا نصباً.

ثم قال : «وَالْحَقُّوا بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ»، يعنى أن العرب ألحقت بإن المكسورة في هذا الحكم المتقدم لكن وأن المفتوحة، فعطفوا على موضع اسمها فقالوا : لكن زيدا قائم وعمرو، وأنشد المؤلف في الشرح<sup>(٢)</sup>:

وَمَا قَصَرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُلَةٌ

وَلَكِنْ عَمَى الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ

والقوافي مرفوعة. وقالوا : علمت أن زيدا قائم وعمرو، وفي القرآن الكريم : {وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ<sup>(٣)</sup>} على قراءة الجمهور. ويمكن أن يكون م ذلك قوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ<sup>(٤)</sup>}. الآية، فيكون، رفع (الْبَحْرُ) على مثل الرفع في إن المكسورة، لاعلى أنها جملة حالية وإن أجاز ذلك سيبويه<sup>(٥)</sup>، بدليل القراءة الأخرى بالنصب<sup>(٦)</sup> ليتحد معنى / القراءتين.

٤٣٥

وما ارتضاه الناظم وإن المفتوحة من إلحاقها بالمكسورة في هذا

(١) في ١ : «كالنصب» .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٠ . والبيت في التصريح ٢٢٧/١ ، والهمع ٢٩١/٥ ، والأشمونى ٢٨٧/١ ، والعينى ٣١٦/٢ .

(٣) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٥) الكتاب ١٤٤/٢ .

(٦) هي قراءة أبى عمرو ، أنظر الإقناع فى القراءات السبع ٧٣٢/٢ ، وانظر أيضا معانى القرآن للأخفش ٤٤٠/٢ .

الحكم هو رأى الجمهور، والظاهر من كلام سيبويه. ومع من ذلك بعض الأئمة، وزعم أن المفتوحة لا تتحقق بالمكسورة؛ لأن المكسورة على شرط الابتداء وليست المفتوحة كذلك، إنما تجعل الكلام شأناً وحديداً بمنزلة المفرد، ولذلك لا يكون في الآية دليل لصحة جملة على وجهين جيدين :

أحدهما : أن يكون (ورسوله) عطفاً على أن وما بعدها، لأنها اسم مفرد، فالتقدير : براءة الله من المشركين ورسوله، أى : وبراعة رسوله. وهذا وجه جيد، كما تقول : أعجبي أنك منطلق وإسراعك.

والثاني : أن يكون (ورسوله) معطوفاً على الضمير في (بريء)، وحسن للفصل، كما قال تعالى : { سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا <sup>(١)</sup> }؛ وإذا كان كذلك لم يكن في الآية دليل على ما قالوه، فالاستشهاد بها وهم جري على سيبويه والنحويين.

ورد هذا ابن جنى قياساً وسماعاً، أما السماع فما في الحماسة لجعفر بن عتبة الحارثي، وذلك قوله <sup>(٢)</sup> :

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ لِلْعَدَى

لِشَيْءٍ، وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدْهِيه وَيَعِدُّهُمْ

وَلَا أَنَّنِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ

فَعَطَفَ الجملة من المبتدأ والخبر على قوله : (أنى تخشعت)، وهو يريد

---

(١) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥ . وجعفر بن عتبة مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . وانظر البيهقي في شرح الكافية للرضي ٣٥٢/٤ ، والخزانة ٢٠٣/١٠ .

معنى أن المفتوحة؛ يدل على ذلك رواية من روى :

وَلَا أَنْ نَفْسِي يَزِدُّهَا وَعِيدُهُمْ

وقد جاء ذلك أيضاً في التنزيل، قال الله عز وجل : {وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} <sup>(١)</sup>؛ ألا ترى أن معناه : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على (أن) وفيها معنى اللام، كما تقدم. وهذا يزيد معنى الابتداء عبرة، ويصرف الكلام إلى معنى المصدر، أى : ولكوني ربكم فاتقون.

ونحو ذلك قوله أيضاً : {ضرب لكم مثلاً من أنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ، فَانْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ} <sup>(٢)</sup>، أى : فتستوا. قال أبو على : فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع الفعل المنصوب بأن والفعل، إذا انتصب انصرف القول والرأى فيه إلى المصدر <sup>(٣)</sup>، ومعلوم أن المصدر أحد الأحاد، ولاشبهة <sup>(٤)</sup> بينه وبين الجملة، وقد ترى الجملة، وقد ترى الجملة التى هى قوله : {وأنا ربكم} معطوفة على أن المفتوحة، وعبرتها عبرة المفرد من حيث كانت مصدراً، والمصدرأ، والمصدر أحد الأسماء المفردة.

ومنه أيضاً - ولم يذكره أبو على - قوله تعالى : {أعنده علم الغيب فهو يرى} <sup>(٥)</sup> . أي فيرى ، لأن الفاء جواب الاستفهام ، وهي تصرف الفعل

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون . ويفتح همزة أن وتشديد النون قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو . انظر السبعة لابن مجاهد ٤٤٦ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الروم .

(٣) فى شرح الحماسة لابن جنى : «انصرف به القول والرأى فيه الى مذهب المصدر» .

(٤) فى شرح الحماسة : «ولا نسبة» .

(٥) الآية ٢٥ من سورة النجم .

بعدها إلى الانتصاب بأن مضمره ، وأن المنصوب بها مصدر لامحالة حتى  
 كأنه قال : أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ / فَرُؤِيَّتُهُ ، كما أن قوله [فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ]، أى ٣٧  
 : هَاكَ شَرَكَةٌ بَيْنَكُمْ فَاسْتَوَاءٌ». انتهى ما ذكر من السماع.

ومنه في القرآن مواضع، كقوله تعالى : {أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا  
 فَهُوَ يَتَكَلَّمُ<sup>(١)</sup>، وقوله : {أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ. أَمْ عِنْدَهُمْ  
 الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ<sup>(٢)</sup>}. وقد أنشد سيبويه<sup>(٣)</sup>:

وَلَا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ ... ..

ثم قال : «كأنه قال : نحن بغاة وأنتم<sup>(٤)</sup>». فقدم وأخر، في مرفوعاً  
 بالابتداء والخبر محذوف، كقوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا  
 وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى<sup>(٥)</sup>}. فقد سوى بين إن وأن، فليس سيبويه ممن  
 يقصر ذلك الحكم على المكسورة، كما ظنه بعضهم.

قال ابن جنى : «فأما وجه القياس فهو [أن<sup>(٦)</sup>] المفتوحة – وإن لم  
 تكن من مواضع الابتداء فإنها في التحقيق مثل المكسورة، فلما استويا  
 في المعنى في العمل وتقاربا في اللفظ، صارت كل واحد كأنها أختها؛  
 يزيد ذلك وضوحاً أنك تقول : علمت أن زيدا قائمٌ، وعلمت أن زيدا قائمٌ،

(١) الآية ٣٥ من سورة الروم .

(٢) الأيتان ٤٠ - ٤١ من سورة الطور .

(٣) تقدم في ص ٣٧٢.

(٤) الكتاب ١٥٦/١ . ونص مطبوعة الكتاب : «كأنه قال : بقاة مابقينا وأنتم» .

(٥) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٦) عن شرح الحماسة لابن جنى .

علمت إنَّ زَيْدًا لقائم، فنجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة، تؤكد في  
الموضعين كليهما قيام<sup>(١)</sup> زيدٍ لامحالة، والقيام مصدرٌ كما ترى. نعم وتأتى هنا  
بصريح الابتداء فتقول : قد علمتُ لزَيْدٌ أفضلُ منك، كما تقول : علمتُ إنَّ زَيْدًا  
أفضلُ منك؛ أفلا ترى إلى<sup>(٢)</sup> مجارى هذه التراكيب إلى معنى (واحد<sup>(٣)</sup>)  
وتناظر بعضها إلى بعض. وسببُ ذلك كله ما ذكرت من مشابهة إنَّ لأنَّ لفظًا  
ومعنى وعملاً، فإذا كان كذلك سقط اعتراضُ هذا المتأخر على ما أورده سيبويه،  
وأسقط كلفته عنه. قال : ويزيدُ فيما نحن عليه بعد قوله :

وَلَا أَنتَنِي بِأَمَشِي فِي الْقَيْدِ أَخْرُقُ  
فعاد إلى أن البتة<sup>(٤)</sup>. وهذا ما قاله ابن جنى.

وقال ابن خروف : لا يمتنعُ حملُ الجملة الابتدائية على أن، ثم قال :  
ويجوزُ في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوف عليه؛ ألا ترى إلى قولهم : رَبُّ رَجُلٍ  
وأخيه، وأشباهه، والحملُ في هذا أخرى بذلك.  
فإذا ما رآه الاظمُّ هو الصحيح من القولين.

وأما قوله : «مِنْ نُونٍ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ»، ففيه سؤال وهو أن يقال : هذا  
الشرط حشوٌ لامعنى له، لأنه لو اقتصر على ذكر ثلاثة الأحرف - وهى المتقدمة  
- لاقتضى كلامه اختصاصَ ذلك الحكم بها دون ما بقى، لأن المسكوت عنه  
لايجرى على حكم المنطوق به، ولا يحمل كلامه على ذلك، فصار ذكر البواقي  
منفيًا الفائدة.

(١) فى جميع النسخ : «قيام». والمثبت عن نص ابن جنى فى المرجع المتقدم .

(٢) فى الأصل : «إلا مجارى». وفى شرح الحماسة : «أفلا ترى أن تجارى ..» .

(٣) عن شرح الحماسة .

(٤) نص ابن جنى فى شرح الحماسة ، ورقة ١٢ - ١٤ .

والجواب : أنه إنما نبه على البواقي لفائدة التنكيت على ماذهب إليه بعض النحاة، فهو يقول : إن ثلاثة الأحرف المذكورة وهي : إن ولكن، هي المختصة بهذا الحكم، وليس بشامل لها وللبيت ولعل وكان، كما يقول بعضهم، فهذا الموضع مثل قوله في باب كان : «فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوَّةٌ لَاتَالِيَةُ»، وقد مضى التنبيه عليه. والمخالف في المسألة هو الفراء<sup>(١)</sup>، فأجاز أن يقال : كأن زيدا أسد وعمر، ولعل زيدا قائم وعمر، وليت زيدا قائم وعمر. وشاهده على ذلك قول الرازي<sup>(٢)</sup> :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمْ يَسْ

بِبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

قال المؤلف : «ولاحجة له في ذلك، لاحتمال أن يكون «وأنت» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره : وأنت معي، والجملة / في موضع الحال واقعة ٤٣٨ بين اسم ليت وخبرها. وإنما امتنع العطف على الموضع فيها عند الجمهور لأن دخولها غير معنى الابتداء الذي هو محرز للموضع، فصار مسوخاً بمعنى التمني والترجي والتشبيه، وأنت إذا عطفت فرفعت المعطوف لم تحمله إلا على الابتداء، فلم يصح ذلك حيث لم يبق معنى الابتداء، ولا له محرز، بخلاف إن وأن ولكن، فإنها لم تغير معنى الابتداء، لأنها داخلة لتوكيده أو للاستدراك به لا نسخ معناه، فجاز رفع المعطوف معها على لحظه؛ قال سيبويه : «ولم تكن ليت واجبة ولالعل ولاكان، فقبح عندهم أن

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩١ .

(٢) هو جبران العود ، ديوانه ٥٣ . والرجز في الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، ومعاني الفراء ٤٧٩/١ .

والمقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، والإنصاف ٢٧١ ، وابن يعيش على المفصل ٨٠/٢ ، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ، والهمع ٢٩٢/٥ ، والخزانة ١٨/١٠ .

يَدْخُلُوا الكلام<sup>(١)</sup> الواجب في موضع التمنى، فيصيروا قد ضَمُّوا إلى الأول مالمس على معناه، بمنزلة إن<sup>(٢)</sup>». يعنى : أنه قبح أن يدُلُّوا بالخبر الذى ليس بواجب، وهو خبر هذه الحروف، على الخبر الواجب، وهو خبر المعطوف، إذ لا يدلُّ على المحذوف إلا ما هو على معناه.

وقال السيرافى : «حَمَلُ المعطوف في هذه الحروف على الابتداءِ بغيرِ المعنى الذى أحدثته هذه الحروف، لو قلت : ليت زيداً منطلقاً وعمرو مقيم، كان «وعمر مقيم» خارجاً عن معنى التمنى<sup>(٣)</sup>». فإذا كان كذلك لم يستقم حملُ هذه الحروف على إنَّ لمباينة ما بينهما.

فالنَّاطِمُ إذا أراد أن ينبِّه بهذه الزيادة على خلافٍ من خالف، وأيضاً فو سكت لسبق إلى الوهم إجراء القياس، فنصَّ على نفي ذلك لئلا يُتَوَمَّصَحَتْه. وقلماً تجد في هذا النظم ما يسبق أه فضلٌ إلا وتحتته فائدة أو فوائد، وقد مضى من ذلك أشياء، وستأتى آخر إن شاء الله تعالى.

وأطلق النَّاطِمُ العطفَ ولم يُقَيِّده بحرفٍ بون حرفٍ، فدلَّ على أنَّ لحروف العطفِ بون الواو في ذلك مدخلاً، وذلك صحيح، فتقول : إنَّ زيداً قائم فعمر، و : فعمر. وإنَّ زيداً قائم ثم عمرو، وإنَّ الناس قادمون حتى المشاة، وإنَّ زيداً قائم بل عمرو، وإنَّ زيداً قائم لاعمرو. وما أشبه ذلك، إلا أمِّ وإمَّا فإنَّ هذا الموضع ليس من مواضعهما فلذلك - والله أعلم - لم يستثنهما النَّاطِمُ؛ إذ لا يصح دخولهما مع إنَّ وأخواتها.

(١) كلمة «الكلام» ليست فى الكتاب .

(٢) الكتاب ١٤٦/٢ .

(٣) شرح الكتاب ٢ ورقة ١١ مع تصرف .

(ثم قال<sup>(١)</sup>) :

وَحُفِّفَتْ إِنْ فَقِلَّ الْعَمَلُ

وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَمَّ يَلُ

وَرَبُّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ

مَآ نَاطِقُ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا

تَلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلَا

العربُ حَفِّفَتْ فِي هَذَا الْبَابِ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ، كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهَا، وَذَلِكَ إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ. وَأَمَّا لَعَلَّ فَلَمْ تَخَفِّفْهَا بِحَذْفِ أَحَدِ الْمُضَاعَفِي، لِأَنَّ التَّخْفِيفَ فِيهَا حَصَلَ بِحَذْفِ اللَّامِ الْأُولَى، قَالُوا فِيهَا : عَلَّ، فَلَوْ زَادُوا فِيهَا تَخْفِيفًا لَأَجَحَفُوا بِهَا. وَأَمَّا لَيْتَ فَلَا تَضْعِيفَ فِيهَا، فَبَقِيَ مِمَّا فِيهِ التَّضْعِيفُ الْمُحْتَمَلُ لِلتَّخْفِيفِ الْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ / وَذَكَرَ النَّازِمُ مِنْهَا ثَلَاثَةً وَلَمْ يَذْكُرْ «لَكِنَّ» لَكُنْهَا فِي حَالِ تَخْفِيفِهَا لَا تَعْمَلُ ٤٣٩ شَيْئًا كَمَا تَعْمَلُ الْبَوَاقِي بَعْدَ التَّخْفِيفِ. وَمَا نَزَعَ إِلَيْهِ هُوَ مَذْهَبُ النُّحَوِيِّينَ مَاعِدَا يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ، فَإِنَّهُمَا أَجَازَا إِعْمَالَ لَكِنَّ بَعْدَ التَّخْفِيفِ قِيَاسًا عَلَى أَخَوَاتِهَا، وَذَلِكَ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَمَاعٌ فَلَا يَبْنَى عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

فَأَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى تِلْكَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ، وَابْتَدَأَ بِالْكَلَامِ عَلَى إِنْ الْمَكْسُورَةِ فَقَالَ: «وَحُفِّفَتْ إِنْ فَعَلَ الْعَمَلُ»، فَأَعْلَمَ أَنَّهَا إِذَا خَفِّفَتْ لَا تَبْقَى عَلَى حَكْمِهَا

(١) عَنْ الْأَصْلِ .

(٢) انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٨٩/١ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٨٠/٨ ، وَنَتَائِجَ الْفِكْرِ لِلْسَّهْلِيِّ ٢٥٧ ، وَالْبَحْرَ الْحَبِيطَ لِأَبِي حَيَّانَ ٦٢/١ ، ٣٢٦ - ٣٢٧ .



قبل التخفيف على حالٍ، بل لها أحكام<sup>(١)</sup> تختص بها تلك الحال هو أخذُ في ذكرها، فيعنى أنها إذا خففت صار في إعمالها للعرب وجهان : أحدهما : إبقاؤها على ماكانت عليه من الإعمال، وهو قليل في كلام العرب، ولذلك قال : «فَقَلَّ الْعَمَلُ»، ولكنه مع ذلك قياس، فتقول : إن زيداُ لقائماً. ومنه في القرآن الكريم : {وَأَنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ<sup>(٢)</sup> }، وهى قراءة الحرمين وأبى بكر<sup>(٣)</sup>.

وَوَجْهُ بقاءِ الإعمال أنها عملت بشبه الفعل كما تقدّم، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل تاماً، كما تقول : لم يكن زيداُ قائماً، ولم يكْ زيداُ قائماً، فكذلك يحكم لما أشبهه. وأيضاً فالحذفُ فرعٌ عارض، والأصلُ هو الإثبات، فالمحذوف التقدير كانه لم يحذف، وكأنها إنْ كما كانت في الأصل.

والثانى : إهمالها، وهو الأكثر في الكلام. ودلّ على أنه الأكثر قوله : «فَقَلَّ الْعَمَلُ»، لأنه إذا قلّ إعمالها لزم كثرة إهمالها، إذ هى دائرة بين هذين لا: واسطة بينهما، فتقول على هذا في الكثير : إن زيداُ لقائماً. ومنه قول الله سبحانه: {وَأَنْ كَلَّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ<sup>(٤)</sup>}. {وَأَنْ كَلَّا لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا<sup>(٥)</sup>}, {إِنْ كَلَّا نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ<sup>(٦)</sup>}. وما أشبه ذلك.

(١) فى الأصل : أحوال .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود .

(٣) فى السبعة لابن مجاهد ٣٣٩ «قرأ ابن كثير ونافع : (وَأَنْ) مخففة (كَلَّا لَمَّا) مخففة . وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر : (وَأَنْ كَلَّا) خفيفة (لَمَّا) مشددة . فالاتفاق بين الحرمين وأبى بكر فى تخفيف إن . وانظر الإنصاف ، المسألة ١٩٦/٢٤ .

(٤) الآية ٨٢ من سورة يس .

(٥) الآية ٣٥ من سورة الزخرف .

(٦) الآية ٤ من سورة الطارق .

وجه إهمالها أنها إنما عملت مع اعتبار الشبه اللفظي إما مستقلاً وإما جزءاً علّة، فإذا فقد الشبه اقتضى القياسُ فَقَدْ الحكم المبني عليه، وهو الإعمال، فأهملت.

وهذا الذي قرّره الناظم مبنيٌّ على موافقة أهل البصرة في أن إن المخففة ليست النافية، بل هي التوكيدية، خلافاً لمن قال : إنها النافية، واللام اللازمة بعدها للإيجاب بعد النفي، فقولك : إن زيد لقائم، في معنى : ما زيد إلا قائم. وهو مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup>. والذي يدلّ على صحة ما ذهب إليه الناظم مجيء النصب عن العرب، كقراءة من قرأ : {وَأَنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيْنَهُمْ<sup>(٢)</sup>}، وقال سيبويه : «وحدثنا من يؤثّق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمطلق»، قال : «وأهل المدينة يقرؤون : {وَأَنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيْنَهُمْ}، يخففون وينصبون ، كما قالوا : كَانَ تُدَيِّنُهُ حُقَّانٍ<sup>(٣)</sup>»

قال : «وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يتغيّر عمله، كما لم يُغيّر عمل لم يك. ولم أبل حين حذف<sup>(٤)</sup>». وحكى المؤلف عن الأخفش أنه قال : «زعموا أن بعضهم يقول : إن زيدا لمنطلق<sup>(٥)</sup>». وحكى ابن

(١) انظر الإنصاف لأبي البركات ، المسألة ١٩٦/٢٤ ، والمسألة ٦٤٠/٩٠ - ٦٤٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٧/٤ .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود.

(٣) صدره :

وجهُ مشرقِ النحرِ

وهو من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وأما ابن الشجري ٢٣٧/١ ، ٢/٣ ، ٢٤٣ ، والإنصاف ١٩٧ ، وابن يعيش على الفصل ٨٢/٨ .

(٤) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٧ .

الأنبارى ذلك أيضاً<sup>(١)</sup>. وإذا ثبت لها النصب عند التخفيف لم يصح أن تكون النافية أصلاً، لا يقال في الآية : إن كُلاً منصوب بقوله : ليوفيهم، أو بفعلٍ / يفسره، لأننا نقول: كلا القولين ممنوع على مقتضى أصولهم في ٤٤. هذا الموضع أو ضعيف؛ قال المؤلف : «لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا<sup>(٢)</sup> لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، قال : «وكذلك<sup>(٣)</sup> قال الفراء في كتاب المعانى : وأما الذين خففوا إن فإنهم نصبوا كُلاً بليوْفِيْنَهُمْ. وهو وجه لأشده، لأن اللام لا يقع الفعل الذى بعدها على شىء قبله، فلو رفعنا كُلاً لصلح ذلك، كما يصلح ذلك، كما يصلح إن زيد<sup>(٤)</sup> لقائم، ولا يصلح أن تقول : إن زيدا لأضرب؛ لأن تأويله كقوله : ما زيدا إلا أضرب<sup>(٥)</sup>. وهذا خطأ في اللام وإلا. هذا نصه<sup>(٦)</sup>». قال ابن مالك : «فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إن نافية، واللام بمعنى إلا، خطأ. ولا شك في صحة قراءة النصب، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته مع ما أيد ذلك من السماع<sup>(٧)</sup>».

ثم قال : «وتلزم اللام إذا ما تهمل»، يعنى إن إذا خففت فأهملت في أحد الوجهين لزمت اللام في خبرها، والآلف واللام في قوله : «وتلزم

(١) الإنصاف ، المسألة ١٩٦/٢٤ .

(٢) يريد اللام ، واللام الموقفة بعد إن المخففة عند الكوفيين بمعنى إلا . وكذلك قال ابن مالك في شرح التسهيل ، وهو يرد على الكوفيين ، وسيأتى ذلك .

(٣) في جميع النسخ : «ولذلك» . والمثبت عن شرح التسهيل .

(٤) فى أ : إن زيدا لقائم . ومثله فى س ، ف . وقد صوّب الأصل بحذف الآلف .

(٥) فى جميع النسخ : «ما زيدا لأضرب» . والمثبت عن المعانى ، وشرح التسهيل لابن مالك .

(٦) معانى القرآن للفراء ٢٩/٢ - ٣٠ .

(٧) شرح التسهيل ، ورقة ٨٧ .

اللام» لتعريف العهد، إذ قد تقدّم له الكلام في لحاقها. وأفاد بهذا الكلام فوائد :

إحداها : أن تلك اللام لام الابتداء الداخلة في خبر إن، وهو رأى جمهور البصريين. وزعم الفارسي من البصريين أنها غيرها، لك ليست بمعنى إلا. وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى إلا، بناء على أن إن هي النافية. والدليل على ما قاله الناظم أن من العرب من يعملها واللام معها<sup>(١)</sup>، فيقولون : إن زيدا لقائم، ومنه اللام في : (لَمَّا يُؤفِّيهِمْ<sup>(٢)</sup>)، وقد نصّ سيبويه<sup>(٣)</sup> على ذلك في أبواب إن، وقال : إنما التي في قوله تعالى : (وَأَن كَانُوا لَيَقُولُنَّ<sup>(٤)</sup>) .

أما قول الكوفيين فمجرد دعوى لدليل عليها، ولو كان كما قالوا لصح وقوعها حيث تقع إلا بعد كل نفي، فكنت تقول : مازيد لقائم، أو : لما قائم - بمعنى : مازيد إلا قائم - ولم يقم لما زيد، [ولن يقوم لما زيد<sup>(٥)</sup>]، وفي امتاع ذلك دليل على أن الأمر ليس كما زعموا<sup>(٦)</sup>.

وأما قول الفارسي فشبهته - فيما زعم - مارأى في الكلام من إعمال ما قبلها فيما بعدها، نحو : {وَأَنزَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ<sup>(٧)</sup>}، {وَأَن كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ<sup>(٨)</sup>} . وهو كثير، ولام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، لو قلت : إنك

(١) في الأصل : «فيها» .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود .

(٣) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٤) الآية ١٦٧ من سورة الصافات .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) انظر الإنصاف لأبي البركات ، المسألة ١٩٦/٢٤ . والمسألة ٦٤٠/٩٠ - ٦٤٣ . وشرح الكافية للرضي .

(٧) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٨) الآية ١٥٦ من سورة الأنعام .

كنت لقائماً، أو إنك قتلتَ مسلماً، لم يجز، فعلمنا أنها ليست بها<sup>(١)</sup>.

وقد اعتذر عن هذا المعنى ابنُ خروفٍ فقال : ولما خُفِّت وأبطل عملُها ألزموها اللام فرقاً بينها وبين النافية، وأدخلوها على مالم تكن تدخل عليه وإنْ مثقلةً، فقالوا : إن قام لزيد<sup>(٢)</sup> وإن ضربتَ لعمراً، (وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ<sup>(٣)</sup>)؛ قال : وليس دخولها في هذه المواضع بأبعد من دخولِ إنْ على الفعل، لَمَّا أُلْغِيَتْ جاز فيها ذلك. هذا ما قاله؛ وأيضاً فلا بُدَّ في أنْ يعملَ ما قبلها فيما بعدها، كما يعمل فيما قبلها إذا قلت : إنْ زيداً طعامك لأكُلْ، وإنْ زيداً في الدار لقائماً. وما أشبه ذلك، لما كانت مؤخرة من تقديم، فمن حيث فيها على الجملة ألا تعتبر صدريتها مع إنْ يجوز أن لا تعتبر هنا أيضاً لأن المخففة هي المثقلة. وللمؤلف هنا جواب آخر في الشرح لا حاجة إلى جلبه هنا.

والفائدة الثانية : مانصٌ عليه / من لزوم اللام، والفائدة في لزوم ٤٤١ اللام قصدُ التفرقة بين إنْ المخففة من الثقيلة وبين إنْ النافية؛ إذ لو قلت : إنْ زيد قائمٌ، لم يُعرفْ أهي النافية أم لا، فأدخلوا اللام المختصة بأنْ المخففة، لأنها التي تصحبها حال تثقيلها وحال تخفيفها أيضاً إذا أُعْمِلَتْ، فلم تلتبس بالنافية؛ ولأن لام الابتداء ليس من شأنها أن تدخل مع أنوات النفي، فحصل الفرق بينهما؛ قال سيبويه : «اعلم أنهم يقولون : إنْ زيدٌ لذهابٌ، وإنْ عَمَرُوا خيراً منك، لما خُفِّفَها جعلها بمنزلة لكنْ حين خُفِّفَها<sup>(٣)</sup>» - يعنى بمنزلتها في الإهمال -، قال : «وألزمها اللام لئلا تلتبس

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٣٢/١، وشرح الكافية للرضي ٣٦٦/٤ - ٣٦٧ .

(٢) في ١ : «زيد» . وقد ألحقت اللام بنص الأصل .

بأن التي بمنزلة ما التي ينفي بها<sup>(١)</sup>». وهذا التعليل (قد<sup>(٢)</sup>) يقتضى أنها لا تلزم إذا لم يقع لبس، ولكن العرب لم تراعى ذلك إلا في النادر، كما هو ذاكره. والفائدة الثالثة : أنها لا تلزم إذا أُعْمِلَتْ، لأن الناظم شرط في لزومها إهمال إن، فاقتضى مفهوم الشرط أنها إذا لم تُهْمَلْ لا تلزم. وذلك صحيح، فنقول : إن زياداً قائم، وإن زياداً لقائم. نصّ على ذلك السيرافي وغيره، ووجه ذلك ظاهر، وهو أنها لما أُبْقِيَتْ مع التخفيف على حكمها مع التثقيل في العمل، أُبْقِيَ لها أيضاً حكم دخول اللام في الخبر، وهو الجواز مع التثقيل، فكذاك يكون مع بقاء حكمه. ثم قال : «وَرَبِّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا»، ربّما إنما يستعملها الناظم في التثقيل، والضمير «عنها» عائد إلى اللام. يعنى أن اللام الفارقة قد يُسْتُغْنَى عنها فلا يؤتى بها، لك بشرط أن يبدو ويظهر مراد المتكلم بكلامه ومعمّده الذي اعتمده. وذلك الإيجاب لا النفي. وهذا الاستغناء قليل في الكلام، والغالب لزوم اللام. وحاصل ذلك أنها تسقط إذا أمِنَ اللبس بين إن المخففة والنافية بقرينة تدلّ على ذلك، فإذا أمِنَ اللبس فربّما لم يؤت باللام نحو قراءة من قرأ : (وَرَأَى كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا<sup>(٣)</sup>)، بكسر<sup>(٤)</sup> لام لما، أى : للذي<sup>(٥)</sup> هو متاع الحياة الدنيا. وفي الحديث : «وَأَيُّمُ اللَّهِ، إِنْ كَانَ خَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ<sup>(٦)</sup>». وقال معاوية في كعب الأحبار : «إِنْ كَانَ مِنْ أَحْذَقِ هَؤُلَاءِ». وهذا كله نادر كما قال.

(١) الكتاب ١٣٩/٢.

(٢) عن الأصل.

(٣) الآية ٣٥ من سورة الزخرف. وهى قراءة أبى رجاى كما فى المحتسب ٢٥٥/٢.

(٤) فى جميع النسخ : «بغير». وانظر المحتسب ٢٥٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٨٧، والبحر المحيط ١٥/٨.

(٥) فى جميع النسخ : «الذى».

(٦) لم يقع لى حديث إلا باللام، انظر البخارى، كتاب الإيمان ١٦٠/٨، وكتاب الأحكام ٩١/٩، وكتاب فضائل الصحابة ٢٩/٤، ومسنند الإمام أحمد ٢٠/٢، ٨٩، ١٠٦، ١١٠.

فإِ قيل : في ظاهر سياقه تناقضٌ، وذلك أنه قال : «وتلتزمُ اللامُ»،  
فاقتضى أن السقوط غير موجود، ثم قال : «وربّما استغنى عنها»  
فاقتضى أها غير لازمة! وشأنه أن يأتى في مثل هذا بلفظ الغلبة أو  
الشياع فيقول : وتغلبُ اللامُ، أو : وتلحقُ اللامُ في الغالب أو الشائع أو ما  
أشبه ذلك. فهذه عبارة معترضة.

فالجواب : أن قصده أمرٌ آخر، وهو أن قوله : «وتلزمُ اللامُ» يريدُ  
في القياس، فلا يجوز إسقاطها البتّة وإن أَمِنَ اللبس. وقوله : «وربّما  
استغنى عنها»، يعنى به في السماع الذى لا يقاسُ عليه. والدليل على هذا  
القصيد من كلامهم قوله : «وربّما» فجعل النذورَ في قسم ما أَمِنَ فيه  
اللبسُ، ومواضع أَمِنَ اللبسُ لا توصف بالنور لكثرة القرائن الدالة، فإنما  
أراد تعيين موضع السماع، وأن إسقاط اللام نادرٌ لا يقاسُ عليه. ولو  
أراد القياس لم يأت برّبما المقتضية لترك القياس عنده /، وليس قصده ٤٤٢  
كما قال في التسهيل : «وتلزمُ اللامُ بعدها فارقةٌ إن خيف لبسُ بأنّ  
النافية<sup>(١)</sup>». فهذا الكلام يقتضى أن إسقاطها بشرط أَمِنَ اللبس قياسٌ،  
بخلاف كلامه في هذا النظم، فإنّ الظاهر منه لزومُ اللام مطلقاً كمذهب  
سيبويه وغيره، فخالف ماذهب إليه التسهيل وشرحه، ومذهبه هنا أصحُّ؛  
إذ لو كان أَمِنَ اللبس مجزئاً لإسقاطها عند العرب لكانوا خلّقاء أن يكثر  
ذلك في كلامهم ويشيع؛ إذ اللام عند ذلك جائزة للهاق لا لازمته، فلما لم  
يكن ذلك، بل حافظوا على إلحاقها مطلقاً، دلّ ذلك على أهم أجروا ما لا  
لبس فيه على ما فيه اللبس، ليجرى البابُ كلّ مجرى واحداً، كما فعلوا

---

(١) التسهيل ٦٥ .

ذلك في جريان الصفة على غير من هي له. وقد مرَّ ذلك في باب الابتداء.

فإن قيل : أطلق الناظم القول في لزوم هذه اللام، فاقترضى أنها تلزم الخبر كان منفياً أو موجباً. وليس كذلك، بل إما تلزم عند كون الخبر موجبا لم تتقدّمه أداة نفى، وقد شرط ذلك في التسهيل حيث قال : «وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبسُ بآن النافية، ولم يكن بعدها نفى» فلا يجوز على هذا : إن زيد لما قام، وإن زيداً للقيام، وكلامه هنا يجوزُ ذلك لإطلاقه وعدم ذكره هذا الشرط. وهو غير صحيح.

فالجواب : أن هذا الاشتراط غير محتاج إليه؛ إذ (قد<sup>(١)</sup>) تقرّر من كلامه أن هذه اللام هي لام الابتداء الداخلة في خبر إن، وإذا كانت إياها فقد تقدّم قبل اشتراط كون الخبر غير مفي في قوله : «ولأيلي ذى اللام ماقدنفا»؛ فذكرُ ذلك هنا تكراراً من غير فائدة. وأيضاً لو احتيج إلى ذلك الشرط أن يذكر هنا لاحتيج لذكر جميع الشروط مثل أن لا يكون فعلاً ماضياً متصرفاً خالياً من قد، وسائر ما ذكر هناك، فلما لم يكن كذلك كان تركُ هذا الشرط هو الواجبُ ها. فالذى فعلهُ ابن مالك أحسنُ من فعله في التسهيل، والله أعلم.

ثم بيّن دخولها في الأفعال فقال : «والفعل إن لم يك ناسخاً»... إلى آخره. هذا الكلامُ تُعطى أن وصلَ إن هذه بالأفعال جائز على الجملة. وهذا مفهومٌ من كلامه؛ لأن معناه أن الفعل إن كان ناسخاً وصلَ بها وإلا فهو على الجملة مما يوصلُ بها الفعل. وهذا مُتفق عليه، لكنهم اختلفوا في تعيين نوعه، فالبصريون على اشتراط كونه ناسخاً للابتداء، وهو الذي ذكره الناظم من أنها لا تُوصلُ بالفعل غالباً إلا إذا كان ناسخاً، والأفعال النواسخ هي : كان وأخواتها، وكاد

---

(١) ليست في ١.



وأخواتها، وعلم وأخواتها، فتقول : إن كان زيدٌ لقائماً، وإن كادَ ليقوم وإن علمتكَ لصادقاً. ومن ذلك قول الله تعالى : {وَلَمَّا كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ<sup>(١)</sup>}، {وَلَمَّا يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزِقُوكَ بِأَبْصَارِهِمْ<sup>(٢)</sup>}، {وَلَمَّا نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ<sup>(٣)</sup>}. وهو كثير.

وأما الكوفية فلا يعينون لذلك ناسخاً من غيره، بل يجيزون دخولها على كل فعلٍ متصرفٍ / فيقولون : إن ضربتَ لزيداً، وإن أكرمتَ لعمراً، ٤٤٣ وإن قام لزيداً. وإلى هذا ذهب الأخفش، ومالَ إليه المؤلف في التسهيل وشرحه. والظاهرُ منه هنا خلاف ذلك، لقوله : «فَلَا تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا، والغالبُ عنده في مقابلة النادرِ، وهكذا جرى اصطلاحه في هذا الإطلاق، والنادرُ ليقاسُ عليه. وإنما ذهبوا إلى ذلك لوجود السماع به، أمّا الكوفيون فالذي حكوا من ذلك هو قولُ امرأةِ الزبير رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup> :

ثَكَلْتُكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهذا - وإن كان في نقلهم شاذاً - فهو على قاعدتهم قياسٌ، من جهة أنْ إنْ عنده نافيةٌ، واللامُ ايجابيةٌ، كما وإلا، وكما أنْ ما وإلا غير مختصةٍ بناسخٍ دون غيره، فكذاك مرادفها.

(١) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٥١ من سورة القلم .

(٣) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .

(٤) هي عاتكة بنت زيد . والبيت في المحتسب ٢/٢٥٥ ، وابن يعيش على المفضل ٨/٧١ - ٧٢ ، ٧٦ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمغنى ٢٤ ، والرضى ٤/٣٦٦ ، والخزانة ١٠ ، ٣٧٣ .

ترثي عاتكة زوجها رضي الله عنهما . ويروى : «تالله ريك إن ...» ، ويروى كذلك : «وشلت يمينك إن ...» .

وأما من قال بقياسه من البصريين فمعتد بهم السماع، فقد جاء من ذلك أشياء؛ من ذلك ما حكى الأخفش في معانيه<sup>(١)</sup> في قراءة ابن مسعود، قال : {إِنْ لَبِئْتُمْ لَقَلِيلًا<sup>(٢)</sup>}، وقول امرأة من العرب : «والذى يُحْلَفُ به إِنْ جاءَ لَخَاطِبًا<sup>(٣)</sup>»، وقول بعض العرب : «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَلَئِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ<sup>(٤)</sup>». وهذا كله لا يبلغ مَبْلَغَ أَنْ يُقَاسَ عليه.

وإنما اختصت بالأفعال الناسخة لأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل، فلمَّا خُفِّفَتُ الشَّيْءُ على حال كذا، أى : وجدته كذلك.. وذى من قوله : «بإذن ذى موصلاً صفةً لِإِنْ، وهى التى يشار بها إلى القريب المؤنث، أى : لاتلفيه موصلاً بإِنْ هذه، يعنى المخففة من الثقيلة، تحرزاً من إِنْ النافية وإن الشرطية، فإنهما مخالفان لها فى هذا الحكم.

وتحرز بقوله : «غالباً» مما جاء من الأفعال غير الناسخة موصلاً بإِنْ. وقد

تقدم ما جاء من ذلك

وبقى (هنا<sup>(٤)</sup>) على الناظم سؤالان :

أحدهما : أن «موصلاً» من «أوصلت» الرباعى، والفعلُ المستعمل فى معنى الوصول كذا إلى كذا وصولاً. ولاتقول : أوصلت كذا بكذا، بمعنى وصلته، وإنما تقول : أوصلتُ كذا إلى كذا، فهو الذى يتعدى إلى الثانى بإلى لا بالباء، وأما المتعدى بالباء فتقول فيه : وصلته فهو موصول. فكان حقّ الناظم أن يقول : فلاتلفيه غالباً بإِنْ ذى موصولاً.

(١) معانى القرآن ٤١٩.

(٢) الآية ١١٤ من سورة «المؤمنون» .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٧ . وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٠ .

(٤) ليست فى أ .

والثاني : أن هذا الوصل المراد لم يبين كيف يكون، أقبل إن أم بعدها؟ فإن اتصال الشيء بالشيء يكون من كلتا جهتيه، ولذلك تقول : «وصلتُ الكلام بعضه ببعض، تريد : وصلتُ أوله بآخره، وآخره بأوله. وإذا كان كذلك فمن الواجب بيان اتصال الفعل بإن، هل يكون الفعل متقدماً على إن أو متأخراً عنها؛ إذ لا يعرف ذلك إلا بالنقل والنص عليه. ولذلك اعتنى أبو القاسم بهذه المسألة، فبَوَّب لها باباً مستقلاً فقال : «باب الجمع بين إن وكان»<sup>(١)</sup>، ونص على تقديم إن<sup>(٢)</sup>، فَتَرَكُ الناظم بيان ذلك تقصيراً.

والجواب عن الأول : أن العرب تقول : وَصَلَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ / : ٤٤٤ إذا اتَّصَلَ به. فهو يتعدَّى ولا يتعدَّى، كرجَعَ ورجعته، ووقف ووقفته، وعَمَرَ المنزل وعمرته؛ وإذا ثبت ذلك فلعلَّ الناظم عدَّى هذا الفعل بالهمزة بناءً على أنه مقيس، كما تقول : ذهب وأذهبته، وقام وأقامته، وقعد وأقعدته؛ فيكون مُوصِلاً<sup>(٣)</sup> من أوصَلْتُ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ، المعدَّى من وصل بمعنى اتَّصل، ولا يكون فيه اعتراض.

وعن الثاني : أن وَصَلَ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ يجري في العرف على معنى الوصل من آخر، ولذلك إذا أرادوا الوصل من أولٍ عدلوا عن هذا اللفظ إلى لفظ «ألحقت» أو إلى لفظ أدخلت، فيقول : كذا على كلمة كذا، أي أوصلتها بها من أولها. فلفظُ الوصل في العرف المستعمل له خصوصيةٌ

(١) الجمل ١٥٢ .

(٢) هذا الباب عن الجمع بين «إن» المشددة، وكان، ومن أمثله : إن زيدا كان قائماً، وإن زيدا - كان - قائماً .

(٣) في الأصل، ١ : «موصولاً» .

باللحاق من آخر؛ فكان الناظم عول في فهم تقديم إن على الفعل على هذا الاستعمال. والله أعلم.

وإن تُخَفِّفْ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ  
وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ  
وإن يَكُنْ فِغْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا  
وَلَمْ يَكُنْ تَصْنِيفُهُ مُمْتَنِعًا  
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقْدَ، أَوْ نَفِي أَوْ  
تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

هذا هو الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة التي خُفِّفَتْ في هذا الباب، وهو أن المفتوحة، وذكر من أحكامها المختصة أنها إذا خُفِّفَتْ لم تُهْمَلْ؛ بل عملها باقٍ، إلا أن اسمها يكون مُسْتَكَنًّا، أى مضمراً أبداً لا يجوز إظهاره إلا في تدوير أو ضرورة شعر لا يعتد به، نحو ما أنشده ابن الأنباري وغيره من قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي  
فَرَأَيْكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ  
وأنشد ابن الأنباري أيضاً<sup>(٢)</sup>:

---

(١) الإنصاف ٢٠٥. والبيت أنشده الفراء في معاني القرآن ٩٠/٢، ولم يعزه. وهو في المنصف ١٢٨/٢. وابن يعيش على المفصل ٧١/٨، ٧٣، والرضي على الكافية ٤٦٨/٢، ٣٦٨/٤، والمغني ٣١، والهمع ١٨٧/٢، والخزانة ٤٢٦/٥، ٣٨١/١٠.

(٢) الإنصاف ٢٠٧. والأبيان لجنوب أخت عمرو ذي الكلاب بن المجلان الكاهلي ترضيه، ونسبها بعضهم لأخته عمرة. وانظر البيت الشاهد في معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، وابن يعيش على المفصل ٧٥/٨، والرضي على الكافية ٣٦٨/٤، والمغني ٣١، والخزانة ٣٨٢/١٠.

لَقَدْ عَلِمَ الضُّعِيفُ وَالْمُرْمِلُونَ  
 إِذَا اغْبَرُّوا أَفْقًا وَهَبَتْ شَمَالًا  
 وَخَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمَرْضِيعَاتُ  
 وَلَمْ تَرَ عَـيْنٌ لِمُـزْنٍ بِلَالًا  
 بِأَنَّكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ  
 وَقَدِّمْنَا هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

وهذا تَكْنَنٌ لم يُبَيِّنْ ماهو؟ وكان أولى به أن يبيّنه، ولكن لم يحنج إلى ذلك، بناءً على أنه لا يتعيّن ماهو، إذ لا يلزم أن يكون ضمير الشأن لإمكان عوده على حاضر أو غائب معلوم. وإلى هذا ذهب في شرح التسهيل<sup>(١)</sup>، واحتجّ لذلك بكلام سيبويه إذ قال في قوله تعالى: «وَأَخْرَجُواهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ» : «هُوَ عَلَى قَوْلِهِ: أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ». ثم قال: «ومثل ذلك: (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا)، كأنه جَلَّ وَعَزَّ قال: وناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم. قال: وإذا قلت: أرسل إليه أن ما أنت وذا؟ فهي على أي». قال: «وإن أدخلت الباء على أنك وأنه فكأنه يقول: أرسل إليه بأنك ما أنت وذا، جاز<sup>(٢)</sup>». وله مثل ذلك في باب هذا الباب<sup>(٣)</sup>، والجمع مذكور في أبواب إن وأن

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٨٨.

(٢) الكتاب ١٦٣/٣.

(٣) انظر الكتاب ١٦٥/٣.

من آخر الرُّزْمَةِ<sup>(١)</sup> (الأولى<sup>(٢)</sup>).

وقد التزم بعضهم في هذا المستكن أن يكون ضمير الشأن. وذلك غير لازم. هذا حكم اسمها ويأتى حكم خبرها.

وقد اقتضى كلامه فيها حيث ألزم لها اسماً وخبراً، ولم يقل غير ذلك أنها عنده معاملة مع التخفيف / مطلقاً، وخلاف أهل البلدين جارٍ ٤٤٥ فيها. واستدل لصحة إعمالها بما تقدم من الشاهدين، وأن بعض أهل اللغة يحكي ذلك عن بعض العرب. وإلى هذا فلا نُكْرُ في التزام حذف الاسم مع التخفيف، فقد حذفوه في المثقلة حين قالوا<sup>(٣)</sup>:

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةً

وَلِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا

فلما خَفَّفوها بالحذف حذفوا أيضاً الاسم لتكون على شكل مالا يعمل، إذ صارت شبه متالا يعمل في الاسماء. ولانظير هذا التزامهم في إن الشرطية إذا حذفوا جوابها أن يكون فعل الشرط ماضياً، لنلا تكون على شاكلة مايجزم وليس له جواب ينجّز. فالحاصل أن ذلك فرار من قبح لفظي. وأيضاً فقد قال سيبويه: «لم يحذفوا لأن يكون الحذف يُدخله في حروف الابتداء، بمنزلة إن ولكن، ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علماً لحذف الإضمار في إن، كما فعلوا ذلك في كأن<sup>(٤)</sup>». وقال في أبواب إن وأن: ومن قال: {والخامسة أن غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا<sup>(٥)</sup>}، فكانه قال: أنه غَضِبَ اللهُ عليها، لا يُخَفَّفُها في الكلام زبداً وبعدها

(١) الرُّزْمَةُ: ما جمع في شيء واحد، يقال: رزمة ثياب ورزمة ورق، والجمع رِزْمٌ. ولعله يعنى المجلد الأول.

(٢) ليست في ١.

(٣) البيت للراعى النميرى، ديوانه ١٦٧. وهو م شواهد الكتاب ٧٣/٣، وإنصاف ١٨٠.

(٤) الكتاب ١٣٧/٢.

(٥) الآية ٩ من سورة النور. وانظر المحتسب ١٠٣/٢.

الاسماءُ إلا وأنت تريدُ الثقيلة مضمراً فيها الاسم<sup>(١)</sup>». انتهى.

فإن قلت : فهذا يقتضى أنها إذا كان بعدها الأفعال لا يضمّر فيها، ولا تكون المخففة من الثقيلة.

فالجواب : أنه إنما نفي أن تكون التفسيرية التى بمعنى أى، وأما إذا وليها الأفعال فقد تكون التفسيرية، وقد تكون المخففة ويضمّر بعدها.

وقول الناظم : «والخبر اجعلُ جملة من بعد أن»، يريد أن الخبر إما أن يكون جملة اسمية أو فعلية، فإن كان جملة اسمية فاجعلها بعد الحرف من غير اشتراط فعل. هذا معنى قوله : «من بعد أن» أى : على الإطلاق، كقول الله تعالى : {وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(٢)</sup>}. وقرئ في غير السبع : {والخامسة أن غضبُ الله عليها إن كان من الصادقين<sup>(٣)</sup>}. وفي السبع : {والخامسة أن لعنةُ الله عليه إن كان من الكاذبين<sup>(٤)</sup>}. وفي الشعر ما أنشده سيبويه من قول الأعشى<sup>(٥)</sup>:

فِي فِتْنَةٍ كَسُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلٌّ مِنْ يَحْفَى وَنَتَعَلُ

فإن قيل : مقتضى هذا الكلام التزام عدم الفصل بين إن وهذه الجملة، وأن لا يجوز الفصل وذلك غير صحيح، بل الفصل بالأدوات جائز؛ فانت نقول :

(١) الكتاب ١٦٢/٣ - ١٦٤ .

(٢) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٣) الآية ٧ من سورة النور . وهي قراءة نافع وحده ، انظر السبعة ٤٥٣ .

(٤) ديوانه ٥٩ . والبيت في الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ٤٥٤ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والمحاسب ٣٠٨/١ ، وأمالى ابن الأثير ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش على الفصل ٧١/٨ ، والرضى على الكافية ٣٢/٤ ، ٣٦٩ ، والخزانة ٣٩٠/٨ ، ٣٩١/١٠ ، والهمع ١٨٥/٢ .

علمتُ أن لا عالم إلا زيد. وفي القرآن الكريم : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ<sup>(١)</sup>). وقال لبيدين رببعة<sup>(٢)</sup>:

فَقُولَا لَهُ - إِنْ كَانَ يُقْسِمُ أَمْرَهُ - :

أَلَمَّا يَعْظَكَ الدَّهْرُ، أَمَكَ هَابِلُ

فَتَتَعَلَّمَ أَنْ لَا أَنْتَ مُدْرِكُ مَا مَضَى

وَلَا أَنْتَ مِمَّا تَحْذَرُ النَّفْسُ زَائِلُ

وأنشد ابنُ خروف لكثير<sup>(٣)</sup>:

لِتَعْلَمَ عِنْدَ الْغَيْبِ أَنْ لَا مُقْصَرُّ

مُضْبِعُ، وَلَا عَمَّا يَسْرُكَ غَافِلُ

وهو شهيرٌ، فكيف هذا؟

الجواب : أن الناظم لم يشترط هنا الولاية لأن، وإنما ذكر أنك تجعلُ الجملة بعدها قطعاً، من غير شرط؛ فإنما زللق العبارة توطئة لما يذكره بعدُ من اشتراطِ الفعلِ في الأحسن / إذا كانت الجملة فعلية، يفهم له من مجموع العبارتين أن الجملة الفعلية يشترط فيها الفصلُ في الأمر ٤٤٦ الأرجح، بخلاف الجملة الاسمية يشترط فيها ذلك.

فإن قيل : من أين تعين أن يكون المراد بالجملة في قولهم : «والخبر

اجعلْ جُمْلَةً». الجملة الاسمية، يقيدها بذلك؟

فالجواب : أن الذي يبيِّن ذلك من كلامه مَوْرِدُ التقسيم؛ إذ قال :

---

(١) الآية ١٤ من سورة هود .

(٢) ديوانه ٢٥٥ . ويقسم أمره : يُقَدِّرُ أمره ويحكمه . وهبته أمه : شكلته . وفي الديوان «مما تحذر النفس وائل» ، وائل : تاج .

(٣) لم أجده في ديوانه.



«وَأَنْ يَكُنْ فِعْلًا»، أى : يكن الخبر فعلاً، فدلّ على أن الجملة المتقدمة التى جعلها خبراً من بعد أن ليست الفعلية لاتتضمنها، فتعيّن أنه الاسمية بهذا الاعتبار؛ إذ لا جملة إلا اسمية أو فعلية. ويحتمل آخر، وهو أن يكون المراد بقوله : «والخبر اجعل جملة» الجملة على الإطلاق، كانت اسمية؛ إذ لم يقيد بها، وإنما ألزم أن يكون الخبر جملة خاصة، فيكون حالها في الجواز أعم من أن يقع بين أن وبينها فضلٌ أولاً، فإن لحق فصلٌ فهو جائزٌ، وإن لم يلحق فكذلك، لكن الأحسن الفصل إذا كانت فعلية على تفصيله المذكور، كأنه قال : يلزم أن يكون خبرها جملةً بفصلٍ وغير فصلٍ، إلا أن الأحسن في الفعلية الفصل بشرطه. وهذا كلام مستقيم.

فمثال الفصل وعدمه مع الجملة الاسمية قد تقدّم، ومثاله مع الفعلية قولُ الله تعالى : (قَالُوا : نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُنَا، وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا<sup>(١)</sup>).. الآية، وقوله تعالى : عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى<sup>(٢)</sup>). ومثال عدم الفصل قراءة من قرأ : (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ<sup>(٣)</sup>). وقال امرؤ القيس<sup>(٤)</sup>:

وَحَدَّثَ بِأَنْ زَالَتْ بَلِيلُ حُمُولِهِمْ  
كَتَخَلٍّ مِنَ الْأَعْرَاضِ غَيْرِ مُنْبِقٍ

(١) الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) الآية ٢٣٣ م سورة البقرة . وقد نسبها النحاة - كما يقول أبو حيان - إلى مجاهد ، انظر البحر ٢١٣/٢ .

(٤) ديوانه ١٦٨ . والحمول : الإبل التى يحمل عليها . والأعراض : أورى ، واحدها عِرْض ، بكسر فسكون . وغير مُنْبِق : غير مُزّه ، يقال منه : نبق النخل إذا أزهى ، وإزهاؤه : خروج ثمره وبُسْره إذا لون قبل أن يُرطب . وقالوا : المنْبِقُ : الفاسد التمر ، الصفار كالنبق .

وقال النابغة الذبياني<sup>(١)</sup>:

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ تُمَرَّ اللَّهُ مَالَهُ

وَأَثَلُ مَوْجُودًا وَسُدَّ مَفَاقِرَهُ

وقال الفراء : ولورُفِعَ الفعلُ في خَبَرٍ أَنْ بغير لا . كان صواباً ، كقواك : حَسِبْتُ أَنْ تقولُ ذلك ، لأن الكاف تحسنُ مع أَنْ ، فتقول : حَسِبْتُ أَنَّكَ تقولُ ذاك . وأنشد<sup>(٢)</sup>:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وإن كان قد ضعفه سيبويه فلم يمنعه البتة ، قال : «واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمتُ أَنْ تَفْعَلَ ذاك ، ولا : قد علمتُ أَنْ فَعَلَ<sup>(٣)</sup> ذاك ، حتى تقول : سيفعلُ أو قد فعلُ ، أو تنفي فتُدْخَلْ لا<sup>(٤)</sup> » . ثم وجه ذلك . فعدمُ الفصل إذاً جائز ، لكن الفصل أقوى منه . ويُحْتَمَلُ أن يكون من ذلك ما أنشده السيرافي وغيره<sup>(٥)</sup>:

أَنْ تَقْرَأَنِي عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا

مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

ثم بين بعد هذا الإطلاق ما يحتاج إلى الفصل في الوجه الأحسن مما

(١) ديوانه ١٥٥ . وثمرُ الله ماله : كثره وأصلحه . وأثَلُ موجوداً : كثر إبله . والمفاقر : الفقر .

(٢) للقاسم بن معن . والبيت في ابن يعيش على المفصل ٩/٧ ، والأشمونى ٢٩٢/١ ، والعينى ٢٩٢/٢ .

(٣) في جميع النسخ : أفعل . والمثبت عن الكتاب .

(٤) الكتاب ١٦٧/٣ .

(٥) مجهول القائل . وهو في المنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش على المفصل ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، والمغنى ٣٠ ، ٦٩٧ . والرضى على الكافية ٣٥/٤ ، والخزانة ٤٢٠/٨ .

لا يحتاج إليه، فقال : «وَأَنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً».. إلى آخره، وحاصله : أن الخبر إذا كان فعلاً، وذلك عبارة عن كونه جملة فعلية، فالأحسن فيه الفصل بين أن والفعل بأحد تلك الأشياء، ويجوز عدمه على قلة، لكن بشرطين :

أحدهما : أن لا / يكون فعل دعاء، وهو قوله : «وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً»، ٤٤٧ يعني الفعل، وإلى رجوع الضمير في «يَكُنْ»، فإنه إن كان دعاء لم يشترط الفصل في الأحسن، بل لا يفتقر إليه، نحو قولهم : أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خيراً<sup>(١)</sup>. ومنه في القرآن الكريم : (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنَّ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ<sup>(٢)</sup>). وما أشبه ذلك.

والثاني : أن لا يكون الفعل غير متصرف، وذلك قوله : «وَلَمْ يَكُنْ تصرفه مُتَّعِياً»، فإن إن كان غير متصرف لم يحتج إلى فصل، نحو علمت أن لست قائماً. ومنه قول الله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى<sup>(٣)</sup>)، وقال تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ<sup>(٤)</sup>).  
فإذا اجتمع الشرطان فحينئذٍ يعتبر الفصل كما ذكر، وعين له أربع

أدوات :

إحداها : قد، نحو قولك : علمت أن قد قام زيد، وقال تعالى حكاية : {وَيَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا<sup>(٥)</sup>}.

(١) الكتاب ١٦٧/٣ .

(٢) الآية ٩ من سورة النور . وهي قراءة نافع ، انظر السبعة لابن مجاهد ، والبحر ٤٣٤/٦ .

(٣) الآية ٣٩ م سورة النجم .

(٤) الآية ١٨٥ من سورة الاعراف .

(٥) الآية ١١٣ من سورة المائدة .

والثانية : أداة نفى، كلا، ولن، ولم، نحو : {لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>}، {أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا<sup>(٢)</sup>}.. الآية {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ<sup>(٣)</sup>}، {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ<sup>(٤)</sup>}، {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ<sup>(٥)</sup>}.

والثالثة : حرف التنفيس - وهو السن أو سوف - نحو : علمت أن سيقوم زيد، قال تعالى : {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى<sup>(٦)</sup>}.

والرابعة : لو، ومنه قول الله تعالى : {فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانَُوا يَعْلَمُونَ<sup>(٧)</sup>}.. الآية. وأنشد الفارسي<sup>(٨)</sup> :  
أما - والله - أن لو كنت حراً

وما بالحر أنت ولا الخلق :

«وذلك أنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنه - يعنى إحدى النونين والاسم - أن يدعوا السين أو قد إذ<sup>(٩)</sup> قدروا على أن يكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون لو لم لوا السين ولا قد<sup>(١٠)</sup>». انتهى.

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) الآية ٣ من سورة القيامة .

(٤) الآية ٥ من سورة البلد .

(٥) الآية ٧ من سورة البلد .

(٦) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٧) الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٨) مجهول القائل . والبيت فى الإنصاف ٢٠٠ ، والمغنى ٣٣ ، والرضى على الكافية ١٨٨/٢ ، والتصريح ٢٣٣/٢ ، والخزاة ١٤٠/٤ . ويروى «ولا العتيق» .

(٩) فى الأصل ، أ : «إذا» والمثبت عن س ، ف . وهو نص الكتاب .

(١٠) الكتاب ١٦٧/٣ .

ولإنما لم يفعلوا ذلك بالجملة الاسمية ولم يُرَجِّحُوا الفَصْلَ كالفعلية؛ لأنك قد جئت أن باسم وخبر، كما جئت (بهما<sup>(١)</sup>) بعد المنقولة الْمُعْمَلَة، فكأن ما حُذِف لم يُحَذَف، يقال في الفَصْل مع الجملة الفعلية : إنه عوض، ولا يقال ذلك فيه مع الجملة الاسمية، كما جرى به لما تقتضيه الأداة من المعنى.

وأما فِعْلُ الدعاء فلم يحتج إلى فصلٍ لأنه لا يُوَصِّلُ إليه مع الدعاء، قال سيبويه : «وَأَمَّا قولهم : أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا أَجَازُوهُ - يعنى من غير فَضْلٍ - لأنه دعاء، ولا يَصِلُونَ هنا إلى قَدْ ولا السين. ولو قلت : أَمَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ، جاز لأنه دعاء، ولا تَصِلُ هنا إلى السين». قال : «ومع هذا أيضًا أنه قد كَثُرَ في كلامهم حتى حذفوا فيه إِنَّهُ - يعنى المكسورة - وإنَّه لا تُحَذَفُ في غير هذا الموضع. وسمعناهم يقولون : أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، شبهوها بَأَنَّهُ - يعنى المفتوحة - فلما جازت إِنْ كانت هذه أَجُورَ<sup>(٢)</sup>». كائنه يقول : لما كثر هذا في كلامهم استغنوا عن العَوْضِ.

وأما الفِعْلُ غير المتصرف فلم يحتج إلى الفصل لشبهه بالاسم في الجمود وعدم التصرف، والاسم غَيْرُ محتاجٍ إلى الفصل، فكذلك ما أشبهه.

وقوله : «قَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ» يَحْتَمِلُ وجهين من التفسير، أحدهما : أن يريد أنه قليلٌ في السماع، وأن الفصل بها لم يكثر كثرة الفصل بغيرها مما تقدم. والثاني : أن يريد أن ذكر هذا الفاصِلِ قَلِيلٌ عند النحويين، فلم يذكره منهم إلا قليل، وهو مما يُحتاج إلى ذكره، وبهذا فَسَّرَهُ ابنه فقال : «وأكثر النحويين لم يذكروا الفَصْلَ بين أَنْ المخففة وبين الفِعْلِ بلو»، قال : وإلى ذلك أشار بقوله :

(١) سقط م ١.

(٢) الكتاب ١٦٧/٣ - ١٦٨.

«وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ»<sup>(١)</sup>. وهذا الذى قاله صحيحٌ محتمل، بل هو الأولى؛ إذ لو أراد الأول لقال: «وَقَلِيلٌ فَضْلُ لَوْ»، أو ما يعطى هذا المعنى، فإنما أراد: «وَقَلِيلٌ ذِكْرُهَا فِي الْفَوَاصِلِ، وَالنَّصُّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ عَلَيْهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ: {أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ}»<sup>(٢)</sup>، ومنه أيضاً: {وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَاهُمْ / مَاءً غَدَقًا}»<sup>(٣)</sup>، ومن بحث وجد من ٤٤٨ ذلك كثيراً، فليست بقليلة الوجود في كلامهم العرب. والله أعلم.

وَحَفَّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَتَوَيَّ

### مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رَوَى

هذا هو الحرف الثالث من الأحرف الثلاثة، ويعنى أَنَّ العرب حَفَّفَتْ أَيْضًا كَأَنَّ بِحَذْفِ إِحْدَى نَوْنَيْهَا، كَمَا خَفَّفَتْ أَنَّ، وَحِينَ خَفَّفُوهَا نَوَوَا مَنْصُوبَهَا، أَيْ: إِنَّهُمْ قَدَرُوا لَهَا مَنْصُوبًا هُوَ اسْمًا، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَرْفُوعٌ، وَهُوَ خَبَرُهَا. وَقَدْ انْتَضَمَ هَذَا الْكَلَامُ ثَلَاثَ مَسَائِلَ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا مَعَ التَّخْفِيفِ عَامِلَةٌ بِإِطْلَاقٍ، لَمْ تُهْمَلْ كَمَا أَهْمِلَتْ إِنْ الْمَكْسُورَةُ، بَلْ أَعْمَلَتْ كَمَا أَعْمَلَتْ أَنَّ الْمَفْتُوحَةُ. وَخِلَافَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِيهَا جَارٍ. وَالِدَلِيلِ عَلَى إِعْمَالِهَا ظُهُورُهُ مَعَ إِثْبَاتِ الْاسْمِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ هِيَ الْكَافُ وَإِنْ، فَقَوْلُكَ: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا، أَصْلُهُ: إِنْ زَيْدًا كَأَسَدٍ؛ ذَكَرَهُ سَيَبُويهِ إِشَارَةً وَبَسْطَهُ ابْنُ جَنِي<sup>(٤)</sup>؛ فَإِذَا ثَبَتَ الْإِعْمَالُ فِي إِنْ ثَبَتَ فِي كَأَنَّ، لِأَنَّهَا هِيَ.

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٢ .

(٢) الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٣) الآية ١٦ من سورة الجن .

(٤) الكتاب ١٥١/٣ ، والخصائص ٣١٧/١ .

والثانية : كون منصوبها منوياً لايظهر، وهذا هو الأشهر، كقولك : أنت في زمانك كأن لم تعرف أهله. ومنه في القرآن الكريم : {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعًا مِّنَ النَّهَارِ<sup>(١)</sup>}. وقال تعالى : {فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ<sup>(٢)</sup>}. وأنشد سيبويه لابن صرّيم الشكري<sup>(٣)</sup>:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ      كَأَن ظَبِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ  
وأنشد أيضا قول الآخر<sup>(٤)</sup>:

وَوَجْهِ مُشْرِقِ النَّحْرِ      كَأَن ثَدْيَاهُ حُقَّانٍ.

والثالثة : أن لها خبراً غير منوئٍ، بل هو ظاهر؛ لأنه إذا أشار إلى أنها مُعْمَلَةٌ كان لها خبرٌ بلا بدٍّ، ولما كان منصوبها منوياً كان مرفوعها غير منوئٍ غالباً. إلا أنه لم يبي ما يكون خبراً لها في حال التخفيف، وقد نص في التسهيل على تعيين الخبر بناءً على أنه لا يكون خبراً لها حالة التخفيف كل ما يكون خبراً لها حالة التثقيب بإطلاق، كما كان ذلك في أن، حسبما بيّنه فوق هذا فقال : «وَتُخَفَّفُ كَأَن فتعمل في اسم كاسم أن المقدّر، والخبر جملة اسمية أو فعلية مبدومة بلم أو قد، أو مفرد<sup>(٥)</sup>». فمثال كونه جملة اسمية قوله :

(١) الآية ٤٥ من سورة يونس .

(٢) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٣) الكتاب ١٣٤/٢ . وانظر ١٦٥/٢ . والبيت في المصنف ١٢٨/٣ ، وأمالى ابن الشجري ٣/٢ ، والإنصاف ٢٠٢ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والرضى على الكافية ٣٧١/٤ ، والمغنى ٣٣ ، والهمع ١٨٨/٢ ، والخزانة ٤١٠/١٠ ، ٢٢٠/١١ .

(٤) الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ .

(٥) التسهيل ٦٦ .

وَوَجْهٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ      كَأَنْ تُدْيَاهُ حُقَّانٍ

ومثال كونها فعليةً مبدوءةً بلم قول الله تعالى : {كَأَنْ لَمْ تَعْنِ  
بِالْأَمْسِ<sup>(١)</sup>}، ومبدوءةً بقد نحو قوله، أنشده في الشرح<sup>(٢)</sup> :  
لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لُظَى الْحَرْبِ فَمَحْنُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا  
ومثال المفرد قوله :

كَأَنْ ظَبْيِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فكان حق الناظم أن يُبين ذلك كله، وإلا فإطلاقه يقتضى أن كلَّ  
ما يقع خبراً للمثقلة يقع خبراً للمخففة. وليس كذلك؛ ألا ترى أنك لا تقول :  
حسبتُ زيدا كأن قام، أو كأن، أو كأن في الدار، أو كأن عندك. فلو  
حملناه على إطلاقه لاقضى جواز هذا كله. وغير صحيح، فهو مما فات  
ذكره، فلو زاد بيان ذلك لكان أحسن.

ثم قال : «وثابتاً أيضاً روى». مرفوع «روى» عائد على «منصوبها»  
/، يعني : أن اسمها ثابتاً غير محذوف ولا منوى، كما كان في حين ٤٤٩  
تثقيلاً. منه رواية من روى بيت :

كَأَنْ ظَبْيِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

بنصب ظبية، وخبرها في هذه الرواية محذوف للعلم به، تقديره :  
كأن ظبيةً تعطو هذه المرأة. أيضاً هذا البيت :

(١) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٩ . وهو من شواهد التصريح ٢٣٥/١ ، والأشمونى ٢٩٤/١ .  
وفى العيني ٣٠٦/٢ . وهو مجهول القائل .



## وَوَجْهٌ مُشْرِقٍ النُّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حَقَّانِ بنصب الثديين.

وفي هذا الكلام ما يُشعر بأنه سماعٌ وليس بقياس. وإلى هذا المقصد أشار في التسهيل وشرحه ونصّ سيبويه أن إعمالها مخصوصٌ بالشعر؛ إذ قال في المخففة: «قلو لم يريدوا ذلك كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر بكان<sup>(١)</sup> إذا خففوا، يريدون معنى كأن، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله<sup>(٢)</sup>»:

كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءُ خَلْبٍ

لكن يلزم الناظم على طريقتة<sup>(٣)</sup> المتقدمة له أن لا يكون هذا من قبيل المسموع؛ إذ ليس ما يضطره لتمكّن الشاعر من أن يقول: كأن ظبية تعطو، وكأن ثدياه حقان، وكأن وريدها رشاء خلب. وهي أقرب في التمكن<sup>(٤)</sup> من قوله:

- 
- (١) في جميع النسخ: «فكان». والمثبت عن الكتاب.
- (٢) الكتاب ١٦٤/٣. والبيت في الإنصاف ١٩٨، وابن يعيش على المفضل ٨٢/٨ - ٨٣، والرضي على الكافية ٣٧٠/٤، والخزانة ٣٩١/١٠. وفي ملحقات ديوان رؤية ١٦٩.
- (٣) يعني مذهب ابن مالك في الضرورة، فهي عنده مألوس للشاعر عنه مندوحة. وهو مذهب ضعيف، والمذهب القوي أنها كل ما وقع في الشعر. انظر خزانة الأدب ٣١/١.
- (٤) يعني حمل شواهد كان المتقدمة على غير الضرورة أقرب قبولاً من توجيهه «صوت الحمار اليجدع» على غير الضرورة، وذلك في قوله:

يقول الخنثى، وابتغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع.

بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول: صوت الحمار يجدع. كذلك قال في قول الآخر:

وليس السيرى للخلّ مثل الذي يرى      له الخل أهلاً أن يعدّ خليلاً.

قال: يمكنه أن يقول: وما من يرى للخل. انظر الخزانة ٣٣/١.

صوت الحمار<sup>(١)</sup> يُجَدِّعُ. ومن قوله: وما من يرى للخلِّ. وما أشبه ذلك. فالظاهر أنه غفل عن إعمال تلك القاعدة المقررة عنده، ونعمًا فعل<sup>(٢)</sup>.

- 
- (١) في جميع السخ: «حمار». انظر المرجع المتقدم .  
(٢) يريد : أن عدم تطبيقه لمذهبه في الضرورة ، والذي يفضى إلى القول بأن ثبوت اسمها سماع ، أفضل .

## لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

هذا هو النوع الخامس من نواسخ الابتداء، وهو : لا التي لنفي الجنس، وعملها في الأصل عند الناظم ومن تبعه الناظم كَعَمَلِ إِنْ، تنصب الاسم وترفع الخبر، للشبه المقرر بينهما في أَنْ كُلُّ واحدٍ منهما حرفٌ مؤكّد، فإنّ مؤكّدة للإيجاب، ولا مؤكّدة للنفي، وكلاهما موضعه صدرُ الجملة، وهو داخلٌ على المبتدأ والخبر، قال المؤلف : «وأيضاً فإنَّ «لا» تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمني، فيجب إلحاقها بليت، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني<sup>(١)</sup>». وهذا وجه ضعيف.

(ثم قال) :

عَمَلُ إِنْ أَجْعَلْ لِلَا فِي نَكْرِهِ      مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةٌ  
فَأَنْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً      وَيَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ رَافِعَةٌ

ظاهرُ قوله : «عَمَلُ إِنْ أَجْعَلْ لِلَا» يقتضى أَنْ لاعاملَةٌ في الاسم والخبر بإطلاق، أما عملها في الاسم فظاهر، وأما في الخبر فليس بمتفقٍ عليه، بل فيه خلافٌ :

فعلى طريقة المؤلف في التسهيل أَنْ الاسم إن لم يركّب معها فالخبر مرفوع بها عند الجميع، وإن رُكِّبَ معها الاسم فقولان؛ قيل : إلّا الخبر مرفوع بها أيضاً، وهو مذهب الناظم. وقيل : على خبر الابتداء، لأن «لا» مع اسمها في موضع اسم مبتدأ، فالخبر مرفوعٌ به لابيها<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩١ .

(٢) التسهيل ٦٧ .

وعلى طريقة غيره أن الخبر في رفعه القولان، كان الاسم مركباً مع لا أولاً؛ فقد حكى ابن خروف وغيره الخلاف بين سيبويه والأخفش بإطلاق<sup>(١)</sup>، ونص ابن خروف على هذا المعنى في نحو: لاخيراً من زيد، وهو الذى حكى فيه المؤلف الاتفاق.

فالحاصل أن الناظم ارتضى مذهب الأخفش في المسألة، ووجهه / ٤٥٠  
ذلك ما تقدم من المناسبات بين إن ولا، وقد ثبت الرفع لإن فليكن كذلك في لا. وأيضاً قد عملت في الاسم باتفاق وعملها في الخبر أولى من العمل في الاسم، لأن معناها إنما تسلط عليه، وإنما عملت في الاسم لأنه مطلوب مطلوبها، فهو معمول بالقصد الثاني، وما كان مطلوباً للعامل بالقصد الأول أولى أن يكون معمولاً له مما كان مطلوباً له بالقصد الثاني.

فإن قيل : القاعدة المستمرة أن المشبه لا يقوى قوة ماشبه به، وقد تقرر أن لإنما عملت لشبهها بإن، وعملت إن بشبهها بكان، فلا في المرتبة الثالثة، فلا ينبغي في القياس أن تعمل الرفع والنصب، وإلا لزم أن تكون في العمل في درجة إن، لكنها ليست في درجتها، فلزم أن لا تعمل عملها.

فالجواب : أن القوة والضعف في التشبيه ليس برافع إلى نفس العمل المجعول لها، وإلا لزم ذلك في إن وألاً تعمل رفعاً ونصباً؛ إذا كانت بذلك تصير في درجة الفعل، وإنما ذلك راجع إلى أحكام آخر؛ ألا ترى أن تعمل في المعرفة والنكرة، ولا لا تعمل إلا في النكرة، إلى غير ذلك من

---

(١) انظر الهمع ٢/٢٠٢. وشرح الكافية للرضي ١/٢٩٠ - ٢٩١ .

الأحكام الى قصرت فيها عن التصرفِ تصرّفَ إن. وقد تقدّم هذا المعنى.

وشرط الناظم - رحمه الله - في هذا العمل أن يكون الاسم الذى تعمل فيه نكرة بقول : «عَمَلٌ إِنْ أَجَعَلَ لِلَا فِي نَكَرِهِ». فاشتراط أن يكون المعمول نكرة، ولم يقيده بكونه اسما أو خبرا. فيحمل على إطلاقه فيهما، فتقول : لارجل في الدار، أى : مستقر في الدار،

وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ<sup>(١)</sup>

ولا يقال : لارجل زيد، ولا كريم أخوه، ولا ما أشبه ذلك. كما لا يقال : لازيد في الدار ولا عمرو. وما جاء مما ظاهره ذلك فمؤول أواندِرُ لا يُعْتَدُّ به، فيقال في مثل : لا إله إلا الله، ولا عالم إلا زيد : إن الخبر (مُقَدَّرٌ)<sup>(٢)</sup>، والمعنى : لا إله في الوجود إلا الله، ولا عالم في الدنيا إلا زيد. ولا يقال : إن هذا التقدير يؤول إلى نفي الإلهية عن غير الله بقيد<sup>(٣)</sup>، لأننا نقول : القيد هنا غير قادح، لأنه إذا لم يكن غير الله في الوجود لم يكن بإطلاق، وههنا بحث في الخبر آخر. وأيضا فقولهم : «قضية ولا أبا حسن لها»<sup>(٤)</sup>، وفي الحديث : «إذا هلك كسرى فلا

(١) نسبه المؤلف في باب حذف الخبر إلى حاتم الطائي . وينسب أيضا إلى أبي نؤيب ، ولم أجده في ديوانه ، وينسب كذلك إلى رجل من النبيت ، وصدره :

وردّ جازهم حرفاً مصرمًا

انظر الكتاب ٢/٢٩٩ ، وتعليق المحقق ، والمقتضب ٤/٢٧٠ ، وابن الشجري في أماليه ٢/٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٥ ، ١٠٧ ، والعيني ٢/٣٦٨ .

(٢) سقط من أ .

(٣) قائل هذا هو الفخر الرازي في التفسير الكبير . انظر «معنى لإله إلا الله» للزركشى ٨٠ - ٨١ مع تعليق المحقق .

(٤) الكتاب ٢/٢٩٧ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ .

كسرى بعده. وإذا هلك قيصرٌ فلا قيصرٌ بعد<sup>(١)</sup>». وأنشد سيبويه<sup>(٢)</sup>:

لَاهِيَتُمُ اللَّيْلَةُ لِلْمَطِيِّ

وقال ابن الزبير الأسدي، أنشده سيبويه أيضا<sup>(٣)</sup>:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي<sup>(٤)</sup> خُبَيْبٍ نَكِدْنَ، وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ

/ وقالوا : لَابْصَرَةَ لَكُمْ<sup>(٥)</sup>. وقال آخر<sup>(٦)</sup>:

إِنْ لَنَا عَزَى وَلَا عَزَى لَكُمْ

كلّ هذا نادر لا يُقيدُ به، مع أنه مؤوَّلٌ إمّا بتقدير تنكير هذه المعارف، فتدخل تحت قوله : «في نكره». لكن يبقى أن يقال : هل يجوزُ مثلُ هذا عنده أم لا؟ فالظاهر أنه لم يتعرّض لهذه المسألة، وقد أجاز ذلك في «التسهيل<sup>(٧)</sup>» على قلةٍ إذا كانت المعرفةُ يصحُّ تنكيرُها كالأعلام لا كالمضمراتِ وأسماءِ الإشارة، خلافاً للفرأ.

(١) البخارى كتاب الإيمان ، ١٦٠/٨ ، ومسلم ، كتاب الفتن ٢٢٣٧ .

(٢) الكتاب ٢٩٦/٢ . والبيت في المقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٩/١ ، وابن يعيش على الفصل ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والرضى على الكافية ١٦٦/٢ ، والهمع ١٩٥/٢ ، والخزانة ٥٧/٤ . ويده : ولافتى مثل ابن خنيزر

(٣) الكتاب ٢٩٧/٢ . والبيت لعبد الله بن الزبير الأسدي ، أو عبد الله بن فضالة الأسدي . وهو فى المقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والرضى على الكافية ١٦٦/٢ ، والخزانة ٦١/٤ .

(٤) فى جميع النسخ : «بنى» والمثبت فى هامش الأصل .

(٥) الهمع ٢٥٢/١ .

(٦) قائله أبو سفيان يوم أحد ، على أن المنسوب إليه ليس شعراً ، فى تاريخ الطبرى ٥٢١/٢ ، وتفسير ابن كثير عند الآية ١٠ من سورة محمد ٢٩٤/٧ ، والآية ١٩ من سورة النجم ٤٣١/٧ : لنا العزى ولا عزى لكم .

(٧) التسهيل ٦٨ .

وقوله : «مُفْرَدَةٌ جَاعَتِكَ أَوْ مُكْرَرَةٌ» حالٌ من لا، والعامل في الحال / ٤٥١

جاعتك، يعنى أنك تُعْمَلُ لا في النكرة على أى حالة كانت، فسواء أكانت مكررة نحو : لاحول ولا قوة إلا بالله، أو غير مكررة نحو : لارجل في الدار. وإفرادُ هنا في مقابلة التكرار، دلّ على ذلك ذكره القسيم بقوله : «أو مُكْرَرَةٌ». وإفرادُ في هذا الباب يطلق بإطلاقين؛ أحدهما : هذا الذى ذكر أنه مراده هنا. والثاني : الإفرادُ الذى في مقابلة الإضافة والشبيه بها، وهو المراد في قوله : «وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا»، وقوله : «وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنَى يَلِيَّ»، وليس بمراده هنا. فعلى هذا يدخل له تحت لفظ المفرد المثنى والمجموع نحو : لارجلين في الدار، ولا قائمين عندك، ولا رجال في البيت. ويدخل له تحته أيضاً المضاف والشبيه به، نحو : لا غلام أحد عندك، ولاخيراً من زيد في الدار. وما أشبه ذلك؛ لأن جميع ذلك ليس بمكررٍ.

وهذا العمل الذى ذكره الناظم لم يقيده بوجوب ولاجواز، بل أطلق القول فيه وأجمله بحيث لا يقتضى جوازاً ولا وجوباً، لأنه أدخل في حكم الأعمال ما يكون العمل فيه واجباً، وذلك النكرة المفردة غير المكررة نحو : {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ} <sup>(١)</sup> و {قَالُوا: لَا ضَيْرَ} <sup>(٢)</sup>؛ فإن هذا لا يجوز فيه الإلغاء البتة، فلا تقول: لا غلام فيها، حتى تكرر فتقول : ولاجارية. وأدخل فيه أيضاً ما يكون العمل فيه جائزاً، وذلك النكرة المكررة نحو : {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ} <sup>(٣)</sup> و {لَا لَغُوفِيهَا وَلَا تَأْتِيْمَ} <sup>(٤)</sup> و {لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةً} <sup>(٥)</sup>،

(١) الآية ٥١ من سورة سبأ .

(٢) الآية ٥٠ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ١٩٧ من سورة البقرة . قرأها ابن كثير وأبو عمرو بالضم فيها والتثوين . (نظر: السبعة ١٨٠ .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الطور . قرأها ابن كثير وأبو عمرو بالاعمال . السبعة ٦١٢ .

(٥) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة . قرأها ابن كثير وأبو عمرو بالاعمال . السبعة ١٨٧

فأعملها<sup>(١)</sup> ابن كثير وأبو عمرو، وألغاهما من عداهما من السبعة. فلما حصل في مقتضى الأعمال القسمان معاً اللفظ فقال : «عَمَلٌ إِنَّ أَجْعَلَ لَلَا فِي نَكْرَةٍ» ليشملهما بإطلاقه. و«عَمَلٌ إِنَّ» : مفعول «أجْعَلَ» مقدّم عليه.

ثم إن هذا العمل الذي ذكر على وجهين :

أحدهما : عملٌ يبقى على أصله ولا يحدث عليه طارئٌ يغيره عن حاله إلى حالةٍ أخرى، وذلك العمل في النكرة المضافة والتي ضارعت المضافة.  
والثاني : عملٌ لا يبقى على حاله بل يتغير إلى حالةٍ أخرى، وذلك العمل في النكرة المفردة غير المضافة ولا الشبيهة بها، فإنها تتغير من حالة الإعراب إلى حالة البناء.

فأخذ الناظم - رحمه الله - يذكر هذا الحكم ويفصل ما أجمل فقال :  
«فانصب بها مضافاً أو مضارعاً». والضمير في «بها» يعود على لا، وفي «مضارعاً» يعود على المضاف، والتقدير : فانصب بلا الاسم النكرة المضاف أو المضارع للمضاف. وهذا هو أحد القسمين، وهو الذي لا يتغير عن حاله؛ فقوله :  
«فانصب بها» يعنى نصباً صحيحاً لا يتغير عن حالته، فأما المضاف فنحو :  
لاغلام أحد في الدار، وأما المضارع له فهو المشابه له، وهو العامل فيما بعده نحو :  
لاضارباً أحداً في الدار، ولاخيراً منك عندي. والمضارعة للمضاف هنا معتبرة في صحة النصب كاعتبارها في باب النداء، فيمتنع بناء المضارع للمضاف هنا كما يمتنع هناك، كالمضاف حقيقة نحو : ياضارباً<sup>(٢)</sup> زيداً، وياطالعا الجبل. فليس بين البابين في هذا خلاف، وهذا مذهب البصريين. وذهب

(١) أى في الآيتين الآخرتين ، وانظر النشر ٢١١/١ .

(٢) فى جميع النسخ : «ياضارب زيد» .



البغداديون<sup>(١)</sup> إلى أن العامل هنا يُبنى ويصح له العمل مع البناء فيقولون : لاخير من زيد، ولا ضارب أحدًا في الدار، ونحو / ذلك. وصح ٤٥٢ الفارسيّ الأوّل بأن البناء مع لايزيلُ شَبّه الفعل كما أن التصغير والوصف يزيلان شبهه عن اسم الفاعل والمصدر فلا يعملان.

فإن قيل : إن هَلُم في لغة أهل الحجاز قد بُنى الفعل فيه مع حرفٍ قبله فلم يمنع ذلك العمل، فكذلك اسم الفاعل والمصدر مع لا.

قيل : ذلك نادرٌ. وأيضاً إنما عمله في لغة أهل الحجاز عمل اسم الفعل لا عمل الفعل، بدليل أنهم جعلوه للواحد والاثنتين والجمع على لفظ واحد، وكذلك في المذكر والمؤنث، فهذا يدل على خروجه عن حدّ الفعل وعن عمله المعلوم لمّا بنى مع الحرف، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم في مسألتنا.

هذا ردّ الفارسي من جهة القياس، وأما من جهة السماع فلا سماع، فسقط ماذهبوا إليه، وثبت ماارتضاه الناظم. والله أعلم.

ثم قال : «وبعد ذاك الخبر انكر رافعة»، ذاك : إشارة إلى ماتقدم من نصب الاسم، يعنى أنك تأتي بعد ذلك بالخبر رافعا له؛ إذ كانت «لا» إنما عملها كعمل إن حسبما نصّ عليه آنفاً.

فإن قيل : هذان المزوجان معترضان من وجهين : أحدهما : أنهما حشوٌ بغير مزيد على ماتقدم؛ إذ قال : إن عمل لا كعمل إن، وذلك معنى كونها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهو معنى ماذكر فيما يظهر لباديء

(١) مذهب البغداديين كما في الارتشاف ٦١٣ ، ٦١٤ ، والهمع ٢٠٤/٢ هو جواز بناء النكرة إن كانت عاملة في ظرف بعدها أو مجرور .

الرأى هنا.

والثاني : على تسليم أن لذلك فائدة، فقله : «وبعد ذاك الخبر اذكر» يقتضى بظاهره أن يكون الخبر مذكوراً ومنطوقاً به على الإطلاق. وهذا المقتضى ليس بصحيح، بل إنما يكون الخبر مذكوراً إذا لم يدل عليه دليل، وأما إذا دل عليه دليل فلا يمتنع حذفه، بل حذفه جائز وواجب؛ فيجوز عند أهل الحجاز، ويلزم عند بنى تميم.

فالجواب عن ذلك أن يقال : أما قوله «فانصب بها مضافاً»، فالقصد به أن عمل لا تارة يكون باقياً على أصله لا يعرض له البناء، وذلك المضاف والمضارع له، وتارة يعرض له البناء - وقد تقدم هذا المعنى - فنبه فيه على أمرين؛ أحدهما : أن العمل نصب صحيح، أى : لاتبن الاسم البتة - والثاني : أن صاحب هذا النصب هو المضاف والشبيه به، فلا يثنان كما يبنى المفرد المنبه عليه في قوله : «وركب المفرد فاتحاً» ووجه عدم البناء فيهما أن المضاف مع المضاف إليه كشيء واحد؛ إذ كان منزلاً منه منزلة التثنية، فلو بنى مع لا لزم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، ولا نظير لذلك - وإذا كان كذلك فلا إشكال ولا تكرار.

وأما قوله : «وبعد ذاك الخبر اذكر»، فالقصد به بيان رتبة الخبر من الاسم، وأنه لا يكون إلا بعده، فلا يجوز أن يتقدم، فإنه إن تقدم الخبر بطل العمل نحو: (لأفيها غول<sup>(١)</sup>). ويلزم عند ذلك التكرار، لكنها معاملة فبطل أن يتقدمها الخبر. ووجه ذلك ظاهر؛ إذ لم يثبت للا من التصرف في المعلوم ما ثبت في إن التى هى أصل لها في العمل، ولم يثبت ذلك لأن لا إذا كان الخبر ظرفاً

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

أو مجروراً، فلا تبلغُ لا أن يتقدّم خبرها على اسمها وإن كان ظرفاً أو مجروراً. فهذا قصدُ الناظم بهذا القيد، لا أنه يلزم ذكره؛ والدليل على أن قصده ما ذكرَ تقديمه الظرفَ حين قال : «وبعدَ ذاكَ الخبرَ اذكرْ»، إشعاراً بالاعتناء بذكر التركيب، كأنه قال : إنما تأتي به بعد ذكر الاسم لاقبله، وأيضاً فإنه قد قيّد هذا الإطلاق في آخر الباب فقال / : «وَشَاعَ في ذا ٤٥٣ البابِ إسقاطُ الخبرِ». وإذا ثبت هذا كله لم يكن في كلامه حشو، وسقط اعتراضُ المعترض.

والخبرُ : مفعول اذكر. ورافعه : حال من فاعل اذكر؛ لأن إضافته غير محضة<sup>(١)</sup>، أى : اذكره حال كونك رافعاً له.

ثم أخذ في القسم الثاني من قسمي عمل لا، وهو الذي يتغير إلى حالة البناء فقال :

وَرَكَّبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَلًّا

حَوْلَ وَلَاقُوَّةٍ، وَالثَّانِي اجْعَلًا

مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا

وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تُضَيِّبَ

أشعر بقوله : «وركّب المفرد فاتحاً» أن الاسم مبنى، وأن سبب البناء التركيب، فقوله : «فاتحاً»، يدل على أن الحركة بنائية، لأنها لو كانت عنده إعرابية لقال : ناصباً، كما قال في القسم الأول : «فانصب بها مضافاً»، وكما قال على أثر هذا : مرفوعاً أو. وهذا هو الاصطلاح الجاري على لسانه ولسان غيره، ولذلك قال سيبويه في إعراب بنائها :

(١) ينبه بهذا على تنكير «رافعه»، لأن إضافته ليست محضة .

«وهي تَجْرِي عَلَى ثَمَانِيَةِ مَجَارٍ<sup>(١)</sup>».

وقوله : «ورَكَّبَ المفرد» يشعر أن هذا البناء سببه التركيب - يعنى مع لا -

وأن: من أسباب البناء. وهذا الكلام يتعلّق به أربع مسائل :

إحداها : أنه قد قدّم الناظم أن البناء إنما يكون لشبه الحرف على وجه

من الأوجه الأربعة المذكورة، ولم يُذكر فيها التركيب مع الحرف، فلقاتل أن يقول

: إلى أيّ جهة ينتسب البناء منه؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن الناظم إنما تكلم في سبب البناء الذي هو بحق الأصل،

كالشبه<sup>(٢)</sup> الوضعي وهو الوضع على حرف واحد أو حرفين ثانيهما حرف لين،

والشبه المعنوي الذي في أسماء الشرط استفهام، والنيابة عن الفعل من غير

تأثر الذي في أسماء الفعل، والاقتصار الذي بأصل الوضع لعارض الذي قد

يكون وقد لا يكون. فانت إذا حققت تلك الأوجه لم تجد واحداً في الاسم المركب

مع لا؛ إذ البناء فيه طارئ غير أصيل، يزول بزوال موجب، فيرجع الاسم إلى

الأصل من الإعراب. ولقد اعتُرض على الفارسي في اقتصاره من أسباب

البناء على شيئين، وهما شبه الحرف، وتضمن معناه<sup>(٣)</sup>، بأن ثم أوجهاً آخر

موجباً للبناء منها : التركيب مع الحرف كمسألتنا، والتركيب مع الصوت نحو :

سيبويه، والإضافة إلى الحرف<sup>(٤)</sup> نحو : {مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطَقُونَ<sup>(٥)</sup>}، وشبه ما أشبه

(١) الكتاب ١٣/١ .

(٢) كذا في صلب الأصل . وفي الهامش عن نسخة ، وفي سائر النسخ : «كالسبب» .

(٣) الإيضاح ١٢ .

(٤) أى لإضافته إلى أن . انظر شرح الكافية للرضي ١٢٧/٢ ، ١٧٥/٣ ، ١٨١ .

(٥) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

الحرف كَبَدَادٍ<sup>(١)</sup>. فَأَجِيبُ بِأَنَّ أبا عليّ إنما يعنى ما كان مبنياً بأصل  
الوضع، لما كان سبباً طارئاً. وقد قيل إنه ركب معها لتضمنه معنى  
الحرف، إذ الأصل : لامن رجل، لأنه [جواب قولك<sup>(٢)</sup>] : هل من رجل. وقد  
نطق بالأصل في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَقَامَ يَنْوُدُ النَّاسَ عَنَّا بِسَيْفِهِ      وَقَالَ : أَلَا لَامِنَ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ  
فَحَذَفُوا [من<sup>(٤)</sup>]، وضمنوا الاسم معناها حين ركبوه معها، أشار  
إلى هذا ابن الأنباري<sup>(٥)</sup>. والأول أظهر<sup>(٤)</sup>.

والوجه الثاني من الجواب أن يقال : إن هذا وإن كان غير داخل  
بحق الأصل فيما نصّ عليه الناظم /، يدخل له فيها بالشبه، وذلك أن  
التركيب هو ضمّ شيء إلى شيء آخر، وجعله معه كالجزء منه، وإذا كان ٤٥٤  
كذلك فالذى يكون كالجزء من الشيء مفتقر إلى ذلك الشيء الذى جعل  
جزءاً له، إذ لو لم يكن مفتقراً إليه لكان مستقلاً بنفسه غير مركّب معه،  
لكنه موضوع الآن على أنه غير مستقلّ، فلا بدّ أن يكون مفتقراً، فإذا  
قصد التركيب يجعله مفتقراً إلى ذلك الذى ركبّ معه، فدخل بحكم الشبه  
في حكم الافتقار الأصل، لأن القصد إلى جعله مفتقراً كأنه وُضع على

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٤ .

(٢) سقط من ١ .

(٣) مجهول القائل . والبيت من شواهد التصريح ٢٣٩/١ ، والهمع ٩٩/٢ ، والأشمونى ٣/٢ .  
والعينى ٣٣٢/٢ .

(٤) ليست فى الأصل .

(٥) الإنصاف ، المسألة ٣٦٧/٥٣ .

الافتقار مستأنف. وهذا وجه صناعى حسن، وقد تقدّم التنبيه على أصله في باب «المعرب والمبنى»، والله المستعان.

والثانية : أن قوله : «وركّب المفرد»، إنما يريد بالمفرد هنا ما هو في مقابلة المضاف والشبيه به، لأنه لما قال أولاً : «عَمَلٌ إِنْ أَجَعَلَ لِلَّهِ فِي نَكْرَةٍ» جعل المنصوب بها قسمين هو منصوب أو مضارع له، وقسمًا ليس كذلك، فهو المفرد عنده هنا. لكن يقال : هل يدخلُ المثنى والمجموع على حده أم لا؟ ظاهر عبارته يقضى بعدم دخولهما لقوله : «فاتحاً»؛ إذ لا يكون في المثنى والمجموع على حده، وإنما يُبَيَّنُّانِ على ما كانا يُنصَبانِ به، كما يُبَيَّنُّانِ في على ما كانا يرفعان به، إلا [أنا<sup>(١)</sup>] إن حملناه هذا المحمل، و[أنه<sup>(١)</sup>] إنما أراد المفرد للمثنى والمجموع، والمقابل للمضاف والشبيه به، خرج له الجمع المكسر عن حكم البناء، والاتفاق أنه لا فرق بينه وبين المفرد في البناء عند القائل به، أو في الإعراب كذلك فلا بد أن يقال : إنه أراد بالمفرد مقابل المضاف والشبيه به خاصة، فيدخل له جمع التكسير بلا بد يقول : لا رجال في الدار، ولا غلمان في السوق، كما تقول : لا رجل ولا غلام، لأنه بقوله : فاتحاً دخل له؛ هو مما يفتح؛ لأن إعرابه وبناءه بالحركات. ويبقى والمجموع على حده مسكوتاً عنه، فيحتمل أن يكون رأيه فيه رأى الجمهور في أنه مبنى على ما ينصب لما كان في باب النداء مبنياً على ما كان يرفع به. وخالف المبرد في جعله المثنى على حده في هذا الباب معرباً بإطلاق، وكذلك الزجاج أيضاً. والأولى مذهب الجمهور، بما اتفقا مع سائر البصريين عليه من البناء في قولهم : ياقائمان، وياقائمون؛ إذ ما في أحدهما

---

(١) ليس في ١.

يلزم في الآخر، فإن أجاز أن يقال في : لارجلين، إنه معرب، فليقل يارجلان، ذلك بعينه. ويحتمل أن يكون رأيه رأى الزجاج والمبرد، ويكون: «فاتحا» قيداً يخرج به المثني والمجموع على حده، ويبقى جمع التكسير مسكوتاً يدخل في حكم البناء، قياساً على المفرد؛ إذ لا فرق بينهما، بخلاف المثني وجمع السلامة فإن فيهما مع البناء، وهو الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع [ما<sup>(١)</sup>] قبلها اسماً واحداً، لم ذلك، كما لم يوجد<sup>(٢)</sup> المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد. وبهذا احتج المبرد في «المقتضب»<sup>(٣)</sup> ودليل قوئ، ويعضده ما جاء من إعراب / ٤٥٥ اثنين في قولهم : اثني عشر، ولم يركبوه مع عشر، كما ركبوا عشر وأربعة عشر، وسائر الباب. وقد احتج الزجاج لما قال بأن التثنية وجمع السلامة يخرج بهما الاسم عن شبه الحرف. فرد عليه بقولهم : يازيدان، وياقائمون، في النداء؛ إذ هو مبني بلا بد على ما يرفع به مع وجود المانع عنده. وقد احتج للمبرد أيضاً بأشياء ليس فيها مقنن، فلذلك تركتها، مع أن لا ينبغي عليه حكم سوى النظر الصناعي.

والثالثة : أن كلامه ظاهر في موافقة جماهير البصريين، في أن المفرد مبني مع لا، وأنه الحركة بناءً لحركة إعراب، خلافاً للكوفيين، والزجاج من البصريين، وتبعه السيرافي وتأول عليه سيبويه، حيث قال :

(١) سقط من أ .

(٢) في الأصل ، أ : «يجد» .

(٣) المقتضب ٣٦٦/٤ .

«فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها»<sup>(١)</sup>، وإنما في التنوين عندهما لأنهما لما ضم أحدهما إلى الآخر وجعل كالشيء الواحد، حذف التنوين علامة ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقيل : حذف للتخفيف، وللشبه بالمركب حقيقة، وهو مذهب مرجوع من أوجه :

منها : أن ذلك مخالف للنظائر؛ فإن الاستقراء قد قرّر أن حذف التنوين من أسماء المتمكنة لا يكون إلا لما منع صرف، أو للإضافة، أو لام التعريف، أو كونه في موصوف بابن مضافاً إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو للوقف - الاسم المذكور ليس واحداً من هذه الأمور بموجود فيه، فتعين أنه مبنى، وأن ذلك هو السبب في حذف تنوينه. ومنها : أنه قد روي عن العرب : جئت بلا شيء، بالفتح وسقوط التنوين، والجار لا يلغى ولا يعلّق. وتأويل كلام سيبويه قريب.

فإن قيل : فهل رأيت شيئاً عمل في شيء ثم صار معه كالشيء الواحد؟ قيل : نعم، الكاف عاملة في ذا من قولك : كذا، وقد جعلت معها كالشيء الواحد، وكذلك الكاف من كائين، عاملة في أى، وهى معها كالشيء الواحد، وكذلك حبذا في قول النحويين حيث كانت حبب عاملة في ذا، ثم صيرت معها كالکلمة الواحدة، وكذلك كأن وبها شبه الأخفش حبذا. ومثله إذا تتبّع موجود، فلا بُعد في المسألة.

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٤ .

(٢) انظر شرح السيرافي على الكتاب ٢/٨٢ - ٨٣ .



فإن قيل : تركيبُ العامل مع المعمول مناقضٌ لعمله فيه ؛ إذ قد تقررَ في  
الأصول أن من شرط عمل العامل أن لا يكونَ مع معموله كالشيء الواحد ؛  
ولذلك لم تعمل عندهم الألف واللام .

فالجواب : أن ما اشترطوه صحيح ، والتركيب مع العمل صحيح  
أيضاً ، ووجه الجمع بينهما غير محتاج إليه هنا . ومن بحث عنه وجده .  
والله أعلم .

والرابعة : أنه نَبِهَ على أن بناء الاسم مع (لا) على الفتح ليس على الضمِّ  
ولا الكسر .

وأيضاً لما كان منصوباً ووجهه التشبيه بخمسة عشر ؛ فإن البناء للتركيب  
مقتضٍ للفتحة ؛ لخفتها دون الضمة والكسرة .

في الأصل أرادوا أن لا يذهب أثره جُمْلَةً ، فأبقوه في البناء على مثل  
حاله في الإعراب ؛ لئلا تختلف حاله في حالةٍ عارضة ، ولئلا يزولَ  
الدليلُ على النصب [في الأصل] . وقول الناظم (كلا حول ولا قُوَّة) مثالان  
لبناء المفرد على الفتح . وكان يكفيهِ أن يأتي بمثالٍ واحد ، ولكنه أتى  
بالمثالين ليبين بهما أحكاماً ، ويفرّع على اجتماعهما / مسائل ؛ فإنه إذا ٤٥٦  
ضمَّ الأول إلى الثاني تصوّرَ فيهما اثنتي عشرة مسألة ، يمتنع منها وجهان ،  
وتصحَّ العشرة ، وكلّ ذلك قد جمعه الناظم في كلامه حسبما يتبيّن بحول  
الله ، وذلك أن (لا حول) يُتصوّرُ فيه<sup>(١)</sup> البناء على الفتح ، والرفع لأجل  
التكرار ، والرفع على إعمالها عمل ليس ، فهذه ثلاثة أوجه . و(لا قُوَّة)  
يتصوّرُ فيه تلك الأوجه الثلاثة ، ويزيد وجهاً رابعاً ، وهو النصب عطفاً  
على موضع اسم (لا) باعتبار عملها .

(١) سقط في (أ) إلى ص ٥٥٠ في باب الفاعل .

فهذه أربعة أوجه، فإذا ضربتها في الثلاثة التي في «لاحول» كان الجميع اثني عشر وجهاً، باثنتي عشرة مسألة :

الأولى : لاحول ولاقوة، بالفتح فيهما وجعل الكلام جملتين<sup>(١)</sup>.

والثانية : لاحول ولاقوة، بالفتح في الأول، والرفع في الثاني عطفاً على موضع لامع اسمها، لأنها في تقديم اسم مبتدأ، ولذلك يعطف عليه رفعاً، وجُزِيَ عليه النعت رفعاً، ويقيّد هنا زيادة لاتوكيداً.

والثالثة : المسألة بعينها، لكن يكون رفع الثاني على تقدير إعمال لاعمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

والرابعة : لاحول ولاقوة، بالفتح في الأول والنصب في الثاني، عطفاً على موضع اسم لا باعتبار عملها عملها، وتقدر زيادة لاتوكيداً.

وهذه المسائل الأربع داخلة تحت قوله : «وركب المفرد فاتحاً». ثم قال : «والثاني اجعلاً.. مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً». فالرفع في الثاني على وجهين، والنصب وجه واحد، والتركيب وجه واحد، وكلها مع تركيب الأول.

والخامسة : لاحول ولاقوة، بالرفع فيهما، على تقدير الإلغاء فيهما وزيادة لا الثانية.

والسادسة : المسألة بعينها، لكن على تقدير إعمالهما معاً عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين أو على زيادة الثانية.

والسابعة : المسألة على حالها، لكن على تقدير إلغاء الأولى وإعمال الثانية عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

---

(١) في صلب الأصل : «جملة». والمثبت عن هامشها ، س ، ف .

والثامنة : المسألة على حالها إلا أنها بعكس ما قبلها ، على تقدير إعمال الأولى عمل ليس وإلغاء الثانية.

والتاسعة : لاحْوُلٌ ولاقُوَّةٌ برفع الأولى وفتح الثانية ، على تقدير إلغاء الأولى ، وإعمال الثانية عمل إنٌ ، والكلام في تقدير جملتين.

والعاشرة : المسألة كما هي ، لكن على تقدير إعمال الأولى عمل ليس . وهذه المسائل الست<sup>(١)</sup> مفهوم جوازها من قوله : «وَكِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَاتَنْصِبَا» ، فذلك يُعْطَى أَنْ ماعدا النصب في الثاني جائز مع رفع الأول ، على الإعمال والإلغاء ، فيبقى في الثاني الرفعُ على الإعمال ، والرفع على الإلغاء ، والنصب<sup>(٢)</sup> ، فاثنتان يضربان في ثلاثة بستة . والحادية عشرة : لاحْوُلٌ ولاقُوَّةٌ برفع الأول ونصب الثاني ، على إعمال الأول عمل ليس .

والثانية عشرة : المسألة بعينها ، لكن على تقدير إلغاء الأولى . وهاتان المسألتان ممنوعتان بنص الناظم في قوله : «وإن رفعت أولاً لاتنصبا» ؛ لأن النصب هنا لاوجه له ؛ إذ لايمكن العطفُ على موضع الأولى ، ولا على موضع اسمها ، ولاعلى لفظه ؛ إذ ليس ثَمَّ ما يقتضى نصباً دون بناءٍ ، وأيضاً ليس للا أن يبقى معها الاسمُ غير مبنى ؛ لأنَّ شرط التركيب موجود ، فظهر وجهُ المنع في المسألتين .

(١) أى : التي تبدأ من المسألة الخامسة حتى العاشرة .

(٢) يريد النصب على البناء ، وهو الفتح ، كما في الصورتين ١٠،٩ .

فتحصل من كلامه جواز عشر مسائل مأخوذة من هذا الباب، ومن باب لا / وما<sup>(١)</sup>، ومنوطة بتفسير لم يتعرض إليه؛ إذ لم يبين وجه الرفع ٥٧ ع في هذه المسائل المتصورة في كلامه غير مفسرة وجدتها ست مسائل، خمسة جائزة، وهي : لاحول ولاقوة، ولاحول ولاقوة، ولاحول ولاقوة، ولاحول ولاقوة، ولاحول ولاقوة، وواحدة ممتعة وهي : لاحول ولاقوة.

وإن نظرت إلى ما يتصور في لا - على الجملة - غير منوطة بكلام الناظم، كثرت المسائل الجائزة، وقد رفعها شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار - رحمه الله عليه - إلى مائة وإحدى وثلاثين مسألة، سمعناها كلها منه، وهي في شرحه للجمال، فليطالعها من تشوف إليها.

فإن قيل : إن الناظم هنا فرع على إعمال لا والغائها في هذه المسائل، ولم يبين شرط الإلغاء وهو التكرار، إذ لا يجوز الإلغاء فيها بدون التكرار، فلا تقول : لارجل في الدار - وهي ملغاة - وتسكت حتى تقول : ولا امرأة. ولا يقال : لعله ارتضى مذهب المبرد في عدم اشتراط التكرار، لأنه قد نص في «التسهيل» على مخالفته، فقال : «إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان<sup>(٢)</sup>».

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : إنما نص الناظم هنا على أحكام إعمالها عمل

(١) يريد لا وما العاملتين عمل ليس .

(٢) التسهيل ٦٨، واطر المقتضب ٤/٣٦٠ - ٣٦١. وانظر دراستنا عن ابن كيسان ١٧٢ - ١٧٥ .

إنّ، ولم يتعرّض لإلغائها، ولا لما يتعلّق بالإلغاء من الأحكام، وغايته أن نصّ في هذه المسألة التي تكررت فيها لا أن يجوّز<sup>(١)</sup> الرفع ولم يتعيّن هل يكون بلا أو بالابتداء. وإنما تكرّر على تقدير كون الرفع بالابتداء، فلا يلزم على هذا أن يذكر شرط حكم لم يتعرّض لتعيينه.

والثاني : على تسليم أنه تعرّض لحكم الإلغاء فيُعْتَدَرُ عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لعله ارتكب هنا مذهب أبي العباس وابن كيسان، وارتضى هنا ما لم يرتضيه في التسهيل. وقد يكون للعالم نظران في مسألة في زمانين، فيظهر له في وقت بطلان ما ارتضاه وصححه في وقت آخر، وتصحيح ما أبطله. وقد تقدّم لهذا نظير في الباب قبل في قوله في اللام والفارقة : «وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ<sup>(٢)</sup>». إلى آخره، فهذا ممكن، فيرتضى غير مذهب سيبويه والجماعة، ويحتج لذلك بأمرين : السماع والقياس، أما السماع فقد قالوا : لَانْوُكَّ أَنْ تَفْعَلَ<sup>(٣)</sup>.

وأنشد سيبويه<sup>(٤)</sup>:

بَكَتْ جَزْعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ

رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا

وأنشد ابنُ خروفٍ للخطيب<sup>(٥)</sup>:

(١) في الأصل : «أن جَوِّزَ به» .

(٢) انظر ص : ٣٨٥ .

(٣) الكتاب ٢/٢٠٢، ومعناه : لا ينبغي لك أن تفعل .

(٤) الكتاب ٢/٢٩٨ . وهو في المقتضب ٤/٤٦١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٢٥ ، وابن يعيش على المفصل ٢/١١٢ ، والرضى على الكافية ٢/١٦١ ، والهمع ٢/٢٠٧ ، ٤/٣٤ .

(٥) ديوانه ٢٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٤ . وفي جميع النسخ : على السائل الوجد . والمثبت عن الديوان .

سُئِلَتْ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلًا  
 فَسَيَّانَ لَأَذِمَّ عَلَيْكَ وَلاَحْمَدُ  
 وَأَنْتَ أَمْرُقُ لاَ الْمَجُودُ مِنْكَ سَجِيَّةُ  
 فَتُعْطَى، وَقَدْ يُعَدِّي عَلَى النَّائِلِ الْوُجْدُ  
 وَأُنْشِدُ سَيِّبِيهِ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلُولٍ<sup>(١)</sup> :  
 وَأَنْتَ أَمْرُقُ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا  
 حَيَاتُكَ لاَ نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ  
 وَأُنْشِدُ الْمُؤَلَّفَ :

إِنِّي تَرَكْتُكَ إِذَا عُسْشِرَةٌ تَرِيًّا  
 فَاسْتَقْفِنْ وَانْكَفِ مَنْ وَأَفَاكَ إِذَا أَمَلِ  
 فإذا كان عدمُ التكرار قد عملها ودخولها على النكرة، وفي عدم  
 عملها ودخولها / على المعرفة والنكرة بحسب ما وقعت جواباً له، فإن ٤٥٨  
 قدّرت دخولها على شيء عمل بعضه في بعض، من المبتدأ والخبر، لم يخل  
 إما أن يتكرّر المسئول عنه أم لا، فإن تكررلزم في جوابه التكرار، فتقول :  
 لا زيد في الدار ولا عمرو، جواباً لمن قال : أزيد في الدار أم عمرو؟  
 ولا رجل في الدار ولا امرأة، في جواب من قال : أزيد في الدار أم  
 امرأة؟ ولا يجوز ههنا الاقتصار في الجواب على أحدهما لئلا يتوهم أن  
 الآخر ليس بمنفي، ولا أيضاً يجوز أن تقصد هنا القصد فتذكر أحدهما

(١) الكتاب ٣٠٥/٢ . وينسب إلى رجل من سلول ، أو الضحاك بن هُثَام الرقاشي . والبيت  
 في المقتضب ٣٦٠/٤ ، وابن يعيش على المفصل ١١٢/٢ ، والرضي على الكافية ١٦١/٢  
 ، والهمع ٢٠٧/٢ ، والخزانة ٣٦/٤ .

منفياً وتريد أن غير المذكور في الدار؛ إذ ليس بمطابق للسؤال، ويتوهم السائل أنك أردت نفي الآخر فحذفته استغناءً. فإذا لم يمكن الاختصار على أحدهما لزم ذكرهم نفيهما معاً، إلا أن تستغنى بلا فذلك أمرٌ آخر. ولا يلزم هنا فيما بعد لا التنكير لأنه بحسب السؤال، وإك لم يتكرر المسئول عنه لزم أن يتكرر في الجواب، فتقول : لارجل في الدار، مرفوعاً أو منصوباً مبنياً، جواباً لمن قال : هل رجل في الدار؟ كما جاز حلة التكرار أن تأتي بما بعد لا مرفوعاً أو منصوباً، إذ أجازوا في نحو : أرجلٌ عندي أم امرأة؟ : لا رجلٌ عندي ولا امرأة - بالبناء فيهما - ولارجلٌ عندي ولا امرأة - بالإعراب رفقا فيهما، أو بالبناء في أحدهما والإعراب في الآخر. فإذا جاز ذلك مع التكرار جاز مع الأفراد، لكن بشرطه وهو تنكير الاسم، فإن كان معرفة فليس إلا الرفع مع التكرار ودونه. ولا يقال إن السؤال بغير تكرار، إنما يجاب بنعم أو بلا، فإذا قال : هل أحد في الدار؟ قلت : نعم، أو لا، وليس من شأن جوابه التعيين؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف التكرار. لأننا نقول : هذا الذي قلتُم هو الأكثر، والآخر ليس بممتنع بدليل ما تقدم من السماع. وأيضاً فالتطوع بما لا يلزم جائز، فيذكرُ له المسئولُ عنه منفياً وإن تقدم ذكره في السؤال، كما يجوز ذلك إذا قيل : أعندي رجل؟ فتقول : نعم، عندي رجل. أو تقول : نعم، عندي زيد، فتغني عن السؤال بمن هو؟ وكما تقول : لا، ما عندي رجل. وما أشبه ذلك. ولا يبعد في كلام العرب أن تأتي بالكلام مؤكداً أو مكرراً، من غير سبب ظاهر يقتضيه. وقد عقد ابن جني في هذا المعنى فصلاً في الخصائص، بوبٍ عليه بالتطوع بما لا يلزم<sup>(١)</sup> هو مما يشدُّ هذا الاحتجاج؛

(١) الخصائص ٢/٢٣٤. والذي يفنيه من هذا الباب في ٢/٢٦٥ - ٢٦٧.

فإذا كان كذلك لم يبعدُ مذهبُ المبردِ كُلُّ البعدِ.

والأمر الثاني : نقول : قد يؤخذ له اشتراط التكرار من إشارة كلامه، وذلك أنه أطلق القول في إعمالها بقوله : «مفردةٌ جاعتك أو مكرّره»، ثم بعد ذلك لم يذكر فيها الإلغاء إلا مع التكرار حين قال : «والثاني اجعلا» كذا وكذا، ثم قال : «وإن رفعت أولاً لا تنصبا»، أى : لا تنصب الثاني. فهو إنما تكلم على جواز الإلغاء في مسألة التكرار، ولو كان الإلغاء عنده جائزاً بإطلاق لم يحتج إلى فرضه مع التكرار؛ فقد يفهم له هذا الشرط من وضعه مثال التكرار.

وقوله : «اجعلا» و«ولاتنصبا» الألف فيهما بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة، أبدلت للوقف عليها، لأنها كتنوين المنصوب تُردُّ ألفاً. ونظيره قول الأعشى<sup>(١)</sup> :

٤٥٩

وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَأَعْبُدَا  
\* \* \* \* \*  
وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي  
فَأَفْتَحْ، أَوْ أَنْصِبَنْ، أَوْ ارْفَعْ، تَعْدِلِ  
وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ  
لَاتَبْنِ وَأَنْصِبِنْ<sup>(٢)</sup>، أَوْ الرُّفْعَ اقْصِدِ

تكلم في هذين المزدوجين على حكم النعت من التوابع، وإنما تعرض

(١) ديوان ١٧٥. وصدره :

وذا النصب المنصوب لاتسكنه

والبيت من شواهد الكتاب ٥١٠/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣٩/٩ ، ٨٨ ، ٢٠/١٠ ، والمفنى ٣٧٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وهو خلاف المشهور الآن وهو : «لاتبن وأنصبه ..» .



في هذا الباب من التوابع الخمسة اثنين، وهما النعتُ وعطفُ النسق بالحرف<sup>(١)</sup>، وترك ما عداهما.

والمتبوع في هذا الباب على قسمين :

أحدهما : أن يكون معرباً نحو : لاغلام رجلٍ عندك.

والثاني : أن يكون مركباً مع لامبنياء نحو : لا أحدَ فيها.

والذي تعرّض للنصّ عليه نعت المبنى، لقوله : «ومفرداً نعتاً لمبني»، فقيد النعت بكونه جارياً على المبنى، وسكت عما إذا كان نعتاً لمعربٍ؛ إذ لم يشر إليه حسبما يتقرّر، لابلنطوق ولا بمفهوم ولما كانت عاداته في غير هذا الموضع أنه إنما يأتى في غير باب التابع بما لا يطرّد في باب التوابع، ويترك ما عداه لبابه محالاً عليه بالقصد المفهوم، أشعر ذلك بأن نعت المعرب مخالف لنعت المبنى هاهنا، وأن الحكم فيه هو الحكمُ المقرّر في باب النعت من كونه يُتّبَع على اللفظ كسائر المعربات، لا على الموضع. فيظهر من هذا المنزع أن المعرب عنده في باب لا كالمعرب في غيره، فتقول : لاغلام رجلٍ عاقلاً عندي، بنصب عاقل لا غير، كما تقول : مارأيت غلامَ رجلٍ عاقلاً. ولا تتعدى النصب واقتضى هذا منع قولك : لاغلامَ رجلٍ عاقلٌ عندي، بالرفع - وهذا عند النحويين غير صحيح - وقد ذهب إليه ابنُ عصفور في بعض تقاييده، فزعم أن نعت المنصوب لا يكون إلا نصباً، فلا يجوز فيه الحملُ على الموضع. ومذهبُ سيبويه والمحققين كالسيرافي وابن حروف والشلوبين وتلامذته : ابن أبي الربيع، وابن الضائع، وسواهما خلا ابن عصفور - جوازُ الرفع حملاً على الموضع. فالوجهان سائغان عندهم وعند غيرهم، لأن المنصوب بلا عندهم كالمجرور بمن في قولك : هل من رجلٍ؟ له لفظٌ

---

(١) في الأصل : «بالواو». والمثبت عن س ي ف .

وموضع، فيجوز الحمل على لفظه وعلى موضعه ونقل سيبويه عن الخليل أنه مثل قوله<sup>(١)</sup>:

### فلسنا بالجبال ولا الحديد

وحكى عن العرب : لامثله أحدٌ، ولاكزيد أحدٌ. قال : «وتقول : لامثله رجل<sup>(٢)</sup>»، إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب : لاحول ولاقوة إلا بالله». فأجرى في الباب حكم المعرب والمثنى في الحمل على اللفظ وعلى الموضع مجرىً واحداً؛ قال ابن الضائع : وإنما غلط ابن عصفور في باب النداء لما كان منصور النداء لايجوز فيه إلا الحمل على اللفظ، وفي مبنية يجوز الوجهان، ظن أن حكم التابع في لا كذلك. ثم فرق بينهما بأن المنصوب في باب النداء لاموضع له زصلاً، والمنصوب هنا أصله الابتداء ويجوز النطق به. قال : وهذا هو الفرق بينه وبين إن فلذلك لم يجر نعت اسم إن على الموضع، وأيضاً فإن لا جوابٌ : هل من رجل، وهو في موضع رفع، ويجوز فيه الحمل على اللفظ، والحمل على الموضع، فكذا جوابه.

وقد جرى في التسهيل<sup>(٣)</sup> / على طريق الجملة، ووجه في ٤٦ شرحه<sup>(٤)</sup> الرفع في النعت مع نصب المنعوت على خلاف إن، بأن إن شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء في الاختصاص بالمبتدأ أو الخبر، وفي

(١) تقدم البيت في ص . وموضع الشاهد هنا في الكتاب ٢/ ٢٩٢ .

(٢) في الأصل ، ف : «رجلا» . والمثبت عن الكتاب ٢/ ٢٩٢ ، س .

(٣) التسهيل ٦٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٤ .

كون مادخلت عليه مفيداً بدون دخولها، ولقوتها<sup>(١)</sup>؛ لا يبطل عملها بالفصل نحو : إن فيها زيدا، بخلاف لافإنها ضعيف العمل لكونها فرْع فرْع، ولعروض اختصاصها بالمبتدأ والخبر، وكون ماتدخل عليه لايفيد بدون دخولها غالباً، نحو : لأرجل في الدار، فلو قلت : رجل في الدار، لم يفد، فلو وقف الإفادة على دخولها صارت مع مادخلت عليه كاسم مبتدأ، فجاز لذلك أن يُعتبر عملُ الابتداء بعد دخولها في الصفة وغيرها. قال : «وشبّه اعتبار الابتداء في ذلك باعتباره في نحو : هل من رجل كريم في الدار».

ثم نقل عن ابن برّهان نحواً مما تقدّم عن ابن عصفور، وردّه، وهو بالردّ حقيق، ويد الله مع الجماعة.

وأيضاً السماعُ يقضى بجواز الرّفْع كما حكاه سيبويه. فإن كان الناظم سكت عن نعت المعرب هنا لهذا القصد فمذهبه مردودٌ، وفي محاسنه غير معلود.

وتنزيل لفظه على هذا القصد أن قوله : «نعتا» مفعول يافتح، وهو على حدّ قولهم : زيداً فاضربُ، على معنى : أما زيداً فاضرب. وقوله : «لمبنى» في موضع لنت، و«يلى» : صفة ثانية لنت. و«مفرداً» حال من نعت. وكان الأصلُ في «مفرداً» أن يجري على «نعتا» صفةً له، لكن لما تقدّم نصب على الحال، لتعذر جريانه صفة. ويحتمل أن يكون «مفرداً» هو مفعول أفتح، ونعتا : بدلٌ منه، أو عطف بيان. والتقديرُ على الأول : أفتح نعتا كائناً لاسم مبني والياً له، حالة كون ذلك النعت مفرداً. وعلى الثاني : أفتح اسماً مفرداً نعتاً لمبنى والياً له.

(١) في جميع النسخ : «ولقوتها إذ لايبطله» ، و«إذ» غير ثابتة في شرح التسهيل .

والمفرد<sup>(١)</sup> هنا في مقابلة المضاف وما أشبه.

وقد يمكن حملُ كلامه على موافقة الجماعة بأن يكون قوله : «مبنى» ليس بمتعلق بمحذوف جارٍ صفةً على «نعت»، فمن هذا التقدير فهمتِ المخالفة، بل يكون قوله «المبنى» معمولاً لقوله «يلى»، وأصله : يلى مبنياً، لكن لما تقدّم عليه تعدى إليه باللام، نحو قول الله تعالى : {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ<sup>(٢)</sup>}. فتحرز به من غير المفرد، وغير الوالى، والوالى غير المبنى، فإنها لا تجوزُ فيها تلك الأوجهُ كُلُّها – وقد قال على أثرِ هذا : «وغير مايلى وغير المفرد».. إلى آخره، فبيّن أن الوجهين في ذلك سائغان الرفع والنصب، كما يجىء، ومن جملة<sup>(٣)</sup> ما يدخلُ فيه أن يلى النعتُ غير المفرد، فحصل أن نحو : لاغلام رجلٍ عاقلٌ في الدار، جائزٌ عند الناظم. وهو رأى الجماعة، ورأيه في غير هذا النظم، فهو الذى ينبغي أن يحملَ كلامه عليه؛ إذ لو حُمِلَ على الأوّل لاقتضى أن هذه الأوجه إنما تجوز إذا تَبِعَ مبنياً، فإذا تبع معرباً فليس كذلك، فيرجع إلى أصل النعت إذ لم يدخل تحت قوله : «وغير مايلى وغير المفرد»، بخلاف ما إذا جعلت / «المبنى» معمولَ ٤٦١ «يلى»، فإنه يدخل تحت قوله «وغير مايلى»، كأنه قال : وغير الوالى مبنياً وغير المفرد يجوز فيه الوجهان، وغير الوالى يشمل الوالى غير مبنى، والذى لم يلِ المبنى، بل فصل بينهما. وهذا صحيح فلا يعدل عنه في تفسير كلامه. والله أعلم.

(١) فى الأصل : «والمبنى هنا» .

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٣) فى س ، ف : «وم جملتها يدخله وكذلك كان فى الأصل ثم عدل إلى ما أثبتناه .

ولنرجع إلى تفصيل شرح كلامه : فاعلم أنه ذكر أن النعت إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط جاز فيه مع المنعوت ثلاثة أوجه :

الشرط الأول : أن يكون مفرداً، والمفرد هنا في مقابلة المضاف وماضارعه، وهو المطول.

والثاني : أن يكون والياً المنعوت، لم يفصل بينهما بفاصل.

والثالث : أن يكون المنعوت مبنياً لامعرباً.

فإذا اجتمعت هذه الشروط المبينة في قوله : «ومفرداً نعنا لمبنى يلي»، جاز فيه الأوجه التي ذكرها في قوله : «فافتح أو انصب أو ارفع تعدل»؛ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : لا رجلٌ ظريف عندك. فظريف : قد اجتمع فيه أنه مفردٌ وال المنعوت، ومنعوته مبنى. فالوجه الأول الفتح - يعنى به البناء مع المنعوت على الفتح، وسببُ بنائه التركيبُ معه كبناء خمسة عشر. ونحو : لارجلٍ ظريف، وسَخِلَ ذلك - وإن كانت ثلاثة أشياء لا تركبُ ولا تُبنى - كونُ النعت والمنعوت كالشيء الواحد. وعلله السيرافي بأن الموضع موضعُ تغيير، فردا كان قد بنى فيه الاسم مع حرف، فبناءً اسم مع اسم أولى؛ لأن ذلك أكثر كخمسة عشر، وبيت بيت ونحو ذلك.

والأكثر في الكلام عدمُ البناء؛ قال سيبويه : «وإن شئت نَوْنَتْ صفة المنفى. وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون»<sup>(١)</sup>. وتقديمُ الناظم للفتح كأنه مشعر بتفضله له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر أنه لم يحفل بهذا التفاوت اليسير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لوقال : «فارفع أو انصب أو افتح

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٨ .

تعدل» لكان أحسن.

والوجه الثاني : النصب، حملاً على لفظ «لارجل» وإن كان مبنيًا، لأن حركة البناء، هنا شبيهة بحركة الإعراب، بل الإعراب وصلها. وقد قال جماعة ببقاء حكم الإعراب، وأنها ليست بحركة بناء، فسهل ذلك، وكما سهل في النداء وهو أبعد، فأجروا التابع فيه على اللفظ، فتقول : لارجل ظريفًا عندك. ومنه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه، أنشده سيبويه<sup>(١)</sup>:

أَلَا طِعَانٌ وَلَافْرِسَانٌ عَادِيَةٌ  
إِلَّا تَجُشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ  
بنصب عادية حملاً على لفظ فرسان.

والوجه الثالث : الرفع، حملاً على موضع لامع اسمها، لأنها في موضع اسم مرفوع بالابتداء، فتقول : لارجلٌ ظريفٌ عندك، كأنك قلت : رجل ظريفٌ فيها، إذا مثلت وإن كان لا يتكلم به، وكذلك مثله الخليل<sup>(٢)</sup> :  
وإن تخلف شرطاً من هذه الشروط المتقدمة فلا سبيلَ إلى الفتح، وسقط وجه البناء جملة، وبذلك عرّف في قوله : وَغَيْرِ مَايِلَى وَغَيْرِ الْمَفْرَدِ...  
لَاتَبَيَّنَ يعني أن النعت إذا لم يل مبنيًا، سواءً ولى معرباً ولا مبنيًا، بل وجد بينهما فصلٌ / فلا يجوز البناء. وكذلك إذا لم يكن مفرداً بل كان مضافاً ٤٦٢

(١) الكتاب ٢/٢٠٦. وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ١٧١/٢، والمفني ٦٨، والهمع ٢/٢٠٥، وفي الخزانة ٤/٦٩. ولم أجده في ديوان احسان، على أن فيه قصيدة من البحر والقافية ١٧٩. وذكره البغدادي في جملة أبيات من رواية محمد بن حبيب. ثم ذكر أن ابن السيرافي والزمخشري رواها من قصيدة لخداش بن زهير، وأحال في ذلك على فرحة الأديب. وخداش شاعر جاهلي، وقيل : مخضرم. وانظر فرحة الأديب : ٢٠٨.  
(٢) الكتاب ٢/٢٩٣.

أو شبيها [به<sup>(١)</sup>] فلا سبيل إلى البناء فيبقي الوجهان الآخران وهما الرفعُ والنصب - جائزين، ونصَّ على ذلك بقوله : «وانصبَّنْ أو الرفع اقصِدْ». أما تخلف الشرط الأول وهو الأفراد فمثاله : لارجل صاحب دابةٍ لك، فيجوز في «صاحب دابة» النصب والرفع، ولا يجوز البناء لأنه في المضاف غير ممكن، ولأنَّه يُصَيَّر أربعة أشياء كشيء واحد، وذلك معدوم في كلام العرب.

فإن قيل : فكذلك ثلاثة زشياء لا ينبغي أن تصير بالبناء كشيء واحد، إذ لانظير لذلك قيل : لولا الدليل لما قيل، وأيضاً فإنَّ لا كالحرف الزائد، أو كالحرف الذي من نفس الكلمة، كما تقدّم، بخلاف مسألتنا فإن غايتها أن يكون ثلاثة زشياء كشيء واحد، وذلك معدوم.

وكذلك الشبيه بالمضاف إذا قلت : لا غلام خيراً من زيد، [ولا غلام خيراً من زيد<sup>(٢)</sup>]، ولا يمكن فيه البناء من باب أولى.

وعلى مانصَّ عليه من جواز الوجهين جمهورُ الناس. ووقع لابن عصفور في شرح «الجمل» أن النعت إذا كان مضافاً أو مَطَوَّلاً، فلا يجوز فيه الحملُ على الموضع [هو<sup>(٣)</sup>] الرفع، وإنما يكون منصوباً حملاً على اللفظ خاصة، قاسه على حكمه في باب النداء<sup>(٤)</sup>. قال ابن الضائع : وهذا غلط. وفرق بينهما بأنه إنما امتنع في النداء : يا زيدُ أخو عمرو، فيتبعه على اللفظ، لأنَّ الأصل في نعت المبنى الحمل على موضعه، فلما كانت حركة النداء تشبه حركة الإعراب، وكان

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) زدنا «هو» ليستقيم السياق .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٤/٢ . والارتشاف ٦١٧ .

«يا» عاملةُ الرفع فيه، أجازوا الحمل على اللفظ في الاسم الذي لو ولى «يا» لارتفع ذلك الرفع، وهو المفردُ غيرُ المضافِ والمطول. على أن المطول في النداء قد يُحْمَلُ على اللفظ في نحو : يازيدُ الضاربُ عمرًا. ثم إن الممتنع في النداء في المضافِ الحملُ على اللفظ، وعكس هو في باب لا فَمَنَعَ فيه الحملَ على الموضع، فلا بُدَّ من الفَرْقِ على مذهبه في البابين، فالحمل على اللفظ في ما ولا على الموضع ليس من أجل البناء، بل لأنه قد حُكِمَ له بحكم الحرف الزائد الذي يغير اللفظ. وقد استدلَّ سيبويه<sup>(١)</sup> على أن لا وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ<sup>(٢)</sup>. قال ابن خروف : الحمل على الموضع في هذا الباب حَسَنٌ في المعرب والمبنى، لأن الموضع للابتداء، بدليل : لامثله أحد<sup>(٣)</sup>، وهو معرب وقد نصَّ الشلوبيين في «التوطئة»<sup>(٤)</sup> على حمل النعت المضاف والمطول على الموضع، قال ابن الضائع : وهو الذي يقتضيه كلام العرب والقياس. وما ذكر عن ابن عصفور هنا وفي المسألة الأولى في نعت المعرب وقع له في بعض تواليفه، والذي في المقرَّب والهلالية<sup>(٥)</sup> موافقة الجماعة، فאלله أعلم بحقيقة ذلك النقل.

وأما تخلف الشرط الثاني وهو الولاية للمنعوت، فمثاله : لا غلام فيها عاقلًا، ولا غلام فيها عاقل. يجوز الوجهان كما قال، ولا يجوز البناء، فلا / ٦٣

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٥ .

(٢) في هامش الأصل عن نسخة : «واحد» ، بدل كلمة «مبتدأ» .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٢ .

(٤) التوطئة ٢٨٤ .

(٥) انظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي ١٧٠ .



تقول : لَارَجُلٌ فِيهَا عَاقِلٌ؛ لما يلزم من جعل أربعة أشياء كشيء واحد. وإذا قلت : لاغلامَ عقلاً ظريفاً لك، فانت في النعت الأول بالخيار في ثلاثة الأوجه، لعدم الفصل. وأما الثاني فلا سبيل لك إلى بنائه للفصل بينه وبين المنعوت. وكذلك إذا قلت : لاماء ماءً بارداً؛ لا يجوز في باردٍ إلا الإعراب على الوجهين<sup>(١)</sup>.

وأما تخلف الشرط الثالث - وهو بناء المنعوت - فمثاله : لاغلامَ رجلٍ ظريفٌ، فالوجهان أيضاً جائزان، أما النصب فظاهر على اعتبار اللفظ، وأما الرفع فعلى اعتبار الموضع، لأن للا موضعاً كما تقدم ذكره. ولا يجوز هنا البناء في النعت، لأنه لم يل مبنياً وإنما ولى مُعرباً، فكان كما لو فُصل. وهذا هو الصحيح من المذهبين كما مر.

وقوله : «وغير مايلي وغير المفرد» منصوبان على المفعوليه بِلَاتَبْنِ<sup>(٢)</sup>، أى : لَاتَبْنِ غير النعت الوالى للمنعوت، ولاتبن غير المفرد.

وقوله : وانصِبْنِ أو الرفع اقصِدْ تخيير في الوجهين المذكورين، وهما الرفع والنصب، وكأن الحمل عنده على اللفظ أولى فلذلك قدّمه. والله أعلم.

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» احْكُمَا

لَهُ بِمَا لِلنُّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

هذا بيان حكم العطف في هذا الباب، ويريد أن المعطوف على اسم لا يخلو أن تتكرر معه لا أو لا تتكرر، فإن لم تتكرر معه لا فحكمه حكم النعت المفصول

(١) قال سيبويه ٢٨٩/١ : وإن كررت الاسم فصار وصفاً فانت فيه بالخيار ، شئت نونت وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماء ماءً بارداً ، ولا ماء ماءً بارداً ، ولا يكون بارداً إلا مثنوياً ، لأنه وصف ثانٍ .

(٢) في الأصل : فلا .

بينه وبين المنعوت، وذلك قوله : إن لم تتكرر لا احكما له» بكذا، أى : احكم له بما انتمى للنعت ذى الفصل. يريد المفصول من منعوته.

وانتمى، معناه : انتسب.

وقد تقدم أن في النعت المفصول وجهين، وهما : النصب حملاً على اللفظ، والرفع حملاً على الموضع، فكذاك هنا. فالنصب نحو : لارجل وامرأة فيها، وأنشد سيبويه قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ

إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

والرفع نحو: لارجل وامرأة فيها. وهذا منه نفى للوجه الثالث، وهو البناء، فلا يجوز البناء على الفتح لأجل الفاصل، وهو حرف العطف. وكأنه أشار بإحاطته على النعت ذى الفصل أن علة نفي البناء هو الفصل، وإذا كان كذلك فقد وجدت هنا فلا يصح البناء، لأن أربعة أشياء لا تركب. وقد حكى الأخفش من كلامهم : لارجل وامرأة، بإسقاط التنوين. وهو نادر لا يعتد به. وقد تؤول على أن يكون على حذف «لا» وهى مرادة، كما حذف في باب القسم وهى مرادة، كقوله تعالى : {قَالُوا : تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ<sup>(٢)</sup>}. وقد نبه على ذلك في التسهيل في مسألة : لاحول ولا قوة إلا بالله، فقال : «وَرُبَّمَا فُتِحَ مَنَوِيًّا مَعَهُ لَا<sup>(٣)</sup>»، يعنى إذا أسقط لا الثانية.

واعلم أن الناظم ذكر هذا القسم وحده وترك القسم الثاني الذى تتكرر

(١) الكتاب ٢/٢٨٥ ، وذكر البغدادي أن ابن هشام نسبته إلى رجل من عبد مناة بن كنانة . والبيت فى المقتضب ٤/٣٧٢ ، وابن يعيش على الفصل ٤/١٠١ ، ١١٠ ، والرضى على الكافية ٢/١٦٨ ، والهمع ٥/٢٨٧ ، والخزانة ٤/٦٧ .

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) التسهيل ٦٨ .

فيه لا ، اعتماداً على ذكره له فيما تقدّم، فلم يحتج إلى إعادته، إلا أنه لم  
يُبيّن وجه التكرار. ولها إن تكرّرت اعتباران :

أحدهما : اعتبار التوكيد للأولى<sup>(١)</sup>، فهذا حكم المعطوف / معه كما ٤٦٤  
لو لم تذكر لا أصلاً، فيجوز الوجهان؛ قال سيبويه : «وتقول : لارجل ولا  
امراًة يافتى، إذا كانت لا بمنزلتها في ليس، - يعني لا - حين قلت : ليس  
لك رجل<sup>(٢)</sup> ولا امرأة». وأنشد على ذلك لأنس بن العباس، رجل من بني  
سليم<sup>(٣)</sup> :

لأنسَبَ اليومَ ولاخُلَّةً  
اتَّسَعَ الفتقُ<sup>(٤)</sup> على الرافِعِ  
وقال ذو الرمة في الرفع<sup>(٥)</sup> :  
بها العينُ والارَامُ، لا عِدُّ عندها  
ولا كَرَعٌ إلا المغاراتُ والرَّيْلُ  
أنشد سيبويه أيضاً. وأنشد لرجل من مَذْحِجٍ<sup>(٦)</sup> :

- 
- (١) في الأصل : بالأولى .  
(٢) في الكتاب : «لارجل» . و«لا» هذه غير ثابتة في شرح السيرافي ٨٦/٣ .  
(٣) الكتاب ٢٨٥/٢ . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩ ، والمفني ٢٢٦ ، والهمع ٢٨٨/٥ ، ٢٢٤/٦ ، والعيني ٣٥١/٢ . ويروى : «على الراقع» .  
(٤) في هامش الأصل عن نسخة : الفتق .  
(٥) الكتاب ٢٩١/٢ . وديوان ذي الرمة ١٦١٩ . ورواية الصدر فيه :  
سوى العين والارام لا عدّ قريبا .  
والكرع : ماء السماء . والعدّ : الماء الذي له مادة . والريل : نبت في آخر الصيف حين  
يبرد الليل .  
(٦) الكتاب ٢٩٢/٢ ، وينسب إلى رجل من مَذْحِجٍ ، أو إلى هني بن أحمر . وهو في  
المقتضب ٣٧١/٤ ، وابن يعيش على المفصل ١١٠/٢ ، والمفني ٥٩٣ ، والهمع ٢٨٨/٥ .

هذا لعَمْرُكُمُ الصُّفَارُ بعينه

لَأُمٍّ لِي إِنْ كُنَّ ——— أَنْ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

والثاني : اعتبارُ الاستئناف، وأن يكون مابعدُها جملةً مستأنفةً، فهاهنا لا بدَّ من البناء، إلا أن تُحْمَلَ على ليس. وقد مرَّ تصوُّيرُ المسائل.  
والضمير في قوله «له»، عائد على المعطوف من قوله : «والعطف»، أو جَعَلَ العطف على حذف المضاف، كأنه قال : وذو العطف. واللام متعلقة باحكما، «اللمعة» متلقًى بانتمى، أى : واحكم للمعطوف بالحكم الذى انتسب لللمعة وتقرر له.

وَأَعْطِ لَامَعَ هَمْزَةَ اسْتِفْهَامٍ

مَا تَسْتَحِقُّ نُونُ الْأَسْتِفْهَامِ

يعنى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على لا لم تغيّر لها حكماً، بل يكون حالها معها كحالها لو لم يكن ثَمَّ استفهامٌ، تقول : أَلَا رَجُلٌ فِيهَا، كما تقول : لَارَجُلٌ فِيهَا، وَأَلَا غُلَامٌ صَالِحٌ، كما تقول : لا غلام صالح؛ قال حسان رضي الله عنه<sup>(١)</sup>:

أَلَا طِعَانٌ وَلَأَفْرَسَانٌ عَادِيَةٌ

إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

أَلَا أَرَعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ

وَأَذْنَتْ بِمَشْرِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

(١) تقدم البيت فى ص : ٤٣٩ .

(٢) مجهول . والبيت فى المغنى ٦٨ ، والتصريح ٢٤٥/١ ، والهمع ٢٠٥/٢ ، والعينى ٣٦٠/٢

وكذلك الحكم في الإلغاء وغيره مما تقدّم ، فمن قال : لا غلام ولا جارية قال : ألا غلام ولا جارية ، ومن قال : لا رجل ولا امرأة فيها يقول : ألا رجل ولا امرأة ، وعلى ذلك سائر المسائل المتقدّمة ، إلا أن على الناظم - رحمه الله - دركاً في هذا الإطلاق ؛ لأنّه يقتضي أن حكم (لا) مع الهمزة - في كلّ موضع ، وعلى كلّ حال - حكمها مع عدمها ، وليس كذلك ، فإنّ (ألا) إذا أريد بها معنى التمنيّ جاز فيها النصب والتركيب بشرطه ، والحملُ على لفظها إذا أُتبع ، وأمّا الرفعُ في اسمها أو في تابعه فلا يجوز . قال سيبويه : " ولا يكون الرفع في هذا الموضع " (١) . يعني إذا أريد بها التمنيّ ؛ لأنّه ليس بجواب لقولك : " إذا عندك أم ذا ؟ وليس في هذا الموضع معنى (ليس) " (٢) . يعني أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ؛ لأنّه يلزمها التكرار ، وليس من شرط التمنيّ التكرار ، ولا بمعنى (ليس) ؛ لأنّ التمنيّ منافٍ لليس . قال : " ومن قال : لا غلام أفضل منك لم يقل في : ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب ؛ لأنّه دخل فيه معنى التمنيّ ، وصار مستغنياً - يعني عن الخبر كاستغناء / : اللهم غلاماً ، ومعناه : اللهم هب لي غلاماً " . فإذا كان الأمر على هذا فليس هذا الإطلاق بصحيح ، وقد يجاب بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لعلّ الناظم ارتكب في هذا مذهب

(١) كتب بإزائها في حاشية الأصل : (مبنيّاً) .

(٢) الكتاب ٣٠٩/٢ .

المازنى، فإن الرفع عنده جائز، قال المازنى : «الرفعُ عندى في التمنى جيد بالغ، أقول : ألا غلامٌ ولا جاريةٌ، كما قلت في الخبر». وقال : أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء، أقول : ألا رجلاً أفضل منك<sup>(١)</sup>». قالوا : وشبهه بقولهم : رحمة الله عليه، وغفر الله له. لفظه لفظ الخبر، ومعناه معنى الدعاء، فذلك هذا. فإذا قلت : ألا<sup>(٢)</sup> ماء باردٌ، فلفظه لفظ : لاماء، وإن كان معناه التمنى. فقد يكون الناظم نحا نحو هذا المذهب، ولا يلزمه إذا كان مذهبه في غير هذا النظم مذهب سيبويه أن يكون مذهبه هنا؛ لأنه نصب نفسه في منصب الاجتهاد، والاجتهاد قد يتغير بحسب الأزمان، فيكون للمجتهد الواحد قولان وأكثر من ذلك [فيرى<sup>(٣)</sup> في وقت] ما لا يراه في غيره، وقد مضى من ذلك مواضع، وسيأتى منها آخر سينبئ عليها، إن شاء الله.

والثاني من الأمرين أن يقال : يحتمل أن يكون موافقاً للجماعة، وذلك أن لا إذا دخلت عليها الهمزة باقية على معناها من الاستفهام وإن صاحبها مع ذلك معنى الإنكار والتقرير، فهذا الوجه لا فرق فيه بين دخولها على لا وعدم دخولها؛ فكل ما جاز في لا قبل دخولها جاء بعد دخولها، من غير فرق. وهذا الوجه داخل تحت قوله : «وأعط لا مع همزة استفهام.. إلى آخره، حيث جعلها للاستفهام.

والوجه الثاني : أن يحدث في الهمزة مع لا معنى التمنى، فكأن معنى الاستفهام قد نُزِعَ منها، فليست داخلة تحت كلامه؛ إذ ليست بهمزة استفهام حقيقية. وها هنا وقع الخلاف، فهذا الوجه خارج عن كلامه، وإذا لم يتناوله لم يصح بذلك مخالفاً للجمهور، بل هو موافق لهم بإخراجه هذا النوع من تعميم

(١) هو المازنى فى حاشية الكتاب ٢/٣٠٩ .

(٢) الفصل : «لا» ، بـو الهمزة . والمثبت عن س ، ف .

(٣) بياض فى جميع النسخ ، وقد كملنا النص بما يلائم السياق .

الحكم في المساواة. وغاية ما يبقى فيه أن يقال : فلم ترك حُكْم هذا النوع  
التي خالف فيه المازني؟ فيجيب بأن هذا قريب، فلعله تركه اتكالا على  
تفهم المعلم وإرشاده.

وجمعه بين «استفهام» في القافيتين ليس بإيطاء عند جمهور أهل  
القافية، لتباينهما بالتعريف والتكثير، كقوله<sup>(١)</sup>:

يَا رَبِّ، سَلِّمْ سَنَوَهُنَّ اللَّيْلَةَ

وَلَيْلَةَ أَخْـرَى وَكُلَّ لَيْلَةٍ

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ

إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

لما قدم أول الباب قوله : «ويعد ذاك الخبر انكراً رافعة»، فنص على  
ذكره نصاً مجملًا، أتى بهذا الكلام مفسراً لذلك الإجمال، ويعنى أن الخبر  
في هذا الباب، الذي هو باب لا العاملة عمل إن، قد شاع في الكلام  
إسقاطه وترك ذكره، وإنما يثبت قليلاً، أما بنو تميم فلا يذرونه إذا /  
عُرف المعنى وعلم المحذوف. وبذلك قيد الناظم الحذف فقال : «إذا المراد ٤٦٦  
مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ»، فلا يحذف الشيء إلا إذا علم. وأما أهل الحجاز فيجوز  
عندهم الحذف والإثبات إذا علم، والحذف عندهم أكثر، فمن الإثبات قول  
الله تعالى : {لَا رَيْبَ فِيهِ<sup>(٢)</sup>}، {لَا تَتْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ<sup>(٣)</sup>}. وفي الشعر قول

(١) مجهول . والرجز في قوافي الأخفش ٦٣ ، واللسان : سدا . وفي س : «سِذْرَهْنَ ،  
سِدْوَهْنَ» . وقد حوكت الواو في الأصل إلى راء . والسدري : اتساع خطو الإبل في السير  
اللين . وفي اللسان بعد هذا الرجز : إنما أراد سلمهن وقوهن ، لكن أوقع الفعل على  
السو ، لأن السو إذا سلم فقد سلم السادي .

(٢) الآية ٢ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩٢ م سورة يوسف .

حاتم، أنشده سيبويه<sup>(١)</sup>:

وَرَدَّ جَاؤُهُمْ حَرْفًا مَصْرُومًا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

فمصبوبٌ خبرٌ لاصِفةٍ؛ قال المؤلف لعدم الحاجة إلى مقدّر، وعلى هذا أتى به سيبويه، قال: «وتقول: لا أحدٌ أفضلُ منك، إذا جعلته خبراً، وكذلك: لا أحدٌ خيرٌ منك<sup>(٢)</sup>». وأنشد البيت، ثم قال: «لما صار خبراً جرى على الموضع، لأنه ليس بوصفٍ ولا محمولٍ على لا، فجرى مجرى: لا أحدٌ فيها إلا زيد<sup>(٣)</sup>». وهذا بناءٌ على مذهبه في الخبر أنه ليس للـلا.

ومن الحذف قوله تعالى: {لَا ضَيْرَ<sup>(٤)</sup>}. {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَفَوْتَ<sup>(٥)</sup>}. وفي الحديث: «لَا ضَرَرَّ وَلَا ضِرَارَ<sup>(٦)</sup>»، «لَا عُدْوَىٰ وَلَا طَيْرَةَ وَلَا هَامَةً وَلَا صَفَرَ<sup>(٧)</sup>». وهو كثيرٌ.

ويثبت في بعض النسخ: «إِذِ المراد»، بإذ التي للمُضِيِّ. ومراده: تعليل شياع إسقاط الخبر، ويثبت بإذا التي للاستقبال، وهو أيضاً ظاهرُ المعنى، حيث كان قيداً في شياع حذف الخبر، فاقترضى أنه إذا لم يُعَلَمَ غيرُ جائزِ الحذفِ البتّة، وكذا قال في الشرح: إن حذفه على ثلاثة أقسام: جائز، وواجب، وممتنع. فلممتنع في موضعٍ لدليل عليه، كقولك مبتدئاً من غير سؤالٍ: لارجلُ.

(١) البيت في ص ٤١٤ .

(٢) الكتاب ٢/٢٩٩ .

(٣) الكتاب ٢/٣٠٠ .

(٤) الآية ٥٠ من سورة الشعراء .

(٥) الآية ٥١ من سورة سبأ .

(٦) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضرّ بجاره ٧٨٤ ، ومالك في الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق ٧٤٥ ، والإمام أحمد في مسنده : ٣٢٧/٥ . البخاري ، كتاب الطب ، باب الجذام ١٦٤/٧ ، ومسلم ، كتاب السلام ١٧٤٣ .

(٧) أنظر شرح التسهيل ، ورقة ٩١ .



والجائز والوجب في موضع يكون عليه دليل<sup>(١)</sup>؛ فهذا معنى كلامه هنا .

وقال ابن خروف : لا يجوز إضمار الخبر إلا إذا كان معلوماً . وكان في هذا القيد تنكيهاً على من زعم أن حذف خبر لا يشترط فيه العلم . وهو ظاهر إطلاق<sup>(٢)</sup> سيبويه وغيره ، حيث يذكرون جواز الحذف ولا يقينون ذلك بالعلم به . وهو شرط لابد منه ؛ إذ القاعدة أن ما لا يعلم لا يحذف ، لأنه نقض للغرض ؛ إذ موضوع الكلام لإفهام المخاطب للإلباس ، والحذف لغير دليل إلباس فلا يصح أن يبني الكلام عليه . ولسيبويه ومن أطلق إطلاقه كالسيرافي أن يقول : لا يصح أن يحذف شيء بغير دليل ، ولا يلزم أن يشترط العلم في حذف هذا الخبر لأنه في أصل وضعه معلوم ؛ ألا ترى أنه إنما يقال : لارجل ، في جواب من قال : هل من رجل في الدار؟ وكذلك سائر الباب ؛ فإذا كانت لامع ما دخلت عليه جواباً أو كالجواب لزم من ذلك أن يكون الخبر معلوماً ، ولزم أنه لا يقال : لارجل ، ابتداءً من غير جوانب ولا تقديره ، وأن العرب لاتقول مثل ذلك لعدم الفائدة ، كما لاتقول : رجل قائم ، لعدم الفائدة .

ونظير هذا مما تقدم للناظم حذف خبر المبتدأ بعد لولا ، حيث ادعى في التسهيل أنه في الحذف على ثلاثة أقسام : جائز الحذف ، وواجب ، وممتنع . ويقول مخالفه ليس كذلك ، بل هو واجب الحذف ، وعلى وجوب الحذف يتكلم به حسبما تقرّر هنالك .

فإذا كان كذلك لم يلزم خطأ من أطلق القول في الحذف هنا . وقد يشير إلى هذا المأخذ / قوله : «إذ المراد» على ثبوت إذ التي للمضى ، أى ٤٦٧

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٥ ، وما بعدها .

(٢) انظر شرح التسهيل ، ورقة ٩٢ .

: إن الحذف شاع لأجل ظهور المقصود بإطلاق، فيكون على هذا منبهاً على ما ذكر من التزام وضع «لارجل» في الموضع الذي يعلم فيه الخبر، فإن كان أراد هذا فقد يُقال به، وأنه مقصود سيبويه ومن تبعه. وإن أراد الأول فقد تقدّم وجهه، لكن يردُّ عليه سؤال، وهو أن العرب في حذف الخبر المعلوم على وجين، كما تقدم، منهم من يلتزم مطلقاً، وهم بنو تميم، ونقل المؤلف ذلك عن طيء<sup>(١)</sup>، ومنهم من لا يلتزمه، وهم الحجازيون، هكذا نقل المؤلف. والذي ينتقل غيره عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، وإنما يظهرون المجرور والظرف، قاله ابن خروف. وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(٢)</sup>، وإذا كان كذلك فليس الحذف هو<sup>(٣)</sup> الشائع بإطلاق كما ظهر من هذا النظم، فإنه يعطى أن جميع العرب هذا شأنهم، وذلك غير صحيح، بل فيه تفصيل كما ذكر، فكان من حقّه أن يبيّن ذلك، وقد بيّنه في التسهيل فقال: «وإذا علم جاز<sup>(٤)</sup> حذفه عند الحجازيين، ولم يُلَفَّظ به عند التميميين<sup>(٥)</sup>».

ويجاب عنه أن الحاصل من كلامه في القياس هو مقتضى كلام العرب، لأنه إذا كان بنو تميم لا يلفظون به بإطلاق، والحجازيون لا يلفظون به جوازاً، حصل من ذلك - إن قصد كلام العرب - أن إسقاط الخبر هو الكثير الشائع، فلا يضر تعيين اللغات إذا كان المحصول<sup>(٦)</sup> ما قال.

(١) شرح التسهيل ورقة ٩٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٧٥ .

(٣) في الأصل: «هنا» مكان «هو» .

(٤) في التسهيل: «كثر» ومثله في هامش الأصل عن نسخة .

(٥) التسهيل ٦٧ .

(٦) في هامش الأصل: «المقصود» .

## ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا

هذا هو النوعُ السادس من أنواع النواسخ، وهو باب ظن وما لحق به، وهو باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي على قسمين :

أحدهما : ظن وأخواتها، وتسمى أفعال القلوب، لاختصاصها بالقلوب، لأنها إما للظن وإما للعلم، وكلاهما مختص بالقلب.  
والثاني : صَيَّرَ وأخواتها، وتسمى أفعال التحويل، لأنها كلها راجعة إلى معنى التحويل من شيءٍ إلى شيءٍ.

وكلاهما قد ذكره الناظم، وابتدأ بذكر عملهما، ثم بتعدادها فقال :

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءُ أَيِّ ابْتَدَأَ

أَعْنَى : رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

ظَنُّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوِّ

حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ الذُّكَاغَةَ قَدْ

وَهَبَ، تَعَلَّمَ، وَالَّذِي<sup>(١)</sup> كَصَيَّرَا

أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرَا

فِعْلُ الْقَلْبِ مراده به الجنس، ولم يُرِدْ فعلاً واحداً. وجزءا الابتداء : هما الجزآن المنسوبان إلى الابتداء، وذلك المبتدأ والخبر. ويعنى أن أفعال القلوب تَنْصَبُ بها المبتدأ والخبر معاً، يريد أن هذا شأنها، فلا يقتصر معها في النصب أحد الجزأين دون الآخر، كما كان ذلك فيما تقدم من النواسخ.

(١) كذا في الأصل، س. وفي ف: والتي. وهي الرواية المشهورة الآن. وقد جرى المؤلف في شرحه على ما أثبتناه.

ولما كان كلامه مطلقاً في نصب الخبر، سواء أكان معرفة أم نكرة، وكان من مذهبه في الحال أنها / لاتكون إلا نكرة، دلّ ذلك من كلامه على ٤٦٨ أن نصبه على غير جهة الحال، وهو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن نصبها للخبر إنما هو نصب على الحال... وردّ بأنّ هذا المنصوب الثاني يقع معرفةً مضمراً نحو : ظننتُكَ، وظننتُكَ إِيَّاه. وبالألف واللام نحو : ظننتُكَ القائم، ومضافاً إضافةً محضةً معرفةً<sup>(١)</sup>، نحو : ظننتُهُ أخاك، وعلمته غلامك. وعلى غير ذلك، والحال لا يكون ذلك فيها.

فإن قيل : المعرفة إذا وقعت هنا قائمةً مقام النكرة، كما قامت مقامها في نحو : طلبتُهُ<sup>(٢)</sup> جَهْدَكَ وطاقتك، ورجع عَوْدَهُ على بدنه، وأرسلها العِرَاك. وما أشبه ذلك من المعارف الواقعة حالاً باتفاق، لوقوعها موقع النكرات، فكذاك يقال هنا.

فالجواب : أن هذه ألفاظٌ قليلة غير قياسية، فلا يُبنى عليها حكمٌ، بخلاف وقوع المعرفة مع ظننتُ فإنه كثير جداً، فتباينُهما في الكثرة والقلّة دليلٌ على تباينِهما في الحكم. وأيضاً فجهدك وطاقتك وما كان من بابهما مصادر واقعةً موقع أفعالها، وأفعالها هي الواقعة موقع الحال، والمصدر يقع موقع فعله معرفةً ونكرةً، بخلاف غيره. هذا عذْرُ ابن الانباري<sup>(٣)</sup>، وفيه بحث؛ قال الفارسي في التذكرة حين ذكر هذا المذهب عن الفراء :  
(٤) ويقول الفراء : إن الظنَّ ويأبه أصله، قال : فكان على هذا من أولى

(١) كلمة «معرفة» غير ثابتة في س . وهي في ف معطوفة بالواو ، وقد كان كذلك في الأصل ثم محيى الواو .

(٢) في الأصل : ظننته .

(٣) الإنصاف ، المسألة ٨٢٧/١١٩ .

(٤) ليست في س ، ف .

الناس بأن يقول : إن المفعول الثاني ليس بحال، لأن الحكاية حكمها أن تكون من الجمل والكلام التام. يريد : والحال إنما تأتي بعد تمام الكلام، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظن واقعاً في أصله على المفرد لا على الحكاية. وهذا تناقض ظاهر. فالصحيح على هذا ما ذهب إليه الناظم والبصريون.

ثم أخذ يعدد هذه الأفعال التي عبّر عنها بفعل القلب فقال : «أعنى : رأى، خال، علمت، وجد» إلى قوله : «وَهَبْ، تَعْلَمْ»؛ يريد بقوله «أعنى : رأى...» تفسير فعل القلب، كأنه قال : أعنى بفعل القلب رأى وخال، وعلمت، ووجد. وحذف حروف العطف على عادته في ذلك. وجملَةُ الأفعال التي أتى بها ثلاثة عشر فعلاً :

أحدها : رأيتُ، وهي تكون تارةً بمعنى الظن. وقد جَمَعَ الأمرين قوله تعالى : {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا، وَيَرَاهُ قَرِيْبًا<sup>(١)</sup>}، أى : يَظُنُّونه بعيداً ونَعْلَمُه نحن قريباً.

والثاني : خَلْتُ، وغالبُ أمرها أن تكون بمعنى الظن، ومنه قولهم في المثل : من يَسْمَعُ يَخْلُ<sup>(٢)</sup>. وأنشد في شرح التسهيل<sup>(٣)</sup> :

إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَفْضُضِ الطَّرْفَ ذَاهَوَى

يَسُومُكَ مَا لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْوَجْدِ

والثالث : عَلِمْتُ، وهي بمعنى اليقين ليس غير، وذلك فيها مشهور، نحو :

(١) الأيتان ٦ ، ٧ من سورة المعارج .

(٢) المستقصى ٣٦٢/٢ ، وأمثال الميداني ٣١٠/٣ ، واللسان : خيل .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٧ . وقائمه مجهول . والبيت في التصريح ٢٤٩/١ ، والهمع ٢١٦/٢ ، والمعنى ٢٨٥/٢ .

علمتُ زيداُ أخاك.

والرابعُ : وجدتُ، وهى بمعنى اليقين كعلمت، ومنه قول الله سبحانه وتعالى : {تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا<sup>(١)</sup>}.

والخامسُ : ظننتُ، وهى تكونُ تارةً / على ظاهر الأمر فيها ٤٦٩ والأشهر، وهو أصلها، نحو : ظننتُ زيداُ أخاك، ومنه قول الله تعالى : {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا<sup>(٢)</sup>} وتكون تارةً لليقين، نحو قوله : {الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ<sup>(٣)</sup>}، {وَيُظَنُّوا أَن لَّمْ يَلْجَأْ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>}.

والسادسُ : حَسِبْتُ، وبأبها أن تكون بمعنى ظننت، نحو قوله تعالى : {وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَازًا وَهُمْ رُقُودٌ<sup>(٥)</sup>}. وقد قيل : إنها تاتى بمعنى علمت كقول الشاعر، أنشدته القالى<sup>(٦)</sup>:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

رياحاً، إذا ما المرءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً

والسابعُ : زَعَمْتُ، وهى بمعنى الاعتقاد، صحيحاً كان أو فاسداً، إلا أنها من المتهَم محمولةٌ على الكذب، ومنه قولُ الله : {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا

(١) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٢) الآية ٧ من سورة الجن .

(٣) الآية ٤٦ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

(٥) الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٦) البيت للبيد ، ديوانه ٢٤٦هـ . وهو فى التصريح ٢٤٩/١ ، والهمع ٢١٦/٢ ، والعينى ٣٨٤/٢ .

وثاقلاً : ميتاً . ورياحاً : ريحاً .

أَنْ لَنْ يَبْعَثُوا<sup>(١)</sup> . وأنشد سيبويه لأبي نُؤَيْبٍ<sup>(٢)</sup> :  
 فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِإِيكُمْ  
 فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ  
 وأنشد أيضاً للجعدى<sup>(٣)</sup> :

عَدَدْتُ قُشَيْرًا إِذْ عَدَدْتُ قَلَمَ أَسَاءُ بِذَاكَ ، وَكَمْ أَرْعَمْتُكَ عَنْ ذَاكَ مَعَزِلًا  
 والثامن : عَدَدْتُ ، وهى بمعنى الظن ، نحو قول الشاعر - أنشده الجمهور  
 - وهو جرير<sup>(٤)</sup> :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ  
 بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَحَى الْمَعْنَعَا  
 والتاسع : حَجَوْتُ ، وهى بمعنى ظننتُ وقدرتُ ؛ قال الجوهري : «وحجا  
 الرجلُ القومَ كذا وكذا ، أى : حَزَاهُمْ<sup>(٥)</sup> وظَنَّهُمْ كذاك». ومنه ما أنشده فى  
 الشرح<sup>(٦)</sup> :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَائِقَةً  
 حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتُ

- 
- (١) الآية ٧ من سورة التقاين .  
 (٢) الكتاب ١٢١/١ . وهو من شواهد المغنى ٤١٦ ، والهمع ٢١١/٢ ، وفى العينى ٣٨٨/٢ والبيت فى ديوان لهذلي ٣٦/١ . وشريت : بعث .  
 (٣) الكتاب ١٢١/١ .  
 (٤) ديوانه ٢٦٥ . والبيت فى الخصائص ٤٥/٢ ، وأمالى ابن السجى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ . وابن يعيش ٢٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ - ١٤٥ ، والرضى على الكافية ٤٧٠/١ ، والمغنى ٢٧٤ ، والهمع ٢١١/٢ . وفى الخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١١ .  
 (٥) فى الأصل : حرزهم ، وأثبتنا ما وافق الصحاح . وحزاهم بمعنى ، وهو التقدير ؛ يقال : حزى النخل حزيا بمعنى قدر ما عليه من البلع تمرا .  
 (٦) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ . وهو من شواهد التصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ٢١٠/٢ ، والأشمونى ٢٣/٥ . وفى العينى ٣٧٦/٢ . وهو لتميم بن أبى بن مقبل .

والعاشر : دَرَيْتُ، وهى بمعنى عَلِمْتُ، نحو قواك : دَرَيْتُ زَيْدًا ذَا فَصْلٍ،  
ومنه ما أنشد في الشرح<sup>(١)</sup> :

دَرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَاعْمُرُو فَاغْتَبِطْ

فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

والحادى عشر : جَعَلْتُ الاعتقادية، وهى التى نبه عليها بقوله : «وَجَعَلَ الَّذِ  
كَاعْتَقَدَ» تحرزاً من الذى للصيرورة، وسينبه عليها وعلى غيرها . ومن ذلك قوله  
تعالى : {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً<sup>(٢)</sup> } .

وأتى الناظم بلفظِ الَّذِ محذوفة الياء مسكنة الذالِ، وهى لغة حكاها  
المؤلف، وأنشد عليها<sup>(٣)</sup> :

كَالَّذِ تَزَيَّى زُبَيَّةٌ فَاصْطِيدَا

والثانى عشر : هَبْ، وهى غير متصرفة، بل إنما تستعمل على صيغة  
الأمرِ، نحو : هَبْنِى قائماً، ومعناها معنى الظن والحسبان . وكذلك تقول : هَبْكَ  
فعلتَ، بمعنى : ظَنَنْتِ وظَنُّكَ . وأنشد ابن خروف<sup>(٤)</sup> :

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ .

(٢) الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(٣) رجز لرجل من هذيل ، أنشده الفراء ، وقبلة :

فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِ قَدْ كِيدَا

وهو فى الإنصاف ٦٧٢ ، وابن يعيش على المفصل ١٤٠/٣ ، والرضى على الكافية ٨/٣ ، والخزانة  
٣/٦ . والزبيية : الحفرة ، يقول : كنت كالذى عمل حفرة ليصطاد فيها ، فاصطيد وأخذ .

(٤) انظر الكامل للمبرد ١٣٠/٢ ، وشرح الأبدى للجزولية ١٩٤/١ .

البيت لإبراهيم بن السواق ، مولى آل المهلب ، وكان مقدما فى الشعر ، وعجزه :  
وبالهجرتن قبلكم بدأت



هَبِّينِي يَا مُعَذِّبَتِي أَسَأْتُ

والثالث عشر : تَعْلَمُ، ومعناها معنى أعلم، ولا تسعمل إلا هكذا على صيغة الأمر، فهي من الأفعال غير المتصرفة كَهَبُّ المذكورة آنفاً. وسيأتى تنبيه الناظم عليها، قال عمرو بن معد يكرب<sup>(١)</sup>:

تَعْلَمُ أَنْ خَيْرَ النَّاسِ طَرًّا

قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

هذا تمام الأفعال التي ذكر، وظهر منه أن لازائد عليها؛ إذ لم يَقُلْ : مثل كذا أو ككذا، أو يذكرها ثم يقول آخرًا : وما كان نحوها. وهذا الظاهر منازع فيه؛ إذ قد ذكر هو وغيره ما هو أكثر/ من هذا، فمما ذكر في التسهيل : ألفى، بمعنى وجد، وأنشد عليه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوهُ الْمَغِيثُ إِذَا

مَا الرُّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلَوَّى عَلَى أَحَدٍ

ومن ذلك : سمع المعلقة بعين، نحو قولك : سمعتُ زيداً يقول كذا، إلا أن ثانی مفعوليهما لا يكون إلا فعلاً، ومنه قوله تعالى : {قَالُوا : سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ<sup>(٣)</sup>}؛ فإن لم تتعلّق بعين اقتصر بها على مفعول واحد فلم تطلب غيره، كقوله تعالى : {إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ<sup>(٤)</sup>}.  
ومما ذكر غيره : عَرَفَ، تكون بمعنى علم، فتقول : عرفتُ زيداً أخاك، كما

(١) البيت في العقد الفريد ٢٢٣/٥ ، والكامل لابن الأثير ٥٥١/٨ منسوباً لسلمة بن حجر يرثى أخاه شريحيل . وانظر أيام العرب في الجاهلية ٤٨ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ . والبيت في الهمع ٢١٤/٢ ، والعيني ٣٨٨/٢ .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ١٤ من سورة فاطر .

تقول : علمتُ زيداً أخاك.

وكذلك : أبصر : أبصرتُ زيداً قائماً. وصادف، نحو : صادفتُ زيداً قائماً. وغادر نحو : غادرته سائراً. وأصاب، نحو : أصبته قاعداً. وضرب مع المثل، نحو : [ضربَ الله مثلاً عبداً مملوكاً<sup>(١)</sup>]. ومن ذلك أعلم وأرى، وأخواتها إذا بُنيت للمفعول، فإنها تجرى مجرى هذه الأفعال؛ قال السيرافي<sup>(٢)</sup> : كانت متعدية إلى ثلاثة، أقيم واحد منها مقام الفاعل وبقي الآخران كمفعولَي الظن في جميع أحكامهما. وكذلك معناها يعودُ إلى معنى ماتقدم، فأُعلِمْتُ وأُريتُ يعودُ معناهما إلى عَلِمْتُ ورَأَيْتُ، ومعنى البوافي إلى معنى هذين الفعلين.

فهذه خمسة عشر فعلاً من هذا الباب لم يذكرها، فكان ينبغي له أن يذكرها، أو يُفسحَ لها في عبارته مجالاً حتى تدخل، ولا يأتى بعبارة تمنع أن يدخل فيها مثل هذا.

والجواب : أنه لم يثبت عنده منها إلا ما ذكر، وإن عدها بعضهم إلى نحو من ثلاثين فعلاً؛ قال ابن خروف : زاد بعضهم فيها على ثلاثين، وأكثرها سقيم. وجه ما أشار إليه من سقمها أن المفعول الثاني فيها لا يتعين كونه مفعولاً صحيحاً، بل هو أظهرُ في الحال للزوم مجيئه نكرةً، وإنما يثبت كونه مفعولاً إذا كثر مجيئه معرفةً؛ إذ الحال لا تكون معرفةً إلا ندوراً مؤولاً، فسمع المعلقةً بعينٍ، وعرف، وما ذكرَ معهما لم يأت لهما المفعول الثاني معرفة، فلم يثبت كونه مفعولاً. وكذلك ألقى، لم يكثر عنده ذلك كثرت في وجد مرادفتها.

وليس كلُّ فعلٍ كانَ فِعْلَ قَلْبٍ يتعدى إلى مفعولين؛ ألا ترى إلى نحو : تحقق وتبين وفهم، وما أشبه ذلك، كيف لم يتعد إلى اثنين. وكذلك عرف وغيره

(١) الآية ٧٥ من سورة النحل .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٣/١، وشرح السيرافي ٢٩٥/١ .

مما ذُكِرَ<sup>(١)</sup>. وعلى هذا المعنى نبّه بقوله : «انصب بفعل القلب جزءاً من ابتداء»، ثم قال : أعنى كذا وكذا. فلم يطلق القول في جميع أفعال القلوب، بل قيدها بما عدّد. وأما الأفعال المبنية للمفعول المتعدية إلى ثلاثة فلم يذكرها لعدم أطراد هذا الباب فيها؛ لأن مذهبه جواز إقامة المفعول الثاني ونصب الأول والثالث، إذا لم يقع لبس، وإذا جاز عنده لم يكن أول المنصوبين / هو المبتدأ والثاني خبره بإطلاق، وإذا لم يكن كذلك لم يكن ٤٧٠ الفعل من النوسخ، فخرج عن هذا الباب جملة، وإنما عدّ هذه الأفعال هنا من عدّها بناءً على لزوم إقامة الأول، فيبقي الثاني والثالث منصوبين بالفعل، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، فجري فيهما ما جرى في هذا الباب من الأحكام. فنعم مافعل الناظم في ترك ذكرها هنا حيث لم تلزم الباب ثم ذكر القسم الثاني من الأفعال المتعدية إلى مفعولين زصلهما المبتدأ والخبر، وهو القسم الذي بمعنى التحويل فقال : «والذي كصيراً.. أيضاً بها انصب».. إلى آخره. فقله : «والذي كصيراً»، يريد به النوع من الأفعال الشبيه بصير في أداء معنى التحويل. والذي مبتدأ خبره انصب، وبها متعلو به، والضمير عائد الذي باعتبار المعنى، فكأنه قال : والأفعال المؤدية معنى صير انصب بها المبتدأ والخبر أيضاً، وتسمى أفعال الصيرورة. وجملتها على ما ذكره في التسهيل ثمانية<sup>(٢)</sup>، ولم يذكرها هنا لاكتفائه بالإشارة إليها؛ إذ لا يتخلف له عمّا ذكر فعل منها، ولا يدخل فيها ما ليس منها، بخلاف أفعال القلوب، فلذلك نصّ عليها هناك ولم يذكرها هنا.

(١) في الأصل : ذكره .

(٢) التسهيل ٧١ .

أحدها : صَيَّرَ الذي نَبَّه به الناظمُ على جملة النوع، نحو : صَيَّرْتُ  
الفضة<sup>(١)</sup> خَلْخَالًا فَإِنْ قُلْتُ : كيف دخل صَيَّرَ في أفعال هذا القسم، وهو إنما  
ذكره مُشَبَّهًا به، والمُشَبَّه مَبَايِنُ في الذاتِ للمُشَبَّه به، فكأنه إنما أعطى الحكم  
للمُشَبَّه خاصة، وبقي المُشَبَّه به مسكوتًا عن دخوله؟

والجواب : أن ما ذكرت هو حقيقة اللفظ، وأما معنى الكلام فصَيَّرَ فيه  
داخلة. لأنه إذا كان المُشَبَّه داخلاً في الحكم لأجل الشبه فالْمُشَبَّه به أولى بذلك  
الحكم. وهذا ظاهر.

والثاني : جَعَلَ، في نحو قولك : جعلت الفضة خَلْخَالًا. وفي القرآن :  
[فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا<sup>(٢)</sup>]، [فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا<sup>(٣)</sup>].

والثالث : وَهَبَ، وهو غير متصرفٍ، حكاه المؤلف عن الأزهري، عن ابن  
الأعرابي<sup>(٤)</sup> في قولهم : وَهَبَنِي الله فداك، أى : جعلنى فداك. إلا أن الظاهر  
أن الناظم لم يقصد ذكر هذا الفعل لوجهين :

أحدهما : قُلْتُه في السماع، وأنه إنما سمع في مثل ، والأمثال يتكلم بها  
على حالها ولا تُغَيَّرُ، فوهب في المثل لا يَنْقَلُ عن محلّه، فصار موقُوفًا على  
السماع.

والثاني : أنه لو قصد ذكره لَنَبَّه على عدم تصرفه، كما نَبَّه على ذلك في  
هَبْ وَتَعَلَّمْ، فَإِنْ لم يَفْعَلْ ذلك دليلٌ على عدم القصد إليه، فلا ينبغي أن يعدّ هنا،

(١) فى ١ ، س : «الذهب» .

(٢) الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٣) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٤) الأزهري يرويه عن ثعلب ، عن ابن الأعرابي ، انظر التهذيب ٤٦٣/٦ .

وإن كان ابن الناظم<sup>(١)</sup> قد عدّه فيما أشار إليه أبوه.

فإن قيل : فقد دخل [له<sup>(٢)</sup>] في قوله : «والذى كصيراً»، فأتى بأداة

العموم.

قيل : لا ، فإنه قد قال : «انصب بها»، يريد قياساً ، ولا ينصب بوهب

قياساً. فإن قيل : هو داخل في عموم اللفظ وإن لم يقصده، فيعترض عليه.

قيل : لا ، لأن عدم تنبيهه عليه مع هَبْ وتعلّم دليل على أنه لم يرده،

فعموم لفظه مخصوص بما دلّ عليه كلامه / . ٤٧٢

والرابع : ردّ، في نحو : {لَوْ يَرْتُونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا<sup>(٣)</sup>}.

والخامس : ترك، في قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَرَبُّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَاتَرَكْتُهُ

أخا القوم، واستغنى عن المسح شارباً

والسادس : تَخَذَ وَاتَّخَذَ، لغتان بمعنى واحد، ومن ذلك قوله تعالى :

{لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ<sup>(٥)</sup>}. وقوله : {اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً<sup>(٦)</sup>}..

الآية.

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠١ .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٤) هو فرعان بن الأعراف ، قاله في ابنه منازل ، والبيت في الحماسة لأبي تمام ١٦٦/٢ . وهو من

شواهد الهمع ٢١٨/٢ ، والأشعوني ٢٥/٢ . وفي حاشية يس على التصريح ٢٥٢/١ ، والعيني

٣٩٨/٢ .

(٥) الآية ١ من سورة المتحنة .

(٦) الآية ١٦ من سورة المجادلة .

والثامن : أكانَ المنقولة من كان بمعنى صار، ألحقها بعض النحويين،  
وسلّم ذلك المؤلفُ قياساً، وقال : «لم أعلم به مسموعاً»<sup>(١)</sup>. فيكون نحو قولك :  
أكنتُ زيدا عالماً، أى : صيرتُه عالماً.

وذكر غيره زائداً على هذه الثمانية ضَرَبَ بمعنى صيرَ، نحو : ضربت  
الفضة خلخالاً. وهى كلها داخلة تحت إشارة الناظم. فأفعال الصيرورة إن  
أثبتنا وهَبَ تسعة وإلا فثمانية.

وقوله : «مبتدأ»، أصله : مبتدأ، بالهمز، لكنّه خَفَّفَه وأتى به على لغة من  
يقولُ في قرأتُ : قرئتُ<sup>(٢)</sup>.

ووقع في نسخ هذا الرجز : «والذى كصيراً»؛ بلفظ الذى الواقعة على  
المذكر، ثم قال : «انصب بها» فأتى بضمير المؤنث، فكان الأولى أن يأتى بالتى  
عوضِ الذى، ليكون المعنى : والأفعال التى كصيرَ انصب بها كذا، فيتطابقُ  
اللفظان، أو يأتى بضمير المذكر على معنى : والفعل الذى كصيرَ انصب به كذا،  
فيتطابقان أيضاً. ووجه ما فعل أنه عزم أولاً أن يُصَدِّرَ قسمي الأفعال بلفظ  
الجنس فقال أولاً : «انصبُ بفعلِ القلبِ»، ولم يقل : بأفعال القلب. ثم قال :  
«والذى كصيرَ»، أى : والجنس الثانى من الأفعال الذى هو شبيهُ بصيرَ، ثم لما  
كان جنسُ مامعناه معنى صيرَ تحته أشخاصٌ متعدّدة، نبّه على ذلك بقول :  
«انصب بها»، أى بأشخاص ذلك الجنس، فكان الإتيان بضمير المؤنث الصالح  
للجماعة أولى. والله أعلم.

(ثم قال الناظم) :

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩٧ .

(٢) انظر معانى القرآن للأخفش ١٠٠ ، ٣٠٨ .

وَحُصُّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا  
 مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا  
 كَذَا تَعْلَمْ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ  
 سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلُّ مَا لَهُ زَكْرٌ

الإلغاء : عبارة عن ترك إعمال الفعل لغير مانع. والتعليق : ترك إعماله لمانع. وإن شئت قلت : الإلغاء عبارة عن إبطال العمل لفظاً ومحلاً، وأما التعليق فإبطال العمل لفظاً لا محلاً. وكلاهما له سببٌ سيذكره على أثر هذا، وإنما قصده هنا بيان ما يدخله هذان الحكمان من هذه الأفعال - فيعنى أن الإلغاء والتعليق معاً جائزان وواقعان قياساً على الجملة، لكن في الأفعال التي قبل هَبْ، فإنها المخصوصة بهما دون مابقي، وهي أفعال القلوب كلها ماعدا هَبْ وتَعْلَمْ، من أفعال القلوب. فيجوز لك أن تقول : زيدٌ - ظننتُ - قائمٌ، فتلغى ظننت ولا تعملها، وكذلك : زيدٌ قائمٌ ظننتُ. وكذلك زيدٌ - علمتُ - منطلقٌ، وزيدٌ - رأيتُ قائمٌ /، وكذلك سائرهما. ولا يجوز ذلك ٤٧٣ في هَبْ وتَعْلَمْ، فلا تقول : زيدٌ قائمٌ هَبْ، ولا يجوز تقديم المعمولين، أو أحدهما - الذي هو الشرط في جواز الإلغاء - على واحدٍ من الفعلين. ولا يجوز أيضاً الإلغاء في القسم الثاني من أفعال هذا الباب، وهي أفعال الصيرورة مطلقاً، فلا تقول : الفضة خلخالٌ صيرتُ، إذ لا موضع للإلغاء فيها؛ لأن مقصده أن تذكر الجملة من المبتدأ والخبر، أو يبدأ بذكرها، ثم يريد أن يبين مرتبتها في العلم أو الشك عنده، أو يبتدىء الجملة على العلم ثم يدركه الشك. وهذا ظاهر في أفعال القلوب. وأما في غيرها فلا معنى له. وأما التعليق فلكذلك أيضاً مخصوصٌ بما قبل هَبْ، ولا يجوز في

هَبْ، ولا في تعلّم؛ لأنّ التعليق نوع من التصرف، هما غير متصرفين في أنفسهما، وعلى ذلك وضعهما. وكذلك لا يجوز في أفعال الصيرورة؛ إذ لا معنى له فيها، فالكلام مستقيم بخلاف أفعال الصيرورة فإنه لا معنى لها في ذلك؛ فلذلك قال الناظم : «وخصّ بالتعليق والإلغا ما.. من قبل هَبْ». وقد مرّ تمثيل الإلغاء، وأما مثال التعليق فنحو : علمتُ لزيدُ قائم، وظننتُ ما زيدُ منطلق. ومنه قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ<sup>(١)</sup>).

وما : منصوبة الموضع على المفعولية بخصّ، على أنّه فعلٌ أمر المخاطب. ويحتمل أن تكون مرفوعة الموضع به، وهى مفعولٌ مالم يُسمّ فاعله، على أنه فعل ماض مبني للمفعول.

وقوله : «والأمر هَبْ قَدْ أُلْزِمَا»، يعنى : هَبْ قَدْ مَنَع من التصرف والزم صيغة الأمر، فلا يستعمل منه ماضٍ ولا مضارع، فلا تقول : وهب زيدا منطلقاً، ولا أهب زيدا أخاك. وإنما يستعمل في الأمر خاصة. والأمر مفعول ثانٍ لألزم، على حذف المضاف، أى ألزم صيغة الأمر.

وقوله : «كَذًا تَعْلَمُ»، يعنى أنه مثلُ هَبْ في عدم تصرفه وإلزامه صيغة الأمر فلا يستعمل منه ماضٍ ولا مضارع. وهذا كله فيهما سماعٌ، وإلا فالقياس قابلٌ لتلك التصرفات، لكنه لا يعملُ هاهنا ذلك القياس للمعارض الأقوى، وهو أنا فهمنا من العرب اقتصارها فيهما على ما ذكر، وأنها لم تقصد فيهما إطلاق القياس. والعرب قد تهمل بعض التصرفات على غير قصد، وهذا هو الذى يجرى فيه القياس، فيستعمل ما أهملت؛ إذ لم تتركه لأجل أن يتبع في تركه، وقد تهمل بعضها قصداً إما للاستغناء بغيره، كما أهملت ودّع استغناءً بترك،

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .



واما لغير ذلك من مقاصدها .

فإن قيل : فكيف يُعرف ذلك؟

قيل : يعرف من أوجه محل ذكرها الأصول.

ثم قال : «ولغير الماضي من.. سواهما».. إلى آخره، يعني أن حكم

غيرا لماضي / من هذه الأفعال كلها حكم الماضي السابق الذكر، ماعدا ٤٧٤

هَبْ وتَعْلَمْ، فإنهما قد أَهْمِلَ فيهما غير صيغة الأمر، وذلك أنه قدّم ذكر

هذه الأفعال بلفظ الماضي فنبّه الآن على أن سواء وهو المضارع والأمر

منها في الحكم مع الماضي على حد سواء، فكل ما للماضي من أحكام

هذا الباب مستقرٌ لغيره. وإنما نبّه على هذا خوفاً من أن يتوهم خلافه،

وأكد التنبيه عليه ذكره هَبْ وتَعْلَمْ، وأنهما مختصّان بالأمر، إذ لقائل أن

يقول : وهل ماتقدّم من الأفعال الماضية مختصٌّ أيضاً بصيغة الماضي أم

لا؟ فكان من التمام رفعُ هذا التوهم. وتقدير الكلام : واجعلْ لغير الماضي

من سوى هَبْ وتَعْلَمْ ما زُكِّنَ لذلك الماضي من الأحكام - وَزُكِّنَ - في كلامه

- بمعنى : علم. ومنه - في قول الجمهور - قول قَعْنَب<sup>(١)</sup> :

زَكِنْتُ مِنْ أَمْرِهِمْ مِثْلَ الَّذِي زَكِنُوا

أى : علمت من أمرهم ما علموا من أمرى.

وقوله : «من سواهما»، جاء على التصرف في سوى<sup>(٢)</sup>، وهو قليل،

بل من خصائص الشعر عند سيبويه. ولكن الناظم ارتضى فيها جواز

(١) هو قعنب بن أم صاحب الفزاري ، شاعر أموي . صدره كما في الاقتضاب ٢٩٢ :

وإن يراجع قلبي وُدُّهم أبدا

وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ١١٢/٨ . وفي اللسان ، مادة : زكن .

(٢) انظر الكتاب ٢١/١ .

التصرف قياساً حسبما يأتى إن شاء الله، فعلى مذهبه استعمالها متصرفة.  
والله أعلم.

ثم قال الناظم :

وَجَوِّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ  
وَأَنُو ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ  
فِي مُوْهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ  
وَالْتَزِمَ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا  
وَلَا، لَامَ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمَ  
كَذَا، وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَالَهُ الْخَتْمُ

هنا تكلم في موضع الإلغاء والتعليق، وفي حكمها من الجواز والوجوب عند وجوب شروطهما، وابتداء بالإلغاء فبين أن الإلغاء جائز لا واجب بقوله<sup>(١)</sup>: «وجوز الإلغاء»، ولم يقل: «التزم الإلغاء كما قال: «التزم التعليق». ثم نص على شرط ذلك فقال: «لا في الابتداء» يعنى أن إلغاء الفعل - وهو أن لا يعمل في مفعوليه - يجوز بشرط الآخر، فيكون متوسطاً بينهما، فتقول: زيد قائم علمت، وأبوك منطلق ظننت. وتقول في التوسيط: زيد - علمت - قائم، وأبوك - ظننت - منطلق. ومن ذلك قول اللعين يهجو العجاج، أنشده سيبيويه<sup>(٢)</sup>:

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ - تُوعِدُنِي

وَفِي الْأَرَاجِيزِ - خِلْتُ - اللَّؤْمُ وَالْخُورُ

(١) في الأصل: «ف قوله» .

(٢) الكتاب ١٢٠/١، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٧، ٨٥، والتصريح ٢٥٣/١، والهمع ٢٢٩/٢، والعيني ٤٠٤/٢.

ويجوز أن لا تلغى فتقول : زيداً قائماً ظننتُ، وزيداً - ظننت - قائماً. فأمّا أن تقدّم الفعل وتبتدىء به فلا يجوز الإلغاء، وهو قوله : «لا في الابتداء». يريد كون الفعل مبتدأ به قبل المفعولين معاً؛ وذلك أن الإلغاء والإعمال، كلّ واحدٍ منهما له مقصدٌ يوجبُه غير مقصد الآخر، فمقصدُ الإلغاء أن تكون ذكرت الجملة على أن تطلق الإخبار بها إطلاقاً، ثم تستدرك ذكر الشكّ أو اليقين، وذلك يكون على وجهين :

أحدهما : أن تبتدىء كلامك وليس في قلبك منه مخالجة شك، فإذا مضى كلامك أو بعضه على اليقين، لحقك فيه الشك، كما تقول : / ٤٧٥ عبدالله أمير - وأنت لم تشاهده - فيجب أن تستظهر فتقول : بلغني، أى إن هذا فيما بلغني. ولو قدّمت قولك : بلغني، لم يجز أن تقول : بلغني عبدالله أمير؛ لأن الجملة لا تكون فاعلة، ولكن تقول : بلغني إمارته، أو بلغني أنه أمير. وكذلك قولهم : من يقول ذلك؟ تدرى؟ ولو قدّمت : تدرى، لعمل في مَنْ، وصارت بمعنى الذى، فخرجت عن الاستفهام.

والثاني : أن تبتدىء كلامك وأنت شاك، لكنك أردت أن تطلقه إطلاقاً، كما يقول القائل : زيد أمير، وهو يريد : عندي، وفي ظنى. ثم أردت أن تستدرك حقيقة الخبر عندك من شك أو ظن، فقلت : عبدالله قائم ظننت، أو عبدالله - ظننت - قائم.

أما مقصد الإعمال فإنّ تبني كلامك على الإخبار بما عندك في ذلك الخبر، من علم أو ظن. فالفعل بلبّد مبنى عليه الكلام، لكنك أردت تقديم المفعولين أو أحدهما للاعتناء بذكره، أو لغير ذلك، فلا بدّ هنا من الإعمال، إذ قصد الكلام مبنى على ذكر الفعل. وإذا ذاك يتبين وجه

القاصدين مع تأخير الفعل أو توسيطه، ويتعين امتناع الإلغاء مع تقديمه، لأن الابتداء به مؤذنٌ بالقصد إليه ابتداءً، فلا يصح إلغاؤه؛ لأنَّ الإلغاء مبني على عدم القصد ابتداءً، وهذا نقضُ الغرض. وقد ظهر بهذا وجه ما أجازته النازم من الإلغاء مع تأخير الفعل أو توسيطه، وما منع منه مع تقديمه.

وهنا مسألة وهي النظر في تحقيق الابتداء الذي ذكره مضافاً إلى الفعل، هل المراد الابتداء به أول الكلام حتى لا يتقدمه غيره، نحو : ظننت زيداً قائماً، أم أراد الابتداء به قبل المفعولين، وإن تقدمه هو غير ذلك من أداة نفي أو استفهام أو نحوهما؟

فأما إن أراد الأول فيقتضى أن ما كان نحو : متى تظن زيداً منطلقاً؟ وأين تظن زيداً قائماً؟ يجوز فيه الإلغاء، فتقول : متى تظن زيد قائماً؟ وأين تظن زيد قائماً؟ وهذا جائز على الجملة، نص عليه سيبويه<sup>(١)</sup> وغيره، لكن على مقصد، وهو أن يكون الظرف المتقدم متعلقاً بقائم، والسؤال إنما وقع عن زمانه أو عن مكانه، فهأنا أجازوا الوجهين، على حد ما لو تقدم أحد المفعولين. وإنما لم يحكم للفعل هنا بحكم الابتداء، لأن معمولَ المفعول الثاني قد تقدم على الفعل، والقاعدة أن تقدم معمول مؤذنٌ بتقدم العامل، فكان معمول الثاني - وهو قائم - قد تقدم على الفعل، فجاز الإلغاء.

فإن قصد أن الظرف متعلق بظن لم يجز الإلغاء، لأن الفعل إذ ذاك في الابتداء، والفعل لا يلقى مبتدأً، فيصح تنزيل كلام النازم على مثل هذه المسألة، وأن الإلغاء جائز فيها على الجملة، إذ ليس الفعل مبتدأً به.

(١) الكتاب ١/١٢٤، وشرح الكافية للرضي ٤/١٥٧.

فإن قلت : إنما يصح جواز الإلغاء على فرض أن يتعلق الظرف بقائم لا بتظن، فإن الإلغاء مع تعلقه بتظن غير جائز.

فالجواب : أن صورة المسألة / قد جاز فيها الوجهان مع قطع ٤٧٦ النظر عن متعلق الظرف، فلا يضر الإطلاق فيها، كما لك يضر إطلاقه القول بجواز الوجهين مع تقدم المفعولين<sup>(١)</sup> أو أحدهما، وليس الإلغاء إلا على قصد لا يصح معه الأعمال<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت : فكان من حقه أن يبين ذلك .

قيل : ليس هذا من صناعة النحو، وإنما يختص بالكلام في ذلك أهل علم المعاني.

وينبغي<sup>(٣)</sup> عليها أن الفعل إذا تقدمه أداة من الأدوات النافية أو الاستفهامية، فيجوز الإلغاء أيضا، نحو : هل تظن زيدا قائما، وما ظننت زيدا قائما، فتقول : هل تظن زيدا قائم، وما ظننت زيدا قائم، لكن على اعتقاد أن الاستفهام والنفي راجعان إلى القيام لا إلى الظن، كما مر في مسألة : متى تظن زيد قائم. وقد أجاز هذا بعض المتأخرين واحتج بعض المتأخرين واحتج له بقول كعب بن زهير<sup>(٤)</sup> :

أرجو وأمل أن تأتو مؤدتها

وما إخال لدينا منك تنويل

(١) في الأصل : المفعولين .

(٢) في س ، ف : الإلغاء .

(٣) في هامش الأصل : «ويقتضى أيضا» . وفي س ، ف : «ويقتضى منها» .

(٤) ديوانه ٩ . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٧/٤ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ١٨٥/١ ، ٢٢٩/٢ ، والخزانة ١٤٣/٩ .

ومما يرجع إلى ذلك قول الآخر، أنشدته النحويون واللغويون<sup>(١)</sup>:

وما أدري وسوف إخال أدري

أقوم آل حصن أم نساء

فألقى إخال حتى أدخلها على الفعل لما تقدمها أداة لغيرها، فإذا يصدق على مثل هذا أن الفعل الملقى غير مبتدأ به. هذا وإن كان ابن مالك لم يرتض هذا المذهب في الشرح، فلا يبعد أن يرتضيه في بعض أوقات النظر، كما تقدم.

وأما إن أراد بالابتداء بالفعل أن يكون قبل المفعولين معاً، فيقتضى أن نحو: هل تظن زيداً منطلقاً؟ ونحو: ما ظننتُ زيداً منطلقاً، يمتنع فيه الإلغاط لوجود الفعل مقدماً على المفعولين معاً، لكن يردّ عليه اقتضاء كلامه لمنع: متى تظن زيداً منطلقاً؟ وأن الإلغاء فيه كالإلغاء في الابتداء لا يجوز البتة. وذلك غير صحيح، بل هو جائز عند النحويين على تقدير تعلّق الظرف بقائم.

فإن أجيب بأن تقديم المفعول مؤذنٌ بتقدم العامل، فكان قائماً مقدّم على

الفعل.

فيقال: فكذلك إذا قلت: ما ظننتُ زيداً قائماً؟ النفي فيه والاستفهام مُسلّطاً على المفعول الثاني في أحد التقديرين، فهما يطلبانه بالتقديم، فليكن في جواز الإلغاء مثل: متى ظننتُ زيداً منطلقاً؟ وهو إيرادٌ يبعدُ الجوابُ عنه بما يرتضى إلا أن يقال: إن الظرف معمولٌ، وهل أو ما غير معمول، فهذا غير مؤثّر؛ إذ هما مستويان في الطلب المعنوي، أو يقال: هذا المحمل أولى لوجهين:

أحدهما: أن الوجه الذي لأجله امتنع الإلغاء مع التجريد عن أداة

(١) البيت لزهير، ديوانه ٧٣. وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ٩٨، وأمالى ابن الشجري ٢٦٦/١، ٣٣٤/٢، والمغنى ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨، والهمع ٢/٢٢٩، ٤/٥٤، ٣٧٦.

استفهام أو غيره، موجود<sup>(١)</sup> في تقدّم تلك الأداة، لأنك ابتدأت كلامك بالإخبار بالعلم أو الظن، وأما الأداة فداخلة على الفعل، فهي له ومن حيّزه، فيبعد أن يُترك هذا الظاهر ويُعدّل عنه إلى جعل الأداة ليست بداحلة على الفعل تقديرًا. هذا وجه القياس، ويظهر من سيبويه حين قال : «وتقول : أين ترى عبدالله قائمًا؟ وهل ترى ذاهبًا؟ لأنّ هل وأين كأنك لم تذكرهما؛ لأن ما بعدهما ابتداءً، كأنك قلت : أترى زيدًا ذاهبًا، وأتظن عبدالله منطلقًا<sup>(٢)</sup>». وهذا كالنص من سيبويه على أنّ الأدوات لاتعتبر، اللهم إلا أن تكون الأدوات معمولة لمعمول الفعل كمتى وأين، فحكمهما في التقديم حكم المعمول فيجوز الإلغاء حسبما نصّ عليه في / قوله : «فإن ٤٧٧ ابتدأت فقلت : ظننى زيدٌ ذاهب، كان قبيحا، ولكن<sup>(٣)</sup> متى تظنّ عمرو منطلق، لأن قبله كلامًا<sup>(٤)</sup>» يعنى متعلقًا بالخبر، فكان المفعول قد تقدم، بهذا فسرّه السيرافي<sup>(٥)</sup> وغيره، ثم ترك هل والهمزة، لم يُجزّ فيهما ما أجاز في متى، فكذاك يجرى الحكم في سائر الأدوات.

والثاني : أنّ هذا المذهب هو رأيه في كتبه، فقد نصّ عليه في التسهيل<sup>(٦)</sup> نصًا مطلقًا، ثم بين في الشرح أن قوله :  
وَمَا إِخَالُ لَدُنْيَايُنْكَ تَنْوِيلُ

(١) في هامش الأصل عن نسخة : مع .

(٢) الكتاب ١٢١/٨ .

(٣) كلمة «لكن» ليست من نص الكتاب .

(٤) الكتاب ١٢٤/٨ .

(٥) شرح الكتاب ، الجزر الأول ، ورقة ٢٣٤ .

(٦) التسهيل ٧٢ ، وشرحه ، ورقة ٩٨ .

من باب الشنوذ الذي يقدَّر فيه ضمير الشأن، ولم يحمله على الإلغاء واعتبار تقدم النفي؛ إذ هو داخل على الفعل، فهذا ممكنٌ في الجواب عن الفرق بين تَقَدُّمِ الحَرْفِ وتَقَدُّمِ الظرف. ولكنه غير جارٍ على لفظه حيث اعتبر تقدم الفعل على المفعولين من غير نظر فيما يتقدم الفعل من غيرهما، فالظاهر من الناظم الأول، فهذا سهلٌ وأجرى على الاستقامة. والله أعلم.

ومسألة ثانية وهى أن إطلاق كلام الناظم في جواز الإلغاء، يقتضى أن يجوز نحو : زيدٌ - ظننتُ ظناً - قائم، وما أشبه مما يكون فيه الفعلُ مُؤَكِّداً بمصدره، وكذلك إذا وُكِّدَ بنائب مصدره، من ضمير أو اسم إشارة، فتقول : زيدٌ - ظننتُ ذاك - قائم، وزيدٌ - ظننته - قائم، أى ظننت الظن. وقد نصَّ النحويون على قبحه مع المصدر نفسه، وعلى ضعفه مع نائبه. وإنما كان ذلك لأن المصدر يقع في هذا الموضع بدلاً من فعله، نحو : متى ظنُّكَ زيداً منطلقاً، وزيدٌ - ظنُّكَ - منطلق. فلما كانت ظننتُ عاملةً، و«ظناً» عاملاً عملها، صعب الإلغاء إذا جئت بهما، وكأنَّك جمعت بين عاملين ثم ألغيتهما، فقبح لذلك - بخلاف الجمع بينهما مع الأعمال، فهو حسن، لكن القبح في الإلغاء يختلف، فأقبحه أن تأتى بالمصدر منصوباً، ويقلُّ القبح إذا لم يضمَّر فيه إعراب، نحو : زيدٌ ظننتُ ظنُّى - منطلق، وأحسن منه الإتيان بضميره؛ لأن الهاء تصلح للمصدر وغيره. وأحسن منه أن تأتى باسم الإشارة لأنه بهم لاتختص بمصدر، فإذا انفرد الفعل لم يكن مصدرًا، وأصل هذا لسيبويه<sup>(١)</sup>. وما ذكرته من الترتيب نصٌّ عليه ابن خروف، وإليه ذهب المؤلف في شرح التسهيل<sup>(٢)</sup>، وهو رأى

(١) الكتاب ١٢٤/١ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٨ .



الجمهور، فالناظم هنا يقتضى كلامه جواز الإلغاء من غير قبح وهو غير  
سديد. والعذر عنه أنه<sup>(١)</sup> في هذه المسألة على إطلاق الجواز من غير تقييد  
بترجيح؛ ألا تراه كيف أطلق ذلك في المسائل المتقدمة، مع أن الإلغاء في :  
زيد قائم ظننت، أحسن منه في : زيد - ظننت - قائم، فكذلك أطلق  
الجواز في مثل هذه المسألة، وإن كان في بعض أقسامها جائزاً على قبح،  
وفي بعضها ما يحسن، فالجواز فيها كلها حاصل، ولكنه على درجات في  
القوة والضعف، فأطلاقه على الجملة صحيح.

ثم لما قال : « لا في الابتداء » فنفى أن يكون الإلغاء صحيحاً معه،  
وكان في كلام العرب ما يقتضى بظاهر جواز، أخذ في ذكر تأويله فقال :  
« وَأَنُورِضْ مِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لَمْ ابْتَدَأْ » في كذا، يعني أنه إن جاء في كلام  
العرب ما يوجب الإلغاء مع التقدم والابتداء بالفعل فاحمله على أحد وجهين  
من التأويل: إما على أن تكون الجملة من المبتدأ والخبر في موضع  
المفعول الثاني، والمفعول الأول هو ضمير الأمر والشأن، حذف كما حذف  
في قوله<sup>(٢)</sup>، أنشده / سيبويه :

٤٧٨

إِنْ مَنْ لَمْ فِي بَنَى بَيْتٍ حَسَانٌ،

أَلَمْ وَأَعْصِي فِي الْخُطُوبِ

وحكى من كلامهم : إن بك زيد مأخوذ<sup>(٣)</sup>. التقدير : إنّه من لام،

(١) سقط من الأصل .

(٢) هو الأعرشى ، والبيت في الكتاب ٧٢/٣ . وأما ابن الشجري ٢٩٥/١ ، والإصاف ١٨٠ ، وابن يعيش على الفصل ١١٥/٣ ، والمغنى ٦٠٥ ، والرضى على الكافية ٤٦٨/٢ ، ١٠٥/٤ ، ٣٧٥ . والخزانة ٤٢٠/٥ ، ٧٥/٩ . وديوانه ٣٣٥ وصدره فيه :

من يلعب على بنى ابنه حسان .

(٣) الكتاب ١٣٤/٢ .

وإنه بك زيد مأخوذ.

وإما على تقدّر لام الابتداءِ داخلَةً على الجملة، وحُذِفَت من قول الله تعالى : {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا} <sup>(١)</sup>، وهى مرادةٌ في الموضعين، فلذلك علّقت الفعل في مسألتنا، وبذلك يخرج الفعل مع التقديم عن باب الإلغاء. فمما جاء يؤهم الإلغاء مع التقديم قولُ بعض بنى فزارة، وهو من أبيات الحماسة <sup>(٢)</sup>:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أنى رأيت ملاك الشيمة الأدبُ

وقولُ كعب بن زهير في أحد التأويلين <sup>(٣)</sup>:

وما إخالُ لدينا منك تنوِيلُ

فالظاهر - لبادى الرأى - أن رأيتُ ملغاةً مع التقديم، خلافَ القاعدة، لكن يُحمل على تقديم ضمير الشأن، تقديره : أنى رأيتُه ملاكُ الشيمة الأدبُ، أو على لام الابتداء، أى : لملاكُ الشيمة الأدبُ. وكذلك : إدخالُ، يُحمل على ضمير الشأن، والتقدير : وما إخاله لدينا منك تنوِيل.

فإن قيل : تحرّز الناظم من هذا الشذوذ، وكان يكفيهِ أن يسكّنه جملةً، أو يقول : وشذُ مع التقديم، أو نحو ذلك.

فالجواب : أنه إنما فعل ذلك تنبيهاً وتنكيلاً على أن ذلك المنفي مذهبُ لقوم، وأنهم احتجوا على مذهبهم بما ظاهره الموافقة لما <sup>(٤)</sup> زعموا، فنكت على أن ما اعتمدوا عليه غير معتمد، لحمله على غير ما قالوا بحيث يكون الإلغاء مع

(١) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٢) الحماسة بشرح المرزوقي ١١٤٦ . والبيت في الرضى على الكافية ١٥٦/٤ ، ٣٦١ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٢٢٩/٢ ، والأشعوى ٢٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/٩ .

(٣) تقدم فى ص : ٤٧٠ .

(٤) فى الأصل : «كما» .

التقديم ممنوعاً لادليل يدلّ على جوازه. والذين أجازوا هم الكوفيون - فيما نُقل - وابن الطراوة<sup>(١)</sup>. والصحيح مذهب إليه الجمهور من البصريين، وهو الذي يساعدُ عليه السماعُ، وهو القياس أيضاً، كما تقدّم بيانه أولُ المسألة.

فإن قيل : ظاهر قوله : «وانضمام الشأن».. إلى آخره، أن ذلك التأويل هو المقصودُ في البيت لاغيره، ومثّلُ هذا لايقطع عليه، لإمكان أن يقصد الإلغاء؛ إذ لايمنع أن يكون الشاعر قاصداً له لا لضمير الشأن، ولا للام الابتداء، وإنما الأمر غايةُ الأمر الاحتمالُ، فهو الذي يكفي في مثل هذا، إذ به يسقط استدلال الخصم، فكان وضع الناظم للتأويل غير مستقيم.

فالجواب : أنه لم يرد بذلك القطع على قائله، بدليل أنه حمّله وجهين لاجتماعان في قصد الشاعر، وإنما أمر الناظر في المسألة بأن تقدّر أن الناظم قصده، ليدخل الاحتمال في الدليل، لا لأنه مقصود الشاعر. وأيضاً فإن فرضنا قصده إلى تعيين أحد الوجهين دون ماقاله الخصمُ فلذلك وجهٌ صحيح؛ فإن البيت محتمل لأوجه ثلاثة، اثنان منها قد ثبت لهما أصل في كلام العرب، وهما نية الضمير أونية اللام، فنية الضمير ثابتة في البيت المذكور وفي قولهم : إن بك زيدٌ مأخوذٌ، وفي غيرهما، بحيث لاينازعُ فيه - ونية اللام أيضاً ثابتة في نحو : {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا<sup>(٢)</sup>} لأن مثل هذا من جواب القسم إنما يكون باللام، فإذا ردّ بيت الحماسة إلى أحد هذين فقد ردّ إلى أصل ثابت كان قوياً أو ضعيفاً، بخلاف الوجه الثالث الذي تمسك به الخصمُ، فإنه لا يرجع إلى أصل ثابت؛ إذ

(١) الهمع ٢٢٩/٢ .

(٢) الآية ٩ من سورة الشمس .

لم يُوجَد من<sup>(١)</sup> / كلام العرب ما يتعيَّن فيه إلغاء الفعل مع التقديم، فلا ٤٧٩  
ينبغي أن يحمل عليه. وإنما ينبغي الردُّ إلى أصلٍ ثابت، فلذلك عيَّن الناظم  
أحد الوجهين ونفي الوجه الآخر. وهذه قاعدة أصولية الناظم إليها، وهي  
حسنة.

قوله : «في موهم» متعلق بانو<sup>(٢)</sup>، وهو على حذف الموصوف وإقامة  
الصفة مقامه في، أى : في كلامٍ موهم كذا. وما واقعة على الفعل. وإلغاء  
: مفعول يقال : وَهَمْتُ في الحساب - بالكسر - أَوْهَمَ وَهْمًا : إذا غلطت.  
وَوَهَمْتُ إلى الشيء - بالفتح - : إذا ذهب وهْمُك إليه وأنت تريد غيره.  
وأوهمت غيري إيهامًا. فَمَوْهَمٌ هنا المنقولة من وَهَمَ - بالكسر - أو من  
وَهَمَ بالفتح - فانظر في تحقيق التنزيل. هو قوله «لا في الابتداء» أنه  
إبطاء، إذ كرر كلمة، وليس منه في الحقيقة لوجهين : اختلاف الكلمة  
بالتعريف والتذكير. وقد تقدّم وأن الابتداء الأول هو اللغوى والثاني هو  
الاصطلاحي، وبينهما فرق.

شرع في ذكر التعليق فقال : «والتَّزِمَ التَّعْلِيْقُ قبل نفي ما...» إلى  
آخره، فقوله : بيان أن التعليق لازم مع وجود سببه بخلاف الإلغاء فإنه  
جائز إذا به، كما مر، ويعنى أن تعليق هذه الأفعال يكون إذا وقعت قبل  
هذه الأدوات، وقعت قبلها فلا بد أن يكون المفعول واقعين بعدها، فتفصل  
الأدوات بين ومعمولاتها، فلا يمكن العملُ مع الفصلِ بها، فتقول : علمت  
أزيدُ قام أم عمرو. مازيدُ قائم. ولا تقول : علمتُ أزيدُ قائمًا أم عمروًا، ولا

(١) في الأصل : في .

(٢) في جميع النسخ : «متعلق بالتزم» .

: عرفت مازيداً قائماً ، لأن هذه الأدوات لها صدرُ الكلام، فلا يصح أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها؛ ومن هنا كان التعليق لازماً لا جائزاً. وأما الإلغاء فإنما يقع لمعنى يمكن أن يقصد في الكلام الواحد وأن لا يُقصد، فهو تابعٌ للقصد، والقصد جائز لا واجب، فكذلك ما تبعه.

وقوله : قَبْلَ نَفْيِ مَا وَلَا وَرَأْسُ... إلى آخره، عدُ فيه الأدواتِ المعلقة وجعلها ثلاثة أنواع : أدوات النفي، واللام المؤكدة أو القسمية، وأدوات الاستفهام. فأما أدوات النفي فهي ثلاث :

إحداها : ما، ومثال التعليق بما قولك : علمتُ مازيداً قائم. ومنه قولُ الله عز وجل : {لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَاهُولًا يَنْطِقُونَ<sup>(١)</sup>}، وقال : {قالوا : لقد علمت ما لنا في بناتك من حق<sup>(٢)</sup>}.  
والثانية : إن، ومثال التعليق بها قولك : علمت إن زيداً إلا قائم، ومنه في القرآن الكريم : {وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً<sup>(٣)</sup>} .

والثالثة : لا، ومثالها : حسبت لا يقومُ زيد. وقد تقدم<sup>(٤)</sup> في لا بحث في كونها مما له صدر الكلام أم لا، ولكن قد قيدَ ابن النازم إن ولا هنا بأن يكون الفعل معهما مضمناً معنى القسم، فإن لهما حينئذ صدرَ الكلام<sup>(٥)</sup>.

وأما اللام فهي التي قال فيها «لامُ ابتداءٍ أو قسم»، كذا. وهذا الكلام أتى به معطوفاً على الكلام الأول، فحذف حرف العطف معه ضرورة، فلامُ ابتداء:

(١) الآية ٦٥ من سورة الأنبياء .

(٢) الآية ٧٩ من سورة هود .

(٣) الآية ٥٢ م سورة الإسراء.

(٤) انظر ص : ٤١٢ .

(٥) شرح الالفية لابن النازم ٢٠٦ .

مبتدأ خبره «كذا»، ولا يصح أن يكون «لام» مجروراً / عطفاً على «نفي»، ٤٨٠.  
لأن قوله : «كذا» لا يكون له معنى مفهوم. ويريد أن لام الابتداء ولام مثل  
ما وإن ولا في أنهما يعلقان الفعل عن العمل.

فمثال التعليق بلام الابتداء قولك : قد علمتُ لزيدُ أخوك. ومنه في  
القرآن : {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ<sup>(١)</sup>}. ومثال  
التعليق بلام القسم قولك : عَلِمْتُ ليقومنُ زيدُ، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :  
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

إِنْ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سَهَامُهَا

وأما الاستفهام فقوله : «والاستفهامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ»، يعني أن حكم  
التعليق أيضاً لازم للاستفهام، إذا وقع الفعل قبله مَنَعَ الفعل أن يعمل في  
لفظ المعمول، كما منع النفي واللام ذلك أيضاً. وللإستفهام أدوات، منها :  
الهمزة، كقولك : عَلِمْتُ أزيدُ قائمٌ أم عَمَرُو. وفي القرآن الكريم :  
{وَأَنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ<sup>(٣)</sup>}. وأنشد سيبويه للحارث بن  
كَلْدَةَ<sup>(٤)</sup> :

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) هو لبيد . والبيت في ديوانه ٣٠٨ ، وصدره فيه :

صادفن منها غرة فأصبنها

وهو من شواهد الكتاب ١١٠/٣ ، والمغنى ٤٠١ ، ٤٠٧ ، والرضى على الكافية ١٦٠/٤ ،  
٣٦١ ، والتصريح ٢٥٤/١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، والهمع ٢٣٣/٢ ، وفي الخزانة ١٥٩/٩ ،  
٣٣٤/١٠ .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة الأبياء .

(٤) الكتاب ٨٨/١ ، ١٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٥/١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٤/٢ ، وابن يعيش على  
المفصل ٨٩/٦ .

وما أدري أغيرهم تناء

وطول العهد أم مأل أصابوا

ومنها : أي، نحو : علمت أيهم قام، قال الله تعالى : {لَنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا<sup>(١)</sup>}، وقال : {وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى<sup>(٢)</sup>}

ومنها : مَنْ، نحو قولك : عرفت من زيد، وعلمت من أخوك. منها : ما، نحو : علمت ما الأمر، وعرفت ما مذهبك. ومنها : هل ، نحو : علمت هل أنت قائم. ومنها : كيف ، نحو : عرفت كيف زيد. ومنها : أين، نحو : علمت أين زيد قاعد. ومنها : ومتى، نحو : علمت متى خروجك.

وعلى الجملة فأنوات الاستفهام كلها داخلة في هذا الحكم، ولذلك أطلق النظام القول الناظم القول في الاستفهام.

وكما يلزم تعليق الفعل عن المفعولين معاً، كذلك يلزم تعليقه عن الثاني فقط بمقتضى عبارته، حيث لم يقيد التعليق بالمفعولين معاً دون أحدهما، فيشمل كلامه قولهم : علمت زيدا من أبوه، وعلمت زيدا أبو من هو، وعلمت زيدا أبوه خالد أم بكر، وعلمت زيدا أقانم أبوه أم خارج. وما أشبه ذلك.

لكن يبقى النظر في زيد هل يعلق عنه الفعل أم لا يجوز فيه إلا النصب؟ هذا لم يصرح فيه الناظم بشيء واضح، وإنما فيه إشعار به من قوله : «والتزم التعليق قبل نفى ما»، وكذا حين بين أن الفعل قبل هذه الأدوات معلق عما بعدها، فيبقى ما لم يفصل فيه بين الفعل والمفعول بها غير معلق، ويرجع إلى أصل الباب من التزام النصب، هذا مما يشعر به كلامه إذا ضم بعضه إلى

(١) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٢) الآية ٧١ م سورة طه .

بعض.

وهذا المفهوم فاسد؛ لأن زيّداً يجوز فيه عند سيبويه والجمهور النصب، وهو الأولى، والرفع وليس بضعيف، بل هو قول يونس في المسائل كلّها. وقد أجاز في التسهيل<sup>(١)</sup> الوجهين في المسألة واختار النصب، فجعله الأولى متابعاً لسيبويه حيث قال: « ونقول: عرفُ زيّداً أبو من هو، وعلمت عمرأ أأبوك هو أم أبو غيرك، فأعملت الفصل في الاسم الأول، لأنه ليس بالمُدْخَلِ عليه حرفُ الاستفهام<sup>(٢)</sup>. ثم قَوّى النصب، ثم قال: « وإن شئت [قلت]<sup>(٣)</sup>: قد علمت زيّداً أبو من هو، كما تقول ذلك فيما لا يتعدى إلى مفعول ...» إلى آخر كلامه. فالوجهان جائزان على الجملة، فصار هذا المفهوم غير صحيح.

ويجاب عنه أن إطلاق انحتمام النصب / إذا تقدّم الفعل إنما جرى ٤٨١ كلامه فيه حين لم يعرض له عارض التعليق، وهذا الموضع الذي نحن فيه لم يخلُ من عارض التعليق على الجملة، فلا يجري فيه انحتمام النصب، بل يكون من أجل ذلك خارجاً عنه، ولا هو أيضاً قد انحتم عليه أن يكون معلقاً عنه الفعل؛ إذ ليس بعد حرفا التعليق بل قبله واليا للفعل بلا فصل، فخرج عن انحتمام النصب والتعليق، وصار له لحظان، فمن حيث هو في الواقع والى للفعل بلا فصل يجب أن ينتصب ومن حيث هو في معنى الواقع بعد الاداة يجب أن يعلق، فثبت له اللحظان معاً بكلام الناظم؛ لأنه قال

(١) التسهيل ٧٣ .

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ . وانظر ٢/٣١٢، ٣١٨ .

(٣) عن الكتاب .



: والتَّزِمُ التعليقُ قبلَ كذا، فأطلق، والقبليَّةُ قد تكون حقيقيَّة وقد تكون حكمية، وذلك بحسب ما يَقَعُ من المفعولاتِ بعد الأداة. وقال أيضاً : « انصبَّ بِفِعْلِ القلبِ جزأى ابتداءً »، فأوجب النصب مع عَدَمِ المُعَلِّقِ، وعدمه قد يكون حقيقيَّةً. وقد يكون حُكْمًا، فقد اجتمع الأمران في قولك : علمتُ زيداً أبو من هو ، فافهم ذلك، إلا<sup>(١)</sup> أن الناظم اكتفى [هنا<sup>(٢)</sup>] بالإشارة اتكالاً على فهم الناظر في كتابه. وهذه مسألةٌ مما يتعلق بكلامه.

ومسألة ثانية، وهي أن قوله : « والتَّزِمُ التعليقُ قبلَ » كذا، فيه تنبيه على أنه لا يكون الحكمُ إلا ملتزماً فلا تظنَّ أنه جائز، ولا أنه قد يأتى في الكلام خلاف ذلك، وإن جاء ما يتوهم فيه ذلك، كقولهم: قد عرفتُ أبا مَنْ زيدٌ مكنى، فأبا يَتَوَهَّمُ أنه منصوب بعرفت، وليس كذلك. بل هو منصوب بمكنى، قال سيبويه : « كأنك قلت : أبا مَنْ زيدٌ مكنى، ثم أدخلت عرفت عليها<sup>(٣)</sup>، يعنى : فلو كان منصوباً بعرفت لوجب رفعه إذا أسقطت عرفت. ومثل ذلك : علمت أبا زيد تكنى [أم<sup>(٤)</sup>] أبا عمرو، وكأنك قلت : أبا زيد تكنى أم أبا عمرو، ثم أدخلت عليه علمت، كما أدخلت<sup>(٥)</sup> عليه حين لم يكن ما بعده إلا مبتدأ، نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو<sup>(٦)</sup>. ومثل ذلك : علمت أبا من رأيت قائماً، فأبا منصوب برأيت لابعلمت، بدليل أنك تقول : أبا من رأيت قائماً؟ من غير أن تدخل علمت. وتقول : علمت أى يوم الجمعة، فتنصب أى يوم على الظرفية لا على النصب

(١) فى الأصل : « لأن الناظم » .

(٢) عن هامش الأصل .

(٣) الكتاب ٢٣٩/١ ، بتصرف .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل : أدخلته .

(٦) انظر الكتاب ٢٣٩/١ .

بعلت<sup>(١)</sup>، وإن شئت قلت : علمت أي يوم الجمعة فرفعت أي. وقد قالت العرب : « قد علمت أي حين عقبتى<sup>(٢)</sup> »، وأي حين عقبتى<sup>(٣)</sup>. ومثل هذا أيضاً-<sup>(٤)</sup> كثير ومنه قوله تعالى : {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ<sup>(٥)</sup>}، فأى منصوب ينقلبون، لا بسيعلم. ومن قال : عرفت زيدا أبو من هو، فنصب زيدا [قال : قد عرفت زيدا؟<sup>(٦)</sup>] أبا من هو مكنى، وعلمت زيدا أي يوم وقته، فهذا كله منبه عليه بقوله: « والتزم التعليق ».

ومسألة الثالثة، وهي أنه إنما قال : « قبل نفي ما » وكذا، فقيده وجوب التعليق بكون الفعل قبل المعلق، ولم يقيده بكون المفعول بعد المعلق، فيها على أن المعلق فيه يكون قبل المفعول حقيقة، كقولك : علمت هل زيد قائم، وقد يكون قبله حكما لا حقيقة، ويلزم التعليق، كالإضافة إلى اسم الاستفهام، كقولك : علمت أبو من زيد، فأبو لم يقع قبله<sup>(٧)</sup> المعلق وإنما وقع بعده، إلا أنه اكتسب منه حكم الصدرية بسبب الإضافة إليه، فهو في الحكم واقع بعد المعلق، وعلى هذا تقول : علمت غلام أيهم زيد، وقد يكون لا قبله ولا بعده، بل المفعول هو المعلق المعلق، وذلك إذا ضُمَّن معنى الأداة المعلقة، كقولك : علمت أيهم قائم،

(١) في جميع النسخ : « بعرفت ». ومثال الكتاب ٢٣٩/١ : « قد عرفت أي يوم الجمعة ». وقد استبدل المؤلف بعرفت علمت ، فلما حل المثل عاد إلى نمر سيبويه .

(٢) في الأصل : « أي يوم ». ونصحه كما في الكتاب : « لقد علمت أي حين عقبتى ». وبعضهم يعمده بيتاً من الرجز . انظر فهرسة الأستاذ عضيمة ٧٧٥ .

(٣) في الأصل : عاقبتى .

(٤) كلمة « أيضاً » عن الأصل .

(٥) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٦) سقط من أ .

(٧) في جميع النسخ : « قبل » .

وسائر أسماء الاستفهام، فليس وقوع المفعول / بعد المعلق بمطرّد، ٤٨٢  
فلو قال مثلاً : والتزم التعليق إذا دخل على المفعول أداةً معلقةً، لم يطرد،  
فما عبّر به هو الأولى، ومن ثم تستشعر الإشارة إلی الوجهين في : عرفت  
زيداً أبو من هو . والله أعلم.

ومسألة رابعة وهي : أنه لم يذكر في أدوات التعليق إن، وقد  
جعلوها من الأدوات المعلقة نحو : علمتُ إنَّ زيداً لقائم، فيظهر أن ذلك  
مما نقصه. ولكن يجاب عن ذلك بأنَّ إنَّ المؤكدة إن كانت اللام في خبرها  
فاللام هي المعلقة في الحقيقة، لأنها منوَّبة التقديم، كما تقدّم في باب إن،  
فدخلت تحت قوله : « لأمُ ابتداءً »، وإن كانت غير مؤكدة باللام فلا تقع  
معلقة عند جمهور النحويين. وحكى الفارسي عن المبرد أنه أجاز كسر  
إن في قوله تعالى : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُعَلِّمُهُم خَيْرٌ  
لأنفُسِهِمْ<sup>(١)</sup>)، على أن يكون إن كاللام وهي قراءة يحيى بن وثاب. وهذا  
المذهب مرجوح لقلة ما جاء من ذلك. وقد ضعف سيبويه أن تقول :  
علمتُ إنَّ زيداً ذاهبٌ ، من غير لام، كما ضعف قولك : علمتُ زيداً خيراً  
منك<sup>(٢)</sup> وجعل الجميع على إرادة اللام، فكذلك تكون الآية على مذهبه،  
وإذا كان كذلك دخل ذلك تحت قوله : « لأمُ ابتداءً »، وكأنه يقول : لام  
الابتداء معلق ملفوظاً بها وقمطرة. ووجه الفارسي القراءة في كتاب  
الإغفال بتشبيهه إن باللام في أنها تقع صدراً، وأنها للتأكيد، وقد يتلقّى

(١) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران . وفي بعض النسخ «تحسين» بالتاء . وقد نفى مكي في  
مشكله هذه القراءة ، قال : ما علمت أحداً قرأ (تحسين) بالتاء من فوق ، وكسر الالف .  
أما قراءة يحيى فهي بالياء ، انظر البحر المحيط ١٢٣/٣ .

(٢) الكتاب ١٥١/٣ .

بها القسم، فعاملها معاملة اللام شذوذاً. وقد مرّ الكلام على تلقى القسم بها  
دون اللام في قوله :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ

لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

وبالله التوفيق

\* \* \*

( ثم قال ) :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهْمَةٌ

تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مَلْتَزَمَةٌ

عادة النحويين هنا جارية بأن يتحرّزوا من الاستعمالات الجارية في هذه  
الأفعال؛ إذ هي تُطْلَقُ بالاشتراك على معانٍ أُخَرُ، فتخرج إذ ذاك عن حكم هذا  
الباب، وإنما تادخل فيه إذا أُطلقت على معانٍ مخصوصةٍ، وهي راجعة إلى  
معنى العلم والظن، فأراد الناظم التنبيه على نحوٍ مما نَبَّهوا عليه لئلا يُفهم من  
كلامه ما لا يصح. فيعني أن العلم إذا كان بمعنى العرفان تعدّى إلى مفعول  
واحد لزوماً، ولا يجوز أن يتعدّى إلى اثنين وهو بذلك المعنى . وكذلك الظن إذا  
كان بمعنى التُّهْمَةِ تعدّى إلى واحدٍ أيضاً لزوماً، وذلك قوله : « تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ  
مَلْتَزَمَةٌ ». وإنما كان كذلك لأن عرف يتعدّى إلى واحدٍ، تقول : عرفتُ زيداً،  
وكذلك اتهم يتعدّى إلى واحدٍ تقول : اتهمتهُ؛ قال تعالى : { وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ  
بِظَنِّينَ <sup>(١)</sup> }، أي : بمتهم. فإذا صار غيرهما من الأفعال يُودَى معناهما إما

(١) الآية ٢٤ من سورة التكوين . وهي قرامة ابن كثير وأبى عمرو والكسائي ، وغيرهم من السبعة يقرأ  
بالضاد . انظر السبعة ٦٧٣ .

بالأصالة وإما بالتضمنين، لزم أن يتعدى تعديهما، فنقول في علم بمعنى عرف : علمتُ زيداً، وتقتصر، أي : عرفتُهُ. قال الله تعالى : {وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ<sup>(١)</sup>}، وقال تعالى : {أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ<sup>(٢)</sup>}. ونقول في ظنُّ بمعنى أتهمهم : ظننتُ زيداً، أي : اتهمتُهُ، ومنه الآية المتقدمة. والفرق بين العلم والعرفان أن العلم يرجع إلى ذات المعروف وصفاته وأحواله، والعرفان / راجع إلى ذاته ٤٨٣ خاصة؛ فالعلم في تعلقه بالمعلوم عام، والعرفان في تعلقه بالمعروف خاص. فإذا صار لفظ العلم إلى معنى لفظ العرفان صار خاصاً مثله.

وقوله : « لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنُّ تُهُمَةٍ » خبر المبتدأ الذي هو : « تَعْدِيَةٌ ». فإن قيل : إن أفعال هذا الباب - كما ذكر - مستعملة على وجهين : أحدهما : أن تكون معانيها راجعةً إلى الظنِّ والعلم في أصل وضعهما، فيتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي ما تقدم شرحه أول الباب.

والثاني : أن تكون بمعنى أفعالٍ أُخر، فلها إذ ذاك من التعدى أو اللزوم ما لأفعالها التي تضمنت معانيها. وهذا فيها معلوم أيضاً ومشهور، فرأيي بمعنى أبصر تتعدى إلى واحدٍ، كما تتعدى أبصر، فتقول : رأيتُ زيداً بمعنى أبصرته، وكذلك رأيتُهُ بمعنى أصبت رئتُهُ، يتعدى تعديهُ، ورأيتُ رأياً بمعنى اعتقد. ووجد بمعنى أصاب،

(١) الآية ٦٠ من سورة الأفال .

(٢) الآية ١٠٤ م سورة المائدة .

وَحَسِبَ<sup>(١)</sup> من الحُسبان، وزعم بمعنى ضَمِنَ، وعدَّ من الحُسبان أيضاً، وحجا بمعنى يَغلب في المحاجة، ودرى بمعنى خَتَل، يقال : درى الذئب الصيد : إذا استخفى له ليفترسه، وجعل بمعنى خلق،. كلها تتعدى إلى ما تعدَّت إليه الأفعال التي تضمنت معانيها. وقد تكون مؤديةً معنى ما لا يتعدى، نحو حجا فإنها قد تكون بمعنى : بخل ، وبمعنى أقام. وزعم قد تكون بمعنى هزل<sup>(٢)</sup>، وعلم قد تكون بمعنى انشقت شفته فهو أعلم، ووجد بمعنى استغنى أو غضب أو حزن، وحسب بمعنى أحمرَّ لونه وابيضَّ كالبرص، وخال الفرسُ بمعنى ظَلَع، أو بمعنى عجب<sup>(٣)</sup> أيضاً. وما أشبه ذلك، فلا تتعدى كما لا تتعدى الأفعال المرادفة لها. وعلى هذين فليست من هذا الباب. والناظم قد ترك التنبيه عليها كُلِّها إلا علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، فيبقى سائرهما داخلاً تحت إطلاقه في جميع استعمالاتها، وذلك غير صحيح. وغاية ما يخرج له دون هذين الفعلين جعل؛ إذ قال فيها : « وَجَعَلَ اللَّذَّكَاءَ عَتَقَدَّ، وَهَبْ وَتَعَلَّمْ؛ إذ جعلهما من الباب وقيدَهما بعدم التصرف، فاقتضى لزومهما معنى واحداً، وهو الذين ذكره وما عداها مُشكلاً لإطلاقه فيه.

فالجواب : أن الناظم - رحمه الله - قال أولاً : « انصِبْ بفعل القلب جزئي ابتداء»، فقيّد الفعل الناصب لجزأى الابتداء بكونه فعلَ قلب، ثم فسرها،

(١) حسب - بكسر العين - مشترك في العد والظن ، ففي اللسان : حَسِبْتُ الشئَ أَحْسَبُهُ حساباً ، وحسب الشئَ كأننا يحسبه حساباً ومحسبة . وقد وردَ حَسِبَانُ مصدرًا أَحْسَبَ مفتوحة العين بمعنى العد .

(٢) كذا ، ولم أجد هذا المعنى ، على أن في الأفعال لابن القطاع ٤٥٢/٣ : «وزعم زَعَمًا وزَعَمًا وزَعَمًا : ذكر خبراً لا يدرى أحقُّ هو أم باطل» .

(٣) كذا في جميع النسخ ، ولعل صوابه : أعجب ، يقال : أعجب الرجل : زَفَى . انظر الأفعال لابن القطاع ٢٣٨/١ .

قال تدخل تلك الأفعال المذكورة في كلامه إلا إذا كانت أفعال قلوب، وكل ما ذكر فيها من المعاني المشتركة فليست إذا دلت عليها بأفعال قلوب، البتة إلا علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، فإنهما من أفعال القلوب، كما أن عرف واتهم من أفعال القلوب، وليستا من هذا الباب إذ لا تتعدى إلا إلى واحد، فكان من الواجب أن يُنبّه عليهما ويخرجهما عن الباب لئلا يتوهم دخولهما في جميع ما تقدم. ولم يلزمه أن يستثنى غيرهما من الأفعال إذ لا تكون من أفعال القلوب إلا وهي داخلة، ولا تكون على غير ذلك إلا وهي غير مرادة لقوله: « انصب بفعل القلب ». وهذا حسن من التعبير، وتخلص بأقل عبارة من التطويل / المُمل، وإذا وازنت بين عبارته ٤٨٤ في التسهيل وهذا النظم عرفت فرقاً ما بينهما.

وإنما الوارد عليه بلا بد رأي بمعنى اعتقد؛ إذ هو فعل قلبي، وهو عنده متعد إلى واحد، فكان الواجب عليه أن يخرججه مع علم العرفان وظن التهمة فإنه مثلهما في الحكم الذي ذكر.

ولا جواب عنه إلا أن يقال: إنه رأى هنا رأي من يقول: إنه يتعدى إلى اثنين. وهو مذهب كثير من الناس حسبما يظهر من نقل الأبدى. ويدل على صحة هذا عند الناظم عدّه من أخوات ظن جعل بمعنى اعتقد. وإنما حكى القول بتعديها إلى واحد عن الفارسي وتلميذه، قاله في قول السموأل<sup>(١)</sup>:

وإنّا لقوم ما نرى القتل سبّة

إذا ما رأته عامراً وسلولاً

(١) هو السموأل بن عاديا اليهودي، والبيت في الحماسة بشرح المزيقي ١١٤.

قالا : سبُّه حال، ولو كان مفعولاً ثانياً لقال : إذا ما رآته عامر وسلول  
سبُّه أو إياها. قالوا : ولا دليل فيه لاحتمال حذفه اختصاراً، وإذا كان كذلك  
فقد دخلت رأى في كلامه أولاً على معانيها الثلاثة، والله أعلم.

فإن قيل : إذا كان كما قلت لزم من إخراج هذه الأفعال وأشباهاها أولاً  
يكون فيها حكم من أحكام هذا الباب، وليس كذلك؛ فإن عَرَفَ وعَلِمَ بمعناها  
يدخل فيها التعليق، وليس من أفعال هذا الباب، كما يدخل في رأى بمعنى  
أبصر ونظر وتفكر، ونحو ذلك، فتقول : عرفتُ أيُّهم قائم، وعلمتُ أيُّهم قائم -  
بمعنى عرفت - نصّاً على ذلك سيبويه<sup>(١)</sup> وغيره.

فالجواب : أنه لم يقل في علم إنه خارج على أحكام هذا الباب جملةً،  
وإنما ذكر أنه يتعدى إلى واحد، وقال أولاً : انصبّ بفعل القلب، كذا ، ثم ذكر  
ما يتعلق بها من إلغاء وتعليق، وغيرهما. فليس في الكلام أولاً وآخر ما  
يقتضى في عَرَفَ وعَلِمَ وغيرهما مما يَتَعَلَّقُ حكماً بعدم ذلك، بل هي مسكوت  
عنها، ونحن لا نؤاخذ بما سكت عنه من مسائل النحو ولا فصوله، بل ولا من  
أبوابه؛ إذ لم يبيّن على استيفاء أحكام الكلام كلها، وإنما تصدّى للقوانين  
المشهورة. ولعمري لقد ترك بابين عظيمين ضروريين، وهما باب القسم وباب  
التقاء الساكنين، وسينبّه عليهما إن شاء الله آخر الكتاب.

ولما كانت رأى الحُكْمِيَّةُ داخلةً في أفعال هذا الباب، مع أنها ليست بفعل  
قَلْبٍ بإطلاق، خاف أن يتوهم أنها ليست منه، فاستدركها بقوله :

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا  
طَالِبِ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَمَى

(١) انظر الكتاب ٢٣٦/١، والهمع ٢٣٦/٢ .



يعني أن رأى التي بمعنى رؤيا النوم - وتسمى الحُلُمية لأنها منسوبة إلى الحُلُم، وهو ما يرى في النوم - لها من الحكم مثل ما لعِلْم التي تطلب مفعولين حسبما تقدّم ويأتى، فيتعدى رأى الرؤيا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فنقول : رأيتُ في النوم زيداُ صديقك. ومنه قولُ الله تعالى : { قال أحدهما : إني أُراني أُعَصِرُ خَمْرًا }<sup>(١)</sup>.

وأضاف الفعل إلى الرؤيا تعريفاً لرأى بالمصدر الذي هو مختصٌ بالنوم؛ فإن الرؤيا لا يكن مصدراً إلا لرأى التي تُستعمل في النوم. و«لرأى» متعلّق بقوله : «انم». / وقوله : «لِعِلْم» و«من قبل» متعلقان ٤٨٥ بانتضى. وطالب مفعولين: منسوب على الحال من علم، لأنه اسم عِلْم للفظ، والتقدير : انم لفعل الرؤيا ما انتضى لعِلْم من قبل، حالة كون علم طالب مفعولين. وإنما قيّد عِلْم بقوله : طالب مفعولين، لأنّه قدم لها استعمالين، استعمالاً على أصلها، وآخر تعدى فيه إلى واحد، فلو أطلق اللفظ في علم لكان يتوهم رجوعه إلى علم المتعدية إلى واحد، لأنها أقرب مذكور. ويقال : نَمى الحديث والخبر : إذا فشا وشاع، ونَمَيْتُهُ أنا : إذا أَشْهَرْتُهُ وأظهرته. فقوله : «انم» هو من المتعدى ، ومنصوبه ما، أي : اشتهر لرأى المذكورة ما انتضى واشتهر لعلم ذات المفعولين. وانتمى : مطاوع نَمى، كشتهرت الحديث فاشتهر.

فإن قيل : قوله «انم ما لعلم» قد اقتضى بعمومه أن يُنمى لرأى الرؤيا جوازُ الإلغاء ودخول التعليق، كما اقتضى تعدّيها إلى المفعولين؛ إلا أن ذلك عند المؤلف غير صحيح، ألا تراه في التسهيل خصّ دخول

(١) الآية ٣٦ من سورة يوسف .

الإلغاء والتعليق بأفعال القلب حيث قال : «وتسمى المتقدمة على صير قلبية»<sup>(١)</sup> .. إلى آخره، فأخرج رأى الحلمية عنها إذ لم يذكرها معها، وذكر تخصيص أفعال القلب بجواز الإلغاء على الجملة، ثم ذكر أنها تختص أيضاً بالتعليق، فلا يكون إلا فيها وفيما أشبهها مما ذكر، فأخرج رأى الحلمية من ذلك بالكلية. وفي الشرح<sup>(٢)</sup> ما يساعد على ذلك، فكيف يأتي هنا بعبارة تعم جميع الأحكام المذكورة؟ ألا تراه قال بعد شرح معنى الإلغاء والتعليق : ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف ؟ فالحاصل أن هذا التعميم معترض.

فالجواب : أن النحويين قلما نجد منهم من يذكر هذه المسألة بخصوصها، والظاهر في القياس جواز الإلغاء فيها والتعليق أيضاً؛ أما الإلغاء فلا يتعد أن يخبر الإنسان بخير يطلقه وإنما مستنده فيه النوم فيقول : زيد قام، أو عمرو أكرمني، ويريد في النوم. وعلى هذا يقول : رأيت زيدا قام، ورأيت عمراً أكرمني، إذا قصد الإعمال، كما قال يوسف عليه السلام : {يا أبتِ، إنني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين}<sup>(٣)</sup>. فإذا قصد إطلاق الخبر ثم استدرك قال : زيد - رأيت - أكرمني، وزيد أكرمني، رأيت - وما أشبه ذلك. إلا أن مثل هذا القصد في الإخبار قليل الوقوع، وقلته لا تخرجه عن القياس. وأما التعليق فكذاك أيضاً إذا قال : رأيت ما زيد قائم، إذا رأى في النوم مقتضى هذا الخبر، ومثله : رأيت متى زيد منطلق، ورأيت أزيد أخوك أم عمرو. وهذا لا مانع منه في القياس؛ فقد يمكن أن يكون الناظم

(١) التسهيل ٧١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٨ .

(٣) الآية ٤ من سورة يوسف .

قاصداً لذلك ولاسيما وليس في كلام العرب ما يردّه، فالوجه أن يقال به. وقد قَصَرَ ابنُه بدر الدين في شرح هذا النظم معنى الكلام على التعدّي إلى المفعولين<sup>(١)</sup>، فطالعُه ثَمَّة.

\* \* \*

(ثم قال):

وَلَا تُجَزَّ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ

سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

هنا : إشارة إلى الباب المُتَكَلَّم فيه، يعني أنه لا يجوزُ في هذا الباب حذفُ المفعولين معاً من غير دليل ، / ولا حذف أحدهما [أيضاً]<sup>(٢)</sup> [٤٨٦ من غير دليل، فلا تقول في - ظننت زيدا أخاك - : ظننت، وتقتصر، ولا : ظننت زيدا، وتقتصر، ولا : ظننت منطلقا، أو أخاك، وتقتصر.

فأما امتناع الاقتصار على أحدهما دون الآخر فمتفق عليه؛ لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر أن تأتي بالمبتدأ دون الخبر ولا بالخبر دون مبتدأ، فكذا لا يجوز بعد دخول الناسخ؛ إذ من شرط الحذف أن يبقى على المحذوف دليل.

وأما امتناع حذفهما معاً والاقتصار على الفعل والفاعل دونهما من غير دليل فمسألةٌ مختلف فيها؛ فذهبت طائفة إلى جواز ذلك منهم ابن السراج والسيرافي، وذهبت طائفة أخرى إلى المنع من ذلك، منهم ابن خروف وشيخه ابن طاهر<sup>(٣)</sup>، وهو الذي ارتضى الناظم هنا وفي

(١) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ٢٠٩.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) انظر الهمع ٢٢٤/٢ - ٢٢٥.

التسهيل<sup>(١)</sup> وغيره. وكلامُ سيبويه قد تعلّق به الفريقان معاً، والدليل على ما ذهب إليه الناظم أنّ القائل : ظننت، ولا يخلو أن يكون قصدهُ الإخبارَ بمجرد وقوع الفعل فقط، أو الإخبار به وبما وقع من الجمل، فإن كان القصدُ الأولَ فلا يصح؛ إذ المخبر بآئه وقع منه ظنٌّ أو علم بمنزلة المخبر بأنّ النار حارة في عدم الفائدة؛ إذ لا يخلو إنسان من ظنٍّ ما أو علم ما، كما لا يخلو إنسان ما من قيام ما، والعربُ لا تتكلّم بما لا فائدة فيه: وإن كان القصد الثاني فقد تنزّل الظن من الجملة منزلة قولك: في ظني، فكما لا يجوز لمن قال: زيد منطلق في ظني، أن يقتصر على: في ظني، كذلك لا يجوز لمن قال: ظننتُ زيداً منطلقاً أن يقتصر على ظننت؛ لأن ذلك نقضُ الغرض. ويظهر هذا المذهبُ من سيبويه في أبواب الضمائر<sup>(٢)</sup>، ولكن ليس بنصٍّ، وإن كان الفارسي وابن خروف قد اعتمداه كالنصّ في منع هذا الاختصار. والكلام في بيان رأي سيبويه، والجمع بين ما قال هناك وما قال أول الكتاب، موضعٌ غير هذا. وقد حكى مما يدلّ على الجواز قولهم: من يسمع يَحُلّ، وقولهم: ظننت ذاك، وظننتُ به. وهذا على رأي الناظم ومن وافقه مسموعٌ ومؤوّل.

ولما قال هنا: «بلا دليل» اقتضى مفهومُ هذا القيد أنه إن حُذِفَ معاً أو أحدهما بدليل جاز، ولا ينبغي أن يُختلف فيه. وقد حكى عن ابن ملكون<sup>(٣)</sup> المنعُ منه، والسماع والقياس يردّان عليه، فمما حُذِفَ فيه المفعولات معاً

(١) التسهيل ٧٠.

(٢) الكتاب ٤٠/١ - ٤١، ٣٦٥/٢ - ٣٦٦.

(٣) هو أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، أستاذ نحويّ، روى عنه ابن خروف والشلوبين. له شرح على الحماسة، ونكت على تبصرة الصيمري، توفي سنة ٥٨٤هـ. انظر البقية ٤٣١/١.

اختصاراً قولُ الكُميت<sup>(١)</sup>:

بأى كتابٍ أَمْ بآيَةٍ سُنَّةٍ

ترى حُبَّهُم عاراً على وتحسبُ

أي : وتحسبُ حُبَّهُم عاراً. ومنه أيضاً قولُ الله سبحانه : {والله يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} <sup>(٢)</sup>، وقوله : {أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهوَ يَرَى} <sup>(٣)</sup>. وإنما حُذِفَ العموم العلم بالمحذوف، أي : يعلم الأشياء كائناً، أو ما في معنى هذا التقدير. وكذلك : (فهو يَرَى)، أي : يرى ما سَمِعَ باطلاً، أو : يرى الجزء غير كائن، أو : يرى الأشياء أو ما يعتقده ويفعله حقاً وصواباً - وكذلك قدره ابن خروف - أو غير ذلك مما يعطيه معنى ما تقدّم من قوله: {وَأَعْطَى قَلِيلاً وَأَكْثَى} <sup>(٤)</sup>، فليس مثل هذا خارجاً عن هذا الأصل الذي أصله الناظم؛ لأن عموم العلم بالمحذوف يُبينه؛ ألا ترى إلى حذف خَبَر ما بعد لولا، وحذفهم متعلّق الظرف والمجرور إذا وَقَعَا / خبرين، وما ٤٨٧ أشبه ذلك، فكَذلك ما نحن فيه.

ومما حذف فيه أحد المفعولين اختصاراً قول الله تعالى : {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ} <sup>(٥)</sup>، قالوا :

---

(١) شرح الهاشميات ٢٨. و المحتسب ١٨٣/١، والرضى على الكافية ١٥٥/٤،  
والتصريح ٢٥٩/١، والهمع ٢٢٥/٢. والخزاة ١٣٧/٩.

(٢) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣٥ من سورة النجم .

(٤) الآية ٣٤ من سورة النجم .

(٥) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

التقدير : البخل هو خيراً لهم، فحذف لدلالة الفعل عليه، وقال عنترة<sup>(١)</sup>:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمُكْرَمِ

أى : فلا تظننى غيره كائننا. وقاله الآخر<sup>(٢)</sup>:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنُ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ

تَلَاقٍ، وَلَكِنْ لَا إِخَالَ تَلَاقِيَا

قدّره المؤلف : لا إخال الكائن تلاقيا، ثم حذف الأول. وقدره غيره: لا

إخال تلاقياً كائننا، أولاً إخال ثم تلاقياً. ثم حذف الثاني، وكلامه يدل على

عموم اختصاص الحذف بأحدهما دون الآخر، فمن سأل: أظن زيدا قائماً؟

أجاز أن يقال له : ظننت زيداً، وأن يقال له : ظننت قائماً، وأن يقال له :

ظننت ، كل ذلك سائغ، والله أعلم.

\* \* \*

( ثم قال ) :

وَكَتَّظُنَّ اجْعَلْ «تَقُول» إِنَّ وَلِيَّ

مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ

وَأَنَّ بِيَعُضِ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقًا

(١) ديوانه ١٨٧ ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٥ ، والخصائص ٢/٢١٦ ، والرضى على الكافية ٢/٣٧ ، ٤/٤١٥٢ ، والتصريح ١/٢٦٠ ، والهمع ٢/٢٢٦ ، والخزانة ٣/٢٢٧ ، ١٣٦/٩ .

(٢) البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٥ ، والمساعد ١/٣٥٢ .

عِنْدَ سَلِيمٍ، نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»

هذا الفصلُ يذكر فيه إلحاق القول بالظن في العمل في جزأي الابتداء والخبر، فذكر أولاً لغة الجمهور من العرب في ذلك، وأنهم يلحقون القول بالظن بأربعة شروط، شرطان مصرح بهما في كلامه :

أحدهما : أن يلي مستفهما به، وذلك قوله : إن يلي مستفهما به، والضمير في ولي عائد على فعل القول وهو تقول المذكور. والمستفهم به هو أداة الاستفهام، ولم يقيده بأداة نون غيرها، فافتضى الإطلاق في جميع أدوات الاستفهام، فتقول : أنتقول زيداً صاحبك؟ وهل تقول زيداً صاحبك؟ ومتى تقول زيداً منطلقاً؟ وأنشد سيبويه لابن أبي ربيعة للخليط<sup>(١)</sup>:

أما الرّحيلُ فنونٌ بعدَ غدٍ

فمَتَى تَقُولُ الدارَ تجمعُنا؟

بنصب الدار. وأنشد غيره<sup>(٢)</sup>:

---

(١) في جميع النسخ : أو للخليط . والصواب ما أثبتناه ، فالبيت الشاهد يلي مطلع القصيدة ، وفيه يقول ابن أبي ربيعة :

قال الخليط : غداً تصدّعنا أو بعده ، أفلا تشيّعنا

والبيت الشاهد في الديوان ٤٣٤ . والكتاب ١/١٢٤ ، والمقتضب ٢/٣٤٨ ، وابن يعيش على المفصل ٧/٧٨ ، والتحرير ١/٢٦٢ . والخزانة ٢/٤٣٩ .

(٢) الرجز لهذب بن خشرم العذري ، وهو في الشعر والشعراء ٦٩١ ، وروايته فيه :

متى تظن القلص الرواسما ييلفن أم قاسم وقاسماً .

وهو من شواهد الهمع ٢/٢٤٦ ، والأشعوى ٢/٣٦ . وفي العينى ٢/٤٢٧ .

متى تَقُولُ الْقُلُوصَ (١) الرُّوَاسِما

يَحْمِلُنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِما ؟

وكذلك « ما » إذا قلت : ما تقول زيداً فاعلاً ؟ ومنه في الحماسة  
لعمر بن معديكرب (٢) :

علامَ تقولُ الرَّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي

إذا أنا لم أظعنُ إذا الخيلُ كُرَّتْ ؟

يرَوَى بنصبِ الرمح . وعلى ذلك تقول : أين تقول زيداً قاعداً ؟ وأى  
رجل تقول زيداً مكرماً ؟ وما أشبه ذلك ، فلولم يَتَقَدِّمِ الاستفهام لم يَعْمَلِ  
القولُ ، بل يرجع إلى الأصل فيه (٣) وهو الحكاية - إلا في لغة سليم -  
فتقول : قلت : عَمَرُو منطلق ، وتقول : زَيْدُ أخوك .

والثاني : أن تكون أداة الاستفهام متصلة بالفعل ، أو في حكم  
المتَّصل ، وذلك قوله : وَلَمْ يَنْفَصِلْ بغير كذا ، يريد أن الفعل لا يخلو أن  
ينفصل من الاستفهام أولاً ، فإن لم ينفصل فالإعمال لوجود الشرط .  
وإن انفصل الفعل من الاستفهام فإما بظرف أو مجرور أو عَمَلٍ أو بغير  
ذلك ، فإن انفصل بأحد الثلاثة فهو مُفْتَقَرٌ لأنها معمولاتُ القول أو  
معمولات معمولاته ، والمعمول إذا تَقَدَّمَ على العامل فهو في نيّة التأخير ،  
فكأنك حين قلت : أفى الدار تقول زيداً ، وأزيداً تقول قائماً ؟ وأقائماً / ٤٨٨

(١) في الأصل : القلوص .

(٢) شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي ٥٥ ، والحماسة بشرح المرزوقي ٦٣ ، ١٧٦٧ .

(٣) في جميع النسخ : فيها . والمثبت عن هامش الأصل .



تقول أخاك ؟ إنما قلت : أتقول زيداً فى الدار ؟ وأتقول زيداً قائماً ؟ وأتقول أخاك قائماً ؟ وكذلك إذا قلت : أفى الدار تقول زيداً قاعداً ؟ وأعندك تقول زيداً ساكناً ؟ فكأنك قلت : أتقول زيداً قاعداً فى الدار ؟ وأتقول زيداً ساكناً عندك ؟ فالاتصال حاصل . وإن انفصل بغير ذلك فلا يجوز الإعمال عمَل الظن ، وهو معنى قوله : «وَلَمْ يَنْفَصِلْ<sup>(١)</sup>» من الاستفهام ، فلو قلت : أأنت تقول زيداً منطلق ؟ فلا بد من الرفع على الحكاية بالقول ، قال سيبويه : «لأنك فصلت بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصله : أأنت زيداً مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها ، وصارت على الأصل<sup>(٢)</sup>» . يفى صار زيد يختار فيه الرفع ، كما كان زيد مررت به كذلك ، لان الاستفهام قد انفصل منه ، فلم يكن داخلاً عليه ، فلم يكن<sup>(٣)</sup> ثُمَّ طَالِبُ للفعل ، فكذلك فى أأنت تقول ، ليس الاستفهام بداخل على الفعل فَيَحْدُثُ فيه معنى الظن ، فلم يصلح<sup>(٤)</sup> أَنْ يَعْمَلَ عمله ؛ إذ كان عمله عمَل الظن تابعاً لأدائه معناه ، فقولاك : أتقول زيداً أخاك ، إنما معناه معنى : أَتَظُنُّ زيداً أخاك . ومن هنا يُجَعَلُ قول الناظم : «وَلَتَظُنُّ اجعل تقول» ، يريد : اجعله مثله مطلقاً فى المعنى والعمل .

فهذان هما الشرطان المصرحُ بهما فى كلام الناظم . وأما الشرطان غير المصرحُ بهما فمشارُ إليهما بالمثال ، وهو قوله : «وَلَتَظُنُّ اجعل تقول» .

أحدهما : أن يكون فعلُ القول مضارعاً ، كأنه قال : اجعل هذه الصيغة المعينة مثل تظن ، فيخرج عن ذلك الفعلُ الماضى وفعلُ الأمر ، فلا يجوز أن

(١) فى جميع النسخ : «إن لم»

(٢) الكتاب ١٢٣/١ .

(٣) فى صلب الأصل : « فلم يبقى طالب » . وفى الهامش : « فلم يكن طالبا » . والمثبت عن سرف .

(٤) فى الأصل : « يصح » .

يقال : أقلتَ زيداً أخاك ؟ ولا : قلَ زيداً أخاك ؟ لأنه لم يبلغ من قوة القول فى تضمينه معنى الظن وإعماله عمله أن يكون ذلك فى كل موضع . وإنما كان ذلك فيها فى موضع واحد وهو المضارع ، فصار كما الحجازية لا تعمل فى كل موضع ، قال سيبويه : «ولم يُجْعَلْ (قلتُ) كظننتُ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً ، فما دخلت فى باب ظننتُ بأكثر من هذا ، كما أن «ما» لم تقو قوة ليس ، ولم تقع فى جميع مواضعها ، لأنَّ أصلها أن يكون ما بعدها مبتدأ»<sup>(١)</sup> .

والثانى : أن يكون مُسْتَنْدأً إلى المخاطب ، هو مادَّل عليه المثال فى قوله : «اجْعَلْ تقولُ» ، كأنه قال : بشرط أن يكون مسنداً إلى ضمير المخاطب ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ولا غائب ، فلا يقال أقول عمراً منطلقاً ؟ ولا : أيقول زيدُ عمراً منطلقاً ؟ بل الحكاية . واجبة ؛ ووجه ذلك أن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمته عن ظنِّه ، فأكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه : أتقول كذا ؟ وما تقول فى كذا ؟ يريد : ما تعتقد ؟ وإلى أيِّش تذهب ؟ وكثر هذا المعنى فَأَجْرُوا مجرَى الظنِّ ؛ فإذا قالوا للمخاطب : أيقول زيدُ كذا ؟ حَكُوا ؛ إذ لم يكثر أن يُستفهم المخاطبُ عن ظنِّ غيره ، هذا معنى تعليل سيبويه<sup>(٢)</sup> . ومثلُ ذلك استفهامُ الإنسان عن ظنِّ نفسه ، لا يكادُ يوجدُ . فهذا كمال الشروط الأربعة ، وهى غاية ما اشترطه الناسُ .

ثم قال : «وَأَنَّ بَعْضَ ذِي فَصَلَتَ / يُحْتَمَلُ» ، ذى : إشارة إلى ما ٤٨٩

(١) الكتاب ١٢٢/١ - ١٢٣ .

(٢) الكتاب ١٢٢/١ .

تَقَدَّمَ له قريباً ، وهو الظرفُ وشبهه ، وهو الجارُ والمجرورُ ، والعملُ ، ويريد به معمول القول ، أطلق عليه مجازاً ، وكأنه على حذف مضاف ، أى: أو ذى عمل . وإتيانه بإشارة المؤنث ، لأنها مما يُشار بها إلى الجماعة . والمتقدم له قريباً ثلاثة أشياء ، فلو قال : ببعض ذا ، لتوهم أنه أراد بعض المعمولات ، وأنه لم يُرِدْ الظرف ولا المجرور ، وذلك فاسدٌ ، فأتى بما يُعطى شمول الثلاثة . ويعنى أنك إن فَصَلْتَ بين الاستفهام وفعل القول ببعض هذه الأشياء ، بظرف ، أو بمجرور ، أو بمعمولات القول ، احْتُمِلَ ذلك فى صحة الأعمال فلم يقدر فيه . فمثال الفصل بالظرفِ قولك : أَكَلَّ يوم تقول أخاك منطلقاً ؟ وأنشد فى الشرح (١) :

أَبْعَدَ بعد تقول الدارِ جامعةً

شَمَلَى بِهِمْ ، أم دوامَ البُعْدِ مَحْتوماً؟

ومثال الفصل بالمجرور قولك : أفى الدار تقولُ زيداً قائماً؟ ومثال الفصل بالمعمول قول الكميث (٢) :

أَجْهَأُ تقولُ بنى لُؤى

لَعَمْرُ أَيْبِكَ أم مُتْجَاهِلِينَا؟

ويروى : أَنُوأما أم متناومينا ؟ فالفصل بهذه الأشياء كلا فصلٍ ، قال سيبويه - فى قولك : أَكَل يوم تقولُ عمرأ منطلقاً ٩- : «لَا نَفْصِلُ بها كما لَا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٩ . وهو من شواهد المغنى ٦٩٣ ، والهمع ٢/٢٤٧ ، وفى العينى ٤٣٨/٢ .

(٢) الكتاب ١/١٢٣ ، والمقتضب ٢/٢٤٨ ، وابن يعيش على المفضل ٧/٧٨ ، والرضى على الكافية ٤/١٧٨ ، والتصريح ١/٢٦٣ ، والهمع ٢/٢٤٧ ، والخزانة ٢/٤٣٩ عرضاً ، ٩/١٨٣ . وليس البيت فى ديوان الكميث .

تفصيلُ بها في قولك :أكلُ يومَ زيداً تضرية<sup>(١)</sup> :، يعني أنها لم تغيّر اختيار  
النصب في زيدٍ لأجل الفصل ، فكذلك هاهنا .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أنقول زيداً أخاك ؟ ومتى تقول  
عمراً صديقك ؟ وأنشد سيبويه لعمر بن أبي ربيعة<sup>(٢)</sup> :

أما الرحيلُ فدُونَ بَعْدِ غَدٍ

فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنَا؟

بنصب الدار . وقال عمرو بن معديكرب الزبيدي ، وهو من أبيات  
الحماسة<sup>(٣)</sup> :

عَلَّامٌ تقولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي

إذا أنا لم أظعنُ إذا الخيلُ كَرَّتْ؟

يروى بنصب الرمح ورفعه ، والرفع على الرجوع إلى الأصيل من الحكاية  
، والنصب على إعمال القول . وقول الآخر<sup>(٤)</sup> :

متى تقولُ القُلُوصَ الرُّؤَاسِمَا

يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟

وهو كثير .

ثم قال : وأجرى القولُ كظنٍ مطلقاً .. عند سَلِيمٍ ، سليم : قبيلة من

---

(١) الكتاب ١٢٣/١ .

(٢) تقدم البيت في ص ٤٩٦ .

(٣) تقدم البيت في ص ٤٩٧ .

(٤) تقدم البيت في ص ٤٩٧ .

قيس عيلان ، وهو سلّيم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قيس بن عيلان<sup>(١)</sup> .  
وسلّيم أيضاً : قبيلة فى جذّام من اليمن .

ويعنى أن القول فى لغة سلّيم يجرى مجرى الظنّ بإطلاق من غير تقييد  
بشروط من الشروط المذكورة فى غيرهم ، فسواء أكان الفعل ماضياً أو مضارعاً  
أو أمراً ، ولذلك مثله بالأمر فقال : «نحو: قُلْ ذا مشفقاً» ، وسواء تقدّمه  
استفهام أم لا ، فتقول : قلت زيداً قائماً ، ولا أقول عمراً قاعداً ، وأنشدوا<sup>(٢)</sup> :  
قَالَتْ سَوَكْتُ رجلاً فَطِينَا:-

هذا - وربّ البيت- إسرائيل

فنصب إسرائيل بقالت مفعولاً ثانياً ، جعل اسم الإشارة المفعول الأول .  
وإسرائيلين : لغة فى إسرائيل .

وعلى هذه اللغة حمل فى الشرح<sup>(٣)</sup> ما أنشده الفارسيّ فى التذكرة  
وغيره، من قول الحُطَيْيئة<sup>(٤)</sup> :

إِذَا قُلْتُ أَنَّى آيِبَ أَهْلَ بِلَدَةٍ

حَطَطْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

---

(١) انظر جوهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٦١ ، ٤٨١-٢٨٢ ، ونهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب  
للقلقشندي ٢٩٤-٢٩٥ .

(٢) بيت مجهول القائل . وهو فى أمالى القالى ٤٤/٢ ، والسمط ٦٨١ ، والمخصص ٢٨٢/١٣ ،  
والتصريح ٢٦٤/١ ، والهمع ٢٤٦/٢ ، واللسان ، مادة : يمن .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٩٩ .

(٤) ديوانه ٣٦٦ . والبيت فى التصريح ٢٦٢/٢ ، والعينى ٤٣٢/٢ .  
الوليّة : البرزعة . والهجر : الهاجرة .

بفتح أن ، وذلك يقتضي الإعمال ، وقد تأوله الفارسي على غير لغة سليم بأن جعل القول بمعنى الظن ، قال / : ومعناه : إذا قَدَّرت وظننت أني آيب ، ولم يحمله على لغتهم ؛ لأن لغة بني سليم غير مستلزمة لمعنى الظن . قال ابن خروف : القول في مذهب بني سليم على معناه ، وعمله عمل الظن بخلاف من يشترط فيه الاستفهام ، فإنه عندهم بمنزلة الظن معنى وعملاً ، وقد نصّ على ذلك سيبويه بقوله : إنه لا يكاد يُستفهم عن ظنّ غيره<sup>(١)</sup> ، ولم ينصّ في لغة سليم على شيء من ذلك . وما قاله ابن خروف هو ظاهر من كلام سيبويه ؛ إذ أطلق القول بالإعمال في حكايته عن أبي الخطاب بقوله : " وزعم أبو الخطاب - وسألته غير مرّة - أن ناساً يوثق بعربيّتهم - وهم بنو سليم - يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) " <sup>(٢)</sup> . يعني يجعلون ما دخله معنى الظنّ وما لا مثل (ظننت) في العمل . قال ابن الضائع : لو كان معنى الظنّ مشروطاً لاشتراط سيبويه ذلك ، حيث حكى هذه اللغة . قال : وأيضاً فلا يحتاج لذلك ؛ لأنّ القول الذي هو النطق إنّما يكون عن علم أو ظنّ ، فلا بدّ من الظنّ في ذلك . وأمّا الشلوبين فإنه زعم أن النصب بالقول إذا لم يكن فيه معنى الظن لا وجه له ، وأنّ بني سليم لا يُعملون إلا على معنى الظنّ ، ومعنى كلام سيبويه - عنده - لمّا قال : يجعلون

(١) الكتاب ١/ ١٢٢ .

(٢) نفسه ١/ ١٢٤ .

باب قلت أجمع مثل ظننت ، ، أى جميع ضروب القول من متكلم وغائب، وماض ومستقبل ، مما فيه كله معنى الظن . ثم حكى عن بعض المتأخرين أنه فهم من كلام سيبويه أن القول كله ما فيه معنى الظن ، وما ليس فيه معناه يجرى مجرى الظن ، وخطأه فيه .

وإذا تقرّر هذا فكلام الناظم محتمل للمذهبين معاً ، وذلك أن قوله «مطلقاً» راجع إلى التقييد المتقدم فى مذهب الجمهور إذا أعملوا ، وهو لم يذكر هناك هل القول إذا أعمل معناه معنى الظن أم لا ؟ وعلى ذلك ينبئنا تعيين مذهبه ، لكن تقدم أن معناه هناك معنى الظن ، وذكر أن قوله : «وَلَتَظُنَّ اجْعَلْ تَقُولُ» يريد به فى المعنى والعمل ، لأن معنى الظن كالإزم لاجتماع الشروط ، فيكون إذاً قوله فى هذا البيت : «وأجري القول كَظُنَّ مطلقاً» يريد فى المعنى والعمل . وهو ما نصّ عليه الشلوبيين ، ويظهر من الفارسى وابن جنى فى كلامهما على بيت الحطيئة ، لأنهما أجريا فيه القول مجرى الظن بنص الفارسى ، وتسليم ابن جنى فى كتابه التنبيه ، ثم قال ابن جنى : فإن قيل : فليس هنا استفهام فكيف جاز استعمال القول استعمال الظن ؟ قيل : لم يجز هذا للاستفهام وحده ، بل لأن الموضع من مواضع الظن ، ولو كان للاستفهام <sup>(١)</sup> مجرداً من تقاضى الموضع لأنه <sup>(١)</sup> وتلقّيه إياه [فيه <sup>(١)</sup>] لجاز <sup>(٢)</sup> أيضاً : أقولُ زيداً منطلقاً؟ وأقولُ زيد عمرأ جالساً ؟ ولما لم يجز ذلك لأنه لا يكاد يستفهمه عن ظنّ غيره ، وعلمت به أن جوازه إنما هو لأن الموضع مقتضى له ، وإذا كان الأمر كذلك جاز

---

(١) عن التنبيه . وقد سقط من جميع النسخ .

(٢) فى جميع النسخ : «ولو جاز ذلك لجاز» . والمثبت عن التنبيه .

[أيضاً<sup>(١)</sup>] إذا : قلت أني آيبٌ ، بفتح همزة أني ، من حيث كان الموضع متقاضياً للظن<sup>(٢)</sup> . هذا ما قال ، واقتضى كلامه أن بنى سليم ينقسم القول عندهم قسمين ، قسم يقتضى فيه الموضع معنى الظن ، فهذا هو المعمل عندهم ، وقسم لا يقتضى الموضع ذلك فيه ، فليس بمُعْمَلٍ عندهم . وهذا محتاج إلى توقيف ، وظاهر نقل الأئمة خلافه . فهذا وجه مما يحتمله كلام الناظم .

والوجه الثاني : أن يكون قوله : «ولتظن اجعلُ تقولُ» يريد في العمل خاصّةً ، ويبقى معنى الظن مسكوتاً عنه ، لم يتعرض له لعدم الحاجة إليه : لأن / الشروط المذكورة إذا توفرت لزمها معنى الظن ، ٤٩١ فذكرها مُغْنٍ عن اشتراطه ، وإذا تخلف منها شرط أو أكثر بقي الفعل على أصل وضعه من الحكاية والدلالة على معنى النطق ، ويكون قوله بعد : « وأجرى القول لتظن مطلقاً » ، يريد أيضاً في العمل خاصة ، ولا ينظر في لغة سليم إلى معنى ظن ولا غيره ، فإذا توفرت الشروط صار معنى القول كمعنى الظن ، وإذا تخلفت بقي على أصل معناه ، وربما يدخله معنى الظن ، إن<sup>(٣)</sup> دخل فلا يعتبر ؛ إذ ليس ثم ما يطلبه . وعلى هذا يمشى كلام الناظم على ظاهر كلام سيبويه ومن وافقه ، ولا فرق إذ ذاك عند سليم بين إشرابه معنى الظن وعدم إشرابه ذلك ، بل يعلمون القول في القسمين . وهذا المحمل أولى الاحتمالين ، وهو الذي قصد في التسهيل فقال : «والحاقه في العمل بالظن مطلقاً لغة سليم<sup>(٤)</sup>» ، فقيد

(١) عن التنبيه .

(٢) التنبيه ، ورقة ٣٤ .

(٣) في هامش الأصل عن نسخة : «أين» بدل «إن» .

(٤) التسهيل ٧٣ .



الإلحاق بالعمل ، ثم قال : « ويخصُّ أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع  
المخاطب الحاضر بعد استفهام <sup>(١)</sup> » .. إلى آخر ما قال ، فتأمل كيف لم  
يتعرَّض لإشراب القول معنى الظن .

وقوله : « قُلْ ذا مُشْفِقًا » ، الإشفاق لغة : الخوفُ ، يقال : أشفقت عليه  
بمعنى خفت . ويقال : أشفقت من كذا ، بمعنى حَذَرْتُهُ وخِفْتُ منه أيضا .

وعلى الناظم بعدُ فى هذا الفصل دَرَكٌ من أربعة أوجه :

أحدهما : أن شروط الإعمال فى مذهب الجماعة إذا توفَّرت كانت الحكاية  
جائزة ، رجوعاً إلى الأصل فى القول ، ولم يلزم الإعمال ، قال سيبويه : « وإن  
شئت رفعت بما نصبت <sup>(٢)</sup> » ، يعنى مع اجتماع شروط النصب ، كأنه قال : وإن  
شئت رفعت فى الموضع الذى نصبت فيه . وبين ذلك المؤلفُ فى التسهيل فقال :  
« فإن عُدِمَ شرط رجع إلى الحكاية ، وتجوز إن لم يعدم <sup>(٣)</sup> » . وهذا مما لا أعلم  
فيه خلافاً بين النحويين . وقد تقدّم الوجهين فى بيت عمرو <sup>(٤)</sup> :

\* عَلَامَ تَقُولُ الرَّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي \*

وأنشد ابن خروف :

متى تقولُ خَلْتُ من أهلها الدارُ؟

كَأَنَّهُمْ بِجَنَاحِي طَائِرٌ طَارُوا

فاتى بجملة محكية بعد استكمال الشروط . وليس فى نظم الناظم ما

---

(١) التسهيل ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/١٢٤ .

(٣) التسهيل ٧٣ .

(٤) تقدم فى ص : ٤٩٧ .

يشعر بالجوار ، بل هو يقتضى لزوم الأعمال ، لقوله : «وَلْتَنْظُنَّ أَجْعَلُ  
تَقُولُ» فهذا يقتضى اللزوم لأنه أمرٌ بالإعمال كما قال أول الباب : «انصب  
بفعل القلبِ جزئى ابتداءً» .

والوجه الثانى : أن الباب الأعم والمذهب المطرد فى القول هو  
الحكاية ، وهو لم يتكلم فيها بشيء ، وإنما تعرض للإعمال وهو الأقل  
بالنسبة إلى الحكاية ، وللمغة سليم وهى قليلة أيضاً بالنسبة إلى جميع  
اللغات ، وترك ما هو الأولى بالبيان من أحكام القول ، لاسيما وفيه فى  
الحكاية تفصيل ، وذلك أن ما يقع بعد القول إما أن يكون جملة أو مفرداً ،  
فإن كان جملة حُكِيتْ على ما كانت عليه قبل دخول القول ، نحو : قلت :  
زيد قائم ، (قال الله : هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ<sup>(١)</sup>) ، (قَالَ اللَّهُ :  
إِنِّى مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ<sup>(٢)</sup>) . وإن كان مفرداً / فإما أن يكون فى تقدير ٤٩٢  
الجملة ، وهو الذى ليس من لفظ القول ولا معناه ، أو لا ، فإن كان كذلك  
فهو محلى كالجمله ، نحو : قلت : زيد ، مجيباً لمن قال : من جاك ؟ ومن  
هذا القسم قوله تعالى : (وَأَذًا قِيلَ لَهُمْ : ماذا أنزل ربكم؟ قالوا : أساطيرُ  
الأولين<sup>(٣)</sup>) ، كأنهم قالوا : هى أساطيرُ الأولين ، نفيًا لكونه منزلاً -  
صدق الله وكذبوا . وإن لم يكن فى تقدير الجملة وجب نصبه ، كان من  
لفظ القول أو معناه ، نحو : قلت قولاً ، وقلت حقاً وصدقاً ، وقلت كذباً  
وكلاماً . أو لم يكن كذلك بل أريد به مجرد اللفظ ، نحو قلتُ زيداً ، أى :

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٤ من سورة النحل .

هذا اللفظ . ومن الأول : (وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيراً<sup>(١)</sup>).  
ومن الثانى : ( قائلوا : سمعنا فتى يذكرهم يُقال له : إبراهيم<sup>(٢)</sup> ) ، فإبراهيم  
مرفوع يقال ، ولو بنى القول للفاعل لكان منصوباً .

فأنت ترى هذا التفصيل الأكيد لم يذكره على كثرتة وعموم البلوى به ،  
وذكر لغة سليم التى يُستغنى عنها لقلتها بالنسبة إلى غيرها .

فإن قيل : قد يؤخذ له حكم الحكاية من مفهوم قوله : «وَلَتَنْظُنَّ أَجْعَلُ تَقُولُ  
إِنْ وَلِيَّ» كذا : لأن معناه أن القول يعمل مع توفر الشروط ، فمقتضاه أن  
الشروط إذا اختلت لم يعمل ، وهو معنى الحكاية فيما بعده ، فيحصل مراده .

فالجواب : أن المفهوم من الكلام ليس ترك الأعمال فقط ، بل ترك الأعمال  
عمل الظن ، وإذا انتفى عمل الظن بانتفاء شرط لم ينتف الأعمال مطلقاً ؛ إذ  
نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، لتعدد ما يبقى من وجوه الأعمال ، كأعماله  
عمل ضرب أو كان أو إن ، أو غير ذلك من وجوه الأعمال ، والإهمال واحد من  
هذه الوجوه الداخلة تحت المفهوم ، فمن أين يتعين . وأيضاً فترك الأعمال  
مطلقاً لا يصح ؛ إذ القول لا يعبرى عن العمل إما فى اللفظ إذا وقع بعده المفرد  
المحض ، نحو : حقاً وقولاً ، وإما فى الموضع إذا وقع بعد الجملة أو المفرد فى  
تقديرها كما تقدم ، والقصد هنا تعيين<sup>(٣)</sup> الحكاية ، وهى لا تتعين . وأيضاً لو  
تعيّنت لم يصح لما فى الحكاية من التفصيل المذكور .

---

(١) الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٣) فى هامش الأصل عن نسخة : «تحقيق» .

والوجه الثالث من أوجه الدُّرْك : أن قوله : «وَأَنْ يَبْغُضَ ذِي فَصَلَتَ يُحْتَمَلُ» ، حشوٌ لا يعطى زيادةً فائدةً ، علي ما يفهم له من الشطر الذى قبله ؛ لأن قوله : «ولم ينفصل بغير ظَرْفٍ ، أو كظرفٍ ، أو عَمَلٍ» يبيِّن أن الفصل بها مُحْتَمَلٌ ، فكان الأولى به أن يأتى فى هذا الشطر الثانى بالحكم الذى أغفل ، وبيان ما أجمل .

والوجه الرابع : أنه أطلق العبارة فى إجراء القول مجرى الظن ، فاقتضى أنه جارٍ مجراه فى جميع ما يتعلَّق به من الأحكام المتقدمة ، ومن جملتها الإلغاء والتعليق ، فكأنه يقول : وَلَتُظَنَّ اجْعَلْ تَقُولُ فى الأعمال والإلغاء والتعليق وغير ذلك . وهو إطلاق غير صحيح عنده ؛ إذ قد نصَّ فى التسهيل أن هذا الإلحاق مقتصر به على العمل ، لقوله : «والحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم<sup>(١)</sup>» .. إلى آخره / . وما قاله ٤٩٣ هو القياس والصواب ، أما فى لغة سليم فظاهر ؛ إذ لا يشترط فيه عندهم معنى الظن على ما هو الصحيح ، والإلغا والتعليق لا يصح معناهما إلا مع أفعال القلوب ، وليس القولُ منها ، وإن اتفق معناه فى القول فغير معتبر ولا ملحوظ لعروضه وعدم أصالته . وأما فى لغة غيرهم فكذلك أيضا ، فلم يتصرفوا فى القول إذا أشرب معنى الظن هذا التصرف ، بحيث يقوم مقام فعلِ الظن من كل وجهٍ ، فليس لأحدٍ أن يفعل به ذلك ، هذا وليس فى المسألة سماعٌ يرجع إليه ، فلا اعتماد على هذا الإطلاق لعدم صحته .

---

(١) التسهيل ٧٣ .

وهذه الأوجه قوية الورد على الناظم ، يصعبُ الجواب عنها .

(ثم قال ) :

## أَعْلَمَ وَآرَى

هذا هو النوعُ السابعُ من نواسخِ الابتداءِ ، وهو بابُ ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، أصلُ الثانى والثالث منها المبتدأ والخبر ، ويسمى بابُ أَعْلَمَ . وقَدَمَ هنا فعلين خاصةً وقد ذكر معهما خمسة لكن آخر الباب ، ولم يُصَدَّر بها كُلُّها ، وكان الأولى أن يُصَدَّرَ بالجميع على عادته فى ذلك وعادة غيره ، فَيُسْأَلُ : لِمَ لَمْ يفعل ذلك ؟

والجواب : أنه إنما أتى بهذين الفعلين صدر الباب لأنهما الأصل فيه ، وأما الخمسة الباقية فدخيلةٌ فيه بتضمين معنى أَعْلَمَ ؛ فإن هذه الخمسة التى ذكرها آخر الباب - وهى : أنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث - أصلها عند العرب أن تتعدى بحرف الجر إلى الاثنين <sup>(١)</sup> وينفسها إلى الثالث ، نحو : نبأتُ زيداً عن عمرو بكذا . وقد يسقط الجار من الأول نحو : نبأتُ زيداً عمراً بكذا ، ومنه ما أنشده سيبويه للفرزدق <sup>(٢)</sup> :

نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ

كِرَاماً مَوَالِيهَا لَيْئِماً صَمِيمُهَا

(١) فى الأصل : «اثنين» . والمثبت عن س ، ف .

(٢) الكتاب ٣٩/١ . وهو فى التصريح ٢٩٣/١ ، والأشمونى ٧٠ / ٢ ، والعينى ٥٢٢/٢ . وليس فى ديوان الفرزدق .

وحمله على حذف الجار ، كانه قال : تُبْنَتْ عن عبد الله .

وقد يحذف الثالث فتقول : نَبَاتٌ زَيْدًا عَمْرًا ، أو الثاني فتقول :  
نَبَاتٌ زَيْدًا بِكَذَا ، ونَبَاتٌ زَيْدًا كَذَا ، على حذف الثاني أيضا . وفي القرآن  
الكریم : ( فَلَمَّا نَبَاتَ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ،  
فَلَمَّا نَبَاتُهَا بِهِ قَالَتْ : مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ؟ قَالَ : نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ <sup>(١)</sup> ) ،  
ففي الآية دليل على أنها ليست من باب أعلم ، فلما كانت كذلك لم يلق  
بالناظم أن يجعل ما صدر به الباب مع الخمسة الأخر في نصاب واحد ،  
ولهذا لما ذكر السيرافي أفعال هذا الباب قَسَمَهَا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ <sup>(٢)</sup> ، أحدها  
: ما نُقِلَ بالهمزة من الباب قبل هذا ، وهو أعلم وأرى . والثاني : ما في  
معنى الخبر والتقدير فيه حرف <sup>(٣)</sup> الجر ، وذلك الخمسة الباقية . والثالث  
: ما يُبْلَغُ به الثلاثة بالاتساع <sup>(٤)</sup> وليس مما يذكره الناظم هنا . فجعل  
الثاني مما أصله أن يتعدى بالحرف ، وهو صحيح .

\*\*\*

( ثم قال الناظم ) :

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا

عَنَّا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

/ يعنى أن رأى وعلم المتقدمين قبل إذا نُقِلَا بالهمزة فصارا إلى ٤٩٤

(١) الآية ٣ من سورة التحريم .

(٢) شرح السيرافي ٢٩١/١ .

(٣) في شرح السيرافي : « والتقدير فيه عن »

(٤) مثل له السيرافي بقولهم : سرق زيد عبد الله الثوب الليلة . وقال : « فعبد الله هو المفعول الأول ، وقد أسقطت منه حرف الجر ، والليلة ظرف ، جعلته مفعولاً على السمة » .

صيغة أفعل نحو : أرى وأعلم ، تعدياً إلى ثلاثة مفعولين ، مثال ذلك : أعلمتُ زيداً عمراً أخاك ، وأريت بكراً بشرّاً قائماً . وفى هذا الكلام تنبيهٌ على أمورٍ سوى المعنى المفهوم أولاً :

أحدها : أن هذين الفعلين منقولان بالهمزة مما يتعدى إلى مفعولين ، فليساً فى هذا التعدى أصيّلين<sup>(١)</sup> ، وذلك بيّنٌ من قوله : «إذا صَارا أرى وأعلّما» ، يعنى بالتعدى بالهمزة المتعدىة اللاحقة لرأى وعلم .

والثانى : أنه لما أطلق القول فى رأى ، وكان قد قدّم لها معنيين تكون بهما من النواسخ ، أشعر ذلك بأنها كذلك هنا إذا نقلت بالهمزة فمثال العلميّة ما تقدم ، ومثال الحُمية قول الله سبحانه : ( إِنْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِى مَنَامِكُمْ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكُمُ كَثِيراً لَفُشِلْتُمْ<sup>(٢)</sup> ) الآية . ثم قال : ( وَإِنْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقِيْتُمْ فِى أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً<sup>(٣)</sup> ) ، فهذه بصرية تتعدى بالهمزة إلى اثنين ، (وقليلاً) حالٌ لا مفعولٌ ثالث .

والثالث : أن قوله «عدوا» ، يريد بضميره العرب ، ففيه تنبيهٌ على أن هذه التعدية إنّما قيل بها لما كانت العربُ قد أتتْ بها ، ولولا ذلك لم يُقلْ بها قياساً ؛ إذ القاعدة الاستقرائية أن التعدى بالهمزة فيما يتعدى إلى اثنين سماعٌ وليس بقياس ؛ إذ لم يكثر كثرةً توجب القياس ، بخلاف غير المتعدى فإنه يتعدى بالهمزة قياساً ، لكثرة ما جاء منه فى السماع ، وكذلك المتعدى إلى واحدٍ قد

(١) فى الأصل : «أصيّلين» .

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

(٣) الآية ٤٤ من سورة الأنفال .

يُعدَّى بالهمزة قياساً . وسبب القياس فى هذا وعدم القياس فى المتعدَّى إلى اثنين أن التعدية إنما هى إلحاق للمعدَّى بما قَصُرَ عن أن يتعدَّى تعديته بحق الأصل ، فإذا لم يكن ثم ما يتعدَّى بحق الأصل إلى ثلاثة كان قياس هذا أن لا يُعدَّى . وهذا المعنى مبسوط فى باب التعدَّى . وإذا كان كذلك ثبت أن أعلم وأرى على خلاف القياس ، فلا يقاس عليهما غيرهما ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى جواز إلحاق أخوات علم وأرى بهما فى التعدية بالهمزة قياساً ، فيقال : أظننتُ زيداً عمراً أخاك ، وأحسبتُ <sup>(٢)</sup> بشراً زيداً صديقك ، وأزعمتُ زيداً بكرةً مقيماً ، وأخلتُهُ عمراً منطلقاً ، وأوجدتُك <sup>(٣)</sup> زيداً رفيقك وما أشبه ذلك .

وقد ردُّ مذهبُ الأخفش بما أشير إليه من أنه ليس للمتعدَّى إلى اثنين بنفسه ما يُكحَقُّ به فى باب الثلاثة ؛ إذ ليس فى باب الثلاثة ما يتعدَّى إليها بنفسه فيلحق هذا به بالهمزة .

وقوله : «رأى وعلماً» منصوبان على المفعولين بعدوا ، والمجرور متعلق به أيضاً ، أى : عَنُوا رأى وعلم إلى ثلاثة إذا صارَا أَرَى وأَعْلَمَ .  
والتعدَّى : هو نصبُ الاسم على المفعول به .

وفى قوله «عدوا» مع قوله «إذا» إشكال لفظى ، لأنَّ عَدُوا ماضٍ ، وإذا لما

---

(١) فى الأصل : «علم ورأى» .

(٢) فى س ، ف : «وأحسب» .

(٣) فى س ، ف : «وأوجدت» .



يَسْتَقْبِلُ ، وَلَا يَعْمَلُ الْمَاضِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، لَا تَقُولُ : قَمْتُ إِذَا طَلَعَتْ / ٤٩٥  
الشمس ، وإنما الموضع إذ .

والجواب : أن المؤلف قد حكى أن إذا تقع موقع إذ ، فتأتى للزمان  
الماضي ، وجعل من ذلك قول الله تعالى : ( وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ  
لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ : لَا أَجِدُ <sup>(١)</sup> ) .. الآية ، وقوله تعالى : ( وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ  
لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا <sup>(٢)</sup> ) . وفي الشعر من ذلك أشياء كقوله <sup>(٣)</sup> :

وَنَدَمَانِ يَزِيدُ الْكَاسَ طَلِيئاً

سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

فهذا من ذلك على رأيه فيها .

\*\*\*

ثم شرع فيما يتعلق بهما من الأحكام فقال :

وَمَا لِمَفْعُولَى عَلِمْتُ مُطْلَقًا

لِلثَّانِ وَالْثَّالِثِ أَيْضًا حَقُّقًا

يعنى أن كل حكم ثبت لمفعولى علمت وأخواتها فإنه ثابت هنا  
للمفعول الثانى والثالث ، محقق من غير استثناء أمر ، وهو معنى قوله  
«مطلقا» مع مجيء ما المقتضية لعموم الأحكام . والذى قَدَّمَ لمفعولى علمت

(١) الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٢) الآية ١١ من سورة الجمعة .

(٣) هو البرج بن مسهر ، شاعر جاهلى معمر ، والبيت فى شرح الحماسة للمرزوقى ١٢٧٢ ،  
والمغنى ٩٥ .

من الأحكام أربعة :

أحدها : الإلغاء ، فتقول : عَمَرُوا مَنْطَلِقُ أَعْلَمْتُكَ ، وعمرو - أَعْلَمْتُكَ -  
منطلق - وحكى المؤلف عن العرب <sup>(١)</sup> : البركة - أَعْلَمَنَا اللهُ - مع الأكابر .  
وأنشد <sup>(٢)</sup> :

وأنت -أراني الله- أَمْنَعُ عاصم

وأَمْنَعُ مستكفي وأَسْمَحُ واهب

وجود السماع يدلّ على صحة القول بما قال الناظم من جواز الإلغاء  
هنا ، وهى مسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال : الجواز مطلقاً ، أعنى فى  
الثانى والثالث لا فى الأول ؛ إذ لا يجوز فيه إلغاء ولا تعليق اتفاق ، وهذا هو  
رأى الناظم . والمنع بإطلاق ، وهو رأى الشلوبيين ، وأضافه إلى المحققين .  
والفرق بين أن يبنى الفعل للمفعول فيجوز لمساواته فى الحكم لباب علم ، وبين  
أن يبنى للفاعل فلا يجوز ؛ لأن الفعل يكون إذ ذاك مُعْمَلاً مَلْفًى فى حالة واحدة  
، وذلك تناقض ، ويظهر هذا الفرق من الجزولى <sup>(٢)</sup> . والسماع والقياس يدلّان  
على صحة الأول ، أما السماع فقد مرّ ، وأما القياس فيما بين عِلْمٍ وأَعْلَمَ من  
المناسبة اللفظية والمعنوية ، فاللفظية اتّحاد المادة ، والمعنوية اتحاد المعنى الذى  
دلت عليه المادة ، وأيضاً فاتّحادهما فى التصرف ، وإنما افترقا بزيادةِ أَعْلَمَ  
مفعولاً آخر ، وذلك غير ضارّ ؛ فإن الأصل عِلْمٌ ، وإنما تعدّى بلحاقِ الهمزة ،

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٠١ .

(٢) انظر المقدمة الجزولية ٨٢ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيين ٧٠٦/٢-٧٠٧ .

فالهمزة مزيدة على عِلِمَ ، فينبغي أن يبقى في أَعْلَمَ حَكَمُ عِلِمَ ، ألا ترى إلى بقاء أحكام عِلِمَ فيه بعد النقل : من عدم الاختصار على أحد المفعولين الثاني والثالث ، وغير ذلك من الأحكام ؟

وأما كونه مُعْمَلًا في حال واحدة فذلك قياس مع وجود السماع ، وأيضاً فذلك من وجهين مختلفين ؛ إذ الفعلُ من جهة المعنى مؤثّرٌ في الأول فلم يصح إلغاؤه بالنسبة إليه كما لم يصح إلغاؤه ضربت ولا كسوت ، وغير مؤثّرٍ في الثاني والثالث فصَحَّ إلغاؤه عنهما [ كما صح إلغاؤه عنهما ]<sup>(١)</sup> قبل النقل باتفاق . وإنما يمتنع الإلغاء وعدمه في حالة واحدة إذا لم تختلف الجهتان ، ولذلك لم يصح إلغاء عِلِمَ عن أحد مفعوليه دون الآخر ، وإنما رُفِضَ لثلا يبقى المبتدأ بلا خبر والخبر بلا مبتدأ ، وذلك مفقود .

والحكم الثاني : التعليق ، نحو أعلمت زيدا أبوه عندك أم أخوه ؟ ، وأعلمتك / : ما زيد قائم ، ومنه في ثبأ الآتية بعد هذا قول الله تعالى { وقال الذين كفروا هل نذكركم على رجل يئبئكم إذا مرقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد }<sup>(٢)</sup> . وأنشد المؤلف :

حَذَارٍ فَقَدْ ثُبْتُ أَلَّكَ لِلَّذِي

سُتْجَزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى<sup>(٣)</sup>

---

(١) على هامش الأصل .

(٢) الآية ٧ من سورة سبأ .

(٣) شرح التسهيل ورقة ١٠٢ .

فهذا عند الناظم جائزٌ قياساً ، وهو أحد المذاهب الثلاثة المحكية . والثانى : المنع بإطلاق ، والثالث : التفرقة المذكورة فى الإلغاء . والحجة للمذهب الأول ما تقدم ، وأيضاً فلا محذور فى تعليق الفعل عن بعض معمولاته دون بعض ، كما جاز ذلك فى عِلْم ، فكما يجوز لك أن تقول علمتُ زيداً أبو من هو ، كذلك يجوز أن تقول : أعلمتُ زيداً أنهم فى الدار فإن قيل : إن زيداً مع علمت مُعلّق من جهة المعنى ، بخلاف هذا .

فالجواب : أن امتناع الجمع بين التعليق وعدمه فى معمولات هنا إما أن يكون لأمرٍ لفظى أو لأمرٍ معنوى ، فإن كان لأمرٍ لفظى - وهو منْع اللفظ - فليمنع فى : علمتُ زيداً أبو من هو ؛ لأن العامل قد علّق عن أحد الم معمولين دون الآخر ، وإن كان لأمرٍ معنوى فليس ما ذكرت ، بل لأجل أن الفعل مؤثر فى الأول فلا يعلّق عنه ، وغير مؤثر فى الباقيين فيصحّ تعليقه عنهما ، كما أن علمت غير مؤثر فى معموليه فيصحّ تعليقه عنهما . وأما التفرقة بأنّ زيداً مع علمت مُعلّق عنه الفعل من جهة المعنى بخلاف الآخر ، فلا معنى له . وأما تفرقة الجزولى هنا وفى المسألة قبل فمعمّده فيها أن المبنى للمفعول صار بصورة المتعدّى إلى اثنين ، فجاز فيه ما جاز فى عِلْم . وهو فرقٌ ضعيف .

والحكم الثالث : امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً ، فلا تقول : أعلمتُك زيداً ، ولا : أعلمتُك قائماً ، [ ولا <sup>(١)</sup> : أعلمتُك ] ، ولا : أعلمتُ زيداً - فتحذف الثلاثة .

(١) ليس فى الأصل .

وهذه ست مسائل تضمّن كلامُ الناظم في إحالته امتناعها ، وهي في الحقيقة ترجع إلى ثلاث مسائل إذا اعتبرتها ؛ فأما الأولى والثانية والرابعة والخامسة فمتفق على امتناعها ؛ إذا صار المبتدأ فيها بلا خبر ، والخبر بلا مبتدأ . وأما الثالثة - وهي حذف الثانى والثالث دون الأول - فوافق الناظم في منعها جماعة منهم ابن خروف وشيخه ، خلافاً لمن أجاز ذلك منهم : الأخفش والسيرافى <sup>(١)</sup> والخِذْبُ <sup>(٢)</sup> في بعض الأوقات ثم رجع إلى المنع ، والمؤلف في التسهيل <sup>(٣)</sup> وشرحه ، فهو ممن اضطرب رأيه في المسألة . وحجة المنع هنا ستأتى . وأما السادسة - وهي حذف الثلاثة فامتنعت لأجل حذف الثانى والثالث لا لأجل حذف الأول ؛ إذ الأول لم ينص على امتناع حذفه اقتصاراً ، فيفهم له من استثنائه له أن حكمه حكم غيره من المفعولات التى يجوز الاقتصار دونها ، ولا يجوز فيها إلغاء ولا تعليق ، كمفعولى باب كسا ، وقد ذكر جواز الاقتصار فى غير ما أصله المبتدأ والخبر فى بابه ، فمن هناك / يؤخذ له جوازُ الاقتصار على ٩٧ الثانى والثالث هنا دون الأول ، فإذا حُذِفَ الأول معهما كان ممتنعاً عنده أيضاً ، فالخلاف فيها مع من تقدم فى الثالثة .

وقد يحتج لما ذهب إليه أنه لما كان باب أعلمَ محمولاً على باب علم فى كثير من الأحكام ؛ إذ جرت فيه أحكام الاقتصار والمنع منه على الجملة ، والإلغاء والتعليق ، وكانت جملة مسائل الاقتصار ممنوعة فى علم

(١) انظر شرح السيرافى على الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي ، أخذ عن ابن الرماك . أخذ عنه ابن خروف وجماعة ، توفى نحو سنة ٥٧٠ هـ . انظر الإنباه ١٨٦/٤ ، ١٨٨ ، وبغية الوعاة ٢٨/١ .

(٣) التسهيل ٧٤ ، وشرحه ١٠٠ .

لموجبات اقتضت المنع ، حُمِلَ [جَمِيعُ<sup>(١)</sup>] مسائله في باب أعلم ذلك المحمل ، ما فيه منها موجب ، وذلك الأولى والثانية والرابعة والخامسة ، وماليس فيه موجب وذلك الثالثة والسادسة ؛ إذ الفائدة حاصلة إذا قلت : أعلمتك ، أو أعلمت ، بخلاف عَلِمْتُ ، كما تقدم ، ليجرى الباب مجرى واحداً . ولا تستضعف هذا المأخذ فإن له فيه أسوة ، وهو القاضي أبو الوليد الوقشي<sup>(٢)</sup> ، فإنه قال في المسألة نفسها : لما امتنع بإجماع حذف الثاني وحده والثالث وحده ، وحذف الأول والثالث معاً ، وحذف الأولى والثاني معاً ، حُمِلَ حذف الأول وحده والثاني والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة في الامتناع ، من باب حَمَلِ الأقل على الأكثر . هذا ما قال ، وهو عين ما ذهب إليه الناظم لما كان الأول مثل الأول في باب كسا .

هذا حكم الحذف اقتصاراً ، وأما الحذف اختصاراً فقد قدّم هو أنه في باب عِلِمَ جائز ، فكذاك يكون هناك جائزاً . وهو الحكم الرابع ، فتقول - لمن سأل : هل أعلمت زيدا عمراً - : أعلمت . منطلقاً ؟ وتقول : أعلمت زيدا ، أو : أعلمت عمراً ، أو : أعلمت عمراً منطلقاً ، أو : أعلمت منطلقاً أو ما أشبه هذا ؛ لأن المحذوف اختصاراً في حكم الملفوظ به .

وقوله : للثانِ ، أصله : للثاني ، إلا أنه حذف الياء ضرورة ، كما قال

(١) ليست في الأصل .

(٢) هو : هشام بن أحمد ، من أهل طليطلة ، كان عالماً بفنون كثيرة ، وولى القضاء . ولد سنة ٤٠٨ هـ . وتوفي بدانية ٤٨٩ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٣٢٧-٣٢٨ .

الأعشى ، أنشده سيبويه (١) :

وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمُهُ

وَيَصْرُتْ أَعْدَاءُ بُعِيدٍ وَدَادٍ

ويجوز مع ذلك فى الكلام قليلاً .

ومعنى : حَقَّقَ : أَثْبَتَ ، أَى : أَثْبَتَ مَا لِمَفْعُولَى عَلِمْتُ مِنَ الْأَحْكَامِ لِلثَّانِى  
وَالثَّالِثِ هُنَا ، لِأَنَّهُمَا هُمَا . وَالْحَقُّ مَعْنَاهُ : الثَّابِتُ .

\*\*\*

(ثم قال (٢) :

وَأِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا

مَنْزِلَتَيْنِ بِهِ تَوْصُلًا

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَى كَسَا

فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ نُوِ اثْنَسَا

لما كان أعلم وأرى فى تعديهما على وجهين ، وكان سببُ ذلك تعديَّ  
أصلهما ، أخذ يعرف بالوجهين ، فتكلم أولاً على أحد الوجهين وهو حيث يكونُ  
أصلهما متعدياً إلى اثنين ، ثم عطف بالوجه الثانى وهو حيث يكون أصلهما  
متعدياً إلى واحدٍ ، فيعنى أن أرى وأعلم إن كانا قبل النقل بالهمزة يتعديان إلى

---

(١) الكتاب ٢٨/١ ، وهو من شواهد المنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع ٤٤٤/٥ . وهو  
فى ديوان الأعشى ١٢٩ .

(٢) عن الأصل .

مفعول واحد فإنهما إذا نُقِلَا بالهمزة تعدّيا إلى اثنين ؛ فقوله : «بلا هَمْزٌ» أراد قبل النقل ، وقوله : «به» ، يريد بالهمزة أى : فبالهَمْزِ توصّلا إلى التعدّى إلى اثنين . والحاصلُ أن الهمز يُوصَلُ إلى زيادة منصوب على المفعولية ، أما عِلْمُ فقد قدّم هو أنه إذا كان بمعنى عرف تعدّى إلى مفعول واحدٍ فى / قوله : «لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٌ تُهُمَةٌ» .. إلى آخره . ومثاله : علمت ٩٨ ؛ زيدا ، فإذا نقلت هذا بالهمزة قلت : أعلمت زيدا الخبر ، أى : عرّفته إياه . وأما رأى فتكون بمعنى أبصر فتتعدّى إلى واحدٍ ، نحو : رأيتُ وجهك ، وتكون بمعنى اعتقد نحو : رأيت قول مالك . أى : اعتقدت ، وتكون بمعنى الإصابة فى الرئة ، فنقول : رأيت زيدا ، أى : ضربته فى رئته . فكلّ هذا يتعدّى الفعل فيه إلى واحدٍ ، فإذا نقلته بالهمزة قلت : أريتُ وجهك زيدا ، وأريتُ زيدا قول مالك ، وأريتُ زيدا عمرا .

فإن قلت : لم اقتصر هنا على ذكر ما يتعدّى إلى واحدٍ قبل النقل ، وقد كان من الفرض أن يذكر ما لا يتعدّى أصلاً ؛ إذ هو خارج عن هذا الباب ، كما كان المتعدّى إلى واحدٍ ، فإما أن يخرج الجميع ، وإما أن يسكت عن الجميع ، وسكوته عن الجميع مغلٌ ؛ إذ يدخل فى الباب ما ليس منه ، فسكوته عن البعض أيضاً كذلك ، فكان الأولى أن يقول : وإنْ تَعَدّيا بلا هَمْزٍ إلى واحدٍ وَصّلا به إلى اثنين ، وإن لم يتعديا أصلاً بلا همز توصّلا به إلى واحدٍ .

فالجواب : أن رأى وعلم ليسا ممّا <sup>(١)</sup> يستعملان غير متعديين

(١) فى جميع النسخ : «ممن» .



استعمالاً متعدداً به ، أما رأى فلم يحكه المؤلف فيه فى التسهيل ولا شرحه ، على اتساع باعه فى الحفظ . وأعلم فإنما حكاه فى قولهم <sup>(١)</sup> : عِلْمٌ فهو أعلم : إذا انشقت شفته العليا . وليس فى الاستعمال بشهير شهرة غيره من الاستعمالات ، فلم يحفل به . وأيضا فإذا حققنا قصده مما تقدم له فى الباب قبل هذا وجدناه لم يتعرض إلا للأفعال القلبية ، وقد مر بيان هذا ، فلم يدخل له هنا بحسب قصده إلا رأى بمعنى اعتقد ، وعلم بمعنى عرف . وأما رأى بمعنى الإبصار أو بمعنى الإصابة ، وعلم بمعنى شق الشقة فلا دخول لها هنا ، والله أعلم .

ثم ذكر حكم المفعولين هنا ، وهل لهما حكم ما تقدم أم لا فقال : «والثاني منهما كالثاني اثنى كسا» ، حذف هنا ياء الثاني كما حذف فى قوله : «لثاني والثالث أيضاً حَقَّقًا» . وأراد أن الثاني من هذين المفعولين فى : أريت زيدا رأى مالك ، وأعلمت زيدا الخير ، كالثاني من مفعولى كسا ، لا كالثاني من مفعولى عملت العلمية . ووجه الشبه بينهما أن الثاني فيهما غير الأول ، كما إذا قلت : كسوت زيدا ثوباً ، فزيد غير الثوب ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيدا الخبر ، فزيد غير الخبر ، بخلاف : علمت زيدا أخاك ، فإن الأخ هو زيد ، وزيد هو الأخ . وإذا كان مثل الثاني فى كسا «فهو به فى كل حكم نوأيتا» ، يريد أن الثاني من مفعولى أعلمت ههنا فى جميع أحكامه مثل ثاني مفعولى كسا .

والأحكام التى تتعلق بمفعول كسا جملة ، سيذكرها فى بابها إن شاء الله ، فمنها : جواز حذفه دون الأول اقتصاراً ، فتقول : أعلمت زيدا ، وأريت

(١) التسهيل ٧١ ، وشرحه ، ورقة ٩٦ .

زيداً ، كما تقول : كسوت زيداً . وجواز حذف الأول دون الثاني اقتصاراً  
 أيضاً ، فتقول : أعلمتُ الخبر ، وأريتُ مذهب مالك ، كما تقول : كسوت  
 ثوباً . وجواز حذفهما معاً نحو : أعلمت ، وأريت ، كما تقول : كسوتُ .  
 ومنها منع الإلغاء والتعليق كما امتنع ذلك في كسا ، إلى غير ذلك من  
 الأحكام المتعلقة بكسا ، حسبما يأتي إن شاء الله . / إلا أن في هذا ٤٩٩  
 الكلام نظراً من وجين :

أحدهما : أن قوله : «كثاني اثني كسا» إما أن يكون ثاني بمعناه  
 الظاهر ، واثني <sup>(١)</sup> كسا مرادفاً لقولك : مفعولى كسا ، حتى كأنه قال :  
 كثاني مفعولى كسا . وإما أن يكون بمعناه في قولك : ثاني اثنين ، وثالث  
 ثلاثة ، أراد : كأحد اثني كسا . وعلى كلا الأمرين فتخصيصه الثاني  
 بالحكم بقوله : الثان منهما كثاني كذا ، لا وجه له ؛ فإن الأول منهما  
 أيضاً كذلك . وأيضاً فذلك التخصيص يوهم أن المفعول الأول ليس كأحد  
 مفعولى كسا . وهذا مخلٌ ، فكان الأولى أن يقول : وحكمُ المفعولين هنا  
 حكمُ مفعولى كسا ، فلو قال مثلاً :

\* ثُمَّ هُمَا هُنَا كَمَفْعُولَى كَسَا \*

أو ما أعطى ذلك من النظم ، لَتَمَّ كلامه وصَحَّ .

والثاني : أنه قال : « فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو أَتْسَا » ، فهو : عائد  
 إلى الثاني وبه : عائد إلى ثاني اثني كسا ، أى : هو مثله في كلِّ حكمٍ  
 تعلّق به ، ومن جملة الأحكام المتعلقة بثاني اثني كسا أنه لا يُعلّق عنه

(١) في الأصل : «وإما أن يكون اثني كسا ..... الخ .

فعله ، فاقترضى أن الثانى من مفعولى أعلمت بمعنى عرفت لا يعلق عنه فعله ، وكذلك أريت ، وذلك غير صحيح ، بل تقول : أعلمتُ زيداً أبو من عمرو ، فى المنقول من : علم زيد<sup>(١)</sup> أبو من عمرو ، كما تقول : عرف زيد أبو من عمرو ، وفى المنقول منه : عرفتُ زيداً أبو من عمرو . ويلحق بها أيضاً «أريت» فى هذا الحكم إن قلنا بالقياس الذى أشار إليه فى التسهيل<sup>(٢)</sup> . وإذا ثبت هذا كانت كُليته غير مستمرة .

والجواب عن الأول أن مراده - كما تقدم أن الثانى من مفعولى أعلمت وأريت غير الأول ، كما أن الثانى فى كسا غير الأول ، وإذا كان معنى هذا كان فى قوة أن لو قال : والثانى مع الأول كذا ، وإذا كان كذلك فليس الثانى مع الأول بمخصص بالذكر دون الأول ، لأنه إذا كان الثانى مع الأول كان الأول مع الثانى كذلك ، ويلزم من ذلك أن يكون حكم الأول مع الثانى كحكم الثانى مع الأول . وأيضاً فإذا كان الثانى غير الأول كما فى كسا ، وكان ثانى كسا حكمه حكم الأول ، فذلك يجب أن يكون ثانى أعلم هنا حكمه حكم الأول ، فلا يلزم على هذا محذور .

وأما الثانى فإن المسألة تقتضى وجود الخلاف فيها من مسألة أعلم ، حيث اختلف فى جواز التعليق فيها مع الاتفاق عليه فيما نقلت منه ، فذلك يلزم فى أعلمت المنقولة من علمت - بمعنى عرفت - أن يجرى فيها الخلاف ، ويكون وجه المنع ما تقدم عدم ورود السماع بذلك .

(١) فى الأصل : «علم زيداً أبو من .. الخ .

(٢) انظر التسهيل ، باب تعدى الفعل ولزومه ٨٥ ، وشرحه ورقة ١١٤ .

والانتساء ممدود ، وهو مصدر انتسى به : إذا اقتدى به واتبعه ،  
والأسوة : القدوة ، أى : فهو به ذو اقتداء فى كل حكم . ولا يعنى أنه ذو اقتداء  
به بمعنى أنه مقيس عليه ، وإنما أراد فى تعريف الحكم خاصة .

وبقى هنا فى كلامه مسألة ، وذلك أن قوله : «وَأَنْ تَعْدِيَ لَوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ،  
.. إلى آخره ، يقتضى جواز تعدى مثل : عرفتُ زيداً ، بالهمز ، حتى يصير به  
متعدياً إلى اثنين ، ويلزم على جواز هذا جواز ما لا يتعدى أن يتعدى بالهمز  
إلى واحدٍ قياساً ، وهو بذلك أولى من المتعدى . وقد تقدم فى أرى وأعلم أنه  
عنده سماع ، فالمتعدى بنفسه إلى اثنين لا يتعدى بالنقل إلى ثلاثة قياساً عنده ،  
فمذهبه فى المسألة مذهب ابن خروف ، وهو التفرقة . وقيل : إنه لا يجوز قياساً  
إلا فيما لا يتعدى ، كقام وأقمته ، وقعد وأقعدته . وأما ما يتعدى فلا يجوز أن  
يتعدى بالنقل ، وما جاء من نحو : لبس الثوبَ وألبسته إياه وعلمت زيداً قائماً ،  
وأعلمت زيداً قائماً فسماع ، ويظهر هذا من سيبويه . وقيل : يجوز قياساً فى  
الجميع .

وينتهى التعدى إلى ثلاثة مفعولين خاصة ، أعنى التعدى بالهمزة باتفاق .  
وهذا رأى الأخفش ، وقد تقدم التنبيه عليه ، ولم يأت عنه النص فى هذا إلا فى  
ظن وأخواتها ، وألزم على ذلك إجازة أكسيتُ زيداً عمراً ثوباً ، هو لازم .

ووجه ما ذهب إليه الناظم القياس والسماع ، أما القياس فهو أن المتعدى  
بالهمزة إنما عدى بها ليلحق بالمتعدى بنفسه <sup>(١)</sup> فى الرتبة التى فوقه ، فما لا  
يتعدى يلحق بالمتعدى لواحدٍ بنفسه كضرب ، فتقول : أقمته كما تقول :

---

(١) فى الأصل : نفسه .

ضربته. وما يتعدى إلى واحد بنفسه يلحق بالمتعدى إلى اثنين بنفسه ككسا ، فتقول : ألبسته ثوبا ، كما تقول : كسوته ثوبا وأما ما يتعدى إلى اثنين فلا يلحق بما فوقه بالهمزة ؛ إذ ليس فوقه ما يتعدى إلى ثلاثة بنفسه فيلحق هذا به . ومن هنا قال بعضهم : إن نصب الظرف أو غيره على المفعول به اتساعاً لا يصح فيما كان متعدياً إلى ثلاثة ، لأن نصبه على الاتساع تشبيه له بالمفعول الصحيح مما فوقه فى الرتبة ، وليس كم مفعول به رابع<sup>(١)</sup> لمفعولين ثلاثة ؛ إذ الثلاثة هى النهاية ، فلا يصح الاتساع فى الظرف إلا إذا كان الفعل غير متعدٍ أو متعدياً إلى واحدٍ أو اثنين . وما ذهب إليه الناظم هو أيضاً ظاهر الفارسى فى الإيضاح<sup>(٢)</sup> . وأما السماع فهو فى غير المتعدى كثير جداً وفى المتعدى كثير أيضاً ، إلا أنه لا يكثر كثرة الأول ، ومنه : لبس الثوب ، وألبسته الثوب . ونلتُ الشيء وأنلتك . وعطا الرجلُ الشيء ، أى : تناوله ، وأعطيته إياه . ورأيتُ الشيء ، أى أبصرته ، وأريتك ، وسمعت الكلام ، وأسمعته إياه . وعلمُ الشيء وأعلمته إياه ، أى : عرفته إياه . ومثل الفارسى المسألة بقولك :<sup>(٣)</sup> أضربت زيدا عمراً ، قال : «تقول : أبى زيد الماء ، وأبيته الماء . وأنشد لساعدة بن جؤية<sup>(٤)</sup> :

(١) فى الأصل : رافع .

(٢) انظر الإيضاح ١٧١ ، ١٧٣ .

(٣) الإيضاح ١٧٣ .

(٤) البيت فى ديوان الهذليين ١٩٨/١ ، وهو من شواهد الإيضاح ١٧٣ ، والمغنى ٣٣٠ ، والهمع ٣١٨/٤ .

أوبيت : منعت . صادية : عطشى . وفى بعض النسخ ضاوية . وفى الديوان : طاوية . وكلتاها بمعنى ضامرة . وتهب أفقا : تجد ناحية .

قَدْ أُوبِيتَ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ صَادِيَةٌ

مَهُمَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِيرُ

هذا كله ظاهرٌ أن يقاس مثله ، بخلاف ما يتعدى إلى اثنين بنفسه فإنه لا يكثر تعديه بالهمزة إلى ثلاثة ، بل هو قليلٌ لا يبلغ مبلغ أن يقاس عليه . والله أعلم .

\*\*\*

(ثم قال الناظم <sup>(١)</sup>) :

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَأٌ أَخْبَرَا

حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَيْرًا

يعنى أن هذه الأفعال الخمسة ، وهى - نَبَأَ ، وَأَخْبَرَ ، وَحَدَّثَ ، وَأَنْبَأَ ، وَخَبَرَ - مثلُ أَرَى الذى تقدّم ذكره / وسبق أول الباب ، وهو المتعدى إلى ثلاثة ، فتتعدى هذه الأفعال تعديه ، ويكون حكمها حكمه . وتحرّز بالسابق من أرى المتعدى بعد النقل إلى اثنين ، وهو المنبّه عليه بقوله :

وَأِنْ تَعْدِيَا لَوَاحِدٍ بَلَا

هَمَزٌ فَلَا تُنَيْنِ بِهِ تَوْصُلًا

فلو لم يُقَيّد بالسابق لتوهم أنه أحال على أقرب مذكور ، وذلك

---

(١) عن الأصل .

إخلال ، فتقول : نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَخَاكَ ، وَأَخْبَرْتُهُ بِشَرِّ صَدِيقِكَ ، وكذلك سائرهما . ومن مُثَلِّ ذلك عند بعضهم قولُ الله تعالى : ( وقال الذين كَفَرُوا: هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلُّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ <sup>(١)</sup> ) . ومن ذلك قولُ كعب بن مالك ، رضى الله عنه <sup>(٢)</sup> :

سَأَلْتُ بِكَ ابْنَ الزُّبَيْرِ فَلَمْ

أُنْبِئَكَ فِي الْقَوْمِ إِلَّا هَجِينَا

وقال الآخر <sup>(٣)</sup> :

نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمَهَا

يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

فِيَهْدِي : فى موضع المفعول الثالث . وقال الآخر، أنشده ابن خروف <sup>(٤)</sup> :

وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ

-كَمَا زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وقال الحارث بن حلْزَة <sup>(٥)</sup> :

أَوْ مَنْعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ

حَدُّ تُنْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

(١) الآية ٧ من سورة سبأ .

(٢) ديوانه ٢٧٧ ، وسيرة ابن هشام ١٦١/٢ .

(٣) هو النابغة الذبياني ، ديوانه ٥٤ . والبيت من شواهد التصريح ٢٦٥/١ ، وفى العينى ٢٣٩/٢ .

(٤) البيت للأعشى ، ديوانه ٢٥ . وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ١٠١ ، والتصريح ٢٦٥/١ ، والهمع ٢٥١/٢ . وفى العينى ٤٤٠/٢ .

(٥) البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧-٦٦ ، والهمع ٢٥٢/٢ ، وفى العينى ٤٤٥/٢ .

وقد تقدّم وجه تأخير هذه الأفعال ، وأيضاً فإن إثبات هذه الخمسة من هذا الباب فيه نظر ؛ لأنها لم تتعَيَّن له ، وما ذكر من السماع فيقدّر إسقاط الجارّ منه في بعض المفعولين كما قدّر سيبويه <sup>(١)</sup> - في : نُبئتُ زيداً ، يريد : عن زيدٍ - وكذلك غيره ، وأيضاً فالنصب بعد إسقاط الجارّ ثابت في قولهم : نُبئتُ زيداً مقتصرأً عليه ، وبعد أنبأ في قوله تعالى : ( مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا؟ ) <sup>(٢)</sup> ، ولم يثبت إجراؤهما مجرى أعلم إلا حيث يحتمل حذف الجارّ ، فكان الحملُ عليه أولى ، هذا في نُبأ مع كثرة استعمالها ، وأما أخواتها فيندر استعمالها على تلك الصورة ، كقول الحارث بن حلّزة ، فَيَجْعَلُ التقدير فيه : فمن حدّثكم عنه . والجملة بعد المنصوب حالية ، أو على إضمار القول . فلما كان كذلك ، مع أن النحويين لم يتحاشوا من عدّها في هذا الباب ، رأى أن ذكرها اقتداءً بهم أولى ، مع التنبيه على قصورها عن أعلم وأرى بتأخيرها عنهما . والله أعلم .

\*\*\*

(١) الكتاب ٢٨/١ .

(٢) الآية ٢ من سورة التحريم .



## الْفَاعِل

الجملة المفيدة على قسمين : جملة اسمية ، وجملة فعلية ؛ فالجملة الاسمية هي جملة المبتدأ والخبر ، وهي التي فرغ الآن من ذكرها وذكر أحكامها وعوارضها . والجملة الفعلية هي : جملة الفعل والفاعل ، وهي التي شرع الآن في ذكرها وذكر أحكامها ، وابتدأ بتعريف الفاعل فقال :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعَى : أَتَى

زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ ، نَعَمِ الْفَتَى

وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ

فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَنَّزَ

يعنى أن الفاعل في اصطلاح النحاة كل ما كان شاكلة الاسمين المرفوعين في هذا الكلام ، وهما : زيد المرفوع بأتى ، ووجهه المرفوع بمنيراً ، وجامعاً لأوصافهما <sup>(١)</sup> ، فكل ما كان هكذا فهو الفاعل المصطلح / عليه ؛ فيجب حينئذ أن ننظر في أوصاف هذين المرفوعين فنعدّها ثم ٥٠١  
نعتبر ، فكل اسم اجتمعت فيه تلك الأوصاف فهو فاعل ، وجملتها خمسة أوصاف : فإن زيدا قد أسند إليه فعل ، تام ، فارغ لطلبه ، غير مصوغ للمفعول ، وقدم عليه ، وذلك الفعل هو : أتى . وكذلك وجهه قد أسند إليه اسم يعطى معنى الفعل ، تام ، فارغ لطلبه ، غير مصوغ للمفعول ولا في معنى المصوغ له ، وقدم عليه .

---

(١) في الأصل : «جامعا لجميع أوصافها» . والمثبت عن س ، ف .

وَلْتَكُنْ أَوَّلًا عَلَى أوصاف زيد :

فالأول : أن يكون مسنداً إليه فعلٌ كأتى ، إذا قلت : أتى زيدٌ . فلو أسند إليه اسم وليس فى معنى الفعل نحو : أخوك زيدٌ ، أو : زيد أخوك ، وهذا زيد ، أو : زيد هذا - لم يُسم فاعلاً .

والثانى : أن يكون ذلك الفعل تاماً كقام زيدٌ ، وجلس عمرو ، وأتى فى مثاله . فلو كان الفعل غير تام نحو : كان زيد قائماً ، لم يُسم فاعلاً .

ومعنى التمام : أن يكتفى الفعلُ بمرفوع من غير احتياجٍ إلى منصوب ، وإن كان طلبه ، كضربت زيداً ، فإن ضربت يطلبُ منصوباً مع أنه يكتفى فى الإفادة بمرفوعه ؛ إذ كنت تقول : ضربتُ - مقتصراً عليه - فُيْفِيدُ ، وكذلك : أكرمت وأعطيت . وأما كان وأخواتها فلا تكتفى به أصلاً ؛ لأنها داخله على ما أصله المبتدأ والخبر ، فمرفوعها وحده غير مفيد دون منصوبها ، فكان زيدٌ بمنزلة زيد وحده . وأيضاً فالخبر عَوْضٌ من مصدرها ، فهو كالجزء منها . فإذا زيدٌ من قولك : كان زيدٌ قائماً ، لا يسمى فى العرف الجارى فاعلاً لفقد التمام فى كان ، وإن سُمى فاعلاً كما فعل سيبويه فتجوزُ فى العرف <sup>(١)</sup> . ولو فرضت كان تامّةً ، كان زيدٌ فاعلاً ؛ لأنه إذ ذاك يكتفى به كما يكتفى أتى بزيد فى مثال الناظم . وكذلك زيد فى : عسى زيد أن يقدم ، وجعل زيد يقوم ، وسائر أفعال المقاربة ، لا يسمى معها فاعلاً ؛ لعدم اكتفائها به .

فإن قلت : فيلتزمُ على هذا أن لا يكون زيدٌ مع ظن وأخواتها فاعلاً ، إذا قلت : ظن زيدٌ عمراً أخاك ؛ لأنها لا تكتفى به دون ذكر المنصوبين ، ولا

(١) الكتاب ٤٥/١ .

سيّما على مذهب الناظم، حيث منع الاقتصار فيها على المرفوع؛ إذ لا فائدة فيه عنده، فقد ساوت كان وأخواتها في هذا المعنى، لكن النحويين يجعلون مرفوع ظن وأخواتها فاعلاً باتفاق، فأشكل هذا. وهو يلزمه في التسهيل حيث صرح بهذا القيد<sup>(١)</sup> ثمة. ولا يقال إن معنى التمام أن يأخذ الفعل فاعله<sup>(٢)</sup> خاصة، لا أن تحصل الفائدة معه بدون غيره خاصة؛ لأننا نقول : لا يُعرف إذا معنى التمام إلا بعد معرفة كون المرفوع فاعلاً، ونحن قد جعلنا التمام جزءاً من تعريف الفاعل، فلا يعرف الفاعل إلا بعد معرفته، فيلزم النور.

فالجواب : أن هذا القيد هو المثير للإشكال ، وعدمه غير مُخلٍ ، فلتراجع ، فنقول : إنه عندنا غير مراد ، فيدخل ظن وأخواتها. ولا يقال : إن كان وعسى وأخواتهما تدخل عليه؛ إذ قد بين الاظم أن مرفوعهما ٢ . ه مبتدأ في الأصل، فدخولها عليه وعملها فيه كعمل إن وأخواتها فيه، وما / وأخواتها، فذلك، فذلك أمرٌ مستثنى عنده، فلا يردُّ عليه.

والثالث : أن يكون الفعل فارغاً، ومعناه : أن لا يكون فيه ضمير، كمثاله المذكور، فلو كان غير فارغ بل مُتَحَمَّلاً لضمير بارز أو غير بارز، نحو : {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}<sup>(٣)</sup>، فلا يكون {الَّذِينَ ظَلَمُوا} فاعلاً؛ لأن الفعل قبله غير فارغ، فهو مُسْتَفْنٍ بضميره. وهذا القيد نصٌ عليه في التسهيل<sup>(٤)</sup>، ولكنني سمعت شيخنا الأستاذ أبا عبدالله بن الفخار - رحمه

(١) يريد : قيد التمام في الفعل . وانظر التسهيل ٧٥ .

(٢) في الأصل : «فاعله» .

(٣) الآية ٢ من سورة الأبياء .

(٤) التسهيل ٧٥ .

الله عليه - يقول : هذا القيد فارغ - يريد من الفائدة - وذلك لأن الفعل إذا فرضته متحماً لضمير، فذلك الضمير هو المَعْرَفُ به، وهو الفاعل ؛ لأن الفعل قد أُسْنِدَ إليه اسم، واجتمعت الأوصاف؛ وإذا فرضته غير متحمل فالظاهر هو ذلك الاسم. وقد قال هو على أثر هذا : «وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو». إلى آخره، فبيّن أن الفاعل قد يكو ضميراً وإذا صار مثل الظاهر، وكلاهما قد أُسْنِدَ إليه الفعل. وأيضاً فإن كلامه في قوة أن لو قال : الفاعل اسم أُسْنِدَ إليه فعل على طريقة كذا<sup>(١)</sup>، وهو نصّه في التسهيل<sup>(٢)</sup>، وذكرُ الإسناد يُجْزئُ عن ذكر الفارغ؛ إذ لا يصحّ الإسنادُ إلّا والفعلُ خالٍ عن الإسناد، وإلّا فإذا كان فيه ضمير فقد أُسْنِدَ، فلا يتصور القصدُ إلى الإسنادِ مع كونه غير فارغ من ضمير.

فالصواب تركُ هذا القيد والذي قبله، كما فعل غيره. والاعتراض عليه في التسهيل وارد، وأما هنا فيمكن أن لم يقصده، ولا يُلْفَى محذور. فإذا قلت : الفاعل اسم مسندٌ إليه فعل مقدّم عليه، غير مبني للمفعول - صحّ، ولم يصحّ الاعتراض عليه أصلاً، ولم يَرِدْ عليه نحو : قاموا الزيدون، وأن يكون الزيدون فاعلاً، مع أن قام متحمّل للضمير؛ إذ ليس بمسندٍ إليه، بل الضمير هو المسند إليه. وقد عُرِفَ معنى الإسناد أول الكتاب.

والرابع : أن يكون الفعل غير مبني للمفعول، وذلك أن يكون على طريقة فعل، «كأتى» في مثاله، فلو كان مبنيّاً للمفعول لم يكن المسند إليه فاعلاً، كقولك : ضُرب زيدٌ، واستُخرجَ المال، وإن سُمّي المرفوع هنا فاعلاً يوماً ما فعلى الاتّساع في العبارة.

(١) في هامش الأصل عن نسخة، بدل قوله «كذا» : «فعل وهذا» .

(٢) التسهيل ٧٥ .

والخامس : أن يكون الفعل مقدماً على الاسم، كالمثال في : أتى زيدٌ، فلو تقدّم الاسمُ على الفعل لم يكن فاعلاً في العُرف النحويّ، وإن<sup>(١)</sup> كان هو الفاعل من جهة المعنى إذا قلت : الرجل جاء، وزيدٌ أتى؛ لأنّ العرب إذا قدّمت الاسم على الفعل أضمرت في الفعل ضميراً يلزمه ، فهو إذاً الفاعل ، لا الإسم المتقدّم . والدليل على لزوم الضمير للفعل المتأخر ظهوره لزوماً في التثنية والجمع إذا قلت : الزيدان قاما أو أتيا، والزيدون قاموا أو أتوا . ولو كان المتقدّم هو الفاعل لم يكن في الفعل ضميراً البتّة، بل كنت تقول : الزيان أتى، والزيدون أتى، كما تقول : أتى الزيدون، وأتى الزيدون . وأيضاً فإنّ العرب جعلت الفاعل مع الفعل كالجزء المتأخر منه، ٥٠٣ وذلك ظاهر مع كونه ضميراً متصلاً - / وقد استدلّ ابن جنّي على صحّة ذلك بأحد عشر دليلاً - ولا يجعل كذلك إلا وهم قد عزّموا على تأخيرهِ عن الفعل لزوماً، وجعلوه بمزلة الجزء إذا كان ضميراً متصلاً، وبمنزلة صدر المركّب من عجزه إذا كان غير ذلك.

حدثني شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه - في الجملة، ونقلته من خطّه، عن الشيخ الفقيه الأوحد أبي عبدالله الحضرمي<sup>(٢)</sup> القاضي بسبّته، قال : أخذت بيده يوماً أقوده إلى منزله من مدرسة باب القصر بسبّته لمكان سنّه، فقعد أثناء الطريق ليرتاح، ثم قال لي : ماتقول في قولك : زيد قام، أيكون زيدٌ فاعلاً مقدّماً؟ فقلت : لا أدري - لكوني لم أكن حينئذٍ في

(١) في الأصل : «فإن» .

(٢) هو محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، نحويّ . ولي القضاء بسبّة ، توفي سنة ٧١٢ هـ . انظر المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا لأبي الحسن التباهي ١٣٢ - ١٣٣ .

هذه الطبقة - ثم قال لي : لا يكون ذلك لأمرين، أحدهما أن الفاعل كالجزم من فعله إذا كان ضميراً متصلاً، فوجب أن يجرى الظاهر معه على أسلوب واحد. والآخر : أنه لو كان كذلك لاتحد حكم الفعل مقدماً ومؤخراً. وقال الأستاذ - رحمه الله - : فهذا من أول ما أفادني، رحمة الله عليه.

وفي المسألة خلافٌ خاصٌ وخلافٌ عامٌ يذكر في قوله : «وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعِلٌ، بحول الله.

فإذا اجتمعت الشروط كان المرفوع فاعلاً، نحو : قام زيد، وخرج عمرو، وركب أخوك، وضرب الزيدون عمراً. وما كان نحو ذلك.

وأما أوصاف «وجهه» من قوله : منيراً وجهه» فالأول : أنه مسندٌ إليه اسم يعطى معنى الفعل، وهو منيرٌ؛ إذ هو اسم فاعل من : أثار وجهه فهو منير. وقد<sup>(١)</sup> يحتمل أن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل، وكلاهما مراد. ويدخل في ضمن هذه الإشارة أفعال التفصيل، نحو : زيد أفضل من عمرو؛ فإن في أفضل ضميراً يعود على زيد، هو فاعل أَفْعَلَ، وقد يظهر كما سيأتى. واسم الفعل نحو: صه، ونحو<sup>(٢)</sup>.

### فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

فالعقيق فاعل بهيهات، أى : بَعْدَ الْعَقِيقِ وَأَهْلِهِ. وكذلك المصدر المقدر بأن

(١) فى هامش الأصل عن نسخة : «وهو» بدل : «وقد» .

(٢) لجريير ، ديوانه ٢٨٥ ، والرواية فيه :

فأيهات أيهات العقيق ومن به أيهات وصل بالعقيق تواصله !

والبيت فى الخصائص ٤٢/٣ ، وابن عيش على الفصل ٢٥/٤ ، والتصريح ٣١٨/١ ، ١٩٩/٢ ، والهمع ١٤٥/٥ .

وفعل الفاعل، نحو : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا، وركوبُ الفرسِ زيدٌ .  
وكذلك الظرف والمجرور إذا اعتمدا نحو : (أَفِي اللّٰه شَكُّ؟) <sup>(١)</sup> و :  
أعندك عَمْرُو؟ في أحد الوجهين، فإنه في تقدير : أَيْسَتَقَرُّ فِي اللّٰه شَكُّ،  
وَأَسْتَقَرَّ عِنْدَكَ عَمْرُو؟. وهذا الأخير لم ينبه عليه الناظم في مسألة : أَقَانِمُ  
الزَّيْدَانِ؟ لكن نبّه عليه في مسألة وقوعه خبرًا، حيث قال : «وَأَخْبَرُوا  
بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ».. إلى آخره.  
والثاني : كونه تامًا، تحرزًا من نحو : هو كائن أخاك، ففي كائن  
ضميرٌ رَفَعَهُ عَلَى اسْمِ كَانَ لَا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ كَائِنٌ اسْمًا فِي مَعْنَى  
الْفِعْلِ.

والثالث : كونه فارغًا تحرزًا من الاسم إذا كا فيه ضمير.  
وقد بيّن ما في هذين الوضعين.

والرابع : كونه غير مبني للمفعول، تحرزًا من الصفة إذا بنيت  
للمفعول، نحو : مضروب أبوه، ومكرم أخوه؛ فإن المرفوع هناك لا يعرب  
فاعلاً. وَيَصْدُقُ عَلَى الظرف والمجرور والمصدر أنها غير مصوغات  
للمفعول.

فإن قلت : وكذلك يصدق / أيضًا على ما كان في معنى المفعول ٥٠٤  
منها نحو : أعجبني قِراءةٌ في الحَمَامِ القرآنُ، و : أعجبني ركوبُ الفرسِ؛  
لأن المصدر لا يتبيّن فيه صيغة فاعل من صيغة مفعول. وإذا كان كذلك  
أوهم أن يُعْرَبَ القرآنُ والفرسُ فاعلاً، وليس كذلك.  
فالجواب : أن المصدر إذا كان معناه معنى فاعل يصدق عليه أنه

(١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم .

غير مبني للمفعول، وإذا كان معناه معنى مفعول لا يصدق عليه ذلك، باعتبار تقديره بفعل المفعول، وإنما يصدق عليه ذلك باعتبار لفظه خاصة، والمصدر لم يعمل إلا باعتبار الفعل الذي قام مقامه، فإذا قام مقام مبني للفاعل فليس بمبني للمفعول على وجه ولا بالاعتبار، وإذا قام مقام مبني للمفعول فلا تصدق عليه العبارة صدقاً مطلقاً. وذلك يكفي هنا.

والخامس : كونه مقدماً كما تقدم من الأمثلة، فلو تأخر لم يكن الوجه فاعلاً، نحو : وجهه منير، لأن فيه ضميراً يبرز في التثنية والجمع كالفعل. والخلاف الذي جرى في تقدم الفعل يجرى هنا.

فإذا اجتمعت الشروط أعرب ذلك الاسم المتأخر - الذي هو نظير الوجه في المثال - فاعلاً بإطلاق، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبو حسنٍ، أخوه أفضل منه. وأعجبني رجل عندك أبوه، وفي الدار أخوه. وما أعجبني إكرامُ زيدٍ عمراً. وما أشبه ذلك.

وإذا تقرر هذا رجعنا النظر إلى معنى التعريف وما يتعلق به، وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أنه قال : «الفاعل الذي كمرفوعى أتى.. زيدٌ منيراً وجهه» فجعل الفاعل ما اجتمعت فيه أوصاف المثاليين معاً، وذلك غير ممكن؛ إذ لا يجتمع في اسم واحد أن يكون مسنداً إليه فعلٌ ومسنداً إليه ما يؤدّي معنى الفعل في حالة واحدة، فلو قال : كمرفوع كذا، أو كمرفوع كذا، لكان صحيحاً، كما قال في التسهيل : «هو المسند إليه فعلٌ أو مضمّن معناه»<sup>(١)</sup>.

والجواب : أن مقصوده ما أراد في التسهيل، فالموضع لأو، لكن لما كانت الواو قد تقع موقع أو في مواضع، وبالعكس، أتى بالواو هنا تقديرًا، كانه قال :

---

(١) التسهيل ٧٥ .



الذى كمرفوع أتى، وكمرفوع منيراً، ثم نُثْنَى على هذا التقدير لأن التثنية لاترادف إلا العطف بالواو، حسبما هو مبين في موضعه، وإذا ساغ هذا التقدير صح كلامه.

والثانى : أن هذا التعريفَ الجُمْلِيَّ اقتضى أن الفاعل إنما يكون اسماً صريحاً لتعريفه إياه بالاسم الصريح، وهو : زيد، وجهه. وليس ذلك بلازم، بل قد يكون غير صريح، نحو : أعجبي أن تقوم. فإن ومابعدا هو الفاعل، وليس باسم صريح. وكذلك أن ومعمولاها، نحو : أعجبي أنك قائم، وما المصدرية أيضاً، نحو ماصنعت، أى : صنُعتك. ولا يقال : إن مثل هذا قليل لم يُعتد به، بل هو كثير كطرد مقيس.

والجواب : أن مثل هذا في حكم الاسم الصريح، ولذلك ترى سيبويه يطلق على الحرف المصدرى أنه اسم<sup>(١)</sup> لقرب تأوله بالاسم. وأيضاً إذا نظرت في الحرف مع مابعدا / وجدته مع الفعل قبله في الحكم كالاسم ٥٠٥ الصريح، من حيث حصل له إسناد فعل تام فارغ غير مصوغ للمفعول مُقَدَّم، وإما كان ذلك اعتباراً بقوة الاسم الصريح. وإنما قصد الناظم بالتمثيل بالاسم الصريح مقتصرأ عليه التنكيت على الكوفيين القائلين بجواز كون الفاعل غير اسم ولا مقدراً باسم، مستدلّين على ذلك بقوله تعالى : {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنتُهُ حَتَّى حِينٍ<sup>(٢)</sup>}، ففاعل (بَدَأَ) عندهم الجملة التى هى : (لَيْسَ جُنتُهُ<sup>(٣)</sup>). ومثل ذلك : {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ<sup>(٤)</sup>}؛ فلا يصح أن يكون (كَمْ) الفاعل، بل الجملة كلها، ٥٠٦

(١) انظر الكتاب ١٢٠/٣ ، ١٢٢ ، ١٣٠ .

(٢) الآية ٣ من سورة يوسف .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢٢٠/٤ ، ٢٤٢ ، والهمع ٢٧٢/٢ .

(٤) الآية ١٢٨ من سورة طه . وفى جميع النسخ «أولم» وسيذكر الآية بعد على الصواب .

ومن مُثَلِّ سيبويه : بدالْهُمُ أَيُّهُمُ أَفْضَلُ، وقال في تقديره : «كأنك قلت : ظهر لهم  
أهذا أفضل أم هذا<sup>(١)</sup>». وفي الشعر أيضاً من ذلك كثير، كقوله<sup>(٢)</sup>:

ماضِرٌ تَغْلِبُ وائِلٌ أَهْجَوْتَهَا      أَمْ بَلَّتْ حَيْثُ تَلَاطَمَ الْبَحْرَانِ  
وقال بشر<sup>(٣)</sup>:

نَزَعْتَ بِأَسْبَابِ الْأُمُورِ وَقَدَبَدَا

لِذِي اللَّبِّ مِنْهَا أَى أَمْرِيهِ أَصُوبُ

ومن ذلك في القرآن أيضاً : {وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ<sup>(٤)</sup>}، ونحوه قوله  
تعالى : {وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لِیَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ<sup>(٥)</sup>} .. الآية .  
والمفعولُ الذي لم یُسَمِّ فاعله<sup>(٦)</sup> بمنزلة الفاعل في جميع أحكامه . ومن مُثَلِّ  
الفراء : قَدْ تَبَيَّنَ لى أَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ أَمْ زَيْدُ<sup>(٧)</sup>، وبدا لي لأضربنك . وقال الفراء : كلُّ  
فعلٍ كان تأويلُهُ بلغنى، أو قيل لي، أو : انتهى إلى، فَإِنَّ اللامَ وَأَنْ یصلحان فيه .  
ومثَّل ذلك في الكلام كثير، وجميعه يشعرُ بل یُصرَحُ بأنَّ الفاعل لا یلزمُ أن یكو  
اسماً . فكان الناظم یُنكِّتُ على القائلین بهذا المذهب، ویقول : إنَّ الفاعل إنما  
یكون اسماً، وما جاء مما ظاهره خلافُ ذلك، فراجع في الحقيقة إليه .

والجواب : أن النَّمطَ مما حُمِلَ الكلامُ فيه على معناه دون لفظه، والمسألة

(١) الكتاب ١١٠/٣ .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٣٤٤/٢ . والبيت في أمالي ابن الشجرى ٢٦٦/١ ، والخزانة عرضاً ٩/٦ .

وفي هذه المراجع : تالطح البحرين .

(٣) ديوان بشر بن أبى خازم : ٨ .

(٤) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٥) الآية ٦٥ من سورة الزمر .

(٦) في هامش الأصل ع نسخة : «والمقام مقام مالم یُسَمِّ فاعله» .

(٧) انظر معانى القرآن ٢/٣٣٣ .

من باب تعليق الفعل عن الفاعل كما يُعلّق عن المفعول بإطلاق في باب  
ظننت، لأن بدا وظهر وتبين في معنى عِلِمَ، فعُلّق تعليقه، وكذلك قوله :  
{أَفَلَمْ يَهْدِلَهُمْ}، لأن معناه : أفلم يعلموا؟

فإن قيل : فأين الفاعل؟

قيل : ما أعطاه الكلامُ المعلقُ عنه الفعل من معنى المفرد، لأن التقدير  
: بدا لهم هذا المعنى، كما أن الجملة المعلقة في «علمت» هي على ذلك  
التقدير، ولم يقع مفعولُ علمت جملةً أصلاً إلا في اللفظ، وأما في المعنى  
فلا، فكذلك وقوعُ الجملة في موضع الفاعل.

فإن قيل : فيصدق أن الفاعل ليس بمفرد.

قيل : أما في اللفظ فنعم، كما يقع الحرف فاعلاً في نحو : أعجبنى  
أن تقوم، ولا يدلّ ذلك على أن نفس الفاعل غير الاسم، وأما في التحصيل  
فلا، بل الفاعل معنى الجملة، وهو المفرد الذي صرنا إليه. وأيضاً قد وقع  
المبتدأ جملة في اللفظ، لأن المعنى معنى المفرد، نحو : سواء على أقمت أم  
قَعَدْتَ. وهو كثير في القرآن والكلام العربي؛ لأن «أقمت أم قعدت» في  
تقدير : قيامك وقعودك، ولم يكن ذلك ضائراً، فكذلك يقع الفاعل في اللفظ  
جملة إذا كان المعنى للمفرد.

فإن قيل : هذا إقرارٌ بمذهب الكوفيين<sup>(١)</sup>.

قيل : إن أرادوا بما أجازوا / هذا المقدار فنحن نوافقهم عليه، ٥٠٧  
ولا يبقى بين الفريقين خلاف، فإن أرادوا غير ذلك فلانقول به؛ إذ الجملة  
من حيث هي جملة لا تقع فاعلةً أبداً، ولا يوجد في الكلام ذلك إلا على

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٧/١، والارتشاف ٦٢١ .

ماتبيين. وهذا ظاهر كلام سيبويه، وذهب إليه طائفة. ولكن هذا التأويل لا يساعد عليه ظاهر عبارة الناظم إلا بتكلف شديد، والذي يساعد عليه كلامه مذهب المبرد ومن وافقه، وهو أن هذا الباب كله محمولٌ على إضمار المصدر المفهوم من الفعل، فهو الفاعل والتقدير : بدالهم بداءً، ويَهْدِ لهم هدىً، وتبين لكم تبيناً، وأوحى وحيً أو إيجاداً، وكذلك سائر الأمثلة. وقد وقع المبرد في كتاب سيبويه طُرّة نصّها : «بدا لهم فعل، والفعل لا يخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين بدأ لهم بدؤً، وقالوا : ليسْجُنْتُهُ. وإنما أضمر البدؤُ لأنه مصدر يدلّ عليه قوله : (بَدَأَ لَهُمْ)، وأضمر كما قال تعالى : {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ}، ولا يكون (لَيْسْجُنْتُهُ) بدلاً من الفاعل، لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملةً». هذا ما قال، وقد زعم أنه مذهب النحويين أجمعين، يعنى من تقدمه. وقد ذكر ابن خروف أن النحويين خالفوا فيما قال، وعلى الجملة فهم فيه فرقتان، وظاهر الناظم الذهاب إلى رأى المبرد، وإليه ذهب السيرافي وجماعة من المتأخرين.

والوجه الثالث من أوجه النظر في تعريفه : أنه زاد مثلاً ثالثاً في البيت، وهو قوله : «نِعْمَ الْفَتَى»، وهو لم يُحْلَ عليه في التعريف، بل قال : «كَمَرَفُوعَى أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ» فظهر أن ذلك المثال حشوٌ بلا فائدة.

والجواب : أن هذا المثال تكميلٌ لما قصد، مع الاكتفاء بما أحال عليه، لأنّ قوله : «أتى زيدٌ» شمله، ولكنه نبّه على أنه ليس من شرط الفاعل أن يكون فعلاً المسندُ إليه متصرفاً كأتى زيد، بل قد يكون غير متصرفٍ كنعِمَ. ولا يخرج الاسم بذلك عن كونه فاعلاً، وهو الفتى في مثاله وما حلّ في موضعه؛ إذ لا يعتبر في إعرابه فاعلاً أن يكون فاعلاً معنًى، وإنما يُعْتَبَرُ احتياج الفعل إليه لغة، وسموّه<sup>(١)</sup>

(١) في س، ف : «تتيمياً، إذ كان مساوياً للفاعل حقيقة» .

فاعلا وإن لم يكن فاعلاً حقيقةً اعتباراً بما كان منها فاعلاً، ليستتب الاصطلاح في الباب. ومن ههنا لم يحدوا الفاعل من جهة المعنى، وإنما حدوه بأحكامه اللفظية، ليدخل في الحد نحو: نَعَمْ الرجلُ، ومات زيدٌ، وما أشبه ذلك. ففي تمثيل الناظم إشارة إلى هذا المعنى.

والوجه الرابع: أن [في<sup>(١)</sup>] قوله: «كمرفوعى أتى» ما يشير إلى أن من أحكامه الرفع، وأنه هو الذى يقتضيه<sup>(٢)</sup> من أنواع الإعراب، فلا يكون منصوباً ولا مجزوراً. وهذا صحيح؛ فإن الفاعل مرفوعٌ أبداً. قالوا: واختص بالرفع، لأن الرفع إعراب العمد، والفاعل عمدة؛ إذا لا يستغنى الكلام عنه. وأما النصب فللفضلات المستغنى عنها، وكذلك الجر.

فإن قيل: فيقتضى هذا أن لا يكون الفاعل إلا مرفوعاً، وذلك غير مطرد من أوجه:

منها: أن العرب تقول: كَفَى بالموتِ واعظاً. وفاعل كفى إنما هو الموت. وهذا نظير جرّ المبتدأ في قولهم: بحسبك زيد. وقالوا: ما أتانى من أحدٍ، وأحدٌ هو الفاعل. وهذا مقيس.

ومنها: أن المصدر / الموصول<sup>(٣)</sup> قد يضاف إلى فاعله، بل هو ٥٠٨ الأكثر فيه، نحو: أعجبني قيامُ زيدٍ، وضربُ زيدٍ عمراً، وهو أيضاً مطرد.

ومنها: أن النحويين يقولون: إذا كان معنى الكلام يميز بين الفاعل والمفعول، جاز في الشعر كثيراً أن يُنصب الفاعل ويرفع المفعول،

(١) ليست في الأصل .

(٢) في الأصل: يقتضى .

(٣) يريد به المصدر الذى فى معنى حرف المصدر والفعل ، والحروف المصدرية يقال لها كذلك : الموصولات الحرفية انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٦٨/١ ، ٢٨/٢ .

وجاز في الكلام قليلا. ومن ذلك في قراءة عبدالله : (فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ  
كَلِمَاتٍ<sup>(١)</sup>) بنصب (آدم)، ورفع (كلمات). وقالوا : خَرَقَ الثوبُ المسمار. وكسر  
الزجاجُ الحجر. ومن ذلك في الشعر<sup>(٢)</sup>:

مثل القنَافِذِ هَدَأْجُونُ قَدْ بَلَغَتْ

نجرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَامِيَهُمْ هَجَرُ

وقال الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً

حُصَيْنٍ عَيْبِطَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخُمُرُ

وقال الآخر، وهو خدّاش بن زهير<sup>(٤)</sup>:

وَتَلَحَّقْ خَيْلاً لَاهَوَادَةَ بَيْنَهَا

وَتَسْفِي<sup>(٥)</sup> الرُّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْخُمُرِ

---

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة . وعبد الله هو ابن كثير ، انظر السبعة ١٥٣ .

(٢) البيت للأخطل ، ديوانه ٢٠٩ . ورواية الديوان :

على العِيَارَاتِ هَدَأْجُونُ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ ، أَوْ حَدَّثَتْ سَوَامِيَهُمْ هَجَرَ

يقال في جميع العَيرِ : عيارَات وأعيَار وأعيرة . وَالْهَدَجُ : تقارب الخطر .

والبيت من شواهد المحتسب ١١٨/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٣٦٧/١ ، والمغنى ٦٩٩ والهمع ٨/٣ .

(٣) ديوانه ٢٥٤/١ . والبيت في الإنصاف ١٨٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣٢/١ ، ٧٠/٨ ، والتصريح  
٢٧٤/١ ، والعينى ٤٥٦/٢ .

وابن أصرم هو حصين ، قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم حتى يقتل قاتله .

ولحم عيبط : طريّ والسدائف : جمع سديف ، وهو السنام المقطع .

(٤) جمهرة أشعار العرب لأبى زيد ٥٣٦/٢ ، والاختيارين للأخفش ٤٣٩ .

(٥) كذا في س ، ف . ومثله في الاختيارين للأخفش وفي الجمهرة : ونعصى الرماح ، أى : يتخونونها  
عصا . وقد وقع سقط من البيت في الأصل .

وقال الجعدى<sup>(١)</sup>:

حَتَّى لَحِقْنَا بِهِمْ تَعْدُو فَوَارِسُنَا

كَانَنَا رَعْنُ قَفٌّ يَرْفَعُ الْآلَا

ومثل هذا كثير. وقد جعل ابن الطراوة هذا قياساً مُطَرِّداً، فأجاز نصب الفاعل ورفع المفعول إذا فهم المعنى، نحو: أكل الخبزُ زيداً، وركب الفرسُ عمراً، وما أشبه ذلك. فإذا ما التزمه الناظم من رفع الفاعل غيرُ لازم.

فالجواب: أن هذا كله غير وارد؛ أما كفى بالموت واعظاً، وكفى بالله شهيداً<sup>(٢)</sup>، فمن باب ماندر وخرَج عن القياس، فلا يعتدُّ به، مع أن الباء عدهم زائدة، دخولها كخروجها، فكان لم تكن ثمة.

وأما ما أتاني من أحد، فكذلك أيضاً، فإنها من مواضع زيادة من. والحرف الزائد لا يعتدُّ به، ولا يكسر قاعدة، ولا يخرج الفاعل بذلك عن كونه فاعلاً، ولذلك يُعطف على موضعه رفعاً، فهذا ليس مما يعترضُ به.

وأما فاعل المصدر إذا أضيف إليه فلا يسمى فاعلاً عرفاً حينئذٍ، بل هو مضافٌ إليه، كما لا يسمى زيدٌ - في قولك: زيدٌ قامَ - فاعلاً، ولا في زيد مَضروبٌ مفعولاً، وإن كان المعنى في الجميع على ذلك. ومن هنا يتبينُ في نحو: كسر الزجاجُ الحجرَ، أن الزجاج هو الفاعل، وأن الحجر مفعول، اعتباراً باللفظ،

(١) ديوانه ١٠٦، وهو في المعاني الكبير ٨٨٣، والمحاسب ٢٧/٢، والخصائص ١٣٤/١، والاقتضاب

٢٩٨، والإنصاف ١٥٨، واللسان: أول. وفيها: يقْدَى، أى: تحمل خيلها على العدو. والرعن:

أنف الجبل. والقف: الجبل. يعنى أنها تنزو في السير كما ينزو الرعن في الآل.

هذا، وقد استشهد المؤلف بالبيت على ورود الفاعل - وهو الآل - منصوباً، لأنه الذى يرفع.

وكلام ابن قتيبة ومن جاء بعده يدفع ذلك. انظر المراجع المتقدمة.

(٢) الآية ٧٩ من سورة النساء.

وإن كان المعنى بخلاف ذلك؛ إذ لا يستتبُّ قانو التعليم إلا بذلك.

قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه - : الإعرابُ إنما يكونُ أبداً على حسب العلامة التي تكون في الاسم المعرب؛ ألا تَرى أن (القَرِيَّةَ) من قوله تعالى : {وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ<sup>(١)</sup>} إنما تعربُ على حسب حركتها لا على حسب الأصل.

وإنما كان يكونُ ذلك كسراً أن لو كان المنصوب يعرب فاعلاً، والمرفوع يعربُ مفعولاً، من قولك : كسر الزجاجُ الحجرَ، ونحوه. فالفاعلُ إذاً شأنه الرفعُ، كما أشار إليه الناظم. وأما كون هذا القلبِ قياساً أو غير قياس، فمسألةٌ لاحتاج إليها الآن؛ إذ لاتعلق لها بكلام الناظم.

والوجه الخامس : أن قوله : «كمرفوعى أتى»... إلى آخره، ظاهر في أن أتى هو الرفع لزيد، وأن منيراً هو الرفع لوجهه، فالرافع للفاعل إذاً هو المسند فعلاً كان أو ما أشبهه، وهذا مذهب البصريين. وزعم بعض الكوفيين أن الرفع له الإسناد لا المُسند، وهو مرجوحٌ من أوجه :

أحدها : أن الإسناد نسبةٌ بين المسند والمسند / إليه، فليس عمله ٥٠٩

في الفاعل دون الفعل بأولى من العكس.

والثاني : أن العمل إنما ينسب إلى المعنى إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعلُ موجودٌ وصالحٌ للعمل باتفاق، فلا يصح أن يعدلَ عنه إلاً بدليل يدل على عدم صلاحيته في الموضع، ولادليل هنا على ذلك، فوجب أن لا يُصارَ إلى غيره.

والثالث : أن من شأن المعمول الاتصال بعامله، وأن لا يتصلَ بغيره،

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .



وقد وجدنا أن الفاعل إذا كان ضميراً إنما يتصل بالفعل، فدلّ على أنه عامله، ولو كان غير عامل لما اتّصل به أصلاً، بل كان يكون منفصلاً عنه.

وعلى الجملة فهو خلافٌ في اصطلاح، لا يبينني عليه حكم عند الجميع، وإن كانت الأدلة تقتضى ذلك، فليس أحدٌ من المخالفين لنا بقائل بما يقتضيه الأدلة عليه.

وقوله : «وبعد فعل فاعلٌ» اقتصر على ما يشير إليه لكفى، لكنه نصّ عليه ولم يكتف بالإشارة، لما له في ذلك من الفوائد، والذي يشتمل عليه منها ثلاث :

إحداها : الإشارة إلى مخالفة من خالف في لزوم التقديم، وهم الكوفيون؛ وإذا أجازوا تقدّم الفاعل على الفعل أو ما أشبهه، فكأنه يقول : الفاعل مختصٌّ بكونه بعد فعل، فلا يجوز أن يتقدم عليه، ودلّ على قصده لهذا تقديمه الظرف لدلالته على الاختصاص بهذا الحكم، كقوله : {إِيَّاكَ نَعْبُدُ<sup>(١)</sup>}، بمعنى<sup>(٢)</sup> : مانعبد غيرك، فكذاك هذا، ليس الفاعلُ إلا بعد الفعل، وغيرُ الفعلِ بمزلة الفعلِ في هذا. ويجيزُ الكوفيون تقديمه فيقولون : الزيدان قام، والزيدون قام - على تقدير : قام الزيدان، وقام الزيدون - ومررت برجلٍ أبواه قائم - على تقدير : قائم أبواه. واستدلوا على ذلك بمجيئه في الشعر، كقول الزبّاء<sup>(٣)</sup> :

مَا لَجِمَالٍ مَشْيُهَا وَبَيْدَا

فالتقدير : وبَيْدَا مَشْيُهَا. وقول امرئ القيس<sup>(٤)</sup> :

(١) الآية هـ من سورة الفاتحة .

(٢) في صلب الأصل بعد الآية : «بمعنى : إياك نعبد لاغيرك» . وفي هامشه عن نسخة : «أى : لانعبد غيرك» . والمثبت عن س ، ف .

(٣) البيت في المغنى ٥٨٢ ، والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ٢٥٥/٢ . وفي العينى ٤٤٨/٢ .

(٤) البيت في مجالس العلماء للزجاجى ٣١٩ . وليس في ديوان امرئ القيس

والنحس : البخان . وقد تقيّب نحسه : سكن .

فَظَلَّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذِ بِنِعْمَةٍ      فَقَلَّ فِي مَقِيلِ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٌ  
التقدير : مُتَغَيِّبٌ حَسُّهُ. وقول النابغة<sup>(١)</sup> :

وَلَا بُدَّ مِنْ عَوْجَاءِ تَهْوِي بِرَاكِبِ

إِلَى ابْنِ الْجَلَّاحِ سِيرُهَا اللَّيْلُ قَاصِدٍ

التقدير : قَاصِدٍ سِيرُهَا. وقال الآخر<sup>(٢)</sup> :

لَمِنْ زُخْلُوقَةٍ زُلُّ      بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ

وهذا وما أشبه قد أجاب عنه الناظم بجواب مجمل، وذلك قوله :  
«فَإِنْ ظَهَرَ.. فَهُوَ وَالْأَفْضَمِيرُ اسْتَتَرَ»، يريدُ أَنْ الْفَاعِلُ لَا بُدَّ مِنْهُ بَعْدَ الْفِعْلِ،  
فَقَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا، وَذَلِكَ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ، وَقَدْ يَكُونُ مَضْمُرًا نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ.  
فَفِي قَامَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى زَيْدٍ، تَقْدِيرُهُ : قَامَ هُوَ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِهِوَ. فَإِذَا ظَهَرَ  
الْفَاعِلُ بَعْدَ الْفِعْلِ فَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِي الْفِعْلِ أَوْ  
فِيمَا أَشْبَهَهُ. وَلَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ : «فَإِنْ ظَهَرَ»، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ضَمِيرٍ، وَإِنَّمَا يَعْنِي  
إِنْ ظَهَرَ لِلْعَيَانِ فِي النَّطْقِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الظَّاهِرُ ضَدًّا لِلْمَضْمُرِ، نَحْوُ : قَامَ  
زَيْدٌ، كَمَا ذَكَرَ. وَيَدْخُلُ فِيهِ الضَّمِيرُ الْبَارِزُ نَحْوُ : قَمْتُ، وَقَامَا، وَقَامُوا،  
وَقُمْتُ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنَا، لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ وَلَمْ يَسْتَتِرْ. وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَقْصِدِ مِنْ  
كَلَامِهِ قَوْلُهُ فِي قَسِيمِهِ : «وَالْأَفْضَمِيرُ اسْتَتَرَ»، فَوَصَفَهُ بِالْإِسْتِتَارِ، وَلَا  
يُقَالُ فِي الضَّمِيرِ الْبَارِزِ : مُسْتَتَرٌ، فَتَقْسِيمُهُ الْفَاعِلُ إِلَى مَا ظَهَرَ وَإِلَى ٥١٠  
مَا اسْتَتَرَ يَعْنِي مَا ذَكَرَ. وَإِذَا ثَبَتَ فُكِّلَ مَا تَوَهَّمُ أَنْ الْفَاعِلُ فِيهِ مُقَدَّمٌ فَلَيْسَ  
كَذَلِكَ، بَلِ الْفَاعِلُ فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ، أَوْ فِي الْاسْمِ الَّذِي

(١) ديوانه ١٤٠. والعوجاء : ناقة قد اعوجت لطول السفر، وانحرفت عن حالها إلى الهزال.

(٢) امرؤ القيس، ملحقات ديوانه ٤٧٣. والبيت من شواهد المحاسب ١٨٠/٢، وأمالى ابن  
الشجري ١٢١/١، والهمع ١٧١/١.

بمعناه، فقولها :

مَا لِجَمَالِ مَشْيِهَا وَبَيْدَا

فاعل «وبئد» فيه ضمير مستتر عائد على «مشيها»، على أن يكون مشيها مبتدأ خبره محذوف وهو العامل في وبئد، كأنه قال : مشيها حصل وبئد، أو ظهر، نظير ماتأول سيبويه قوله<sup>(١)</sup> :

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

كأنه قال : أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعَا.

وكذلك قول امرؤ القيس : «نحسه مُتَغَيَّبٌ» فيه ضمير هو الفاعل عائد على نحسه، على أن يكون على حذف إحدى ياءى السبب المراد به المبالغة، لقوله<sup>(٢)</sup> :

وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ نَوَّارِي

أراد : نوار، فكذلك هنا، أراد : نحسه مُتَغَيَّبِيٌّ، فَحَذَفَ.

وكذلك قوله : سيرها الليلي قاصدٍ، في قاصد ضمير هو الفاعل، عائد على «عوجاء» كاه قال : ولابد من عوجاء قاصدٍ، وكان أصله أن يقول : قاصدة، لكن جعله من باب النسب، أى : ذات قصدٍ، كقوله : {السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ<sup>(٣)</sup>} أو يعود على راكبٍ، كأنه قال : تهوى براكب قاصدٍ، وسيرها الليل : مبتدأ وخبر.

وقوله

بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ

في تنهل ضمير عائد على العينين، وأفرد لأن العينين في تلازمهما

(١) انظر فيما تقدم : ٣١١ .

(٢) هو العجاج ، ديوانه ٣١٠ . البيت في الخصائص ١٠٤/٣ ، ٢٠٥ ، والمنصف ١٧٩/٢ ، والمحتسب

٣١٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٩/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٣٩/٣ ، والمغنى ١٨ ، ٦٨١ .

(٣) الآية ١٨ من سورة المزمل .

كالشئ والواحد، وم عادة العرب أن تعامل هذا الوع من المثني معاملة المفرد، كقوله<sup>(١)</sup>:

وَكُنْ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنَفُلٍ      أو سنبلا كُحِلَتْ به فأنهَلَتْ  
أو يكون على حد<sup>(٢)</sup>.

فكل هذا دخل تحت قوله : «وَلَا فَضْمِيرًا سَتَرْتُ»، فإليه يرجع ما تقدم من التأويلات، وما كان نحوها، فهو إشارة منه حسنة في المسألة. والقائدة الثانية : بيان أن كل فِعْلٍ لابد له من فاعل، وأه لا يوجد فعلٌ لا فاعل له البتة، لقوله : «وبعد فِعْلٍ فاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ.. فَهُوَ».. إلى آخره، يعنى أن ذلك لازمٌ للفعل، وإذا لزم ذلك له ظهر أن الفِعْلَ لا يخلو م فاعل، فَإِنْ ظَهَرَ فذاك، وإلا فهو مستترٌ فيه. ونكّت بهذا على مسائلٍ وقعت لجماعة ظهر فيها من قولهم أن م الأفعال الثابتة الفعلية ما يقع بلا فاعل، فمن ذلك قُلْ إِذَا لَحَقَهَا مَا، وزعم جماعة أن قُلْ [هناك<sup>(٣)</sup>] فعلٌ لا فاعل له، وإنما كَفَّتْهُ ما عن العمل، كما تكف غيره كإِنْ، وَأَنْ، وَرَبُّ، وما أشبه ذلك. وهذا لا يتعين، فقد يمكن أن تصير قُلْ مع ما حرف نافية بمنزلة ما، ولذلك تُستعمل للفي المحض، فقلبت عليها الحرفية، وإذا كا كذلك فليست مما يطلب فاعلاً. وأظن<sup>(٤)</sup> أن منهم من أبقاها على فعليتها، وجعل فاعلها

(١) البيت لسلمة بن ربيعة ، ويقال فيه : سلمى . شاعر جاهلى . انظر الحماسة لأبى تمام ٢٨٥/١ ،

وشرحها للمرزوقى ٥٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١ .

(٢) فى الأصل " حذف . وبعده فى س ، ف . بياض . وفى هامش الأصل : «فى بعض النسخ هنا بياض» .

(٣) عن س ، ف .

(٤) فى الأصل : «وأظن أن ممن أبقاها» . وفى هامشها مصححا : «منهم من أبقاها» . وما أثبتناه عن س ، ف .

ما وما بعدها من الفعل<sup>(١)</sup> على أن تكون مامصدرية، نحو : أعجبني ماصنعت، فكأنك قلت : أعجبني صنعك، فقولك : قلماً يقوم زيد، في تأويل : قلّ قيام زيد - ومنهم من جعلها زائدة<sup>(٢)</sup>، ووصالُ فاعل.

ومن ذلك دعوى الكسائي في قولك : ضربني وضربتُ قومك، إنه على حذف الفاعل من ضربني؛ إذ لا يجوز عنده الإضمار فيه، فلا يقول : ضربوني وضربتُ قومك، بل يُوجبُ فيها حذف الفاعل، كما قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

تَعَفَّقُ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ ... ..

وما قاله الكسائي في البيت ونحوه غير صحيح، بل / الفاعل مضمر في الفعل، كأنه قال : تعفَّق منْ ثَمَّ، ويكونُ عودُ الضمير - وهو ٥١١ مفرد - على الجماعة مثل قولهم هو أحسن الفتیان وأجمله<sup>(٤)</sup>. وسيأتى في الإعمال إن شاء الله.

فمثل هذا يدخل تحت قول الناظم : «فإن ظهر.. [فهو<sup>(٥)</sup>]»، وإلا فَضْمِيرُ اسْتَنْتَرَ.. ومن ذلك ما رآه المؤلف في شرح التسهيل في نحو قولك : قام مبني على الفتح، أن قام في هذا الكلام فعلٌ باقٍ على أصله، وقد

(١) إلى هنا ينتهي السقط الذي وقع في ١ ، والذي يبدأ من ص : ٤٢٦ .

(٢) لم يتقدم ذكر الوصال ، يشير إلى بيت الكتاب :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يوم

(٣) هو علقمة الفحل ، ديوانه ٢٨ ، وتكملة البيت : فبذت نبلهم وكليب . والبيت في الرد على النحاة : ٨٧ ، والأشموني ١٠٢/٢ ، والمفضليات ٣٩٠ . والأرضى : شجر . وبذت : سبقت وغلبت . والكليب : جماعة الكلاب . وتعفَّق لها رجال : استتروا . يريد أن الصيادين تخفوا للبقرة.

(٤) انظر نتائج الفكر في النحو للتسهيل ١٧٢ ، والروض الأنف له ٤٤/٨ .

(٥) ليست في الأصل .

أُسْنَدٌ إِلَيْهِ قَوْلُكَ : مَبْنًى عَلَى الْفَتْحِ، إِسْنَادُ الْخَبَرِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، لَا إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ، فَرَفَعَ مَبْنًى عَلَى الْخَبَرِ عِنْدَهُ لَا عَلَى الْفَاعِلِ، فَلَا فَاعِلَ لَهُ إِذَا، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْقَرَأْفِيُّ<sup>(١)</sup>. وما زعمه غير صحيح من وجهين :

أحدهما : ما أشار إليه من أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، فَأَيْنَ فَاعِلُ هَذَا الْفِعْلِ؟ فَإِنْ قَالَ : نَابَ عَنْهُ الْخَبَرُ. قِيلَ : هَذَا لَانْظِيرَ لَهُ، بِخِلَافِ نِيَابَةِ الْفَاعِلِ عَنِ الْخَبَرِ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ بِاعْتِرَافِ ابْنِ مَالِكٍ فِي : أَقَانِمُ الزَّيْدَانِ؟ فَلَيْسَ إِذَا «قَامَ» هُنَا فِعْلًا، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ، وَلَيْسَ لَهُ فَاعِلٌ هُنَا بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْخُصُومِ، فَلَيْسَ بِفِعْلٍ.

والثاني : قَالَ شَيْخُنَا الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : يَقَالُ لِابْنِ مَالِكٍ : مَا إِعْرَابُ «قَامَ» مِنْ قَوْلِكَ : قَامَ مَبْنًى عَلَى الْفَتْحِ؟ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ : مَبْتَدَأٌ. وَقَدْ قَالَ هُوَ : إِنْ الْفِعْلُ وَحْدَهُ لَا يَكُونُ مَبْتَدَأً، وَإِنْ الْمَبْتَدَأُ اسْمٌ أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ، فَقَامَ إِذَا اسْمٌ لَفِعْلٍ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

والفائدة الثالثة : التَّنَكُّيْتُ عَلَى بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ فِي إِجَازَتِهِمْ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي بَعْضِ مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : كُلُّ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِيهِ الْفَاعِلُ فَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْهُ، وَلِذَاكَ أَمَثَلْتُ مِنْهَا مَاقَالَ سَيَبَوِيهِ وَالْجُمْهُورُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصُّنُودَ وَقَلَّمَا

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّنُودِ بَلُومُ

إِنَّ «وَصَالَ» فَاعِلٌ مُتَقَدِّمٌ ضَرُورَةً، وَيَجِيزُ هَؤُلَاءِ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ

(١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، شَهَابُ الدِّينِ . مَصْرِيٌّ الْمَوْلَدُ وَالنَّشْأَةُ وَالْوَفَاةُ . مِنْ أَصْلٍ مَغْرِبِيٍّ . كَانَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ وَالْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ . انْظُرِ الْوَبْيَاغِ الْمَذْهَبَ ٦٢ - ٦٧ .

(٢) تَقْدِمْ الْبَيْتِ أَوَّلَ أَفْعَالِ الْمَقَارِيَةِ ، انْظُرْ ص : ٢٦٦ .

في الضرورة. ولذلك حمل جماعة الأبيات المتقدمة للكوفيين على تقديم الفاعل ضرورة. وهذا كله لاداعية له؛ لإمكان أن يكون وصال فاعلاً بفعل مضمر يفسره يوم كأنه يقول : «قلما يوم وصال على طول الصدود يوم؛ وساغ هذا لأن قلما مما لا يليها إلا الفعل. وهذا رأى طائفة في بيت الكتاب، ويكو ذلك مبنيًا على أن قلما حرف لا فعل.

ومنها مسألة : إن زيد قام أكرمه؛ قال الأبيدي<sup>(١)</sup> : قال شيخنا أبو الحسن الدباج<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - «لا يبعدُ عندي أن يقال : إن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدماً عليه، وذلك مع أداة تطلب بالفعل؛ وذلك أن العامل متصرف في نفسه، فيتصرف<sup>(٣)</sup> في معموله، إلا أن يمنع مانع، وذلك<sup>(٤)</sup> في الفاعل أن يلتبس بالمبتدأ في قولك : قام زيد، وزيد قام؛ فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل لفضاً أو تقديرًا أزال ذلك اللبس، فصح أن يكون فاعلاً مقدماً، إن قدرت الفعل فارغاً من الضمير، فاعلاً برضمار فعل إن قدرته مشغولاً بضمير<sup>(٥)</sup>». فالحاصل من كلامه أنه أجاز أن يكون زيد فاعلاً مقدماً، وذلك غير سائغ عند الجمهور، لما تقدم ذكره. وهذا الموضع أيضاً محتمل لا يتعين فيه ما قال، ولا مرجح له، فليس إلى القول بإثباته سبيل. وأيضاً صاحب هذا المذهب / يلتزم جواز: وإن الزيدون ٥١٢ قام أكرمتهم. وهذا لا يثبت سماعاً أصلاً، إلا فيما تقدم للكوفيين، وقد مر

(١) هو : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني ، نحوي مدقق ، كان يقرئ الكتاب فما لونه . توفي سنة ٦٨٠ هـ . انظر البقية ١٩٩/٢ .

(٢) هو : علي بن جابر الأشيبلي ، إمام نحوي ، قارئ أديب . أخذ عن ابن خروف وطبقته ، ودرس النحو خمسين سنة . وتوفي سنة ٦٦٤٠ هـ . انظر البقية ١٥٣/٢ .

(٣) في شرح المقدمة للأبيدي : «فذلك يتصرف» .

(٤) ن . م : «ذلك المانع في الفاعل هو أن» .

(٥) شرح المقدمة الجزولية للأبيدي ، ورقة ٢٥٣ .

مافيه. فالصحيح في المسألة امتناع التقديم. [(١) فعلى هذا كل] ماكان من نحو : {وَأَنَّ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} (٢)، وقول الشاعر (٣):

عاوِذُ هَرَاةٍ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا

وقول عدى بن زيد (٤):

فمَتَى وَآغُلُ يَنْبَهُمُ يَحْيُوهُ،

وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّامَى

وقوله (٥):

صَعْدَةُ ثَابِتَةٌ فِي حَائِرِ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمَلُ

ونحو : أزيدُ قام؟ وما أشبه ذلك، فهو على إضمار فعل، لا على تقديم

---

(١) سقط من أ ، وصلب الأصل .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٣) سقط هذا الشطر من س ، ف . وهو من شواهد سيبويه ١١٢/٣ ، والأخفش في معاني القرآن ٣٢٧ ، ٢٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٩ ، والمرزوقي في شرح الحماسة ١٧٤ . وعجزه كما في اللسان ، هرا :

وَأَسْعِدِ الْيَوْمَ مَشْغُوفًا إِذَا طَرِبَا

وينسب البيت وأبيات أخر معه إلى شاعر من أهل هراة ، لما أفتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .  
(٤) ملحقات ديوانه ١٥٦ ، والبيت في الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٦١٧ ، وابن يعيش على المفصل ١٠/٩ ، والرضى على الكافية ٤٦١/١ ، ٩٢/٤ ، والهمع ٣٢٥/٤ ، على الخزانة ٤٦/٣ ، ٣٧/٩ .

(٥) هو كعب بن جعيل ، أو امرأة من بلحارث بن كعب . والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٦١٨ ، وابن يعيش على المفصل ١٠/٩ ، والرضى على الكافية ٤٦٢/١ ، ٩٢/٤ - ٩٣ ، والهمع ٣٢٥/٤ . وفى الخزانة ٤٧/٣ ، ٤٣ ، ٣٨/٩ .



## الفاعل.

ويبقى في كلامه بحث لفظي، وهو أنه قال : «وَيَعْدُ فِعْلٌ فاعِلٌ»، يعني أنه لابد أن يكون بعد الفعلِ فاعِلٌ، ثم قال : «فَإِنْ ظَهَرَ. فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ»، يعني، فإن كان ظاهراً فهو الفاعل، وإلا فهو ضمير، فيصبر المعنى : إن الفاعل بعد الفعل، فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل. وهذا كلام خَلَفَ لفائدة فيه.

والجواب : أن ذلك جارٍ على قصد صحيح فيه فائدة، وهو أن قوله : «وَيَعْدُ فِعْلٌ فاعِلٌ»، إخبارٌ بالقاعدة، أن كلَّ فعلٍ لابد له من فاعل بعده لا قبله، يريد : فابحث عنه. فهي كَلِيَّةٌ تُعَيِّنُ موضع البحث عن الفاعل. ثم أخبر بعد ذلك بوجه مجيئه فقال : إن جاء ظاهراً فهو، أي : المطلوب الذي قصدته، وإن لم يجرِ ظاهراً فاعلم أنه ضمير مستتر في الفعل، طرداً لحكم القاعدة، وعملاً بمقتضاها. وهذا معنى صحيح مفيد. فقوله : «فهو» مبتدأ محذوف الخبر، أي : المطلوب. أو يكون خبراً محذوف المبتدأ، كأنه قال : فالمطلوب هو. وكذلك قوله : «فضمير، يسوغ فيه الوجهان. واستتر : في موضع الصفة لضمير.

(ثم قال الناظم<sup>(١)</sup>) :

وَجَرَدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا

لَاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشَّهَدَا

وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا وَسَعِدُوا

وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدُ

(١) عن الأصل .

هذا الفصل يذكّر فيه لحاق العلامة [للفعل<sup>(١)</sup>] إذا أُسِنَدَ إلى الفاعل؛ فإنّ العربَ - على الجملة - تُلْحِقُ الفِعْلَ علامةً تدلّ على حال الفاعل، من كونه مؤنثاً غير مُذكّر، أو كونه مثنى أو مجموعاً، أو ما شبه ذلك. وابتدأ بالكلام على لحاق العلامة إذا كان الفاعل ظاهراً مثنى أو مجموعاً، وسواء أكان مذكراً أم مؤنثاً. وسيأتى ذكر المفرد. فيريد أن الفعل إذا أُسِنَدَ إلى اثنين أو إلى جمع - وهما المثنى والمجموع - فهو مجرّدٌ عن العلامة الدالة على التثنية والجمع، فلا تُلْحَقُهُ في اللغة الفصحى [علامة<sup>(٢)</sup>]، فتقول : قام الزيدان، وقام الزيدون. ولاتقول : قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup>}، {قال الكافرون : إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ<sup>(٤)</sup>}، وأتى من ذلك بمثال وهو قوله : «فاز الشهداء»، ولم يقل : فازوا الشهداء. ومثله لو قلت : فاز الشهيدان. ومثل ذلك إذا قلت : قامت الهندان، وقامت / الهنّاداتُ، فلا ٥١٣ تقول في اللغة المشهورة : قامتا الهندان، ولا : فُمنّ الهنّاداتُ؛ بل تُجرّدُ الفعل من العلامتين : علامة التثنية وعلامة الجمع.

وإنما جرّئوا الفعل هنا قصداً للفرقة بين قام أخواك، وأخواك قاما؛ لأنّ العلامة لو لحقت في : قاما أخواك، لالتبست بالضمير، فتوهم

(١) ، (٢) عن هامش الأصل .

(٣) الآية ٢٣ من سورة المائدة

(٤) الآية ٢ سورة يونس ، وسحر - بغير ألف - قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر . انظر السبعة ٣٢٢ .

أن قاما خبر مقدّم، ففصلوا. وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث، حيث ألحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع؛ لأنّ علامة التانيث ليست بعلامة إضمار،

فلا تلتبس بعلامة الإضمار؛ قال سيبيويه : «تقول : جاريتاك قالتا، كما تقول : أبواك قالا؛ لأنّ في قلنَ وقالتا إضماراً، كما كان في قالا وقالوا<sup>(١)</sup>» ثم قال «وإذا قلت : ذهبت جاريتاك، وجاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمار، قال : ففصلوا بينهما في التانيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع، وإنما جاؤا بالتاء للتانيث، لأنها ليست علامة إضمار كالواو والالف، وإنما هي كهاء التانيث في طلحة، وليست باسم<sup>(٢)</sup>». هذا ما قال، وهو معنى ما تقدم.

والناس في الفرق بين العلامتين أوجه لافائدة في إيرادها، وقد حصل التانيث بالتعليل.

ثم أتى باللغة الأخرى فقال : «وقد يُقال : سَعِدَا وَسَعِدُوا... إلى آخره يعنى أنّ من العرب من يقول : قاما أخواك، وقاموا إخوانك، وقامتا الهندان، وقُمنَ الهنداتُ، فيلحقُ الفعلَ علامة التثنية والجمع، وكذلك تقول على تمثيله : سعد أخواك، وسَعِدُوا إخوانك، وسَعِدَتَا أخناك، وسَعِدُنْ أخَوَاتُك. وهذه اللغة ضعيفة قليلة، وعلى قلتها نبّه بقوله : «وقد يُقال»؛ إذا عادته أنه يأتي بقدر مع المضارع تنبيهاً على قلة ما تدخل عليه. ووجه إدخال العلامة هنا تشبيه التثنية والجمع بالتانيث؛ إذ كلُّ واحد منهما فرعاً، فالثنى والمجموع فرعٌ عن الواحد، والمؤنث فرع عن المذكر؛ قال سيبيويه : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهِرونها في : قالت فلانة،

---

(١) ، (٢) الكتاب ٢٨/٢ .

فكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِلْجَمِيعِ عَلَامَةً، كَمَا جَعَلُوا لِلْمُؤْنِثِ<sup>(١)</sup>». قال : «وهي قليلة<sup>(٢)</sup>». ومن هذه اللغة ما جاء في الحديث : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار<sup>(٣)</sup>». ومن العرب من قال - وهو أبو عمرو الهذلي<sup>٤</sup> - : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ اللَّيْلَةَ. وأنشد سيبويه للفرزدق<sup>(٥)</sup>:

وَلَكِنْ دِيَاْفِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ  
بَحُورَانِ يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ  
وقال أمية<sup>(٥)</sup>:

يَلُمُّوْنَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي، فَكُلُّهُمْ يَعْدِلُ  
وَأَهْلُ الذِي بَاعَ يَلْحَوْنَهُ  
وَأُنْشَدَ السِّيرَافِي<sup>(٦)</sup>:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا  
أُولَى فَنَوَلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ

وقول الناظم : «والفعل للظاهر بعد مُسْنَد» جملة في موضع الحال، أى :

(١) ، (٢) الكتاب ٤٠/٢ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، فتح البارى ٣٣/٢ .

(٤) الكتاب ٤٠/٢ . والبيت فى الخصائص ١٩٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٣٣/١ ، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، والرضى على الكافية ٤١٤/٢ ، ٣٤٤/٣ ، ٤٨١/٤ ، والهمع ٢٥٧/٢ ، وفى الخزانة ٢٣٤/٥ ، ٣٤٦/٧ ، ٤٤٦ ، ٣٧٣/١١ . والبيت فى الديوان ٤٦/١ .

(٥) ملحقات ديوانه ٥٥٤ . وهو من شواهد السيرافى فى شرحه ١٧١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٨٧/٣ ، ٧/٧ ، والتصريح ٢٧٦/١ ، والعينى ٤٦٠/٢ .

(٦) شرح الكتاب ١٧١/٢ . والبيت لعمرو بن ملقط ، وهو جاهلى . وهو فى نوادر أبى زيد ٢٦٨ . وأمالى ابن الشجرى ١٣٢/١ ، والمغنى ٣٧١ ، والتصريح ٢٥٧/١ ، والخزانة عرضاً ٢١/٩ .

قد يقال : سَعِدَا وَسَعِدُوا، في حال كون الفعل مسنداً إلى الظاهر لا إلى الضمير. فيَن في هذه اللغة موضع لحاق العلامة، وهو حيث يكون الفعل مسنداً إلى الظاهر، فإنَّه / إذا كان مسنداً إلى الضمير اتفق الجميع ٥١٤ على أن يقولوا : سعدا وسعدوا، فيكون الألف والواو ضميرين لاعلامتين، وكذلك رذا قلت : سَعِدَنَ، بخلاف ما إذا أُسِنَدَ إلى الظاهر فإنَّ العلامة تخصُّ بهذه اللغة. وعلى هذا التحرز لاتكون الألف والواو والنون في هذه اللغة ضمائر، وإنما تكون علامات حرفية كطاء التانيث، وهذا مذهب الجمهور. وبعض النحويين زعم هنا أنها ضمائر [مسنداً إليها<sup>(١)</sup>] لاعلامات، لكن من هؤلاء من يقول : ما جاء من نحو : قاما أخواك، وقاموا إخوتك فهو على تقديم الخبر، والزصل : أخواك قاما، وإخوتك قاموا. ومنهم من يقول : الكلام على أصل الترتيب، لكن الظاهر منه من غير أهل اللغة المذكورة، وأما أن يُجعل<sup>(٢)</sup> جميع ماوردَ من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر، فغير صحيح؛ لأن أنمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين، فوجب تصديقهم في ذلك، كما نصدقهم في غيره<sup>(٣)</sup>.

هذا ماقاله، وتامه أن يقال : لو كان على ذلك التأويل لزم أن يكون أهل تلك اللغة قد التزموا ما لم يوجد في كلام العرب التزامه، وهو الإتيان بالضمير مسنداً إليه الفعل إذا أرادوا الإتيان بالظاهر، حتى يكون الظاهر بدلاً من الضمير. هذا غير معهود، وأيضا هو شبيه بتقضى الفعل أكثر من فاعل واحد، وهو غير موجود. فالصحيح أنها في هذه اللغة

(١) عن هامش الأصل، س.

(٢) في شرح التسهيل : «يحمل».

(٣) شرح التسهيل، ورقة ١٠٤.

علاماتُ حرفيّةٌ، حسبما أشار إليه الناظم.

فإن قلت : وأين إشارة الناظم إلى أنها حروف لاضمائر؟

قيل : في وقوله : «والفعل للظاهر بعدُ مسندٌ»؛ إذ لو كانت عنده

ضمائر، لكانت هي المسند إليها، ولم يقل هذه العبارة.

واعلم أن الناظم ترك ذكر أمرين ضروريين هنا :

أحدهما : حكم هذه العلامات مع الفعل المضارع، فإنها تلحق حيث

تلحق الماضي، فتقول في اللغة المشهورة : يقوم الزيدان، ويقوم الزيدون،

وتقوم الهندات، كما تقول : قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات.

وتقول في اللغة الأخرى : يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ويقمنَ

الهندات، كما تقول : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمنَ الهندات. فكان

من حقه أن يذكر ذلك، وقد تقدمت الشواهد في المضارع، وكذلك فعل في

لحاق علامة التانيث الفعل، وترك هناك ذكر المضارع البتّة، وكان من حقه

أن يذكر حكمه؛ إذ لا يفهم له من حكم الماضي، للمخالفة الحاصلة بينهما؛

ألا ترى أنها تلحق الماضي في آخره، والمضارع في أوله؛ ولذلك لو قال

في فصل لحاق التاء بعد قوله : «والتاء مع جمع سوى السالم من»... إلى

آخره :

والتاء في مضارع كالتاء في الماضي إلا الوضع في ابتداء

لم يبق عليه اعتراض فيه، وبقي الاعتراض في هذا الموضع. وقد

تحرّز في التسهيل، فكمّل القصد بقوله في آخر فصل التاء : «ويساويها

في اللزوم / وعدمه تاء مضارع الغائبة، ونون التانيث الحرفيّة<sup>(١)</sup>» ثم قال ٥١٥

(١) التسهيل ٧٥ .

: «وقد تلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحداً من ظاهر أو مضمّر علامةً كضميره<sup>(١)</sup>».

والجواب : أن قوله : «وَجَرَدُ الفعل» ينتظم بإطلاقه الماضي والمضارع معاً، إذ لم يقيده بالماضي كما قيده في قوله : «وتاء تَأْنِيثٍ تَلِي الماضي»، فلما لم يقيدها هنا لم يفتّه ذكرُ المضارع؛ لأن المراد بالفعل جنسُهُ، لكن يخرج عنه فعل الأمر لأنه لايسند إلى ظاهر أصلاً، فبقي الآخران. وتمثيله بالماضي لا يخرج المضارع، كما أنه لو مثل بالمضارع لم يخرج الماضي، فلا اعتراض عليه هنا، وإنما يعترض تخصيصه الماضي في فصل لحاق التاء مع أن المضارع مثله في حكم العلامة كما مرّ.

والأمر الثاني : حكم هذه العلامات أو نظائرها مع الصفة؛ لأن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، تجرى في لحاقها العلامات وعدم لحاقها مجرى الفعل، فكما تقول : يقوم الزيدان ويقوم الزيدون وتقوم الهندات - في اللغة المشهورة - كذلك تقول : أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ وأقائمة الهندات؟ ومررت برجل حسن أبوه، وحسن أبأوه، وحسنة أخوته. وكما تقول في اللغة الأخرى : يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ويقمن الهندات، كذلك تقول : هذا رجل قائمان أبواه، وقائمون أبأوه، وقائمات أخوته، ومررت برجل حسنين أبواه، وحسينين أبأوه، وحسنات أخواته. وليس في كلامه هنا ما يُعَيِّن هذا الحكم في الصفات، ولا يصح أن تحمل على الفعل في تعيين العلامات لما بينهما من المخالفة في بعض الأحوال وإن اتفقت في بعضها؛ ألا ترى أن الفعل إذا أُسْنِدَ إلى جماعة المؤنث لحقته النون، ورذا أُسْنِدَت الصفة

---

(١) ن . م : ٧٦ .

إليها لحقتها والتاء في مقابلة النون في الفعل. وإذا كان كذلك ثبت أن حكم الصفة قد فاتته من أصل.

والجواب : أن يقال : لعل الناظم ترك ذلك اكتفاءً بما ذكره في باب

النعته من ذلك الحكم، حيث قال :

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ

سَوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

فبيّن أن النعته يجرى مجرى الفعل في توحيدِهِ أو تثنيته أو جمعه،

وتذكيره أو تأنيثه، فحيثُ تلحق العلامةُ لَحَقَتِ النعتهُ، وحيثُ لا تلحقُ فلا تلحقُ النعتهُ،

وحيثُ يجوز الوجهان في الفعل يجوزان في النعته. وهذا صحيح

إلا ما كان من تعيين العلامة فإن فيه مخالفةً ما؛ إذ تلحق الفعلُ النونُ،

والنعته الألف والتاء، وفوات هذا أقرب من فوات أصل المسألة. ولم يُصرَّح

بحكم العلامة مع المفرد، وإنما ذكر حكم المثني والمجموع، ولا ذكره أيضاً

مع المذكر، وإنما ذكره مع المؤنث، لأنَّ المفرد المذكرُ يتبيّن حكمه مما ذكر،

فإذا بيّنَ لحاقها مع المثني والمجموع هنا، ولحاقها مع المؤنث / تلخص ٥١٦

من ذلك أن المفرد المذكر لا يحتاج إلى شيء من ذلك. وأيضاً قد علم أن

العلامة إنما تُطلبُ لبيان ما يُستَتهم حاله عند السامع، والسامع يدرك أن

الفاعل أقل ما يكون واحداً، وأن أصله التذكير، فإذا متى كان كذلك لم

يحتج إلى علامة؛ قال الجزولي : «إذا ذُكِرَ الفعلُ أدرك<sup>(١)</sup> أنه لا بد من

فاعل، وأنه أقل ما يكون واحداً، وأن أصله التذكير، ولا يدرك التأنيث ولا

---

(١) في الجزولية : «علم أنه» .



التثنية والجمع، فيحتاج مالا يَدْرَكُ إلى علامة.

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا مُضْمَرًا

كَمَثَلٍ : زَيْدٌ، فِي جَوَابٍ : مَنْ قَرَأَ؟

يعنى أَنَّ الفعل يعمل في الفاعل على وجهين، أحدهما : أن يكون ظاهراً، وقد تبين. والثاني : أن يكون مضمراً ومقدراً غير ملفوظاً به، [لكن<sup>(١)</sup>] لا يكون ذلك إلا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، كالمثال الذي أتى به، وهو إذا قال لك قائلٌ : مَنْ قَرَأَ؟ فأجبتَه بقولك : زَيْدٌ. فزَيْدٌ هو المقول في جواب قوله : مَنْ قَرَأَ؟ فهو مرفوع بفعل مقدّر دالّ عليه السؤال، فكأنه قال : قرأ زَيْدٌ، هذا وإن كان يحتمل أن يكون مبتدأً محذوف الخبر؛ فإن الأول أولى، لأنه مطابق بخلاف الثاني.

واعلم أن الفعل المقدّر رافعاً للفاعل على وجهين :

أحدهما : أن يكون مقدراً مع فاعله، لِنَصْبٍ يكون في الكلام لاناصب له في اللفظ، فيجب أن يُقدَّر له ناصب، ولا يكون إلا الفعل وفاعله، كما إذا قيل لك مَنْ ضربت؟ فتقول : زَيْدًا. وهذا يَتَكَلَّمُ فيه وفي تقديره بعدُ.

والثاني : أن يقدر وحده لرفع يكون في الكلام، لا رافع له إلا أن يقدر له فِعْلٌ، حسبما يقتضيه الكلام. وهو الذي تكلّم فيه هنا، لكن هذا أيضا على ضربين: أحدهما : أن يكون مقدراً أبداً لا يجوز إظهاره، كالفعل المقدّر قبل المرفوع في باب الاشتغال، نحو : إن زَيْدًا قام أكرمته، تقديره : إن قام زَيْدٌ قام أكرمته. ولا يُتَكَلَّمُ به، كما يأتى إن شاء الله. ولم يَتَكَلَّمْ هنا على خصوص القسم، وإنما تكلّم عليه في موضع الحاجة.

---

(١) سقط من ١.

والثاني : أن يكون جائز الإظهار، وهو الذى أشار إليه التمثيل؛ إذ

يجوز أن تقول في جواب مَنْ قرأ؟ قرأ زيدٌ. وقد جاء في القرآن الكريم الوجهان معاً؛ قال تعالى : {وَلَنِّ سَأَلْتَهُمْ : مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ لَيَقُولُنَّ : اللَّهُ<sup>(١)</sup>}، التقدير : خَلَقَهُنَّ اللَّهُ. وقال : {وَلَنِّ سَأَلْتَهُمْ : مَنْ خَلَفَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ : اللَّهُ<sup>(٢)</sup>}. وهو كثير. ومن الإثبات قوله تعالى : {وَلَنِّ سَأَلْتَهُمْ : مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ لَيَقُولُنَّ : خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ<sup>(٣)</sup>}، [قال : مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قل : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ<sup>(٤)</sup>]. {يَسْأَلُونَكَ : مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ؟ قُلْ : أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ<sup>(٥)</sup>}. وكذلك ما أشبهه.

ولم يخص هذا التقدير بموضع دون آخر، بل أحوال / بمثاله على ما في ٥١٧ معناه، وحاصل مايجوز من ذلك أن يكون الدليل على المقدّر مذكوراً في الكلام، موافقاً للمقدّر ومعنى. وينتظم هذا العقد<sup>(٦)</sup> ثلاثة أقسام :

أحدها : يكون المقدّر في جواب استفهام، وهو الذى مثل به الناظم، ومراً تمثيله.

والثاني : أن يكون في جواب نفي، كقوله : ما جاعنى أحد. فتقول :

[بل<sup>(٧)</sup>] زيدٌ. تقديره

(١) الآية ٢٥ من سورة لقمان .

(٢) الآية ٨٧ من سورة الزخرف .

(٣) الآية ٩ من سورة الزخرف .

(٤) من الآيتين ٧٨ ، ٧٩ من سورة يس .

(٥) الآية ٤ من سورة المائدة.

(٦) فى هامش الأصل عن نسخة : « المعنى » .

(٧) سقط من الأصل .

بل جاءك زيدٌ ، وأنشد المؤلف في الشرح :

تجلّدتُ حتى قيل : لم يَغُرْ قَلْبَهُ

من الوجدِ شيءٌ قلتُ : بل أعظمُ الوجدِ<sup>(١)</sup>

أراد : بل عَراه أعظمُ الوجد .

والثالث : أن يتقدّم فعلٌ مفعولٌ من لفظه ومعناه ، كقولك : جُمع الناس زيدٌ ، وحُشِرَ أهلُ المدينة الملكُ ، وما أشبه ذلك ، فالتقدير : جَمَعَهُم زيدٌ ، وحَشَرَهُم الملكُ ، ومنه قراءة ابن عباس : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ .. }<sup>(٢)</sup> الآية ، بفتح باء (يُسَبِّحُ) على البناء للمفعول ، فرجالٌ فاعلٌ (يسبِّحُ) مضمرأ ، تقديره : يُسَبِّحُ لَهُ رجال ، وقرأ ابن كثير : { وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }<sup>(٣)</sup> ، أي : يوحى الله ، وأنشد النحويون :

لِيُكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ<sup>(٤)</sup>

تقديره : يبكيه ضارعٌ لخصومة . ومن أبيات الحماسة لرجل من بلعنبر :

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٠٤ ، والبيت في التصريح ٢٧٣/١ ، والعيني ٤٥٣/٢ ، والأشْمُونِي ٥٠/٢ .

(٢) النور : آية ٣٦ ، وبذلك قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر . السبعة ، ص ٤٥٦ .

(٣) الثموري : آية ٣ ، وانظر القراءة في السبعة ، ص ٥٨٠ .

(٤) الكتاب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والتصريح ٢٧٤/١ ، والأشْمُونِي ٤٩/٢ ، وخزانة الألب ١٤٧/١ .

لو كنتُ من مازنٍ لم تُسْتَبِحْ إِبِلِي

بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

على رواية من روى : تُسْتَبِحْ ، مبنيا للمفعول ، أى : لم تستبجها بنو اللقيطة .

وقال الآخر (١) :

حمامة بطن الواديين ترنمى

سُقِيتَ من الغُرِّ الغواذى مطيرها

برفع : مطيرها ، وسُقِيتَ (٢) : مبنى للمفعول

وهذا التقدير مشروط بدلالة الكلام عليه كما تقدّم ، فلو لم يتعين لم يصح أن يقدر شئ ، للاستغناء بما ظهر ، نحو : وعِظَ فى المسجد (٣) رجالٌ ، بخلاف ما إذا قلت : وعِظَ فى المسجد رجالٌ ، ، زيدٌ . فإنه على التقدير . وهذا القسم داخل فى كلام الناظم ، فلا يقال : إنه خارج عنه ، لأن المثال لا يعين مثله ، وإنما يعين ما تقدّم فيه فعلُ الفاعل ، وهذا تقدّم فيه فعلُ المفعول : لأننا نقول : بل يدخل فيه من وجهين :

أحدهما : أن مباينه ما بين فعلِ الفاعل وفعلِ المفعول قريبة جداً ، فهما متفقان لفظاً ومعنى وحكما ، ولذلك جاز حذف الفعل هنا : إذ لو اعتُبرت تلك المباينة لم يجز الحذفُ عندهم قياساً ، كما جاز مع تقدّم فعلِ الفاعل ، كلما ساغ

(١) هو توبة بن الحمير ، ديوانه ٣٦ . وهو فى أمالى القالى ٨٧/١ ، والهمع ١٧٣/١ .

والغواذى : ما أمطر بالغداة .

(٢) كذا فى س ، ف . وفى صلب الأصل ، ١ : «برفع مطيرها بسقيت» . وهو خطأ . وفى هامش الأصل بدل «مبنى» مبنيا .

(٣) ١ : «فى الهجر» .

الحذف هنا واشتهر ، دلّ على أن تلك المباشنة غير معتبرة .

والثانى : أن هو القسم راجع إلى ما ذكره فى المثال ؛ لأن الفعل فيه حذف فى جواب الاستفهام ، وهذا القسم فى التقدير من ذلك ، فقولك : قُرِئَ القرآنُ ، زيدٌ . على تقدير أنه قال : قُرِئَ القرآنُ . فقول : من قرأه؟ قال زيد . فدخل بالمعنى فى إشارة مثاله .

وثم قسم رابع ، وهو أن يدلّ على / الفعل المقدّر معنى الجملة لا لفظها ، أو يدلّ عليه فعلٌ مجامعُه فى أصل الاشتقاق ، لا فى نفس الصيغة :

(١) فالأول [نحو] ما جاء فى الحديث من قول عائشة - رضى الله عنها : «فلا أستطيعُ أَنْ أصومَهُ إِلَّا فى شعبان ، الشُّغْلُ برسول الله صلى الله عليه وسلم» (٢) . التقدير : يمنعنى الشُّغْلُ أو نحوه .

والثانى : نحو قول الفرزدق (٣) :

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لابنَ أَصْرَمَ طَعْنَهُ

حُصَيْنٍ ، عَيْبِطَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخَمَرُ

تقديره : حَلَّتْ لى عَيْبِطَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخَمَرُ .

وهذان فى القياس عليهما نَظَرٌ ، وليس مما يُشْعِرُ به تمثيل الناظم ، والله أعلم . وأتى الناظم بقرأ مُسهلةً الهمزة ، بالإبدال ، على لغة من قال : قرئت (٤) ، وأخطيتُ ، فى قرأتُ وأخطأت . وقد تقدّم له مثل هذا .

(١) ليست فى الأصل .

(٢) أخرجه مسلم بنحوه ، وبما يحقق الشاهد ، انظر كتاب الصوم ، باب قضاء رمضان فى شعبان ٨٠٢ - ٨٠٣ .

(٣) تقدم فى ص : ٥٤٣ .

(٤) انظر معانى القرآن للأخفش ١٠٠ ، ٢٠٨ .

(ثم قال الناظم<sup>(١)</sup>)

وتَاء تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا

كَانَ لِأُنْثَى ، كَأَبَتْ هُنْدُ الْأُنْثَى

وهذا قسم يذكر فيه حكم لحاق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً . وقد قَدِّمَ حكم لحاق علامة التثنية والجمع ، ولما خص بالذكر المؤنث دلّ على أن التاء لا تلحق هي ولا غيرها إذا كان مذكراً ، إلا في موضع مخصوصة قَدِّمَ ذكر بعضها ، وسيأتي حكم باقيها ، فنحو : قام زيدٌ وخرج عمرو ، لا تلحق فعله علامة أصلاً ، فإن جاء مظاهره ذلك فمؤول ، كما قال القائل : «فلان لغوبٌ» ، جاءت كتابي فاختصرها . فقيل : أقول : جاءت كتابي؟! فقال : أليست بصحيفة<sup>(٢)</sup> . فأنت [الكتاب<sup>(٣)</sup>] علي معنى الصحيفة . وقد جُمِلَ على هذا المعنى قولُ حاتم<sup>(٤)</sup> :

أما وي ، قد طال التجنبُ والهجرُ

وقد عذرتني في طلابكم العذرُ

أى : المعذرة .

فقوله «وتاء تأنيثٍ» ، مبتدأ خبره : «تلى الماضي» وأسكن ياء «الماضي» وكان حقُّه أن يقولَ : «تلى الماضي» - بالتحريك لضرورة الشعر . ولأنها لغة ضعيفة ، وقد تقدم ذكرها .

يعنى زن تاء التأنيث حكمها أن تَلِيَ الفِعْلَ المَاضِي ، أى : تأتي بعده

(١) عن الأصل .

(٢) الخصائص ٢٤٩/١ . وانظر اللسان : كتب ، ولغب .

(٣) عن س ، ف .

(٤) ديوانه ٢٠٩ . والبيت في أمالي الزجاجي ١٠٨ . وفي الأصل : «التحبب» بدل «التجنب» .

متَّصلةً [به<sup>(١)</sup>] لاحقةً له ، وإذا كان ذلك الماضي لأنثى ، أى : مسنداً إلى أنثى . فالضمير فى كان عائد على الاضى . والأنثى مطلقاً ، أو بظاهرها إذا كان تأنيثها حقيقياً .

و«لأنثى» متعلق بمسند ، وحُذِفَ لدلالة الكلام عليه ؛ إذ كان هنا كمستقر فى سائر المواضع ، فى كونه مفهوماً معلوماً . أو يتعلق بمستقر ، فكان الناظم يقول : إذا كان الماضي مستقراً لأنثى .

وأتى لذلك بمثال وهو : أثبت هند الأذى بينَ به ما أصل ، وكيف تلى تاءُ التانيث الفعل ؛ إذ ليس فى قوله «تلى الماضى» بيانُ كيفية اتِّصال التاد بالفعل ، ور كان ذلك معلوماً من خارج ، فأراد إيضاح ذلك / ٥١٩ الاتصال .

(ثم قال<sup>(٢)</sup>) :

وَأَمَّا تَلْزَمَ فِعْلَ مُضْمَرٍ

مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهَمِ ذَاتِ حِرِّ

لما بيَّنَ لاحقتها على الجملة من غير تقييد بلزوم ولا جواز ، أتى هنا ببيان ذلك المجرى ، فيريد أن تاءُ التانيث فى الاحاقها الفعل على وجهين ، لازمة وغير لازمة :

فأما لزومها ففى موضعين :

أحدهما : مع فَعْلٍ المضمر المتصل ، وهو قوله : «وَأَمَّا تَلْزَمَ» - يعنى التاء - «فَعْلٌ مُضْمَرٌ» ، يريد فعل فاعل مضمر متَّصل بالفعل . أما

(١) ليست فى الأصل .

(٢) عن الأصل .

اشتراطه أن يكون الفاعل مضمرًا فلأنه إذا كان ظاهرًا فله حكم سيذكره ، وكذلك اشتراطه أن يكون متصلاً تحرّز من كونه منفصلاً ؛ فإن حكمه إذ ذاك حكمُ الظاهر ، فكما تقول : ما قام إلا هندُ ، وما قامت إلا هندُ ، كذلك [تقول<sup>(١)</sup>] : ما قام إلا أنت يا هندُ . بخلاف ما إذا كان ضميراً متصلاً فإن التاء لازمةً مطلقاً ، سواء أكان المؤنث حقيقي التانيث أم لا . هذا ظاهر كلامه حيث أطلق القول في المضمر المتصل ، وقيدَه في الظاهر بكونه حقيقياً . وهذا صحيح ، فتقول : هند قامت ، وزينبُ خرجتْ ، والشهر طلعتْ ، والدار تهدمتْ ؛ فلا يجوز هنا حذف التاء قياساً .

وقوله : «إنما تلزم» ، أراد اللزوم القياسي خاصةً ، وإلا فقد جاء السماع بخلاف ذلك ، كبيت عامر بن جُوَيْن<sup>(٢)</sup> :

\* ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالِها\*

وكذلك قولُ بعضهم : قال فلانة<sup>(٣)</sup> ، في الموضع الثاني . وما أشبههما من النظائر . وقال نَبّه على ذلك الناظم بعدُ ، فإنما مقصوده أن ذلك شاذٌّ ، وإن القياس لزوم التاء

والموضع الثاني : مع فعل الظاهرِ التَّصْلِيحِ الحقيقِي التانيث ، فالظاهر إذا اجتمع فيه أ يكون حقيقي التانيث متصلاً بفعله ، لزمته العلامة أيضاً . فأما

(١) ليست في الأصل .

(٢) صدره :

فلا مَرْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّها

والبيت من شواهد سيبويه ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمحاسب ١١٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وابن يعيش على الفصل ٩٤/٥ ، والرضى على الكافية ٤٧/١ ، ٣٤٢/٣ ، والمفنى ٦٥٦ ، والهمع ٦٥/٦ ، وفي الخزانة ٤٥/١ ، ٤٣٧/٧ .

(٣) الكتاب ٢٨/٢ .



كون الفاعل حقيقى التانيث فصريح فى كلامه حين قال : «أوْمُفِهِمُ ذات حِرٍ» . ومفهم : صفةٌ موصوفٍ محذوفٍ تقديره : أو فاعل مفهم كذا ، هو مخفوضٌ بالعطف على مُضْمَرٍ ، كانه قال : وإنما تلزم فِعْلٌ مُضْمَرٌ ، أو فِعْلٌ فاعلٍ مُفْهِمُ ذات حِرٍ . ويعنى بكونه مُفْهِمًا أن يكون دالاً على صاحبة حِرٍ ، أى : دالاً على مؤنث حقيقى التانيث . وعبر عن ذلك بذات الحِرِّ كالمرأة والشاة والأتان ، ونحو ذلك مما له فَرَجٌ ، ولقابه من الزوجين ذَكَرٌ . وهذا اللفظ الذى شرح به الناظم التانيث الحقيقى <sup>(١)</sup> أصرح فى شرح المقصود من قولهم : حقيقى التانيث : لأن حقيقى التانيث مُفسَّرٌ بما ذكر <sup>(٢)</sup> ، فكان الأولى أن يُبيِّنَه بما هو المعهود عند النحويين من لفظ التانيث الحقيقى ، ، كما فعل فى التسهيل <sup>(٣)</sup> وغيره .

وأما كونُ الفاعل متصلاً / بالفعل لم يُفصل بينهما بفواصل ، ٥٢٠

فيظهر من كلامه من موضعين :

أحدهما : قوله : «وقد يبيحُ الفصلُ تركَ التاء» ، وما بعده ، فإنه يفهم منه أن تَرَكَ التاء دون فصلٍ غير مُباحٍ ، فلا بد من أن يكون الاتصال شرطاً فى لزوم التاء ، وهذا وإن كان تركها مع الفصل قليلاً ، فالتاء على الجملة غير لازمة قياساً .

والثانى : أن قوله «أوْمُفِهِمُ ذات حِرٍ» لما عطف على «مُضْمَرٍ» قد وصف بمُتَّصِلٍ ، كان المعطوفُ شريكَ المعطوفِ عليه فى ذلك الوصف ،

(١) فى الأصل : «أثم»

(٢) بعده فى غير الأصل بياض بمقدار خمس كلمات ، ثم كلمة «التصريح» . ويبدو أن فى الكلام سقطاً .

(٣) التسهيل ٧٥ .

كأنه قال<sup>(١)</sup> : أو مفهم ذات حِرٍ مُتَّصِلٍ وهو شبيهه بقوله عليه السلام : « لا يُقْتَلُ مسلمٌ بكافر ، ولا ذو عهدٍ في عَهْدِهِ<sup>(٢)</sup> » ، قال المحققون : معناه : ولا ذو عهدٍ في عهده بكافر . وبذلك يصح معنى الحديث ، فكان تقدير حلول المعطوف في محل المعطوف عليه يشعر بلزومه قيده ، حتَّى كأنَّ الموضوع له . فإذا اجتمع الشرطان لزمت التاء فقلت : قامت هند ، ونَدَّتْ الشاةُ ، وضَلَّتْ الأتانُ ولا يقال : قام هند ، ولا نَدُّ الشاةِ<sup>(٣)</sup> - وأنت تريدُ الأنثى - ولاضَلَّ الأتانُ - وما جاء من قولهم : قال فلانة ، فشاذٌ يحفظ ولا يقاسُ عليه ، وسيذكره .

و لَمَّا عَيَّنَ لِلزُّومِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِي غَيْرِهِمَا بِالْخِيَارِ ، لِأَنَّ ضِدَّ الزُّومِ الْجَوَازَ ، وَذَلِكَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ التَّائِنِثِ ، مَعَ الْحَقِيقِيِّ مَعَ الْفَصْلِ ، وَمَعَ غَيْرِ ذَلِكَ . وَجَوَازُ الْوَجْهَيْنِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُخْتَلَفٌ ، فَمِنْهُ مَا يَقْوَى فِيهِ<sup>(٤)</sup> لِحَاقُ التَّاءِ ، وَمِنْهُ مَا يَقْوَى فِيهِ [خِلَافُهُ ، فَلِذَلِكَ فَصَّلَ الْحُكْمَ فِيهِ فَقَالَ أَوَّلًا :

وَقَدْ يَبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي

نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

يعنى أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُسَنَدُ إِلَى ظَاهِرِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ ، فَلَا تَلْحَقُ الْفِعْلَ عِلَامَةُ التَّائِنِثِ ، وَيَسْتَبَاحُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْفَاصِلِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَمَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ . فَفَصَلَ بِالْقَاضِي بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ . وَإِنَّمَا<sup>(٥)</sup> جَازَ ذَلِكَ لِمَكَانِ الْفَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْفَاصِلَ لَمَّا كَانَ مُبْعَدًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ

(١) مكان «قال» في الأصل كلمة غير واضحة .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب الديات ، باب أيقادُ المسلم بالكافر ١٨١/٤ ، ومسند الإمام أحمد ١١٩/١ ، ١٢٢ .

(٣) الشاة : الواحد من الغنم ، يكون للذكر والأنثى .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في الأصل : «وإذا» .

قُل القبح اللفظي ؛ من حيث كان الفعلُ بترك العلامة / يقتضى أن الفاعل غير مؤنث ، والإتيان بالفاعل مؤنثا يقتضى لحاق العلامة ، فكان في الجمع بينهما <sup>(١)</sup> [بعض] القبح ؛ فإذا حصل الفصلُ بعدُ القبحُ شيئاً ما ؛ قال سيبويه : «وكلما طال الكلام فهو أحسنُ - يعنى تَرَكَ العلامة - نحو : حضر القاضي امرأة ، قال : لأنه إذا طال الكلام - يعنى بالفصل - كان الحذف أجمل ، قال : وكأنه <sup>(٢)</sup> يصير بدلاً من شئٍ كالمعاقبة ، [نحو قولك <sup>(٣)</sup>] : زنادقة [وزناديق <sup>(٤)</sup>] ، <sup>(٥)</sup> فتحذف الياء لمكان الهاء - يعنى كأن الفصل بين الفعل والفاعل صار بدلاً من لحاق العلامة ، كما كانت الهاء فى زنادقة <sup>(٦)</sup>] بدلاً من الياء فى زناديق . ثم قال أيضاً تعليلاً لعدم لحاقها على الجملة : «وانما حذفوا التاء لأنه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الاثنان والجميع حين أظهرهم عن الواو والألف <sup>(٧)</sup>» . ومن مثُل ذلك قولُ جرير <sup>(٨)</sup>

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْلَ أُمٌ سَوَاءٌ

مُحْمَلَةٌ مِنَ الْأَمَاتِ عَارَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى الكتاب : «وكانه شئٌ يصير» .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) عن الكتاب .

(٥) ، (٦) ما بينهما سقط من الأصل .

(٧) الكتاب ٢/٣٨ .

(٨) معانى القرآن للفراء ٢/٣٠٨ والمقتضب ٢/١٤٥ ، ٣/٣٤٩ ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر الأنبارى ٦١٨ ، والخصائص ٢/٤١٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٥٥ ، ١٥٣ ، والإنصاف ١٧٥ ، وابن يعيش ٥/٩٢ ، والتصريح ١/٢٧٩ .

وأنشد الفراء<sup>(١)</sup> :

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً

بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

وهكذا الحكم فى المضارع ، فكما تقول : حضر القاضى امرأة ، وتقول :  
يحضر القاضى امرأة ويأتى القاضى بنت الواقف .

وفى قوله : «وقد يُبيحُ الفصلُ» الدلالة على أنه قليل ، وعلى أنه قياس . أما  
دلالتة على أنه قليل فمن جهتين ، إحداهما : إتيانه بقَد ، فإنَّ عادته أن يأتى بها  
مشيراً بالتقليل . والثانية : قوله : «وقد يُبيحُ» ، فإن هذا اللفظ [إنما<sup>(٢)</sup>] يستعمل  
غالباً فيما الأصل فيه المنع ، وأن مقاربتة محذورة ، كما [يقال<sup>(٣)</sup> : هذا] حمى  
بنى فلان ، وهذا حمى لا يستباح . وهذه العبارة موافقةُ المعنى لعبارة الجزولى  
فى قوله : «وحذفها مع الفصل أسهلُّ منه بلا فصل<sup>(٤)</sup>».

وأما دلالتة على كونه قياساً فمن إتيانه بقَد ؛ إذ من عادته أنه يأتى بقَد  
حيث يجوز ذلك الحكم فى الكلام على قلة . وهو ظاهر من كلام سيبويه المتقدم  
وغيره .

وعلى الناظم هنا اعتراض من جهة علم القوافى ، فإنه أتى بقافية  
مُؤَسَّسَةٍ<sup>(٥)</sup> ، وهى قوله : «بنت الواقف» ، وينظيرتها مجردة حكماً ، وهى قوله :

(١) البيت فى الخصائص ٤١٤/٢ ، والإنصاف ١٧٤ ، وابن يعيش على المفصل ٩٣/٥ ، والهمع ٦٥/٦ .

(٢) ليس فى الأصل .

(٣) مكانه فى الأصل : «أبيح» .

(٤) هذا لفظه فى الجزولية ، مخطوطة دار الكتب المصرية ، ٣٦٢ نحو تيمور .

(٥) التأسيس فى القافية : الألف التى ليس بينها وبين حرف الروى إلا حرف واحد ، نحو : ناصب فى  
قوله :

كلينى لهم يا أميمة ناصب

ولابد من هذه الألف إلى آخر القصيدة .

(الناء في) . فإنها بمنزلة (المكتفى) في الحكم ، لا بمنزلة الواقف ؛ لأنَّ حرف التأسيس في كلمة ، وحرف الرّوي في كلمة أخرى غير ضمير . ومما أنشدوا على القياس قولُ العجاج<sup>(١)</sup> :

٥٢٢

فَهَنْ يَعْكَنْ بِهِ إِذَا حَجَا

عَكْفَ الْبَيْطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا

فلم يعتبر الألف من إذا ؛ لكونها من كلمة أخرى ، فلو قال الناظم : مِثْلَ : أتى القاضي بنت المكتفي ، لكان هو القياس . وقد جاء في السماع ما فيه المؤسس مع المجرد . قال<sup>(٢)</sup> :

أَدْعُوكِ يَارَبَّ مِنَ النَّارِ الَّتِي

أَعْدَدْتَ لِلْكَفَّارِ فِي الْقِيَامَةِ

وليس بقياس ؛ وإنما هو سماع .

(ثم قال الناظم<sup>(٣)</sup>) :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِالْأَفْضَلَا

كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاؤُ ابْنِ الْعَلَا

---

(١) ديوانه ٣٥٤-٣٥٥ .

يعكفن به : يعكفن حوله . حجا : أقام . والفنزج : لعبة يقال لها : البنجكان ، وهي فارسية .

(٢) لم أقف على قائل هذا الرجز .

(٣) ليست في الأصل .

يعنى أن الفصل إن كان بغير «إلا» فحكمه ما تقدم ، وإن كان الفصلُ  
 بإلا فحذف العلامة أحسنُ من إثباتها ، وهو عند العرب مفضلٌ ، والإثباتُ  
 مفصول . فقولك : ما قام إلا هندُ ، وما خرج إلا وعدُ أفضل من قولك : ما قامت  
 إلا هندُ ، وما خرجت إلا زينب . ومثل ذلك [قوله<sup>(١)</sup>] : ما زكا إلا فتاةُ فلان . لو قال  
 : ما زكت ، لجاز ، ولكنه مفصول . فالوجهان - على الجملة - جائزان ، وإن  
 كان أحدهما أرجح من الآخر . ووجه رجحان الحذف أن النفى<sup>(٢)</sup> [بما] يقتضى  
 العموم والتذكير ، فكأنه فى المعنى : ما قام أحدٌ إلا هندُ ، وما خرج إنسان  
 إلا وعدُ ؛ فإذا كان المعنى على التذكير كان إسقاطُ التاء أولى ، وإن كان اللفظ  
 يقتضى غير ذلك فوجهُ الإثباتِ القصدُ إلى إسناد الفعل إلى المؤنث ، اعتبار  
 اللفظ ، ومما جاء على غير الأولى قولُ ذى الرمة<sup>(٣)</sup> :

[طوى النحرُ والاجراز مافى غروضِها] فما بقيت إلا الصدور الجراشعُ  
 وقال ذو الرمة أيضا<sup>(٤)</sup> :

كانها جملٌ وهمٌ ومابقيت

إلا النحيظة والألواحُ والعصَبُ

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل : «المعنى» وسقطت «بما» . وفى أ : «المعنى بإلا» . وفى س ، ف : «المنفى» ، ولعل  
 الصواب ما أثبتناه .

(٣) ديوانه ١٢٩٦ . وقد سقط الشطر لأول من الأصل . والبيت فى المحتسب ٢/٢٠٧ ، ٢٦٦ ، وابن  
 يعيش ٨٧/٢ ، والأشمونى ٥٢/٢ ، والعينى ٤٧٧/٢ .

والنحر : ضرب الأعمقاب ستحات فى السير . والاجراز : الأمحال ، الواحد : جُرْز . والغروض جمع  
 غَرْض - بفتح فسكون - وهو حزام الرجل . والجراشع : جمع الجرشع ، وهو المنتفخ الجنبين .

(٤) ديوانه ٤٢ ، والبيت فى اللسان : وهم .

الجمال الوهم : الضخم . النحيظة : الطبيعة . الواحها : عظامها . يقول : فليت من السير والتعب .

ومما جاء منه فى المضارع قراءة من قرأ : { لَا تَرَىٰ إِلَامَسَاكِنُهُمْ }<sup>(١)</sup> ، وهى قراءة الحسن وعاصم الجحدري وجماعة من التابعين<sup>(٢)</sup> . وجعل ابن جنى مثل هذا أولى بالشعر<sup>(٣)</sup> . واختار المؤلف خلافه محتجاً بما جاء فى القرآن من ذلك مقروءاً به ، فهو عنده مما يجوز فى الكلام لكنه [ضعيف<sup>(٤)</sup>] ، وعلى ذلك بنى هنا<sup>(٥)</sup> ؛ إذا جعله مفضولاً خاصةً ، ولم يخصه بالشعر . وما تقدم من الأمثلة إنما هو فى المجازى التانيث ، وهو مع الحقيقى التانيث [هنا<sup>(٦)</sup>] كالسواء وأنشد المؤلف منه<sup>(٧)</sup> :

مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ

فِي حَزْبِنَا<sup>(٨)</sup> إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

/والزكاة : الطهارة والعمل الصالح ، ورجل زكى ، أى : تقى . ٥٢٣  
والفتاة : الشابة ، والفتى أيضاً يطلق على الخديم .

وفى قوله هنا بعدُ : «والحذف» ، مشاحةً لفظية ، وذلك أن لفظ الحذف إنما يستعمل عرفاً فيما كان ثابتاً حُذِفَ . وهذه التاء لم تكن فى الأصل ثابتة ثم حُذِفَتْ ، بل الأصل القياسى عدمُ لحاقها الفعلِ ؛ ألا ترى

(١) الآية ٢٥ من سورة الأحقاف .

(٢) ، (٣) المحتسب ٢/٢٦٥ .

(٤) مكانه بياض فى الأصل .

(٥) فى الأصل : «هذا» .

(٦) ليست فى الأصل .

(٧) البيت فى التصريح ١/٢٧٩ ، والهمع ٦/٦٦ ، والأشمونى ٢/٥٢ ، وفى العينى ٢/٤٧١ . وهو مجهول القائل .

(٨) فى الأصل : حيناً .

أنها لاتلحق معالذكر لأنه أصل ، فيعرض لحاقها إذا عرض إسنادُ الفعل إلى المؤنث ، وكان ذلك هو الموجب للحاق ، وأما عدم اللحاق فرجوع إلى الأصل ، فكيف يُعبر عنه بالحذف . وأحسن من لفظ الحذف تركُ التاء كما قال قبلُ : «وقديبيح الفصلُ تركُ التاء» .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن مثل هذا اللفظ قد يُستعمل عرفاً فيما لم يكن ثانياً قبل ذلك ، كقولهم : إنَّ حذف النون علامة النصب في [نحو<sup>(١)</sup>] : لن يفعلا ، فإن الحذف هنا لم يكن عن إثبات صحيح ، وإنما تأتي العربُ به النصب بغير نونٍ ، كما تأتي به في الرفع بالنون . وقولهم : أصل النصب وغيره الرفعُ ، أمرٌ قياسيٌّ تقديريٌّ لا يشهد له أصلٌ من كلام العرب . فتسميتهم له حَذْفًا ضَرْبُ<sup>(٢)</sup> من الاتساع على الجملة .

والثاني : أن تقول : أصل الفعل في القياس أن لاتلحقه علامة ، وأصله في الاستعمال أن تلحقه العلامة مع المؤنث الحقيقي على الجملة ، ويدل على ذلك كثرة لحاقها معه ، والقاعدة أن الكثرة لها الأصالة<sup>(٣)</sup> ، وقد ثبت لنا هنا أن اللحاق مع المؤنث هو الأكثر ، فإذا لم تلحق معه قدرنا أن عدم اللحاق حذف صحيح ؛ إذ كانت القاعدة تقتضى اللحاق ، ولكن عرض سببُ منع الأصل أن يستمر ، فادعينا أن عدم اللحاق حَذْفٌ ، ووفقاً مع الأصل وفي هذا بحث .

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) في غير الأصل : «نوع» .

(٣) في الأصل : «أصالة» .



قال :

والحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ ، ومع

ضميرٍ ذي المجازِ في شعرٍ وقع

هذا تنبيه على ما جاء في السماع مما يخالف القاعدة المتقدمة ؛ إذ قدّم القياس المتسمّر والحكم اللازم مع عدم الفصل لحاق العلامة إذا كان الفاعل ظاهراً مؤنثاً حقيقي التانيث ، أو كان ضمير مؤنث متصلاً كان حقيقي التانيث أو مجازيّه ، فقال في أحد القسمين - وهو الظاهر الحقيقي التانيث إن حذف العلامة قد يأتي بلا فصل . وهذا إشارة منه مجيئه في الكلام ، لكن قليلاً ضعيفاً ، فنقول على هذا : قام هندٌ ، وخرج دَعْدٌ . حكى سيبويه عن بعض العرب :

قال فلانة<sup>(١)</sup> : وقال لبيد بن ربيعة<sup>(٢)</sup> :

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما

وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

وقال في القسم الآخر : " وقع .. ضمير ذي المجاز في شعرٍ وقع " ، يعني أنّ حذفَ التاء مع كون الفاعل ضمير مؤنث مجازي التانيث وقع في الشعر لا في الكلام . ومن ذلك قولُ عامر بن جُوَيْن الطائي ، أنشده سيبويه<sup>(٣)</sup> :

---

(١) الكتاب ٣٨/٢ .

(٢) ديوانه ، ص ٢١٣ ، والبيت في شرح ابن يعيش للمفصل ٩٩/٨ ، والرضي للكافية ٣٩٧/٤ ، والمغني ٩٧٢ ، الخزانة ٦٨/١١ .

(٣) الكتاب ٤٦/٢ ، وتقدم البيت ص ٥٦٩ .

فلا مُزَنَّهُ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالِهَا

وكان الأصل : أَبْقَلْتُ . وأنشد أيضا للأعشى (١) :

فإِذَا مَا تَرَى لِمَتَّى بُدَلْتُ

فإِنْ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

والوجه : أَوْدَتْ . ومن بابه ما قال الأعشى (٢) :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا

يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

والوجه : مُخَضَّبَةٌ . وأنشد سيبويه لطُفَيْل (٣) :

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهَا

وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِي مَكْحُولُ

الأصل : مكحولة ؛ لأنه خَبِرُ العين ، ولم يأت في الكلام مثلُ هذا ، فلذلك

قال : «شعرٍ وَقَعَ» . وإذا تَبَيَّنَ ما قاله تَوَجَّهَ عليه سؤالان :

أحدهما : أنه قال أَوَّلًا : «وإنما تلزم فِعْلَ مُضْمَرٍ» الى آخره ، وهو نصٌّ

في أن إسقاط التاء مع القسمين لا يجوز البتَّةَ ، وهو معنى اللزوم . ثم نقص

اللزوم هنا بقوله : «والحذوفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ» ، فأجاز إسقاط التاء هنا مع

القسمين وإن كان ضعيفًا ، فحصل أن ثبوتها ليس بلزوم ، وهذا تناقص من

(١) ديوانه ١٧١ . وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٥/٢ ، والإنصاف ٧٦٤ ،

وابن يعيش على المفصل ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، ٤١ ، والرضى على الكافية ٤٨٨/٤ ، والتصريح

٢٧٨/١ ، وفى الخزانة ٤٣٠/١١ - ٤٣٢ .

(٢) ديوانه ١١٥ . وهو فى أمالى ابن الشجرى ١٥٨/١ ، ٢٢٧ ، والإنصاف ٧٧٦ .

(٣) الكتاب ٤٦/٢ ، والمنصف ٨٥/٣ ، والإنصاف ٧٧٥ ، وابن يعيش ١٨/١٠ ، وديوان طفيل ٥٥ .

وحاجبها ، كذا فى النسخ . وفى الديوان والكتاب : حاجبه .

القول . ولا يقال : إنه أراد أولاً أن اللزوم هو القياس ، وأن مثل : قال فلانة ، سماع ؛ لأننا نقول : قد كرر من عادته أنه يريد بقوله : قد يكون كذا ، أنه يجوز قياساً .

ولا أجد جواباً عنه ؛ إلا أن يريد باللزم أنه أكثرى وهذا ضعيف .  
والسؤال الثانى : أن قوله : «وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي المجازِ» ، يُؤْخَذُ منه أنه لم يأتِ فى الكلام فى ضمير ذى المجاز . ويظهر من السماع خلاف ذلك ؛ فإن فى الكتاب العزيز : {إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ<sup>(١)</sup>} ، وقال تعالى : {السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ<sup>(٢)</sup>} . ويأتى مثل هذا فى الكلام ، فكيف بقول : إنه وقع فى شعر . ولا يقال / : إنَّ مثل هذا وقع على معنى النسب ، أراد : ٥٢٥ ذات قُرب ، وذات إِمطار ؛ لأننا نقول : [ذلك<sup>(٣)</sup>] لا يُنجى ؛ إذِ الضمير المرفوع فى (قَرِيبٌ) و (مُنْفَطِرٌ) ضمير مؤنث ، ورفع على الفاعلية ، ولم تلحق الصفة علامة ، فالسؤال وارد . وكذلك لا ينجى أن ذلك على تأويل الرحمة والسماء بمذكر ، فإنَّ قوله

\*وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا\*

وما أشبهه مؤول بمذكر ، حسبما ذكره النحويون .  
ولاجواب لى إلا أن يقال : لعله لم يلتفت إلى هذا النحو هنا ، لجرياته مجري ما لا تلحقه العلامة من الصفات ، مفعول ومفعال ، وما ذكر معهما ؛ فإنه استثنى ذلك فى باب المذكر والمؤنث . أو يقال - وهو الأولى - : لعله إنما تكلم فى هذا الفصل على لحاق التاء الى الفعل خاصة ،

(١) الآية ٥٦ من سورة الاعراف .

(٢) الآية ١٨ من سورة المزمل .

(٣) ليست فى الاصل .

وترك ذكر لحاقها الصفة ، لأنه قد ذكر حكم الصفة فيما بعد ، فذكر في باب النعت من ذلك نحواً مما ذكر هنا في الفعل ، ثم ذكر في باب المذكر والمؤنث ما يمتنع أن تلحقه العلامة في قوله : «ولا يلى فارقةً مفعول» .. إلى آخره . وإذا كان كذلك لم يبق إشكال ، وحصل جواب هذا السؤال .

واعلم أنه لما قرّر موضعي لزوم التاء ظهر أن المؤنث الذي ليس على ذلك الوصف لا تلزمه التاء ، وهو الظاهر المجازي التانيث ، فتقول : طلعت الشمس ، وطلع لشمس ، وتهدمت الدار ، وتهدم الدار ، وما أشبهه ذلك . وعلى هذا القسم أحال في قوله بعد : «كالتاء مع إحدى اللب» . إلا أنه يدخل عليه فيما ذكره لزوم لحاقها في موضع لا يلزم فيه اللحاق ، وإن كان المسند إليه حقيقى التانيث ، وذلك إذا كان قد دخلت عليه من الزائدة ؛ فإنك إذا قلت : ما قامت امرأة ، فلا بد من التاء ، كما [تقول<sup>(١)</sup>] : قامت امرأة . فإن قلت : ما قامت من امرأة ، كنت في لحاق التاء وعدم لحاقها بالخيار . أما وجه لحاقها فاعتبار بسقوط من الزائدة تقديرًا ؛ إذ هي في تقدير السقوط ، فكان التقدير : ما قامت امرأة . وأما عدم إلحاقها فاعتبار بأن دخول من أفاد معنى الحنس وعموم النفي ، فصار كمرقوعى نعم وبئس .

والجواب (عن ذلك<sup>(٢)</sup>) : أن هذه المسألة يُستفاد حكمها من كلامه في نعم ؛ إذ علل عدم اللحاق بقصد الحنس ، فإذا كل مؤنث قصد فيه قصد الجنس ففيه ما في : نعم المرأة هند

/ فإن قلت : إن ما قلت قياس<sup>(٣)</sup> على كلامه ، والاشكال على القياس ٥٢٦

(١) سقط من الأصل .

(٢) عن الأصل .

(٣) في الأصل : «يقاس» .

فى محلّ التعليم ینافى التعليم ، هذا مع أنه نصّ على لزوم التاء فى غیر ما استثنى ، فكان مؤهّماً دخول هذه المسألة فى ذلك الحكم ، وهو فاسدٌ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : لانعلم أنه لم ينصّ علیه ، لأنه قد علّق الحكم بحذف التاء على علّة قصد الجنس ، والقاعدة الأصولية أن الحكم إذا علّق على علّة ، فهو عموم بالنصّ لا بالقياس عند طائفة<sup>(١)</sup> ، فكانه قال : كلّ ما قصد فيه الجنس فحذف التاء فيه سائغٌ مستحسنٌ .

والثانى: إذا سلّمنا أنه عامٌ بالقياس لا بالنصّ ، فالقياس يُخصّ به العموم عند جماعة<sup>(٢)</sup> ، ففعلُ الناظم قائلٌ بأحدى هاتين الدعويّين<sup>(٣)</sup> ، فلا يكون علیه اعتراض . وفى هذا الجواب نظرٌ . ويمكن أن يكون راجعاً إلى إسقاط لتاء لأجل الفصل . وفى هذا نظرٌ أيضاً . والأولى أن يقال : إنه تركَ ذِكرَ هذا الفرع رأساً فلم يتعرّضْ له . والله أعلم .

ثم قال :

والتاء مع جمع سوى السالم من

مذكر ، كالتاء مع إحدى اللبن

يعنى أن ما عدا جمع المذكر السالم من الجموع فحكمها إذا أسند إليها الفعل حكم الواحد المجازى التانيث ، فى جواز لحاق التاء وعدم لحاقها . والجموع ثلاثة أضرب :

جمع تكسير لمذكر كان أو المؤنث ، كالرجال والهنود . فهذا تقول فيه :

(١) انظر مختصر المنتهى لابن الحاجب ١١٩/٢ .

(٢) ن . م ١٥٣/٢ ، وانظر أيضاً المختصر فى أصول الفقه للبعلى ١٢٤ .

(٣) كذا فى ف . وفى غيرها : «الدعوتين» ، بالتاء ، وهو خطأ .

قام الرجالُ ، وقامت الرجالُ ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، كما تقول :  
تَكَسَّرَتِ اللَّبَنَةُ ، [وَتَكَسَّرَ<sup>(١)</sup> اللَّبَنَةُ] .

وجمع مؤنثٍ سالم ، نحو : الهندات ، والطلحات ، والبنات . فهذا  
على مقتضى عبارته ، تقول فيه : قام الهنداتُ ، وقاكَتِ الهنداتُ ، وقام  
الطلحاتُ ، وقامت الطلحاتُ ، وقام البنات وقامت البنات وجميع مذكر  
سالم بالواو والنون ، فهذا لايجرى فيه ماجاز فى النوعين الآخرين ،  
لاستثناء الناطم له ، وإذا لم يَكُنْ تَخْيِيرُ فليس إِلَّا وَجْهٌ واحدٌ ، فينظر فيه  
ما هو ؟ وذلك أنه ليس بمؤنث لامفرده ولا هو ، فليس له إذاً إلا ما  
للمذكر ، وهو عدمُ لحاق التاء ، فتقول : قام الزيدون ، وخرج العمرون ،  
ولا تقول : قامت ، ولا خرجت . هذا محصول كلامه .

وقوله : «من مذكّر» / ، مِنْ فِيهِ لِبَيَانِ جِنْسِ السَّالِمِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ  
السَّالِمَ ضَرِيانَ : مَذْكَرٌ وَمَوْثٌ ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَذْكَرَ بِالِاسْتِثْنَاءِ .

، قوله : «كالتاء مع إحدى اللَّبَنِ» خبر المبتدأ الذى هو التاء . وبيَّنَ  
بذلك المؤنث المجازى التانيث ؛ فَإِنَّ إِحْدَى اللَّبَنِ لَبْنَةٌ ، [وَاللَّبْنَةُ<sup>(٢)</sup>] تَأْنِيثُهَا  
لَفْظِيٌّ .

وبعدُ ؛ فَإِنَّ لِلنَّظَرِ فِيمَا قَالَ هُنَا مَجَالاً<sup>(٣)</sup> ، أَمَا كَوْنُ الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ ذَا  
وَجْهَيْنِ فَكَمَا قَالَ ، وَلَاخِلَافَ فِيهِ . وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ لَا يَتَّبِعُ فِيهِ  
لَفْظَ الْوَاحِدِ ، فَجَازَ أَنْ يُعَامَلَ مُعَامَلَةُ الْجَمَاعَةِ وَالْجَمْعِ ، وَالْجَمَاعَةُ - مِنْ  
حَيْثُ هِيَ جَمَاعَةٌ - لَا يُنسَبُ إِلَيْهَا تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ وَلَا تَذْكَيرٌ حَقِيقِيٌّ ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى غير الأصل : «محلّ» .

فاستوت مع الشمس والدار ونحوهما ، مما ليس له تأنيث حقيقى ،  
فكانت العلامة جائزة لا واجبة .

وأما جمعُ المذكر السالم فإنما استثناه لأنَّ بناء الواحد فيه سالم  
ظاهر ، فلم يَسْغُ فيه تأويله بالجماعة ولا بالجمع ، فعُومِلَ معاملةً واحدة  
الظاهر فيه ، فلم تلحقه علامة . وهذا الذي ذهب إليه فيه هو رأى جمهور  
البصريين . وذهب الجزولى<sup>(١)</sup> - فى ظاهر إطلاقه - والكوفيون إلى جواز  
الوجهين ، فيقولون : قامت الزيدون ، وقام الزيدون . ولم يَرِدْ بقولهم  
سماعٌ ، وإنما رَدَّ بلزوم إسقاط العلامة ، فهو الذى يُعَوَّلُ عليه .

وأما جمع المؤنث السالم فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يكون للمذكر حقيقة أو مجازاً ، نحو : الطلحات  
والحمامات . فجواز الوجهين فيها ظاهر ، فوجه عدم لحاقِ التاء اعتبار  
سلامة الواحد ، كما اعتُبرتْ فى جمع المذكر السالم . ووجهُ لحاقها اعتبارُ  
لفظِ الجمع ؛ إذ هو مؤنثُ اللفظِ بالتاء ، وهو مما يُجمعُ عليه المؤنث ،  
فاعتُبرَ فيه ذلك على الجملة .

والثانى : يكونُ للمؤنث المجازى التائث ، نحو : تَمَرَاتٍ وَخُطُواتٍ .  
فجواز الوجهين فيه أيضاً ظاهر ، إمّا اعتباراً بواحدِهِ ، وإمّا لأنه مؤنثُ  
اللفظ ، فعُومِلَ معاملةً ما تَأْنِيثُهُ لفظىً .

والثالث : يكون للمؤنث الحقيقى التائث نحو : الهندات والزينبات ،  
فظاهر إطلاقِ النازمِ ينتظمُ هذا القسم ، وأنه مما يجوز فيه الوجهان ،  
كما / يجوز ذلك فيما قبله ، فيقال : قام الهندات ، وقامت الهندات ، على ٥٢٨

---

(١) قال الجزولى فى باب من أحكام الفاعل : «ولا تلزم مع الجمع مطلقاً، وسيذكر المؤلف هذا القول .

مشهور اللغات لأنه لم يستثن من جواز الوجهين إلا جمع المذكر السالم . وهذا غير صحيح ؛ إذ لا يقال : قام الهندات ، إلا فى الشعر ، نحو قول أبى عطاء السُّنْدَى (١) :

عشيّه قام التائحاتُ وشققتُ

جيوبُ بأيدى قائمٍ وخدودُ

وأنشد البكرى قول الشاعر يصف امرأة (٢) :

أناةٌ على نيرين أضحى لداتها

بلينَ بلاءَ الرِّيطِ وهى جديدُ

أو على لغة من قال : قال فلانة ، وهى لا تدخل هنا ، ولا حجة له فى قول الله تعالى : {إذا جاءكَ المؤمناتُ} (٣) ؛ لأن الذى سهّل إسقاط العلامة هنا الفصل بالكاف ، أو تقدير ثبات الموصوف المحنوف ، وقد مر ذكر حكم الفصل . وقد قيّد فى كتاب التسهيل ما أطلق ههنا ، فقال : «وحكمها - يعنى التاء - مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالآلف والتاء ، حكمها مع الواحد المجازى التانيث » (٤) . فقيده بجمع المذكر ، ولم يقل : والجمع بالآلف والتاء .

ولا يقال : لعل مراده بقوله : «من مذكر» ، ليس بيانا للسالم ، بل هو راجعُ إلى الجمع حتى كأن قال : «والتاء مع جمع من مذكر سوى السالم كالتاء

(١) البيت فى الشعر والشعراء ٧٦٩ ، والحامسة بشرح المزينى ٨٠٠ ، والخزانة ٥٤٠/٩ عرضا . والماتم : جماعة النساء .

(٢) لم أجده فيما أتبع لى من كتب البكرى . ويقال امرأة أناة ونأة : حليلة بطينة القيام . وثوب نيرين : إذا نسج على خيطين ، فيكون أصفق وأبقى . والرّيط : كل ثوب لين رقيق . والكلام على التشبيه .

(٣) الآية ١٢ من سورة المتحنة .

(٤) التسهيل ٧٥ .



مع إحدى اللبـن» ، ويكونُ كلامُ متناولاً لجمع التـكـسير خاصّةً ، ولم يتعرّض  
لحكم جمع المذكر بالآلف والتاء ؛ إذ كان المختصرُ يضيقُ عن تقرير (١)  
هذه التفاصيل كلّها ، ولكنّ هذا المحملُ أولى من المحمل (٢) على مخالفة  
الجماعة . لأنّنا نقول : هذا غير صحيح من جهين :

إحدهما : ما يلزم عليه من ترك حكم جمع المذكر بالآلف والتاء ، مع  
ترك حكم جمع المؤنث كذلك أيضاً ، فيكون الكلام يقتضى أن لم يتعرّض  
للمجموع بالآلف والتاء رأساً ، وفي هذا تقليل الفائدة جداً ، وهو مناقض  
لما وُضع له المختصر من تكثير الفائدة . [مع تقليل العبارة (٣) ما أـمـاكن .  
والثاني [أنه (٤) قال : «سوى السالم» فيقضى باستثناءه الحكم عليه  
بخلاف المستثنى منه ، وأن يكون الجمع بالآلف والتاء تلزمه التاء ، كان  
لمذكر أو المؤنث حقيقى أو غير حقيقى ، [وذلك (٥) فسادٌ كبير .

فالأولى حمـلهُ / على ما تقدّم ، وأنه ارتضى فى هذه المسألة وحدها ٥٢٩  
مذهب من رأى أن الجمع بالآلف والتاء للمؤنث الحقيقى لا تلزمه التاء ،  
وهو رأى الكوفيين وظاهر الجزولى فى الكراسى ، لقوله فيها : «ولا تلزم فى  
الجمع مطلقاً» . ولهذا المذهب وجه من الصحة ؛ قال الفارسى فى التذكرة  
: «قولهم جاء الهنداتُ ، حسنٌ ، وليس من القبح كقواك : جاء هندٌ ؛ لأنّ  
الواحدة حكمها أن تلزمها علامة التانيث للفصل بين التانيث والتذكير ،

---

(١) فى الأصل : «تقدير» .

(٢) فى الأصل : «حملهم» .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من الأصل .

وأيضاً : فتلتزم العلامة للزوم المعنى المسمى . وقد تكون الألف والتاء فى الجمع على غير حدّ التانيث فى الواحد ؛ ألا تراهم قالوا فى تحقير دراهم : دُرَيْهَمَات ، فلحقت الألف التاء على حدّ الجمع وتانيث الجماعة ، لما أُريد به الجمع ، فإذا كان كذلك لم يقبح : جاء الهندات ، بل كان حسناً ، على حدّ إرادة التانيث فى الجماعة . ومن ثمّ جاء فى التنزيل : { إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ <sup>(١)</sup> } . قال : فإن قلت : فهل يستقيم على هذا أن أقول : قالت الزيد دل ، فأحمل على الجماعة ؟ قال : فإن ذلك لا يسوغ عندي ؛ ألا ترى أن هذا الضرب من الجمع لم يجرى فى تانيث كما جاء دُرَيْهَمَات فيما ذكرت [لك <sup>(٢)</sup>] ، [ولا يكون ذلك <sup>(٣)</sup>] إلا على حدّ واحد المذكر وتثنيته . قال : فأما قولك : مضت [سنون <sup>(٤)</sup>] ونحو ذلك ، فإن حرفى الجمع فى سنون ليس على حدّ «الزيدون» ألا ترى أن الاسم مكسّر فى هذا الجمع مغير <sup>(٤)</sup> ، وليس فى زیدین ونحوه كذلك . هذا ما قال : وهو توجيه لا بأس به . وأيضاً فإن الجمع بالآلف والتاء قد عاملوه معاملة : جمع التكسير فى تغييره عن بنية واحدة ، فقالوا : طَلَّحَات فى طَلْحَة ، وَخُطُوت فى خُطُوة ، وَهِنْدَات فى هِنْد . [ونحو ذلك <sup>(٢)</sup>] مما لا يبقى فيه الواحد على شكله قبل الجمع . ولم يصنعوا ذلك فى الجمع بالواو والنون ، بل قالوا فى زيد : زیدون ، وفى

(١) الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

(٢) سقط من أ .

(٣) مكانه بياض فى الأصل .

(٤) فى الأصل : «ألا ترى أول الاسم فى هذا مغير» ، وفى صلب أ ، س ، ف : «ألا ترى أن الاسم مكسر فى هذا الاسم مغير» ، وفى هامش س بدل الاسم الثانية : «الجمع» . وهو الصواب .

عَمَرُوا : عَمَرُونَ ، وَفِي قُفْلٍ وَعَدَلٌ - اسْمَى رَجُلٌ : قُفْلُونَ وَعَدَلُونَ . فَلَمْ يُغَيِّرُوا بِنِيَّةِ الْوَاحِدِ فِيهِ إِلَّا حَيْثُ جَعَلُوا الْعِلَامَتَيْنِ عَوْضًا ، نَحْوُ : سِنُونَ ، وَقُلُونَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . فَلَمَّا سَاوَى<sup>(١)</sup> الْجَمْعُ / بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ الْجَمْعَ ٥٣٠ الْمَكْسُرُ ، فِي جَوَازِ تَغْيِيرِ بَنِيَّةِ الْوَاحِدِ فِيهِ ، عَامِلُوهُ مُعَامِلَةَ الْجَمْعِ وَالْجَمَاعَةِ فِي لَحَاقِ التَّاءِ وَعَدِمَ لَحَاقَهَا . وَإِذَا ثَبِتَ فَلَا ضَيْرَ فِي أَنْ يَكُونَ فِي التَّسْهِيلِ ذَهَبٌ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَذَهَبٌ هُنَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ؛ إِذْ رَأَاهُ حِينَ نَظَّمَ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ أَرْجَحَ ؛ وَقَدْ يَكُونُ لِلْمُجْتَهِدِ قَوْلَانِ بِحَسَبِ وَقْتَيْنِ ، وَالنَّاظِمُ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مِنْصِبَ الْإِجْتِهَادِ ، فَجَرَى فِي اخْتِلَافِ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ مَجْرَاهُمْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وهنا نظر ثانٍ ، وهو أن جمع التكسير الذي أجازَ فيه الوجهين قطعاً ، هو الذي كُسِّرَ على أبنية التكسير المذكورة في النصف الثاني من النظم ، كإفعالٍ ، وأفعلةٍ ، وفُعُولٍ ، وفِعَالٍ ، ونحوها . وجمعُ التكسير عند النحويين يُطْلَقُ بِإِطْلَاقَيْنِ ، فَيُطْلَقُ تَارَةً عَلَى مَا تَكْسَّرُ عَلَى تِلْكَ الْأَبْنِيَةِ ، كَرَجَالٍ وَأَجْمَالٍ . وَيُطْلَقُ تَارَةً عَلَى الْجَمْعِ الْمُسْلَمِ إِذَا لَزِمَ فِيهِ تَغْيِيرُ الْوَاحِدِ أَوْ غَلَبَ ، أَوْ جَاءَ عَلَى شَكْلِ الْمُسْلَمِ وَلَيْسَ فِيهِ شَرْطُهُ كَارْضِينَ ، وَعَزِيزِينَ ، وَسَنِينَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَلَا شَكَّ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ بِهَذَا الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup> الثَّانِي مَرَادُ النَّازِمِ ، [كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ مَرَادُ لَهُ<sup>(٣)</sup>] ، فَتَقُولُ : مَضَتْ سِنُونَ ، وَمَضَى سِنُونَ ، وَمَرَّتِ الْإِذْنَ ، وَمَرُّ الْإِذْنَ . وَذَهَبَ اللَّذْنُ<sup>(٤)</sup> ، وَذَهَبَتْ

(١) فِي س ، ف : «قَارَنَ» . وَفِي أ : «فَارَقَ» . وَهَذَا خَطَأٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «بِهَذَا الْجَمْعِ» .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) كَذَا فِي س ، ف . وَفِي الْأَصْلِ ، أ : «اللَّذْنُ» ، بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ .

اللُّدُونُ<sup>(١)</sup> ، وما أشبه ذلك . وكذلك ما كان من هذا النحو بالآلف والتاء ، نحو :  
لِدَاتٍ ، وحكم التاء معه التخيير أيضاً . ومن ذلك عند الناظم بنون وبنات ،  
فإنهما لم يسلم فيهما بناءً الواحد ، فحكمها حكم جمع التكسير ، فتقول : جاء  
البُنُونُ ، وجاءت البُنُونُ ، وجاء البنات فى وجاءت البناتُ . وأنشد سيبويه<sup>(٢)</sup> :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنَى أَسَدٍ

يَابُوسَ لِلْحَرْبِ ضَرَاراً لَأَقْوَامٍ

وقال عبدة بن الطيب<sup>(٣)</sup> :

فبكى بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجَتِي

وَالظَّاعِنُونَ إِلَى ثَمَّ تَصَدَّعُوا

وقال كُثَيْرٌ<sup>(٤)</sup> :

وَهُمْ بَنَاتِي أَنْ يَبْنَ وَخَمَشَتْ

وَجُوهَ رِجَالٍ مِنْ بَنَى الْأَصَاغِرِ

وقال أبو ذؤيب<sup>(٥)</sup> :

(١) واللذن : جمع لذة ، ويُقال أيضاً : لذات ، وهم الأتراب .

(٢) الكتاب ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ . والبيت للنايفة ، ديوانه ٨٢ . وهو من شواهد المقتضب ٢٥٣/٤ ،  
والمحتسب ٢٥١/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٠/٢ ، ٨٣ ، والإنصاف  
٣٣٠ ، وابن يعيش على المفصل ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥ ، والرضى على الكافية ٣٤٧/١ ، ١٨٠/٢ ،  
والهمع ١٤٠/٣ . والخزانة ١٣٠/٢ ، ١٠٨/٤ .

(٣) شعره : ٥٠ ، والمفضليات ١٤٨ . والبيت فى الخصائص ٢٩٥/٣ ، والتصريح ٢٨٠/١ ،  
والأشعرونى ٥٤/٢ ، والعينى ٤٧٢/٤ .

(٤) ديوانه ٤٥١ . وفى الديوان : وجمعت وجوه .

(٥) ديوان الهذليين ١٢٢/١ .

يقول : فمن يضررين صدورهن بالنعال . والسَّيِّبُ - بكسر السين - : النعال المديبوغة بالقرظ أو الصقن :  
الزقن .

وقامَ بناتى بالنعالِ حواسِراً

وألصقن ضرب السبب تحت القلائدِ

وبهذه الشواهد استدلَّ أهل الكوفة على جواز الوجهين فى : قام  
الزيدون ، وقامت الهندات . ولا دليل لهم فيه ، لأنه من قبيل التفسير وإن  
كان ظاهره التسليم / ولا يقال : إن هذه الشواهد اضطرارية فلا حجة ٥٣١  
فيها على جواز مثلها فى الكلام ؛ لأننا نقول : هى فى قوة ماوقع فى الكلام  
إمكان إسقاط التاء من «قالت بنو عامر» ؛ إذ لا ينكسر به الوزن ، وإمكان  
إلحاقها فى قوله : «وهم بناتى» وما بعده ، ولا ينكسر الوزن بذلك وهذا بناءٌ  
على طريقة ابن مالك فى اعتبار ما هو ضرورة مما ليس بضرورة ، لإمكان  
زوالها مع بقاء الوزن <sup>(١)</sup> وعدم ذلك . وقد تقدّم تقريرها فى باب  
الموصول .

ونظر ثالث ، وهو أنه لم ينص على حكم التاء مع المثنى واسم الجمع  
واسم الجنس ، فمن أين يؤخذ له حكمهما <sup>(٢)</sup> .

والجواب عن ذلك : أن الناظم لما استثنى السالم من جواز الوجهين  
، وتبين أن ذلك لكون الواحد بيئاً فيه ، فلا بد من اعتباره ، <sup>(٣)</sup> ثبت أن  
المثنى أيضاً له حكم الجمع السالم ، فلا يجوز فيه إلا إثبات التاء إن كان  
مؤنثاً حقيقياً ، أو عدمها إن كان مذكراً ، أو كان ذا وجهين إن كان مؤنثاً  
مجازياً ، على حسب التفصيل المتقدم فى المفرد ؛ أذ كانت العلة موجودة  
فى المثنى .

(١) غير ثابت فى الأصل .

(٢) بعده فى غير الأصل بياض بقدر ثلاث كلمات ، ثم «ذكرها أو لا» . وقد خلا من هذا الأصل .

(٣) فى الأصل : «فتقول : المثنى أيضاً ..» .

فإن قيل : وهكذا جمع المؤنث السالم قد تبين فيه الواحد وسَلِمَ ،  
وقد أجاز فيه الوجهين كما تقدّم من البيان ، فمن أين لك اطرادُ علّة  
السلامة في المثنى وهو لم يطردّها في الجمع بالآلف والتاء ؟

فالجواب : أن التثنية أدخل في باب سلامة الواحد من الجمع بالآلف  
والتاء ؛ ألا ترى أنه يتغيّر الوسط منه بتحريكه إن كان اسما ساكن  
الوسط ، كما سيأتي - إن شاء الله - بخلاف التثنية وجمع المذكر السالم  
حسبما تقدّم .

وأما اسم الجمع واسم الجنس فلا يخلو أن تجعلهما مفردين أو  
جمعين ، فإن جعلتهما مفردين فهما مما جاء فيه لغتان من الأسماء  
المفردة ، والتذكير والتأنيث ، كلسان ونحوها ، فإذا حكمهما حكم لسان ،  
فعلى لغة التذكير لايجوز أن تلحق العلامة ، وعلى لغة التأنيث وجهان ، لأن  
التأنيث مجازي . فتقول في لغة التذكير : طاب الرُّطْبُ ، ولاتقول : طابت  
الرطب . وتقول في لغة التأنيث : طابت الرطبُ ، وطابَ الرُّطْبُ . وتقول : ٥٣٢  
/ قام الصُحْبُ ، ولاتقول : قامت الصُحْبُ<sup>(١)</sup> وتقول : قامت النساءُ وقام  
النساء ، وإن شئت . وأما إن جعلتهما جمعين فإنك تعاملهما معاملة جمع  
التكسير . فلا إشكال على الوجهين ، إذ كان / حكمهما مأخوذاً مما تقدّم ٥٣٣  
والله أعلم .

ثم قال :

وَالْحَذْفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا

لأن قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

---

(١) هذا على لغة التذكير ، ولم يذكر لغة التأنيث ، ولعله قد وقع سقط من النص .

يعنى أن حَذَفَ التاء فى باب نعم وبئس - إذا أُسند إلى مؤنث حقيقى - حَسَنَ وليس بقبیح كما یقبیح فى غیر نعم وبئس إذا قلت : قام المرأة ، بل يجوز أن تقول : / نعمت المرأة هندُ ، [ونعم المرأة هند<sup>(٢)</sup>] ٥٣٤ وكذلك مثاله : نعم الفتاة ونعمت الفتاة ، كلاهما جائز حسن . وعَلَّ ذلك بأن المقصود بالفتاة هنا الجنس لا الواحدة . ولذلك لزم فى هذا النوع الألف واللام ، حسبما هو مقررٌ فى بابه . فإذا كان كذلك فاعتبار الجنس من حيث هو جنس خروج عن اعتبار حقيقى التانيث ؛ إذ كان المفرد غير ملحوظ من تلك الجهة ، فصار اعتبار مجرد الجنس اعتبار التانيث غير حقيقى . وقد مضى جواز الوجهين فيه ، فجرى هذا على نسقه . فقله : «لأن قصد الجنس فيه بَيِّنٌ» ، يريد أن المفرد ليس هو المقصود فتلزم التاء ، إنما المقصود حقيقة الجنس ، وتانيثه كتانيث الجماعة والفرقة غير حقيقى .

فإن قيل : فهذا التعليل يقضى بأن كل مفرد حقيقى التانيث إذا قصد به الجنس فيجوز فيه الوجهان ، إما بنصه على رأى جماعة ، وإما بالمعنى ، وهو رأى طائفة أيضاً .

قيل : نَعَمْ ، وقد يلتزم ذلك فى كلامة فيقال نحو<sup>(٣)</sup> : صارت المرأة خيراً من الرجل ، [وصار المرأة خيراً من الرجل] ؛ لأن المعنى فى قولهم : الرجل خيراً من المرأة . وكذلك ما أشبهه مما تكون فيه الألف واللام جنسية .

(١) كذا فى ١ . وفى الأصل : «... إذا أُسند إلى مؤنث فإن حذف التاء فيه ليس بقبیح» .

وفى س ، ف : «إذا أُسند إلى اسم جنس كثير حسن ليس بقبیح» .

(٢) عن الأصل .

(٣) فى جميع النسخ : «إن نحوه» . ولا مقتضى لذكر إن .

فإن قيل : فهل يكون من ذلك قولك : ما قامت امرأة ؛ لأنها فى معنى : ما قام أحد من هذا الجنس؟

قيل : لا ، لأنَّ امرأة هنا ليس المراد بها الجنس ، وإنَّ تَوْهَمَ ذلك ، وإنما المرادُ بها واحدة ، والعموم إنما جاد من النفس ، لامن إرادة الجنس .

وقوله : «والحذف» : منصوب على المفعولية باستحسنوا . والضمير فى استحسنوا للعرب أو للنحويين . ويريد بقوله : «فى نعم الفتاة» الباب كله<sup>(١)</sup> .

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ

وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

٥٣٥

/ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ

وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

أخذ الناظم هنا يتكلم فى مرتبة الفاعل والمفعول من الفعل فى الأصل ، وما يعرض فى ذلك من مخالفة المرتبة جوازاً أو وجوباً ؛ فذكر أولاً أَنَّ الْفَاعِلَ أَصْلُهُ أَنْ يَتَّصِلَ بِفِعْلِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ وَالْيَالَهُ . وقد مرَّ قبل هذا كَوْنُ الْفِعْلِ لَازِمُ التَّاقْدِمِ عَلَى الْفَاعِلِ ، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَرْتَبَةَ الْفَاعِلِ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفِعْلِ مَتَّصِلاً بِهِ ، وَلَا يَعْنَى بِالِاتِّصَالِ الْإِتِّصَالُ الْأَخْصَ التَّامَّ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْضَمِيرِ الْمُتَّصِلِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا ؛ وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي الْإِتِّصَالِ الْعَامِّ الَّذِي يَشْمَلُ الْأَخْفَشَ وَغَيْرَهُ ، نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَضَرَبْتُ عَمْرًا ، وَهُوَ الْإِتِّصَالُ فِي النُّطْقِ بِهِ وَالْيَا

(١) بعده فى أ : «باب نعم ويش» .



للفعل . وأما المفعول فالأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ولا يتصل به ، وانفصاله إنما يكون بالفاعل ، نحو : ضرب زيدُ عمرًا ، فمرتبةُ عمرو أن يكون بعد زيد ، ويلزم من ذلك أن لا يتصل بالفعل لتقدم الفاعل ، فلذلك قال : «والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنْفَصِلَ» . وإنما كان الأصل ذلك لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ له منه فاعل ، فهو طالبٌ له على اللزوم ، بخلاف المفعول ، فإنه لا يلزم أن يكون لكل فعلٍ مفعولٌ ، بل قد يكون له مفعولٌ ، نحو ك ضربتُ زيداً ، وقد لا يكون نحو : كَرُمَ زيدٌ . وأيضاً قد يستغنى الفعل الطالبُ للمفعول عن المفعولِ ؛ فتقول : ضربت : مقتصرًا <sup>(١)</sup> ، ولا يستغنى عن الفاعل أبداً ؛ إلا إذا غيّر عن شكله وأقيم له المفعولُ مقامَ الفاعل لازم الذُكر ، وعلى جميع أحكامه من الرفع ، والاتصال بالفعل ، ولزوم كونه بعده ، وغير ذلك من أحكام الفاعل . ولهذا جعلوا الفاعل مع فعله كالشيء الواحد ، رذا كان ضميراً متصلاً ، فسكنوا آخر الماضي له تحامياً من اجتماع أربع حركات في نحو : ضربتُ ، وذلك [لايتحامى <sup>(٢)</sup>] إلا في الكلمة الواحدة ، ولم يفعلوا ذلك في المفعول إذا <sup>(٣)</sup> كان ضميراً متصلاً <sup>(٤)</sup> . [لأنه <sup>(٥)</sup>] ، [كلمة ثانية فقالوا : <sup>(٦)</sup>] ، [ضَرَبَكَ <sup>(٧)</sup>] ، ولم [يتحاموا اجتماع الحركات لأنهما كلمتان ثم قال : «وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ» ، يعنى أنه قد يأتى الفاعل على غير الأصل المذكور ، والمفعول كذلك قد يأتى على غير الأصل ،

(١) فى الأصل : «مختصراً» .

(٢) مكانه فى أ بياض ، وفى الأصل : «لايجوز» . ولا يستقيم عليه الكلام . والمثبت عن ف .

(٣) فى الأصل : «إلا إذا» . وهو خطأ .

(٤) إلى هنا انتهت الفقرة فى الأصل .

(٥) عن س ، ف . ويَعْدُه بياض .

(٦) زدنا ما بين القوسين ليلتئم النص .

(٧) عن أ . وفيها : «ضربت» .

فَيَتَّصِلُ الْمَفْعُولُ بِالْفِعْلِ وَيَنْفَصِلُ الْفَاعِلُ / عَنْهُ ، فَيَقَالُ : ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، ٥٣٦ هـ  
وذلك لِأَنَّ الْفِعْلَ مَتَصَرَّفٌ فِي نَفْسِهِ ، فَيَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولَاتِهِ ، بِتَقْدِيمِ  
بَعْضِهِمَا عَلَى بَعْضٍ ، [وَتَأْخِيرِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ<sup>(١)</sup>] ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ  
مَانِعٌ صِنَاعِيٌّ حَسْبَمَا يَذْكُرُهُ .

وَقَوْلُهُ : «وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ» ، هَذَا أَيْضًا مِنْ تَمَامِ الْمَجِيءِ  
بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَفْعُولُ مَقْدَمًا عَلَى فِعْلِهِ وَفَاعِلِهِ مَعًا ، كَمَا  
جَاءَ مَقْدَمًا عَلَى فَاعِلِهِ وَحْدَهُ . وَعِلَّةُ ذَلِكَ تَصَرُّفُ الْفِعْلِ فِي نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ .  
وِخْصُ هَذِهِ الْأَخِيرِ وَحْدَهُ بِالْمَفْعُولِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّقَدُّمُ ، فَإِنَّهُ  
إِنْ تَقَدَّمَ صَارَ مُبْتَدَأً . وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ أَوَّلَ الْبَابِ ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ فَإِنَّهُ  
إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَخْتَلِفِ الْحُكْمُ فِيهِ ، بَلْ يَبْقَى مَفْعُولًا كَمَا كَانَ ،  
وَلَا فَيَ الْفَاعِلَ ، بَلْ يَبْقَى فَاعِلًا كَمَا كَانَ ، لِأَنَّ رَتْبَتَهُ مَحْفُوظَةٌ ، وَهِيَ تَأْخَرُهُ  
عَنِ الْفِعْلِ .

وَيَنْظُرُ فِي كَلَامِ النَّاظِمِ فِي مَسَائِلَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنْ هَذَا الْمَفْعُولَ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَرِيدَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَحْدَهُ ، كَضَرَبْتُ زَيْدًا . وَهُوَ الْجَارِي  
فِي كَلَامِ النَحْوِيِّينَ إِذَا تَكَلَّمُوا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْخُصُوصِ ، فَلَا تَكَادُ  
تَرَاهُمْ يَتَعَرَّضُونَ لِفَيْرِهِ ، أَعْنَى فِيمَا عَدَا الْإِبْتِدَاءَ وَنَوَاسِخَهُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَرِيدَ الْمَفْعُولَ الْأَعْمَ الَّذِي يَشْمَلُ الْمَفْعُولَ [بِهِ<sup>(٢)</sup>] وَغَيْرَهُ ،  
فَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ : «وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصَلَ» ، وَقَوْلُهُ : «وَقَدْ يَجِي  
الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ» - الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ ، نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا ، وَالْمَفْعُولُ

(١) ، (٢) سقط من الأصل .

فيه ، نحو : قام زيدٌ يوم الجمعة ، والمفعولُ من أجله <sup>(١)</sup> ، نحو : قام زيدٌ إكراماً لعمرو . فكأنه يقول : كلُّ ما يُسمى مفعولاً الأصلُ فيه الانفصالُ <sup>(٢)</sup> ، وقد يُجاءُ <sup>(٣)</sup> بخلاف الأصل ، وقد يجيئُ [ذلك] <sup>(٤)</sup> المفعولُ قبل الفعلِ ، ما لم يمنع من ذلك مانعٌ .

فتقول في المصدر على الأصل : جاء زيدٌ جيئاً ، وقام أخوك <sup>(٥)</sup> قياماً . وعلى غير الأصل : قام قياماً زيدٌ ، وقياماً قام زيدٌ .

وتقول في ظرف الزمان : يقومُ زيدٌ غداً ، [على الأصل . ويقومُ أ زيد] <sup>(٦)</sup> ، وغداً يقوم زيد ، على غير <sup>(٧)</sup> الأصل . وفي ظرف المكان : جلس زيدٌ أمامك ، وجلس أمامك زيدٌ ، وأمامك جلس زيدٌ . وكذلك في سائرهما .

لكن قد يمتنع المجيءُ بخلاف الأصل في بعضها ، كالمفعول معه - كما سيأتى - / وذلك لا يقدح في صحة هذه الكلية ، إلا أن <sup>(٨)</sup> الاحتمال ٥٣٧ الأول هو المشهور ، والظاهر أنه مقصود الناظم .

والثانية : أن قوله : «وقد يُجاءُ بخلاف الأصل» .. إلى آخره ، مراده أن ذلك يأتى في الكلام على الجواز ، لقوله : «وقد يُجاءُ» ؛ لأن هذه العبارة إنما يؤتى بها فيما يجوز ذلك فيه لافئما يلزم ، فكأنه يقول : يجوزُ أن

(١) في الأصل : «المفعول له» .

(٢) في الأصل : «أن ينفصل» .

(٣) في الأصل : «يجيئ» .

(٤) ، (٦) ليست في الأصل .

(٥) في الأصل : «زيد» . بدل «أخوك» .

(٧) في الأصل : «خلاف» بدل «غير» .

(٨) في الأصل : «هذا الاحتمال» .

يتقدّم المفعول ويتوسط ويتأخر من غير موجب لفظي ، فإن كان موجباً لفظيً  
يقتضى خلاف ما تقدّم فهو الذي ذكره على إثر هذا .

فالحاصل أنه قدّم أصليّن أحدهما مرتّباً على الآخر ، فالأصل الأولُ ذكرُ  
مرتبة الفاعل والمفعول في [الأصل<sup>(١)</sup>] . وهذا أصل قياسي . [والأصل<sup>(١)</sup>]  
الثاني : جواز المخالفة في ذلك الأصل ، وهو أصل استعماليّ ، فإن عرض  
لزوم في تقديم الفاعل على المفعول ، فهو على خلاف الأصل . وإن عرض لزوم  
في تقديم المفعول على الفاعل فهو على خلاف الأصل أيضاً ، إلا أن الأول  
خروج عن الأصل من وجه واحد ، والثاني خروج عنه من وجهين . فابتدأ الناظم  
بذكر الأول ، ثم عطف عليه بالآخر فقال :

وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرُ

أَوْ اضْمِرِ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصِرِ

وَمَا بِالْأَوْ بَيْنَمَا انْحَصَرَ

أَخْرُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ

وَشَدَّ نَحْوُ : زَانَ نَوْرُهُ الشُّجَرُ

فذكر للوجه الأول ثلاثة مواضع :

أحدها : موضع اللبس ، يعنى أنه إن حُذِرَ - أى : خِيفَ - الالتباسُ بين

---

(١) مكانه بياضه في الأصل .

الفاعل والمفعول ، بحيث لا يتميزُ واحدٌ منهما عن صاحبه، وجب أن يلزم كل واحدٍ منهما مرتبته، فيلزم الفاعل والمفعولُ موضعه، ولا يجوز توسيطُ المفعول ولا تقديمه، فتقول : ضرب موسى عيسى - إذا كان عيسى هو المفعولُ به - وضرب عيسى موسى - إذا كان الفاعل. ولا يجوزُ أن تقول : ضرب موسى عيسى، وعيسى هو الفاعلُ؛ إذ ليس ثمَّ ما يعرفُ بأنه الفاعل؛ إذ الإعرابُ المسوقُ للفرقة مفقودٌ في اللفظ، وليس ثمَّ تابع لواحدٍ منهما يظهر به الفرقُ، ولا المعنى ، أيضاً بمبَيّن شيئاً. / فلم يبق إلا التزامُ المرتبة ٥٣٨ لكل واحدٍ منهما.

ولا يجوز أيضاً أن يتقدّم المفعول، فلا تقول : موسى ضرب عيسى، وموسى هو المفعولُ، لالتباسه بالمتبدأ، ويكون [الفاعل<sup>(١)</sup>] ضميره، وعيسى هو المفعول.

وكذلك الحكم في نحو : أكرم هذا ذاكوضرب [هذا<sup>(٢)</sup>] من قام ، وعرف الذي أكرمك الذي أكرمته. وما أشبه ذلك.

وإما يخاف الالتباسُ إذا لم يبق فارقٌ بين الفاعل والمفعول سوى المرتبة، فيجب اعتبارها والتزامها، وأما إن كان ثمَّ وجهٌ آخر يعرفُ به فرقُ ما بينهما صيرَ إلى الأصل الاستعمالى من عدم لزوم المرتبة، كما إذا ظهر الإعرابُ فيهما أو في أحدهما، نحو : ضرب موسى زيدٌ، وموسى ضرب زيدٌ، أو في تابعهما نحو : ضرب موسى العاقل [عيسى<sup>(٣)</sup>]، وموسى العاقل ضرب عيسى. أو كان أحدهما مؤنثاً ولحقَتِ التاء، نحو ضربتْ

(١) ، (٢) ، (٣) ليست في الأصل .

موسى سلمى، وموسى ضربت سلمى. أو كان المعنى يعين المفعول من الفاعل، نحو: أكل الكُمثرى موسى، والكُمثرى أكلَ موسى، وكذلك إذا قلت: أعجب مَنْ ثَمَّ ما صنعت، فإن مفعولَ أعجب لا يكون إلا عاقلاً. ومن [١] تقع في الغالب على العاقل]. وعلى هذا فقس ما جاء من هذا القبيل.

وهذا البيت من عادة المتأخرين أن يذكره - أعنى التزام المرتبة - إذا عُدِم الفارق بين الفاعل والمفعول. وقد تقدّم له أبْن السَّراج في الأصول (٢)، ولم يذكر ذلك سيبويه ولا غيره من المتقدمين، بل قد نصوا على خلافه ولكن ابن مالك اتَّبَعَ من اعتبر ذلكواعتمده، وأجرى كلام العرب عليه. وقد تقدّم قبلُ هذا المعنى، وحصل فيه بسطُ قاعدةٍ ظهر مأخذُ المسألة، فإن أردت النظر فيها فعليك بها في باب المبتدأ،

والثاني من المواضع التي يلزم فيها تأخير المفعول: أن يكون الفاعل ضميراً غير محصور، وذلك قوله: «أو أضمر الفاعلُ غيرَ مُنحَصَرٍ». فقله: «أضمرِ الفاعلُ» جملة معطوفة بأو على حُذر «تقديره وأخر المفعول إن أضمرِ الفاعل غير منحصر، يعني أنَّ الفاعل (٣) إذا أضمرِ وجب تأخير المفعول على فاعله، فلا تقول: ضربت زيدا، أو أكرمت عمراً. فلا يجوز هنا تقديم المفعول على فاعله، فلا تقول

(١) مكانه بياض في الأصل. وفي أ، ف: «ومن وما تقع...» ولا يسيقيم النص عليه. ولم اتبيّن نص س. فحذفنا «وما» ليسقيم السياق.

(٢) الأصول لابن السراج ٢/٢٥٥، وانظر الارتشاف ٦٤١.

(٣) في الأصل «الفعل».

ضرب زيداً ت، ولا : ضرب زيداً أنا؛ لأنه قد قدّم أن الضمير لا يكون منفصلاً ما / أمكن أن يكون متصلاً. وهذا إذا لم يكن الفاعل ضميراً، ٥٣٩ منحصرأ - فلو كان ضميراً منحصرأ - وهو الذي تحرّز منه بقوله : غير مُنَحْصِر - لم يلزم المفعولُ رتبته من التأخير عن الفاعل، على حسب ما يذكره في البيت التالي لهذا.

والمنحصرُ قد تقدّم تفسيره، وأنه يريد به ماوَلَى أداة الحصر، نحو : ما أكرم زيداً إلا أنا، وما أشبه ذلك.

وغير : منصوب على الحال من «الفاعل»، أى حالة كونه غير منحصر.

وفي هذا الكلام نَظَرٌ من وجهين :

أحدهما : أن قوله : «أو أضمر الفاعل غير مُنَحْصِر» يدخل فيه ما كان من الفاعلين ضميراً منفصلاً غير محصور؛ فإنك إذا قلت : ضرب زيداً إما عمرو وإما أنا، وأكرمك إما أنا وإما زيد، أو قلت : إن أكرمك لزيد، وإن أرضاك لهو<sup>(١)</sup> . فهذا كلّ وما أشبه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر، مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول، بل لا يجوز ذلك في جملة من [هذه<sup>(٢)</sup>] المسائل. لا يقال : إن مذهبه هنا مع إن المخففة مذهب الكوفيين في هذه اللام من أنها بمعنى إلا، لأنه نصّ على خلافه كما تقدم، ولو كان رأيّه فيها رأيهم لم يتّجه ذلك، لوجود نحو : أقام أباك إما أنا وإما زيد، وكذلك مع اسم الفاعل إذا قلت : إن ضاربك لزيد وإن

(١) بعده - فيما عدا الأصل - يباخ بمقدار كلمتين .

(٢) ليست في الأصل .

مخرجك لهو، وكذلك : أعجبتني هندُ المكرمُها أنا، وما أشبه ذلك. وهذا الاعتراضُ لازمٌ له في التسهيل حيث قال : «يجب وصلُ الفعلِ بمرفوعه إنْ خِيفَ التباسه بالمنصوب، أو كان ضميراً غير محصور<sup>(١)</sup>». فإن الضمير في هذه المسئلة كلها غير محصور، ولم يجب فيها وصلُ الفعلِ بمرفوعه. وبهذا اعترضه في التسهيل شيخنا الأستاذ أبو سعيد<sup>(٢)</sup>، أجله الله. ويزيد كلامه في التسهيل اعتراضاً آخرَ لا يلزمه هنا، وهو أنه قال : «يجب وصلُ الفعلِ بمرفوعه [٣] إنْ خِيفَ التباسه بالمنصوب»، فاقترضى أن اللبس إنما يُوجبُ وصلُ الفعلِ بمرفوعه<sup>(٤)</sup> [من غير نظر في المفعول. وليس كذلك؛ ألا ترى أنك لاتقول : موسى ضرب عيسى، لأجل اللبس، وقد اتّصل الفعل بمرفوعه، وهو إما عيسى إن فرضت موسى مفعولاً، وإما ضمير موسى إن فرضته مبتدأً.

وقد اقتضى كلامه جوازَ مثل هذا، وأن موسى إذا فرضته مفعولاً لا يلزم تأخيرها، [٥] وليس كذلك، بل يلزم تأخيرها [٦] لأجل اللبس كما مرّ. وكلامه هنا مُحَرَّرُ لقوله : «وَأَخَّرَ المفعولُ إنْ لَبَسَ حُذِرَ». فاعتنى بالمفعولِ تحريزاً من التقديم فيه.

والثاني : أن الفاعل إذا أُضِمَرَ نحو : ضربتُ زيداً، لم يلزم تأخير لمفعول؛ إذ كان جائزاً باتفاق<sup>(٧)</sup> أن تقول : زيداً ضربت، ولا يلزم أن تقول : ضربتُ،

(١) التسهيل ٧٨ .

(٢) أبو سعيد هو : فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ - انظر ترجمته في مقدّمة التحقيق .

(٣) ، (٤) سقط من الأصل .

(٥) ، (٦) سقط من الأصل .

(٧) في الأصل ، أ : «وإن» .



ولايَـلِـزُـمُ أنْ تَقولَ : ضَـرِـبْتُ زَيْـدًا ، لِـغَـيـرُ . وَكَـذَـلِـكُ ما أَشـبـهه ، وإِـنـما يَلِـزُـمُ التَّأخِيرُ مَعَ اللُّبْسِ كَمَا تَقـدِّـمُ (١) .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ غَيْرَ صَحِيحٍ مِنْ وَجْهَيْنِ وَعِبَارَتِهِ فِي التَّسْهِيلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ صَحِيحَةٌ ، لِقَوْلِهِ : يَجِبُ وَصْلُ الْفِعْلِ بِمَرْفُوعِهِ إِنْ كَانَ كَذَا أَوْ كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مُحْصُورٍ ، فَالْتَّاءُ فِي ضَرْبِ ضَمِيرٍ غَيْرِ مُحْصُورٍ ، فَوْجِبَ وَصْلُ فِعْلِهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْمَفْعُولِ ، فَاقْتَضَى جَوَازُ : زَيْدًا ضَرْبْتُ ، بِلَا شَكٍّ .  
فَإِنْ قِيلَ : قَدْ دَخَلَ لَهُ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرْبْتُ ، فِي قَوْلِهِ قَبْلُ : «وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ» .

قِيلَ : لَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ مَجْمَلٌ يَصْدُقُ عَلَى نَحْوِ : زَيْدًا ضَرْبَ عَمْرٍو ، فَلَا يَكُونُ بَيَانًا لِهَذَا الْمَوْضِعِ .

وَهَذَانِ الْإِعْتِرَاضَانِ لِأَجْوَابِ لِي عَنْهُمَا ، وَلَيْسَ كُلُّ دَاءٍ يَعالِجُهُ الطَّبِيبُ ؛ لَمَّا بَيَّنَّ ابْنُ جَنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَدُّ اسْمٍ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ لِنَقْصَانِ الْحَدِيثِ ، لِنَقْصَانِ ظَنِّ زَيْدٍ ، قَالَ : فَقُلْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ : فَقَوْلُ سَيِّبَوِيهِ : كَانَتْ وَمَكُونُ ؟ [ (٢) ] فَلَمْ يُجِبْنِي عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِشَيْءٍ ، وَقَالَ : { يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ } (٣) ! فَجَهِدْتُ بِهِ (٢) [ فَلَمْ يُجِبْنِي ، وَجَعَلَ يُعَلِّلُ وَيَقُولُ : الَّذِي يَقُولُ أَصْحَابُنَا قَدْ عَرَفْتِكَ إِياه . قَالَ : قُلْتُ : فَيَقُولُونَ : إِنْ سَيِّبَوِيهِ يُجِيزُ أَنْ تَبْنِيَ كَانَ لِلْمَفْعُولِ فَقَالَ : لَا . قُلْتُ : فَمَا يُعْمَلُ بِهَذَا الَّذِي وَرَدَ ؟ فَقَالَ : لَا أَدْرِي . قُلْتُ : أَفَتَقُولُ : إِنَّهُ خَطَأٌ فِي النُّسخَةِ ؟

---

(١) إِلَى هُنَا انْتَهَتْ الْفَقْرَةُ فِي الْأَصْلِ . وَبَعْدَهُ فِي بَاقِي النُّسخِ بَيَاضٌ بِمَقْدَارِ أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ثُمَّ هَذَا النَّصُّ : «فِي وَجوبِ التَّأخِيرِ وَإِلَّا يَجُوزُ زَيْدًا ضَرْبْتُ» .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) الْآيَةُ ١٠٥ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

فقال : لا . ثم قال : ليس كلُّ الداءِ يعالجه الطبيب<sup>(١)</sup> . انتهت الحكاية .

ثم قال الناظم : «وما بإلاً أو بإنما انحصَرَ.. أخَر»، «ما» هنا منصوبة المحلِّ بأخَر، أى : أخَر ما انحصر بإلاً أو بإنما .

وهذا هو الموضع الثالث من المواضع التى يجب فيها تأخيرُ المفعولِ عن الفاعل، وذلك إذا كان المفعولُ محصوراً بإلاً أو بإنما، لكن لما كان الفاعلُ أيضاً يلزمه التأخير عن المفعول إذا كان هو المنحصر، أتى بالقاعدة شاملةً للفاعل والمفعول معاً بما التى تقتضى العموم فى قوله : «وما بإلاً»، يعنى أن ماكان من الفاعلِ والمفعولِ منحصرأ بأحد هذين الحرفين وجب تأخيرهُ، فمثال تأخير المفعول المحصور بإلاً : ماضرب زيدٌ إلا عمراً . فلا تقول هنا : إلا عمراً لم يضرب زيد، وإن كان يجوز : عمراً لم يضربُ زيدٌ، لمكان أداة الحصر. وكذلك لا تقول : ماضرب إلا عمراً زيدٌ إلا قليلاً، حسبما يذكره .

ومثال تأخيرهُ محصوراً (بإنما)<sup>(٢)</sup> ) : إنما ضرب زيدٌ عمراً، فإن معناه كمعنى : ماضرب زيدٌ إلا عمراً . ومنه ماأنشد سيبويه<sup>(٣)</sup> :

كَأَنَّ يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وأما لزومُ تأخيرِ الفاعلِ فذكر له موضعين :

---

(١) انظر هذه المسألة فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٨٤/١ - ٣٨٥ ، والهمع ٢/٢٧٠ - ٢٧١ .

(٢) عن الأصل ، ومكانه بياض فى سائر النسخ .

(٣) الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ . والبيت لذى الإصبع العلوانى ، أو لأبى بجيلة . وهو فى الخصائص ١٩٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٩/١ ، والإنصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش على المفصل ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، والرضى على الكافية ٤٣٠/٢ ، ١٧٠/٤ ، والخزانة ٢٨٠/٥ .  
وقُرَى : موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب .

أحدهما الذى شمله اللفظ، وهو إذا كان الفاعل مقرونا بإلا أو بإنما،  
فاقتترانه بإلا نحو : ماضرب أخاك إلا زيد، وما أكرمه إلا أنا. وفي القرآن :  
{لَا يُجَلِّيْهَا لَوَقْتُهَا إِلَّا هُوَ<sup>(١)</sup>}، {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ<sup>(٢)</sup>} . وقال  
الشاعر<sup>(٣)</sup> :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتُهَا

مَاقَطَرَ الْفَارِسِ إِلَّا أَنَا

واقترانه بإنما نحو قولك : إنما ضرب زيداً عمرو. وإنما أكرم أخاك زيد.  
وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

أَنَا الْفَرَسُ الْحَامِي الذُّمَارَ وَإِنَّمَا

يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

ولا يقال : ماضرب إلا زيد أخاك، وماضرب إلا أنا زيداً، إلا قليلا كما  
ذكر، وكذلك لا تقول : إنما ضرب زيداً عمراً، وزيد هو المحصور، كما أنك لا تقول:  
إنما ضرب عمراً زيداً، وعمراً هو المحصور. هذا مذهب جماهير البصريين  
والكوفيين.

والمسألتان معاً مختلف فيهما بين النحويين على ثلاثة أقوال :

أحدها : لزوم تأخير المحصور من الفاعل والمفعول، وهو الذى تقدم.

(١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٣) هو عمرو بن يعد يكرّب الزبيدي ، انظر شعره : ١٥٥ . وهو من شواهد الكتاب ٣١٩/١ ، وابن  
يعيش على الفصل ١٠١/٣ ، ١٠٣ ، والمفنى ٣٠٩ ، وفى الحماسة بشرح المرزوقى ٤١١ .  
وقطره : ألقاه على أحد قطريه ، وقطراً الإنسان : ناحيته .

(٤) هو الفرزدق ، ديوانه ١٥٣/٢ . والبيت فى للحاسب ١٩٥/٢ ، وابن يعيش على الفصل ٩٥/٢ ،  
٥٦/٨ ، والمفنى ٣٠٩ ، والتصريح ١٠٦/١ ، والهمع ٢١٧/١ ، والعينى ٢٧٧/١ .

والثاني : عدم اللزوم بإطلاق، بل يجوز تقديم المحصور إلى موضع غير المحصور. وهو رأى الكسائي من الكوفيين.

والثالث : الفرق بين الفاعل والمفعول، فإذا كان المحصور / [هو ٥٤٠ الفاعل لم يجز تقديمه، وإذا كان المفعول جاز تقديمه. وهو منقول عن الأخفش وابن الأنباري.

وكان الناظم أخذ بمذهب رابع، وهو جواز تقديم المحصور على قلة. وذلك قوله : «وقد يسبق إن قصد ظهر»، فضمير «يسبق» عائد على ما انحصر، يعنى أن المنحصر قد يتقدم إن ظهر قصد الكلام وتبين المنحصر من غيره، وذلك في الحصر بآلاً نحو : ماضرب إلا عمراً زيداً، وماضرب إلا زيداً عمراً. ووجه ما رأى الناظم من ذلك أن القياس لا يمنع بإطلاق، والسمع يعضد القول به. أما القياس فإن الأصل الاستعمالي - كما تقدم - جواز تقديم المفعول على الفاعل، والأصل القياسي تقديم الفاعل على المفعول، فإذا ثبت هذا لم يعدل عنه إلا لما هو أقوى منه، وليس بموجود في مسألتنا، لأن تأخير المحصور إنما يقتقر إليه إذا لم يكن ثم دليل عليه سوى التأخير، وقد دلت إلا على المحصور بدخولها عليه، فهو معلوم سواء تقدم أم لا، بخلاف إنما فإنها لاتعين المحصور من غيره، فالتزم التأخير فيه ليتعين. وأما السماع فقد قال زهير<sup>(١)</sup> :

وَهَلْ يَنْبِتُ الْخَطَى إِلَّا وَشِيجُهُ

وَتُفْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النُّخْلُ

(١) ديوانه ١١٥ . والبيت في التصريح ٢٨٢/٨ ، والمعنى ٤٨٢/٢ .

والخطى : الرماح ، نسبة إلى الخط وهي جزيرة بالبحرين ترفأ إليها السفن ، والوشيج : القنا . يقول : لاتبت القنا إلا القناة .

وكان الأصل - لودوعي التأخير - أن يقول : وتُغرسُ النخلُ إلا في منابيتها ، وقال ذو الرمة<sup>(١)</sup> :

تداويت من مى بتكليمه لها  
فما زاد إلا ضعف دأئى كلامها

هذا في حصر غير الفاعل، وأما حصر الفاعل وتقديمه، فقد أنشد الفارسي في التذكرة<sup>(٢)</sup> :

نُبْنُتْهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ  
وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وأنشد أيضا<sup>(٣)</sup> :

فلم يدّر إلا الله ما هيّجت لنا  
عشية أناء الديار وشامها

وإذا ثبت سماعاً<sup>(٤)</sup> ماسوغة القياسُ جاز لنا القياسُ على ماسمع، إلا أن السماع لم يأت منه ما يبلغ مبلغ الشائع الكثير. وأكثر ماتراه في الشعر الذي يُظنّ أنه فيه ضرورة. فلم يُطلق القول بالقياس كما أطلقه الكسائي، ولا بالمنع كما أطلقه الجمهور، فأجازه على ضعف، وهو ساد من النظر، فقال : «وقد

(١) ديوانه ١٠٠٢ . وهو في التصريح ٢٨٢/١ ، والهمع ٢٦٠/٢ ، ٢٧٦/٣ ، والأشمونى ٥٧/٢ .

(٢) مجهول القائل . والبيت في التصريح ٢٨٤/١ ، والعينى ٤٩٢/٢ .

(٣) ذكر البيت كاملاً في الأصل ، والصدر وحده في باقى النسخ ، ويعدّه فيها : «ولا أقوم على حفظ العجز» . والبيت لذى الرمة ، ديوانه ٩٩٩ . وهو من شواهد التصريح ٢٨٤/١ ، والهمع ٢٦١/٢ ، والأشمونى ٥٧/٢ .

ورواية الديوان : «أهلة أناء» والأناء : جمع نؤى ، وهو الحفير حول الخباء . ويقال : إن النؤى مستدير كاللّلال .

(٤) في الأصل : «سماع» .

يسبقُ إن قصدَ ظَهَرَ». فأتى بقَد المشعرة بالتعليل والضعف، وقيدَ الجواز بعدم اللبس تحرُّزاً من إنمّا؛ فإنَّ المحصور معها لا يتعيَّن إلا بالتأخير، فلو أُجيز تقدّمه لالتبس بغير المحصور، فلم يكن بدُّ من التزام تأخيره حسبما أعطاه معنى كلامه.

وهنا مسألتان :

إحدهما : أنهم اختلفوا [بعد<sup>(١)</sup> وجود تقديم] المحصور في وجه التقديم على قولين؛ فمنهم من أجازَه [على إضمار فعل<sup>(٢)</sup>] فإذا قلت : ماضرب إلا عمرو زيداً، فهو على تقدير حذف المفعول [من ضرب اقتصاراً<sup>(٣)</sup>]، وقوله : إلا زيداً على إضمار فعل تقديره : ضرب زيداً، وعلى ذلك [تأوّل<sup>(٤)</sup>] المانعون قواك : ماضرب إلا زيداً عمرو؛ إذ هو تقدير : ضربه عمرو، [وفيه بقاء الفعل<sup>(٥)</sup> بلا] مرفوع، وذلك ممنوع، فامتنع ما يؤدّي إليه؛ ولأجله استسهل بعضهم ما جاء من نحو : ماضرب إلا عمرو زيداً، ولم يستسهل نحو: ماضرب / إلا عمراً زيد، على عكس ما ذهب إليه ٤١ هـ أبو الحسن وابن الأنباري.

ومنهم من حمل ذلك على غير الرضمار، بل على حقيقة التقديم والتأخير، وكان ابن الأنباري إلى هذا نحا، فأجاز : ماضرب إلا زيداً عمرو؛ لأن المحصور مستحقُّ التأخير، فكانَ زيداً متأخر، فجاز. ومنع :

(١) ، (٢) ، (٤) عن الأصل ، وقد كتب بخط مخالف . ومكانه في بقية النسخ بياض .

(٣) عن هامش الأصل .

(٥) مكانه بياض في جميع النسخ ، وقد زدنا ما بين القوسين ، وهو مأخوذ من كلامه بعد .

ماضرب إلا زيداً عمرأ، لأن زيداً محصور، فاستحق التأخير، فردا قُدِّم صار في محله الأصيل، فلم يكن مستحقاً للتأخير، فتناقض، فامتنع.

وعلى هذا الوجه يجرى أيضاً كلام الناظم : إذ لو اعتُبر الإضمار لم يصح له إجازة : ما ضرب عمرأ إلا زيد، لبقاء الفعلِ فاعلٍ. وكذلك ابن الأنباري والأخفش وسائر من أجاز على الجملة.

والثانية : أنك إذا قلت : ماضرب إلا زيداً عمرأ فهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون على معنى : ماضرب عمرأ إلا زيداً، أن تنفي الضاريين عن عمرو وتستثنى منهم زيداً.

والثاني : أن تُريدَ نفي الضاريين بإطلاق، ثم تستثنى منهم زيداً، مخبرأ أنه ضَرَبَ عمرأ، حتى كأنك قلتَ : ماضَرَبَ أحدُ إلا زيداً، أى : ماوقع من أحدٍ ضربُ إلا من زيدٍ، ثم أخبرت أنه ضَرَبَ عمرأ، وكأنَّ عمرأ منصوب بإضمار فعل لا بالأول.

فأما الوجه الأول فهو المختلف فيه، وأما الثاني فكأنه متفق على جوازه، وقد أجازَه الأخفش، وهو الذى منع الأول. وذكره أيضاً الشلوبين واعترض بسببه على الجزولى : إذ لايجوزُ فيه تقديمُ مفعوله وتأخير [فاعله] <sup>(١)</sup> [لالتباسه في التقديم] <sup>(٢)</sup> ... فقد يقال إن هذا وجه يدخل [له تحت] <sup>(٣)</sup> قوله : «وما

(١) مكانه بياض فى النسخ . ويقول الشلوبين فى شرح المقدمة الجزولية ، ورقة ١١٧ - وهو يتحدث عن امتناع تقدم الفاعل فى نحو : ماضرب زيداً إلا عمرو - قال : «وذلك أن قولنا : ماضرب زيداً إلا عمرو ، معناه ماضرب زيداً أحدُ إلا عمرو ، وإذا قلنا : ماضرب إلا عمرو زيداً - على تقديم الفاعل على المفعول - التباس بقولك : ماضرب إلا عمرو زيداً الذى يكون معناه : ماضرب أحدُ أحدُ إلا عمرو زيداً . وهو معنيان ، فالزم كل واحدٍ منها لفظه ، ولم يجز دخول أحدهما على الآخر لمكان اللبس» .

(٢) عن الأصل ، ١ - وبعده بياض ، وانظر التعليل المتقدم .

(٣) عن ف .

بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ.. أَوْ «أَخَر» يَعْنِي عَنِ الْمَفْعُولِ يَقْتَضِي أَنَّ [الكثير في نحو<sup>(١)</sup>] قولك : ماضريتَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا، تقديم عمرو وأن تقديم زيد عليه قليل. وليس كذلك، بل لا يجوز هنا إلا تأخير المفعول خوف اللبس، فكلامه معترض يجب أن يكون ذلك بأن المسألة ليست من قبيل ماتكم فيه الناظم؛ ماتكم فيه هو ما كان فيه الفاعل والمفعول معاً لفعل واحد، فتدخل فيه المسألة على الوجه الأول محنوفاً اقتصاراً؛ إذ لم تنف فيه ضاربي عمرو<sup>(٢)</sup> بخصوصه، وإنما نفيت الضاربين بإطلاق، ونفى الضاربين بإطلاق لا يصح مع ذكر المضروب الذي هو عمرو، فلا بد أن يكون عمرو معمولاً لفعل آخر مقدراً، كأن الكلام في تقدير سؤال سائل : من ضرب زيد؟<sup>(٣)</sup> فتقول : عمراً. أي : ضرب عمراً هذا تنزيل المسألة، وإن كان أبو علي الشلوبين قد أتى بها مُسَجَّلَةً<sup>(٤)</sup> جملة، فلا يصح المعنى إلا على هذا، وإذا كان كذلك امتنع تقديم عمرو، لأنه فصل بين أبعاض جملة بأجنبي هو معمول لجملة أخرى. فلا اعتراض على الجزؤلى ولا على الناظم بهذه المسألة، والله أعلم.

ثم قال : «وشاع نحو : خاف ربه عمر». وهذا هو الموضع الثاني من موضعي لزوم تقديم المفعول على الفاعل، وذلك إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، لكنه قدم هنا مقدمة يتصل معناه بمعنى ما أراد ذكره، وهو جواز تقديم المفعول إذا اتصل به ضمير يعود على الفاعل، وأن لا محذور في ذلك، وعين ما أراد بالمثل، وهو قوله : خاف ربه عمر، فأراد أن ما كان كذلك فهو

(١) مكان بياض في جميع النسخ ، وما زدناه من فحوى السياق .

(٢) في جميع النسخ : زيد .

(٣) في جميع النسخ : زيد عمرو - ولا مقتضى لزيد .

(٤) أي : مُطْلَقَةً .



شائع في كلام العرب / فاش، يعنى تقديم المفعول. وإنما ذكر هذا المعنى ٥٤٢ هـ ليتبين أن الضمير إذا تأخر مفسرُه لا يمتنع بإطلاق، بل يجوز في موضع ويمتنع في آخر. وهذا الموضع ممّا لا يمتنع فيه تأخيرُ المفسر، بل هو كثير شائع، وإن كان تأخير الضمير من المفسر أكثر، فيجوز أن تقول : خاف ربُّه عُمَرُ، وإن كان ضمير ربِّه يعود على عُمَر، وهو متأخر، لأن أصله التقديم، فكان التقدير : خاف عمرُ ربِّه. وهذا صحيح لإشكال فيه. وعلى هذا تقول : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وأكرم صاحب أبيه عَمْرُو. ومن ذلك قول الله تعالى : {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى} <sup>(١)</sup>؛ لأن المجرور مفعولٌ به تقديرًا. وهو كثير في كلام العرب، كما قال. فإن كان الضمير متصلاً بالفاعل لزم فيه التأخير، ولزم في المفعول التقديم، إلا في الشعر، وعلى ذلك نبّه بقوله : «وَشَدُّ نَحْوِ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرِ»، يعنى ماكان نحو هذا مما اتّصل بالفاعل فيه ضمير يعودُ على المفعول، لم يجز تقديمُ الفاعل فيه، بل يلزم تأخيرُه، فتقول : زان الشجرَ نورُه، وضرب زيدا غلامه، وقتل عَمْرًا أخوه. ومنه قول الله تعالى : {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ} <sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى : {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ أَمَنَتْ مِنْ قَبْلُ} <sup>(٣)</sup>.. الآية.

وجه المنع أن مفسر الضمير إنما يكون متقدماً عليه؛ إذ لا يضمّر الاسم إلا بعد أن يعرف ويتقدّم ذكره. وإذا كان كذلك، وكان مفسر الضمير متأخراً، فإن كان التأخير له عرضاً جاز لأنه في الحقيقة متقدّم على الضمير، وذلك كالمسألة الأولى، وهى : خاف ربُّه عُمَر. وإن كان

(١) الآية ٦٧ من سورة طه .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام .

التأخير له بحكم الأصل لم يصح وضعه مفسراً، لأنه خلاف الوضع، فلا بد أن يرتب الكلام ترتيباً يكون فيه المفسر متقدماً في اللفظ ليكون الضمير محالاً به على مذكور، فلزم أن يتقدم المفعول إذا كان هو المفسر للضمير المتصل بالفاعل فعلى الجملة إذا حصل للمفسر التقديم إما في اللفظ وإما في المرتبة الأصلية، وإن كان متأخراً في اللفظ، صح، وإن لم يحصل له التقديم لا في اللفظ ولا في المرتبة لم يصح الكلام إلا في الشعر، كما قال :

وقوله : «وشذ نحو» كذا، تنصيصاً على أنه قد جاء في السماع ما يخالف هذا الأصل، وذلك على مثال<sup>(١)</sup> ... فلا يقاس عليه لاختصاصه بالشعر وعدم مساعدة القياس له. ومما جاء من ذلك قول حسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي، جد نافع بن جبير بن مطعم، رحمهم الله<sup>(٢)</sup> :

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاجِدًا

مِنَ النَّاسِ، أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

وقال النابغة<sup>(٣)</sup> :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمِ

جَزَاءَ الْكَلْبِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ

وقال الآخر<sup>(٤)</sup> :

(١) بعده بياض ، يريد : على مثال : زان نوره الشجر .

(٢) ديوان حسان ١١٧ ، والبيت في المغني ٤٩٢ ، والأشعري ٥٨/٢ ، والعيني ٤٩٧/٢ .

(٣) ينسب البيت الى النابغة ، وأبي الأسود الدؤلي . ورواية بيت النابغة كما في ديوانه ١٩١ :

جزي الله عبساً في المواطن كلها جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ولاشاهد فيه . والبيت في الخصائص ٢٩٤/١ ، وأمالى ابن الشجري ١٠٢/١ ، وابن يعيش على المفصل ٧٦/١ ، والرضي على الكافية ١٨٨/١ ، والتصريح ٢٨٣/١ ، والهمع ٢٣٠/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ . وكان البغدادي رجح نسبته إلى أبي الأسود .

(٤) هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، انظر العيني ٥٠١/٢ .

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْنَعًا ذُعِرُوا  
وَكَانَ لَوْ سَاعَدَ الْمُقْلُودُ يَنْتَصِرُ  
وقال الآخر<sup>(١)</sup> :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبَرٍ  
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ  
وقال الآخر<sup>(٢)</sup> :

أَلَا لَيْتَ شِغْرِي هَلْ يَلُومُنْ قَوْمَهُ  
زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ  
وقال الآخر<sup>(٣)</sup> :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ  
وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ  
وهذا كله عند الناظم لا يعتد به، ولا يبنى عليه قياس، وهو رأى  
الجمهور من النحويين.

وذهب أبو الفتح بن جنى<sup>(٤)</sup> إلى جواز القياس على ما جاء من ذلك،  
فيجوز عنده أن تقول : ضرب غلامه زيداً، ونصر أبوه عمراً، وزان نوره  
الشجر. / وتبعه المؤلف في التسهيل، وشرحه على القياس<sup>(٥)</sup>، واحتج لما ٤٣ هـ

(١) هو سليط بن سعد كما في العيني ٤٩٥/٢ . والبيت في أمالي ابن الشجري ١٠١/١ ،  
والهمع ٢٣٠/١ ، والأشعري ٩٥/٢ .

(٢) البيت لأبي جندب الهذلي ، ديوان الهذليين ٨٧/٣ . وهو من شواهد الرضى على الكافية  
١٨٩/١ ، وفي الخزانة ٢٩١/١ .

(٣) البيت في المغنى ٤٩٢ . ولا يعلم قائله .

(٤) الخصائص ٢٩٣/١ - ٢٩٤ .

(٥) التسهيل ٧٩ ، وشرحه ، ورقة ١٠٧ - ١٠٨ .

ذهب إليه بالسماع المذكور - ولا حجة فيه لقلته واختصاصه بالشعر - قال :  
«ولأن جواز [نحو<sup>(١)</sup>] : ضرب غلامه زيداً، أسهل من جواز : ضربوني وضربتُ  
الزديدين، ونحو : ضربته زيداً، على إبدال زيدٍ من الهاء. وقد أجاز الأولُ  
البصريون، وأجيز الثاني بإجماع حكاه ابن كيسان. وكلاهما فيه ما في ضرب  
غلامه زيداً، من تقديم ضمير على مفسرٍ مؤخر الرتبة، لأن مفسرٍ [واو<sup>(٢)</sup>]   
ضربوني معمولٌ معطوفٌ على عاملها، والمعطوفُ ومعموله أمكنُ في استحقاق  
التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل، لأن تقدّم المفعول على الفاعل [يُجوز<sup>(٣)</sup>  
في الاختيار كثيراً، وقد يجب، وتقدّم المعطوف وما يتعلّق به على المعطوف<sup>(٤)</sup>]   
عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز : ضربوني وضربت [الزديدين<sup>(٥)</sup>] أن يحكم  
بأولوية جواز : ضرب غلامه زيداً، لما ذكرناه». قال : «وكذلك يلزم من أجاز  
إبدال ظاهر من مضمّر لامفسرٍ له غيره؛ لأنّ البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة  
ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم. والمفعول ليس كذلك؛ إذ لم يلزم  
تأخيره<sup>(٦)</sup>».

هذا تمام ما احتجّ به، وليس فيه على ما اختار هنا واضح دليل :  
أما أولاً فإنّ المتبع السماعُ كيف كان، وقد علمنا شُؤنَ ما جاء عنهم في  
مسألتنا وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال والبدل، فنحن نقيس حيث بلغ<sup>(٧)</sup>

(١) عن هامش الأصل ، وهي في شرح التسهيل .

(٢) عن شرح التسهيل .

(٣) ، (٤) ، (٥) سقط من أ .

(٦) شرح التسهيل ، ورقة ٣٠ .

(٧) أي : السماع .

أن يقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السماعُ أن يقاس عليه. وبعد ذلك إن وجدنا علّةً لشذوذ الشائع فسّرناها بناءً على قول سيبويه: «قِفْ حيث وَقَفُوا ثم فسر»<sup>(١)</sup>. وهى قاعدة مسلمة عند الجميع.

وأما ثانياً فإنّ بابي الإعمال والبدل جاءا على خلاف الأصول؛ إذ الأصل والأكثر الشائع تقدّم مُفسّر ضمير الغائب، بإقراء ابن مالك وغيره، فمتى جاء ما يخالفه فلا ينبغي فلا يُعَوَّلُ عليه في قياس ما ليس من بابه عليه، بل ينظر إليه في نفسه، فإن كثر تبليغ القياس قيس عليه في بابه خاصةً، كما فعلوا في باب الإعمال، وباب نعم وبئس، وباب ضمير الشأن، وباب البدل، وباب ربّ. ولم يُتعرّض لإبطال الأصل به؛ إذ لو كان كذلك لم يصحّ أن يكون الأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب، وكان التقديم والتأخير في المفسّر جائزاً بإطلاق قياساً على ما قال، لكن هذا باطل باتفاق، فيطل ما أدّى إليه. وإنّما نظيرُ باب الإعمال وما أشبهه في كونها مستثنى من القاعدة بيعُ العرايا<sup>(٢)</sup> بِخَرَصِها تمرّاً إلى الجَدَادِ، وضربُ الدية على العاقلة وما أشبههما مما هو خارج عن القواعد<sup>(٣)</sup> ... ولا يخرج عن بابه لأنه خرمٌ للقاعدة الثابتة. فما قاله المؤلف رحمه الله لا ينهض دليلاً على القياس، فالصحيح ما ذهب إليه هنا من الوقوف مع<sup>(٤)</sup> الأصل ومنع

(١) الكتاب ٢٦٦/١. وفي ط بولاق ١٣٤/٨: «ثم قس».

(٢) العرايا: جمع عارية، وهى النخلة. والخرص - بفتح الخاء -: التقدير بظن لا إحاطة، والشئ المقدر هو الخرص - بكسر الخاء - وهو المراد هنا - وصورة المسألة أن يقول لصاحب النخل: بمعنى من بستائك ثمر نخلات معينة بخرصها من التمر، فيبيعه إياها ويقبض البائع التمر، ويسلم إليه النخلات يأكلها ويبيعها ويتمرّها ويفعل بها ما يشاء. والجداد - بفتح الجيم وكسرهما -: أوان قطع الثمر. وقد رخص في هذا البيع للرجل يفضل من قوت سنته التمر، فيدرك الرطب ولانقد بيده يشتري به الرطب، ولاخل له يأكل من رطبه. وكان الترخيص في ذلك بعد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن المزبنة، وهى بيع الثمر في روعس النخل بالتمر.

(٣) بعده بياض بمقدار ست كلمات.

(٤) فى الأصل: «على الأصل».

سواه؛ إذ لم يثبت سماعٌ يقاسُ عليه. وإذا ثبت وَرَدَ على الناظم دركٌ في هذا الفصل من وجهين:

أحدهما : أنه أتى في تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل بثلاثة أقسام خاصة: لزوم تأخير المفعول، ولزوم تقديمه على / الفاعل، ٥٤٤ وجواز تأخيره وتقديمه وتوسيطه. والقسمة تقتضى سبعة أقسام : لزوم تأخيره عن الفاعل، ولزوم تقديمه على الفعل، ولزوم توسيطه بينهما، وامتناع تأخيره فقط مع جواز تقديمه وتوسيطه، وامتناع تقديمه فقط مع جواز توسيطه [وتأخيره<sup>(١)</sup>]، وامتناع توسيطه فقط مع جواز تقديمه وتأخيره، وجواز الأوجه الثلاثة. فالجميعُ سبعةُ أقسام، نقصهُ منها أربعة : أحدها : لزومُ تقديم المفعول، وذلك إذا كان فيه معنى الشرط، نحو : من تُكْرِمُ أكرم، وأَيُّهم تُكْرِمُ أكرمهُ. أو معنى ذلك الاستفهام، نحو : أَىُّ رجلٍ أكرمت؟ ومن ضربت؟ وما صنع زيد؟ أو كان كم الخبرية، نحو : كم رجلٍ أكرمت، وكم بَطَلٍ جَدَل<sup>(٢)</sup> زيد، أو مضافاً إلى واحد منهما، نحو : غُلام أَيُّهم تُكْرِمُ أكرمهُ. وغلامٍ من أكرمت؟ وغُلامٍ كم رجلٍ أطعمتُ

والثاني : امتناع التقديم، وذلك مع أدوات الشرط سوى إن، نحو : متى يضربُ زيدُ عمرًا أكرمهُ. ومتى يَضْرِبُ عمرًا زيدُ أكرمهُ. فيجوز تأخيرُ المفعول وتوسيطه، ولايجوز تقديمه. ومع أدوات الاستفهام سوى الهمزة، فيجوز : هل ضرب زيدُ عمرًا؟ وهل ضرب عمرًا زيدُ؟ ولايجوز هل عمرًا ضرب زيدُ؟

---

(١) عن هامش الأصل .

(٢) أى : صَرَعَ .

والثالث : امتناع التوسيط، وذلك إذا كان الفاعل [ <sup>(١)</sup> ضميراً متصلاً، نحو : ضربتُ زيداً، وزيداً ضربت. ولا يجوز توسيطه <sup>(٢)</sup> ] بين الفعل والضمير، فلاتقول : ضرب زيداً، من غير حصر، ولا ما يوجد انفصالَ الضمير.

والرابع : لزوم توسيطه، وذلك إذا كان الفاعل مقروناً بإلاً، أو في معناه، أو كان ضمير متصلاً والفاعل ظاهر، نحو : ماضرب زيداً إلا عمرو، وإنما ضرب زيداً عمرو، وضربك عمرو.

فإن قلت : قد ذكر هذا القسم بقوله : «وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انحصَرَ.. آخر».

قيل : بل لم يذكره، وإنما فيه لزوم تأخير الفاعل خاصة، يبقى المفعول محتملاً لأن يكون لازم التوسيط أو التقديم <sup>(٣)</sup> ، أو لم يتعرض له، فقد يتوهم جواز مثل : مازيداً ضرب إلا عمرو وهو غير جائز.

والثاني : أن المواضع التي ذكر للزوم التأخير في الفاعل أو المفعول قاصرة عن المقصود؛ إذ لم يستوفها كما استوفها غيره، فكان حقّه أن يستوفها.

فإن قيل : إن هذا المختصر لم يُننَّ على الاستيفاء وإنما بُنى على الاختصار وذكر مشاهير الأصول والمسأل، وأيضاً فما ذكر تنبيه على مالم يذكر.

قيل : هذا ليس بعذر، وقد قرّر أولاً جواز التقديم والتأخير والتوسيط، وأنه الأصل المرجوع إليه إذا فقدت العوارض، ولما ذكر من العوارض ما ذكر أوهم أن

---

(١) ، (٢) سقط من أ.

(٣) في هامش الأصل ع نسخة : «أو جائزه ، ولم ينص على شيء فقد» .

ليس ثمَّ عارضٌ يَصُدُّ عن مراجعة الأصل، فاقترضى أنْ سَوَّى ما ذكر يجوز فيه الأوجه الثلاثة، وذلك إخلال. ومن شرطه في هذا النظم أن يأتى بالقواعد موقاةً وبالمسأل محررةً، وليس من شرطه أن يذكر جميع مسائل النحو بإطلاق؛ إذ لم يقدر على ذلك في التسهيل الذى بناه على الاستيفاء، فما ظنك بهذا المختصر؟! فأما لزوم تأخير المفعول فنقصه منه مواضع :

أحدها : أن يكون ضميراً متصلاً بالفاعل، نحو ضربته وأكرمته.

والثاني : / أن يكون العامل في المفعول مصدرًا مضافًا إلى فاعله، ٥٤٥

نحو : عجبتُ من ضَرْبِ <sup>(١)</sup>زيدٍ عمرًا. ومثْلُ ذلك : ضرب القومُ بعضُهم بعضًا <sup>(٢)</sup>، فلا يجوزُ هنا توسط بعض ولا تقديمه، قال بعضهم : لما يلزم من الفصل بين البديل والمُبدلِ منه <sup>(٣)</sup>. وبالجمله فالسماعُ على التزام تقديم الفاعل وبدله على المفعول. وكذلك أيضًا لا يجوزُ عندهم أن يقال : ضرب بعضُ القومِ بعضُ.

وأما لزوم تأخير الفاعل <sup>(٤)</sup> فنقص منه مواضعُ أيضًا :

أحدها : أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهرًا، نحو : أكرمك زيدٌ.

والثاني : أن يكون المصدرُ هو العامل، وهو مضاف إلى المفعول

بحضرة الفاعل، نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ أخوك.

---

(١) ، (٢) سقط من أ .

(٣) انظر نتائج الفكر فى النحو للسبيلى ١٧٤ - ١٧٥ .

(٤) فى الأصل : « البديل » . وفى أ : « الفعل » . والمثبت عن ف ، وهامش الأصل .



والثالث : أن يكون العامل صفةً جَرَتْ على غير من هي له، نحو : مررتُ  
بامرأةٍ ضاربِها أنتَ، أو : ضاربِها زيدٌ.

والرابع : أن يُضْطَرَّ إلى ذلك في الشعر، نحو قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

إِذَا خَضَخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ الْقَنَابِلُ

ولو تتبعت المسائل لكانت أكثر من هذا .

فالحاصل أن في هذا الفصلِ تقصيراً كثيراً هنا وفي التسهيل، والتقسيم  
السباعي المتقدم أقرب ما يقرر في هذا الموضع، وهو الذي مازلنا نسمعه من  
شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه - وكان يُعَيِّن لكل قسم مواضع معلومة، قررها  
في تقييده على الجمل، أكثرها - أو جميعها - مذكور هنا بالانجرار، ولكن  
الاستيفاء في مثل هذه الأشياء كالمعتذر، وإنما هو أمرٌ تقريبيٌّ، ولذلك لما عدّها  
- رحمه الله - قال في آخرها : «وقسم يتقدّم ويتأخر ويتوسط، وهو ماعدا  
ما ذكر، نحو : ضرب زيد عمرًا، ومالم يعرض له عارض فيعمل على مقتضى ذلك  
العارض<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>». فتحرّز كما ترى ولم يجزم الحكم استظهاراً على ماسيرد من  
هذا النوع. فلو صنع الناظم هكذا لم يرد عليه اعتراضٌ. ولقد كان يمكن أن  
يُتَكَلَّف له الجواب عن بعض هذه الأمور، ولكن التكلف في الأشياء غير محمود،  
فلنقتصر على إيراد السؤال، ومن قدر على الجواب أجاب. والله الموفق  
للصواب.

(١) هو النابغة ، ديوانه ١١٨ ، وصنعه :

وكات له ربعةٌ يحذرونها

والربيعه : غزوة في أول أوقات الغزو ، وذلك في بقية من الشتاء . والقنابل : جمع قنبلَةٍ ، وهي  
الطائفة من الخيل . واطر اللسان : خضخض ، وربع .

(٢) في شرح الجمل للفخار ٣٤ : «فيجب العمل على مقتضى ذلك العارض» .

(٣) في الأصل : «لتحرز» .

١٥ [ختم الأصل]

كامل باب الفاعل، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وصحبه وسلم

ويتلوه «النائب» إن شاء الله تعالى

وذكر مقابل النسخة في هامشها

«بحمد الله طالعت هذا السفر من أوله إلى هذا الموضع، متأملاً فهم

مسائله، فله الحمد والمنة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب عبد الله - تعالى - محمد بن محمد بن علي الفوجيلي - وفقه الله

بمنه - أواخر شهر ربيع الثاني عام ١٠٤٧.

## فهرس موضوعات الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
تتمّة باب المبتدأ والخبر .....	٣
كان وأخواتها .....	١٣٦
ما ولا وإنّ المشبّهات بليس .....	٢١٥
أفعال المقاربة .....	٢٦١
إنّ وأخواتها .....	٣٠٥
لا التي لنفي الجنس .....	٤١٢
ظنّ وأخواتها .....	٤٥٢
أعلّم وأرى .....	٥١٠
الفاعل .....	٥٣٠